

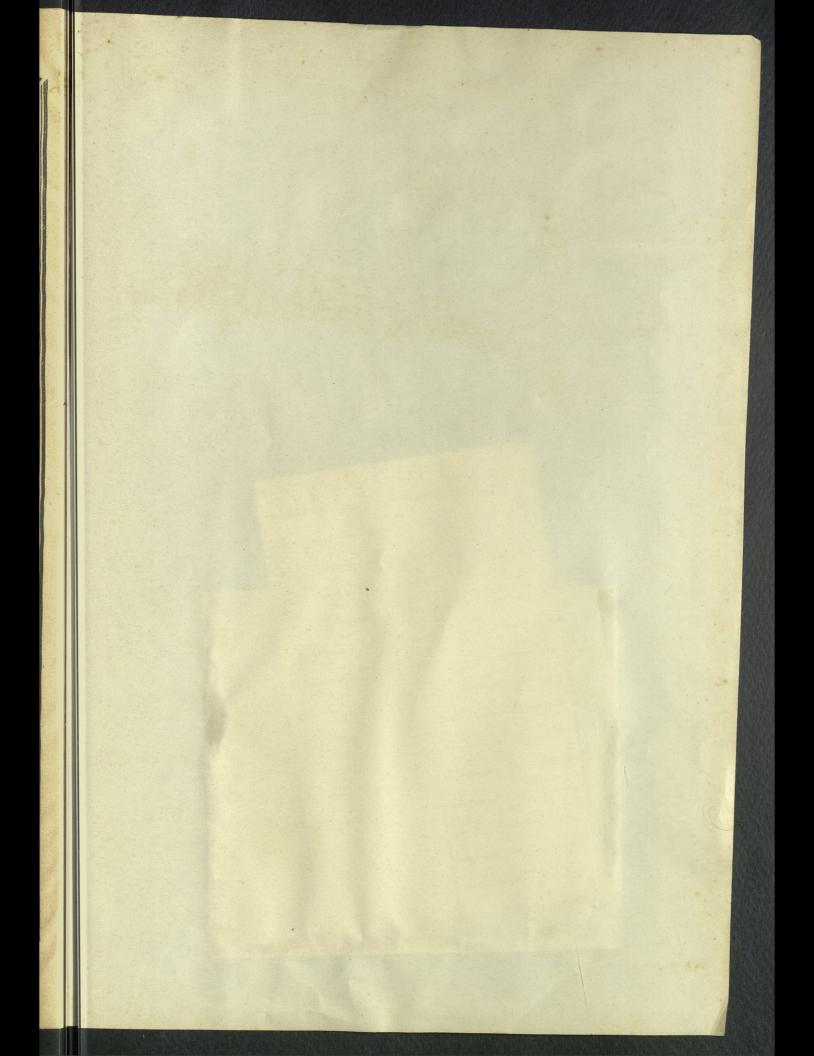


207-3: II36hA

نب قيم الجوزية، أبوعبد الله محمد بن ابن قيم الجوزية، أبوعبد الله محمد بن أب يكره

297.3 1136hA V.3

N012'58



→ ﴿ فهرست الجلد الثالث لاعلام الموقعين عن رب العالمين ﴿ ص

مبحقة

محدقا

ردالسنة الصحيحة في المنع من تخليل الحمر ١٢ ردالسنة الصحيحة في تسبيح المصلى اذانابه شئ في صلاته

١٣ ردالسنة الثابتة في اثبات سجدات المفصل
 والسجدة الاخيرةمن سورة الحج

١٥ من سمع من ابن لهيعة قبل احتراق كتبه رد السنة الثابتة في سجود الشكر

۱٦ رد السنة الصحيحة بجواز ركوب المرتهن
 للدابة المرهونة وشربه لبنها بنفقته عليها

١٧ جرى العرف مجرى النطق في اكثر من مائه

موضع

١٨ الشرط العرفي كاللفظى الخ

۲۲ مسئلة الظفر بغير اختيار من عليه الحق
 حديث لا تخن من خانك

۲۳ ردالسنه الثابته فی صحــة ضمان دین المیت الذی لم یخلف وفاء

٢٤ ترك السنه الصحيحة في جمع التقديم والتأخير بين الصلواتين لارباب الاعدار

٢٦ ردالسنه الصحيحه في الوتر بخمس متصلة
 وسبع متصلة

۲۷ فصل فی تغیر الفتوی واختلافها بحسب

نقل الاعيان وتعيين الاماكن الخ
 نقل العمل المستمر حجة الخ
 بحث عمل اهل المدينة الذي طريقه الاجتهاد
 هل هو حجة أم لا

٤ مسائل من مذهب مالك يخالف فيهاالسنة

ه رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه صلاة الجنازة في المسجد

ترك السنة الحكمة الصحيحة في الجهربا مين

ترك القول بالسنة الصحيحة في ان الصلاة
 الوسطى صلاة العصر بالمتشابه الخ

٨ ترك السنة الصحيحة في قول الامام ربنا ولك الحمد

ردالسنة الصحيحة في اشارة المصلى الخ و رد السنة الصحيحة في ضفر رأس المرأة الميتة ثلاث ضفائر

ترك السنة الصحيحة فى وضع اليمنى على اليسري

۱۰ تفسير على رضى الله عنه قوله فصل لربك الخ رد السنة الصحيحة فى تعجيل الفجر رد السنة الثابتة فى امتدادوقت المغرب ۱۱ ردالسنة الثابتة فى وقت العصر اذاصار ظل كل شئ مثله صحفة

صحفة

المثال الرابع في صدقة الفطر بصاع من قوت بلدهم كائنا ماكان

٣٤ أجزاء الفطرة باخراج طعام مصنوع من اهل بلده اذ المقصود اغناؤهم في هذا اليوم عن المسئلة

المثال الخامس في اجزاء ردصاع في المصراة من قوت البلد تمراكان او غيره من البر او الارز او الزبيب او التين

حكم مانص عليه الشارع من الاعيان التي يقوم غيرهامقامها كنصه على الاحجار في الاستجار ومن المعلوم ان الخرق وغيرها اولى منها

المثال السادس في جواز طواف الحائض هم بالبيت في زمان يتعذراقامة الركب لإجلماالخ عواز قراءة القرآن للحائض م

٤٤ القول بان الطهارة غير شرط في الطواف بالبيت

المثال السابع في ان الطلاق الثلاث كانت واحدة في زمن النبي صلعم والصديق وثلاث سنين من خلافة عمر رضي عنه فلما طلقو اعلى غير ما شرعه الله وركبوا الاحموقة الزمهم ذلك عقوبة لهم وكانوااحقا بها فلاث واحدة جرى في كل قرن

تغير الازمنه والامكنه والاحوال والنيات والموائد هذافصل عظيم النفع جدا *

١٨ المثال الاول ترك انكار المنكر الذي يستلزم ماهو انكر منه انكار المنكر اربع درجات

لا ينهى اهل الفجور عن منكر اذا انتهوا عنه تفرغوا لفعل ماهو انكر منه *

رم المثال الثانى نهي قطع الايدي فى الغزو وفى المرض العدوخشية ان يترتب عليه ما هو ابغض الى الله

سقوط الحد عمن فعل بعد موجبه ما يغمره من الحسنات القول بان الحدود لا تقام على من تاب قبل

القول بان الحدود لاتقام على من تاب قبل القدرة عليه

٣١ اعتبار القرائن والاخذ بشواهدالاحوالفالتهم *

الاحكام الظاهرة تابعة للادلة الظاهرة من البينات والاقارير وشواهد الاحوال

٣٧ المثال الثالث في سقوط الحد عن السارق عام المجاعة *

۳۳ اضعاف الغرم على من درئ عنه الحدوالقود اذا كان بالسارق ضرورة تدعوه الى مايسد به رمقه و جب على صاحب المال بذل ذلك له عجانا لاحياء النفس مع القدرة عليه

صحيفة

صحفة

الى يومناهذا

١٥ النسخ لايثبت بالاحتمال ولاترك الحديث الصحيح بمخالفة روايه له

۳۰ والذي ندين الله به ان لا تترك الحديث الصحيح لخلاف احدكائنا من كان بحث التحليل الذي لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعله

٥٥ نكاح المحلل لم يبح في ملة من الملل قط

٩٥ اذاعرض على البصير مسئلة كون الثلاث
 واحدة ومسئلة المحلل تبين له التفاوت

ممايتغير به الفتوي لتغير العرف موجبات الاعان و الاقرار والنذور

١٦ من تكام بلاقصدفلاحكم للفظه لعدم نيته

٦٢ تفسير الطلاق في الاغلاق بالغضب

عه الغضب غول العقل يغتاله كما يغتاله الحمر بحث اليمين بالطلاق والعتاق والافتاء بالزام الحالف بهااذا حنث بطلاق زوجته حدث بعد انقراض الصحابة

٦٦ افتاء على وغيره في انه لا يلزم من ذلك شئ

المستهزئ والهازل يقع طلاقهما عذرالله المكر هبالكفر ولم يعذر الهازل صحة التقييد بالنية

٧١ الحلف بالطلاق له صيغتان

بحث فى قوله الحرام يلزمنى لا افعل كذا المذاهب الخمسة عشر فى قوله انت على حرام الصحيح مذهب آخر وراءها وهو انه ان ٥٧ اوقع التحريم كان ظهار اولو نوى به الطلاق وان حلف به كان عينام كفرة الفاظ المبايعة النبوية

٧٦ ايمان البيعة الحجاجية

الاقرار بالكناية معالنية ليس بأقرار
 من لم يعرف شيئالم يصحان ينويه
 الاختلاف في الحنث بالطلاق

 الاختلاف فيمالؤ حلف بايمان المسلمين او بالاعان اللازمة

وقد يصير الصريح كناية يفتقر الى النية وقد تصير الكناية صريحاتستغني عن النية
 حكم الحلف بالإيمان المبتدعة التي احدثها الجهلة
 ١٨ الالتزامات الخارجة مخرج اليمين انمافيها كفارة يمين بالنص والقياس
 وجوب كفارة واحدة ولو تعدد المحلوف به

٨١ الصداق المؤخر لا يطالب به الابموت اوفرقة

٨٧ رسالة الليث بن سعد الي مالك بن أنس المشتملة على مسائل

٨٦ مسئلة من سمى فى العلانية بمهراكثر مماقرر فى السر للسمعة

انلايقضيه فهوسارق لابد فى النكاح من تسمية الموكل لانه معقود عليه

الاعتراضات بالآيات والاحاديث على مسئلة القصود في العقود

٩٩ الجواب عنهاوالقول العادل فيه

الالفاظ بالنسبة الى مقاصد المتكلمين ثلاثة

احدها انتظهر مطابقة القصد للفظ ١٠١ الثاني مايظهر انالمتكلم لم يردمعناها الثالث ماهو ظاهر في معناه ويحتمل عدم ارادة المتكلم له

الواجب حمل كلام الله ورسوله وحمل كلام المكاف على ظاهره الذي هو ظاهره انما النزاع في الحل على الظاهر حكما بعد ظهور مرادالتكلم بخلاف مااظهره تظاهرت ادلة الشرع على ان القصود في القعودمعتبرة

القراءة في المسجداولي واحب الي لله ورسوله ١٠٠٧ النية روح العمل ولبه وقيامه وهو تابع لها يصغ بصحتها ويفسد بفسادها لوجامع اجنبية يظنها زوجته لم يأثم بذلك ويأثم بعكس ذلك لنيته لافرق في التحليل على المحرم بين الفعل المحرم

٨٩ ولهذه المسئلة عدة صور الخ

اذااتفقافي السرعلى انثمن المبيع الفواظهرا في العلانية ان ثمنه الفان

اذا اتفقا في عقد البيع على ان يتهايعا شيئا بثمن ذكراه على انه بيع تلجئة لاحقيقة له الخ . ٩ اذااظهر انكاحاتلجئة لاحقيقة له فيه اختلاف

حكم خلف الرجل على شيء في الظاهر وقصده ونيته خلاف ماحلف عليه وهوغيرمظلوم

۹۱ اذا اشترى اواستأجرمكرها لم يصح

٩٣ اهل الظاهر اعذر من المقلدين والقياسية انما ينفذمن شروط الواقفين ماكان للهطاعة وللمكاف مصلحة

شرط التعزب والترهب مضادلشرع الله ورسوله

لوازم البشرية تثقاضاهاالطباع اتم تقاض فاذا سدعنها مشروعها فتحت له ممنوعها

اذا شرط الواقف القراءة على القبر كانت وانفع للميت

شروط الواقفين اربعة اقسام

عه حديث من تزوج امرأة بصداق ينوي ان لايؤديه اليهافهوزان ومن ادان ديناينوي

بنفسه وبين الفعل الموضوع لغيره اذاجعل ١١٩ فصل في سد الذرائع ذريعة له

لايتغير الحكم بتغيير الهيئة وتبديل الاسم اذاكان في المحرم اكله منفعة غير الاكل ١٣٦ فصل في ان تجويز الحيل يناقض سد. وكان الثمن في مقابلتهالم يدخل في هذا حديث يأتي على الناس زمان يستحاون الخمر ١٤٥ اجماع الصحابة على ابطال الحيل باسم يسمونها اياه والسحت بالهدية

١٠٦ والقتل بالرهبة والزنا بالنكاح والربا بالبيع

١٠٧ الطنبور والعودوالبربطمن المعارف تسمية المغني بالحادي والمطرب والقوال من الحيل

١٠٩ التقسيم النافع الجامع في باب القصود في

عليه حكمه لكونه غير قاصد له

١١٢ طلاق الهازل يقع وكذلك نكاحه صحيح

١١٤ دليل الفراش اقوي من دليل الشبه العمل بالقرائن في الاحكام

١١٦ من حكم على الناس بخلاف ماظهر عليهم لم يسلم من خلاف التنزيل والسنة

بخلاف علمه وانشهد عنده بذلك العدول

١٢١ ذكر تسعة وتسعين مثالا من الشارع في منع

الذرائع المفضية الى المفاسد الذرائع مناقضة ظاهرة

١٥٠ فصل وممايدل على بطلان الحيل وتحريمها

ان الله تعالى انما اوجب الواجبات الخ

١٥٦ أكثر هذه الحيل لاتمشى على أصول الأعمة بل تناقضها اعظم مناقضة

ذكر الدلائل من ارباب الحيل على تقريرها واشتقافها مرن الكتاب والسنه واقوال الصحابة وائمة الاسلام

١١١ المكره ياتي باللفظ المفتضى للحكم ولم يثبت ١٦٧ الجواب عن المبطلين للحيل في رداستدلال ارباب الحيل في فصول وهذه الفصول مفيدة

١٧٠ الجواب عن الاستدلال بقوله تعالى وخذ بيدك صغثافاضرب به ولانحنث

١٧٢ الجوابء الاستدلال بجعل يوسف صواعه في رحل اخيه ليتوصل بذلك الى اخذه وكيد اخوته

١١٧ اتفق الناس على انه لا يجوز للحاكم ان يحكم ١٧٨ الجواب عن الاستدلال بحديث بع الجميع بالدراهم

عن احدمن الأمّة ونسبوها الى الأمّة

٢٠٠ لا بدمن أمر بن أحدهم النصيحه لله ورسوله وكتابه ودينه والثاني معرفة فضل ائمة

الاسلاموم اتبهم اقوال العلماء في ذم التقليد

٢٢١ قالسليمان التيمي ان اخذت برخصة كل عالم

اجتمع فيك الشركله

٢٧٤ الرجوع اليالمقصودوهوبيان بطلان الحيل

على التفصيل

ابطال حيلة الوقف على نفسه

٢٢٥ ابطال حيلة الوقف يملكه لبعض من يثق به

ثم يقفه ذلك المملك عليه بحسب اقتراحه ابطال التحيل على ايجار الوقف مائة سنة مثلا وقدشرط الواقف ان لا يؤجر أكثر

من سنتين

٢٢٧ ومن الحيل الباطلة مالو حلف ان لا يفعل

شيئا فامر غيره ان يفعل ذلك

ومن الحيل الباطلة مالوحلف لاياً كل هذا الرغيف فاكل الرغيف وترك لقمة

٢٢٨ الحيلة الباطلة في اسقاط حضانة الام

الحيلة الباطلة في جعل امرأته محرومة الميراث

٢٢٩ الحيلة الباطلةفي بيع الدينار الردئ بنصف

الدينارالجيد

١٨٦ الحوابءن الاستدلال بجواز المعاريض ليس كل مايسمى حيلة حراما لقوله تعالى لايستطيعون حيلة

١٩٢ القلب السليم ليس هو الجاهل بالشر الذي لايعرفه بل الذي يعرفه ولايريده بل يريد

الحيلة والمكرو الخديعه تنقسم الى محمود

١٩٣ الحيل التي من الكبائر

١٩٩ الحيلةالتي حدثت بعد المائة الثالثة وهي تمنع الرجل من القدرة على الطلاق البته

٠٠٥ الفقهاء مجمعون على ان الشرائط الشرعية لابجوز تاخرهاعن المشروط

٢٠٧ صورالدور التي يفضي ثبوتها إلي أبطالها

٢٠٨ مسئلة ايقاع طلاق في زمن ماض

٢١٠ الحقواحد من الاقوال المختلفة

٢١٥ الكلام في تمليك الرجل امرأته القلاق بسعة وجوه

٢١٧ الكلام في قوله كل عبداوأمة املكه فهو حر الشرائع العامة لمتبن على الصور النادرة

٢١٨ من الحيل الباطلة الحيلة على التخلص من الحنث بالخلع

المتاخرون احدثواحيلا لم يصح القول بها

صحنفه

٢٣٦ الحيل الباطلة التي تبطل الظهار والايلاء والطلاق

الحيلة الباطلة في اخذ الدين عن العزيم المفلس باعطاءالزكاة

الحيلة الباطلة في منع الابن الاب الرجوع ٢٣٨ الحيلة الباطلة في بيع الثمرة قبل صلاحها الحيلة الباطلة فيمالو حلف لا ببيعه هذه الجارية ثمارادأن يبيعهامنه

٢٣٩ الحيلة الباطلةفيمالوحلف لايبيع هذه السلعة عائة دينارفلم يجدمن يشتريها بذلكِ الخ الحيلةالباطلة في ان يطأأمته واذاحبلت منه لم تصرام ولداليخ

٢٤٠ الحيلة الباطلة في ردام أنه بعدان بانت منه وهي لاتشعر بذلك

الحيلة الباطلة فيالو حلف انه لا ياكل هذا ٢٤١ الحيلة الباطلة في وطء المكاتبة بعد عقد الكتابة

الحيلة الباطلة التي تسمى حيلة العقارب ولها

الحيلة الباطلة في جو ازمسئيه العينة الحيلة الباطلة في ردالمبيع بغير عيب

الحيلة الباطلة في وطء الجارية من غير استبراء

٧٤٧ من العجب تجويزقراءة القرآن بالفارسية ومنع رواية الحديث بالمعنى

من العجب التشديد في المياه حتى ينجس

الحيلة الباطلة في اسقاط حق الشفعة ٢٣١ الحيلة الباطلة في ابطال حق الشريك الحيلة الباطله في تصحيح المزارعة لمن يعتقد فسادها

فيا وهبهاياه

الحيلة الباطلة في تخصيص بعض الورثة بالوصية الحيله الباطله في محا بات الوارث في مرضه ٢٣٣ الحيلة الباطلةفي اسقاط بعض الدية الحيلة الباطلةفي اسقاط حدالسارق

٢٣٤ الحيلة الباطلة في اسقاط حد الزنا الحيلة الباطلة فمالو حلف لاياكل من هذه القمح فيطحنه ويعجنه وياكله خبزا الشحم فيذيبه ثميا كله

٢٣٥ الحيلةالباطلة في نكاح الامة وهو قادر على أكاح الحرة

الحيلة الباطلة في نجويز تعلية الكافريناءه على ٧٤٥ بناءالسلم

الحيلة الباطلة في البراءة عن الغصب بغير اعلام ٢٤٦ مالكالمال

> الحيل الباطلة التي يفتي بهامن حلف لا يفعل الشيء ثم حلف ليفعلنه

القناطير المقنطرة بقطرة بول أوقطرة دم ٢٥٩ اذاخاصمته امراته وقالت قل كل جارية وتحويز الصلاة في ثوب ربعه مضمخ بالنجاسة فان كانت مغلظة فبقدر راحة ٢٦٠ لاتصح اجارة الارض المشغولة بالزرع

> ٧٤٨ احتجاج ارباب الحيل بقوله ومن يتق الله يجعل له مخرجا والحيل مخارج من المضايق والحوابعنه

> > ٧٤٩ القاء اهل البدع اهل السنة في البدع بانواع الحيل

> > > ٢٥٣ البحث النفيس في تقسيم الحيل

٢٤٥ امثلة الحيل الجائزة

٥٥٠ اذا استأجر منه دارامدة سنين باجرة معلومة فخاف ان يغدر به المكرى في أخر المدة

اذا خافرب الدار غيبة المستاجر ويحتاج الى داره فلايسلمها اهلهاليه فالحيلة النح مايحتاج اليهوخاف انلايحتسبها له فالحيلة

٢٥٧ اذاخافربالداران يعوقها عليه الستاجر بعدالمدة فيتحيل في أمنه الخ ٢٥٨ ان تشتر طالمرأة دارهااو بلدهااو ان لا يتزوج عليهاالخفالحيلة الخ

اشتريتهافهي حرة فالحيلة الخ فان اراد ذلك فله حيلتان الخ لاتصح اجارة الارض على ان يقوم المستأجر بالخراج مع الاجرة والحيلة في جوازه الخ لايصح ان يستأجر الدابة بعلفهالانه مجهول

والحيلة في جوازه الخ ١٦٢ اذااستأجر داراولايدري مدة مقامه فان استأجره سنة فقد يحتاج الي التحول قبلها فالحيلةان يستأجركل شهربكذاو كذا لوو كلهان يشتري لهجارية معينة فلما رآها الوكيل اعجبته يجوزله اشتراءها

٢٦٣ اذاقال لامرأته الطلاق يلزوني لاتقولين لى شيئا الا قلت لك مثله فقالت له انت طالق ثلاثافالحيلة في التخلص منه الخ

اذنرب الدار للمستاجر ان يكون في الدار ١٠٤ اذاخاف الرجل لضيق الوقت ان يحرم بالحج فيفوته فيلزمه القضاء ودم الفوات فالحيلة الخ اذاجاوزالميقات غيرمحرم فالحيلة فيسقوط الدمعنهاليخ

اذاسر فالهمتاع فقال لامرأته ان لم تخبريني من أخذه فانت طالق ثلاثاوالمرأة لاتعلممن أخذه فالحيلة الخ

٠٠ اذاادعت المرأة النفقة والكسوة لمدة ماضية ٢٦٨ تصحيح الشركة بالعروض والفلوس بالحيلة ٠٠ اذا كان له عليه أن درهم فأرادأن يصالحه على بعضها فله ثمان صور فالحيلة الخ ٧٠٠ اذا وكله في شراء جارية بالف فاشــــتراها الوكيل وقال أذنت لي في شراءها بالفين وقد فعلت الخ فالحيلة الخ

٧٧١ اذا أو دعه وديعة وأشهد عليهافتلفت من غير تفريطه لم يضمن فان ادعى عليه قبض الوديمة الخ فالحيلة في سقوط الضمان الخ ٠٠ اذارهن عندهرهنا ولم يثق بامانته وخاف أن مدعى هلاكه ويذهب به فالحيلة الخ ٠٠ اختلف الناس في المارية هل يوجب الضمان اذا لم يفرط المستعير على أربعة أقوال الخ فالحيلة في سقوط الضمان الخ

الطلنااقراره بهوان أعطاه عوضه كان تبرعا . . اختلف الناس في تأجيل القرض والعارية اذا أجلها الح فالحيلة في لزوم التأجيل الخ الي كذا وكذا والا فالرهن لك بما عليه صح ذلك الخ والحيلة الح

٠٠ اذا كانعليه دين مؤجل فادعى به صاحبه فاقر به فالصحيح انه لا يؤاخذ به قبل أجله الخ فألحيلة الخ ٢٧٤ اذا كان عليه دين فاعسر به فادعي عليه

٠٠ لا يعتمد على دعوى يكذبها العرف والعادة ٢٦٥ بحث سقوط نفقة الزوجة عضى الزمان ٢٦٦ اذااشترى ربويا بمثله فتعيب عنده ثموجد به عيافانه لا يمكنه رده فالحيلة النح

٠٠ اذا أُبرِأُ الغريم من دينه في مرض موته ودينه يخرج من الثلث وهو غير وارث فخاف المبرأ ان تقول الورثة لم يخلف مالا سوى الدين ويطالبونه بثلثيه فالحيلة الخ .. إذا أراد ان يعتق عبده وخاف ان مجمد

الورثة ألمال ويرقوا ثلثيه فالحيلة الخ ٠٠ اذا كان لاحد الورثة دين على الموروث واحسان يوفيه اياه ولابينة لهفان افرله به في الظاهر فلباقي الورثة رده فالحيلة الخ ٢٦٧ اذا زوج عبده من ابنته صح فان خاف ٢٧٢ اذا رهنه رهنابدين وقال انوفيتك الدين من انفساخ النكاح بموته حيث تملكه او

> . . اذا كان مولاه سفها ان زوجه طلق وان شراه أعتق وان اهمله فسق فالحيلة الخ ٠٠ اذا طلب عبده منه ان يزوجه جاريته فحلف بالطلاق لا يزوجه اياها فالحيلة الخ

بعضه فالحيلة الخ

به فان أنكره كان كاذبا الخفالحيلة الخ ٠٠ اذا تداعيا عينا هي في يد احدها فهي لصاحب اليد فان اقام الآخر بينة حكم الخ فالحيلة الخ

۲۷۰ اذا اشتری الماکر من رجل دارا وأشهد عليه بالبيع ثم مضي الى البيت ليأتيه بالثمن فاقر بجميع ما في يده لولده فلا يصل البائع الى أخذ الثمن فالحيلة الخ

٠٠ اذا تحيل المكار على سقوط نفقة القريب بالماطلة النخ فالحيلة الخ

٢٧٦ اذا استنبط في ملكه يمين ما، ملكه ولم يملك بيعه لمن يسوقه الي ارضه لزمه بذل مافضل لبهائم غيره وزرعه فالحيلة على جواز المعاوضة اليخ

٠٠ اذا باع عبده من رجل وله غرض انلا يكون الاعنده اوعند بائعه فالحيلة الخ . . اذاكان للموكل عند وكيله شهادة تتعلق بما هو وكيل فيه لم تقبل فان اراد قبولها فليعزله اليخ

رجله الاخرى ثم غسل رجله الاخرى

وفي قول الا يجوز فالحيلة الخ ٠٠ اذا استحلف على شي واحب ان يحلف

ولا يحنث فالحيلة الخ

له ببينته فان اقام كل واحد منهما بينة الله اذا حرك لسانه بالقراءة كان قارئا وان لم Luca isus

٠٠ كان بعض السلف يطبق شفتيه ويحرك لسانه بلااله الاالله ذاكرا

٠٠ اذا لاعن امرأته وانتفى من ولدهاثم قتل الولدلزمه القصاص فالحيلة الخوفي جواز هذه الحلة نظر

.. اذاكان له عليه حق وقد ابرأهمنه ولابينة ثم عاد فادعاه النح فالحيلة النح

٠٠ اذاخاف المضارب ان يسترجع رب المال منه المال فقال قدر بحت الفالم يكن له الاسترجاع لانه قد صار شريكا الخ فالحيلة الخ

٠٠ اذا وقف وقفا وجعل النظر فيه لنفسه مدة حيوته ثم من بعده لغيره صح عند الجمهور فان احتاج الو أقف الي ذلك في موضع لا يحكم فيه الا بقول من يبطل هذا الوقف فالحيلة الخ

٢٧٧ اذا توضا ولبس احدى خفيه قبل غسل ٢٧٨ اذا وقف على نفسه ثم على غيره صح في احدى الروايتين الخ

وادخلها جاز له المسح على اصح القولين ١٨٦ لو باع غيره دارا واستثنى منفعة المبيع مدة

في ابطال شهادتهم الخ . . فاذا حلف لغادر ان لا يخبر به احدا فاراد التخاص من هـذه اليمين وان لا يخفيه فالحيلة الغ.

٠٠ الحيلة المروية عن ابي حنيفة رحمه الله في امرأة قال لها زوجها انت طالق ان سألتني الخلع ان لم اخلمك وقالت المراة كل مملوك لى حران لم اسألك الخلع اليوم الخ

تزوجا باختين فزفت كل امراة منهما الي زوج اختها فدخل بها ولم يعلم ثم علم الحال لما اصبحا فسألاه المخرج فقال النح ٠٠ اذا تُزوجت المراة وخافت ان يسافر عنها

الزوج ويدعها الخ فالحيلة الخ ٠٠٠ يصح ضمان لم يجب عند الأكثرين وعند

الشافعي رحمه الله لا يجوز والحيلة الخ ان يرفعه الجار الي حاكم يرى الشفعة وان ٧٨٧ اذا سبق لسانه بما يؤاخذ به في الظاهر ولم

يرد معناه النع فالحيلة في الخلاص النح ٢٩١ اذا باعه جارية معيبة و خاف من ردهاعليه بالعيب فليتبين له من عيبها الخ

يصح فاذادعت الحاجة الى ذلك فالحيلة النح ٧٩٧ اختلف الفقها، في الضمان هل هو تعدد لحل الحق وقيام للضمين مقام المضمون عنه او هو استيثاق عنزلة الرهن الخ

معلومة جاز فان خاف ان يرفعه الى حاكم يري بطلان هذا الشرط فالحيلة الخ .. المطلقة البائنة لا نفقة لها ولا سكني بسنة رسول اللهصلى الله عليه وآله وسلم الخفان خاف المطلق ان ترفعــه الى حاكم يرى وجوب النفقة والسكني فالحيلة الخ ٠٠ اذا اشترى سلعة من رجل غريب نخاف ان تظهر معية ولا يعرفه فالحيلة الخ

. . اذا دفع اليه مالا يشتري به متاعا من بلد ٢٨٦ الحيلة المروية عن محمد انه اتاه اخوان قد غير بلده فاشتراه واراد تسليمه اليه واقامته في تلك البلدة فان اودعه غيره ضمن النح فالحيلة الخ

٧٨٣ اذا أراد الذمي ان يسلم وعنده خمر فخاف ان اسلم يجب عليه اراقتها فالحيلة الخ

٠٠ اذا اشترى داراقدوقعت الحدودوصرفت الطرق فلا شفعة فيها فان خاف المشترى صرفت الطرق فله التحيل على ابطالهـا باربعة عشرضربامن الحيل

٢٨٤ يصح تعليق الوكالة بالشرط وقال الشافعي لا ٢٨٥ اذا رفع الى الامام وادعى عليه أنه زنافخاف ان انكر ان تقوم عليه البينة فيحد فالحيلة

٢٩٨ قد تد، و الحاجة الى ان يكون الاجارة غير ٣٠٥ اذا كان له عليه دين ولا بينة له به ويخاف ان بجحده اوله بينة ويخاف ان عطله فالحيلة الخ

٢٩٩ يجوز بيع المقاثي والباذنجان ونحوها بعد ١٠٠ اذا خاف العنت ولم يجدطول حرة وكره رق اولاده فالحيلة في عتقهم الخ

٣٠٦ اذالم تمكنه امته من نفسهاحتي يعتقها ويتزوجهاوهولايريد اخراجهاعن ملكه فالحيلة الخ

٠٠ اذا اراده من لا يمكن رده على بيع جاريته منه فالحيلة الخ

٠٠ اذاأرادان يبيع الجارية من رجل بعينه ولم تطلب نفسه بأن تكون عندغيره فله الحيل

ان يلحقه ضرر بالزوجة يأمره بطلاقها فلا يقبل فالحيلة الخ

۳۰۸ اذا دبر عبده جازله بيعه ويبطل تدبيره فأن خاف ان يرفعه العبد الي حاكم لا يري بيع المدبر فالحيلة الخ

. . لو أن رجلين ضمنا عن رجل بنفسه فدفعه احدهما الى الطالب بري الذي لم يدفع وربما الزمه بعض القضاة فالحيلة الخ

اذا كان لرجلين على امرأة مال وهماشريكان فتزوجها احد ما على نصيبه لم يضمن

معين الخ فالحيلة الخ

ان يبدو صلاحها فان بلي بمن لا يقول به فالحيلةالخ

. ٣٠٠ تحوز قسمة الدين المشترك بميراث اليخواما من منعهافالحيلة الخ

٣٠١ يجوزيع المغيبات في الارض من البصل والثوموالجزروغيرها الخفان بليت بمن لا يقول به فالحيلة الخ

٣٠٣ اذاكان له عليه دين وله وقف من غلة الخ فالحيلةالخ

٠٠ اذاكان له عليه دين فقال ان مت قبلي فانت ٣٠٧ اذا طلب منه ولده او عبده ان يزوجه وخاف في حل وان مت قبلك فانت في حل صح وبرئ في الصورتين فان بلي بمن لا يقول به

٣٠٤ لوغلط المضارب او الشرّيك وقال ربحت الفاً ثم اراد الرجوع لم يقبل منه النخفالحيلة

اذا استغرقت الديون ماله لم يصح تبرعه بما يضرارباب الديونفان لم يكن في بلده حاكم يحكم ببطلان هذا التبرع فالحيلة لمن تبرع

لصاحبه شيئاً من المهر وربما ضمنه بعض الفقهاء فالحيلة الخ

٠٠ لو حلف رجل بالطلاق أنه لا يضمن عن تضمن عنى فالحيلة الخ

بأمره الخ فالحيلة الخ لا باسللمظاوم ان يتحيل على مسبة الناس

قال رجل لامرأته ان طلع الفجر ولم تكاميني فانت طالق ثلاثا فلم تفعل فاتي أبا حنيفة فقال الخ وهذا من أحسن الحيل

٣١ الحيلة المنقولة عن أبي حنيفة رحمه الله في ٣١٥ اذابدا الصلاح في بعض الشجرة جازبيع رجل أراد التزوج بامرأة فطلبوا منهالمهر فوق طاقته

> اذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على مائة درهم يؤديها اليه في شهركذا فان لم يفعل وأخرها الي شهر آخرفعليه ۳۱۱ اذا اشترى رجل من رجل دار ابالف درهم فجاء الشفيع يونل الشفعة فصالحه المشترى على ان أعطاه نصف الدار بنصف الثمن جاز الخ

٠٠ بجوزالمفارسة عندنا على شجر الجوزوغيرة بان يدفع اليه أرضه ويقول اغرسها من الاشجار كذاو كذاوالغرس بيننا نصفين الخ أحد شيئًا فحلف آخر بالطلاق لا بد ان ٣١٣ اذا خرج المتسابقان في النصال معاجاز في أصح القولين الخ

٣٠٩ شريكان شركة عنان ضمنا عن رجل مالا ٣١٤ يجوز اشتراط الخيار في البيع فوق ثلاث على الاصح فان أراد الجواز على قول الجميع فالمخرج الخ

٠٠ اذا أرادان يقرض رجلا مالا ويأخذ منه رهنا فأف ان يهلك الرهن فيسقط من دينه بقدره عند حاكم يرى ذلك فالمخرج

جميعها وبعضهم قال لا يجوز فالحيلة الخ ٠٠ اذا وكله أن يشتري له بضاعة وتلك عند الوكيل وهي رخيصة تساوي اكثر مما اشتراها به ولا تسمح نفسه ان يبيعها بما اشتراها به فالحيلة الخ

مائتان فهو جائز وأبطله قوم أخرون الخ ٣١٦ اذا اشتري منه دارا وخاف احتيال البائع الخ فالحيلة الخ

.. اذا اشتري العبد نفسه من سيده بمال يؤديه اليهفأدي اليهمعظمه تمجحدالسيد الخ فالحيلة الخ

٣١٧ الضمان والكفالة من العقود اللازمة ولا عكن الضامن والكفيل ان يتخلص متى شاء وطريق التخلص من وجوه الخ ۳۱۸ اذا کان له داران فاشتری منه احداهما

على ان استحقت فالدار الاخري بالثمن فهذا جائز الخ

٠٠ رجل أراد ان يشتري جارية من رجل غريب فالحيلة في التوثق الخ

٣١٩ رجل قال لغيره اشتر هذه الداروا ناار يحك فيها نخاف الخ فالحيلة الخ

. . اذا اشترى منه سلعة ثم اطلع على عيب ففاف انكار البائع قبض الثمن الخفالحيلة الخ

٠٠ اذا كان له عليه مال فأبي ان يقرله به حتى يصالحه على بعضه الخفالحيلة له الخ

٣٢١ اختلف هـل يملك البائع حبس السلعة والمختارانه علك الخ

للهمة فيلو كان له عليه دين فالحيلة على

ماله على المحال عليه فلا يتمكن من الرجوع على سكناها و نفقتها جاز ذلك الخ على المحيل فله ثلاث حيل الخ

٢٥ اذا كان له عليه دين حال فاتفقاعلى تاجيله ٢٣٠ رجل قال لامرأته انت طالق ان لم

وخاف ان لايفي له بالتأجيل فالحيلة في لزومه الخ

٠٠ يجوزللمريض الذي لاوارث له ان يوصي بجميع امواله في ابواب البر فان خاف ان يبطل ذلك حاكم لا يراه فالحيلة الخ

٣٢٦ رجل يكون له الدينوعليه الدين ويتواري غريمه فالحيلة الخ

٣٢٧ رجل له على رجل مال فغاب الذي عليه المال فاراد ان يثبت ماله عليه والحاكم لا يري الحكم على الغائب فالحيلة الخ ٠٠ ليس للمرتهن ان ينتفع بالرهن الا باذن ال الراهن ولهالرجوع فالحيلة امنامن الرجوع

۲۲۸ اذا کان له علی رجل مال وبالمال رهن فادعى صاحب الرهن به عندالحاكم فخاف المرتهن ان يقر بالرهن الخ فالحيلة الخ ٣٧٤ اقرارالمريض لوارثه بدين باطل عندالجمهور ٠٠ اذا قال لامرأته أن لم أطأك الليلة فانت طالق ثلاثا فقالت ان وطئتني الليلة فامتى حرة فالمخلص الخ

.. اذا أحاله بدينه على رجل نخاف أن يتوى ٣٢٩ اذا اراد الرجل ان يخالع امرأته الحامل . . اذا وقع الطلاق الثلاث بالمرأة فالحيلة الخ

الحلف بالطلاق لا يلزم منك اليوم فيصلي العصر ثم بجامعها الخ ٣٦٦ المخرج التاسع اخذه بقول من يقول ان الطلاق المعلق بالشرط لا يقع الخ ٣٦٩ المخرج العاشر مخرج زوال السبب الخ المخرج الاول ان يكون المطلق زائل العقل ٣٧٣ المخرج الحادي عشر خلع اليمين عند من

٣٣٧ المخرج الثاني ان يطلق او يحلف في حال ٣٧٥ المخرج الثاني عشر اخذه بقول من يقول الحلف بالطلاق من الايمان الشرعية التي تدخلها الكفارة وذكر فيه شيخ الاسلام ومخالفيه في هذه المسئلة

٣٧٧ لم يزل في الاسلام من عصر الصحابة الى الان من يفتى في هذه المسئلة بعدم اللزوم ٠٠ جواز الفتوى بالآثار السلفية والفتاوي الصحابية وفتاوى الصحابة أولى ان يؤخذ بها من فتاوى التابعين وفتاوى التابعين اولی من فتاوی تبع الثابعین وهلم جراً لمن افتاه وذكر لكل واحد فطلاعلى حدة ٢٧٩ لا يحفظ للصديق خلاف نص ولا حكم ماخذه ضعيف

ان اشتهر قول الصحابي ولم يخالفه صحابي آخر فالجماهير على انه الجماع وحجةوان لم يشتهر او لم يعلم أنه اشتهر املا فجمهور الامة على انه حجة

اجامعك اليوم وانت طالق ان اغتسات ٣٣١ المخارج من الوقوع في التحليل الذي لعن فاعله والمطلق المحلل له

غضب شديد قد حال بينه وبين كال قصده وتصوره فهذا لايقع طلاقه الخ ٣٣٣ المخرج الثالث ان يكون مكرها على الطلاق

٣٣٥ المخرج الرابع أن يستثني في طلاقه الخ ذكره في فصول

٣٥٣ المخرج الخامس ان يفعل الحوف عليه ذاهلا اوناسيا اومخطئا اوجاهلا اومكرها او متاولا اومعتقدا انه لا يحنث به تقليدا ٣٦٢ المخرج السادس اخذه بقول من يقول ان التزام الطلاق لا يلزم ولا يقع به طلاق

٣٦٣ المخرج السابع اخذه بقول اشهب وهوان الرجل اذا قال لامرأته ان كلت زيدافانت طالق فكلمت زيدا لقصدالطلاق لم تطلق ٠٠ المحدثات من الامور ضربان ٣٦٤ المخرج الثامن اخذه بقول من يقول ان ٣٨٠ قال الشافعي العلم طبقات الاول الخ

ان يوطى قبله ما يكون مؤذنا به كالدليل عليه الحكم عنده وانلم يكن حلفه موجبالثبوته عند السائل والمنازع الخ

٤١١ قـ د كان الصحابة محلفون على الفتاوى والرواية

ينبغي للمفني ان يفتي بلفظ النص مهما امكنه وهوبحث نفيس

. . الفائدة الاولى في أنواع اسئلة السائلين ٢١٥ ينبغي للمفتي الموفق اذا نزلت به المسئلة ان ينبعث من قلبه الافتقار الى ملهم الصواب ان يلهمه الصواب

يكون عالما بالحق فيها أو غالبا على ظنه أولا وعلى الثاني لم يحل له ان يفتي

كتموا الحق محقت بركة دينهم ودنياهم ومتي بينوه بورك لهم فيهما

بانه أحل كذا أوحرمهأوأوجبهأوكرهه الا عايعلم فيه نص الله ورسوله

وغيرهم فحكم أحدهم بقول زفر فقال له ماهذه الحكومة فقال هذا حكم الله فقال

٣٨١ قول الصحابي ليس محمة عند البعض ٣٨٧ ذكر الادلة الدالة على وجوب اتباع الصحابة ٢١٠ يجوز للمفتي والمناظر ان يحلف على ثبوت فما ليس فيه نصوهي ستة واربعون دليلا ٤٠٢ تفسير الصحابي اصوب فيما ليس فيه نص

٤٠٤ تفسير التابعي اذالم يخالفه صحابي ولا تابعي النخ

٠٠٥ قول الصحابي اقوى من القياس

٠٠ فصل في فوائد تتعلق بالفتوي وهي سبعون

وهي خمسة وللمسئول حالتان

٤٠٦ يجوزللمفتي ان يعدل عن جواب المستفتي عما سال عنه الي ماهو انفع له منه الخ جما اذا نزلت بالحاكم أو المفتى النازلة فاما ان ٠٠ يجوز للمفتى ان يجيب السائل باكثر مما

سال عنه

.. من فقه المفتي ونصحه اذا ساله المستفتى ٤١٧ المفتى والحاكم والراوى والشاهد متى عن شي فنعه منه ان بداه على ماهو عوض 71 dia d

٤٠٧ اذا افتي المفتى للسائل بشيء ينبغي له ان ٤١٨ لا يجوز للمفتي ان يشهد على اللهورسوله ينبهه على وجه الاحتراز مماقد بذهب اليه الوهم منه من خلاف الصواب

٤٠٨ ينبغي للمفتى ان يذكر دليل الحكم وماخذه ٠٠ حضر شيخ الاسلام مجلسا فيه القضاة ٠٠٩ اذاكان الحكم مستغربا جداً ممالم تالفه

النفوس وانما الفت خلافه فينبغي للمفتى

له قل هذا حكم زفر الخ

ورسوله اوممرفةما قاله الامام الذي شهر المفتى نفسه بتقليده اومعرفةما ترجح عند ذلك المفتى الخ

٤١٩ ليحذر المفتى أن يفتى السائل بمذهبه فيما يعلم ان مذهب غيره ارجح واصح

.. لا يجوز للمفتى تحيير السائل والقاؤه في

٢٠٤ اذا سئل عن مسئلة فيها شرط وأقف لم يحل له أن يلزم بالعمل به بل ولا يسوغه على الاطلاق حتى ينظر الخ

٤٢٢ مسائل القبور

٠٠ القراءة تصل الى الميت املا

٤٢٤ أذا شرط الامام أوغيره على القاضي أن لا يقضي الاعذهب معين بطل الشرطولم يجزله التزامه

٤٢٦ معنى قول بعضهم شروط الواقف كنصوص الشارع

فيها تفصيل الا اذا علم ان السائل انماسال عن أحد تلك الانواع

٤٧٧ اذا انكر القصار الثوب ثم أقرهل يستحق ١٠٠ اذا سئل عن فريضة فيها أخ وجب عليه

اجرة القصارة املافيه تفصيل ٠٠ السائل اما أن يكون قصده معرفة حكم الله ٢٨١ رجل ادعى نكاح امرأة فاقرت له هل يقبل اقرارها فيه تفصيل ٠٠٠ رجل استعدى على خصمه ولم يحر رالدعوى هل يحضره الحاكم فيه تفصيل ٤٢٩ هل يؤخذ من تاجر اهل الذمة العشرفيه تفصيل

٠٠ مات رجل فطلب الاب ميراثه ولم يعلم الورثة غيره كم يعطي الاب فيه تفصيل .. المقصود التنبيه على وجوب التفصيل في الجواب اذا كان يجد السؤال محتملا

٣٠ اكثر الناس نظرهم قاصر على الصورلا يتجاوزها الي الحقائق فهم محبوسون في سحن الالفاظ

٠٠ فتوي شيخ الاسلام في زي اهل الذمة ٠٠ اكثرالناس انماهم اهل ظواهم في الكلام واللباس والافعال وأهل النقد منهم الذين يعبرون من الظاهر الى حقيقته لايبلغون عشر معشار غيرهم الخ

ليس للمفتى ان يطلق الجواب في مسئلة ١٣١ اذا سئل عن مسئلة من الفرائض لم يجب عليه ان يذكرموانع الارثفيقول بشرط ان لا يكون كافرا ولا رقيقا ولا قاتلا

الفتيا سوى ما تقدم

٣٩٤ دلالة العالم للمستفتى على غـيره وهو

موضع خطر جدا الخ

مقلد فيه وليس على بصيرة فيه سوي انه ٤٤٠ حكم كذلكة المفتى فان علم صواب الجواب فله ان يكذلك الخ

٤٤٢ بجوز للعفتي ال يفتي أباه وابنه ومن لا تقبل شهادته له الخ

٠٠ يجوز للمفتى أن يفتى نفسه

.. لا يجوز للمفتى ان يعمل بمايشاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح الخ

عن شروط القضاء لم يعطل البلد عن ٣٤٠ المفتون الذين نصبوا انفسهم للفتوي أربعة اقسام الخ

. . اذا عرف العامي حكم حادثة بدليلها فهل له ٤٤٤ اذا كان الرجل مجتهداً في مذهب امام ولم يكن مستقلا بالاجتهادفهل له ان يفني بقول ذلك الامام الخ

٤٣٤ لا ينبغي للرجل ان ينصب نفسه للفتياحتي ٥٤٥ هل يجوز للحي تقليد الميت والعمل بفتواه من غير اعتبارها بالدليل الموجب لصحة by Joel

.. الاجتهاد حالة تقبل التجزى والانقسام فيكون الرجل مجتهدا في نوع من العلم مقلدا في غيره الخ

٤٤٦ من افتى الناس وليس باهل الفتوي فهو آثم عاص ومن اقره من ولاة الامورعلى ذلك

ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لام فله كذا

.. لا يجوز للمقلدان يفتي في دين الله بماهو قول من قلده دينه هذا اجماع من السلف

٤٣٧ اذا تفقه الرجل لكنه قاصر في معرفة الكتاب والسنة وآثار السلف الخ فهل يسوغ تقليده في الفنوى فيه تفصيل ٢٣٧ اذا لم يجد السلطان من يوليه الا قاضياعاريا

قاض وولي الامثل فالامثل

ان يفتى به ويسوغ لغيره تقليده فيه ثلاثة

يكون فيه خمس خصال

٠٠ الناس في الافتاء اربعة اقسام

٢٣٥ تفسير السكينة وهي عامة وخاصة

٤٣٧ كان لسفيان الثوري شيء من مال وكان لا يتهور في بذله ويقول لولا ذلك لتمندل بنا

١٣٨ في كلات حفظت عن الامام احمد في أمر

صحفة

فهو آثم أيضاً

٤٤٧ اذا نزلت بالعامي نازلةوهو في مكان لا بجد اعتادوه وعرفوه الخ للناس الخ

فتيا العبد الح

٠٠ لا فرق بين القاضي وغيره في جو از الافتاء يما تجوز الفتيا به ووجوبها اذا تعينت

٤٤٩ فتيا الحاكم ليست حكما منه فلو حكم غيره

٠٠ اذا سأله المستفتى عن مسئلة لم تقع فهل يستحب اجابته أو تكره الخ

٠٠ لا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمـة والمكروهة الخ

٤٥٠ رجع المفتي عن فتياه وعلم المستفتى برجوعه

٤٥١ لو تغير اجتهاد المفتى فهل يلزمه اعـــلام المستفتى الخ

٤٥٢ اذاعمل المستفتى بفتيامفت في اللاف نفس أو مال ثم بان خطؤه الخ

أو جوع مفرط او هم مقلق الخ

والوصايا وغيرها مما يتعلق بالالفاظ الايما

من يسأله عن حكمها ففيه طريقان ٤٥٤ يحرم عليه اذا جاءته مسئلة فيها تحيل على اسقاط واجب ان يعين المستفتى فيها الخ ٤٤٨ الفتيا اوسع من الحكم والشهادة فيجوز ٢٥٦ في أخذالا جرة والهدية والرزق على الفتوى

فهي ثلاث صور الخ ٠٠ اذا افتي في واقعة ثم وقعت مرة أخري وما تغير فيها اجتهاده أفتي بها من غير

نظر ولا اجتهاد

يخلاف ما أفتى به لم يكن تنضا لحكمه ٧٥٧ لا يجوز أن ينسب الى الشافعي ماخالف الحديث لانه قال اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسسلم فاضربوا بقولي الحائط الخ

٨٥٤ اذاكان عند الرجل الصحيحان اوأحدهما او كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم موثوق بما فيه فهل له ان يفتى عا کده فیه

٠٠ النسخ الواقع في الاحاديث الذي اجتمعت عليه الامة لا يبلغ عشرة أحاديث البتة يل ولا شطرها

٤٥٣ ليس للمفتي الفتوى في حال غضب شديد ٥٥١ هل للمنتسب الى تقليد امام معين أن يفتي بقول غيره الخ

.. لا يجوز له ان يفتي في الاقارير والايمان ٢٠٠ جاء شيخ الامام بعض الفقهاء من الحنفية

٠٠ ان رأي المفتى خلال السطور بياضاً محتمل ان يلحق به ما يفسدالجواب فليحترزمنه أن يفتي عذهب غيره اذا ترجح عنده الخ الله ودينه فينبغي ان بشاوره

٤٧٣ حقيق بالمفتى ان يكثر الدعاء بالحديث الصحيح اللهم رب جبريل الخ ٠٠ ذكر الادعية التي كان السلف يدعون بها

٤٧٤ لا يجوزللمفتى ان يمسك عن الجواب الحق المخالف لغرض السائل ولا ان يدله على مفت يكون غرضه عنده

أن يخرجهاءن ظاهرها بوجوه التأويلات ٥٧٥ عاب بعض الناس ذكر الاستدلال في الفتوى وهذا العيب أولي بالعيب بلجمال الفتوى وروحهاهو الدليل

٠٠ هل يجوز للمستفتى تقليد الميت إذا علم عدالته وانهمات عليها من غير ان يسأل الحي فيه وجهان الخ

.. اذالم يعرف المفتي لسان السائل أو لم يعرف ٢٧٦ اذا استفتاه عن حكم حادثة فافتاه وعمل بقوله ثم وقعت له مرة ثانية فهل له ان يعمل بتلك الفتوي الاولى ام يلزمه الاستفتاء مرة ثانية فيه وجهان الخ ٠٠ هل يلزم المستفتى ان يجتهد في اعيان المفتين ويسأل الاعلم والأدين ام لا يلزمة ذلك فيه

فاستشاره في الانتقال من المذهب فقال الخ ٠٠ هل للمفتى المنتسب الى مذهب امام بعينه ٤٦١ اذا اعتدل عند المفتى قولان ولم يترجح له أحدهاعلى الاخرالخ

· · اتباع الائمة يفتون كشيرا باقوالهم القديمة التي رجعوا عنها الخ

٤٦٢ يحرم على المفتي أن يفتى بضد لفظالنص . . بعض أمثلةالنصوص التي لا يجوزأن يفتي

٤٦٥ اذا سئل عن تفسير آية أو سنة فليس له الفاسدة

٢٦٦ قد اتفقت الأعمة الاربعة على ذم الكلام

٤٧١ لا يجوز له العمل بمجرد فتوى المفتى أذاكم تطمئن نفسه وحاك في صدره الخ

المستفتى لسان المفتي أجزأ ترجمة واحدبينهما ٤٧٢ اذاكان السؤال محتملا لصور عديدةفان لم يعلم الصورة المسئول عنها لم يجب عن صورة واحدة منها وان علمها فله ان تخصها بالجواب ولكن يقيد

محنفة

مذهبان

الرجلين والثلاثة مع من تكون منهم يوم القيامة

سئل صلى الله عليه وسالم عمن يموت من أطفال المشركين

وغيرهم ولا يجب عليه ولا على المفتى ان ١٨٣ فتواه صلى الله عليه وسلم في مسئلة الهجرة يتقيد باحد من الائمة الاربعة باجماع الامة ٤٨٤ سئل صلى الله عليه وسلم نساء الدنياأ فضل أم الحور العين

غرضه بل عليه اتباع الحق بحسب الامكان ٥٠٣ قراءة الفاتحة وثلاث آيات من سورة البقرة بعد ختم القرآن لم تثبت عن السلف ٠٠ سئل صلى الله عليه وسلم أهل اللهمن هم ١٩٥ لا يجوز أخذ الاجرة على تبليغ الاسلام والقرآن

٥٢١ سئل صلي الله عليه وسلم أين الله

٥٢٢ تفسير حديث اشترطي لهم الولاء

٥٠٥ الامام أحمد لم يجوزأن يكون الرجل زوج قحبة ويعضد مذهبه بضعة وعشرون دايلا

٥٢٩ افتاؤه صلى الله عليه وسلم لمن طلق ثلاثًا بالرجعة

٥٣٢ فتاويه صلى الله عليه وسلم في العدد

فتاوى امام المفتين ورسول رب العالمين ٥٣٤ فتواه صلى الله عليه وسلم في نفقة المعتدة

٠٠ البحث في مذهب العامي وقوله انا شافعي او حنبلي او غير ذلك

٤٧٧ للعامي ان يستفتي من شاء من اتباع الأئمة

الكن ليس له ان يتبع رخص المذاهب واخذ

٠٠ ان اختلف المفتيان أو اكثر فبقول أيهم يأخذ

٤٧٨ اذا استفتى فأفتاه المفتى فهل تصير فتواه موجبة الخ

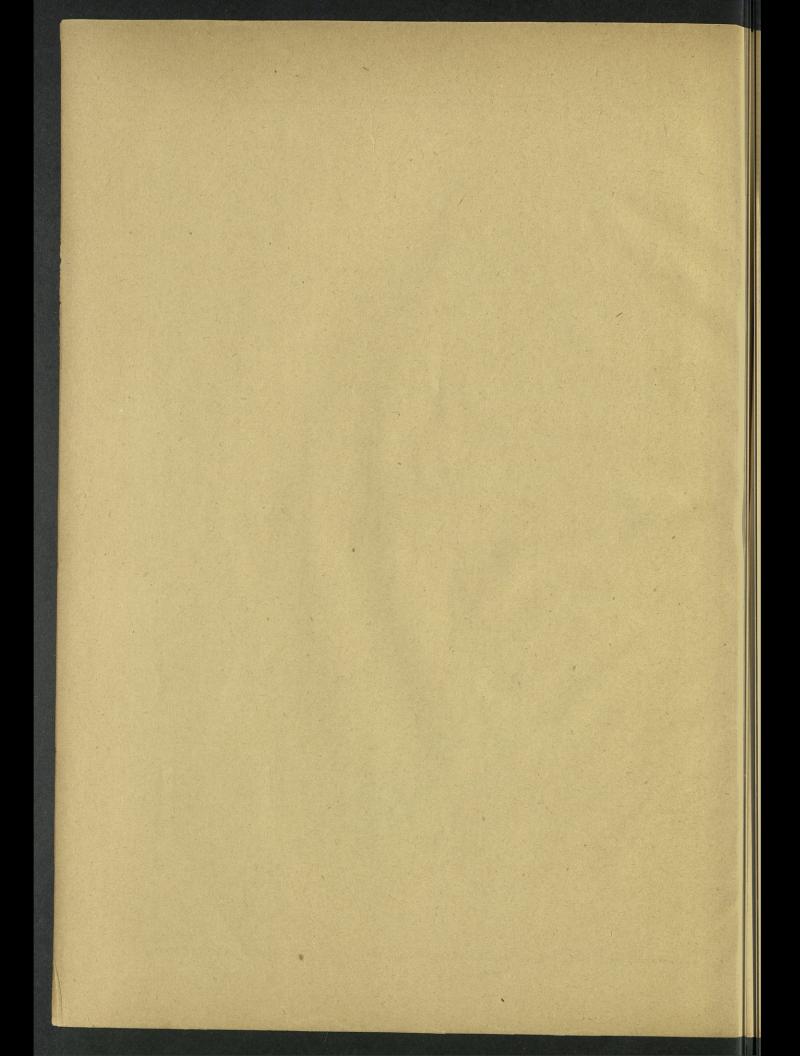
. . يجوزله العمل بخط المفتى اذا عرفه بالقرائن أو الشهادة

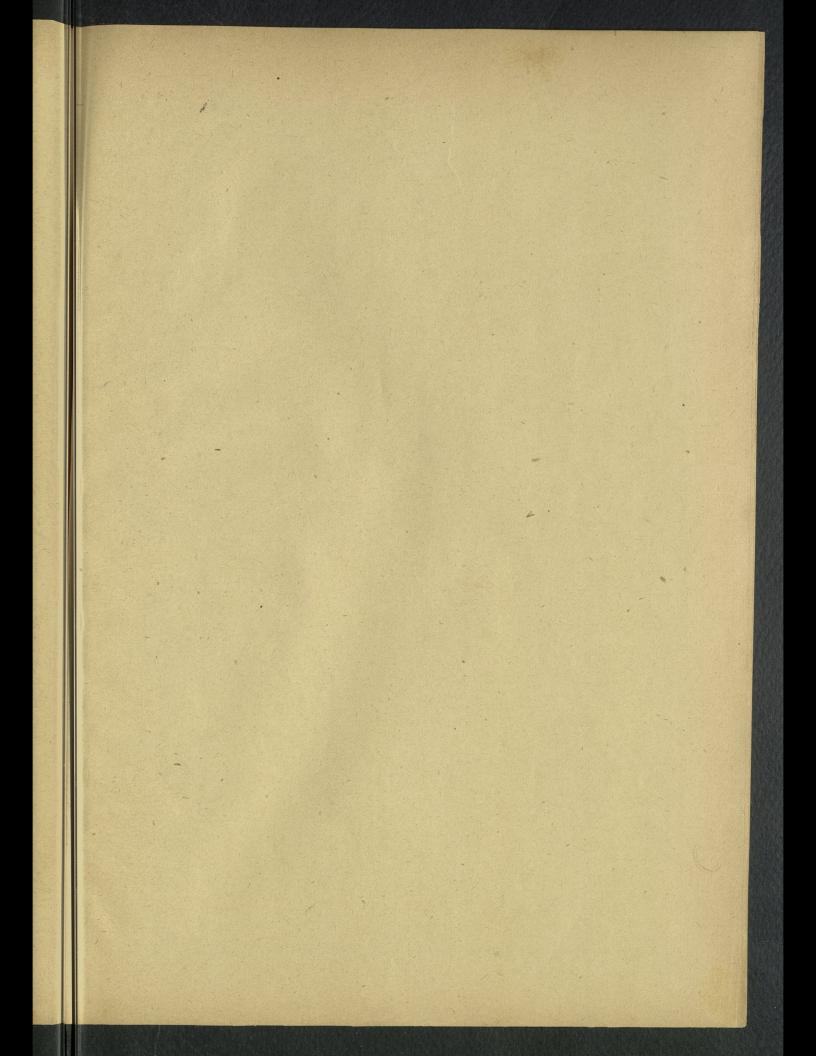
٠٠ اذا حدثت حادثة ليس فيها قول لاحدمن العلماء فهـل يجوز الاجتهاد فيها بالافتاء والحكم املاالاصح الجوازبل الاستحباب عند الحاجة وأهلية المفتى

٤٧٩ المنقول وان اتسع غاية الاتساع لا يني بوقائع العالم حميمها

وهيروح هذا الكتاب ذكر هافي فصول ٥٣٥ فتاويه صلى الله عليه وسلم في الحضانة وهي لا يسعها هذا الفهرس فنذكر بعضاً منها ٤٨٧ سئل صلى الله عليه وسلم عن المرأة تتزوج ٥٣٦ فتاويه صلى الله عليه وسلم في الدماء والجنايات صحيفه فاويه صلى الله عليه وسلم في حد الزنا في الجهاد في الجهاد الكلام على السياسة في الحماد في الطب في السياسة في الله عليه وسلم في الله عليه وسلم في الله عليه وسلم في الله عليه وسلم في الأطبعة في الاطبعمة في الايمان والنذور في الايمان والنذور في الايمان والنذور أبواب متفرقة أبواب أبواب متفرقة أبواب أب

- ﴿ تَعْتُ الفَهُرُ سَتَ ﴾ -





ا سَمَى كَمَا - حادي الرفرام في الحرب الله في الحرب الله الثالث المالث المحدد

كتاب

﴿ اعلام الموقعين * عن رب العالمين ﴾ من تأليف الامام الكبير * والحافظ الشهير * سيف الله على أعناق المبتدعين * وسهمه الصائب لافئدة المارقين * شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفي سنة ٥١ هجرية الجوزية المتوفي سنة ٥١ هجرية

طبع بمعرفة صاحب الهمة العلية * والسيرة المرضية * (حضرة الفاضل الشيخ فرج الله زكي الكردي الازهري) بمطبعته الجديدة ذات الادوات الباهرة العديدة التي مركزها مصر القاهره * بجوار المشهد الحسيني صاحب النفحات الظاهره * وفقه الله لكل عمل مبرور * وسعي مشكور * وجعل تجارته تجارة لن تبور * على ممر الايام والدهور * آمين

مطبعة فرج الله زكي الكردي عصر



م ﴿ فصل ﴾

وامانقل الاعيان وتعيين الاماكن فكنقلهم الصاع والمدو تعيين موضع المنبر وموقفه للصلاة والقبروالحجرة ومسجد قباءوتعيين الروضة والبقيع والمصلي ونحو ذلك * ونقل هذاجار مجرى نقل مواضع المناسك كالصفاوالروة ومني ومواضع الجرات ومن دلفة وعرفة ومواضع الاحرام كذى الحليفة والجحفة وغيرهما مركز فصل ١٥٥٠

واما نقل العمل المستمر فكنقل الوقوف والمزارعة والاذان على المكان الرتفع والاذان للصبح قبل الفجر وتثنية الاذان وافراد الاقامة والخطبة بالقرآن وبالسنن دون الخطبةالصناعية بالتسجيع والترجيع التي لا تسمن ولا تغني من جوع * فهذا النقل وهذا العمل حجة يجب اتباءنا وسنة متلقاة بالقبول على الرأس والعينين * واذا ظفرالعالم بذلك قرت به عينه * واطمأنت اليه نفسه

- مى فصل كاد -

واماالعمل الذي طريقه الاجتهاد والاستدلال فهومعترك النزال ومحل الجدال «قال القاضي عبد الوهاب وقد اختلف اصحابنا فيه على ثلاثة اوجه ﴿ احدها ﴾ انه ليس بحجة اصلاً وان الحجة هي اجماع اهل المدينة من طريق النقل ولا يرجح به ايضاً احد الاجتهادين على الآخر وهذا قول ابي بكر وابي يعقوب الرازي والقاضي ابي بكر بن منتاب والطيالسي والقاضي ابي

الفرج والشيخ ابي بكر الإبرى وأنكروا ان يكون هذا مذهباً لمالك اولا حد من معتمدي اصحابه ﴿ والوجه الثاني ﴾ انه وان لم يكن حجة فانه يرجح به اجتهادهم على اجتهاد غيرهم وبه قال بعض اصحاب الشافعي ﴿ والثالث ﴾ أن اجماعهم من طريق الاجتهاد حجة وان لم يحرم خلافه كاجاعهم من طريق النقل «وهذا مذهب قوم من اصحابناوهو الذي عليه كلام احمد بن المعدل وابي بكر وغيرهما «وذكر الشيخ أن في رسالةمالك الي الليث بن سعد ما يدل عليه « وقد ذكر ابو مصعب في مختصره مثل ذلك * والذي صرح به القاضي ابو الحسين بن ابي عمر في مسألته التي صنفها على ابي بكر الصير في نقضًا لكلامه على اصحابنا في اجماع اهل المدينة والي هذا يذهب جل اصحابنا الغاربة او جميعهم فاما حال الاخبار من طريق الآحاد فلاتخلومن ثلاثة امور *اما ان يكون صحبها عمل اهل المدينة مطابقا لها أو ان يكون عملهم بخلافها او ان لا يكون منهم عمل اصلا لا بخلاف ولا بوفاق * فان كان عملهم موافقًا لها كان ذلك آكد في صحتها ووجوب العمل بها اذا كان العمل من طريق النقل وان كان من طريق الاجتهاد كان مرجحاً للخبر على ما ذكرنا من الخلاف، وان كان عماهم بخلافه نظر فان كان العمل المذكور على الصفة التي ذكرناها فان الخبر يترك للعمل عندنا * لاخلاف بين اصحابنافي ذلك * وهذا اكبر الفرض بالكلام في هذه المسألة * وهذا كما نقوله في الصاع والمد وزكاة الخضر اوات وغير ذلك وان كان العمل منهم اجتهادا فالخبر اولي منه عند جمهور اصحابنا الا من قال منهم ان الاجماع من طريق الاجتهاد حجة * وان لم يكن بالمدينة عمل يوافق موجب الخبر أو يخالفه فالواجب المصير الي الخبر فانه دليل منفرد عن مسقط او معارض هذا جملة قول اصحابنا في هذه المسألة وقد تضمن ماحكاه ان عملهم الجاري مجرى النقل حجة فاذا اجمعوا عليه فهو مقدم على غيره من أخبار الآحاد، وعلى هذا الحرف بني المسئلة وقررها ﴿ وقال ﴾ والذي يدل على ما قلناه أنهم اذا أجمعو اعلى شيَّ نقلا او عملا متصلاً فان ذلك الاص معلوم بالنقل المتواتر الذي يحصل العلم به وينقطع العذرفيه ويجب ترك أخبار الآحادله لان المدينة بلدة جمعت من الصحابة من يقع العلم بخبرهم فما اجمعوا على نقله فما هذا سبيله اذا ورد خبر واحد بخلافه كان حجة على ذلك الخبر وترك له كما لوروى لنا خبر واحد فما تواتر به نقل جميع الامة لوجب ترك الخبر للنقل المتواتر من جميعهم * فيقال من المحال عادة ان يجمعوا على شي نقلا او عملا متصلامن عندهم الى زمن رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه

وسلم وتكون السنة الصحيحة الثابتة قد خالفته * هذا من ابين الباطل وان وقع ذلك فما اجمعوا عليه من طريق الاجتهاد فان العصمة لم تضمن لاجتهادهم فلم يجمعوا من طريق النقل ولا العمل المستمر على هذه الشريطة على بطلان خيار المجلس ولاعلى التسليمة الواحدة ولا على القنوت في الفجر قبل الركوع ولا على ترك الرفع عند الركوع والرفع منه ولا على ترك السجود في المفصل ولا على ترك الاستفتاح والاستعادة قبل الفائحة ونظائر ذلك ﴿ كَيْفٌ وقدماؤُهُمُ الَّذِينَ نقلُوا العلم الصحيح الثابت الذي كانه رأى عين عن النبي صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم بخلاف ذلك * فكيف يقال ان تركه عمل مستمر من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الآن * هذا من المحال بل نقلهم للصاع والمد والوقوف والأخابر وترك زكاة الخضر اوات حق * ولم يأت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة تخالفه البتة ولهذا رجع ابو يوسف الى ذلك كله بحضرة الرشيد لما ناظره مالك وتمين له الحق فلا يلحق بهذا عملهم من طريق الاجتهاد ويجعل ذلك نقلا متصلا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتترك له السنن الثابتة فهذا لون وذلك لون * وبهذا التمييز والتفصيل يزول الاشتباه ويظهر الصواب * ومن المعلوم ان العمل بعدا نقر اض عصر الخلفاء الراشدين والصحابة بالمدينة كان بحسب من فيها من المفتين والامراء والمحتسبين على الأسواق ولم تكن الرعية تخالف هؤلاء فاذا افتي المفتون نفذه الوالي وعمل به المحتسب وصار عملا * فرندا هو الذي لا يلتفت اليه في مخالفة السنن لاعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه والصحابة ذذاك هوالسنة ذلايخلط احدهما بالآخر فنحن لهذا العمل اشد تحكيما وللعمل الآخر اذا خالف السنة اشد تركا وبالله التوفيق * وقد كان ربيعة بن عبد الرحمن يفتي وسلمان ابن بلال المحتسب ينفذ فتواه فتعمل الرعية بفتوى هذا وتنفيذ هذا كما يطرد العمل في بلداو اقليم ليس فيه الاقول مالك على قوله وفتواه ولا يجوزون العمل هناك بقول غيره من ائمة الاسلام * فلوعمل به احد لاشتد نكيره عليه وكذلك كل بلد أواقليم لم يظهر فيه الا مذهب ابي حنيفة فان العمل المستمر عندهم على قوله * وكل طائفة اطرد عندهم عمل من وصل اليهم قوله ومذهبه ولم يألفوا غيره ولا فرق في هذا العمل بين بلد وبلد والعمل الصحيح ما وافق السنة * واذا اردت وضوح ذلك فانظر العمل في زمن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في جهره بالاستفتاح في الفرض في مصلي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمل الصحابة به * ثم العمل في زمن مالك بوصل

التكبير بالقراءة من غير استفتاح ولا تعوذ * وانظرالعمل في زمن الصحابة كعبد الله من عمر في اعتبار خيار الجلس ومفارقته لمكان التبايع ليلزم العقد ولا يخالفه في ذلك صحابي ثم العمل به في زمن التابعين وامامهم وعالمهم سعيد بن المسيب يعمل به ويفتي به ولا ينكره عليه منكر شمصار العمل في زمن ربيعة وسليمان بن بلال بخلاف ذلك (وانظر اليالعمل) في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة خلفه وهم يرفعون ايديهم في الصلاة في الركوع والرفع منه ثم العمل في زمن الصحابة بعده حتى كان عبد الله بنعمر اذا رأي من لا يرفع يديه حصبه وهوعمل كان رأي عين * وجمهور التابعين يعمل به في المدينة وغيرها من الامصاركما حكاه البخاري ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما عنهم ثم صار العمل بخلافه (وانظر) الي العمل الذي كانه رأي عين من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ابني بيضاء سهيل واخيه في المسجد والصحابة معه وصلت عائشة على سعد بن ابي وقاص في المسجد وصلى على عمر بن الخطاب في المسجد ذكره مالك عن نافع عن عبد الله ﴿ قال الشافعي ﴾ ولا نري احدا من الصحابة حضر مو ته فتخلف عن جنازته فهذا عمل مجمع عليه عندكم قاله لبعض المالكية (وروي) هشام عن ابيه ان ابا بكر صلى عليه في المسجد فهذا العمل حق ولو تركت السنن للعمل لتعطلت سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودرست رسومها وعفت آثارها ﴿ وَكُمْ مِن عَمَلَ قَدْ اطْرَدْ بَخَلَافُ السَّنَةُ الصَّرِيحَةُ على تقادم الزمان والي الآن وكل وقت تترك سنة ويعمل بخلافها ويستمر عليها العمل فتجد يسيراً من السنة معمولًا به على نوع تقصير * وخذ بلا حساب ما شاء الله من سنن قد اهملت وعطل العمل بها جملة فلوعمل بها من يعرفها لقال الناس تركت السنة « فقد تقرر ان كل عمل خالف السنة الصحيحة لم يقع من طريق النقل البتة وانما يقع من طريق الاجتهاد والاجتهاد اذا خالف السنة كان مردودا وكل عمل طريقه النقل فانه لا يخالف سنة صحيحة البتة * فلنرجع الى الامثلة التي ترك فيها المحكم للمتشابه فنقول ﴿ النال السابع والخسون ﴾ ترك السنة الحكمة الصحيحة في الجرر بآمين في الصلاة كقوله في الصحيحين إذا أمن الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه * ولولا جوره بالتأمين الم امكن الأموم ان يؤمن معه ويوافقه في التأمين * واصرح من هذا حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر ابن عنبس عن وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال ولا الضالين

قال آمين ورفع بها صوته وفي لفظ وطول بها * رواه الترمذي وغيره واسناده صحيح * وقدخالف شعبة سفيان في هذا الحديث فقال وخفض بها صوته وحكم أعمة الحديث وحفاظه في هـذا لسفيان فقال الترمذي سمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كويل في هد ذا الباب اصح من حديث شعبة اخطأ شعبة في هذا الحديث في مواضع فقال عن حجر الي العنبس وانماكنيته ابوالسكن وزاد فيــه علقمة بن وائل وانما هو حجر بن عنبس عن وائل بن حجر ليس فيه علقمة وقال وخفض بها صوته والصحيح انه جرربها * قال الترمذي وسألت ابازرعة عن حديث سفيان وشعبة هذا فقال حديث سنيان اصح من حديث شعبة * وقد روي العلاء بن صالح عن سلمة بن كهيل نحو رواية سفيان ﴿ وقال الدارقطني كذا قال شعبة وأخفي بها صوته ويقال انه وهم فيه لان سفيان الثوري ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهمارووه عن سلمة فقالوا ورفع صوته بآمين وهو الصواب * وقال البيهق لا اعلم اختلافا بين أهل العلم بالحديث انسفيان وشعبة اذا اختلفا فالقول قول سفيان وقال يحيى بن سعيد ليس احد احب الي من شعبة ولا يعدله عندي احد واذا خالفه سفيان اخذت بقول سفيان * وقال شه به سفيان احفظ مني فرندا ﴿ ترجيح ﴾ لرواية سفيان ﴿ وترجيح ثان ﴾ وهو متابعة العلاء بن صالح و عبد بن سلمة بن كهيل له ﴿ وترجيح ثالث ﴾ وهو ان ابا الوليد الطيالسي وحسبك به رواه عن شعبة بوفاق الثوري في متنه نقد اختلف على شعبة كما ترى قال البيهقي فيحتمل ان يكون تذبه لذلك فعاد الى الصواب في متنه و ترك ذكر علقمة في اسناده ﴿ و ترجيح رابع ﴾ وهو ان الروايتين لو تفاومتالكانت رواية الرفع متضمنة لزيادة وكانت اولي بالقبول ﴿ وترجيح خامس ﴾ وهو موانقتها وتنسيرها لحديث ابي هريرة واذا أمن الامام نامنوا فان الامام يقول آمين والملائكة تقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ﴿ وترجيح سادس ﴾ وهو ما رواه الحاكم باسنادصحيح عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ من قراءة ام القرآن رفع صوته بامين ولابي داود بمعناه * وزاد بيانًا نقال قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الاول * ويفرواية عنه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين يرنع بهاصوته ويأمر بذلك ﴿ وذكر البيهيّ عن على كرم الله وجهه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول آمين اذا قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين

* وعنه أيضاً أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قرأ ولاالضالين رفع صوته بآمين * وعند أبي داود عن بلال أنه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لاتسبقني بآمين ﴿قال الربيع ﴾ سئل الشافعي عن الامام هل يرنع صوته بآمين قال نعم ويرنع بها من خلفه اصواتهم فقلت وما الحجة فقال أنبأنا مالك وذكر حديث أبي هريرة المتنق على صحته ثم قال فني قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أمن الامام نأمنوا دلالة على أنه أمر الامام أن يجور بآمين لان من خلفه لا يعرفون وقت تأمينه الا بأن يسمع تأمينه ثم بينه ابن شهاب فقال كان رسول الله صلي الله عليه وآله وسلم يقول آمين فقلت للشافعي فانا نكره للامامان يرفع صوته بامين فقال هذا خلاف ما روى صاحبنا وصاحبكم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولولم يكن عندناوع دهم علم الا هذا الحديث الذي ذكرناه عن مالك فيذبني ان يستدل بان النبي صلي الله عليه وآله وسلم كَان يجور بآمين وأنه أمر الامام أن يجور بها فكيف ولم يزل أهل العلم عليه * وروى وائل ابن حجر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول آمين يرفع بماصوته ويحكي مده اياها * وكان أبوهم يرة يقول للاهام لاتسبقني بآمين وكان يؤذن له * انبأ نلمسلم بن خاله عن ابن جريج عن عطاء كنت اسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى ان المسجد الجة * وقولة وكان ابو هريرة يقول للامام لاتسبقني بآمين يريد ماذكره البيهقي باسناده عن ابي رافع ان اباهريرة كان يؤذن لمروان بن الحكم فاشترط عليه أن لايسقه بالضالين حتى يعلم انه قدوصل اليالصف فكانمروان اذا قال ولا الضالين قال ابوهريرة آمين يمد بها صوته وقال اذا وافق تأمين اهل الارض تأمين اهل السماء غفر لهم * وقال عطاء ادركت مائتين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا السجد اذا قال الامام غير المفضوب عليهم ولا الضالين سمعت لهم رجة بامين (فرد) هــذا كله بقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ﴿ والذي انزلت عليه هذه الآية هو الذي رفع صوته بالتامين والذين امروا بهارفعوا به اصواتهم ولامعارضة بين الآية والسنة بوجه ما والمثال أثامن والخسون ، ترك القول بالسنة الصحيحة الصريحة الحكمة في ان الصلاة الوسطي صلاة العصر بالمتشابه من قوله وقوموا لله قانتين وهذا عجب من العجب «واعجب منه تركها بان في مصحف عائشة وصلاة العصر * واعجب منهما تركها بان صلاة الظهر تقام في شدة الحروهي في وسط النهار فاكدها الله تعالى بقوله والصلاة الوسطى * وأعجب من ذلك

تركها بأن المغرب وسطى بين الثنائية والرباعية فهي احق بهذا الاسم من غيرها * واعجب منه تركها بأن صلاة العشاء قبلها صلاة آخر النهار وبعدها صلاة اول النهار وهي وسطى بينهما فهي احق بهذا الاسم من غيرها * وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسَلم و نصه الصريح الحكم الذي لا يحتمل الا ما دل عليه اولى بالاتباع والله الموفق ﴿ المثال التاسع والحنسون ﴾ ترك السنة ﴿ الصحيحة ﴾ الصريحة في قول الامام ربناولك الحمد كما في ﴿ الصحيحين ﴾ من حديث ابي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد * وفيهما ايضاً عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول و هو قائم ربنا ولك الحمد * وفي صحيح مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حده اللهم ربنا لك الحمد ملا السموات وملا الارض وملا ماشئت من شي بعد * وعن ابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ملا السموات وملا الارض وملاً ماشئت من شئ بعد أهل الثناء والحبد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لامانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد فردت هذه السنة الحكمة بالمتشابه من قوله اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد (المثال الستون) رد السنة الصحيحة الحكمة في اشارة المصلى في التشهد باصبعه كقول ابن عمركان رسول الله صلي الله عليه وآله وسلم اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمني على فخذه اليمني وقبض اصابعه كلم ا واشار باصبعه التي تلي الابهام رواه مسلم * وعنده أيضا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ووضع اصبعه التي تلي الابهام فدعا بها وعنده ايضاً عن عبد الله بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قعد في الصلاة وضع يديه على ركبتيه واشار باصبعه ورواه خفاف بن ايماء بن رحض ووائل بن حجر وعبادة بن الصامت ومالك بن بهز الخزاعي عن ابيه كلهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه فعل ذلك * وسئل ابن عباس عنه فقال هو الاخلاص فردوا ذلك كله بحديث لايصح وهو مارواه محمد بن اسحق عن يمقوب بن عتبة عن ابي غطفان الري عن ابي هريرة مرفوعاً التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ومن اشار في صلاته اشارة تفهم عنه

فيلعدها ﴿قال الدارقطني ﴾ قال لناابن أبي داو دابو غطفان هذا مجهول وآخر الحديث زيادة في الحديث ولعله من قول ابن اسحق والصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يشير في الصلاة ﴿ المثال الحادي والستون ﴾ رد السنة الصحيحة الصريحة في ضفر رأس المرأة الميتة ثلاث ضفائر كقوله في الصحيحين في غسل ابنته اجعلن رأسها نلاثة قرون قالت ام عطية ضفرنا رأسها و ناصيتها وقر نيها ثلاثة قرون وألقيناه من خلفها * فرد ذلك بانه يشبه زينة الدنيا وانما يرسل شعرها شقين على ثدييها *وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احق بالاتباع ﴿ المثال الثاني والستون ﴾ ترك السنة الصحيحة الصريحة التي رواها الجماعة عن سفيان الثوريعن عاصم بن كليب عن ابيه عن واثل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمني على يده اليسري علي صدره ولم يقل على صدره غير مؤمل بن اسمعيل * وفي صحيح مسلم عنه انه رأي النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم كبر ثم التحف بثو به ثم وضع يده اليمني على اليسرى فلماارادان يركع أخرج يديه ثم رفعهما وكبر فرفع فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلماسجد سجد بين كفيه وزادا حمدوا بوداود ثم وضع يده اليمني على كفه اليسري والرصغ والساعد * وفي صحيح البخاري عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليمني على ذراعه اليسرى في الصلاة قال ابوحازم ولا اعلمه الاينهي ذلك الى الني صلى الله عليه وآله وسلم * وفي السنن عن ابن. مسعود انه كان يصلى نوضع يده اليسرى على اليمني فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمتي على اليسرى ﴿ وقال على من السنة في الصلاة وضع الكف على الكف تحت السرة رواه المهد وقال مالك في موطئه وضع اليدين احداها على الاخري في الصلاة ثم ذكر حديث سهل بن سعد وذكر عن عبد الكريم بن ابي المخارق البصرى انه قال من كلام النبوة اذا لم تستح فافعل ماشئت ووضع احدى اليدين على الاخري في الصلاة يضع اليمني على اليسرى وتعجيل الفطر والاستيناء بالسحور * وذكر ابو عمر في كتابه من حديث الحرث بن غطيف او غطيف بن الحرث قال مهما رايت شيئا فنسيته فاني لم انس اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعاً يده اليمني على اليسرى في الصلاة * وعن قبيصة بن ثابت عن ابيه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعاً يمينه على شماله في الصلاة * وقال على بن ابي طالب كرم الله وجهه من السنة وضع اليمين على الشمال في الصلاة * وعنه ايضاً انه كان اذا قام الى الصلاة وضع يمينه على رصغه فلايز ال

كذلك حتى يركع الا ان يصلح ثوبه او يحاك جسده * وقال على عليه السلام في قوله تعالي فصل لربك وانحرانه وضع اليمين على الشمال في الصلاة تحت صدره * وذكر ابن ابي شيبة عن ابي بكر الصديق أنه كان أذا قام الي الصلاة قال هكذا ووضع اليمني على اليسرى في الصلاة * وقال أبو الدرداءمن اخلاق النبيين وضع اليمين على الشمال في الصلاة * وقال ابن الزبير صف القدمين ووضع اليدعلي اليدمن السنة * ذكر هذا الآثار ابو عمر بأسانيدها وقال هي آثار ثابتة * وقال وهب بن بقية ثنا محمد بن المطاب عن ابان بن بشير المعلم ثنا يحيي بن ابي كثير ثنا ابوسلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من النبوة تعجيل الفطر وتاخير السحور ووضع اليمني على اليسرى في الصلاة * وقال سعيد بن منصور ثنا هشيم أنا منصور بن زاذان عن محمد ابن ابان الانصاري عن عائشة قالت ثلاث من النبوة تعجيل الافطار وتاخير السحور ووضع اليمني على اليسرى في الصلاة * فردت هذه الآثار برواية ابن القاسم عن مالك قال تركه احب الي ولا اعلم شيئاً قط ردت به سواه ﴿ المثال الثالث والستون ﴾ رد السنة المحكمة الصريحة في تعجيل الفجر وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فيها بالستين الي المائة ثم ينصرف منها والنساء لا يعرفن من الغلس وان صلاته كانت التغليس حتى توفاه الله وانه انما اسفر بها مرة واحدة وكان بين سحوره وصلاته قدر خمسين آية * فردذلك بمجمل حديث رافع بن خديج أسفروا بالفجر فانه اعظم للأجروهذا بعد ثبوته انماالمراد به الاسفار بها دواماً لا ابتداءفيدخل فيهامغلساً ويخرج منها مسفراكما كان يفعله صلى الله عليه وآله وسلم فقوله موافق لفعله لامناقض لهوكيف يظن بهالمواظبة على فعل ما الاجرالأعظم فيخلافه ﴿ المثال الرابع والستون ﴾ رد السنة الثابتة الحكمة الصريحة في امتداد وقت المغرب الى سقوط الشفق كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وقت صلاة الظهر مالم تحضر صلاة العصر ووقت العصر مالم تصفر الشمس ووقت صلاة المغرب مالم يسقط نورالشفق ووقت صلاة العشاء الي نصف الليل ووقت صلاة الفجر مالم تطلع الشمس * وفي صحيحه ايضاً عن ابي موسى ان سائلاسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المواقيت فذكر الحديث وفيه ثم امره فاقام المغرب حين وجبت الشمس فلما كان في اليوم الثاني قال ثم أخر المغرب حتى كان عندسقوط الشفق * وفي لفظ فصلي المغرب قبل ان يغيب الشفق ثم قال الوقت مابين هذين وهذا متأخر عن حديث جبريل لانه كان بمكة

وهذا قول وذلك فعل وهذا يدل على الجواز وذلك يدل على الاستحباب وهذا في الصحيح وذلك في السنن وهذا يوافق قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقت كل صلاة مالم يدخل وقت التي بعدها * وانما خص منه الفجر بالاجماع فما عداها من الصلوات داخل في عمومه والفعل انما يدل على الاستحباب فلا يعارض العام ولا الخاص ﴿ المثال الخامس والستون ﴾ ردالسنة الصريحة الحكمة الثابتة فىوقت العصر وانه اذا صار ظل كل شيء مثله وانهم كانوايصلونهامع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يذهب احدهم الى العوالى قدر اربعة اميال والشمس مرتفعة * وقال انس صلى بنا رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم العصر فاتاه رجل من بني سلمة فقال يارسول الله أنا نريد أن ننحر جزوراً لنا وانا نحب ان تحضر هاقال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجد الجزور لم تنحر فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم اكلنا منها قبل ان تغيب الشمس ومحال ان يكون هذا بعد المثلين * وفي صحيح مسلم عنه وقت صلاة الظهر مالم تحضر العصر ولا معارض لهذه السنن لافي الصحةولا في الصراحة والبيان * فردت هذه السَّنن بالحِمل من قوله صلى الله عليه وآله وسلم مثلكم ومثل اهل الكتاب قبلكم كمثل رجل استأجر اجراءفقال من يعمل لى الى نصف النهارعلى قيراط فعملت اليهود ثم قال من يعمل لى الى صلاة العصر على قيراط فعملت النصارى ثم قال من يعمل لى الى أن تغيب الشمس على قيراطين فعملتم انتم فغضبت اليهود والنصاري وقالوا نحن اكثر عملا واقل اجرا فقال هل ظلمتكم من اجركم شيئاً قالوا لاقال فذلك فضلى اوتيه من اشاء * ويالله العجب اي دلالة في هذا على انه لايدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثلين بنوع من انواع الدلالة وانما يدل على ان من صلاة العصر الى غروب الشمس اقصر من نصف النهار الى وقت العصر وهذا لاريب فيه ﴿ المثال السادس والستون ﴾ رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في المنع من تخليل الحمر كما في صحيح مسلم عن انس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخرتخذ خلاقال لا * وفي المسندوغيره من حديث انس قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي حجره يتيم وكان عنده خمر حين حرمت الخمر فقال يا رسول الله اصنعها خلا قال لا فصبها حتى سال الوادى * وقال احمد ثنا وكيع ثنا سفيان عن السدى عن ابي هريرة عن انس ان ابا طلحة سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ايتام ورثوا خمراً فقال اهرقها فقال افلا نجعلها خــلا قال لا وروي الحاكم والبيهتي من حديث انس ايضاً قال كان في حجر ابي طلحة يتامى فاشتري لهم

خمرا فلما انزل الله تحريم الخر انى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال أأجعله خلاً قال لا قال فاهرقه * وفي الباب عن ابي الزبير عن جابر وصح ذلك عن عمر بن الخطاب ولا يعلم لهم في الصحابة مخالف * فردت بحديث مجمل لا يثبت وهو ما رواه الفرج بن فضالة عن يحيي بن سعيد عن عمرة عن الم سلمة انها كانت لها شاة تحلبها ففقدها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما فعلت بشاتك فقلت ماتت قال افسلا انتفعتم باهابها قلت انها ميتة قال فات دباغها يحل كما يحل الخل الحر قال الحاكم تفرد به الفرج بن فضالة عن يحيى والفرج ممرن لا يحتج بحديثه ولم يصح تحليل خل الخر من وجه وقد فسره رواية الفرج فقال يعني ان الحمر اذا تغيرت فصارت خلاً حلت فعلى هذا التفسير الذي فسره راوي الحديث يرتفع الخلاف وقد قال الدار قطني كان عبد الرحمن بن مهدى لا يحدث عن فرج بن فضالة ويقول حدث عن يحيى بن سعيد الانصاري احاديث مقلوبة منكرة وقال البخاري الفرج بن فضالة منكر الحديث *وردت بحديث واه من رواية مغيرة بن زياد عن ابي الزبير عن جابر يرفعه خير خلكم خل خركم ومغيرة هذا يقال له ابو هشام الكفوف صاحب مناكير عندهم ويقال انه حدث عن عطاء بن ابي رباح وابي الزير بجملة من المناكير وقد حدث عن عبادة بن نسي بحديث غريب موضوع فكيف يعارض عثل هذه الرواية الاحاديث الصحيحة المحفوظة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النهي عن تخليل الخمر ولم يزل اهل مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينكرون ذلك * قال الحاكم سمعت ابا الحسن على بن عيسى الحيري يقول سمعت محمد بن اسحق يقول سمعت قتيبة بن سعيد يقول قدمت المدينة ايام مالك فتقدمت الي قاض فقلت عندك خل خمر فقال سبحان الله في حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثم قدمت بعد موت مالك فذكرت ذلك لهم فلم ينكر على واما ما روى عن على من اصطباغه بخل الخر وعن عائشة أنه لا بأس به فهو خل الخر التي تخللت بنفسها لا باتخاذها ﴿ المثال السابع والستون ﴾ رد السنة الصحيحة الصريحة في تسبيح المصلى اذا نابه شيء في صلاته كما في الصحيحين من حديث ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلي الله عليه وآله وسلم قال التسبيح في الصلاة للرجال والتصفيق للنساء * وفي الصحيحين ايضاً عنسهل بنسعد الساعدي ان الني صلى الله عليه وآله وسلم ذهب الي بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم فذكر الحديث وقال في آخره فقال النبي صلى

الله عليه وآله وسلم مالي اراكم اكثرتم التصفيق من نابه شيء في صلاته فليسبح فانه اذا سبح التفت اليه واغا التصفيق للنساء * وذكر البيهق من حديث ابراهيم بن طهمان عن الاعمش عن ذكوان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا استؤذن على الرجل وهو يصلى فاذنه التسبيح وإذا استؤذن على المرأة وهي تصلى فاذنها التصفيق؛ قال البيهقي رواة هذا الحديث عن آخرهم ثقات * فردت هذه السنن بانهامعارضة لأحاديث تحريم الكلام في الصلاة وقد تعارض مبيح وحاظر فيقدم الحاظر والصواب أنه لاتعارض بين سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوجه وكل منها له وجه والذي حرمال كلام في الصلاة ومنع منه هو الذي شرع التسبيح المذكور وتحريم الكلام كان قبل الهجرة واحاديث التسبيح بعدذلك فدعوي نسخها باحاديث تحريم الكلام محال ولا تعارض بينهما بوجه ما فان سبحان الله ليس من الكلام الذي منع منه المصلى بل هو مما امرا به امر يجاب اواستحباب فكيف يسوي بين المأمور والمحظور وهل هذا الامن افسدقياس واعتبار ﴿ المثال الثامن والستون ﴾ ردالسنة الثابتة في اثبات سجدات المفصل والسجدة الاخيرة منسورة الحجكما روي ابو داودفي السنن حدثنا محمد بن عبد الرحيم البرقى ثنا سعيدابن ابيمريم اخبرنا نافع بنيزيد عن الحرث بن سعيدالعتقى عن عبدالله بن منير عن عمرو بنالعاص أنالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي سورة الحج سجدتان تابعه محمد بن اسمعيل السلمي عن سعيد بن ابي مريم وقال ابن وهب أنا ابن لهيعة عن مشرح بن عاهان عن عقبة بن عامرةال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلت سورة الحج بسجدتين فمن لم يسجدفيهما فلايقرأ وحديث ابن لهيعة يحتج منه بما رواه عنهالع ادلة كعبد الله بنوهب وعبدالله بن المبارك وعبدالله بن يزيد المقري، قال ابوزرعة ابن لهيعة كان ابن المارك وابن وهب يتبعان اصوله وقال عمرو بن على من كتب عنه قبل احتراق كتبه مثل ابن المبارك وابن المقري اصح ممن كتب عنه بعد احتراقها * وقال ابن وهب كان ابن لهيعة صادقاً وقدانتقي النسائي هذا الحديث من جملة حديثه واخرجه واعتمده وقال مااخرجت من حديث ابن لهيعة قط الا حديثاً واحداً اخبرناه هلال بن العلاء ثنا معافى بن سلمان عن موسى بن اعين عن عمرو بن الحرث عن ابن لهيعة فذكره * وقال ابن وهب حدثني الصادق البار والله عبدالله بن لهيعة * وقال الامام احمد من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه

وضبطه واتقانه وقال ابن عيينة كان عند ابن لهيعة الاصول وعندنا الفروع وقال ابو داود سمعت احمد يقول ما كان محدث مصر الا ابن لهيمة * وقال احمد بن صالح الحافظ كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طلابا للعلم وقال ابن حبان كان صالحاً لكنه يدلس عن الضعفاء ثم احترقت كتبه وكان اصحابنا يقولون سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة ابن وهب وابن البارك والمقرى والقعنبي فسماعهم صحيح وقد صح عن ابي هريرة انه سجد مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اذا السماء انشقت وصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سجد في النجم ذكره البخاري * فردت هذه السنن برأى فاسد وحديث ضعيف اما الرأى فهو ان آخر الحج السجود فيها سجود الصلاة لاقترانه بالركوع بخلاف الاولى فان السجود فيها مجرد عن ذكر الركوع ولهذا لم يكن قوله تعالى يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين من مواضع السجدات بالاتفاق * واما الحديث الضعيف فما رواه ابوداود ثنا محمد بن رافع ثنا ازهر بن القاسم ثنا ابوقدامة عن مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول الى المدينة ﴿ فاما ﴾ الرأى فيدل على فساده وجوه ﴿ منها ﴾ انه مردود بالنص ﴿ ومنها ﴾ ان اقتران الركوع بالسجود في هذا الموضع لا يخرجه عن كونه موضع سجدة كما ان اقترانه بالعبادة التي هي اعم من الركوع لا يخرجه عن كونه سجدة وقد صح سجوده صلى الله عليه وآله وسلم في النجم وقد قرن السجود فيها بالعبادة كما قرنه بالعبادة في سورة الحج والركوع لم يزده الا تأكيداً ﴿ ومنها ﴾ ان أكثر السجدات المذكورة في القرآن متناولة لسجود الصلاة فان قوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعاً وكرهاً يدخل فيه سجود المصلين قطعاً وكيف لا وهو اجل السجود وافرضه وكيف لايدخل هوفي قوله فاسجدوا لله واعبدوا وفي قوله كلالا تطعه واسجد واقترب وقد قال قبل ارأيت الذي ينهي عبداً أذا صلى ثم قال كلا لا تطعه واسجد واقترب فامره بان يفعل هذا الذي نهاه عنه عدو الله فارادة سجود الصلاة باية السجدة لا تمنع كونها سجدة بل تؤكدها وتقويها ﴿ يوضحه ﴾ ان مواضع السجدات في القرآن نوعان اخبار وامر فالاخبار خبرمن الله تعالى عن سجو دمخلوقاته له عموماً أوخصوصاً فسن للتالي والسامع وجوبا او استحبابا ان يتشبه بهم عند تلاوة آية السجدة او سماعها وآيات الاوامر بطريق الاولى وهذا لا فرق

فيه بين امر وامرفكيف يكون الامر بقوله فاسجدوا لله واعبدوا مقتضياً للسجود دون الامر بقوله ياايها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا فالساجد امامتشبه بمن اخبرعنه اوممتثل لما امر بهوعلى التقديرين يسن له السجود في آخر الحج كما يسن له السجود في اولها فلما سوت السنة بينهما سوى القياس الصحيح والاعتبار الحق بينهما وهذا السجود شرعهالله ورسوله عبودية عندتلاوة هذه الآيات واستماعها وقربة اليه وخضوعاً لعظمته وتذللاً بين يديه واقتران الركوع ببعض آياته ممايؤكد ذلك ويقويه لا يضعفه ويوهيه والله المستعان ﴿ واما ﴾ قوله تعالى يامريم افنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين فانمالم يكن موضع سجدة لانه خبر خاص عن قول الملائكة لامرأة بعينهاان تديم العبادة لربها بالقنوت وتصلي له بالركوع والسجود فهو خبر عن قول الملائكة لها ذلك واعلام من الله تعالى لنا ان الملائكة قالت ذلك لمريم فسياق ذلك غيرسياق آيات السجدات ﴿ واما الحديث ﴾ الضعيف فأنه من رواية ابي قدامة واسمه الحرث بن عبيد قال الامام احمد رضي الله عنه هو مضطرب الحديث وقال يحيي ليس بشيء وقال النسائي ليس بالقوى وقال الازدى ضعيف وقال ابن حبان لا يحتج به اذا انفرد ﴿ قلت ﴾ وقد أنكر عليه هذا الحديث وهو موضع الانكار فان ابا هريرة رضي الله عنه شهد سجو ده صلى الله عليه وآله وسلم في المفصل في اذا السماء انشقت واقرأ باسم ربك الذي خلق ذكره مسلم في صحيحه وسجد معه حتى لو صح خبر ابي قدامة هذالوجب تقديم خبر ابي هريرة عليه لانه مثبت فمعه زيادة علم والله اعلم ﴿ المثال التاسع والستون ﴾ رد السنة الثابتة الصحيحة في سجود الشكر كحديث، بدالرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج نحوصدقته فخر ساجداً فاطال السجود ثمقال انجبريل اتاني وبشرني فقال ان الله تعالى يقول لك من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه فسجدت لله تعالى شكراوكحديث سعد بن ابي وقاص في سجوده صلى الله عليه وآله وسلم شكراً لربه لما اعطاه ثلث امته ثم سجدثانية فاعطاه الثلث الآخر ثم سجدثالثة فاعطاه الثلث الباقي وكحديث ابي بكرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا جاءه امر يسر به خرساجداً شكرا لله تعالي واتاه بشير يبشره بظفر جند له على عدوهم فقام وخر ساجداً وسجد كعب بن مالك لما بشر بتوبة الله عليه وسجد ابو بكر حين جاءه قتل مسيلمة الكذاب وسجد على كرم الله وجهه حين وجد ذا الثدية في الخوارج الذين قتلهم ولا اعلم شيئاً يدفع هذه السنن والآثارمع

صحتها وكثرتها غير رأي فاسد وهو ان نعم الله سبحانه وتعالى لاتزال واصلة الي عبده فسلا معنى لتخصيص بعضها بالسجودوهذامن افسدرأي وابطله فان النعم فنوعان مستمرة ومتجددة فالمستمرة شكرها بالعادات والطاعات والمتجددة شرع لها سجود الشكر شكرالله عليها وخضوعاً له وذلا في مقابلة فرحة النعم وانبساط النفس لهاوذلك من اكبراد وانهافان الله سبحانه لاعب الفرحين ولا الأشرين فكاذدواء هذا الداء الخضوع والذل والانكسار لرب العالمين وكان في سجود الشكر من تحصيل هذا المقصود ما ليس في غيره و نظير هذاالسجو دغندالآيات التي يخوف الله بها عباده كافي الحديث اذا رأيتم آية فاسجدوا * وقد فزع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندرؤية انكساف الشمس الى الصلاة وامر بالفزع الىذكره ومعلوم ان آياته تعالى لم تزل مشاهدة معلومة بالحس والعقل ولكن تجددها يحدث للنفس من الرهبة والفزع الى الله ما لا تحدثه الآيات المستمرة فتجددهذه النعم في اقتضائها لسجود الشكر كتجدد تلك الآيات في اقتضائها للفزع الى السجود والصلاة ولهذا لما بلغ فقيه الامة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس موت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم خر ساجداً فقيل له اتسجد لذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا رأيتم آية فاسجدوا واي آية اعظم من ذهاب ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بين اظهر نا فلو لم تأت النصوص بالسجود عند تجدد النعم لكان هو محض القياس ومقتضى عبودية الرغبة كما ان السجود عند الآيات مقتضى عبودية الرهبة وقد أثنى الله سبحانه على الذين يسارعون في الخيرات وبدعونه رغباً ورهباً ولهذا فرق الفقهاء بين صلاة الكسوف وصلاة الاستسقاء بان هذه صلاة رهبة وهذه صلاة رغبة فصلاة الله وسلامه على من جاءت سنته وشريعت بأكمل ماجاءت به شرائع الرسل وسننهم وعلى آله ﴿ المثال السبعون ﴾ رد السنة الثاتة الصحيحة بجواز ركوب المرتهن للدابة المرهونة وشربه ابنها بنفقت علما كما روى البخاري في صحيحه * ثنا محمد بن مقاتل أنا عبد الله أنا زكريا عن الشعبي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرهن يركب بنفقته اذا كان مرهوناً ولبن الدريشرب بنفقته اذا كان مرهوناً وعلى الذي يركب ويشرب النفقة وهذا الحكم من احسن الاحكام واعدِ لها ولا اصلح للراهن منه وما عداه ففساده ظاهر فان الراهن قد يغيب ويتعذر على المرتهن مطالبته بالنفقة التي تحفظ الرهن ويشق عليه او يتعذر رفعه الى الحاكم واثبات

الرهن واثبات غيبة الراهن واثباث أن قدر نفقته عليه هي قدر حلبه وركوبه وطلبه منه الحكم له بذلك وفي هذا من العسر والحرج والمشقة ماينا في الحنيفية السمحة نشرع الشارع الحكيم القيم بمصالح العباد للمرتهن ان يشرب لبن الرهن ويركب ظهره وعليه نفقته وهذا محض القياس لو لم تات به السنة الصحيحة ﴿ وهو ﴾ يخرج على اصلين ﴿ احدها ﴾ انه اذا انفق على الرهن صارت النفقة ديناً على الراهن لانه واجب اداه عنه ويتعسر عليه الاشباد على ذلك كل وقت واستئذان الحاكم فجوز له الشارع استيفاء دينه من ظهر الرهن ودره وهذا مصلحة محضة لهما وهي بلا شك اولي من تعطيل منفعة ظهره واراقة ابنهاو تركه يفسد في الحيو ان أويفسده حيث يتعذر الرفع الي الحاكم لاسيما ورهن الشاة ونحوها انما يقع غالباً بين اهل البوادي حيث لاحاكم ولو كان فلم يول الله ولا رسوله الحاكم هذا الامر ﴿ الاصل الثاني ﴾ انذلك معاوضة في غيبة احد المعاوضين للحاجة والمصلحة الراجحة وذلك اولي من الاخذ بالشنعة * بغير رضا المشترى لان الضرر في ترك هذه المعاوضة اعظم من الضرر في ترك الاخذ بالشفعة وايضاً فان الرتهن يريد حفظ الوثيقة لثلا يذهب ماله وذلك انما يحصل ببقاء الحيوان والطريق الي ذلك اما النفقة عليه وذلك مأذون فيه عرفا كما هو مأذون فيه شرعاً ﴿ وقد اجرى ﴾ العرف مجرى النطق في أكثر من مائة موضع ﴿ منها ﴾ نقد البلد في المعاملات وتقديم الطعام الى الضيف وجواز تناول اليسير مما يسقط من الناس من مأكول وغيره والشرب من خوابي السيل ومصانعه في الطرق ودخول الحمام وان لم يعقد عقد الاجارة مع الحمامي انبظاً وضرب الدابة المستأجرة اذا حرنت في السير وايداعها في الخان اذا قدم بلدة اوذهب في حاجة ودفع الزديمة اليمن جرت العادة بدفعها اليه من امراة اوخادماو ولدوتوكيل الوكيل لما لايباشره مثله بننسه وجوازالتخلي في دار من اذن له في الدخول الي داره والشرب من مائه والاتكاء على الوسادة المنصوبة وأكل الثمرة الساقطة منالغصن الذي على الطريق واذن المستاجر للدار لمن شاءمن اصحابهأو اضيافه في الدخول والمبيت والثوى عنده والانتفاع بالدار وآن لم يتضمنهم عقد الاجارة انمظاً اعتماداً على الاذن ألعرفي وغسل الةم يص الذي استاجره للبس مدة يحتاج فيها الي الغسل ولو وكل غارًا او حاضرا في بيع شيء والعرف قبض ثمنه ملك ذلك ولو اجتاز بحرث غيره في الطريق ودعته الحاجة الى التخلي فيه فله ذلك ان لم يجد موضعا سواهاما لضيق الطريق أولتتابع المارين

فيها فكيف بالصلاة فيه والتيمم بترابه ﴿ومنها ﴾ لورأى شاة غيره تموت فذبح احفظا لما ليتها عليه كان ذلك اولى من تركها تذهب ضياعاً وان كان من جامدي الفقهاء من يمنع من ذلك ويقول هذا تصرف في ملك الغير ولم يعلم هذا اليابس أن القصرف في ملك الغير انما حرمه الله لما فيه من الاضرار به وترك التصرف ههنا هو الاضرار ﴿وَمَهَا ﴾ لو استأجر غلاماً فوته ت الاكلة في طرفه فتيقن أنه أن لم يقطم سرت إلى نفسه فمات جازله قطعه ولاضمان عليه ﴿ ومنَّها ﴾ لورأى السيل يمر بدار جاره فبادر ونقب حائطه واخرج متاعه فحفظه عليه جاز ذلكوكم يضمن نقب الحائط ﴿ ومنها ﴾ لو قصدالدو مالجاره فصالحه بعضه دفعاً عن بقيته جازله ولم يضمن ما دفعه اليه ﴿ وَمَنْهَا ﴾ لو وقعت النار في دارجاره فهدم جانباً منها على النار لثلا تسرى الي بقيتها لم يضمن ﴿ ومنها ﴾ لو باعه صبرة عظيمة او حطبا او حجارة ونحو ذلك جازله ان يدخل ملكه من الدواب والرجال ماينقلها بهوان لم يأذن له في ذلك (غظا (ومنها) لو جذ ثماره أو حصد زرعه ثم بقي من ذلك مايرغب عنه عادة جاز لغيره التقاطة والحذه وان لم يأذن فيه لفظا (ومنها) لو وجد هدياً مشعراً منحوراليس عنده احد جازله ان يقتطع منه وياكل منه (ومنها) لو اتى الي دار رجل جازله طرق حلقة الراب عليه وان كان تُصرفا في بامه لم ياذن له فيه لفظا (ومنها) الاستناد الي جداره والاستظلال به (ومنها) الاستمداد من محبرته وقدأ نكر الأمام احمد على من استاذنه في ذلك وهذاأ كثر من ان يحصروعليه يخرج حديث عروة بن الجعد البارقي حيث اعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ديناراً يشتريله به شاةفاشتري شاتين بدينار فباع احداهمابدينار وجاءه بالدينار والشاة الآخرى فباع واقبضوقبض بغيراذن لفظي اعتمادآ منه على الاذن العرفي الذي هو اقوى من اللفظي في اكثرالمواضع ولااشكال بحمد الله في هذا الحديث بوجه ما وانما الاشكال في استشكاله فانه جار على محض القواعـ د كما عرفته ﴿ فَصَلَ ﴾ ومن هذا الشرط العرفي كاللفظي وذلك كوجوب نقد البلد غند الاطلاق ووجوب الحلول حتى كانه مشترط لفظافانصرف العقد باطلاقه اليه وان لم يقتضه لفظه (ومنها)السلامة من العيوب حتى يسوغ له الرد بوجود العيب تنزيلا لاشتراط سلامة المبيع عرفاً منزلة اشتراطها لفظا (ومنها) وجوب وفاء المسلم فيه في مكان العقد وان لم يشترطه لفظا بناء على الشرط العرفي (ومنها) لو دفع ثوبه الى من يعرف انه يغسل او يخيط بالاجرة او عجينه لمن يخبره او لحما لمن يطبخه

او حالمن يطحنه او متاعاً لمن يحمله ونحو ذلك ممن نصب نفسه للاجرة على ذلك وجب له اجرة مثله وان لم يشترط معه ذلك لفظاً عند جمهور اهل العلم حتى عند المنكرين لذلك فأنهم ينكرونه بالسنتهم ولا يمكنهم العمل الابه بل ليس يقف الاذن فيما يفعله الواحد من هؤلاء وغيرهم على صاحب المال خاصة لان المؤمنين والمؤمنات بعضهم اولياء بعض في الشفقة والنصيحة والحفظ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولهذا جاز لاحدهم ضم اللقطة ورد الآبق وحفظ الضالة حتى انه يحسب ما ينفق على الضالة والآبق واللقطة وينزل انفاقه عليها منزلة انفاقه لحاجة نفسه لما كان حفظاً لمال اخيه واحساناً اليه فلو علم المتصرف لحفظ مال اخيه ان نفقته تضيع وان احسانه يذهب باطلا في حكم الشرع لما اقدم على ذلك ولضاعت مصالح الناس ورغبوا عن حفظ اموال بعضهم بعضا وتعطلت حقوق كثيرة وفسدت اموال عظيمة ومعلوم ان شريعة من بهرت شريعته العقول وفاقت كل شريعة واشتملت على كل مصلحة وعطلت كل مفسدة تابي ذلك كل الاباء واين هذا من اجازة ابي حنيفة تصرف الفضولي ووقف العقود تحصيلا لمصلحة المالك ومنع المرتهن من الركوب والحلب بنفقته فيالله العجب يكون هذا الاحسان للراهن وللحيوان ولنفسه بحفظ الرهن حراماً لا اعتبار به شرعاً مع اذنالشارع فيه لفظا وأذن الالك عرفا وتصرف الفضولي معتبرا مرتبا عليه حكمه هذا. ومن العاوم انا في ابراء الذمم احوج مناالي العقود على اولادالناس وبناتهم وامائهم وعبيدهم ودورهم واموالهم فالمرتهن محسن بأبراء ذمة المالك من الانفاق على الحيوان مؤد لحتى الله فيه ولحق مالكه ولحق الحيوان ولحق نفسه متناول ما اذن له فيــه الشارع من العوض بالدر والظهر وقد اوجب الله سبحانه وتعالى على الآباء ايتاء المراضع اجرهن بمجرد الارضاع وأن لم يعقدوا معهن عقد اجارة فقال تعالي فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن فان قيل فهذا ينتقض عليكم بما لو كان الرهن دارا فخرب بعضها فعمرها ليحفظ الرهن فأنه لا يستحق السكني عندكم بهذه العمارة ولا يرجع بها قيل ليس كذلك بل يحتسب له بما انفقه لان فيه اصلاح الرهن ذكره القاضي وابنه وغيرهما وقد نص الإمام احمد في رواية ابي حرب الجرجاني في رجل عمل في قناة رجل بغير اذنه فاستخرج الماء لهذا الذي عمل اجر في نفقته اذا عمل ما يكون منفعة لصاحب القناة هذا مع ان الفرق بين الحيوان والدار ظاهر لحاجة الحيوان الي الانفاق ووجوبه على مالكه مخلاف

عمارة الدار فان صح الفرق بطل السؤال وان بطل الفرق ثبت الاستواء في الحكم ﴿ فَانَ قِيلَ ﴾ في هذا مخالفة للاصول من وجهين ﴿ أحدهما ﴾ انه اذا أدي عن غيره واجراً بغير اذنه كانمتبرعا ولم يلزمه القيام له بما أداه عنه ﴿الثاني﴾ انه لولزمه عوضه فانما يلزمه نظير ماأداه فأما ان يعاوض عليه بغير جنس ماأداه بغير اختياره فاصول الشرع تأبي ذلك ﴿ قيل ﴾ هذا هو الذي ردت به هذه السنة ولا جله تأولها من تأولها على ان المراديها ان النفقة على المالك فانه الذي يركب ويشرب وجعل الحديث دليلا على جواز تصرف الراهن في الرهن بالركوب والحلب وغيره ونحن نبين مافي هذين الاصلين من حق وباطل ﴿ فاما الاصل الاول؛ فقد دل على فساده القرآن والسنة وآثار الصحابة والقياس الصحيح ومصالح العاد أما القرآن فقوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن اجورهن وقد تقدم تقرير الدلالة منه ﴿ وقد ﴾ اعترض بعضهم على هـذا الاستدلال بان المراد به اجورهن السماة فانه أمر لهـم بوفائها لا أمر لهم بايتاء مالم يسموه من الاجرة ويدل عليه قوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وهـ ذا التّعاسر انما يكون حال العقد بسبب طلبها الشطط من الاجر او حطمًا عن اجرة الثل ﴿ وهذا) اعتراض فاسد فانه ليس في الآية ذكر التسمية ولا بدل علم الدلالة من الدلالات الثلاث أما اللفظيتان فظاهر واما اللزومية فلانفكاك التلازم بين الامر بايتاء الاجروبين تقدم تسميته وقد سمى الله سبحانه وتعالى مايؤتي العامل على عمله أجرا وان لم يتقدم له تسمية كما قال تعالي عن خليله عليه السلام وآتيناه أجره في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين وقال تعالي ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتها أجرها مرتين ومعلوم ان الاجر مايعود الي العامل عوضاً عن عمله فهو كالثواب الذي يثوب اليه اي يرجع من عمله وهذا ثابت سواء سمى أولم يسم وقد نص الامام أحمد رضى الله عنه على انه اذا افتدي الاسمير رجع عليه بما غرمه عليه ولم يختلف قوله فيه واختلف قوله فيمن قضي دين غيره عنه بغير اذنه فنص في موضع على انه يرجع عليه فقيل له هو متبرع بالضمان فقال وان كان متبرعاً بالضمان ونص في موضع آخر على انه لا يرجع فانه قال اذا لم يقدل اقض عني ديني كان متبرعا ونص على أنه يرجع على السيد بنفقة عبده الآبق اذا رده وقد كتب عمر بن الخطاب الى عامله في سبي العرب ورقيقهم وقد كان التجار اشتروه فكتب اليه ايما

حر اشــتراه التجار فاردد عليهم رؤس اموالهـم وقد قيل انجميع الفرق تقول بهذه المسئلة وان تناقضوا ولم يطردوها فابو حنيفة يقول اذا قضى بعض الورثة دين الميت ليتوصل بذلك إلى اخذ حقه من التركة بالقسمة فانه يرجع على التركة بما قضاه وهذا واجب قد أداه عن غيره بغير اذنه وقد رجع به ويقول اذا بني صاحب العلو والسفل بغير اذن المالك لزم الآخر غرامة ما يخصه واذا انفق الرتهن على الرهن في غيبة الراهن رجع بما أنفق واذا اشترى اثنان من واحد عبدا بالف فغاب احدهما فادى الحاضر جميع الثمن ليستلم العبد كان له الرجوع * والشافعي يقول اذا أعار عبدالرجل ليرهنه فرهنه ثم انصاحب الرهن قضي الدين بغيراذن المستعير وافتك الرهن رجع بالحق واذا استاجر جما لا ليركبها فهرب الجمال فانفق المستاجر على الجمال رجع عا انفق واذا ساتي رجل على نخله فهرب العامل فاستاجر صاحب النخل من يقوم مقامه رجع عليه به واللقيط اذا انفق عليه اهل الحلة ثم استفاد ما لا رجعوا عليه واذا اذن له في الضمان فضمن ثم أدى الحق بغير اذنه رجع عليه * واما المالكية والحنابلة فهم اعظم الناس قولا بهذا الاصل والمالكية اشد قولا به ﴿ ومما يوضح ذلك ﴾ ان الحنفية قالوا في هذه المسائل ان هذه الصور كلها احوجته الى استيفاء حقه اوحفظ ماله فلولا عمارة السفل لم يثبت العاو ولو لم يقض الواوث الغرماء لم يتمكن من اخذ حقه من التركة بالقسمة ولو لم يحفظ الرهن بالعلف لتاف محل الوثيقة ولو لم يستأجر على الشجر من يقوم مقام العامل لتعطات الثمرة وحقه متعلق بذلك كله فاذا انفق كانت نفقته ليتوصل الى حقه بخلاف من ادي دين غيره فانه لاحق له هناك يتوصل الي استيفائه بالاداء فافترقا وتبين انهذه القاعدة لاتلزمناوأن من أدىعن غيره واجباً من دين او نفقة على قريب او زوجة فهو اما فضولي وهو جدير بأن يفوت عليه مافوته على نفسه او متفضل فحو الته على الله دون من تفضل عليه فلا يستحق مطالبته * وزادت الشافعية وقالت لما ضمن له المؤجر تحصيل منافع الجمال ومعلوم أنه لا يمكنه استيفاء تلك المنافع الابالعلف دخل في ضمانه لتلك المنافع اذنه له في تحصيلها بالانفاق عليها ضمنا وتبما فصار ذلك مستحقا عليه بحكم ضمانه عن نفسه لا بحكم ضمان النير عنه ﴿ يوضُّه ﴾ أن المؤجر والمساتى قدعلما انه لا بد للحي من قوام ولا بدللنخيل من سقى وعمل عليها فكأ نه قد حصل الاذن فيها في الانفاق عرفا والاذن العرفي يجرى مجرى الاذن اللفظي وشاهده ماذكرتم من المسائل فيقال هذامن اقوى الحجج

عليكم في مسئلة علف الرتهن للرهن واستحقاقه للرجوع بماغي مهوهذا نصف السانة وبقي نصفها الثاني وهو العاوضة عليها بركوبه وشربه وهي أسهل المسافة ين وأقربهما اذغايتها تسليط الشارع له على هذه المعاوضة الني هي من مصلحة الراهن والرتهن والحيوان وهي أولي من تسليط الشفيع على المعاوضة عن الشقص المشفوع لتكميل ملكه وانفر ادوبه وهي أولي من المعاوضة في مسئلة الظفر بغير اختيار من عليه الحق فان سبب الحق فيهاليس ثابتاً والآخذ ضالم في الظاهر ولهذا منعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاخذ وسماه خائناً بقوله أدالامانة الي من ائتمنك ولا تخن من خانك وأما ههنا فسبب الحق ظاهر وقد أذن في المعاوضة للمصلحة التي فيها فكرف تمنع هذه المعاوضة التي سبب الحق فيها ظاهر وقد أذن فيها الشارع وتجوز تلك العاوضة التي سبب الحق فيها غير ظاهر وقد منع منها الشارع فلا نص ولا قياس (ومما يدل) على أن من أدي عن غيره واجبا أنه يرجع عليه به قوله تعالي هل جزاء الاحسان الا الاحسان وليس من جزاء هـذا الحسن بتخليص من احسن اليه باداء دينه وفك أسره منه وحل وثاقه ازيضيع عليه معروفه واحسانه وأن يكون جزاؤه منه بإضاعة ماله ومكافأته عليه بالاساءة وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أسدي اليكم معروفًا فكافئوه وأي معروف فوق معروف هـذا الذي افتك أخاه من أسر الدين وأي مكافأة أقبح من اضاعة ماله عليه وذهابه واذاكانت الهدية التي هي تبرع محض قد شرعت المكافأة عليها وهي من أخلاق المؤمنين فكيف يشرع جواز ترك الكافآت على ماهو من أعظم العروف وقد عقد الله سبحانه وتعالي الوالاة بين المؤمنين وجعل بعضهم أولياء بعض فمن أدى عن وليه واجباكان نائبه فيه بمنزلة وكيله وولي من اقامه الشرع للنظر في مصالحه اضعفه أوعجزه ﴿ ومما يوضع ﴾ ذلك أن الاجنبي لو اقرض رب الدين قدر دينه واحاله به على المدين ملك ذلك وأي فرق شرعي أومعنوي بين ان يوفيه ويرجع به على الدين أويقر ضهو يحتال به على المدين وهل تفرق الشريعة المشتملة على مصالح العباد بين الامرين ولو تعين عليه ذبح هدي أوأضحية فذبحها عنه أجنى بغير اذنه اجزأت وتأدي الواجب بذلك ولم تكن ذبيجة غاصب وما ذاك الالكون الذبح قد وجب عليه فادي هذا الواجب غيره وقام مقام تاديته هو بحكم النيابة عنه شرعاً وليس الشأن في هذه المسئلة لوضوح واقتضاء اصول الشرع وفروعه لها وانما الشأن فيمن عمل في مال غيره عملا بغير اذنة ليتوصل بذلك العمل الى حقه أوقعه حفظاً لمال المالك واحترازالة من الضياع فالصواب انه يرجع علية باجرة عمله وقد نص عليه الامامُ أحمد في عدة مواضع ﴿ مَمُهَا ﴾ انه اذا حصد زوعه في غيبته فانه نص على انه يرجع علية بالاجرة وُهذا من أحسن الفقه فانه اذا مرض أُوحَبِسَ أُوعَابِ فَلُو تُوكُّ زَرِعِهِ بِلا حَصَادٍ لِمُلكُ وَضَاعٍ فَاذَا عَلَمْ مِنْ يَحْصَدُهُ لَهُ انْهُ يَذَهَب عليَّه عمله ونفقته ضياًعالم يقدم على ذلك وفي ذلك من اضاعة المال والحاق الضرربالمالكماتاً باه الشريعة الكاملة فكان من أعظم محاسنها اذ أذنت للاجنبي في حصاده والرجوع على مالكه بما أنفق عليه حفظاً لماله ومال المحسن اليه وفي خلاف ذلك اضاءة لماليهما أومال أحدهما ﴿ وَمِنْهَا ﴾ مَانَصَ عَلَيه فَيْمَنَ عَمُلِ فِي قَنَاةً رَجَلَ بَغِيرِ اذْنَهُ فَاسْتَخْرَجُ الْمَاءُ قَالَ لَهُذَا الذِّي عَمْل نفقته ﴿ وَمَنْهَا ﴾ لو انكسرت سفينته فوقع متاعة في البحر فخلصه رجَّل فانه لصاحبه وله علية أجرة مثلة وهذا أحسن من ان يقال لاأجرة له فلاتطيب نفسه بالتغرض للتاف والمشقة الشديدة ويذهب عمله باطلا أويذهب مال الآخرضائعاً وكل منهما فساد محض والمصلحة في خلافه ظاهرة والمؤمنون يرون قبيحا أن يذهب عمل مثل هذا ضائعاً ومال هذا ضائعاً ورون من أحسن الحسن أن يسلم مال هذا وينجيج سعى هذا والله الموفق ﴿ المثال الحادي والسرمون ﴾ رد السنة الثابتة الصريحة المحكمة في صحة ضمان ذين الميت الذي لم يخلف وفاء كما في الصحيحين عن أبي قتادة قال أتى رسؤل الله صلى الله عليه وآله وسلم بجنازة ليصلى عليها فقال أعليه دين فقالو انعم دينازان فقال أترك لهماوفاء قالوا لا قال صلواعلى صاحبكم فقال أبو قتادة هماعلى يارسول الله فصلى عليه * فردت هذه السنة برأي لا يقاؤم اؤهو أن الميت قدخر بت ذمته فلا يضح ضان شيَّ خراب في محل خراب بخلاف الحي القادر فان ذمته بصدد العارة فيصح ضمان دينة وانام يكن له وفاء في الحال وامااذا خلف وفاء فانه يصح الضان في الحال تنز يلالدمته بما خلفه من الوفاء منزلة الحيى القادر(قالوا) واما الحديث فانما هو اخبار عن ضان متقدم على الموت فهو اخبار منه بالتزام سابق لاانشاء للالتزام حينتُذ وليس في ذلك ماترد به السنة الصريحة * ولا يصح حملها على الاخبار لوجوه ﴿ احدها ﴾ ان في بعض الفاظ الحديث فقال أبو فتادة أنا الكَفْيَل به يارسُول اللهُ فَصَلَّى عَليه رسُول الله صَلَّى الله عليه وآله وْسَلَّم رواه النسائي باسناد صحيح ﴿ الثاني ﴾ ان في بعض طرق البخاري فقال ابو قتادة صل عليه يارسول الله

وعلى دينـه فقوله وعلى دينه كالصريح في الالتزام او صريح فيه فان هـذه الواوللاستثناف وليس قبلها ما يصح ان يعطف ما بعدها عليه كما لو قال صل عليه وانا التزمماعليه اووأنا مُلْتَرْم ما عليه ﴿ الثالث ﴾ ان الحكم لو اختاف لقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل ضمنت ذلك في حياته او بعــد موته ولا سيما فان الظاهر منــه الانشاء وادنى الاحوال ان يحتملهما على السواء فاذا كأن احدهما باطلا في الشرع والآخر صحيحاً فكيف يقره على قول محتمل لحق وباطل ولم يستفصله عن مراده به ﴿ الرابع ﴾ ان القياس يقتضي صحة الضمان وان لم يخلُّف وفاء فان من صح ضمان دينه اذا خلف وفاء صح ضمانه وان لم يكن له مال كالحي وايضاً فن صح ضأن دينه حياً صح ضمان دينه ميتا وايضاً فان الضمان لا يوجب الرجوع وانما يوجب مطالبة رب الدين للضامن فلا فرق بين ان يخلف الميت وفاء او لم يخلفه وايضاً فالميت احوج الى ضمان دينه من الحي لحاجته الى تبريد جلده ببراءة ذمته وتخليصه من ارتهانه بالدين وايضاً فان ذمة الميت وأن خربت من وجه وهو تعذر مطالبته لم تخرب من جهة بقاء الحق فيها وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس من ميت يموت الاوهوم تهن بدينه ولا يكون مرتهنا وقد خربت ذمته ﴿ وايضاً فانه لو خربت ذمته الطل الضمان بموته فان الضامن فرعه وتدخربت ذمة الاصل فلما استديم الضمان ولم يبطل بالموت علم ان الضمان لاينافي الموت فانه لو نافاه ابتداء لنافاه استدامة فان هذا من الاحكام التي لا يفرق فيها بين الدوام والابتداء لاتحاد سبب الابتداء والدوام فيها فظهر أن القياس المحض مع السنة الصحيحة والله الموفق ﴿ المثال الثاني والسبعون ﴾ ترك السنة الثابتة الصحيحة الصريحة الحكمة في جمع التقديم والتأخير بين الصلاتين لل فدر كحديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ارتحل قبل ان تزيغ الشمس آخر الظهر آلي وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما وفي لفظ له كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل وقت العصر ثم يجمع بينهما وهو في الصحيحين * وكقول معاذ بن جبل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل ان تُزيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها مع العصر فيصليهما جميعا واذا اركل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان اذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء واذا اركل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب وهو في السنن والمسند واسناده صحيح وعلته واهية وكقول ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا زاغت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب واذالمتزغ في مـنزله سار حتى اذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر واذا حانت له اللغرب في منزله جمع بينها وبين العشاء واذا لم يحن في منزلة ركب حتى اذاكانت العشاء نزل فجمع بينهماوهذا متابع لحديث معاذ وفي بعض طرق هـذا الحديث واذا سافر قبل أن تزول الشمس أخر الظهرحتي يجمع بينها وبين العصر في وقت العصر ﴿ وَكَقُولُ ابْنُ عَمْرُ وَقَدْ أَخْرُ المُغْرِبِ حَتَّى غَابِ الشَّفْقُ ثُمْ نُزَلَ فجمع بينهما ثم أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك اذا جد به السير* وكل هذه سنن في غاية الصحة والصراحة ولا معارض لها فردت بانها أخبار آحاد وأوقات الصلاة ثابتة بالتواتر كحديث امامة جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وصلاته به كل صلاة في وقتها ثم قال الوقت مابين هذين فهذا في أول الامربكة وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم بالسائل في المدينة سواء صلى به كل صلاة في أول وقتها وآخره وقال الوقت مابين هذين وقال في حديث عبد الله بن عمرو وقت صلاة الظهر مالم تحضر العصر ووقت صلاة العصر مالم تصفر الشمس ووقت صلاة المغرب مالم يسقط نور الشفق ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل وقال وقت كل صلاة مالم يدخل وقت التي تليها ويكفي قوله للسائل وقد سأله عن المواقيت ثم بينها له بفعله الوقت فيمابين هـذين فهذا بيان بالقول والفعل وهذه أحاديث محكمة صحيحة صريحة في تفصيل الاوقات مجمع عليها بين الامة وجميعهم احتجوا بها في أوقات الصلاة فقدمتم عليها أحاديث مجملة محتملة في الجمع غير صريحةفيه لجواز أن يكون المراد بها الجمع في الفعل وأن يراد بها الجمع في الوقت فكيف يترك الصريح المبين للمجمل المحتمل وهل هـذا الاترك للمحكم وأخذ بالمتشابه وهو عين ماأنكرتموه في هذه الامثلة ﴿ فَالْجُوابِ ﴾ أن يقال الجميع حق فانه من عند الله وما كان من عند الله فانه لا يختاف فالذي وقت هذه المواقيت و بينها بقوله وفعله هو الذي شرع الجمع بقوله وفعله فلايؤخذ ببعض السنة ويترك بعضها والاوقات التي بينها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وفعله نوعان بحسب حال أربابها أوقات السعة والرفاهية وأوقات العذر والضرورة ولكل منها أحكام تخصها وكماان واجبات الصلاة وشروطها تختلف باختلاف القدرة والعجز فهكذا أوقاتهاوقدجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت النائم والذاكر

حين يستيقظ ويذكر أي وقت كان وهذا غير الاوقات الخسسة وكذلك جعل أوقات المعذورين ثلاثة وقتين مشتركين ووقتاً مختصاً فالوقتان المشتركان لأرباب الاعذار هماأر بعــة لأرباب الرفاهية ولهذا جاءت الأوقات في كتاب الله نوعين خمسة وثلاثة في نحو عشر آيات من القرآن فالحسة لأهل الرفاهية والسعة والثلاثة لأرباب الاعدار وجاءت السنة بتفصيل ذلك وبيانه وبيان أسبابه فتوافقت دلالة القرآن والسنة والاعتبار الصحيح الذي هو مقتضي حكمة الشريعة وما اشتملت عليه من المصالح فأحاديث الجمع مع أحاديث الافراد بمنزلة أحاديث الأعذار والضرورات مع أحاديث الشروط والواجبات فالسنة يين بعضها بعضالا يرد بعضها ببعض ومن تأمل أحاديث الجمع وجدها كلما صريحة في جمع الوقت لا في جمع الفعل وعلم ان جمع الفعل أشق وأصعب من الافراد بكثير فانه ينتظر بالرخصةأن يبقي من وقت الاولى قدر فعلها فقط بحيث اذا سلم منها دخل وقت الثانية فأوقع كل واحدة منهما في وقتهاوهذا أمر في غايةالعسر والحرج والمشقة وهو مناف لمقصود الجمع وألفاظ السنةالصحيحةالصريحة ترده كماتقدم وبالله التوفيق ﴿ المثال الثالث والسبعون ﴾ رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في الوتر بخمس متصلة وسبع متصلة كحديث أمسلمة كان رسول الله صلي الله عليه وآلهوسلم يوتر بسبع وبخمس لا يفصل بينهن بسلام ولا كلام رواه الامام أحمد * وكقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس الا في آخر هن متفق عليه وكحديث عائشة رضي الله عنها أنه صلي الله عليه وسلم كان يصلي من الليل تسع ركعات لا يجلس فيها الافي الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليما يسمعناه ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فتلك احدي عشرة ركعة فلما أسن رسول اللهصلي الله عليه وآله وسلم وأخذه اللحم أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل صنعه في الاولى وفي لفظ عنها فلما أسن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخذه اللحم أوتر بسبع ركعات لم يجلس الا في السادسة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة وفي لفظ صلي سبع ركعات لا يقعد الا في آخرهن وكلها أحاديث صحاح صريحة لامعارض لها فردت هذه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل مثني مثني وهو حديث صحيح ولكن الذى قاله هوالذى اوتر بالتسع والخس وسننه

كلها حق يصدق بعضها بعضا فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم اجاب السائل له عن صلاة الليل بانها مثني مثنى ولم يسأله عن الوتر واما السبع والحنس والتسع والواحدة فهي صلاة الوتروالوتر اسم للواحدة المنفصلة مماقبلها وللخمس والسبع والتسع المتصلة كالمغرب اسم للثلاث المتصلة فان انفصلت الخس والسبع والتسع بسلامين كالاحدى عشرة كان الوتر اسماللر كعة المفصولة وحدها كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشي الصبح اوتر بواحدة تو تر له ماصلي فاتفق فعله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله وصدق بعضه بعضا وكذلك يكون ليس الا وان حصل تناقض فلا بد من احد امرين اما ان يكون احد الحديثين ناسخاً للآخر أوليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان كان الحديثان من كلامه وليس احدهما منسوخا فلاتناقض ولا تضاد هناك البتة وانمايؤتي من يؤتى هناك من قبل فهمه وتحكيمه أراء الرجال وقواعدالمذهب على السنة فيقع الاضطراب والتناقض والاختلاف والله المستعان ﴿ فَصَالَ ﴾ في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغيير الازمنة والامكنة والاحوال والنيات والعوائد هذافصل عظيم النفع جدا وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف مالا سبيل اليه مايعلم ان الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لاتأتى به فانالشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهي عدل كلما ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها فكل مسئلة خرجت عن العدل الى الجور وعن الرحمة الي ضدها وعن المصلحة الى المفسدة وعن الحكمة الى العبث فليست من الشريعة وان أدخلت فيها بالتاويل فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه وظله في أرضه وحكمته الدالةعليه وعلى صدق رسله صلى الله عليهم وآلهم وسلم أتم دلالة وأصدقها وهي نوره الذي به أبصر المبصرون وهداه الذي به اهتدى المهتدون وشفاؤه التام الذي به دواء كل عليـل وطريقه المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل فهي قرة العيون وحياة القلوب ولذة الارواح فهي بها الحياة والغذاء والدواء والنور والشفاء والعصمة وكل خير في الوجود فانما هو مستفاد منها وحاصل بها وكل نقص في الوجود فسببه من اضاعتها ولولا رسوم قد بقيت لخربت الدنيا وطوى العالم وهي العصمة للناس وقوام العالم وبها يمسك الله السموات والارض أن تزولا فاذا أراد الله سبحانه وتعالي خراب الدنيا وطي العالم رفع اليه ما بقي من

رسومها فالشريعة التي بعث الله بها رسوله هي عمود العالم وقطب الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة ونحن نذكر تفصيل ماأجملناه في هذا الفصل بحول الله وتوفيقه ومعونته بامثلة صحيحة ﴿ الثال الاول ﴾ أنالنبي صلى الله عليه وآله وسلم شرع لامته ايجابا انكار المنكر ليحصل بانكاره من المعروف مايحبه الله ورسوله فاذاكان انكارالمنكريستلزم ماهو أنكر منه وأبغض الى الله ورسوله فانه لايسوغ انكاره وانكان الله يبغضه ويمقت أهله وهذا كالانكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم فانه أساس كل شر وفتنــة الى آخر الدهم وقد اســـتأذن الصحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قتال الامراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها وقالوا أفلا نقاتاتهم فقال لاماأقاموا الصلاة وقال من رأي من أميره مايكرهـ فليصـبر ولا ينزعن يداً من طاعته ومن تأمل ماجري على الاسلام في الفتن الكبار والصغار رآها من اضاعة هذا الاصل وعدم الصبر على منكر فطلب ازالته فتولد منه ماهو أكبر منه فقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها بل كما فتح الله مكة وصارت دار اسلام عزم على تغيير البيت ورده على قواعدا براهيم ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ماهو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك لقرب عهدهم بالاسلام وكونهم حديثي عهد بكفرولهذا لم يأذن في الانكار على الامراء باليد لما يترتب عليه من وقوع ماهو أعظم منه كما وجد سواء فانكار المنكر أربع درجات ﴿ الاولى ﴾ أن يزول ويخلفه ضده ﴿الثانية ﴾ ان يقل وان لم يزل بجملته ﴿ الثالثة ﴾ أن يخلفه ما هو مثله ﴿ الرابعة ﴾ أن يخلفه ماهو شرمنه فالدرجتان الاوليان مشروعتان والثالثة موضع اجتهاد والرابعة محرمة فاذارأيت أهل الفجوروالفسوق يلعبون بالشطرنج كان انكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة الااذا نقلتهم منه الى ماهوأحب الي اللهورسوله كرمي النشاب وسباق الخيل ونحو ذلك واذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لهو ولعب أو سماع مكاء وتصدية فان نقلتهم عنه الى طاعة الله فهو المراد والاكان تركهم على ذلك خيراً من أن تفرغهم لما هو أعظم من ذلك فكان ماهم فيه شاغلا لهم عن ذلك وكما اذا كان الرجل مشتغلا بكتب الحبون ونحوها وخفت من نقبله عنها انتقاله الى كتب البدع والضلال والسحر فدعه وكتبه الاولي وهذا باب واسع وسمعت شيخ الاسلام أبن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه يقول مررتأنا وبعض أصحابي فىزمن التتار بقوم منهم يشربون الحمر فانكر عليهممن كان معي فأنكرت عليه وقلت له انما حرم الله الحمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهؤلاء يصدهم الحمر عن قتل النفوس وسبى الذرية وأخذ الأموال فدعهم ﴿ فَصَلَ ﴾ ﴿ المثال الثاني ﴿ أَنِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمُ نَهِي أَنْ تَقَطّع الآيدي في الغزو رواهأ بو داود فهذا حد من حدود الله تعالى وقد نهي عن اقامته في الغزو خشية ان يترتب عليه ماهو ابغض الى الله من تعطيلهاو تأخيره من لحوق صاحبه بالمشركين حمية وغضباً كما قاله عمروأ بو الدرداء وحذيفة وغيرهم وقدنص أحمدواسحق بنراهويهوالأوزاعي وغيرهم من علماءالاسلام على ان الحدود لاتقام في ارض العدو وذكرها ابو القاسم الخرقي في مختصره فقال لايقام الحد على مسلم في ارض العدو وقد اتى بشر بن ارطاة برجل من الغزّاة قد سرق مجنه فقال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تقطع الأيدى فى الغزولقطعت يدك رواه ابو داود وقال ابو محمد المقدسي وهو أجماع الصحابة روي سعيد بن منصور في سننه باسناده عن الاحوص بن حكيم عن ابيه أن عمر كتب الي الناس أن لايجلدن أمير جيش ولا سرية ولا رجل من المسلمين حداً وهو غاز حتى يقطع الدرب قافلا لئلا تلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار وعن ابي الدرداء مثل ذلك وقال علقمة كنا في جيش في ارض الروم ومعنا حذيفة ابن اليمان وعلينا الوليد بن عتبة فشرب الخر فأردنا ان نحده فقال حذيفة اتحدون اميركموقد دنوتم من عدوكم فيطمعوافيكم واتي سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه بأبي محجن يوم القادسية وقدشرب الخمرفأمر به الي القيد فلما التقى الناس قال ابو محجن

كنى حزناًان تطردالخيل بالقنا واترك مشدوداً على وثاقيا

فقال لابنة حفصة امرأة سعد اطلقيني ولك والله على ان سلمني الله ان ارجع حتى اضع رجلى في القيد فان قتلت استرحتم مني قال فحلته حتي التي الناس وكانت بسعد جراحة فلم يخرج يومئذ الى الناس قال وصعدوا به فوق العذيب ينظر الى الناس واستعمل على الخيل خالد بن عرفطة فوثب ابو محجن على فرس لسعد يقال لها البلقاء ثم اخذ رمحاً ثم خرج فجعل لا يحمل على ناحية من العدو الا هزمهم وجعل الناس يقولون هذا ملك لما يرونه يصنع وجعل سعد يقول الصبر صبر البلقاء والظفر ظفر ابى محجن وابو محجن في القيد فاماهز م العدورجع ابو محجن حتى وضع رجليه في القيد فأخبرت ابنة حفصة سعداً بماكان من امره فقال سعد لا والله لا اضرب اليوم رجلا ابلى في القيد فأخبرت ابنة حفصة سعداً بماكان من امره فقال سعد لا والله لا اضرب اليوم رجلا ابلى في القيد فأخبرت ابنة حفصة سعداً بماكان من امره فقال سعد لا والله لا اضرب اليوم رجلا ابلى

للسامين ما ابلاهم فخلي سبيله فقال ابو محجن قد كنت اشربهااذ يقام على الحد واطهر منها فأمااذ بهرجتني فوالله لاأشربها ابدأوقولهاذبهرجتني اي اهدرتني باسقاط الحدعني ومنه بهرج دمابن الحرث اي ابطله وليس في هذاما يخالف نصاً ولا قياساً ولا قاعدة من قو اعدالشرع ولا اجماعا بل لو ادعي انه اجماع الصحابة كان اصوب قال الشيخ في المغنى وهذا اتفاق لم يظهر خلافه ﴿ قات ﴾ واكثرمافيه تأخير الحدلمصلحة راجحة اما من حاجة المسلمين اليه او من خوف ارتداده ولحوقه بالكفارو تأخير الحد لعارض امر وردت به الشريعة كما يؤخر عن الحامل والمرضع وعن وقت الحر والبرد والمرض فهذا تاخير لمصلحة المحدود فتأخيره لمصلحة الاسلام اولى ﴿ فَانْ قَيْلُ ﴾ فاتصنعون بقول سعد والله لااضرب اليوم رجلا ابلي للمسلمين ماابلاهم فأسقط عنه الحد ﴿ قيل ﴾ قد يتمسك بهذا من يقول لاحد على مسلم في دار الحرب كما يقوله ابو حنيفة ولا حجة فيه والظاهر ان سعداً رضي الله عنه اتبع في ذلك سنة الله تعالي فانه لما رأى من تأثير ابي محجن في الدين وجهاده وبذله نفسه للهمارأي درأعنه الحدلأن مااتى به من الحسنات غمرت هذه السيئة الواحدة وجعلتها كقطرة نجاسة وقعت في بحر ولاسيما وقد شام منه مخايل التوبة النصوح وقت القتال اذلايظن مسلم اصراره فيذلك الوقت الذي هو مظنة القدوم على الله وهويرى الموت وايضاً فانه بتسليمه نفسه ووضع رجله في القيد اختياراً قد استحق ان يوهب له حده كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للرجل الذي قال له يارسول الله اصبت حداً فأقه على فقال هل صليت معناهذه الصلاة قال نعم قال اذهب فان الله قد غفر لك حدك وظهر بركة هذا العفو والاسقاط في صدق توبته فقال والله لااشربها ابداً وفي رواية ابد الابد وفي رواية قد كنت آنف ان اتركها من اجل جلداتكم فأمااذاتركتموني فوالله لااشربها ابدأ وقدبري النبي صلى الله عليه وآله وسلم مما صنع خالد بنبى جذيمة وقال اللهم اني ابرأ اليك مما صنع خالدولم يؤاخذه به لحسن بلائه ونصره للاسلام ومن تأمل المطابقة بين الامروالنهي والثواب والعقاب وارتباط أحدهما بالآخر علم فقه هذا الباب واذا كان الله لا يعذب تائباً فهكذا الحدود لاتقام على تائب وقد نص الله على سقوط الحدعن المحاريين بالتوبة التي وقعت قبل القدرة عليهم مع عظيم جرمهم وذلك تنبيه على سقوط مادون الحراب بالتوبة الصحيحة بطريق الاولى وقد روينا فيسنن النسائي من حديث سماك عرب علقمة بن وائل عن أبيه ان امرأة وقع عليها في سوادالصبح وهي تعمد الى المسجد بمكروه على

نفسها فاستغاثت برجل مرعليهاوفرصاحبها ثمم عليها ذووعدد فاستغاثت بهم فادركوا الرجل الذي كانت استغاثت به فاخذوه وسبقهم الآخر فجاؤ ابه يقودونه اليهافقال أنا الذي اغتتك وقدذهب الآخر قال فأتوابه نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته انه الذى وقع عليها وأخبر القوم انهم أدركوه يشتد فقال انماكنت أعنتهاعلى صاحبها فادركني هؤلاء فاخذوني فقالت كذبهو الذي وقع على فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انطلقوا به فارجموه فقام رجل من الناس فقال لاترجموه وارجموني فانا الذي فعلت بها الفعل فاعترف فاجتمع ثلاثة عندرسول اللهصلي الله عليه وآله وسلم الذي وقع عليها والذي أغاثها والمرأة فقال أماأنت فقد غفرلك وقال للذي أغاثها قولا حسناً فقال عمر ارجم الذي اعترف بالزنا فابي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لانه قد تاب الى الله رواه عن محمد بن يحيى بن كثير الحراني ثنا عمرو بن حماد بن طلحة حــدثنا السباط بن نصر عن سماك وليس فيه بحمد الله اشكال ﴿ فَانْ قِيلَ ﴾ فكيف أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجم المغيث من غير بينة ولا اقرار ﴿ قيل ﴾ هذا من أدل الدلائل على اعتبار القرائن والاخذ بشواهد الاحوال في التهم وهو يشبه اقامة الحدود بالرائحة والقي كما اتفق عليه الصحابة واقامة حد الزنا بالحبلكم نص عليه عمر وذهب اليه فقهاء أهل المدينة وأحمد في ظاهر مذهبه وكذلك الصحيح أنه يقام الحد على المتهم بالسرقة أذا وجد المسروق عنده فهذا الرجل لما أدرك وهو يشتد هربا وقالت المرأة هذا هو الذي فعل بي وقد اعترف بأنه دنا منها وأتى اليها وادعي انه كان مغيثا لامريباولم ير أولئك الجماعة غيره كان في هذا أظهر الادلة على أنه صاحبها وكان الظن المستفاد من ذلك لا يقصر عن الظن المستفاد من شهادة البينة واحتمال الغلط وعداوة الشهود كاحتمال الغلط اوعداوةالمراة ههنا بل ظن عداوة المراة في هذا الموضع في غاية الاستبعاد فنهاية الامران هذا لوث ظاهر لايستبعد ثبوت الحد بمثله شرعا كما يقتل في القسامة باللوث الذي لعله دون هذا في كثير من المواضع فهذا الحكم من احسن الاحكام واجراها على قواعد الشرع ﴿ والاحكام ﴾ الظاهرة تابعة للادلة الظاهرة من البينات والاقارير وشواهد الاحوال وكونها فينفس الام قدتقع غير مطابقة ولا تنضبط أمر لايقدح في كونها طرقا واسبابا للاحكام والبينة لم تكن موجبة بذاتها للحد وانما ارتباط الحد بها ارتباط المدلول بدليله فان كان هناك دليل يقاومها اواقوى منها لم يلغه الشارع

وظهور الامر بخلافه لايقدح في كونه دليلا كالبينة والاقرار واما سقوط الحد عن المعترف فأذا لم يتسع له نطاق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاحرى اللايتسع له نطاق كثير من الفقهاء ولكن اتسعله نطاق الرؤف الرحيم فقال انهقدتاب الى الله وأبي إن يحده ولا ريب أن الحسنة التي جاء بها من اعترافه طوعا واختيارا خشيةمن الله وحدهوا نقاذا لرجل المسلم من الهلاك وتقديم حياة اخيه على حياته واستسلامه للقتل أكبر من السيئة التي فعلما فقاوم هذا الدواء لذلك الداء وكانت القوة صالحة فزال المرض وعاد القلب الى حال الصحة فقيل لاحاجة لنا بحدك وانما جعلناه طهرة ودواء فاذا تطهرت بغيره فعفونا يسعك فأي حكم احسن من هذا الحكم وأشد مطابقة للرحمة والحكمة والمصلحة وبالله التوفيق* وقد روينا في سنن النسأني من حديث الاوزاعي حدثنا ابو عمار شداد قال حدثني ابو امامة ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يارسول الله اصبت حداً فأقمه على فأعرض عنه ثم قال اني اصبت حدا فأقه على فأعرض عنه ثم قال يارسول الله اني اصبت حداً فأقمه على فأعرض عنه فأقيمت الصلاة فاما سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يارسول الله اني اصبت حداً فأقمه على قال هل توضأت حين اقبلت قال نعم قال هل صليت معنا حين صلينا قال نعم قال اذهب فان الله قد عفا عنك وفي لفظ إن الله قد غفرلك ذنبك اوحدك *ومن تراجم النسأ في علي هذا الحديث من اعترف بحد ولم يسمه وللناس فيه ثلاث مسالك هذا احدها والثاني انه خاص بذلك الرجل والثالث سقوط الحد بالتوبة قبل القدرة عليه وهذا اصح المسالك

﴿ فصل ﴾ ﴿ المثال الذالث ﴿ ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه اسقط القطع عن السارق في عام الحاعة قال السعدى حدثنا هرون بن اسمعيل الخراز ثنا على بن المبارك ثنا يحيى بن ابى كثير حدثنى حسان بن زاهر ان ابن حدير حدثه عن عمر قال لاتقطع اليد في عذق ولا عام سنة قال السعدى سألت احمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال العذق النخلة وعام سنة المجاعة «فقلت لأحمد تقول به فقال اى لعمرى قات ان سرق في مجاعة لا تقطعه فقال لا اذا جملته الحاجة على ذلك والناس في مجاعة وشدة قال السعدى وهذا على نحو قضية عمر في غلمان حاطب ثنا ابو النعان عارم ثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه عن ابن حاطب ان غلمة لحاطب ابن عبد الرحمن بن ابن بابتعة سرقوا ناقة لرجل من من بنة فأتى بهم عمر فأقروا فأرسل الي عبد الرحمن بن

حاطب فجاء فقال له ان غلمان حاطب سرقوا ناقة رجل من مزينة وأقروا على انفسهم فقال عمر ياكثير بن الصلت اذهب فاقطع ايديهم فلما ولى بهم ردهم عمر ثم قال أما والله لولااني اعلم انكم تستعملونهم ونجيعونهم حتى ان احدهم لواكل ماحرم الله عليه حلله لقطعت ايديهم وايم الله اذ لم افعل لأغرمنك غرامة توجعك ثم قال يامزني بكم اريدت منك ناقتك قال بأربعمائة قال عمر اذهب فاعطه ثمانمائة وذهب احمد الى موافقة عمر في الفصلين جميعاً ففي مسائل اسمعيل ابن سعيد الشالنجي التي شرحها السعدي بكتاب سماه المترجم قال سألت احمد بن حنبل عن الرجل يحمل الثمر من اكمامه فقال فيه الثمن مرتين وضرب نكال وقال وكل من درأ ناعنه الحد والقود ضعفنا عليه الغرم وقد وأفق احمد على سقوط القطع في المجاعة الاوزاعي وهذا محض القياس ومقتضى قواعد الشرع فان السنة اذا كانت سنة مجاعة وشدة غلب على الناس الحاجة والضرورة فلا يكاد يسلم السارق من ضرورة تدعوه الى مايســد به رمقه ويجب على صاحب المال بذلَ ذلك له أما بالثمن اومجانًا على الخلاف في ذلك والصحيح وجوب بذله مجانا لوجوب المواساة واحياء النفوس مع القدرة على ذلك والايثار بالفضل معضرورة المحتاج وهذه شبهة قوية تدرا القطع عن المحتاج وهي اقوى من كثير من الشبه التي يذكرها كثير من الفقهاء بل اذا وازنت بين هذه الشبهة وبين مايذ كرونه ظهر لك التفاوت فاين شبهة كون المسروق مما يسرع اليه الفساد وكون اصله على الاباحة كالماءوشبهة القطع بهمرة وشبهة دعوي ملكه بلابينة وشبهة اتلافه في الحرز بأكل او احتلاب من الضرع وشبهة نقصان ماليته في الحرز بذبح او تحريق ثم اخراجه وغير ذلك من الشبه الضعيفة جداً إلى هذه الشبهة القوية لاسيما وهو مأذون له في مغالبة صاحب المال على اخذ مايسد رمقه وعام المجاعة يكثر فيه المحاويج والمضطرون ولايتميز المستغنى منهم والسارق لغير حاجة من غيره فاشتبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه فدرى نعم اذا بان ان السارق لاحاجة به وهو مستغن عن السرقة قطع

﴿ فصل المثال الرابع ﴾ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض صدقة الفطر صاءاً من تمر او صاعا من شعير او صاعا من زبيب او صاعا من اقط وهذه كانت غالب اقو اتهم بالمدينة فأمااهل بلد او محلة قوتهم غير ذلك فانما عليهم صاع من قوتهم كن قوتهم الذرة او الأرزأو التين أوغير ذلك من الحبوب فان كان قوتهم من غير الحبوب كاللبن واللحم والسمك اخرجوا فطرتهم من فير الحبوب كاللبن واللحم والسمك اخرجوا فطرتهم من

قوتهم كائناً ما كان هذا قول جهور العاماء وهو الصواب الذي لايقال بغيره اذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيدومواساتهم من جنس مايقتات اهل بلدهم وعلي هذا فيجزئ اخراج الدقيق وان لم يصحفيه الحديث واما اخراج الخبز والطعام فانه وان كان انفع للمساكين لقلة المؤنة والكلفة فيه فقد يكون الحب انفع لمم لطول بقائه وانه يتأتى منه مالايتأتى من الخبز والطعام ولا سيما اذا كثر الخبز والطعام عند المسكين فانه يفسد ولا يمكنه حفظه وقد يقال لااعتبار بهذا فان المقصود اغناؤهم في ذلك اليوم العظيم عن التعرض للسؤال كاقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أغنوهم في هذا اليوم عن المسألة وانما فص على تلك الانواع المخرجة لأن القوم لم يكونوا يعتادون اتخاذ الأطعمة يوم العيد بل كان قوتهم يوم العيد كقوتهم سائر السنة ولهذا لما كان قوتهم يوم عيد النحر من لحوم الاضاحي امروا ان يطعموا منها القانع والمعتر فاذا كان اهل بلد او محلة عادتهم اتخاذ الأطعمة يوم العيدجاز لهم بل شرع لهم ان يواسوا المساكين من اطعمتهم او محلة عادتهم اتخاذ الأطعمة يوم العيدجاز لهم بل شرع لهم ان يواسوا المساكين من اطعمتهم او محلة عادتهم اتخاذ الأطعمة يوم العيدجاز لهم بل شرع لهم ان يواسوا المساكين من اطعمتهم

فهذا محتمل يسوغ القول به والله اعلم

«فصل المثال الخامس» ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نص في المصراة على رد صاع من تمر بدل اللبن فقيل هذا حكم عام في جميع الأمصار حتى في المصر الذي لم يسمع اهله بالتمر قط ولا رأوه فيجب اخراج قيمة الصاع في موضع التمر ولا يجزئهم اخراج صاعمن قوتهم وهذا قول اكثر الشافعية والحنابلة وجعل هؤلاء التمر في المصراة كالتمر في زكاة التمر لا يجزئ سواه فيملوه تعبداً فعينوه اتباعا للفظ النص «وخالفهم آخرون فقالوا بل يخرج في كل موضع صاعا من قوت ذلك البلد الغالب فيخرج في البلاد التى قوتهم البر صاعا من بر وان كان قوتهم الارز فصاعا من ارز وان كان الزبيب والتين عندهم كالتمر في موضعه اجزأ صاعمنه وهذاهوالصحيح وهو اختيار ابى المحاسن الروياني وبعض اصحاب احمد وهو الذي ذكره اصحاب مالك قال القاضي ابو الوليد روى ابن القاسم ان الصاع يكون من غالب قوت البلدقال صاحب الجواهر بعد حكاية ذلك ووجهه انه ورد في بعض الفاظ هذا الحديث صاعا من طعام فيحمل تعيين صاع التمر في الرواية المشهورة على انه غالب قوت ذلك البلد انتهى « ولاريب ان هذا اقرب الى مقصود مانص عليه الشارع ومصلحة المتعاقدين من الجاب قيمة صاع من التمر في موضعه والله اعلم وكذلك حكم مانص عليه الشارع من الأعيان التى يقوم غيرها مقامها من كل وجه او يكون اولى منها مانص عليه الشارع من الأعيان التى يقوم غيرها مقامها من كل وجه او يكون اولى منها مانص عليه الشارع من الأعيان التي يقوم غيرها مقامها من كل وجه او يكون اولى منها مان عليه الشارع من الأعيان التي يقوم غيرها مقامها من كل وجه او يكون اولى منها مان عليه الشارع من الأعون اولى منها مان كل وجه او يكون اولى منها من عليه الشارع من الأعود الفرية علي المقام المن كل وجه او يكون اولى منه المن كان وحوله المنه المنه كان وحوله المناب عليه الشارع من الأعرب التهو المنابع وحوله المنابع وحوله المنه المنه المنابع وحوله المنابع وحوله المنابع وحوله المنابع وحوله المنه المنابع وحوله المنابع وليد وحوله المنابع وح

كنصه على الاحجار في الاستجمارومن المعلوم ان الخرق والقطن والصوف اولى منها بالجواز وكذلك نصه على التراب في النسل من ولوغ الكلب والاشنان أولى منه هذا فيما علم مقصود الشارع منه وحصول ذلك المقصود على أتم الوجوه بنظيره وما هو أولى منه ﴿ فصل المثال السادس ﴾ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منع الحائض من الطواف بالبيت حتى تطهر وقال أصنعي مايصنع الحاج غير أن لاتطوفي بالبيت فظن من ظن أن هذا حكم عام في جميع الأحوال والازمان ولم يفرق بين حال القدرة والعجز ولا بين زمن امكان الاحتباس لها حتى تطهر وتطوف وبين الزمن الذي لا يمكن فيه ذلك وتمسك بظاهر النص ورأي منافاة الحيض للطواف كمنافاته للصلاة والصيام اذنهي الحائض عن الجميع سواء ومنافاة الحيض لعبادة الطواف كمنافاته لعبادة الصلاة ونازعهم في ذلك ﴿ فريقان احدهما ﴾ صححوا الطواف مع الحيض ولم يجعلوا الحيض مانعاً من صحته بل جعلوا الطهارة واجبة تجبر بالدم ويصح الطواف بدونها كما يقوله ابو حنيفة واصحابه واحمد في احدي الروايتين عنه وهي أنصهما عنه وهؤلاء لم يجعلو اارتباط الطهارة بالطواف كارتباطها بالصلاة ارتباط الشرط بالمشروط بل جعلوها واجبة من واجباته وارتباطها به كارتباط واجبات الحج به يصح فعله مع الاخلال بها ويجبر هاالدم ﴿ والفريق الثاني ﴾ جعلوا وجوب الطهارة للطواف واشتراطها بمنزلة وجوب السترة واشتراطها بل وبمنزلة سائر شروط الصلاة أوواجباتها التي تجب وتشترط مع القدرة وتسقط مع العجز قالوا وليس اشتراط الطهارة للطوافأووجوبها له بأعظم من اشتراطها للصلاة فاذا سقطت بالعجز عنها فسقوطها في الطواف بالعجزعنها اولى وأحري (قالوا) وقد كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين يحتبس امراء الحج للحيض حتى يطهرن ويطفن ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى شأن صفية وقد حاضت أحابستناهي قالوا انها قدافاضت قال فلتنفر اذا وحينئذ كانت الطهارة مقدورة لها يمكنها الطواف بها فأما في هذه الازمان التي يتعذر اقامة الركب لأجل الحيض فلا تخلو من ثمانية اقسام ﴿ احدها ﴾ ان يقال لها اقيمي بمكة وان رحـل الركب حتى تطهري وتطوفي وفي هذا من الفساد وتعريضها للمقام وحدها في بلد الغربة مع لحوق غاية الضرر لها مافيه ﴿ الثاني ﴾ ان يقال يسقط طواف الافاضة للعجز عن شرطه ﴿ الثالث ﴾ ان يقال اذا عامت او خشيت مجبي الحيض في وقته جاز لها تقديمه على وقته ﴿ الرَّابِعِ ﴾ ان يقال

اذًا كانت تعلم بالعادة أن حيضها يأتي في ايام الحج وأنها اذا حجت اصابها الحيض هناك سقط عنها فرضه حتى تصير آيسة وينقطع حيضها بالكلية ﴿ الْحَامِسِ ﴾ ان يقال بل تحج فاذا حاضت ولم يمكنها الطواف ولا المقام رجعت وهي على احرامها تمتنع من النكاح ووطء الزوج حتى تعود الى البيت وتطوف وهي طاهرة ولوكان بينها وبينه مسافة سنين ثم اذا اصابها الحيض في سنة العود رجعت كما هي ولا تزال كذلك كل عام حتى يصادفها عام تطهر فيه ﴿ السادس ﴾ ان يقال بل تتحلل اذا عجزت عن المقام حتى تطهر كما يتحلل المحصر مع بقاء الحج في ذمتها فمتي قدرت على الحجازم اثم اذا اصابه اذلك ايضاً تحللت و هكذا ابداحتي يمكنها الطواف طاهراً ﴿ السابع ﴾ ان يقال يجب عليها ان تستنيب من يحج عنها كالمعضوب وقداجز أعنها الحجوان انقطع حيضها بعد ذلك ﴿ الثامن ﴾ ان يقال بل تفعل ماتقدر عليه من مناسك الحجويسقط عنها ماتعجز عنه من الشروطوالواجبات كايسقط عنها طواف الوداع بالنص وكما يسقط عنها فرض السترة اذا شلحتها العبيداوغيرهم وكما يسقط عنها فرض طهارة الجنب اذا عجزت عنها لعدم الماء او مرض بها وكما يسقط فرض اشتراط طهارة مكان الطواف والسعى اذاعرض فيه تجاسة يتعذرازالتهاوكما يسقط شرط استقبال القبلة في الصلاة اذا عجز عنه وكما يسقط فرض القيام والقراءة والركوع والسجود اذا عجز عنه المصلى وكما يسقط فرض الصوم عن العاجز عنه الى بدلهوهو الاطعام ونظائر ذلك من الواجبات والشروط التي تسقط بالعجزعنها اما الى بدل أومطلقا فهذه ثمانية اقسام لامزيد عليها ومن المعلوم ان الشريعة لاتأتى بسوي هذا القسم الثامن فات القسم الأول وأن قاله من قاله من الفقهاء فلا يتوجه همناً لأن هذا الذي قالوه متوجه فيمن امكنها الطواف ولمتطف والكلام في امراة لا يمنها الطواف ولا المقام لأجله وكلام الأئمة والفقهاء هو مطلق كما يتكلمون في نظائره ولم يتعرضوا لمثل هذه الصور التي عمت بها البلوي ولم يكن ذلك في زمن الأثمة بل قد ذكروا أن المكرى يلزمه المقام والاحتباس عليها لتطهر ثم تطوف فانه كان ممكناً بلواقعاً في زمنهم فأفتوا بأنها لا تطوف حتى تطهر لتمكنها من ذلك وهذالا نزاع فيه ولا اشكال فأمافي هذه الازمان فغير ممكن وايجاب سفرين كاملين في الحج من غير تفريط من الحاج ولاسبب صدر منه يتضمن ايجاب حجتين الى البيت والله تعالى انماأ وجب حجة واحدة بخلاف من أفسد الحج فأنه قد فرط بفعل المحظوروبخلاف من ترك طواف الزيارة اوالوقوف بعرفة فانه لم يفعل ما يتم به حجه واما هذه فلم تفرط ولم تترك ماامرت به فانها لم تؤمر بمالا تقدر عليه وقد فعلت ما تقدر عليه فهي بمنزلة الجنب اذا عجز عن الطهارة الأصلية والبدلية وصلي علي حسب حاله فانه لااعادة عليه في اصح الاقوال وايضاً فهذه قد لا يمكنها السفر مرة ثانية فاذا قيل انها تبقي محرمة الى ان تموت فهذا ضرر لا يكون مثله في دين الاسلام بل يعلم بالضرورة أن الشريعة لا تأتى به

﴿ فصل ﴾ واماالتقدير الثاني وهو سقوط طواف الافاضة فهذا مع أنه لاقائل به فلا يمكن القول بهفانه ركن الحج الاعظم وهو الركن المقصود لذاته والوقوف بعرفة وتوابعه مقدماتله ﴿ فصل ﴾ وأما التقدير الثالث وهو ان تقدم طواف الافاضة على وقته اذا خشيت الحيض في وقته فهذا لانعلم به قائلا والقول به كالقول بتقديم الوقوف بعرفة على يوم عرفة وكلاهما ممالاسبيل اليه ﴿ فصل ﴾ واماالتقدير الرابع وهوان يقال يسقط عنهافرض الحج اذاخشيت ذلك فهذا وان كان أفقه مماقبله من التقديرات فإن الحج يسقط لما هو دون هذا من الضرركما لوكان بالطريق اوبمكة خوف اواخـذ خفارة مجحفة اوغير مجحفة على احدالقولين اولم يكن لها محرمولكنه ممتنع لوجهين ﴿ احدها ﴾ أن لازمه سقوط الحج عن كثير من النساء اوا كثرهن فأنهن يخفن من الحيض وخروج الركب قبل الطهروهذا باطل فان العبادات لاتسقط بالعجز عن بعض شرائطهاولاعن بعض اركانهاوغاية هذه ان تكون عجزت عن شرط اوركن وبهذا لا يسقط المقدور عليه قال الله تعالى (فاتقوا الله مااستطعتم)وقال صلى الله عليه وآله وسلم اذا امرتكم بأمر فأتوامنه مااستطعتم ولهذاوجبت الصلاة بحسب الامكان وما عجز عنه من فروضها اوشروطها سقط عنه والطواف والسعى اذا عجز عنه ماشياً فعله راكباً الفاقا والصبي يفعل عنه وليه ما يعجز عنه ﴿ الوجه الثاني ﴾ ان يقال في الكلام فيمن تكلفت وحجت واصابها هذا العذر فما يقول صاحب هذا التقدير حينئذ فاماان يقول تبقي محرمة حتى تعود الى البيت اويقول تتحلل كالمحصر وبالجملة فالقول بعدم وجوب الحج على من تخاف الحيض لايعلم به قائل ولا تقتضيه الشريعة فأنها لاتسقط مصلحة الحج التي هي من اعظم المصالحلاجل العجز عن امر غايته ان يكون واجباً في الحج اوشرطافيه فأصول الشريعة تبطلهذا القول

﴿ فصل ﴾ واما التقدير الخامس وهو ان نرجع وهي على احرامها ممتنعة من النكاح والوطء الى

ان تعود في العام المقبل ثم اذا اصابها الحيض رجعت كذلكوهكذا كل عام فما ترده اصول الشريعة ومااشتملت عليه من الرحمة والحكمة والمصلحة والاحسان فان الله لم يجعل علي الامة مثل هذا الحرج ولاماهو قريب منه

﴿ فصل ﴾ واماالتقدير السادس وهوأنها تتحلل كما يتحلل المحصر فهذا افقه من التقدير الذي قبله فان هذه منعها خوف المقاممن اتمام النسك فهي كمن منعها عدوعن الطواف باليبت بعدالتعريف ولكن هذا التقدير ضعيف فان الاحصار امر عارض للحاج يمنعه من الوصول الى اليبت في وقت الحج وهذه متمكنة من البيت ومن الحجمن غيرعد و ولامر ض ولاذهاب نفقة واذا جعلت هذه كالمحصر أوجبنا عليها الحج مرة ثانية مع خوف وقوع الحيض منها والعذر الموجب للتحلل بالاحصاراذ اكان قائما به منع من فرض الحج ابتداء كاحاطة العدو باليبت و تعذر النفقة وهذه عذرها لا يسقط فرض الحج عليها ابتداء فلا يكون عروضه موجباً للتحلل كالاحصافلازم هذا التقدير أنها اذا علمت ان هذا العذر يصيبها اوغلب على ظنها ان يسقط عنها فرض الحج وهو رجوع الى التقدير الرابع

﴿ فصل ﴾ واماالتقدير السابع وهو ان يقال بجب عليها ان تستنيب من يحج عنها اذا خافت الحيض وتكون كالمعضوب العاجز عن الحج بنفسه فما احسنه من تقدير لوعرف به قائل فان هذه عاجزة عن اتمام نسكهاولكن هو باطل ايضاً فان المعضوب الذي يجب عليه الاستنابة هو الذي يكون آيساً من زوال عذره فلوكان يرجو زوال عذره كالمرض العارض والحبس لم يكن له ان يستنيب وهذه لا تيأس من زوال عذرها لجواز ان تبقي الي زمن اليأس وانقطاع الدمأ وان دمها ينقطع قبل سن اليأس لعارض بفعلها او بغير فعلها فليست كالمعضوب حقيقة ولا حكما

﴿ فصل ﴾ فاذا بطلت هذه التقديرات تعين التقدير الثامن وهو ان يقال تطوف بالبيت والحالة هـ ذه و تكون هذه ضرورة مقتضية لدخول المسجد مع الحيض والطواف معه وليس في هذا ما يخالف قواعد الشريعة بل يوافقها كما تقدم اذ غايته سقوط الواجب اوالشرط بالعجز عنه ولا واجب في الشريعة مع عجز ولا حرام مع ضرورة ﴿ فان قيل ﴾ في ذلك محذوران ﴿ احدهما ﴾ دخول الحائض المسجد وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لااحل المسجد لحائض ولاجنب فكيف بافضل المساجد ﴿ الثانى ﴾ طوافها في حال الحيض وقد منعها الشارع منه كما منعها من

الصلاة فقال اصنعي مايصنع الحاج غيرأن لا تطوفي بالبيت فالذي منعهامن الصلاة مع الحيض هو الذي منعها من الطواف معه ﴿ فالجواب * عن الأول من اربعة اوجه ﴿ احدها * ان الضرورة تبيح دخول المسجد للحائض والجنب فانها لوخافت العدوأ ومن يكرهماعلى الفاحشة اواخذمالها ولمتجد ملجاً الا دخول السجد جاز لها دخوله مع الحيض وهذه تخاف ماهو قريب من ذلك فانها تخاف ان اقامت بمكة ان يؤخمذ مالهاان كان لهامال والااقامت بغربة ضرورة وقد تخاف في اقامتها ممر يتعرض لهاوليس لها من يدفع عنها ﴿ الجوابِ الثاني ان طوافها بمنزلة مرورها في المسجدو بجوز للحائض المرور فيه اذا أمنت التلويثوهي في دورانها حول البيت بمنزلة مرورها ودخولها من باب وخروجها من آخر فاذا جاز مرورها للحاجة فطوافهاللحاجة التي هي اعظم من حاجة المرور اولي بالجواز يوضحه الوجه ﴿ الثالث ﴾ ان دم الحيض في تلويثه المسجد كدم الاستحاضة والمستحاضة بجوز لهادخول المسجد للطواف اذاتلجمت اتفاقا وذلك لأجل الحاجة وحاجة هذه أولى يوضحه الوجه ﴿ الرابع ﴾ ان منعها من دخول المسجد للطواف كمنع الجنب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلمسوى بينهما في تحريم المسجد عليهما وكالاهما يجوزله الدخول عندالحاجة وسرالمسئلة ان قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تطوفي بالبيت هل ذلك لان الحائض ممنوعة من المسجد والطواف لايكون الافيالسجد أوان عبادة الطواف لاتصحمع الحيض كالصلاة أولمجموع الامرين أولكل واحدمن الامرين فهذه اربعة تقادير فان قيل بالمعنى الاول لم يمنع صحة الطواف مع الحيض كما قاله ابوحنيفة ومن وافقه وكما هو احدي الروايتين عن أحمد وعلى هذا فلايمتنع الاذن لها في دخول المسجد لهذه الحاجة التي تلتحق بالضرورة ويقيد بهامطلق نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس بأول مطلق قيد بأصول الشريعة وقواعدها وان قيل بالمعنى الثاني فغايته ان تكون الطهارة شرطامن شروط الطواف فاذاعجزت عنهاسقط اشتراطها كالوانقطع دمهاو تعذرعلها الاغتسال والتيم فانها تطوف على حسب حالها كما تصلي بغير طهور

﴿ فصل ﴾ وأما المحذور الثانى وهو طوافها مع الحيض والطواف كالصلاة فجوابه من وجوه ﴿ أحدها ﴾ أن يقال لاريب ان الطواف تجب فيه الطهارة وستر العورة كاثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يطوف بالبيت عريان وقال تعالي خذوا زينتكم عندكل مسجد وفي السنن مرفوعا وموقوفا الطواف بالبيت صلاة الاأن الله اباح فيه الكلام فمن تكلم فيه فلا

تكام الانخير ولاريب ان وجوب الطهارة وسترالعورة في الصلاة آكدمن وجوبها في الطواف فان الصلاة بلاطهارة مع القدرة باطلة بالاتفاق وكذلك صلاة العريان وأماطواف الجنب والحائض والمحدث والعريان بغير عذرفني صحته قولان مشهوران وان حصل الاتفاق على انه منهي عنه في هذا الحال بل وكذلك اركان الصلاةوواجباتها آكد من أركان الحجوواجباته فانواجبات الحج اذا تركها عمدالم يبطل حجه وواجبات الصلاة اذا تركها عمداً بطلت صلاته واذا نقص من الصلاة ركعة عمداً لم تصح ولوطاف ستةأشواط صح ووجب عليه دم عند أي حنيفة وغيره وان نكس الصلاة لم تصح ولونكس الطواف ففيه خلاف ولو صلى محدثًا لم تصح صلاته ولو طاف محدثًا اوجنباً صح في احدالقولين وغاية الطواف أن يشبه بالصلاة واذاتين هذا فغاية هذه اذا طافت مع الحيض للضرورة ان تكون بمنزلة منطافت عريانة للضرورة فان نهي الشارع صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله عن الامرين واحد بل الستارة في الطواف آكدمن وجوه ﴿أحدها ﴾ ان طواف العريان منهي عنه بالقرآن والسنة وطواف الحائض منهي عنه بالسنة وحدها ﴿ الثاني ﴾ ان كشف العورة حرام في الطواف وخارجه ﴿ الثالث ﴾ ان طواف العريان أقبح شرعاً وعقلا وفطرة من طواف الحائض والجنب فاذا صح طوافها مع العرى للحاجة فصحة طوافها مع الحيض للحاجة أولي واحرى ولايقال فيلزمكم على هذا أن تصح صلاتها وصومهامع الحيض للحاجة لانانقول هذا سؤال فاسد فان الحاجة لاتدعوها اليذلك بوجهمن الوجوه وقدجعل الله سبحانه صلاتها زمن الطهر مغنية لها عن صلاتها في الحيض وكذلك صيامها وهذه لا يمكنها تتعوض في حال طهرها بغير البيت وهذايين سرالمسئلة وفقها وهوأن الشارع قسم العبادات بالنسبة الى الحائض الى قسمين قسم يمكنها التعوض عنه في زمن الطهر فلم يوجبه عليها في الحيض بل أسقطه امامطلقا كالصلاة واما الى بدله زمن الطهر كالصوم وقسم لا يمكنها التعوض عنه ولا تأخيره الى زمن الطهر فشرعه لها مع الحيض ايضاً كالاحرام والوقوف بعرفة وتوابعه ومن هذاجو ازقراءة القرآن لها وهي حائض اذ لا يمكنها التعوض عنها زمن الطهر لان الحيض قد يمتد بهاغالبه أوأكثره فلومنعت من القراءة لفاتت عليهامصلحتهاور بمانسيت ماحفظته زمن طهر هاوهذامذهب مالك واحدي الروايتين عن أحمد وأحد قولى الشافعي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمنع الحائض من قراءة القرآن وحديث لاتقرأ الحائض والجنب شيئامن القرآن لم يصح فانه حديث معلول باتفاق أهل العلم بالحديث فانه

من رواية اسمعيل بن عياش عن موسى بن عقية عن نافع عن ابن عمر قال الترمذي لا نعرفه الامن حديث اسمعيل بن عياش عن موسى بنعقبة وسمعت محمد بن اسماعيل يقول ان اسماعيل بن عياش يروي عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث مناكير كأنه يضعف روايته عنهم فيماينفر دبه وقال انماهو حديثُ اسماعيل بن عياش عن أهل الشام انتهي ﴿ وقال البخاري أيضاً اذاحدث عن أهل بلده فصحيح واذاحدث عن غيرهم ففيه نظر * وقال على بن المديني ما كان أحداً على بحديث أهل الشام من اسهاعيل بنعياش لوثبت في حديث أهل الشام ولكنه خلط في حديث أهل العراق وحدثنا عنه عبد الرحمن ثم ضرب على حديثه فاسماعيل عندي ضعيف ﴿ وقال عبد الله بن أحمد عرضت على أبي حديثا حدثناه الفضل بن زياد الطبرى حدثنا ابن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعا لاتقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن فقال أبي هذا باطل يعني ان اسمعيل وهم واذالم يصح الحديث لم يبق مع المانعين حجة الاالقياس على الجنب والفرق الصحيح بينها وبين الجنب مانع من الالحاق وذلك من وجوه ﴿ أحدها ﴾ ان الجنب يمكنه التطهر متى شاء بالماء أوبالتراب فليس له عذر في القراءة مع الجنابة بخلاف الحائض ﴿ والثاني ﴾ ان الحائض يشرع لها الاحرام والوقوف بعرفة وتوابعه مع الحيض بخلاف الجنب ﴿ الثالث ﴾ ان الحائض يشرع لها ان تشهد العيد مع المسلمين وتعتزل المصلي بخلاف الجنب وقد تنازع من حرم عليها القراءة هل بباح لها أن تقرأ بعد انقطاع الدموقبل الاغتسال على ثلاثة أقوال أحدهاالمنع مطلقاوهو المشهورمن مذهب الشافعي وأي حنيفة وأحمد لانها بعد انقطاع الدم تصير كالجنب الثانى الجواز مطلقا وهواختيار القاضي أبى يعلى قال وهوظاهر كلام أحمد والثالث اباحته للنفساء وتحريمه على الحائض وهواختيار الخللال فالاقوال الثلاثة في مذهب أحمد فاذالم تمنع الحائض من قراءة القرآن لحاجتها اليه فعدم منعما في هذه الصورة عن الطواف الذي هي أشد حاجة اليه بطريق الاولي والاحري

وان قيل بالتقدير الثالث وهو انه لمجموع الامرين بحيث اذا انفرد أحدها لم يستقل بالتحريم وان قيل بالتقدير الثالث وهو انه لمجموع الامرين بحيث اذا انفرد أحدها لم يستقل بالتحريم أوبالتقدير الرابع وهو ان كلا منهما علة مستقلة كان الكلام على هذين التقديرين كالكلام على التقديرين الاولين وبالجملة فلا يمتنع تخصيص العلة لفوات شرط أولقيام مانع وسواء قيل ان وجود الشرط وعدم المانع من اجزاء العلة أوهو أمر خارج عنها فالنزاع لفظي فان أريد بالعلة التامة

فهمامن أجزائها وانأريد بها المقتضية كاناخارجين عنها ﴿ فَانْ قِيلَ ﴾ الطواف كالصلاة ولهذا تشترط له الطهارة من الحدث وقد أشار الي هذا بقوله في الحديث الطواف بالبيت صلاة والصلاة لاتشرع ولاتصح مع الحيض فهكذا شقيقها ومشبهها ولانها عبادة متعلقة بالبيت فلم تصح مع الحيض كالصلاة وعكسه الوقوف بعرفة وتوابعه ﴿ فالجوابِ ﴾ أن القول باشتراط طهارة الحدث للطواف لم يدل عليه نص ولا اجماع بل فيه النزاع قد يمَّاوحديثًا فأبوحنيفة وأصحابه لا يشترطون ذلك وكذلك أحمد في احدى الرواتين عنه قال أبو بكر في الشافي باب في الطواف بالبيت غير طاهر قال أبوء بدالله في روابة أبي طالب لا يطوف أحد بالبيت الاطاهر أوالتطوع أيسر ولا يقف مشاهد الحج الاطاهرا وقال في رواية محمد بن الحكم اذا طاف طواف الزيارة وهو ناس لطهارته حتى رجع فانه لاشئ عليهوأختارله أن يطوف وهوطاهر وقد نص أحمد في احدفي الروايتين عنه على ان الرجل اذا طاف جنباً ناسياً صح طو افه ولا دم عليه وعنه رواية أخري عليه دم وثالثة انه لا يجزيه الطواف وقدظن بعض أصحابه أنهذا الخلافءنه انماهو في المحدث والجنب فأماالحائض فلا يصح طوافها قولا واحداً قال شيخنا رضي الله عنه وليس كذلك بل صرح غير واحد من أصحابنا بان الخلاف عنه في الحيض والجنابة قال وكلام أحمد يدل على ذلك ويبين أنه كان متوقفاً في طواف الحائض وفي طواف الجنب قال عبد الملك الميموني في مسائله قلت لاحمد من طاف طواف الواجب على غيروضوء وهو ناس ثمواقع أهله قال أخبرك مسئلة فيهاوهم مختلفون وذكر قول عطاء والحسن قلت ماتقول انت قال دعها أوكلة تشبها وقال الميموني في مسائله أيضاً قلت له من سعى وطاف على غير طهارة ثم واقع أهمله فقال لي مسئلة الناس فيها مختلفون وذكر قول ابن عمر ومايقول عطاءمما يسهل فيها ومايقول الحسن وانعائشة قال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين حاضت افعلى مايفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت شمقال لي ألا ان هذا أمر بليت به نزل عليها ليس من قبلها قلت فمن الناس من يقول عليها الحجمن قابل فقال لى نعم كذا أكبر على قلت ومنهم من يذهب الى ان عليها دما فذكر تسهيل عطاء فيهاخاصة قال لى أبو عبدالله أولا وآخراً هي مسئلة مشتبهة فيها موضع نظر فدعني حتى انظر فيها قال ذلك غير مرة ومن الناس من يقول وان رجع الى بلده يرجع حتى يطوف قلت والنسيان قال النسيان أهون حكماً بكثير بريد أهون ممن يطوف على غير طهارة متعمداً هذا لفظ الميموني قلت وأشار أحمد الي تسهيل عطاء الى فتواه انالمرأة

اذا حاضت في أثناء الطواف فانها تتم طوافها وهذاتصريح منه ان الطهارة ليست شرطا في صحة الطواف وقدقال اسمعيل بن منصور ثناأ بوعوانة عن أبي بشرعن عطاءقال حاضت امرأة وهي تطوف مع عائشة أم المؤمنين فحاضت في الطواف فأتمت بها عائشة بقية طوافها هذا والناس انماتلقوا منع الحائض من الطواف من حديث عائشة وقد دلت أحكام الشريعة على ان الحائض أولى بالعذر وتحصيل مصلحة العبادة التي تفوتها اذا تركتهامع الحيض من الجنب ولهكذا اذاحاضت في صوم شهري التتابع لمينقطع تتابعها بالاتفاق وكذلك تقضي المناسك كالهامن أولهاالي آخرهامع الحيض بلا كراهة بالاتفاق سوي الطواف وكذلك تشهد العيد مع المسامين بلا كراهة بالنص وكذلك تقرأ القرآن اما مطلقا واما عند خوف النسيان واذاحاضت وهي معتكفة لم يبطل اعتكافها بل تمه في رحبة المسجد وسر المسئلة ماأشار اليه صاحب الشرع بقوله ان هذا أمركتبه الله على بنات آدم و وكذلك قال الامام أحمد هذا أمر بليت به نزل عليها ليس من قبلها والشريعة قدفرقت بينها وبين الجنب كما ذكرناه فهي أحق بأن تعـذر من الجنب الذي طاف مع الجنابة ناسـياً أو ذاكراً فاذا كان فيـه النزاع المذكور نهيأحق بالجواز منه فان الجنب يمكنه الطهارة وهي لا يمكنها فعذرها بالعجز والضرورة أولى من عذره بالنسيان فان الناسي لما أمر به من الطهارة والصلاة يؤمر بفعله أذاذ كره بخلاف العاجز عن الشرط أوالركن فأنه لايؤمر بأعادة العبادة معه اذا قدر عليه فهذه اذالم عكنها الاالطواف على غير طهارة وجب عليها ماتقدر عليه وسقط أمرتكم بأمرفأتوا منه مااستطعتم وهذه لاتستطيع الاهذاوقد اتقت الله مااستطاعت فليس عليها غيرذلك بالنص وقواعد الشريعة والمطلق يقيد بدون هذا بكثير ونصوص أحمد وغيره من العلماء صريحة في أن الطواف ليس كالصلاة في اشتراط الطهارة وقدذ كرنا نصه في رواية محمد بن الحكم اذا طاف طواف الزيارة وهو ناس الطهارته حتى رجع فلاشيء عليه واختار له أن يطوف وهو طاهر وان وطئ فحجه ماض ولا شيء عليه وقد تقدم قول عطاء ومـذهب أبي حنيفة صحة الطواف بلا طهارة وأيضاً فان الفوارق بينالطواف والصلاة أكثر من الجوامع قانه يباح فيه الكلام والاكلوالشرب والعمل الكثير وليس فيه تحريم ولاتحليل ولاركوع ولا سجود ولاقراءة ولاتشهد ولا تجب لهجماعة وانما اجتمع هو والصلاة في عموم كونه طاعة

وقربة وخصوص كو نه متعلقا بالبيت وهذا لا يعطيه شروط الصلاة كالا يعطيه واجباتها وأركانها وأيضا فيقال لانسلم ان العلة في الاصل كونها عبادة متعلقة بالبيت ولميذ كروا على ذلك حجة واحدة والقياس الضحيح ما تين فيه ان الوصف المشترك بين الاصل والفرع هو علة الحكم في الاصل أو دليل العلة فالاول قياس العلة والثاني قياس العلالة وأيضاً فالطهارة انما وجبت لكونها صلاة سواء تعلقت بالبيت أولم تتعلق ولهذا وجبت النافلة في السفر الي غير القبلة ووجبت حين كانت مشروعة الى بيت المقدس ووجبت لصلاة الخوف اذالم يمكن الاستقبال وأيضاً فهذا القياس بنتقض بالنظر الى البيت فانه عبادة متعلقة بالبيت وأيضاً فهذا قياس معارض بمثله وهو ان يقي للطائفين والعاكفين والركع السجود) وليس الحاق الطائفين بالركع السجود أولى من الحاقهم بالعاكفين بل الحاقهم بالعاكفين أشبه فان المسجد شرط في كل منهما بخلاف الركع السجود (فان قيل) الطائف لابد أن يصلى ركعتي الطواف والصلاة لا تكون الا بطهارة (قيل) السالميا بأعظم من اتصال الصلاة بالخطبة يوم الجمعة ولوخطب محدثا ثم توضأ وصلى الجمعة جاز خطى حذنا عم يتوضأ ويصلى ركعتي الطواف أولى بالجواز وقد نص أحمد على انه اذا خطى حذنا علي تعرضاً ويصلى العالما في المهادة والمحد على انه اذا

فصل واذا ظهر أن الطهارة ليست شرطا في الطواف فاما أن تكون واجبة واماأن تكون سنة وها قولان للسلف والخلف ولكن من يقول هي سنة من أصحاب أبي حنيفة يقول عليها دم وأحمد يقول ليس عليها دم ولا غيره كا صرح به فيمن طاف جنباً وهو ناس قال شيخنا فاذا طافت حائضاً مع عدم العذر توجه القول بوجوب الدم عليها وأمامع العجز فهنا غاية مايقال عليها دم والأشبه انه لا يجب الدم لان الطهارة واجب يؤمر به مع القدرة لامع العجز فان لزوم الدم انما يكون مع ترك المأمور أوفعل الحظور وهذه لم تترك مأموراً في هذه الحال ولا فعلت مخطوراً فانها اذا رمت الجمرة وقصرت حل لهاما كان محظوراً عليها بالاحرام غير النكاح فلم يبقى بعد التحلل الاول محظور يجب بفعله دم وليست الطهارة مأموراً بهامع العجز فيجب بتركها يم فان قيل لوكان طوافها مع الحيض ممكناً امرت بطواف القدوم وطواف الوداع فلما سقط دم فان قيل لوكان طوافها مع الحيض ممكناً امرت بطواف القدوم وطواف الوداع فلما سقط

عنها طواف القدوم والوداع علم ان طوافها مع الحيض غير ممكن قيل لاريب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسقط طواف القدوم عن الحائض وامر عائشة لماقدمت وهي متمتعة فحاضت ان تدع افعال العمرة وتحرم بالحج فعلم ان الطواف مع الحيض محظور لحرمة المسجد اوللطواف اولهما والمحظورات لاتباح الافي حال الضرورة ولا ضرورة بها الى طواف القدوم لانه سنة بمنزلة نحية المسجد ولا الى طواف الوداع فانه ليس من تمام الحج ولهذا لايودع المقيم بمكة وانما يودع المسافرعنها فيكون آخرعهده بالبيت فهذان الطوافان امرجها القادر عليهما امااس ايجاب فيهما او في احدهما اواستحباب كماهي اقوال وليس واحد منهما ركناً يقف محة الحج عليه يخلاف طواف الفرض فأنها مضطرة اليه وهذا كما ساح لها دخول المسحد واللبث فيه للضرورة ولا يباح لها الصلاة ولا الاعتكاف فيه وان كان منذوراً ولو حاضت المعتكفة خرجت من المسجد الي فنائه فأتمت اعتكافها ولم يبطل وهذا يدل على ان منع الحائض من الطواف كمنعها من الاعتكاف وانما هو لحرمة المسجدلالمنافاة الحيض لعبادة الطواف والاعتكاف ولما كان الاعتكاف يمكن ان يفعل في رحبة المسجد وفنائه جوز لها اتمامه فيها لحاجتها والطواف لايمكن الافي المسجد وحاجتها في هذه الصورة اليه اعظم من حاجتها الي الاعتكاف بل لعل حاجتها الى ذلك اعظم من حاجتها الى دخول المسجد واللبث فيه لبردأ ومطرأ ونحوه وبالجملة فالكلام في هذه الحادثة في فصلين احدهما في اقتضاء قواعد الشريعة لهالالمنافاتها وقد تبين ذلك بما فيه كفاية والثاني في انكلام الائمة وفتاويهم في الاشتراط والوجوب انما هو في حال القدرة والسعة لافي حال الضرورة والعجز فالافتاء بهالاينافي نص الشارع ولاقول الأثمة وغاية المفتي بها انه يقيد مطلق كلام الشارع بقواعد شريعته واصولها ومطلق كلام الائمة بقواعدهم واصولهم فالمفتى بهاموافق لاصول الشرع وقواعده ولقواعد الائمة وبالله التوفيق

﴿ فصل المثال السابع ﴾ ان المطلق في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزمن خليفته ابى بكر وصدراً من خلافة عمر كان اذا جمع الطلقات الثلاث بغم واحد جعلت واحدة كما ثبت ذلك في الصحيح عن ابن عباس فروى مسلم في صحيحه عن ابن طاوس عن ابيه عن ابن عباس كان الطلاق الثلاث على عهدرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابى بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعجلوا في امركانت لهم فيه اناءة فلو امضيناه عليهم فأمضاه

عليهم و في صحيحه ايضاً عن طاوس ان ابا الصهباء قال لابن عباس الم تعلم أن الثلاث كانت تجعل واحدة على عرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابي بكر وثلاثامن امارة عمر فقال ابن عباس نعم وفي صحيحه ايضاً عنه انابا الصهباء قال لابن عباس هات من هناتك الم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابي بكر واحدة فقال قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فاجازه عليهم وفى سنن ابي داود عن طاوس ان رجلايقال له ابو الصهباء كان كثير السؤال لا بنء إس فقال اما علمت ان الرجل كان اذا طلق امر اته ثلاثًا قبل ان مدخل قال ابن عباس رضى الله عنه بل كان الرجل اذاطلق امرأته ثلاثاقبل أن بدخل ما جعلوها واحدة على عهدرسول اللهصلي الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدرامن امارة عمر فلمارأى الناس قدتنا بعوافيها قال أجيزوهن عليهم وفى مستدرك الحاكم من حديث عبدالله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة ان أباالجوز آء أبي ابنء باس فقال أتعلم ان الثلاث كن يرددن على عهدرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى واحدة قال نعم قال الحاكم هذاحديث صحيح وهذه غيرطريق طاوس عن أبي الصرباء وقال الامام أحمد في مسنده ثناسعد بن ابراهيم ثناأ بي عن محمد بن اسحق قال حدثني داود بن الحصين عن عكر مةمولي ابن عباس عن ابنء باس قال طلق ركانة بنء بديزيداً خو بني المطلب امراً ته ثلاثا في مجلس واحد فحز ن عليها حزناً شديداً قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف طلقتها قال طلقتها نلاثا قال فقال في مجلس واحــد قال نعم قال فانما تملك واحــدة فارجعها ان شئت قال فراجعها فكان ابن عباس يرى ﴿ إنماالطلاق عند كل طهر ﴾ وقد صحيح الامام أحمدهذا الاسنادو حسنه فقال في حديث عمروين شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردا بنته على ابن أبي العاص بمهر جديدو نكاح جديدهذاحديث ضعيف أوقال واهلم يسمعه الحجاج من عمر وبن شعيب وانماسمعه من محمد بن عبد الله العزرمي والعزرمي لايساوى حديثه شيئاً والحديث الذى رواه أن النبي صلى الله عليه وسلم اقرهما على النكاح الاول واسناده عنده هو اسناد حديث ركانة بن عبديزيد * هذاو قد قال الترمذي فيه ايس باسناده بأس فهذا اسناد صحيح عندأ حمد وليس به بأس عندالترمذي فهو حجة مالم يعارضه ماهوأقوى منه فكيف اذاعضده ماهو نظيره أوأقوى منه وقال أبوداود ثنا أحمد بن صالح ثنا عبد الرزاق أخبرناابن جريج قال أخبرني بعض بني أبي رافع مولي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عكرمة

مولى ابن عباس عن ابن عباس قال طلق عبديز يدأ بوركانة واخوته أمركانة ونكح امر أةمن مزينة فجاءت اليالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت مايغني عنى الاكمانغني هذه الشعرة لشعرة أخذتهامن رأسها ففرق يبني وبينه فاخذت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمية فدعا بركانة واخوته ثم قال لجلسائه أترون فلانايشبهمنه كذا وكذامنءبديزيدوفلانامنه كذاوكذا قالوانعم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبديز يدطلقها ففعل فقال راجع امرأتك أمركانه واخوته فقال اني طلقتها ثلاثا يارسول الله قال قد علمت راجعها وتلا ﴿ ياأَيُّها النبي اذا طلقتم النساء فطلقو هن لعدتهن ﴾ وقال أبو داو دحديث نافع بن جبير وعبدالله بن على بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده ان ركانة طلق امرأته فردها اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصحلانهم ولدالرجل وأهله وأعلمبه وانركانة انماطلق امرأته البتة فجعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم واحدة قال شيخنارضي الله عنه وأبو داو دلمالم يروفي سننه الحديث الذي في مسندأ حمديعني الذي ذكرناه آنفاً فقال حديث البتة أصحمن حديث ابن جريج ان ركانة طلق امرأته ثلاثا لانهم أهليبته ولكن الأئمةالكبار العارفون بعلل الحديث والفقه كالامامأحمد وأبى ءبيد والبخارى ضعفواحديث البتة ويينوا أنهرواية قوم مجاهيل لمتعرف عدالتهم وضبطهم وأحمد ثبت حديث الثلاث وبين انهالصواب وقال حديث ركانة لايثبت انه طلق امرأته البتة وفي رواية عنه حديث ركانة في البتة ليس بشي الان ابن اسحق يرويه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه انركانةطلق امرأته ثلاثا واهل المدينة يسمون الثلاث البتة قال الاثرم قلت لاحمد حديث ركانة في البتة فضعنه (والمقصود) ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يخف عليه ان هذا هو السنة وانه توسعة من الله لعباده اذجعل الطلاق مرة بعد مرة وما كان مرة بعد مرة لم يملك المكلف ايقاع مراته كلها جملة واحدة كاللعان فانهلو قال اشهد بالله اربعشهادات انى لمن الصادقين كان مرة واحدة ولوحاف فى القسامة وقال اقسم بالله خمسين يمينا ان هذاقاتله كان ذلك يمينا واحدة ولوقال المقر بالزنا انااقر اربع مراتانى زنيت كان مرةواحدة فمن يعتبرالار بع لا يجعل ذلك الااقراراواحدا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلممن قال في يومه سبحان الله و محمده ما ئة مرة حطت عنه خطاياه ولوكانت مثل زيدالبحر فلوقال سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يحصل له هذا الثواب حتى يقولها مرة بعد مرة وكذلك قوله من سبح الله دبركل صلاة ثلاثاو ثلاثين وحمده ثلاثاو ثلاثين وكبره ثلاثاو ثلاثين الحديث لايكون غاملابه حتى يقول ذلك مرة بعد مرة لا يجمع الكل بلفظ وأحد وكذلك قوله من قال في يومه

لاالهالاالله وحده لاشريك له الملك وله الجمد وهو على كل شي قدير مائة مرة كانت له حرزامن الشيطان يومه ذلك حتى يمسى لا يحصل هذا الا بقولهام ة بعدم ة وهكذاقوله باأم الذي آمنوا ليستاذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات وهكذاقوله في الحديث الاستئذان ثلاثمرات فان اذن لك والافارجع لوقال الرجل ثلاثمرات هكذا كانت مرة واحدة حتى يستأذن مرة بعدمرة وهذا كمانه في الاقوال والالفاظ فكذلك هو في الافعال سواء كقوله تعالى سنعذبهم مرتين انماهو مرة بعدمرة وكذلك قول ابنء باس رضي الله عنه راي محمد صلى الله عليه وسلم ربه بفؤادهمر تين انماهو مرة بعدمرة وكذاقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين فهذا المعقول من اللغة والعرف في الاحاديث المذكورة وهذه النصوص المذكورة وقوله تعالى (الطلاق مرتان) كلها من باب واحد ومشكاة واحدة والاحاديث المذكورة تفسر المرادمن قوله تعالى الطلاق مرتان كمان حديث اللعان تفسير لقوله تعالى (فشهادة احدهم أربع شهادات بالله) فهذا كتاب الله وهذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهـ ذه لغة العرب وهذاعرف التخاطب وهذا خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة كلهم معه في عصره وثلاث سنين من عصر عمر على هذاالمذهب فلوعدهم العادباسمائهم واحداً واحدالو جدانهم كانوايرون الثلاث واحدة امابفتوى واما باقرار عليها ولوفرض فيهممن لميكن يرى ذلك فانه لم يكن منكر اللفتوي به بل كانوامايين مفتومقر يقينا وساكت غيرمنكر وهذاحال كل الصحابة من عهدالصديق الى ثلاث سنين من خلافة عمر وهم يزيدون على الالف قطعاً كماذكر يونس بن بكير عن أبي اسحق قال حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير قال استشهد من المسامين في وقعة الممامة ألف ومائتار جل ومنهم سبعون من القراء كلهم قدقرؤا القرآن وتوفي فى خلافة الصديق فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبدالله بن أبى بكر قال محمد بن اسحاق فلما أصيب المسلمون من المهاجرين والانصار باليمامة وأصيب فيهم عامة فقهاء المسلمين وقرائهم فزع أبو بكر اليالقرآن وخاف أن يهلك منهم طائفة وكل صحابي من لدن خلافة الصديق الى ثلاث سنين من خلافة عمر كان على انالثلاث واحدة فتوي أو اقرار أو سكوت ولهذا ادعى بعض أهل العلم ان هذا اجماع قديم ولمتجتمع الامةولله الحمد على خلافه بل لم يزل فيهم من يفتى بهقرنا بعد قرن والي يومناهــــذا فأفتى به حبر الامة وترجمان القرآن عبدالله بن عباس كارواه حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة

عن ابن عباس اذا قال انتطالق ثلاثًا بفم واحد فهي واحدة وأفتى ايضاً بالثلاث أفتى بمذاوهذا وأفتي بأنهاواحدة الزبيربن العوام وعبدالرحمن بنعوف حكاه عنهماابن وضاح وعن على كرمالله وجهه وابن مسعود روايتان كماءن ابن عباس *وأماالتابعون فأفتي به عكرمة رواه اسمعيل بن ابراهيم عن أيوب عنه وأفتي به طاوس ﴿وأماتابعو التابعين فأفتي به محمد بن اسحق حكاه الامام أحمد وغيره عنه وافتي به خلاس بنعمر ووالحارث العكلي «واما اتباع تابعي التابعين فأفتي بهداود ابن على واكثر اصحابه حكاه عنهم ابن المفلس وابن حزم وغيرهما وافتي به بعض اصحاب مالك حكاه التلمساني في شرح تفريع ابن الجلاب قولا لبعض المالكية وافتي به بعض الحنفية حكاه ابو بكر الرازي عن محمد بن مقاتل وافتي به بعض اصحاب احمد حكاه شيخ الاسلام ابن تيمية عنه قال وكان الجديفتي به احيانا واما الامام احمدنفسه فقدقال الاثرم سألت ابا عبد الله عن حديث ابنء إس كان الطلاق الثلاث على عهدرسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكر وعمر واحدة بأى شيء تدفعه قال برواية الناس عن ابنء إس من وجوة خلافه ثمذكر عن عدة عن ابن عباس أنها ثلاث فقد صرح بأنه انما ترك القول به لمخالفة راويه له واصل مذهبه وقاعدته التي بني عليها ان الحديث اذاصح لميرده لمخالفة راويه له بل الاخذ عنده بما رواه كما فعل في رواية ابن عباس وفتواه في بيع الامة فأخذ بروايته انه لايكون طلاقا وترك رأيه وعلى اصله يخرج له قول ان الثلاث واحدة فانه اذا صرح بانه انماترك الحديث لمخالفة الراوى وصرح في عدة مواضع ان مخالفة الراوى لاتوجب ترك الحديث خرج له في المسئلة قولان واصحابه بخرجون على مذهبه أقوالا دون ذلك بكثير (والمقصود) أن هذا القول قددل عليه الكتاب والسنة والقياس والأجماع القديم ولميأت بعده اجماع يبطله ولكن رأى امير المؤمنين عمر رضي الله عنه ان الناس قد استهانو ابام الطلاق وكثر منهم ايقاعه جملة واحدة فراى من المصلحة عقو بتهم بامضائه عليهم ليعلموا ان احدهم اذا أوقعه جملة بانت منه المراة وحرمت عليه حتي تنكح زوجا غيره نكاح رغبة يرادللدواملانكاح تحليل فانه كان من اشد الناس فيه فاذا علمو اذلك كفوا عن الطلاق المحرم فراي عمرأن هذا مصلحة لهم في زمانه ورأى ان ما كانواعليه في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعهدالصديق وصدراً من خلافة عمركان الاليق بهم لانهم لم يتتابعوافيه وكانوا يتقون الله في الطلاق وقد جعل الله لكل من اتقاه مخرجا فلما تركوا تقوى الله وتلاعبوا بكتاب الله وطلقوا على غير

ماشرعه الله الزمهم بما التزموه عقوبة لهم فان الله تعالى انماشرع الطلاق مرة بعد مرةولم يشرعه كله مرة واحدة فمن جمع الثلاث في مرة واحدة فقد تعدى حدودالله وظلم نفسه ولعب بكتاب الله فهو حقيق اذ يعاقب ويلزم بما التزمه ولا يقرعلي رخصة الله وسمعته وقد صعبها على نفسه ولم يتق الله ولم يطلق كماامره الله وشرعه له بل استعجل فيماجعل الله له الاناءة فيه رحمة منه واحساناً ولبس على نفسه واختار الاغلظ والاشد فهذا مماتغيرت به الفتوي لتغير الزمان وعلم الصحابة رضى الله عنهم حسن سياسة عمر وتأديبه لرعيته فيذلك فوافقوه على ماالزمبه وصرحوا لمن استفتاهم بذلك فقال عبدالله بن مسعود من اتى الامر على وجهه فقد بين له ومن لبس على نفسه جعلناعليه لبسمه والله لاتلبسون على انفسكم ونتحمله منكم هوكما تقولون فسلوكان وقوع الثلاث ثلاثًا في كتاب الله وسنة رسوله لكان المطلق قد اتي الامر على وجهه ولما كان قد لبس على نفسه ولما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمن فعل ذلك تلعب بكتاب الله وانا بين اظهركم ولماتوقف عبد الله بن الزبير في الايقاع وقال لاسائل ان هذا الامر مالنافيه قول فذهب الى عبد الله بن عباس وابي هريرة فلما جاء اليهما قال ابن عباس لابي هريرة أفته فقد جاءتك معضلة ثم افتياه بالوقوع فالصحابة رضى الله عنهم ومقدمهم عمربن الخطاب رضي الله عنه لمـــارأوا الناس قداستهانوا بأمر الطلاق وارسلوا مابأيديهم منـه ولبسوا على انفسهم ولميتقوا الله فيالطلاق الذي شرعه لهم واخذوا بالتشديدعلى انفسهم ولم يقفواعلى ماحد لهم الزموهم بما التزموه وامضوا عليهم ما اختاروه لانفسهم من التشديد الذي وسع الله عليهم ماشرعه لهم بخلافه ولاريب ان من فعل هذا حقيق بالعقوبة بأن ينفذ عليه ماانفذه على نفسه اذلم يقبل رخصة الله وتيسيره ومهلته ولهذا قال ابن عباس لمن طلق مائة عصيت ربك وبانت منك امراتك انك لم تنق الله فيجعل لك مخرجا ومن يتق الله يجعل له مخرجا وأتاهرجل فقال ان عمى طلق ثلاثا فقال انعمك عصى الله فأندمه واطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجا فقال افلا نحللها له فقال من يخادع الله يخدعه فليتدبر العالم الذي قصده معرفة الحق وأتباعه من الشرع والقدر في قبول الصحابة هذه الرخصة والتيسير على عهد رسول اللهصلي الله عليه وآله وسلم وتقواهم ربهم تبارك وتعالى في التطليق فجرت عليهم رخصة الله وتيسيره شرعا وقدراً فلما ركب الناس الاحموقة وتركوا تقوى الله ولبسوا على انفسهم وطلقوا على غيرماشرعه الله لهم اجرى الله على لسان الخليفة

الراشد والصحابة معه شرعاوقدرا الزامهم بذلك وانفاذه عليهم وابقاءالاً مرالذي جعلوه في اعناقهم كما جعلوه وهذه اسرارمن اسرار الشرع والقدرلاتناسب عقول ابناء الزمان فجاء ائمةالاسلام فمضواعلي آثار الصحابة سالكين مسلكهم قاصدين رضاءالله ورسوله وانفاذ دينه فمنهم من ترك القول بحديث ابن عباس لظنه انه منسوخ وهذه طريقة الشافعي قال فان كان معنى قول ابن عباس ان الثلاث كانت تحسب على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واحدة بمعنى انه أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالذي يشبه ان يكون ابن عباس قدعلم شيئاً فنسخ فان قيل فمادل على ماوصفت قيل لايشبه ان يكون ابن عباس قديروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً شميخالفه بشيُّ ولم يعلمه كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف فأن قيل فلعل هذا شئ روي عن عمر فقال فيه ابن عباس بقول عمر قيل قد علمناان ابن عباس يخالف عمر في نكاح المتعة وبيع الدينار بالدينارين و بيع امهات الأولاد فكيف يوافقه في شيء روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافه (قال المانعون) من لزوم الثلاث النسخ لا يثبت بالاحتمال ولاترك الحديث الصحيح المعصوم لمخالفة راويه له فان مخالفته ليست معصومة وقد قدم الشافعي رواية ابن عباس في شأن بريرة على فتواهالتي تخالفها في كون بيع الامة طلاقهاوأ خذهو وأحمدوغيرهما بحديث أبى هريرةمن استقاء فعليه القضاء وقدخالفه أبوهريرة وأفتى بأنه لاقضاء عليه وأخذوا برواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أصحابه أن يرملوا الاشواط الشلاثة وأن يمشوا بين الركنين وصح عنه أنهقال ليس الرمل بسنة وأخذوا برواية عائشة في منع الحائض من الطواف وقد صح عنها ان امرأة حاضت وهي تطوف معها فأتمت بها عائشة بقية طوافها رواه سعيد بن منصور ثنا ابو عوانة عن أبي بشر عن عطاء فذكره وأخذوا برواية ابن عباس في تقديم الرمي والحلق والنحر بعضما على بعض وانه لاحرج في ذلك وقد أفتى ابن عباس ان فيه دما فلم يلتفتوا الىقوله وأخذوا بروايته وأخذت الحنفية بحديث ابن عباسكل الطلاق جائز الاطلاق المعتوه قالواوهذا صريح في طلاق المكره وقد صح عن ابن عباس ليس لمكره ولالمضطهد طلاق وأخذوا هم والناس بحديث ابن عمرانه اشترى جملا شارداً بأصح سند يكون وأخذ الحنفية والحنابلة بحديث على كرمالله وجهه وابن عباس صلاة الوسطى صلاة العصر وقد ثبت عن على كرم الله وجهه وابن عباس انها صلاة الصبح وأخذالا ثمة الاربعة وغيرهم بخبر عائشة في التحريم

بلبن الفحل وقد صح عنها خلافه وانه كان يدخل عليهامن أرضعته بنات اخواتها ولايدخل عليها من ارضعته نساء اخوتها وأخذ الحنفية بحديث عائشة فرضت الصلاة ركعتين ركعتين وصح عنها انها أتمت الصلاة في السفر فلم يدعوا روايتها لرأيها واحتجوا بحديث جابر وأبي موسى في الامر بالوضوء من الضحك في الصلاة وقد صح عنه ما انهما قالالا وضوء من ذلك واخذ الناس بحديث عائشة في ترك ايجاب الوضوء ممامست النار وقدصح عن عائشة بأصح اسنادايجاب الوضوء للصلاة من أكل كل مامست النار وأخذ الناس باحاديث عائشة وابن عباس وأبي هريرة في المسح على الخفين وقد صح عن ثلاثتهم المنع من المسح جملة فأخذوا بروايتهم وتركوا رأيهم واحتجوافي اسقاط القصاص عن الاب بحديث عمر لا يقتص الولد من والده وقد قال عمر لا قصن للولد من الوالدغلم يأخذوا برأيه بل بروايته واحتجت الحنفية والمالكية في أن الخلع طلاق بحديثين لا يصحان عن ابن عباس وقد صح عن ابن عباس بأصح اسناد يكون أن الخلع فسنخ لاطلاق وأخذت الحنفية بحديث لايصح بلهو من وضع حزام بن عمان ومبشر بن عبيد الحلبي وهو حديث جابر لايكون صداق أقل من عشرة دراهم وقدصح عن جابر جوازالنكاح بماقل أوكثر واحتجوا هم وغيرهم على المنع من بيع امهات الاولاد تحديث ان عباس المرفوع وقد صح عنه جواز بيمهن فقدموا روايته التي لمتنبت على فتواه الصحيحة عنه وأخذت الحنابلة وغيرهم بخبر سعيد بن المسيب عن عمر أنه ألحق الولد بأبوين وقدخالفه سعيد بن المسيب فلم يعتدو الخلافه وقد صبح عن عمر وعمان ومعاوية انرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمتع بالعمرة الى الحج وصح عنهم النهي عن التمتع فأخذ الناس بروايتهم وتركوا رأيهم واخذ الناس بحديث ابي هريرة في البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتنه وقدروي سعيد بن منصور في سننه عن ابي هريرة انه قال ما آن لا يجزيان في غسل الجنابة ماءالبحر وماء الحمام واخذت الحنابلة والشافعية محديث ابي هريرة في الامر بغسل الاناء من ولوغ الكلب وقدصح عن ابي هريرة مارواه سعيد بن منصور في سنته ان ابا هريرة سئل عن الحوض يلغ فيه الكلب ويشرب منه الحمار فقال لا يحرم الماء شيَّ واخذت الحنفية تحديث على كرم الله وجهلاز كاة فيمازاد على المائتي درهم حتى يبلغ اربعين درهما مع ضعف الحديث بالحسن بن عمارة وقد صبح عن علي عليه السلام ان مازاد على المائتين ففيه الزكاة محسابه رواه عبد الرزاق عن معمر عن ابي اسحاق السبيعي عن عاصم من ضمرة عنه وهذا باب يطول تتبعه وترى كثيراً من الناس اذا جاء الحديث يوافق قول من قلده وقد خالفه راويه يقول الحجة فيما وي لا في قوله فاذا جاء قول الراوى موافقا لقول من قلده والحديث بخلافه قال لم يكن الراوى يخالف مارواه الاوقد صح عنده نسخه والاكان قدحا في عدالته فيجمعون في كلامهم بين هذا وهذا بل قد رأينا ذلك في الباب الواحدهذا وهذا من اقبح التناقض والذي ندين الله به ولا يسعنا غيره وهو القصد في هذا الباب ان الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسيم ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه ان الفرض عليناوعلى الامة الاخذ بحديثه وترككل ماخالفه ولا تتركه لحلاف أحد من الناس كائنا من كان لا راويه ولا غيره اذمن الممكن أن ينسي الراوي الحديث أولا يحضره وقت الفتيا أو لا يتفطن لدلالته على تلك المسألة أو يتأول فيه تأو يلا مرجوحا او يقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الامر أو يقلد غيره فتواه بخلافه لاعتقاده انه اعلم منه وانه انما خالفه لماهو اقوى منه ولو قدرانتفا خذلك كله ولاسبيل فتواه بخلافه لا بنتفائه ولا ظنه لم يكن الراوي معصوما ولم توجب مخالفته لما رواه سقوط عدالته حتى تغلب سيئاته حسناته و مخلاف هذا الحديث الواحد لا محصل له ذلك

﴿ فصل ﴾ اذا عرف هذافهذه المسئلة عما تغيرت الفتوى بها بحسب الازمنة كا عرفت لمارأته الصحابة من المصلحة لانهم رأوا مفسدة تتابع الناس في ايقاع الثلاث لا تندفع الا بأمضائها عليهم فرأوا مصلحة الامضاء أقوي من مفسدة الوقوع ولم يكن باب التحليل الذي لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاءله مفتوحا بوجه ما بل كانوا آشد خلق الله في المنع منه وتوعد عمر فاعله بالرجم وكانوا عالمين بالطلاق المأذون فيه وغيره واما في هذه الازمان التي قد شكت الفروج فيها الي ربها من مفسدة التحليل وقبح مايرتكبه المحللون مما هو رمد بل عمي في عين الدين وشجي في حلوق المؤمنين من قبائح تشمت أعداء الدين به وتمنع كثيرا عمن يريد الدخول فيه بسببه بحيث لا يحيط بتفاصيلها خطاب ولا يحصرها كتاب يراها المؤمنون كلهم من أقبح القبائح ويعدونها من أعظم الفضائح قد قلبت من الدين رسمه وغيرت منه اسمه وضمن كلهم من أقبح القبائح ويعدونها من أعظم الفضائح قد قلبت من الدين رسمه وغيرت منه المعجب أي كلهم من أعارها هذا التيس الملعون في أوالولي على الباب والتيس الملعون قدحل ازارها و كشف النقاب اتري وقوف الزوج المطلق أوالولي على الباب والتيس الملعون قدحل ازارها و كشف النقاب اتري وقوف الزوج المطلق أوالولي على الباب والتيس الملعون قدحل ازارها و كشف النقاب الري وقوف الزوج المطلق أوالولي على الباب والتيس الملعون قدحل ازارها و كشف النقاب

وأخذ في ذلك المرتع والزوج أوالولى يناديه لم يقدم اليك هذا الطعام لتشبع فقد عامت أنت والزوجة ونحن والشهود والحاضرون والملائكة الكاتبون ورب العالمين أنك لستمعدودا من الازواج ولا للمرأة أو أوليائهابك رضي ولا فرح ولا ابتهاج وانما أنت بمنزلة التيس المستعار للضراب الذي لولا هذه البلوي لما رضينا وقوفك على الباب فالناس يظهرون النكاح ويعلنونه فرحا وسرورا ونحن نتواصي بكتمان هذا الداء العضال ونجعله أمرا مستورا بلا نثار ولادف ولا خوان ولااغلان بل التواصى بهس ومس والاخفاء والكتمان فالمرأة تنكح لدينها ومالها وحسبها وجمالها والتيس المستعار لايسأل عن شئ من ذلك فانه لايمسك بعصمتها بل قد دخل على زوالهـا والله تعالى قدجعل كل واحد من الزوجين سكنا لصاحبه وجعل بينهما مودة ورحمة ليحصل بذلك مقصود هذا العقد العظيم وتتم بذلك المصلحة التي شرعه لاجلها العزيز الحكيم فسل التيس المستعار هلله من دلك نصيب أوهومن حكمة هذالعقد ومقصوده ومصلحته أجنى غريب وساه هـل آنخذ هـذه المصابة حليلة وفراشا يأوى اليه ثم سلها هـل رضيت بهقط زوجا وبعلا تعول في نوائبها عليه وسل اولي التمييز والعقول هل تزوجت فلانة بفلان وهل يعد هذا نكاحا فى شرع اوعقــل اوفطرة انسان وكيف يلعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من امته نكح نكاحا شرعيا صحيحا ولميرتكب في عقده محرما ولاقبيحا وكيف يشبهه بالتيس المستعار وهو منجملة المحسنين الابرار وكيف تعيربه المراة طول دهرها بين اهلها والجيران وتظل ناكسة راسها اذاذكر ذلك التيس بين النسوان وسل التيس المستعار هل حدث نفسه وقت هذا العقد الذي هو شقيق النفاق بنفقة اوكسوة اووزن صداق وهل طمعت المصابةمنه في شي من ذلك اوحدثت نفسها به هنالك وهل طلب منها ولدا نجيبا وانخذته عشيرا وحيدًا وسل عقول العالمين وفطرهم هل كان خير هذه الامة اكثرهم تحليلا اوكان المحلل الذي لعنه الله ورسوله اهداهم سبيلا وسل التيس المستعار ومن ابتليت به هل تجمل احدهما بصاحبه كما يتجمل الرجال بالنساء والنساء بالرجال اوكان لاحدهما رغبة في صاحبه بحسب اومال اوجمال وسل المراة هل تكره ان يتزوج عليها هذا التيس المستعار او يتسري او تكرهان تكون تحته امراة غيرها اخري اوتسأله عنماله وصنعته اوحسن عشرته وسعة نفقته وسل التيس المستعار هل سال قطعم ايسأل عنه من قصد حقيقة النكاح او يتوصل الى بيت

احمائه بالهدية والحمولة والنقد الذي يتوسل بهخاطب الملاح وسله هل هو ابوياخذ او ابويعطي وهل قوله عند قراءة ابى جاد هذا العقد خذي نفقة هذا العرساوحطى وسله عن وليمة عرسه هل اولم ولو بشاة وهل دعا اليها احدا من اصحابه فقضي حقه واتاه وسله هل تحمل من كلفة هذا العقد مايتحمله المتزوجون امجاءه كما جرت بهعادة الناس الاصحاب والمهنؤن وهل قيل له بارك الله لكما وعليكماوجمع بينكمافي خيروعافية الملعن الله المحلل والمحلل لهلعنة تامةوافية ﴿ فصل ﴾ ثم سل من له ادنى اطلاع على احوال الناس كمن حرة مصونة انشب فيها المحلل مخالب ارادته فصارت له بعد الطلاق من الاخدان وكان بعلها منفرد ابوطئها فاذا هو والمحلل فيها ببركة التحليل شريكان فلعمرالله كمأ خرج التحليل مخدرة من سترهاالى البغاءوالقاها بين براثن العشراء والحرفاء ولولا التحليل لكان منال الثريا دون منالها والتدرع بالاكفان دون التدرع بجمالها وعناق القنادون عناقها والاخذ بذراع الاسد دون الا خذبساقها وسل اهل الخبرة كم عقد المحلل على إم وابنتها وكم جمع ماءه في ارحام مازاد على الاربع وفي رحم الاختين وذلك محرم باطل في المذهبين وهذه المفسدة في كتب مفاسد التحليل لاينبغي ان تفرد بالذكر وهي كموجة واحدة من الامواجومن يستطيع عدأمواج البحر وكم من امراة كانت قاصرة الطرف على بعلها فلما ذاقت عسيلة المحلل خرجت على وجهها فلم يجتمع شمل الاحصان والعفة بعد ذلك بشملها وما كانهذا سبيله فكيف يحتمل آكمل الشرائع واحكمها تحليله فصلوات الله وسلامه على من صرح بلعنته وسماه بالتيس المستعار من بين فساق أمته كماشهدبه على بنأ بي طالب كرم الله وجهه وعد الله بنمسعود وأبوهريرة وجابربن عبدالله وعقبة بنعام وعبدالله بنعباس وأخبر عبدالله بن عمر أنهم كانوا يعدونه على عهد رسول الله صلى الله عليه آله وسلم سفاحا أماابن مسعود فني مسند الامام أحمد وسنن النسائى وجامع الترمذي عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال سفيان الثوري حدثني أبو قيس الاودى عن هذيل بن شرح بيل عن عن عبدالله بن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الواشمة والمستوشمة والواصلة والموصولة والمحلل والمحلل له وآكل الربا وموكله رواه النسائي والأمامأحمد وروى الترمذي عنه لعن المحلل وصححه ثم قال والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من

التابعين ورواه الامامأجمد من حديث أبي الواصل عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن المحلل والمحلل له وفي مسندالا ماماً حمد والنسائي من حديث الاعمش عن عبد الله بن مرةعن الحرث عن ابن مسعود قال آكل الربا وموكله وشاهداه وكاتبه اذاعاموابه والواصلة والمستوصلة ولاوي الصدقة والمعتدي فيها والمرتد على عقبيه أعرابياً بعد هجرته ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة وأماحديث على بنأ في طالب كرم الله وجهه ففي المسند وسنن أبي داود والترمذي وابن ماجه من حديث الشعبي عن الحرث عن على عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لعن الحلل والمحلل له واماحديث ابي هريرة ففي المسند للامام احمد ومسندابي بكر ابن ابي شيبة من حديث عمان بن الاخنس عن المقبري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله المحلل والمحلل له قال يحيي بن معين عثمان بن الاخنس ثقة والذي رواه عنه عبد الله بن جعفر المخرمي ثقة من رجال مسلم وثقه احمدويحيي وعلى وغيرهم فالاسـنادجيد ﴿ وَفَي كتاب العلل للترمذي ثنا محمد بن يحيي ثنا معلى بن منصور عن عبد الله بن جعفر المخرمي عن عُمَانَ بن محمد الاخنس عن سعيد المقبري عن ابي هريرة انرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن المحلل والمحلل له قال الترمذي سألت اباعبد الله محمد بن اسمعيل البخاري عن هـــذا الحديث فقال هو حديث حسن وعبد الله بن جعفر المخرمي صدوق وعمان بن محمد الاخنس ثقة وكنت اظن انعثمان لم يسمع من سعيد القبرى وقال شيخ الاسلام بن تيمية هذا اسناد جيد وأما حديث جابر بن عبدالله ففي جامع الترمذي من حديث مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبدالله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن المحلل والمحللله ومجالد وان كان غيره اقوي منه فحديثه شاهد ومقو ﴿ واما حـديث عقبة بن عامر ففي سنن ابن ماجه عنـ ه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلي يارسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له رواه الحاكم في صحيحه من حديث الليث بن سعد عن مشرح بن عاهان عن عقبة بن عامر فذكره * وقد اعل هذا الحديث بثلاث علل ﴿ احداها ﴾ ان اباحاتم البستي ضعف مشرح بن عاهان ﴿ والعلة ﴾ الثانية ماحكاه الترمذي في كتاب العلل عن البخاري فقال سألت اباعبد الله محمد بن اسمعيل البخاري عن حديث عبد الله بن صالح حدثني الليث عن مشرح بن عاهان عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الااخبركم بالتيس المستعار هو

المحلل والمحلل له ولعن الله المحلل والمحلل له فقال عبد الله بن صالح لم يكن اخرجه في ايامنامااري الليث سمعه من مشرح بن عاهان لان حيوة يروى عن بكر بن عمرو عن مشرح ﴿ العلة ﴾ الثالثة ماذكرها الجوزجاني في ترجمته فقال كانوا ينكرون على عثمان هذا الحديث انكاراً شديداً ذأما العلة الاولي فقال محمد بن عبد الواحد المقدسي مشرح قد وثقه يحيي بن معين في رواية عثمان بن سعيد وابن معين اعلم بالرجال من ابن حبان ﴿ قلت ﴾ وهو صدوق عند الحفاظ لم يتهمه احــد البتة ولااطلق عليه احد من اهل الحديث قط انه ضعيف ولاضعفه ابن حبان وانمايقال يروى عن عقبة بن عامر مناكير لايتابع عليها فالصواب ترك ما نفرد به وانفرد ابن حبان من بين اهل الحديث بهذا القول فيه * واما العلة الثانية فعبد الله بن صالح قد صرح بأنه سمعه من الليث وكونه لم يخرجه وقت اجتماع البخاري به لايضره شيئاً واماقوله ان حيوة يروى عن بكربن عمرو ابن شريح المصرى عن مشرح فانه يريدان حيوة من اقران الليث او اكبرمنه وانهاروي عن بكر ابن عمرو عن مشرح وهذا تعليل قوى ويؤكده ان الليث قال قال مشرح ولميقل حدثنا وليس بلازم فان الليث كان معاصراً لمشرح وهو في بلده وطلب الليث للعــلم وجمعه لم يمنعه ان لايسمع من مشرح حديثه عن عقبة بن عامر وهو معه في البلد واما التعليل الثالث فقال شيخ الاسلام انكار من انكر هذا الحديث على عثمان غير جيد وانههولتوهم انفراده به عن الليث وظنهم انه لعله اخطأ فيه حيث لم يبلغهم عرف غيره من اصحاب الليث كما قد يتوهم بعض من يكتب الحديث ان الحديث اذا انفردبه عن الرجل من ليس بالمشهور من اصحابه كان ذلك شذوذاً فيه وعلة قادحـة وهذا لا يتوجه همنا لوجهين ﴿ احدها ﴾ انه قد تابعه عليـه ابو صالح كاتب الليث عنه رويناه من حـديث الى بكر القطيعي ثنا جعفر بن محمد الفريايي حدثني العباس المعروف بأبي فريق ثنا ابو صَالح حدثني الليث به فذكره ورواه ايضاً الدارقطني في سننه ثنا ابو بكر الشافعي ثنا براهيم بن الهيثم اخبر نا ابوصالح فذكره ﴿ الثاني ﴾ ان عثمان بن صالح هذا المصرى نفسه روي عنه البخاري في صحيحه وروى عنه انن معين وابوحاتم الرازي وقال هوشيخ صالح سليم التأدية قيل له كان يلقن قال لاومن كان بهذه المثابة كان ما ينفرد به حجة وانها الشاذ ماخالف به الثقات لاما انفرد به عنهم فكيف اذا تابعه مثل الى صالح وهو كاتب الليث واكثر النياس حديثاً عنه وهو ثقة ايضاً وان كان قد وقع في بعض حديثه غلط ومشرح بن

عاهان قال فيه ابن معين ثقة وقال فيه الامام احمد هو معروف فثبت ان هذا الحديث حديث جيدواسناده حسن انتهى وقال الشافعي ليس الشاذ أن ينفرد الثقة عن الناس محديث انها الشاذ ان يخالف مارواه الثقات واما حديث عبدالله بن عباس فرواه ابن ماجه في سننه عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحلل والمحلل له وفي اسناده زمعة بن صالح وقد ضعفه قوم ووثقه آخرون واخرج لهمسلم في صحيحه مقرونا بآخر وعن ابن معين فيه روايتان واماحديث عبدالله بن عمر ففي صحيح الحاكم من حديث ابن أبي مريم حدثنا أبوغسان عن عمرو بن نافع عن ابيه قالجاء رجل الى ابن عمر فسأله عن رجل طلق امراته ثلاثا فتزوجها اخله من غير مؤامرة بينه ليحلم الأخيه هل تحل للأول قال لا الانكاح رغبة كنانعد هـذا سفاحا على عهـد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال سعيد في سننه ثنا محمد ابن نشيط البصرى قال قال بكر بنء بدالله المزني لعن الحلل والمحلل له وكان يسمى في الجاهلية التيس المستعار وعن الحسن البصري قال كان المسلمون يقولون هذا التيس المستعار ﴿ فَصُلَّ ﴾ فَسُلُ هَذَا التَّبِسُ هُلُ دَخُلُ فِي قُولُهُ تَعَالَى ﴿ وَمَنْ آيَاتُهُ أَنْ خُلُقَ لَكُم مِنْ أَنفُسُكُم ازُواجًا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة) وهل دخل في قوله تعالى (وأنكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله) وهل دخل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم من استطاع منكم الباءة فليتزوج فأنه اغض للبصر وأحصن للفرج وهل دخل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم تزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم الامم يوم القيامـــة وهل دخل في قوله أربع من سنن المرسلين النكاح والتعطر والختان وذكر الرابعة وهل دخل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني وهل دخل في قول ابن عباس خير هذه الامة اكثرها نساء وهل له نصيب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة حق على الله عونهم الناكح يريد العفاف والمكاتب يريد الاداء وذكر الثالث أم حق على الله لعنته تصديقالرسوله فيمااخبرعنه وسلههل يلعن اللهورسوله من يفعل مستحباً اوجائزاً اومكروهاً اوصغيرة او لعنته مختصة بمن ارتكب كبيرة اوماهو اعظم منها كماقال ابن عباس كل ذنب ختم بلعنة اوغضب اوعذاب اونار فهو كبيرة وسله هل كان في الصحابة محلل واحد أواقر رجل منهم على التحليل وسله لاى شيء قال عمر بن الخطاب لاأوتى بمحلل ولا محلل له الا رجمتهما وسله

كيف تُكون المتعة حراماً نصاً مع ان المستمتع له غرض في نكاح الزوجة الى وقت لكن لما كان غير داخل على النكاح المؤبدكان مرتكباً للمحرم فكيف يكون نكاح الحلل الذي أنماقصده ان يمسكها ساعةمن زمان اودونها ولاغرض له في النكاح البتة بل قد شرط انقطاعه و زواله اذا خبها بالتحليل فكيف بجتمع في عقل اوشرع تحليل هذاوتحريم المتعة هذا مع انالمتعة ابيحت في اول الاسلام وفعلها الصحابة وافتي بهابعضهم بعدموت النبي صلى الله عليه وسلم ونكاح المحلل لميبح في ملة من الملل قط ولم يفعله أحدمن الصحابة ولا افتي به واحد منهم (وليس الغرض) بيان تحريم هذا العقد وبطلانه وذكر مفاسده وشره فانه يستدعى سفراً ضخما نختصر فيه الكلام وانما المقصود ان هذا شأن التحليل عند الله ورسوله واصحاب رسوله فألزمهم عمر بالطلاق الثلاث اذا جمعوها ليكفوا عنه اذا عاموا ان المرأة تحرم به وانه لاسبيل إلى عودها بالتحليل فاما تغير الزمان وبعد العهد بالسنة وآثار القوم وقامت سوق التحليل ونفقت في الناس فالواجب ان يرد الامر اليماكان عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وخليفته من الافتاء بما يعطل سوق التحليل اويقلاها ويخفف شرها واذاعرض على مرن وفقه الله وبصره بالهدي وفقهه في دينه مسئلة كون الثلاث واحدة ومسئلة التحليل ووازن بينهما تبين له التفاوت وعلم اى المسئلتين أولى بالدين واصلح للمسلمين فهذه حجج المسئلتين قدعرضت عليك وقد اهديت ان قبلتها اليك ومااظن عمى التقليد الابريد الامرعلى ماهوعليه ولايدع التوفيق يقودك اختيارا اليه وانما اشرنا الى المسئلتين اشارة تطلع العالم على ماوراءها وبالله التوفيق

﴿ فصل ﴾ فقد تين لك امر مسئلة من السائل التي تمنع التحليل افتي بها المفتي وقد قال بها بعض اهل العلم فهي خير من التحليل حتى لوافتي المقتي بحلها بمجرد العقد من غير وط كان اعذر عند الله من اصحاب التحليل وان اشترك كل منهما في مخالفة النص فان النصوص المانعة من التحليل المصرحة بلعن فاعله كثيرة جداً والصحابة والساف مجمعون عليها والنصوص المشترطة للدخول لا تبلغ مبلغها وقد اختلف فيها التابعون فمخالفتها أسهل من مخالفة احاديث التحليل والحق موافقة جميع النصوص وان لا يترك منها شي و تأمل كيف كان الامر على عهدرسول الله صلى عليه وسلم وعهد ابي بكر الصديق من كون الثلاث واحدة والتحليل ممنوع منه ثم صار في بقية خلافة عمر الثلاث والتحليل ممنوع منه ثم صار في بقية مارفي والمنافقة عمر الثلاث ثلاث والتحليل ممنوع منه وعمر من اشد الصحابة فيه و كلهم على مثل قوله فيه ثم صار في

هذه الازمنة التحليل كثيراً مشهوراًوالثلاث ثلاثا وعلى هذا فيمتنع فيهذه الازمنة معاقبة الناس بما عاقبهم به عمر من وجهين ﴿ احدهما ﴾ ان آكثرهم لا يعلم ان جمع الشلاث حرام لاسيا وكثير من الفقهاء لايرى تحريمه فكيف يعاقب من لميرتكب محرماً عند نفسه ﴿ الثاني ﴾ ان عقوبتهم بذلك تفتح عليهم باب التحليل الذي كان مسدوداً على عهد الصحابة والعقوبة اذا تضمنت مفسدة أكثر من الفعل المعاقب عليه كان تركها احب الى اللهورسولهولوفرضنا ان التحليل مما اباحته الشريعة ومعاذ الله لكان المنع منه اذاوصل الى هذا الحد الذي قد تفاحش قبحه من باب سد الذرائع وتعين على المفتين والقضاة المنع منه جملة وان فرض ان بعض افراده جائز اذلا يستريب أحد في ان الرجوع الى ما كان عليه الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلموابي بكرالصديق وصدرامن اخلافة عمراولي من الرجوع الى التحليل والله الموفق ﴿ فصل ﴾ المثال الثامن مما تنفير به الفتوى لتغير العرف والعادة موجبات الايمان والاقرار والنذور وغيرها فمن ذلك ان الحالف اذا حلف لاركبت دابة وكان في بلد عرفهم في لفظ الدابة الحمار خاصة اختصت يمينه به ولا يحنث بركوب الفرس ولا الجمل وان كان عرفهم في لفظ الدابة الفرس خاصة حملت يمينه عليها دون الحمار وكذلك ان كان الحالف مما عادته ركوب نوع خاص من الدواب كالامراء ومن جرى مجراهم حملت يمينه علىمااعتاده من ركوب الدواب فيفتي في كل بلد بحسب عرف أهله ويفتي كل أحد بحسب عادته وكذلك اذاحلف لااكلت رأسافي بلد عادتهم أكلرؤس الضأن خاصةلم يحنث بأكلرؤس الطير والسمك ونحوها وانكانعادتهم اكل رؤس السمك حنث باكل رؤسهاوكذلك اذاحاف لااشتريت كذاولا بعته ولاحرثت هذه الارض ولا زرعتها ونحو ذلك وعادته ان لايباشر ذلك بنفســه كالمــلوك حنث قطعا بالاذن والتوكيل فيه فانه نفس ماحلف عليه وانكان عادته مباشرة ذلك بنفسه كاحاد الناس فانقصد منع نفسه من المباشرة لم يحنث بالتوكيل وان قصـد عدم الفعل والمنع منه جملة حنث بالتوكيل وان أطلق اعتبر سبب اليمين وبساطها وما هيجها وعلى هــذا اذا أقر الملك أوأغني أهل البلد لرجل بمال كثير لم يقبل تفسيره بالدرهيم والرغيف ونحوه مما يتمول فان أقربه فقير يعد عنده الدرهم والرغيف كثيرا قبل منه *وعلى هذا اذاقيل له جاريتك او عبدك يرتكبان الفاحشة فقال ليس كذلك بل هما حران لاأعلم عليهـما فاحشة فالحق المقطوع به انهما لايعتقان بذلك لافي

الحكم ولافيما بينهوبين اللهتعالي فانهلم يرد ذلك قطعا واللفظمع القرائن المذكورة ليس صريحا في العتق ولا ظاهرا فيه بل ولا محتملا له فاخراج عبده أوأمته عن ملكه بذلك غير جائز ومن ذلك ماأخبرني به بعض أصحابنا انه قال لامرأته ان اذنت لك في الخروج الى الحمام فانت طالق فتهيأت للخروج الى الحمام فقال لها اخرجي وابصرى فاستفتى بعض الناس فأفتوه بانها قدطلقت منه فقال للمفتى باي شيءٌ أوقعت على الطلاق فقال بقولك لها اخرجي فقال اني لمأقل لها ذلك اذنا وانما قلته تهديدا اي انك لا يمكنك الخروج وهذا كقوله تعالي اعملوا ماشئتم انه بما تعملون بصير فهل هذا اذن لهم أن يعملوا ماشاؤا فقال لاأدرى انت لفظت بالاذن فقال له ماأردت الاذن فلم يفقه المفتي هذا وغلظ حجابه عن ادراكه وفرق بينه وبين امرأته بمالم يأذن بهالله ولارسوله ولا أحدمن أثمة الاسلام وليت شعري هل يقول هذا المفتي ان قوله تعالي فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر اذن له في الكفر وهؤلاء ابعد الناس عن الفهم عن الله ورسوله وعن المطلقين مقاصدهم «ومن هذا اذاقال العبد لسيده وقد استعمله في عمل يشق عليه أعتقني من هذا العمل فقال اعتقتك ولم ينو ازالة ملكه عنه لم يعتق بذلك وكذلك اذاقال عن امراته هذه اختی ونوی اختی فی الدین لم تحرم بذلك ولم يكن مظاهرا والصر يح لم يكن موج الحكمه لذاته وانما اوجبهلانا نستدل على قصد المتكلم بهلعناه لجريان اللفظعلي لسانه اختيارا فاذا ظهر قصده بخلاف معناه لميجز أن يلزم بمالم يرده ولا التزمه ولاخطر بباله بل الزامه بذلك جناية على الشرع وعلي المكلف والله سبحانه وتعالي رفع المؤاخذة عن المتكلم بكامة الكفر مكرها لما لم يقصد معناها ولا نواه فكذلك المتكلم بالطلاق والعتاق والوقف واليمين والنذر مكرها لايلزمه شئ من ذلك لعدم نيته وقصده وقداتي باللفظ الصريح فعلم إن اللفظ انما يوجب معناه لقصد المذكام به والله تعالى رفع المؤاخـذة عمن حدث نفسه بأص بغير تلفظ اوعمل كما رفعها عمر تلفظ باللفظ من غير قصد لمعناه ولا ارادة ولهذا لا يكفر من جرى على لسانه لفظ الكفر سبقا من غيرقصه لفرح اودهش اوغير ذلككما فيحديث الفرح الالهي بتوبة العبد وضرب مثل ذلك بمن فقدرا حلته عليها طعامه وشرابه في الأرض المهلكة فأيس منها ثم وجدها فقال اللهم انت عبدى وانا ربك اخطأ من شدة الفرح ولم يؤاخذ بذلك وكذلك اذا اخطأ من شدة الغضب لم يؤاخذ بذلك *ومن هذا قوله تعالي ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضي اليهم اجلهم قال

السلف هو دعاء الانسان على نفسه وولده واهله في حال الغضب ولو استجابه الله تعالى لاهلكه واهلكمن يدعو عليه ولكنه لا يستجيبه لعلمه بأن الداعي لم يقصده ومن هذارفعه صلى الله عليه وآله وسلم حكم الطلاق عمن طلق في اغلاق وقال الامام احمد في رواية حنبل هو الغضب وكذلك فسره ابو داود وهو قول القاضي اسمعيل بن اسحق احد أنمة المالكية ومقدم فقهاء اهل العراق منهم وهي عنده من لغو اليمين ايضا فادخل يمين الغضبان في لغو اليمين وفي يمين الاغلاق وحكاه شارح احكام عبد الحقءنه وهو ابن بزيزة الاندلسي قال وهذا قول على وابن عباس وغيرهما من الصحابة ان الايمان المنعقدة كلها في حال الفضب لاتلزم وفي سنن الدارقطني باسنادفيه لين من حديث ان عباس يرفعه لأيمين في غضب ولاعتاق فيما لا يملك وهو وان لم يثبت رفعه فهوقول ابنء باس وقدفسر الشافعي لاطلاق في اغلاق بالفضب وفسره بهمسر وق فهذامسروق والشافعي وأحمد وابو داود والقاضي اسمعيل كلهم فسروا الاغلاق بالفضب وهو من احسن التفسير لان الغضبان قداعلق عليه باب القصد بشدة غضبه وهو كالمكره بل الغضبان اولى بالاغلاق من الكره لان المكره قد قصد رفع الشر الكثير بالشر القليل الذي هو دونه فهو قاصد حقيقة ومن ههنا اوقع عليه الطلاق من اوقعه واما الفضان فان انفلاق باب القصدوالعلم عنه كانغلاقه عن السكران والمجنون فان الفضب غول العقل يغتاله كما يغتاله الخر بل اشد وهو شعبة من الجنون ولا يشك فقيه النفس في ان هذا لا يقع طلاقه ولهذا قال حبر الأمة الدي دعاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالفقه في الدين انما الطلاق عن وطر ذكره البخارى في صحيحه اى عن غرض من المطلق في وقوعه وهذامن كمال فقهه رضى الله عنه واجابة دعاء رسوله له اذالالفاظ انما يترتب عليها موجباتها لقصد اللافظ بها ولهذالم يؤاخذنا الله باللغو في ايماننا ﴿ وَمِنَ اللَّغُو مَاقَالَتُهُ امْ المُؤْمِنِينَ عَائَشَةً وَجِهُورَ السَّافِ انَّهُ قُولَ الحالف لاوالله و بلي والله في عرض كلامه من غير عقد اليمين وكذلك لا يؤاخذ الله باللغو في ايمان الطلاق كفول الحالف في عرض كلامه على الطلاق لاأفعل والطلاق يلزمني لاافعل من غيرقصد لعقد اليمين بل اذا كاناسم الرب جل جلاله لا ينعقد به يمين اللغو فيمين الطلاق اولي ان لا ينعقد ولا يكون اعظم حرمة من الحلف بالله وهذا أحد القولين من مذهب احمد وهو الصواب ويخريجه على نص احمد صحيح فانه نص على اعتبار الاستثناء في بمين الطلاق لأنها عنده بمين ونص على ان اللغوان

يقول لاوالله وبلي والله من غير قصد لعقد اليمين وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ينها كم ان تحلفوابا بائكم وصح عنه انه قال افلح وابيه انصدق ولا تعارض بينهما ولم يعقد النبي صلي الله عليه وآله وسلم اليمين بغير الله قط وقدقال حمزة للنبي صلي الله عليه وآله وسلم اليمين بغير الله قط وقدقال حمزة للنبي صلي الله عليه وآله وسلم اليمين بغير الله قط وقدقال حمزة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الدي قرأ قل يكفره بذلك وكذلك الصحابي الذي قرأ قل ياليما الكافرون اعبد ماتعبدون وكان ذلك قبل تحريم الخر ولم يعد بذلك كافرا لعدم القصد وجريان اللفظ على اللسان من غير ارادة لمعناه فاياك ان تهمل قصد المتكلم ونيته وعرفه فتحنى عليه وعلى الشريعة وتنسب اليها ماهي بريئة منه وتلزم الحالف والمقر والناذر والعاقد مالم يلزمه الله ورسوله به ففقيه النفس يقول مااردت ونصف الفقيه يقول ماقلت فاللغو في الاقوال نظير الخطا والنسيان في الافعال وقد رفع الله المؤاخذة بهذا وهذا كما قال المؤمنون ربنا لاتؤاخذنا ان نسينا اواخطأنا فقال ربهم تبارك وتعالي قد فعات

وفصل ومن هذا الباب اليمين بالطلاق والعتاق فان الزام الحالف بهما اذا حنث بطلاق زوجته وعتق عبده مما حدث الافتاء به بعد انقراض عصر الصحابة فلا يحفظ عن صحابى في صيغة القسم الزام الطلاق به ابدا وانما الحفوظ الزام الطلاق بصيغة الشرط والجزاء الذي قصد به الطلاق عند وجود الشرط كما في صحيح البخاريء نافع قال طلق رجل امرأ ته البتة ان خرجت فقال ابن عمران خرجت فقد بانت منه وان لم تخرج فليس بشيء فهذا لا ينازع فيه الا من يمنع وقوع الطلاق المعلق بالشرط مطلقا واما من يفصل بين القسم المحض والتعليق الذي يقصد به الوقوع فانه يقول بالا ثار المروية عن الصحابة كاها في هذا الباب فانهم صح عنهم الافتاء بالوقوع في صور والصواب ماأفتوا به في النوعين ولا يؤخذ ببعض فتاويهم ويترك بعضها فاما الوقوع فالمحفوظ عنهم ماذكره البخاري عن ابن عمر وما رواه الثوري عن الزيير بن عربي عن ابراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه في رجل قال لامرأ ته ان فعلت كذا وغيره عن ابن عباس في رجل قال لامرأ ته هي طالق الى سنة قال يستمتع بهاالى سنة ومن هذا وغيره عن ابن عباس في رجل قال لامرأ ته هي طالق الى سنة قال يستمتع بهاالى سنة ومن هذا قول ابي ذر لامراته وقد الحت عليه في سؤاله عن ليلة القدر فقال ان عدت سألتني فانت طالق قول ابي ذكتة لطيفة يحسن التنبيه عليها وهي إن ابا ذرسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن

ليلة القدر وألح عليــه فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم في آخر مسألته التمسوها في العشر الاواخر ولا تسالني عن شيء بعدهذا ثم حدث النبي صلى الله عليه وسلم وحدث قال فاهتبلت غفلته فقلت اقسمت عليك يارسول الله بحقي عليك لتحدثني في أي العشرهي قال فغضب على غضبا ماغضب على من قبل ولا بعد ثم قال التمسوها في السبع الاواخر ولا تسألني عن شي بعد ذكره النسائي والبيهق فأصاب اباذر من امراته والحاحها عليه مااوجب غضبه وقال ان عدت سألتني فانتطالق فهذه جميع الآثار المحفوظة عن الصحابة في وقوع الطلاق المعلق وأماالآثار عنهم في خلافه فصح عن عائشة واس عباس وحفصة والمسلمة فيمن حلفت بان كل مملوك لهاحر ان لم تفرق بين عبدها وبين امراته انها تكفر عن يمينها ولا تفرق بينهما قال الاثرم في سننه ثنا عارم بن الفضل ثنا معمر بن سليمان قال قال ابي ثنا بكر بن عبدالله قال اخبر بي ابورافع قال قالت مولاتي ليلي بنت العجماء كل مملوك لهامحرر وكل مال لهاهدي وهي بهودية وهي نصرانية ان لم تطلق امرأتك اوتفرق بينك وبين امراتك قال فأتيت زينب بنت أمسلمة وكانت اذا ذكرت امرأة بالمدينة فقيهة ذكرت زينب قال فأتيتها فجاءت معي اليها فقالت في البيت هاروت وماروت فقالت یازینب جعلنی الله فداك انها قالت ان كل مملوك لها محرر وكل مال لها هدى وهي يهودية وهي نصرانية فقالت يهودية ونصرانية خلي بين الرجل وامرأته فأتيت حفصة أم المؤمنين فأرسلت اليها فأتتها فقالت ياأم المؤمنين جعلني الله فداك انها قالتكل مملوك لها محرر وكلمال لهاهدى وهييهودية ونصرانية فقالت يهودية ونصرانية خلي بين الرجل وامرأته قالت فأتيت عبدالله بنعمر فجاء معي اليها فقام معي على الباب فسلم فقالت بيبا انت وييبا أبوك فقال أمن حجارة أنت أممن حــديد أنت امأي شيء انت أفتتك زينب وأفتتك أم المؤمنين فلم تقلى فتياهمافقالت ياابا عبد الرحمن جعلني الله فداك انها قالت كلمملوك لهاحروكل مال لها هدي وهي يهودية وهي نصرانية فقال يهودية ونصرانية كفرى عن يمينك وخلي بين الرجل وامراته وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في المترجمله ثنا صفوان بن صالح ثنا عمر بن عبد الواحد عن الاوزاعي قال حدثني حسن بن الحسن قال حدثني بكربن عبدالله المزني قال حدثني رفيع قال كنت اناوامراتي مملوكين لامراة من الانصار فحلفت بالهـ دى والعتاقة ان تفرق بيننا فاتبيت امراة منأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت لهاذلك فأرسلت اليها ان كفري عن يمينك

فأبتثم اتيت زينب وامسلمة فذكرت ذلك لهمافارسلتا الها ان كفرى عن عنك فأبت فأتبت ابن عمر فذكرت ذلك له فارسل اليهاان كفرى عن يمينك فابت فقام ابن عمر فأتاها فقال أرسلت اليك فلانة زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزينب ان تكفريءن يمينك فابت قالت ياابا عبد الرحمن انى حلفت بالهدى والعتاقة قال وان كنت قد حلفت بهما وقال الدار قطني ثناا بو بكر النيسا بورى ثنا محمد بن يحيي بنء بدالله الانصاري ثنا اشعث ثنا بكربنء بدالله المزني عن ابي رافع ان مولاة لهارادت ان تفرق بينه وبين امرائه فقالت هي يوما يهودية ويوما نصرانية وكل مماوك لهاحر انلم تفرق بينهما فسألت عائشة وابن عالس وحنصة وام سامة رضى الله عنهم فكلهم قالوالها اتريدين أن تكفرى مثل هاروت وماروت فامروها أن تكفر عن يمينها وتخلى بينهما وقدرواه البيهقي من طريق الانصاري ثنا أشــه ثنا بكر عن ابي رافع ان مولاته ارادت ان تفرق بينه وبين امراته فقالت هي يوما يهودية ويومانصرانية وكل مملوك لهاحر وكل مال لها في سبيل الله وعليها المشى اليبيت اللهان لم تفرق بينهما فسألت عائشة وابن عمر وابنءباس وحنصة وأمسامة فكالهم قالوالها اتريدين ان تكفري مثل هاروت وماروت وامروها ان تكفر عن يمينها ويخلي بينهما رواه روح والانصاري واللفظ لهوحديث روح مختصر وقال النضر بن شميل انا اشعث عن بكر بن عبدالله عن ابي رافع عن ابن عمر وعائشة وام سامة في هذه القصة قالوا تكفر يمينها وقال يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي ثنا بكربن عبدالله عن ابي رافع ان ليلي بنت العجاء مولاته قالت هي يهودية وهي نصرانية وكل مملوك لهامحرر وكل مال لهاهدي ان لم يطلق امراته ان لم تفرق بينهما فذكر القصة وقال فاتيت ابن عمر فجاءمعي فقام بالباب فلما سلم قالت بأبي انت وابوك فقال امن حجارة انت اممن حديد اتتك زينب وارسلت اليك حنصة قالت قد حلفت بكذا وكذاقال كفري عن يمينك وخلى بين الرجل وامراته «فقد تمين بسياق هذه الطرق انتفاء العلة التي أعلبها حديث ليلي هـذا وهي تفرد التيمي فيه بذكر العتق كذا قال الامام احمد لم يقل وكل ممالوك لها حر الاالتيمي وبرئ التيمي من عهدة التفرد (وقاعدة الامام احمد) ان ماافتي به الصحابة لانخرج عنه اذا لم يكن في الباب شئ يدفعه فعلى اصله الذي بني مذهبه عليه يلزمه القول بهذا الاثر لصحته وانتفاء علته ﴿ فَانْ قِيلَ ﴾ للحديث علة أخري وهي التي منعت الامام أحمد من القول به وقد أشار اليها في رواية الاثرم فقال الاثرم سمعت اباء بدالله يقول في

حديث ليلي بنت العجماء حين حلفت بكذا وكذا وكل مملوك لها حرفافتيت بكفارة يمين فاحتج بحديث ابن عمر وابن عالس حين افتيا نيسن حلف بعتق جاريته وايمان فقال اما الجارية فتعتق ﴿قلت ﴿ يريد بهما مارواه معمر عن اسمعيل بن امية عن عثمان ابن ابي حاضر قال حلفت امر اةمن آلذي اصبح فقالت مالها في سبيل الله وجاريتها حرة ان لم تفعل كذا وكذا لشيء يكرهه زوجها فحلف زوجها ان لاتفعله فسأل عن ذلك ابن عباس وابن عمر فقالا اما الجارية فتءتق واما قولها مالي في سبيل الله فتتصدق بزكاة مالها فقيل لاريب انه قد رويءن ابن عمر وابنء باس ذلك ولكنه اثرمعلول تفرد بهءثمان هذا وحديث ليلي بنت العجماء اشهر اسناداً واضح من حديث عثمان فان رواته حناظ أئمة وقد خالفوا عثمان واماابن عباس فقد روي عنه خلاف مارواه عثمان فيمن حلف بصدقة ماله قال يكفر عينه وغاية هذا الاثر انصح إن يكون عن ابن عمر روايتان و المختلف على عائشة وزينب وحفصة والمسلمة قال ابو محمد بن حزم وصح عن ابن عمر وعائشة والمسلمة امي المؤمنين وعن ابن عمر انهم جعلوا في قول ليلي بنت العجماء كل مملوك لهاحر وكل مال لها هدي وهي يهودية و نصرانية الله تطلق امراتك كفارة يمين واحدة فاذاصح هذا عن الصحامة ولم يعلم هم مخالف سوى هذا الاثر المعلول اثر عثمان بن حاضر في قول الحالف عبده حر أن فعل انه يجزيه كفارة يمين ولم يلزموه بالعتى المحبوب الى الله تعالى فأن لا يلزموه بالطلاق االبغيض الى الله اولى وأحري كيف وقد افتي امير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام الحالف بالطلاق انه لاشيء عليه ولم يعرف لهمن الصحابة مخالف قال عبد العزيز بن ابراهيم بن أحمد بن على التيمي المعروف بابن بزيزة في شرحه لاحكام عبد الحق ﴿ الباب الثالث في حكم اليمين بالطلاق ﴾ أو الشك فيه وقدقدمنا في كتاب الايمان اختلاف العلماء في اليمين بالطلاق والعتق والمشي وغير ذلك هل يلزم أملا فقال أمير المؤمنين على كرم الله وجهه وشريح وطاوس لا يلزم من ذلك شيء ولا يقضي بالطلاق على من حلف به بحنث ولا يعرف لعلى في ذلك مخالف من الصحابة هذالفظه دعينه غرف فتوى أصحاب رسول اللهصلى اللهءليه وآله وسلم في الحلف بالعتق والطلاق وقدقدمنا فتاويهم في وقوع الطلاق المعلق بالشرط ولا تعارض بين ذلك فان الحالف لم يقصد وقوع الطلاق وانما قصدمنع نفسه بالحلف بمالا يريدوقوعه فهو كالوحض منع نفسه بالنزام التطليق والاعتاق والحج والصوم وصدقة المال وكما لو قصد منع نفسه بالنزام ما يكرهه من الكفر فان كراهته لذلك كله واخراجه مخرج

المين ١٤ لا يريدوقوعه منع من ثبوت حكمه وهذه علة صحيحة فيجب طردها في الحلف بالعتق والطلاق اذلافرق البتة والعلةمتي تخصصت بدون فوات شرط أووجود مانع دل ذلك على فسادها كيف والمعني الذي منع لزوم الحج والصدقة والصوم بل لزوم الاعتاق والتطليق بل لزوم اليهو دية والنصرانية هوفي الحلف بالطلاق أولى اما العبادات المالية والبدنية فاذا منع لزومها قصد اليمبن وعدم قصد وقوعها فالطلاق اولى وكل مايقال في الطلاق فهو بعينه في صورة الالزام سواء بسواء واما الحلف بالتزام التطليق والاعتاق فاذاكان قصد اليمين قدمنع ثلاثة اشياء وهي وجوب التطليق وفعله وحصول اثره وهو الطلاق فلأن يقوي على منع واحد من الثلاثة وهو وقوع الطلاق وحده اولى واحري واما الحلف بالتزام الكفر الذي يحصل بالنية تارةو بالفعل تارة وبالقول تارة و بالشك تارة ومع هذا فقصد اليمين منع من وقوعه فلأن يمنع من وقوع الطلاق اولى واحرى واذا كان العتق الذي هو احب الاشياء الى الله ويسرى في ملك الغير وله من القوة وسرعة النفوذ ماليس لغيره ويحصـل بالملك والفعل قدمنع قصد اليمين من وقوعه كماافتي به الصحابة فالطلاق اولى واحرى بعدم الوقوع واذا كانت اليمين بالطلاق قد دخلت في قول المكلف اعمان المسلمين تلزمني عند من الزمه بالطلاق فدخولها في قول رب العالمين (قد فرض الله لكي محلة ايمانكم)اولي واحرى واذا دخلت في قول الحالف ان حلفت يمينا فع بدى حر فدخولها في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليات الذي هو خيراولي واحرى واذا دخلت في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حاف نتمال ان شاءالله فان شاء فعل و ان شاء ترك فد خو لها في قوله من حلف على يمين فر اي غير ها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عينه أولى وأحرى فان الحديث أصح وأصرح واذادخلت في توله من حلف على يمين فاجرة يقتطع بمامال اصى عمسام لقي الله وهو عليه غضر ان ذد خولها في قوله تعالى (لا يؤاخذ كم الله باللغوف أعانكولكن يؤاخذ كم عاعقدتم الاعان فكفارته اطعام عشرة مساكين) اولى واحري بالدخول أو مثله «واذا دخلت في قوله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشمر) فلوحاف بالطلاق كان موليا فدخولها في نصوص الايمان اولي واحرى لأن الايلاء نوع من اليمين فاذا دخل الحلف بالطلاق في النوع فد خوله في الجنس سابق عليه فان النوع مستلزم الجنس ولا ينعكس واذادخلت في قوله يمينك على مايصدقك به صاحبك فكيف لاندخل في بقية نصوص

الايمان وما الذي اوجب هذا التخصيص من غير مخصص واذاد خلت في قوله ايا كموكثرة الحلف في البيع فأنه ينفق ثم يمحق فهلا دخلت في غيره من نصوص اليمين وماالفرق المؤثر شرعا أو عقلا أولغة واذا دخلت في قوله واحفظوا أيمانكم فهلادخلت في قوله (ذلك كفارة أيمانكم اذاحلفتم) واذا دخات فى قول الحالف ايمان البيعة تلزمني وهى الايمان التي رتبها الحجاج فسلم لا تكون أولي بالدخول في لفظ الايمان في كلام الله تعالى ورسوله فان كانت يمين الطلاق بميناً شرعية بمعنى ان الشرع اعتبرها وجب انتمطى حكم الايمان وان لمتكن يميناً شرعية كانت باطلة في الشرع فلا يلزم الحالف بها شيء كماصح عن طاوس من رواية عبدالرزاق عن معمر عن ابن طاوس عنه ليس الحلف بالطلاق شيئاً وصح عن عكرمة من رواية سنيد بن داود بن على في تفسيره عنه انهامن خطوات الشيطان لايلزم بها شي وصح عن شريح قاضي أمير المؤمنين على وابن مسعود انهالايلزم بها طلاق وهو مذهب داودبن على وجميع أصحابه وهو قول بعض أصحاب مالك في بعض الصور فيما اذاحاف عليها بالطلاق على شي لا تفعله هي كقوله ان كلت فلانا فأنت طالق فقال لا تطلق ان كلته لأن الطلاق لايكون بيدها ان شاءت طلقت وانشاءت أمسكت وهو قول بعض الشافعية في بعض الصوركقوله الطلاق يلزمني أولازملي لاافعل كذاوكذا فان لهم فيه ثلاثة اوجه ﴿ أحدها ﴾ انه ان نوي وقوع الطلاق بذلك لزمه والا فلا يلزمه وجعله هؤلاء كناية والطلاق يقع بالكناية مع النية ﴿ الوجه الثاني ﴾ انه صريح فلايحتاج الي نيةوهذا اختيار الروياني ووجهه انهذا اللفظ قد غلب في ارادة الطلاق فلايحتاج الىنية ﴿ الوجه الثالث ﴾ انه ليس بصريح ولا كنامة ولا تقع به طلاق وان نواه وهذا اختيار القفال في فتاويه ووجهه ان الطلاق لابد فيه من اضافته الىاارأة كقوله أنت طالق أوطلقتك اوتدطلقتك اويقول امرأتي طالق اوفلانة طالق ونحو هذا ولم توجد هذه الاضافة في قوله الطلاق يلزمني ولهذا قال ابن عباس فيمن قال لامرأته طلقي نفسك نقالت أنت طالق فانه لايقع بذلك طلاق وقال خطأ الله نوءها وتبعه على ذلك الائمة فاذاقال الطلاق يلزمني لميكن لازماله الاأن يضيفه الى محله ولم يضفه فلايقع والموقعون تقولون اذا التزمه فقد لزمه ومن ضرورة لزومه اضافته الى المحل فجاءت الاضافة من ضرورة اللزوم ولمن نصر تول القفال أن يقول اما ان يكون قائل هذا اللفظ قدالتزم التطليق أو وقوع الطلاق الذي هو أثره فان كان الاول لميلزمه لانهنذران يطلق ولاتطلق المرأة بذلك وانكان

قد التزم الوقوع فالتزامـه بدون سبب الوقوع ممتنع وقوله الطلاق يلزمني التزام لحكمه عنـ د وقوع سببه وهذاحق فأين فيهذا اللفظ وجود سبب الطلاق وقوله الطلاق يلزمني لايصلح أن يكون سبباً اذ لم يضف فيه الطلاق الى محله فهوكما لوقال العتق يلزمني ولم يضف غيه العتق الى محله بوجهونظير هذاأن يقول له بعنى أوأجرنى فيقول البيع يلزمني أوالاجارة تلزمني فانه لايكون بذلك موجباً لعقد البيع أوالاجارة حتى يضيفهما الى محلهما وكذلك لوقال الظهار يلزمني لم يكن بذلك مظاهراً حتى يضيفه الي محله وهذا بخلاف مالو قال الصوم يلزمني اوالحج اوالصدقة فان محله الذمة وقد اضافه اليها ﴿ فَانْ قِيلَ ﴾ وههنا محل الطلاق والعتاق الذمة ﴿ قَيلَ ﴾ هذا غلط بل محل الطلاق والعتاق نفس الزوجة والعبد وانماالذمة محل وجوب ذلك وهو التطليق والاعتاق وحينئذ فيعود الالتزام اليالتطليق والاعتاق وذلك لايوجب الوقوع والذي يوضح هذا انهلو قال انامنك طالق لم تطلق بذلك لاضافة الطلاق الى غير محله وقيل تطلق اذانوي طلاقها هي بذلك تنزيلا لهذا اللفظ منزلةالكنايات فهذا كشف سرهذه المسئلة *وممن ذكرهذه الاوجه الثلاثة أبوالقاسم بن يونس في شرح التنبيه وأكثر ايمان الطلاق بهذه الصيغة فكيف يجللن يؤمن بأنه موقوف بين مدي الله ومسؤل أن يكفر أوبجهل من نفتي بهذه المسئلة ويسعى في قتله وحبسه ويلبس على الملوك والامراء والعامة ان المسئلة مسئلة اجماع ولم يخالف فيها احــد من المسلمين وهذه أقوال أئمة المسلمين مرن الصحابة والتابيين ومن بعدهم وقدعلم الله ورسوله وملائكته وعباده انهذه المسئلة لمرر دبغيرالشكاوى الىالملوك ودعوي الاجماع الكاذب والله المستعان وهو عندكل لسان قائل (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بماكنتم تعملون)

﴿ فصل ﴾ وهذا الذي قلناه من اعتبار النيات والمقاصد في الالفاظ وانها لا تلزم بها اجكامها حتى يكون المتكلم بها قاصداً لها مريداً لموجباتها كانه لابد أن يكون قاصداً للتكلم باللفظ مريداً لموجباتها كانه لابد أن يكون قاصداً للتكلم باللفظ مريداً لموجباتها كانه لابد أن يكون قاصداً للتكلم باللفظ اختياراً وارادة موجبه ومقتضاه بل ارادة المعني آكد من ارادة اللفظ فانه المقصود واللفظ وسيلة هو قول أثمة الفتوى من علماء الاسلام وقال مالك وأحمد فيمن قال أنت طالق البتة وهو يريد ان يحلف على شي شم بداله فترك اليمين لا يلزمه شي لانه لم يرد ان يطلقها وكذلك قال أصحاب احمد وقال ابو حنيفة لواراد ان يقول كلاماً فسبق لسانه فقال يرد ان يطلقها وكذلك قال أصحاب احمد وقال ابو حنيفة لواراد ان يقول كلاماً فسبق لسانه فقال

انت حرة لمتكن بذلك حرة وقال اصاب احمد لوقال الاعجمي لامرأته انت طالق وهولايفهم معنى هذه اللفظة لم تطلق لانه ليس عُتاراً للطلاق فلم يقع طلاقه كالمكره قالو افلونوى موجه عند اهل العربية لم يقع ايضاً لانه لا يصح منه اختيار مالا يعلمه وكذلك لو نطق بكلمة الكفر من لم يعلم معناها لم يكفر وفي مصنف وكيع ان عمر بن الخطاب قضي في امراة قالت لزوجرا سهني فسماها الطيبة فقالت لا مقال لها ماتر بدين ان اسميك قالت سبني خلية طالق فأتت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقالت ان زوجي طلقنى فجاءزوجها فقص عليه القصة أوجع عمر راسهاوقال لزوجها خذبيدها واوجع براسها وهذاهوالفقه الحي الذي يدخل على القاوب بغير استئذان وانتلفظ بصريح الطلاق وقد تقدم ان الذي قال لما وجدراحلنه اللهم أنتء بدي وانا ربك اخطأ من شدة الفرح لم يكفر بذلك و ان اتى بصريح الكفر لكونه لم يرده والمكره على كلة الكفر اتي بصريح كلته ول يكفر لعدم ارادته بخلاف المستهزئ والهازل فانه يلزمه الطلاق والكفر وانكانهازلالانهقاصد للتكلم باللفظ وهزله لايكون عذراله بخلاف المكره والمخطئ والناسي فانهممذور مأمور بما يقوله أو مأذون له فيه والهازل غيرمأذون له في الهزل بكامة الكفر والعقود فهو متكلم باللفظ مريدله ولم يصرفه عن مناه اكراه ولاخطا ولانسيان ولا جهل والهزل لم يجعله الله ورسوله عذراً صارفاً بل صاحبه أحق بالعتوبة ألا ترى ان الله تعالى عذر المكره في تكلمه بكلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئناً بالايمان ولم يعذر الهازل بل قال (والتن سالتهم ليقولن انها كنا نخوض وناب قل ابالله وآياته ورسوله كنتم تستهزؤن لانعتذروا قد كفرتم بعدايمانكم) وكذلك رفع المؤاخذة عن المخطىء والناسي

ومن ذلك انه لوقال انت طالق وقال أردت ان كلمت رجلا أوخرجت من دارى لم يقع به الطلاق في أحد الوجرين لأصحاب احمد والشافعي وكذلك لوقال أردت ان شاء الله فنيه وجران لهم «ونص الشافعي فيما لوقال ان كلمت زيداً نأنت طالق ثم قال أردت به الى شهر فكامه بعد شهر لم تطلق باطناً ولافرق بين هذه الصورة والصورتين اللة بن قبلها فان التقييد بالغاية المنوية كالمقييد بالمشيئة المنوية وهوأولى بالجواز من تخصيص العام بالنية كااذاقال نسائي طوالق واستثني بقله واحدة منهن فانه اذاصح الاستثناء بالنية في اخراج ماية اوله اللفظ صح التقييد بالنية بطريق الاولى فان اللفظ لادلالة له بوضعه على عموم الاحوال والازمان ولودل عليها بعمومه

فاخراج بعضها تخصيص للعام وهذا ظاهر جدا وغايته استمال العام في الخاص او المطلق في المقيد وذلك غير بدع لفة وشرعا وعرفاوقدقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمامعاوية فصملوك لامال لهواما أبوالجهم فلايضع عصاه عن عاتقه فالصواب بول مثل هذا فيما بينه وبين الله وفي الحكم إيضاً ﴿ فصل ﴾ قد عرف ان الحلف بالطلاق له صيغنان ﴿ احداهم ﴾ ان فعلت كذا وكذا فأنت طالق ﴿والثانية ﴾ الطلاق يلزمني لاأفعل كذا وان الخلاف في الصيغتين قديما وحديثاً وهكذا الحلف بالحرام له صيغتان ﴿ احداها ﴾ ان فعلت كذا فانت على حرام أومااحل الله على حرام ﴿ والثانية ﴾ الحرام يلزمني لاأفعل كذا فمن قال في الطلاق يلزمني انه ليس بصريح ولا كناية ولا يقع به شيء فني قوله الحرام يلزمني أولى ومن قال انه كناية ان نوي بهالطلاق كان طلاقا والافلا فهكذا يقول في الحرام يلزمني ان نوى به التحريم كان كما لونوى بالطلاق التطليق فكأنه النزم أن يحرم كما التزم ذلك أن يطلق فهذا النزام للتحريم وذاك النزام للتطليق وان نوي به ماحرم الله على يلزمني تحريمه لميكن يمينا ولأتحريماً ولاطلاقاولاظهاراً ولايجوزان يفرق بين المسلم وبين امرأته بغير لفظ لميوضع للطلاق ولانواه وتلزمه كفارة يمين حرمه لشدة اليمين اذليست كالحلف بالمخلوق التي لاتنعقد ولاهي من لغو اليمين وهي يمين منعقدة ففيها كفارة يمين وبهذا أفتى ابنء اسورفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فصح عنه باصح اسناد الحرام يمين يكفرها ثم قال لقد كان لكم في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسوة حسنة وهذاحكم قولهان فعلت كذافأنت على حرام وهذا أولي بكفارة يمين من قوله انت على حرام «وفي قوله انت على حرام أوماا حل الله على حرام أو أنت على حرام كالميتة والدم ولحم الخنزير مذاهب (أحدها) انه لغو وباطل لايترتب عليه شيء وهو احدى الروايتين عن ابنء باس وبه قال مسروق وأبو سلمة بنء بدالرحمن وعطاء والشمى وداود وجميع اهل الظاهر وأكثر أصحاب الحديث وهو أحدقولي المالكية اختاره اصغ بن الفرج وفي الصحيح عن سعيد بن جبير انه سمع ابن عباس يقول اذاحر مامرأته فليس شيء لقد كان لكم في رسول الله أسوة * حسنة وصح عن مسروق انه قال ما ابالي احرمت اص أتى أو قصعة من ثريد وصح عن الشعبي في تحريم المرأة لهو أهون على من فعلى وقال ابوسلمة ماابالي أحرمت امرأتي أوحرمت ماء النهر وقال الحجاج بن منهال ان رجلا جعل امرأته عليه حراما فسأل عن ذلك حميد بن عبد الرحمن فقال له حميد قال الله تعالى (فاذا فرغت فانصب والي ربك فارغب) وأنت رجل تلعب فاذهب فالعب

﴿ فصل المذهب الثاني ﴾ أنها ثلاث تطليقات وهو قول على بن أبي طالب كرم الله وجهه وزيد ابن ثابت وابن عمر والحسن البصري ومحمدبن عبد الرحمن بن أبي ايـلي وقضي فيهاأمير المؤمنين على بالثلاث في عدي بن قيس الكلابي وقال له والذي نفسي بيــده لان مسستها قبل أن تتزوج غيرك لارجمنك وحجةهذا القول انها لاتحرم عليه الابالثلاث فكان وقوع الثلاث من ضرورة كونها حراماعليه ﴿المذهب الثالث ﴾ انها بهذا القول حرام عليه صح ايضاً عن ابي هر رة والحسن وخلاس بن عمرو وجابر بنزيد وقتادة ولم يذكر هؤلاء طلاقا بلأمروه باجتنامها فقط ﴿ وصح ذلك أيضا عن على عليه السلام فاما أن يكون عنه روايتان أويكون أرادتحريم الثلاث وحجة هذا القول انلفظه انما اقتضى التحريم ولم يتعرض لعدد الطلاق فحرمت عليه بمقتضى تحريمه ﴿المذهب الرابع ﴾ الوقف فيها صح ذلك عن أمير المؤمنين على أيضاوهو قول الشعبي قال يقول رجال في الحلال حرام انها حرام حتي تنكح زوجا غيره وينسبونه الى على والله ماقال ذلك على انها قال ماأنا بمحلها ولا بمحرمها عليك ان شئت فتقدم وان شئت فتأخر وحجة هؤلاءأن التحريم ليس بطلاق وهو لايملك تحريم الحلال أنما يملك أنشاء السبب الذي يحرم به وهو الطلاق وهذا ليس بصريح في الطلاق ولاهو مما ثبت له عرف الشرع في تحريم الزوجة فاشتبه الامر فيه ﴿ المذهب الخامس ﴾ ان توي به الطلاق فهو طلاق والافهو يمين وهذا قول طاوس والزهري والشافعي ورواية عن الحسنوحجة هذا القول انه كناية في الطلاق فات نواه به كان طلاقا وان لمينوه كان يمينا لقوله تعالى (ياأيها النبي لم تحرم ماأحل الله لك) الى قوله تحلة أيمانكم ﴿ المذهب السادس ﴾ انهان نوى باالثلاث فثلاث وان نوى واحدة فواحدة بائنة وان نوى يمينافهو يمين وان لم ينوشيئاً فهي كذبة لاشي فيهاقاله سفيان وحكاه النخمي عن اصحامه وحجة هذا القول أن اللفظ يحتمل لمانواه من ذلك فيتبع نيته ﴿ المذهب السابع ﴾ مثل هذا الا انه ان لمينو شيئًا فهو يمين يكفرها وهو قول الاوزاعي وحجة هذا القول ظاهر قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فاذا نوي بهالطلاق لم يكن يمينا فاذا طلق ولم ينو الطلاق كان يميناً ﴿المذهب الثامن ﴾مثل هذا أيضاالاأنه ان لم ينوشيئاً فواحدة بائنة اعمالاللفظ التحريم ﴿المذهب التاسع ﴾ ان فيه كفارة الظهار وصح ذلك عن ابن عباس ايضاً وابي قلابة وسعيد بن جبير ووهب ان منبه وعمان التيمي وهواحد الروايات عن الامام احمد وحجة هذا القول ان الله تعالى جعل

تشبيه المرأة بأمه المحرمة عليه ظهارا وجعله منكرا من القول وزورا فاذاكان التشبيه بالمحرمة يجعله مظاهراً فاذا صرح بتحريمها كان أولى بالظهار وهذا أقيس الاقوال وأفقها ويؤيدهأن الله لم يجعل للمكلف التحريم والتحليل وانما ذلك اليه تعالى وانما جعل له مباشرة الافعال والاقوال التي يترتبعليها التحريم والتحليل فالسبب الىالعبد وحكمهالى الله تعالى فاذاقال أنتعلى كظهر أمي أوقال أنت على حرام فقــد قال المنكر من القول والزور وكذب فان الله لم يجعلها كظهر أمه ولاجعلها عليه حراما فاوجب عليه بهذا القول من المنكر والزور أغلظ الكفارتين وهي كفارة الظهار ﴿ المذهب العاشر ﴾ أنها تطليقة واحدة وهو احدي الروايين عن عمر بن الخطاب وقول حماد بنأبي سليمان شيخ أبى حنيفة وحجة هذا القول أن تطليق التحريم لا يقتضي التحريم بالثلاث بل يصدق باقله والواحدة متيقنة فحمل اللفظ عليها لانها اليقين فهو نظير التحريم بانقضاء العدة ﴿ المذهب الحادي عشر ﴾ انه ينوي ماأراده من ذلك في ارادة أصل الطلاق وعدده و ان نوى تحريماً بغير طلاق فيمين مكفرة وهو قول الشافعي وحجة هذا القول ان اللفظ صالح لذلك كله فلا يتعين واحدمنها الابالنية فاننوى تحريماً مجرداً كانامتناعامنها بالتحريم كامتناعه باليمين ولاتحرم عليه في الموضعين ﴿المذهب الثاني عشر ﴾ انه ينوي أيضاً في أصل الطلاق وعدده الاانه ان نوى واحدة كانت بائنة وانلم ينو طلاقافه ومول وان نوى الكذب غليس شئ وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وحجة هذا القول احتمال اللفظ لماذكره الاأنه ان نوي واحدة كانت بائنة لاقتضاء التحريم للبينونة وهي صغرى وكبرى والصغري هي المتحققة فاعتـبرت دون الكبرى وعنه رواية أخرى ان نوى الكذب دين ولم يقبل في الحكم بل يكون مولياً ولا يكون ظهاراً عنده نواه أو لم ينوه ولو صرحيه فقال أعنى به الظهار لم يكن مظاهراً ﴿ المذهب الثالث عشر ﴾ انه يمين يكفره مايكفر اليمين على كل حال صح ذلك أيضاً عن الى بكر الصــديق وعمر بن الخطاب وابن عباس وعائشة وزيدبن ثابت وابن مسعود وعبدالله بنعمر وعكرمة وعطاء ومكحول وقتادة والحسن والشعبي وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وجابر بن زيد وسعيد بنجب ير ونافع والاوزاعي وابي ثور وخلق سواهم رضي الله عنهم * وحجة هذا القول ظاهر القرآن فان الله تعالى ذكر فرض تحلة الايمان عقب تحريم الحلال فلابدأن يتناوله يقيناً فلايجوز جعل تحلة الايمان لغير المذكور قبلها ويخرج المذكور عن حكم التحلة التي قصد ذكرها لأجله ﴿ المذهب الرابع عشر ﴾ انه يمين مغلظة

يتعين فيها عتق رقبة صح ذلك ايضاً عن ابن عباس وابي بكر وعمر وابن مسعود وجماعة مرف التابعين * وحجة هذا القول انه لما كان يمينا مغلظة غلظت كفارتها بتحتم العتق ووجه تغليظها تضمنها تحريم مااحل الله وليس الى العبد وقول المنكر والزوران ارادالخبرفهو كاذب في اخباره معتد في اقسامه فغلظت كمارته بتحتم العتق كاغلظت كمارة الظهار به او بصيام شهرين اوباطعام ستين مسكينا المذهب الخامس عشر اله اله طلاق ثم انها ان كانت غيرمد خول بها فهو مانواه من الواحدة ومافوقها وان كانت مدخولا بها فهو ثلاث وان نوي اقل منها وهو احدى الروايتين عن مالك * وحجة هذا القول ان اللفظ لمااقتضي التحريم وجب ان يترتب عليه حكمه وغير المدخول بها لاتحرم الا بالثلاث وبعد فني مذهب مالك خمسة اقوال هذا احدها وهو مشهورها والثاني انه ثلاث بكل حال نوى الثلاث اولم ينوها اختاره عبدالمك في مبسوطه والثالث انه واحدة بائنة مطلقاً حكاه ابن خويز منداذ رواية عن مالك الرابع انه واحدة رجعية وهو قول عبد العزيز بن ابي سلمة والخامس انه مانواه من ذلك مطلقاً سواء قبل الدخول و بعده وقدع فت توجيه هذه الاقوال

واماتحرير مذهب الشافعي فانه ان نوي به الظهار كان ظهاراً وان نوى التحريم كان تحريماً لا يترتب عليه الانقدم الكفارة وان نوى الطلاق كان طلاقاً وكان مانواه وان أطلق فلا صحابه فيه ثلاثة اوجه احدها أنه صريح في ايجاب الكفارة والثاني لا يتعلق به شي والثالث أنه في حق الامة صريح في التحريم الموجب للكفارة وفي حق الحرة كناية قالوا لأن اصل الآية انها ورد في الامة قالوا فاوقال انت على حرام وقال اردت به الظهار والطلاق فقال ابن الحداد يقال له عين احد الامرين لان اللفظة الواحدة لا تصلح للظهار والطلاق معاوقيل يلزمه مابداً به منهما قالواولو ادعى رجل على رجل حقاً فأنكره فقال الحل عليك حرام والنية نيتي لا نيتك مالى عليك شي عقال الحل على حرام والنية في ذلك نيتك مالك عندى شي كانت النية نية الحالف لا المحاف لأن النية انها تكون ممن اليه الأيقاع

﴿ فصل﴾ واما تحرير مذهب الامام احمد فهو انه ظهار بمطلقه وان لم ينوه الاان ينوى به الطلاق أواليمين فيلزمه مانواه وعنه رواية ثانية انه يمين بمطلقه الاان ينوى به الطلاق اوالظهار فيلزمه مانواه وعنه رواية ثالثة انه ظهار بكل حال ولونوى به الطلاق اواليمين لم يكن يميناً ولا

طلاقاً كمالونوي الطلاق أواليمين بقوله انت على كظهر الحي فان اللفظين صريحان في الظهار فعلى هذه الرواية لووصله بقوله اعنى به الطلاق فهل يكون طلاقا أوظهاراً على روايتين احداهما يكون ظهاراً كمالوقالأنت على كظهرأمي أعنى به الطلاق أوالتحريم اذالتحريم صريح في الظهار والثانية انه طلاق لأنه قد صرح بارادته بلفظ يحتمله وغايته انه كناية فيه فعلي هذه الرواية ان قال أعنى به طلاقا طلقت واحدة وانقال أعنى به الطلاق فهل تطلق ثلاثا أوواحدة على روايتين مأخذها حمل اللام على الجنس أوالعموم هذا تحرير مذهبه وتقريره *وفي المسئلة مذهب آخر وراء هذا كله وهو انه ان أوقع التحريم كان ظهاراً ولونوي به الطلاق وانجلف بهكان يميناً مكفرة وهــذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وعليه يدل النص والقياس فانهاذا أوقعه كان قدأتي منكراً من القول وزوراً وكان أولى بكفارة الظهار ممن شبه امرأته بالمحرمة واذا حلف به كان يمينا من الاعمان كالوحاف بالتزام العتق والحج والصدقة وهذامحض القياس والفقه ألاتري انه اذاقال للهعلى أناعتق او أحجأ وأصوم لزمه ولوقال انكلت فلاناً فلله على ذلك على وجه اليمين فهو يمين وكذلك لوقال هو يهودي أو أصراني كمفر بذلك ولوقال ان فعات كذافهو يهودي أو أصراني كان يمينا وطردهذا بل نظيره من كل وجه انه اذاقال انت على كظهر أمي كان ظهاراً فلوقال ان فعلت كذا فأنت على كظهر أمى كان يميناً وطرد هذا أيضاً اذاقال أنت طالق كان طلاقاًوان قال ان فعلت كذافأنت طالق كان يميناً فهذه هي الاصول الصحيحة المطردة المأخوذة من الكتاب والسنة والميزان وبالله التوفيق

فصل ومن هذه الالتزامات التي لم يلزم بها الله ولا رسوله لمن حلف بهاالا يمان التي رتبها الفاجر الظالم الحجاج بن يوسف وهي ايمان البيعة وكانت البيعة على عهد رسول الله صلي الله عليه وسلم بالمصافحة وبيعة النساء بالكلام ومامست يده الكريمة صلى الله عليه وآله وسلم يدام أة لا يملكها فيقول لمن يبايعه بايعتك أو أبايعك على السمع والطاعة في العسر والبسر والمنشط والمكره كافي الصحيحين عن ابن عمر كنانبايع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة فيقول فيما استطعت وفي صحيح مسلم عن جابر كنايوم الحديدية ألفاً وأربع ائة فبايمناه وعمر آخذ بيدة كت الشجرة بايعناه على أن لا نفر ولم نبايعه على الموت وفي الصحيحين عن عبادة بن الصامت قال بايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة في العسر والبسر والمنشط والمكره وعلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة في العسر والبسر والمنشط والمكره وعلى

اثرة علينا وعلى أن لاننازع الامراهله وعلى ان نقول بالحق أينما كناكنالا تأخذنافي الله لومة لائم وفي الصحيحين ايضاً عن جنادة بن أي أمية قال دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض فقلنا حدثنا اصلحك الله بحديث ننتفع به سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال دعانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبايعناه وكان فيما اخذ علينا ان بايعناه على السـمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وانرة ءليناوأنلا ننازع الامراهلهقال الاانتروا كفرابواحا عندكم من الله فيه برهان وفي الصحيحين عن عائشة قالت كان المؤمنات اذا هاجرن الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمتحنهن بقول الله تعالى (ياايها النبي اذاجاءك المؤمنات يبايعنك على أن لايشركن بالله شيئاً ولايسرقن ولايزنين ولايقتلن أولادهن) الي آخر الآية قالت عائشة فمن اقرت بهذامن المؤمنات فقداقرت بالمحنة وكانرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اقررن بذلك من قولهن قال لهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انطلقن فقد بايعتكن ولا والله مامست يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يد امراة قط غيرانه يبايعهن بالكلام قالت عائشة والله مااخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على النساء قط الابما امره الله ومامست كفرسول الله صلي الله عليه وآله وسلم كف امراة قط وكان يقول لهن اذااخذ عليهن قد بايعتكن كلاماً * فهذه هي البيعة النبوية التي قال الله عز وجل فيها (ان الذين يبايعو نك انهايبايعون الله يدالله فوق ايديهم فمن نكث فأنها ينكث على نفسه ومن أوفى بماعاهد عليه الله فسيؤتيه اجراً عظيما) وقال فيها (لقد رضي الله عن المؤمنين اذبيايعونك تحت الشجرة) ﴿ فأحدث الحجاج ﴾ في الاسلام بيعة غير هذه تتضمن اليمين بالله تعالى والطلاق والعتاق وصدقة المال والحج فاختلف علماء الاسلام في ذلك على عدة أقوال ﴿ وَنحن ﴾ نذكر تحريرهذه المسئلة وكشفها فانكان مراد الحالف بقوله ايمان البيعة تلزمني البيعة النبوية التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبايع عليها اصحابه لم يلزمه الطلاق والعتاق ولاشئ ممارتبه الحجاج وان لم ينو تلك البيعة ونوى البيعة الحجاجية فلا يخلو اما ان يذكر في لفظه طلاقاً اوعتاقاً او حجاً او صدقة او يميناً بالله اولايذكر شيئاً من ذلك فان لم يذكر في لفظه شيئاً فلا يخلو اما ان يكون عارفاً بمضمونها اولا وعلى التقديرين فاما ان ينوى مضمونها كله او بعض مافيها او لاينوي شيئاً من ذلك فهذه تقاسيم هذه المسئلة ﴿ فقال ﴾ الشافعي واصحابه ان لم يذكر في لفظه طلاقهاأ وعتاقهاأ وحجهاأ وصدقتها لم يلزمه شيَّ

نواه اولم ينوه الا اذينوي طلاقهاأ وعتاقها فاختلف اصحابه فقال العراقيون يلزمه الطلاق والعتاق فان اليمين بهما تنعقد بالكناية معالنية وقال صاحب التدمة لايلزمه ذلك وان نواه مالم يتلفظ به لان الصريح لم يوجـد والـكـناية انها يترتب عليها الحكم فيما يتضمن الايقاع فاما الالتزام فلا ولهذا لم يجعل الشافعي الاقرار بالكناية مع النية اقراراً لانه التزامومن همنا قال من قال من الفقهاء كالقفال وغيره أذاقال الطلاق يلزمني لاافعل لم يقع به الطلاق وان نواه لانه كناية والكناية انها يترتب عليها الحكم في غير الالتزامات ولهذا لا تنعقد اليمين بالله بالكناية مع النية ﴿وأما ﴿ اصحاب احمد فقد قال أبوء بدالله بن بطة كنتءندا بي القاسم الخرقي وقد سأله رجل عن ايمان البيعة فقال لست أفتي فيها بشي ولا رأيت احدا من شيوخنا يفتي فيها بشي قال وكان أبي رحمه الله يعني أبا على يهاب الكلامفيها ثمقال أبو القاسم الا ان يلتزم الحالف بها جميع مافيها من الايمان فقال له السائل عرفها ام لم يعرفها قال نعم ووجه هذا القول انه بالتزامه لموجبها صارناويا له مع التلفظ وذلك مقتضي اللزوم ومتي وجد سبب اللزوم والوجوب ثبت موجبه وان لم يعرفه كالو قال ان شفى الله مريضي فثلث مالى صدقة أواوصي به ولم يعرفه أوقال أنامقر بما في هذا الكتاب وان لم يعرفه أوقال ماأعطيت فلانا فأنآ ضامن له اومالك عليه فأناضامنه صح ولزمه وان لم يعرفه أوقال ضمان عهدة هذا المبيع على صحولزمه وان لم يعرفه وقال أكثر اصحابنامنهم صاحب المغنى وغيره ان لم يعرفها لم تنعقد يمينه بشيء مم فيها لانهاليست بصريحة في القسم والكناية لا يترتبء إما مقتضاها الابالنية فمن لم يعرف شيئاً لم يصح أن ينويه قالوا وأن عرفها ولم ينو عقد اليمين بمافيها لم تصح أيضالانها كناية فلا يلزم حكمهاالا بالنية وانعرفها ونوى اليمين بما فيها صحفى الطلاق والعتاق لان اليمين بهما تنعقد بالكناية دون غيرهما لانها لاتنعقد بالكناية وقال طائفة من أصحابنا تنعقد في الطَّلاق والعتاق وصدقة المال دون اليمين بالله تعالى فان الكفارة انها وجبت فيهالما اشتملت عليه من حرمة الاسم المعظم الذي تعظيمه من لوازم الايمان وهذا لا بوجدفيا عداه من الإيمان

﴿ فصل ﴾ وأماأصحاب مالك فليس عن مالك ولاعن أحدمن قدماء أصحابه فيها قول واختلف المتأخرون فقال ابو بكر بن العربي أجمع هؤلاء المتأخرون على انه يحنث فيها بالطلاق في جميع نسائه والعتق في جميع عبيده وان لم يكن له رقيق فعليه عتق رقبة واحدة والمشى الى مكة والحج

ولومن أقصى المغرب والتصدق بثاث جميع أمواله وصيام شهرين متتابعين شمقال جل الاندلسيين ان كل امرأة له تطلق ثلاثا ثلاثا وقال القرويون انها تطلق واحدة واحدة وألزمه بعضهم صوم سنة اذا كان معتادا للحلف بذلك فتأمل هذا التفاوت العظيم بين هذا القول وقول أصحاب الشائعي

﴿ فصل ﴾ وهكذا اختلافهم فيما لوحان بايمان المسلمين اوبالايمان اللازمة أوقال جميع الايمان تلزمني أوحلف بأشد ماأخذ أحد على أحد قالت المالكية انها ألزمناه بهذه المذكورات دون غيرها من كسوة العريان واطعام الجياع والاءتكاف وبناء الثغور ونحوها ملاحظة لما غلب الحلف به عرفا فألزمناه به لانه المسمى العرفي فيقدم على المسمى اللغوى واختص حلفه بهذه المذكورات دون غيرها لانها هي المشتهرة ولفظ الحلف واليمين انها يستعمل فيها دون غيرهما وليس المدرك ان عادتهم انهم ينعلون مسمياتها وانهم يصومون شهرين منتابعين اويحجون بل غلبة استعال الالفاظ في هذه المعاني دون غيرها قالوا وقدصر حالاصحاب بأنه من كثرتعادته بالحاف بصوم سنة لزمه صوم سنة فجعاوا المدرك الحلف اللفظي دون العرفي النقلي قالوا وعلى هذا لو اتفق في وقت آخر انه اشتهر حلفهم ونذرهم بالاعتكاف والرباط واطعام الجائم وكسوة المريان و بناء المساجد دون هذه الحقائق المتقدم ذكرها لكان اللازم لهذا الحالف اذا حنث الاعتكاف وماذكرمعه دون ماهو مذكور قبلها (لان) الاحكام المترتبة على القرائن تدور معها كيفما دارت وتبطل معها اذابطلت كالعقود في المعاملات والعيوب في الاعواض في المبايعات ونحو ذلك فلوتغيرت العادة فىالنقد والسكة اليسكة أخري لحمل الثمن فىالمبيع عند الاطلاق على السكة والنقد المتجدد دون ماقبله وكذلك اذا كان الشيء عيرا في العادة ردبه المبيع فان تغيرت العادة بحيث لم يعد عيا لم يرد به البيع قالوا وبهذا يعتبر جميع الاحكام المترتبة على العوائد وهذا مجمع عليه بين العلماء لاخلاف فيه وان وقع الخلاف في تحقيقه هل وجد أم لاقالوا وعلى هذافليس في عرفنا اليوم الحلف بصوم شهرين متتا بعين فلا تكاد تجد أحدا يحلف به فلاتسوغ الفتيا بالزامه قالوا وعلى هذا أبدا بجيء الفتاوي في طول الايام فهما تجدد في العرف فاعتبره ومهما سقط فألغه ولا تجمد على المنقول في الكتب طول عمرك بل اذا جاءك رجل من غير اقليمك يستفتيك فلانجره على عرف بلدك وسلمعن عرف بلده فاجره عليه وأفته بهدون عرف بلدك المذكور

في كتبك قالوا فهذا هوالحق الواضح والجمود على المنقولات ابدا ضلال في الدين وجهل بمقاصد علماء المسامين والسلف الماضين قالو اوعلى هذه القاعدة تخرج ايمان الطلاق والعتاق وصيغ الصرامح والكنايات فقد يصير الصريح كناية يفتقر الى النية وقد تصير الكناية صريحا تستغنى عن النية قالوا وعلى هذه القاعدة فاذا قال أيمان البيعة تلزمني خرج مايلزمه على ذلك وما جرت بهالعادة في الحلف عند الملوك المعاصرة اذا لم يكن له نية فأى شئ جرّت به عادة مأوك الوقت في التحليف به في بيعتهم واشتهر ذلك عند الناس بحيث صار عرفا متبادراً إلى الذهن من غير قرينة حملت يمينه عليه فان لم يكن شي من ذلك اعتبرت نيته أو بساط يمينه فان لم يكن شيَّ من ذلك فلا شيَّ عليه انتهى وهذامحض النقه ومنأفتي الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وازمنتهم وامكنتهم واحوالهم وقرائن أحوالهم فقد ضل وأضل وكانت جنايته على الدين أعظم من جناية من طبب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وازمنتهم وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدانهم بل هذا الطبيب الجاهل وهـ ذا المفتى الجاهل أضر ماعلى أديان الناس وابدانهم والله المستعان ولم يكن الحلف بالايمان اللازمة معتاداً على عهد السلف الطيب بل هي من الايمان الحادثة المبتدعة التي أحدثها الجهلة الاول ولهذا قال جماعة من اهل العلم أنها من الايمان اللاغية التي لا يلزم بها شيء البتة أفتى بذلك جماعة من العلماء ومن متأخري من افتي بها تاج الدين ابوء بدالله الارموي صاحب كناب الحاصل قال ابن بزيزة في شرح الاحكام سأله عنها بعض اصحابنا فكتبله بخطه تحت الاستفتاء هذه يمين لاغية لايلزم فيهاشي البتة وكتب محمد الارموى قال ابن بزيزة وقفت على ذلك بخطه وثبت عندي انه خطه ثم قال وقال جماعة من العاماء لا يلزم فيها شيء سوي كمارة اليمين بالله تعالى بناء على ان لفظ اليمين لا ينطاق الا على اليمين بالله تعالى وما عداه التزامات لاايمان ﴿قالَ ﴾ والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم من كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت والقائلون بان فيها كفارة يمين اختلفوا هل تتعدد فيها كفارة اليمين بناء على أقل الجمع أوليس عليه الاكتارة واحدة لانها انها خرجت مخرج اليمين الواحدة كما أفتي به ابوعمر بن عبد ألبر وابو محمد بن حزم وقد كان ابوعمر يفتي بأنه لاشي فيها البتة حكاه عنه القاضي ابوالوليد الباجي وعاب عليه ذلك قال ومن العلماء من رأي انه يختلف بحسب أختلاف الاحوال والمقاصد والبلاد فمن حلف بها قاصدا للطلاق اوالعتاق لزمه ماالزمه

نفسه ومن أم يعلم مقتضى ذلك ولم يقصده ولم يقيده العرف الغالب الجاري لزمه فيها كفارة ثلاثة ايمان بالله بناء على ان اقل الجمع ثلاثة وبه كان يفتي ابو بكر الطرطوشي ومن بعده من شيوخناالذين حملنا عنهم ومن شيوخ عصرنا من كان يفتي بها بالطلاق الثلاث بناء على انه العـرف المستمر الجاري الذي حصل علمه والقصد اليه عندكل حالف بها ثم ذكر اختلاف المغاربة هل يلزم فيها الطلاق الثلاث اوالواحدة ثم قال والمعتمد عليه فيهاالرجوع اليعرف الناس وماهو المعلوم عندهم في هذه الايمان فاذا ثبت فيها عندهم شيء وقصدوه وعرفوه واشتهر بينهم وجب ان يحملوه عليه ومع الاحتمال يرجع الى الاصل الذي هو اليمين بالله اذ لايسمى غير ذلك يمينا فيلزم الحالف بها كفارة ثلاثة ايمان قال وعلى هذاكان يقول أهل التحقيق والانصاف من شيوخنا ﴿قَلْتُ ﴾ ولا جزاء الكفارة الواحدة فيهامدرك آخر افقه من هذا وعليه يدل فتاوي الصحابة رضى الله عنهم صريحًا في حديث ليلي بنت العجماء المتقدم وهذه الالتزامات الخارجة مخرج اليمين انها فيها كفارة يمين بالنص والقياس وانفاق الصحابة كما تقدم فموجبها كلمها شيء واحد ولو تعدد المحلوف به وصار هذا نظير مالوحلف بكل سورة من القرآن على شيء واحــد فعليه كفارة يمين لاتحاد الوجب وان تعدد السبب ونظيره مالو حلف بأسماء الرب تعالي وصفاته فكفارة واحدة فاذا حلف بايمان المسلمين اوالايمان كلها اوالايمان اللازمة او ايمان البيعة او بمايحلف به السامون لم يكن ذلك بأعظم ممالو حلف بكل كتاب انزله الله او بكل اسم من اسماء الله اوصفة من صفات الله فاذا أجزأ في هذه كفارة يمين مع حرمة هذه اليمين وتا كدها فلأن تجزي الكفارة في هذه الايمان بطريق الاولي والاحرى ولا يليق بهذه الشريعة الكاملة الحكيمة التي لم يطرق العالم شريعة الكمل منها غير ذلك وكذلك افتي به افقه الامة واعلمهم بمقاصد الرسول ودينه وهم الصحابة واختلف الفقهاء بعدهم فمنهم من يلزم الحالف بما التزمه من جميع الالتزامات كائنا ماكان ومنهم من لايلزمه بشيَّ منها البتة لأنها ايمان غير شرعية ومنهم من يلزمه بالطلاق والعتاق ويخيره في الباقى بيرن التكفير والالتزام ومنهممن يحتم عليه التكفير ومنهم من يلزمه بالطلاق وحده دون ماعداه ومنهم من يلزمه بشرط كون الصيغة شرطا فان كانت صيغة التزام فيمين كقوله الطلاق يلزمني لم يلزمه بذلك ومنهم من يتوقف في ذلك ولا يفتي فيه بشي ﴿ فَالْاُولَ ﴾ قول مالك واحدى الروايتين عن أبي حنيفة ﴿ وَالثَّانِي ﴾ قول اهل الظاهر وجماعة من السلف ﴿ والثالث ﴾ قول احمد بن حنبل والشافعي في ظاهر مذهبه وابي حنيفة في احدى الروايتين عنه ومحمد بن الحسن ﴿ والرابع ﴾ قول بعض اصحاب الشافعي ويذكر قولاله ورواية عن احمد ﴿ والحامس ﴾ قول ابي ثور وابراهيم بن خالد ﴿ والسادس ﴾ قول القفال من الشافعية وبعض اصحاب ابي حنيفة ويحكي عنه نفسه ﴿ والسابع ﴾ قول جماعة من اهل الحديث وقول اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصح وأفقه واقرب هذه الاقوال الى الكتاب والسنة وبالله التوفيق

﴿ فصـل المثال التاسع ﴾ الالزام بالصـداق الذي اتفق الزوجان على تأخير المطالبـة به وان لم يسميا أجلابل قال الزوج مائة مقدمة ومائة مؤخرة فان المؤخر لايستحق المطالبة به الاعوت أوفرقة هذاهوالصحيح وهو منصوص أحمـد فانهقال في رواية جماعة من اصحابه اذاتزوجها على العاجل والآجل لايحل الاجل الابموت أوفرقة واختاره قدماء شيوخ المفذهب والقاضي أبو يعلى وهواختيارشيخالاسلام ابن تيمية وهو قول النخعي والشءى والليث ن سدء ولهفيه رسالة كتهاالي مالك ينكر عليه خلاف هذا القول سنذكر هاباسناد هاولفظها وقال الحسن وحمادين ابي سليمان وأبوحنيفة وسفيان الثورى وأبوعبيدة يبطل الاجل لجهالة محله ويكون حالا وقال اياس بن معاوية يصحالا جلولا يحل الصداق الاأن يفارقهاأ ويتزوج علها أويخرجها من بلدها فلهاحينئذ المطالبة به وقال مكحول والاوزاعي يحل بعدسنة منوقت الدخول وقال الشافعي وأبو الخطاب تفسد التسمية ويجب مهرالمثل لجهالة العوض بجهالة أجهة ترجع اليمهر المثل وأما مذهب مالك فقال عبد الملك كان مالك وأصحابه يكرهون أن يكون شيء من المهر مؤخراً وكان مالك يقول انما الصداق فيا مضى ناجز كله فان وقع منه شيء مؤخر فلاأحب ان يطول الاجل في ذلك وحكي عن ابن القاسم تأخيره الى السنتين والاربع وعن ابن وهب الى السنة وعنه ان زاد الاجل على أكثر من عشرة سنةفسخوعن ابن القاسم اذاجاوز الاربعين فسخ وعنه الى الحمسين والستين حكى ذلك كله فضل بن سلمة عن ابن المواز ثم قال لأن الاجل الطويل مثل مالو تزوجها الي موت أوفراق قال عبد الملك وقدأ خبرني أصبغ انه شهد ابن وهب وابن القاسم تذاكرا الاجل في ذلك فقال ابن وهب أرى فيه العشرة فدون فماجاوز ذلك فمفسوخ فقال له ابن القاسم وأنا معك على هذا فأقام ابن وهب على رأيه ورجع ابن القاسم فقال لاافسخه ألي الأربدين وافسخه فيما فوق ذلك فقال اصبغ

وبه آخذ ولا احب ذلك ندبا الى العشر وتحوها وقد شهدت اشهب زوج ابنته وجعــل مؤخر مهرها الى اثنتي عشرة سنة قال عبدالملك وماقصر من الاجل فهو افضل وان بعد لم افسخه الاأن يجاوز ماقال ابن القاسم وان كانت الاربعون في ذلك كثيرة جداً قال عبد الملك وان كان بعض الصداق مؤخراً اليغيراجل فانمالكاكان يفسخه قبل البناء ويمضيه بعده ويردالمراة الىصداق مثلها معجلا كله الاان يكون صداق مثلها اقل من المعجل فلا ينقص منه اوا كثر من المعجل والمؤجل فيو في تمام ذلك الاان يرضي الناكح بأن يجعل المؤخر كله معجلامع النقد فيمضى النكاح ولايفسخ لاقبل البناء ولا بعده ولا ترد المراة اليصداق مثلها ثم اطالوا بذكر فروع تتعلق بذلك والصحيح ماعليه اصحاب رسول اللهصلي اللهعليه وسلم من صحة التسمية وعدم تمكين المراة من المطالبة به الابموت اوفرقة حكاه الليث اجماعامنهم وهو محض القياس والفقه فات المطلق من العقود ينصرف الى العرف والعادة عند المتعاقدين كافي النقد والسكة والصفة والوزن والعادة جارية بين الازواج بترك المطالبة بالصداق الابالموت اوالفراق فجرت العادة مجرى الشرط كاتقدم ذكرالامثلة بذلك وايضاً فانعقدالنكاح يخالف سائر العقود ولهذا نافاه التوقيت المشترط في غيره من العقود على المنافع بل كانت جهالة مدة بقائه غير مؤثرة في صحته والصداق عوضه ومقابله فكانت جمالة مدته غير مؤثرة في صحته فهذا محض القياس ونظير هذا لوآجره كل شهر بدرهم فانه يصح وان كانت جملة الاجرةغيرمعلومة تبعاً لمدة الاجارة فقدصح عن امير المؤمنين على بن الى طالب كرم الله وجهـ ه انه اجر نفسه كل دلو بتمرة واكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك التمر وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون على شروطهم الاشرطا احل حراماً اوحرم حلالاوهذالا يتضمن واحدا من الامرين فان مااحل الحرام وحرم الحلال لوفعلاه بدون الشرطل اجازوقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان احق الشروط ان توفو ا به ما استحللتم به الفروج واما تلك التقديرات المذكورة فيكفى في عدم اعتبارها عدم دليل واحد يدل علما ثم ليس تقدير منها بأولى من تقدير ازيدعليه اوانقص منهوما كان هذاسبيله فهو غير معتبر ﴿وقال ﴾ الحافظ ابويوسف يعقوب بن سفيان الفسوى في كتاب التاريخ والمعرفة له وهو كتاب جليل غن ير العلم جم الفوائد حدثني يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي ﴿ قال ﴾ هذه رسالة الليث بن سعد الي مالك بن انس سلام عليك فاني احمد الله اليك الذي لااله الاهوا بعد عافانا اللهواياك واحسن لنا

العاقبة فى الدنيا والآخرة قد بلغني كتابك تذكر فيه من صلاح حالكم الدى يسرنى فأدام الله ذلك لكم واتمه بالعون على شكره والزيادة من احسانه وذكرت نظرك في الكتب التي بعثت بها اليك واقامتك اياها وختمك عليها تخاتمك وقداتتنا فجزاك الله عما قدمت منها خيراً فانها كتب انتهت اليناءنك فاحببت ان ابلغ حقيقتها بنظرك فيها وذكرت انه قد انشطك ماكتبت اليك فيه من تقويم مااتاني عنك الى ابتدائي بالنصيحة ورجوت ان يكون لهاعندي موضع وانه لم يمنعك من ذلك فياخلا الاأن يكون رأيك فيناجميلا الااني لمأذا كرك مثل هذا وانه بلغك أني افتي بأشياء مخالفة لماعليه جماعـة الناس عندكم واني يحق على الخوف على نفسي لاعتماد من قبلي على ماأفتيتهم به وان الناس تبعلاً هل المدينة التي اليها كأنت الهجرة وبها نزل القرآن وقد أصبت بالدي كتبت بهمن ذلك انشاء الله تعالى ووقع منى بالموقع الذي تحبو مااجد أحداً ينسب اليه العلم أكره لشواذ الفتيا ولااشد تفضيلا لعلماء أهل المدينة الذين مضوا ولا آخذ لفتياهم فيما اتفقواعليه منى والحمد لله رب العالمين لاشريك له وأماماذ كرت من مقام رسول الله صلي الله عليه وآ، وسلم بالمدينة ونزول القرآن بهاعليه بين ظهرى أصحابه وما علمهم الله منه وأن الناس صاروا تبعاً لم فيه فكاذ كرت واما ماذ كرت من قول الله تعالى (والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي اللهءنهم ورضواءنه وأعدلهم جناب تجري تحتهاالانهار خالدين فيهاأ بدأ ذلك الفوز العظيم) فان كثيراً من اولئك السابقين الأولين خرجوا الى الجهادفي سبيل الله ابتغاء مرضاة الله فجندوا الاجناد واجتمع اليهم الناس فأظهروا بين ظهر انيهم كتاب الله وسنة نبيه ولميكتموهم شيئاً علموه وكان فيكل جندمنهم طائفة يعلمون كتاب الله وسنةنبيه ويجتهدون برأيهم فيالميفسره لهمالقرآن والسنة وتقدمهم عليه ابو بكروعمروعثمان الذين اختارهم المسلمون لأنفسهم ولم يكن اولئك الثلاثة مضيعين لاجناد المسلمين ولا غافلين عنهم بل كانوا يكتبون في الامر اليسير لاقامة الدين والحذرمن الاختلاف بكتاب الله وسنة نبيه فلم يتركوا أمراً فسره القرآن أوعمل به النبي صلي الله عليه وآله وسلم اوائتمر وافيه بعده الاعلموهموه فإذا جاء امرعمل فيه اصحاب رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم بمصر والشام والعراق على عهد ابى بكر وعمر وعثمان ولميزالوا عليه حتى قبضوالميأم روهم بفيره فلانراه يجوز لاجناد المسلمين ان يحدثوااليوم امراً لم يعمل بهسلفهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين لهم مع ان أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قداختلفوا بعد في الفتيا في اشياء كثيرة ولولا اني قد عرفت ان قدعلمتها كتبت بها اليك ثم اختلف التابعون في اشياء بعد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سعيد بن المسيب ونظراؤه اشد الاختلاف ثماختلف الذين كانوابعدهم فحضرتهم بالمدينة وغيرها ورأسهم يومئذ ابنشهاب وربيعة بنابىءبد الرحمن وكان من خلاف ربيعة لبعض ماقد مضى ماقدعرفت وحضرت وسمعت قولك فيه وقول ذوي الراي من اهل المدينة يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر وكثير بن فرقد وغيركثير ممن هواسن منه حتى اضطرك ماكر هت من ذلك الى فراق مجلسه وذاكرتك انت وعبدالعزيز بن عبدالله بعض مانعيب على ربيعة من ذلك فكنتما من الموافقين فيما انكرت تكرهان منه ما كرهه ومع ذلك بحمد الله عند ربيعــة خير كثير وعقل اصيل ولسان بليغ وفضال مستبين وطريقة حسنة فىالاسلام ومودة صادقة لاخوانه عامة ولناخاصة رحمه الله وغفرلهوجزاه بأحسن منعمله وكانيكون من ابنشهاب اختلاف كشير اذ القيناه واذا كاتبه بعضنا فربمـا كـتـ اليه في الشيء الواحد على فضل رايه وعلمه بثلاثة انواع ينقض بعضها بعضاً ولا يشعر بالذي مضى من رأيه في ذلك فهذا الذي يدعوني الى ترك ماانكرت تركى اياه وقد عرفت ايضاً عيب انكارى اياه ان يجمع احد من اجناد المسلمين بين الصلاتين ليلة المطرومطرالشام اكثر من مطر المدينة بما لا يعلمه الا الله لم يجمع منهم امام قط في ليلة مطر وفيهم ابو عبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد ويزيد بن ابي سفيان وعمرو ابن العاص ومعاذ بن جبل وقد بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل وقال يأتي معاذ يومالقيامة بين يدىالعلماء(١) برتوةوشر حبيل بن حسنة وابو الدرداء وبلال بن رباح وكان ابو ذر بمصر والزبير بن العوام وسعد بن ابى وقاص وبحمص سبعون من اهل بدر وبأجناد المسلمين كاما وبالعراق ابن مسعود وحذيفة بن اليمان وعمران ابن حصين ونزلها امير المؤمنين على بن ابي طالب كرم الله وجهه سنين وكان معه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يجمعوا بين المغرب والعشاء قط ومن ذلك القضاء بشهادة شاهد ويمين صاحب الحق وقدعرفت انه لميزل يقضي بالمدينة به ولميقض به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشام وبحمص ولا بمصر ولا بالعراق ولم يكتب به اليهم الخلفاء الراشدون ابو بكر وعمر وعثمان وعلى ثم ولى عمر بن عبد العزيز وكان كماقد علمت في احياء السنن والجد

ا) الرَّبُّوة بالمناة من فوق الخطوة اه مصحما

في اقامة الدين والاصابة في الراي والعلم بمامضي من امر الناس فكتب اليه رزيق بن الحكم انك كنت تقضي بالمدينة بشرادة الشاهد الواحد ويمين صاحب الحق فكتب اليه عمر بن عبد العزيز اناكنا نقضى بذاك بالمدينة فوجدنا اهل الشام على غير ذلك فلا نقضى الا بشهادة رجلين عدلين او رجل واس اتين ولم يجمع بين العشاء والمغرب قط ليلة المطر والمطر يسكب عليه في منزله الذي كان فيه بخناصرة ساكتاً ومن ذلك ان أهل الدينة يقضون في صدقات النساءانها متي شاءتأن تنكلم في مؤخر صداقها تكلمت فدفع اليها وقد وافق أهل العراق أهل المدينة على ذلك وأهل الشامواهل مصرولم يقض احدمن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا من بعدهم لامرأة بصداقها المؤخر الاان يفرق بينهما موت او طلاق فتقوم على حقها ومن ذلك قولهم في الايلاء انه لايكون عليه طلاق حتى يوقف وان مرت الاربعة الاشهر وقد حدثني نافع عن عبد الله بن عمر وهو الذي كان يروى عنه ذلك التوقيف بعد الاشهر انه كان يقول في الايلاءالذي ذكر الله في كتابه لايحل للمولي اذا بلغ الإجل الاان يفي عكاأمر الله او يعزم الطلاق وانتم تقولون ان لبث بعد الاربعة الاشهر التي سمى الله في كتابه ولم يوقف لم يكن عليه طلاق وقد بلغنا ان عثمان بن عفان وزيدبن ثابت وقبيصة بن ذؤيب واباسلمة بن عبد الرحمن بن عوف قالوا في الايلاء اذا مضت الاربعة الاشهر فهي تطليقة بائنة وقال سعيد بن المسيب وابو بكر بن عبد الرحمن ابن الحرث بن هشام وابن شهاب اذا مضت الاربعة الاشهر فهي تطليقة وله الرجعة في العدة ومن ذلك ان زيد بن ثابت كان يقول اذا ملك الرجل امرأته فاختارت زوجها فهي تطليقةوان طلقت نفسها ثلاثافهي تطليقة وقضى بذلك عبد الملك بن مروان وكان ربيعة بن عبد الرحمن يقوله وقد كادالناس يجتمعون على انها ان اختارت زوجه الم يكن فيه طلاق وان اختارت نفسها واحدة اواثنتين كانت له عليها الرجعة وان طلقت نفسها ثلاثا بانت منه ولي تحل له حتى تنكح زوجا غيره فيدخل ما ثم يموت او يطلقها الاان يردعلها في مجلسه فيقول انماملكتك واحدة فيستحلف ويخلى بينه وبين امرأته ﴿ومن ذلك ان عبد الله بن مسعود كان يقول ايما رجل تزوج امة ثم اشتراها زوجها فاشتراؤه اياها ثلاث تطليقات وكان ربيعة يقول ذلك وان تزوجت المرأة الحرة عبدا فاشترته فمثل ذلك وقد بلغنا عنكم شيئاً من الفتيا مستكرها وقد كنت كتبت اليك في بعضها فلم بجنى في كتابي فتخوفت ان تكون استثقلت ذلك فتركت الكتاب اليك في شيء مما

أنكره وفيما اوردت فيه على رأيك وذلك آنه بلغنى انك امرت زفر بن عاصم الهلالى حين أراد أن يستستى ان يقدم الصلاة قبل الخطبة فأعظمت ذلك لان الخطبة والاستسقاء كهيئة يوم الجمعة الاان الامام اذا دنا من فراغه من الخطبة فدعا وحول رداءه ثم نزل فصلى وقد استستى عمر بن عبد العزيز وابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وغيرهما فكلهم يقدم الخطبة والدعاء قبل الصلاة فاستهتر الناس كلهم فعل زفر بن عاصم من ذلك واستنكروه * ومن ذلك انه بلغني انك تقول في الخليطين في المال انه لا يجب عليهما الصدقة حتى يكون اكمل واحد منهما مأتجب فيه الصدقة وفي كتاب عمر بن الخطاب انه يجب عليهما الصدقة ويترادان بالسوية وقد كان ذلك يعمل به في ولاية عمر بن عبد العزيز قبلكم وغيره والذي حدثنابه يحيى بن سعيد ولم يكن بدون أفاضل العلماء في زمانه فرحمه اللهوغفرله وجهل الجنة مصيره ﴿وَمَن ذَلَكَ انَّهُ بِلَغْنِي انْك تقول اذا أفلس الرجل وقد باعه رجل سلمة فتقاضى طائنة من ثمنها اوانفق المشترى طائفة منهاانه يأخذ ماوجد من متاء وكان الناس على ان البائع اذائقاضي من ثمنها شيئاً او انفق المشتري منهاشيئاً فليست بعينها ﴿ ومن ذلك أنك تذكر ان النبي صلى الله عليه وآله و سلم لم يعط الزبير بن العو ام الالفرس واجدواانا ، كلهم يحدثون انه أعطاه اربعة اسهم لفرسين ومنعه الفرس الثالث والامة كلهم على هذا الحديث أهل الشام واهل مصرواهل الراق واهل افريقية لايختلف فيه اثنان فلم يكن ينبغي لكوان كنت سمعتهمن رجل مرضي أن تخالف الامة أجمعين وقد تركت اشياء كئيرة من اشباه هذا وأنا احب توفيق الله اياك وطول بقائك لما أرجر للناس في ذلك من المنفعة وما أخاف من الضيمة اذا ذهب مثلك مع استئناسي بمكانك وان نأت الدار فهذه منزلتك عنديورأيي فيك فاستيقنه ولاتترك الكتاب الى مخبرك وحالك وحال ولدك واهلك وحاجة انكانت لك اولا حد يوصل لك فاني اسر بذلك كـ تبت اليك ونحن صالحون معافون والحمد لله نسأل الله ان يرزقنا واياكم شكر مأأولانا وتمام ماانم به علينا والسلام عليك ورحمة الله ﴿ فَانْ قَيْلُ ﴾ فما تقولون فيما لوتجملوا وجعلوه حالا وقد اتفقوا في الباطن على تأخيره كصدقات النساء في هذه الازمنة في الغالب هل للمرأة ان تطالب به قبل الفرقة اوالموت قبل هذا يذبي على اصل وهو اذا اتفقا في السر على مهر وسموا في العلانية اكثر منه هل يؤخذ بالسر او بالعلانية فهذه المسئلة مما اضطربت فيهااة وال المتأخرين لعدم احاطتهم بمقاصد الائمة ولابد من كشف غطائها ولها

في الاصل صورتان (احداهما) ان يعقدوه في العلانية بألفين مثلا وقد اتفقوا قبل ذلك ان الهر ألف وانالزيادة سمعة من غيران يعقدوه في العلانية بالاقل فالذي عليه القاضي ومن بعده من اصحاب احمد أن المهر هو المسمي في العقد ولا اعتبار بما اتفقوا عليه قبل ذلك وأن قامت بهاابينة اوتصادقوا عليه وسواءكان مهر العلانية من جنس مهر السر اومن جنس غيرهاواقل منه اواكثر قالواوهو ظاهر كلام الامام احمد في مواضع قال في رواية ابن بدينا في الرجل يصدق صداقا في السئر وفي العلانية شيئاً آخر يؤخذ بالعلانية وقال في رواية ابن الحرث اذا تزوجها في العلانية على شئ واسر غيرذلك اخذنابالعلانية وانكان قد أشهد في السر بغيرذلك وقال في رواية الاثرم في رجل اصدق صداقا سرا و صداقا علانية يؤخذ بالعلانية اذا كان قد اقربه قيل له فقد اشهد شهودا في السر بغيره قال وان أليس قد أقر بهذا أيضاً عندشهود يؤخذ بالعلانية (قال) شيخناومعني قوله اقربه اى رضي به والتزمه لقوله تعالي أأقرتم واخذتم على ذلكم اصرى وهذا يمم التسمية في العقد والاعتراف بعده ويقال اقربالجزية وأقرلاسلطان بالطاعة وهذا كثير في كلامهم وقال في رواية صالح في الرجل يعلن مهرا ويخفي آخر آخذ بما يعلن لان العلانية قد اشهد على نفسه وينبغي لهم ان يفواله بماكان أسره وقال فيرواية ابن منصور اذاتزوج امرأة فيالسر بمهر واعلنوامهرا آخر يذبغي لهم ان يفوا واما هوفيؤخذ بالعلانية قال القاضي وغيره فقد اطلق القول بمهر العلانية وأنما قال ينبغي لهم ان يفوا عما اسره على طريق الاختيار لئلايحصل منهم غرور له في ذلك وهذا القول هو قول الشعبي وابي قلابة وان ابي ليلي وابن شـبرمة والاوزاعي وهو قول الشافعي المشهور عنه وقد نص في موضع آخر أنه يؤخذ بمهر السر فقيل في هذه المسئلة قولان وقيل بل ذلك في الصورة الثانية كماسياتي *وقال كثير من اهل العلم او اكثرهم اذا علم الشهود ان المهر الذي يظهره سمعة وان اصل المهركذا وكذا شم تزوج واعلن الذي قال فالمهر هو السر والسمعة باطلة وهذا هو قول الزهري والحكم بن عيينة ومالك والثوري والليث وابو حنيفة واصحابه واسحق وعن شريح والحسن كالقولين وذكر القاضي عن ابي حنيفة انه يبطل المهر ويجب مهر المثل وهو خلاف ماحكاه عنه اصحابه وغيرهم وقد نقل عن أحمــد مايقتضي أن الاعتبار بالسر اذا ثبت ان العلانية تلجئه فقال اذاكان رجل قد أظهر صداقا واسر غير ذلك نظر في البينات والشهود وكان الظاهر اوكد الا ان تقوم بينة تدفع العلانية قال القاضي وقد تأول ابو

えら بين لفظ ذلك ولفظ البينة و تب بعضهم لعل الساقط (عمر

حفص العكبري هذا على ان بينة السرعدول وبينة العلانية غيرعدول فحكم بالعدول وقال القاضي وظاهر هـ ذا انه يحكم بمهر السر اذالم تقم بينة عادلة بمهر العلانية وقال ابو حفص اذا تكافأت البينات وقد شرطوا في السر ان الذي يظهر في العلانية الرياء والسمعة فينبغي لهم ان يفوا له بهذا الشرط ولا يطالبوه بالظاهر لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنون على شروطهم قال القاضي وظاهر هذا الكلام من ابي حفص أنه قد جعل للسر حكما قال والمذهب على ماذكرناه قال شيخنا كلام ابي حفص الاول فيما اذاقامت البينة بان النكاح عقد في السر بالمهر القليل ولم يثبت نكاح العلانية وكلامه الثاني فيما اذا ثبت نكاح العلانية ولكن تشارطوا انما يظهرون الزيادة على ماانفقوا عليه لارياء والسمعة قال شيخاوهذا الدي ذكره ابوحفص اشبه بكلام الامام احمد واصوله فان عامة كلامه في هذه المسئلة انما هو اذا اختلف الزوج والمرأة ولم تثبت يينة ولا اعتراف ان مهر العلانية سمعة بل شهدت البينة انه تزوجها بالاكثر وادعي عليه ذلك فأنه يجب أن يؤخذ بما أقربه أنشاء أواخ إراً فأذا أقام شهودا يشهدون أنهم تراضوا بدون البينة الاولى لانالتراضي بالاقل في وقت لا يمنع التراضي بما زاد عليه في ذلك (١) وقت آخر الا ترى انه قال اخذ بالعلانية لانه قداشهد على نفسه وينبني لهم ان يفوابما كان اسره فقوله لانه قد اشهد على نفسه دليل على انه انما يلزمه في الحكم فقطوالا فما يجب بينه وبين الله تعالى لايعلل بالاشهاد وكذلك قوله ينبغي لهمان يفواله واما هوفيؤخذ بالعلانية دليل على انه يحكم عليه بهوان أولئك يجب عليهم الوفاء وقوله يذبغي يستعمل في الواجب اكثر ممايستعمل في المستحب ويدل على ذلك انه قد قال أيضاً في امرأة تزوجت في العلانية على الف وفي السر على خمسمائة فاختلفوا في ذلك فان كانت البينة في السروالعلانية سواءاخذ بالعلانية لانه احوط وهو فرج يؤخذ بالاكثر وقيدت المسئلة بأنهم اختلفوا وان كلاهماقامت به بينة عادلة وانما يظهر ذلك بالكلام في الصورة الثانية وهو مااذا تزوجها في السر بألف ثم تزوجها في العلانية بألفين مع بقاء الذكاح الاول فهنا قال القاضي في المجرد والجامع ان تصادقا على نكاح السر لزم أكاح السر بمهر السرلان النكاح المتقدم قدصح ولزم والنكاح المتأخر عنه لايتعلق به حكم ومحمل مطلق كلام احمد والخرق على مثل هذه الصورة وهذا مذهب الشافعي وقال الخرقي اذا تزوجها على صداقين سر وعلانية اخــذ بالعلانية وان كان السر قد انعقد النكاح به وهذا

منصوصكلام احمدفي قوله ان تزوجت في العلانية على ألف وفي السر على خمسمائة وعمومكلامه المتقدم يشمل هذه الصورة والتي قبلها وهذا هو الذي ذكرهالقاضي في خلافه وعليــه أكــثر الاصحاب ثم طريقته وطريقة جماعة في ذلك أن مااظهر اهزيادة في المهر والزيادة فيه بعد لزومه لازمة وعلى هذا فلوكان السرهو الاكثر اخذبه ايضاًوهومعنى قول الامام احمد اخذ بالعلانية اى يؤخذ بالأكثر ولهذا القول طريقة ثانية وهو ان نكاح السر انمايصح اذا لميكتموه على احدي الروايتين بلأنصهمافاذا تواصو ابكتمان النكاح الأولكانت العبرة انماهي بالنكاح الثاني * فقد تحرر ان الاصحاب مختلفون هل يؤخذ بالصداق العلانية ظاهراً وباطناً أوظاهراً فقط فيما اذاكان السرتواطوأمن غير عقدوان كان السرعقداً فهل هي كالتي قبلها أو يؤخذهنا بالسرفي الباطن بلاتردد على وجهين فمن قال انه يؤخذ به ظاهراً فقط وانهم في الباطن لا ينبغي لهم ان يأخذوا الابما اتفقوا عليه لميرد نقضاً وهذاقول لهشو اهدكثيرة ومن قال انه يؤخذ به ظاهراً وباطناً بني ذلك على أن المهرمن توابع النكاح وصفاته فيكون ذكره سمعة كذكره هزلا والنكاح جده وهزله سواء فَكَذَلِكُ ذَكُرُ مَاهُوفِيه يَحْقَقَ ذَلِكُ انْ حَلِ البَضْعُ مَشْرُ وَطُ بِالشَّهَادَةُ عَلَى العقد والشَّهَادةُ وقعت على ماأظهره فيكون وجود المشهودبه شرطافي الحل هذا كلامشيخ الاسلام في مسئلة مهرالسر والعلانية في كتاب ابطال التحليل نقلته بلفظه ولهذه المسئلة عدة صور هذه احداها *الثانية أن يتفقا في السر على أن ثمن المبيع ألف ويظهر افي العلانية ان ثمنه ألفان فقال القاضي في التعليق القديم والشريف ابوجعفر وغيرهما الثمن مااظهراه على قياس المشهور عنه فى المهر ان العبرة بماأظهراه وهو الاكثر وقال القاضي في التعليق الجديد وأبو الخطاب وابو الحسين وغيرهم من أصحاب القاضي الثمن مااسراه والزيادة سمعة ورياء بخلاف المهر الحاقا للعوض في البيع بنفس البيع والحاقا للمهر بالنكاح وجعلا الزيادة فيه بمنزلةالزيادة بعدالعقد وهيغير لاحقة وقال أبوحنيفة عكس هذا بناء على ان تسمية العوض شرط في صحة البيع دون النكاح ﴿ وقال ﴾ صاحباه العبرة في الجميع بما اسراه ﴿ الصورة الثالثة ﴾ ان يتفقا في عقد البيع على ان يتبايعا شيأ بثمن ذكراه على انه بيع تلجئة لاحقيقة له تخلصاً من ظالم يريداخذه فهذا عقد باطل وان لم يقولا في صلب العقد قد تبايعناه تلجئة قال القاضي هذاقياس قول احمدلأنه قال فيمن تزوج امرأة واعتقدانه يحلها للاول لم يصح هذا النكاح وكذلك اذا باع عنباً ممن يعتقد انه يعصره خمراً قال وقدقال احمد في رواية ابن منصور انه اذا افر لامراة

بدين في مرضه ثم تزوجها ومات وهي وارثة فهذه قداقرلها وليست بزوجة يجوز ذلك الا أن يكون اراد تلجئة فيرد ونحو هذا نقل اسحق بن ابراهيم والمروزي وهذا قول ابي يوسف ومحمد وهوقياس قول مالك وقال أبوحنيفة والشافعي لايكون تلجئة حتى يقولا في العقد قد تبايعناهذا العقد تلجئة وماخذمن ابطله انهما لم يقصدا العقد حقيقة والقصدمعتبر في صحته وماخذ من يصححه أن هذا شرط مقدم على العقدوالمؤثر في العقد انماهو الشرط المقارن والاولون منهم من يمنع المقدمة الاولي ويقول لافرق بين الشرط المتقدم والمقارن ومنهم من يقول انهاذلك في الشرط الزائد على العقد بخلاف الرافع له فان الشارط هنا يجعل العقد غير مقصودوهناك هو مقصود وقداطلق عن شرط مقارن ﴿ الصورة الرابعة ﴾ ان يظهر نكاحا تلجئة لاحقيقة له فاختلف الفقها ، في ذلك فقال القاضي وغيره من الاصحاب انه صحيح كنكاح الهازل لان أكثر مافيه انه غير قاصد للعقد بل هازل به و نكاح الهازل صحيح قال شيخنا رضي الله عنه ويؤيد هذا أن المشهور عندنا انه لوشرط في العقد رفع موجبه مثل ان يشترط انه لا يطؤها أوانها لا تحل له أوانه لا ينفق عليها ونحو ذلك صح العقد دون الشرط فالاتفاق على التلجئة حقيقته انهما اتفقا على ان يعتدا عقداً لا يقتضي موجبه وهذالا يبطله قال شيخنا رضي الله عنه ويتخرج في نكاح التلجئة انه باطل لان الاتفاق الموجود قبل العقد بمنزلة المشروط في العقد في اظهر الطريقين لاصحابنا ولوشرطا في العقد انه نكاح تلجئة لاحقيقة لكان نكاحا باطلا وانقيل انفيه خلافا فاناسوأ الاحوال أن يكون كالوشرطا انها لاتحلله وهذا الشرط يفسد العقد على الخلاف المشهور ﴿ الصورة الخامسة ﴾ أن يتفقا على أن العقد عقد تحليل لانكاح رغبة وانهمتي دخل بها طلقها أوفهي طالقأ وانها متى اعترفت بأنه وصل اليها فهي طالق ثم يعقداه مطلقا وهو في الباطن نكاح تحليل لانكاح رغبة فهذا محرم باطل لابحل به الزوجة للمطلق وهو داخل تحت اللعنة مع تضمن زيادة الحداع كما سهاه السلف بذلك وجعلوا فاعله مخادعا لله وقالوا من يخادع الله يخدعه وعلى بطلان هذا النكاح نحو ستين دليلا(والمقصود)ان المتعاقدين وان اظهر اخلاف ما تفقا عليه في الباطن فالعبرة لما أضمراه واتفقا عليه وقصداه بالعقد وقد أشهدا الله على مافي قلوبهما فلاينفعهما ترك التكلم به حالة العقد وهو مطلوبهما ومقصودهما ﴿ الصورة السادسة ﴾ أن يحلف الرجل على شي في الظاهر وقصده ويته خلاف ماحاف عايه وهوغير مظلوم فهذالا ينفعه ظاهر لفظه ويكون

يمينه على مايصدقه عليه صاحبه اعتباراً بمقصده ونيته ﴿الصورة السابعة ﴾ اذا اشــتري أو استأجر مكرها لم يصحوان كان في الظاهر قدحصل صورة العقد لعدم قصده وارادته فدل على أن القصد روح العقدومصححه ومبطله فاعتبار القصود في العقود اولى من اعتبار الالفاظ فان الالفاظ مقصودة لغيرهاومقاصد العقود هيالتي ترادلاجابا فاذا الغيت واعتبرت الالفاظ التي لاترادلنفسها كان هذا الغاء لمايجب اعتباره واعتبارا لماقد يسوغ الغاؤه وكيف يقدم اعتبار اللفظ الذي قدظهركل الظهور ان المرادخلافه بل قد يقطع بذلك على المعنى الذي قدظهر بل قد تيقن انه المراد ﴿ وكيف ﴾ ينكر على اهل الظاهر من يسلك هذا وهل ذلك الامن ايراد الظاهرية فانأهل الظاهر تمسكوا بالفاظ النصوص وأجروها على ظواهرها حيث لايحصل القطع بأن المراد خلافها وأنتم تمسكتم بظواهر ألفاظ غير المعصومين حيث يقع القطع بأن المراد خلافها فأهل الظاهر أعذر منكم بكثير وكل شبهة تمسكتم بهافي تسويغ ذلك فأدلة الظاهرية في تمسكهم بظواهر النصوص أقوى وأصح والله تعالى يحب الانصاف بلهو أفضل حلية تحلي بها الرجل خصوصا من نصب نفسه حكما بين الاقوال والمذاهب وقد قال تعالى لرسوله وأمرت لأعدل بينكم فورثة الرسول منصبهم العدل بينالطوائف وأن لايميل أحدهم معقريبه وذوى مذهبه وطائفته ومتبوعه بليكون الحق مطلوبه يسيربسيره وينزل بنزوله يدين بدين العدل والانصاف ويحكم الحجة وماكان ءايه رسول الله صلى الله ءايه وآله وسلم وأصحابه فهوالعلم الذي قدشمراليه ومطلوبه الذي يحوم بطابه عليه لا بثني عنانه عنه عذل عاذل ولا أخذه فيه لومة لأثم ولايصده عنه قول قائل ﴿ومن ﴾ تدبر مصادر الشرع وموارده تبين لهان الشارع ألغي الالفاظ التي لم يقصد المتكلم بهامعانيها بلجرت على غير قصد منه كالنائم والناسي والسكران والجاهل والمكره والمخطئ من شدة الفرح أوالغضب أوالمرض ونحوهم ولم يكفر من قال من شدة فرحه براحلته بعديأسه منها اللهمأنت عبدى وأنا ربك فكيف يعتبرالالفاظ التي يقطع بأن مراد قائلهاخلافها ﴿ وَلَمْذَا ﴾ المعنى ردشهادة المنافقين ووصفهم بالخداع والكذب والاستهزاء وذمهم على انهم يقولون بأفواههم ماليس في قلوبهم وان بواطنهم تخالف ظواهرهم وذم تعالى من يقول مالا يفعل وأخبرأن ذلك من أكبر المقت عنده ولعن اليهو داذتو سلوا بصورة عقدالبيع على ماحر مه عليهم اليأكل ثمنه وجعل أكل ثمنه لما كان هو المقصود بمنزلة أكله في نفسه وقدلمن رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم في الخرعاصرها ومعتصرها ومن المعلوم ان العاصر انماعصر عنباً ولكن لما كانت نيته انماهي تحصيل الخرلم ينفعه ظاهر عصره ولم يعصمه من اللعنة لباطن قصده ومراده فعلم ان الاعتبار في العقود والافعال بحقائقها ومقاصدها دون ظواهر ألفاظها وأفعالها ومن لم يراع القصود في العقود وجرى معظواهرها يلزمه أزيلعن العاصر وأزيجوز لهعصر العنب لكل أحد وانظهر لهأن قصده الخر وأن يقضي له بالاجرة لعدم تأثير القصد في العقد عنده ولقد صرحوا بذلك وجوزوا له العصر وقضواله بالاجرة وقد روى في أثر مرفوع من حديث ابن بريدة عن أبيه من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه من يهودي أونصراني أومن يتخذه خمراً فقد تقحم النار على بصيرة ذكره عبدالله بن بطة ومن لميراع القصدفي العقد لمير بذلك بأساً وقاعدة الشريعة التي لايجوز هدمها أن المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبارات كما هي معتبرة في التقربات والعبادات فالقصد والنية والاعتقاد يجعل الشئ حلالا وحراماً وصحيحاً وفاسداً وطاعة ومعصية كما انالقصد في العبادة يجعلها واجبة أومستحبة أومحرمة أوصحيحة أوفاسدة ودلائل هذه القاعدة تفوت الحصر ﴿ فَنَها ﴾ قوله تعالي في حق الازواج اذا طلقوا أزواجهم طلاقا رجعياً وبعولتهن أحق بردهن فيذلك ان أرادوا اصلاحاً وقوله (ولاتمسكوهن ضراراً لتعتدوا ﴿ وذلك نص في ان الرجعة انما ملكم الله تعالى لمن قصد الصلاح دون من قصد الضرار وقوله في الخلع (فانخفتم ان لايقيا حدود الله فلاجناح عليهما فيما افتدت به)وقوله (فان طلقها فلاجناح عليهما أن يتراجعا ان ظنا أن يقيما حدود الله) فبين تعالي ان الخلع المأذون فيه والنكاح المأذون فيه انما يباح اذاظنا أن يقيها حدود الله وقال تعالى (من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار) فانما قدم الله تعالى الوصية على الميراث اذا لم يقصد بها الموصي الضرارفان قصده فالورثة ابطالها وعدم تنفيذهاوكذلك قوله (فمن خاف من موص جنفا او أثما فأصلح بينهم فلاائم عليه) فرفع الاثم عمن ابطل الجنف والاثم من وصية الموصي ولم يجعلها بمنزلة نص الشارع الذي تحرم مخالفته وكذلك الاثم مرفوع عمن ابطل من شروط الواقفين مالم يكن اصلاحا وما كان فيهجنف اواتم ولا يحل لاحد ان يجعل هذا الشرط الباطل المخالف لكتاب الله عنزلة نص الشارع ولم يقل هذا احد من أعمة الاسلام بل قدقال امام الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله

احق وشرط الله اوثق فانما ينفذ من شروط الواقفين ما كان للهطاعـة وللمكلف مصلحة واما ما كان بضد ذلك فلا حرمة له كشرط التعزب والترهب المضاد لشرع الله ودينه فانه تمالي فتح للامة باب النكاح بكل طريق وسد عنهم باب السفاح بكل طريق وهـ ذا الشرط باطل مضاد لذلك فانه يسد على من التزمه باب النكاح ويفتح له باب الفجور فان لوازم البشرية تتقاضاها الطباع اتم تقاض فاذا سدعنهامشر وعهافتحت لهاممنوعها ولابدوالمقصود انالله تعالى رفع الاثم عمن ابطل الوصية الجانفة الاثمة وكذلك هو مرفوع عمن ابطل شروط الواقفين التي هي كذلك فاذاشرط الواقف القراءة على القبر كانت القراءة في المسجد أولى واحب الى الله ورسوله وأنفع للميت فلا يجوز تعطيل الاحب الى الله الانفع لعبده واعتبار ضده وقد رام بعضهم الانفصال عن هذا بانه قديكون قصد الواقف حصول الاجرله باستماعه للقرآن في قبره وهذا غلط فان ثواب الاستماع مشروط بالحياة فانه عمل اختياري وقدانقطع بموته (ومن) ذلك اشتراط ان يصلى الصلوات الخس في المسجد الذي بناه على قبره فانه شرط باطل لا يجب بل لا يحل الوفاء به وصلاته في المسجد الذي لم يوضع على قبره احب الى الله و رسوله فكيف يفتي أو يقضى بتعطيل الاحب الى الله والقيام بالاكره اليه اتباعاً لشرط الواقف الجانف الآثم ومن ذلك ان يشرط عليه ايقاد قناديل على قبره او بناء مسجد عليه فانهلا يحل تنفيذ هذا الشرط ولا العمل به فكيف ينقله شرط لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعله وبالجملة فشروط الواقفين اربعة أقسام شروط محرمة في الشرع وشروط مكروهة لله تعالي ورسوله صلى الله عليه وسلم وشروط تتضمن ترك ماهو احب اليالله تعالى ورسوله وشروط تتضمن فعل ماهو احب الى الله تعالى ورسوله فالاقسام الثلاثة الاول لاحرمة لهاولا اعتبار والقسم الرابع هو الشرط المتبع الواجب الاعتبار وبالله التوفيق وقد أبطل النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الشروط كلها بقوله من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وما رده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجز لاحد اعتباره ولا الزام به وتنفيذه ومن تفطن لتفاصيل هذه الجملة التي هي من لوازم الايمان تخلص بها من آصار واغلال في الدنيا واثم وعقوبة ونقص ثواب في الاخرة و الله التوفيق

﴿ فصل ﴾ وتأمل قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم صيد البر لكم حلال وانتم حرم مالم تصيدوه

او يصدلكم كيف حرم على المحرم الاكل مما صاده الحلال اذاكان قدصاده لاجله فانظركيف اثر القصد في التحريم ولم يرفعه ظاهر الفعل ومن ذلك الاثر المرفوع من حديث ابي هريرة من تزوج امرأة بصداق ينوي ان لايؤديه اليها فهو زان ومن أدان دينا ينوي ان لايقضيه فهو سارق ذكره ابوحفص باسناده فجعل المشتري والناكح اذاقصدا ان لايؤديا العوض بمنزلة من استحل الفرج والمال بغير عوض فيكون كالزاني والسارق في المعني وان خالفهما في الصورة ويؤيد ذلك مافي صحيح البخاري مرفوعا من اخذ اموال الناس يريد أداءها اداها الله عنه ومن اخذها يريد اتلافها الله الله (فهذه) النصوص وأضعافها تدل على أن المقاصد تغير احكام التصرفات من العقود وغيرها واحكام الشريعة تقتضي ذلك ايضاً فان الرجــل اذا اشتري أو استأجر او اقترض اونكح ونوي ان ذلك لموكله اولموليه كانله وان لم يتكلم به في العقد وان لم ينوه لهوقع الملك للعاقد وكذلك لوتملك المباحات من الصيد والحشيش وغيرها ونواه لموكله وقع الملك له عند جمهور الفقها، نعم لابد في النكاح من تسمية الموكل لانه معقود عليه فهو بمنزلة السلعة في البيع فافتةر العقد الى تعيينه لذلك لاانه معقود له واذا كان القول والفعل الواحد يوجب الملك لمالكين مختلفين عند تغير النية ثبت أن للنية تأثيرًا في العقود والتصرفات ومن ذلك انه لو قضي عن غيره دينا أو أنفق عليه نفقة واجبة ونحو ذلك ينوى التبرع والهبة لم يملك الرجوع بالبدل وان لم ينو فله الرجوع ان كان باذنه اتفاقا وان كان بغير اذنه ففيه النزاع المعروف فصورة العقد واحدة وانما اختلف الحكم بالنية والقصد ومن ذلك ان الله تعالى حرم ان يدفع الرجل الي غيره مالا ربويا بمثله على وجه البيع الا ان يتقابضا وجوز دفعه بمثله على وجه القرضوقد اشتركا في ان كلا منهما يدفع ربويا ويأخذ نظيره وانها فرق بينهما القصد فان مقصود القرض ارفاق المقترض ونفعه وليس مقصوده المعاوضة والربح ولهذا كان القرض شقيق العارية كما سماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم منحة الورق فكانه أعاره الدراهم ثم استرجعها منه لكن لميكن استرجاع العين فاسترجع المثل وكذلك لو باعه درهم بدرهمين كان ربا صريحا ولو باعه اياه بدرهم ثم وهبه درهما آخر جاز والصورة واحدة وانها فرق بينهما القصد فكيف يمكن احدا أن يلغى القصود في العقود ولا يجعل لها اعتباراً ﴿ فصل ﴾ فان قيل قداطلتم الكلام في مسئلة القصود في العقود ونحن نحاكم إلى القرآن والسنة

واقو ال الائمة قال الله تعالى حكاية عن نبيه نوح ولا اقول للذين تزدري اعينكم لن يؤتيهم الله خير الله أعلم بمافي أنفسهم انى اذالمن الظالمين فرتب الحكم على ظاهر ايمانهم ورد علم مافى انفسهم الى العالم بالسرائر سبحانه المنفرد بعلم ذات الصدوروعلم مافى النفوس من علم الغيب وقد قال تعالى لرسوله ولا اقول لكم عندى خزائن الله ولا أعلم الغيب وقد قال صلى الله عليه وآلهوسلم انى لم أومر ان انقب عن قلوب الناس ولا اشق بطونهم وقد قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لااله الاالله فاذاقالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم الابحق الاسلام وحسابهم على الله فاكتفى منهم بالظاهر ووكل سرائرهم الى الله وكذلك فعل بالذين تخلفواءنه واعتذر وااليه قبل منهم ووكل سرأرهم الى الله وكذلك كانتسيرته في المنافقين قبول ظاهر اسلامهم ويكل سرائرهم الي الله عز وجل وقال تعالى ولاتةف ماليس لكبه علم ولم يجعل اناعاما بالنيات والمقاصد تتعلق الاحكام الدنيوية بها فقو لنالاعلم انابه قال الشافعي فرض الله تعالى على خلقه طاعة نبيه ولم يجعل لهم من الامر شيئًا فأولى أن لا يتعاطوا حكما على غيب أحد بدلالة ولا ظن لقصور عامهم عن علوماً نبيائه الذين فرض عليهم الوقوف عماور دعليهم حتى يأتيهمأمره فانه تعالى ظاهر عليهم الحجج فماجعل اليهم الحكم في الدنيا الا بماظهر من المحكوم عليه ففرض على نبيه ان يقاتل أهل الاوثان حتى يسلموا فتحقن دماؤهم اذاأظهروا الاسلام وأعلم انه لا يعلم صدقهم بالاسلام الاالله ثم أطلع الله رسوله على قوم يظهرون الاسلام ويسرون غيره فلم يجعل له أن يحكم عليهم بخلاف حكم الاسلام ولم يجعل له أن يقضي عليهم في الدنيا بخلاف مأأظهروا فقال لنبيه قالت الاعراب آمنا قل لمتؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا يعني أسلمنا بالقول مخافة القتل والسبي ثمأ خبرهم انه يجزيهم انأطاعوا اللهورسوله يعني انأحدثوا طاعة اللهورسوله وقال في المنافقين وهم صنف ثان اذا جاءك المنافقون الي قوله اتخذوا ايمانهم جنة يعني جنة من القتل وقال سيحلفون بالله لكم اذا انقابتم اليهم فأمر بقبول مأأظهروا ولم يجعل لنبيه أن يحكم عليهم بخلاف حكم الايمان وقد أعلم الله نبيه انهم في الدرك الاسفل من النار فجعل حكمه تعالى عليهم على سرائرهم وحكم نبيه عليهم في الدنيا على علانيتهم بإظهارالتوبة وما قامت عليه بينةمن المسلمين بقوله وبما أقروا بقوله وما جحدوامن قول الكفر مالم يقروا به ولم يقم به بينة عليهم وقد كذبهم في قولهم في كل ذلك وكذلك أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الله أخبر نامالك عن ابنشهاب عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن يزيد عن عدي بن الخيار ان رجلاسار النبي صلى الله

عليه وآله وسلم فلم يدر ماساره حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاذا هو يشاوره فى قتل رجل من المنافقين ققال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أليس يشهد أن لااله الاالله قال بلي ولا شهادة له فقال أليس يصلي قال بلي ولاصلاة لهفقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم ثم ذكر حديث أمرت ان أقاتل الناس ثم قال فسابهم على الله بصدقهم وكذبهم وسرائرهم الى الله العالم بسرائرهم المتولي الحكم عليهم دوناً نبيائه وحكام خلقه وبذلك، مضت أحكام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما بين العباد من الحدود وجميع الحقوق أعلمهم ان جميع أحكامه على مايظهرون والله يدين بالسرائر ثم ذكر حديث عويمر العجلاني في لعانه امرأته ثم قال فقال النبي صلى الله عليه وآلهوسلم فيما بلغنا لولا ماقضي الله لكان لى فيها قضاء غيره يعنى لولاماقضي اللهمن أن لايحكم على أحد الا باعتراف على نفسه أو بينة ولم يعرض لشريك ولا للمرأة وأنفذ الحكم وهو يعلم ان أحدهما كاذب ثم علم بعد ان الزوج هو الصادق ثم ذكر حديث ركانه انه طلق امرأته البتة وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استحلفه مأأردت الا واحدة فحلف له فردها اليه قال وفي ذلك وغيره دليـــل على ان حرامًا على الحاكم ان يقضي ابدا على أحد من عباد الله الا بأحسن مايظهر وان احتمل مايظهر غير أحسنه وكانت عليه دلالة على ما يخالف أحسنه ومن قوله بلي لما حكم الله في الاعراب الذين قالوا آمنا وعلم الله ان الايمان لم يدخل في قلوبهم لما أظهروا من الاسلام ولما حكم في المنافقين الذين علم أنهم آمنوا ثم كفروا وانهم كاذبون بماأظهروا من الايمان بحكم الاسلام وقال في المتلاعنين الصروها فان جاءت به كذا وكذافلاأراه الاقدصدق عليها فجاءت به كذلك ولم يجعل له اليها سبيلا اذا لم تقر ولم تقم عليها بينة وأبطل في حكم الدنيا عنهما استعمال الدلالة التي لاتوجد في الدنيادلالة بعد دلالة الله على المنافقين والاعراب أقوي مماأخبر بهرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله في امرأة العجلاني على ان يكون ثم كان كماخبر به النبي صلى الله عليه وسلم والاغلب على من سمع الفزارى يقول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن امرأتي ولدت غلامااسود وعرض بالقذف انه يريد القذف ثم لم يحده النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذلم يكن التعريض ظاهر قذف فلم يحكم النبي صلي الله عليه وسلم بحكم القذف والاغلب على من سمع قول ركانة لامرأته انت طالق البتة انه قد أوقع الطلاق بقوله انت طالق وانالبتة ارادة شي غير الاول انه ارادالابتات بثلاث ولكنه لما كان ظاهرا

في قوله واحتمل غيره لم يحكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بظاهر الطلاق واحدة فمن حكم على الناس بخلاف ماظهر عليهم استدلالا علي ان ماأظهروا خلاف ماأبطنوا بدلالة منهم أو غير دلالة الم يسلم عندى من خلاف التنزيل والسنة وذلك مثل ان يقول قائل من رجع عن الاسلام ممن ولد عليه قتلته ولم استتبه ومن رجع عنه ممن لم يولد عليه استتبه ولم يحكم الله علي عباده الاحكما واحداً ومثله ان يقول من رجع عن الاسلام ممن أظهر نصرانية او يهودية أودينا يظهره كالمجوسية استتبه فان أظهر التوبة قبلت منه ومن رجع الى دين خفية لم استتبه وكل قد بدل دين الحق ورجع الى الكفر فكيف يستتاب بعضهم ولايستتاب بعض (فان) قال لاأعرف توبة الذي يسر دينه (قيل) ولا يعرفها الاالله وهذا مع خلافه حكم الله شمرسوله كلام محال يسئل من قال هذا هل تدرى لعل الذي كان أخنى الشرك يصدق بالتوبة والذي كان أظهر الشرك يكذب التوبة فان قال نعم قيل فتدري لعلك قتلت المؤمن الصادق الايمان واستحييت الكاذب باظهار الايمان فان قال ليس على الا الظاهر (قيل) فالظاهر فيهما واحد وقد جعلته آثنين بعلة محالة والمنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهروا يهودية ولا نصرانية ولا مجوسية بل كانوا يستسرون بدينهم فيقـِل منهم مايظهرون من الايمان فلو كان قائل هذا القول حين خالف السنة أحسن أن يقول شيئًا لهوجه ولكنه مخالفها ويعتل بما لاوجه له كانه يري اناليهودية والنصرانية لاتكون الا باتيان الكنائس أرايت ان كانوا ببلاد لاكنائس فيها اما يصلون في بيوتهم فتخفي صلاتهم على غيرهم قال وما وصفت من حكم الله ثم حكم رسوله في المتلاعنين يبطل حكم الدلالة التي هي أقوى من الذرائع واذا بطل الاقوى من الدلائل بطل الاضعف من الذرائع كاما وبطل الحد في التعريض بالقذف فان من الناس من يقول اذا تشاتم الرجلان فقال احدهما ماانا بزان ولاأمي بزانية حد لانه اذا قاله على المشاتمة فالاغلب انه انما يريد به قذف الذي يشاتم وامه وان قاله على غير المشاتمة لمأحده اذا قال لم أرد القذف مع ابطال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حكم التعريض في حديث الفزاري الذي ولدت امرأته غلاما اسود ﴿ فان قال ﴾ قائل فان عمر حد في التعريض في مشل هذا ﴿ قيل ﴾ استشار أصحابه فخالفه بعضهم ومع من خالفه ماوصفنا من الدلالة ويبطل مشله قول الرجل لامرأته انت طالق البتة لان الطلاق ايقاع طلاق ظاهر والبتة تحتمل زيادة في عدد الطلاق

وغير زيادة والقول قوله في الذي يحتمل غير الظاهر حتى لا يحكم عليه أبدا الا بظاهر ويجعل القول قوله في الذي يحتمل غير الظاهر فهذا يدل على انه لا يفسد عقد الا بالعقد نفسه ولا يفسد بشي تقدمه ولا تأخره ولا بتوهم ولابالاغلب وكذلك كل شي لايفسد الابعقده ولا يفسد البيوع بأن يقول هذه ذريعة وهذه نية سوء ولوكان ان يبطل البيوع بأن تكون ذريعةالي الرباكان اليقين في البيوع بعقد مالا يحل أولى ان يريد به من الظن الاترى ان رجلا لواشتري سيفا ونوي بشرائهان يقتل به مسلماً كان الشراء حلالاوكانت النية بالقتل غير جائزة ولم يبطل بها البيع وكذلك لوباع سيفا من رجل يريد انه يقتل به رجلا كان هذا هكذا ولو انه رجلا شريفا نكح دنية أعجمية اوشريفة نكحت دنيا أعجميا فتصادقا في الوجهين على ان لم ينو واحد منهما أن يثبتا على النكاح أكثر من ليلة لم يحرم النكاح بهذه النية لان ظاهر عقده كان صحيحا انشاء الزوج حبسها وان شاء طلقها فاذا دل الكتاب ثم السنة ثم عامة حكم الاسلام على ان العقود انما تثبت بظاهر عقدها لاتفسدها نية العاقدين كانت العقود اذا عقدت في الظاهر صحيحة ولا تفسد بتوهم غير عاقدها على عاقدها سيما اذاكان توهما ضعيفا انتهى كلام الشافعي وقد جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهازل بالنكاح والطلاق والرجعة كالجاد بها مع أنه لم يقصد حقائق هذه العقود وابلغ من هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم انمااقضي بنحو ماأسمع فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار فأخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يحكم بالظاهر وانكان في نفس الامر لا يحل للمحكوم له ماحكم له به وفي هذا كله دلالة على الغاء المقاصد والنيات في العقود وابطال سد الذرائع واتباع ظواهر عقود الناس وألفاظهم وباللهالتوفيق فانظرملتني البحرين ومعترك الفريقين فقدابرزكل منهما حجته وخاض بحر العلم فبلغ منه لجته وادل من الحجج والبراهين بمالايدفع وقال ماهو حقيق بأن يقول له اهل العلم قل يسمع وحجج الله لاتتعارض وأدلة الشرع لاتتناقض والحق يصدق بعضه بعضاً ولا يقبل معارضة ولا نقضاً وحرام على المقلد المتعصب ان يكون من اهل هذا الطراز الاول اويكون على قوله وبحثه اذا حقت الحقائق المعول فليجرب المدعي ماليس له والمدعي في قوم ليس منهم نفسه وعلمه وماحصله في الحكم بين الفريقين والقضاء للفصل بين المتغالبين وليبطل الحجج والادلة من احد الجانيين ليسلم له قول احدى الطائفتين والا فيلزم حده ولا يتعدى طوره ولا يمد

الى العلم الموروث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باعاً يقصر عن الوصول اليه ولا يتجرا بنقدزائف لا يروج عليه ولا يتمكن من الفصل بين المقالتين الآمن تجرد لله مسافرا بعزمه وهمته الى مطلع الوحي منزلا نفسه منزلة من يتلقاه غضا طريا من في رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض عليه آراء الرجال ولا يعرضه عليها ويحاكمها اليه ولا يحاكمه اليها ﴿فنقول ﴿ و بالله التوفيق ان الله تعالى وضع الالفاظ بين عباده تعريفا ودلالة على مافى نفوسهم فاذا أراد أحدهم من الآخر شيأعرفه بمراده ومافى نفسه بلفظه ورتب على تلك الارادات والمقاصد احكامها بواسطة الالفاظ ولم يرتب تلك الاحكام على مجردمافي النفوس من غير دلالة فعل أوقول ولا علي مجرد ألفاظ مع العلم بأن المتكلم بها لم يرد معانيها ولم يحط بها علما بل تجاوز للامة عما حدثت بها نفسها مالم تكلم به اوتعمل به وتجاوز لهاعما تكلمت به مخطئة اوناسية أومكر هة أوغيرعالمة بهاذالم تكن مريدة لمعنى ماتكامت بهأوقاصدة اليهفاذا اجتمع القصد والدلالة القولية اوالفعلية ترتب الحكم *هذه قاعدة الشريعة وهي من مقتضيات عدل الله وحكمته ورحمته فان خواطر القلوب وارادة النفوس لاتدخل تحت الاختيار فلوتر تبتعليها الاحكام لكان في ذلك أعظم حرج ومشقة على الامة ورحمة الله تعالى وحكمته تأبي ذلك والغلط والنسيان والسهو وسبق اللسان عالا يريده العبد بل يريد خلافه والتكلم به مكرها وغير عارف لمقتضاه من لو ازم البشرية لايكاد ينفك الانسان من شيء منه فلورتب عليه الحكم لحرجت الامة واصابها غاية التعب والمشقة فرفع عنها المؤاخذة بذلك كله حتى الخطأ في اللفظ من شدة الفرح والغضب والسكر كاتقدمت شواهده وكذلك الخطأ والنسيان والاكراه والجهل بالمعنى وسبق اللسان بما لميرده والتكلم في الاغلاق ولغو المين فهذه عشرة أشياء لا يؤاخذ الله بها عبده بالتكلم في حال منها لعدم قصده وعقد قلبه الذي يؤاخل به أما الخطأ من شدة الفرح فكما في الحديث الصحيح حديث فرح الرب بتوبة عبده وقول الرجل اللهم انتعبدي وانا ربك اخطأ من شدة الفرح ﴿ وأما ﴾ الخطأ من شدة الغضب فكما في قوله تعالى ولو يعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير لقضى اليهم أجلهم قال السلف هو دعاء الانسان على نفسه وولده واهله حال الغضب لو اجابه الله تعالى لاهلك الداعي ومن دعي عليه فقضى اليهم أجلهم وقد قال جماعةمن الأئمة الاغلاق الذي منع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وقوع الطلاق والعتاق فيه هو الغضب وهذاكما

قالوه فان للغضب سكرا كسكر الخر اواشد ﴿وأما﴾ السكران فقد قال الله تمالي ياأيها الذين آمنوا لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتي تعلموا ماتقولون فلم يرتب على كلام السكران حكما حتى يكون عالما بما يقول ولذلك أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يشكك المقر بالزنا ليعلم هل هو عالم بما يقول أمغير عالم بما يقول ولم يؤاخذ حمزة بقوله في حال السكر هـل انتم الاعبيد لابي ولم يكفر من قرأ في حال سكره في الصلاة أعبد ماتعبدون ونحن نعبد ماتعبدون ﴿ وأما ﴿ الخطأ والنسيان فقد قال تعالي حكاية عن المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أوأخطأنا وقال الله تعالى قد فعلت وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلمان اللهقد تجاوز لى عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ﴿وأما ﴾ المكره فقد قال الله من كفر بالله من بعد ايمانه الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان والاكراه داخل في حكم الاغلاق ﴿وَامَا ﴾ اللغو فقدرفع الله تعالى المؤاخذة به حتى يحصل عقد القلب ﴿واما﴾ سـبق اللسان بما لم يرده المتكلم فهو دأر بين الخطافي اللفظ والخطافي القصد فهو أولي أن لا يؤاخذ به من لغو اليمين وقد نص الأعمة على مسائل من ذلك تقدم ذكر بعضها واما الاغلاق فقد نص عليه صاحب الشرع والواجب حمل كلامه فيه على عمومه اللفظي والمعنوى فكل من اغلق عليه باب قصده وعلمه كالمجنون والسكران والمكره والغضبان فقد تكلم في الاغلاق ومن فسره بالجنون أو بالسكر او بالغضب او بالاكراه فانما قصد التمثيل لاالتخصيص ولوقدر ان اللفظ يختص بنوع من هذه الانواع لوجب تعميم الحكم بعموم العلة فان الحكيم اذا ببت لعلة تعدى بتعديها وانتفى بانتفائها ﴿ فصل ﴾ فاذاتم دت هذه القاعدة فنقول الالفاظ بالنسبة الي مقاصد المتكلمين ونياتهم واراداتهم لمعانها ثلاثة أقسام ﴿ أحدها ﴾ أن تظهر مطابقة القصدللفظ وللظهورم اتب تنتهي الى اليقين والقطع بمراد المتكلم بحسب الكلام في نفسه ومايقترن به من القرائن الحالية واللفظية وحال ربكم عيانا كماترون القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب وكماترون الشمس في الظهيرة صحواً ليس دونها سحاب لاتضارون في رؤيته الا كاتضارون في رؤيتها فانه لا يستريب ولا يشك في مراد المتكلم وانهرؤية البصرحقيقة وليس في الممكن عبارة أوضح ولاأنص من هذه ولو اقترح على أبلغ الناس أن يعبر عن هذا المعنى بعبارة لاتحتمل غيره لم يقدر على عبارة أوضح ولاأنص من

هذه وعامة كلام الله ورسوله من هذا القبيل فانه مستول على الامد الاقصى من البيان فصل القسم الثانى مايظهر بأن المتكلم لم يرد معناه وقد ينتهي هذا الظهور الى حد اليقين بحيث لايشك فيه السامع وهذا القسم نوعان (أحدها فلا يكون مريداً لمقتضاه ولا لغيره (والثاني) أن يكون مريداً لمعنى يخالفه فالاول كالمكره والنائم والمجنون ومن اشتد به الغضب والسكران والثانى كالمعرض والمورى والملغز والمتاول

﴿ فصل ﴾ القسم الثالث ماهو ظاهر في معناه ويحتمل ارادة المتكلم له ويحتمل ارادته لغيره ولادلالة على واحد من الامرين واللفظ دال على المعنى الموضوع له وقدأتي به اختياراً فهذه أقسام الالفاظ بالنسبة الى ارادة معانيها ومقاصد المتكلم بها وعند هذا يقال اذا ظهر قصد المتكلم لمعنى الكلام أولم يظهر قصد يخالف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره والادلة التي ذكرها الشافعي رضى الله عنه واضعا فها كلها انماتدل على ذلك وهذاحق لاينازع فيهعالم والنزاع انماهو في غيره اذا عرف هذا فالواجب حمل كلامالله تعالى ورسوله وحمل كلام المكلف على ظاهره الذي هو ظاهره وهوالذي يقصد من اللفظ عندالتخاطب ولايتم التفهيم والفهم الابذلك ومدعى غيرذلك على المتكلم القاصد للبيان والتفهيم كاذب عليه قال الشافعي وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ظاهره بت ومن ادعى أنه لاطريق لنا الى اليقين بمراد المتكلم ان العلم بمراده موقوف على العلم بانتفاء عشرة أشياء فهو ملبوس عليه ملبس على الناس فان هذالوصح لم يحصل لأحدالعلم بكلامالمتكلم قط وبطلت فائدة التخاطب وانتفت خاصية الانسان وصارالناس كالبهائم بلأسوأ حالا ولما علم غرض هذا المصنف من تصنيفه وهذا باطل بضرورة الحس والعقل وبطلانه من أكثر من ثلاثين وجهاًمذ كورة في غير هذا الموضع ولكن حمل كلام المتكلمين على ظاهره لاينبغي صرفه عن ذلك لدلالة تدل عليه كالتعريض ولحن الخطاب والتورية وغير ذلك وهذا أيضاً ممالا ينازع فيه العقلاءوانما النزاع في الحمل على الظاهر حكما بعد ظهور مراد المتكلم والفاعل بخلاف ماأظهره فهذا هوالذي وقع فيه النزاع وهو هل الاعتبار بظواهر الالفاظ والعقود وان ظهرت المقاصد والنيات بخلافها أم للقصود والنيات تأثير يوجب الالتفات اليها ومراعاة جانبها وقد تظاهرت أدلة الشرع وقواعده على أن القصود في العقود معتبرة وانها توثر في صحة العقد وفساده وفى حلهوحرمته بل أبلغ من ذلك وهي انها تؤثر فى الفعل الذى ليس بعقد تحليلا وتحريماً

فيصير حلالا تارة وحراماً تارة باختلاف النية والقصد كما يصير صحيحاً تارة وفاسداً تارة باختلافها وهذا كالذبح فأن الحيوان يحل اذاذبح لأجل الاكل ويحرماذا ذبح لغير الله وكذلك الحلال يصيد الصيد للمحرم فيحرم عليه ويصيده للحلال فلايحرم على المحرم وكذلك الرجل يشتري الجارية ينوى أن تكون لمو كله فتحرم على المشتري وينوى انهاله فتحل له وصورة الفعل والعقد واحدة وانمااختلفت النية والقصد وكذلك صورة القرض وبيع الدرهم بالدرهم الىأجل صورتهما واحدة وهذاقرية صحيحة وهذامعصية باطلة بالقصد وكذلكءصر العنب بنيية أن يكون خمراً معصية ملعون فاعله على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعصره بنية أن يكون خلا أو دبسا جائز وصورةالفعل واحدة وكذلكالسلاح يبيعه الرجل لمن يعرف أنه يقتل به مساءً حرام باطل لمافيه من الاعانة على الاثم والعدوان واذاباعه لمن يعرف انه يجاهد به في سبيل الله فهو طاعة وقربة وكذلك عقدالنذر المعلق على شرط ينوي بهالتقرب والطاعة فيلزمهالوفاء بمانذره وينوي به الحلف والامتناع فيكون يمينا مكفرة وكذلك تعليق الكفر بالشرط ينوى به اليمين والامتناع فلا يكفر بذلك وينوي به وقوع الشرط فيكفر عند وجود الشرط وصورة اللفظ واحدة وكذلك ألفاظ الطلاق صريحها وكنايتها ينوى بهاالطلاق فيكون مانواه وينوى بهغيره فلا تطلق وكذلك قوله انت ء: دي مثل اي ينوى بها الظهار فتحرم عليه وينوى به انها مثلها في الكرامة فلا تحرم عليه وكذلك من ادي عن غيره واجباً ينوي به الرجوع ملكه وان نوى به التبرع لم يرجع وهذه كما انها احكام الرب تعالى في العقود فهي احكامة تعالى في العبادات والمثوبات والعقوبات فقمد اطردت سنته بذلك في شرعه وقدره اماالعبادات فتأثير النيات في صحتها وفسادها أفاهر من أذيحتاج الىذكره فانالقربات كلهام بناها على النيات ولا يكون الفعل عبادة الا بالنية والقصد ولهذا لووقع في الماء ولم ينو الغسل أودخل الحمام للتنظيف أوسبح للتبردلم يكن غسلهقربة ولاءبادة بالاتفاق فانه لم ينوالعبادة فلم تحصل له وانمالام، مانوي ولوأمسك عن المفطر اتعادة واشتغالا ولمينوالقربة لميكن صأئما ولودارحول البيت يلتمس شيئاً سقط منه لميكن طائفا ولواعطي الفقير هبة أوهدية ولم ينو الزكوة لمتحسب زكوة ولوجاس في المسجد ولمينو الاعتكاف لم يحصل له وهذا كما نه ثابت في الاجزاء والامتثال فهو ثابت في الثواب والعقاب ولهذا لوجامع أجنبية يظنها زوجته أوأمته لميأثم بذلك وقديثاب بنيته ولوجامع فى ظلمة من

يظنها أجنبية فبانت زوجته أوأمته اثم علىذلك بقصده ونيته للحرام ولوأكل طعاما حرامايظنه حلالا لمياثم بهولوأ كله وهو حلال يظنه حراما وقد أقدم عليه اثم بنيته وكذلك لوقتل من يظنه مساءاً معصوماف ان كافراً حربياً اثم بنيته ولورمي صيداً فأصاب معصوماً لم يأثم ولورمي معصوما فأخطأه وأصاب صيدا أثم ولهذا كان القاتل والمقتول من المسلمين في النار لنية كل واحدمنهما قتل صاحبه فالنية روح العمل ولبه وقوامه وهو تابع لهايصح بصحتها ويفسله بفسادها والنبي صلى الله عليه وسلم قدقال كلمتين كفتا وشفتا وتحتهما كنوز العلم وهماقوله انما الاعمال بالنيات وانما لكل امري مانوي فيين في الجملة الاولى ان العمل لا يقع الابالنية ولهذا لا يكون عمل الا بنية ثم بين في الجملة الثانية ان العامل ليس له من عمله الامانواه وهذا يعم العبادات والمعاملات والايمان والنذور وسائر العقود والافعال وهذا دليل على أن من نوي بالبيع عقدالربا حُصُلُله الرباولا يعصمه من ذلك صورة البيع وان من نوي بعقدالنكاح التحليل كان محللا ولا يخرجه من ذلك صورة عقدالنكاح لأنه قدنوي ذلك وانمالامرئ مانوي فالمقدمة الاولى معلومة بالوجدان والثانية معلومة بالنصوعلى هذا فاذانوي بالعصر حصول الخركان لهمانواه ولذلك استحق اللعنة واذا نوى بالفعل التحيل علىماحرمه اللهورسوله كانله مانواه فانهقصد المحرم وفعل مقدوره في تحصيله ولا فرق في التحيل على المحرم بين الفعل الموضوع له وبين الفعل الموضوع لغيره اذا جعل ذريعة لهلافي عقل ولافي شرع ولهذا لونهي الطبيب المريض عما يؤذيه وحماه منه فتحيل على تناوله عدمتنا ولا لنفس مانهي عنه ولهذا مسخ الله تعالى اليهود قردة لمأتحيلوا على فعل ماحرمه الله عليهم ولم يعصمهم من عقوبته اظهار الفعل المباح لماتوسلوا به الى ارتكاب محارمه ولهذاعاقب اصحاب الجنة بانحرمهم ثمارها لماتوسلوا بجذاذها مصبحين الى اسقاط نصيب المساكين ولهذا لعن اليهود لما أكلوا ثمن ماحرم الله عليهم أكله ولم يعصمهم التوسل الي ذلك بصورة البيع وأيضاً فاناليهود لم ينفعهم ازالة اسم الشحوم عنها باذابتها فانها بعد الأذابة يفارقها الاسم وتنتقل الى اسم الودك فلم أنحيلوا على استحلالها بازالة الاسم لم ينفعهم ذلك (قال) الخطابي في هذا الحديث بطلان كل حيلة يحتال بها المتوسل الى المحرم فانه لا يتغير حكمه بتغير هيئته وتبديل اسمه (قال) شيخنا رضي الله عنه ووجه الدلالة مااشار اليه احمد ان اليهود لماحرم الله عليهم الشحوم ارادوا الاحتيال على الانتفاع بها على وجه لايقال في الظاهر انهمانتفعوا بالشحم فجملوه وقصدوا بذلك

ان يزول عنه اسم الشحم ثم انتفعو ابثمنه بعد ذلك لئلا يكون الانتفاع في الظاهر بعين المحرم ثم مع كونهم احتالوا بحيلة خرجوا بها في زعمهم من ظاهر التحريم من هذين الوجهين لعنهم الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الاستحلال نظراً الىالمقصود وانحكمة التحريم لإتختلف سواء كانجامدا اومائعاً وبدل الشئ يقوم مقامه ويسد مسده فاذا حرم الله الانتفاع بشي حرم الاعتياض عن تلك المنفعة واما ماابيح الانتفاع به من وجه دون وجــه كالحمر مثلا انه يجوز بيعها لمنفعة الظهر المباحة لالمنفعة اللحم المحرمة وهذامعني حديث ابن عباس الذي رواه ابو داود وصححه الحاكم وغيره لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها واكلوا اثمانها وان الله اذاحرم علي قوم اكل شيء حرم عليهم ثمنه يعني ثمنه المقابل لمنفعة الاكل فاذا كان فيه منفعة اخري وكان الثمن في مقابلتها لم يدخل في هذا اذا تبين هذا فعلوم انه لوكان التحريم معلقا بمجرد اللفظ وبظاهر من القول دون مراعاة المقصود للشئ المحرم ومعناه وكيفيته لم يستحقوا اللعنة لوجهين ﴿ احدهما ﴾ ان الشحم خرج بجمله عن ان يكون شحما وصارو دكا كما يخرج الربا بالاحتيال فيه عن لفظالر با الي ان يصير بيعاً عند من يستحل ذلك فان من اراد ان يبيع مائة بمائة وعشرين الي اجلفاعطي سلعة بالثمن المؤجل ثم اشتراها بالثمن الحال ولا غرض لواحد منهمافي السلعة بوجه ماواناهي كاقال فقيه الامة دراهم بدراهم دخلت بينهما جريرة فلافرق بينذلك وبين مائه بمائة وعشرين درهما بلاحيلة البتة لافي شرع ولافي عقل ولاعرف بل المفسدة التي حرم الربالاجلها بعينها قائمة مع الاحتيال اوازيد منها فانما تضاعفت بالاحتيال لم تذهب ولم تنقص فمن المستحيل على شريعة احكم الحاكمين ان يحرم مافيه مفسدة ويلعن فاعله ويؤذنه بحرب منه ورسوله ويوعده اشد الوعيد ثم يبيح التحليل على حصول ذلك بعينه سواء مع قيام تلك المفسدة وزيادتها بتعب الاحتيال في معصية ومخادعة الله ورسوله هذالا يأتي به شرع فان الرباعلي الارض أسهل وأقل مفسدة من الربا بسلم طويل صعب التراقي يترابي المترابيان علي رأسه فيالله العجب اي مفسدة من مفاسد الربا زالت بهذا الاحتيال والخداع فهل صارهذا الذنب العظيم عندالله الذي هو من أكبر الكبائر حسنة وطاعة بالخداع وبالاحتيال ويالله كيف قلب الخداع والاحتيال حقيقة من الخبيث الى الطيب ومن المفسدة الي المصلحة وجعله محبوبا للرب تعالي بعدان كانمسخوطا له ولئن كان هذا الاحتيال يبلغ هذا المبلغ فانه عند الله ورسوله

بمكان ومنزلة عظيمة وانهمن أقوي دعائم الدين وأوثق عراه وأجل أصوله ويالله العجب كيف تزول مفسدة التحليل الذي أشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلعن فاعله مرة بعدأ خري وبتسبيق شرطه وتقديمه على صلب العقد وخلا صلب العقد من لفظه وقدوقع التواطؤوالتوافق عليه واي غرض للشارع وأي حكمة في تقديم الشرط وتسبيقه حتى تزول به اللعنة وتنقلب به خمرة هذا العقد خلاوهل كان عقل التحليل مسخوطالله ورسوله لحقيقته ومعناه لعدم مقارنة الشرطله وحصول صورة نكاح الرغبة معالقطع بانتفاء حقيقته وحصول حقيقة نكاح التحليل وهكذا الحيل الربوية فان الربالم يكن حراما لصورته ولفظه وانماكان حراما لحقيقته التي امتاز بها عن حقيقة البيع فتلك الحقيقة حيث وجدت وجدالتحريم في أي صورة ركبت وبأى لفظ عبر عنها فليس الشأن في الاسماء وصور العقودو انماالشأن في حقائقها ومقاصدها وماعقدت له ﴿ الوجه الثاني ﴾ اناليهود لمينتفعوا بعين الشحم وانما انتفعوا بثمنه ويلزم من راعي الصور والظواهر والالفاظ دون الحقائق والمقاصد أن لايحرم ذلك فلمالعنوا على استحلال الثمن وان لمينص لهم على تحريمه علم أن الواجب النظر الى الحقيقة والمقصو دلا الى مجرد الصورة ونظير هـذا أن يقال لرجل لاتقرب مال اليتيم فيبيعه وياخذ عوضه ويقول لمأقرب ماله وكمن يقول لرجل لاتشرب من هذا النهر فيأخذ بيديه ويشرب بكفيه ويقول لمأشرب منه وعنزلة من يقول لاتضرب زبدا فيضربه فوق ثيابه ويقول انما ضربت ثيابه وبمنزلة من يقول لاتأكل مال هذا الرجل فانه حرام فيشتري به سلعة لا يعينه ثم ينقده للبائع ويقول لم آكل ماله انما أكلت مااشترسه وقدملكت ظاهرا وباطناً وأمثال هذه الامور التي لواستعملها الطبيب في معالجة المرضي لزاد مرضهم ولواستعملهاالمريض لكان مرتكباً لنفس مانهاه عنه الطبيب كمن يقول له الطبيب لاتأكل اللحم فانه يزيد في مواد المرض فيدقه ويعمل منه هريسة ويقول لم آكل اللحم وهذا المثال مطابق لعامـة الحيـل الباطلة في الدين ﴿ ويالله ﴾ العجب أي فرق بين بيع مائة بمائة وعشرين درهما صريحاً وبين ادخال سلعة لم تقصد أصلا بل دخولها كخروجها ولهذا لا يسأل العاقد عن جنسها ولاصنفها ولاقيمتها ولاعيب فيهاولا يبالى بذلك البتة حتى لوكانت خرقة مقطعة أو أذن شاة أوعودا من حطب ادخلوه محللا للربا ولما تفطن المحتالون ان هذه السلعة لااعتبار بها في نفس الامر وانهاليست مقصودة بوجه وان دخولها كخروجها تهاونوابها ولم يبالوا بكونها ممايتمول

عادة أولا يتمول ولم يبال بعضهم بكونها مملوكة للبائع أوغير مملوكة بل لم يبال بعضهم بكونها مما يباع أوممالا يباع كالمسجدوالمنارة والقلعة وكلهذا وقع من ارباب الحيل وهذالما علموا ان المشترى لاغرضله في السلعة فقالوا اى سلعة اتفق حضورها حصل بهاالتحليل كأى تيس اتفق في باب محلل النكاح ومامثل من وقف مع الظواهر والالفاظ ولم يراع المقاصد والمعاني الا كمثل رجل قيل له لا تسلم على صاحب بدعة فقبل يده ورجله ولم يسلم عليه اوقيل له اذهب فاملاً هـذه الجرة فذهب فملا ها ثم تركهاعلى الحوض وقال لم تقل ايتني بها وكمن قال لوكيله بع هذه السلعة فباعها بدرهم وهي تساوي مائة ويلزم من وقف مع الظواهر ان يصحح هذا البيع ويلزم به الموكل وان نظر الي المقاصد تناقض حيث القاها في غير موضع وكمن اعطا رجلانوبا فقال والله لا البسه لماله فيه من المنة فباعه واعطاه ثمنه فقبله وكمن قال والله لااشر بهذا الشراب فجعله عقيدا اوثر دفيه خبزا واكله ويلزم منوقف معالظواهر والالفاظ انلايحد من فعل ذلك بالخمر وقد اشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى ان من الامة من يتناول المحرم ويسميه بغير اسمه فقال ليشر بن ناس من امتي الحمر يسمونها بغير اسمها يعزف على رؤسهم بالمعازف والمغنيات يخسف الله بهم الارض ويجعل منهم القردة والخنازير رواه احمدوابوداود *وفي مسندالامام احمد مرفوعاً يشرب ناس من امتى الحمر يسمونها بغير اسمها وفيه عن عبادة بنالصامت عنالنبي صلى الله عليه وآله وسلم يشرب ناس من امتى الخرباسم يسمونها اياه وفي سنن ابن ماجه من حديث ابي أمامة يرفعه لاتذهب الليالي والايام حتى تشربطائفة من امتى الخريسمونها بنيراسمها (قال) شيخنارضي الله عنه وقد جاء حديث آخر يوافق هذا مرفوعاومو قوفامن حديث ابن عاس يأتي على الناس زمان يستحلفيه خمسة اشياء بخمسة اشياء يستحلون الخمر باسم يسمونها اياه والسحت بالهدية والقتل بالرهبة والزنا بالنكاح والربا بالبيع وهذاحق فان استحلال الربا باسم البيع ظاهر كالحيل الربوية التي صورتهاصورة البيع وحقيقتها حقيقة الربا ومعلوم انالربا انماحرم لحقيقته ومفسدته لالصورته واسمه فهب انالمرابي لم يسمه ربا وسماه بيعاً فذلك لا يخرج حقيقته وماهيته عن نفسها واما استحلال الخر باسم آخر فكما استحلمن استحل المسكر من غير عصير العنب وقال لااسميه خمرا وانما هونبيذ وكما يستحلها طائفةمن المجان اذا مزجت ويقولون خرجت عن اسم الخركما يخرج الماء بمخالطة غيره لهعن اسم الماء المطلق وكما يستحلما من يستحلما اذااتخذت

عقيدا ويقول هذه عقيدلاخمر ومعلومان التحريم تأبع للحقيقة والمفسدة لاللاسم والصورة فأن ايقاع العداوة والبغضاء والصدعن ذكر اللهوعن الصلاة لاتزول بتبديل الاسماء والصورعن ذلك وهل هذا الامن سوءالفهم وعدم الفقه عن الله ورسوله *وامااستحلال السحت باسم الهدية وهو اظهر من أن يذكركرشوة الحاكم والوالي وغيرهما فأن المرتشى ملعون هو والراشي لمافي ذلك من المفسدة ومعلوم قطعا انهما يخرجان عن الحقيقة وحقيقة الرشوة بمجرد اسم الهدية وقد علمنا وعلم الله وملائكته ومن له اطلاع على الحيل انها رشوة واما استحلال القتل باسم الارهاب الذي تسميه ولاة الجور سياسة وهيبة وناموساً وحرمةللملك فهو اظهر من ان يذكر واما استحلال الزنا باسم النكاح فهو الزنابالمرأة التي لاغرض له أن يقيم معها ولاأن تكون زوجته وانماغرضه أن يقضي منها وطره أو يأخذ جعلا على الفساد بهاويتوصل الى ذلك باسم النكاح واظهارصورته وقدعلم اللهورسوله والملائكة والزوج والمرأةأنه محلل لاناكح وانهليس بزوج وانماهو تيس مستعار للضراب بمنزلة همار العشر يين فيالله العجب أي فرق في نفس الامر بين الزنا وبين هذا نعم هذا زنا بشهودمن البشروذلك زنابشهود من الكرام الكاتبين كاصرح بهأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا لايزالان زانيين وان مكثا عشرين سنة اذاعلم اللهانه انما يريدأن يحللها والمقصودان هذا المحلل اذاقيل له هذا زناقال ليس بزنا بل نكاح كمان المرابي اذاقيل له هذا رباقال بل هو بيع وكذلك كلمن استحل محرما بتغيير اسمه وصورته كمن يستحل الحشيشة باسم لقيمة المراحمة ويستحل المعازف كالطنبور والعود والبربط باسم يسميها به وكما يسمى بعضهم المغني بالحادي والمطرب والقوال وكما يسمى الديوث بالمصاح والموفق والمحسن ورأيت من يسجد لغيرالله مرن الاحياء والاموات ويسمى ذلك وضع الرأس للشيخ قال ولاأقول هذا سجود وهكذا الحيل سواءفان أصحابها يعمدون الي الاحكام فيعلقونها بمجرد اللفظ ويزعمون ان الذي يستحاونه ليس بداخل في لفظ الشي المحرم مع القطع بان معناه معنى الشي المحرم فان الرجل اذا قال لمن عليه ألف اجملها ألفا ومائة الى سنة بادخال هذه الخرقة واخراجها صورة لامعنى لميكن فرق بين توسطها وعدمه وكذلك اذاقال مكنيني من نفسك اقض منك وطراً يوماأوساعة بكذا وكذا لم يكن فرق بين ادخال شاهدين في هذا أوعدم ادخاله اوقدتو اطناعلى قضاء وطرساعة من زمان ولوأوجب تبديل الاسماء والصور تبدل الاحكام والحقائق لفسدت الديانات وبطلت الشرائع واضمحل الاسلام

واي شيء نفع المشركين تسميهم اصنامهم آلهة وليس فيها شيء من صفات الالهية وحقيقها واي شيء نفع بمسمية الاشراك بالله تقربا الي الله واي شيء نفع المعطلين لحقائق اسهاء الله وصفاته تسمية ذلك تعظيما واحتراماواي شيء نفع الغلاة من البشر واتخاذهم طواغيت يعبدونها من دون الله تسمية ذلك تعظيما واحتراماواي شيء نفع الغلاة القدر المخرجين لا شرف مافي مملكة الرب تعالى من طاعات انبيائه ورسله وملائكته وعباده عن قدرته تسمية ذلك عدلاواي شيء نفعهم نفيهم لصفات كاله تسمية ذلك توحيداً واي شيء نفع اعداء الرسل من الفلاسفة القائلين بأن الله لم يخلق السموات والارض في ستة ايام ولا يحيى الموتي ولا يعث من في القبور ولا يعلم شيئاً من الموجودات ولا ارسل الى الناس رسلا يامرونهم بطاعته تسمية ذلك حكمة واي شيء نفع اهل النفاق تسمية نفاقهم عقلا معيشياً وقد حهم في عقل من لم ينافق نفاقهم ويداهن في دين الله واي شيء نفع المكسة الله ودينه شرع الديوان واي شيء نفع اهل البدع والضلال تسمية شبههم الداحضة عند ربهم والشطحات حقائق فهؤلاء كلهم حقيق ان يتلى عليهم ان هي الااسماء سميتموها اتم وآباؤكم ما ازله والشطحات حقائق فهؤلاء كلهم حقيق ان يتلى عليهم ان هي الااسماء سميتموها اتم وآباؤكم ما ازله الله ما من سلطان

وصل وممايوضح ماذكرناه من ان القصود في العقود معتبرة دون الالفاظ الجردة التي لم تقصد بهامعانيها وحقائقها اوقصد غيرها انصيغ العقود كبعت واشتريت وتزوجت واجرت اما اخرات واما انشاآت واما انها متضمنة للامرين فهي اخرارات عما في النفس من المعاني التي تدل علي العقودوانشاآت لحصول العقود في الخارج فلفظه اموجب لمعناها في الخارج وهي اخبار عن ما في النفس من تلك المعاني ولا بد في صحتها من مطابقة خبرها لمخبرها فاذا لم تكن تلك المعاني في النفس كانت خبراً كاذبا وكانت بمنزلة قول المنافق اشهد ان محمدا رسول الله وبمنزلة قوله آمنت بالله وباليوم الآخر وكذلك المحلل اذا قال تزوجت وهو لا يقصد بلفظ التزوج المعني الذي جعله الله في الشرع كان اخبارا كاذبا وانشاء باطلا فانافع ان هذه اللفظة لم توضع في الشرع ولا في العرف ولا في الله في الشرع ولا في العرف ولا في الله قولا هذه وجعله سبباً للمودة والرحمة بين الزوجين وليس له قصد في توابعه حقيقة ولاحكما فمن ليس عباده وجعله سبباً للمودة والرحمة بين الزوجين وليس له قصد في توابعه حقيقة ولاحكما فمن ليس

لهقصد في الصحبة ولا في العشرة ولا في المصاهرة ولا في الولدولا في المواصلة ولا المعاشرة ولا في الا مواء بل قصده ان يفارق لتعود الي غيره فالله جعل النكاح سبباللمو اصلة والمصاحبة والمحلل جعله سبباللمفارقة فانه تزوج ليطلق فهومناقض لشرع الله ودينه وحكمته فهو كاذب في قوله تزوجت باظهاره خلاف مافى قلبه وبمنزلة من قال لغيره وكلتك اوشاركتك اوضاربتك اوساقيتك وهو يقصد رفع هذه العقود وفسخها وقد تقدم ان صيغ العقود اخبارات عن مافي النفس من المعاني التي هي اصل العقود ومبدا الحقيقة التي بها يصير اللفظ كلاما معتبرا فانهالا تصير كلاما معتبرا الا اذا قرنت بمعانيها فتصير انشاء للعقود والتصرفات من حيث أنها هي التي اثبتت الحكم وبها وجدواخبارات منحيث دلالتها على المعاني التي في النفس فهي تشبه في اللفظ احببت أوابغضت وكرهت وتشبه في المعني قرواقعد وهذه الافعال أنما تفيد الاحكام اذا قصد المتكلم بهاحقيقة أوحكما ماجعلتله واذالم يقصد بها مايناقض معناها وهذافيا بينه وبين الله تعالي فامافي الظاهر فالامر مجمول على الصحة والالماتم عقد ولا تصرف فأذا قال بعت اوتزوجت كان هذااللفظ دليلا علي أنه قصد معناه المقصود به وجعله الشارع بمنزلة القاصد وان كان هازلا وباللفظ والمعنى جميعا يتم الحكم فكل منهما جزء السبب وهما مجموعه وأنكانت العبرة في الحقيقة بالمهني واللفظ دليل ولهـ ذا يصار الى غيره عند تعذره وهـ ذا شأن عامة انواع الكلام ذانه محمول على معناه المفهوم منه عند الاطلاق لاسيما الاحكام الشرعية التي علق الشارع بها أحكامها فان المتكلم عليه أن يقصد بتلك الالفاظ معانيها والستمع عليه ان يحملها على تلك العاني فان لم يقصد المتكلم بها معانيها بل تكلم بها غير قاصد لمعانيها اوقاصد الغيرها ابطل الشارع عليه قصده فأن كان هازلا أولاء الميقصد المعنى الزمه الشارع المهني كمن هزل بالكفر والطلاق والنكاح والرجعة بل لو تكلم الكافر بكلمة الاسلام هازلا الزم به وجرت عليه أحكامه ظاهرا وان تكلم بها مخادعا مأكرا محتالا مظهرا خلاف ماابطن لم يعطه الشارع مقصوده كالمحلل والمرابي بعقد العينةوكل من احتال على استقاط واجب اوفعل محرم بعقد أوقول اظهره وأبطن الامر الباطل وبهذا يخرج الجواب عن الالزام بنكاح الهازل وطلاقه ورجعته وان لم يقصد حقائق هذه الصيغ ومعانيهاونحن نذكر تقسياجامعا نافعا في هذا الباب نبين به حقيقة الامر فنقول المتكلم بصيغ العقود اما ان يكون قاصداً للتكلم بها اولا يكون قاصدا فان لم يقصدالتكلم بها كالمكره والنائم

والمجنون والسكران والمغلوب على عقله لم يترتب عليها شيء وان كأن في بعض ذلك نزاع وتفصيل فالصواب ان أقوال هؤلاء كلهاهدركما دل عليه الكتاب والسنة والميزان وأقوال الصحابة وانكان قاصداً للتكلم بها فاماان يكون عالما بغايتهامتصوراً لهاولا يدرى معناها البتة بلهي عنده كاصوات ينعق بها فان لم يكن عالما بمعناها ولا متصوراً لهلم يترتب عليه أحكامها أيضاً ولا نزاع بين أثمة الاسلام فيذلك وانكان متصورا لمعانيها عالما بمدلولها فاما ان يكون قاصداً لها اولا فانكان قاصدا لها ترتبت احكامهافي حقه ولزمته وان لم يكن قاصداً لها فاما ان يقصد خلافها اولا يقصد لامعناها ولاغيرمعناهافان لم يقصدغير التكام بهافهو الهازل ونذكر حكمه وان قصد غير معناها فاماان يقصدما يجوز له قصده اولافان قصد ما يجوز له قصده نحو ان يقصد بقوله انت طالق من زوج كان قبلي او يقصد بقوله امتي أوعبدي حرانه عفيف عن الفاحشة اويقصد بقوله امرأتي عندي مثل أمي في الكرامة والمنزلة ونحو ذلك لم يلزمه احكام هذه الصيغ فيما بينه وبين الله تعالى وامافى الحكم فان اقترن بكلامه قرينة تدل على ذلك لم يلزمه ايضاً لأن السياق والقرينة بينة تدل على صدقه وان لم يقترن بكلامه قرينة اصلاوادعي ذلك دعوى مجردة لم تقبل منهوان قصدبها مألا يجوز قصده كالتكلم بنكحت وتزوجت بقصد التحليل وبعت واشتريت بقصد الربا وبخالعتها بقصد الحيلة على فعل المحلوف عليه وبملكت بقصد الحيلة على اسقاط الزكاة اوالشفعة ومااشبه ذلك فهذالا يحصل لهمقصوده الذي قصده وجعل ظاهر اللفظ والفعل وسيلةاليه فأن في تحصيل مقصوده تنفيذا للمحرم واسقاطا للواجب واعانة على معصية الله ومناقضته لدينه وشرعه فاعانته على ذلك اعانة على الاثم والعدوان ولا فرق بين اعانته على ذلك بالطريق الذي وضعتَ مفضية اليه وبين اعانته على ذلك بالطريق الذي وضعت مفضية الى غيره فالمقصود اذاكان واحداً لم يكن اختلاف الطرق الموصاة اليه بموجب لاختلاف حكمه فيحرم من طريق ويحل بعينهمن طريق أخرى والطرق وسائل وهي مقصودة لغيرها فأي فرق بين التوسل الي الحرام بطريق الاحتيال والمكر والخداع والتوسل اليه بطريق المجاهرة التي يوافق فيهاالسر الاعلان والظاهر الباطن والقصد اللفظ بل سالك هذه الطريقة قد تكون عاقبته اسلم وخطره أقلمن سالك تلك من وجوه كثيرة كمان سالك طريق الخداع والمكر عند الناس أمقت وفي قلوبهم اوضع وهم عنه أشد نفرة ممن أتي الامر على وجهه وداخلهمن بابه ولهذا قال ايوب السختياني وهو

من كبار التابعين وساداتهم وأئمتهم في هؤلاء يخادءون الله كما يخادعون الصبيان لواتوا الامر على وجهه كانأسهل على "

وفصل الذا عرف هذا فنقول المكره قد أتى باللفظ المقتفي للحكم ولم يثبت عليه حكمه لكونه غير قاصد لهوانماقصد دفع الاذي عن نفسه فانتنى الحكم لانتفاء قصده وارادته لموجب اللفظ فعلم أن نفس اللفظ ليس مقتضيا للحكم اقتضاء الفعل لاثره فانه لوقتل اوغصب أواتلف أو نجس المائع مكرها لم يمكن أن يقال ان ذلك الفقل والانلاف أو التنجيس فاسدا او باطلا كالواكل أو شرب أو سكر لم يقل ان ذلك فاسد بخلاف مالو حلف أونذر أو طلق أوعقد عقداً حكمياً وهكذا المحتال الماكر المخادع فانه لم يقصد الحكم المقصود بذلك اللفظ الذي احتال به وانما قصد معني آخر فقصد الربا بالبيع والتحليل بالنكاح والحنث بالخلع بل المكره قدقصد دفع الظلم عن نفسه وهذا قصده التوسل الى غرض ردىء فالحتال والمكره يشتركان في الهما لم يقصدا بالسبب حكمه ولا باللفظ معناه وانما قصد التوسل بذلك اللفظ وبظاهم ذلك السبب الى شئ أخر غير حكم السبب لكن أحدها راهب قصده دفع الضر رعن نفسه ولهذا يحمد أويعذر على ذلك والا خر راغب قصده ابطال حق وايثار باطل ولهذا يذم على ذلك فالمكره يبطل حكم السبب فيما احتال عليه واما في ذلك والا خر ومن ادعي انه انماقصد واحدامنهما والمحتال يبطل حكم السبب فيما احتال عليه واما في النانه مكره ومن ادعي انه انماقصد الاحتيال فكمن ادعى انه مكره وان كان ظهور أم المحتال النانه مكره وان كان ظهور أم المكره أبين من ظهور أمر المحتال

﴿ فصل ﴾ وأما الهازل فهو الذي يتكلم بالكلام من غير قصد لموجبه وحقيقته بل على وجه اللعب وتقيضه الجادفاعل من الجد بكسر الجيم وهو تقيض الهزل وهو مأخوذ من جدفلان اذا عظم واستغنى وصار ذاحظ والهزل من هزل اذا ضعف وضؤل نزل الكلام الذي يراد معناه وحقيقته بمنزلة صاحب الحظ والبخت والغني والذي لم يرد معناه وحقيقته بمنزلة الحالي من ذلك اذقوام الكلام بمعناه وقوام الرجل بحظه وماله وقد جاءفيه حديث ابي هريرة المشهور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جد هن جد وهز لهن جد النكاح والطلاق والرجعة رواه أهل السنن وحسنه الترمذي وفي مراسيل الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نكح لاعبا

أوطلق لاعبا اوأعتق لاءبا فقد جاز وقال عمربن الخطاب رضي الله عنه اربع جائز ات اذاتكام بهن الطلاق والعتاق والنكاح والنذر وقال أمير المؤمنين على كرم اللهوجهه ثلاثة لالعب فيهن الطلاق والعتاق والنكاح وقال أبو الدرداء ثلاث اللعب فيهن كالجد الطلاق والعتاق والنكاح وقال ابن مسعودالنكاح جدهولعبه سواء ذكر ذلك أبوحفص العكبرى ﴿ فصل ﴾ واما طلاق الهازل فيقع عند الجمهور وكذلك نكاحه صحيح كاصرح به النص وهذاهو المحفوظ عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور حكاه أبو حفص أيضاً عن أحمد وهو قول أصحابه وقول طائفة من أصحاب الشافعي وذكر بعضهم انالشافعي نصعلى ان نكاح الهازل لايصح بخلاف طلاقه ومذهب مالك الذي رواه ابن القاسم عنه وعليه العمل عندأ صحابه ان هزل النكاح والطلاق لازم بخلاف البيع وروي عنه على بنزياد ان نكاح الهازل لا يجوز قال بعض أصحابه فان قام دليل الهزل لم يلزمه عتق ولا نكاح ولاطلاق ولاشيء عليه من الصداق وأمابيع الهازل وتصرفاته المالية فاته لايصح عنــد القاضي أبي يعلى وأكثر أصحابه وهو قول الحنفية والمالكية وقال أبو الخطاب في انتصاره يصح بيعــه كطلاقه وخرجها بعض الشافعية على وجهين ومن قال بالصحة قاس سائر التصرفات على النكاح والطلاق والرجعة * والفقه فيه ان الهازل أتى بالقول غيرملتزم لحكمه وترتيب الاحكام على الاسباب للشارع لاللعاقد فاذا أتى بالسبب لزمه حكمه شاء امأبي لان ذلك لا يقف على اختياره وذلك ان الهازل قاصد للقول مريدله مع علمه بمعناه وموجبه وقصد اللفظ المتضمن للمعني قصدلذلك المعنى لتلازمهاالاان يعارضه قصدآخر كالمكره والمخادع المحتال فانهما قصدا شيئاً آخر غير معنى القول وموجبه ألاترى ان المكره قصد دفع العذاب عن نفسه ولم يقصد السبب ابتداء والمحلل قصداعادتها الى المطلق وذلك مناف لقصده موجب السبب وأما الهازل فقصد السبب ولم يقصد حكمه ولاماينافي حكمه فترتب عليه أثره ﴿فَانَ قِيلَ *هذا ينتقض عليكم بلغو اليمين فانه لا يترتب عليه حكمه (قيل) اللاغي لم يقصد السبب وانماجري على لسانه من غير قصده فهو بمنزلة كلام الناسم والمغلوب على عقله وأيضاً فالهزل أمر باطن لا يعرف الامن جهة الحازل فلايقبل قوله في ابطال حق العاقد الآخر ومن فرق بين البيع وبابه والنكاح وبابه قال الحديث والآثار تدل على أن من العقود مايكون جده وهز له سواء ومنها مالايكون كذلك والالقال العقود كلها أوالكلام كلهجده وهزله سواء وامامن جهة المعنى فانالنكاح والطلاق والرجعة

والعتق فيهاحق الله تعالي اماالعتق فظاهر وأماالطلاق فانه يوجب تحريم البضع ولهذا بجب اقامة الشهادةفيه وانالم تطلبها الزوجة وكذلك فيالنكاح فانه يفيدحل ماكان حراما وحرمة ماكان حلالاوهو التحريم الثابت بالمصاهرة ولهذا لايستباح الابالمهر واذا كان كذلك لميكن للعبد مع تعاطي السبب الموجب لهذه الاحكام أن لايرتب عليها موجباتها كاليس لهذلك في كلمات الكفر اذا هزل بها كماصرح بهالقرآن فان الكلام المتضمن لحق الله لايمكن قوله معرفع ذلك الحق اذليس للعبد أن يهزل معربه ولا يستهزئ بآياته ولا يتلاعب بحــدوده وفي حديث ابي موسى مابالأقوام يلعبون بحدود الله ويستهزؤن بآياته وذلك في الهازلين يعنى والله أعلم يقولونها لعباغير ملتزمين لاحكامها وحكمها لازم لهم وهذابخلاف البيع وبأبه فانه تصرف في المال الذي هو محض حق الا دمي ولهذا علك، بذله بعوض وغير عوض والانسان قد يلعب مع الانسان وينبسط معه فاذا تكام على هـذا الوجه لم يلزمه حكم الجاد لان المزاح معه جأئز وحاصل الامران اللعب والهزل والمزاح فيحقوق الله تعالى غيرجائز فيكون جدالقول وهزلهسواء بخلاف جانب العباد ألاتري أزالنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمزح مع الصحابة ويباسطهم وامامع ربه تعالي فيجد كل الجد ولهذا قال للاعرابي عازحهمن يشتري مني العبد فقال تجدني رخيصا يارسول الله فقال بل انت عند الله غال وقصد صلى الله عليه وآله وسلم انه عبدالله والصيغة صيغة استفهام وهو صلى الله عليه وآله وسلم كان يمزح ولا يقول الاحقا ولوأن رجلاقال من يتزوج أمى أوأختي لكان من أقبح الكلام وقد كان عمر رضي الله عنه يضرب من يدعوام أته اخته وقد جاء في ذلك حديث مرفوع رواه أبوداود انرجلا قاللامرأته ياأخته فقالالنبي صلى الله عليه وآلهوسلم اختكهي انماجعل ابراهيم ذلك حاجة لامزاحا ومما يوضحه انعقدالنكاح يشبه العادات في نفسه بلهو مقدم على نفلها ولهذا يستحب عقده في المساجد وينهى عن البيع فيها ومن يشترط له لفظا بالعربية راعي فيه ذلك الحاقاله بالاذكار المشروعة ومشل هذا لايجوز الهزل به فاذاتكهم بهرتب الشارع عليه حكمه وان لم يقصده بحكم ولاية الشارع على العبد فالمكلف قصد السبب والشارع قصد الحكم فصارا مقصودين كليهما

﴿ فَصَلَ ﴾ وَقَدَظُهُ رَبُذَا انْ مَأْجَاءَبُهُ الرسولُ هُوأَ كُمُلُ مَا تأتى به شريعة فانه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن يقاتل الناس حتى يدخلوا في الاسلام ويلتزموا طاعة الله ورسوله ولم يؤمر ان

ينقب عن قلو بهم ولا ان يشق بطونهم بل يجري عليهم أحكام الله في الدنيا اذا دخــلوا في دينه ويجرى احكامه في الاخرة على قلوبهم ونياتهم فأحكام الدنياعلى الاسلام واحكام الآخرة على الايمان ولهذا قبل اسلام الاعراب ونفي عنهم ان يكونوا مؤمنين واخبر انه لاينقصهم معذلك من ثواب طاعتهم لله ورسوله شيئاً وقبل اسلام المنافقين ظاهراً واخبر انه لا ينفعهم يوم القيامة شيئاً وأنهم في الدرك الاسفل من النار فأحكام الرب تعالى جارية على مايظهر للعباد مالم يقم دليل على ان ماأظهروه خلاف ماأ بطنوه كما تقدم تفصيله واماقصة الملاءن فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم انما قال بعدان ولدت الغلام على شبه الذي رميت به لولا مامضي من كتاب الله لكان لي ولها شأن فهذا والله أعلم انما أراد بهلولا حكم الله بينهما باللعان لكان شبه الولد بمن رميت به يقتضي حكم آخر غير. ولكن حكم الله باللعان ألغي حكم هذا الشبه فانهما دليلان وأحدهما أقوي من الآخر فكان العمل به وأجبا وهـذاكما لو تعارض دليل الفراش ودليل الشبه فانا نعمـل دليل الفراش ولا نلتفت الى الشبه بالنص والاجماع فأين في هذا ما يبطل المقاصد والنيات والقرائن التي لامعارض لها وهل يلزم من بطلان الحكم بقرينة قد عارضها ماهو أقوى منها بطلان الحكم بجميع القرائن وسيأتي دلالة الكتاب والسنةواقوال الصحابة وجمهور الأئمة على العمل بالقرائن واعتبارها في الاحكام واماانفاذه للحكم وهويعلم ان احدهما كاذب فليس في الممكن شرعا غير هذاوهذاشأنعامة المتداعيين لابدأن يكون احدها محقا والآخر مبطلا وينفذ حكم اللهعليهما تارة باثبات حق المحق وابطال باطل المبطل وتارة بغير ذلك اذالم يكن مع المحق دليل واماحديث ركانة لماطلق امرأته البتة وأحلفه النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهانما اراد واحدة فمن أعظم الادلة على صحة هذه القاعدة وان الاعتبار في العقود بنيات اصحابها ومقاصدهم وان خالفت ظواهر ألفاظهم فان لفظ البتة يقتضي انها قد بانت منه وانقطع التواصل الذيكان بينهما بالنكاح وانهلم يبق له عليها رجعة بل بانت منه البتة كما يدل عليه لفظ البتة لغة وعرفاو مع هذا فردها عليه وقبل قوله انهاواحدةمع مخالفة الظاهراعتمادا على قصده ونيته فلولا اعتبار القصود في العقود لمانفعه قصده الذي يخالف ظاهر لفظه مخالفة ظاهرة بينة فهذا الحديث أصل لهذه القاعدة وقد قبل منه في الحكم ودينه فيما بينه وبين الله فلريقض عليه بما اظهر من لفظه لما أخبره بان نيته وقصده كان خلاف ذلك واما قوله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابطل في حكم الدنيااستعمال الدلالة التي لايوجداقوي

منها يعني دلالة الشبه فانما أبطلها بدلالة أقوى منها وهي اللعان كما ابطلها مع قيام دلالة الفراش واعتبرها حيث لم يعارضها مثلها ولا اقوى منهافي الحاق الولد بالقافة وهي دلالة الشبه فأبن في هذا الغاءالدلالات والقراعن مطلقا واماقوله انه لم يحكم في المنافقين بحكم الكفر مع الدلالة التي لا اقوى منها وهي خبر الله تعالى عنهم وشهادته عليهم فجوابه ان الله تعالى لم يجر احكام الدنيا على علمه في عباده وانما أجراها على الاسباب التي نصبها أدلة عليها وان علم سبحانه وتعالى انهم مبطلون فيها مظهرون لخلاف ما يبطنون واذا أطلع الله رسوله على ذلك لم يكن ذلك مناقضاً لحكمه الذي شرعه ورتبه على تلك الاسباب كما رتب على المتكلم بالشهادتين حكمه واطلع رسوله وعباده المؤمنين على أحوال كثير من المنافقين وانهم لم يطابق قولهم اعتقادهم وهـ ذاكما أجرى حكمه على المتلاعنين ظاهراً ثم أطلع رسوله والمؤمنين على حال المرأة بشبه الولدلمن رميت به وكما قال انما اقضي بنحو ماأسمع فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فانما اقطع له قطعة من الناروقد يطلعه الله على حال آخذ مالايحل له أخذه ولا يمنعه ذلك من انفاذ الحكم واما الذي قال يارسول الله انام أتى ولدت غلاما اسود فليس فيه مايدل على القذف لاصريحا ولاكناية وانما أخبره بالواقع مستفتيا عن حكم هذا الولد أيستلحقه مع مخالفة لونه للونه أمينفيه فأفتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقربله الحكم بالشبه الذي ذكره ليكون اذعن لقبوله وانشراح الصدر لهولا يقبله على اغماض فأين في هذاما يبطل حدالقذف بقول من يشاتم غيره أماانا فلست بزان وليست أمى بزانية وبحوهذامن التعريض الذي هواوجع وانكي منالتصريح وأبلغ فيالاذي وظهوره عندكل سامع بمنزلة ظهور الصريح فهذالون وذاك لون وقدحدعمر بالتعريض في القذف ووافقه الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ﴿ واما قوله ﴾ رحمه الله انه استشار الصحابة فخالفه بعضهم فانه ابن الخطاب فقال احدهما للآخر والله ماأنابزان ولاأى بزانية فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال قائل مدح اباهوامه وقال آخرون قدكان لابيه وامه مدح غيرهـذا نرى ان تجلده الحد فجلده عمر الحد ثمانين وهذالا يدل على ان القائل الاول خالف عمر فانه لما قيل له انه قد كان لابيه وامه مدح غيرهذا فهم انهاراد القذف فسكت وهذا الى الموافقة أقرب منهالي المخالفة وقد صحعن عمر من وجوه انه حد في التعريض فروى معمر عن الزهرى عن سالم عن أبيه ان عمر

كان يحد في التعريض بالفاحشة وروى ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن صفوان وايوب عن عمر انه حــد في التعريض وذكر ابو عمرأن عمان كان يحد في التعريض وذكره ابن أبي شيبة وكان عمر بن عبد العزيز يرى الحد في التعريض وهوقول أهل المدينة والاوزاعي وهو محض القياس كمايقع الطلاق والعتق والوقف والظهار بالصريح والكناية واللفظ انما يراد لدلالته على المعني فاذا ظهر المعنى غاية الظهور لميكن في تغيير اللفظ كثير فائدة ﴿وأَمَا قُولُه ﴾ من حكم على الناس بخلاف ماظهر عليهم لميسملم من خلاف التنزيل والسنة فانه يشير بذلك الي قبول تو بةالزنديق وحقن دمه باسلامه وقبول توبة المرتد وان ولد على الاسلام وهاتان مسئلتان فيهما نزاع بين الامةمشهور وقدذكر الشافعي الحجة على قبول توبتهماومن لم يقبل توبتها يقول انه لاسبيل الى العلم بهافان الزنديق قدعلم انهلميزل مظهرا للاسلام فلم يتجدد له باسلامه الثاني حال مخالفة لما كان عليه بخلاف الكافر الاصلى فانه اذااسلم فقد تجددله بالاسلام حال لميكن عليها والزنديق انمارجع الى اظهار الاسلام وايضاً فالكافر كان معلنا لكفره غير متستربه ولامخف له فاذا اسلم تيقنا انهأتي بالاسلام رغبة فيه لاخوفا من القتل والزنديق بالعكس فانه كان مخفيا لكفره متستراً به فلم يؤاخذه بما في قلبه اذالم يظهر عليه فاذا ظهر على لسانه واخذناه بهفاذا رجع عنهلم يرجع عن امركان مظهرا له غيرخائف من اظهاره وانما رجع خو فامن القتل وايضاً فان الله تعالى سن في عباده انهم اذارأ وابأسه لمينفعهم الاسلام وهذا انما أسلم عندمعاينة البأسوهذا لوجاء نامن تلقاء نفسه وأقربانه قال كذا وكذا وهو تائب منه قبلنا توبته ولم نقتله وأيضاً فان الله تعالي سن في المحاربين انهم ان تابوا من قبل القدرة عليهم قبات توبتهم ولاتنفعهم التوبة بعد القدرة عليهم ومحاربة الزنديق للاسلام باسانه أعظم من محاربة قاطع الطريق بيده وسنانهفان فتنةهذا في الاموال والابدان وفتئة الزنديق في القلوب والايمان فهو أولى ان لا تقبل توبته بعد القدرة عليه وهذا بخلاف الكافر الاصلي فان أمره كان معلوما وكان مظهرا لكفره غيركاتم لهوالسامون قدأخندوا حذرهم منه وجاهروه بالعداوة والمحاربة وايضاً فان الزنديق هذا دأبه دائما فلو قبلت توبته لكان تسليطا له على بقاء نفسه بالزندقة والالحادوكك قدر عليه أظهر الاسلام وعاد الى ماكان عليه ولاسيما وقد علم انه أمن باظهار الاسلام من القتل فلايزعه خوفه من المجاهرة بالزندقة والطعن في الدين ومسبة الله ورسوله فلا ينكف عدوانه عن الاسلام الابقتله وايضاً فان من سب الله ورسوله فقد حارب

الله ورسوله وسمى في الارض فسادا فخزاؤه القتل حداو الحدود لاتسقط بالتوبة بعد القدرة اتفاقا ولاريب ان محاربة هذا الزنديق للهورسوله وافساده في الارض اعظم محاربة وافساداً فكيف تأتى الشريمة بقتل من صال على عشرة دراهم لذمي او على بدنه ولا تقبل توبته ولا تأتى بقتل من دأ به الصول علي كتابالله وسنة رسوله والطعن في دينه وتقبل توبته بعدالقدرة عليه وأيضاً فالحدود بحسب الجرائم والمفاسدوجريمة هذا أغلظ الجرائم ومفسدة بقائه بين اظهر المسلمين من أعظم المفاسد ﴿ وهمنا قاعدة ﴾ يجب التنبيه عليها لعموم الحاجة اليها وهي ان الشارع انما قبل توبة الكافر الاصلى من كفره بالاسلام لانه ظاهر لم يعارضه ماهو أقوى منه فيجب العمل به لانه مقتض لحقن الدم والمعارض منتف فاماالزنديق فانه قداظهر مايبيح دمه فاظهاره بعدالقدرة عليه للتوبة والاسلام لايدل على زوال ذلك الكفر المبيح لدمه دلالة قطعية ولاظنية اماانتفاء القطع فظاهر وأما انتفاء الظن فلان الظاهرانما يكون دليلا صحيحا اذالم يثبتان الباطن بخلافه فاذا قامدليل على الباطن لم يلتفت الى ظاهر قد علم ان الباطن بخــ لافه ولهذا اتفق الناس على انه لايجوز للحاكم أن يحكم بخلاف علمه وان شهد عنده بذلك العدول وانما يحكم بشهادتهم اذا لم يعلم خلافها وكذلك لو أقر اقر راً علم انه كاذب فيه مثل أن يقول لمن هو أسن منه هذا ابني لم يثبت نسبه ولاميراثه اتفاقا وكذلك الادلة الشرعية مثل خبر الواحد العدل والامر والنهي والعموم والقياس انما يجب اتباعها اذالميقم دليل اقوى منها يخالف ظاهرها واذاعرف هذا فهذا الزنديق قدقام الدليل على فساد عقيدته وتكذيبه واستهانته بالدين وقدحه فيه فاظهاره الاقرار والتوبة بعد القدرة عليه ليس فيه أكثر مما كان يظهره قبل هذاوهذا القدرقد بطلت دلالته بما اظهر همن الزندقة فلا يجوز الاعتماد عليه لتضمنه الغاء الدليل القوي واعمال الدليل الضعيف الذي قدظهر بطلان دلالته ولا يخفي على المنصف قوة هذا النظر وصحة هذا المأخذ وهذا مذهب أهل المدينة ومالك وأصحابه والليث بنسعد وهوالمنصور من الروايتين عن أبي حنيفة وهو احدي الروايات عن أحمد نصرها كثير من اصحابه بل هي أنص الروايات عنه وعن أبي حنيفة وأحمد أنه يستتاب وهو قول الشافعي وعنآبي يوسف روايتان احداهما انه يستتاب وهي الرواية الاولي عنه ثم قال آخراً أقتله من غير استتابة لكن انتاب قبل أن يقدر عليه قبلت توبته وهذا هو الرواية الثالثة عن أحمد ويالله العجب كيف يقاوم دليل اظهاره للاسلام بلسانه بعد القدرة عليه أدلة زندقته وتكررها

منه مرة بعد مرة واظهاره كل وقت للاستهانة بالاسلام والقدح في الدين والطعن فيه في كل مجمع مع استهانته بحرمات الله واستخفافه بالفرائض وغير ذلك من الادلة ولايذبني لعالم قط أن يتوقف في قتل مثل هذاولا تترك الادلة القطعية لظاهر قدتيين عدم دلالته وبطلانها ولاتسقط الحدود عن أرباب الجرائم بغيرموجب (نعم) لوانه قبل رفعه الى السلطان ظهر منه من الاقوال والاعمال مايدل على حسن الاسلام وعلى التوبة النصوحة وتكرر ذلك منه لم يقتــل كماقاله أبو يوسف وأحمد في احدي الروايات وهذا التفصيل أحسن الاقوال في السيئلة وممايدل على أن توبة الزنديق بعدالقدرة لاتعصم دمه قوله تعالي (قل هل تربصون بناالا احدى الحسنيين ونحن نتربص بكم ان يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا) قال السلف في هذه الآية أو بأيدينا بالقتل انأظهرتم مافي قلوبكم وهو كما قالو الان العذاب على ما يبطنونه من الكفر بأيدي المؤمنين لا يكون الا بالقتل فلو قبلت تو بتهم بعد ماظهرت زندقتهم لم يمكن المؤمنين أن يتربصوا بالزنادقة ان يصيبهم الله بأيديهم لانهم كلما ارادوا ان يعذبوهم على ذلك أظهروا الاسلام فلم يصابوا بأيديهم قط والادلة على ذلك كثيرة جداً وعندهذا فأصحاب هذا القول يقولون نحن أسعد بالتنزيل عقد الا بالعقد نفسه ولايفسد بشي تقدمه ولاتأخره ولا بتوهمولاامارة عليه يريد انالشرط المتقدم لايفسد العقد اذاعري صلب العقد عن مقارنته وهذا أصل قدخالفه فيه جمهو راهل العلم وقالوا لافرق بين الشرط المتقدم والمقارن اذ مفسدة الشرط المتقدم لم تزل بتقدمه واسلافه بل مفسدته مقارنا كمفسدته متقدماً وأي مفسدة زالت بتقدم الشرط اذا كاناقدعاما وعلم الله تعالي والحاضرون انهما انماعقدا على ذلك الشرط الباطل المحرم وأظهرا صورة العقد مطلقاً وهومقيد في نفس الامر بذلك الشرط المحرم فاذا اشترطا قبل العقد انالنكاح نكاح تحليل اومتعــة أو شغار وتعاهدا على ذلك وتواطئا عليه ثم عقدا على مااتفقا عليه وسكتا عن لعادة الشرط في صلب العقد اعتمادًا على تقدم ذكره والتزامه لم يخرج العقد بذلك عن كونه عقد تحليل ومتعة وشغار حقيقة وكيف يعجز المتعاقدان اللذان يريدان عقدا قدحرمه الله ورسوله لوصف ان يشترطا قبل العقد ارادة ذلك الوصف وانه هو المقصود ثم يسكتا عن ذكره في صلب العقد ليتم غرضهما وهل اتمام غرضهما الاعين تفويت مقصود الشارعوهل هذه القاعدة وهي ان الشرط المتقدم

لايؤثر شيئاً الافتح لباب الحيل بلهي اصل الحيل واساسها وكيف تفرق الشريعة بين متماثلين من كلوجه لافتراقهما في تقدم لفظ و تأخره مع استواء العقدين في الحقيقة والمعنى والقصدوهل هذا الامن اقرب الوسائل والذرائع الي حصول ماقصد الشارع عدمه وابطاله وابن هذه القاعدة من قاعدة سد الذرائع الى المحرمات ولهذاصرح اصحابها ببطلان سدالذرائع لماعلموا انها مناقضة لتلك فالشارع سد الذرائع إلى المحرمات بكل طريق وهذه القاعدة توسع الطرق اليها وتنهجها واذاتامل اللبيب هذه القاعدة وجدها ترفع التحريم أوالوجوب مع قيام المعنى المقتضي لهما حقيقة وفي ذلك تأكيد للتحريم من وجهين من وجه ان فيها فعل المحرم وترك الواجب ومن جهة اشتالها على التدليس والمكر والخداع والتوسل بشرع الله الذي أحبه ورضيه لعباده الى نفس ماحرمه ونهي عنه ومعلوم انه لابد أن يكون بين الحلال والحرام فرق بين في الحقيقة بحيث يظهر للعقول مضادة أحدهما للآخر والفرق في الصورة غير معتبر ولامؤثر اذ الاعتبار بالمعاني والمقاصد فيالاقوال والافعال فان الالفاظ اذا اختلفت ءباراتها أومواضعها بالتقدم والتأخر والمعنى واحدكان حكمهاواحداً ولواتفقت ألفاظها واختلفت معانيهما كانحكمها مختلفاوكذلك الاعمال ومن تأمل الشريعة حق التأمل علم صحة هذا بالاضطرار فالامر الحتال عليه بتقدم الشرط دون مقارنة صورته صورة الحلال المشروع ومقصوده مقصودالحرام الباطل فلاتراعى الصورة وتلغى الحقيقة والمقصود بلمشاركة هذا للحرام صورة ومعنى والحاقه به لاشتراكهما في القصد والحقيقة أولى من الحاقه بالحلال المأذون فيه بمشاركته له في مجرد الصورة ﴿ فَصَلَ ﴾ وقوله ولا تفسد العقود بأن يقال هذه ذريعة وهذه نية سوء الى آخره فاشارة منه الي قاعدتين (احداهما) ان الاعتبار بالذرائع ولا يراعي سدها (والثانية) ان القصود غير معتبرة في العقود والقاعدة المتقدمة ان الشرط المتقدم لا يؤثر وانما التأثير للشرط الواقع في صلب العقد وهذه القواعد متلازمة فمن سد الذرائع اعتبر المقاصدوقال يؤثر الشرط متقدماً ومقارنا ومن لم يسد الذرائع لميعتبر المقاصد ولاالشروط المتقدمة ولايمكن ابطال واحدة منها الابابطال جميعها ونحن نذكر قاعدة سد الذرائع ودلالة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والميزان الصحيح عليها ﴿ فصل ﴾ في سدالذرائع لما كانت المقاصدلا يتوصل اليها الاباسباب وطرق تفضى اليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب

افضائها الى غاياتها وارتباطاتها بها ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والاذن فيها بحسب افضائها الى غاياتها فوسيلة المقصود تابعة للمقصود وكلاهما مقصود لكنه مقصود قصد الغايات وهي مقصودة قصد الوسائل فاذاحرم الرب تعالي شيئاً ولهطرق ووسائل تفضي اليـه فانه يحرمها ويمنع منها تحقيقا لتحريمه وتثبيتا لهومنعا أنيقرب حماه ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية اليه لكان ذلك نقضاً للتُحريم واغراء للنفوس به وحكمته تعالى وعلمه يابي ذلك كل الاباء بــل سياسة ملوك الدنيا تأبي ذلك فان احدهم اذا منع جنده أورعيته أوأهل بيته من شي ثم اباح لهم الطرق والاسباب والذرائع الموصلة اليه لعدمتناقضا ويحصل من رعيته وجنده ضد مقصوده وكذلك الاطباء اذاأرادوا حسم الداء منعوا صاحبه من الطرق والذرائع الموصلة اليه والافسد عليهم مايرومون اصلاحه فما الظن بهذه الشريعة الكاملة التي هي في اعلى درجات الحكمة والمصلحة والكمال ومن تأمل مصادرها ومواردها علم ان الله تعالى ورسوله سدالذرائع المفضية الي المحارم بأن حرمها ونهي عنها والذريعة ما كان وسيلة وطريقا الى الشي ولابد من تحرير هذا الموضع قبل تقريره ليزول الالتباس فيه فنقول الفعل أو القول المفضي الى المفسدة قسمان (أحدهما)أن يكون وضعه للافضاء اليهاكشرب المسكر المفضى الى مفسدة السكر وكالقذف المفضى الى مفسدة الفرية والزناالمفضى الى اختلاط المياه وفساد الفراش ونحوذلك فهذه أفعال وأقوال وضعت مفضية لهذه المفاسدوليس لهاظاهر غيرها (والثاني) أن تكون موضوعة للافضاء الي أمرجائز أومستحب فيتخذ وسيلة الى الحرم اما بقصده أو بغير قصدمنه (فالاول) كمن يعقد النكاح قاصدا به التحليل او يعقد البيع قاصداً به الربا أو يخالع قاصدا به الحنث ونحو ذلك (والثاني) كمن يصلي تطوعاً بغير سبب في اوقات النهي أو يسب ارباب المشركين بين اظهرهم أويصلي بين يدي القبر لله ونحو ذلك ثم هذا القسم من الذرائع نوعان (احدهما) أن تكون مصلحة الفعل ارجح من مفسدته (والثاني) ان تكون مفسدته راجحة على مصلحته فههنا اربعة اقسام (الاول) وسيلة موضوعة للافضاء الى المفسدة (الثاني) وسيلة موضوعة لله اح قصد بها التوسل الى المفسدة الثالث وسيلةموضوعة للمباح لم يقصد بالتوسل الى المفسدة لكنها مفضية اليها غالبا ومفسدتها ارجح من مصلحتها (الرابع)وسيلةموضوعة للمباح وقد تفضي الي المفسدة ومصلحتها ارجح من مفسدتها فمثال القسم الاول والثاني قدتقدم ومثال الثالث الصلاة

في اوقات النهي ومسبة آلهة المشركين بين ظهرانيهم وتزين المتوفي عنها في زمن عدتها وامثال ذلك (ومثال الرابع)النظر الى المخطوبة والمستامة والمشهود عليها ومن يطؤها ويعاملها وفعل ذوات الاسباب في اوقات النهى وكلة الحق عندذى سلطان جائر ونحو ذلك فالشريعة جاءت باباحة هذا القسم اواستحبابه اوايجابه بحسب درجاته في المصلحة وجاءت بالمنع مرن القسم الاول كراهة او تحريماً بحسب درجاته في المفسدة بقي النظر في القسمين الوسط هل هما مما جاءت الشريعة باباحتهما اوالمنع منهما (فنقول) الدلالة على المنع من وجوه (الوجه الاول) قوله تعالى (ولاتسبوا الذين يدعون من دون الله فيستبوا الله عدواً بغير علم) فحرم تمالي سب آلهة المشركين معكون السب غيظا وحمية لله واهانة لآلهتهم لكونه ذريعة الي سبهمالله تعالي وكانت مصلحة ترك مسبته تعالى أرجح من مصلحة سبنا لآلهتهم وهذا كالتنبيه بل كالتصريح على المنع من الجائز لئلا يكون سببا في فعل مالا يجوز ﴿ الوجه الثاني ﴾ قوله تعالى (ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زيتهن) فمنعهن من الضرب الأرجل وان كان جائزاً في نفسه لئلا يكون سبباً الى سمع الرجال صوت الخلخال فيثير ذلك دواعي الشهوة منهـم اليهن ﴿ الوجه الثالث) قوله تعالى (ياأيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحملم منكم ثلاث مرات) الآية أمرتمالي مماليك المؤمنين ومن لم يبلغ منهم الحلم أن يستأذنوا عليهم في هذه الاوقات الثلاثة لئـــلا يكون دخولهم هجماً بغير استئذان فيها ذريعة الي اطلاعهم على عوراتهم وقت القاءثيابهم عندالقائلة والنوم واليقظة ولم يأمرهم بالاستئذان في غيرها وانأ مكن في تركه هذه المفسدة لندورها وقلة الافضاء اليها فجملت كالمقدمة ﴿ الوجه الرابع ﴾ قوله تعالى (ياأيها الذين آمنوا لا تقولواراءنا وقولوا انظرنا) نهاهم سبحانه أن يقولوا هذه الكلمة مع قصدهم بهاالخير لئلا يكون قولهم ذريعة الى التشبه باليهود في أقوالهم وخطابهم فانهم كانوا يخاطبون بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقصدون بها السب يقصدون فاعلا من الرعونة فنهي المسلمون عن قولها سدالذريعة المشابهة ولئلا يكون ذلك ذريعة الى أن يقولها اليهود للنبي صلى الله عليه وآله وسلم تشبها بالمسلمين يقصدون بها غيرما يقصده المسلمون ﴿ الوجه الحامس ﴾ قوله تعالى لكليمه موسى وأخيه هارون اذه با الى فرعون انه طغى فقولا لهقولا لينا لعله يتذكر أو يخشى) فأمر تعالى أن يلينا القول لاعظم أعدائه وأشدهم كفرا وأعتاهم عليه لئلا يكون اغلاظ القول له مع

انه حقيق بهذريعة الى تنفيره وعدم صبره لقيام الحجة فنهاهما عن الجائز لئسلا يترتب عليه ماهو أكره اليه تعالى ﴿ الوجه السادس ﴾ انه تعالي نهي المؤمنين في مكة عن الانتصار باليد وأمرهم بالعفو والصفح لئلايكون انتصارهم ذريعة الي وقوع ماهوأعظم مفسدة من مفسدة الاغضاء واحتمال الضيم ومصلحة حفظ نفوسهم ودينهم وذريتهم راجحة على مصلحة الانتصار والمقاتلة ﴿ الوجه السابع ﴾ انه تعالى نهى عن البيع وقت نداء الجمعة لئلا يتخذ ذريعة الى التشاغل بالتجارة عن حضورها ﴿ الوجه الثامن ﴾ مارواه حميد بنء بد الرحمن عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه و آلهوسلم قال من الكبائر شتم الرجل والديه قالوا يارسول الله وهل يشتم الرجل والديه قال نعم يسب أباالرجل فيسب اباه ويسب أمه فيسبأمه متفقءليه ولفظ البخاري ان من أُكبائر أن يلعن الرجل والديه قيل يارسول الله كيف يلعن الرجل والديه قال يسبأ با الرجل فيسب أباه ويسبأمه فيسبأمه فجعل رسول الله صلى الله عليه وآلهوسلم الرجل سابا لاعنا لأبويه بتسببه اليذلك وتوسله اليهوان لم يقصده ﴿ الوجه التاسع ﴾ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكف عن قتل المنافقين مع كونه مصلحة لئلا يكون ذريعة الى تنفير الناسءنه وقولهم ان محمداً يقتل أصحابه فان هذا القول يوجب النفور عن الاسلام ممن دخل فيه ومن لم يدخل فيه ومفسدة التنفيراً كبر من مفسدة ترك قتلهم ومصلحة التأليف أعظم من مصلحة القتل ﴿الوجه العاشر ﴾ ان الله تعالى حرم الخمر لمافيها من المفاسد الكثيرة المترتبة على زوال العقل وهذا ليس مما نحن فيه لكن حرم القطرة الواحدة منها وحرم امساكها للتخليل ونجسها لئلا تتخل القطرة ذريعة الي الحسوة ويتخذ امساكها للتخليل ذريعة الى امساكها للشرب ثم بالغ في سد الذريعة فنهي عن الخليطين وعن شرب العصير بعد ثلاث وعن الانتباذ في الاوعية التي قـــد يتخمر النبيذ فيها ولا يعلم به حسما لمادة قربان المسكر وقدصرح صلى الله عليه وآله وسلم بالعلة في تحريم القليل فقال لو رخصت لكم في هذه لاوشك أن تجعلوها مثل هذه ﴿ الوجه الحادي عشر ﴾ انه صلى الله عليه وآله وسلم حرم الخلوة بالاجنبية ولوفى اقراءالقرآن والسفر بها ولوفى الحجوزيارة الوالدين سدالذريعة مايحاذرمن الفتنة وغلبات الطباع ﴿ الوجه الثاني عشر ﴾ ان الله تعالي أمر يغض البصر وان كان انما يقع على محاسن الخلقة والتفكر في صنع الله سدالذريعة الارادة والشهوة المفضية الى الحظور ﴿ الوجه الثالث عشر ﴾ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن بناء المساجد على

القبور ولعن من فعل ذلك و نهى عن تجصيص القبور وتشريفها واتخاذها مساجد وعن الصلاة اليها وعندها وعن ايقاد المصابيح عليها وأمر بتسويتها ونهي عن انخاذها عيدا وعن شد الرحال اليها لئلا يكون ذلك ذريعة الي أتخاذها أوثانا والاشراك بها وحرم ذلك على من قصده ومن لم يقصده بل قصد خلافه سدا للذريعة ﴿ الوجه الرابع عشر ﴾ انه صلى الله عليه وسلم نهي عن الصلاة عندطلوع الشمس وعندغروبهاوكان منحكمة ذلك أنهما وقتسجود المشركين للشمس وكان النهى عن الصلاة لله في ذلك الوقت سدا لذريعة المشابهة الظاهرة التي هي ذريعة الى المشابهة في القصد مع بعد هذه الذريعة فكيف بالذرائع القريبة ﴿ الوجه الخامس عشر ﴾ انه صلى الله عليه وسلم نهي عن التشبه بأهل الكتاب في أحاديث كثيرة كقوله ان اليهود والنصاري لايصبغون فخالفوهم وقوله ان اليهود لايصلون في نعالهم فخالفوهم وقوله في عاشوراء خالفو اليهود صوموا يوما قبله ويومأ بعده وقال لاتشبهوا بالاعاجم وروي الترمذي عنه ليس منامن تشبه بغيرنا وروي الامام أحمدعنه من تشبه بقوم فهو منهم وسر ذلك ان المشابهة في الهدى الظاهر ذريعة الى الموافقة في القصد والعمل ﴿ الوجه السادس عشر ﴾ انه صلى الله عليه وآله وسلم حرم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها وقال انكم اذافعلتم ذلك قطعتم أرحامكم حتي لو رضيت المرأة بذلك لم يجز لا زذلك ذريعة الى القطيعة المحرمة كما علل به النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ الوجه السابع عشر ﴾ انه حرم نكاحاً كثر من أربع لأن ذلك ذريعة الي الجور وقيل العلة فيه انه ذريعة الي كثرة المؤنة المفضية اليأكل الحرام وعلى التقديرين فهو من باب سدالذرائع وأباح الاربع وان كانلايؤمن الجور في اجتماعهن لأن حاجته قد لانندفع بمادونهن فكانت مصلحة الاباحة أرجح من مفسدة الجور المتوقعة ﴿ الوجه الثامن عشر ﴾ ان الله تعالى حرم خطبة المعتدة صريحاً حتى حرم ذلك في عدة الوفاة وان كان المرجع في انقضائها ليس الى المرأة فان اباحة الخطبة قدتكون ذريعة الي استعجال المرأة بالاجابة والكذب في انقضاء عدتها ﴿ الوجه التاسع عشر ﴾ ان الله تعالى حرم عقد النكاح في حال العدة وفي الاحرام وان تأخر الوطئ الى وقت الحل لئــلا يتخذ العقد ذريعة الى الوطي ولا ينتقض هذا بالصيام فان زمنه قريب جدا فليس عليه كلفة في صبره بعض يوم الى الليل ﴿ الوجه العشرون ﴾ ان الشارع حرم الطيب على المحرم لكونه من أسباب دواعي الوطئ فتحريمه من بابسد الذرائع ﴿ الوجه الحادي والعشرون ﴾ ان الشارع اشترط للنكاح

شروطا زائدة على العقد تقطع عنه شبه السفاح كالاعلان والولى ومنع المرأة أن تليه بنفسها وندب الى اظهاره حتى استحب فيه الدفوالصوت والوليمة لأن في الاخلال بذلك ذريعة الى وقوع السفاح بصورة النكاح وزوال بعض مقاصد النكاح من جحد الفراش ثمأكد ذلك بانجعل للنكاح حريماً من العدة تزيد على مقدار الاستبراء وأثبت لهأحكاماً من المصاهرة وحرمتها ومن الموارثة زائدة على مجرد الاستمتاع فعلم ان الشارع جعله سبباً ووصلة بين الناس بمنزلة الرحم كماجمع بينهما في قوله (وجعله نسبًا وصهراً) وهذه المقاصد تمنع شبهه بالسفاح وتبين ان نكاح المحلل بالسفاح أشبه منه بالنكاح ﴿ الوجه الثاني والعشرون ﴾ ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يجمع الرجل بين سلف وبيع ومعلوم انه لوأفرد أحدهما عن الآخر صح وانما ذاك لأنُ اقترانأ حــدهما بالاخر ذريعة الى أن يقرضه ألفا ويبيعه سلعة تساوي ثمانمائة بألف أخري فيكون قد اعطاه ألفا وسلعة بثمانمائة ليأخذ منه ألفين وهذا هو معنى الربا فانظر الى حمايتــه الذريعة الي ذلك بكل طريق وقد احتج بعض المانعين لمسئلة مد عجوة بأن قال ان من جوزها يجوز ان يبيع الرجل الف دينار في منديل بألف وخمسائة مفردة قال وهذا ذريعة الى الربا تمقال يجوز ان يقرضه الفا ويبيعه المنديل بخسمائة وهذا هو بعينه الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو من اقرب الذرائع الى الربا ويلزم من لم يسهد الذرائع ان يخالف النصوص ويجيز ذلك فكيف يترك امرا ويرتكب نظيره من كلوجه ﴿ الوجه الثالث والعشرون ﴾ ان الآثار المتظاهرة في تحريم العينة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة تدل على المنع من عود السلعة الى البائع وان لم يتواطآ على الربا وما ذاك الاسدا للذريعة ﴿ الوجـه الرابع والعشرون ﴾ ان النبي صلي الله عليه وآله وسلم منع المقرض من قبول الهدية وكذلك اصحابه حتى يحسبها من دينه وماذاك الالئلا يتخذ ذلك ذريعة الى تأخير الدين لاجل الهــدية فيكون ربا فانه يعود اليه ماله وأخذ الفضل الذي استفاده بسبب القرض ﴿ الوجه الخامس والعشرون ﴾ انالوالي والقاضي والشافع ممنوع من قبول الهدية وهواصل فساد العالم واسناد الامر الى غير اهله وتولية الخونة والضعفاء والعاجزين وقددخل بذلك من الفساد مالايحصيه الاالله وماذاك الالأن قبول الهدية ممن لمتجر عادته بماداته ذريعة الىقضاء حاجت وحبك الشيئ يعمى ويصم فيقوم عنده شهوة رقضاء حاجته مكافأة له مقرونة بشره واغماض عن كونه لا يصلح (الوجه السادس والعشرون)

ان السنة مضت بأنه ليس للقاتل من الميراث شيء اماعمدا كاقال مالك واما مباشرة كاقال الو حنيفة واماقتلامضمونا بقصاص اودية اوكفارة واماقتلا بغيرحق واماقتلامطلقا كماهي اقوال في مذهب الشافعي واحمد والذهب الاول وسواء قصدالقاتل ان يتعجل الميراث اولم يقصده فان رعامة هذا القصد غير معتبرة في المنع وفاقا وماذاك الالأن توريث القاتل ذريعة اليوقوع هذا الفعل فسد الشارع الذريعة بالمنع ﴿ الوجه السابع والعشرون ﴾ ان السابقين الأولين من المهاجرين والانصار ورثوا المطلقة المبتوتة في مرض الموت حيث يتهم بقصد حرمانها الميراث بلاتر ددوان لم يقصد الحرمان لان الطلاق ذريعة وامااذالم يتهم ففيه خلاف معروف ماخذه ان المرض اوجب تعلق حقها بماله فلا يمكن من قطعه اوسدا للذريعة بالكلية وانكان في اصل المسئلة خلاف متأخر عن اجماع السابقين ﴿ الوجه الثامن والعشرون ﴾ ان الصحابة وعامة الفقهاء اتفقوا على قتل الجميع بالواحد وانكان أصل القصاص يمنع ذلك لئلايكون عدم القصاص ذريعة الى التعاون على سفك الدماء ﴿ الوجه التاسع والعشرون ﴾ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهـى ان تقطع الايدى في الغزو لئلايكون ذريعة الى الحاق المحدود بالكفار ولهذا لا تقام الحدود في الغزو كما تقدم ﴿الوجه الثلاثون﴾ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن تقدم رمضان بصوم يومأو يومين الاأن تكون لهعادة توافق ذلك اليوم ونهي عن صوم يوم الشك وماذاك الالئلا يتخذ ذريعة الى أن يلحق بالفرض ماليس منه وكذلك حرم صوميوم العيد تمييز الوقت العبادة عن غيره لئلا يكون ذريعة الى الزيادة في الواجب كما فعلت النصاري ثمماً كد هـذا الفرض باستحباب تعجيل الفطر وتأخير السحور واستحباب تعجيل الفطرفي يوم الميدقبل الصلاة وكذلك ندب الى تمييز فرض الصلاة عن نفلها فكره للامام أن يتطوع في مكانه وأن يستديم جلوسه مستقبل القبلة كل هذا سدالا باب المفضى الى أن يزاد فى الفرض ماليس منه ﴿ الوجه الحادي والثلاثون ﴾ انه صلى الله عليه وآله وسلم كره الصلاة الى ماقد عبدمن دون الله تعالى واحب لمر صلى الى عود أوعمود أوشجرة أو تحو ذلك أن يجعله على أحد جانبيه ولا يصه داليه صمدا قطعاً لذريعة التشبه بالسحود الى غيرالله تعالى ﴿الوجه الثاني والثلاثون ﴾ انه شرع الشفعة وسلط الشريك على انتزاع الشقص من يد المشترى سدا لذريعة المفسدة المتعلقة بالشركة والقسمة ﴿الوجه الثالث والثلاثون ﴾ انالحاكم منهيءن رفع أحد الخصمين على الآخر وعن الاقبال عليه دونه وعن مشاورته والقياملة دون

خصمه لثلاً يكورن ذريعة إلى انكسار قلب الآخر وضعفه عن قيامه بحجته وثقل لسانه بها ﴿ الوجه الرابع والثلاثون﴾ انه ممنوع من الحكم بعلمه لثلاً يكون ذلك ذريعة الى حكمه بالباطل ويقول حكمت بعلمي ﴿الوجه الخامس والثلاثون﴾ انالشريعة منعت من قبول شهادة العدو على عدوه لئلا يتخذذلك ذريعة الي بلوغ غرضه من عدوه بالشهادة الباطلة ﴿ الوجه السادس والثلاثون﴾ ان الله تعالى منع رسوله حيث كان بمكة من الجهر بالقرآن حيث كان المشركون يسمعونه فيسبون القرآن ومن أنزله ومن جاءبه ومن انزل عليه ﴿الوجه السابع والثلاثون﴾ ان الله تعالى أوجب الحدود على مرتكبي الجرائم التي تتقاضاها الطباع وليس عليها وازع طبعي والحدود عقوبات لارباب الجرائم فى الدنيا كماجعلت عقوبتهم فى الآخرة بالناراذ الميتوبوا ثمانه تعالى جعل التائب من الذنب كمن لاذنب له فن لقيه تائباتو به نصوحا لم يعذبه مماتاب منه وهكذا في احكام الدنيا اذاتاب توبة نصوحا قبل رفعه الى الامام سقط عنه الحد في أصح قولي العاماء فاذا رفع الى الامام لم تسقط توبته عنه الحدلئلا يتخذ ذلك ذريعة الى تعطيل حدود الله اذلا يعجز كل السكوت بالكلية ﴿ الوجه الثامن والثلاثون ﴾ ان الشارع أمر بالاجتماع على امام واحد في الامامة الكبري وفي الجمعة والعيدين والاستسقاء وصلاة الخوف مع كون صلاة الخوف بامامين أقرب الى حصول صلاة الامن وذلك سدالذريعة التفرق والاختلاف والتنازع وطلبا لاجتماع القلوب وتألف الكلمة وهذا من أعظم مقاصد الشرع وقد سد الذريعة الى مايناقضه بكل طريق حتى في تسوية الصف في الصلاة لثلا تختلف القلوب وشواهد ذلك أكثر من أن تذكر ﴿ الوجه التاسع والثلاثون ﴾ ان السنة مضت بكراهة افراد رجب بالصوم وكراهة افراد يوم الجمعة بالصوم وليلتها بالقيام سدا لذريعة أتخاذ شرع لميأذن بهالله من تخصيص زمان أو مكان بما لم يخصه بهفني ذلك وقوع فيما وقع فيه أهــل الكتاب ﴿ الوجه الاربعون ﴾ ان الشروط المضروبة على اهل الذمة تضمنت تمييزهم عن المسلمين في اللباس والشعور والمراكب وغيرها لئلا تفضي مشابهتهم الى أن يعامل الكافر معاملة المسلم فسدت هذه الذريعة بالزامهم التمييز عن المسلمين ﴿ الوجه الحادي والاربعون ﴾ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر ناجية بن كعب الاسلمي وقدأرسل معه هدية اذاعطب منهشي دون الحل ان ينحره ويصبغ نعله التي

قلده بها في دمه ويخلي بينه وبين الناس ونهاه ان يأكل منه هو اواحد من أهل رفقته قالوا وماذاك الالانه لوجاز أن يأكل منه أويطعم اهل رفقته قبل بلوغ المحل فريما دعاه ذلك الي أن يقصر في علفها وحفظهالحصول غرضه منءطبها دون المحل كحصوله بعد بلوغ المحلمن أكله هو ورفقته وأهدائهم الى اصحابهم فاذا ايس من حصول غرضه في عطبها كان ذلك ادعى الي حفظها حتى تبلغ محلها واحسم لمادة هذاالفسادوهذا من الطف انواع سدالذرايع ﴿الوجه الثاني والاربمون﴾ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر الملتقط ان يشهد على اللقطة وقد علم انه امين وماذاك الاسد الذريعة الطمع والكتمان فاذا بادر واشهد كان احسم لمادة الطمع والكتمان وهذا ايضاً من الطف انواعها ﴿ الوجه الثالث والاربعون ﴾ انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقولوا ماشاء الله وشاء محمد وذم الخطيب الذي قال من يطع الله ورسوله فقد رشدومن عصاهما فقد غوي سدالذريعة التشريك في المعنى بالتشريك في اللفظ وحسما لمادة الشرك حتى في اللفظ ولهذاقال للذي قال لهماشاء الله وشئت أجعلتني لله ندافحهم مادة الشرك وسد الذريعة اليه في اللفظ كماسدها في الفعل والقصد فصلاة الله وسلامه عليه وعلى آله أكل صلاة واتمهاوازكاها ﴿الوجه الرابع والاربعون ﴾ انهصلي الله عليه وآله وسلم امرالمأمومين أن يصلواقعودا اذاصلي امامهم قاعدا وقدتواتر عنهذلك ولم يجيء عنهما ينسخه وماذاك الاسدا لذريعة مشابهة الكفار حيث يقومون على ملوكهم وهم قعود كما علل به صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وهذا التعليل منه يبطل قول من قال انه منسوخ مع ان ذلك دعوي لادليل عليها ﴿ الوجه الخامس والاربعون ﴾ انه صلى الله عليه وآله وســـلم امرالمصلى بالليل اذا نعس ان يذهب فليرقد وقال لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه فأمره بالنوم لئلاتكون صلاته في تلك الحال ذريعة الى سبه لنفســه وهو لا يشعر لغلبة النوم ﴿الوجه السادس والاربعون﴾ ان الشارع نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه أويستام على سوم أخيه أويبيع على بيع أخيه وماذاك الاأنه ذريعة الىالة اغض والتعادى فقياس هذا انهلا يستأجر على اجارته ولا يخطب ولاية اومنصباعلى خطبته وماذاك الالانه ذريعة الى وقوع العداوة والبغضاء بينه وبين أخيه ﴿ الوجه السابع والاربعون ﴾ انهنهي عن البول في الجحروماذاك الالانه قديكون ذريعة الى خروج حيوان يؤذيه وقديكون من مساكن الجن فيؤذيهم بالبول فريماآذوه ﴿الوجه الثامن والاربعون انه نهى عن البراز في قارعة الطريق والظل والموارد لانه ذريعة لاستجلاب اللعن

كماعلل به صلى الله عليه وآله وسلم بقوله اتقوا الملاءن الثلاث وفي لفظ اتقو اللاعنين قالواوما اللاعنان يارسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس وفي ظلهم ﴿الوجه التاسع والاربعون﴾ انه نهاهم اذا أقيمت الصلاة أن يقوموا حتى يروه قدخر ج لئلايكون ذلك ذريعة الى قيامهم لغير اللهولوكانوا انمايقصدون القيام للصلاة لكن قيامهم قبل خروج الامام ذريعة ولامصلحة فيها فنهوا عنه ﴿ الوجه الخمسون ﴾ انه نهيأن توصل صلاة بصلاة الجمعة حتى يتكلم اويخر جلئلا يتخذذر يعةالى تغيير الفرض وانيزاد فيهماليس منه قال السائب بنيزيد صليت الجمعة في المقصورة فالماسلم الامام قمت في مقامي فصليت فلها دخل معاوية أرسل الي فقال لا تعدل افعلت اذاصليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تتكلم اوتخرج فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بذلك ان لاتوصل الصلاة حتى يتكلم أويخر ج ﴿ الوجه الحادى والمسون ﴾ انه امر من صلى في رحله ثم جاء الي المسجد انيصلي مع الاماماوتكون له نافلة لئلا يتخذقعوده والناس يصلون ذريعة الى اساءة الظن به وانه ليس من المصلين ﴿ الوجه الثاني والخمسون ﴾ انهنهي ان يسمر بعد العشاء الآخرة إلا لمصل او مسافر وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وماذاك الالان النوم قبلها ذريعة الي تفويتها والسمر بعدها ذريعة الى تفويت قيام الليل فانعارضه مصلحة راجحة كالسمر فى العلم ومصالح المسلمين لميكره ﴿الوجه الثالث والخمسون ﴾ انهنهي النساء اذا صلين مع الرجال ان يرفعن رؤسهن قبل الرجال لئلا يكون ذريعة منهن الي رؤية عورات الرجال من وراء الازر كاجاء التعليل بذلك في الحديث ﴿الوجـه الرابع والخمسون ﴾ انهنهي الرجل ان يتخطي المسجد الذي يليه الى غيره كمارواه بقية عن المجاشع ابن عمر وعن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليـــه وسلم ليصل احدكم في المسجد الذي يليه ولا يتخطاه الى غيرهوما ذاك الالانه ذريعةالي هجر المسجد الذي يليه وايحاش صدرالامام وانكان الامام لايتم الصلاة أويرمي ببدعة أويعلن بفجور فلابأس بتخطيه اليغيره ﴿الوجه الخامس والخسون ﴾ انهنهي الرجل بعدالاذان ان يخرج من المسجد حتى يصلي لثلاً يكون خروجه ذريعة الي اشتغاله عن الصلاة جماعة كما قال عمار لرجل رآه قد خرج بعد الاذان اماهذا فقد عصى اباالقاسم ﴿الوجه السادس والنسون﴾ انهنهي عن الاحتباءيوم الجمعة كارواه احمد في مسنده من حديث سهل بن معاذ عن أبيه نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الاحتباء يوم الجمعة وما ذاك الاانه ذريعة الي النوم ﴿الوجه السابع

والخسون ﴾ انهنهي المرأة اذاخرجت الى المسجدان تنطيب اوتصيب بخوراًوذلك لانهذريعة الى ميل الرجال وتشوفهم اليها فان رائحتها وزينتها وصورتها وابداء محاسنها تدعوا اليها فأمرها ان تخرج تفلة وان لا تنظيب وان تقف خلف الرجال وان لا تسبح في الصلاة اذا نابهاشيء بل تصفق ببطن كفهاعلى ظهر الاخري كل ذلك سدا للذريعة وحماية عن المفسدة ﴿ الوجه الثامن والخسون ﴾ انه نهي المراة ان تنعت المرأة لزوجها حتى كانه ينظر اليهاولا يخفي ان ذلك سداللذريعة وحماية عن مفسدة وقوعها في قلبه وميله اليها بحضورصورتها في نفسه وكممن احب غيره بالوصف قبل الرؤية ﴿الوجه التاسع والخمسون﴾ انهنهى عن الجلوس بالطرقات وما ذاك الالانه ذريعة الى النظر الى المحرم فلما اخبروه انه لا بدلهم من ذلك قال اعطوا الطريق حقه قالو اوماحقه قال غض البصر وكف الأذي وردالسلام (الوجه الستون) انه نهي ان يبيت الرجل عنـــد امرأة الاأن يكون نا كاأوذا رحم محرم وماذلك الالأن المبيت عندالاجنبية ذريعة الى المحرم (الوجه الحادي والستون) أنه نهي أن تباع السلع حيث تباع حتى تنقل عن مكانها وماذاك الاانه ذريعة الي جحد البائع البيع وعدم اتمامه اذا رأى المشترى قدربح فيها فيغره الطمع وتشح نفسه بالتسليم كاهو الواقع وأكد هذا المعنى بالنهى عن ربح مالم يضمن وهذا من محاسن الشريعة وألطف باب لسد الذرائع (الوجه الثاني والستون) أنه نهي عن بيعتين في بيعة وهو الشرطان في البيع في الحـــديث الآخر وهو الذي لعاقده أوكس البيعتين أو الربا في الحديث الثالث وذلك سدا لذريعة الربا فانه اذاباعه السلعة بمائة مؤجلة ثم اشتراها منه بمائتين حالة فقد باع بيعتين في بيعة فان أخذ بالثمن الزائد أخذ بالربا وان أخذ بالناقص أخذ بأوكسهما وهذا من أعظم الذرائع الى الربا وأبعد كل البعد من حمل الحديث على البيع بمائة مؤجلة أوخمسين حالة وليس همنا رباولا جهالة ولاغررولا قمار ولاشي من المفاسد فانه خيره بين أي الثمنين شاء وليس هذا بأبعد من تخييره بعد البيع بين الاخذ والامضاء ثلاثة أيام وأيضاً فانه فرق بين عقدين كل منهما ذريعة ظاهرة جدا الى الرباوهما السلف والبيع والشرطان في البيع وهذان العقدان بينهما من النسب والاخاء والتوسل بهما الي أكل الربامايقتضي الجمع بينهما في التحريم فصلوات الله وسلامه على من كلامه الشفاء والعصمة والهدى والنور (الوجه الثالث والستون) انهأم أن يفرق بين الاولاد في المضاجع وأن لا يترك الذكرينام مع الانثي فى فراش و احد لأن ذلك قد يكون ذريعة الي نسج الشيطان بينهما المواصلة

المحرمة بواسطة اتحاد الفراش ولا سيما مع الطول والرجل قديعبث في نومه بالمرأة في نومها الي جانبه وهولا يشعر وهذا أيضاً من ألطف من سدالذرائع (الوجه الرابع والستون) انه نهي أن يقول الرجل خبثت نفسي ولكن ليقل لقست نفسي سدا لذريعة اعتياد اللسان للكلام الفاحش وسدا لذريعة اتصاف النفس بمعني هذا اللفظ فان الالفاظ تتقاضى معانيها وتطلبها بالمشاكلة والمناسبة التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قل من تجده يعتاد لفظا الاومعناه غالب عليه فسد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذريعة الخبث لفظا ومعني وهذاأ يضاً من ألطف الباب (الوجه الخامس والستون) انه نهى الرجل أن يقول لغلامه وجاريته عبدي وأمتي ولكن يقول فتاى وفتاتي و نهى أن يقول لغلامه وضيء ربك أطعم ربك سدالذريعة الشرك في اللفظ والمعني وان كان الربههنا هو المالك كرب الدار ورب الابل فعدل عن لفظ العبد والامة الى لفظ الفتي والفتأة ومنع من اطلاق لفظ الرب على السيد حماية لجانب التوحيدوسد الذريعة الشرك (الوجه السادس والستون) انه نهي المرأة انتسافر بغيرمحرم وماذاك الاأنسفرها بغير محرم قديكون ذريعة الى الطمع فيها والفجور بها (الوجه السابع والستون) انه نهى عن تصديق أهل الكتاب وتكذيبهم فيما يحدثون به لان تصديقهم قديكون ذريعة الى التصديق بالباطل وتكذيبهم قديكون ذريعة الى التكذيب بالحق كماعلل به في نفس الحديث (الوجه الثامن والستون) انه نهي ان يسمي عبده بأفلح ونافع ورباح ويسار لانذلك قديكون ذريعة الى مايكره من الطيرة بأن يقال ليس ههنا يسار ولارباح ولاأفلح وانكان انما قصد اسم الغلام ولكن سدا لذريعة اللفظ المكروه الذي يستوحش منه السامع (الوجه التاسع والستون) انه نهي الرجال عن الدخول على النساء لأنه ذريعة ظاهرة (الوجه السبعون) انه نهى ان يسمى باسم برة لانه ذريعة الى تزكية النفس بهذا الاسم وان كان انماقصد العامية (الوجه الحادي والسبعون) انه نهي عن التداوي بالحمر وان كانت مصلحة التداوي راجحة على مفسدة ملا بستهاسدا لذريعة قربانها واقتنائها ومحبة النفوس لهافحسم عليهاالمادة حتى في تناولها على وجه االتداوى وهذا من أبلغ سدالذرائع (الوجه الثاني والسبعون) انه نهي أن يتناجى اثنان دون الثالث لانذلك ذريعة الى حزنه وكسر قلبه وظنه السوء (الوجه الثالث والسبعون) ان الله حرم نكاح الامة على القادر على نكاح الحرة اذالم يخش العنت لأن ذلك ذريعة الي ارقاق ولده حتى لوكانت الامة من الآيسات من الحبل والولادة لم تحل لهسدا للذريعة ولهـذا منع المام

أحمد الاسير والتاجر أن يتزوج في دار الحرب خشية تعريض ولده للرق وعلله بعلة أخرى وهي انه قدلاً عكنه منع العـدومن مشاركته في زوجته (الو هالرابع والسبعون) انه نهي ان يورد ممرض على مصح لان ذلك قد يكون ذريعة اماالي اعدائه واماالي تأذيه بالتوهم والخوف وذلك سبب الى اصابة المكروه له (الوجه الخامس والسبعون) انه نهي أصحابه عن دخول ديار ثمو دالا أن يكونو ا باكين خشية ان يصيبهم مثل مااصابهم فجمل الدخول من غير بكا ، ذريعة الى اصابة المكروه (الوجه السادس والسبعون) انه نهي الرجل ان ينظر الى من فضل عليه بالمال واللباس فانه ذريعة الى ازدرائه نعمة الله عليه واحتقاره بها وذلك سبب الهلاك (الوجه السابع والسبعون) انه نهي عن انزاء الحمر على الخيل وذلك لانه ذريعة الى قطع نسل الخيل او تقليلها ومن هذا نهيه عن اكل لحومها ان صح الحديث فيه انماكان لانه ذريعة الى تقليلها كمانهاهم في بعض الغزوات عن نحر ظهورهم لما كان ذريعة الي لحوق الضرور بهم بفقد الظهر ﴿الوجه الثامن والسبعون ﴾ أنه نهى من رأى رؤيا يكرهماأن يتحدث بهافانه ذريعة الي انتقالها من مرتبة الوجود اللفظي الى الوجود الخارجي كما انتقلت من الوجو دالذهني الى اللفظى وهكذاعامة الامورتكون في الذهن أولا ثم تنتقل الى الذكر ثم تنتقل الى الحس وهذامن ألطف سدالذرائع وأنفعها ومن تأمل عامة الشررآه منتقلا في درجات الظهورط قابعد طبق من الذهن الى اللفظ الى الخارج ﴿ الوجه التاسع والسبعون ﴿ انه سئل عن الخمر تتخذخلافقال لامع اذنه في خل الخرالذي حصل بغير التخليل وماذاك الاسد الذريعة امساكها بكل طريق اذلو أذن في تخليلها لحبسها اصحابها لذلك وكان ذريعة الى المحذور ﴿ الوجه الثمانون ﴾ انه نهي أن يتعاطى السيف مسلولا وماذاك الاأنه ذريعة الى الاصابة عكروه ولعل الشيطان يعينه وينزع في بده فيقع المحذورويقرب منه ﴿ الوجه الحادي والثمانون انه أمر المار في المسجد بذيال أن عسك على نصابا بيده لثلايكون ذريه الي تأذي رجل مسلم بالنصال ﴿ الوجه الثاني والثمانون ﴾ انه حرم الشياع وهو المفاخرة بالجاعلانه ذريعة الى تحريك النفوس والتشبه وقدلا يكون عند الرجل من يغنيه من الحلال فيتخطى الي الحرام ومن هذا كان المجاهرون خارجين من عافية الله وهم المتحدثون بمافعاوه من المعاصي فان السامع تتحرك نفسه الى التشبه وفي ذلك من الفساد المنتشر مالا يعلمه الا الله ﴿ الوجه الثالث والثمانون ﴾ انه نهي عن البول في الماء الدائم وماذاك الأأن تواتر البول فيه ذريعة الى تنجيسه وعلى هذافلافرق بين القليل والكثير وبول الواحد والعدد وهذا أولى من تفسيره

بمادون القلتين أوبما يمكن نزحه فان الشارع الحكيم لايأذن للناس أنيبولوا في المياهالدائمة اذا جاوزت القلتين اولم يمكن نزحها فان في ذلك من افساد مياه الناس ومواردهم مالا تأتي به شريعة فحكمة شريعته اقتضت المنع من البول فيه قل أوكثر سدا لذريعة افساده (الوجه الرابع والثمانون) انه نهى أن يسافر بالقرآن اليأرض العدو فانه ذريعة اليأن تناله أيديهم كاعلل به في نفس الحديث (الوجه الخامس والثمانون) انه نهى عن الاحتكاروقاللايحتكر الاخاطئ فانه ذريعة الى أن يضيق على الناس اقواتهم ولهذالا يمنع من احتكار مالا يضر بالناس (الوجه السادس والثمانون) انه نهي عن منع فضل الماء لئلا يكون ذريعة الي منع فضل الكلاء كما علل به في نفس الحديت فجعله بمنعه من الماءمانعاً من الكلاءلان صاحب المواشي اذا لم يكنه الشرب من ذلك الماء لم يتمكن من المرعى الذي حوله (الوجه السابع والثمانون) انه نهي عن اقامة حد الزناعلي الحامل حتى تضع لئلا يكون ذلك ذريعة اليقتل مافى بطنها كماقال في الحديث الآخر لولا مافي البيوت من النساء والذرية لامرت فتيانى ان يحملوا معهم حزما من حطب فاخالف الى قوم لايشهدون الصلاة في الجماعة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار فمنعه من تحريق بيوتهم التي عصوا الله فيها بتخلفهم عن الجماعة كون ذلك ذريعة الي عقوبة من لم يجب عليه حضور الجماعة من النساء والاطفال ﴿ الوجه الثامن والثمانون ﴾ انه نهى عن ادامة النظر الي المجذومين وهذا والله أعلم لانه ذربعة اليأن يصابوا بايذائهم وهيمن الطف الذرائع واهل الطبيعة يعترفون به وهو جار على قاعدة الاسباب وأخبرني رجل من علمائهم انه جلس قرابة له يكحل الناس فرمدتم برى فجلس يكحلهم فرمد مراراً قال فعلمت ان الطبيعة تنتقل وانه من كثرة مايفتح عينيه في اعين الرمد نقلت الطبيعة الرمد الي عينيه وهذا لابد معه من نوع أستعداد وقد حيات الطبيعة والنفس على التشبه والمحاكاة ﴿ الوجه التاسع والثمانون ﴾ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى الرجل ازينحني لرجل اذالقيه كما يفعله كثير من المنتسبين الي العلم ممالاعلمله بالسنة بليبالغون الى أقصى حدالانحناء مبالغة فيخلاف السنة جهلا حتى يصير احدهم بصورة الراكع لاخيه ثم يرفع رأسه من الركوع كما يفعل اخوانهم من السجود بين يدي شيوخهم الاحياء والاموات فهؤلاء أخذوا من الصلاة سجودها وأولئك ركوعها وطائفة ثالثة قيامها يقوم عليهم الناس وهم قعودكما يقومون في الصلاة فتقاسمت الفرق الشلاث اجزاء الصلاة والمقصود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أنحناء الرجل لاخيه سدا لذريعة

الشرك كانهي عن السجود لغيرالله وكانهاهم ان يقوموا في الصلاة على رأس الامام وهوجالس مع انقيامهم عبادة لله تعالي فماالظن اذاكان القيام تعظيما للمخلوق وعبودية لهفالله المستعان ﴿ الوجه التسعون ﴾ انه حرم التفريق في الصرف وبيع الربوى بمثله قبل القبض لئلا يتخذذريعة الى التأجيل الذي هو اصل باب الربافح اهم من قربانه باشتراط التقابض في الحال ثم اوجب عليهم فيه التماثل وان لا يزيد احد العوضين على الآخر اذا كانا من جنس واحد حتى لا يباع مد جيد بمدين رديئين وان كانا يساويانه سدا لذريعة ربا النسأ الذي هو حقيقة الربا وانه اذا منعهم من الزيادة مع الحلول حيث تكون الزيادة في مقابلة جودة اوصفة اوسكة اونحوها فمنعهم منهاحيث لأمقابل لها الامجرد الاجل اولى فهذه هي حكمة تحريم ربا الفضل التي خفيت على كثيرمن الناس حتى قال بعض المتأخرين لايتبين لى حكمة تحريم رباالفضل وقدذ كرالشارع هذه الحكمة بعينها فانه حرمه سدا لذريعة رباالنسأ فقال في حديث تحريم ربا الفضل فانى اخاف عليكم الرما والرما هو الربافتحريم الربانوعان نوع حرملافيه من المفسدة وهو ربا النسئة ونوع حرم تحريم الوسائل وسد الذرائع فظهرت حكمةالشارع الحكيم وكال شريعته الباهرة في تحريم النوعين ويلزم من لم يعتبر الذرائع ولم يامر بسدهاأن يجعل تحريم رباالفضل تعبدا محضا لا يعقل معناه كماصرح بذلك كثير منهم (الوجه الحادي والتسعون) أنه أبطل أنواعاً من النكاح الذي يتراضي به الزوجان سدا لذريعة الزنا فنها النكاح بلا ولى فانه أبطله سدا لذريعة الزنا فان الزاني لا يعجز أن يقول للمرأة انكحيني نفسك بعشرة دراهم ويشهد عليهارجلين من أصحابه اوغيرهم فمنعها من ذلك سدا لذريعة الزنا ومن هذا تحريم نكاح التحليل الذي لارغبة للنفس فيه في امساك المراة واتخاذها زوجة بل لهوطرفيما يقضيه بمنزلة الزاني في الحقيقة وان اختلفت الصورة ومن ذلك تحريم نكاح المتعة الذي يعقد فيه المتمتع على المراة مدة يقضى وطره منها فيها فحرم هذه الانواع كلها سدالذريعة السفاح ولم يبح الاعقدامؤبدا يقصدفيه كلمن الزوجين المقام مع صاحبه ويكون باذن الولي وحضور الشاهدين أومايقوم مقامهمامن الاعلان فاذا تدبرت حكمة الشريعة وتأملتها حق التأمل رايت تجريم هذه الانواع من باب سدالذرائع وهي من محاسن الشريعة وكالها ﴿ الوجه الثاني والتسعون) انهمنع المتصدق من شراءصدقته ولو وجدها تباع في السوق سدالذريعة العودفيما خرج عنه لله ولو بعوضه فان المتصدق اذامنع من تملك صدقته بعوضها فتملكه اياها بفير عوض اشد منعا وافطم

النفوس عن تعلقها بما خرجت عنه لله والصواب ماحكم بهالنبي صلى الله عليه وآله وسلم من المنع من شرائها مطلقا ولاريب ان في تجويز ذلك ذريعة الي التحيل على الفقير بأن يدفع اليه صدقة ماله ثم يشتريها منه بأقل من قيمتها ويرى السكين انه قد حصل لهشي مع حاجته فتسمح نفسه شراء صدقته وبالله التوفيق (الوجه الثالث والتسعون) انهنهى عن بيع الثمار قبل بدوصلاحها لثلايكون ذريعة الي اكل مال المشتري بغيرحق اذاكانت معرضة للتلف وقد يمنعها الله واكد هـذا الغرض بان حكم للمشترى بالجامحة اذاتلفت بعد الشراء الجائزكل هذا لئلايظلم المشترى ويوكل ماله بغير حق (الوجه الرابع والتسعون) انهنه بي الرجل بعداصابة ماقدرله ازيقول لو أنى فعات لكان كذا وكذا وأخبر انذلك ذريعة الى عمل الشيطان فانه لا يجدي عليـ ه الاالحزن والندم وضيقة الصدروالسخط على المقدور واعتقاد انه كان يمكنه دفع المقدور لوفعل ذلك وذلك يضعف رضاه وتسليمه وتفويضه وتصديقه بالمقدور وانه ماشاء الله كان ومالم يشأ لميكن واذا أعرض القلب عن هـذا انفتح له عمل الشيطان وماذاك لمجرد لفظ لوبل لماقارنها من الامور القائمة بقلبه المنافية لكمال الايمان الفاتحة لعمل الشيطان بل أرشد العبد في هـ ذه الحال الي ماهو أنفع لهوهو الايمان بالقدر والتفويض والتسليم للمشيئة الالهية وانه ماشاءالله كان ولابدفن رضى فله الرضي ومن سخط فله السخط فصلوات الله وسلامه على من كلامه شفا اللصدورونور للبصائر وحيوة للقلوب وغذاء للارواح وعلى آله فلقد أنعم به على عباده أتم نعمة ومن عليهم به أعظم منة فلله النعمة وله المنة وله الفضل وله الثناء الحسن (الوجه الحامس والتسعون) انه صلى الله عليه وسلم نهي عن طعام المتباريين وهما الرجلان يقصدكل منهمامباراة الآخر ومباهاته امافي التبرعات كالرجلين يصنعكل منهما دعوة يتفخر بهاعلي الآخر ويباريه بها وإمافى المعاوضات كالمتبايعين يرخص كل منهما ساعته لمنع الناس من الشراءمن صاحبه ونص الامامأ حمد على كراهة الشراء من هؤلاء وهذا النهي يتضمن سد الذريعة من وجهين أحدها انتسليط النفوس على الشراء منهما وأكل طعامهما تفريح لهما وتقوية لقلوبهما واغراءلهما على فعل ماكرهه اللهورسوله والثاني ان ترك الاكل من طعامهماذريعة الي امتناعهما وكفهماءن ذلك (الوجه السادس والتسعون) انه تعالى عاقب الذين حفروا الحفائر يوم الجمعة فوقع فيها السمك يوم السبت فأخذوه يوم الاحد

ومسخهم الله قردة وخنازير وقيل انهم نصبوا الشباك يوم الجمعة وأخذوا الصيديوم الاحد وصورة الفعل الذي فعلوه مخالف لمانهوا عنه ولكنهم لماجعلوا الشباك والحفائر ذريعةالي أخذ مايقع فيها من الصيد يوم السبت نزلو امنزلة من صاد فيه اذ صورة الفءل لااعتبار بهابل بحقيقته وقصد فاعله ويلزم من لميسد الذرائع ان لا يحرم مثل هذا كما صرحوابه في نظيره سواء وهولو نصب قبل الاحرام شبكة فوقع فيهاصيد وهومحرم جازله أخذه بعدالحل وهذا جارعلى قواعدمن لم يعتبرالمقاصد ولم يسدالذرائع ﴿الوجه السابع والتسعون ﴾ قال الامام أحمد نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع السلاح في الفتن ولا ريب ان هذا سد لذريعة الاعانة على المعصية ويلزم من لم يسد الذرائع ان يجوز هذا البيع كما صرحوا به ومن المعلوم ان هذا البيع يتضمن الاعانة على الانم والعدوان وفي معنى هذا كل بيع أواجارة أومعاوضة تعين على معصية الله كبيع السلاح للكفار والبغاة وقطاع الطريق وبيع الرقيق لمن يفست بهأو يؤاجره لذلك اواجارة دارهأوحانوته اوخانه لمن بقيم فيهاسوق المعصية وبيع الشمع اواجارته لمن يعصي اللهعليه ونحوذاك مماهو أعانة على ما يبغضه الله ويسخطه ومن هذا عصر الدنب لمن بتخذه خراً وقدلعنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو والمعتصر معاويلزم من لم يسد الذرائع ان لا يلعن العاصر وان يجوزله ان يعصر العنب لكل أحدويقول القصد غير معتبر في العقدو الذرائع غير معتبرة ونحن مطالبون في الظواهم والله يتولى السرائر وقد صرحوا بهذاولاريب في التنافي بين هذا وبين سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الوجه الثامن والتسون) نهيه عن قتال الامراء والحروج على الاعمة وانظلموا اوجارواما اقاموا الصلاة سدا لذريعة الفساد العظيم والشرالكثير بقتالهم كما هوالواقع فانه حصل بسبب قتالهم والخروج عليهم اضعاف اضعاف ماهم عليه والامة في بقايا تلك الشرور اليالآن وقال اذابويع الخليفتان فاقتلوا الآخر منهماسدا لذريعة الفتنة ﴿ الوجه التاسع والتسعون ﴾ جمع عُمَانِ المصحف على حرف واحدمن الاحرف السبعة لئلا يكون ذريعة الى اختلافهم في القرآن ووافقه على ذلك الصحابة رضي الله عنهم ولنقتصر على هذا العدد من الامثلة الموافق لاسماء الله الحسني التي من أحصاها دخل الجنة تفاؤلا بانه من أحصى هذه الوجوه وعلم انها من الدين وعمل بهادخل الجنة اذ قديكون قد اجتمع لهمعرفة أسماء الرب تمالي ومعرفة أحكامه وللهوراء ذلك أسماء واحكام وباب سد الذرائع احد ارباع التكليف فانهأم ونهي والامر نوعان ﴿أحدها ﴾

مقصود لنفسه ﴿ والثاني ﴾ وسيلة الى المقصود والله ي نوعان (احدهما) مايكون المهمى عنه مفسدة في نفسه (والثاني) ما يكون وسيلة الى المفسدة فصار سدالذرائع المفضية الى الحرام احد ارباع الدين

*(فصل) * وتجويز الحيل يناقض سد الذرائع مناقضة ظاهرة فانالشارع يسد الطريق الى المفاسد بكل ممكن والمحتال يفتح الطريق اليها بحيلة فأين من يمنع من الجائز خشية الوقوع في المحرم الي من يعمل الحيلة في التوصل اليه فهذه الوجوه التي ذكرناها واضعافها تدل على تحريم الحيل والعمل بها والافتاء بهافي دين الله ومن تأمل احاديث اللعن وجدعامتها لمن استحل محادم الله أواسقط فرائضه بالحيل كقوله لعن الله المحلل والمحلل له لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم الجُملوهاوباعوها وا كلواثمنها لعن الله الراشي والمرتشى لعن الله آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهده ومعلوم ان الكاتب والشاهد انما يكتب ويشهد على الرباالحتال عليه ليتمكن من الكتابة والشهادة بخلاف ربا المجاورة الظاهر ولعن في الخر عشرة عاصرها ومعتصرها ومعلوم انهانما عصر عنباً ولعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة وقرن بينهما وبين آكل الرباومؤكله والمحلل والمحللله فيحديث ابن مسعود وذلك للقدر المشترك بين هؤلاء الاصناف وهو التدليس والتابيس فان هذه تظهر من الخلقة ماليس فيها والمحلل يظهر من الرغبة ماليس عنده وآكل الربا يستعجل بالتدليس والمخادعة فيظهر من عقد التبايع ماليس له حقيقة فهذا يستحل الربا بالبيع وذاك يستحل الزناباسم النكاح فهذا يفسد الاموال وذاك يفسد الانساب وابن مسعود هوراوي هذاالحديث وهوراوى حديث ماظهر الزنا والربافي قوم الاأحلوا بأنفسهم العقاب والله تعالى مسخ الذين استحلوامحارمه بالحيل قردة وخنازيرجزاء من جنس عملهم فانهم لمامسخوا شرعهوغيروه عن وجهه مسيخ وجوههم وغيرهاءن خلقتها والله تعالى ذمأهل الخداع والمكر ومن يقول بلسانه ماليس فى قلبه وأخبر ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وأخبرعنهم بمخالفة ظو اهر هم لبو اطنهم وسرائرهم لعلانيتهم وأقوالهم لافعالهم وهذاشأن أرباب الحيل المحرمة وهذه الاوصاف منطبقة عليهم فان المخادعة هي الاحتيال والمراوغة باظهار أمر جائز ليتوصل به الي أمر محرم يبطنه ولهذا يقال طريق خيدع اذا كان مخالفاللقصد لا يفطن له ويقال للسراب الخيدع لانه يخدع من يراه ويغره وظاهره خلاف باطنه ويقال للضب خادع وفي المثل أخدع من ضب لمراوغته ويقال

سوق خادعة أيمتلونة وأصله الاختفاء والستر ومنه المخدع في البيت فوازن بين قول القائل آمنا بالله وباليوم الآخر وأشهد أن محمداً رسول الله انشاء للايمان واخباراًبه وهو غير مبطن لحقيقة هذه الكلمة ولاقاصداله ولامطمئناً به وانما قاله متوسلا بهالي امنه وحقن دمه أونيل غرض دنيوى وبين قول المرابي بعتك هذه السلعة عائة وليس او احد منهما غرض فيها بوجه من الوجوه وليس مبطناً لحقيقة هذه اللفظة ولاقاصداً له ولامطمئناً به وانماتكم بهامتو سلاالي الربا وكذلك قول المحلل تزوجت هذه المرأة أوقبلت هذاالنكاح وهوغير مبطن لحقيقة النكاح ولاقاصدله ولامر يدأن تكون زوجته بوجه ولاهيمريدة لذلك ولاالولي هلنجد بينهما فرقا في الحقيقة اوالعرف فكيف يسمى أحدهما مخادعا دون الآخر معان قوله بعت واشتريت واقترضت وانكحت وتزوجت غيرقاصديه انتقال الملك الذي وضعت لههذه الصيغة ولاينوي النكاح الذي جعلت له هذه الكلمة بل قصده ماينافي مقصود العقد اوامر آخر خارج عن أحكام العقد وهو عود الرأة الي زوجها الطلق وعود السلعة الى البائع بأكثره ن ذلك الثمن بمباشر ته لهذه الكلمات التي جعات لها حقائق ومقاصد مظهرا لارادة حقائقها ومقاصدها ومبطناً لخلافه فالاول نفاق في أصل الدين وهذا نفاق في فروعه (يوضح) ذلك ماثبت عن ابن عباس انه جاءه رجــل فقال ان عمى طلق امرأته ثلاثًا أيحام اله رجل فقال من يخادع الله يخدعه وصح عن أنس وعن ابن عباس انهما سئلا عن العينــة فقالا ان الله لايخدع هذا مماحرم الله ورسوله فسميا ذلك خداعاً كماسمي عثمان وابن عمر نكاح المحال نكاح داسة (وقال) أيوب السختياني فيأهل الحيل يخادعون الله كأنما يخادعون الصبيان فلوأتوا الامرعيانا كان أهون على وقال شريك بنع بدالله القاضي في كتاب الحيل هوكتاب المخادعة وتلخيص هذا ان الحيل المحرمة مخادعة لله ومخادعة الله حرام أماالمقدمة الاولى فان الصحابة والتابعين وهم أعلم الامة بكلام اللهورسوله ومعانيه سموا ذلك خداعاً وأما الثانية فان الله ذم أهل الخداع وأخبر انخداعهم انماهو لانفسهم وان في قلوبهم مرضا وانه تعالى خادعهم فكل هذاعقوبة لهم ومدار الخداع على أصاين (أحدهما) اظهار فعل لغير مقصوده الذي جعل له (الثاني) اظهار قول لغير مقصوده الذي وضع له وهذا منطبق على الحيل المحرمة وقد عاقب الله تعالي المتحياين على اسقاط نصيب المساكين وقت الجداد بجد جنتهم عليهم واهلاك ثمارهم فكيف بالمتحيل على اسقاط فرائض الله وحقوق خلقه ولعن أصحاب

السبت ومسخهم قردة وخنازير على احتيالهم على فعل ماحرمه عليهم قال الحسن البصري في قوله تعالى (ولقد عامتم الذين اعتدوا منكم في السبت) قال رموا الحيتان في السبت ثم ارجئو هافي الماء فاستخرجوها بعددلك فطبخوها فأكلوها والله أوخم أكلة أكلة أسرعت في الدنيا عقوبة وأسرعت عذابا في الآخرة واللهما كانت لحوم الحيتان تلك بأعظم عنداللهمن دماء قوم مسلمين الا أنه عجل لهؤلاء وأخر لهؤلاء (وقوله) رموها في السبت يعني احتالوا على وقوعها في الماء يوم السبت كمابين غيره أنهم حفروالها حياضا ثم فتحوها عشية الجمعة ولم يرد أنهم بأشروا رميها يوم السبت اذلواجترءوا على ذلك لاستخرجوها قال شيخنا وهؤلاء لم يكفروا بالتوراة وبموسى وانما فعلوا ذلك تأويلا واحتيالا ظاهره ظاهر الانقاء وحقيقته حقيقة الاعتداء ولهــذا والله أعلم مسخوا قردة لأنصورة القرد فيها شبه من صورة الانسان وفي بعض مايذ كرمن أوصافه شبه منه وهو مخالف له في الحد والحقيقة فلما مسيخ أولئك المعتبدون دين الله بحيث لم يتمسكوا الا بمايشبه الدين في بعض ظاهره دون حقيقته مسخهم الله قردة تشبه الانسان في بعض ظاهره دون الحقيقة جزاءاً وفاقا يقوي ذلك ان بني اسرائيل أكلوا الربا واموال الناس بالباطل وهو اعظم من اكل الصيد في يوم بعينه ولم يعاقب اولئك بالمسخ كماعوقب به من استحل الحرام بالحيلة لان هؤلاء لما كانوا اعظم جرما كانت عقوبتهم اعظم فانهم بمنزلة المنافقين يفعلون مايفعلون ولا يعترفون بالذنب بل قد فسدت عقيدتهم واعمالهم بخلاف من اكل الربا واموال الناس بالباطل والصيد المحرم عالما بتحريمه فانه يقترن بمعصيته اعترافه بالتحريم وخشيته لله واستغفاره وتويته يوماً ما واعترافه بأنه مذنب عاص وانكسار قلبه من ذل المعصية وازدراءه على نفسه ورجاءه لمغفرة ربه له وعد نفسه مع المذنبين الخاطئين وهذا كله ايمان يفضي بصاحبه الىخير بخلاف الماكر المخادع المحتال على قلب دين الله ولهذا حذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم امته من ارتكاب الحيل فقال لاترتكبوا ماارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بادني الحيل وقداخبر الله تعالى انهجعل هذه القرية اوهذه الفعلة التىفعلها بأهلها نكالالمابين يديها وماخلفها وموعظة للمتقين فحقيق بمن اتقى الله وخاف نكاله ازيحذر استحلال محارم الله بأنواع المكر والاحتيال وان يعلم انه لا يخلصه من الله مااظهره مكراً وخديعة من الاقوال والافعال و ان يعلم ان لله يوماتكم فيه الرجال وتنسف فيه الج الوتترادف فيه الاهوال وتشهد فيه الجوارح والاوصال

وتبلى فيه السرائر وتظهر فيهالضمائر ويصير الباطن فيه ظاهراوالسر علانية والمستورمكشوفا والمجهول معروفا ويحصل ويبدوا مافى الصدور كمايبعثر ويخرج مافى القبور وبجرى احكام الرب تعالى هنالك على القصود والنيات كما جرت احكامه في هذه الدار على ظواهر الاقوال والحركات يوم تبيض وجوه بمافى قلوب أصحابها من النصيحة لله ورسوله وكتابه ومافيها من البر والصدق والاخلاص للكبيرالمتعال وتسود وجوه بما في قلوب اصحابها من الخديعة والغش والكذب والمكر والاحتيال هنالك يعلم المخادعون انهم لانفسهم كانوا يخدعون وبدينهم كانوا يلعبون ومايمكرون الابأ نفسهم ومايشعرون وقدفصل قوله صلى الله عليه وآله وسلم(انما الاعمال بالنيات وانما لكل امريُّ مانوي)الامر في هذه الحيل وانواعها فأخبر ان الاعمال تابعة لمقاصدها ونياتها وانه ليس للعبد من ظاهر قوله وعمله الامانواه وابطنه لامااعلنه واظهره وهذا نص في ان من نوي التحليل كان محللا ومن نوى الربا بعقد التبايع كان مرابياومن نوى المكر والخداع كانماكرا مخادعا ويكفي هذا الحديث وحده في ابطال الحيل ولهذا صدربه حافظ الامة محمد بن اسمعيل البخاري ابطال الحيل والنبي صلى الله عليه وآله وسلم ابطل ظاهر هجرة مهاجرأم قيس بما بطنه ونواه من ارادة أم قيس وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيعان بالخيار حتى يتفرقا الا أنتكون صفقة خيار ولايحل لهأن يفارقه خشية ان يستقبله فاستدل به الامام احمدوقال فيه ابطال الحيل وقدأ شكل هذاعلى كشيرمن الفقهاء بفعل ابن عمر فانه كان اذاأراد أن يلزم البيع مشي خطوات ولااشكال محمد الله في الحديث وهو من أظهر الادلة على بطلان التحيل لاسقاط حق من له حق فانالشار ع صلوات الله و سلامه عليه وعلى آلها ثبت خيار المجلس في البيع حكمة ومصلحة للمتعاقدين · وليحصل تمام الرضا الذى شرطه تعالى فيه فان العقد قديقع بغتة من غيرترو ولا نظر في القيمة فاقتضت محاسن هذه الشريعة الكاملة ان يجعل للعقد حريما يتروى فيه المتبايعان ويعيدان النظر ويستدرك كل واحدمنهماعياكان خفيافلاأحسن من هذا الحكم ولاارفق لمصلحة الخلق فلومكن أحدالمتعاقدين الغابن للآخر من النهوض في الحال والمبادرة الى التفرق لفاتت مصلحة الآخر ومقصود الخيار بالنسبة اليه وهب انك انت اخترت امضاء البيع فصاحبك لم يتسع له وقت ينظر فيه ويتروى فنهو ضائ حيلة على اسقاط حقه من الخيار فلا يجوز حتى يخيره فلوفارق المجلس لغير هذه الحاجة أوصلاة أوغيرذلك ولم يقصد ابطال حق أخيه من الخيار لم يدخل في هذا التحريم ولا يقال هو

ذريعة الى اسقاط حق الآخر من الخيار لان باب سدالذرائع متى فاتت به مصلحة راجحة أو تضمن مفسدة راجحة لم يلتفت اليه فلومنع العاقد من التفرق حتى يقوم الآخر لكان في ذلك اضراربه ومفسدة راجحة فالذي جاءت به الشريعة فيذلك اكمل شئ وأوفقه للمصلحة والحكمة ولله الحمـد وتأمل قوله لاترتكبو اما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل أي أسهلها وأقربها وانماذكر ادني الحيل لان المطلق ثلاثامثلا من اسهل الحيل عليه أن يعطي بعض التيوس المستعارة عشرة دراهم يستعيره لينزو على امرأته نزوةوقد طيبها لهبخلاف الطريق الشرعي التي هي نكاح الرغبة فانها يصعب معماً عودها الى الاول جدا وكذلك من اراد ان يقرض الفابألف وخمسائة فمن ادنى الحيــل ان يعطيــه الفاالا درهما باسم القرض ويبيعه خرقة تساوي درهما بخمسمائة ولوأراد ذلك بالطريق الشرعي لتعذرعليه وكذلك حيلةاليهو دبنصب الشباك يوم الجمعة واخذماوقع فيها يوم السبتمن اسهل الحيل وكذلك اذابتهم للشجم وبيعهوا كل ثمنه ﴿وقال﴾ الامام احمد في مسنده ثنا اسو دبن عامر ثنا ابوبكر عن الاعمش عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذاضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعو ابالعينة واتبعوا اذناب البقروتركوا الجماد في سبيل الله انزل الله عليهم بلاء فلاير فعه حتى يراجعو ادينهم ورواه ابوداود باسناد صحيح اليحيوة بنشريح المصري عن اسحق بن عبد الرحمن الخراساني ان عطاء الخراساني حدثه ان نافعا حدثه عن ابن عمر قال شيخنا رضي الله عنه وهذان اسنادان حسنان احدهما يشدالآخر ويقويه فامارجال الاول فأئمة مشاهير لكن يخاف انلايكون الاعمش سمعه من عطاء اوان عطاء لم يسمعه من ابن عمر فالاسناد الثاني يبين ان للحديث اصلا محفوظا عن ابن عمر فانعطاء الخراساني ثقة مشهوروحيوة بنشريح كذلك وافضل وامااسحق بنعبد الرحمن فشيخروي عنهائمة المصريين مثل حيوة بنشريح والليث بنسعد ويحيى بنايوب وغيرهم قال فقد روينامن طريق ثالث من حديث السرى بنسهل (جنديسابوري)باسنادمشهور اليه ثنا عبدالله ابنرشيد ثنا عبدالرجمن عن ليشعن عطاء عن ابن عمر قال لقد اتى علينا زمان ومامنا رجل يرى انه احق بديناره ودرهمه من اخيه السلم ولقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذاضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة وتركوا الجهاد واتبعوا اذناب البقر ادخل الله عايهم ذلا لا ينزعه عنهم حتى يتوبوا ويراجعوا دينهم وهـ ذايين انالحديث اصلا عن عطاء وروى محمد بن عبدالله الحافظ المعروف بمطين في كتاب البيوع له عن انس انه سئل عن العينة فقال ان الله لا يخدع هذا مماحرم اللهورسوله وروى ايضاً في كتابه عن ابنء بأس قال اتقوا هذه العينة لاتبع دراهم بدراهم وبينهما حريرة وفي رواية ان رجلا بأع من رجل حريرة بمائة ثم اشتراها بخمسين فسأل ابن عباس عن ذلك فقال دراهم بدراهم متفاضلة دخلت بينهما حريرة وسئل ابن عباس عن العينة يعني بيع الحريرة فقال ان الله لا يخدع هـذا مماحرم الله ورسوله وروى ابن بطة باسـناده الي الاوزاعي قالقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع يعني العينة وهذا المرسل صالح للاعتضادبه والاستشهاد وان لم يكن عليه وحده الاعتماد (قال) الامام احمد ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الى اسحق السبيعي عن امر أته انهاد خلت على عائشة هي و ام ولد زيد ابن ارقم وامرأة أخرى فقالت لها امولدزيد اني بعت من زيد غلاماً بما عائة نسيئة واشتريته بستمائة نقداً فقالت أبلغي زيدا ان قدأ بطل جهاده مع رسول اللهصلي الله عليه وآله وسلم الاأن يتوب بئسما شريت وبئسما اشتريت رواه الامام أحمد وعمل به وهذا حديث فيه شعبة واذا كان شعبة في حديث فاشدد يديك به فمن جعل شعبة بينه وبين الله فقد استوثق لدينه (وايضاً) فهذه امرأة ابي اسحق وهو أحد أئمة الاسلام الكبار وهو أعلم بامرأته وبعدالها فلم يكن ليروى عنها سنة يحرمها على الامة وهي عنده غير ثقة ولا يتكلم فيها بكلمة بل يحابيها في دين الله هذالا يظن بمن هودون أبي اسحق (وأيضاً) فانهذه امرأة من التابعين قددخلت على عائشة وسمعت منها وروت عنها ولا يعرف احد قدح فيها بكلمة (وأيضاً) فان الكذب والفسق لم يكن ظاهراً في التابعين بحيث يردبه روايتهم (وأيضاً) فانهذه المرأة معروفة واسمها العاليةوهي جدة اسرائيل كارواه حرب من حديث اسرائيل حدثني ابواسحق عن جدته العالية يعني جدة اسرائيل فانه اسرائيل بنيونس بنأبي اسحق والعاليه امرأة ابي اسحق وجدة يونس وقد حملا عنها هذه السنة واسرائيل اعلم بجدته وابواسحق اعلم بأمرأته (وأيضاً) فلم يهرف أحدقط من التابمين أنكر على العالية هذا الحديث ولاقدح فيهامن أجله ويستحيل في العادة ان تروي حديثًا باطلا ويشتهر في الامة ولا ينكره عليها منكر (وأيضاً) فان في الحديث قصة وعند الحفاظ اذا كان فيه قصة دلهم على انه محفوظ قال أبواسحق حدثتني امرأتي العالية قالت دخلت على عائشة في نسوة فقالت ماحاجتكن فكان أول من سألها أم محبة فقالت ياأم المؤمنين هل تعرفين زيدبن أرقم قالت نعم قالت فاني بعتجارية لي

بمانمائة درهم الى العطاء وانهأراد بيعما فابتعتها منه بستمائة درهم نقداً فأقبات عليها وهي غضي فقالت بئسما شريت وبئسما اشــتريت ابلغي زيداً أنه قد أبطــل جهاده الاأن يتوب وافحمت صاحبتنا فلم تكلم طويلا ثم أنها سهل عنها فقالت يأم المؤمنين أرأيت ان لم آخذ الارأس مالي فتلت عليها (فمن جاء موعظة من ربه فانتهى فلهماسلف) (وأيضاً) فهذا الحديث اذا انضم الى تلك الاحاديث والآثار افادت بمجموعها الظن الغالب ان لم تفد اليقين (وأيضاً) فان آثار الصحابة كما تقدم موافقة لهذا الحديث مشتقة منه مفسرةله (وأيضاً) فلولم يأت في هذه المسئلة أثر لكان محض القياس ومصالح العباد وحكمة الشريعة تحريمها أعظم من تحريم الربا فانها ربامستحل بأدني الحيل (وأيضا) فكيف يليق بالشريعة الكاملة التي لعنت آكل الربا وموكله وبالغت في تحريمه وأذنت صاحبه بحرب من الله ورسوله أن تبيحه بأدنى الحيل مع استواء المفسدة ولولا ان عند أمالمؤمنين رضي الله عنها علما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاتستريب فيه ولاتشك بتحريم مسئلة العينة لما أقدمت على الحكم بابطال جهاد رجل من الصحابة باجتهادها لاسيما ان كانت قصدت ان العمل يبطل بالردة وأستحلال الربا ردة ولكن عذر زيد انه لم يعلم ان هـذا محرم كاعذرابن عباس باباحته بيع الدرهم بالدرهمين وان لم يكن قصدها هذا بل قصدت ان هذا من الكبائر التي يقاوم اثمها ثواب الجهاد ويصير بمنزلة من عمل حسنة وسيئة بقدرها فكانه لم يعمل شيئا ولوكان هـ ذا اجتهاداً منها لمتمنع زيداً منه ولم يحكم ببطلان جهاده ولمتدعه الى التوبة فان الاجتهادلايحرم الاجتهاد ولايحكم ببطلان عمل المسلم المجتهد بمخالفته لاجتهاد نظيره والصحابة ولاسيماام المؤمنين أعلم بالله ورسوله وأفقه في دينه من ذلك (وايضاً) فان الصحابة كعائشة وابن عباس وانس افتوا بتحريم مسئلة العينة وغلظوا فيها هذا التغليظ في اوقات ووقائع مختلفة فلم يجي عن واحد مر الصحابة ولاالتابعين الرخصة فيها فيكون اجماعا (فان قيل) فزيد بن ارقم قدخالف عائشة ومن ذكرتم فغاية الامرانها مسئلة ذات قولين للصحابة وهي مما يسوغ فيها الاجتهاد قيل لم يقل زيدقط ان هذا حلال ولا افتى بهايوما ما ومذهب الرجل لايؤخذ من فعله اذلعله فعله ناسياً اوذاهلا اوغ يرمتأمل ولاناظر اومتأولا اوذنبا يستغفر منه ويتوب او يصر عليه وله حسنات تقاومه فلايؤثر شيئاً قال بعض السلف العلم علم الرواية يعنى ان يقول رأيت فلانا يفعل كذا وكذا أذلعله قدفعله ساهيا وقال اياس بن معاوية لاتنظر الي عمل الفقيه ولكن سله

يصدقك ولم يذكرعن زيدانه أقام على هذه المسئلة بعدانكار عائشة وكثيرا مايفعل الرجل الكبير الشيءمع ذهوله عمافي ضمنه من مفسدة فاذانبه انتبه واذاكان الفعل محتملا لهذه الوجوه وغيرهالم يجز أن يقدم على الحكم ولم يجز أن يقال مذهب زيدبن ارقم جواز العينة لاسيما وأمولده قددخلت على عائشة تستفتيها فأفتتها بأخذرأس مالهاوهذاكله يدلعلي انهمالم يكونا جازمين بصحةالعقدوجوازه وانه مماأباحه اللهورسوله وايضاً فبيع العينة انمايقع غالبا من مضطر اليها والافالمستغني عنها لايشغل ذمته بألف وخمسمائة فى مقابلة ألف بلا ضرورة وحاجة تدعو الي ذلك وقد روي ابو داود من حديث على نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المضطر وبيع الغرر وبيع الثمرة قبل أن تدرك وفي مسند الامام احمد عنه قال سيأتي على الناس زمان عضوض يعض الموسر على ما في يديه ولم يؤثر بذلك قال الله تعالى (ولا تنسوا الفضل بينكم) و ينهر الاشرار ويستذل الاخيار ويبايع المضطرون وقدنهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المضطر وعن بيع الغرر وبيع الثمر قبل أن يطعم وله شاهد من حديث حذيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه سعيد عن هشيم عن كوثر بن حكيم عن مكحول بلغني عن حذيفة انه حدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان بعدزمانكم هذا زمانا عضوضاً يعض الموسر على مافي يديه ولميوشر بذلك قال الله تعالى وما أنفقتم من(شيء فهو يخلفه وهو خيرالرازقين)وينهر شرار خلق الله يبايعون كل مضطر الأأنبيع المضطر حرام المسلم أخوالمسلم لايظامه ولايخونه انكان عندك خير فعدبه على أخيك ولاتزده هلاكا الى هلاكه وهذا من دلائل النبوة فانعامة العينة انما تقع من رجل مضطر الى نفقة يضن بها عليه الموسر بالقرض حتى يربح عليه في المائة ماأحب وهذا المضطر ان اعاد السلعة الي بائمها فهي العينة وانباعها لغيره فهو التورق وان رجعت الى ثالث يدخل بينهما فهو محلل الربا والاقسام الثلاثة يعتمدها المرابون واخفها التورق وقدكرهه عمربن عبدالعزيز وقال هواخية الرباوعن أحمدفيه روايتان واشارفي رواية الكراهة الى انه مضطر وهذا من فقهه رضي الله عنه قال فان هذالايدخلفيهالا مضطر وكان شِيخنا رحمهالله يمنع منمسئلةالتورق وروجع فيهامرارآ وانا حاضر فلم يرخص فيها وقال المعني الذي لاجله حرماله با موجودفيها بعينه مع زيادة الكلفة بشراء السلعة وبيعها والخسارة فيها فالشريعة لأنحرم الضرر الادني وتبيح ماهو أعلى منه وقد تقدم الاستدلال على تحريم العينة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لايحـل سلف وبيع ولا

شرطان في بيع وبقوله من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أوالربا وان ذلك لا يمكن وقوعه الاعلى العينة وممايدل على تحريم الحيل قوله صلى الله عليه وآلهوسلم صيد البرلكم حلال مالم تصيدوهأو أويصد لكرواه أهل السنن ومما يدل على تحريمها مارواه ابن ماجة في سننه عن يحيي بن أبي اسحاق قال سألت أنس بن مالك الرجل منا يقرض أخاه المال فيهدى اليه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أقرض أحدكم قرضاً فأهدى اليه أوحمله على الدابة فلايركبها ولايقبله الاأنيكون جري بينه وبينه قبل ذلك رواه من حديث اسماعيل بن عياش عن عتبة بن حميد الضي عن يحيى قال شيخنا رضى الله عنه وهذا يحيي بنيزيد الهنأئي من رجال مسلم وعتبة بن حميد معروف بالرواية عن الهنائى قال أبو حاتم مع تشدده هو صالح الحديث وقال أحمد ليس بالقوي واسمعيــل بنءياش ثقة في حديثه عن الشاميين ورواه سعيد في سننه عن اسمعيل بن عياش لكن قال عن نزيد بن أبي اسحق الهنائى عنأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك رواه البخارى فى تاريخه عن يزيد بن أبي يحيى الهنائي عن أنس يرفعه اذا أقرض احدكم فلا يأخذ هدية قالشيخنا واظنه هوذاك انقلب اسمه وفي صحيح البخاري عن الى بردة بن الى موسى قال قدمت المدينة فلقيت عبدالله بن سلام فقال لى انك بأرض الربافيها فاش فاذا كان لك على رجل حق فاهدى اليك حمل تبن او حمل شعير او حمل قت فلا تأخذه فانه ربا وفي سنن سعيد هذا المعنى عن ابي بن كعب وجاء عن ابن مسعود ايضاً واتى رجلء بد الله بن عمر فقال انى اقرضت رجلا بغير معرفة فأهدى الي هدية جزلة فقال رد اليه هديته اواحبسها له وقال سالم بن ابي الجعد جاء رجل الي ابن عباس فقال اني اقرضت رجلايبيع السمك عشرين درهما فأهدى الي سمكة قومتها ثلاثة عشر درهما فقال خذ منه سبمة دراهم ذكرهما سعيد وذكر حرب عن ابن عباس اذا اسلفت رجلا سلفا فلاتأخذمنه هدية ولا عارية ركوب دابة فنهي النبي صلى الله عليه وسلم هو واصحابه المقرض عن قبول هدية المقترض قبل الوفاء فان المقصود بالهدية ان يؤخر الاقتضاء وان كان لم يشترط ذلك سدالذريعة الربا فكيف تجوز الحيلة على الربا ومن لميسد الذرائع ولميراع المقاصد ولم يحرم الحيل ببيح ذلك كله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهدي اصحابه احق ان يتبع وقد تقدم تحريم السلف والبيع لانه يتخذ حيلة الى الربا ويدل على تحريم الحيل الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم لايجمع بين متفرق ولايفرق بين مجتمع خشية الصدقة وهذا نص في تحريم الحيلة المفضية الى

اسقاط الزكاة أوتنقيصها بسبب الجمع والتفريق فاذاباع بعض النصاب قبل تمام الحول تحيلاعلى اسقاط الزكاة فقد فرق بين المجتمع فلاتسقط الزكاة عنه بالفرار منها وممايدل على تحريمها قوله تعالى (ولا تمنن تستكثر) قال المفسر و نمن السلف ومن بعدهم لا تعط عطاء تطلب أكثر منه وهو أنتهدى ليهدي اليك أكثر من هديتك وهذا كله يدل على أن صورالعقود غيركافية في حلها فقصده حرام فاسد واشتراطه اعلان واظهار للفساد وقصده ونيته غش وخداع ومكر فقد يكون أشد فساداً من الاشتراط ظاهراً من هذه الجهة والاشتراط الظاهر أشد فساداً منهمن جهة اعلان المحرم واظهاره وممايدل على التحريم ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجمعوا على تحريم هذه الحيل وابطالها واجماعهم حجة قاطعة بلهي من أقوى الحجج وآكدها ومن جعلهم بينه وبين الله فقداستو ثق لدينه ﴿ بيان المقدمة الاولي ﴾ ان عمر بن الخطاب خطب الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال لاأوتى بمحلل ولامحلل له الارجمة ماوأ قره سائر الصحابة على ذلك وأفتى عثمان وعلى وابن عباس وابن عمر ان المرأة لاتحل بنكاح التحليل وقد تقدم عن غير واحد من اعيانهم كابي وابن مسعود وعبدالله بن سلام وابن عمر وابن عباس انهم نهوا المقرض عن قبول هدية المقترض وجعلوا قبولها ربا وقد تقدم عن عائشة وابن عباس وإنس بحريم مسئلة العينة والتغليظ فيها وأفتي عمر وعثمان وعلى وأبي بن كعب وغيرهم من الصحابة ان المبتو تة في مرض الموت ترث ووافقهم سائر المهاجرين والانصار من أهل بدروبيعة الرضوان ومن عداهم وهذه وقائع متعددة لأشخاص متعددة في ازمان متعددة والعادة توجب اشتهارها وظهورها بينهم لاسيما وهؤلاء أعيان المفتين من الصحابة الذين كانت تضبط أقوالهم وتنتهي اليهم فتاويهم والناس عنق واحد اليهم متلقون لفتاويهم ومعهذا فلم يحفظ عن أحد منهم الاالانكار ولا اباحة الحيل مع تباعد الاوقات وزوال أسباب السكوت واذاكان هذا قولهم في التحليل والعينـــة وهدية المقترض الى المقرض فماذا يقولون في التحيل لاسقاط حقوق المسلمين بل لاسقاط حقوق رب العالمين واخراج الابضاع والاموال عن ملك أربابها وتصحيح العقودالفاسدة والتلاعب بالدين وقدصانهم الله تعالى ان يروا في وقتهم من يفعل ذلك أويفتي به كاصانهم عن رؤية الجهمية والمعتزلة والحلولية والاتحادية واضرابهم واذا ثبت هذاعنهم فيما ذكرنامن الحيل فهو دليل على قولهم فيما

هو أعظم منها ﴿ وأما المقدمة الثانية ﴾ فكل من له معرفة بالآثار وأصول الفقه ومسائله ثم أنصف لميشك انتقرير هذا الاجماع منهم على تحريم الحيل والطالها ومنافاتها للدين أقوى من تقرير اجماعهم على العمل بالقياس وغير ذلك مما يدعى فيه اجماعهم كدعوي اجماعهم على عدم وجوب غسل الجمعة وعلى المنع من بيع أمهات الاولاد وعلى الالزام بالطلاق الثلاث بكلمة واحدة وأمثال ذلك فاذا وازنت بين هذا الاجماع وتلك الاجماعات ظهر لك التفاوت وانضم الى هـ ذاان التابعين موافقون لهم على ذلك فان الفقهاء السـ عة وغيرهم من فقهاء المـدينة الذين أخذوا عن زيدبن ثابت وغيره متفقون على إبطال الحيل وكذلك اصحاب عبدالله بن مسعود من اهل الكوفة وكذلك اصحاب فقهاء البصرة كايوب وابي الشعثاء والحسن وابن سيرين وكذلك اصحاب ابنء إس وهذا في غاية القوة من الاستدلال فانه انضم الى كثرة فتاويهم بالتحريم في افراد هذا الاصل وانتشارها آن عصرهم انصرمورقعة الاسلام متسعة وقد دخل الناس في دين الله افواجا وقد اتسعت الدنيا على المسلمين اعظم اتساع وكثر من كان يتعدي الحدود وكان المقتضي لوجود هذه الحيل موجوداً فلم يحفظ عن رجل واحد منهم انهافتي بحيلة واحدة منها اوامربها اودل عليها بل المحفوظ عنهم النهي والزجر عنها فلوكانت هذه الحيل ممايسوغ فيها الاجتهاد لافتي بجوازها رجلي منهم ولكانت مسئلة نزاع كغيرها بلااقوالهم واعمالهم واحوالهم متفقةعلي تحريمها والمنع منها ومضي على اثرهم ائمة الحديث والسنة في الانكار قال الامام احمد في رواية موسي بن سعيد الديداني لا يجوزشي من الحيل وقال في رواية الميموني وقد سأله عمن حلف على يمين ثم احتال لابطالها فقال نحن لانري الحيلة وقال في رواية بكر بن محمد اذاحلف على شيء ثم احتال بحيلة فصار اليها فقدصار الي ذلك الذي حلف عليه بعينه وقال من احتال بحيلة فهو حانث وقال في رواية صالح وابي الحرث وقد ذكر له قول اصحاب الحيل فأنكره وقال في رواية اسمعيل ابن سعيد وقد سئل عمن احتال في ابطال الشفعة فقال لا يجوزشي من الحيل في ابطال حق امرى ، مسلم وقال فىرواية ابيطالب وغيره فىالرجل يحلف وينوي غير ذلك فاليمين على نيــــة مايحلفه عليه صاحبه اذالم يكن مظلومافاذا كان مظلوماً حلف على نيته ولم يكن عليه من نية الدي حلفه شيء وقال في رواية عبد الخالق بن منصور من كان عنده كتاب الحيل في بيته يفتي به فهو كافر بما انزل الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم (قلت) والدنين ذكروا الحيل لم يقولوا أنها كلها جائزة وأنما

اخبروا أنكذا حيلة وطريق اليكذا ثم قدتكو ن الطريق محرمة وقد تكون مكروهة وقد يختلف فيها فاذاقالوا الحيلة في فسخ المرأة النكاح انترتد ثم تسلم والحيلة في سقوط القصاص عمن قتل ام امرأته ان يقتل امرأته اذا كان لهاولد منه والحيلة في سقوط الكفارة عمن أراد الوط، في رمضان أن يتغدى ثم يطأ بعد الغداء والحيلة لمن أرادت أن تفسيخ نكاح زوجها ان تمكن ابنه من الوقوع علمها والحيلة لمن أراد أن يفسيخ نكاح امرأته ويحرمها عليه على التأبيد أن يطأحماته أويقبلها والحيلة لمن أراد سقوط حدالزنا عنه أن يسكر ثم يزني والحيلة لمن أراد سقوط الحج عنه مع قدرته عليه أن يملك ماله لا بنهأ وزوجته عندخروج الركب فاذا بعد استرد ماله والحيلة لمن أراد حرمان وارثه ميراثه أن يقر بماله كله لغيره عندالموت والحيلة لمن أراد ابطال الزكاة واسقاط فرضها عنه بالكلية أن يملك ماله عندالحول لابنه أوامرأته أوأجنى ساعةمن زمان تميستر دهمنه ويفعل هكذاكل عام فيبطل فرض الزكاة عنه أبدا والحيلةلمن اراد ان يملك مال غيره بغير رضاه ان يفسده عايه اويغير صورته فيملكه فيذبح شاته ويشق قميصه ويطحن حبه ويخبزه ونحو ذلك والحيلة لمن اراد قتل غيره ولا يقتل به ان يضر به بدبوس أومرزية حديد ينثر دماغه فلا يجب عليه قصاص والحيلة لمن اراد ان يزني بامرأة ولا يجب عليه الحد ان يستأجرها لكذس بيته اولطي ثيابه اولغسلها اولنقل متاع من مكان الي مكان شميزني بهاماشاء مجانا بلاحدولاغرامة اويستأجرها لنفس الزنا والحيلة لمن اراد ان يسقط عنه حدالسرقة ان مدعى ان المال له او ان اله فيه شركة فيسقط عنه القطع عجر د دعواه او ينقب الدار ثم يدع غيارمه اوابنه اوشريكه يدخل يخرج المتاع أويدعيه على ظهر دابة تخرج به وتحوذلك والحيلة لمن اراد سقوط حد الزنا عنه بعد ان يشهد مه عليه اربعة عدول غير متهمين ان يصدقهم فيسقط عنه الحد بمجرد تصديقهم والحيلة لمن اراد قطع يد غيره ولايقطع بها ان يمسك هو وآخر السكين او السيف و يقطعانها معاً والحيلة لمن ارادت التخلف عن زوجها في السفر ان تقر لغيره بدين والحيلة لمن اراد الصيد في الاحرام ان ينصب الشباك قبل ان يحرم ثم يأخذ ماوقع فيهاحال احرامه بعد ان يحل فهذه الحيل وامثالها لايحل لمسلم ان يفتي بها في دين الله تعالى ومن استحل الفتيا بهذه فهو الذي كفره الامام احمد وغيره من الأعمة حتى قالوا ان من افتي بهذه الحيل فقد قلب الاسلام ظهر البطن ونقض عرى الاسلام عروة عروة وقال بعض اهل الحيل مانقموا علينا من انا عمد ناالى اشياء كانت حراماً عليهم فاحتلنا فيها حتى صارت حلالا

وقال آخر منهم انانحتال للناس منذ كذا وكذا سنة في تحليل ماحرم الله عليهم قال احمد بن زهير ابن مروان كانت امراة ههنابمرو ارادت ان تختلع من زوجها فأبي زوجها عليها فقيل لهالوار تددت عن الاسلام لبنت منه ففعلت فذ كرتذلك لعبدالله بن المبارك فقال من وضع هـذا الكيتاب فهو كافر ومن سمع به ورضى به فهو كافر ومن حمله من كورة الى كورة فهو كافر ومن كان عنده فرضى به فهو كافر وقال اسحق بن راهو يه عن شقيق بن عبد الملك ان ابن المبارك قال في قصة بنت أبى روح حيث امرت بالارتدادوذلك في ايام الى غسان فذكر شيئاً ثم قال ابن المبارك وهوممضب احدثوا في الاسلام ومن كان امر بهذا في وكافر ومن كان هذا الكتاب عنده اوفي يته ليأمر به اوهويه ولم يأمر بهفهوكافر شمقال ابن المبارك مااري الشيطان كان يحسن مثل هذاحتي جاء هؤلاء فأفادها منهم فاشاعها حينئذ اوكان يحسنها ولميجد من يمضيها فيهم حتى جاء هؤلاء وقال اسحق الطالقاني قيل يااباعبد الرحمن ان هذا الكتاب وضعه ابليس قال ابليس وضعه من الابالسةوقال النضر بن شميل في كتاب الحيل ثلاثمائة وعشرون او ثلاثون مسئلة كلها كفر وقال الوحاتم الرازي قال شريك يعني ابن عبدالله قاضي الكوفة وذكرله كتاب الحيل فقال من يخادع الله يخدعه وقال حفص بنغياث ينبغي ان يكتب عليه كتاب الفجور وقال اسمعيل بن حماد قال القاسم بن معن يعني ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود قاضي الكوفة كتا بكم هـذا الذي وضعتموه في الحيل كتاب الفجور وقال حماد بن زيد سمعت ايوب يقول ويلهم من يخــدعون يعنى اصحاب الحيل وقال عبدالرحمن الدارمي سمعت يزيد بن هرون يقول لقد افتي اصحاب الحيل بشي لوافتي به اليهو دي والنصر اني كان قبيحاً فقال ان حلفت اني لا اطلق امر آتي بوجه من الوجوه وانهم قد بذلوا لى مالا كثيراً فقال له قبل امها فقال يزيد بن هرون ويله يأمره ان يقبل امرأة اجنبية وقال جيش بنسيدي سئل ابوء بدالله يعني الامام احمد عن الرجل يشتري جارية ثميعتنها من يومه ويتزوجها ايطأها من يومه فقال كيف يطؤهامن يومه وقدوطئها ذلك بالامس هذا من طريق الحيلة وغضب وقال هذا اخبث قول وقال رجل للفضيل بن عياض ياابا على استفتیت رجلا فی بمین حلفت بها فقال لی ان فعلت كذا حنثت وانا احتال لك حتی تفعل ولا تُحنث فقالَ له الفضيل تعرف الرجل قال نعم قال ارجم اليه فاستثبته فأيي احسبه شيطانا شبه لك في صورة انسان وانما قال هؤلاء الأئمة وأمثالهم هذا الكلام في هدنه الحيل لان فيها الاحتيال

على تأخير صوم رمضان واسقاط فرائض الله تعالي من الحج والزكاة واسقاط حقوق المسلمين واستحلال ماحرم الله من الربا والززا واخذاموال الناس وسفك دمائهم وفسخ العقو داللازمة والبكذب وشهادة الزور واباحة الكفر وهذه الحيل دائرة بينالكفر والفستي ولايجوز أن تنسب هذه الحيل الى أحد من الائمة ومن نسبها الى أحد منهم فهو جاهل بأصولهم ومقاديرهم ومنزلتهم من الاسلام وان كان بعض هذه الحيل قدتنفذ على أصول امام بحيث اذا فعلها المتحيل نفذحكمها عنده ولكن هذا أمرغير الاذن فيها واباحتها وتعليمها فاناباحتها شيء ونفوذها اذا فعلت شيء ولايلزم من كون الفقيه والمفتى لا يبطلهاأن يبيحها ويأذن فيها وكثير من العقود يحرمها الفقيه ثمينف ذها ولا يبطلها ولكن الذي ندين الله به تحريمها وابطالها وعدم تنفي ذها ومقابلة أربابها بنقيض مقصودهم موافقة لشرع الله تعالى وحكمته وقدرته والمقصود ان هـذه الحيل لا يجوز أن تنسب الى أمام فان ذلك قدح في امامته وذلك يتضمن القدح في الامة حيث ائتمت بمن لايصلح للامامة وهذا غير جائز ولوفرض انه حكى عن واحد من الأعمة بعض هذه الحيل المجمع على تحريمها فاماأن تكون الحكاية باطلة أويكون الحاكي لميضبط لفظه فاشتبه عليه فتواه بنفوذها بفتواه باباحتها مع بعد مابينها ولوفرض وقوعها منه فيوقت ما فلابد أن يكرون قدرجع عن ذلك وان لم يحمل الامر على ذلك لزم القدح في الإمام وفي جماعة المسلمين المؤتمين به وكلاهما غير جائز ولاخلاف بين الامة انه لا يجوز الاذن في التكلم بكامة الكنمر لغرض من الاغراض الاالمكره اذا اطأن قلبه بالايمان ثم ان هذا على مذهبأي حنيفة وأصحابه أشد فانهم لايأذنون في كلمات وأفعال دون ذلك بكثير ويقولون انها كفرحتي قالوا لوقال الكافرلرجل انى أريد ان أسلم فقال له اصبر ساء تفقد كفر فكيف بالامر بانشاء الكفر وقالوالوقال مسيجد أوصغر لفظ المصحف كفر فعلمت انهؤلاء المحتالين الذين يفتون بالحيل التيهي كفرأو حرام ليسوا بمقتدين بمذهب أحد من الأئمة وان الأئمة أعلم بالله ورسوله ودينه واتتى لهمن أن يفتوا بهذه الحيل (وقد) قال أبو داود في مسائله سمعت احمد وذكر أصحاب الحيل يحتالون لنقض سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وســلم قال في رواية أبي الحرث الصانع هــذه الحيل التي وضعوها عمدوا الىالســنن واحتالوا لنقضها والشيء الذي قيل لهم أنه حرام احتالوا فيه حتى أحاوه قالوا الرهن لايحـل أن يستعمل ثم قالوا يحتال له حتى يستعمل فكيف يحل بحيلة ماحرم الله ورسوله وقال صلى الله

عليه وآله وسلم لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فأذابوها فباعوها وأكلوا أثمانهاأذابوها حتى أزالوا عنها اسم الشحموقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وقال في رواية ابنه صالح عجبت ممايقول أرباب الحيل في الحيل في الأيمان يبطلون الأيمان بالحيل وقد قال الله تعالى (ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها) وقال (يوفون بالنذر)وكان ابن عيينة يشـتد عليه أمر هذه الحيل وقال في رواية الميموني وقدسأله انهم يقولون في رجل حلف على امراته وهي على درجة انصعدت اونزلت فأنت طالق قالو أنحمل حملا فقال هذا هو الحنث بعينه ليس هذه حيلة هذا هو الحنث وقالوا اذاحلف لايطأ بساطا يطأ بساطين واذا حلف لامدخيل داراً محمل فأقبل ابوعبد الله يعجب وقال ابوطال سمعت اباعبد الله قال له رجل في كتاب الحيل اذا أشتري الرجل الامة فاراد ان يقع بهايعتقها ثم يتزوجها فقال ابو عبد الله سبحان الله مااعجب هذا ابن لواكتاب الله والسنة جعل الله على الحرائر العدة من اجل الحمل فليس من امرأة تطلق او يموت زوجها الاتعتد من اجل الحمل فنرج يوطأ يشتريه ثم يعتقه على المكان فيتزوجها فيطؤها فان كانت حاملا كيف يصنع يطؤهار جل اليومو يطؤهاالآخر غداهذا نقض للكتاب والسنة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاتوطأ الحامل حتى تضع ولا غـير الحامل حتى تحيض ولايدري هي حامل املا سبحان الله مااسمج هذاوقال محمد بن الهيثم سمعت اباء بد الله يعني احمد بن حنبل يحكي عن مقاتل بن محمد قال شهدت هشاماً وهو يقرأ كتابا فانتهى بيده الى مسئلة فجازها فقيل له في ذلك فقال دعوه وكره مكاني فتطلعت في الكتاب فاذافيه لو ان رجلا لف على ذكره حريرة في شهر رمضان ثم جامع اس اته نهاراً فلاقضاء عليه ولا كفارة ﴿ فصل ﴾ وممايدل على بطلان الحيل وتحريمهاان الله تعالى أنما اوجب الواجبات وحرم المحرمات

﴿ فصل ﴾ وممايدل على بطلان الحيل و بحريم ان الله تعالى الما اوجب الواجبات وحرم المحرمات لما تضمن من مصالح عباد، في معاشهم ومعادهم فالشريعة لقاوبهم بمنزلة الفذاء الذي لا بدلهم منه والدواء الذي لا يندفع الداء الابه فاذا احتال العبد على تحليل ما حرم الله واسقاط مافرض الله وتعطيل ماشرع الله كان ساعياً في دين الله بالفساد من وجوه (احدها) ابطاله امافي الامر الحتال عليه من حكمة الشارع ونقض حكمته فيه ومناقضته له (والثاني) ان الامر الحتال به ليس له عنده حقيقة ولا هو مقصوده وهو ظاهر المشروع فالمشروع ليس مقصوداً له والمقصود له هو المحرم وصورة نفسه وهذا ظاهر كل الظهور فيما قصد الشارع فان المرابي مثلا مقصوده الربا المحرم وصورة

البيع الجائز غيرمقصودة له وكذلك المتحيل على اسقاط الفرائض بتمليك ماله لمن لايهبه درهما واحداً حقيقة مقصوده اسقاط الفرض وظاهر الهبة المشروعة غير مقصودة له ﴿ الثالث ﴾ نسبته ذلك اليالشارع الحكيم والىشريعتهالتيهي غذاء القلوب ودواؤهاوشفاؤها ولو ان رجلا تحيل حتى قلب الفذاء والدواء الى ضده فجعل الغذاء دواء والدواء غذاء اما بتغير اسمه أوصورته مع بقاءحقيقته لاهلك الناس فمن عمد الى الادوية المسهلة فغيرصورتها أو اسماءها وجعلها غذاء للناس اوعمد الىالسموم القاتلة فغير أسهاءها وصورتها وجعلها أدويةأوالى الاغذية الصالحة فغير أسهاءها وصورتها كان ساءيا بالفساد فىالطبيعة كمان هذاساع بالفساد فيالشريعة فان الشريعة للقلوب بمنزلة الغذاء ولدواء للابدان وانما ذلك بحقائقها لاباسائها وصورها وبيان ذلك على وجه الاشارة ان الله سبحانه وتعالي حرم الزنا والربا وتوابعهما ووسائلهما لمافى ذلك من الفساد وأباح البيع والنكاح وتوابعهما لان ذلك مصلحة محضة ولا بدأن يكون بين الحلال والحرام فرق في الحقيقة والالكان البيع مثل الربا والنكاح مثل الزنا ومعلوم أن الفرق في الصورة دون الحقيقة ملغى عند الله ورسوله وفي فطر عاده فان الاعتبار بالمقاصد والمعانى في الاقوال والافعال فان الالفاظ اذا اختلفت ومعناها واحدكان حكمها واحداواذا اتفقت الالفاظ واختلفت المعاني كان حكمها مختلفا وكذلك الاعمال اذااختلفت صورها واتفقت مقاصدهاوعلي هذه القاعدة يبني الامر والنهى والثواب والعقاب ومن تأمل الشريعة علم بالاضطرار صحة هـذا فالامر المحتال به على المحرم صورته صورة الحلال وحقيقته ومقصوده حقيقة الحرام فلا يكون حلالا فلايترتب عليه أحكام الحلال فيقع باطلا والاص المحتال عليه حقيقته خقيقة الاس الحرام وان لمتكن صورته صورته فيجب أن يكون حراماً لمشاركته للحرام في الحقيقة ويالله العجب ابن القياس والنظر في المعانى المؤثرة وغير المؤثرة فرقا وجمعا والكلام في المناسبات ورعاية المصالح وتحقيق المناط وتنقيحه وتخريجه وابطال قول من علق الاحكام بالاوصاف الطرديةالتي لامناسبة بينها وبين الحكم فكيف تعلقه بالاوصاف المناسبةلضد الحكم وكيف تعلق الاحكام على مجرد الالفاظ والصور الظاهرة التي لامناسبة بينها وبينها ويدع المعاني المناسبة المفضية لها التي ارتباطها بهاكارتباط العلل العقلية بمعلولاتها والعجب منه كيف ينكر مع ذلك على أهل الظاهر المتمسكين بظواهر كتاب ربهم وسنة نبيهم حيث لايقوم دليل يخالف الظاهر ثم يتمسك

بظواهر أفعال المكافين وأقوالهم حيث يعلم انالباطن والقصد بخلاف ذلك ويعلم لوتأمل حق التأمل ان مقصود الشارع غير ذلك كما يقطع بان مقصوده من ايجاب الزكاة سدخلة المساكين وذوى الحاجات وحصول المصالح التيأرادها بتخصيص هذه الاوصاف من حماية المسلمين والذب عن حوزة الاسلام فاذا أسقطها بالتحيل فقد خالف مقصود الشارع وحصل مقصود المتحيل والواجب الذي لايجوز غيرهان يحصل مقصو دالله ورسوله ويبطل مقاصد المتحيلين المخادعين وكذلك يعلم قطعا انهانما حرم الربا لمافيه من الضرر بالمحاويج وان مقصوده ازالة هذه المفسدة فاذا أبيح التحيل على ذلك كان سميا في ابطال مقصو دالشارع وتحصيلا لمقصود المرابي وهذه سبيل جميع الحيل المتوسل بهاالي تحليل الحرام واسقاط الواجب وبهذه الطريق تبطل جميعها ألاتري ان المتحيل لاسقاط الاستبراءمبطل لمقصود الشارع من حكمة الاستبراء ومصلحته فالمعيناه على ذلك مفوت لقصو دالشارع محصل لمقصود المتحيل وكذلك التحيل على ابطال حقوق المسلمين التي ملكهم اياها الشارع وجعلهم أحقبهامن غيرهم ازالة لضررهم وتحصيلا لمصالحهم فلوأباح التحيل لاسقاطها لكان عدم اثباتهاللمستحقين أولى وأقل ضررا من أن يثتبها ويوصي بهاويبالغ فيتحصيلها ثميشرع التحيل لابطالها واسقاطها وهل ذلك الابمنزلة من بنى بناءمشيداً وبالغ فىأحكامه واتقانه شمعاد فنقضه وبمنزلة منأمر بأكرام رجل والمبالغة فى بره والاحسان اليه وأداء حقوقه ثمأباح لمنأمره أن يتحيل بانواع الحيل لاهانته وترك حقوقه ولهذا يسيئ الكفار والمنافقون ومن في قلوبهم المرض الظن بالاسلام والشرع الذي بعث الله به رسوله حيث ظنوا انهذه الحيل مماجاء به الرسول وعلموا مناقضتها للمصالح مناقضة ظاهرة ومنافاتها لحكمة الرب وعدله ورحمته وحمايته وصيانته لعباده فانه نهاهم عما نهاهم عنه حمية وصيانة فكيف يبيح لهم الحيل على مأنهاهم عنه وكيف يبيح لهم التحيل على اسقاط مافرضه عليهم وعلى أضاعة الحقوق التي أحقها عليهم لبعضهم بعضاً لقيام مصالح النوع الانساني التي لايتم الابماشرعه فهذه الشريعة شرعها الذي علم مافي ضمنها من المصالح والحكم والغايات المحمودة ومافى خلافها من صد ذلك وهذا امر ثابت لها لذاتها وبأن من امر الرب تبارك وتعالى بها ونهيه عنها فالمأمور بهمصلحة وحسن في نفسه واكتسى بأمر الرب تبارك وتعالى مصلحة وحسنا آخر فازدادحسنا بالامر ومحبة الرب وطلبه له الي حسنه في نفسه وكذلك المنهى عنه مفسدة وقبيح في نفسه وازداد

بنهى الرب تعالي عنه و بغضه له وكر اهيته له قبحاالي قبحه وماكان هكذا لم يجزان ينقلب حسنه قبحا بتغيير الاسم والصورةمع بقاءالماهية والحقيقة الاترى ان الشارع صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله حرم بيع الثمار قبل بدوصلاح المافيه من مفسدة التشاحن والتشاجر ولما يؤدي اليه ان منع الله الثمرمن أكل مال أخيه بغيرحق ظلماً وعدوا نأومعلوم قطعاً ان هذه المفسدة لاتزول بالتحيل على البيع قبل بدوالصلاح فان الحيلة لاتؤثر في زوال هذه المفسدة ولافي تخفيفها ولافي زوال ذرة منها فمفسدة هذا العقدأم ثابت له لنفسه فالحيلة ان لم تزده فساداً لم تزل فساداً وكذلك شرع الله تعالى الاستبراءلازالةمفسدة اختلاط المياه وفسأد الانساب وسقى الانسان بمائه زرع غيره وفي ذلك من الفساد ماتوجب العقول تحريمه لولم تأت به شريعة ولهذا فطر الله الناس على استهجانه واستقباحه ويرون من اعظم الهجن ان يقوم هذاعن المرأة ويخلفه الآخر عليها ولهذا حرم نكاح الزانية وأوجب العددوالاستبراء ومن المعلوم قطعاً ان هذه المفسدة لاتزول بالحيلة على اسقاط الاستبراء ولا يخف ولذلك شرع الحج الى بيتــه لانه قوام للناس في معاشهم ومعادهم ولوعطل البيت الحرام عاماً واحداً عن الحج لماأمهل الناس ولعوجلوا بالعقوبة وتوعد من ملك الزاد والراحلة ولم يحجبالموت على غير الاسلام ومعلوم انالتحيل لاسقاطه لايزيل مفسدة الترك ولوأن الناس كلهم تحيلوا لترك الحج والزكاة لبطلت فائدة هـذين الفرضين العظيمين وارتفع من الارض حكمهما بالكلية وقيل للناس انشئتم كلكم ان تتحيلوا لاسقاطهما فافعلوا فليتصور العبد مافي اسقاطهما من الفساد المضاد لشرع الله واحسانه وحكمته وكذلك الحدود جعابها الله تعالى زواجر للنفوس وعقوبة ونكالا وتطهيراً فشرعها مناعظم مصالح العباد فيالمعاش والمعاد بللاتتم سياسة ملك من ملوك الارض الابزواجر وعقوبات لارباب الجرائم ومعلوم مافي التحيل لاسقاطها من منافاة هذا الغرض وابطاله وتسليط النفوس الشريرة على تلك الجنايات اذا علمت اللهاطريقا الي ابطال عقوباتها وانها تسقط تلك العقوبات بأدنى الحيل فانه لافرق عندها البتة بين أن تعلم أنه لاعقوبة عليها فيها وبين أن تعلم ان لها عقوبة وان لهااسقاطها بأدني الحيل ولهذا احتاج البلد الذي تظهر فيه هذه الحيل الىسياسة وال أوأمير يأخذ على يد الجناة ويكف شرهم عن الناس اذا لم يمكن أرباب الحيل ان يقوموا بذلك وهذا بخلاف الازمنة والامكنة التي قام الناس فيها بحقائق مابعث الله به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنهم لم يحتاجوا معها الى سياسة امير

ولا والكماكان أهل المدينة في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم فانهم كانوا يحـدون بالرائحة وبالتيء وبالحبل وبظهور المسروق عند السارى ويقتلون فى القسامة ويعاقبون اهل التهم ولا يقبلون الدعوى التي تكذبها العادة والعرف ولايرون الحيل في شيء من الدين ويعاقبون أربابها ويحبسون في التهم حتى يتبين حال المتهـم فان ظهرت براءته خلواسبيله وان ظهر فجوره قرروه بالعقوبة اقتداء بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عقوبة المتهمين وحبسبهم فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حبس في تهمة وعاقب في تهمة كاسيأتي ان شاء الله تعالي من ذكر ذلك عنه وعن أصحابه مافيه شفاء وكفاية وبيان لاغناء ماجاءبه عن كل وال وسائس وان شريعته التي هي شريعته لايحتاج معها الىغيرها وانما يحتاج الى غيرهامن لميحط بهاعلماً أولم يقم بهاعملا والمقصود انمافي ضمن المحرمات من المفاسد والمأمورات من المصالح يمنع أن يشرع اليهاالتحيل بما يبيحها ويسقطها وانذلك مناقضة ظاهرةألاتري انهبالغ فىلعن المحلل للمفاسدالظاهرة والباطنة التي فيالتجليل التي يعجز البشر عن الاحاطة بتفاصيلها فالتحيل على صحة هذا النكاح بتقديم اشتراط التحليل عليه واخلاء صلبه عنه ان لميزد مفسدته فانه لايزيلها ولايخففها وليستحريمه والمبالغة في لعن فاعله تعبدا لا يعقل معناه بل هو معقول المعنى من محاسن الشريعة بل لا يمكن شريعة الاسلام ولا غيرها من شرائع الانبياء أن يأتي بحيلة فالتحيل على وقوعه وصحته ابطال لغرض الشارع وتصحيح لغرض المتحيل المخادع وكذلك الشارع حرم الصيد في الاحرام وتوعد بالانتقام على من عاد اليه بعد التحريم لما فيهمن المفسدة الموجبة لتحريمه وانتقام الرب من فاعله ومعلوم قطعا انهذه المفسدة لاتزؤل بنصب الشباك لهقبل الاحرام بلحظة فاذا وقع فيهاحال الاحرام أخذه بعد الحل بلحظة فاباحته لمن فعل هذا ابطال لغرض الشارع الحكيم وتصحيح لغرض المخادع وكذلك ايجاب الشارع الكفارة على من وطي في نهار رمضان فيه من المصلحة جبر وهن الصوم وزجر الواطئ وتكفير جرمه واستدراك فرطه وغير ذلك من المصالح التي علمها من شرع الكفارة وأحبها ورضيها فاباحة التحليل لاسقاطها بأن يتغدى قبل الجماع ثم يجامع نقض لغرض الشارع وابطال لهواعمال لغرض الجانى المتحيل وتصحيحله ثمان ذلك جناية على حق الله وحق العبيد فهو أضاعة للحقين وتفويت لهما وكذلك الشارع شرع حدود الجرائم التي تتقاضاها الطباع أشد تقاض لمافي اهمال عقوباتها من مفاسد الدنيا والآخرة بحيث لايمكن سياســـة ملك مّامن

الملوك أن يخلو عن عقوباتها البتة ولا يقوم ملكه بذلك فالاذن في التحيل لاسقاطها بصورة العقد وغيره مع وجود تلك المفاسد بعينها أو أعظم منها نقض وابطال لمقصود الشارع وتصحيح لمقصود الجاني واغراء بالفساد وتسليط للنفوس على الشر وياللهالعجب كيف يجتمع في الشريعة تحريم الزنا والمبالغة في المنع منه وقتل فاعله شرالقتلات واقبحها وأشنعهاوأشهرها ثم يسقط بالتحيل عليه بان يستأجرها لذلك أولغيره ثم يقضي غرضه منها وهل يعجز عن ذلك زان أبدا وهل في طباع ولاة الامر أن يقبلوا قول الزاني أنا استأجرتها للزنا أواستأجرتها لتطوى ثيابي ثم قضيت غرضي منها فلا يحل لك أن تقيم على الحدوهل ركب الله في فطر الناس سقوط الحد عن هذه الجريمة التي هيمن أعظم الجرائم افساداللفراش والانساب بمثل هذا وهل يسقط الشارع الحكيم الحدعمن أرادأن ينكح أمهأ وبنته أوأخته بأن يعقد عليهاالعقد ثم يطأها بعدذلك وهلزاده صورة العقد المحرم الافجوراً واثما استهزاء بدين الله وشرعه ولعباً بآياته فهـل يليق بهمع ذلك رفع هذه العقوبة عنه واسقاطها بالحيلة التي فعلها مضمومة الى فعل الفاحشة بأمه وابنته فاين القياس وذكرالمناسبات والعلل المؤثرة والانكار على الظاهرية فهل بلغوا بالتمسك بالظاهر عشر معشار هذا والذي يقضي منه العجب أزيقال لايعتد بخلاف المتمسكين بظاهر القرآن والسنة ويعتد بخلاف هؤلاء والله ورسوله منزه عن هذا الحكم ويالله العحب كيف يسقط القطع عمن اعتاد سرقة أموال الناس وكلما أمسك معه المال المسروق قال هذاملكي والدار التي دخلتها داري والرجل الذي دخلت داره عبدي قال أرباب الحيل فيسقط عنه الحد بدعوى ذلك فهل تأتي بهذا سياسة قط جائرة أوعادلة فضلا عن شريعة نبي من الانبياء فضلا عن الشريعة التيهي اكمل شريعة طرقت العالم وكذلك الشارع اوجب الانفاق الواجب على الاقارب لما في ذلك من قيام مصالحهم ومصالح المنفق ولما في تركهم من اضاعتهم فالتحيل لاسقاط الواجب بالتمليك فيالصورة مناقضة لغرض الشارع وتتميم لغرض الماكر المحتال وعودالي نفس الفساد الذي قصد الشارع اعدامه بأقرب الطرق ولو تحيل هذا المخادع على اسقاط نفقة دوابه لهلكوا وكذلك مافرضه الله تعالى للوارث من الميراث هو حق له جعله اولى من سائر الناس به فاباحة التحيل لاسقاطه بالاقرار بماله كله للاجنبي واخراج الوارث مضادة لشرع الله ودينه ونقض لغرضه واتمام لغرض المحتال وكذلك تعليم المراة ان تقر بدين لاجنبي اذا اراد زوجهاالسفر بها

﴿ فَصَلَ ﴾ وأكثر هـذه الحيل لاتمشى على أصول الأئمة بل تناقضها أعظم مناقضة وبيانه ان الشافعي رضي الله تعالى عنه يحرم مسئلة مدعجوة ودرهم بمد ودرهم ويبالغ في بحريمهما بكل طريق خوفا أن يتخذ حيلة على نوع مامن ربا الفضل فتحريمه للحيل الصريحة التي يتوصل بها الى ربا النساء أولي من تحريم مدعجوة بكثير فان التحيل بمد ودرهم من الطرفين على رباالفضل أخف من التحيل بالعينة على ربا النساء وأين مفسدة هذه من مفسدة تلك وأين حقيقة الربافي هذه من حقيقته في تلك وأبوحنيفة يحرم مسئلة العينة وتحريمه لهما يوجب تحريمه للحيالة في مسئلة مدعجوة بأن بيعه خمسة عشر درهما بعشرة في خرقة فالشافعي يبالغ في نحريم مسئلة مد عجوة ويبيح العينة وأبو حنيفة يبالغ في تحريم العينة ويبيح مسائل مدعجوة ويتوسع فيها وأصل كل من الامامين رضي الله عنهما في أحدالبابين يستلزم ابطال الحيلة في الباب الآخر وهذا من أقوى التخريج على أصولهم ونصوصهم وكثير من الاقوال المخرجة دون هذا فقد ظهر ان الحيل المحرمة فيالدين تقتضي رفع التحريم مع قيام موجبه ومقتضيه واسقاط الوجوب معقيام سببه وذلك حرامهن وجوه (أحدها) استلزامها فعل المحرم وترك الواجب (والثاني) مايتضمنه من المكر والخداع والتلييس (والثالث) الاغراء بها والدلالة عليها وتعليمها من لا يحسنها (والرابع) اضافتها اليالشارع وان اصول شرعه ودينه تقنضيها (والخامس) ان صاحبها لايتوب منها ولا يعدها ذنباً (والسادس) انه يخادع الله كايخادع المخلوق (والسابع) انه يسلط أعداء الدين على القدح فيه وسوء الظن به وبمن شرعه (والثامن) انه يعمل فكره واجتهاده في نقض ماأ برمه الرسول وابطال ماأوجبه ومحليل ماحرمه (والتاسع) انه اعانة ظاهرة على الاثم والعدوان وانمااختلفت الطريق فهذا يعين عليه بحيلة ظاهرها صحيح مشروع يتوصل بهااليه وذاك يعين عليه بطريقه المفضية اليه بنفسها فكيف كان هذا معينا على الاثم والعدوان والمتحيل المخادع يعين على البر والتقوى (العاشر) انهذا ظلم في حق الله وحق رسوله وحق دينه وحق نفسه وحق العبد المعين وحقوق عموم المؤمنين فانه يغري به ويعلمه ويدل عليه والمتوصل اليه بطريق المعصية لايظلم الانفسه ومن تعلق به ظلمه من المعينين فانه لا يزعم ان ذلك دين وشرع ولا يقتدي به الناس فأين فساداً حدهما من الآخر وضرره من ضرره وبالله التوفيق ﴿ فصل ﴾ قال أصحاب الحيل قدأ كثرتم من ذم الحيل وأجلبتم بخيل الادلة ورجلها وسمينها

ومهزولها فاستمعواالآن تقريرها واشتقاقها من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وأئمة الاسلام وانه لا يمكن أحداً انكارها قال الله تعالى لنبيه أيوب (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث) فأذن لنبيه أيوب ان يتحلل من عينه بالضرب بالضغث وقدكان نذر ان يضربها ضربات معدودة وهي في الظاهر المتعارف انما تكون متفرقة فارشد سبحانه الى الحيلة في خروجه من اليمين فنقيس عليه سائر أاباب ونسميه وجوه المخارج من المضائق لانسميه بالحيل التي ينفر الناس من اسمهاو اخبر تعالي عن نبيه يوسف عليه السلام انه جعل صواعه في رحل أخيه ليتوصل بذلك الي أخذه من أُخوته ومدحه بذلك وأخبر انه برضاه واذنه كماقال (كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه كيده لنبيه وانه بمشيئته وانه يرفع درجة عبده بلطيف العلم ودقيقه الذي لايهتدي اليه سواه وان ذلك من علمه وحكمته وقال تعالي (ومكروا مكراً ومكرنا مكراً وهم لا يشعرون) فأخبر سبحانه انهمكر بمن مكر بانبيائه ورسله وكثير من الحيل هذا شأنها يمكر بها على الظالم والفاجر ومن يعسر تخليص الحق منه فتكونوسيلة الى نصرمظلوم وقهرظالم ونصرحق وابطأل باطل والله تعالى قادر على أخذهم بغير وجه المكر الحسن ولكن جازاهم بجنس عملهم وليعلم عباده ان المكر الذي يتوصل به الى اظهار الحق ويكون عقوبة للماكر ليس قبيحاً وكذلك قوله تعالي (ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم) وخداعه لهم ان يظهر لهم أمراويبطن لهم خلافه فما تنكرون على ارباب الحيل الذين يظهرون أمرآ يتوصلون بهالى باطن غيره اقتدوا بفعل الله تعالى وقد روى البخاري في صحيحه من حديث ابي هريرة وأبي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلاعلى خيبر فجاءهم بتمرجنيب فقال أكل تمرخيبر هكذا فقال انا لنأخذالصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاث فقال لا تفعل بع الجميع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيباً وقال في الميزان مثل ذلك فارشده الى الحيلة على التخلص من الربا بتوسط العقد الآخر وهذا أصل في جو أزالعينة وهل الحيل الامعاريض في الفعل على وزن المعاريض في القول واذا كان في المعاريض مندوحة عن الكذبفني معاريض الفعل مندوحة عن المحرمات وتخلص من المضائق وقدلتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة من المشركين وهو في نفر من أصحابه فقال المشركون ممن أنتم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحن من ماء فنظر بعضهم الى بعض فقالوا أحياء اليمن كثير

فلعلهم منهم وانصر فواوقد جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال احملني فقال ماعندنا الا ولد الناقة فقال ماأصنع بولد الناقة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهل يلد الابل الاالنوق وقد رأت امرأة عبدالله بن رواحة عبدالله على جارية له فذهبت وجاءت بسكين فصادفته وقد قضى حاجته فقالت لو وجدتك على الحال التي كنت عليها لوجأتك فأنكر فقالت فاقرأ ان كنت صادقا فقال

شهدت بان وعد الله حق وان النار مثوى الكافرينا وان العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا وتحمله ملائكة شداد ملائكة الاله مسومينا

فقالت آمنت بكتاب الله وكذبت بصرى فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك ولم ينكر عليه وهذا تحيل منه باظهارالقراءة لماأوهم انهقرآن ليتخلص بهمن مكروه الغيرةوكان بعض السلف اذا أراد أن لا يطعم طعامالر جل قال أصبحت صائما يريد انه أصبح فيما سلف صائما قبل ذلك اليوم وكان محمد بن سيرين اذا اقتضاه بعض غرمائه وليس عنده ما يعطيه قال أعطيك في أحداليومين ان شاء الله يريد بذلك يومى الدنيا والآخرة وسأل رجل عن المروزي وهو في دار أحمد بن حنبل فكره الخروج اليه فوضع أحمد اصبعه في كفه فقال ليس المروزي ههنا ومايصنع المروزي ههنا وحضر سفيان الثوري مجلسا فلما أراد النهوض منعوه فحلف انه يعود ثم خرج وترك نعله كالناسي لها فلما خرج عاد وأخذها وانصرف وقدكان لشريح في هذا الباب فقه دقيق كمأعجب رجلا فرسه وأراد اخذها منه فقال لهشريح انها اذا اربضت لمتقم حتى تقام فقال الرجل اف اف وانما اراد شريح انالله هو الذي يقيمهاوباعمن رجل ناقة فقال لهالمشتري كم تحمل فقال احمل على الحائط ماشئت فقال كم تحلب قال احلب في اى اناء شئت فقال كيف سيرها قال الريح لا تلحق فلما قبضها المشترى لم يجد شيئاً من ذلك فجاءاليه وقال ماوجدت شيئاً من ذلك فقال ما كذبتك قالوا الانسان امراة اجنبية من غير عقد ولاشبهة لزمه الحد فاذا عقد عليها عقد النكاح ثم وطئها لم يلزمه الحد وكان العقد حيلة على اسقاط الحدبل قد جعل الله تعالي الاكل والشرب واللباس حيلة على دفع اذى الجوع والعطش والبرد والاكتفاء حيلة على دفع اذى الصائل من الحيوان وغيره

وعقد التبايع حيلة على حصول الانتفاع بملك الغير وسائر العقود حيلة على التوصل الى مالا بباح الابها وشرع الرهن حيلة على رجوع صاحب الدين في ماله من عين الرهن اذا افلس الراهن اوتعذر الاستيفاء منه وقدروي سلمة بن صالح عن يزيد الواسطي عن عبد الكريم عن عبدالله ابن بريدة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اعظم آية في كتاب الله فقال لا اخرجمن المسجد حتى أخبرك فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مجلسه فلما اخرج احدى رجليه اخبره بالآية قبل ان يخرج رجله الاخرى وقد بني الخصاف كتابه في الحيل على هذا الحديث ووجهالاستدلال بهان من حلف لايفعل شيئاً فأراد التخلص من الحنث يفعل بعضه لم يكن حانثاً فاذا حلف لايأكل هـذا الرغيف ولا يأخذ هذا المتاع فليدع بعضه ويأخـذ الباقي ولايحنث وهذا أصل في بابه في التخلص من الأيمان وهذا السلف الطيب قدفتحوا لنا هذا الباب ونهجوا لناهذا الطريق فروى قيس بن الربيع عن الاعمش عن ابراهيم في رجل اخذه رجل فقال ان لي معك حقا فقال لا فقال احلف لى بالمشى الى بيت الله فقال كلف له بالمشى الى بيت الله ويعني به مسجد حيه وبهذا الاسناد انهقال لهرجل انفلانا امرني انآتي مكان كذا وكذا وانا لااقدرعلى ذلك المكان فكيف الحيلة قال يقول والله ما ابصر الاماسددني غيري وذكر عدد الملك بن ميسرة عن النزالي بن سبرة قال جعل حذيفة يحلف لعثمان بن عفان على اشياء بالله ماقالها وقد سمعناه يقولها فقلنا ياابا عبد الله سمعناك تحلف لعثمان على اشياء ماقلتها وقد سمعناك قلتها فقال انى اشترى ديني بعضه ببعض مخافة أن يذهب كله وذكر قيس بن الربيع عن الاعمش عن ابراهيم أن رجلاقال له أني انال من رجل شيئاً فيبلغه عني فكيف اعتذراليه فقال له ابر اهيم قل والله ان الله ليعلم ماقلت من ذلك من شي وكان ابراهيم يقول لاصحابه اذاخرجوا من عنده وهومستخف من الحجاج انسئلتم عنى فاحلفوا بالله لاتدرون اين انا ولا في اى موضع انا واعنوا اين انا من البيت وفي اى موضع منه وانتم صادقون وقال مجاهد عن ابن عباس مايسرني بمعاريض الكلام حمرالنعم وقد ثبت في الصحيح من حديث حميد بنء بدالرحمن بنعوف عن أمه أم كلثوم بنت عقبة بن ابي معيط وكانت من المهاجرات الاول انرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في الكذب في ثلاث في الرجل يصلح بين الناس والرجل يكذب لامرأته والكذب في الحرب وقال معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه حدثني نعيم بن أبي هند عن سويد بن غفلة ان عليا كرم الله وجهه لما قتل الزنادقة

نظر في الارض ثمرفع رأسه الي السماء ثم قال صدق الله ورسوله ثمقام فدخــل بيته فأكثر الناس في ذلك فدخلت عليه فقلت ياأمير المؤمنين أشيء عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امشيُّ رأيته فقال هل على من بأس أن انظر الى السماءقلت لاقال فهل على من بأس أنأ نظر الي الارض قلت لاقال فهل على من بأس أن أقول صدق الله ورسوله قلت لاقال فانى رجــل مكايد وقال حجاج بن منهال حدثنا أبو عوانة عن أبي مسكين قال كنت عند ابراهيم وامرأته تعاتبه في جاريته وبيدها مروحة فقال أشهدكم بانها لها فلما خرجنا قال على ماشهدتم قلنا أشهدتنا انك جعلت الجارية لها قال أما رأيتمونى أشيرالى المروحة وقال محمدبن الحسن عن عمرو بن ذر عن الشعبي لا بأس بالحيل فيما يحل ويجوز وانما الحيل شيء يتخلص به الرجل من الحرام ويخرج به الى الحلال فما كان من هذا ونحوه فلا بأس به وانما يكره من ذلك ان يحتال الرجل في حق لرجل حتى يبطله أويحتال في باطل حتى يوهم انه حق أو يحتال فى شئ حتى يدخل فيه شبهة فأما ما كان على السبيل الذي قلنا فلا بأس مذلك قالوا وقد قال تعالى (ومن يتق الله يجعـ لله مخرجا) قال غير واحدمن المفسرين مخرجا مماضاق على الناس ولاريب ان هذه الحيل مخارج مماضاق على الناس ألاتري ان الحالف يضيق عليه الزام ماحلف عليه فيكون له بالحيلة مخرج منه وكذلك الرجل تشتد بهالضرورة الي نفقة ولايجدمن يقرضه فيكون لهمن هـذا الضيق مخرج بالعينة والتورق ونحوهما فلولم يفعل ذلك لهلك ولهلكت عياله والله تعالي لايشرع ذلك ولا يضيق عليه شرعه الذي وسع جميع خلقه فقد دار أمره بين ثلاثة لابدله من واحد منها امااضاعة نفسه وعياله واما الربا صريحا واما المخرج من هذا الضيق بالحيلة فأوجدونا أمراً رابعاً نصير اليه وكذلك الرجل ينزغه الشيطان فيقع بهالطلاق فيضيق عليه جداً مفارقة امرأته وأولاده وخراب بيته فكيف ينكر فيحكمة الله ورحمته ان يتحيل له بحيلة تخرجه من هذا الاصروالغل وهل الساعي فيذلك الامأجور غير مأزور كماقاله امام الظاهرية فيوقته أبومحمله بنحزم وأبو ثور وبعض أصحاب ابي حنيفة وحملوا أحاديث التحريم على مااذا شرط في صلب العقد انه نكاح تحليل قالوا وقد روي عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال أرسلت امرأة الى رجل فزوجته نفسها ليحلها لزوجها فأمره عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان يقيم معها ولا يطلقها وأوعده أن يعاقبه ان طلقها فهذا أمير المؤمنين قد صحح نكاحه ولميأمره باستئنافه وهو

حجة في صحة نكاح الحال والنكاح بلاولي وذكر عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان لايرى بأساً بالتحليل اذالم يعلم أحد الزوجين قال ابن حزم وهوقول سالم بنء بدالله والقاسم بن محمد وصبح عن عطاء فيمن نكح امرأة محللا تمرغب فيها فأمسكها قال لابأس بذلك وقال الشعبي لا بأس بالتحليل اذالم يأمر به الزوج وقال الليث بن سعد ان تزوجها شمفارقها لترجع الى زوجها ولم يعلم المطلق ولا هي بذلك وانما كان ذلك احساناً منه فلا بأس ان ترجع الى الاول فأن بين الثاني ذلك للاول بعد دخوله بهالم يضره وقال الشافعي وأبوثور المحال الذي يفسد نكاحه هوالذي يعقدعليه فينفس عقدالنكاح انهانما يتزوجها ليحلهاهم بطلقها فأمامن لم يشترط ذلك في عقد النكاح فعقده صحيح لاداخلة فيه سواء شرط ذلك قبل العقد أولم يشترط نوي ذلك أولم ينوه قال أبوثور وهو مأجور وروى بشربن الوليد عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة اذا نوي الثانى وهي تحليلها للاول لمتحلله بذلك وروى الحسنءن زيادوءن زفر وأبي حنيفة انهان شرط عليه في نفس العقد انه انما تزوجها ليحلها للاول فانه نكاح صحيح ويبطل الشرط ولهان, يقيم معها فهذه ثلاث روايات عن أبي حنيفة قالوا وقد قال الله تعالي (فلا تحل لهمن بعد حتي تنكح زوجاغيره)وهذا زوج قد عقد عهر وولي ورضاها وخلوها من الموانع الشرعية وهو راغب في ردها الى الاول فيدخل في حديث ابن عباس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لانكاح الانكاح رغبة وهذا نكاح رغبة في تحليلها للمسلم كاأمر الله تعالى بقوله (حتي تنكح زوجا غيره) والنبي صلى الله عليه وآله وسلم انما شرط في عودها الى الاول مجرد ذوق العسيلة بينهما وغيا الحل بذلك فقال لاحتي تذوق عسيلته ويذوق عسيلتها فاذا تذاوقا العسيلة حلت له بالنص قالوا وأما نكاح الدلسة فنعم هوباطل ولكن ماهو نكاح الدلسة فلعله أراد بهأن تدلس لهالمرأة بغيرها اوتدلس له انها انقضت عدتها ولمتنقض لتستعجل عودها الي الاول وأما لعنه للمحلل فلاريب انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يردكل محلل ومحلل له فان الولى محلل لما كأن حراماً قبل العقدوالحاكم المزوج محلل بهذا الاعتبار والبائع لامته محلل للمشترى وطئهافان قلنًا العام اذاخص صار مجملا بطل الاحتجاج بالحديث وان قلنا هو حجة فيما عدا محل التخصيص فذلك مشروط ببيان المراد منه ولسنا ندري المحلل المراد من هذا النصأهو الذي نوى التحليل أوشرطه قبل العقد أو شرطه في صلب العقدأ والذي أحل ماحرمه الله ورسوله ووجدنا كل من

تزوج مطلقة ثلاثا فانه محلل ولولم يشترط التحليل ولم ينوه فان الحل حصل بعقده ووطئه ومعلوم قطعاً انه لم يدخل في النص فعلم ان النص انما أراد به من أحل الحرام بفعله أو عقده و نحن وكل مسلم لانشك فيأنهأهل للعنةالله وأمامن قصدالاحسان الى أخيه المسلم ورغب في جمع شمله بزوجته ولم شعثه وشعث أولاده وعياله فهو محسن (وماعلى المحسنين من سبيل) فضلا عن أن تلحقهم لعنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تم قو اعد الفقه وأدلته لا تحرم مثل ذلك فان هذه العقود التي لم يشترط المحرم في صلبها عقو دصدرت من أهلها في محلها مقرونة بشروطها فيجب الحكم بصحتها لان السبب هوالايجاب والقبول وهانامان واهلية العاقد لانزاع فيها ومحلية العقد قابلة فلم يبق الاالقصد المقرون بالعقد ولا تأثيرله في بطلان الاسباب الظاهرة لوجوه (أحدها) ان المحتال مثلا انما قصد الربح الذي وضعت له التجارة وانما لكل امرى مانوي فاذا حصل له الربح حصل له مقصوده وقدسلك الطريق المفضية اليه في ظاهر الشرع والمحلل غايته انه قصد الطلاق ونواه اذا وطي المرأة وهو مماملكه الشارع اياه فهو كالونوى المشتري اخراج المبيع عن ملكه اذا اشتراه وسرذلك انالسب مقتض لتأبد الملك والنية لاتغير موجب السبب حتى يقال ان النية توجب تاقيت العقدوليست هي منافية لموجب العقد فانله أن يطلق ولونوى بعقد الشراء اتلاف المبيع واحراقه أواغراقه لم يقدح في صحة البيع فنية الطلاق أولى وأيضاً فالقصد لايقدح في اقتضاء السبب لحدكمه لانه خارج عمايتم به العقد ولهذا لواشترى عصيراً ومن نيته ان يتخذه خمراً أوجارية ومن نيته أن يكرههاعلى البغاء أو يجعلهامغنية أوسلاحاومن نيته أن يقتل بهمعصوماً فكل ذلك لأأثرله في صحة البيع من جهة انه منقطع عن السبب فلا يخرج السبب عن اقتضاء حكمه وقد ظهر بهذا الفرق بين هذا القصد وبين الاكراه فان الرضا شرط في صحة العقد والاكراه ينافى الرضا وظهر أيضاً الفرق بينه وبين الشرط المقارن فان الشرط المقارن يقدح في مقصود العقد فغاية الامر ان العاقد قصد محرما لكن ذلك لا يمنع ثبوت الملك كالو تزوجها ليضاربها امرأة لهأخري وممايؤيد ماذكرناه انالنية انماتعمل فياللفظ المحتمل للمنوي وغيره مثل الكنايات ومثل أن يقول اشتريت كذا فانه يحتمل أن يشتريه لنفسه ولموكله فاذا نوى أحدهما صح فاذا كانالسبب ظاهراً متعيناً لمسببه لميكن للنية الباطنة أثر في تغيير حكمه يوضحه انالنية لاتؤثر في اقتضاء الاسباب الحسية والعقلية المستلزمة لمسبباتهاولا تؤثر النية في تغييرها

يوضحه ان النية اماأن تكون بمنزلة الشرط أو لاتكون فان كانت بمنزلة الشرط لزم انه اذانوي أنلايبيع مااشتراه ولايهبه ولايتصرف فيه أونوي أن يخرجه عن ملكه أونوي أنلايطلق الزوجة أويبيت عندها كل ليلة أو لايسافر عنها بمنزلة أن يشترط ذلك في العقد وهو خـــلاف الاجماع وان لم يكن بمنزلة الشرط فلا تأثير له حينئذ وأيضاً فنحن لنا ظواهر الامور والي الله سرائرها وبواطنها ولهذا يقول الرسال لربهم تعالى يوم القيامة اذاسألهم ماذا أجبتم فيقولون لاعلم لناانك أنت علام الغيوب كان لنا ظواهرهم وأماما انطوت عليه ضائرهم وقلوبهم فأنت العالم به قالوا فقد ظهر عذرنا وقامت حجتنا فتبين اننالم نخرج فيما أصلناه من اعتبار الظاهر وعدم الالتفات الى القصود في العقود والغاء الشروط المتقدمة الخالي عنها العقد والتحيل على التخلص من مضايق الايمان وماحرمه الله ورسوله من الربا وغيره عن كتاب ربنا وسينة نبينا وأقوال السلف الطيب ولنابهذه الاصول رهن عندكل طائفة من الطوائف المنكرة علينافلنا عندالشافعية رهون كثيرة في عدة مواضع وقد سلموا لناان الشرط المتقدم على العقدملغي وسلمو الناان القصود غير معتبرة في العقود وساموا لنا جواز التحيل على اسقاط الشفعة وقالوا يجوز التحيـل على بيع المعدوم من الثمار فضلا عمالم يبدصلاحه بأن يوعجره الارض ويساقيه على الثمر من كل ألف جزء على جزء وهذانفس الحيلة على بيع الثمار قبل وجودها فكيف تنكرون علينا التحيل على بيعها قبل بدوصلاحها وهل مسئلة العينة الاملك بابالحيل وهم يبطلون الشركة بالعروض ثم يقولون الحيلة في جوازها أن يبيع كل منهما نصف عرضه لصاحبه فيصيران شريكين حينئذ بالفعل ويقولون لايصح تعليق الوكالة بالشرط والحيلة على جوازها أن يوكله الآب ويعلق تصرفه بالشرط وقولهم في الحيل على عدم الحنث بالمسئلة السريجية معروف وكل حيلة سواه محلل بالنسبة اليه فان هذه المسئلة حيلة على أن يحلف دائما بالطلاق ويحنث ولا يقع عليه الطلاق أبدا (وأما) المالكية فهم من أشد الناس انكاراً علينا للحيل وأصولهم تخالف أصولنا في ذلك اذعندهم ان الشرط المتقدم كالمقارن والشرط العرفي كاللفظي والقصود في العقود معتبرة والذرائع يجب سدها والتغرير الفعلي كالتغرير القولي وهـ ذه الاصول تسد باب الحيل سداً محكما ولكن قد علقنا لهم برهون نطالبهم بفكاكا أوبموافقتهم لناعلى ماأنكروه علينا فجوزواالتحيل على اسقاط الشفعة وقالوا لوتزوجها ومن نيته أن يقيم معها سنة صح النكاح ولم تعمل هـذه النية في فساده

(وأما) الحنابلة فبيننا وبينهم معترك النزال في هذه المسائل فأنهم هم الذين شنوا علينا الغارات ورمونا بكل سلاح من الاثر والنظر ولميراعوا لناحرمة ولم يرقبوا فينا الا ولاذمة (وقالوا)لو نصب شبا كاللصيد قبل الاحرام ثم اخذ ماوقع فيها حال الاحرام بعد الحل جاز ويالله العجب اى فرق بين هذه الحيلة وحيلة اصحاب السبت على الحيتان (وقالوا) لونوى الزوج الثانى ان يحلما للاول ولم يشترط ذلك جازو حلت له لانه لم يشترط ذلك في العقد وهذا تصريح بأن النية لاتو ثر في العقد (وقالوا) لو تزوجها ومن نيته ان يقيم معها شهراً ثم يطلقها صح العقد ولم تكن نية التوقيت مؤثرة فيه وكلامهم في باب المخارج من الايمان بأنواع الحيل معروف وعنا تلقوه ومنا اخذوه (وقالوا) لوحلف ان لايشتري منه ثوبا فتهيه منهواشترط له العوض لايحنث (وقالوا) بجواز مسئلة التورق وهي شقيقة مسئلة العينة فأي فرق بين مصير السلعة الى البائع وبين مصيرها الى غيره بل قديكون عودها الىالبائم ارفق المشتري واقل كلفة عليه وارفه لخسارته وتعنيه فكيف تحرمون الضرر اليسير وتبيحون ماهو اعظمنه والحقيقية فيالموضعين واحدة وهي عشرة بخمسة عشروبينهما حريرة رجعت في احدى الصورتين الى مالكها وفي الثانية الى غيره وقالوالو حلف بالطلاق لا يزوج عبده بأمته ابداً ثم اراد تزويجه بها ولايحنث فانه يبيع العبد والجارية من رجل ثم يزوجها المشترى ثم يستردها منه قال القاضي وهذا غير ممتنع على اصلنالان عقد النكاح قدوجد في حال زوال ملكه عنهما ولا يتعلق الحنث باستدامة العقد بعد ان ملكها لان التزويج عبارة عن العقد وقد انقضي وانما بقي حكمه فلريحنث باستدامة حكمه وقالوا لوكان له عليه مال وهو محتاج فاحبأن يدعه له من زكاته فالحيلة ازيتصدق عليه بذلك القدرثم يقبضه منه ثم قالوا فان كان له شريك فيه خاف ان يخاصمه فيه فالحيلة انهب المطلوب للطالب مالا بقدر حصة الطالب مماله عليه ويقبضه منه للطالب تم يتصدق الطالب على المطلوب عاوهبه له ويحتسب بذلك من زكاته ثم يهب المطلوب ماله عليه من الدين ولا يضمن الطالب اشريكه شيئاً لان هبة الدين لمن في ذمته براءة واذا أبرأ أحد الشريكين الفريم من نصيبه لميضمن لشريكه شيئاً وانما يضمن اذا حصل الدين في ضانه وقالوا لوأجره الارض بأجرة معلومة وشرط عليه أن يؤدي خراجها لميجز لانالخراج على المالك لاعلى المستأجر والحيلة في جوازه أن يؤجره اياها بمبلغ يكون زيادته بقدر الخراج ثم يأذن له أن يدفع في خراجها ذلك القدر الزائد على أُجرتها قالوا لانه متى

زاد مقدار الخراج على الاجرة حصل ذلك دينا على المستأجر وقدأمره أن يدفعه الى مستحق الخراج وهو جائز قالوا ونظير هذاأن يؤجره دابة ويشترط علفها على المستأجر لمربجز والحيلة في جوازه هكذا سواءيزيد في الاجرة ويوكله أن يعلف الدابة بذلك القدر الزائدوقالو الايصح استئجار الشجرة للثمرة والحيلة في ذلك أن يؤجره الارض ويساقيــه على الثمرة من كل ألف جزءجزء مثلا وقالوا لووكلهان يشتري له جارية معينة بثمن معين دفعه اليه فاما رآها أرادشراءها لنفسه وخاف أن يحلفه انه انما اشتراها بمال الموكل له وهووكيله فالوجه ان يعزل نفسه عرب الوكالة ثم يشتريها بثمن في ذمته ثم ينقد مامعه من الثمن ويصيره لموكله في ذمته نظيره قالواواما نحن فلا تتاتى هذه الحيلة على أصولنا لانالوكيل لايملك عن لنفسه الابحضرة موكله قالواوقد قالت الحنابلة ايضا لواراد اجارة أرض له فيها زرع لم يجز والحيلة في جوازه ان يبيعــه الزرع ثم يؤجره الارض فان اراد بعد ذلك أن يشتري منه الزرع جاز وقالوا لوشرط رب المال على المضارب ضمان مال المضاربة لم يصح والحيلة في صحته أن يقرضه المال في ذمته ثم يقبضه المضارب منه فاذا قبضه دفعه الي مالكه الاول مضاربة ثم يدفعه رب المال الى المضارب بضاعة فان نوى فهو من ضمان المضارب لانه قدصار مضمونا عليه بالقرض فتسليمه الى رب المال مضاربة كتسليم مال له آخر وحيــلة أخرى وهي أن يقرض رب المال المضارب مايريد دفعه اليه ثم يخرج من عنده درهماً واحداً فيشاركه على أن يعملا بالمالين جميعا على أن مارزقه الله فهو بينهما نصفين فان عمل أحدهما بالمال باذن صاحبه فربح كان الربح بينهما على ماشر طاهوان خسر كان الخسران على قدر المالين على رب المال بقــدر الدرهم وعلى المضارب بقدر رأس المال وانمــا جاز ذلك لان المضارب هو الملزم نفسه الضان بدخوله في القرض وقالو الانجوز المضاربة على العرض فأن كان عنده عرض فأراد ان يضارب عليه فالحيلة في جوازه ان يبيعـه الرض ويقبض ثمنه فيدفعه اليه مضاربة ثم يشتري المضارب ذلك المتاع بالمال وقالوا ولوحلفته امرأته انكل جارية يشتريها فهي حرة فالحيلة في جواز الشراء ولا تعتق أن يعني بالجارية السفينة ولاتعتق وان لم تحضره هذه النية وقت اليمين فالحيلة أن يشتريها صاحبه ويهبه اياها ثم يهبه نظير الثمن وقالوا لو حلفته ان كل امرأة يتزوجها عليها فهي طالق وخاف من هذه اليمين عندمن يصحح هذا التعليق فالحيلة ازينوي كل امرأة اتزوجها على طلاقك أي يكون طلاقك صداقها أوكل امرأة

أتزوجها على رقبتك اي تكون رقبتك صداقها فهي طانق فلايحنت بالتزويج على غير هذه الصفة وقالوالوأراد أن يصرف دنانير بدراهم ولم يكن عند الصيرفي مبلغ الدراهم وأراد أن يصبر عليه بالباقي لم يجز والحيلة فيهأن يأخذ ماعنده من الدراهم بقدر صرفه ثم يقرضه اياها فيصرف بهاالباقي فانلم يوف فعل ذلك مراراً حتى يستوفي صرفه ويصير مااقرضه دينا عليه لانه عوض الصرف وقالوا لوأراد أن يبيعه دراهم بدنانير الى اجل لم يجز والحيلة في ذلك أن يشترى منه متاعا وينقده ثمنه ويقبض المتاع ثم يشتري البائع منه ذلك المتاع بدنانير الى أجل والتأجيل جائز في ثمن المتاع وقالوا لومات ربالمال بعدان قبض المضارب المال انتقل الى ورثته فلو اشترى المضارب به بعد ذلك متاعا ضمن لانه تصرف بعد بطلان الشركة والحيله في تخلص المضارب من ذلك ان يشهد ربالمال ان حصته من المال الذي دفعه اليه مضاربة لولده وانه مقارض الى هذا الشريك بجميع ماتركه وأمره ان يشتري لولده ماأحب في حياته وبعد وفاته فيجوز ذلك لان المانع منــه كونه متصرفا في ملك الغير بغير وكالة ولاولاية فاذا أذن له في التصرف بري من الضمان وان كانت هذه الحيله انماتهم اذا كان الورثة أولاداً صغاراً وقالوا لوصالح عن المؤجل ببعضه حالا لم يصح والحيلة في تصحيحه أن يفسخا العقد الذي وقع على المؤجل ويجعلاه بذلك القدر الحال وقالوا لولبس المتوضى أحد الخفين قبل غسل الرجل الاخري ثم غسل الاخرى ولبس عليها لميجز المسح لانه لم يلبس على كال الطهارة والحيلة في جواز المسح ان يخلع هذه الفردة الثانية ثم يلبسها قالوا ولو أوصى لرجل بخدمة عبده أو بمافي بطن امته جاز فلو أراد الورثة شراء خدمة العبد أومافي بطن الامة من الموصيله لميجز والحيلة في جوازه أن يصالحوه عن الموصى به على ما يبذلونه له فيجوز وان لم يجز البيع فان الصلح يجوز فيه مالا يجوز في البيع قالوا ولا نجوز الشركة بالعروض فان كان لاحدهاعرض يساوي خمسة آلاف درهم وللآخر عرض يساوي ألفافاحبا ان يشتركا فى العرضين فالحيلة ان يُشتري صاحب العرض الذي قيمته خمسة آلاف من الآخر خمسة اسداس عرضه بسدس عرضه هو فيصير للذي يساوي عرضه الفاسدس جميع المال وللآخر خمسة اسداسه لان جميع ماليهما سَنَّة آلاف وقد حصل كل واحد من العرضين بهذه الشركة بينهما اسداسا خمسة اسداسه لاحدها وسدسه للآخر فاذا هلك احدهاهاك على الشركة قالوا ولاتقبل شهادة الموكل لموكله فيماهو وكيله فيه فلولميكن لهشاهد غيره وخاف ضياع حقه فالحيلة ان يعزله حتى

يشهد له ثم يوكله بعد ذلك ان اراد قالوا ولواعتق عبده في مرضه وثلثه يحتمله وخاف عليه من الورثة ان بجحدوا المال ويرثوا ثلثيه فالحيلة ان يدفع اليه مالا يشتري نفسه منه بحضرة شهود ويشهدون انهقد اقبضه المال وصار العبد حراً قالوا وكذلك الحيلة لوكان لاحد الورثة دين على الموروث وليست له به بينة فأراد بيعه العبد بدينه الذي المعاليه فعل مثل ذلك سواء قالوا ولوقال اوصيت الي فلان وان لم يقبل فالي فلان وخاف ان تبطل الوصية على مذهب من لا يرى جو از تعليق الولاية بالشرط فالحيلة ان يقول فلان وفلان وصيان فأن لم يقبل احدهما وقبل الآخر فالذي قبل هو الوصي فيجوز علي قول الجميع لانه لم يعلق الولاية بالشرط قالوا ولو أراد ذمى ان يسلم وعنده خمركثير فخاف ان يذهب عليه بالاسلام فالحيلة أن يبادر ببيعها من ذمي آخر ثم يسلم فانه يملك تقاضيه بعد الاسلام فان بادر الآخر واسلم لم يسقط عنه ذلك وقد نص عليه الامام احمد في مجوسي باع مجوسياً خمراً ثم اسلما يأخذ الثمن قدوجب له يوم باعه قال ارباب الحيل فهذارهن الفرقءندنا بانهم قالوا بالحيل وأفتوابها فماذا تنكرون علينا بعد ذلك ويشنعون ومثالنا ومثالهم فى ذلك كقوم وجدوا كنزاً فأصاب كل منهم طائفة منه في يديه فمستقل ومستكثر ثم أقبل بعض الآخذين ينقم على بقيتهم وما أخذه من الكنز في يديه فليرم بماأخذ منه ثم لينكر على الباقين قال المبطلون للحيل سبحان الله والحمدلله ولااله الاالله واللهأ كبر ولاحول ولاقوة الابالله العلى العظيم فسبحان الله الذي فرض الفرائض وحرم المحارم وأوجب الحقوق رعاية لمصالح العباد في المعاش والمعاد وجءل شريعته الكاملة قياما للناسوغذاء لحفظ حياتهم ودواء لدفع ادوائهم وظله الظليل الذي من استظل به أمن من الحرور وحصنه الحصين الذي من دخله نجا من الشرور فتعالى شارع هذه الشريعة الفائقة لكل شريعة ان يشرع فيهاالحيل التي تسقط فرائضه وكحل محارمه وتبطل حقوق عباده ويفتح للناس أبواب الاحتيال وانواع المكر والخداع وان يبيح التوصل بالاسباب المشروعة الي الامور المحرمة المنوعة وأن بجعلها مضغة لافواه المحتالين عرضة لاغراض المخادءين الذين يقولون مالا يفعلون ويظهرون خلاف ما يبطنون ويرتكبون العبث الذي لافائدة فيه سوي ضحكة الضاحكين وسخرية الساخر بن فيخادعون الله كم تخادعون الصبيان ويتلاعبون بحدوده كتلاعب المجان فيحرمون الشيئ ثم يستحلونه اياه بعينيه بأدني الحيل ويسلكون اليه نفسه طريقا توهم ان المراد غييره وقد علموا انههو المراد لاغيره ويسقطون

الحقوق التي وصي الله بحفظها وادائها بأدنى شئ ويفرقون بين متماثلين من كل وجه لاختلافهما فى الصورة أو الاسم او الطريق الموصل اليهما ويستحلون بالحيل ماهو أعظم فساداً مما يحرمونه ويسقطون بهاماهوأعظم وجوباممايو جبونه والحمدلله الذي نزه شريعته عن هذا التناقض والفساد وجعلها كفيلة وفيةبمصالح خلقه في المعاش والمعادوجعلها من اعظم آياته الدالةعليه ونصبهاطريقاً مرشداً لمن سلكه اليه فهو نوره المبين وحصنه الحصين وظله الظليل وميزانه الذي لا يعول لقد تعرف بهاالى البآء عباده غاية التعرف وتحبب باليهم غاية التحبب فأنسوابها منه حكمته البالغة وتمت بهاعليهم منه نعمه السابغة ولااله الااللهالذي في شرعه أعظم آية تدل على تفرده بالالهية وتوحده بالربوبية وانه الموصوف بصفات الكمال المستحق لنعوت الجلال الذي له الاسماء الحسني والصفات العليا وله المثل الاعلى فلا يدخل السوء في اسمائه ولا النقص والعيب في صفاته ولا العبث ولا الجور في افعاله بل هو منزه في ذاته واوصافه وافعاله واسمائه عمايضاد كماله بوجه من الوجوه تبارك اسمه وتعالى جده وبهرت حكمته وتمت نعمته وقامت على عباده حجته والله اكبر كبيرا ان يكون في شرعه تناقض واختلاف فلوكان من عند غيرالله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً بلهي شريعة مؤتلفة النظام متعادلة الاقسام مبرأة من كل نقص مطهرة من كل دنس مسامة لاشية فيها مؤسسة على العدل والحكمة والمصلحة والرحمة قواعدها ومبانيها اذا حرمت فسادأ حرمت ماهواولي منهأ ونظيره واذارعت صلاحارعت ماهو فوقهأ وشبيهه فهي صراطه المتقيم الذي لاامت فيه ولا عوج وملته الحنيفية السمحه التي لاضيق فيهاولا حرج بل هي حنيفية التوحيد سمحة العمل لم تأمر بشيء فيقول العقل لونهيت عنه لكان اوفق ولم تنه عن شيء فيقول الحجا لو اباحته لكان ارفق بل امرت بكل صلاح ونهت عن كل فساد واباحت كل طيب وحرمت كلخبيث فأوامرها غذاء ودواء ونواهيها حمية وصيانة وظاهرها زينة لباطنها وباطنها اجمل من ظاهرها شعارها الصدق وقوامها الحق وميزانها العدل وحكمها الفصل لاحاجة مها البتة اليأن تكمل بسياسة ملك أورأى ذي رأى أوقياس فقيه أو ذوق ذي رياضة اومنام ذي دين وصلاح بل لهؤلاء كلهم أعظم الحاجة اليها ومن وفق منهم للصواب فلاعتماده وتعويله عليهالقد أكملها الذي أتم نعمته علينا بشرعها قبل سياسات الملوك وحيل المتحيلين وأقيسة القياسيين وطرائق الخلافيين وأين كانت هذه الحيل والاقيسة والقواعد المتناقضة والطرائق القددوقت

كانت يوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لقد تركتكم على المحجة البيضاء ليلما كنهارها لايزيغ عنها الاهالك ويوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الركت من شيء يقربكم من الجنة ويباعدكم عن النار الا أخبرتكم به واين كانت عند قول ابي ذر لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما طائر يقلب جناحيه في السماء الا ذكر لنا منه علماً وعند قول القائل لسلمان لقد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة فقال اجل فأين علمهم الحيل والمخادعة والمكر وارشدهم اليه ودلهم عليه كلا والله بل حذرهم اشد التحذير واوعدهم عليه اشد الوعيد وجعله منافياللايمان واخبر عن لعنة اليهود لما ارتكبوه وقال لامته لاترتكبوا ماارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله تعالى بأدني الحيل واغلق ابواب المكر والاحتيال وسد الذرائع وفصل الحلال من الحرام وبين الحدود وقسم شريعته الى حلال بين وحرام بين وبرزخ بينهما فأباح الاول وحرم الثانى وحض الامة على اتقاء الثالث خشية الوقوع في الحرام وقداخ برالله تعالى عن عقوبة المحتالين على حل ماحرمه عليهم واسقاط مافرضه عليهم في غير موضع من كتابه قال ابو بكر الآجراي وقدذكر بعض الحيل الربوية التي يفعلها الناس لقدمسخ اليهود قردة بدون هذا وصدقوالله لأكل حوت صيد يوم السبت اهون عند الله واقل جرماً من اكل الربا الذي حرمه الله بالحيل والمخادعة وأكن كما قال الحسن عجل لاولئك عقوبة تلك الاكلة الوخيمة وارجئت عقوبة هؤلاء وقال الامام ابو يعقوب الجوزجاني وهل اصاب الطائفة من بني اسرائيل المسخ الاباحتيالهم على امرالله بأن حفروا الحفائر على الحيتان في يوم سبتهم فمنعوها الانتشار يومها الى الاحدفأ خذوها وكذلك السلسلة التي كانت تأخذ بعنق الظالم فاحتال لها صاحب الدرة اذصيرها في قصبة ثم دفع القصبة الى خصمه وتقدم الى السلسلة ليأخـذها فرفعت وقال بعض الأيمة في هذه القصة من جرة عظيمة للمتعاطين الحيل على المناهي الشرعية ممن تلبس بعلم الفقه وليس بفقيه اذ الفقيه من يخشي الله عن وجل في الربويات واستعارة التيس الملعو ن لتحليل المطلقات وغير ذلك من العظائم والمصائب الفاضحات التي لواعتمدها مخاوق مع مخاوق لكان في نهاية القبح فكيف بمن يعلم السر وأخفي الذي يعلم خائنة الاعين وماتخفي الصدور قال واذا وازن اللبيب بين حيلة أصحاب السبت والحيل التي يتعاطاها أرباب الحيل في كثير من الابواب ظهرله التفاوت ومراتب المفسدة التي

بينها وبين هذه الحيل فاذا عرف قدر الشرع وعظمة الشارع وحكمته وما اشتمل عليه شرعه من رعاية مصالح العباد تبين له حقيقة الحال وقطع بأن الله تعالى يتنزه ويتعالى أن يشرع لعباده نقض شرعه وحكمته بأنواع الخداع والاحتيال

﴿ فصل ﴾ قالوا ونحن نذكر ماتمسكتم به في تقرير الحيل والعمل بها ونيين ما فيه متحرين للعدل والانصاف منزهين لشريعة الله وكتابه وسنة رسوله عن المكر والخداع والاحتيال المحرم ونيين انقسام الحيل والطرق الى ماهو كفر محض وفسق ظاهر ومكروه وجائز ومستحب وواجب عقلا أوشرعا ثمنذكر فصلانيين فيه التعويض بالطرق الشرعية عن الحيـل الباطلة فنقول وبالله التوفيق وهو المستعان وعليه التكلان أما قوله تعالى لنبيه أيوب عليه السلام (وخذ يدك ضهاً فاضرب به ولا تحنث) فقال شيخنا الجواب ان هذا ليس ممانحن فيه فان للفقهاء في موجب هذه اليمين في شرعنا قولين يعني اذاحلف ليضربن عبده أو امرأته مائة ضربة أحدهما قول من يقول موجبها الضرب مجموعا أومفرقا شممنهم من يشترط مع الجمع الوصول الى المضروب فعلى هذا تكون هذه الفتيا موجب هذا اللفظ عند الاطلاق وليس هذا بحيلة انما الحيلة أن يصرف اللفظ عن موجبه عندالاطلاق والقول الثاني ان موجبه الضرب المعروف واذا كان هذا موجبه في شرعنا لم يصح الاحتجاج علينا بمايخالف شرعنا من شرائع من قبلنا لانا ان قلنا ليس شرعا لنا مطلقا فظاهروان قلنا هوشرع لنافهو مشروط بعدم مخالفته لشرعنا وقدانتني الشرط وأيضاً فمن تأمل الآية علم ان هذه الفتيا خاصة الحكم فأنها لو كانت عامة الحكم في حق كل أحد لم يخف على نبي كريم موجب يمينه ولم يكن في اقتصاصها علينا كبير عبرة فانما يقص ماخرج عن نظائر هلنعتبر به ونستدل به على حكمة الله فياقصه علينا أما ما كان هو مقتضي العادة والقياس فلايقص ويدل على الاختصاص قوله تعالى (انا وجدناه صابراً) وهذه الجملة خرجت مخرج التعليل كما في نظائرها فعلم ان الله سبحانه وتعالي أنما أفتاه بهذا جزاءله على صبره وتخفيفاً عن امرأته ورحمة بها لاان هذا موجب هذه المين وأيضاً فان الله سبحانه وتعالى انما افتاه بذه الفتيا لئلا يحنث كمأخبر تعالى وهذا يدل علىأن كفارة الأيمان لمتكن مشروعة تتلك الشريعة بل ليس في اليمين الاالبر والحنث كما هو ثابت في نذر التبرر في شريعتنا وكما كان في أول الاسلام قالت عائشة رضي الله عنها لم يكن أبو بكر يحنث في يمين حتى أنزل الله كفارة اليمين فدل على انها

المتكن مشروعة في أول الاسلام واذا كان كذلك صاركانه قد نذر ضربها وهو نذر لا يجب الوفاء به لمافيه من الضرر عليها ولا يغني عنه كفارة يمين لان تكفير النذر فرع عن تكفير اليمين فاذا لم تكن كفارة النذراذذاك مشروعة فكفارة اليمين اولي وقدعلم انالواجب بالنذريحتذي به حذو الواجب بالشرع واذا كان الضرب الواجب بالشرع يجب تفريقه اذا كان المضروب صحيحا ويجوز جمعه اذا كان المضروب مريضاً ما يوسامنه عندالكل أومريضاً على الاطلاق عند بعضهم كاثبتت بذلك السنةعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاز ان يقام الواجب بالنذر مقام ذلك عند العذر وقد كانت امرأة ايوب عليه السلام ضعيفة عن احتمال مائة ضربة التي حلف أن يضربها أياها وكانت كريمة على ربها فخفف عنها برحمته الواجب باليمين بأن افتاه بجميع الضربات بالضغث كاخفف عن المريض الاترى ان السنة قدجاءت فيمن نذر الصدقة بجميع ماله انه يجزيه الثلث فأقام الثلث في النذر مقام الجميع رحمة بالناذر وتخفيفا عنه كمااقيم مقامه في الوصية رحمة بالوارث ونظراً له وجاءت السنة فيما نذرت الحج ماشية انتركب وتهدى اقامة لترك بعض الواجب بالنذر مقام ترك الواجب بالشرع في المناسك عند العجز عنه كطواف الوداع عن الحائض وافتي ابن عياس وغيره من نذر ذبح ابنه بشاة اقامة لذبح الشاة مقام ذبح الابن كما شرع ذلك للخليل وافتي ايضا من نذر ان يطوف على اربع بأن يطوف اسبوعين اقامة لاحد الأسبوعين مقام طواف اليدين وافتي ايضا هو وغيره من الصحابة رضي الله عنه المريض المأيوس منه والشيخ الكبير الذي لايستطيع الصوم بأن يفطرا ويطعما كل يوم مسكينا اقامة للاطعام مقام الصيام وافتي ايضا هو وغيره من الصحابة الحامل والمرضع اذا خافتا على ولديهما ان تفطرا وتطعما كل يوم مسكينا اقامة للاطعام مقام الصيام وهذا كثير جدا وغير مستنكرفي وأجبأت الشريعة أن يخفف الله تعالى الشيُّ منها عند المشقة بفعل مايشبهه من بعض الوجوه كما في الابدال وغيرها لكن مثل قصة ايوب لايحتاج اليها في شرعنا لان الرجل لوحلف ليضربن أمته أوام أنه مائة ضربة أمكنه أن يكفر عن يمينه من غيراحتياج الى حيلة وتخفيف الضرب بجمعه ولونذر ذلك فهو نذر معصية فلاشئ عليه عندطائفة وعند طائفة عليه كفارة يمين وأيضا فان المطلق من كلام الآدميين محمول على مافسر به المطلق من كلام الشارع خصوصا في الأيمان فان الرجوع فيها الى عرف الخطاب شرعا أوعادة أولى من الرجوع الى موجب اللفظ في أصل اللغة والله سبحانه وتعالي قد قال (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) وقال (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) وفهم الصحابة والتابعون ومن بعدهم من ذلك انه ضربات متعددة متفرقة لا مجموعة الا أن يكون المضروب معذوراً عذراً لا يرجي زواله فانه يضرب ضربا مجموعا وانكان يرجى زواله فهل يؤخر الى الزوال أويقام عليه مجموعا فيه خلاف بين الفقهاء فكيف يقال ان الحالف ليضربن موجب يمينه هو الضرب المجموع مع صحة المضروب وقوته فهذه الآية هي أقوى ما يعتمد عليه أرباب الحيل وعليها بنواحيلهم وقد ظهر بحمد الله انه لا متمسك لهم فيها البتة

﴿ فصل ﴾ وأما اخباره سبحانه وتعالى عن يوسف عليه السلام انه جعل صواعه في رحل أخيه ليتوصل بذلك الىأخذه وكيد اخوته فنقول لارباب الحيل أولاهل تجوزون أنتم مثل هذاحتي يكون حجة لكم والافكيف تحتجون بمالاتجوزون فعله فان قلتم فقدكان جائزاً في شريعتــه قلنا وما ينفعكم أذا لم يكن جائزاً في شرعنا(قال شيخنا) رضي الله عنه ومماقد يظن أنهمن جنس الحيل التي بينا تحريمها وليس من جنسها قصة يوسف حين كادالله له في أخذاً خيه كماقص ذلك تعالى في كتابه فان فيه ضروبا من الحيل الحسنة أحدها قوله لفيتانه اجعلوا بضاعتهم في رحالهم لعلهم يعرفونها اذا انقلبوا الي أهلهم لعلهم يرجعون فانه تسبب بذلك الى رجوعهم وقد ذكروا في ذلك معاني منها انه تخوف الايكون عندهم ورق يرجعون بها ومنها انه خشي ان يضر أخذ الثمن بهم ومنها انه رأى لوماً أخذ الثمن منهم ومنها انه أراهم كرمه في رد البضاعة أيكون أدعى لهم الى العود ومنها انه علم ان امانتهم تحوجهم الي العود ليردوها اليه فهذا المحتال به عمل صالح والمقصود رجوعهم ومجيء اخيه وذلك امرفيه منفعة لهم ولابيهم ولهوهو مقصود صالح وانما لم يعرفهم نفسه لاسباب آخر فيها أيضاً منفعة لهم وله ولا بيهم وتمام لما اراده الله بهم من الخير في البلاء ﴿ الضرب الثاني ﴾ انه في المرة الثانية لما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل اخيه وهذا القدر تضمن ايهام ان اخاه سارق وقدذ كروا انهذاكان بمواطأة من اخيه ورضا منه بذلك والحق له في ذلك وقد دل على ذلك قوله تعالى (فلما دخلوا على يوسف آوي اليه اخاه قال اني انا اخوك فلا تبتئس بماكانوا يفعلون) وفيه قولان احدهما انه عرفه انه يوسف ووطنه على عدم الابتئاس بالحيلة التي فعلما في اخذه منهم والثاني انه لم يصرح له بأنه يوسف و انماار اداني

مكان اخيك المفقود فلا تبتئس بما يعاملك به اخو تك من الجفاء ومن قال هذا قال أنه وضع السقاية في رحل اخيه والاخ لا يشعر ولكن هذا خلاف المفهوم من القرآن وخلاف ماعليــه الاكثرون وفيه ترويع لمن لم يستوجب الترويع واما على القول الاول فقـــد قال كعب وغيره لماقال لهاني انا اخوك قال فانا لاافارقك قال يوسف فقد علمت اغتمام والدي بي فاذا حبستك ازداد غمه ولا يمكنني هذا الابعد ان اشهرك بأمر فظيع وانسبك الى مالا بحتمل قال لاابالي فافعل مابدالكفاني لاافارقك قال فني ادس صاعي هذا في رحلك ثم انادي عليك بالسرقة ليتهيأ لي ردك قال فافعل وعلى هـذا فهذا التصرف انمـاكان باذن الاخ ورضاه ومثـل هذا النوع ماذكر اهل السير عن عدي بن حاتم انه ألماهم قومه بالردة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفهم عنذلك وأمرهم بالتربص وكأن يأمر ابنه اذارعي ابل الصدقة ان يبعد فاذا جاءخاصمه بين يدى قومه وهم بضربه فيقومون فيشفعون اليه فيه ويأمره كل ليلة ان يزداد بعدا فلما كان ذات ليلة امره ان يبعد بها جداً وجعل ينتظره بعد مادخل الليل وهو يلوم قومه على شفاعتهم ومنعهم اياه من ضربه وهم يعتذرون عن ابنه ولا ينكرون ابطاءه حتى اذا انهار الليل رك في طلبه فلحقه واستاق الابل حتى قدم بها على أبي بكر رضي الله عنــه فكانت صدقات طي ممــا استعان بهاأبو بكر في قتال أهـل الردة وكذلك في الحديث الصحيح ان عديا قال لعمر رضي الله عنه اما تعرفني ياأمير المؤمنين قال بلي أعرفك اسلمت اذكفروا ووفيت اذغدروا وأقبلت اذ أدبروا وعرفت اذ أنكرواومثل هذا ماأذنفيه النبي صلي الله عليه وآله وسلم للوفد الذين ارادوا قتل كعب بن الأشرف أن يقولوا واذن للحجاج بن علاط عام خيبر ان يقول وهذا كله من الاحتيال المباح لكون صاحب الحق قد أذن فيه ورضي بهوالامر المحتال عليه طاعة لله وأمر مباح ﴿ الضرب الثالث ﴾ انهاذُّن مؤذن ايتها العير انكم لسارقون قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا بهزعيم الى قوله فما جزاؤه انكنتم كاذبين قالوا جزاؤه من وجد فى رحله فهو جزاؤه كذلك نجزي الظالمين فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه في د بن الملك الا ان يشاء الله وقد ذكروا في تسميتهم سارقين وجهين (احدهما) انه من باب المعاريض وان يوسف نوي بذلك أنهم سرقوه من أبيه حيث غيبوه عنه بالحيلة التي احتالوا عليه وخانوه فيه والخائن

يسمى سارقا وهومن الكلام المرموز ولهذا يسمى خونة الدواوين لصوصاً (الثاني) انالمنادى هوالذي قال ذلك من غيراً من يوسف قال القاضي أبو يعلى وغيره أمر يوسف بعض اصحابه ان يجعل الصاع في رحل اخيه ثمقال بعض الموكلين وقد فقدوه ولم يدر آخذه أيتها العير انكم لسارقون على ظن منهم انهم كذلك من غير امريوسف لهم بذلك أولعل يوسف قدقال للمنادى هؤلاء سرقوا وعني انهم سرقوه من أبيه والمنادي فهم سرقة الصواع فصدق يوسف في قوله وصدق المنادي وتأمل حذف المفعول في قوله انكم لسارقون ليصح ان يضمن سرقتهم ليوسف فيتم التعريض ويكون الكلام صدقا وذكر المفعول في قوله نفقد صواع الملك وهو صادق في ذلك فصدق في الجملتين معاً تعريضاً وتصريحا وتأمل قول يوسف معاذ الله ان نأخـــذ الامن وجدنا متاعنا عنده ولم يقل الامن سرق وهو أخصر لفظاً تحريا للصدق فان الاخ لم يكن سارقا بوجه وكان المتاع عنده حقا فالكلام من أحسن المعاريض واصدقها ومثل هــذا قول الملكين لداود عليه السلام خصمان بغي بعضنا على بعض الي قوله وعزني في الخياب أي غلبني في الخطاب ولكن تخريج هذا الكلام على المعاريض لايكاديتأتي وانماوجهه انهكلام خرج على ضرب المثال اي اذا كان كذلك فكيف الحكم بيننا ونظير هذا قول الملك للثلاثة الذين اراد الله ان يبتليهم مسكين وغريب وعابر سبيل قد تقطعت بي الجبال ولا بلاغ لي اليوم الا بالله تم بك فأسألك بالذي اعطاك هذا المال بعيرااتبلغ به في سفري هذا وهذا ليس بتعريض وانما هو تصريح على وجه ضرب المثال وايهام انى انا صاحب هذه القضية كااوهم الملكان داود انهما صاحبا القصة ليتم الامتحان ولهذا قال نصر بن حاجب سئل ابن عيينة عن الرجل يعتذر الى اخيه من الشيء الذي قِد فعله ويحرف القول فيــه ليرضــيه لم يأثم في ذلك فقال الم تسمع قوله ايس بكاذب من اصلح بين الناس يكذب فيه فاذا أصلح بينه وبين اخيه المسلم خير من ان يصلح بين الناس بعضهم من بعض وذلك اذا اراد به مرضاة الله وكره اذي المؤمن ويندم على ماكان منه ويدفع شره عن نفسه ولايريد بالكذب اتخاذ المنزلة عندهم ولاطمعا في شيء يصيب منهم فأنه لم يرخص في ذلك ورخص لهاذا كره موجدتهم وخاف عداوتهم قال حذيفة انى اشتري ديني بعضه بعض مخافة اناقدم على ماهو اعظم منه قال سفيان وقال الملكان خصان بغي بعض نا على بعض ارادا معنى شيء ولم يكو نا خصمين فلم يصيرا بذلك كاذبين وقال ابر اهيم انى سقيم وقال بل فعله كبير هم

هذا وقال يوسف انكم لسارقون فبين سفيان انهذا من المعاريض المباحة ﴿ فصل ﴾ وقد احتج بعض الفقهاء بقصة يوسف على أنه جائز للانسان التوصل الي اخذ حقه ضعيفة فان يوسف لم يكن علك حبس أخيه عنده بغير رضاه ولم يكن هذا الاخ ممن ظلم يوسف حتى يقال قداقتص منه وانماسائر الاخوة هم الذين كانوا قدفعلوا ذلك نعم تخلفه عنده كان يؤذيهم من اجل تأذى ابيهم والميثاق الذي اخذه عليهم وقداستثني في الميثاق بقوله الاان يحاط بكروقد احيط بهم ولم يكن قصد يوسف باحتباس اخيه الانتقام من اخوته فانه كان اكرم من هذا وكان في ذلك من الايذاء له اعظم مما فيه من ايذاء اخوته وانما هو امرامره الله به ليبلغ الكتاب اجله ويتم البلاء الذي استحق به يعقوب ويوسف كمال الجزاء وتبلغ حكمة الله التي قضاها لهم نهايتها ولوكان يوسف قصد القصاص منهم بذلك فليس هذا موضع الخلاف بين العاماء فان الرجل لهان يعاقب بمثل ماعوقب به وانما موضع الخلاف هـل يجوز لهان يسرق او يخون من سرقه اوخ نه مثل ماسرق منه اوخانه آياه وقصة يوسف لم تكن من هذا الضرب نعم لوكان يوسف أخذأخاه بغيرأم ه اكان لهذا المحتج شبهة مع انه لادلالة في ذلك على هذاالتقدير أيضاً فان مثل هذا لا يجوز في شرعنا بالاتفاق وهو أن يحبس رجل برئ ويعتقل للانتقام من غيره من غير أن يكون لهجرم ولوقدر ان ذلك وقع من يوسف فلابد ان يكون بوحي من الله ابتلاء منه لذلك المعتقل كما ابتلي ابراهيم بذبح ابنه فيكون المبيح لهعلى هــذا التقدير وحياخاصاً كالوحي الذي جاء ابراهيم بذبح ابنه وتكون حكمته في حق المبتلي امتحانه وابتبلاءه لينال درجة الصبر على حكم الله والرضا بقضائه وتكون حاله في هذا كحال ابيه يعقوب في احتباس يوسف عنه وهذامعلوم من فقه القصة وسياقها ومن حال يوسف ولهذاقال تعالى ﴿ كذلك كدنا اليوسف ماكان ليأخذ أخاه في دين الملك الأأن يشاء الله نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم) فنسب الله تعالى هذا الكيدالي نفسه كما نسبه الي نفسه في قوله (انهم يكيدون كيدا وأكيد كيـداً) وفي قوله (ومكروا مكراً ومكرنا مكراً) وفي قوله (ويمكرون و يمكر الله والله خير الماكرين) وقد قيل ان تسمية ذلك مكراً وكيداً واستهزاء وخداعا من باب الاستعارة ومجاز المقابلة نحو (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ونحوقوله (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل مااعتدي

عليكم) وقيل وهو أصوب بل تسميته بذلك حقيقة على بابه فانالمكر ايصال الشيء الى الغير بطريق خفي وكذلك الكيد والمخادعة ولكنه نوعان قبيح وهو ايصال ذلك لمن لايستحقه وحسن وهو ايصاله الى مستحقه عقوبة له فالاول مذموم والثاني ممدوح والرب تعالى انما يفعل من ذلك ما يحمد عليه عدلا منه وحكمة وهو تعالى يأخذ الظالم والفاجر من حيث لا يحتسب لا كما يفعل الظلمة بعباده واما السيئة فهي فيعلة ممايسوء ولا ريب ان العقوبة تسوء صاحبها فهي سيئة لهجسنة من الحكم العدل واذاعرف ذلك فيوسف الصديق كان قد كيد غيرمرة أولها ان اخوته كادوا به كيدا حيث احتالوا به في التفريق بينه وبين أبيه ثمان امرأة العزيز كادته بما أظهرت انه راودها عن نفسها حتى اودع السجن ثم ان النسوة كادوه حتى استجار بالله من كيدهن فصرفه عنه وقال له يعقوب (لا تقصص رؤياك على اخوتك فيكيدوا لك كيداً) وقال الشاهد لامرأة العزيز (انه من كيدكن ان كيدكن عظيم) وقال تعالى في حق النسوة (فاستجاب له ربه فصرف عنه كيدهن) وقال للرسول ارجع الى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن ايديهن ان ربي بكيدهن عليم فكادالله لهأحسن كيدوألطفه واعدله بانجمع بينه وبين اخيه واخرجه من ايدي اخوته بغير اختيارهم كااخرجوا يوسف من يد ابيه بغير اختياره وكادله عوض كيد المرأة بأن أخرجه من ضيق السجن الى فضاء الملك ومكنه في الارض يتبوأ منها حيث يشاء وكادله في تصديق النسوة اللاتي كذبنه وراودنه حتى شهدن ببراءته وعفته وكادله في تكذيب امرأة العزيز لنفسها واعترافها بأنها هي التي راودته وانه من الصادقين فهذه عاقبة من صبر على كيد الكائد له لغما وعدوانا

وفصل وكيد الله تعالى لا يخرج عن نوعين احدهما وهو الاغلب ان يفعل تعالى فعلا خارجا عن قدرة العبد الذي كاد له فيكون الكيد قدراً محضا ليس هو من باب لا يسوغ كما كاد أعداء الرسل بانتقامه منهم بأنواع العقوبات وكذلك كانت قصة يوسف فان أكثر ماامكنه ان يفعل ان التي الصواع في رحل اخيه وان اذن المؤذن بسرقتهم فلما انكروا قال فما جزاؤه ان كنتم كاذبين اى جزاء السارق اوجزاءالسرق قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه اى جزاؤه نفس السارق يستعبده المسروق منه امامطلقا واما الى مدة وهذه كانت شريعة آلى يعقوب من في أعراب هذا الكلام وجهان (أحدهما) ان قوله جزاؤه من وجد في رحله جملة مستقلة قائمة

من مبتدأ وخبروقوله فهوجزاؤه جملة ثانية كذلك مؤكدة للاولي مقررة لها والفرق بين الجملتين ان الاولى اخبار عن استحقاق المسروق لرقبة السارق والثانية اخبارَ ان هـذا جزاؤه في شرعنا وحكمنا فالاولى اخبار عن المحكوم عليه والثانية اخبار عن الحكم وان كانا متلازمين وان أفادت الثانية معني الحصر فانه لاجزاء له غيره *والقول الثاني ان جزاءه الاول مبتدأ وخبره الجملة الشرطية والمعنى جزاء السارق انمن وجد المسروق فيرحله كانهو الجزاء كماتقول جزاء السرقة من سرق قطعت بده وجزاء الاعمال من عمل حسنة فبعشر أوسيئة فبواحدة ونظائره قال شيخنا رضي الله عنــه وانمــا احتمل الوجهين لان الجزاء قديراد به نفس الحكم باســـتحقاق العقوبة وقديراد به نفس فعـل العقوبة وقديراد به نفس الالم الواصل الي المعاقب والمقصود ان الهام الله لهم هذا الكلام كيد كاده ليوسف خارج عن قدرته اذقد كان يمكنهم أن يقولوا لاجزاء عليه حتى يثبت انه هو الذي سرق فإن مجرد وجوده في رحله لا يوجب ثبوت السرقة وقد كان يوسف عادلالا يأخذهم بغيرحجة وقدكان يمكنهم أن يقولوا يفعل به مايفعل بالسراق في دينكم وقد كان من دين ملك مصر كماقاله أهل التفسير أن يضرب السارق ويغرم قيمة المسروق مرتين ولوقالوا ذلك لم يمكنه أن يلزمهم مالايلزم به غيرهم ولهذا قال تعالى (كذلك كدنا ليوسف ما كان لياخذأخاه في دين الملك الأأن يشاء الله) أي ما كان يمكنه أخذه في دين ملك مصر اذ لم يكن في دينه طريق له الي اخذه وعلى هذا فقوله الأأن يشاءالله استثناء منقطع أي لكن انشاءالله اخذه بطريق آخر أويكون متصلا على بابه أى الأأن يشاء اللهذلك فيهيئ لفسبه يؤخذبه في دين الملك من الاسباب التي كان الرجل يعتقل بها فاذا كان المراد من الكيد فعلا من الله بأن بيسر لعده المؤمن المظلوم المتوكل عليه أموراً يحصل بها مقصوده من الانتقام من الظالم كان هذا خارجا عن الحيل الفقهية فان كلامنا في الحيل التي يفعلها العبد لافيما يفعله الله تعالى بل في قصة يوسف تنبيه على بطلان الحيل وان من كادكيداً محرما فان الله يكيده ويعامله بنقيض قصده وبمثل عمله وهذه سنة الله في أرباب الحيل المحرمة انه لا يبارك لهم فيمانالوه بهذه الحيل ويهي علم كيداً على يد من يشاء من خلقه يجزون به من جنس كيدهم وحيلهم وفيها تنبيه على أن المؤمن المتوكل على الله اذا كاده الخلق فان الله يكيد له وينتصر له بغير حول منه ولا قوة و فيهادليل على أن وجو دالمسروق بيد السارق كاف في اقامة الحد عليه بل هو بمنزلة اقراره وهوأ قوى من البينة وغاية البينــة أن

يستفاد منهاظن وأماوجود المسروق بيد السارق فيستفاد منه اليقين وبهذا جاءت السنةفي وجوب الحد بالحيل والرائحة في الخمر كما تفق عليه الصحابة والاحتجاج بقصة يوسف على هذا أحسن وأوضح من الاحتجاج بهاعلى الحيل وفيها تنبيه على ان العلم الخفي الذي يتوصل به الي المقاصد الحسنة مما يرفع الله به درجات العبد لقوله بعد ذلك ﴿ نرفع درجات من نشاء ﴾ قال زيد بن أسلم وغيره بالعلم وقد أخبرتعالى عن رفعه درجات أهل العلم في ثلاثة مواضع من كتابه احدها قوله ﴿وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء ﴿ فَاخْبُرَانُهُ يُرفّع درجات من يشاء بعلم الحجة وقال في قصة يوسف ﴿ كَذَلْكُ كَدُنَا لِيُوسَفُ مَا كَانَ لِيأْخَـذُ أَخَاهُ فِي دين الملك الاأن يشاء الله نوفع درجات من نشاء ﴾ فأخبر انه يرفع درجات من يشاء بالعلم الخني الذي يتوصل به صاحبه الي المقاصد المحمودة وقال ﴿ يِأْيِّمَا الذين آمنوا اذاقيل لَكُم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم واذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾ فأخبر انه يرفع درجات أهل العلم والايمان ﴿ فصل ﴾ النوع الثاني من كيده لعبده المؤمن هوأن يلهمه تعالى أم ا مباحاً أومستحباً أو واجباً يوصله به الى المقصود الحسن فيكون على هذا الهامه ليوسف أن يفعل مافعل هومن كيده تعالى أيضاً وقددل على ذلك قوله نرفع درجات من نشاء فان فيها تنبيها على ان العلم الدقيق الموصل الى المقصود الشرعي صفة مدح كماان العلم الذي يخصم به المبطل صفة مدح وعلى هذا فيكون من الكيد ماهو مشروع لكن لا يجوز ان يراد به الكيد الذي تستحل به المحرمات أوتسقط به الواجبات فان هـذا كيد لله والله هو الذي يكيد الكائد ومحال ان يشرع الله تعـالى ان يكاد دينه وأيضاً فان هذا الكيد لايتم الا بفعل يقصد به غير مقصوده الشرعي ومحال ان يشرع الله لعبده أن يقصد بفعله مالم يشرع الله ذلك الفعل له فهذا هو الجواب عن احتجاج المتحيلين بقصة يوسف عليه الصلاة والسلام وقد تبين أنها من أعظم الحجج عليهم وبالله التوفيق ﴿ فصل ﴾ واما حديث ابي هريرة وابي سعيد بع الجمع بالدراهم ثمابتع بالدراهم جنيباً فما اصحه من حديث ونحن نتلقاه بالقبول والتسليم والكلام معكم فيهمن مقامين احدهما ابطال استدلالكم به على جواز الحيل وثانيهما بيان دلالته على نقيض مطلوبكم اذهذا شأن كل دليل صحيح احتج به محتج على باطل فانه لابد ان يكون فيه مايدل على بطلان قوله ظاهراً اوايماء مع عدم دلالته

على قوله فاما المقام الاول فنقول غاية مادل الحديث عليه انالنبي صلى الله عليه وآله وسلم امره ان يبيع ساعته الاولى بثمن ثم يبتاع بثمنها تمراً آخر ومعلوم قطعاً ان ذلك انما يقتضي البيع الصحيح فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يأذن في العقد الباطل فلا بد أن يكون العقد الذي أذن فيه صحيحاً والشأن كل الشأن في العقد المتنازع فيه فلوسلم لكم المنازع صحته لاستغنيتم عن الاستدلال بالحديث ولا يمكن الاستدلال بالحديث على صحته لانه ليس بعام فان قوله بع مطلق لاعام فهذا البيع لوكان صحيحامتفقاعلي صحته لم يكن هناك لفظ عام يحتجبه علي تناوله فكيف وهذا البيع مماقد دلت السنة الصحيحة وأقوال الصحابة والقياس الصحيح على بطلانه كماتقدم ولواختلف رجلان في بيع هل هو صحيح أوفاسدوأرادكل واحدمنهما ادخاله في هذا اللفظ لم يمكنه ذلك حتى يثبت انه بيع صحيح ومتى أثبت انه بيع صحيح لم يحتج الى الاستدلال بهذا المطلق فتبين انه لاحجة فيه على صورة من صور النزاع البتة ونكتة الجواب أن يقال الام المطلق بالبيع انما يقتضي البيع الصحيح ومن سلملكم أن هذه الصورة التي تواطأ فيها البائع والمشترى على الرباوجعل السلعةالدخيلة محللا له غير مقصودة بالبيع بيع صحيح واذاكان الحديث ليس فيه عموم وانما هو مطاق والامر بالحقيقة المطلقة ليس أمرابشي من صورها لان الحقيقة مشتركة بين الافراد والقدر المشترك ليس هو مما يميز به كل واحد من الافراد عن الآخر ولاهومستلزماً له فلا يكون الامر بالمشترك أمراً بالمميز بحال وان كان مستلزما لبعض تلك القيود لا بعينه فيكون عاما لها على سبيل البدل لكن ذلك لا يقتضي العموم للافراد على سبيل الجمع وهو المطلق في قوله بع هذا الثوب لا يقتضي الامر ببيعه من زيد أوعمر وولا بكذاوكذا ولابهذه السوق أوهذه فان اللفظ لاد اله له على شيء من شيء من ذلك اذا أتى بالمسمى حصل ممتثلا من جهة وجود تلك الحقيقة لامن جهة تلك القيود وهذا الامر لاخلاف فيه لكن بعض الناس يعتقد ان عدم الامر بالقيود يستلزم عدم الاجزاء اذاأتي بها الا بقرينة وهو خطأ والصواب ان القيو دلاتنافي الامر ولاتستلزمه وان كان لزوم بعضها لزوما عقليا ضرورة وقوع القدر المشترك في ضمن قيد من تلك القيود واذاتبين هذا فليس في الحديث أمره أزيبيع التمر لبائع النوع الآخر ولالغيره ولابحلول ولاتأجيل ولابنقد البلد ولاغيره ولا بثمن المثل اوغيره وكل هذه القيود خارجة عن مفهوم اللفظ لوزعم زاعم ان اللفظ يعمهذا كله كان مبطلا لكن اللفظلا يمنع الاجزاء اذا أتي بها وانما استفيد عدم الامتثال اذابيع بدون ثمن المثل أو

بثمن مؤجل او بغير نقد البلد من العرف الذي ثبت للبيع المطلق وكذلك ليس في اللفظ مايدل على أنه يبيعه من البائع بعينه ولاغيره كماليس فيه مايمنعه بلكل واحد من الطرف بن يحتاج الي دليل خارج عن اللفظ المطلق فما قام الدليل على اباحته ابيح فعله بالدليل الدال على جوازه لابهذا اللفظ وماقام دليل على المنع منه لم يعارض دليل المنع بهذا اللفظ المطلق حتى يطلب الترجيح بل يكور دليل المنع سالما عن المعارضة بهذا فان عورض بلفظ عام متناول لاباحتــه بوضع اللفظ لهاو بدليل خاص صحت المعارضة فتأمل هـــذا الموضع الذي كثيراً مايغلط فيه الناظر والمناظر وبالله التوفيق *وقد ظهر بهـذا جواب من قال لو كان الابتياع من المشترى حراماً نهى عنه فان مقصوده صلى الله عليه وآله وسلم انماكان لبيان الطريق التي بها يحصل اشتراء التمر الجيد لمن عنده ردى وهو أن يبيع الردي بثمن ثم يبتاع بالثمن جيــداً ولم يتعرض لشروط المبيع وموانعه لان المقصود ذكر الحكم على وجه الجملة أولان المخاطب أحيل على فهمه وعلمه بإنهانما أذن له في بيع يتعارفه الناس وهو البيع المقصود في نفســـه ولم يؤذن له في بيع يكون وسيلة وذريعة ظاهرة اليماهو ربا صريح وكان القوم أعلى بالله ورسوله وشريعته منأن يفهموا عنه انهأذن لهم في الحيل الربوية التي ظاهرها بيع وباطنها رباونحن نشهد بالله انه كما لميأذن فيهابوجه لميفهمها عنهأصحابه بخطابه بوجه ومانظير هذا الاستدلال الااستدلال بعضهم على جواز أكل ذي الناب والمخلب بقوله ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط ألاسود ﴿ واستدلال آخر بقوله (واحل كم ماورا ، ذلكم) على جواز نكاح الزانية المصرة على الزناو استدلال آخر على ذلك بقوله (وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم) واستدلال غيره به على صحة نكاح التحليل بذلك وعلى صحة نكاح المتعة واستدلال آخر على جواز نكاح المخلوقة من مائه اذا كان زانياً ولوان رجلا استدل بذلك على جواز نكاح المرأة على عمتها وخالتها وأخذ يعارض بهالسنة لميكن فرق بينه وبين هذا الاستدلال بل لواستدل به على كل نكاح حرمته السنة لم يكن فرق بينه وبين هذا الاستدلال وكذلك قوله بع الجمع لواستدل به مستدل على بيع من البيوع المتنازع فيه الم يكن فيه حجة وليس بالغالب ان بائع التمر بدراهم يبتاع بها من المشتري حتى يقال هذه الصورة غالبة فيحمل اللفظ عليها ولا هو المتعارف عند الاطلاق عرفا وشرعا وبالجملة فارادة هذه الصورة وحــدها من اللفظ ممتنع وارادتها مع غيرها فرع على عمومه ولا

عمومله وارادة القدر المشترك بين افراد البيع انماتنصرف الى البيع المعهود عرفاً وشرعا وعلى التقديرات كلها لاتدخل هذه الصورة ومما يدل على ذلك ان هـذه الصورة لاتدخل في أمر الرجل لعبده وولده ووكيله ان يشتري له كذا فلو قال بع هذه الحنطة العتيقة واشترلنا جديدة لم يفهم السامع الابيعا مقصودا اوشراء مقصودا فثبت ان الحديث ليس فيه اشعار بالحيلة الربوية البته يوضحه ان قوله بع كذا واشتركذا اوبعت واشتريت لايفهم منه الاالبيع الذي يقصد به نقل ملك المبيع نقلا مستقرا ولهذا لايفهم منه بيعالهازل ولاالمكره ولابيع الحيلة ولابيع العينة ولايعدالناس من اتخذخروزه اوعرضا كلل بهالربا ويبيعه ويشتريه صورة خالية عن حقيقة البيع ومقصوده تاجرا وانمايسمونهمرابيا ومتحيلافكيف يدخل هذا تحت لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يزيده ايضاحا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من باع بيعتين في بيعة فله او كسهما او الرباونهي عن بيعتين في بيعه ومعلوم انهمامتي تواطآ على انه يبيعه بالثمن ثم يبتاع به منه فهو بيعتان في بيعة فلايكون مانهي عنه داخلا فيما اذن فيه يوضحه ايضاانه قال لايحل سلف وبيع ولاشرطان في بيع وتواطؤهماعلي ان يبيعه السلعة بثمن ثم يشتري منه غيرها بذلك الثمن منطبق على لفظ الحديث فلا يدخل ما اخبرانه لايحل تحت مااذن فيه يوضحه ايضاان النبي صلى الله عليه وآله وسلمقال بع الجمع بالدراهم ثما بتع بالدراهم جنيبا وهذا يقتضي بيعاينشئه ويبتديه يعد نقضا للبيع الاول ومتى واطأه في اول الامرعلي أن ابيعك وابتاع منك فقد اتفقاعلي العقدين معافلا يكون الثاني عقدا مستقلام بتدأ بل هومن تتمة العقد الأول عندهما وفي اتفاقهم وظاهر الحديث انه امر بعقدين مستقلين لاير تبط احدهما بالآخر ولا ينبني عليه ولونزلنا عن ذلك كله وسلمنا ان الحديث عام عمو مالفظيا يدخل تحته صورة الحيلة فهو لأريب مخصوص بصوركثيرة فنخص منه هذه الصورة المذكورة بالادلة المتقدمة على بطلان الحيل واضعافها والعام يخص بدون مثلها بكثير فكم قدخص العموم بالمفهوم وخبر الواحدو القياس وغير ذلك فتخصيصه لوفرض عمومه بالنصوص والاقيسة واجماع الصحابة على تحريم الحيل اولى واحرى بل واحد من تلك الادلة التي ذكر ناها على المنع من الحيل وتحريم اكاف في التخصيص واذاكنتم قدخصصتم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله المحلل والمحلل له مع انه عام عموما لفظيا فخصصتموه بصورة واحدةوهي مااشترطا فيصلب العقدانه انما تزوجها ليحلهاومتي احلها فهي طالق مع ان هذه الصورة نادرة جدا لايفعلها محلل والصور الواقعة في التحليل اضعاف

اضعاف هـذه فحمات اللفظ العام عموما لفظيا ومعنويا علي أندرصورة تكون لوقدر وقوعها وأخليتموه عن الصورالواقعة المستعملة بين المحالين فقوله صلى الله عليه وآله وسلم بع الجمع بالدراهم أولى بالتقييد بالنصوص الكثيرة والاثار والاقيسة الصحيحة التي هي في معني الاصل وحمله على البيع المتعارف المعهود عرفاوشر عاوهذا بحمد الله تعالى في غاية الوضوح ولا يخفى على منصف يريد الله ورسوله والدار الآخرة وبالله التوفيق

﴿ فصل ﴾ ومما يوضح فساد حمل الحديث على صورة الحيلة وان كلام الرسول ومنصبه العالي منزه عن ذلك ان المقصود الذي شرع الله تعالى له البيع وأحله لاجله هوأن يحصل ملك الثمن للبائع ويحصل ملك المبيع للمشتري فيكون كل منهما قد حصل له مقصوده بالبيع هـذا ينتفع بالثمن وهذا بالسلعة وهذا انما يكون اذاقصد المشترى نفس السلعة للانتفاع بها أوالتجارة فيها وقصد البائع نفس الثمن ولهذا يحتاط كل واحد منهما فيما يصير اليه من العرض هذا في وزن الثمن ونقده ورواجه وهذا في سلامة السلعة من العيب وانها تساوي الثمن الذي بذله فيهافاذا كان مقصودكل منهماذلك فقدقصدا بالسبب ماشرعه الله الله وأتى بالسبب حقيقة وحكما وسواء حصل مقصوده بعقد أوتوقف على عقود مثل أن يكون بيده سلعة وهو يريد أن يبتاع سلعة أخري لأتباع سلعته لمانع شرعى أوعرفي أو غيرهما فيبيع سلعته ليملك ثمنها وهذابيع مقصود وعوضه مقصود ثم يبتاع بالثمن سلعة أخرى وهذه قصة بلال في تمر خيبر سواء فانه اذا باع ألجمع بالدراهم فقد أراد بالبيع ملك الثمن وهو مقصود مشروع ثم اذا ابتاع بالدراهم جنداً فقد عقد عقداً مقصوداً مشروعاً فاما كان بائعا قصد تملك الثمن حقيقة ولما كان مبتاعاً قصد تملك السلعة حقيقة فإن ابتاع بالثمن من غير المشتري منه فهذا لامحذور فيه اذكل من العقد من مقصود مشروع ولهذا يستوفيان حكم العقد الاول من النقد والقبض وغيرهما وأمااذا ابتاع بالثمن من مبتاعه من جنس ماباعه فهذا يخشى منه أن لا يكون العقد الاول مقصوداً لهما بل قصدهما بيم السلعة الاولى بالثانية فيكون ربابعينه ويظهر هذا القصد بأنهما يتفتمان على صاع بصاعين أولاثم يتوصلان الي ذلك ببيع الصاع بدرهم ويشتري به صاعين ولايبالي البائع بنقد ذلك الثمن ولا بقبضه ولا بعيبه فيه ولا بعدم رواجه ولا يحتاط لنفسه فيه احتياط من قصده تملك الثمن اذ قد علم هو والآخران الثمن بعينه خارج منه عائد اليه فنقـده وقبضه والاحتياط فيه يكون عبثًا

و تأمل حال باعة الحلى (١) عنه كيف يخرج كل حلقة من غير جنسه أوقطمة ماويبيعك اياها بذلك الثمن ثم يبتاعها منك فكيف لاتسألءن قيمتها ولاعن وزنها ولامساواتها للثمن بلقد تساوى اضعافه وقدتساوي بعضه اذليست هي القصد وانما القصد أمر وراءها وجعلت هي محللا لذلك المقصود واذا عرف هذا فهو انما عقد معه العقد الاول ليعيد اليه الثمن بعينه ويأخذ العوض الآخر وهذا تواطؤمنهما حين عقداه على فسخه والعقد اذاقصد به فسخه لميكن مقصوداً واذا لم يكن مقصوداً كان وجوده كعدمه وكان توسطه عبثا ﴿ ومما يوضح الامر في ذلك انه اذاجاءه بتمر أوزبيبأ وحنطة ليبتاعه بهمن جنسه فانهما يتشارطان ويتر اضبان على سعر أحدهما مرن الآخر وانه مديمد ونصف مثلاثم بعد ذلك يقول بعتك هذا بكذا وكذا درهاثم يقول بعني بهذه الدراهم كذا وكذا صاعا من النوع الآخر وكذلك في الصرف وليس للبائع ولا للمشتري غرض في الدراهم والغرض معروف فأين من يبيعه السلعة بثمن المشترى به عنه من جنسهاالي أن يبيعه اياها ثمن له غرض في تملكه وقبضه وتوسط الثمن في الاول عبث محض لافائدة فيه فكيف يأمربه الشارع الحكيم معزيادة التعب والكافة فيه ولوكان هذا سائغا لميكن في تحريم الرباحكمة سوى تضييع الزمان واتعاب النفوس بلافائدة فانهلا يشاء أحدأن يبتاع ربويابا كثر منه من جنسه الاول الاقال بعتك هذا بكذاوا بتعت منك هذا مذا الثمن فلا يعجز أحد عن استحلال ماحرمه الله قط بأدنى الحيل يوضحه ان الربانوعان ربا الفضل و رباالنسيئة فأما ربا الفضل فيمكنه في كل مال ربوي ان يقول بعتك هذا المال بكذا ويسمى ماشاء ثم يقول اشتريت منك هذا للذي هو من جنسه بذلك الذي سماه ولا حقيقة لهمقصودة وأماربا النسيئة فيمكنه أن يقول بعتك هذه الحريرة بألف درهم أو عشرين صاعا الىسنة وابتعتها منك بخسمائة حالة أو خمسة عشر صاعا ويمكنه ربا الفضل فلايشاء مراب الاأقرضه ثم حاباه في بيع أو اجارة أوغيرهما ويحصل مقصوده من الزيادة فياسبحان الله أيعود الربا الذي قدعظم الله شأنه في القرآن وأوجب محاربة مستحله ولعن آكله وموكله وشاهده وكاتبه وجاء فيه من الوعيد مالم يجيء في غيره الي أن يستحل نوعاه بأدنى حيلةلا كلفةفها أصلاالا بصورة عقدهي عبث ولعب يضحك منهاويستهزؤ بها فكيف يستحسن أن ينسب الي نبي من الانبياء فضلا عن سيد الانبياء بل ان ينسب رب العالمين الى أن يحرم هذه المحرمات العظيمة ويوعد عليها بأغلظ العقوبات وأنواع الوعيد ثم يبيحها

بضرب من الحيل والعبث والخداع الذي ليس له حقيقة مقصودة البتة في نفسه للمتعاقدين وتري كثيراً من المرابين لماعلم ان هذا العقد ليس له حقيقة مقصودة البتة فل جعل عنده خرزة ذهب فكل من جاءه يريد ان يبيعه جنساً بجنسه اكثر منه اواقل ابتاع منه ذلك الجنس بتلك الحرزة ثم ابتاع الخرزة بالجنس الذي يريد ان يعطيه اياه أفيستجيز عاقل ان يقول ان الذي حرم بيع الفضة متفاضلا احلها بهذه الخرزة وكذلك كثير من الفجار قد اعد سلعة لتحليل ربا النساء فاذا جاءه من يريد الفا بألف ومائتين ادخل تلك السلعة محللا ولهذا كانت اكثر القصد في البيع معتبر في فطر الناس ولان الاحتيال في الربا غالبا انما يتم بالمواطأة اللفظية او العرفية ولا يفتقر الى شهادة ولكن يتعاقدان ثم يشهدان ان له في ذمته ديناو لهذا انما لعن شاهداه اذاعالم به والتحليل لا يمكن اظهاره وقت العقد لكون الشهادة شرطا فيه والشروط المتقدمة وثر كالمقارنة كما تقدم تقريره اذتقديم الشرط ومقارنته لا يخرجه عن كونه عقد تحليل ويدخله في نكاح الرغبة والقصود معتبرة في العقود

﴿ فصل ﴾ وجماع الاص انه اذا باعه ربويا بثمن وهو يريدان يشتري منه بثمنه من جنسه فاماان يواطئه على الشراء منه لفظاً اويكون العرف بينهما قدجرى بذلك أولا يكون فان كان الاول فهو باطل كاتقدم تقريره فان هذا لم يقصد ملك الثمن ولا قصد هذا تمليكه وانما قصد تمليك المثمن بالمثمن وجعلا تسمية الثمن تلبيساً وخداعاً ووسيلة الى الربا فهو في هذا العقد بمنزلة التيس الملعون في عقد التحليل وان لم بحر بينهما مواطأة لكن قدعلم المشترى ان البائع يريد ان يشتري منه ربويا بربوي فكذلك لان علمه بذلك ضرب من المواطأة وهو يمنع قصد الثمن الذي يخرجان به عن قصد الرباوان قصد البائع الشراء منه بعد البيع ولم يعلم المسترى فقد قال الامام أحمد همنا لوباع من رجل دنانير بدراهم لم يجز ان يشترى بالدراهم منه ذهباً الأن يمضي ويبتاع بالورق من غيره ذهباً فلا يستقيم فيجوز أن يرجع الى الذي ابتاع منه الدنانير في شترى منه ذهباً وكذك كره مالك ان تصرف دراهمك من رجل بدنانير ثم تبتاع منه بتلك الدنانير دراهم غير دراهمك في الوقت اوبعد يوم أويومين قال ابن القاسم فان طال الزمان وصح أم هما فلا بأس به فوجه ما منعه الامام أحمد رضي الله عنه الهم في الدنانير لم يقصد تملك الثمن ولهذا لا يحتاط في النقد والوزن الله عنه الهمي قصد المشترى منه تلك الدنانير لم يقصد تملك الثمن ولهذا لا يحتاط في النقد والوزن

ولهذا يقول انهمتي بداله بعدالقبض والمفارقة ان يشتري منه بأن يطلب من غيره فلا يجد لم يكن في العقد الأول خلل والمتقدمون من أصحابه حملواهـ ذا المنع منه على التحريم وقال القاضي وابن عقيل وغيرهما اذالم يكن شرط ومواطأة بينهما لميحرم وقدأومااليه الامام احمد في رواية حرب فانه قال قلت لاحمد اشترى من رجل ذهباً ثمأ بتاعه منه قال بيعه من غيره احب الى وذكر ابن عقيل انأُحمد لم يكرهه في رواية أخري وكره ابن سيرين للرجل أن يبتاع من الرجل الدراهم بالدنانير ثم يشترى منه بالدراهم دنانير وهذه المسئلة في رباالفضل كمسائل العينة في ربا النساء ولهذاعدهامن الربا الفقهاء السبعة وأكثر العلماء وهوقول أهل المدينة كمالك واصحابه وأهمل الحديث كاحمد وأصحابه وهوماثور عن ابن عمر ففي هذه المسئلة قدعاد الثمن الى المشترى وحصلاعلى رباالفضل أوالنساء وفي العينة قدعاد المبيع الىالبائع وأفضي اليربا الفضل والنساء جميعاً ثمان كان في الموضعين لم يقصد الثمن ولا المبيع وانما جعل وصلة اليالربا فهذا الذي لاريب في تحريمه والعقد الاول ههنا باطل بلا توقف عند من يبطل الحيل وقدصر ح بهالقاضي في مسئلة العينة في غير موضع وحكى ابوالخطاب في صحته وجهين قال شيخنا والاول هوالصواب وانماتردد من تردد من الاصحاب في العقد الأول في مسئلة العينة لان هذه المسئلة انما ينسب الخلاف فيها في العقد الثاني بناء على ان الاول صحيح وعلى هذا التقدير فليست من مسائل الحيل وانماهي من مسائل الذرائع ولها ماخذ آخر يقتضي التحريم عندأبي حنيفة وأصحابه فانهم لايحرمون الحيل ويحرمون مسئلة العينة وهو ان الثمن اذالم يستوف لم يتم العقد الاول فيصير الثاني مبنياً عليه وهذا تعليل خارج عن قاعدة الحيل والذرائع فصار للمسئلة ثلاثة مآخذ فلمالم يتمحض تحريمها على قاعدة الحيل توقف في العقد الاول من توقف قال شيخنا والتحقيق انها اذا كانت من الحيل اعطيت حكم الحيل والا اعتبر فيها المأخذان الآخران هذا اذالم يقصد العقد الاول فان قصد حقيقته فهو صحيح لكن مادام الثمن في ذمة المشترى لم يجزان يشتري منه المبيع بأقل منه من جنسه ولا يجوز أن يبتاع منه بالثمن ربويا لايباع بالاول نساءلان احكام العقد الاول لاتهم الا بالتقابض فاذالم يحصل كانذريعة الى الربا وان تقايضا وكان العقد مقصوداً فلهأن يشتري منه كايشتري من غيره واذا كان الطريق الى الحلال هي العقود المقصودة المشروعة التي لاخداع فيها ولا تحريم لم يصحان تلحق بهاصورة عقدلم تقصد حقيقته واناقصد التوصل بهالي استحلال ماحرمهالله واللهالموفق

وإنما أطلنا الكلام على هذه الحجة لانهاعمدة أرباب الحيل من السنة كاعمدتهم من الكتاب وخذ سِدَكُ ضَغْثاً

﴿ فصل ﴾ فهذا تمام الكلام على المقام الاول وهو عدم دلالة الحديث على الحيل الربوية بوجه من الوجوه (وأما المقام الثاني) وهو دلالته على تحريمها وفسادها فلانه صلى الله عليه وآله وسلم نهاه أن يشتري الصاع بالصاعين ومن المعلوم أن الصفة التي في الحيل مقصودة يرتفع سعره لاجلها والعاقل لايخرج صاعين ويأخذ صاعا الالتميز مايأخذه بصفة أو لغرض له في المأخوذ ليس في المبذول والشارع حكيم لا يمنع المكلف مماهو مصلحة له ويحتاج اليه إلا لتضمنه اولاستلزامه مفسدة ارجح من تلك المصلحة وقدخفيت هذه المفسدة على كثير من الناس حتى قال بعض المتأخرين لايتبين ليماوجه تحريم ربا الفضل والحكمة فيه وقد تقدم انهذا من أعظم حكمة الشريعة ومراعاة مصالح الخلق وان الربا نوعان ربانسيئة وتحريمه تحريم المقاصد وربا فضل وتحريمه تحريم الذرائع والوسائل فان النفوس متي ذاقت الربح فيه عاجلا تسورت منه الى الربح الاجل فسدت عليها بالذريعة وحمي جانب الحمي وأى حكمة وحكم أحسن من ذلك واذاكان كذلك فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم منع بلالامن أخذمد بمدين لئلايقع في الربا ومعلوم انه لوجوز لهذلك بحيلة لميكن في منعه من بيع مدين بمدفائدة أصلا بلكان بيعه كذلك أسهل وأقل مفسدة من توسط الحيلة الباردة التي لاتغني من المفسدة شيئاً وقد نبه على هذا بقوله في الحديث لاتفعل أو دعين الربا فنهاه عن الفعل والنهي يقتضي المنع بحيلة أو غير حيلة لان المنهى عنه لابد ان يشتمل على مفسدة لاجلها ينهى عنه وتلك المفسدة لاتزول بالتحيل عليها بل تزيد وأشارالي المنع بقوله أوَّه عين الربا فدل على ان المنع انماكان لوجود حقيقة الرباوعينه وانه لا تأثير للصورة المجردة مع قيام الحقيقة فلاتهمل قوله عين الربا فتحت هذه اللفظة مايشير اليأن الاعتبار بالحقائق وانها هي التي عليها المعول وهي محل التحليل والتحريم والله تعالى لا ينظر الي صورها وعبارتها التي يكسوها اياها العبد وانما ينظر الى حقائقها وذواتها والله الموفق

﴿ فصل ﴾ وأماتمسكهم بجواز المعاريض وقولهم ان الحيل معاريض فعلية على وزان المعاريض القولية فالجواب من وجوه (أحدها) أن يقال ومن سلم لكم ان المعاريض اذا تضمنت استباحة الحرام واسقاط الواجبات وابطال الحقوق كانت جائزة بل هي من الحيل القولية وانما تجوز

المعاريض اذا كان فيها تخلص من ظالم كاعرض الخليل بقوله هذه أختى فاذا تضمنت نصر حق أوابطال باطل كاعرض الخليل بقوله اني سقيم وقوله بل فعله كبيرهم هذا وكما عرض الملكان لداود بماضرباه لهمن المثال الذي نسباه الي أنفسهما وكماعرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله كن من ماء وكما كان يوري عن الغزوة بغيرها لمصلحة الاسلام والمسامين اذالم تتضمن مفسدة في دين ولا دنيا كاعرض صلى الله عليه و آله وسلم بقوله اناحاملوك على ولد الناقة وبقوله ان الجنة لاتدخلها العجزوبقوله من يشتري مني هذا العبد يريد عبدالله وبقوله لتلك المرأة زوجك الذي في عينيه بياض وانما أراد به البياض الذي خلقه الله في عيون بني آدم وهذه المعاريض ونحوها من أصدق الكلام فأين في جواز هذه مايدل على جواز الحيل المذكورة وقال شيخنا رضي الله عنه والذي قيست عليه الحيل الربوية وليست مثله نوعان (أحدهما) المعاريض وهيأن يتكلم الرجل بكلام جائز يقصد بهمعني صحيحاً ويوهم غيره انه يقصد به معنى آخر فيكونسب ذلك الوهم كوناللفظ مشتركا بين حقيقتين لغويتين أوعرفيتين أوشرعيتين أولغوية مع احداهما أوعرفية مع احداها أوشرعية مع احداهما فيعني احدمعنييه ويوهمالسامعلهانهانماعني الآخر امالكونه لم يعرف الاذلك وأمالكون دلالة الحال تقتضيه وامالقرينة حالية أومقالية يضمها الى اللفظ او يكون سبب التوهم كون اللفظ ظاهراً في معنى فيعني بهمعني يحتمله باطنا بأن ينوي مجاز اللفظ دون حقيقته أو ينوى بالعام الخاص اوبالمطلق المقيد أو يكون سبب التوهم كون المخاطب انما يفهم من اللفظ غير حقيقته لعرف خاص به أوغفلة منه أوجهل أوغير ذلك من الاسـ بأب مع كون المتكلم انماقصد حقيقته فهذا كله اذا كان المقصود بهرفع ضرر غيرمستحق فهوجائز كقول الخليل هذه أختي وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحن من ما، وقول الصديق رضي الله عنه هاد يهديني السبيل ومنه قول عبدالله بن رواحة * شهدت بأن وعد الله حق *الابيات أوهم امرأته القرآن وقديكون واجبأ اذاتضمن دفع ضرر يجب دفعه ولايندفع الابذلك وهذا الضرب وان كاننوع حيلة في الخطاب لكنه يفارق الحيل المحرمة من الوجه المحتال عليه والوجه المحتال بهأما الاول فلكونه دفع ضرر غيرمستحق فلوتضمن كتمان مايجب اظهاره من شهادة أواقرار اوعلم أونصيحة مسلم أوالتعريف بصفة معقود عليه في بيع أونكاح أواجارة فانه غش محرم بالنص قال مثنى الانباري قلت لاحمد بن حنب لكيف الحديث الذي جاء في المعاريض فقال المعاريض

لاتكون في الشراء والبيع تكون في الرجل يصلح بين الناس أو نحو هذا قال شيخنا والضابط ان كل ماوجب بيانه فالتعريض فيهحرام لانه كتمان وتدليس ويدخل في هذا الاقرار بالحق والتعريض في الحلف عليه والشهادة على العقود ووصف المعقودعليه والفتيا والحديث والقضاء وكلماحرم بيانه فالتعريض فيهجائز بل واجب اذا أمكن ووجب الخطاب كالتعريض لسائل عن مال معصوم أونفسه يريد أن يعتدي عليه وان كان بيانه جائزاً أوكتمانه جائزاً فاما أن تكون المصلحة في كتمانه أوفي اظهاره أوكلاهمامتضمن المصلحة فانكان الاول فالتعريض مستحب كتورية الغازيءن الوجه الذي يريده وتورية المتنع عن الخروج والاجتماع بمن يصده عن طاعة أومصلحة راجحة كتورية أحمدعن المروزي وتورية الحالف لظالمله أولمن استحلفه يميناً لاتجب عليه ونحو ذلك وان كان الثاني فالتورية فيه مكروهة والاظهار مستحب وهذا في كل موضع يكون البيان فيه مستحباً وانتساوى الامران وكان كلمنهما طريقاً اليالمقصود لكونذلك المخاطب التعريض والتصريح بالنسبه اليه سواء جاز الامران كالوكان يعرف بعدة ألسن وخطابه بكل لسان منها يحصل مقصوده ومشل هذا مالوكان لهغرض مباح في التعريض ولا حذر عليه في التصريح والمخاطب لايفهم مقصوده وفي هذا ثلاثة أقوال للفقهاء وهي في مذهب الامام احمد (أحدها) له التعريض اذلا يتضمن كتمان حق ولا اضراراً بغير مستحق (والثاني) ليس له ذلك فانه ايمام للمخاطب من غيرحاجة اليه وذلك تغرير وربما أوقع السامع في الخبر الكاذب وقد يترتب عليه ضرر به (والثالث) له التعريض في غير اليمين وقال الفضيل بن زياد سألت احمد عن الرجل يعارض في كلامه يسألني عن الشيء اكره ان اخبره به قال اذالم يكن عيناً فلا بأس في المعاريض مندوحة عن الكذب وهذاعند الحاجة الى الجواب فأما الابتداء فالمنع فيه ظاهر كادل عليه حديث أم كلثوم انه لم يرخص فيما يقول الناس انه كذب الافى ثلاث وكام المايحتاج اليه المتكلم وبكل حال فغاية هذا القسم تجهيل السامع بأن يوقعه المتكلم في اعتقاد مالميرده بكلامه وهذا التجهيل قد تكون مصلحته أرجح من مفسدته وقدتكون مفسدته ارجح من مصلحته وقد يتعارض الامران ولا ريب انمن كان علمه بالشيء يحمله على ما يكرهه الله ورسوله كان تجهيله به وكتمانه عنه اصلحله وللمتكلم وكذلك ماكان في علمه مضرة على القائل أوتفوت عليه مصلحة هي ارجح من مصلحة البيان فله ان يكتمه عن السامع فان ابي الااستنطاقه فله أن يعرض له فالمقصود بالمعاريض فعل

واجب اومستحب اومباح اباح الشارع السعي فيحصوله ونصبله سبباً يفضي اليه فلا يقاس بهذه الحِيل التي تتضمن سقوط مااوجبه الشارع وتحليل ماحرمه فأين احد البايين مرب الاخر وهل هذا الآمن افسد القياس وهو كقياس الربا على البيع والميتة على المذكي ﴿ فَصُلُ ﴾ فَهِذَا الفرق منجهة المِحتال عليه واما الفرق منجهة المحتال به فان المعرض انماتكام بحق ونطق بصدق فيما بينه وبين الله لاسيما ان لم ينو باللفظ خلاف ظاهره في نفسه وانماكان عدم الظهورمن ضعف فهم السامع وقصوره فى فهم دلالة اللفظومعاريض النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومزاحه كانت من هذا النوع كقوله نحن من ماء وقوله حاملوك على ولد الناقة ولايدخل الجنة العجز وزوجك الذي في عينيه بياض واكثر معاريض السلف كانت من هذا ومن هذا الباب التدليس في الاسناد لكن هذامكروه لتعلقه بالدين وكون البيان في العلم واجباً بخلاف ماقصد بهدفع ظالم او دفع ضررعن المتكلم، والمعاريض نوعان احدهما ان يستعمل اللفظ في حقيقته وما وضع له فلايخرج به عن ظاهره ويقصد فردا من افراد حقيقته فيتوهم السامع أنه قصد غيره اما لقصور فهمه وأما لظهور ذلك الفرد عنده اكثر من غيره وأما لشاهد الحال عنده واما لكيفية المخبر وقت التكلم من ضحك اوغضب اواشارة ونحو ذلك واذا تأملت المعاريض النبوية والسلفية وجدت عامتها من هذا النوع والثاني ان يستعمل العام في الخاص والمطلق في المقيد وهو الذي يسميه المتأخرون الحقيقة والمجاز وليس يفهم أكثر من المطلق والمقيد فان لفظ الاسد والبحر والشمس عند الاطلاق لهمعني وعند التقييد لهمعني يسمونه المجاز ولم يفرقوا بين مقيد ومقيد ولابين قيد وقيد فان قالواكل مقيد مجازلزمهم ان يكون كل كلام مركب مجازاً فان التركيب يقيده بقيود زائدة على اللفظ المطلق وان قالوا بعض القيود يجعله مجازاً دون بعض سئلوا عن الضابط ماهو ولن يجدوا اليه سبيلا وان قالوا يعتبر اللفظ المفرد من حيث هومفرد قبل التركيب وهناك يحكم عليه بالحقيقة والحاز قيل لهم هذا أبعد وأشد فساداً فان اللفظ قبل العقد والتركيب بمنزلة الاصوات التي ينعق بهاولا تفيد شيئاً وانما افادتها بعدتركيبها وانتم قلتم الحقيقةهي اللفظ المستعمل واكثركم يقول استعمال اللفظ فيما وضع لهأولا والمجاز بالعكس فلابد في الحقيقة والمجاز من استعمال اللفظ فيماوضع لهوهو انما يستعمل بعد تركيبه وحينئذ فتركيبه بعده بقيود يفهم منها مرادالمتكم فاذا الذي جعله مع بعض

تلك القيود حقيقة ومع بعضها مجازاً وليس الغرض ابطال هذا التقسيم الحادث المبتدع المتناقض فانهباطل من أكثر من أربعين وجها وانماالغرض التنبيه على نوعي التعريض وأنه تارة يكون مع استعال اللفظ في ظاهره و تارة يكون باخراجه عن ظاهره ولايذكر المعرض قرينة تين مراده ومن هذا النوع عامةالتعريض في الايمان والطلاق كقوله كل امرأة له فهي طالق وينوى في بلد كذا وكذا اوينوي فلانةأوقوله أنتطالق وينوى من زوج كان قبله ونحو ذلك فهذاالقسمشيء والذي قبله شئ فأين هذا من قصد المحتال بلفظ العقد أوصورته ممالم يجعله الشارع مقتضياً له بوجه بلجعله مقتضياً لضده ولا يلزم من صلاحية اللفظله اخبار اصلاحيته له انشاء فانه لو قال تزوجت في المعاريض وعني نكاحا فاســداً كان صادقاً كمالو بينه ولو قال تزوجت انشاء وكان فاســدا لم ينعقد وكذلك في جميع الحيل فان الشارع لم يشرع القرض الالمن قصد ان يسترجع مثل قرضه ولم يشرعه لمن قصد أن يأخذ أكثر منه لا بحيلة ولا بغير ها وكذلك انماشرع البيع لمن له غرض في تمليك الثمن وتمليك السلعة ولميشرعه قطلن قصدبه ربا الفضل أوالنساء ولاغرض له في الثمن ولا في المثمن ولا في السلعة وانماغ ضهماالربا وكذلك النكاح لم يشرعه الالراغب في المرأة لم يشرعه للمحلل وكذلك الخلع لم يشرعه الاللمفتدية نفسهامن الزوج تنخلص منه من سوء العشرة ولم يشرعه للتحيل على الحنث قط وكذلك التمليك لميشرعه الله سبحانه وتعالى الالمن قصد نفع الغير والاحسان اليه بتمليكه سواءكان محتاجا أوغير محتاج ولم يشرعه لاسقاط فرض من زكاة اوحج أوغيرهما قط وكذلك المعاريض لميشرعهاالالمحتاج اليها أولمن لايسقط بهاحقا ولايضربها أحداً ولميشرعها اذا تضمنت اسقاط حق أو اضرارا لغير مستحق فثبت ان التعريض المباح ليس من المخادعـــة لله في شيُّ وغايته انه مخادعة لمخلوق أباح الشارع مخادعته لظامه ولايلزم من جواز مخادعة الظالم المبطل جواز مخادعة المحق فما كان من التعريض مخالفا لظاهم اللفظ كان قبيحاً الاعند الحاجة ومالميكن منها مخالفا لظاهر اللفظ كان جائزا الاعند تضمن مفسدة والمعاريض كاتكون بالقول تكون بالفعل وتكون بالقول والفعل معامثال ذلك أن يظهر المحارب أنه يزيد وجها من الوجوه ويسافر اليه ليحسب العدوانه لايريده ثم يكر عليه وهو آمن من قصده أو يستطرد المبارز بين يدى خصمه ليظن هزيمته تم يعطف عليه وهذا من خداعات الحرب ﴿ فصل ﴾ فهذا أحدالنوعين الذي قيست عليه الحيل المحرمة والنوع الثاني الكيد الذي شرعه

الله للمظلوم أن يكيد به ظالمه ويخدعه به اماللتوصل الى أخذ حقه منه أوعقوبة له أولكف شره وعدوانه عنه كما روى الامام أحمد في مسنده ان رجلا شكي الى رسول الله صلي الله عليه وآله وسلم من جاره أنه يؤذيه فامره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يطرح متاعه في الطريق ففعل فعل كل من من عليه يسأل عن شأن المتاع فيخبر بأن جار صاحبه يؤذيه فيسبه ويلعنه فجاء اليه وقال ردمتاعك الى مكانه فوالله لاأوذيك بعد ذلك أبداً فهذا من أحسن المعاريض الفعلية وألطف الحيل التي يتوصل بها الى دفع ظلم الظالم ونحن لا نذكر هذا الجنس وانما الكلام في الحيل على استحلال محارم الله واسقاط فر ائضه وابطال حقوق عباده فهذا النوع هو الذي يفوت افراد الادلة على تحريم الحص

وأفصل واما قول عجمل العقود حيلا على التوصل الى مالا يباح الابها الى آخره فهذا موضع الكلام في الحيل وانقسامهاالى الاحكام الحسة فنقول ليس كل ما يسمى حيلة حراماً قال الله تعالى (الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا) اراد بالحيلة التحيل على التخلص من بين الكفار وهذه حيلة محمودة يثاب عليها وكذلك الحيلة على هزيمة الكفار كا فعل نعيم بن مسعود يوم الخندق اوعلى تخليص ماله منهم كافعل الحجاج بن علاط بام اته وكذلك الحيلة على قتل راس من رؤس اعداء الله كافعل الذين قتلوا ابن ابى الحقيق اليهودي وكعب بن الاشرف وابارافع وغيرهم فكل هذه حيل محمودة محبوبة للهوم ضية لهوا لحيلة مشتقة من التحول وهي النوع والحالة كالجلسة والقيعدة والركبة فانها بالكسر للحالة وبالفتح للمرة كا قبل

الفعلة للمرة والفعلة للحالة * والمفعل للموضع والمفعل للآلة وهي من ذوات الواو فانها من التحول من حال يحول وانما انقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها وهو قلب مقيس مطرد في كلامهم نحو ميزان وميقات وميعاد فانها مفعال من الوزن والوقت والوعد فالحيلة هي نوع مخصوص من التصرف والعمل الذي يتحول به فاعله من حال اليحال شمغلب عليها باالعرف استعالها في سلوك الطرق الخفية التي يتوصل بها الرجل الي حصول غرضه بحيث لا يتفطن له الا بنوع من الذكاء والفطنة فهذا اخص من موضوعها في اصل اللغة وسواء كان المقصود امرا جائزا او محرماواخص من هذا استعالها في التوصل الى الغرض الممنوع منه

شرعا اوعقلا اوعادة فهذا هوالغالب عليها في عرف الناس فأنهم يقولون فلان من ارباب الحيل ولاتعاملوه فانه متحيل وفلان يعلم الناس الحيل وهذا من استعمال المطلق في بعض انواعه كالدابة والحيوان وغيرهما واذاقسمت باعتبارها لغة انقسمت الى الاحكام الخسة فان مباشرة الاسباب الواجبة حيلة على حصول مسباتها فالاكل والشرب واللبس والسفر الواجب حيلة على المقصود منه والعقو دالشرعية واجبها ومستحبها ومباحها كلهاحيلة على حصول المعقود عليه والاسباب المحرمة كلها حيلة على حصول مقاصدها منها وليس كلامنا في الحيلة بهذا الاعتبار العام الذي هو مورد التقسيم الى مباح ومحظور فالحيلة جنس تحته التوصل الى فعل الواجب وترك المحرم وتخليص الحق ونصر المظلوم وقهر الظالم وعقوبة المعتدي وتحته التوصل الى استحلال المحرم وابطال الحقوق واسقاط الواجبات ولماقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاترتكبوا ماارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدني الحيل غلب استعال الحيل في عرف الفقهاء على النوع المذموم وكمايذم الناس أرباب الحيل فهم يذمون أيضا العاجز الذىلاحيلة عنده لعجزه وجهله بطرق تحصيل مصالحه فالاول ماكر مخادع والثاني عاجز مفرط والممدوح غيرهما وهو من لهخبرة بطرق الخير والشر خفيها وظاهرها فيحسن التوصل الى مقاصده المحمودة التي يحبها الله ورسوله بأنواع الحيل ويعرف طرق الشر الظاهرة والخفية التي يتوصل بها اليخداعه والمكربه فيحترز منها ولا يفعلها ولا يدل عليها وهذه كانت حال سادات الصحابة رضي الله عنهم فانهم كانواأبر الناس قلوبا واعلم الخلق بطرق الشر ووجوه الخداع واتعى للهمن أن يرتكبوا منها شيئاً أويدخلوه في الدين كماقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لست بخب ولا يخدعني الخب وكان حـ فيفة أعلم الناس بالشر والفتن وكان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخير وكان هو يسأله عن الشر والقلب السليم ليس هو الجاهل بالشر الذي لا يعرفه بل الذي يعرفه ولا يريده بليريد الخير والبر والنبي صلى الله عليه وسلم قدسمي الحرب خدعة ولاريب في انقسام الخداع الى ما يحبه الله و رسوله والي ما يبغضه وينهي عنه وكذلك المكر ينقسم الى قسمين محمود ومذموم فالحيلة والمكر والخديعة تنقسم الى محمود ومذموم فالحيل المحرمةمنها ماهو كفر ومنها ماهو كبيرة ومنهاماهو صغيرة وغير المحرمة منها ماهومكروه ومنهاماهو جائز ومنها ماهومستحب ومنها ماهو واجب فالحيلة بالردة على فسخ النكاح كفر ثم أنها لا تأتي الاعلى قول من يقول

بتعجيل الفسخ بالردة فاما من وقفه على انقضاء العدة فانها لا يتم لها غرضها حتى تنقضي عدتها فانها متي علم بردتها قتلت الاعلى قول من لايقتل المرتدة بل يحبسها حتى تسلم أوتموت وكذلك التحيل بالردة على حرمان الوارث كفر والافتاء بها كفر ولا تتم الاعلى قول من يرى ان مال المرتد لبيت المال فاماعلي القول الراجع انه لورثة من المسلمين فلاتتم الحيلة وهذا القول هو الصواب فان ارتداده أعظم من مرض الموت المخوف وهو في هذه الحال قد تعلق حق الورثة بماله فليس له أن يسقط هذا التعلق بتبرع فهكذا المرتد بردته تعلق حق الورثة بماله اذصار مستحقا للقتل

(فصل) واماالحيل التي هي من الكبائر فمثل قتل امر الهاذ اقتل حماً ته وله من امراته ولدوالصواب انهذه الحيلة لاتسقط عنه القود وقولهم انهورث ابنه بعض دم ابيه فسقط عنه القود ممنوع فان القود وجب عليه اولا بقتل ام المرأة وكان لها ان تستو فيه ولهاان تسقطه فلاقتلها قام وليهافي هذه الحال مقامها بالنسبة اليهاوبالنسبة إلى أمهاولوكان ابن القاتل فانهلم يدل كتاب ولاسنة ولااجماع ولا ميزان عادل على ان الولدلا يستوفي القصاص من والده لغيره وغاية مايدل عليه الحديث انه لا يقاد الوالد بولده على مافيه من الضعف وفي حكمه من النزاع ولم يدل على انه لا يقاد بالاجنبي اذا كان الولدهو مستحق القودوالفرق بينهماظاهر فانهفي مسئلة المنع قدا قيدبابنه وفي هذه الصورة انمااقيد بالاجنبي وكيف تأتي شريعةأ وسياسة عادلة بوجو بالقو دعلى من قتل نفسا بغير حق فان عاد فقتل نفسااخرى بغيرحق وتضاعف اثمه وجرمه سقط عنه القودبل لوقيل بتحتم قتله ولابداذا قصدهذا كان اقرب الي العقول والقياس ﴿ فصل ﴾ ومن الحيل المحرمه التي يكفر من افتى بها تمكين المرأة ابن زوجهامن نفسها لينفسخ نكاحهاحيث صارت موطؤة ابنه وكذا بالعكس اووطئه حماته لينفسخ نكاح امرأته مع ان هذه الحيلة لا تتمشي الاعلى قول من يرى ان حرمة المصاهرة تثبت بالزنا كا تثبت بالنكاح كايقوله ابو حنيفة واحمد في المشهور من مذهبه والقول الراجح ان ذلك لا يحرم كما هو قول الشافعي و احدي الروايتين عن مالك فأن التحريم بذلك موقوف على الدليل ولادليل من كتاب ولاسنة ولااجماع ولا قياس صحيح وقياس السفاح على النكاح في ذلك لا يصح لما بينها من الفروق والله تعالى جعل الصهر قسيم النسب وجعل ذلك من نعمه التي امتن بها على عباده فكارهمامن نعمه واحسانه فلا يكون الصهرمن اثارالحرام وموجباته كالايكون النسب من آثاره بل اذا كان النسب الذي هو اصل لا يحصل

بوطئ الحرام فالصررالذي هوفرع عليه ومشبه بهاولي ان لا يحصل بوطئ الحرام وايضافانه لوثبت محريم المصاهرة لاتثبت المحرمية التي هي من احكامه فاذالم تثبت المحرمية لم تثبت الحرمة و ايضا فانالله تعالى انماقال وحلائل ابنائكم ومن زنابهاالابن لاتسمي حليلة لغة ولاشرعاولاعرفا وكذلك قوله ولا تنكحو امانكح آباؤكم من النساء الاماقد سلف انماللر ادبه النكاح الذي هو ضد السفاح ولم يأت في القرآن النكاح المرادبه الزناقط ولا الوطأ المجرد عن عقدوقد تناظر الشافعي هو وبعض العراقيين في هذه المسئلة ونحن نذكر مناظرته بلفظها قال الشافعي الزنالابحرم الحلال وقال به ابنء بأسقال الشافعي لان الحرام ضدالحلال ولايقاس شيءعلى ضده فقال لى قائل ما تقول لو قبلت امراة الرجل ابنه لشهوة حرمت على زوجها ابدا فقلت لم قلت ذاوالله تعالى انما حرم امهات نسائكم ونحوهذا بالنكاح فلم يجزان يقاس الحرام بالحلال فقال اجدجماعاو جماعاقلت جماعا حمدت به واحصنت وجماعا رجمت به أحدهما نقمة والآخر نعمة وجعله الله نسباً وصهراً وأوجب به حقو قاوجعلك محرماً لأم امرأتك وابتهاتسافر بهما وجعل على الزنا نقمة في الدنيا بالحد وفي الآخرة بالنار الا أن يعفو الله فتقيس الحرام الذي هو نقمة على الحلال الذي هو نعمة وقلت له فلوقال لك وجدت المطلقة ثلاثًا تحل بجاع زوج واصابة فأحلها بالزنا لانه جماع كجماع قال اذا أخطئ لان الله تعالي أحلها بنكاح زوج قلت وكذلك ماحرمالله في كتابه بنكاح زوج واصابة زوج قال أفيكون شئ يحرمه الحلال ولا يحرمه الحرام أقول به قلت نعم ينكح أربعاً فيحرم عليه أن ينكح من النساء خامسة أفيحرم عليه اذا زنا بأربع شئ من النساء قال لا يمنعه الحرام مما يمنعه الحلال قال فقد ترتد فتحرم على زوجها قلت نعم وعلى جميع الخلق وأقتلها وأجعل مالها فيئاً قال فقد نجد الحرام يحرم الحلال قلت أما في مثل مااختلفنا فيه من أمر النساء فلا انتهي ومما يدل على صحة هــذا القول ان أحكام النكاح التي رتبها الله تعالى عليه من العدة والاحداد والميراث والحل والحرمة ولحوق النسب ووجوب النفقة والمهر وصحة الخلع والطلاق والظهار والايلاء والقصر على أربع ووجوب القسم والعدل بين الزوجات وملك الرجعة وثبوت الاحصان والاحلال للزوج الاول وغير ذلك من الاحكاملا يتعلق شيء منها بالزناوان اختلفت في العدة والمهر والصواب انه لامهر لبغي كادلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكافطر الله عقول الناس على استقاحه فكيف يثبت تحريم المصاهرة من بين هذه الاحكام والمقصود ان هذه الحيلة باطلة

شرعا كماهي محرمة في الدين وكذلك الحيلة على اسقاط حد السرقة بقول السارق هذا ملكي وهذه دارى وصاحبها عبدي من الحيل التي هي الى المضحكة والسخرية والاستهزاء بها أقرب منها الى الشرع ونحن نقول معاذ الله أن يجعل في فطر الناس وعقولهم قبول مثل هذا الهذيان البارد المناقض للعقول والمصالح فضلا عن أن يشرع لهم قبوله وكيف يظن بالله وشرعه ظن السوء انه شرع ردالحق بالباطل الذي يقطع كل أحد ببطلانه وبالبهتان الذي يجزم كل حاضر ببهتانه ومتى كان البهتان والوقاحة والمجاهرة بالزور والكذب مقبولا فيدين من الاديان أوشريمة من الشرائع أوسياسة أحد من الناس ومن له مسكة من عقل و إن بلي بالسرقة فانه لا يرضي لنفسه بدعوى هذا البهت والزور (ويالله وياللعقول) أيعجز سارق قط عن التكلم بهذا البهتان ويتخلص من قطع اليد فما معني شرع قطع يدالسارق ثم اسقاطه بهذا الزور والبهتان وكذلك اذا غصب شيئاً فادعاه المغصوب منه نأنكر فطلب تحليفه قالوا فالحيلة في اسقاط اليمين عنه ازيقربه لولده الصغير فتسقط عنه اليمين ويفوز بالمغصوب وهذه حيلة باطلة في الشرع كاهي محرمة في الدين بل المقر له ان كان كبيراً صار هو الخصم في ذلك وتوجهت عليه اليمين وان كان صغيراً توجهت اليمين على المدعى عليه فان نكل قضى به للمدعى وغرم قيمته لمن أقرله به لانه بنكوله قد فوته عليه وكذلك اذا جرح رجلا فخشي أن يموت من الجرح فدفع عليه دواءمسموماً فقتله قال أرباب الحيل يسقط عنه القصاص وهذا خطأ عظيم بل يجب عليه القصاص بقتله بالسم كما يجب عليه بقتله بالسيف ولوأسقط الشارع القتل عمن قتل بالسم لماعجز قاتل عن قتل من يريد قتله به آمنا اذقد علم انه لايجب عليه القودوفي هذا من فساد العالم مالاتأتي به شريعة وكذلك إذاأراداخراج زوجته من الميراث في مرضه وخاف ان الحاكم يورث المبتوتة قالوا فالحيلة أن يقرانه كان طلقها ثلاثًا وهذه حيلة محرمة باطلة لايحل تعليمها ويفسق من علمها المريض ويستحق عقوبة اللهومع ذلك فلاتنفذ فانه كاهو متهم بطلاقها فهو متهم بالاقرار بتقدم الطلاق على المرض واذا كان الطلاق لايمنع الميراث بالتهمة فالاقرار لايمنعه للتهمة ولافرق بينهما فالحيلة باطلة محرمةو كذلك اذا كان في يده نصاب فباعه أووهبه قبل الحول ثم استرده قال أرباب الحيل تسقط عنه الزكاة بل لوادعي ذلك لم يأخذ العامل زكاته وهذه حيلة محرمة باطلة ولا يسقط ذلك عنه فرض الله الذي فرضه وأوعد بالعقوبة الشديدة من ضيعه وأهمله فلوجاز ابطاله بالحيلة التي هي مكر وخداع

لمِيكَن فِي ايجابه والوعيد على تركه فائدة وقد استقرت سنة الله في خلقه شرعاً وقدراً على معاقبة العبد بنقيض قصده كما حرم القاتل الميراث وورث المطلقة في مرض الموت وكذلك الفار من الزكاة لا يسقطها عنه فراره ولا يعان على قصده الباطل فيتم مقصوده ويسقط مقصود الرب تعالى وكذلك عامة الحيل انما يساعد فيها المتحيل على بلوغ غرضه ويبطل غرض الشارع وكذلك المجامع فينهار رمضان اذا تغدىأ وشرب الخمر أولا ثمجامع قالوا لاتجب عليه الكفارة وهذا ليس بصحيح فان اضامه الى اثم الجماع اثم الاكل والشرب لايناسب التخفيف عنه بل يناسب تغليظ الكفارة عليه ولوكان هذا يسقط الكفارة لمتجب الكفارة على واطئ اهتدى لجرعة ماء أوابتلاع لبابة أوأكل زبيبة فسبحان الله هل أوجب الشارع الكفارة لكون الواطئ لم يتقدمه مفطر قبله أوللجناية على زمن الصوم الذي لم يجعله الله محلا للوطئ أف ترى بالاكل والشرب قبله صار الزمان محلا للوطئ فانقلبت كراهة الشارع لهمحبة ومنعه اذنا هذامن المحال وأفسد من هذا قولهم إن الحيلة في اسقاط الكفارة أن ينوى قبل الجماع قطع الصوم فاذا أتى بهذه النية فليجامع آمنا من وجوب الكفارة ولازم هذا القول الباطل انه لاتجب كفارة على مجامع أبداً وابطال هذه الشريعة رأساً فان المجامع لابدأن يعزم على الجماع قبل فعله واذاعن معلى الجماع فقد تضمنت نيته قطع الصوم فأفطر قبل الفعل بالنية الجازمة للافطار فصادفه الجماع وهومفطر بنية الافطار السابقة على الفعل فلم يفطر به فلا تجب الكفارة فتأمل كيف تتضمن الحيل المحرمة مناقضة الدين وابطال الشرائع وكذلك قالوا لوان محرماً خاف الفوت وخشى القضاء من قابل فالحيلة في اسقاط القضاء أن يكفر بالله ورسوله في حال احرامه فيبطل احرامه فاذا عادالي الاسلام لم يلزمه القضاء من قابل بناء على أن المرتد كالكافر الاصلى فقد اسلم اسلاما مستأنفا لايجب عليه فيه قضاء مامضي ومن له مسكة من علم ودين يعلم ان هذه الحيلة مناقضة لدين الاسلام أشد مناقضة فهي في شق والاسلام في شق وكذلك لو وكل رجلا في استيفاء حقه فرفعه الى الحاكم فأراد أن يحلفه بالطلاق انه لاحق لوكيله قبله فالحيلة في حلفه صادقا أن يحضر الموكل الى منزله ويدفع اليه حقه ثم يغلق عليه الباب ويمضى مع الوكيل فاذا حلف انه لاحق لوكيله قبله حلف صادقا فاذا رجع الىالبيت فشأنه وشأن صاحب الحق وهذه شرمن حيلة اليهود أصحاب الحيتان وهذه وأمثالها انماهي منحيل اللصوص وقطاع الطريق فمالدين الله ورسوله وادخالها فيهولا

يجدي عليه هذا الفعل في بره في اليمين شيئاً بل هو حانث كل الحنث اذلم يتمكن صاحب الحق من الظفر بحقه فهو في ذمة الحالف كماهو وانما يبرأ منه اذاتمكن صاحبه من قبضه وعد نفسه مستوفياً لحته وكذلك لوكان له عروض للتجارة فأرادأن يسقط زكاتها قالوا فالحيلة أن ينوي بها القنية فيآخر الحول يوما أوأقل ثم ينقض هذهالنية ويعيدها للتجارة فيستانف بها حولا ثم يفعل هكذا في آخر كل حول فلانجب عليه زكاتها أبداً فيالله العحب ايروج هذا الخداع والمكر والتلبيس على احكم الحاكمين الذي يعلم خائنة الاعين وماتخفي الصدور ثم انهذه الحيلة كماهي مخادعة لله ومكر بدين الاسلام فهي باطلة في نفسها فانهاانما تصير للقنية اذالم يكن من نيته اعادتها للتجارة فاما وهو يعلم انه لايقتنيها البتةولاله حاجة باقتنائها وانما اعدها للتجارة فكيف تتصور منه النية الجازمة للقنية وهو يعلم قطعاً انه لايقتنيهاولا يريد افتنائها وانما هو مجرد حديث النفسأ وخاطر اجراه على قلبه بمنزلة ان يقول بلسانه اعددتها للقنية وليس ذلك في قلبه افلا يستحيي من الله من يسقط فرائضه بهذا الهوس وحديث النفس واعجب من هذا انه لوكان عنده عين من الذهب والفضة فأراد اسقاط زكاتها في جميع عمره فالحيلة ان يدفعها الى محتال مثله اوغيره في آخر الحول ويأخذ منه نظيرها فيستأنف الحول ثم في آخره يعود فيستبدل بها مثلها فاذاهو فعل مثل ذلك لم تجب عليه زكاته ماعاش واعظم من هذه البلية اضافة هذا المكروالخداع الى الرسول وان هذامن الدين الذي جاءبه ومثل هذا وامثاله منع كثيراً من اهل الكتاب من الدخول في الاسلام وقالو آكيف يأتي رسول بمثل هذه الحيل واساؤ اظنهم به وبدينه وتواصوا بالتمسك بماهم عليه وظنوا انهذا هوالشرع الذي جاءبه وقالوا كيف تأتي بذا شريعة اوتقوم بهمصلحة اويكون من عندالله ولوان ملكامن الملوك ساس رعيته بهذه السياسة لقدح ذلك في ملكه قالوا وكيف يشرع الحكيم الشي المافي شرعه من المصلحة ويحرم لمافي فعله من المفسدة ثم يبيح ابطال ذلك بأدنى حيلة تكونوتري الواحد منهم اذالاخاره المسلم في صحة دين الاسلام انما يحتج عليه بهذه الحيل كاهو في كتبهم وكانسمعه من لفظهم عند المناظرة فالله المستعان وكذلك قالوالوكانله نصاب من السائمة فأراد اسقاط زكاتهافالحيلة فيخلك أن يعلفها يومأواحداً مُمتعود الى السوم وكذلك يفعل في كل حول وهذه حيلة باطلة لا تسقط عنه وجوب الزكاة بل وكذلك كل حيلة يتحيل بها على اسقاط فرض من فرائض الله أوحق من حقوق عباده لا يزيد

ذلك الفرض الاتأكيداً وذلك الحق الااثباتا وكذلك قالوا اذا علم أن شاهدين يشهدان عليه فأرادأن يبطل شهادتهما فليخاصمهماقبل الرفع الى الحاكم وهذه الحيلة حسنة اذاكانا يشهدان عليه بإلباطل فاذاعلم انهما يشهدان بحق لمتحل له مخاصمتهما ولاتسقط هذه المخاصمة شهادتهما وكذلك قالوا لا يجوز ضان البساتين والحيلة على ذلك أن يؤجره الارض ويساقيه على الثمر من كل ألف جزء على جزء وهذه الحيلة لاتتم اذاكان البستان وقفاً وهو ناظره أوكان ليتيم فان هذه المحاباة في المساقاة تقدح في نظره ووصيته فان قيـل انها تغتفر لاجل العقد الآخر ومافيـه من المحاباة المستأجرله فهذا لايجوز لهأن يحابي في المساقاة لماحصل للوقف واليتيم من محاباة أخري وهو نظيرأن يبيع لهسلعة بربح ثم يشترى لهسلعة بخسارة توازن ذلك الربح هذا اذالم يبني أحدالعقدين على الآخر فان بني عليه كانا عقدين في عقد وكانا بمنزلة ساف وبيع وشرطين في بيع وأن شرط أحد العقدين في الآخر فسدامع ان هذه الحيلة لاتم الاعلى أصل من لم ير جو از المساقاة أومن خصها بالتحيل وحده تمفيها مفسدة أخري وهيان المساقاة عقد جائز فهتي اراد أحدهما فسخها فسخها وتضررالآخر ومفسدة ثانيةوهي أن يجب عليه تسليم هذاالجزء من ألف جزء من جميع ثمرة البستان من كل نوع من أنواعه وقد يتعذر عليه ذلك أو يتعسر اما بأن يأكل الثمرة أو يهديها كلها أويبيعها على أصولها فلايمكنه تسليم ذلك الجزء وهكذا يقع سواء ثمقد يكون ذلك الجزء من الألف يسير اجداً فلا يطالبه به عادة فيبقي في ذمته لليتيم وجهة الوقف الى غير ذلك من المفاسد التي في هذه الحيلة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا أفقه من ذلك وأعمق علما وأقل تكلفا وابرقلوبا فكانوا يرون ضمان الحدائق بدون هذه الحيلة كمافعله عمربن الخطاب رضي الله عنه بحديقة أسيدبن حضير ووافقه عليه جميع الصحابة فلمينكره منهم رجال واحد وضان البساتين كاهو اجماع الصحابة فهو مقتضي القياس الصحيح كاتضمن الارض لمغل الزرع فكذلك تضمن الشجر لمغل الثمر ولافرق بينهماالبتة اذالاصل هناكالارض هناك والمغل يحصل بخدمة المستأجر والقيام على الشجر كم يحصل بخدمته والقيام على الارض ولواستأجر أرضاً ليحرثها ويسقيها ويستغل ماينبته الله تعالى فيها من غير بذر منه كان بمنزلة استئجار الشجر من كل وجه لافوق بينهما البتة فهذا أفقه من هذه الحيلة وأبعـد من الفساد وأصاح للناس وأوفق للقياس وهو اختيار أبى الوفاء بن عقيل وشيخ الاسلام ابن تيمية رضي الله عنهما وهوالصواب

﴿ فَصَلَ ﴾ ومن هذا الباب الحيلة السريجية التي حدثت في الاسلام بعاء المائة الثالثة وهي تمنع الرجل من القدرة على الطلاق البتة بل تسد عليه باب الطلاق بكل وجه فلا يبقى له سبيل الي التخلص منها ولا يمكنه مخالعتها عندمن يجعل الخلع طلاقا وهي نظير سدالانسان على نفسه باب النكاح بقوله كل امرأة أتزوجها فهي طالق فهذالوصح تعليقه لميمكنه في الاسلام أن يتزوج امرأة ماعاش وذلك لوصح شرعه لم عكنه أن يطلق امرأة أبداً وصورة هـذه الحيلة أن يقول كلما طلقتك أوكلما وقع عليك طلاقى فأنت طالق قبله ثلاثا قالوا فلا يتصور وقوع الطلاق بعد ذلك اذلو وقع لزم وقوع ماعلق به وهو الثلاث واذا وقعت الثلاث امتنع وقوع هذا المنجز فوقوعه يفضى اليعدم وقوعه وماأفضي وجوده اليعدم وجوده لميوجد هذا اختيارأبي العباس بن سريج ووافقه عليه جماعة من أصحاب الشافعي وأبي ذلك جمهور الفقها، من المالكية والحنفية والحنبلية وكثير من الشافعية ثم اختلفوا في وجه ابطال هذا التعليق فقال الاكثرون هذا التعليق لغووباطل من القول فانه يتضمن المحال وهو وقوع طلقة مسبوقة بثلاث وهذامحال فماتضمنه فهو باطل من القول فهو بمـنزلة قوله اذاوقع عليـك طلاقي لم يقع واذاطلقتك لم يقع عليك طلاقي ونحوهذا من الكلام الباطل بل قوله اذاوقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثا ادخل في الاحالة والتناقض فأنه في الكلام الاول جعل وقوع الطلاق مانعاً من وقوعه مع قيام الطلاق وهنا جعل وقوعه مانعاً من وقوعه مع زيادة محال عقلا وعادة فالمتكلم به يتكلم بالمحال قاصداً للمحال فوجود هذا التعليق وعدمه سواء فاذاطلقها بعدذلك نفذطلاقهاولميمنع منهمانع وهذا اختيار أبي الوفاء بن عقيل وغيره من أصحاب أحمد وأبي العباس بن القاص من أصحاب الشافعي وقالت فرقة أخرى بل المحال انما جاء من تعليق الثلاث على المنجز وهذا محال أن يقع المنجزويقع جميع ماعلق به فالصواب أن يقع المنجزويقع جميع ماعلق به أوتمام الثلاث من العاقى وهذا اختيارالقاضي وأبى بكر وبعض الشافعية ومذهب أبي حنيفة والذين منعوا وقوع الطلاق جملة قالوا هو ظاهر كلام الشافعي فهذا تلخيص الاقوال في هذا التعليق قال المصححون للتعليق صدرمن هذا الزوج طلاقان منجز ومعلق والمحل قابل وهو ممن يملك التنجيز والتعليق والجمع بينهماممتنع ولامزية لاحدهما على الاخرفتمانعا وتساقطا وبقيت الزوجية بحالها وصاركما لوتزوج أختين في عقد واحد فانه يبطل نكاحهمالهذ االدليل بعينه وكذلك اذا أعتق أمته في مرض موته وزوجها عبده ولم يدخل بها

وقيمتها مائة ومهرها مائة وباقي التركة مائة لم يثبت لها الخيار لان اثبات الخيار يقتضي سقوط المهر وسقوط المهر يقتضي نفي الخيار والجمع بينهمالا يمكن وليس أحدهماأ ولي من الآخر لان طريق ثبوتهما الشرع فأبقيناالنكاح ورفضنا الخيارولم يسقط المهر وكلما أقضى وقوعه الي عدم وقوعه فهذه سبيله ومثاله في الحس اذاتشاح اثنان في دخول دار وهماسوا ، في القوة وليس لاحدهما على الآخر من ية توجب تقديمه فانهما يتمانعان فلايدخل واحدمنهما وهذامشتق من دليل التمانع على التوحيد وهو انه يستحيل أن يكون للعالم فاعلان مستقلان بالفعل فان استقلال كل منهما ينفي استقلال الآخر فاستقلالهما يمنع استقلالهماووزانه في هذه المسئلة ان وقوعهما يمنع وقوعهما قالوا وغاية مافي هذا الباب استلزام هذاالتعليق لدور حكمي يمنع وقوع المعلق والمنجز ونحن نريكم من مسائل الدور التي يفضي وقوعها الى عدم وقوعها كثيراً منها ماذكرناه ومنهامالو وجد من أحدهما ريح وشك كل واحــد منهما هل هيمنه أومن صاحبه لم يجز افتداء أحدهما بالآخر لان اقتداءه به يبطل اقتداءه وكذلك لوكان معهما إناآن أحدهما نجس فأدي اجتهادكل منهما الى اناء لم يجز القدوة بينهما لانهاتفضي الى ابطال القدوة وكذلك اذا اجتهدا في الثوبين والمكانين ومنها لوزوج عبده حرة وضمن السيد مهرها ثم باعه لزوجه قبل الدخول بها فالبيع باطل لان صحته تؤدي الي فساده اذلو صح لبطل النكاح لانها اذا ملكت زوجها بطل نكاحها واذا بطل سقط ميرها لان الفرقة من جهتها واذا سقطمهرها وهو الثمن بطل البيع والعتق البتة بل اما أن يصح البيع ولايقع العتق اذلو وقع العتق البطل البيع واذا بطل بطل العتق فوقوعه يؤدي اليعدم وقوعه وهذا قول المزنى وقال ابن سريج لا يصح بيعه لانه لو صح لوقع العتق قبله ووقوع العتق قبله يمنع صحة البيع فصحة البيع تمنع صحته وكذلك لوقالله اذارهنتك فانت حرقبله بساعة وكذلك لوقال لعبيده ولامال لهسواهم وقد أفلس انحجرالحاكم على فانتم أحرار قبل الحجر بيوم لم يصح الحجرلان صحته تمنع صحته ومثاله لوقال لعبده متي صالحت عليك فانت حرقبل الصلح ومثله لوقال لامرأته انصالحت فلاناوانت امراتي فانت طالق قبله بساعة لم يصح الصلح لان صحته تمنع صحته ومثله لوقال العبده متى ضمنت عنك صداق امراتك فانت حرقبله ان كنت في حال الضمان مملوكي ثم ضمن عنه الصداق لم يصح لانه لوصح لعتق قبله واذاعتق قبله لم يصادف الضمان شرطه وهو كونه مملوكه وقت الضمان وكذلك لايقع العتق لان وقوعه يؤدي الى أن لا يصح الضمان عنه واذا

لم يصح الضمان عنه لم يصح العتق فكل من الضمان والعتق يؤدي صحته الي بطلانه فلا يصح واحد منهماومثلهمالوقال انشاركني في هذاالعبدشريك فهو حرقبله بساعة لم تصح الشركة فيه بعد ذلك لانها لوصحت لعتق العبد وبطلت الشركة فصحتها تفضي الى بطلانها ومثله لوقال ان وكلت انسانا ببيع هذا العبد اورهنه اوهبته وكالة صحيحةفهو قبلها بساعة حركم تصح الوكالة لان صحتها تؤدي الى بطلانها ومثله مالوقال لامراته انوكلت وكيلا في طلاقك فانت طالق قبله اومعه ثلاثالم يصح توكيله في طلاقها اذ لو صحت الوكالة لطلقت في حال الوكالة اوقبلها فتبطل الوكالة فصحتها تؤدي لى بطلانها وكذلك لوخلف الميت ابنا فاقر بابن آخر للميت فقال المقربه انا ابنه واماانت فاست بابنه لم يقبل أنكاره المقربه لأن قبول قوله يبطل قوله ومن هاهنا قال الشافعي لوترك اخالاب وام فاقرالاخ بأبن للميت ثبت نسبه ولميرثلانه لوورث لخرج المقر عن ان يكون وارثا واذالم يكن وارثا لميقبل اقراره بوارثآخر فتوريث الابن يفضى اليعدم توريثه ونازعه الجمهورفي ذلك وقالو اذاثبت نسبه ترتب عليه احكام النسب ومنها الميراث ولايفضي توريثه الى عدم توريثه لانه بمجرد الاقرار ثبت النسب وترتب عليه الميراث والاخ كان وارثا في الظاهر في بن أقر كان هو كل الورثة وانما خرج عن الميراث بعد الاقرار وثبوت النسب فلم يكن توريث الابن مبطلا لكونالمقر وارثاحين الاقرار وانبطل كونه وارثا بعد الاقرار وثبوت النسب وأيضأفالميراث تابع لثبوت النسب والتابع اضعف من المتبوع فاذا ثبت المتبوع الاقوي فالتابع اولى الاتري ان النساء تقبل شهادتهن منفردات في الولادة ثم في النسب و نظائر ذلك كثيرة ومن المسائل التي يفضي ثبوتها الى ابطالهالو اعتقت المرأة في مرضها عبداً فتزوجها وقيمته تخرج من الثلث صح النكاح ولاميراث لهاذ لوورثها لبطل تبرعهالهبالعتق لانه يكون تبرعا لوارث واذا بطل العتق بطل النكاح وأذا بطل بطل الميراث وكان توريثه يؤدي الى ابطال توريثه وعلى هذا اصل الشافعي وأماعلى قول الجمهور فلايبطل ميراثه ولاعتقه ولانكاحه لانهحين العتق لميكن وارثا فالتبرع نزل في غير وارث والعتق المنجز ينجز من حينه ثم صار وارثا بعــد ثبوت عتقه وذلك لايضره شيئاً ومن ذلك لوأوصى له بابنه فمات قبل قبول الوصية وخلف اخوة لابيه فقبلواالوصية عتق على الموصى له ولم يصح ميراثه منه اذ لوورث لسقط ميراث الاخوة واذاسقط ميراثهم بطل قبولهم للوصية فيبطل عتقه لانهم تب على القبول وكان توريثه مفضياً الى عـدم توريثه والصواب قول الجمهور انه يرث ولادور لان العتق حصل حال القبول وهم ورثة ثم ترتب على العتق تابعه وهوالميراث وذلك بعد القبول فلم يكن الميراث مع القبول ليلزم الدور وانما ترتب على القبول العتق وعلى العتق الميراث فهو مترتب عليه بدرجتين ومن المسائل التي يفضي ثبوتهاالى بطلانهالو زوج عبده امرأة وجعل رقبته صداقها لم يصح اذ لوصح لملكته وانفسخ النكاح ومنهالوقال لامته متيأ كرهتك فأنت حرة حال النكاح أوقبله فأكرهها على النكاح لم يصح اذلوصح النكاح عتقت ولوعتقت بطل اكراهها فيبيطل نكاحها ومنهالوقال لامرأته قبل الدخول متى استقر مهرك على فأنت طالق قبله ثلاثا ثم وطئها لم يستقر مهرها بالوطئ لانه لواستقر ابطل النكاح قبله ولو بطل النكاح قبله هذا على قول المزنى فانه يستقر المهر بالوطئ ولا يقع الطلاق لانه معلق على صفة تقتضى حكما مستحيلا

وصل ومن السائل التي يؤدي بوتها الى نفيها لوقال لا مرأته ان لم أطلقك اليوم فأ نتطالق اليوم ومنى اليوم ولم يطلقها لم تطلق اذلو طلقت بمنى اليوم ولم يطلقها لم يقع الطلاق المعلق باليوم ومنهالو الصفة وهي عدم طلاقها اليوم واذا مني اليوم ولم يطلقها لم يقع الطلاق المعلق باليوم ومنهالو تزوج أمة ثم قال لهاان مات مولاك وورثك فأنت طالق أوقال ان ملكتك فأنت طالق ثم ورثها أوملكها بغير ارث لا يقع الطلاق اذلووقع لم تكن الزوجة في حال وقوعه ملكا له لاستحالة وقوع الطلاق في ملكه فكان وقوعه مفضياً للى عدم وقوعه ومنها لوكان العبد بين موسرين فقال كل منهما لصاحبه من أعتقت نصيب صاحبه قبله وذلك يوجب السراية الى نصيبه لم ينفذ عقه لانه لو نفذ لوجب عتق نصيب صاحبه قبله وذلك يوجب السراية الى نصيبه فلا يصادف اعتاقه محلا فنفوذ عتقه يؤدى الى عدم نفوذه والصواب في هذه المسئلة بطلات هذا التعليق فأنت حر قبله ثم دبره صح التدبير ولم يقع العتق وكانت صحته تفضي الى بطلانه هذا على قول المزنى وعلى قول ابن سريح لا يصح وقوع العتق وكانت صحته تفضي الى بطلانه هذا على قول المزنى وعلى قول ابن سريح لا يصح التدبير لا نه لوصح لوقع العتق قبله وذلك يمنع التدبير وكان وقوعه يمنع وقوعه ونظيره أن يقول المذبى وقع المتق على قول المزنى اذلو وقع المدبر متي أبطلت تدبيرك فأنت حرقبله ثم أبطله بطل ولم يقع العتق على قول المزنى اذلو وقع المدبره متي أبطلت تدبيرك فأنت حرقبله ثم أبطله بطل ولم يقع العتق على قول المزنى اذلو وقع

لم يصادف ابطال التدبير محلا وعلى قول ابن سريج لا يصح ابطال التــدبير لانه لو صح ابطاله لوقع العتق ولووقع العتق لم يصح ابطال التدبير ومثله لوقال لمدبره أن بعتك فأنت حر قبله ومثله لوقال لعبده أن كاتبتك غداً فانت اليوم حرثم كاتبه من الغد ومثله لوقال لمكاتبه أن عجزت عن كتابتك فأنتحر قبله ومثله لو قال متى زنيت أوسرقت أووجب عليك حد وأنت مملوك فأنت حر قبله ثم وجد الوصف وجب الحدول يقع العتق المعلق به اذلو وقع لم توجد الصفة فلم يصح وكان مستلزما لعدم وقوعه ومثله أن يقول لهمتي جنيت جناية وأنت مملوكي فأنت حر قبله ثمجني لم يعتق ومثله أن يقول لهمتي بعتك وتم البيع فانت حر قبله ثم باعه فعلى قول المزني يصح البيع ولا يقع العتق لانوقوعهمستلزم عدم وقوعه وعلى قول ابن سريج لايصح البيع لانه يعتق قبله وعتقه يمنع صحة بيعه ومثله لوقال لامته انصليت ركعتين مكشوفة الرأس فأنت حرة قبل ذلك فصلت مكشوفة الرأس فعلى قول المزنى تصح الصلاة دون العتق وعلى قول ابن سريج لاتصح الصلاة لانها لوصحت عتقت قبل ذلك واذا عتقت بطلت صلاتها وكانت صحة صلاتهامستلزمة البطلانها ومنها اوزوج أمته بحر وادعى عليه مهرهاقبل الدخول وادعى الزوج الاعسار وادعى سيد الامة يساره قبل نكاحه الامة بميراث أوغيره لم تسمع دعواه اذ لو ثبتت دعواه لبطل النكاح لانه لا يصح نكاح الامة مع وجود الطول واذا بطل النكاح بطل دعوى المهروكذلك لوتزوج بأمة فادعت ان الزوج عنين لم تسمع دعواها اذلو ثبتت دعواها لزال خوف العنت الذي هوشرط في نكاح الامة وذلك يبطل النكاح وبطلانه يوجب بطلان الدعوي منها فلما كانت صحة دعواها تؤدي الى افسادها أفسدناها وكذلك المرأة اذا ادعت على سيد زوجها انه باعه اياها عمرهاقبل الدخول لم تصح دعواها لانها لوصحت لسقط نصف المهر وبطل البيع في العبد وكذلك لو شهد شاهدان على عتق عبد فحكم بعتقه ثم ادعي العبد بعد الحكم بحريته على أحد الشاهدين انه مملوكه لم تسمع دعواه لان تحقيقها يؤدي الى بطلان الشهادة على العتق فتبطل دعوى ملكه للشاهد وكذلك لوسبي مراهق من اهل الحرب ولم يعلم بلوغه فأنكر البلوغ لم يستحلف لأن احلافه يؤدي الي ابطال استحلافه فانالو حلفناه لحكمنا بصغره والحكم بالصغر يمنع الاستحلاف ونظيره لوادعي على أم مراهق مايوجب القصاص أوقذفا يوجب الحد أومالا من مبايعة أوضان أوغير ذلك وادعى انه بالغوانه يلزمه الحكم بذلك فأنكر الغلام ذلك فالقول

قوله ولايمين عليه اذلوحلفناه لحكمنا بصغره والحكم بالصغر يسقط اليمين عنه واذالم يكن هنا يمين لميكن رديمين لانرد اليمين انماتكون عندنكول من هو من أهلها وكذلك لواعتق المريض جارية له قيمتها مائة وتزوج بها في مرض موته ومهرها مائة وترك مائتي درهم فالنكاح صحيح ولامهر لها ولاميراث أمّا الميراث فلأنها لوورثت لبطلت الوصية بعتقها لان العتق في المرضوصية وفي بطلان الوصية بطلان الحرية وفيه بطلان الميراث وأما سقوط المهر فلانه لو ثبت لركب السيددين ولم تخرج قيمتها من الثلث فيبطل عتقها كلها فلم يكن للزوج أن ينكحها وبعضها رقيق فيبطل المهر فكان ثبوت المهر مؤديا الى بطلانه فالحكم بابطالها مستفاد من قوله تعالى (ولا تكونوا كالتي نقضت غزلهامن بعدقوة أنكاثًا) فعيرتعالي من نقض شيئًا بعد أن اثبته فدل على انه كلما كان اثباته مؤديا الى نفيه وابطاله كان باطلا فهذا مااحتج بهالسريجيون * قال الآخرون لقد أطلتم الخطب في هذه المسئلة ولم تأتوا بطائل وقلتم ولكن تركتم مقالا لقائل وتأيي قواعد اللغةوالشرع والعقل لهذه المسائل تصحيحاً والميزان العادل لهاعند الوزن ترجيحاً وهيهات أن تكون شريعتنا في هذه المسئلة مشابهة لشريعة أهل الكتاب اذيستحيل وقوع الطلاق وتسد دونه الابواب وهل هذا الاتغيير لما علم الله بالضرورة من الشريعة والزام لها بالاقوال الشنيعة وهذا أشنع من سدباب النكاح بتصحيح تعليق الطلاق لكل من تزوجها في مدة عمره فانه وان كان نظيرسد باب الطلاق لكن قدذهب اليه بعض السلف وأما هذه المسئلة فما حدث في الاسلام بعد انقراض الاعصار المفضلة ونحن نيين مناقضة هذه المسئلة الشرع واللغة والعقل ثم بجيب شبهكم شبهة شبهة أتما مناقضتها للشرع فان الله تعالى شرع للازواج اذا أرادوا استبدال زوج مكان زوج والتخلص من المرأة الطلاق وجعله بحكمته ثلاثا توسعة للزوج اذلعله يبدوله ويندم فيراجعها وهذا من تمام حكمته ورأفته ورحمته بهـذه الامة ولم يجعل أنكحتهم كانكحة النصاري تكون المرأة غلا في عنق الرجل الى الموت ولا يخفي مايين الشريعتين من التفاوت وان هذه المسئلة منافية لاحداهما منافاة ظاهرة ومشتقة من الاخرى اشتقاقاظاهرا ويكني هذا الوجه وحده في ابطالها وامامناقضتها للغة فانها تضمنت كلاما ينقض بعضه بعضا ومضمونه آذا وجد الشيء لم يوجد واذا وجد الشيء اليوم فهو موجود قبل اليوم واذا فعلت الشيئ اليوم فقد وقع مني قبل اليوم ونحو هذا من الكلام المتناقض في نفسه الذي هو الى

المحال أقرب منه الي الصحيح من المقال وأمامناقضتها لقضايا العقول فلأن الشرط يستحيل أن يتأخر وجوده عن وجود المشروط ويتقدم المشروط عليه في الوجود هذا ممالا يعقل عند أحد العقلاء فانرتبة الشرط التقدم أوالمقارنة والفقهاء وسائر العقلاء معهم مجمعون على ذلك فلوصح تعليق المشروط بشرط متأخر بعده لكان ذلك آخرآجاله عن كونه شرطا أوجزء شرط أوعلة أوسبباً فان الحكم لايسبق شرطه ولاسببه ولاعلته اذفي ذلك اخراج الشروط والاسباب والعلل عن حقائقهاواحكامهاولوجاز تقديم الحكم على شرطه لجاز تقديم وقوع الطلاق على ايقاعه فان الايقاع سبب والاسباب تتقدم مسبباتها كما أن الشروط رتبتها التقدم فاذا جاز اخراج هذا عنرتبته جاز اخراجالا خرعن رتبته فجوزوا حينئذ تقدم الطلاق علىالتطليق والعتق على الاعتاق والملك على البيع وحل المنكوحة على عقد النكاح وهل هذا في الشرعيات الابمنزلة تقدم الانكسار على الكسر والسيل على المطر والشبع على الاكل والولد على الوط، وأمثال ذلك ولاسيما على اصل من يجعل هذه العلل والاسباب علامات محضة ولا تأثير لها بل هي معرفات والمعرف يجوز تأخيره عن المعرف وبهذا يخرج الجواب عن قولكم ان الشروط الشرعية معرفات وامارات وعلامات والعلامة يجوز تأخرها فأن هذا وهم وايهام من وجهين احدهما ان الفقهاء مجمعون على ان الشرائط الشرعية لايجوز تأخرها عن المشروط ولو تأخرت لم تكن شروطا الثاني ان هذا شرط لغوى كقوله ان كلت زيداً فانت طالق و نحو ذلك وان خرجت بغير اذني فأنت طالق وبحو ذلك والشروط اللغوية اسباب وعلل مقتضية لأحكامها اقتضاء المسبباب لأسبابها الاتري ان قوله ان دخلت الدار فأنت طالق سبب ومسبب ومؤثر واثر ولهـ ذا يقع جو ابا عن العلة فاذا قال لم اطلقها قال لوجود الشرط الذي علقت عليه الطلاق فلولا ان وجوده مؤثر في الايقاع لما صح هذا الجواب ولهذا يصح ان يخرجه بصيغة القسم فيقول الطلاق يلزمني لاتدخلين الدار فيجعل الزامه للطلاق في المستقبل مسبباً عن دخولها الدار بالقسم والشرط وقدغلط في هذا طائفة مرن الناس حيث قسموا الشرط الى شرعي ولغوى وعقلي ثم حكموا عليه بحكم شامل فقالوا الشرطيجب تقديمه على المشروط ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ويلزم من انتفائه انتفاء المشروط كالطهارة للصلاة والحياة للعلم ثم أوردواعلى نفسهم الشرط اللغوى فأنه يلزم من وجوده وجود المشروط ولايلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز

وقوعه بسبب آخر ولم يجيبوا عن هـ ذا الايراد بطائل والتحقيق أن الشروط اللغوية أسـ باب عقلية والسبب اذاتم لزم من وجوده وجود مسببه واذا أنتني لم يلزم نفي المسبب مطلقا لجواز خلف سبب آخر بل يلزم انتفاء السبب المعين عن هذا المسبب وأماقولكم انه صدر من هذا الزوج طلاقان منجز ومعلق والمحل قابل لهما فجوابه بالمنع فان المحل ليس بقابل للمعلق فانه يتضمن المحال والمحل لايقبل المحال نعم هوقابل للمنجز وحده فلامانع من وقوعه وكيف تصح دعواكم ان المحل قابل للمعلق ومنازعكم انمانازعكم فيه وقال ليس المحل بقابل للمعلق فجعلتم نفس الدعوي مقدمة في الدليل وقولكم ان الزوج ممن يملك التنجيز والتعليق جوآبه انه انما يملك التعليق الممكن فاما التعليق المستحيل فليملكه شرعاولا عرفا ولاعادة وقولكم لامزية لاحدهما على الآخر باطل الاستحالة والامتناع فلم يتمانعا ولم يتساقطا فلم يمنع من وقوع المنجز مانع وقولكم انه نظير مالو تزوج أختين فيعقد جوابه انه تنظير باطل فانه ليس نكاح أحدهما شرطاً في نكاح الاخري بخلاف مسألتنا فان المنجز شرط في وقوع المعلق وذلك عين المحال وقولكم انه لامزية لاحد الطلاقين على الاخر باطل بل للمنجز مزية من عدة وجوه (أحدها) قوة التنجيز على التعليق (الثاني) ان التنجيز لاخلاف فيوقوع الطلاق بهوأما التعليق ففيه نزاع مشهور بين الفقهاء والموقعون لم يقيموا على المانعين حجة توجب المصيراليها مع تناقضهم فيمايقبل التعليق ومالا يقبله فمنازعوهم يقولون الطلاق لايقبل التعليق كما قلتم أنتم في الاسقاط والوقف والنكاح والبيع ولم يفرق هؤلاء بفرق صحيح وليس الغرض ذكر تناقضهم بل الغرض ان للمنجز مزية على المعلق (الثالث) ان المشروط هو المقصود لذاته والشرط تابع ووسيلة (الرابع) ان المنجز لامانع من وقوعه لاهلية الفاعل وقبول المحل والتعليق المحال لا يصح أن يكون مانعاً من اقتضاء السبب الصحيح أثره (الخامس) ان صحية التعليق فرع على ملك التنجيز فاذا انتني ملكه للمنجز في هذه المسئلة انتني صحة التعليق فصحة التعليق تمنع من صحته وهذه معارضة صحيحة فيأصل المسئلة فتأملها(السادس)انهلو قال في مرضه اذا أعتقت سالمًا فغانم حرثم أعتق سالمًا ولا يخرجان من الثلت قدم عتق المنجز على المعلق لقوته (يوضحه) (الوجه السابع)انه لوقال لغيره ادخل الدار فاذادخلت أخرجتك وهو نظيره في القوة فاذادخل لم يمكنه اخراجه وهـ ذا المثالوزان مسألتنا فان المعلق هو الاخراج والمنجزهو الدخول(الثامن)

ان المنجز في حيز الامكان والمعلق قدقًارنه ماجعله مستحيلا التاسع ان وقوع المنجز يتوقف على امرواحد وهوالتكلم باللفظ اختيار اووقوع المعلق يتوقف على التكلم باللفظ ووجود الشرط وماتوقف على شيُّ واحــد أقرب وجوداً مما تُوقف على أمرين العاشر ان وقوع المنجز موافق لتصرف الشارع وملك المالك ووقوع المعلق بخلافه لأن الزوج لم يملكه الشارع ذاك فهذه

عشرة اوجه تدل على مزية المنجز ويبطل قولكم انهلامزية لهواللهأعلم

﴿ فصل ﴾ وأما سائر الصور التي ذكرتموها من صور الدور التي يفضي ثبوتها الى ابطالها فمنها ماهو ممنوع الحكم لايسامه لكم منازعكم وانماهي مسائل مذهبية يحتج لهاولا يحتج بهاوه يفكون الدور تارة بوقوع الحكمين معاً وعدم أبطال أحدهما للآخر ويجعلونهما معلولي علة واحدة ولا دور و تارة يسبق أحد الحكمين الآخر سبق السبب لمسببه ثم يترتب الاخر عليه ومنها ماهو مسلم الحكم وثبوت الشيء فيه يقتضي ابطاله ولكن هذا حجة لهم في ابطال هذا التعليق فانهلو صح لافضى ثبوته الى بطلانه فأنهلو صحارم منه وقوع طلقة مسبوقة بثلاث وسبقها بثلاث يمنع وقوعها فبطل التعليق من أصله للزوم المحال فهذه الصورالتي استشهدتم بها من أقوى حججهم عليكم على بطلان التعليق وأدلتكم في هذه المسئلة نوعان أدلة صحيحة وهي انما تقتضي بطلان التعليق وأما الادلة التي تقتضي بطلان المنجز فليس منهادليل صحيح فانه طلاق صدرمن أهله في محله فوجب الحكم بوقوعه اما اهلية المطلق فلانه زوج مكلف مختار واما محلية المطلقة فلانها زوجة والنكاح صحيح فيدخل في قوله تعالي ﴿ فَانْ طَلَّقُهَا فَلَا يُحَلِّ لَهُ مَنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكُح زوجا غيره ﴾ وفي سائر نصوص الطلاق اذلولم يلحقها طلاق لزمواحد من ثلاثة وكلهامنتفية اماعدم اهلية المطلق واما عدم قبول المحل واما قيام مانع يمنع من نفوذ الطلاق والمانع مفقود اذليس مع مدعي قيامه الاالتعليق المحال الباطل شرعاو عقلا وذلك لا يصح ان يكون مانعاً (يوضحه) ان المانع من اقتضاء السبب لمسببه انما هو وصف ثابت يعارض سبيته فيوقفها على اقتضائها فأما المستحيل فلا يصح أن يكون مانعاً معارضاً للوصف الثابت وهذا في غاية الوضوح ولله الحد

﴿ فصل ﴾ قال السريجيون لقد ارتقيتم مرتقاً صعباً وأسأتم الظن بمن قال بهذه المسئلة وهم أئمة علماء لايشق غبارهم ولا تغمز قناتهم كيف وقد أخذوها من نص الشافعي رحمه الله تعالي

وبنوها على أصله ونظروا لها النظائر وأتوالها بالشواهد فنصالشافعي علىانهاذا قالأنت طالق قبل موتى بشهر ثممات لاكثر من شهر بعد هذا التعليق وقع الطلاق قبل موته بشهر وهذا ايقاع طلاق في زمن ماض سابق لوجود الشرط وهوموته فاذاوجد الشرط تبين وقوع الطلاق قبله وايضاح ذلك باخراج الكلام مخرج الشرطكقوله انمت أواذامت فأنتطالق قبل موتى بشهر ونحن نلزمكم بهذه السئلة على هذا الاصل فانكم موافقون عابه وكذا قوله قبل دخوله أنت طالق طلقة قبلهاطلقة فانه يقع بهاطلقتان وإحداهما وقعت في زمن ماض سابق على التطليق وبهذا خرج الجواب عن قوله ان الوقوع كالميسبق الايقاع فلا يسبق الطلاق التطليق فكذا لايسبق شرطه فان الحكم لايتقدم عليه ويجوز تقدمه على شرطه واحد سببيه أوأسبابه فان الشرط معرف محض ولايمتنع تقديم المعرف عليه وأماتقديمه على احد سببيه فكتقديم الكفارة على الحنث بعداليمين وتقديم الزكاة على الحول بعد ملك النصاب وتقديم الكفارة على الجرح قبل الزهوق ونظائره وأماقولكم ان الشرط يجب تقديمه على المشروط فممنوع بل مقتضي الشرط توقف المشروط على وجودة وانه لايوجد بدونه وليس مقتضاه تأخر المشروط عنه وهذا يتعلق باللغة والعقل والشرع ولاسبيل لكم الى نص عن أهل اللغة في ذلك ولا الى دليل شرعي ولا عقلي فدعواه غيرمسموعة ونحن لاننكر ان من الشروط مايتقدم مشروطه ولكن دعوي ان ذلك حقيقة الشرطوانه ان لم يتقدم خرج عن أن يكون شرطاً دعوى لادليل عليها وحتى لوجاءعن أهل اللغة ذلك لميلزم مثله فيالاحكام الشرعية لانالشروط فيكلامهم تبعلق بالافعال كقولهان زرتني أكرمتك واذا طلعت الشمس جئتك فيقتضي الشرط ارتباطاً بين الاول والثاني فلا يتقدم المتأخر ولايتأخر المتقدم وأماالاحكام فتقبل التقدم والتأخر والانتقال كمالو قال اذامت فأنت طالق قبلموتي بشهر ومعلوم انه لوقال مثل هذا في الحسيات كان محالا فلوقال اذازرتني أكرمتك قبل أن تزورني بشهركان محالا الاأن يحمل كلامه على معني صحيح وهواذا أردت أوعزمت على زيارتي أكرمتك قبلها وسر المسئلة ان نقل الحقائق عن مواضعها ممتنع والاحكام قابلة للنقــل والتحويل والتقديم والتأخير ولهذا لوقال اعتق عبــدك عنى ففعل وقع العتق عن القائل وجعل الملك متقدماً على العتق حكما وان لم يتقدم عليه حقيقته وقولكم يلزمنا تجويز تقديم الطلاق على التطليق فذلك غير لازم فانه انما يقع بايقاعه فلا يسبق ايقاعه بخلاف الشرط فانه

لايوجب وجود المشروط وأنماير تبط به والارتباطأعم من السابق والمقارن والمتأخر والاعم لايستلزم الاخص ونكتة الفرق ان الايقاع موجب للوقوع فلايجوز أن يسبقه أثرهوموجبه والشرط علامة على المشروط فيجوز أن يكون قبله وبعده فوزان الشرط وزان الدليـل ووزان الايقاع وزان العلة فافتر قاوأماقولكم انهذا التعليق يتضمن المحال اليآخره فجوابه انهذا التعليق تضمن شرطا ومشروطا وقد تعقد القضية الشرطية فى ذلك للوقوع وقد تعقد للابطال فلا يوجد فيها الشرط ولاالجزاء بل تعليق ممتنع بممتنع فتصدق الشرطية وان انتفي كل من جزئيها كمانقول لوكان مع الله اله آخر لفسدالعالم وكافي قوله انكنت قلته فقدعامته ومعلوم انه لم يقله ولم يعلمه الله و هكذا قوله انوقع عليك طلاقي فانتطالق قبله ثلاثا فقضية عقدت لامتناع وقوع طرفيها وهماالمنجز والمعلق ثم نذكر في ذلك قياسا حرره الشيخ أبو اسحق رحمه الله تعالى فقال طلاقان متعارضان يسبق أحدهما الآخر فوجب أنينني السابق منهما المتاخر نظيره أن يقول لامرأته ان قدمزيد فانت طالق ثلاثا وانقدم عمرو فانت طالق طلقة فقدم زيد بكرة وعمروعشية *ونكتة المسئلة انالو أوقعنا الطلاق المباشر لزمنا أننوقع قبله ثلاثا ولو أوقعنا قبله ثلاثا لامتنع وقوعه في نفسه فقد أدى الحكم بوقوعه الى الحكم بعدم وقوعه فلايقع وقولكم انهذه اليمين تفضي الىســـد باب الطلاق وذلك تغيير لشرع الله فان الله ملك الزوج الطلاق رحمة به الي آخره جوابه ان هذا ليس فيه تغييرللشرع وانما هواتيان بالسبب الذي ضيق بهعلى نفسه ماوسعه الله عليه وهو هذه اليمين وهذا ليس تغيير للشرع ألا ترى ان الله تعالى وسع عليه أمر الطلاق فجعله واحدة بعد واحدة ثلاث مرات لئلا يندم فاذا ضيق على نفسه واوقعها بفم واحد حصر نفسه وضيق عليها ومنعها ما كان حلالا لها وربما لم يبق له سبيل الى عودها اليـه ولذلك جعل الله تعالى الطلاق الي الرجال ولم يجعل للنساء فيه حظا لنقصان عقولهن وأديانهن فلو جعلهاليهن لكان فيه فساد كبير تأباه حكمة الرب تعالى ورحمته بعباده فكانت المراة لاتشاء ان تستبدل بالزوج الأاستبدلت به بخلاف الرجال فانهم الكمل عقولا واثبت فلا يستبدل بالزوجة الااذا عيل صبره ثم ان الزوج قد يجعل طلاق امراته بيدها بأن يملكها ذلك اويحلف عليها ان لا تفعل كذا فتختار طلاقه متى شاءت ويبقي الطلاق بيدها وليس في هذا تغيير للشرع لانه هو الذي الزم نفسه هذا الحرج بيمينه وتمليكه ونظير هذا ماقاله فقهاء الكوفة قديما وحديثا انه لو قال

كل امراة الزوجها فهى طالق لم يمكنه ان يتزوج بعد ذلك امراة حتى قيل ان اهل الكوفة اطبقوا على هذا القول ولم يكن في ذلك تغيير للشريعة فانه هو الذى ضيق على نفسه ماوسع الله عليه ونظير هذا لوقال كل عبد وامة املكهما فهما حران لم يكن له سبيل بعد هذا الي ملك رقيق اصلا وليس في هذا تغيير للشرع بل هو الضيق على نفسه والضيق والحرج الذى يدخله المكلف على نفسه لا يلزم ان يكون الشارع قد شرعه له وان الزمه به بعد ان الزم نفسه الا ترى ان من كان معه الف دينار فاشتري بها جارية فأولدها ثم ساءت العشرة بينهما لم يبق له طريق الي الاست بدال بها الف دينار فاشتري بها جارية فأولدها ثم ساءت العشرة بينهما لم يبق له طريق الي الاست بال بيكون في هذه المين مصلحة له وغرض صحيح بأن يكون مجال لزوجت هديد الالف بها وهو مشفق من ان ينزغ الشيطان بينهما فيقع منه طلاقها من غضبه أوموجدة او يحلف يمينا بالطلاق ويرفعه الى مشفق من ان ينزغ الشيطان بينهما فيقع منه طلاقها من غضبه أوموجدة او يحلف يمينا بالطلاق ويرفعه الى المنت ويبلي بظالم يكرهه على الطلاق ويرفعه الى المناه الشريعة ان يحول له طريق أحسن من هذه الاينكر من ماسن حالم ينفذه او يبلي بشاهدى زور يشهدان عليه بالطلاق وفي ذلك ضرر عظيم به وكان من ماسن عده الشريعة ان يحول لهطريقا الي المن من ذلك كله ولاطريق أحسن من هذه فلا ينكر من شاسن هذه الشريعة الكاملة أن تأتي بمثل ذلك ونحن لا ننكر ان في ذلك نوع ضرر عليه لكن رأي احماله الدفع ضرر الفراق الذي هو أعظم من ضرر البقاء وما ينكر في الشريعة من دفع أعلى الضرين باحمال ادناهها

﴿ فصل ﴾ قال الموقعون القد دعوتم الشبه الجفلي الي ولمية هذه المسئلة فلم تدعوا منها داعياً ولا مجيداً واجتهدتم في تقرير هاظانين اصابة الاجتهاد وليس كل مجتهد مصيباً و تثرتم عليها مالا يصلح مثله للنثار وزينتموها بأنواع الحلي ولكنه حلى مستعار فاذا استردت العارية زال الالتباس والاشتباه وهناك تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فاما قولكم انا ارتقينا مرتقاً صعباً وأسأنا الظرف عن قال بهذه المسئلة فان أردتم باساءة الظن بهم تأثيا أو تبديعاً فمعاذ الله بل أنتم أساتم بنا الظن وان أردتم باساءة الظن انالم نصوبهم في هذه المسئلة ورأينا الصواب في خلافهم فيها فهذا قدر مشترك بيننا وبينكم في كل ماتناز عنافيه بل سائر المتنازعين بهذه المثابة وقد صرح الأعمة الاربعة بان الحق في واحد من الاقوال المختلفة وليست كلهاصوابا وأما قولكم ان هذه المسئلة ماخوذة من نص الشافعي فجوابه من وجهين أحدهما انهالو كانت منصوصة له فقوله بمنزلة قول

غيره من الأئمة يحتجله ولا يحتجبه وقد نازعه الجمهور فيها والحجة تفصل مابين المتنازعين (الثاني) ان الشافعي رضي الله عنه لمينص عليها ولاعلى مايستلزمها وغاية ماذكرتم نصه على صحة قوله انت طالق قبل موتى بشهر فاذا مات لا كثرمن شهر من وقت هـذا التعليق تبينا وقوع الطلاق وهذا قدوافقه عليه من يبطل هذه المسئلة وليس فيه مايدل على صحة هذه المسئلة ولا هو نظيرها وليس فيه سبق الطلاق لشرطه ولاهو متضمن للمحال اذحقيقته اذابقي من حياتي شهرفانت طالق وهذا الكلام معقول غيرمة اقض ليس فيه تقديم الطلاق على زمن التطليق ولاعلى شرط وقوعه وانمانظير المسئلة المتنازع فيها أن يقول اذامت فأنت طالق قبل موتي بشهر وهذا المحال بعينه وهو نظير قوله اذاوقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا أويقول انت طالق عام الاول فمسئلة الشافعي شيء ومسئلة ابن سريجشي ويدل عليه أن الشافعي انماأ وقع عليه الطلاق اذامات لا كثرمن شهرمن حين التعليق فلومات عقيب اليمين لم تطلق وكانت عنزلة قوله أنت طالق في الشهر الماضي و عنزلة قوله انت طالق قبل أن أنكحك فان كلا الوقتين ليس بقابل للطلاق لانها في أحدهما لم تكن محلا وفي الثاني لم تكن فيه طالقاً قطعا فقوله أنت طالق في وقت قدمضي ولم تكن فيه طالقا اما اخبار كاذب أوانشاء باطل وقدقيل يقع عليه الطلاق ويلغو قولهأمس لانه أتى بلفظ الطلاق ثموصل بهمايمنع وقوعه أويرفعه فلا يصاح ويقع لغواوكذلك قوله أنت طالق طلقة قبلها طلقة ليس فيه ايقاع الطلقة الموصوفة بالقبلية في الزمن الماضي ولا تقدمها على الايقاع وانمافيه ايقاع طلقتين احداهما قبل الاخرى فمن ضرورة قوله قبلها طلقة ايقاع هذه السابقة أولاثم ايقاع الثانية بعدها فالطلقتان انماوقعتا بقوله أنتطالق لمتقدم احداهما علىزمن الايقاع وانتقدمت علىالاخرى تقديراً فاين هذامن التعليق المستحيل فان أيتم وقلتم قدوصل الطلقة المنجزة بتقدم مثاما عليها والسبب هوقوله أنت طالق فقد تقدم وقوع الطلقة المعلقة بالقبلية على المنجزة ولماكان هذا نكاحا صح وهكذا قوله اذاوقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثا أكثرمافيه تقدم الطلاق السابق على المنجز ولكن المحللا يحتملهما فتدافعا وبقيت الزوجة بحالها ولهذا لوقال اذا وقع عليك طلاقي فانت طالق قبله واحدة صبح لاحتمال المحل لهما فالجواب انهأوقع طلقتين واحدة قبل واحدة ولمتسبق احداهما يقاعه ولم يتقدم شرط الايقاع فلامحذور وهو كالوقال بعدها طلقة أومع اطلقة وكانه قال أنت طالق طلقتين معاأو واحدة بعد واحدة ويلزم من تأخر واحدة عن الاخرى

سبق احداهماللاخرى فلااحالة اماوقوع طلقة مسبوقة بثلاث فهومحال وقصده باطل والتعبير عنه ان كان خبراً فهو كذب وان كان انشاءفهو منكر فالتكلم به منكر من القول وزور *زور في اخباره منكر في انشائه وأماكون المعلق تمام الثلاث فهمنا لمنازعيكم قولان تقدم حكايتهما وهماوجهان في مذهب أحمد والشافعي أحدهما يصح هـذا التعليق ويقع المنجز والمعلق وتصير المسئلة على وزان مانص عليه الشافعي من قوله اذامات زيدفانت طالق قبله بشهر فمات بعدشهر فهكذا اذا قال اذا وقع عليك طلاقي فانت طالق قبله واحدة ثممضي زمن تمكن فيه القبلية ثم طلقها تبينا وقوع المعلق في ذلك الزمان وهومتاخر عن الايقاع فكانه قال انت طالق في الوقت السابق على تنجيز الطلاق اووقوعه معلقا فهو تطليق فيزمن متاخر والقول الثانى انهذا محال ايضاًولا يقع المعلق اذحقيقته انت طالق في الزمن السابق على تطليقك تنجيزاً اوتعليقا فيعود الى سبق الطلاق للتطليق وسبق الوقوع للايقاع وهو حكم يتقدم المعلول على علته (يوضحه) ان قوله اذاوقع عليك طلاقي فانت طالق قبله اما ان يريد طالق قبله بهذا الايقاع اوبايقاع متقدم والثانى ممتنع لانه لم يسبق هذا الكلام منه شيء والثاني كذلك لانهلا يتضمن انتطالق قبل اناطلقك وهذا عين الحال فهذا كشف حجاب هذه المسئلة وسرمأ خذها وقدتيين ان مسئلة الشافعي لون و هذه لون آخر وأما قولكم ان الحكم لايجوز تقدمه على علته ويجوز تقدمه على شرطه كايجوز تقدمه على احد سببيه الى آخره فجوابه ان الشرط اما أن يوجد جزءمن المقتضى أويوجد خارجا عنه وهما قولان للنظار والنزاع لفظي فانأريد بالمقتضي التام فالشرط جزءمنه وانأريد بهالمقتضي الذي يتوقف اقتضاؤه على وجود شرطه وعدم مانعه فالشرط ليس جزء منه ولكن اقتضاؤه تتوقف عليه والطريقة الثانية طريقة القائلين بتخصيص العلة والاولى طريقة المانعين من التخصيص وعلى التقديرين فيمتنع تأخر الشرط عن وقوع المشروط لانه يستلزم وقوع الحكم بدون سببه التام فان الشرط ان كان جزء من المقتضى فظاهر وان كان شرطا لاقتضائه فالمعلق على الشرط لا يوجد عند عدمه والالم يكن شرطافانه لوكان يوجد بدونه لم يكن شرطا فلو ثبت الحكم قبله لثبت بدون سببه التام فان سببه لايتم الا بالشرط فعاد الامر الى سبق الاثر لمؤثره والمعلول لعلته وهذامحال ولهذالما لميكن لكم حيلة في دفعه وعلمتم لزومه فررتم الى مالا يجدى عليكم شيئاً وهوجعل الشرط مجرد علامة ودليل ومعرفوهذا اخراج للشرط عن كونه

شرطا وابطال لحقيقته فان العلامة والدليل المعرف ليست شروطاً في المدلول المعرف ولا يلزم من نفيها نفيه فان الشيء يثبت بدون علامة ومعرف لهوالمشروط ينتفي لانتفاء شرطه وان لم يوجد لوجوده وكل العقلاء متفقون على الفرق بين الشرط والامارة المحضة وان حقيقة أحدهما وحكمه دون حقيقة الآخر وحكمه وانكان قديقال ان العلامة شرط في العلم بالمعلم والدليل شرط في العلم بالمدلول فذاك أمروراء الشرط في الوجود الخارجي فهذاشي وذلك شئ آخر وهذا حق ولهذا ينتني العلم بالمدلول عندانتفاء دليلهولكن هل يقول أحدإن المدلول ينتني لانتفاء دليله فان قيل نعم قدقاله غير واحد وهو انتفاء الحبكم الشرعي لانتفاء دليله قيل نعم فان الحكم الشرعي لايثبت بدون دليله فدليله موجب لثبوته فأذا انتفى الموجب انتفى الموجب ولهذايقال لاموجب فلا موجب اماشرط اقتضاء السبب لحكمه فلا يجوز اقتضاؤه بدون شرطه ولوتأخر الشرط عنمه لكان مقتضيا بدون شرطه وذلك يستلزم اخر أج الشرط عن حقيقته وهو محال وأما تقديم الحكم على احد سببيه في الصورة التي ذكرتمو هاعلى احدي الطريقتين أو تقديمه على شرط بعد وجود سببه على الطريقة الاخرى فالتنظير به مغلطة فان الحكم لم يتقدم على سببه ولا شرطه وهذا محال وان وقع تسامح في عبارة الفقهاء فإن انقضاء الحول مثلا والحنث والموت بعد الجرح شرط للوجوب ونحن لم تقدم الوجوب على شرطه ولاسببه وانماقد منافعل الواجب والفرق بين تقدم الحكم بالوجوب وبين تقدم أداء الواجب فظهر ان هذا وهم اوايهام وقد ظهر ان تقديم شرط علة الحكم وموجبه على الحكم أمرثابت عقلاوشرعاونحن لم نأخذ ذلك عن نص أهل اللغة حتى تطالبو ننا بنقله بل ذلك أمر ثابت لذات الشرط وحكم من أحكامه وليس ذلك متلقى من اللغة بل هو ثابت في نفس الامر لايختلف بتقدم لفظ ولا تأخره حتى لوقال أنت طالق ان دخلت الدار أوقال يبعثك الله اذامت وبجب عليك الصلاة اذادخل وقتها ونحوذلك فالشرط متقدم عقلا وطبعا وشرعاوان تاخر لفظا وأما قولكم ان الاحكام تقبل النقل عن مواضعها فتتقدم وتتاخر فتطويل بلانحصيل وتهويل بلاتفصيل فهل تقبل النقلءن ترتبها على أسبابها وموجباتها بحيث يثبت الحكم بدون سببه ومقتضيه نعمقد يتقدم ويتاخر وينتقل لقيام سبب آخر يقتضي ذلك فيكون مرتباعلي سببه الثاني بعد انتقاله كماكان مترتباً على الاول قبل انتقاله وفي كل من الموضعين هو مرتب على سببه هذا في حكمه وذاك في محله وأماتنظيركم بنقل الاحكام وتقدمها على أسبابها بقوله أنت طالق قبل موتى

بشهروقوا كمان نظيره في الحسيات ان تقول ان زرتني أكرمتك إلى زيارتك بشهر فوهم أيضاأ وايهام فان قواء أنت طالق قبل موتى بشهر انما تطلق اذامضي شرر بعد هذه اليمين حتى يتبين وقوع الطلاق بعدايقاعه فلومات قبل مضي شهر لم تطلق على الصحيح لانه يصير بمنزلة أنت طالق عام الاول وليس كذلك قوله ان زرتني أكرمتك قبله بشهر فان الطلاق حكم يمكن تقدير وقوعه قبل الموت والاكرام فعل حسى لايكون اكراما بالتقدير وانما يكون اكراما بالوقوع وأما استشهادكم بقولهاعتق عبدك عني فهو حجة عليكم فانه يستلزم تقدم الملك التقديري على العتق الذي هو أثره وموجبه والملك شرطه ولوجاز تاخرالشرط لقدر الملك لهبعد العتقوهذا محال فعلم انالاسباب والشروط يجب تقدمها سواء كانت محققة اومقدرة وقولكم انهذا التعليق يتضمن شرطا ومشروطا والقضية الشرطية قدتعقد للوقوع وقدتعقد لنفي الشرط والجزاء اليآخره فجوابه ايضا انهذا من الوهم اوالايهام فان القضية الشرطية هي التي يصح الارتباط بين جزئيها سواء كاناممكنين اوممتنعين ولا يلزم من صدقها شرطية صدق جزئيها جملتين فالاعتبار انماهو بصدقها فينفسها ولهذا كان قوله تعالي ﴿ لُو كَانَ فِيهِمَا آلِمَةَ الْاللهِ لفسدتًا ﴾ من اصدق الكلام وجزآ الشرطية ممتنعان لكن أحدهما ملزوم للاخر فقامت القضية الشرطية من التلازم الذي بينهما فان تعدد الالهةمستلزم لفساد السموات والارض فوجود آلهة معالله ملزوم لفساد السموات والارض والفسادلازم فاذا انتني اللازم انتني ملزومه فصدقت الشرطية دون مفرديها وأما الشرطية في مسألتنا فهي كاذبة في نفسها لانهاعقدت للتلازم بين وقوع الطلاق المنجز وسبق الطلاق الثلاث عليه وهذا كذب في الاخبار باطل في الانشاء فالشرطية نفسها بأطلة لا تصح بوجه فظهر ان تنظير هابالشرطية الصادقة الممتنعة الجزءين وهماوايهام ظاهر لاخفاءبهوأما قياسكم المحرروهو قولكم طلاقان متعارضان يسبق أحدهما الآخر فوجب أن ينفي السابق منهما المتأخر كقوله انقدم زيد الى آخره فجوابه انه لماقدم زيد طلقت ثلاثا فقدم عمرو بعده وهي أجنبية فلم يصادف الطلاق الثانى محلافهذا معقول شرعا ولغة وعرفا فأين هذامن تعليق مستحيل شرعا وعرفا ولقد وهنتكل الوهن مسئلة الىمثل هذا القياس استنادها وعليهاعتمادها وأما قولكم نكتة المسئلة انالوأوقعنا المنجزلزمنا أن يوقع قبله ثلاثاالي آخره فجوابه أن يقال هذا كلام باطل في نفسه فلايلزم من ايقاع المنجز ايقاع الثلاث قبله لالغة ولاعقلا ولاشرعا ولاعرفا فانقلتم لانه شرط للمعلق قبله فقد

تبين فسأدالمعلق بمافيه كفاية ثم نقلب عليكم هذه النكتة قلباأصح منهاشرعا وعقلا ولغة فنقول اذا أوقعنا المنجز لم يمكننا أن نوقع قبله ثلاثا قطعا وقد وجد سبب وقوع المنجز وهو الايقاع فيستلزم موجبه وهو الوقوع واذا وقع موجبه استحال وقوع الثلاث فهذه النكتة أصح وأقرب الى الشرع والعقل واللغة وبالله التوفيق واماقولكم ان المكلف أتى بالسبب الذي ضيق به على نفسه فألزمناه حكمه الى آخره فجوابه ان هذا انما يصح فياعلكه من الاسباب شرعا فلابد أن يكون السبب مقدوراً ومشروعا وهذا السبب الذي أتي به غير مقدور ولامشروع فان الله تعالى لم يملكه طلاقا ينجزه تسبقه ثلاث قبله ولاذلك مقدور له فالسبب لامقدور ولامأمور بل هوكلام متناقض فاسد فلا يترتب عليه تغيير أحكام الشرع وبهذا خرج الجواب عما نظرتم به من المسائل (اماالمسئلة الاولى)وهي اذا طلق امرأته ثلاثا جملة فهذه مما يحتج لها ولا يحتج بها وللناس فيها أربعة أقوال أحدها الالزام بها (والثاني) الغاؤها جملة وانكان هذا انما يعرف عن فقهاء الشيعة (والثالث) أنها واحدة وهـذا قول أبي بكر الصـديق وجميع الصحابة في زمانه واحدى الروايتين عن ابن عباس واختيار اعلم الناس بسيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم محمد بن اسحق والحرث العكلي وغيره وهوأحــد القولين في مذهب مالك حكاه التلمساني في شرح تفريع ابن الجلاب وأحد القولين في مذهب أحمد اختاره شيخ الاسلام ابن تيميه (والرابع) انهاواحدة في حق التي لم يدخل بهاو ثلاث في حق المدخول بها وهذا مذهب امام أهل خراسان فى وقته اسحق بن راهويه نظير الامام أحمد والشافعي ومذهب جماعة من السلف وفيهامذهب خامس وهوانهاان كانت منجزة وقعت وانكانت معلقة لمتقع وهو مذهب حافظ الغرب وامام أهل الظاهر في وقته محمد بن حزم ولو طوابتم بابطال هذه الاقوال وتصحيح قولكم بالدليل الذي يركن اليه العالم لم يكنكم ذلك والمقصود انكم تستدلون بما يحتاج الي اقامة الدليل عليه والذين يسلمون لكم وقوع الثلاث جملة واحدة فريقان فريق يقول بجواز ايقاع الثلاث فقد اتي المكلف عنده بالسبب المشروع المقدور فترتب عليه سببه وفريق يقول تقع وان كان ايقاعها محرما كما يقع الطلاق في الحيض والطهر الذي اصابهافيه وان كان محرماً لانه ممكن بخلاف وقوع طلقة مسبوقة بثلاثفانه محال فأين احدهما من الآخر

﴿ فصل ﴾ وامانقضكم الثاني بتمليك الرجل امراته الطلاق وتضييقه على نفسه بماوسع الله

عليه من جعله بيده فجوابه من وجوه احدها انه بالتمليك لم يخرج الطلاق عن يده بل هو في يده كما هو هذا ان قيل انه تمليك وان قيل انه توكيل فله عن لها متى شاء (الثاني) ان هذه المسئلة فيها نزاع معروف بين السلف والخلف فمنهم من قال لا يصح تمليك المراة الطلاق ولا توكيلها فيه ولا يقع الطلاق الاممن اخذبالساق وهذا مذهب اهل الظاهر وهومأثور عن بعض السلف فالنقض بهذه الصورة يستلزم اقامة الدليل عليها والاول لايكون دليلا ومنهنا قال بعض اصحاب مالك انه اذاعلق اليمين بفعل الزوجة لم تطلق اذاحنث قال لان الله تعالى ملك الزوج الطلاق وجعله بيده رحمة منه ولم يجعله الى المراة فلو وقع الطلاق بفعلها لكان اليها انشاءت تفارقه وانشاءت ان تقيم معه وهذا خلاف شرع الله وهذا احدالا قوال في مسئلة تعليق الطلاق بالشرط كما تقدم والثاني انه لغووباطل وهـ ذا اختيار ابي عبد الرحمن ابن بنت الشافعي ومذهب اهـل الظاهر والثالث انهموجب لوقوع الطلاق عند وجودالصفة سواءكان يمينا اوتعليقاً محضا وهذاالمشهور عندالائمة الاربعةواتباعهم (والرابع) انهان كان بصيغة التعليق لزموان كان بصيغة القسم والالتزام لم يلزم الاان ينويه وهذا اختيار ابي المحاسن الروياني وغيره (والخامس) انه ان كان بصيمة التعليق وقع وان كان بصيغة القسم والالتزام لميقع وان نواه وهذا اختيار القفال في فتاويه (والسادس) انه ان كان الشرطوالجزاء مقصودين وقعوان كانا غيرمقصودين وانما حلف بهقاصداً منع الشرط والجزاء لم يقع ولا كفارة فيه وهـذا اختيار بعضأصحاب احمد (والسابع) كذلك الاأن فيـه الكفارة اذا خرج مخرج اليمين وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية والذي قبله اختيار أخيه وقد تقدم حكاية قول من حكى اجماع الصحابة انهاذا حنث فيه لم يلزمه الطلاق وحكينا لفظه والمقصود الجواب عن النقض بتمليك المرأة الطلاق أوتوكيلها فيه وأما قولكم في النقض الثالث انفقهاء الكوفة صححوا تعليق الطلاق بالنكاح وهو يسد بأب النكاح فهذا القول مما أنكره عليهم سائر الفقهاء وقالوا هوسدا بابالنكاح حتى قال الشافعي نفسه أنكره عليهم بذلك وبغيره من الادلة ومن العجب انكم قلتم في الرد عليهم لا يصح هـذا التعليق لانه لم يصادف محلا وهو لاعلك الطلاق المنجز فلاعلك المعلق اذكلاهما مستدع لقيام محله ولامحل فهلا قبلتم منهم احتجاجهم عليكم في المسئلة السريجية بمثل هذه الحجة وهي ان الحل غير قابل لطلقة مسبوقة بثلاث وكان هذا الكلام لغوا وباطلا فلاينعقد كماقلتم أنتم فى تعليق النكاح بالطلاق انه لغو وباطل فلا ينعقد وفصل وأماالنقض الرابع بقوله كل عبد أو امة أملكه فهو حرفهذا للفقها، فيه قولان وهاروايتان عن الامام أحمد أحداهاانه لا يصبح كتعليق الطلاق والثاني انه يصبح والفرق بينه وبين تعليق الطلاق ان ملك العبد قد شرع طريقاً الى زوال ملكه عنه بالعتق اما بنفس الملك كن ملك ذا رحم محرم واما باختيار الاعتاق كمن اشتري عبداً ليعتقه عن كفارته أوليتقرب به الي الله ولم يشرع الله النكاح طريقاً الى زوال ملك البضع ووقوع الطلاق بل هذا يترتب عليه ضد مقصوده شرعا وعقلاوع فا والعتق المترتب على الشراء ترتيب لمقصوده عليه شرعا وعرفافاً بن أحدها من الآخر وكونه قد سدعلي نفسه باب ملك الرقيق فلا يخلو اماان يعلق ذلك تعليقا مقصوداً أو تعليقاً قسمياً فان كان مقصوداً فهو قد قصد التقرب الى الله بذلك فهو كالو التزم صوم الدهم وسدعلي نفسه باب الفطر وان كان تعليقاً قسمياً فان كان مقصوداً فهو قد قصد التقرب الى الله بذلك فهو كالو التزم صوم الدهم وسدعلي نفسه باب الفطر وان كان تعليقاً قسمياً فان من الأمنه م وقد تقدم

﴿ فصل ﴾ واما النقض الخامس بمن معه ألف دينار فاشترى بها جارية وأولدها فهذا أيضاً نقض فاسد فانه بمنزلة من أنفقها في شهواته وملاذه وقعدملوماً محسوراً أو تزوج بهاامر أة وقضي وطره منها ونحو ذلك فأين هذا من سد باب الطلاق وبقاء المرأة كالغل في عنقه الى أن يموت أحدها

وقوع الطلاق بالحلف أوغيره فيسرحها *جوابه ان الشرائع العامة لم تبن على الصور النادرة ولو وقوع الطلاق بالحلف أوغيره فيسرحها *جوابه ان الشرائع العامة لم تبن على الصور النادرة ولو كان لعموم المطلقين في هذا مصلحة لكانت حكمة أحكم الحاكين تمنع الرجال من الطلاق بالكلية وتجعل الزوج في ذلك بمنزلة المرأة لا تتمكن من فراق زوجها ولكن حكمته تعالي أولى وأليق من مراعاة هذه المصلحة الجزئية التي في مراعاتها تعطيل مصلحة أكبر منها واهم وقاعدة الشرع والقدر تحصيل اعلى المصلحة تعليك الرجال للطلاق اعلى والمندين وان وقع ادناهما وهكذا مانحن فيهسواء فان مصلحة تمليك الرجال للطلاق اعلى واكبر من مصلحة سده عليهم ومفسدة منتحه لهم المفضية الى ماذكرتم وشرائع الرب تعالى كلها حكم سده عليهم اكبر من مفسدة فتحه لهم المفضية الى ماذكرتم وشرائع الرب تعالى كلها حكم ومصالح وعدل ورحمة وانما العبث والجور والشدة في خلافها وبالله التوفيق *وانما الطلنا الكلام في هذه المسئلة لانها من امهات الحيل وقواعدها والمقصود بيان بطلان الحيل فانها لا تتمشي في هذه المسئلة لانها من امهات الحيل وقواعدها والمقصود بيان بطلان الحيل فانها لا تتمشي

على قواعد الشريعة ولااصول الائمة وكثير منها بل كثرها من توليدات المنتسبين الى الائمة وتفريعهم والائمة براء منها

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل الباطلة الحيلة على التخلص من الحنث بالخلع ثم ينعل المحلوف عليه في حال البينونة ثم يعود الى النكاح وهذه الحيلة باطلة شرعا وباطلة على اصول أئمة الامصار اما بظلانها شرعا فانهذا خلع لميشرعه الله ولارسوله وهوتعالى لميمكن الزوج من فسخ الذكاح متي شاء فانهلازم وانمامكنه من الطلاق ولم يجعل له فسخه الاعند التشاجر والتباغض اذاخافا ان لايقيما حدود الله فشرع لهما التخلص بالافتداء وبذلك جاءت السنة ولم يقع في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولاز من اصحابه قط خلع حيلة ولافي زمن التابعين ولا نابعيهم ولا نص عليه احد من الائمة الاربعة وجعله طريقاً للتخلص من الحنث وهذا من كال فقهم رضي الله عنهم فان الخلع انما جعله الشارع مقتضيا للبينونة ليحصل مقصود المرأة من الافتداء من زوجها وانما يكون ذلك مقصودها اذاقصدت انتفارقه على وجه لايكون لهعليها سبيل فاذا حصل هذا ثمفعل المحلوف عليهوقع وليست زوجته فلايحنث وهذاانما حصل تبعا للبينونة التابعة لقصدها فادا خالعها ليفعل المحلوف عليه لم يكن قصدهما البينونة بل حل اليمين وحل اليمين انها يحصل تبعاً للبينونة لاانهالمقصود بالخلع الذي شرعه الله ورسوله * وأماخلع الحيلة فجاءت البينونة فيه لاجل اليمين وحل اليمين جاء لاجل البينونة فليس عقد الخلع بمقصود في نفسه للرجل ولاللمرأة والله تعالى لا يشرع عقدا لا يقصد واحد من المتعاعقدين حقيقته وانما يقصدان به ضد ماشرعهالله له فانه شرع لتخلص المرأة من الزوج والمتحيل يفعله ابقاء النكاح فالشارع شرعه لقطع النكاح والمتحيل يفعله لدوام النكاح

وفصل والمتأخرون أحدثوا حيلا لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ونسبوها الى الأئمة وهم مخطئون في نسبتها اليهم ولهم مع الأئمة موقف بين يدي الله ومن عرف سيرة الشافعي وفضله ومكانه من الاسلام علم انه لم يكن معروفا بفعل الحيل ولا بالدلالة عليها ولاكان يشير على مسلم بها وأكثر الحيل التي ذكرها المتأخرون المنتسبون الي مذهبه من تصرفاتهم تلقوها عن المشرقيين وأدخلوها في مذهبه وانكان رحمه الله تعالى يجرى العقود على ظاهرها ولا ينظر الي قصد العاقد ونيته كما تقدم حكاية كلامه فحاشاه ثم حاشاه ان يأمر الناس بالكذب

والخداع والمكر والاحتيال ومالا حقيقة له بل مايتيقن أن باطنه خلاف ظاهره ولا يظن بمن دون الشافعي من أهل العلم والدين انه يامر أويبيح ذلك فالفرق بين ان لايعتبر القصد فى العقد ويجريه على ظاهره وبين ان يسوغ عقدا قد علم بناؤه على المكر والخداع وقدعلم ان باطنه خلاف ظاهره فوالله ماسرغ الشافعي ولا امام من الأئمة هذا العقد قطومن نسب ذلك اليهم فهم خص اؤه عند الله فالذي سوغه الائمة بمنزلة الحاكم يجرى الاحكام على ظاهر عدالة الشهود وان كانوافي الباطن شهو دزور والذي سوغه أصحاب الحيل بمنزلة الحاكم يعلم أنهم في الباطن شهو د زوركذبة وانماشهدوا بهلاحقيقةله ثم يحكم بظاهر عدالتهم وهكذا فيمسئلة العينة انماجوز الشافعي أن يبيع السلعة ممن اشتراها منه جريا على ظاهر عقو دالمسلمين وسلامتها من المكر والخداع ولوقيل للشافعي ان المتعاقدين قدتواطآ على ألف بألف ومائنين وتراوضا على ذلك وجعلا السلعة محللا للربالم يجوز ذلك ولاأنكره غاية الانكار ولقدكان الائمة من أصحاب الشافعي ينكرون على من يحكي عنه الافتاء بالحيل قال الامام ابو عبدالله بن بطة سألت أبا بكر الآجرى واناوهو بمنزله عَكَةُ عَنْ هَذَا الْخَلْعُ الذِّي يَفْتَى بِهِ النَّاسِ وهو ان يُحلف رجل ان لا يَفْعِلْ شيئًا ولا بدله من فعله فيقال له اخلع زرجتك وافعل ماحلفت عليـه ثم راجعها واليمين بالطلاق ثلاثا وقلت لهان قوما يفتون هذاالرجل الذي يحلف بإيمان البيعة ويحنث أن لاشئ عليه ويذكرون ان الشافعي لم يرعلي من حلف بإيمان البيعة شيئًا فجول أبو بكر يعجب من سوالي عن هاتين المسئلتين في وقت واحد ثم قال لى منذكتبت العلم وجلست للكلام فيه وللفتوى ماأفتيت في هاتين المسئلتين بحرف ولقد سالت أباء بدالله الزبيري عن هانين المسألتين كاسألتني عن التعجب ممن يقدم على الفتوى فيهما فاجابني فيهما بجواب كتبته عنه ثم قام فأخرج لى كتاب أحكام الرجعة والنشوز من كتاب الشافعي واذا مكتوب على ظهره بخطأ بي بكر سالت أباءبد اللهالز بيري فقلت لهالرجل يحلف بالطلاق ثلانا أن لايفعل شيئاتم يريد أن يفعله وقلت لهان اصحاب الشافعي يفتون فيها بالخلع يخالع ثمينعل فقال الزبيري ماأعرف هذا من قول الشافعي ولابلغني اناله في هذا قولا معروفا ولاأرى من يذكر هذا عنه الامحيلا والزبيري أحد الأئمة الكبار من الشافعية فاذاكان هــذا قوله وتنزيهه للشافعي عن خلع اليمين فكيف بحيل الربا الصريح وحيل التحليل وحيــل اسقاط الزكاة والحقوق وغيرها من الحيل المحرمة

﴿ فصل ﴾ ولا بد من أمرين أحدهما أعظم من الآخر وهو النصيحة لله ولرسوله وكتابه ودينه و تنزيهه عن الاقوال الباطلة المناقضة لما بعث الله به رسوله من الهدي والبينات التي هي خلاف الحكمة والمصلحة والرحمة والعدل وبيان نفيها عن الدين واخراجها منه وان أدخلها فيه من أدخلها بنوع تأويل * والثاني معرفة فضل أئمة الاسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم وان فضلهم وعلمهم ونصحهم للهورسوله لايوجب قبول كل ماقالوه وماوقع في فتاويهم من المسائل التيخني عليهم فيهاماجاء بهالرسول فقالوا بمبلغ علمهم والحق فى خلافها لايوجب اطراح أقوالهم جملة وتنقصهم والوقيعة فيهم فهذان طرفان جائزان عن الفصد وقصد السبيل يينهما فلانؤثم ولا نعصم ولانسلك بهم مسلك الرافضة في على ولامسلكهم في الشيخين بل نسلك مسلكهم أنفسهم فيمن قبلهم من الصحابة فانهم لا يؤثمونهم ولا يعصمونهم ولا يقبلون كل أقوالهم ولا يهدرونها فكيف ينكرون علينا فى الائمة الاربعة مسلكا يسلكونه هم فى الخلفاء الاربعة وسائر الصحابة ولا منافاة بين هذين الامرين لمن شرح الله صدره للاسلام وانها يتنافيان عند احد رجلين جاهل بمقدار الائمة وفضلهم اوجاهل بحقيقة الشريعة التي بعثالله بهارسوله ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً ان الرجل الجليل الذي له في الاسلام قدم صالح وآثار حسنة وهو من الاسلام واهله بمكان قدتكون منه الهفوة والزلة هوفيها معذور بلومأجور لاجتهاده فلايجوزان يتبع فيها ولا يجوز ان يهدر مكانته وامامته ومنزلته من قلوب المسلمين قال عبدالله بن المبارك كنت بالكوفة فناظروني في النبيذ المختلف فيه فقلت لهم تعالوا فليحتج المحتج منكم عمن شاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالرخصة فان لم يين الرد عليه عن ذلك الرجل بسند صحت عنه فاحتجوا فماجاؤامن احد برخصة الاجتناهم بسند فلمالم يبق في يداحد منهم الاعبدالله بن مسعود وليس احتجاجهم عنه في شدة النبيذ بشي يصح عنه انها يصح عنه انه لم ينتبذ له في الجر الاخضر قال ابن المبارك فقلت للمحتج عنه في الرخصة يااحمق عدان ابن مسعود لوكان همنا جالساً فقال هولك حلال وما وصفنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه فىالشدة كان ينبغي لك ان تحذر وتخشى فقال قائل ياابا عبد الرحمن فالنخعي والشعبي وسمي عـدة معهما كانوا يشربون الخر فقلت لهم دعوا عند المناظرة تسمية الرجال فرب رجل في الاسلام مناقبه كذا وكذا وعسيان تكون منهزلة افيجوز لاحد ان يحتج بها فان ابيتم فماقولكم في عطاء وطاوس وجابر

* ياض بالاصول * وفي هذه المسئلة صنف شيخ الاسلام ﴿ كِتَالِ رفع الملام ﴾

ابنزيد وسعيد بن جبير وعكرمة قالواكانوا خياراً قلت فما قولكم في الدرهم بالدرهمين يداً بيد قالوا حرام فقلت ان هؤلا ، رأوه حلالا أفماتوا وهم يأكلون الحرام؛ فبهتوا وانقطعت حجتهم قال ابن المبارك ولقد اخبرني المعتمر بن سليمان قال رآني ابي وانا انشدك الشعر فقال يا بني لاتنشدالشعر فقلت ياابت كان الحسن ينشدالشعروكان ابن سيرين ينشد فقال اي بني إن اخذت بشر مأفي الحسن وبشر مافي ابن سيرين اجتمع فيك الشركله قال شيخ الاسلام وهذا الذي ذكره أبن المبارك متفق عليه بين العلماء فانه مامن احد من اعيان الائمة من السابقين الاولين ومن بعدهم الاوله اقوال وافعال خني عليهم فيها السنة قات وقد قال ابوعمر ابنء دالبر في اول استذكاره قال شيخ الاسلام وهذا باب واسع لايحصي معان ذلك لايغض من اقدارهم ولا يسوغ اتباعهم فيها قال تعالي ﴿ فَانَ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيَّ فُرْدُوهُ الْمَاللَّهُ والرسول ﴾ قال مجاهد والحكم بن عيينة ومالك وغيرهم ليس أحد من خلق الله الا يؤخذمن قوله ويتركُ الا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال سليمان التيمي ان أخــذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشركله قال ابن عبد البرهذا اجماع لااعلم فيه خلافا وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في هذا المعني ماينبغي تأمله فروى كثير بنءبد الله بنعمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اني لأخاف على أمتى من بعدى من أعمال ثلاثة قالوا وماهي يارسول الله قال اني أخاف عليهم من زلة العالمومن حكم الجائر ومن هوي متبع وقال زياد بن حدير قال عمر ثلاث يهدمن الدين زلة عالم وجدال منافق بالقرآن وأئمة مضلون وقال الحسن قالأبو الدرداءان مما أخشي عليكم زلةالعالم وجدال المنافق بالقرآن والقرآن حق وعلى القرآن مناركاعلام الطريق وكان معاذ بنجل يقول فيخطبته كل يوم قلما يخطئه أن يقول ذلك (الله حكم قسط هلك المرتابون)ان وراءكم فتناً يكثر فيها المال ويفتح فيها القرآن حتى يقرأه المؤمن والمنافق والمرأة والصبي والاسود والاحمر فيوشك أحدهم ان يقول قدقرأت القرآن فماأظن ان يتبعوني حتى ابتدع لهم غيره فاياكم وماابتدع فانكل بدعة ضلالة واياكم وزيغة الحكيم فان الشيطان قديتكلم على لسان الحكيم بكلمة الضلالة وان المنافق قد يقول كلة الحق فتلقوا الحق عمن جاء به فان على الحق نوراً قالوا كيف زيغة الحكيم قال هي كلة تروعكم وتنكرونها وتقولون ماهذه فاحذورا زيغته ولا تصدنكم عنه فانه يوشك أن يفي

ويراجع الحق وان العلم والايمان مكانهما الييوم القيامة فمن ابتغاهما وجدهما وقال سلمان الفارسي كيفأنتم عندثلاث زلةعالم وجدال منافق بالقرآن ودنيا تقطع أعناقكم فأما زلةالعالم فان اهتدى فلا تقلدوه دينكم وتقولون نصنع مثل مايصنع فلان وانأخطأ فلاتقطعوا اياسكم منه فتعينوا عليه الشيطان وأمامجادلة منافق بالقرآن فانالقرآن مناراً كمنار الطريق فماعرفتم منه فخذوا ومالم تعرفواً فكلوه الي الله تعالى ﴿ وامادنيا تقطع أعناقكم فانظروا اليمن هو دونكم ولاتنظروا الى من هو فوقكم وعن ابنءباس ويل للاتباع من عثرات العالم قيل كيف ذلك قال يقول العالم شيئاً برأيه ثم يجد من هوأ علم منه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيترك قوله ثم يمضى الاتباع ذكر أبوعمر هذه الآثار كلها وغيره فاذاكنا قدحذرنا زلةالعالم وقيل لناانها من أخوف مايخاف علينا وأمرنا مع ذلك أن لانرجع عنه فالواجب على من شرح الله صدره للاسلام اذا بلغته مقالة ضعيفة عن بعض الأئمة الالا يحكيها لمن يتقلدها بل يسكت عن ذكرها التيقن صحتها والا توقف في قبولها فكثيراً ما يحكي عن الأعمة مالا حقيقة له وكثير من المسائل يخرجها بعض الاتباع على قاعدة متبوعة مع ان ذلك الامام لورأى انها تفضي الى ذلك لما الزمها وأيضاً فلازم المذهب ليس بمذهب وان كان لازم النص حقا لان الشارع لايجوز عليه التناقض فلازم قوله حقواما من عداه فلا يمتنع عليه أن يقول الشيء ويخفي عليه لا زمه ولو علم ان هذا لازمه لماقاله فلأيجوزان يقال هذا مذهبه ويقول مالميقله وكلمن له على بالشريعة وقدرها وبفضل الائمة ومقاديرهم وعلمهم وورعهم ونصيحتهم للدين تيقن انهم لو شاهدوا أمرهذه الحيل وما أفضت اليه من التلاعب بالدين لقطعوا بتحريمها ومما يوضح ذلك انالذين أفتوا من العالماء ببعض مسائل الحيل وأخذوا ذلك من بعض قواعدهم لو بلغهم ماجاء فى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لرجعوا عن ذلك يقينا فانهم كانوا في غاية الانصاف وكان أحدهم يرجع عن رأيه بدون ذلك وقد صرح بذلك غير واحدمنهم وان كانوا كلهم مجمعين على ذلك قال الشافعي اذاصح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاضربو ابقولي الحائط وهذاوان كان لسان الشافعي فانه لسان الجماعة كلهم ومن الاصول التي اتفق عليه الائمة ان اقوال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المنتشرة لا تترك الا بمثلها يوضح ذلك انالقول بتحريم الحيل قطعي ايس من مسالك الاجتهاد اذلو كان من مسالك الاجتهاد لم يتكلم الصحابة والتابعون والائمة في أرباب الحيل بذلك الكلام الفُليظ الذي ذكرنا منه اليسير

من الكثير وقد اتفق السلف على أنها بدعة محدثة فلايجوز تقليدمن يفتى بها ويجب نقض حكمه ولا يجوز الدلالة للمقلد على من يفتي بها وقدنص الامام أحمد على ذلك كله ولاخلاف في ذلك بين الأعمة كما ان المكيين والكوفيين لا يجوز تقليدهم في مسئلة المتعة والصرف والنبيذ ولا يجوز تقليد بعض المدنيين في مسئلة الحشوش واتيان النساء (١) في أدبارهن بل عندفقهاء الحديث ان من شرب النبيذ المختلف فيه حد وهذا فوق الانكار باللسان بل عند فقهاء أهل المدينة يفسق ولا تقبل شهادته وهـذا يرد قول مرن قال لاانكار في المسائل المختلف فها وهذا خلاف اجماع الائمة ولا يعلم امام من أئمة الاسلام قال ذلك وقد نص الامام احمد ان من تزوج ابنته من الزنا يقتل والشافعي وأحمد ومالك لايرون خلاف ابي حنيفة فيمن تزوج امه وابنته انه يدرأ عنه الحد بشبهة دارئة للحد بل عندالامام أحمد رضي الله عنه يقتل وعندالشافعي ومالك يحدحدالزنا في هذا مع ان القائلين بالمتعة والصرف معهم سنة وان كانت منسوخة وأرباب الحيل ليس معهم سنة ولا أثر عنصاحب ولا قياس صحيح وقولهم ان مسائل الخلاف لا انكار فيها ليس بصحيح فان الانكار أماان يتوجه الى القول والفتوى اوالعمل اماالاول فاذاكان القول مخالف سنة اواجماعا شائعا وجب انكاره اتفاقاوان لم يكن كذلك فأن بيان ضعفه ومخالفته للدليل انكار مثله واما العمل فاذاكان على خلاف سنة او اجماع وجب انكاره بحسب درجات الانكاروكيف يقول فقيه لاانكار في المسائل المختلف فيها والفققها، من سائر الطوائف قد صرحو ابنقض حكم الحاكم اذاخالف كتابا اوسنة وانكان قدوافق فيه بعض العلماء واما اذا لم يكن في المسئلة سنة ولا اجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم تنكر على من عمل بهامج بهدا أومقلداً وانمادخل هذا اللبس من جهة ان القائل يعتقد ان مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كاعتقد ذلك طوائف من الناس ممن ليس لهم تحقيق في العلم والصواب ماعليه الأئمة ان مسائل الاجتهاد مالم يكن فيها دليل يجب العمل بهوجوبا ظاهراً مثل حديث صحيح لامعارض لهمن جنسه فيسوغ فيهااذاعدم فيها الدليل الظاهر الذي يجب به العمل الاجتهاد لتعارض الادلةأولخفاء الادلة فيها وليس فيقول العالم انهذه المسئلة قطعية أويقينية ولايسوغ فيها الاجتهاد طعن على من خالفها ولانسبة لهالي تعمد خلاف الصواب والمسائل التي اختلف فيها السلف والخلف وقد تيقنا صحة أحد القولين فيهاكثير مثل كون الحامل تعتد بوضع الحمل وان اصابة الزوج الثاني شرط في حلها الاول وان الفسل يجب بمجرد الايلاج وان لم ينزل وان

ربا الفضل حرام وان المتعة حرام وان النييذ المسكر حرام وان المسلم لايقتل بكافر وان المسح على الخفين جائز حضراً وسفراً وان السنة في الركوع وضع اليدين على الركبتين دون التطبيق وانرفع اليدين عندال كوع والرفع منهسنة وان الشفعة ثابتة في الارض والعقار وأن الوقف صيح لازم واندية الاصابع سواء وان يدالسارق تقطع فى ثلاتة دراهم وان الخاتم من حديد يجوز ان يكون صداقا وان التيمم الي الكوعين بضربة واحدة جائز وان صيام الولى عن الميت يجزيء عنه وانالحاج يلبي حتى يرمى جمرة العقبة وان المحرم له استدامة الطيب دون ابتدائه وان السنة أن يسلم في الصلاة عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وانخيار المجلس ثابت في البيع وان المصراة يرد معها عوض اللبن صاعاً من تمر وان صلاة الكسوف بركوعين في كل ركعة وان القضاء جائز بشاهدو يمين الى أضعاف اضعاف ذلك من المسائل ولهذا صرح الأعمة بنقض حكمن حكم بخلاف كثير من هذه المسائل من غيرطعن منهم على من قال بها وعلى كل حال فلاعذر عندالله يوم القيمة لمن بلغه ما في المسئلة من هذا الباب وغيره من الاحاديث والآثار التي لامعارض لهااذا نبذها وراء ظهره وقلد من نهاه عن تقليده وقال له لا يحل لكأن تقول بقولي اذاخالف السنة واذا صح الحديث فلاتعبأ بقولي وحتى لو لم يقل له ذلك كان هذا هوالواحب عليه وجوبا لافسحة لهفيه وحتى لوقال لهخلاف ذلك لم يسعه الااتباع الحجة ولولم يكن في هذا الباب شيء من الاحاديث والآثار البتة فان المؤمن يعلم بالاضطرار انرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يعلم أصحابه هذه الحيل ولايدلهم عليها ولو بلغه عن أحدفعـ ل شيئاً منها لانكر عليه ولم يكن أحد من أصحابه يفتي بهاولا يعلمها وذلك مما يقطع به كل من له أدنى اطلاع على أحوال القوم وسيرتهم وفتاويهم وهذا القدر لايحتاج الى دليل أكثر من معرفة حقيقة الدين الذي بعث الله به رسوله

﴿ فصل ﴾ فلنرجع الى المقصود وهو بيان بطلات هذه الحيل على التفصيل وانهالا تتمشى لاعلى قواعد الشرع ومصالحه وحكمه ولا على أصول الأثمة (قال شيخنا) ومن الحيل الجديدة التي لاأعلم بين فقهاء الطوائف خلافا في تحريمها ان يريد الرجل ان يقف على نفسه بعدمو ته على جهات متصلة فيقول له أرباب الحيل أقران هذا المكان الذي بيدك وقف عليك من غيرك ويعلمونه الشروط التي يريد انشاءها فيجعلها اقرارافيعلمونه الكذب في الاقرارويشهدون على

الكذب وهم يعلمون ويحكمون بصحته ولا يستريب مسلم في ان هذا حرام فان الاقرارشهادة من الانسان على نفسه فكيف يلقن شهادة زور ويشهد عليه بصحتها ثم ان كان وقف الانسان على نفسه باصلا في دين الله فقد علمتموه حقيقة الباطل فان الله تعالى قد علم ان هذا لم يكن وقفا قبل الاقرار ولا صار وقفا بالاقرار الكذب فيصير المال حراما على من يتناوله الى يوم القيامة وانكان وقف الانسان على نفسه صحيحاً فقد أغنى الله تعالى عن تكلف الكذب (قلت) وان قبل انه مسئلة خلاف يسوغ فيها الاجتهاد فاذا أوقفه على نفسه كان لصحته مساغ لما فيسه من الاختلاف لساغ واماالاقرار بوقفه من غير انشا متقدم فكذب بحت ولا يجعله ذلك وقفا اتفاقا اذا أخذا الاقرار على حقيقته ومعلوم قطعاً ان تقليد الانسان لمن يفتى بهذا القول ويذهب اتفاقا اذا أخذا الاقرار على حقيقته ومعلوم قطعاً ان تقليد الانسان لمن يفتى بهذا القول ويذهب علم من علماء المسلمين اعذر عند الله من تلقين الكذب والزور والاقرار بالباطل فتقلم علم علماء المسلمين اعذر عند الله من تلقين الكذب والشهادة عليه

وفصل ولهم حيلة أخرى وهي ان الذي يريد الوقف يملكه ابعض من يتق به ثم يقفه ذلك المملك عليه بحسب اقتراحه وهذا لاشك في قبحه وبطلانه فان التمليك المشروع المعقول ان يرضى المملك بنقل الملك الي المملك بحيث يتصرف فيه بما يحب من وجوه التصرفات وهنا قد علم الله تعالي والحفظة الموكلون بالعبد ومن يشاهدهم من بني آدم من هذا المملك انه لم يرض بنقل الملك الى هذا ولا خطر له علي بالى ولو سأله درها واحدا فلعله كان لم يسمح به عليه ولم يرض بتصرفه فيه الابوقفه على المملك خاصة بل قد ملكه اياه بشرط أن يتبرع عليه به وقفاً إنما بشرط مذكور واما بشرط معهود متواطأ عليه وهذا تمليك فاسد قطعاً وليس به ولا صدقة ولا هدية ولا وسية ولا اباحة وليس هذا بمنزلة العمرى والرقبي المشروط فيها العود الى المعمر فان هناك ملكه التصرف فيه وشرط العود وهنالم يملكه شيأوانا تكلم بلفظ التمليك غير فاصدمعناه والموهوب له يصدقه انهما لم يقصدا حقيقة الملك بل هو استهزاء با يات الله وتلاعب عدوده وسنذكر ان شاء الله في الفصل الذي بعد هذه الطريقة الشرعية المغنية عن هذه الحلة الماطلة

﴿ فصل ﴾ ومن الحيـل الباطلة تحيلهم على ايجار الوقف مائة سنة مثلا وقد شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنتين أو ثلاثا فيؤجره المدة الطويلة في عقود متفرقة في مجلس واحـد

وهذه الحيلة باطلة قطعاً فانه انها قصد بذلك دفع المفاسد المترتبة على طول مدة الاجارة فانها مفاسد كثيرة جداً وكم قد ملك من الوقوف بهذه الطرق وخرج عن الوقفية بطول المدة واستيلاء المستأجر فيها على الوقف هو وزريته ورثته سنينا بعد سنين وكم فات البطون اللواحق من منفعة الوقف بالايجار الطويل وكم أوجر الوقف بدون اجارة مثله لطول المدة وقبض الاجرة وكم زادت اجرة الارض أوالعقار اضعاف ماكانت ولم يتمكن الموقوف عليه من استيفائها وبالجملة فمفاسد هذه الاجارة تفوت العدوالواقف انما قصد دفعها وخشى منها بالاجارة الطويلة فصرح بأنه لا يؤجر أكثر من تلك المدة التي شرطها فا يجاره أكثر منها سواء كان في عقد أوعقود مخالفة صريحة لشرطه مع مافيها من المفسدة بل المفاسد العظيمة (ويالله العجب) هل تزول هذه المفاسد بتعدد العقود في مجلس واحد وأي غرض للعاقل ان يمنع الاجارة لاكثر من تلك المدة ثم يجوزها في ساعة واحدة في عقود متفرقة وأذا أجره في عقود متفرقة أكثر من ثلاث سنين أيصح ان يقال وفي بشرط الواقف ولم يخالفه هذا من ابطل الباطل وأقبح الحيل وهو مخالف لشرط الواقف ومصلحة الموقوف عليه وتعريض لابطال هذه الصدقة وان لايستمر نفعها وأنلايصل الى من بعد الطبقة الاولى وما قاربها فلا يحل لمفت ان يفتي بذلك ولا لحا كم ان يحكم به ومتي حكم به نقض حكمه اللم الاأن يكون فيه مصلحة الوقف بان يخرب ويتعطل تفعه فتدعو الحاجة الى ايجاره مدة طويلة يعمر فيها بتلك الاجرة فهنايتمين مخالفة شرط الواقف تصحيحاً لوقفه واستمراراً لصدقته وقد يكون هذا خيراً من بيمه والاستبدال به وقد يكون البيع أوالاستبدال خيراً من الاجارة والله يعلم المفسد من المصلح والذي يقضي منه العجب التحيل على مخالفة شرط الواقف وقصده الذي يقطع بأنه قصده معظهور المفسدة والوقوف مع ظاهر شرطه ولفظه المخالف لقصده والكتاب والسنة ومصلحة الموقوف عليه بحيث يكون مرضاة اللهورسوله ومصلحة الواقف وزيادة أجره ومصلحة الموقوف عليه وحصول الرفق بهمع كون العمل أحب الي الله ورسوله لا يغير شرط الواقف ويجري مع ظاهر لفظه وان ظهر قصده بخلافه وهل هذا الامن قلة الفقه بل من عدمه فاذا تحيلتم على ابطال مقصو دالواقف حيث يتضمن المفاسد العظيمة فهلا تحيلتم على مقصوده ومقصود الشارع حيث يتضمرن المصالح الراجحة بتخصيص لفظه أوتقيده أوتقديم شرط الله

عليه فان شرط الله أحق وأوثق بل يقولون همنا نصوص الواقف كنصوص الشارع وهده جملة من أبطل الكلام وليس لنصوص الشارع نظير من كلام غيره أبداً بل نصوص الواقف يتطرق اليها التناقض والاختلاف ويجب ابطالها اذا خالفت نصوص الشارع والغاؤها ولاحرمة لهاحيننذ البتة ويجوز بل يترجح مخالفتها الى ماهو أحب الى الله ورسوله منها وأنفع للواقف والموقوف عليه ويجوز اعتبارها والعدول عنها مع تساوي الامرين ولا يتعين الوقوف معها وسينذ كر ان شاء الله فيما بعدونيين مايحل الافتاء به وما لا يحل من شروط الواقفين اذ القصد بيان بطلان هذه الحيلة شرعا وعرفا ولغة

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل الباطلة مالو حلف أن لا يفعل شيأ ومثله يفعله بنفسه أصلا كالوحلف السلطان لا يبيع كذا ولا يحرث هذه الارض ولا يزرعها ولا يخرج هذا من بلده و نحو ذلك فالحيلة ان يأم غيره أن يفعل ذلك ويبر في يمينه اذالم يفعله بنفسه وهذا من أبرد الحيل وأسمجها وأقبحها وفعل ذلك هو الحنث الذي حلف عليه بعينه ولايشك في انه حانث ولاأحد من العقلاء وقد علم الله ورسوله والحفظة بل والحالف نفسه انه انما حلف على نني الامم والتمكين من ذلك لاعلى مباشرته والحيل اذا أفضت الى مثل هذا سمجت علية السماجة ويلزم أرباب الحيل والظاهر انهم يقولون انه اذا حلف ان لا يكتب لفلان توقيعاً ولاعهدا شمأم كتابه أن يكتبوه له فانه لا يحنث سواء كان أمياً او كاتباً وكذلك اذا حلف أن لا يحفر هذا البئر ولا يكري هذا النهر فأم غيره بحفره واكرائه انه لا يحنث

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل الباطلة لوحاف لا يأكل هذا الرغيف ولا يسكن في الدار هذه السنة أولا ياكل هذا الطعام قالوا يأكل الرغيف ويدع منه لقمة واحدة ويسكن السنة كلها الا يوما واحداً وياكل الطعام كله الاالقدر اليسير منه ولو انه لقمة وهذه حيلة باردة باطلة ومتي فعل ذلك فقد أتى بحقيقة الحنث وفعل نفس ماحلف عليه وهذه الحيلة لا تتأتى على قول من يقول يحنث بفعل المحلوف ولا على قول من يقول لا يحنث لا نه لم يرد مثل هذه الصورة قطعاً وانما اراد به اذا اكل لقمة مثلا من الطعام الذي حلف انه لا ياكله او حبة من القطف الذي حلف على تركه ولم يرد انه يأكل القطف الاحبة واحدة منه وعالم لا يقول هذا شم يلزم هذا المتحيل ان يجوز للمكلف فعل كل مانهي الشارع عن جملته فيفعله الا القدر اليسير منه فان البر والحنث يجوز للمكلف فعل كل مانهي الشارع عن جملته فيفعله الا القدر اليسير منه فان البر والحنث

فالا يمان نظير الطاعة والمعصية في الاس والنهي ولذلك لا يبر الا بفعل المحلوف عليه جميعه لا بفعل بعضه كالا يمون مطيعاً الا بفعله جميعه ويحنث بفعل بعضه كا يعصي بفعل بعضه فيلزم هذا القائل ان يجوز للمحرم في الاحرام حلق تسعة اعشار راسه بل وتسعة اعشار العشر البال لان الله تعالي انما نهاه عن حلق راسه كله لاعن بعضه كايفتي لمن حلف لا يحلق راسه ان يحلقه الا القدر اليسير منه وتأمل لوفعل المريض هذا فيا نهاه الطبيب عن تناوله هل يعد قابلا منه؟ اولو فعل مملوك الرجل اوزوجته اوولده ذلك فيانهاهم عنه هل يكونون مطيعين له ام مخالفين واذا تحيل احدهم على نقض غرض الا مر وابطاله بأدني الحيل هل كان يقبل ذلك منه ويحمده عليه أو يعذره وهل يعذر واحدامن الناس يعامله بهذه الحيل فكيف يعامل هو بهذا من لا تخفى علمه خافة ؟

وفصل ومن الحيل الباطلة الحرمة مالو أراد الاب اسقاط حضانة الام ان يسافر الي غير بالدها فيدّبعه الولد وهذه الحيلة مناقضة لماقصده الشارع فانهجعل الام أحق بالولد من الاب مع قرب الدار وامكان اللقاء كل وقت لوقضي به للاب وقضي أن لا توله والدة على ولدها وأخبران من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة ومنع ان تباع الام دون ولدها والولد دونها وان كانا في بلد واحد فكيف يجوز مع هذا التحيل على التفريق بينها وبين ولدها تفريق تعزمعه رؤيته ولقاؤه ويعز عليها الصبر عنه وفقده ؟ وهذا من أمحل المحال بل قضاء الله ورسوله أحق (ان الولد للام سافر الاب أواقام) والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للام أنت أحق به مالم يسافر الاب وأين هذا في كتاب الله أوفي سنة رسول الله أوفتاوى أصحابه أو القياس الصحيح فلانص ولاقياس ولامصلحة

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل الباطلة الحرمة اذا أراد حرمان امرأته الميراث أوكانت تركته كلهاعبيدا واماء فأراد جعل تدبيرهم من رأس المال ان يقول في الصورة الاولى اذامت من مرضي هذا فانت طالق قبل مرضي بساعة ثلاثا ويقول في الصورة الثانية اذامت في مرضى هذا فأنتم عتقاء قبله بساعة وحينئذ فيقع الطلاق والعتق في الصحة وهذه حيلة باطلة فان التعليق نماوقع منه في حال مرض موته ولم يقارنه أثره *وهو في هذه الحال لو نجز العتق والطلاق لكان العتق من الثلث والطلاق غير مانع للميراث مع مقارنة أثره له وقوة المنجز وضعف المعلق وأيضاً فالشرط

هوموته من مرضه والجزاء المعلق عليه هوالعتق والطلاق والجزاء يستحيل أنيسبق شرطه اذفى ذلك اخراج الشرط عن حقيقته وحكمه وقد تقدم تقرير ذلك فى الحيلة السريجية وفصل ومن الحيل الباطلة المحرمة اذاكانا مع أحدها دينار ردئ ومع الآخر نصف دينار جيد فأراد بيع أحدها بالآخر قال ارباب الحيل الحيلة ان يبيعه ديناراً بدينار في الذمة ثم ياخذ البائع الدينار الذي يريد شراه بالنصف فيريد الآخر ديناراً عوضه فيدفع اليه نصف الديناروفاء ثم يستقرضه منه فيبقي له فى ذمته نصف دينار شم يعيده اليه وفاء عن قرضه فيبراً منه ويفوز كل منهما بماكان مع الآخر ومثل هذه الحيلة لواراد ان يجعل بعض راس مال السلم ديناراً يوفيه اياه في وقت آخر بان يكون معه نصف دينار ويريد ان يسلم اليه ديناراً في كر حنطة فالحيلة ان يسلم اليه ديناراً غيرمعين شم يوفيه نصف الدينار ثم يعود فيستقرضه منه شم يوفيه اياه عماله عليه من الدين وقد بقل وقده أخير مناو بالمنا وهذه الحيلة من اقبح الحيل فانهما لايخرجان مهاعن بيع دينار بنصف دينار ولاعن تأخير راس مال السلم عن مجلس المقد ولكن توصلا الى ذلك بالقرض الذي جعلا صورته مبيحة لصريح الربا ولتأخير قبض راس مال السلم وهذا غير واحكامه والخاذاً لا ياته هزواً وإذاكان القرض الذي يجر صريح الرباوتا خير قبض راس مال السلم واعند صاحب الشرع فكيف بالقرض الذي يجر صريح الرباوتا خير قبض راس مال السلم والعادة الذي يجر صريح الرباوتا خير قبض راس مال السلم بالقرض الذي يجر صريح الرباوتا خير قبض راس مال السلم بالقرض الذي يجر صريح الرباوتا خير قبض راس مال السلم بالقرض الذي يجر صريح الرباوتا خير قبض راس مال السلم

ومن الحيل الباطلة المحرمة التحيل على اسقاط ماجعله الله حقاً للشريك على شريكه من استحقاق الشفعة دفعاً للضرر والتحيل لابطالها مناقض لهذا الغرض وابطال لهذا الحكم بطريق التحيل وقد ذكروا وجوهاً من الحيل منها ان يتفقا على مقدار الثمن ثم عند العقد يصبره صبرة غير موزونة فلا يعرف الشفيع ما يدفع فاذا فعلا ذلك فللشفيع ان يستحلف المشتري انه لا يعرف قدر الثمن فان نكل قضي عليه بنكوله وان حلف فللشفيع اخذ الشقص بقيمته ومنها ان يهب الشقص للمشترى ثم يهبه المستري ما يرضيه وهذا لا يسقط الشفعة وهذا بيع وان لم يتلفظا به فله ان يا خذ الشقص بنظير الموهوب ومنها ان يشترى الشقص ويضم اليه سكينا او منديلا بألف درهم فيصير حصة الشقص من الثمن مجهولة وهذا لا يسقط الشفعة بل يأخذ الشفيع الشقص بقيمته كالواستحق احدالعوضين وارادالمشترى أخذ الآخر فانه يأخذ بحصته

من الثمن ان انقسم الثمن عليهما بالاجزاء والا فبقيمته وهذا الشقص مستحق شرعا فان الشارع جعل الشفيع احقبه من المشتري بثمنه فلا يسقط حقه منه بالحيلة والمكر والخداع ومنها ان يشتري الشقص بألف دينار ثم يصارفه عن كل دينار بدرهمين فاذا أرادأ خذه أخذه بالثمن الذي وقع عليه العقد وهذه الحيلة لاتسقط الشفعة واذا اراد أخذه أخذه بالثمن الذي استقر عليه العقد وتواطأ عليه البائع والمشتري فأنههو الذي انعقد به العقد ولاعبرة بمأأظهراه من الكذب والزور والبهتان الذي لاحقيقة له ولهذا لواستحق المبيع فان المشتري لايرجع على البائع بألف دينار وانمايرجع عليه بالثمن الذي تواطآ عليه واستقر عليه العقد فالذي يرجع به عندالاستحقاق هوالذي يدفعه الشفيع عند الاخذ هذا محض العدل الذي أرسل الله به رسله وأنزل به كتبه ولاتحتمل الشريعة سواه ومنها ان يشتري بائع الشقص من المشتري عبداً قيمته مائة درهم بألف درهم في ذمته ثم يبيعه الشقص بالالف وهذه الحيلة لا تبطل الشفعة ويأخذ الشفيع الشقص بالثمن الذي يرجع به المشتري على البائع اذا استحق المبيع وهو قيمة العبد (ومنها) ان يشترى الشقص بالف وهو يساوى مائة ثم يبريه البائع من تسعماية وهذا لا يسقط الشفعة ويأخذه الشفيع بما بقي من الثمن بعد الاسقاط وهو الذي يرجع به اذا استحق المبيع (ومنها) ان يشترى جزءمن الشقص بالثمن كله ثم يهب له بقية الشقص وهذا لا يسقطها ويأخذ الشفيع الشقص كله بالثمن فانهذه الهبة لاحقيقة لهاوالموهوبهوالمبيع بعينه ولا تغير حقائق العقود وأحكامها التي شرعت فيها بتغير العبارة وايس للمكلف ان يغير حكم العقد بتغيير عبارته فقط مع قيام حقيقته وهذا لو أراد من البائع ان يهبه جزء من ألف جزءمن الشقص بغير عوض لما سمحت نفسه بذلك البتة فكيف يهبه مايساوي مائة الف بلا عوض وكيف يشتري من الآخر مائة دره بمائة الفوهل هذا الاسفه يقدح في صحة العقد (قال الامام أحمد) في رواية اسمعيل بن سعيد وقد سأله عن الحيلة في ابطال الشفعة فقال لا يجوز شي من الحيل في ذلك ولا في ابطال حق مسلم وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في هذه الحيل واشباهها من يخدع الله يخدعه والحيلة خديعة وقد قال النبي صلى الله عليه وسمام لأنحل الخديعة لمسلم والله تعالى ذم المخادعين والمتحيل مخادع ولان الشفعة شرعت لدفع الضرر فلو شرع التحيل لابطالها لكان عودا على مقصود الشريعة بالابطال وللحق الضرر الذي قصدا بطاله

«فصل» ومن الحيل الباطلة التحيل على ابطال القسمة في الارض القابلة لها بان يقف الشريك منها سهما من مائة الف سهم مثلا على من يريد فيصير الشريك شريكا في الوقف والقسمة بيع فتبطل وهذه حيلة فاسدة باردة لا تبطل حق الشريك من القسمة وتجوز القسمة ولووقف حصته كلها فان القسمة افراز حق وان تضمنت معاوضة وهي غير ألبيع حقيقة واسها وحكما وعرفا ولا يسمي القاسم بائاً لالغة ولا شرعا ولا عرفا ولا يقال للشريكين اذا تقاسما تبايعاولا يقال لواحد منهما انه قد باع ملكه ولا يدخل المتقاسمان تحت نص واحد من النصوص المتناولة للبيع ولا يقال لناظر الوقف اذا افرز الوقف وقسمه من غيره انه قد باع الوقف وللا خر انه قد اشترى الوقف وكيف ينعقد البيع بلفظ القسمة ولوكانت بيعاً لوجبت فيها الشفعة ولوكانت بيعاً لما أجبر الشريك عليها اذا طلبها شريكه فان أحدا لا يجبر على بيع ماله ويلزم باخراج القرعة بخلاف البيع ويتقدر أحد النصيبين فيها بقدر النصيب الآخر اذا تساويا و بالجلة فهي منفردة عن البيع باسمها وحقيقتها وحكمها

وفصل ومن الحيل الباطلة التحيل على تصحيح المزارعة لمن يعتقد فسادها بان يدفع الارض الله المزارع ويؤجره نصفها مشاعا مدة معلومة يزرعها ببذره على ان يزرع للمؤجر النصف الآخر ببذره تلك المدة ويحفظه ويسقيه ويحصده ويذريه فاذا فعلا ذلك أخرج البذر منهما الآخر سفين نصفاً من المالك ونصفاً من المزارع ثم خلطاه فتكون الغلة بينهما نصفين فان أراد صاحب الارض ان يعود عليه ثلثا الغلة آجره ثلث الارض مدة معلومة على ان يزرع له مدة الاجارة ثلثي الارض ويخرجان البذر منهما ائلاثا ويخلطانه وان أراد المزارع ان يكون له ثلثا البذر استأجر ثلثي الارض بزرع الثلث الآخر كما تقدم فتأمل هذه الحيلة الطويلة الباردة المتعبة وترك الطريق المشروعة التي فعلها رسول الله صلى الله عليه السحابة وصح فعلها عن الحلفاء الراشدين صحة لا يشك فيها كا حكاه البخاري في صحيحه فلما الصحابة وصح فعلها عن الحلفاء الراشدين صحة لا يشك فيها كا حكاه البخاري في صحيحه فا المدينة على الطريق التي حج فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فقيل له هذه الطريق المدينة على الطريق التي حج فيها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وأصحابه فقيل له هذه الطريق ممه الميلة القليلة الخطر التي سلكها رسول وقدوصلت (فيالله العجب) كيف تسدعليه الطرق القريبة السهلة القليلة الخطر التي سلكها رسول وقدوصلت (فيالله العجب) كيف تسدعليه الطرق القريبة السهلة القليلة الخطر التي سلكها رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ويدل على الطرق الطويلة الصعبة المشقة الخطرة التي لم يسلكها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أحد من أصحابه

﴿ وَلَّهُ العظيمِ عظيم حمد * كما اهدى لنا نعماً غن ارا ﴾

وهـذا شأن جميع الحيلُ اذاكانت صحيحة جائزة وأما اذاكانت باطلة محرمة فتلك لها شأن آخر وهي طريق الي مقصود آخر غير الكعبة(البيت الحرام)وبالله التوفيق

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل الباطلة التي لا تسقط الحق اذا أراد الابن منع الاب الرجوع في اوهبه اياه ان يبيعه لغيره ثم يستقيله اياه وكذاك المرأة اذا أرادت منع الزوج من الرجوع في نصف الصداق باعته ثم استقالته وهذا لا يمنع الرجوع فان المحذور ابطال حق الغير من العين وهذا لا يبطل للغير حقا والزائل العائد كالذي لم يزل ولا سما اذا كان زواله انما جعل زريعة وصورة المي ابطال حق الغير فانه لا يبطل بذلك (يوضحه) ان الحق كان متعلقاً بالعين تعلقا قدم الشارع مستحقه على المالك لقوته ولا يكون صورة اخراجه عن يد المالك اخراج الاحقيقة له أقوى من الاستحقاق الذي أثبت الشارع به انتزاعه من يد المالك بل لو كان الاخراج حقيقة ثم عادلعاد حق الاول من الاخذ لوجود مقتضية وزوال مانعه والحكم اذا كان له مقتضى فمنع مانع من اعماله ثم زال المانع اقتضي المقتضى عمله

وفصل ومن الحيل الباطلة المحرمة اذا أراد ان يخص بعض ورثته ببعض الميراث وقد علم ان الوصية لا تجوز وان عطيته في مرضه وصية فالحيلة ان يقول كنت وهبت له كذا وكذا في صحتي أويقر له بدين فيتقدم به وهذا باطل والاقرار للوارث في مرض الموت لا يصح للتهمة عند الجمهور بل مالك يرده للا جنبي اذا ظهرت التهمة وقوله هو الصحيح وأما اقراره انه كان وهبه اياه في صحته فلا يقبل أيضا كما لا يقبل اقراره له بالدين ولا فرق بين اقراره له بالدين أو بالعين وأيضا فهذا المريض لا يملك ان شاء عقد التبرع المذكور فلا يملك الاقرار به لا تحاد المعني الموجب البطلان الانشاء فانه بعينه قائم في الاقرار و بهذا يزول النقض بالصورالتي يملك فيها الاقرار دون الانشاء فان المعني الذي منع من الانشاء هناك لم يوجد في الاقرار فتأمل هذا الفرق

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل الباطلة المحرمة اذا أراد أن يحابي وارثه في مرضه ان يبيع أجنبياً شفيعه وارثه شقصاً بدون ثمنه ليأخذه وارثه بالشفعة فتى قصد ذلك حرمت المحاباة المذكورة وكان

للورثة ابطالها اذا كانت حيلة على محاباة الوارث وهذا كما يبطّل الاقرارله لانه قديتخذ حيسلة لتخصيصه (وقلل) أصحابنا له الاخذبالشفعة وهذا لا يستقيم على أصول المذهب الا اذا لم يكن حيلة فاما اذا كان حيلة فاصول الذهب تقتضي ماذكرناه ومن اعتبر سد الدرائع فاصله يقتضي عدم الاخذ بها وان لم يقصد الحيلة فان قصد التحيل امتنع الاخذ لذلك وان لم يقصده امتنع سدا للذريعة

وفصل ومن الحيل الباطلة المحرمة اذا أوضح رأسه في موضعين وجب عليه عشرة البمرة من الابل فاذا أراد جعلها خمسة فليوضحه ثالثة تخرق ما ينهما وهذه الحيلة مع أنها محرمة فانهالا تسقط ماوجب عليه فان العشر لا يجب عليه الا بالاندمال فاذا فعل ذلك بعد الاندمال فهي موضحة ثالثة وعليه ديتها فان كان قبل الاندمال ولم يستقر ارش الموضحتين الاوليين حتى صار الكل واحدة من جانب واحد فهو كالرسرت الجناية حتى خرقت ما بينهما فانها تصير واحدة وهكذا لو قطع أصبعاً بعد أصبع من امرأة حتى قطع اربعا فانه يجب عشرون ولو اقتصر على الثلاث وجب ثلاثون وهذا بخلاف مائر قطع الرابعة بعد الاندمال فانه يجب فيها عشر كائو تعدد الجاني فانه يجب على كل واحد ارش جنايته قبل الاندمال وبعده وكذلك لوقطع اطراف رجل وجب عليه ديات فان اندملت ثم قتله بعد ذلك فعليه مع تلك الديات دية النفس ولوقتله وبل الاندمال فدية واحدة كالوقطعه عضوا عضوا حتى مات

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل الباطلة الحيل التي فقاءت السراق واللصوص التي لوصحت القطع يدسارة المنداولع الفسادو تتابع السراق في السرقة (فنها) ان ينقب أحدهم السطح فيفتح الباب من داخل وشريكه فيخرج المتاع من السطح (ومنها) ان ينزل أحدهم من السطح فيفتح الباب من داخل ويدخل الاخر فيخرج المتاع (ومنها) ان يدعي انه ملكه وان رب البيت عده في مجرد ما يدعى ذلك يسقط عنه القطع ولو كان رب البيت معروف النسب والناس تعرف ان المال ماله وأبلغ من هذا انه لو ادعي العبد السارق ان المسروق لسيده وكذبه السيد قالوا فلاقطع عليه بل يسقط عنه القطع بهذه الدعوى (ومنها) ان يبلع الجوهرة أو الدنانير ويخرج بها (ومنها) ان يغير هيئة المسروق بالحرز ثم يخرج به (ومنها) ان ينعير هيئة المسروق بالحرز ثم يخرج به (ومنها) ان ينعير هيئة المسروق القطع وان كذبه الى امثال ذلك من الاقوال التي حقيقتها انه لا يجب القطع على سارق البقة

وكل هذه حيل باطلة لاتسقط القطع ولا تثيراً دني شبهة ومحال ان تأتى شريعة باسقاط عقوبة هذه الجريمة بها بل ولاسياسة عادلة فان الشرائع مبنية على مصالح العباد وفي هذه الحيل أعظم الفساد ولو ان ملكا من الملوك وضع عقوبة على جريمة من الجرائم لمصلحة رعيته ثم أسقطها بامثال هذه الحيل عد متلاعبا

وفصل ومن الحيل الباطلة الحية التي تتضمن اسقاط حدال نا بالكلية وترفع هذه الشريعة من الارض بان يستأجر المرأة لتطوى له ثيابه أو تحول له متاعا من جانب الدار الى جانب آخر أو يستاجرها لنفس الزناثم يزني بها فلا يجب عليه الحد وأعظم من هذا كله انه اذا أراد ان يزنى بامه أو أخالته أو عالته أو عالته أو عليه الحد فليعقد عليها عقد الذكاح بشهادة فاسقين ثم يطأها ولا حد عليه وأعظم من ذلك ان الرجل المحصن اذا أراد ان يزنى ولا يحد فليرتدثم هذا كله انه اذا زنا بعد ذلك فلا حد عليه أبدا حتى يستأنف نكاحا أووطأ جديدا وأعظم من هذا كله انه اذا زنا بامه وخاف من اقامة الحد عليه فليقتلها فاذا فعل ذلك سقط عنه الحد واذا شهد عليه الشهود بالزنا ولم يمكنه القدح فيهم فليصدقهم فاذا صدقهم سقط عنه الحد ولا يخنى أمن هذه الحيل ونسبتها الى دين الاسلام هل هي نسبة موافقة اوهي نسبة مناقضة أمن هذه الحيل الباطلة انه اذا حلف لا يأكل من هذه الله قان طردوا ذلك فن الفضائح ويأكله خبراً وطرد هذه الحيلة الباردة انه اذا حلف لا يأكل من هذه الشاة فليذ بحها ويطبخها ثم يأكله خان فرقوا تناقضوافان قالوا الحنطة يمكن أكلها صحاحا بخلاف الشاة والنخاة فانه لا يمكن فيها ذلك قيل والعادة أن الحنطة لا يأكلها صحاحا الا الدواب والطير وانما تؤكل خبزا فكلاها سواء عند الحالف وكل عاقل

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل الباطلة المحرمة المضاهية للحيلة اليهوديه مالو حلف انه لاياكل هذا الشحم فالحيلة ان يذيبه ثم ياكله وهذا كله تصديق لقول رسول الله صلي الله عليه وآله وسلم لتتبعن سنن من كان قبلكم حذ والقذة بالقذة قالوا اليهودوالنصارى قال فمن وتصديق قوله لتاخذن أمتي ماأخذ الامم قبلها شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لوكان منهم من أتى أمه علانية لكان فيهم من يفعله وهذه الحيلة في الشحوم هي الحيلة اليهودية بعينها بل ابلغ منها فان أولئك لميا كلوا الشحم من يفعله وهذه الحيلة في الشحوم هي الحيلة اليهودية بعينها بل ابلغ منها فان أولئك لميا كلوا الشحم

بعد اذابته وانماأكلو ثمنه

﴿ فصل ﴿ ومن الحيل الباطلة المحرمة لمن أراد أن يتزوج بامة وهو قادر على نكاح حرة ان يملك ماله لولده ثم يعقد على الامة ثم يسترد المال منه وهذه الحيلة لا ترفع المفسدة التي حرم الله لاجلها نكاح الامة ولا تخففها ولا تجعله عادما للطول فلا تدخل في قوله (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات) وهذه الحيلة حيلة على استباحة نفس ماحرم الله تعالى

﴿ فصل ﴾ ومنها لوعلى كافر بناءه على المسلم منع من ذلك فالحيلة على جوازه ان يعليهامسلم ماشاء ثم يشتريها الكافر منه فيسكنها وهذه الحيلة وان ذكرها بعض الاصحاب فهي مما ادخلت في المذهب غلطامحضاولاتوافق اصوله ولافروعه فالصواب المقطوع به عدم تمكينه من سكناهافان المفسدة لم تكن في نفس البناء وانماكانت في ترفعه على المسلمين ومعلوم قطعا ان هذه المفسده في الموضعين واحدة

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل الباطلة اذا غصبه طعاما ثم اراد ان يبرأ منه ولا يعلمه به فليدعه الى داره ثم يقدم له ذلك الطعام فاذا اكله بري الغاصب وهذه الحيلة باطلة فانه لم يملكه اياه ولا مكنه من التصرف فيه فلم يكن بذلك رادا لعين ماله اليه (فان قيل) فها تقولون لو أهداه اليه فقبله وتصرف فيه وهو لا يعلم انه ماله قيل ان خاف من إعلامه به ضررا يلحقه منه برئ بذلك وان لم يخف ضرراوا نما أراد المنة عليه و نحو ذلك لم يبرأ ولا سيما ان كافأه على الهدية فقبل فهذا لا يبرأ قطعاً

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل الباطلة بلاشك الحيل التي يفتى بهامن حلف لا يفعل الشيء ثم حلف ليفعلنه فيتحيل له حتى يفعله بلاحنث وذكرو لها صورا (أحدها) ان يحلف لا يأكل هذا الطعام ثم يحلف هو أوغيره ليأكلنه فالحيلة ان ياكله الا لقمة منه فلا يحنث ومنها لوحلف ان لا ياكل هذا الجبن ثم حلف ليأكلنه قالوا فالحيلة أن ياكله بالخبز ويبرأ ولا يحنث (ومنها) لوحلف لا يلبس هذا الثوب ثم حلف هو أوغيره ليلبسنه فالحيلة ان يقطع منه شيئا يسيرا ثم يلبسه فلا يحنث وطرد قولهم ان ينسل منه خيطا ثم يلبسه ولا يخني أمر هذه الحيلة وبطلانها وانها من أقبح الخداع واسمجه ولا يتمشى على قواعد الفقه ولا فروعه ولا أصول الأئمة فانه ان كان بترك البعض واسمجه ولا يسمأ فانه لا يبرأ بالحلف ليفعلن فانه ان عد فاعلا وجب ان يحنث في جانب النبي وان لم يعد فاعلا وجب أن يحنث في جانب الثبوت فأما ان يعد فاعلا بالنسبة الى الثبوت

وغير فاعل بالنسبة الىالنفي فتلاعب

﴿ فصل ﴾ ومنها الحيل التي تبطل الظهار والايلا والطلاق والعتق بالكلية وهي مشتقة من الحيلة السريجية كقوله ان تظاهرت منك أواليت منك فانت طالق قبله ثلاثا فلا يمكنه بعد ذلك ظهار ولا ايلا ، وكذلك يقول ان عتقتك فانت حرقبل الاعتاق وكذلك لوقال ان بعتك عانت حرقبل البيع وقد تقدم بطلان هذه الحيل كلها

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل الباطلة الحرمة أن يكون له على رجل مال وقد افلس غريمه وأيس من أخذه منه واراد ان يحسبه من الزكاة فالحيلة ان يعطيه من الزكاة بقدر ماعليه فيصير مالكا للوفاء فيطالبه حينئذ بالوفاء فاذا أوفاه برئ وسقطت الزكاة عن الدافع وهذه حيلة باطلة سواء شرط عليه الوفاء أومنعه من التصرف فما دفعه اليه اوملكه اياه بنية ان يستوفيه من دينه فكى هذالا يسقط عنه الزكاة ولا يعد مخرجا لهالا شرعا ولاعر فاكمالو اسقط دينه وحسبه من الزكاة (قال) منى سانت اباء بدالله عن رجل له على رجل دين برهن وليس عنده قضاؤه و لذاالرجل زكاة مال قال يفرقه على المساكين فيدفع اليه رهنه ويقول له الدين الذي لى عليك هولك ويحسبه من زكاة ماله قال لايجزئه ذلك فقلت له فيدفع اليه زكاته فانرده اليه قضاء مما اخذه من ماله قال نعم وقال في موضع آخروقيل له فانأعطاه ثمرده اليه قال اذا كان بحيلة فلا يعجبني قيل له فان استقرض الدي عليه الدين دراهم فقضاه اياها تمردها عليه وحسبها من الزكاة قال اذاار اد بهذا احياء ، اله فلا يجوز ومطلق كلامه ينصرف الى هذا المقيد فيحصر من مذهبه ان دفع الزكاة الى الغريم جائز سواء دفعها ابتد ، اواستوفي حقه ثم دفع ما ستوفاه اليه الاانه متى قصد بالدفع احياء ماله واستيفاء دينه لم يجز لان الزكاة حق لله وللمستحق فلا يجو زصر فها الى الدافع ويفوز بنفع العاجل وممأيوضح ذلك ان الشارع منعه من اخذها من الستحق بعوضهافقال لا تشتر هاولا تعدفي صدقتك فجعله بشراءها منه بثممها عائدًا فيهافكيف اذاد فعم اليه بنية اخذهامنه «قال جابر بن عبد الله اذا جاء المصدق فادفع اليه صدقتك ولا تشترها فانهم كانوا يقولون ابتعمافاقول انماهي للهوقال ابن عمر لاتشتر طهورمالك وللمنع من شرائه علتان (احداها) انه يتخذذريعة وحيلة الى استرجاع شي منهالان الفقير يستحي منه فلا يماكسه في ثمنها ورعما ارخصم اليطمع ال يدفع اليه صدقة أخري وربما علم أوتوهم انهان لم يه اياها استرجعها منه فيقول ففري بهذاالثمن خيرمن الحرمان(العلة الذنية)قطع طمع نفسه

عن العود في شي اخرجه لله بكل طريق فان النفس مني طمعت في عوده بوجه مافا مالها بعدمتعاقه به فلم تطب به نفساً لله وهي متعلقة به فقطع عليها طمعها في العودولو بالثمن ليتمحض الاخراج لله وهذاشان النفوس الشريفة ذوات الاقدار والهمم انهااذااعطت عطاء لم تسمح بالعودفيه بوجه لأبشراء ولا بغيره وتعد ذلك دناءة ولهذا مثل النبي صلى الله عليه وآل وسلم العائد في هبته بالكلب ويعود في قيئه لخسته ودناءة نفسه وشحه بماقاءه ان يفوته فمن محاسن الشريعة منع المتصدق من شراء صدقته ولحذا منع من سكني بلاده التي هاجر منهالله وانصارت بعد ذلك داراسلام كامنع الذي صلى الله عليه وآله وسلم المهاجرين بمدالفتح من الاقامة بمكة فوق ثلاثة ايام لانهم خرجوعن ديارهم لله فلاينبعي ازيعودوافي شيء تركوه للهوإن زال المعني الذي تركوها لأجله فانقيل فأنتم تجوزون له أن يقضي بها دين المدين اذا كان المستحق له غيره فما الفرق بين ان يكون الدين اله اولغيره ويحصل للغريم براءة ذمته وراحةمن ثقل الدين في الدنيا ومن حمله في الاخرة فمنفعته ببراءة ذمته خيرلهمن منفعة الاكل والشرب واللباس فقد انتفع هو بخلاصه من رق الدين وانتفع رب المال بتوصله الي أخذ حقه وصار هذا كالواقرضه مالا ليعمل فيه ويوفيه دينه من كسبه (قيل) هذه المسئلة فيها روايتان منصوصتان عن الامام احمد رحمه الله (احداهم) انه لايجوز له ان يقضي دينـــه من زكاته بل يدفع اليه الزكوة ويؤديها هو عن نفسه (والثانية) يجوزله ان يقضي دينــه من الزكوة قال ابو الحرث قلت للامام احمدرجاع عليه الف وكان على رجل زكوة ماله الف فاداهاعن هذا الدى عليه الدين يجوز هذامن زكوته قال دم ماارى بذلك باسا وعلى هذافالفرق ظاهر لان الدافع لم ينتفع هاهنا بمادفعه اليالغريم ولميرجع اليه بخلاف مااذاد فعهاليه ليستو فيه منه فأنه قداحي ماله بماله ووجه القول بالمنع أنه قد يتخذ ذريعة الى انتفاعه بالقضاء مثل أن يكون الدين لولده اولام أته أولمن تلزمه نفقته فيستغني عن الانفاق عليه فلرذا قال الإمام احمداح الى ان يدفعه اليه حتى يقضي هوعن نفسه قبل هو عتاج يخاف ال يدنع أليه فيأكله ولا يقضي دينه قال فقل له يوكله حتى يقضيه والمقصود انهمتي فعل ذلك حيلة لم تسقط عنه الزكاة بما دفعه فانه لا يحل له مطالبة المعسر وقد اسقط الله عنه المطالبة فاذا توصل إلى وجوبها بمايدفعه اليه فقد دفع اليه شيئاتم اخذه فالم يخرج منه شيء فانه لو ارادالا خذ التصرف في المأخوذ وسدخلته منه لمامكنه فهذا هو الذي لا تسقط عنه الزكوة فامالواعطاه عطاء قطع طمعه من عوده اليه وملكه خاهراً وباطناتُم دفع اليه الآخذ دينه من الزكوة فهذا جائز كالوأخذ

الزكاةمن غيره ثم دفعهااليه والله اعلم

وهذا هو نفس مانهى عنه الشارع ان لم يكن فعله بادنى الحيل ووجه هذه الحيلة وقت ادراكه وهذا هو نفس مانهى عنه الشارع ان لم يكن فعله بادنى الحيل ووجه هذه الحيلة ان موجب العقد القطع فيصح وينصرف الى موجبه كالوباعهابشرط القطع ثم القطع حق لهم الا يعدوها فاذا انفقاعى القطع فيصح وينصرف الى موجبه كالوباعهابشرط القطع ثم القطع حق لهم الا يعدوها فاذا انفقاعى تركه جازووجه بطلان هذه الحيلة هو ان هذا الذي نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعينه المه فسدة التي يفضي اليهامن التشاجر والتشاحن فان الثمار تصيبها العاهات كثير افيفضي بيم اقبل إكاله الما كل مال المسترى بالباطل كما على به صاحب الشرع ومن المعلوم قطعاً ان هذه الحيلة لا ترفع المفسدة ولا تزيل بعضها وايضافان الله وملائكته والناس قدعامو النمن اشترى الثمار وهي شيص لم يكن احداان ياكل منهافانه لا يشتريها القطع ولو اشتر اها لهذا الغرض لكان سفها و يعه مردود وكذلك الجوزو الخوخ والا جاص وما اشبهامن الثمار التي لا ينتفع بهافيل ادرا كها لا يشتريها احدالا بشرط التبقية وان سكت عن ذكر الشرط بلسانه فهو قائم بقلبه وقلب البائع وفي هذا تعطيل النص فانه انماك علمه على ما اذا باعها بشرط التبقية لفظافاو سكت عن التلفظ بذلك وهوم اده وم اد البائع جاز وهذا تعطيل المادل عليه النص واسقاط لحكمة فظاهر و اما تعطيل النص فانه انماكم على ما اذا المادل عليه النص واسقاط لحكمة

وفصل ومن الحيل الباطلة وانه اذاحلف لا يبيعه هذه الجارية ثمارادان يبيعهامنه فليعه منها تسعمائة و تسعة و تسعين سها ثم يهبه السهم الباقي وقد تقدم نظير هذه الحيلة الباطلة و كذلك لوحلف لا يبيعه ولا يهبه اياها ففعل ذلك لم يحنث ولو وقعت هذه الحيلة في جارية قدوط ثها الحالف اليوم فاراد المالك ان يطأها بلااستبراء فله حيلتان علي اسقاط الاستبراء (احداها) ان يعتقها ثم يتزوجها المالك ان يطأها بلااستبراء فله حيلتان علي اسقاط الاستبراء (احداها) ان يعتقها ثم يتزوجها والثانية) ان يملكها لرجل ثم يزوجه اياها فاذا قضي وطره منها ثم اراد بيعها او وطئها بمالك المين فليشترها من الملك فينفسح نكاحه فان شاء باعهاوان شاءاقام على وطئها و تقدم أن نظير هذه الحيلة لوحلف ان لا يلبس هذا الثوب فلينسل منه خيطاثم يلبسه او لا يأكل هذا الرغيف فليخرج منه لبابة ثم ياكله قال غيرواحد من السلف لو فعل المحلوف عليه على وجه لكان اخف واسهل من هذا الخداع ولوقا بل العبدام الله ونهيه بهذه المقابلة لعدعاصيا مخادعا بل لوقا بل احدالرعية امم الملك ونهيه الخداع ولوقا بل العبدام الله ونهيه بهذه المقابلة لعدعاصيا مخادعا بل لوقا بل احدالرعية امم الملك ونهيه

والعبد امر سيده ونهيه اوالمريض امرالطبيب ونهيه بهذه المقابلة لماعذره احدقط ولعده كل احد عاصيا واذا تدبر العالم في الشريعة امر هذه الحيل لم يخف عليه نسبتها اليها و مهاه الله المستعان في فصل ومن الحيل الباطلة فه لوحلف لا يبيع هذه السلعة بمائة دينار اوزاد عليها فلم يجد من يشتريها بذلك فليعها بتسعة وتسعين دينار اومائة جزء من دينار اواقل من ذلك او يبيعها بدراهم تساوي ذلك او يبيعها بتسعين دينارا ومنديل اوثوب و نحوذلك وكل هذه حيل باطلة فانها تتضمن نفس مخالفته لما نواه وقصده وعقد قلبه عليه واذا كانت يمين الحالف على مايصدقه عليه صاحبه كا قال النبي صلى الله عليه اوآله وسلم فيمينه على ما يعلمه الله من قلبه كائناً من كان فليقل ماشاء وليتحيل ماشاء فليست يمينه الاعلى ماعلمه الله من قلبه قال الله تعالى (لا يؤاخذ كم الله باللغو في المانكم ولكن يؤاخذ كم بما كسبت قلوبكم) فاخبر تعالى انه انما يعتبر في اللغو فكيف اذا كان قاصد القلب وكسبه لا مجرد اللفظ الذي لم يقصده اولم يقصد معناه على التفسيرين في اللغو فكيف اذا كان قاصدا لضد ما يتحيل عليه

وفصل ومن الحيل الباطلة في على ان يطأ امته واذاحبلت منه لم تصر امولد فله يعما ان يملكها لولده الصغير ثم يتزوجها ويطأها فاذاولدت منه عتق الاولاد على الولد لانهم اخوته ومن ملك اخاه عتق عليه قالوا فان خاف ان لا تتمشى هذه الحيلة على قول الجمهور الذين لا يجوزون للرجل ان يتزوج بجارية ابنه وهو قول الامام احمد ومالك والشافعي فالحيلة ان يملكها لذي رحم محرم منه ثم يزوجه اياها فاذا ولدت عتق الولد على ملك ذي الرحم فاذا اراد بيع الجارية فليهما له فينفسخ النكاح وان لم يكن له ذورحم محرم فليملكها اجنبيا ثم يزوجها به فان خاف من رق الولد فليعلق الاجنبي عتقهم بشرط الولادة فيقول كل ولد تلدينه فهو حر فيكون الاولاد كلهم احرارا فاذا اراد بيعها بعد ذلك فليتهمهامن الاجنبي ثم يبيعها وهذه الحيلة ايضا باطلة فان حقيقة التملك لم توجد اذ حقيقته نقل الملك الى المملك يتصرف فيه كما احب هذا هو الملك المشروع المعقول المملك التصرف الا بالنزويج وحده فهو تلبيس المعقول المملك فان المملك الوارد وطنها او الخلوة بها او النظر اليها بشهوة أوالتصرف فيها كما تصرف المملك عنان المملك فان المملك فان المملك فان المملك فان هذا تمليك تلبيس وخداع ومكر لا تمليك حقيقة بل قدعلم الله والملك ان المحالك ان الحارة لهي المهلك والورة الها هرا وباطنا وانه لم يطب قله باخراجهاعن ملكه الله والمملك ان الحارة لسيدها ظاهرا وباطنا وانه لم يطب قله باخراجهاعن ملكه

بوجه من الوجوه وهذا التمليك عنزلة تمليك الاجنى ماله كله ليسقط عنه زكوته ثم يسترده منه ومعلوم قطعاانه لاحقيقة لهذا التمليك عرفا ولاشرعا ولايعد المملك له على هذا الوجه غنيابه ولا يجب عليه به الحج والزكوة والنفقة واداء الديون ولا يكون به واجدا للطول معدودا في جملة الاغنياء فهذا هو الحقيقة لا التمليك الباطل الذي هو مكر وخداع وتلبيس ﴿ فصل ومن الحيل الباطلة ﴾ التحيل على رد امر ته بعد ان بانت منه وهي لاتشعر بذلك وقد ذكر ارباب الحيل وجوها كلها باطلة (فمنها) ان يقول لها حلفت يمينا واستفتيت فقيل لى جدد نكاحك فان كان الطلاق قد وقع والألم يضرك فاذا اجابته قال اجعلى الأمر الى في تزويجك ثم يحضرالولي والشهود ويتزوجها فتصير امرأته بعد البينونة وهي لاتشعر فان لم يتمكن من هذا الوجه فلينتقل الى وجه ثان وهو ان يظهر انه يريد سفرا ويقول لا آمن الموت وانا اربد اكتب لك هذه الدار واجعل لك هذا المتاع صداقا بحيث لا يمكن ابطاله واريد أن أشهد على ذلك فاجعلى أمرك الىحتى اجعله صداقافان فعلت عقد نكاحها على ذلك وتم الامرفان لم يرد السفر فليظهر انه مريض ثم يقول لها اريد انأجعل لك ذلك واخاف ان اقربه لك فلا يقبل فاجعلي امرك الى حتى اجعله صداقافاذا فعلت احضر وليها وتزوجهافان حذرت المرأة من ذلك كله ولم يتمكن منه لم يبق له الاحيلة واحدة وهي ان يحلف بطلاقها اويقول قد حلفت بطلاقك اني اتزوج عليك في هذا اليوم او هذا الاسبوع او اسافر بك وانا اريد ان اتمسك بك ولا ادخيل عليك ضرة ولا تسافرين فاجعلي امرك الى حتى اخالعك واردك بعد انقضاء اليوم وتتخلصي من الضرة والسفر فاذا فعلت احضر الشهود والولى ثم يردها وهذه الحيلة باطلة فان المرأة اذا بانت صارت اجنبية منه فلا يجوز نكاحها الا باذنها ورضاها وهي لم تأذن في هـ ذا النكاح الثاني ولا رضيت به واو عامت أنها قد ملكت نفسها وبانت منه فلعلها لا ترغب في نكاحها فليس له أن يخدعها على نفسها ويجعلها له زوجة بغير رضاها (فان قيل) فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعل جد النكاح كهز له وغاية هذا انه هازل (قيل) هذا ليس بصحيح وليس هذا كالمازل فان الهازل لم يظهر امراً يريد خلافه بل تكلم باللفظ قاصدا ان لا يلزمه موجبه وذلك ليس اليه بل الى الشارع واما هذا فماكر مخادع للمرأة على نفسها مظهرا أنها زوجته والداروجية بينهما باقية وهي اجنبية محضة فهو يمكر بها ويخادعها باظهار انهازوجته

وهي في الباطن اجنبية فهو كمن يمكر برجل ويخادعه على اخدماله باظهار انه يحفظه له ويصونه ممن يذهب به بل هذا الحش لان حرمة البضع اعظم من حرمة المال والمخادعة عليه اعظم من المخادعة على المال والله اعلم

وفصل ومن الحيل الباطلة الحيلة على وطئ مكابته بعد عقد الكتابة قال ارباب الحيل في ذلك ان يهبها لولده الصغير ثم يتزوجها وهي على ملك ابنه شم يكاتبها لابنه شم يطأها بحكم النكاح فان اتت بأولاد كانواأ حرارا اذولده قدملكهم فان عجزت عن الكتابة عادت قنا لولده والنكاح بحاله وهذه الحيلة باطلة على قول الجمهور وهي باطلة في نفسها لانه لم يملكها لولده تمليكاً حقيقيا ولا كاتبهاله حقيقة بل خداعا ومكرا وهو يعلم انها امته ومكاتبته في الباطن وحقيقة الامر وانما اظهر خلاف ذلك توصلا الى وطئ الفرج الذي حرم عليه بعقد الكتابة فاظهر تمليكا لاحقيقة له وكتابة عن غيره وفي الحقيقة انماهي عن نفسه والله يعلم ما تخفي الصدور

ومن الحيل المحرمة الباطلة الحيلة التي تسمى حيلة العقارب ولهاصور (منها) ان يوقف داره اوارضه ويشهد على وقفها ويكتمه ثم يبيعها فاذا على الاشترى قد سكنها اواستغلها بمقدار ثمنها اظهر كتاب الوقف وادعى على المشتري باجرة المنفعة فاذا قال له المشترى اناوزنت الثمن قال وانتفعت بالدار والارض فلاتذهب المنفعة مجانا (ومنها) ان يملكها لولده اوأسرأته ويكتم ذلك ثم يبيعها ثم يدعي بعد ذلك من ملكها على المشتري ويعامله تلك المعاملة وضمنه المنافع تضمين الغاصب (ومنها) ان يؤجرها لولده اوامرأته ويكتم ذلك ثم يبيعها ثم يدعي بعد ذلك من ملكها على المشتري ويعامله تلك المعاملة وضمنه المنافع تضمين الناصب (ومنها) ان يؤجرها لولده اوامرأته ويكتم ذلك ثم يؤجرها من شخص اخرفان ارتفع الكرى اخرج الاجارة الاولي وفسيخ اجارة الثاني وان نقص الكرى اواستمر ابقاها (ومنها) ان يرهن داره او ارضه ثم يبيعها وياخذ الثمن فينتفع به مدة فتى اراد فسيخ البيع واسترجاع المبيع اظهر كتاب الرهن وامثال هذه العقارب التي يأكل بها اشباه العقارب اموال الناس بالباطل ويمشيها لهم من رق عامه ودينه ولم يراقب الله ولم يخف مقامه تقليدا لمن قلد قوله في والعدوان ولا يجمل القول الذي قاله غيره اعانة للمظلوم على البروالتقوي وكانه اخذ بشق الحديث وهو العدوان ولا يجمل القول الذي قال غيره اعانة للمظلوم على البروالتقوي وكانه اخذ بشق الحديث الاعموان النامة على الاثم والعدوان ونصر الظالم واضا الظالم واضا والمدوان والعدوان والعدوان والعدوان ونصر الظالم واضاعة حق المظلوم جهارا وذلك الامام وان فال از المقبوض الاغم وانه فال الاغانة على الاثم والعدوان وانصر الظالم واضاعة حق المظلوم جهارا وذلك الامام وان فال از المقبوض

بالعقدالفاسد يضمن ضمان المغصوب فالهلميقل الالمقبوض بهعلى هذا الوجه الذي هوح وكر وخداع وظلم محض للمشتري وغرور لهيوجب تضمينه وضياع حقه واخذ ماله كله وايداعه في الحبس على ما بقي واخراج الملكمن يده فأن الرجل قد يشترى الارض أوالعقار وتبقي في يده مدة طويلة تزيد اجرتها على ثمنها اضعافامضاععنة فيؤخذ منه العقار ويحسب عليه ثمنه من الأجرة ويبقى الباقي بقدر الثمن مراراً فربما أخذماغوقه وماكته وفضلت عليه فضلة فيجتاج الظالم الماكرماله ويدعه على الارض الخالية فحاشا اماماواحدامن أئمة الاسلام ان يكون عو نالهذا العقرب الخبيث على هذا الظلم والعدوان والواجب عقوبة مثل هذا العقوبة التي تردعه عن لدغ الناس والتحيل على استهلاك أموال الناس وان لا يمكن من طلب عوض المنفعة أماعلي أصل من لا يضمن منافع الغصب وهمالجمهور كابى حنيفة ومالك وأحمد في احدى الروايتين عنه وهي أصحهما دليلا فظاهر وامامن يضمن الغاصب كالشافعي وأحمد في الرواية الثانية فلا يتأتي تضمين هذاعلي قاعدته فانه ليس بفاصب وانمااستوفي المنفعة بحكم العقد فاذاتبين ان العقد بأطل وان البائع غره لم يجب عليه ضمان فانهانما دخل على أن ينتفع بلاعوض وان يضمن المبيع بثمنه لا بقيمته فاذاتلف المبيع بعمد القبض تلف من ضمانه بثمنه فاذاانتفع به انتفع بلا عوض لانه على ذلك دخل ولو قدر وجوب الضمان فان الغارهو الذي يضمن لانه تسبب الى اتلاف مال الغير بغروره وكل من اتلف مال غيره عباشرة أو سبب فانه يضمنه ولا بد * ولا يقال المشترى هو الذي باشر الاتلاف وقد و جدمتسب ومباشر فيحال الحكم على المباشر فان هذا غلط محض همنافان المضمون هو مال المشتري الذي تلف عليه بالتضمين وانما تلف بتسبب الغار وليس هاهنام باشريحال عليه الضمان (فان قيل) فهذا انما يدل على انااذاضمنا المغرورفهويرجع على الغارولا يدل على تضمين الغارأ بدا (قيل) هذافيه قولان للسلف و الخلف وقد نص الامام احمد على ان من اشتري ارضافني فيها اوغرس ثم استحقت فللمستحق قلع ذلك ثم يرجع المشترى على البائع بمانقص ونص في موضع آخر انه ايس للمستحق قلعه الا ان يضمن نقصه ثم يرجع به على البائع وهذافقه النصين واقربهاالي العدل فان المشتري غرس وبني غراسا وبناءماذ ونافيه وليس ظالما به فالعرق ليس بظالم فلا يجوز للمستحق قلعه حتى يضمن له نقصه والبائع هو الذي ظلم المستحق ببيعه ماله وغرالمشتري ببنائه وغراسه فاذااراد المستحق الرجوع في عين ماله ضمن للمغر ورمانقص بقلعه ثميرجع بهعلى الظالم وكان تضمينه لهاولى من تضمين المغرور ثم تمكينه من الرجوع على الغار ونظير

هذه المسئلة مالو قبض مغصوبا من غاصبه ببيع اوعارية اوايهاب اواجارة وهويظن انهمالك لذلك اوماذون لهفيه ففيه قولان (احدهما) ان المالك مخير بين تضمين ايهماشاء وهذا المشهور عندا صحاب الشافعي واحمد ثم قال اصحاب الشافعي ان ضمن المشترى وكان عالما بالغصب لم يرجع بماضمن على الغاصب وانلم يعلم نظرت فيماضمن فان التزمضانه بالعقد كبدل العين ومانقص منهالم يرجع به على الغاصب لان الغاصب لم يغره بل دخل معه على ان يضمنه وهذاالتعليل يوجب ان يرجع بمازاد على ثمن المبيع اذاضمنه لانهانماالتزمضانه بالثمن لابالقيمة فاذاضمنه اياه بقيمته رجع بمابينهمامن التفاوت قالواوان لم يلتزم ضانه نظرت فان لم يحصل له في مقابلته منفعة كقيمة الولد و نقصات الجارية بالولادة رجع به على الغاصب لانهغره ودخل معه على انه لا يضمنه وان حصلت له به في مقابلته منفعة كالاجرة والمهر وارش البكارة ففيه قولان (احدهما) يرجع به لانه غره ولم يدخل معه على ان يضمنه (والثاني) لا يرجع لانه حصل له في مقابلته منفعة وهذا التعليل ايضايوجب على هذاالقول ان يرجع بالتفاوت الذي بين المسمى ومهر المثل واجرة المثل اللذين ضمنهما فانه انمادخل على الضمان بالمسمى لا بعوض المثل والمنفعة التي حصات له انماهي عاالتزمه من المسمى ومذهب الامام احمدوا صحابه نحوذاك وعقد الباب عندهم أنه يرجع اذاغره على الغاصب بمالم يلتزمضانه خاصة فاذاغر موهومو دع أومتهب قيمة العين والمنفعة رجع بهما لانه لم يلتزمضانا وانضمن وهومستأجر قيمة العين والمنفعة رجع بقيمة العين والقدرالز ائدعلى مابذلهمن عوض المنفعة وقال اصحابنالا يرجع عاضمنه من عوض المنفعة لانه دخل على ضمانه فيقال لهم نعمدخل على ضمانه بالمسمى لا بعوض المثل وان كان مشتريا وضمن قيمة العين والمنفعة فقالوا يرجع بقيمة المنفعة دون قيمة العين لانه التزم ضمان العين ودخل على استيفاء المنفعة بلاعوض والصحيح انه يرجع بمازادمن قيمة العين على الثمن الذي بذله وان كانمستعيرا وضمن قيمة العين والمنفعه رجع بماغرمه من ضمان المنفعة لانه دخل على استيفائها مجانا ولم يرجع بماضمنه من قيمة العين لانه دخل على ضمانها بقيمتها وعن الامام احمد رواية اخرى ان ماحصل المنفعة تقابل ماغرم كالمهر والاجرة في المبيع وفي الهبة وفي العارية وكقيمة الطعام اذاقدمله اووهب منه فأكله فانه لا يرجع به لانهاستوفي العوض فاذاغى معوضه لميرجع به والصحيح قول الاول لانه لم يدخل على استيفائه بعوض ولوعلمانه يستوفيه بعوضه لم يدخل على ذلك ولو علم الضيف ان صاحب البيت اوغيره يغرمه الطمام لم يأكله ولوضمن المالك ذلك كله للغاصب جاز ولم يرجع على القابض الا بمايرجع به عليه فيرجع عليه

اذا كان مستأجراً بماغر مهمن الاجرة وعلى القول الذي أخترناه انمايرجع عليه بماالتزمه من الاجرة خاصة ويرجع عليه اذا كان مشترياً بماغرمه من قيمة العين وعلى القول الآخر انمايرجع عليه بمابذله من الثمن ويرجع عليه اذا كان مستعيرا بماغرمه من قيمة العين اذلامسمي هناك واذا كان متهبا اومو دعالم يرجع عليه بشيء فانكان القابض من الغاص هو المالك فلاشي اله بمااستقر عليه لوكان اجنبيا وماسواه فعلى الغاصب لانهلا يجبله على نفسه شيء وامامالا يستقر عليه لوكان اجنبيا بل يكون قراره على الغاصب فهو على الغاصب ايضاههنا (والقول الثاني) أنه ليس للمالك مطالبة المغرور ابتداء كاليس له مطالبته قرارا وهذاهوالصحيح ونصعليه الامام احمدفي المودع اذااودعها يعني الوديعة عندغيره من غير حاجة فتلفت فانه لايضمن الثاني اذالم يعلم وذلك لانه مغرور وطردهذا النص انه لايطالب المغرور فيجميع هذهالصور وهوالصحيح فانهمعذور ولميدخل علىانهمطالب فلاهوالتزم المطالبة ولاالشارع الزمهبها وكيف يطالب المظلوم المغرور ويترك الظالم الغار ولاسيماانكان محسنا بأخذه الوديعة وماعلى الحسنين من سبيل (انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الارض بغير الحق)وهذاشأن الغار الظالم وقد قضي عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان المشترى الغرور بالامة اذاوطنها ثمخرجت مستحقة واخذمنه سيد هاالمهر رجع به على البائع لانه غره وقضى على كرم الله وجهــه اندلا مرجع به لانه استوفى عوضه وهاتان الروايتان عن الصحابة هم اقو لان للشافعي ورايتان عن الامام احمدومالك أخذ بقول عمر وابوحنيفة أخذ بقول على كرم الله وجهه وقول عمر افقه لانه لم يدخل على انه يستمتع بالمهر وانمادخل على الاستمتاع بالثمن وقد بذله وايضا فالبائع ضمن له بعقد البيع سلامة الوطئ كاضمن لهسلامة الولدفكما يرجع عليه بقيمة الولديرجع عليه بالمهر (فانقيل) فماتقولون في اجرة الاستخدام اذاضمنه اياهاالمستحق هل يرجع بهاعلى الغار (قلنا) نعم يرجع بهاو قد صرح بذلك القاضي وأصحابه وقدقضي اميرالمؤمنين كرم الله وجهه ايضا بان الرجل اذاوجد امرأته برصاءاوعمياءاومجنونة فدخل بها فلها الصداق ويرجع به على من غره وهذا محض القياس والميزان الصحيح لان الولى لما لم يعلمه واتلف عليه المهرلزمه غرمه (فانقيل) هو الذي اتلفه على نفسه بالدخول (قيل) لو علم انها كذلك لم يدخل بهاو انماد خل بهابناء على السلامة التي غره بهاالولى ولهذالو علم العيب ورضي به و دخل بهالم يكن هناك فسخ ولارجوع ولوكانت المرأة هي التي غرته سقطمهرها ونكتة المسئلة ان المغرور اما محسن وامامعذور وكلاهمالاسبيل عليه بل مايلزم المغرور باستلزامه له لايسقط عنه كالثمن في

المبيع والاجرة في عقد الاجارة (فانقيل) فالمهر قد النزمه فكيف يرجع به (قيل) انما النزمه في محل سليم ولم يلتزمه في معيبه ولاأمة مستحقة فلا يجوز ان يلزم به (فان قيل) فهذا ينتقض عليكم بالنكاح الفاسدفان النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزمه فيه بالصداف بما استحل من فرجها وهولم يلتزمه الافي نكاح صحيح (قيل) لما أقدم على الباطل لم يكن هناك من غره بل كان هو الغار لنفسه فلا يذهب استيفاء المنفعة فيه مجانا وليس هناك من يرجع عليه بل لوفسد النكاح بغرور المرأة سقط مهرها أوبغرور الولي رجع عليه

﴿ فصل ومن الحيل المحرمة ﴾ الباطلة التحيل على جو ازمسئلة العينة مع أنها حيلة في نفسها على الربا وجمهورالأمَّة على تحريمها وقد ذكر أرباب الحيل لاستباحتهاعدة حيل (منها) أن يحدث المشترى في السلعة حدثًا ماتنقص به أو تعيب فينتذ يجوز لبائعها أن يشتريها بأقل مماباعها (ومنها)أن تكون السلعة قابلة للتجزى فيمسك منها جزء ماويبيعه بقيتها (ومنها)أن يضم البائع الى السلعة سكينا أو منديلا أوحلقة حديد أونحوذلك فيملكه المشترى ويبيعه السلعة بمايتفقان عليه من الثمن (ومنها) أن يهبها المشترى لولده أوزوجته أومن يثق بهفيديه الموهوب له من بائعها فاذا قبض الثمن أعطاه للواهب (ومنها) أن يبيعه اياها نفسه من غيراحداث شي ولاهبة لغيره لكن يضم الى ثمنها خاتما من حديد أومند يلاأوسكيناً ونحوذلك ولاريب ان العينة على وجهراأسهل من هذاالتكليف وأقل مفسدة وانكان الشارع قد حرم مسئلة العينة لمفسدة فيها فان المفسدة لاتزول بهذه الحيلة بلهي بحالها وانضم اليها مفسدة أخرى أعظم منها وهي مفسدة المكر والخداع واتخاذأ حكام الله هزواً وهي أعظم المفسدتين وكذلك سائر الحيللاتزيل المفسدة التي حرم لاجلها وانما يضم اليهامفسدة الخداع والمكروانكانت العينة لامفسدةفيها فلاحاجة الىالاحتيال عليها ثمان العينة في نفسهامن أدنى الحيل الي الربافاذ اتحيل عليها المحتال صارت حيلامتضاعفة ومفاسد متنوعة والحقيقة والقصد معلومان لله وللملائكة وللمتعاقدين ولمن حضرهما من الناس فليضع أرباب الحيل ماشاءوا وليسلكواأية طريق سلكوافانهم لايخرجون بذلك عن بيع مأة بمائة وخمسين الى سنة فليدخلو امحلل الرباأو يخرجوه فليس هو المقصود والمقصودمعلوم والله لايخادع ولاتروج عليه الحيل ولاتلبس عليه الامور

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل المحرمة الباطلة اذا أراد أن يبيع سلعة بالبراءة من كل عيب ولم يأمن ان

يردها عليه المشترى ويقول لم يعين لى عيب كذا وكذا ان يوكل رجلا غريبا لا يعرف في يعما ويضمن للمشترى درك المبيع فاذا باعما قبض منه رب السلعة الثمن فلا يجد المشترى من يرد عليه السلعة وهذا غش حرام وحيلة لا تسقط المأثم فان علم المشتري بصورة الحال فله الرد وان لم يعلم فهو المفرط حيث لم يضمن الدرك المعروف يتمكن من مخاصمته فالتفريط من هذا والحكر والخداع من ذلك

﴿ فصل ﴾ ومن الحيل المحرمة الباطلة ان يشتري جارية ويريد وطئها بملك اليمين في الحال من غير استبراء فله عدة حيل منها ان يزوجه اياها البائع قبل ان يبيعها منه فتصير زوجته ثم يبيعه اياها فينفسخ النكاح ولايجب عليه استبراء لانه ملك زوجته وقدكان وطؤها حلالاله بعقد النكاح فصار حلا لا بملك اليمين (ومنها) ان يزوجها غيره ثم يبيعها من الرجل الذي يريد شراءها فيملكها مزوجه وفرجها عليه حرام فيؤمر الزوج بطلاقها فاذافعل حلت للمشتري (ومنها) ان مشتريها لا يقبضها حتى يزوجها من عبده أو غيره ثم يقبضها بعدالتزويج فاذاقبضها طلقها الزوج فيطؤها سيده بلااستبراء قالو افانخاف المشتري انلا يطلقهاالزوج استوثق أن يجعل الزوج أمرها بيدالسيد فاذا فعل طلقهاهو ثموطئها بلااستبراء ولا يخفي نسبة هذه الحيل الى الشرع ومحلها منه وتضمنها انبائعها يطأها بكرة ويطاها المشترى عشية وانهذامناقض لماقصده الشارع من الاستبراء ومبطل لفائدة الاستبراء بالكلية ثمان هذه الحيل كاهي محرمة فهي باطلة قطعاً فان السيد لايحل لهان يزوجمو طوءته حتى يستبرئها والافكيف يزوجهالمن يطاهاور حمامشغول بمائه وكذلك از أراد بيعها وجب عليه استبراءها على أصح القولين صيانة لمائه ولاسيا ان لم يأمن من وطئ المشتري لهابلااستبراء فهنا يتعين عليه الاستبراء قطعافاذاأراد زوجها حيلة على اسقاط حكم الله وتعطيل أمره كان تكاحا باطلا لاسقاط ما أوجبه الله من الاستبراء واذا طلقها الزوج بناء على صحة هذا النكاح الذي هو مكروخداع واتخاذ لآيات الله هزوالم يحل للسيدان يطأهابدون الاستبراء فان الاستبر، وجب عليه بحكم الملك المتجدد والنكاح العارض حال بينه وبينه لانه لم يكن يحل له وطنها فاذا زال المانع عمل المقتضي عمله وزوال المانع لا يزيل اقتضاء المقتضي مع قيام سبب الاقتضاءمنه وأيضاً فلا يجوز تعطيل الوصف عن موجبه ومقتضاه من غير فوات شرطأو قيام مانع وبالجلة فالمفسدة التي منع الشارع المشترى لأجلها من الوطئ بدون الاستبراء

لم تزل بالتحيل والمكر بل انضم اليها مفاسد المكر والخداع والتحيل (فيالله) العجب من شيء حرم لفسدة فاذا انضم اليه مفسدة أخري هي أكبر من مفسدته بكثير صار حلالا فهو بمنزلة لحم الخنزير اذا ذبح كان حراما فان مات حتف انفه اوخنق حتى يموت صار حلالالانه لم يذبح قال الامام احمدهو حرام من وجهين وهكذا هذه المحرمات اذا احتيل عليها صارت حراما من وجهين وتأكد تحريمها والذي يقضي منه العجب انهم يجمعون بين سقوط الاستبراء بهذه الحيل وبين وجوب استبراءالصغيرةالتي لم توطأولا يوطأ مثلها وبين استبراء البكرالتي لم يقرعها فحل واستبراء العجوز الهرمة التي قدايست من الحبل والولادة واستبراء الامة التي يقطع ببراءة رحمها ثهيسقطون مع العلم بان رحمها مشغول فاوجبتموه حيث لم يوجبه الشارع واسقطتموه حيث اوجبه قالو وليس هذابعجيب من تناقضكم بل واعجب منه انكار كون القرعة طريقا لا ثبات الحكم مع ورود السنة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وآله و سلم وعن اصحابه بها و اثبات حل الوطي بشهادة شاهدي زور يعلم الزوج الواطئ انهماشهدا بالزورعلى طلاقهاحتى يجوزلا حدالشاهدين أن يتزوجها فيثبت الحل بشهادتهما (وأعجب)من ذلك انه لوكان له أمةهي سرية يطأها كلوقت لم تكن فراشاً له ولو ولدت لم يلحقه الولد ولو تزوج امرأة ثم قال بحضرة الحاكم والشهود في مجلس العقد هي طالق ثلثا وكانت باقصى المشرق وهو باقصى المغرب صارت فراشابالعقد فلواتت بعد ذلك بولد لاكثر من ستة اشهر لحقه نسبه (واعجب)من ذلك قولكم لومنع الذمي دينارا واحداً من الجزية وقاللا أؤديه انتقض عهده وحل ماله ودمه ولوسب الله ورسوله وكتابه على رءوسنا اقبح سب وحرق افضل المساجد على الاطلاق واستهان بالمصحف بين ايدينا اعظم استهانة وبذل ذلك الدينار فعهده باق ودمه معصوم (ومن العجب) تجويز قراءة القرآن بالفارسية ومنع رواية الحديث بالمعنى (ومن العجب) اخراج الاعمال عن مسمى الايمان وانه مجر دالتصديق والناس فيه سواء وتكفير من يقول مسيجدا وفقيه اويصلي بلا وضوء اويلتذ بآلات الملاهي ونحو ذلك (ومن العجب) اسقاط الحد عمن استاجر امرأة للزنا او لكنس بيته فزني بها وايجابه على من وجد أمرأة اجنبية على فراشه في الظلمة فجامعها يظنها امرأته (ومن العجب) التشديد في المياه حتى تنجس القناطير المقنطرة منها بقطرة بول اوقطرة دم وتجويز الصلوة في ثوب ربعه مضمخ بالنجاسة فان كانت مغلظة فبقد رراحة الكف (ومن العجب) انه لوشهد عليه

اربعة بالزني فكذب الشهود حدوان صدقهم سقط عنه الحد (ومن العجب) انه لا يصح استثجار دار لتتخذ مسجدا يعبد الله فيه ويصح استئجارها تجعل كنيسة يعبد فيهاالصليب اوبيت نار تعبد فيها النار (ومن العجب)انه لو ضحاك في صلوة فقهقه بطل وضؤه ولوغني في صلوته او قذف المحصنات اوشهد بالزور ونحو ذلك فوضؤه محاله (ومن العجب)أ نه لووقع في البئر نجاسة نزحمنها ادلاءمعدودة فاذاحصل الدلوفي البئر تنجس وغرف الماء نجسا ومااصاب حيطان البئر من ذلك الماء نجسها وكذلك مابعدهامن الدلاءالي ان تذهبي النوبة الي الدلو الاخيرة فانه ينزل نجسا ثم يصعد طاهرا فيقشقش النجاسة كلها من قعر البير الى راسه قال بعض المتكلمين مارايت اكرم من هذاالدلو ولااعقد (ومن العجب) انه لو حلف انه لا ياكل فاكهة حنث باكل الجوزو اللوزو الفستق ولوكان يابسا قداتت عليه السنون ولا يحنث باكل الرطب والعنب والرمان (واعجب) من ذلك تعليل هذا بان هذه الثلاثة من خيار الفاكهة واعلى انواعها فلاتدخل في الاسم المطق (ومن العجب) انه لوحلف اللايشرب من النيل اوالفرات او دجلة فشرب بكفه اوبكوز او دلومن هذه الانهارلم يحنث فاذاشرب بفيه مثل البهائم حنث (ومن العجب) انه لو نام في المسجد واغلقت عليه الابواب ودعته الضرورة الى الخلاء فطاق القبلة ومحراب المسجد اولي بذلك من مؤخر المسجد (ومن العجب) امرهذه الحيل التي لايزداد بهاالمنهى عنه الافسادا مضاعفا كيف تباح مع تلك المفسدة الزائدة بالمكروالخداع وتحرم بدونها وكيف تنقلب مفاسدها بالحيل صلاحا وتصير خمرتهاخلا وخبثهاطيبا قالوافهذافصل فيالاشارة الي بيان فسادهذه الحيل على وجهالتفصيل كاتقدم الاشارة الى فسادها وتحريم اعلى وجه الاجمال ولو تتبعناها حيلة حيلة لطال الكتاب ولكن هذه امثلة محتذي عليها والله الموفق الصواب

﴿ فصل ﴾ قال أرباب الحيل قال الله تعالى (ومن يتق الله بجعل له مخرجا) والحيل مخارج من المضائق (والجواب) انما يتبين بذكر قاعدة في أقسام الحيل ومن البها فنقول وبالله التوفيق هي أقسام ﴿ القسم الاول ﴾ الطرق الخفية التي يتوصل بها الي ما هو محرم في نفسه بحيث لا يحل بمثل ذلك السبب بحال فمتى كان المقصود بها محرما في نفسه فهي حرام باتفاق المسلمين وذلك كالحيل على أخذ أموال الناس وظلمهم في نفوسهم وسفك دمائهم وابطال حقوقهم وافساد ذات بينهم وهي من جنس حيل الشياطين على اغواء بني آدم بكل طريق وهم يتحيلون عليهم ليوقعوهم في واحدة من ستة ولا بد

فيتحيلون عليهم بكل طريقأن يوقعوهم فيالكمر والنفاق على اختلاف أنواعه فاذا عملت حيلهم في ذلك قرت عيونهم فان عجزت حيلهم عمن صحت فطرته وتلاها شاهد الايمان من ربه بالوحي الذي أنزله على رسوله اعملو االحيلة في القائه في البدعة على اختلاف أنواعها وقبول القلب لها وتهيئه واستعداده فانتمت حيلهمكان ذلك أحب اليهم من المعصية وانكانت كبيرة ثم ينظرون في حال من استجاب لهم الى البدعة فانكان مطاعا متبوعا في الناس أمروه بالزهد والتعبد ومحاسن الاخلاق والشيم ثمأ طاروا له الثناء بين الناس ليصطادواعليه الجهال ومن لاعلم عنده بالسنة وان لم يكن كذلك جعلوابدعته عونا لهعلى ظلمه اهل السنة وأذاهم والنيل منهم وزينواله انهذا انتصارلماهم عليهمن الحقفان اعجزتهم هذه الحيلةومن الله على العبد بتحكيم السنة ومعرفتها والتمييز بينها وبين البدعة القوه في الكبائروزينو الهفعلها بكل طريق وقالو الهانت على السنة وفساق أهل السنة أوليا، اللهوء اد أهل البدعة أعداء الله وقبور فساق أهلالسنةروضةمن رياض الجنةوقبورعبادأهل البدع حفرة من حفر الناروالتمسك بالسنة تكفر الكبائر كماان مخالفة السنة يحبط الحسنات * وأهل السنة ان قعدت بهم أعمالهم قامت بهم عقائدهم وأهل البدع اذا قامت بهمأعمالهم قعدت بهم عقائدهم وأهل السنة هم الذين أحسنوا الظن بربهم اذ وصفوه بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ووصفوه بكل كال وجلال ونزهوه عن كل نقص والله عند ظن عبده به وأهل البدع هم الذين يظنو زبربهم ظن السو، اذ يعطلونه عن صفات كاله وينزهونه عنها واذاعطلوه عنهالزم اتصافه باضدادهاضرورة ولهذا قال الله تعالى في حق من أنكر صفة واحدة من صفاته وهي صفة العلم ببعض الجزءيات (وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فاصبحتم من الخاسرين) وأخبر عن الظانين بالله ظن السوءان عليهم دائرة السوءوغضب الله عليهم ولعنهم وأعد لهم جهنم وساءت مصيرا) فلم يتواعد بالعقاب أحداً أعظم ممن ظن به ظن السوء وأنت لا تظن به ظن السو، فمالك وللعقاب وأمثال هذا من الحق الذي يجعلونه وصلة لهم وحيلة الى الاستهانة بالكبائروأخذه الامن لنفسه وهذه حيلة لاينجومنها الا الراسخ في العلم والعارف باسماء الله وصفاته فانه كلما كان بالله أعرف كان له أشد خشية وكلما كان به أجهل كانأشدغروراً به وأقل خشية فانأعجزتهم هـذه الحيلة وعظم وقارالله في قلب العبدهو أنواعليه الصغائر وقالوا له انها تقع مكفرة باجتناب الكرائرحتي كانها لم تكن وربما منوه انه اذا تاب منها كاركانت أوصغائركتب له مكان كل سيئة حسنة فيقولون له كثرمنها مااستطعت

ثم أربح مكان كل سيئة حسنة بالتو بة ولوقبل الموت بساعة فان اعجزتهم هذه الحيلة وخلص الله عبده منها نقلوه الى الفضول من أنواع المباحات والتوسيع فيهاو قالو اله قدكان لداود مائة امر أة الاواحدة ثم أراد تكميلها بالمائة وكان لسليمان مائة امرأة وكان للزبيربن العوام وعبد الرحمن بن عوف وعمان ابن عفان من الاموال ماهو معروف وكان لعبدالله بن المبارك والليث بن سعدمن الدنيا وسعة المال مالا يجهل وينسوه ما كان لهؤلاء من الفضل وانهم لم ينقطعوا عن الله بدنياهم بل ساروا بها اليه فكانت طريقًا لهم الى الله فان اعجزتهم هذه الحيلة بأن تفتح بصيرة قلب العبد حتى كانه يشاهد بها الاخرة وما أعد الله فيها لاهل طاعته وأهل معصيته فأخذ حذره وتأهب للقاء ربه واستقصر مدة هذه الحيوة الدنيافي جنب الحيوة الباقية الدائمة نقله الى الطاعات المفضولة الصغيرة الثواب ليشغله بها عن الطاعات الفاصلة الكثيرة الثواب فيعمل حيلته في تركه كل طاعة كبيرة الى ماهودونها فيعمل حيلته في تفويت الفضيلة عليه فان أعجزتهم هذه الحيلة وهيهات لم يبق لهم الاحيلة واحدة وهي تسليطأهل الباطل والبدع والظلمة عليه يوذونه وينفرون الناس عنه ويمنعونهم من الاقتداء به ليفوتوا عليه مصلحة الدعوة الي الله وعليهم مصلحة الاجابة فهذه مجامع أنواع حيل الشيطان ولا يحصى أفرادها الا الله ومن له مسكة من عقل يعرف الحيلة التي تمت عليه من هذه الحيل فان كانت له همة الى التخلص منها والافيسئل من تمت عليه والله المستعان (وهذه) الحيل من شياطين الجن نظير حيل شياطين الانس المجادلين بالباطل ليدحضوا به الحق ويتوصلوا به الي أغراضهم الفاسدة في الامورالدينية والدنيوية وذلك كحيل القرامطة الباطنية على افساد الشرائع وحيل الرهبان على اشباه الحيرمن عابد الصليب بما يموهون به عليهم من المخاريق والحيل كالنو رالمصنوع وغيره مما هو معروف عند الناس (و) كحيل أرباب الاشارات من اللاذن والتعسير والتيسير وامساك الحيات ودخول النارفي الدنيا قبل الآخرة وأمثال ذلك من حيل أشباه النصاري التي تروج على أشباه الانعام (و) كحيل أرباب الدك وخفة اليدالتي تخفي على الناظرين أسبابه اولا يتفطنون لها (و) كعيل السحرة على اختلاف أنواع السحر فان سحر البيان هو من أنواع التحيل إما لكونه بلغ في اللطف والحسن الى حداستمال القلوب فاشبه السحر من هذا الوجه واما لكون القادرعلي البيان يكون قادراً على تحسين القبيح وتقبيح الحسن فهوأيضاً يشبه السحرمن هذا الوجه أيضاً وكذلك سحرالوهم أيضاً هو حيلة وهمية والواقع شاهد بتأثيرالوهم والايهام الاترى أن الخشبة

التي يتمكن الانسان من المشي عليها اذا كانت قريبة من الارض لا يمكن المشي عليها اذا كانت على مهواة بعيدة القعر والاطباء تنهي صاحب الرعاف عن النظر الى الشيء الاحمر و تنهي المصروع عن النظر الى الاشياء القوية اللمعان أوالدوران فان النفوس خلقت مطية الاوهام والطبيعة فعالة والاحوال الجسمانية تابعةللاحوال النفسانية وكذلك السحر بالاستعانة بالارواح الخبيثة انما هو بالتحيل على استخدامها بالاشراك بهاوالاتصاف بهيآتها الخبيثة ولهذا لا يعمل السحر الامع الانفس الخبيثة المناسبة لتلك الارواح وكلاكانت النفس أخبثكان سحرهاأ قوى وكذلك سحر التمزيجات وهوأقوىما يكونمن السحرأن عزج بين القوى النفسانية الخبيثة الفعالة والقوى الطبيعية المنفعلة والمقصود أن السحر من اعظم انواع الحيل التي ينال باالساحر غرضه وحيل الساحر من اضعف الحيل واقواها ولكن لاتؤثر تأثيراً مستقرا الافي الانفس الباطلة المنفعلة للشهوات الضعيفة تعلقها بفاطر الارض والسموات المنقطعة عن التوجه اليه والاقبال عليه فهذه النفوس محل تأثيرالسحر (و) كحيل أرباب الملاهي والطرب على استمألة النفوس الى محبة الصور والوصول الى الالتذاذ بها * فحيلة السماع الشيطاني على ذلك من أدنى الحيل عليه حتى قيل أول ماوقع الزنا في العالم فانما كان بحيلة اليراع والغنا لما أراد الشيطان ذلك لم يجد عليه حيلة أدني من الملاهي وكحيل اللصوص والسراق على أخذ أموال الناس وهم أنواع لاتحصى فمنهم السراق بايديهم ومنهم السراق باقلامهم ومنهم السراق باماناتهم ومنهم السراق بما يظهرون من الدين والفقر والصلاح والزهد وهم في الباطن بخلافه ومنهم السراق عكرهم وخداعهم وغشهم وبالجملة فحيل هذا الضرب من الناس من أكثر الحيل وتليها حيل عشاق الصور على الوصول الى أغراضهم فانها تقع في الغالب خفية وانما تتم غالباً على النفوس القابلة المنفعلة الشهوانية وكحيل التتار التي ملكوا بها البلاد وقهر وابها العباد وسفكوا بهاالدماء واستباحوا بها الاموال وكحيل اليهودواخوانهم من الرافضة فانهم بيت المكر والاحتيال ولهذاضر بت على الطائفتين الذلة وهمذه سنة الله في كل مخادع محتال بالباطل ثم أرباب هذه الحيل نوعان نوع يقصد به حصول مقصوده ولا يظهر انه حلال كحيل اللصوص وعشاق الصور المحرمة ونحوها (ونوع) يظهر صاحبه أن مقصوده خير وصلاح ويبطن خلافه وأرباب النوع الاول أسلم عاقبة من هؤلاء فأنهم أتوا البيوت من أبوابها والامر من طريقه ووجهه أما هؤلاء فقلبوا

موضوع الشرع والدين ولماكان أرباب هذا النوع انما يباشرون الاسباب الجائزة ولايظهرون مقاصدهم أعضل أمرهم وعظم الخطب بهم وصعب الاحتراز منهم وعزعلي العالم استنقاذ قتلاهم فاستبيحت بحيلهم الفروج وأخذت بها الاموال من أربابها فاعطيت لغير أهلها وعطلت بها الواجبات وضيعت بها الحقوق وعجت الفروج والاموال والحقوق الى ربها عجيجاً وضجت مما حل بها اليه ضجيجاً ولا يختلف المسلمون ان تعليم هذه الحيـل حرام والافتاء بهـا حرام والشهادة على مضمونها حرام والحكم بهامع العلم بحالها حرام والذين جوزوا منها ماجوزوه من الأئمة لايجوز ان يظن بهم انهم جوزوه على وجه الحيلة اليالمحرم وانما جوزواصورة ذلك الفعل ثم ان المتحيل الخادع المكار أخذ صورة ماافتوبه فتوسل به الى مامنعوامنه ورك ذلك على اقوالهم وفتاواهم وهذافيه الكذبعليهم وعلى الشارع مثالهان الشافعي رحمه الله تعالي يجوزاقرار المريض لوارثه فيتخذه من يريد ان يوصى لوارثه وسيلة الى الوصيةله بصورة الاقرار ويقول هذا جائز عند الشافعي وهذا كذب على الشافعي فانه لا يجوزالوصية للوارث بالتحيل عليها بالاقرار فكذلك الشافعي يجوز للرجل اذا اشترى من غيره سلعة بثمن أن يبيعه اياها باقل مما اشتراها منه بناء على ظاهر السلامة ولا يجوز ذلك حيسلة على بيع مائة بمائة وخمسين الي سنة فالذي يسد الذرائع يمنع ذلك ويقول هويتخذ حيلة الى ماحرمه الله ورسوله فلايقبل اقرار المريض لوارثه ولا يصح هذا البيع ولاسيمافان اقرارالمرء شهادة على نفسه فاذا تطرق اليها الهمة بطلت كالشهادة على غيره والشافعي يقول اقبل اقراره احسانا للظن بالمقر وحملالاقراره على السلامة ولاسياعندالخاتمة (ومن هذا) الباب احتيال المرئة على فسخ نكاح الزوج بما تعلمه اياهاارباب المكر والاحتيال بان تنكران تكون اذنت للولي اوبان النكاح لم يصح لان الولي اوالشهود جلسو اوقت العقد على فراش حرير اواستندواالى وسادة حرير وقدرأيت من يستعمل هذه الحيلة اذاطلق الزوج امرأته ثلاثا واراد تخليصه من عار التحليل وشناره ارشده الى القدح في صحة النكاح بفسق الولي والشهود فلايصح الطلاق في النكاح الفاسد وقدكان النكاح صيحالما كان مقيا معهاعدة سنين فالم اوقع الطلاق الثلاث فسدالنكاح ومن هذا احتيال البائع على فسيخ البيع بدعواه انه لم يكن بالغا وقت العقد اولم يكن رشيدا اوكان محجوورا عليه اولم يكن المبيع ملكاله ولامأذوناله في يبعمه (فهذه) الحيل وامثالها الايستريب مسلم في انهامن كبائر الاثم واقبح المحرمات وهي من التلاعب

بدين الله واتخاذ آياته هزوا وهي حرام من جهتها في نفسها لكونها كذبا وزورا وحرام من جهة المقصود بهاوهو ابطال حق أو اثبات باطل فهذه ثلاثة اقسام (احدها) ان تكون الحيلة محرمة ويقصد بها المحرم (الثاني) ان تكون مباحة في نفسها ويقصد بهاالمحرم فيصير حر اما يحريم الوسائل كالسفر لقطع الطريق وقتل النفس المعصومة وهذا ن القسمان تكون الحيلة فيهما موضوعة للمقصود الباطل المحرم ومفضية اليه كماهي موضوعة للمقصود الصحيح الجائز ومفضية اليه فان السفرطريق صالح لهذا وهذا (الثالث) ان تكون الطريق لم توضع للافضاء الي المحرم وانما وضعت مفضية الىالمشروع كالاقرار والبيع والنكاح والهبة ونحوذلك فيتخذها المتحيل سلما وطريقا الىالحرام وهذامعترك الكلام في هذا الباب وهو الذي قصدنا الكلام فيه بالقصد الاول ﴿ القسم الرابع ﴾ ان يقصد بالحيلة أخذ حق أودفع باطل وهذا القسم ينقسم الي ثلاثة اقسام ايضا (احدها) ان يكون الطريق محرما في نفسه وانكان المقصودبه حقامثل ان يكوناله على رجل حق فيجحده ولا بينةله فيقيم صاحبه شاهدي زوريشهدانبه ولايعلمان ثبوت ذلك الحق ومثل انيطلق الرجل امرأته ثلاثا ويجحد الطلاق ولا بينة لها فتقيم شاهدين يشهدان انه طلقها ولم يسمعا الطلاق منه ومثل ازيكون لهعلى رجل دين وله عنده وديعة فيجحد الوديعة فيجحد هو الدين اوبالعكس ويحلف ماله عندى حق اوما او دعني شيئا و انكان يجيز هذا من يجيز مسئلة الظفر ومثل ان تدعي عليه المرأة كسوة أونفقة ماضية كذباو باطلا فينكر انتكون مكنتهمن نفسها اوسلمت نفسهااليه اويقيم شاهدي زورانها كانت ناشزا فلا نفقة لها ولا كسوة ومثل ان يقتل رجل وليه فيقيم شاهدي زورولم يشهدا القتل فيشهداانه قتله ومثل ان يموت مورثه فيقيم شاهدي زورانهمات وانهوارثه وهما لا يعلمان ذلك و نظائره ممن له حق لاشاهد له به فيقيم شاهد زوريشهدله به فهذا ياثم على الوسيلة دون المقصود وفي مثل هذا جاء الحديث ادالامانة الى من ائتمنك ولا يخن من خانك ﴿ فصل ﴾ القسم الثاني ان يكون الطريق مشروعة وما يفضي اليه مشروع وهذه هي الاسباب التي نصبها الشارع مفضية الى مسبباتها كاالبيع والاجارة والمسأقاة والمزاعة والوكالة بل الاسباب محل حكم الله ورسوله وهي في اقتضائها لمسبباتها شرعاعلى وزان الاسباب الحسية في اقتضائها لمسبباتها قد را فهذا شرع الرب تعالى وذلك قدره وهما خلقه وامره والله له الخلق والامر ولاتبديل لخلق الله ولاتغيير لحكمه فكما لايخالف سبحانه بالاسباب القدرية احكامها بل يجريها على سببها وما

خلقت له فهكذا الاسباب الشرعية لا يخرجها عن سببها وماشرعت له بل هذه سنته شرعا وامرا وتلك سنته قضاء وقدرا وسنته الامرية قد تبدل وتنغير كايعصي امره ويخالف واماسنته القدرية فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا وكالا يعصي امره الكونى القدري ويدخل في هذا القسم التحيل على جلب المنافع وعلي دفع المضار وقد الهم الله تعالى ذلك لكل حيوان فلانواع الحيوانات من انواع الحيل والمكر مالا يهتدى اليه بنو آدم وليس كلامنا ولا كلام السلف في ذم الحيل متنا ولا لهذا القسم بل العاجز من عجز منه والكيس من كان به افطن وعليه اقدر ولا سيا في الحرب فانها خدعة والعجز كل العجز ترك هذه الحيلة والإنسان مندوب الى الاستعادة بالله تعالى من العجز والكسل فالعجز عدم القدرة على الحيلة النافعة والكسل عدم الارادة في عالم في من العجز والكسل فالعجز عدم القدرة على الحيلة النافعة والكسل عدم الارادة في مصالحه كما قال

اذًا المرء لم يحتل وقد جدجده اضاع وقاسى أمره وهو مدبر وفي هـذا قال بعض السلف الامر امران امر فيه حيـلة فلا يعجز عنـه وامر لاحيلة فيه فلا يجزع منه

﴿ فصل ﴾ القسم الثالث ان يحتال على التوصل إلى الحق اوعلى دفع الظلم بطريق مباحة لم توضع موصلة إلى ذلك بل وضعت لغيره فيتخذها هوطريقا الى هذا القسم والذي قبله ان الطريق في قد وضعت له لكن تكون خفية ولا يفطن لها والفرق بين هذا القسم والذي قبله ان الطريق في الذي قبله نصبت مفضية إلى مقصودها ظاهراً فسالكها سالك الطريق المعهود والطريق في هذا القسم نصبت مفضية الى غيره فيتوصل بها إلى مالم يوضع له فهى في الفعال كالتعريض الجائز في المقال أوتكون مفضية اليه لكن خلفاء ونذكر لذلك أمثلة ينتفع بها في هذا الباب (المثال الأول) اذا استأجر منه دارا مدة سنين بأجرة معلومة خلف ان يغدر به المكرى في آخر المدة ويتسبب إلى فسنخ الاجارة بان يظهر انه لم تكن له ولاية الايجار أو ان المؤجر ملك لابنه أو امرأته أوانه كان مؤجرا قبل ايجاره ويتبين ان المقبوض أجرة المثل لما استوفاه من المدة ويتنزع المؤجر لهمنه (فالحيلة) في التخلص من هذه الحيلة ان يضمنه المستأجر درك العين المؤجرة له أو لغيرة فاذا استحقت أو ظهرت الاجارة فاسدة رجع عليه بماقبض منه أو يأخذ العين المؤجرة له أو لغيرة فاذا استحقت أو ظهرت الاجارة فاسدة رجع عليه بماقبض منه أو يأخذ

أقرارمن يخاف منه بأنه لاحق له في العين وان كل دعوى بدعيها بسبيها فهي باطلة أو يستأجرها منه بمائة دينار مثلا ثم يصارفه كل ديناربعشرة دراهم فاذا طالبه بأجرة المثل طالبه هو بالدنانير التي وقع عليها العقد فان لم يخف من ذلك ولكن يخاف ان يغدر به في آخر المدة فليسقط مبلغ الاجرة على عدد السنين ويجعل معظمهاللسنة التي يخشى غدره فيها وكذلك اذا خاف المؤجر ان يغدر المستأجر ويرحل في آخر المدة فليجعل معظم الأجرة على المدة التي يأمن فهامن رحيله والقدر اليسير منها لآخر المدة (المثال الثاني) أن يخاف رب الدارغيبة المستأجر ويحتاج الي داره فلا يسلمها آهلة اليه (فالحيلة) في التخلص من ذلك أن يؤجرها ربها من امرأة المستأجر ويضمن الزوجان ترداليه المرءةالدار وتفرغها متى انقضت المدةأو تضمن المرءة ذلك اذااستأجر الزوج فمتى استأجر أحدهما وضمن الاخرالرد لم يتمكن أحدهما من الامتناع وكذلك ان مات المستأجر فجحد ورثته الاجارة وادعوا ان الدار لهم نفع رب الدار كفالة الورثة وضمانهم رد الدار الى المؤجر فان خاف المؤجر افلاس المستأجر وعدم تمكنه من قبض الاجرة فالحيلة ان يأخذ منه كفيلا باجرة ماسكن أبدا ويسمى أجرة كل شهر للضمين ويشهد عليه بضمانه (المثال الثالث) ان ياذن رب الدار للمستأجران يكون في الدار مايحتاج اليه أو يعلف الدابة بقدر حاجتها وخاف ان لا يقدر ما يحتسب له ذلك من الاجرة فالحيلة في اعتداده به عليه ان يقدر ما يحتاج اليه الدامة أو الدار ويسمى له قدرا معلوما ويحسبه من الاجرة ويشهد على المؤجر انه قد وكله في صرف ذلك القدر فيما تحتاج آليه الداراوالدابة فان قيل فهل تجوزون لمن له دين على رجل ان يوكله في المضاربة به أو الصدقة به أو ابراء نفسه منه أو ان يشتري له شيئًا ويبرأ المدين اذا فعــل ذلك قيل هذا مما اختلف فيه وفي صورة المضاربة بالدين قولان في مذهب الامام أحمد احدهما انهلا يجوز ذلك وهو المشهور لانه يتضمن قبض الانسان من نفسه وابراءه لنفسه من دين الغريم بفعل نفسه لانه متى أخرج الدين وضارب به فقدصارالمال امانة وبريءمنه وكذلك اذا اشترى به شيئا اوتصدق به (والقول الثاني) أنه يجوز وهو الراجح في الدليل وليس في الادلة الشرعية مايمنع من جواز ذلك ولا (يقتضي بجويزه مخالفة قاعدة من قواعد الشرع ولا وقوعاً في محظور من ربا ولا قمار ولا بيع غرر ولامفسدة في ذلك بوجه ما فلايليق بمحاسن الشريعة المنع منه ونجويزه من محاسنها ومقتضاها وقولهم أنه يتضمن ابراء

الانسان لنفسه بفعل نفسه كلام فيه اجمال يوهم انه هو المستقل بأبراء نفسه وبالفعل الذي به يبرأ وهذا ايهام فانه انها بري بما أذن له رب الدين من مباشرة الفعل الذي تضمن براءته من الدين فاي محذورفي ان يفعل فعلا أذن له فيه رب الدين ومستحقه يتضمن براءته وكيف ينكر أن يقع في الاحكام الضمنية التبعية مالايقع مثله في المتبوعات ونظائر ذلك أكثرمن أن تذكر حتى لو وكله اوأذنله ان يبرئ نفسه من الدين جاز وملك ذلك كالووكل المرأة ان تطلق نفسهافاي فرق بين ان يقول طلقى نفسك انشئت اويقول لغريمه ابري نفسك انشئت وقد قالو الواذن لعبده في التكفير بالمال ملك ذلك على الصحيح فلوأذن له في الاعتلق ملكه فلواعتق نفسه صح على احد القولين والقول الآخر لايصح لمانع آخر وهوان الولاءللمعتق والعبد ليس من أهل الولاء نعم المحذور ان يملك ابراء نفسه من الدين بغير رضي ربه و بغير اذنه فهذا هو المخالف لقواعد الشرع ﴿ فَانَ قيل ﴿ فالدين لا يتعين بل هو مطلق كلي ثابت في الذمة فاذاأ خرج مالا واشترى به أوتصدق به لم يتعين ان يكون هو الدين ورب الدين لم يعينه فهو باق على اطلاقه (قيل) هو في الذمة مطلق وكل فرد من افراده طابقه صح ان يعين عنه ويجزي وهـ ذا كايجاب الرب تعالى الرقبة المطلقة في الكفارة فانهاغير معينة ولكن ايرقبة عينها المكلف وكانت مطابقة لهذا المطلق تادي بها الواجب ونظيره همنا اناى فرد عينه وكان مطابقا لمافي الذمة تمين وتادى به الواجب وهذا كما يتعين عند الاداء الي ربه وكما يتعين عند التوكيل في قبضه فهكذا يتعين عندتوكيله لمن هو في ذمته ان يعينه ثم يضارب به اويشتري بهشيئاً اويتصدق وهذا محض الفقه وموجب القياس والافما الفرق بين تعيينه اذاوكل الغير في قبضه والشرى اوالتصدق به وبين تعيينه اذاوكل من هو في ذمته ان يعينه ويضارب اويتصدق به فهل يوجب التفريق فقه اومصلحة لهمااولا حدهم اوحكمة للشارع فيجب مراعاتها (فان قيل) تجوزوا على هذا ان يقول له اجعل الدين الذي عليك رأس مال السلم في كذا وكذا (قيل) شرط صحة النقض امران (احدهما) ان تكون الصورة التي تنقض بهــا مساوية لسائر الصور في المعنى الموجب للحكم (الثاني)ان يكون الحكم فيهامعلوما بنص اواجماع وكلاالامرين منتف ههنافلااجماع معلوم في المسئلة وانكان قدحكي وليس ممانحن فيه فانالمانع من جوازها رأي انهامن باب بيع الدين بالدين بخلاف مأنحن فيه والمجوز لهــا يقول ليس عن الشارع نص عام في المنع من بيع الدين بالدين وغاية ماورد فيه حديث وفيه مافيه انه نهي عن بيع

الكالئ بالكالئ والكالي هو المؤخر وهذا كما اذا كان رأس مال السلم دينا في ذمة المسلم فهذا هو المنوع منه بالاتفاق لانه يتضمن شغل الذمتين بغير مصلحة لهما واما أذا كان الدين في ذمة المسلم اليه فاشتري به شيئا في ذمته فقد سقط الدين من ذمته وخلفه دين آخر واجب فهذا من باب بيع الساقط بالواجب فيجوز كمايجوز بيع الساقط بالساقط في بأب المقاصة فان بني المستأجر اوانفق على الدابة وقال انفقت كذا وكذا وانكر المؤجر فالقول قول المؤجر لأن المستأجر يدعي براءة نفسه من الحق الثابت عليه والقول قول المنكر (فان قيل) فهل ينفعه اشهاد رب الدارأ والدابة على نفسه انه مصدق فيما يدعي انفاقه « قيل » لا ينفعه ذلك وليس بشي ولا يصدق انه انفق شيئًا الا ببنة لان مقتضى العقد ان لا يقبل قوله في الانفاق ولكن ينتفع بعد الانفاق باشهاد المؤجر انه صادق فيما يدعى انه انفقه والفرق بين الموضعين انه بعد الانفاق مدع فاذا صدقه المدعى عليه نفعه ذلك وقبل الانفاق ليسمدعيا ولا ينفعه اشهاد المؤجر بتصديقه فيما سوف يدعيه في المستقبل فهذا شيء وذاك شيء آخر (فان قيل) فما الحيلة على ان يصدق المؤجر المستأجر فيما يدعيه من النفقه (قيل) الحيلة أن يسلف المستأجر رب الدار أوالحيوان من الاجرة مايعلم أنه بقدر حاجته ويشهد عليه بقبضه ثم يدفع ربالدار الىالمستأجر ذلك الذي قبضه منه ويوكله في الانفاق على دارهأو دابته فيصير امينه فيصدق على مايدعيه اذا كان ذلك نفقة مثله عرفا فان خرج عن العادة لم يصدق بهوهذه حيلة لا يدفع بهاحقا و لا يتوصل بهاالي المحرم ولا يقيم بهاباطلا (المثال الرابع) اذاخاف رب الدارأ والدابة ان يعوقها عليه المستأجر بعد المدة « فالحيلة » في امنه من ذلك ان يقول متى حبستها بعد انقضاء المدة فاجرتها كل يوم كذا وكذا فانه يخاف من حبسها ان يلزمه بذلك « المثال الخامس » لا يجوز استئجار الشمع ليشعله لذهاب عين المستأجر « والحيلة » في تجويز هذا العقدان يبيعه من الشمعة اواقي معلومة ثم يؤجره اياها فان كان الذي اشعل منهاذلك القدر والااحتسب له بما اذهبه منها واحسن من هذه الحيلة ان يقول بعتك من هذه الشمعة كل اوقية منها بدرهم قل المأخوذ منها اوكثر وهذا جائر على احد القولين في مذهب الامام واحمدواختاره شيخناً وهو الصواب المقطوع به وهو مخرج على نص الامام احمد في جواز اجارة الدار كل شهر بدرهم وقد اجر على كرم الله وجهه نفسـه كل دلو بتمرة ولا محـذور في هذا اصلا ولا يفضى الى تنازع ولاتشاحن بل عمل الناس في أكثر بياعاتهم عليه ولا يضره جمالة كمية المعقود

عليه عند البيع لان الجهالة المانعة من صحة العقد هي التي تؤدى الى القهار والغرر ولايدري العاقد على اى شئ يدخـل وهذه لانؤدى الى شيَّ من ذلك بل ان أراد قليلا أخذو البائع راض وانأراد كثيرا أخذوالبائع راض والشريعة لأنحرم مثل هذا ولا تمنع منه بل هي اسمح من ذلك واحكم « فانقيل» لكن في العقد على هذا الوجه محذوران احدهما تضمنه للجمع بين البيع والاجارة الثاني ان مورد عقد الاجارة يذهب عينه أوبعضه بالاشعال «قيل» لامحذور في الجمع بين العقدين كل منهما جائز بمفرده كما لوباعه سلعة وأجره داره شهراً بمائة درهم وأما ذهاب اجزاء المستأجر بالانتفاع فانما لم يجز لانه لم يتعوض عنه المؤجر وعقد الاجارة يقتضي رد العين بعد الانتفاع واما هذا العقد فهو عقد بيع يقتضي ضان المتلف ثمنه الذي قدرله واجرة انتفاعه بالعين قبل الاتلاف بالاجرة في مقابلة انتفاعه بهامدة بقائها والثمن في مقابلة ماأذهب منها فدعونا من تقليد آراء الرجال ماالذي حرم هذا وأين هو في كتاب الله وسنة رسوله أوأقوال الصحابة أوالقياس الصحيح الذي يكون فيهالفرع مساويا للاصل ويكون حكم الاصل ثابتا بالكتاب أوالسنة أوالاجاع وليس كلامنا فيهذا الكتاب مع المقلد المتعصب المقرعلى نفسه بماشهد عليه به جميع أهل العلم انه ليس من جملتهم فذاك وما اختار لنفسه وبالله التوفيق (المثال السادس) ان تشترط المرأة دارها أو بلدها إوان لا يتزوج عليها ولا يكون هناك حاكم يصحح هذا الشرط أو تخاف ان يرفعها الي حاكم يبطله (فالحيلة» في تصحيحه ان تلزمه عند العقد بأن يقول انتزوجت عليك امرأة فهي طالق وهذا الشرط يصح وان قلنا لا يصح تعليق الطلاق بالنكاح نص عليه أحمد لان هذا الشرطلاوجب الوفاءبه من منع التزويج بحيث لو تزوج فلها الخيار بين المقام معه ومفارقته جاز اشتراط طلاق من يتزوجها عليها كما جاز اشتراط عدم نكاحها فان لم تتم لها هذه الحيلة فلتاخذ شرطه انه ان تزوج عليها فامرها بيدها اوامر الضرة بيدها ويصح تعليق ذلك بالشرط لانه توكيل على الصحيح ويصح تعليق الوكالة على الشرط على الصحيح من قولى العلماء وهو قول الجمهورومالك وابي حنيفة واحمد كما يصح تعليق الولاية على الشرط بالسنة الصحيحةالصريحة ولو قيل لا يصح تعليق الوكالة بالشرط لصح تعليق هذا التوكيل الخاص لانه يتضمن الاسقاط فهو كتعليق الطلاق والعتق بالشرط ولا ينتقض هذا بالبراءة فأنه يصح تعليقها بالشرط وقد فعله الامام احمدواصوله تقتضي صحته وليس عنه نص بالمنع ولوسلم انه

تمليك لم يمنع تعليقه بالشرط كم تعلق الوصية واولى بالجواز فان الوصية تمليك مال وهـ ذا ليس كذلك فان لم تنم لهاهذه الحيلة فليتزوجها على مهر مسمى على انه ان اخرجها من دارهافلها مهر مثلها وهو اضعاف ذلك المسمي ويقر الزوج بأنه مهر مثلها وهذا الشرط صحيح لانها لم ترض بالمسمي الابناء على اقراها في دارها فاذالم يسلم لها ذلك وقد شرطت في مقابلته زيادة جازو تكون تلك الزيادة في مقابلة مافاتها من الغرض الذي انما ارخصت المهر ليسلم لها فاذالم يسلم لها انتقلت الى المهر الزائد وقد صرح اصحاب ابي حنيفة بجواز مثل ذلك مع قولهم بانه لا يصح اشتراط دارها ولا انلايتزوج عليهاوقد اغني الله عن هـذه الحيلة بوجوب الوفاء بهذا الشرط الذي هو احق الشروط ان يوفي به وهو مقتضي الشرع والعقل والقياس الصحيح فان المرأة لم ترض ببذل بضمها للزوج الاعلى هذا الشرطولولم يجب الوفاء به لم يكن العقد عن تراض وكان الزاما لها عالم تاتزمه وبمالم يلزمها الله تعالى ورسوله به فلا نص ولاقياس والله الموفق «المثال السابع» إذا خاصمته امرأته وقالت قل كل جارية اشتريتها فهي حرة وكل امرأة الزوجها فهي طالق «فالحيلة في خلاصه ان يقول ذلك ويعني بألجارية السفينة لقوله « انالما طغي الماء حملنا كم في الجاريه» ويمسك بيده حصاة اوخرقة ويقول فهي طالق فيرد الكناية اليها فان تفقهت عليه الزوجة وقالت قل كل رقيقة اوامة فليقل ذلك وليعن فهي حرة الخصال غيرفاجرة فانه لوقال ذلك لم تعتق كما لوقال لهرجل غلامك فاجرزان فقال مااعرفه الاحرا عفيفا ولم يرد العتق لم يعتق وان تفقهت عليه وقالت قل فهي عتيقة فليقل ذلك ولينو ضد الجديدة أي عتيقة في الرق فان تفقهت وقالت قل فهي معتوقة 'وقد اعتقتها انملكتها فليرد الكناية الي حصاة في يده اوخرقة فان لم تدعه ان يمسك شيئا فليردها الى نفسه ويعني أن قداعتقها من النار بالاسلام اوفهي حرة ليست رقيقة لاحد ويجعل الكلام جملتين فان حصرته وقالت قل فالجارية التي اشتريتها معتوقة فليقيد ذلك بزمن معين أومكان معين في نيته ولا يحنث بغيره فان حصرته وقالت من غير تورية ولا كناية ولا نية تخالف قولي وهذا آخر التشديدفلا يمنعه ذلكمن التورية والكناية وان قال بلسانه لااورى ولا أكنى والتورية والكناية في قلبه كما لو قال لااستثنى بلسانه ومن نيته الاستثناء ثم استثنى فانه ينفعه حتى لولم ينو الاستثناء ثم عزم عليه واستثنى نفعه ذلك بالسنة الصحيحة الصريحة التي لامعارض لهابوجه في غير حديث كـقول الملك لسليمان قل ان شاء الله وقول النبي صلى الله عليه

وآله وسلم الاالاذخر بعد أن ذكره به العباس وقوله أن شاء الله بعد أن قال لاغزون قريشا ثلاث مرات ثم قال بعدالثالثة وسكوته (انشاءالله) والقرآن صريح في نفع الاستثناء اذا نسيه ولم ينوه في اول كلامه ولا اثناءه في قوله تعالي « ولا تقولن لشي اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واذكر ربك اذانسيت» وهذااما ان يختص بالاستثناء اذا نسيه كما فسره به جمهور المفسرين أويعمه ويعم غيره وهو الصواب فاما ان يخرج منه الاستثناء الذي سيق الكلام لاجله ويرد الى غيره فلا يجوز ولان الكلام الواحد لا يعتبر في صحته نية كل جملة من جملة و بعض من أ بعاضه فالنص والقياس يقتضي نفع الاستثناء وان خطرله بعد انقضاء الكلام وهذا هو الصواب المقطوع به ﴿المثال الثامن ﴾ لا تصح اجارة الارض المشغولة بالزرع فان أراد ذلك فله حيلتان جائزتان ﴿أحدهما ﴾ أن يبيعه الزرع ثم يؤجره الارض فتكون الارض مشغولة علك المستاجر فلا يقبح في صحة الاجارة فان لم يتمكن من هذه الحيلة لكون الزرع لم يشتدأ وكان زرعا للغير انتقل الى الحيلة الثانية وهي ان يؤجره اياها لمدة تكون بعــد اخذ الزرع ويصح هذا بناء على صحـة الاجارة المضافة (المثال التاسع) لاتصح اجارة الارض على ان يقوم المســتأجر بالخراج مع الاجرة أويكون قيامه به هو اجرتها ذكره القاضي لان الخراج مؤونة تلزم المالك بسبب تمكنه من الانتفاع فلا يجوز نقله الى المستأجر والحيلة في جوازه ان يسمى مقدار الخراج ويضيفه الى الاجرة قلت ولايمنع ان يؤجره الارض بهاعليها من الخراج اذا كان مقدار امعلوما لاجهالة فيه فيقول أجرتكما بخراجها تقوم بهعني فلامحذور في ذلك ولاجهالة ولاعزروأي فرق بين ان يقول اجرتك كل سنة بهائة اوبالمائة التي عليها كل سنة خراجا (فان قيل) الاجرة تدفع الى المؤجر والخراج الى السلطان (قيل) بل تدفع الاجرة الى المؤجر أو الى من اذن له بالدفع اليه فيصير وكيله في الدفع «المشال العاشر» لا يصح ان يستأجر الدابة بعلفها لانه مجهول والحيلة في جوازه ان يسمي مايعلم انها كتاج اليه من العلف فيجعله اجرة ثم يوكله في انفاق ذلك عليها وهذه الحيلة غير محتاج اليهاعلى اصلنا فانا نجوز ان يستأجر الظئر بطعامها وكسوتهاوالاجير بطعامه وكسوته فكذلك اجارة الدابة بعلفها وسقيها «فان قيل» علف الدابة على مالكها فاذاشر طه على المستأجر فقد شرط ماينافي مقتضي العقد فاشبه مالو شرط في عقد النكاح ان تكون نفقة الزوجة على نفسها «قيل» هذا من افسد القياس لان العلف قد جعل في مقابلة الانتفاع فهو نفسه اجرة مغتفرة

جهالها اليسيرة للحاجة بل الحاجة الى ذلك اعظم من حاجة استئجار الاجير بطعامه وكسوته ان يمكن الاجيران ان يشتري له بالاجرة ذلك فاما الدابة فان كلف ربهاان يصحبها ليعلفها شق عليه ذلك فتدعو الحاجة الى قيام المستأجر عليها ولا يظن به تفريطه في علفها لحاجته الى ظهرها فهو يعلفها لحاجته وان لم يمكنها مخاصمته «المثال الحادي عشر » اذا اراد ان يستأجر دارا او حانوتا ولا يدري مدة مقامه فان استأجره سنة فقد يحتاج الى التحول قبلها (فالحيلة) ان يستاجر كل شهر بكذا وكذا فتصح الاجارة وتلزم في الشهر الاول وتصير جائزة فيا بعده من الشهور فلكل واحد منها الفسخ عقيب كل شهر الى تام يوم وهدا قول أبي حنيفة وقال الشافعي الاجارة فاسدة وعن أحمد نحوه والصحيح الاول فاذا خاف المستأجر ان يتحول قبل تهام الشهر الثاني فيلزمه أجرته (فالحيلة) ان يستأجرها كل أسبوع بكذا فان خاف التحول قبل الاسبوع استأجرهاكل يوم بكذاؤ يصح ويكون حكم اليوم كحكم الشهر (المثال الثاني عشر) لو وكله ان يشتري له جارية معينة فلما رأها الوكيل أعجبته وأراد شراءها لنفسه من غير اثم يدخل عليه ولاغدر بالموكل جاز ذلك لان شراءه أياها لنفسه عن ل لنفسه واخراج لها من الوكالة والوكيل يملك عن ل نفسه في حضور الموكل وغيبته واذا عن ك نفسه واشتري الجارية لنفسـه بماله ملكها وليس في ذلك بيع على بيع أخيـهأوشراء على شراء أخيه الا أن يكون سيدها قدركن الي الموكل وعزم على امضاء البيع له فيكون شراء الوكيل لنفسه حينئذ حراما لانه شراء على شراء أخيه ولا يقال العقد لميتم والشراء على شرائه هوان يطلب من البائع فسخ العقد في مدة الخيار ويعقد معه هو لعدة أوجه (أحدها) ان هذا جمل للحديث على الصورةالنادرة والاكثر خلافها (الثاني)انالنبي صلى الله عليه وآله وسلم قرن ذلك بخطبته على خطبة أخيه وذلك انها يكون قبل عقد النكاح (الثالث) انه نهي ان يسوم على سوم أخيه وذلك أيضاً قبل العقد(الرابع)ان المعنى الذي حرم الشارع لاجله ذلك لا يختص بحالة الخيار بل هو قائم بعد الركون والتراضي وان لم يعقد اه كما هو قائم بعد العقد (الخامس) ان هذا تخصيص لعموم الحديث بلا موجب فيكون فاسدا فان شراءه على شراءأ خيه متناول لحال الشراء ومابعده والذي غرمن خصه بحالة الخيار ظنه ان هذااللفظ انإيصدق على من اشتري بعدشراء أخيه وليس كذلك بل اللفظ صادق على القسمين (السادس) انه لو أختص اللفظ به بعد الشر العلو العرب

تعديته بتعدية علته الى حالة السوم واماعلى أصل أبي حنيفة فلا يتاتي ذلك لان الوكيل لايملك عن نفسه في غيبة الموكل فلواشتر اهالنفسه لكان عن لا لنفسه في غيبة موكله وهو لا يملكه قالوا فالحيلة في شرائها لنفسه ان يشتريها بغير جنس الثمن الذي وكل ان يشتري به وحينئذ فيملكها لان هذاالعقد غير الذي وكل فيه فهو بمنزلة مالو وكله في شراءشاة فاشتري فرسافان العقد يكون للوكيل دون الموكل فان أرادالموكل الاحتراز من هذه الحيلة وان لا يمكن الوكيل من شرائها لنفسه فليشهد عليه انهمتي اشتراها لنفسه فهي حرة فان وكل الوكيل من يشتريها لهانبني ذلك على أصلين (أحدهم) ان الوكيل هل ان يوكل أملا (والثاني) ان من حلف لا يفعل شيئاً فوكل في فعله هل يحنث أملاوفي الاصلين نزاع معروف فان وكله رجل في بيع جارية ووكله آخر في شراءها وأرادهوشراءها لنفسه فالحكم على ماتقدم غيران ههنا أصلاآخر وهوان الوكيل في بيع الشي هل يمك بيعه لنفسه فيه روايتان عن الامام احمد (احدهما) لايمك ذلك سدا للذريعـــة لانه لا يستقصي في الثمن (والثانية) يجوزاذازاد على ثمنها في النداء لتزول الهمة فعلى هذه الرواية يفعل ذلك من غير حاجة الى حيلة (والثانية) لا يجوز فعل هذا وهل يجوز له التحيل على ذلك فقيـل له ان يتحيل عليه بأن يدفع الى غيره دراهم ويقول له اشتر هالنفسك ثم تملكها منه والذي تقتضيه قواعد المذهب انهذا لا بحوزلانه بحيل على التوصل الى فعل محرم ولان ذلك ذريعة الى عدم استقصائه واحتياطه في البيع بل يسامح في ذلك لعلمه انها تصير اليه وانه هو الذي يزن الثمن ولانه يعرض نفسه للتهمة ولان الناس يرون ذلك نوع غدر ومكر فمحاسن الشريعة تابي الجواز (فان قيل)فلو وكله أحدهما في بيعها والآخر في شراءها ولم يردان يشتريها لنفسه فهل يجوز ذلك (قيل)هـذا ينبني على شراء الوكيل في البيع لنفسه فانأجزناه هناك جازههنا بطريق الاولى وان منعناه هناك فقال القاضي لايجوزأ يضاً همنالتضادالغرضين لانوكيل البيع يستقصي فيزيادة الثمن ووكيل الشراء يستقصي في نقصانه فيتضادان ولم يذكر غير ذلك ويتخرج الجواز وان منعنا الوكيل من الشراء لنفسه من نص أحمد على جو از كون الوكيل في النكاح وكيلامن الطرفين وكونه أيضاً وليا من الطرفين وأنه يلى بذلك على ايجاب العقدوة بوله ولا ريب أن النهمة التي تلحقه في الشراء لنفسه اظهر من التهمة التي تلحقه في الشراء لموكله « والحيلة » الصحيحة في ذلك كله ان بييمها بيعا بتاتًا ظاهرًا لاجنبي يثق به ثم يشتريها منه شراء مستقلا فهذا لا بأس به والله أعلم « المثال

الثالث عشر » اذا قال الرجل لامرأته الطلاق يلزمني لاتقولين لي شيئا الاقلت لك مثله فقالت له انتطالق ثلاثا « فالحيلة » في التخلص من ان يقول لهامثل ذلك ان يقول لها قلت لي انت طالق ثلاثًا قال اصحاب الشافعي وفي هذه الحيلة نظر لا يخفي لانه لم يقل لهامثل ماقالت له وانماحكي كلامها من غير ان يقول لهانظيره ولوان رجلاسب رجلافقال له المسبوب انتقلت لي كذا وكذا لم يكن قدرد عليه عندأ حدلالغة ولاعرفا فهذه الحيلة ليست بشيع « وقالت » طائفة اخري الحيلة ان يقول له انت طالق ثلاثًا بفتح التاء فلا تطلق وهذا نظير ماقالت له سواء وهذه وان كانت اقرب من الاولى فأن المفهوم المتعارف لغةوعقلاوعرفامن الردعلي المرأة ان يخاطبها خطاب المؤنث فاذا خاطبها خطاب المذكر لم يكن ذلك رداً ولا جوابا ولو فرض له انهرد لم يمنع وقوع الطلاق بالمواجهة وان فتح التاءكانه قال ايها الشخص اوالانسان «وقالت» طائفة أخري الحيلة في ذلك أن يقول أنت طالق ثلاثًا أنشاء الله أوان كلت السلطان أوان سافرت ونحوذلك فيكون قد قال لها نظير ماقاات ولا يضره زيادة الشرط وهذه الحيلة اقرب من التي قبلها ولكن في كون المتكلم بها رادا اومجيبا نظر لا يخفي لان الشرط وان تضمن زيادة في الكلام لكنه يخرجه عن كونه نظيرا لكلامها ومثلاله وهو انماحلف ان يقول لها مثل ماقالت له والجملة الشرطية ليست مثل الجملة الخبرية بل الشرط يدخل على الكلام التام فيصيره ناقصا يحتاج الى الجواب وبدخل على الخبر فيقلبه انشاء ويغير صورة الجملة الخبرية ومعناها ولو قال رجل لغيره لعنك الله فقال له لعنك الله أن بدلت دينك أوار تددت عن الاسلام لم يكن ساباله ولوقال له يازان فقال له بل انت زان ان وطئت فرجا حراما لم يكن الثاني قاذفاله ولو بذلت له مالاعلى أن يطلقها فقال انت طالق ان كلَّت السلطان لم يكن مستحق المال ولم يكن مطلقا (وقالت) طائفة أخري لاحاجة الىشيُّ من ذلك والحالف لمتدخل هذه الصورة في عموم كلامه وان دخلت فهي من المخصوص بالعرف والعادة والعقل فانه لميرد هذه الصورة قطعا ولاخطرت بباله ولاتناولها لفظه فانه انما تناول لفظه القول الذي يصبح ان يقال له وقولها انت طالق ثلاثًا ليس من القول الذي يصبح ان يواجه بهفهو لمو محض وباطل وهو بمنزلة قولها انت امرأتي وبمنزلة قول الامة لسيدهاانت امتي وجاريتي ونحو ذلك من الكلام اللغو الذي لم يدخل تحت لفظ الحالف ولاارادته اماعدم دخوله تحت ارادته فلا اشكال فيه واماعدم تناول لفظه له فان اللفظ العام انمايكون عاما فيما يصلحله وفيما

سيق لاجله وهذااقوي من جميع ماتقدموغايته تخصيص العام بالعرف والعادة وهذا اقرب لغة وعرفاوعقلاوشرعا من جعل ماتقدم مطابقا ومماثلا لكلامهامثله فتامله والله الموفق (المثال الرابع عشر) اذاخاف الرجل لضيق الوقت ان يحرم بالحج فيفوته فيلزمه القضاء ودم الفوات (فالحيلة) ان يحرم احراما مطلقا ولا يعينه فان اتسع له الوقت جعله حجا اوقرانا اوتمتعا وان ضاق عليه الوقت جعله عمرة ولا يلزمه غيرها « المثال الخامس عشر » اذا جاوز الميقات غير محرم لزمه الاحرام ودم لمجاوزته للميقات غير محرم « فالحيلة » في سقوط الدم عنه ان لا يحرم من موضعه بل يرجع الى الميقات فيحرم منه فان احرم من موضعه لزمه الدم ولا يسقط برجوعه الى الميقات « المثال السادس عشر » اذا سرق له متاع فقال لامرأته ان لم تخبر بني من أخذه فانت طالق ثلاثًا والمرأة لا تعلم من أخذه « فالحيلة في التخلص من هذه اليمين ان تذكر الاشخاص التي لا يخرج المأخوذ عنهم ثم تفردكل واحد واحد وتقول هو اخذه فانها تكون مخبرة عن الا خذ وعن غيره فيبرفي بمينه ولا تطلق « المثال السابع عشر » اذا ادعت المرأة النفقة أوالكسوة لمدة ماضية فقد اختلف في قبول دعواها فمالك وابو حنيفة لايقبلان دعواها ثم اختلفا في مأخذ الرد فابو حنيفة يسقطها بمضي الزمان كما يقوله منازعوه في نفقة القريب ومالك لايسمع الدءوي التي يكذبها العرف والعادة ولا يحلف عنده فيها ولا يقبل فيها بينة كمالوكان رجل حائزا دارا متصرفافيهامدة السنين الطويلة بالبناء والهدم والاجارة والعارة وينسبها الى نفسه ويضيفها الى ملكه وانسان حاضريراه ويشاهدافعاله فيها طول هذه المدة ومع ذلك لا يعارضه فيها ولايذكر انله فيها حقاولامانع يمنعه من خوف اوشركه في ميراث ونحوذلك ثم جاء بعد تلك المدة فادعاها لنفسه فدعواه غير مسموعه فضلا عن اقامة بينته قالوا وكذلك اذا كانت المرأة مع الزوجمدة سنين يشاهده الناس والجيران داخلا يبته بالطعام والفاكهة واللحم والخبزثم ادعت بعد ذلك انه لم ينفق عليها في هذه المدة فدعواها غير مسموعة فضلا عن ان يحلف لها اويسمع لها بينة قالوا وكل دعوى ينفيها العرف وتكذبها العادة فانها مرفوعة غير مسموعة وهذا المذهب هو الذى ندين الله به ولا يليق بذه الشريعة الكاملة سواه وكيف يليق بالشريعة ان تسمع مثل هذه الدعوي التي قد علم الله وملائكته والناس انها كذب وزور وكيف تدعي المرأة انها اقامت مع الزوج ستين سنة اواكثرلم ينفق عليها فيها يوما واحدا ولاكساها فيها ثوبا ويقبل قولها عليه ويلزم

بذلك كله ويقال الاصل معها وكيف يعتمد على اصل يكذبهالعرف والعادة والظاهرالذي بلغ في القوت الى حدالقطع والمسائل التي يقدم فيها الظاهر القوي على الاصل اكثر من ان تحصى ومثل هذا المذهب في القوة مذهب ابي حنيفة وهو سقوطها بمضي الزمان فان البينة قد قامت بدونها فهي كحق المبيت والوطئ ولا يعرف أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أنهم أمَّة النأس في الورع والتخلص من الحقوق والمظالم قضي لامرأة بنفقة ماضية اواستحل امرأة منها ولااخبراا بي صلى الله عليه وسلم بذلك امرأة واحدة منهن ولاقال لهامامضي من النفقة حق لك عندالزوج فان شئت فطالبيه وان شئت حللتيه وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يتعذرعليه نفقة أهله اياماحتي سألته اياها ولم يقل لهن هي باقية في ذمتي حتي يوسع الله واقضيكن ولماوسع الله عليه لم يقض لامرأة منهن ذلك ولاقال لهاهذاءوض عن ما فاتك من الانفاق ولا سمع الصحابة لهذه المسألة خبرا وقول عمر رضي الله عنه للغياب اما ان تطلقوا واما ان تبعثوا بنفقة مامضي في ثبوته نظر فان قال ابن المنذر ثبت عن عمر فان في اسناده ما يمنع ثبوته ولوقدر صحته فهو حجة عليهم ودليل على أنهم اذاطلقوا لم يلزمهم بنفقة مامضي (فان قيل) وحجة عليكم في الزامه لهم بها وانتم لا تقولون بذلك (قيل) بل تقول به وان الازواج اذاامتنعوا من الواجب عليهم مع قدرتهم عليه لم يسقط بالامتناع ولزمهم ذلك واما المعذور العاجز فلا يحفظ عن أحدمن الصحابة انه جعل النفقة ديناً في ذمته ابدا وهذا التفصيل هو احسن مايقال في هذه المسئلة والمقصودان على هذين المذهبين لاتسمع هذه الدعوي ويسمعها الشافعي واحمد بناء على قاعدة الدعاوي وان الحق قد ثبت ومستحقه ينكر قبضه فلايقبل قول الدافع عليه الاببينة فعلى قولهما يحتاج الزوج الى طريق تخلصه من هذه الدعوي ولا ينفعه دعوي النشو زفان القول فيه قول المرأة ولا يخلصه دعوي عدم التسليم الموجب للانفاق لتمكن المرأة من اقامة البينة عليه فله حيلتان (احداهما) ان يقيم البينة على نفقته وكسوته لتلك المدة وللبينة ان تشهد على ذلك بناء على ماعلمته و محققته بالاستفاضة والقرائن المفيدة للقطع فان الشاهد يشهد بماعلمه باي طريق علمه وليس على الحاكم ان يسأل البينة عن مستند التحمل ولا يجب على الشاهد ان يين مستنده في الشهادة (الحيلة الثانية) ان ينكر التمكين الموجب لثبوت المدعى به في ذمته ويكون صادقا في هذا الانكار فان التمكين الماضي لا يوجب عليه ما ادعت به الزوجة إذا كان قد اداه اليهاو التمكين الذي وجب ما ادعت به

لاحقيقة له (فهو صادق) في انكاره (المثال الثامن عشر) اذا اشترى ربويا بمثله فتعيب عنده ثم وجد به عيبا فلا يمكن رده للعيب الحادث ولا يمكنه اخذ الارش لدخول التفاضل (فالحيلة) في استدراك ظلامتهان يدفع الي البائع ربويامعيبا بنظير العيب الذي وجده بالمبيع ثم يسترجع منه الذي دفعه اليه فان استهلكه استردمنه نظيره وهذه الحيلة على اصل الشافعي واماعلى اصل ابي حنيفة فالحيلة في الاستدراك ازياً خذعوض العيب من غير جنسه بناءعلى اصله في نجويز مسئلة مدعجوة واما على اصل الامام احمد فان كان البائع علم بالعيب فكتمه لم يمنع العيب الحادث عند المسترى رده عليه بل لوتلف جميعه رجع عليه بالثمن عنده وان لم يكن من البائع تدليس فأنه ير دعليه المبيع ومعه ارش العيب الحادث عنده ويسترد العوض وليس فيذلك محذورفانه يبطل العقدفالز يادة ليستزيادة في عوض فلا يكون ربا (المثال التاسع عشر) اذا ابرأ الغريم من دينه في مرض مو ته و دينه يخرج من الثلث وهوغير وارث فخاف المبرأ ان تقول الورثة لم يخلف مالا سوى الدين ويطالبوند بثلثيه (فالحيلة) ان يخرج المريض الى الغريم مالا بقدر دينه فيهمه اياه ثم تستوفيه من دينه فان عجز عن ذلك ولم تغب عنه الورثة فالحيلة ان يقر بانه شريكه بقدر الدين الذي عليه فان عجز عن ذلك (فالحيلة) ان يقر بانه كان قد قبضه منه او ابراه منه في صحته فان خاف ان يتعذر عليه مطالبته به اذا توفي (فالحيلة) ان يشهد عليه انه ان ادعى عليه او اي وقت ادعى عليه أومتي ادعى عليه بكذا وكذافهو صادق في دعواه فان لم يدع عليه بذلك لم يلزمه وليس لوارثه بعده ان يدعي به فانه انما صدق الموروث ان ادعي ولم تحصل دعواه وانماينتقل الى الورثة ماادعي به الموروث وصدقه المدعى عليه ولم يتحقق ذلك (المثال العشرون) اذاارادان يعتقء بده وخاف ان يجحد الورثة المال ويرقوا ثلثيه (فالحيلة) ان يبيعه لاجنبي ويقبض ثمنهمنه ثم يهب الثمن للمشتري ويسئله اعتاق العبد ولاينفعه ان يأخذ اقرار الورثة ان العبد يخرج من الثلث لان الثلث انما يعتبر عند الموت لاقبله فان لم يرد تنجيز عتقه واحب تدبيره وخاف عليه من ذلك « فالحيلة » ان يملكه لرجل يثق به ويعلق المشترى عتقه بموت السيد المملك فلايجد الورثة اليه سبيلا « المثال الحادي والعشرون » اذا كانلاحد الورثة دين على الموروث واحب أن يوفيــه أياه ولا بينة لهبه فأن أقرله لهبه إبطلنا أقراره وأن اعطاه عوضه كان تبرعا في الظاهر فلباقي الورثةرده (فالحيلة) في خلاصه من دينه ان يقبض الوارث ماله عليه في السرشم يبيعه سلعة او دارا او عبدا بذلك الثمن فيسترد منه المال ويدفع اليه تلك السلعة

التي هي بقدردينه (فان قيل) واي حاجة الى ذلك اذاامكنه ان يعطيه ما له عليه في السر (قيل) بل في ذلك خلاص الوارث من دعوى بقية الورثة واتهامهم له وشكو اهم اياه انه استولى على مال موروثناأ وصار اليه بغير الحق فاذالم يخرج المال الذي عاينوه عند الموروث عن التركة سلم من تطرق التهمة والاذي والشكوي (المثال الثاني والعشرون اذا زوج عبده من ابنته صح فان خاف من انفساخ النكاح بموته حيث تملكه او بعضه (فالحيلة) في ابقاء النكاح ان يبيعه من اجنبي ويقبض ثمنه اويهبه اياه فإن مات بعد ذلك هو او الاجنبي لم ينفسخ النكاح (المثال الثالث والعشرون اذا كان موليه سفيها ان زوجه طلق وان سراه اعتق وان اهمله فسق (فالحيلة) ان يشتري جارية من مال نفسه ويزوجه اياها فان اعتقها لم ينفذ عتقه وان طلقهار جعت الي سيدها فلا يطالبه عمرها (المثال الرابع والعشرون) اذا طلب عبده منه ان يزوجه جاريته فحلف بالطلاق أن لا يزوجه اياها (فالحيلة) على جو از تزويجه بها ولا يحنث أن يبعهما جميعا أو يملكهما لمن يثق به ثم يزجهما المشتري فأذا فعل ذلك استردهماولا يحنث لانه لم يزوج احدهما الآخروانما فعل ذلك غيره وقال القاضي ابويعلي وهذاغير ممتنع على اصلنا لان الصفة قدوجدت في حال زوال ملكه فلا يتعلق به حنث ولا يتعلق الحنث باستدامة العقد بعد ان ملكم ما لان التزويج عبارة عن العقد وقد تقضي وانما بقي حكمه فلم يحنث باستدامته قال ويفارق هذا اذا حلف على عبده لاأدخل هذه الدار فباعه ودخلها ثم ملكة ودخلها بعد ذلك فانه يحنث لان الدخول عبارة عن الكون وذلك موجو دبعد الملك كما كان موجو دافي الملك الاول قال وقدعلق أحمدالقول في رواية مهني في رجل قال لا مرأته انت طالق ان رهنت كذاو كذافاذاهي قدرهنته قبل اليمين فقال اخاف ان يكون قدحنث قال وهذامحمول على انه قال ان كنت رهنتيه فيحنث لانه حلف على ماض ولايخني مأفي هذا الحمل من مخالفة ظاهركلام السائل وكلام الامام احمد اماكلام السائل فظاهر في أنه انماأراد هناان ينشيه بعداليمين فانأداة الشرط تخلص الفعل الماضي للاستقبال فهذاالفعل مستقبل بوضع اللغة والعرف والاستعال واماكارم الامام احمد فانهلوفهم من المسائل ماحمله عليه القاضي لجزم بالحنث ولميقل اخاف فهوانما يطلق هذه اللفظة فيماعنده فيهنوع توقف واستقراء اجوبته يدل على ذلك وانما وجه هذا انه جعل استدامة الرهن رهنا كاستدامة اللبس والركوب والسكني والجماع والاكل والشرب ونحوذلك ولماكان لهاشبه بهذاوشبه باستدامة النكاح والطيب ونحوهما لم يجزم بالحنث بل قال اخاف ان يكون قد حنث والله اعلم (المثال الخامس والعشرون) هل

أصح الشركة بالعروض والفلوس انقلنا هي عروض والنقود المغشوشة على قولين هما روايتان عن الامام احمد فان جوزنا الشركة بهالم يحتج الي حيلة بل يكون رأس المال قيمتها وقت العقـ د وان لم نجوز الشركة بها (فالحيلة)على ان يصيرا شريكين فيهاان يبيع كل واحدمنهماصاحبه نصف عرضه بنصف عرضه مشاعا فيصير كلمنهما شريكا لصاحبه فيعرضه ويصير عرض كل واحد منهما بينهما نصفين ثم يأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف هذا اذا كان قيمة العرضين سواء فانكانا متفاوتين بان يساوي احدها مأة والآخر مأتين (فالحيلة) ان يبيع صاحب العرض الادنى ثلثي عرضه بثلث عرض صاحبه كما تقدم فيكون العرضان بينهما اثلاثا والربح على قدر الماكين عندالشافعي وعنداحمد على ماشرطاه ولا تمتنع هذه الحيلة على أصلنا فانهالا تبطل حقا ولا تثبت باطلاولا توقع في محرم (المثال السادس والعشرون) أذا كاناه عليــه الف درهم فارادان يصالحه على بعضها فلها ثمان صور فانه اماان تكون مقرا اومنكر اوعلى التقديرين فاما ان تكون حالة اوموجلة ثم الحلول والتأجيل إماان يقع في المصالح عنه اوفي المصالح به وانما تتبين احكام هذه المسائل بذكر صورها وأصولها (الصورة الأولي) ان يصالحه عن الف حالة قد اقربها على خمسمائة حالة فهذا اصلح على الاقراروهو صحيح على احدالقولين باطل على القول الآخر فان الشافعي لا يصحح الصلح الاعلى الاقرار والخرقي ومن وافقه من أصحاب الامام احمدلا يصححه الاعلى الانكار وابن ابي موسي وغيره يصححونه على الاقرار والانكار وهوظاهر النص وهو الصحيح فالمبطلون لهمع الاقرار يقولون هو هضم للحق لانه اذا اقراه فقد لزمه مااقربه فاذا بذل لهدونه فقدهضمه حقه بخلاف المنكرفانه يقول انما افتديت يميني والدعوي على مابذلته والاخذ يقول اخذت بعض حتى والمصححوناه يقو لونانما يمكن الصلح مع الاقر اراثبوت الحق به فتمكن المصالحة على بعضه وامامع الانكارفاي شيء ثبت حتى يصالح عليه فان قلتم صالحه عن الدعوى واليمين وتو ابعهمافان هذا لاتجوز المعاوضة عليه ولاهو ممايقابل بالاعواض فهذااصل والصواب جواز الامرين للنص والقياس والمصلحة فان الله تمالى امرنا بالوفاء بالعقودوم اعاة العهود واخبرالذبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المسلمين على شروطهم وأخبر ان الصلح بين المسلمين جائز الاصلحا احل حراما اوحرم حلالا (وقول) من منع الصلح على الاقرار انه هضم للحق ليس كذلك وانما الهضم ان يقول لااقرلك حتى تهب لى كذا وتضع عنى كذا وامااذا اقرله ثم صالحه ببعض مااقر به فاى هضم هناك (وقول)

من منع الصلح على الانكار انه يتضمن المعاوضة عالاتصح المعاوضة عليه (فجوابه) انه افتداء لنفسه من الدعوى واليمين وتكليف اقامة البينة كما تفتدي المرأة نفسها من الزوج عما تبذله له وليس هذا بمخالف لقواعد الشرع بلحكمة الشرع واصوله وقواعده ومصالح المكلفين تقتضي ذلك فهاتان صورتان صلح عن الدين الحال ببعضه حالامع الاقرار ومع الانكار «الصورة الثالثة» ان يصالح عنه ببعضه مؤجلا مع الاقرار والانكارفها تأن صورتان ايضافان كان مع الانكار ثبت التاجيل ولم تكن له المطالبة به قبل الاجل لا نه لم يثبت له قبله دين حال فيقال لا يقبل التاجيل وانكان مع الاقرار ففيه ثلاثة اقوال للعلماء وهي في مذهب الاما م احمد « احدها » لا يصح الاسقاط ولا التاجيل بناء على ان الصلح لايصح مع الاقرار وعلى ان الحال لايتاجل (والثاني) انه لا يصح الاسقاط دون التاجيل بناء على صحة الصلح مع الاقرار (والثالث) أنه يصح الاسقاط والتاجيل وهو الصواب بناء على تاجيل القرض والعارية وهومذهب اهل المدينة واختيار شيخناوان كان الدين مؤجلافتارة يصالحه على بعضه مؤجلا مع الاقرار والانكار فحكمه ماتقدم وتارة يصالحه ببعضه حالامع الاقرار والانكار فهذا للناس فيه ثلاثة اقوال ايضا (احدها) انه لايصح مطلقاً وهو المشهور عن مالك لانه يتضمن بيع المؤجل ببعضه حالا وهو عين الربا وفي الانكار المدعى يقول هذه المائة الحالة عوض عن مائتين مؤجلة وذلك لا يجوز وهذا قول ابن عمر (والقول الثاني) انه يجوز وهو قول ابن عباس واحدى الروايتين عن الامام احمد حكاها ابن ابي موسي وغيره واختاره شيخنا لان هذا عكس الربا فان الربايتضمن الزيادة في احدالعوضين في مقابلة الاجل وهذا يتضمن براءة ذمته من بعض العوض في مقابلة سقوط الاجل فسقط بعض العوض في مقابلة سقوط بعض الاجل فانتفع به كل و احد منهما ولم يكن هنا ربأ لاحقيقة ولالغة ولاعرفا فان الربا الزيادة وهي منتفية هاهنا والذين حرموا ذلك انماقاسوه على الربا ولا يخفي الفرق الواضح بين قوله اماان تربي واما ان تقضي وبين قوله عجل لي واهب لك مائة فاين احدها من الاخرفلا نص في تحريم ذلك ولا اجماع ولاقياس صحيح (القول الثالث) يجوزذلك في دين الكتابة ولا يجوزفي غيره وهو قول الشافعي وابي حنيفة قالو الان ذلك يتضمن تعجيل العتق المحبوب الي الله والمكاتب عبدما يتي عليه درهم ولاربا بين العبد وبين سيده فالمكاتب وكسبه للسيد فكانه أخذ بعض كسبه وترك له بعضه ثم تناقضوا فقالوا لايجوز إن يبيعه درها بدرهمين لانه في المعاملات معه كالاجنبي سواء (فيالله العجب) ماالذي جعله معه

كالاجنبي في هذا الباب من أبواب الرباوجعله معه بمنزلة العبد القن في الباب الآخر فهذه صورة هذه المسائل وأصولها ومذاهب العلماء فيها وقد تبين ان الصواب جوازها كلها فالحيلة على التوصل اليها حيلة على أسر جائز ليست على حرام

﴿ فصل ﴿ فالحيلة على الصلح على الانكار عند من يمنعه ان يجي وجل اجنبي فيقول للمدعي انااعلم ان ما في يدالمدعي على كذا فينقلب حينئذ صلحا على الانكارثم ينظر فانكان فعل ذلك باذن المدعي عليه وجع بما دفعه الى المدعي وانكان بغير اذنه لم يرجع عليه وان دفع المدعي عليه المال الي الاجنبي وقال صالح عني بذلك جاز أيضا من من من المالة في المالة المالة

﴿ فصل ﴾ والحيلة في جواز الصلح على الاقرار عند من يمنعه ان يبيعه سلعة ويحابيه فيها بالقدر الذي اتفقاعلى اسقاطه بالصلح

وقر انه لايستحق عليه الاالمؤجل والحيلة في الصلح عن المؤجل بعضه حالا ان يتريه من الحال ويقر انه لايستحق عليه الاالمؤجل والحيلة في الصلح عن المؤجل بعضه حالا ان يتفاسخا المقد الاول ثم يجعلانه بذلك القدر الحال فاذا اشترى منه سلعة اواستأجر منه دابة او خالعته على عوض مؤجل فسخا المقد ثم جعلاعوضه ذلك القدر الحال فان لم يكن فيه الفسخ كالدية وغيرها (فالحيلة في جواز ذلك أن يعاوض على الدين بسلعة اوبشي غير جنسه وذلك جائز لان غاية مافيه بيع الدين من هو في ذمته فان اتلف ه مثليا لزمه مثله دينا عليه فان صالح عليه باكثر من قيمته فان كان من جنسه لم يجزلانه رباوان كان المتلف متقوما لزمه قيمته فان صالح عليه باكثر من قيمته فان كان من جنسها لم يجزلانه ذلك وان كان من غير جنسها جاز اذهو بيع للقيمة وهي دين بذلك العوض وهو جائز (المثال السابع والعشرون) اذاوكله في شراء جارية بالف فاشتراها الوكيل وقال اذنت لي في شرائها فانه لا يحل له وطنها والالف الزئدة دين عليه ولا يمكن الوكيل بيعها ولا التصرف فيها لانه معترف انها مله للموكل وان الالف الاخرى في ذمته والوكيل ضامن لها (فالحيلة في ملك الوكيل في النه يقول له الموكل ان كنت اذنت لك في شرائها بالفين فقد بعتكها بالفين فقد بعتكها بالفين فقد المتكها بالفين فقد الشريتها منك في ملك الوكيل قد اشتريتها منك في ملكها والمنافي ولا يضر تعليق البيع بصورة الشرط فانه لا يمك صعته الاعلى هذا الشرط فه وكالوقال ان كانت ملكي يضر تعليق البيع بصورة الشرط فانه لا يمك صعته الاعلى هذا الشرط فه وكالوقال ان كانت ملكي

فقد بعتكها بالفين ولايلتفت الي نصف فقيه يقول هذا تعليق للبيع بالشرط فيبطل كمالو قال ان قدم زيد فقد بعتك كذابكذ بل هذا نظير قوله ان كنت جائز التصرف فقد بعتك كذاوان أعطيتني ثمن هذا المبيع فقد بعتكه ونحوذلك (المثال الثامن والعشرون) اذا أودعه وديعة وأشهد عليها فتلفت من غير تفريطه لريضمن فان ادعى عليه قبض الوديعة فانكر فاقام البينة عليه ضمن فان أدعي التلف بعد ذلك لم يقبل منه لانه معترف انه غير امين له وقد قامت البينة على قبضه ماله فيضمنه ولاينفعه تكذيب البينة فالحيلة في سقوط الضانان يقول مالك عندي شيء فان حلفه حلف حلفا صادقافان اقام البينة بالوديعة فليصدق البينة ويقول صدقت فياشهدت به ويدعي التلف بغير تفريط فان كذب البينة لزمه الضان ولا ينفعه دعوي التلف (المثال التاسع والعشرون) اذارهن عنده رهنا ولم يثق بامانته وخاف ان يدعي هلاكه ويذهب به (فالحيلة) في ان يجعله مضمونا عليه ان يعيره اياه اولا فاذا قبضه رهنه منه بعد ذلك فان تلف كان في ضمانه لان طريان الرهن على العارية لا يبطل حكمها لانالمرتهن يجوزله الانتفاع بهابعدالرهن كماكان ينتفع بهاقبله ولوبطل لم يجزله الانتفاع (المثال الثلاثون) اختلف الناس في العارية هل توجب الضمان اذ الم يفرط المستعير على اربعة اقو ال (احدها) يوجب الضمان مطلقا وهو قول الشافعي واحمدمطلقا في المشهور عنه (الثاني) لا يوجب الضمان ويد المستعير بدامانة وهو قول ابي حنيفة (الثالث) انه ان كان التلف بامر ظاهر كالحريق و اخذ السيل و موت الحيوان وخراب الدارلم يضمن وانكان بامر لا يطلع عليه كدعوى سرقة الجوهرة والمنديل والسكين ونحوذلك ضمن وهو قول مالك (الرابع) انه ان شرط نفي ضمانها لم يضمن وان اطلق ضمن وهذا احدى الروايتين عن احمد والقول بعدم الضمان قوي متجه وان كنالا نقبل قوله في دعوي التلف لانهليس بأمينه لكن اذاصدقه المالك في التلف بامر لاينسب فيه الى تفريط فعدم التضمين اقوى فالحيلة في سقوط الضمان ان شترط نفيه فان خاف ان لا يفي له بالشرط فله حيلة اخرى وهي ان يشهدعليه انهمتى ادعى عليه بسبب هذه العين مايوجب الضمان فدعواك باطلة فان لم تصعد معه هذه الحيلة اوخاف من ورثته بعده الدعوي فله حيلة ثالثة وهي ان يستأجر العين منه باقل شي المدة التي بريد الانتفاع بهاأ ويستأجرها منه باجرة مثلها ويشهد عليه انه قبض الاجرة اوابرأ همنها فان تلفت بعدذاك لم يضمنها وليست هذه الحيلة مم أنحلل حراماً وتحرم حلالا (المثال الحادي والثلاثون)اختلف الناس في تأجيل القرض والعارية اذاأجلها فقال الشافعي وأحمد في ظاهر مذهبه

وابو حنيفة لايتأجل شئ من ذاك بالتأجيل وله المطالبة به متى شاء وقال مالك تأجل بالتأجيل فان أطلق ولميؤجل ضربله أجل مثله وهذاهو الصحيح لادلة كثيرة مذكورة في موضعها وعلى هذا القول فالمستقرض والمستعير آمن من غدرالمقرض غنيءن الحيلة للزوم الاجل وعلى القول الاول فالحيلة في لزوم التأجيل ان يشهد عليه انه لا يستحق ماعليه من الدين الى مدة كذا وكذا ولا يستحق المطالبة بتسليم العين الى مدة كذا وكذا فان أراد حيلة غير هذه فليستأجر منه العين الى تلك المدة ثم يبريه من الاجرة كما تقدم واما القرض (فالحيلة) في تأجيله ان يشتري من المقرض شيئاً ماعبلغ القرض ثم يكتبه مؤجلا من عن مبيع قبضه المشتري فانه لا يتمكن من المطالبة به قبل الاجل وهذه حيلة على أمر جائز لا يبطل بها حق فلا تكره (المثال الثاني والثلاثون) اذا رهنه رهنا بدين وقال ان وفيتك الدين الى كذا وكذا والا فالرهن لك بما عليه صح ذلك وفعله الامام أحمد وقال أصحابنا لا يصح وهو المشهور من مذاهب الأئمة الثلاثة واحتجوا بقوله لا يغلق الرهن ولاحجة لهم فيه فان هذاكان موجبه في الجاهلية ان المرتهن يتملك الرهن بغير اذن المالك اذا لم يوفه فهذا هو علق الرهن الذي أبطله النبي صلى الله عليه وآله وسلم واما بيعه للمرتهن بما عليه عند الحلول فلم يبطله كتاب ولاسنة ولا اجماع ولا قياس صححيح ولا مفسدة ظاهرة وغاية مافيهانه بيع علق على شرط ونعم فكان ماذا وقد تدعوا لحاجة والمصلحة الى هذا من المرتهنين ولا يحرم عليهما مالم يحرمه الله ورسوله ولا ريب ان هذا خير للراهن والمرتهن من تكليفه الرفع الي الحاكم واثباته الرهن واستئذانه في بيعه والتعب الطويل الذي لامصلحة فيه سوي الخسارة والمشقة فاذا اتفقاعلي انه له بالدين عند الحلول كان اصلح لهما وانفع وابعد من الضرر والمشقة والحسارة (فالحيلة) في جواز ذلك بحيث لايحتاج الى حاكم ان يملكه العين التي يريد أن يرهنها منه ثم يشتريها منه بالمبلغ الذي يريد استدانته ثم يقول ان وفيتك الثمن الى كذا وكذا والا فلا بيع بيننا فان وفاه والا انفسح البيع وعادت السلعة الى ملكه وهذه حيلة حسنة مخلصة لغرضها من غيرمفسدة ولا تضمن لتحريم ماأحل الله ولا لتحليل ماحرم الله (المثال الثالث والثلاثون) اذا كان عليه دين مؤجل فادعي به صاحبه وأقر به فالصحيح المقطوع به انه لا يؤاخذ به قبل أجله لا نه انما أقربه على هذه الصَّفة فالزامه به على غير مأ قربه الزام بما لم يقربه وقال بعض أصحاب أحمد والشافعي يكون مقرا بالحق مدعيا لتأجيله فيؤاخذ بما أقربه ولا تسمع منه دعواه الاجل الا ببينة وهذا في

غاية الضعف فانه انما أقربه اقرارامقيدا لامطلقا فلايجوزان يلغى التقييد ويحكم عليه بحكم الاقرار المطلق كما لو قال له على ألف الاخمسين أوله على ألف من ثمن مبيع لم أقبضه أوله على ألف من نقد كذا و كذا أومعاملة كذاوكذافيلزمهم في هذا و نحوه ان يبطلواهذه التقييدات كلها ويلزموه بالف كاملة من النقد الغالب ولا يقبل قوله انها من ثمن مبيع لم أقبضه ومما يين بطلان هذا القول ان اقر ار المقر على نفسه شهادة منه على نفسه كما قال تعالى (ياأيها الذين آمنو اكونو اقو امين بالقسط شهداءلله ولو على أنفسكم)ولوشهدعليهشاهد ان بالف مؤجلة لم يحكم عليه بها قبل الاجل اتفاقا فهكذا أذا أقربها مؤجلة (فالحيلة) في خلاصه من الالزام بهذاالقول الباطل ان يقول لا يلزمني توفية ماتدعى على أداؤه اليك الى مدة كذا وكذا ولا يزيد على هذا فان الح عليه وقال لى عليك كذا أم ليس لى عليك شي ولا من بدأن يجيب بأحد الجوابين (فالحيلة) في خلاصه ان يقول ان أدعيتها مؤجلة فانا مقربها وان أدعيتها حالة فانا منكر وكذلك لوكان قد قضاه الدين وخاف ان يقول كان له على وقضيته فيجعله الحاكم مقر ابالحق مدعيا لقضائه (فالحيلة) ان يقول ليس له على شيء ولا يلزمني اداء مايدعيه فان الح عليه لم يكن لهجواب غير هذا على ان القول الصحيح انه لا يكون مقرا بالحق مدعيا لقضائه بل منكر االآن لثبوته في ذمته فكيف يلزم به (فان قيل هواقر بثبوت سابق وأدعى قضاء طارياعليه (قيل) لميقر بثبوت مطلق بل بثبوت مقيد بقيد وهو الزمن الماضي ولم يقر بأنه ثابت الآن في ذمته فلا يجوز الزامه به الآن استنادا الى اقراره به في الزمن الماضي لانه غير منكر ثبوته في الماضي وانما هو منكر لثبوته الآن فكيف يجعل مقرا بماهو منكر له وقياسهم هـ ذا الاقرار على قوله له على الف لايلزمني أولايثبت في ذمتي قياس باطل فانه كلام متناقص لا يعقل والماهذافكلام معقول وصدقه فيه ممكن ولم يقر بشغل ذمته الان بالمدعى به فلا يجوز شغل ذمته به بناء على اقراره بشغلها في الماضي وما نظير هذا الاقول الزوج كنت طلقت امرأتي وراجعتها فهل يجعل بهذا الكلام مطلقا الآن وقول القائل كنت فمامضي كافرا شم اسلمت فهل يجعل بهذا الكلام كافرا الآن وقول القائل كنت عبدا فاعتقدني مولاي هل يجعل بهذا الكلام رقيقا فانطردوا الحكم في هذاكله وطلقوا الزوج وكفروا المعترف بنعمة الله عليه وانه كان كافرا فهداه الله وأمروه أن يجدد اسلامه وجعلوا هذا قنا قيل لهم فاطردوا ذلك فيمن قال كانت هذه الدارا وهذا البستان اوهذه الارض اوهذه الدابة لفلان ثم اشتريتها منه

فاخرجوها من ملكه بهذا الكلام وقولوا قد أقربها لفلان ثمادعي اشتراءها فيقبل اقراره ولاتقبل دعواه فيمن جرت هذه الكلمة على لسانه وقال الواقع فاخرجوا ملكه من يده وكذلك اذاقالت المرأة كنت مزوجة لفلان ثم طلقني اجعلوها بمجرد هذا الكلام زوجته والكلام بآخره فلايجوز انلايؤ خذمنه بعضه ويلغى بعضه ويقال قدلزمك حكم ذلك البعض وليس علينامن بقية كلامك فان هذا يرفع حكم الاستثناء والتقييدات جميعها وهذا لا يخفي فساده ثمان هذاعلي اصل من لايقبل الجواب الاعلى وفق الدعوي يحول بين الرجل وبين التخلص من ظلم المدعي ويلجئه الى ان يقرله بمايتوصل بهالي الاضراربه وظلمه اوالي ان يكذب بيانه أنه اذااستدان منه ووفاه فان قال ليس له على شيء لم يقبلوا منه لانه لم يجب على نفي الدعوي فان قال كنت استدنت منه ووفيته لم تسمعوا منه آخر كلامه وسمعتم منه اوله وان قال لم استُدن منه وكانكاذ با فقد الجأتموه الي ان يظلم أويكذب ولابد (فالحيلة) لمن بلي بهـذا القول ان يستعمل التورية ويحلف مااستدان منه وينوى ان تكون ماموصولة فاذا قال والله اني مااستدنت منه اي أن الذي استدنت منه وينفعه تأويله بالاتفاق اذا كان مظاوما كالاينفعه اذا كان ظالما بالاتفاق (المثال الرابع والثلاثون) اذا كان عليه دين فاعسر به فادعى عليه به فان انكره كان كاذبا وان اقر له به الزمه اياه وان جحده أقام به البينة فان ادعى الاعسار بعد ذلك فان المدعى قد ظهر للحا كم كذبه في جحده الحق فهكذاهو كاذب في دعوى الاعسار (فالحيلة في تخليصه ان يقول لايلزمني توفية مايدعيه على ولااداؤه فان طالبه الحاكم، بجواب يطابق السؤال فله ان يورى بما تقدم ويحلف على ذلك فان خشي مرن اقامة البينة فهنا تعز عليه الحيلة ولم يبق له الأتحليف المدعى انه لا يعلم عجزه عن الوفاء أواقامة البينة بانه عاجز عن الوفاء فان حلف المدعى ولم تقم له بينة بالعجز لم يبق له حيلة غير الصبر (المثال الخامس والثلاثون) اذا تداعيا عيناهي في يد أحدها فهي لصاحب اليد فان اقام الآخر بينة حكم له ببينته فان اقام كل واحدمنهم بينة فقال الشافعي بينة صاحب اليداولي لان البينتين قد تعارضتاوسامت اليـد عن معارض وقال الامام احمد في ظاهر مذهبه بينة الخارج اولي لان معها زيادة علم خفيت على بينة صاحب اليد فانها تستند الى صاحب اليدوبينة الخارج ايضا تستند الى سبب خفي على بينة الداخل فتكون اولى (فالحيلة) في تقديم بينة الخارج عند من يقدم بينة الداخل ان يدعى الخارج انه في يدالداخل غصبا او عارية اووديعة اوببيع فاسد ثم تشهد البينة على وفق ماادعاه فحينئذ تقدم

بينة الخارج على الصحيح عندهم (المثال السادس والثلاثون) الحيلة المخلصة من لدغ العقاربوذلك اذا اشترى الماكر المخادع من رجل دار اوبستانا او سلعة واشهد عليه بالبيع ثم مضى الي البيت اوالحانوت ليأتيه بالثمن فاقر بجميع مافي يده لولده اولامرأته فلايصل البائع الي أخذ الثمن (فالحيلة) ان يبيعه بحضرة الحاكم او عضى بعد البيع معه اليه ليثبت له التبايع ثم يسأله قبل مفارقته ان يحجر على المشترى في ماله ويقفه حتى يسلم اليه الثمن لئلا يتلف ماله اويتبرع به فيتعذر عليه الوصول الي حقه ويلزم الحاكم الجابته اذا خشى ذلك من المشتري لان فيه اعانة لصاحب الحق على التوصل الىحقه فان تعذرت عليه هذه الحيلة ولدغته العقرب وادعى الاعسار عند الجمهورسأل الحاكم الحجر عليه فان فعل ذلك، رجع عليه في عين ماله فان كانت العقرب داهية بان غير العين المبيعة اوملكما لولده اوزوجته اوكان الحاكم لايري رجوع البائع في عين المبيع اذا افلس المشترى فالحيلة ان يتوصل الى ابطال العقد باقرار سابق على المبيع ان المبيع لولده اولزوجته اويرهنه اويبيعه لمن يثق به ويقدم تاريخ ذلك على بيع العقربوله ان يتوصل بهذه الحيلة وان كانت مكر او خذاعاً فان المكر والخداع حسن اذا كان على وجه المقابلة لا على وجه الظلم كما قال تعالى (ومكروا مكرا ومكرنا مكراوهم لايشعرون) وقال (ومكرواومكرالله والله خيرالما كرين) وقال (ان المنافقين بخادعون الله وهو خادعهم واخبر سبحانه وتعالي انه كاد ليوسف في مقابلة كيداخوته وقد تقدم ذلك (المثال السابع والثلاثون) اذا تحيل المكار المخارع على سقوط نفقة القريب بالماطلة وقال انها تسقط بمضى الزمان فلا يبقى دينا على فتركها امنا من الزامه بها لمامضى (فالحيلة) للمنفق عليه ان يرفعه الى الحاكم ليفرضها عليه ثم يستأذنه في الاستدانة عليه بقدرها فاذا فعل الزمه الحاكم بقضاء مااستدانه المنفق عليه فان فرضها عليه ولم يستاذنه في الاستدانة ومضى الزمان فهل تستقر عليه بذلك فيهوجهان لاصحاب الشافعي والاكثرون منهم سرحوا بسقوطها مطلقا فرضت اولم تفرض ومنهم من قال انفرضت لمتسقط فان لم يمكنه الرفع الى الحا كم فليقل له اشفع لى الى فلان لينفق على او يعطيني مااحتاج اليه فاذا فعل فقدلزم الشافع لان ذلك حق اداه الى المشفوع عنده عن الشفيع باذنه فان انفق عليه الغير بغير اذنه ناوياً للرجوع فله الرجوع في اصح المذهبين وهومذهب مالك واحمد في احدى الروايتين وهكذا كل من أدى عن غيره واجبا بغيراذنه بشرط ان يكون واجبا على المنصوص من مذهب مالك واحمد فان احمد نص في رواية الجوزجاني على رجوع مرن

عمر قناة غيره بغيراذنه وهومذهب مالك ولوان القريب استدان وانفق على نفسه ثم احال بالدين على من تلزمه نفقته لزمه ان يقوم له به لانه احال على من له عليه حق ولا يقال قد سقطت بمضى الزمان فلم تصادف الحوالة محلالانها انما تسقط بمضي الزمان اذالم يكن المنفق عليه قد. استدان على المنفق بل تبرع له غيره اوتكلف اوصبر فاما اذا استدان عليه بقدر نفقته الواجبة عليه فهنا لاوجه لسقوطها وانكان الاصحاب وغيرهم قداطلقو االسقوط فتعليلهم يدل علي ماقلناه فتأمله (المثال الثامن والثلاثون) اذا استنبط في ملكه اوارض استأجرها عين ماء ملكه ولم يملك بيعه لمن يسوقه الى ارضه اويسقي بهابهائمه بل يكون اولى به من كل احد ومافضل منه زمه بذله لبهائم غيره وزرعه (فالحيلة) على جواز المعارضة ان يبيعه نصف العين أوثلثها اويؤجره ذلك فيكون الماء بينه وبينه على حسب ذلك ويدخل الماء تبعا لملك العين اولمنفعتهاولاتدخل هذه الحيلة تحت النهى عن بيع الماء فانه لميبعه وانما باع العين ودخل الماء تبعا والشيء قديستتبع مَالاَيجُوزَانَ يَفْرِدُ وَحَدُهُ (المثال التاسع والثلاثون) اذاباع عبده من رجل وله غرض اللايكون الاعنده اوعند بائعه (فالحيلة في ذلك ان يشهد عليه انه ان باعه فهو احق به بالثمن وهذا يجوز على نص احمد وهو قول عبد الله بن مسعود ولا محذور في ذلك وقول المانعين انه يخالف مقتضى العقد فنعم يخالف مقتضي العقد المطلق وجميع الشروط اللازمة تخالف مقتضي العقد المطلق ولا تخالف مقتضي العقد المقيد بلهي مقتضاه فان لم تصعد معه هذه الحيلة (فله حيلة) أخرى وهي ان يقول له في مدة الخيار اماان تقول متي بعته فهو حر والافسخت البيع فاذاقال ذلك فمتي باعه عتق عليه بمجرد الايجاب قبل قبول المشترى على ظاهر المذهب فان الذي علق عليه العتق هوالذي يملكه البائع وهو الايجاب وذلك بيع حقيقة ولهذا يقال بعته العبد فاشتراه فكماان الشراء هو قبول المشترى فكذلك البيع هو ايجاب البائع ولهذا يقال البائع والمشترى قال الشاعر واذاتباع كريمة اوتشترى فسواك بائعها وانت المشترى

هذا منصوص احمد فان لم تصعد معه هذه الحيلة فليقل له في مدة الحيار اما ان تقول متى بعتك فانت حرقبله بساعة واما أن افسيخ فمتى قال ذلك لم يمكنه بيعه البتة (المثال الاربعون) اذا كان للموكل عند وكيله شهادة تتعلق بماهو وكيل فيه لم تقبل فان اراد قبوله افليعزله او تعزل نفسه قبل الخصومة ثم يقيم الشهادة فاذا تمت عاد توكله وليس في هذه الحيلة محذور فلاتكون محرمة

(المثال الحادي والأربعون) اذا توضأ ولبس احدى خفيه قبل غسل رجله الاخرى ثم غسل رجله الاخرى وادخلها في الخف جازله المسح على اصحالقولينوفيه قول آخر انه لا يجوز لانه لم يلبس الأولى على طهارة كاملة (فالحيلة) في جواز المسح أن ينزع خف الاولى ثم يلبسه وهذانوع عبث لاغرض للشارع فيه ولامصلحة للمكلف فالشرع لا يأمر به (المثال الثاني والاربعون) اذا استحلف على شيء فأحب ال يحلف ولا يحنث فالحيلة ان يحرك لسانه بقول ان شاء الله وهل يشترط ان يسمعها نفسه فقيل لابدان يسمع نفسه وقال شيخنا هذا لادليل عليه بل متى حرك لسانه بذلك كان متكلماوان لم يسمع نفسه وهذا في حكم الاقوال الواجبة والقراءة الواجبة (قلت) وكان بعض السلف يطبق شفتيه ويحرك لسانه بلاالهالاالله ذاكراً وانالم يسمع نفسه فانه لاحظ للشفتين في حروف هذه الكلمة بل كلها حلقية لسانية فيمكن الذاكران يحرك لسانه بهاولايسمع نفسه ولا أحداً من الناس ولا تراه العين يتكلم وهكذا التكلم بقول ان شاء الله يكن مع اطباق الفم فلا يسمعه أحد ولايراه وانأطبق اسنانهوفتح شفتيهأدني شي سمعته أذناه بجملته (المثال الثالث والاربعون) اذالاعن امراته وانتفى من ولدها ثم قتل الولد لزمه القصاص وكذلك ان قتلها فلولدها القصاص اذا بلغ فان أراد اسقاط القصاص عن نفسه (فالحيلة) ان يكذب نفسه ويقر بأنه ابنه فيسقط القصاص في الموضعين وفي جوازهذه الحيلة نظر (المثالث الرابع والاربعون) أذاكانله عليه حق وقد ابرأه منه ولابينة له بالابراء ثم عاد فادعاه فان قال قدابرأني منه لم يكن مقرا به كالو قال كان له على وقضيته وعلى القول الآخريكون مقر ابه مدعياللا براء فيكلف البينة (فالحيلة) على التخلص ان يقول قدا برأتني من هذه الدعوى فاذا قال ذلك لم يكن مقرا بالمدعي به فاذا سأل احلاف خصمه انه لم يبرئه من الدعوى ملك ذلك فان لم يحلف صرفها الحاكم و ان حلف طواب بالجواب ولا يسمع منه بعد ذلك انه ابرأه من الدعوى فان قال ابرأني من الحق ففيه الخلاف المذكور وان قال لاشي عندي اكتفي منه بهذا الجواب عند الجمهور فان طالبه الحاكم بالجواب على وفق الدعوى فالحيلة ان يجيب ويورى كما تقدم (المثال الخامس والاربعون) اذا خاف المضارب ان يسترجع رب المال منه المال فقال قدر بحت ألفا لم يكن له الاسترجاع لانه قدصار شريكا فان قال ذلك حيلة ولم يربح فقال بعد ذلك كذبت لم يسمع منه (فالحيلة) في تخلصه ان يدعي خسارتها بعد ذلك أو تلفهافيقبل قولهمع يمينه (المثال السادس والاربعون) اذاوقف

وقفا وجعل النظر فيه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لغيره صح ذلك عند الجمهور وهو اتفاق من الصحابة فان عمر رضي الله عنه كان يلي صدقته و كذلك الخلفاء الراشدون وغيرهمن الصحابة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أشارعلى عمر بوقف أرضه لم يقل لهلايصح ذلك حتي نخرجهاعن يدك ولا تلى نظرها وأي غرض للشارع في ذلك وأي مصلحة للواقف أو الموقوف عليه بل المصلحة خلاف ذلك لانه أخبر بماله وأقوم بعارته ومصالحه وحفظه من الغريب الذي ليست خبرته وشفقته كخبرة صاحبه وشفقته ويكفي في صحة الوقف اخراجه عن ملكه وثبوت نظره ويده عليه كثبوت نظر الاجنبي ويده ولا سيما ان كان متبرعا فاى مصلحة في أن يقال له لايصح وقفك حتى تجعله في يدمن ليست على ثقة من حفظه والقيام بمصالحه واخراج نظرك عنه (فَانْ قِيلَ) اخراجه لله يقتضي رفع يده عنه بالكلية كالعتق (قيل) بالعتق خرج العبد عن ان يكون مالا وصار محررا محضاً فلا يثبت عليه بدا حد واما الوقف فأنه لابد من ثبوت اليد عليه لحفظه والقيام بمصالحه وأحق مايثبت عليه يد اشفق الناس عليه وأقومهم بمصالحه وثبوت يده ونظره لاينافي وقفه لله فانه وقفه لله وجعل نظره عليه ويده لله فكلاهما قرية وطاعة فكيف يحرم ثواب هذه القربة ويقال له لا يصح لك قربة الوقف الا بحرمان قربة النظر والقيام بمصالح الوقف فاى نص وأى قياس وأى مصلحة وأى غرض للشارع أوجب ذلك بل أي صاحب قال ذلك فان احتاج الواقف الى ذلك في موضع لا يحكم فيه الا بقول من يبطل الوقف اذا لم يخرجه عن يده واذا شرط النظر لنفسه (فالحيلة) في ذلك ان يفوض النظر الي من يثق به ويجعل اليه تفويض النظر لمن شاء فيقبل الناظر ذلك ويصح الوقف ويلزم ثم يفوضه الناظر اليه فانه قد صار اجنبيا بمنزلة سائر الناس فهذه حيلة صحيحة يتوصل بها الى حق فهي جائزة وكذلك لو جعل النظر فيه للحاكم ثم فوضه الحاكم اليه فان خاف ان لايفوضه الحاكم اليـه فليملكه لمن يثق بهويقفه ذلك على مايريدالماك ويشترط ان يكون نظره لهوان يكون تحت يده (المثال السابع والاربعون) اذا وقف على نفسه ثم على غيره صح في اصح الروايتين عن الامام أحمدوهو قولأبي يوسف وعليه عمل الحنفية وقول بعض الشافعية وممن اختاره أبو عبدالله الزبيري وعن الفقهاء الثلاثة لايصح والمانعون من صحته قالوا يمتنع كون الانسان معطيا من نفسه لنفسه ولهذا لايصح ازيبيع نفسه ولايهب نفسه ولايؤجر مالهمن نفسه فكذالا يصح وقفه على نفسه

الى قبول اذاكان على غيرمعين اتفاقا ولااذاكان علىمعين علي أحد القولين وأشبه شيُّ بهأم الولد واذا كان مثل التحرير لم يكن الواتف مملكالنفسه بل يكون مخرجا للملك عن نفسه ومانعا لهامن التصرف في رقبته مع انتفاعه بالعين كام الولد وهذا اذا قلنابانتقال رقبة الوقف الى الله تعالى ظاهرا فان الواقف أخرج رقبة الوقف لله وجعل نفسه أحق المستحقين للمنفعة مدة حياته فان لم يكن أولى من البطون المرتبة فلايكون دون بعضهم فهذا محض القياس وإنقلنا الوقف ينتقل الى الموقوف عليهم بطنا بعد بطن يتلقونه من الواقف فالطبقة الأولى أحد الموقوف عليهم ومعلوم ان أحد الشريكين اذا اشتري لنفسه أوباع من مال الشركة جاز على المختار لاختلاف حكم الملكين فلان يجوز ان ينقل ملكه المختص الي طبقات موقوف عليها هو أحدها أولى لانه في كلا الموضعين نقل ملكه المختص الى ملك مشترك له فيه نصيب بل في الشركة الملك الثاني من جنس الاول يملك به التصرف في الرقبة وفي الوقف ليس من جنسه فيكون أولى بالجواز (يؤيده) انه لووقف على جهة عامة جاز ان يكون كواحدمن تلك الجهة كما وقف عثمان بئررومة وجعل دلوه فيها كدلاء المسلمين وكما يصلى المرء في المسجد الذي وقفه ويشرب من الثقاية التي وقفها ويدفن في المقبرة التي سبلهاأ ويمر في الطريق التي فتحها وينتفع بالكتاب الذي وقفه ويجلس على البساط والحصير الذين وقفهما وأمثال ذلك فاذا جاز للواقف ان يكون موقوفا عليه في الجهة العامة جاز مثله في الجهة الخاصة لا تفاقهما في المعنى بل الجواز هنا أولى من حيث انه موقوف عليه بالتعيين وهناك دخل في الوقف بشمول الاثم له وتقليد هذا القول خيرله من الحيله الباردة التي عملك الرجل فيها ماله لمن لاتطيب نفسه ان يعطيه درهما ثم يقفه ذلك المملك على المملك فان هذه الحيلة تضمنت أمرين أحدهما لاحقيقة له وهو انتقال الملك الى المملك (والثاني) اشتراطه عليه ان يقفه على هذا الوجه أواذنهله فيه وهذا في المعنى توكيـل له في الوقف كما ان اشتراطه حجر عليه في التصرف بغير الوقف فصار وجود هذا التمليك وعدمه سواءلم علكه المملك ولا يكنه وجود التصرف فيه ولو مات قبل وقفه لم يحل لورثته أخذه ولو انه أخذه ولم يقفه على صاحبه ولم يرده اليه عد ظالما عاصيا ولو تصرف فيه صاحبه بعد هذا التمليك لكان تصرفه فيه نافذا كنفوذه قبله هذا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك في الحكم أن قامت

بينة بإنهما تواطآ على ذلك وانه انما وهبه اياه بشرطأن يقفه عليه أوأقرله بذلك (فان قيـل) فهل عند كم أحسن من هذه الحيلة (قيل) نعم أن يقفه على الجمات التي يريد ويستثني غلته ومنفعته لنفسه مدة حياته أو مدة معلومة وهذا جائز بالسنةالصحيحة والقياس الصحيح وهو مذهب فقهاء أهل الحديث فانهم بجوزون ان يبيع الرجل الشيء أو يهبه أويعتق العبد ويستثنى بعض منفعة ذلك مدة وبجوزون ان يقف الشيء على غيره ويستثني بعض منفعته مدة معلومة أو الي حين موته ويستدلون بحديث جابروبحديث عتق أم سلمة سفينة وبحديث عتق صفية وبا ثارصاح كثيرة عن الصحابة لم يعلم فيهم من خالفهاولهذا القول قوة في القياس (فانقيل) فلوعدل الى الحيلة الاولي فاحكم افي نفس الامروماحكم الموقوف عليه اذاعلم بالحال هل يطيب له تناول الوقف ام لا (قيل) لا يمنع ذلك صحة الوقف و نفوذه ويطيب للموقوف عليه تناول الوقف فان المقصود مقصود صحيح شرعي وان كانت الطريق اليه غير مشروعة وهذا كااذا اعتق العبد أوطلق المرأة وجحد ذلك فاقام العبد أوالمرأة شاهدين لميعلما ذلك فشهدا به وسع العبدان يتصرف لنفسه والرأة ان تتزوج وفقه المسألة انهذا الاذن والتوكيل في الوتف وانحصل في ضمن عقد فأسد فانه لا يفسد بفساد العقد كالوفسدت الشركة اوالمضاربة لم يفسد تصرف الشريك والعامل لما تضمنه العقدالفاسد من الاذن بل هذا اولى من وجهين (احدهما) ان الاتفاق يلزمها قبل التمليك أذن صحيح ووكالة صحيحة في الباطن لميرد بعدها ماينافيها وايضا فانما بطل عقدالهبة لكونه شرط على الموهوبله اللايتصرف فيه الابالوقف على الواهب ومعلوم ان التصرف في العين لا يتوقف على الملك بل يصح بطريق الو كالة وبطريق الولاية فلا يلزم من ابطال الملك بطلان الاذن الذي تضمنه الشرط لان الاذن مستند غير الملك (فان قيل) فاذا بطل الملك ينبغي ان يبطل التصرف الذي هو من توابعه (قيل) لا يلزم ذلك لان التصرف في مثل هـذه الصورة ليسمن توابع الملك الحقيق وانماهو من توابع الاذن والتوكيل (يوضحه) ان هذه الحيل التي لاحقيقة لها يجب أن تسلب الاسهاءالتي أعيرتها وتعطي الاسماء الحقيقية كاسلب منها مايسمي بيعا ونكاحا وهدية هذه الاسماء واعطى اسمالربا والسفاح والرشوة فكذلك هذه الهبة تسلب اسم الهبة وتسمى اذنا وتوكيلا ولا سيافان صحة الوكالة لايتوقف على لفظ مخصوص بل تصبح بكل لفظ يدل على الوكالة فهذه الحيلة في الحقيقة توكيل للغير في ان يقف على الموكل فمن

اعتقد صحة وقف الانشاء على نفسه اعتقد جوازهذا الوقف ومن اعتقد بطلانه وبطلان الحيل المفضية الى الباطل فأنه عنده يكون منقطع الابتداء وفيه من الخلاف ماهو مشهور فمن ابطله رأى انالطبقة الثانية ومن بعدها تبع للاولي فاذا لم يصح في التبوع فني التابع اولى ان لا يصح ولان الواقف لم يرض ان تصير الثانية الابعد الاولي فلا يجوز ان يلزم بمالم يرض بهاذ لابد في صحة التصرف من رضاءالمتصرف وموافقة الشرع فعلى هذاهو بأق على ملك الواقف فاذا مات فهال يصح الوقف حينئذ يحتمل وجهين ويكون مأخذها ذلك كما لوقال هووقف بعد موتي فيصح اوانه وقف معلق على شرط وفيــه وجهان فان قيل بصحته كان من الثلث وفي الزائد يقف على اجازة الورثة وان قيل ببطلانه كان ميراثاو من رأي صحته قال قد امكن تصحيح تصرف العاقل الرشيد بأن يصح الوقف ويصرفه في الحال اليجبته التي يصح الوقف عليها وتلغي الجهمة التي لاتصح فتجمل كالمعدومة وقيل على هذا القول بل تصرف مصرف الوقف المنقطع فاذا مات الواقف صرف مصرف الجهة الصحيحة (فانقيل) فما تقولون لوسلك حيلة غيرهذا كله واسهل منه واقرب وهي أن يقر ان مافي يده من العقار وقف عليه انتقل اليه من جائز الملك جائز الوقف ثم بعده على كذاوكذافاحكم هذه الحيلة في الباطن وحكم من علم بها من الموقوف عليهم (قيل) هذه الحيلة انماقصد المتكلم بها انشاء الوقف وان اظهر أنه قصد بها الاخبار فهي انشاء في الباطن اخبارفي الظاهر فهيكمن أقربطلاق اوعتاق ينوى بهالانشاء والوقف ينعقد بالصريح وبالكناية مع النية وبالفعل مع النية عند الاكثرين واذاكان مقصوده الوقف على نفسه وتكلم بقوله هذا وقف على وميزه بفعله عن ملكه صار وقفا فأن الاقرار يصح أن يكون كناية عن الانشاء مع النية فأذا قصده نهصح كماان لفظ الانشاء يجوزان يقصدبه الاخبار واذا ارادبه الاخباردين فكل من الامرين صالح لاستعاله في الآخر فقد يقصد بالاقرار الاخبار عما مضى وقد يقصد به الانشاء وانما ذكر بصيغة الاخبار لغرض من الاغراض (يوضح) ذلك أن صيغ العقود قدقيل هي انشاءات وقيل اخبارات والتحقيق انهامتضمنة الامرين فهي اخبار عن المعاني التي في القلب وقصد تلك المعانى انشاء فاللفط خبر ولمعني انشاء فاذا اخبر ان هذاو قف عليه وهويعلم ان غيره لم يقفه عليه وانما مقصوده ان يصير وقفا بهذالاخبار فقد اجتمع لفظ الاخبار وارادة الانشاءفلوكان اخبرعن هذه الارادة لم يكن هناك ريب انه انشاء الوقف لكن لماكان لفظه اخبارا عن غير ماعناه

والذي عناه لم ينشى له لفظا صارت المسئلة محتملة ونشأت الشبهة ولكن هذه النية مع هذا اللفظ الصالح للكناية مع الفعل الدال علي الوقف يقوم مقام التكلم باللفظ الذي ينشأ به الوقف والله اعلم (المثال الثامن والاربعون) لوباع غيره دارا أوعبداأ وسلعة واستثني منفعة المبيع مدةمعلومة جازا كادلت عليه النصوص والآثار والمصلحة والقياس الصحيح فاذا خاف ان يرفعه الى حاكم يرى بطلان هذاالشرط فيبطله عليه (فان الحيلة) في تخليصه من ذلك ان يواطئه قبل البيع على ان يؤجره اياه تلك المدت بمبلغ معين ويقر بقبض الاجرة ثم يبيعه اياه ثم يسنأ جره كما اتفقا عليه ويقر له بقبض الاجرة وهذه حيلة صحيحة جائزة لا يتضمن تحليل حرام ولا تحريم حلال (المثال التاسع والاربعون) المطلقة البائنةلا نفقة لها ولاسكني بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها بل هي موافقة لكتاب الله وهي مقتضي القياس وهي مذهب فقهاء اهل الحديث فانخاف المطلق ان ترفعه الى حاكم يرى وجوب النفقة والسكني أوالسكني وحدها (فالحيلة) في تخليصه ان يعلق طلاقها على البراءة الصحيحة من ذلك فيقول ان صحت براءتك لي من النفقة والسكني اومن دعوي ذلك فانتطالق فلاعكنها بعد ذلك انتدعي بهما البتة وله حيلة اخرى وهي ان يخالعهاعلى نظير مايعلم انه يفرض عليه للنفقة والسكني اوآكثر منه فاذا ادعت بذلك وفرضه عليه الحاكم صارلها عليه مثل الذي له عليها فاما ان يأخذ منهاو يعطيها واماان يتقاصا(المثال الخسون) اذا اشترى سلعة من رجل غريب فخاف ان يستحق اوتظهر معيبة ولا يعرفه (فالحيلة) ان يقيم له وكيلا يخاصمه اذا ظهر ذلك فانخاف ان يعزل البائع الوكيل فالحيلة ان بشتريها من الوكيل نفسه ويضمنه درك المبيع (المثال الحادي والخمسون) اذا دفع اليه مالا يشتري به متاعامن غير بلده فاشترى به واراد تسليمه اليه واقامته في تلك البلدفان اودعه غيره ضمن لانه لم يأذن له ربه وان وكل غيره في دفعه اليه ضمن ايضا وان استأجر من يوصله اليه ضمن لانه لم يكن يأمن غيره عليه (فالحيلة) في ايصاله الي ربه ان يشهد عليه قبل الشراء اوبعده ان يعمل في المال برأيه وان يُوكل فيهأوان يودع اذاراي المصلحة في ذلك كله فان ابي ذلك الموكل وقال لا يوافيني به غيرك فقد ضاقت عليه الحيلة فليخرج نفسه من الوكالة فتصير يده يدمودع فلا يلزمه مؤنة ردالوديعة بل مؤنة ردهاعلى صاحبها فان أحب أخذ ماله ارسل من يأخذه اوجاء هو في طلبه (فان قيل) فلو لم يعزل نفسه كان مؤنة الرد عليه (قيل) لمادخل معه في عقد الوكالة فقد النزمله ان يسلم اليه

المال فيلزمه ماالتزم به فاذا اخرج نفسه من الوكالة بقي كالمودع المحض فانكان وكيلا بجعل فهو كالاجير فمؤنة الرد عليه ولا يملك اخراج نفسه من الوكالة قبل توفية العمل كالاجير (المثال الثاني والحنسون) اذا ارد الذمي أن يسلم وعنده خمر فخاف اناسلم يجب عليه اراقتها ولا يجوز له بيعها (فالحيلة) ان يبيعها من ذمي آخر بثمن معين اوفي ذمته ثم يسلم ويتقاضاه الثمن ولاحرج عليه في ذلك فان تحريمها عليه بالاسلام كتحريمها بالكتاب بعد ان لم تكن حراما وفي الحديث ان الله يعرض بالحزر فمن كان عنده منها شي فليبعه (فان قيل) فلو اسلم من اشتراها ولم يؤد ثُمنها هل يسقط عنه (قيل) لا يسقط لثبوته في ذمته قبل الاسلام (فانقيل) فلو اسلم اليهفي خمر ثم اسلما اواحدهما (قيل ينفسخ العقد ويرد اليه رأس ماله) فان قيل)فلو اراد ان يشتري خمر اثم عزم على الاسلام وخاف ان يلزمه بثمنها فهل له حيلة في التخلص من ذلك (قيل)الحيلة الاعلكها بالشراء بل بالقرض فاذا اقترضها منه ثم اسلما اواحدهمالم يجب عليه ردبدل القرض فان موجب القرض رد المثل وقد تعذر بالاسلام (المثال الثالث والخسون) اذااشترى دارا أوارضا وقدوقعت الحدودوصرفت الطرق بينه وبين جاره فلا شفعة فيها وانكانت الحدود لم تقع ولم تصرف الطرق بل طريقها واحدة ففيها الشفعة هذا أصح الاقوال في شفعة الجوار وهو مذهب أهل البصرة واحد الوجهين فيمذهب الامام أحمد واختاره شيخ الاسلام وغيره فأن خاف المشتري ان يرفعه الجار الى حاكم يرى الشفعة وان صرفت الطرق فله التحيل على ابطالها بضروب من الحيل (أحدها) ان يشتريها منه بالف دينار ويكاتبه على ذلك ته يعطيه عوض كل دينار درهمين او تحوذاك (وثانيهاان يهب منه الدار والارض ثم يهبه ثمنها (وثالثها أن يقول المشترى لاشفيع ان شئت بعتكما بما اشتريتها به أو باقل من ذلك او اصبر عليك بالثمن فيجيبه الى ذلك فتسقط شفعته (ورابعها) ان يتصادق البائع والمشترى على شرط أو صفة تفسد البيع كاجل مجبول اوخيار مجهول او اكراه اوتلجئة ونحو ذاك ثم يقرها البائع في يد المشتري ولا يكون للشفيع سبيل عليها وخامسها أن يشترط الخيار مدة طويلة فأن صح لم يكن له ان ياخذ قبل انقضائه وان بطل لم يكن له ان يأخذ ببيع فاسد (وسادسها) ان يهب له تسعة اعشار الدارا والارض ويبيعه العشر الباقي بجميع الثمن (وسابعها) ان يوكل الشفيع في بيع داره أوارضه فيقبل الوكالة فيبيع أويوكله الشترى في الشراء له (وثامنها)ان يزين له

الثمن الذي اتفقا عليه سرا ثم يجعله صبرة غير معلومة ويبيعه الداربها (وتاسعها) ان يقرالبائع بسهم من الف سهم المشترى فيصير شريكه ثم يبيعه باقي الدار فلا يجد جاره اليها سبيلا لأن حق الشريك مقدم على حق الجار (وعاشرها) أن يتصدق عليه ببيت من الدار ثم يبعيه باقيها بجميع الثمن فيصير شريكا فلاشفعة لجاره (وحاديءشرها)أن يأم غريبا اومسافرابشراءها فاذا فعل دفعها اليه ثمو كله بحفظها ثم يشهد على الدفع اليه وتوكيله حتى لا يخاصمه الشفيع (وثاني عشرها) ان يجي المشترى الى الجار قبل البيع فيشتري منه داره ويرغبه في الثمن اضعاف ماتساوي ويشترط الخيارلنفسه ثلاثة أيام تمفى مدة الخيار بمضي ويشترى تلك الدار التي يريد شراءها فاذا أتم العقد بينهما فسخ البيع الاولولايستحق جاره عليه شفعة لآنه حين البيع لميكن جارا وانما طرأله الجوار بعد البيع (وثالث عشرها) ان يؤجر المشتري لبائع الدارعبده او ثوبه شهراً بسهم من الدار فيصير شريكه تم بعديومين او ثلاثة يشتري منه بقيتها فلا يكون لجاره عليه سبيل (ورابع عشرها) ان يشتريها بثن مؤجل أضعاف ماتساى فان الجار لا يأخذها بذلك الثمن فاذا رغب عنها صالحه من ذلك الثمن على مايساويه حالا من غير جنسه (فان قيل) فأنتم قدبالغتم في الانكار على من احتال ببعض هذه الوجوه على اسقاط الشفعة وذكرتم تلك الآثار فنكيل اكم بالكيل الذي كلتم به لنا (قلنا) لاسواء نحن وأنتم في ذلك فاناذ كرنا هـذه الوجوه تحيـلا على ما ابطله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة فلما ابطل الشفعة تحيلنا علي تنفيذ حكمه وأمره بكل طريق فكنا في هذه الحيل منفذين لامره واما أنتم فابطلتم بها مااثبته بحكمه وقضائه بالشفعة فيما لم يقسم وانهلايحل لهأن يبيع حتي يؤذن شريكه فاذا حرم عليه البيع قبل استئذانه فماالظن بالتحيل على اسقاط شفعته فتوصلتم انتم بهذه الحيل الى اسقاط ماائبته وتوصلنا يحن بها الى اسقاط ماأسقطه وابطله فاي الفريقين أحق بالصواب واتبع لمقصود الرسول صلى الله عليه وآله رسام والله المستعان (المثال الرابع والحنسون) يصح تعليق الوكالة بالشرط كما يصح تعليق الولاية بالشرط كماصحت به السنة بل تعليق الوكالة اولى بالجواز فان الولي وكيل وكالة عامة فانه انمايتصرف نيابة عن المولى فوكالته اعممن وكالة الوكيل في الشيء المعين فاذا صبح تعليقها فتعليق الوكالة الخاصة اولى بالصحة وقال الشافعي لاتصح فاذا دعت الحاجة اليذلك (فالحيلة) في جو ازه ان يو كله مطلقا ثم يعلق التصرف على شرطفيصح ولا يظهر

فرق فقهي بين امتناع هـ ذا وجواز هذا والمقصود من التوكيل التصرف والتوكيل وسيلة اليه فاذاصح تعليق الغاية فتعليق الوسيلة اولى بالصحة (المثال الحامس والحسون اذا رفع الى الامام وادعي عليه انهزنا فخاف ان انكر ان تقوم عليه البينة فيحد فالحيلة في ابطال شهادتهم انيقر اذاسئل مرة واحدة ولايزيد عليها فلاتسمع البينة مع الاقرار وليس للحاكم ولاللامام ان يقره تمام النصاب بل اذا سكت لم يتعرض لهفانكان الامام ممن يري وجوب الحد بالمرة الواحدة فالحيلة ان يرجع عن اقراره فيسقط عنه الحد فاذاخاف من اقامة البينة عليه اقرأ يضائم رجع وهكذا ابدا وهذه الحيلة جائزة فانه يجوز لهدفع الحد عن نفسه وان يخلدا لي التوبة كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للصحابة لما فر ماعز من الحدهلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه فاذا فرمن الحد الى التوبة فقد أحسن ﴿ المثال السادس والخسون ﴾ اذا حلف لغادر اوجاسوس اوسارق ان لا يخبر به احدا ولا يدل عليه فاراد التخلص من هذه اليمين وان لا يخفيه ﴿فالحيلة أن يسال عن أقوام هو من جملتهم فاذا سئل عن غيره قال لافاذا انتهت النوبة اليه سكت فانه لا يحنث ولاياثم بالستر عليه وايوائه وسئل ابوحنيفة رحمهاللهءن هذهالمسئلة بعينها قال لهالسايل نزل بي اللصوص فأخذوامالي واستحلفوني بالطلاق ان لاأخبر احدابهم فخرجت فرأيتهم يبيعون متاعي في السوق جهرة فقال له اذهب الي الوالي فقل له يجمع أهل المحلة أوالسكة الذين هم فيهم ثم يحضرهم ثم يسالك عنهم واحدا واحدا فاذا سألك عمن ليس منهم فقــل ليس منهم واذا سألك عمن هو منهم فاسكت ففعل الرجل فاخذ الوالي متاعه منهم وسلمه اليه فلو عملت هذه الحيلة مع مظلوم لم تنفع وحنث الحالف فان المقصود الدفع عنه وبالسكوت قداعان عليه ولم يدفع عنه ﴿ المثال السابع والحنسون ﴾ ماسئل عنه ابو احنيفة رحمه الله عن امرأة قال لها زوجها انت طالق ان سألتيني الخلع ان لم أخلعك وقالت المرأة كل مملوك ليحر ان لم اسألك الخلع اليوم فجاء الزوج الىأبي حنيفة فقال احضر المرأة فاحضر هافقال لهاابو حنيفة سليه الخلع فقالت سألتك ان تخلعني فقال له أبو حنيفة قل لهاقد خلعتك على الف درهم تعطينيها فقال لها ذلك فقال لها قولي لا اقبل فقالت لااقبل فقال قومي مع زوجك فقد بركل واحدمنكماولم يحنث في شيءذكر هامجمد بن الحسن في كتاب الحيل له وانما تتم هذه الحيلة على الوجه الذي ذكره فلو قالت له أسالك الخلع على الف درهم حالة او الى شهر فقال قد خلعتك على ذلكوقع الخلع بخلاف مااذاقالت له اخلعني

قال خلعتك على الف فان هذا لا يكون خلعا حتى تقبل وترضي وهي لم ترض بالالف فلا يقع الخلع قيل هو انماحلف على فعله لاعلى قبولها فاذا قال قد خلعتك على الف فقد وجد الخلع من جهته فأنحلت يمينه ولم يقف حل اليمين على قبولها كمااذا حلف لا يبيع فباع ولم يقبل المشترى ولا بينة له فانه يحنث «المثال الثامن والحنسون »ماذ كره محمد في كتابه ايضا عنه انه أتاه اخوان قد تزوجا باختين فزفت كل امرأة منهماالى زوج اختها فدخل بهاولم يعلم ثم علم الحال لما اصبحا فذكرا لهذلك وسألاه المخرج فقال لهما كل منكماراض باالتي دخل بها فقالا نعم فقال ليطلق كل منكما امرأته التي عقد عليها تطليقة ففعلا فقال ليعقد كل منكما على المرأة التي دخل بها ففعلا فقال ليمض كل منكما الى اهله وهذه الحيلة في غاية اللطف فان المرأة التي دخل بهاكل منهما قد وطئها بشبهة فله ان ينكحها في عدتها فانه لا يصان ماؤه عن مائه وأمره ان يطلق واحدة فانه لم يدخل بالتي طلقها فالواحدة تبينها ولاعدة عليها منه فلآخر ان يتزوجها ﴿المثال التاسع والحمسون﴾ اذا تزوجت المرأة وخافت ان يسافر عنها الزوج ويدعها او يسافر بها ولاتريد الخروج من دارهاوان يتزوج عليها اويتسري اويشرب المسكر اويضربها من غيرجرم اويتبين فقيرا وقد ظنته غنيا او معيبا وقد ظنته سليمااواميا وقدظنته قارئا اوجاهلا وقدظنته عالما أونحوذلك فلايمكنهاالتخلص (فالحيلة) لها في ذلك كله ان تشترط عليه انه متى وجد شيء من ذلك فامرها بيدهاان شاءت اقامت معه وان شاءت فارقته وتشهد عليه بذلك فان خافت ان لاتشترط ذلك بعد لزوم العقد فلا يمكنها الزامه بالشرط فلاتأذن لوليها ان يزوجها منه الاعلى هذا الشرط فيقول زوجتكهاعلى ان امرها بيدها ان كان الامر كيت وكيت فتى كان الامركذلك مله كت تطليق نفسها ولا بأس بهذه الحيلة فان المرأة تتخلص بهامن نكاح من لم ترض بنكاحه وتستغني بهاعن رفع امرهاالي الحاكم ليفسخ نكاحها بالغيبة والاعسار ونحوهماوالله اعلم (المثال الستون) يصح ضمان مالايجب كقوله ما اعطيت فلانا فهو على عند الاكثرين كمادل عليه القرآن في قول مؤذن يوسف (ولمن جاء به حمل بعير وانابه زعيم) والمصلحة تقتضي ذلك بل قد تدعوا اليه الحاجة اوالضرورة وعند الشافعي لا يجوز وسلم جوازه اذا تبين سبب وجوبه كدرك المبيع (والحيلة) في جوازه على هذا القولانه اذارضي بأن يلتزم عنه مقداراله لم يجب عليه بعد ان يقر المضمون عنه به للدافع ثم يضمنه عنه الضامر فان خشى المقر ان يطالبه المقر له بذلك ولايدفعه اليه (فالحيلة) ان

يقول هو على من ثمن مبيع لم اقبضه فان تحرج من الاخبار بالكذب فالحيلة أن يبيعه ما ريد اخذه منه بالمبلغ الذي التزم الضامن في اداءه فاذا صار في ذمته ضمنه عنه وهكذاالحكم اذا زوج ابنه اوعبده او اجيره وضمن للمرأة نفقتها وكسوتها فالصحيح في هذا كله جواز الضمان والحاجة تدعو اليه ولا محذور فيه وليس بعقد معاوضة فتؤثر فيه الجهالة وعقود الالتزام لاتؤثر فيها الجهالة كالنذر ثم يمكن رفع الجهالة بان يحد له حداً فيقول من درهم الى كذا وكذا (فان قيل) ما بين الدرهم والغاية مجهول لا يدري كم يلزمه منه (قيل) لا يقدح ذلك في جو از الالتزام لانه يتبين في الأخركم هو الواجب منه ثم لو أقر بذلك فقال له على مابين درهم الى ألف صح فهكذا اذاقال ضمنت عنه ما بين درهم الي ألف (فان قيل) الضامن فرع على المضمون عنه فاذا كان الاصل لم يثبت في ذمته شي فعلى أي شئ ينبني الضمان ويتفرع (قيل) انها يصير ضامنا اذا ثبت في ذمة المضمون عنه والافي الحال فليس هو ضامناوان صبح ان يقال هو ضامن بالقوة ففي الحقيقة هوضان معلق على شرط وذلك جائزوالله أعلم (المثال الحادي والستون) اذاسبق لسانه بما يؤاخذ به في الظاهرولم يرد معناه أو أراده شمرجع عنه وتاب منه أو خاف أن يشهدعليه به شهود زور ولم يتكلم به فرفع الي الحاكم وادعي عليه به فان أنكر شهدوا عليه وان أقر حكم عليه ولا سيما ان كان لا يرى قبول التوبة من ذلك (فالحيلة) في الخلاص ان لا يقر به ولا ينكر فيشهد عليه الشهود بل يكفيه في الجواب ان يقول ان كنت قلته فقد رجعت عنه واناتائب الي الله منه وليس للحاكم بعد ذلك ان يقول لا اكتفى منك بهـذا الجواب بل لابد من الاقرارأوالانكار فان هذا جواب كاف في مثل هذه الدعوى وتكليفه بعد ذلك خطة الخسف بالاقرار وقد يكوزكاذبافيه أوالانكار وقد تاب منه بينه وبين الله تعالى فيشهد عليه الشهود ظلم وباطل فلا يحل للحاكم ان يسأله بعد هذا هل وقع منه ذلك أولم يقع بل أبلغ من هذا لوشهد عليه بالردة فقال لم أزل أشهد أن لااله الاالله وأن محمدارسول الله منذ عقلت والي الان لم يستكشف عن شي ولم يسأل لاهو ولا الشهود عن سبب ردته كا ذكره الخرقي في مختصره وغيره من أصحاب الشافعي فاذا ادعي عليه بأنه قال كذا وكذا فقال ان كنت قلته فانا تائب إلى الله منه أوقد تبت منه فقد اكتفى منه بهذا الجواب ولم يكشف عن شيء منه بعد ذلك (فان قيل) هذا تعليق للتوبة أوالاسلام بالشرط ولا يصح تعليقه بشرط (قيل) هذا

من قلة فقه مورده فان التوبة لا تصح الاعلى هذا الشرط تلفظ به أولم يتلفظ به وكذلك تجديد الاسلام لايصح الابشرط أن يوجد مايناقضه فتلفظه بالشرط تأكيد لمقتضي عقد التوبة والاسلام وهذا كما اذا قال ان كان هذا ملكي فقد بعتك اياه فهل يقول احدان هـذا بيع معلق بشرط فلا يصح «وكذلك» اذاقال انكانت هذه امرأتي فهي طالق لا يقوله أحــد انه طلاق معلق ونظائره أكثرمن ان تذكر وقد شرع الله لعباده التعليق بالشروط في كل موضع يحتاج اليه العبد حتى بينه وبين ربه كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لضياعة بنت الزبير وقد شكت اليه وقت الاحرام فقال حجي واشترطي على ربك فقولي ان حبسني حابس فمحلي حيث حبستني فانلكماشرطت على ربك فهذاشرط معالله في العبادة وقد شرعه على لسان رسوله لحاجة الامة اليه ويفيد شيئين جواز التحليل وسقوط الهدي وكذلك الداعي بالخيرة يشترط على ربه فى دعائه فيقول اللهم ان كانهذا الامر خيرالى فى ديني ومعاشي وعاقبة أمرى عاجله وآجله فاقدره لى ويسره لى فيعلق طلب الاجابة بالشرط للحاجة الى ذلك لخفاء المصلحة عليه وكذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترط على ربه ايمارجل سبه أولعنه وليس لذلك بأهل ان يجعله كفارة له وقربة يقربه بها الى الله وهذا تعليق للمدعوبه بشرط الاستحاق وكذلك المصلى على الميت يشرع له تعليق الدعاء بالشرط فيقول اللهمانت أعلم بسره وعلانيته ان كان محسنا فتقبل حسناته وان كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته فهذا طلب للتجاوز عنه بشرط فكيف يمنع تعليق التوبة بالشرط « وقال» شيخناكان يشكل على احيانا حال من أصلى عليه الجنائز هل هو مؤمن أومنافق فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المنام فسألته عن مسائل عديدة منها هذه المسألة فقال يااحمد الشرط الشرط أوقال علق الدعاء بالشرطوكذلك ارشدأ متهصلي الله عليه وآله وسلم الي تعليق الدعاء بالحيوة والموت بالشرط فقال لايتمني أحدكم الموت لضرنزل به ولكن يقول اللهم احيني ان كانت الحياة خيرالي وتوفني ان كانت الوفاة خيرالي «وكذلك» قوله في الحديث الآخر واذا أردت بعبادك فتنة فتوفني اليك غير مفتون وقال المسلمون عند شروطهم الاشرطا أحل حراما أوحرم حلالا وتعليق العقودوالفسوخ والتبرعات والالتزامات وغيرها بالشروطأم قد تدعواليه الضرورة أوالحاجة أوالمصلحة فلايستغنى عنه المكلف وقدصح تعليق النظر بالشرط بالاجماع ونص الكتاب وتعليق الضمان بالشرط بنص القرآن وتعليق النكاح بالشرط في تزويج موسي

بابنة صاحب مبدين وهو أصح نكاح على وجه الارض ولم يأت في شريعتناما ينسخه بل اتت مقررة له كقوله صلى الله عليه وآله وسلم إن أحق الشروط ان توفوا به ما استحللتم به الفروج فهذا صريح في ان حل الفروج بالنكاح قد أعلق على شرط (ونص) الامام أحمد على جواز تعليق النكاح بالشروطوهذاهوالصحيج كايعلق الطلاق والجعالة والنذروغيرهامن العقودوعلق أمير المؤمنين عمررضي الله عنه عقد المزارعة بالشرط فكان يدفع أرضه الىمن يعمل عليها على انه انجاء عمر بالبذر فله كذا وانجاء العامل بالبذر فله كذا ذكره البخاري ولم يخالفه صاحب ونص الامام أحمد على جواز تعليق البيع بالشرط في قوله ان بعت هـ ذه الجارية فانا أحق بها بالثمن واحتج بأنه قول ابن مسعود ورهن الامام أحمد نعله وقال للمرتهن انجئتك بالحق الى كذا والا فهولك وهذا بيع بشرط فقد فعله وافتي به وكذلك تعليق الأبراء بالشرط نص على جوازه فعلا منه فقال لمن اغتابه ثم استحله انت في حل ان لم تعدفقال له الميمون قد اغتابك وتحلله فقال ألم ترني قد اشترطت عليه ان لا يعودوالمتاخرون من أصحابه يقولون لا يصح تعليق الابراء بالشرط وليس ذلك موافقا لنصوصه ولا لاصوله وقدعلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولاية الامارة بالشرط وهذا تنبيه على تعليق الحكم فيكل ولاية وعلى تعليق الوكالة الخاصة والعامةوقدعلق أبو بكرتولية عمر رضي الله عنه بالشرط ووافقه عليه سائر الصحابة فلم ينكره منهم رجل واحد وقال النبي صلي الله عليه وآله وسلم من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع الا ان يشترطها المبتاع فهذا اشتراط خلاف مقتضي العقد المطلق وقد جوزه الشارع وقال من باع عبدا وله مال فماله لا بائع الأأن يشترطه المبتاع وفي السنن عنه من أعتق عبدا وله مال فمال العبد له الا ان يشترطه السيدوفي السنرن والمسند عن سفينة قال كنت مملوكا لام سلمة فقالت اعتقتك واشترطت عليك ان تخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماعشت فقلت ولولم تشتر طي على مافارقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماعشت فاعتقتني وشترطت على وذكر البخاري في صحيحــه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال مقاطع الحقوق عند الشروط فلك ما شرطت وقال البخاري في باب الشروط في القرض وقال ابن عمر وعطاء اذا أحله في القرض جاز وقال في باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الاقرار والشروط التي يتعارفها الناس بينهم وقال ابن عوف عن ابن سيرين قال قال رجل لكريه ارحل ركابك فان لم أرحل معك في يوم كذا وكذا فلك مائة

درهم فلم يخرج فقال شريح من شرط على نفسه طائعاغير مكره فهو عليه وغال أيوب عن ابن سيرين ان رجلًا باع طعاما فقال ان لم آتك الاربعا فليس بيني وبينك بيع فقال للمشتري انت اخلفته فقضي عليـه وقال في باب الشروط في المهر وقال المسبور سمعت رسول الله صلى الله عليـه وآله وسلم ذكر صهراله فاثني عليه في مصاهرته فاحسن فقال حدثني فصدقني فوعدني فوفاني ثم ذكر فيه حديث احق الشروط ان توفو ابه مااستحللتم به الفروج وقال في كتاب الحرث وعامل عمر الناس على ان جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وان جاءوا بالبذرفلهم كذاوهذا صريح في جواز ان خطته اليوم فلك كذا وان خطته غدا فلك كذا وفي جواز بعتكه بعشرة نقدا او بعشرين نسيئة فالصواب جوازهذا كله للنص والآثار والقياس وقال جابر بعت رسول الله صلى عليه وسلم بعيرا واشترطت حملانه الى اهلى وروي سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبدالرحمن بن فروخ عن نافع بن عبد الحرثعامل عمر على مكة انه اشترى من صفو ان ابن امية دارا لعمر بن الخطاب باربعة آلاف درهم واشترط عليه نافع ان رضي عمر فالبيع لهوان لم يرض فلصفوان اربعمائة درهم ومن هنا قال الامام احمد لا بأس ببيع العربون لان عمرفعله واجاز هذا البيع والشرطفيه مجاهد ومحمد بن سيرين وزيد بن اسلم ونافع بن عبد الحرث وقال ابوعمر كان زيد بن اسلم يقول ا جازه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر الامام احمد ان محمد بن مسلمة الانصاري اشتري من نبطي حزمة حطب واشترط عليه حملها الىقصر سعدواشتري عبدالله بن مسعود جارية من امرأته وشرطت عليه انه ان باعها فهي له اباليمن وفي ذلك اتفاقهما على صحة البيع والشرط ذكره الامام احمد وافتي به (والمقصود) انالشروط عندالشارع شانا ليس عند كثير من الفقهاء فأنهم يلغون شروطالم يلغهاالشارع ويفسدون بهاالعقد من غير مفسدة تقتضي فساده وهم متناقضون فيما يقبل التعليق بالشروط من العقودومالا يقبله فليس لهم ضابط مطرد منعكس يقوم عليه دليل فالصواب الضابط الشرعي الذي دل عليه النص ان كل شرط خالف حكم الله وكتابه فهو باطل ومالم يخالف محكمه فهو لازم (يوضحه) ان الالتزام بالشرط كالالتزام بالنذر والنذر لا يبطل منه الاماخالف حكم الله وكتابه بل الشروط في حقوق العباد اوسع من النذر في حق الله والالتزام به أوفي من الالتزام بالنذر وانما بسطت القول في هذا لان باب الشروط يدفع حيل اكثر المتحيلين و يجعل لارجل

مخرجا مما يخاف منه وتما يضيق عليـه فالشرط الجائز بمنزلة العقد بل هو عقدوعهد وقدقال تعالى (ياأيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود) وقال (والموفون بعهدهم اذا عاهدوا) (وهاهنا قضيتان) كليتان مرن قضايا الشرع الذي بعث الله به رسوله (احداهما) ان كل شرط خالف حكم الله وناقض كتابه فهو باطل كائنا ما كان (والثانية) ان كل شرط لايخالف حكمه ولأيناقض كتابه وهوما يجوز تركه وفعله بدون الشرط فهولازم بالشرط ولايستثني من هاتين القضيتين شيء وقددل عليهما كتاب الله وسنة رسوله واتفاق الصحابة ولاتعبأ بالنقض بالمسائل المذهبية والاقوال الآرائية فانها لاتهدم قاعدة من قواعد الشرع فالشروط في حق المكلفين كالنذر في حق رب العالمين فكل طاعة جاز فعلها قبل النذر لزمت بالنذر وكذلك كل شرط قد جاز بذله بدون الاشتراط لزم بالشرط فمقاطع الحقوق عند الشروط واذا كان من علامات النفاق اخلاف الوعد وليس بمشروط فكيف الوعدالموكدبالشرط بل ترك الوفاء بالشرط يدخل في الـكذب والخلف والخيانة والغدر وبالله التوفيق (المثال الثاني والستون) اذا باعه جارية معيبة وخاف ردها عليه بالعيب فليبين لهمن عيبها ويشهد انه دخل عليه فان خاف ردها بعيب آخر لايعلمه البائع فليمين له عيوبا يدخل في جملتها وانه رضي بهاكذلك فان كان العيب غير متصور ولاداخل في جملة تلك العيوب فليقل وانك رضيت بها مجملة مافيها من العيوب التي توجب الرد مقتصراً على ذلك ولا يقول وانك اسقط حقك من الرد ولا ابرأتني من كل دعوي توجب الرد ولا يبيعها بشرط البراءة من كل عيب فان هذا لا يسقط الرد عند كثير من الفقهاء وهي مسئلة البيع بالبرآءة من العيوب وللشافعي فيها ثلاثة اقوال (احدها » صحة البيع والشرط « والثاني » صحة البيع وفساد الشرطوانه لا يبرأ من شي من العيوب «والثالث » أنه يبرأ من العيوب الباطنة في الحيوان خاصة دون غيرها والمشهور من مذهب مالك جواز العقد والشرط وانه يبرأ من جميع العيوب وهل يعمذلك جميع المبيعات اويخص بعضهافذكر ابن حبيب عن مالك و ابن وهب انه يعم جميع المبيعات عرضا كان المبيع أو حيوا ناوعنه انه يختص ببعض المبيعات واختلف عنه في تعيينه فالذي في الموطاعنه انه يختص بالحيوان ناطقاكان اوبهياوالذى في التهذيب اختصاصه بناطق الحيوان قالو اوعلى المذهب في صحة ذلك مطلقا فبيع السلطان وبيع الميراث اذاعلم انه ميراث جارى مجرى بيع البراءة وانلم يشترط وعلى هذا فاذا قال أبيه كبيع الميراث لاقيام بعيب صح ذلك ويكون بيع براءة وفي الميراث

لايحتاج الى ذكره « قالوا» وإذا قلنا الالبراءة تنفع فأنما منفعتها امتناع الرد بعيب لم يعلم به البائع واما ماعلم به البائع فان شرط البراءة لا يمنع رد المشترى به اذا لم يكن عالما به وقت العقد فاذادعي المشترى علم البائع فاقرا و نكل بعد توجه اليمين عليه توجه الرد عليه (قالوا) ولو ملك شيئا ثم باعه قبل أن يستعمله بشرط البراءة لم ينفعه ذلك حتى يستعمله ويستبرئه ثم يبيعه بشرط البراة قال في التهذيب في التجار يقدمون بالرقيق فيبيعونه بالبراءة ولم تطل اقامة الرقيق عندهم هؤلاء يريدون ان يذهبوا بأموال الناس باطلا لاتنفعهم البراءة (وقال) عبد الملك وغيره لايشترط استعماله ولا طول مقامه عنده بل تنفعه البراءة كما تنفعه مع الطول والاستعال قالوا واذا كان في المبيع عيب يعلمه البائع بعينـ هفادخله في جمـ لة عيوب ليست موجودة وتبرا منها كلهالم يبرا منه حتى يفرده بالبراءة ويعين موضعه وجنسه ومقداره بحيث لايبقي للمبتاع فيه قول قالواوكذالواراه العيب وشاهده لم يبرأمنه اذا كان ظاهره لايستلزم الاحاطة بباطنه وباطنهفيه فساد آخركما اذا اراه دبرة البعير وشاهدها وهي منغلة مفسدة فلم يذكر له مافيها من نغلوغيره ونظائر ذلك وكذلك لوأخبره انبه اباقا اوسرقة وهو اباق بعيداً وسرقة عظيمة والمشترى يظنه يسيرالم يبرأحتي يبين لهذلك قال ابو القاسم بن الكاتب لايختلف قول مالك في ان بيع السلطان بيع براءة على المفلس اولقضاء ديون من تركة ميت بيع براءة ايضاوان لم يشترطها قال وانماكان كذلك لانه حكمنه بالمبيع وبيع البراءة مختلف فيه فاذاحكم السلطان بأحد اقوال العلماء لم ترد قضيته عندمن يرى خلاف رأيه فيما حكم بهوردذلك عليه المازري وغيره وقالوا السلطان لم يتعرض في البيع الى خلاف ولاوفاق ولا قصد الى حكم به يرفع النزاع وقد حكي بعض الشيوخ الخلاف في بيع البراءة ولوتولاه السلطان بنفسه قالو وذلك لان سحنون قال وكان قول مالك القديمان بيع السلطان وبيع الوارث لاقيام فيه بعيب ولا بعهدة قال وهذا يدل على ان له قولا آخر خلاف هذا قال ويدل عليه ان ابن القاسم قال اذا بيع عبد على مفلس فان للمشتري ان يرده بالعيب قال فالصواب ان بيع السلطان وبيع الورثة كغيرهما قال المأزري أما بيع الورثة لقضاء ديونه وتنفيذ وصاياه فان فيه الخلاف المشهور واما ماباعوه لانفسهم للانفصال من شركة بعضهم لبغض فملتحق ببيع الرجل مال نفسه بالبراءة وكذلك من باع للانفاق على من في ولايته (قلت) وقول المأزري ان بيع السلطان لا تعرض فيه لحكم مبني على أصل

وهوان الحاكم اذا عقد بنفسه عقدا مختلفا فيه هل يكون بمنزلة حكمه به فيسوغ لحاكم آخر خلافه وفي هذا الاصل قولان للفقها، وهما في مذهب الامام احمد وغيره فهذا تقرير مذهب مالك في هذه المسألة «وامامذهب ابي حنيفة فانه لا يصحح البيع والشرط ولا يمكن المشتري. من الرد بعد اشتراط البراءة العامة سواء علم البائع العيب اولم يعلمه حيوانا كان المبيع اوغيره وتناظر في هذه السئلة ابوحنيفة وابن ابي ليلي فقال ابن ابي ليلي لايبرأ الامن عيب اشار اليه ووضع يده عليه فقال ابو حنيفة فلو ان امرأة من قريش باعت عبد ازنجيا على ذكره عيب افتضع اصبعهاعلى ذكره فسكت ابن ابي ليلي واما مذهب الاسام احمد فعنه ثلاث روايات احداهن انه لا يبرأ بذلك ولا يسقط حق المشتري من الرد بالعيب الامن عيب عينه وعلم به المشتري (والثانية) أنه يبرأ مطلقا (والثالثة) أنه يبرء من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من كل عيب علمه حتى يعلم به المشتري فان صححنا البيع والشرط فلا اشكال وان ابطلنا الشرط فهل يبطل البيع أويصح ويثبت الردفيه وجهان فاذا اثبتنا الرد وابطلنا الشرط فلابائع الرجوع بالتفاوت الذي نقصمن ثمن السلعة بالشرط الذي لم يسلم له فانه انما باعها بذلك الثمن بناء على ان المشترى لا يردهاعليه بعيب ولوعلم ان المشترى يتمكن من ردهالم يبعرا بذلك الثمن فله الرجوع بالتفاوت وهذا هو العدل وقياس اصول الشريعة فإن المشتري كما يرجع بالارش عند فوات غرضه من سلامة المبيع فهكذا البائع يرجع بالتفاوت عند فوات غرضه من الشرط الذي ابطلناه عليه (والصحيح)في هذه المسألة ماجاء عن الصحابة فأن عبد الله بن عمر بأع زيد بن ثابت عبدابشرط البراءة بماغاتة درهم فاصاب بهزيد عيبا فاراد رده على ابن عمر فلم يقبله فترافعا الى عثمان فقال عثمان لابن عمر تحلف انك لم تعلم بهذا العيب فقال لا فرده عليه فباعه ابن عمر بالف درهم ذكره الامام احمد وغيره وهذا اتفاق منهم على صحة البيع وجواز شرط البراءة واتفاق من عثمان وزيد على ان البائع أذاعلم بالعيب لم ينفعه شرط البراءة وعلى ا ان المدعى عليه متى نكل عن اليمين قضي عليه بالنكول ولم تود اليمين على المدعى لكن هذا فيما اذا كان المدعى عليه منفردا بمعرفة الحال فاذا لم يحلف مع كو نه عالما بصورة الحال قضي عليه بالنكول وأما اذا كان المدعى هو المنفر د بالعلم بالحال او كان ممالا يخفي عليه علمهار دت عليه اليمين * فمثال الاول قصة ابن عمر هذه فانه هو العالم بانه هل كان يعلم العيب اولا يعلمه بخلاف زيد بن ثابت فانه لا يعلم علم ابن عمر بذلك ولاعدم علمه فلا يشرع رداليمين عليه *ومثال الثاني اذا ادعى على وارثميت

انه اقرض مورثه مائة درهم او باعه سلعة ولم يقبضه ثمنها اواودعه وديمة والوارث غائب لايعلم ذلك وسأل احلافه فنكل عن اليمين لم يقض عليه بالنكول وردت اليمين على المدعي لانه منفرد بعلم ذلك فاذا لم يحلف لم يقض له ومثال الثالث اذا ادعى عليه انه باعه اوآجره فنكل عن اليمين حلف المدعى وقضي له فان لم يحلف لم يقض له بنكول المدعي عليه لانه عالم بصحة ماادعاه فاذا لم يحلف ولم يقمله بينة لم يكن مجرد نكول خصمه مصححالدعواه فهذا التحقيق احسن ماقيل في مسئلة النكول ورد اليمين وعليه تدلآ أر الصحابة ويزول عنهاالاختلاف ويكون هذافي موضعه وهذا في موضعه وعرف حذيفة جملاله فادعاه فنكل المدعى عليه وتوجهت اليمين على حذيفة فقال اتراني اترك جملي فحلف عليه انهماباع ولا وهب فقد ثبت تحليف المدعى اذ اأقام شاهدا واحدا والشاهدا قوىمن النكول فتحليفه مع النكول اولى وقد شرع الله ورسوله تحليف المدعى في ايمان القسامة لقوة جانبه باللوث فتحليفه مع النكول اولي وكذلك شرع تحليف الزوج في اللعان وكذلك شرع تحليف المدعى اذاكان شاهدالحال يصدقه كااذاتداعيا متاع البيت اوتداعي النجار والخياط آلة كل منها فانه يقضي لمن تدل الحال على صحة دعواه مع يمينه وقدروي في حديث مرفوع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد اليمين على طالب الحق ذكره الدار قطني وغيره وهذا محض الفقه والقياس فأنه اذا نكل قوى جانب المدعى فظن صدقه فشرع اليمين في حقه فان اليمين أنما شرعت في جانب المدعى عليه لقوة جانبه بالاصل فاذا شهد الشاهد الواحد ضعف هذا الاصل ولم يتمكن قوتهمن الاستقلال وقوى جانب المدعي باليمين وهكذا اذا نكل ضعف اصل البراءة ولم يكن النكول مستقلا باثبات الدعوي لجوازان يكون لجهله بالحال اولتورعه عن اليمين اوللخوف من عاقبة اليمين اولموافقة قضاء وقدر فيظن الظان انه بسبب اليمين اولترفعه عن ابتذاله باستحلاف خصمه له مع علمه بانه لوحلف كان صادقا واذا احتمل نكوله هـذه الوجوه لم يكن مستقلا بل غايته ان يكون مقويا لجنبة المدعي فترد اليمين عليه ولم تكن هذه المسئلة مقصودة وانما جراليها الكلام في اثرابن عمروزيد في مسئلة البراءة وقد علم حكم هذاالشرط واين ينتفع به البارواين لا ينتفع به (وان قيل)فهل ينفعه ان يشترطعلي المشتري انه متى رده فهو حرام لا ينفعه و اذا خاف توكيلا في الرد استوثق منه بقوله متي رددته اووكلت في رده فان خاف من رد الحاكم عليه حيث يرده بالشرع فلا يكون المشتري هو الراد ولا وكيله بل الحاكم المنفذ لاشرع فاستوثق منه بقوله أذا

ادعيت رده فهو حرفهناتصعب الحيلة على الرد الاعلى مذهب ابي ثورواحدالوجهين في مذهب الامام احمد وهو اجماع الصحابة ان تعليق العتق متى قصدبه الحظر اوالمنع فهو يمين حكمه حكم اليمين بالحج والصوم والصدقة وحكم مالو قال ان رددته فعلى ان اعتقه بل اولي بعدم العتق فان هذا نذر قربة ولكن اخراجه مخرج اليمين منع لزوم الوفاء به مع ان الالتزام به اكثرمن الالتزام بقوله فهو حر فكل ما في التزام قوله فهو حرفهو داخل في التزام فعلى ان اعتقه ولا ينعكس فان قوله فعلى ان اعتقه يتضمن وجوب الاعتاق وفعل العتق ووقوع الحرية فاذا منع قصد الحظر والمنع وقوع ثلاثة اشياء فلان يمنع وقوع واحد منها اولى واحرى وهذا لاجواب عنه وهو مايبين فضل فقه الصحابة وانمابين فقههم وفقه من بعدهم كابينه وبينهم وحتي لولم يصح ذلك عنهم لكان هذا محض القياس ومقتضي قواعد الشرع واصولهمن اكثر من عشرين وجهالا تخفي على مستخبر تتبعها ويكني قول فقيه الامة وحبرها وترجمان القرآن ابن عباس العتق ماابتغي بهوجه الله والطلاق ماكان عن وطر فتامل هاتين الكلمتين الشريفتين الصادرتين عن علم قدرسخ اسفله وبسق اعلاه واينعت ثمرته وذللت للطالب قطوفه ثم حكم بالكلمتين على ايمان الحالفين بالعتق والطلاق هل تجد الحالف بهذا بمن يبتغي به وجه الله والتقرب اليه باعتاق هذا العبدو هل تجد الحالف بالطلاق ممن له وطرفي طلاق زوجته فرضي الله عن حبر هذه الامة لقد شفت كلمتاه هاتان الصدوروطبقتا المفصل واضأأتا المحن وكانتا برهاناعلى استجابة دعوة رسول اللهصلي الله عليه وآله وسلم له ان يعلمه الله التأويل ويفقه ه في الدين ولا يوحشك من قد اقر على نفسه هو وجميع أهل العلم أنه ليس من أهل العلم فأذا ظفرت برجل وأحد من أولى العلم طالب للدليل محكم له متبع للحق حيث كان واين كان ومع من كان زالت الوحشة وحصلت الالفة ولوخالفك فانه يخالفك ويعذرك والجاهل الظألم يخالفك بلاحجة ويكفرك او يبعدك بلاحجة وذنبك رغبتك عن طريقته الوخيمة وسيرته الذميمة فلاتغتر بكثرة هذا الضربفان الآلاف المولفة منهم لا يعدلون بشخص واحد من اهل العلم والواحد من أهل العلم يعدل بملا الارض منهم (واعلم) ان الاجماع والحجة والسواد الاعظم هوالعالم صاحب الحقوان كان وحده وان خالفه اهل الارض قال عمر وبن ميمون الاودى صحبت معاذا بالمين فمافارقته حتي واريته في التراب بالشام ثم صحبت من بعده افقه الاس عبد الله بن مسعود فسمعته يقول عليكم بالجماعة فان يدالله على الجماعة ثم سمعته يوما من

الاياموهويقولسيولى عليكم ولاة يؤخرون الصلاة عن ، واقيتها فصلو االصلاة لميقاتها فهي الفريضة وصلوا معهم فانها لكم نافلة قال قلت ياأصحاب محمد ماادري ماتحدثون قال وماذاك قلت تأمرني بالجماعة وتحضني عليهاثم تقول لى صل الصلاة وحدك وهي الفريضة وصل مع الجماعة وهي نافلة قال ياعمر وبن ميمون قد كنت اظنك من افقه اهل هذه القرية أتدري ما الجماعة قلت لاقال ان جمهور الجماعة هم الذين فارقوا الجماعة * الجماعة ماوافق الحقوان كنت وحدك وفي لفظ آخر فضرب على فخذي وقال ويحك ان جمهور الناس فارقو الجماعة وان الجماعة ماوافق طاعة الله تعالى وقال نعيم بن حماد اذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل ان تفسد وان كنت وحدك فانك انت الجماعة حينئذ ذكرهما البيهقي وغيره وقال بعض ائمة الحديث وقد ذكر له السواد الاعظم فقال أتدري ما السواد الاعظم هو محمد بن اسلم الطوسي واصحابه فمسخ المختلفون الذين جعلو السواد الاعظم والحجة والجماعة همالجمهور وجعلوهم عيارا على السنة وجعلوا السنة بدعة والمعروف منكرا لقلة اهله وتفردهم في الاعصار والامصار وقالوامن شذشذ الله به في النار وماعن ف المختلفون أن الشاذما خالف الحق وأن كان الناس كلهم عليه الا واحدا منهم فهم الشاذون وقد شذ الناس كلهم زمن احمد بن حنبل الانفرايسير افكانو اهم الجماعة وكانت القضاة حينئذ والمفتون والخليفة واتباعه كابهم هم الشاذون وكان الامام احمدوحده هو الجماعة ولمالم يتحمل هذعقول الناس قالوا للخليفة ياأمير المؤمنين اتكون انتوقضاتك وولاتك والفقهاء والمفتون كلهم على الباطل واحمدوحده على الحق فلم يتسع علمه لذلك فاخذه بالسياط والعقوبة بعد الحبس الطويل فلااله الا الله مااشبه الليلة بالبارحة وهي السبيل المهيع لاهل السنة والجماعة حتى يلقوار بهم مضي عليها سلفهم وينتظرها خلفهم من المؤمنين رجال صدقوما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضي نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم» (المثال الثالث والستون) اذا وقعت الفرقة البائنة بين الزوجين لم تجب لها عليه نفقة ولا سكني بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة الصريحة فان خاف ان ترفعه الى حاكم يرى وجوب ذلك عليه (فالحيلة) ان يتغيب مدة العدة فاذا رافعته بعد ذلك لم يحكم بها عليه لانهاتسقط عنه بمضي الزمان كمايقوله الاكثرون في نفقة القريب وكما هومتفق عليه في نفقة العبد والحيوان البهيم ولاكراهة في هذه الحيلة لانها وسيلة الي أسقاط ماأسقطه الله ورسوله بخلاف الحيلة على أسقاط ماأوجبه

اللهرسوله فهذه لون وتلك لون فان لم تمكنه الغيبة وأمكنه ان يرفعها الى حاكم يحكر يسقوط ذلك فعل (والحيلة) في ان يتو صل الي حكم الحاكم بذلك ان ينشي الطلاق او يقربه بحضرته ثم يسأل الحاكم بمايراه من سقوط النفقة والسكني بهـ ذوالفرقة مع علمه بأختلاف العلماء في ذلك فان بدرته الى حاكم يرى وجوبها فقد ضاقت عليه وجوه الحيل ولم يبق له حيلة واحدة وهي دعواه انها بأنت منه قبل ذلك بمدة تزيد على انقضاء العدة وانه نسى سبب البينونة وهذه الحيلة تدخل في قسم التوصل الى الجائز بالحظور كما تقدم نظائره (المثال الرابع والستون) اختلف الفقهاء في الضان هل هو تعدد لحل الحق وقيام الضمين مقام المضمون عنه أوهو استيثاق بمنزلة الرهن على قولين وهما روايتان عن مالك يظهر أثرها في مطالبة الضامن مع التمكن من مطالبة المضمون عنه فمن قال بالقول الاول وهم الجمهور قالوا لصاحب الحق مطالبة من شاء منها على السواءومن قال بالقول الثاني قال ليس له مطالبة الضامن الااذا تعذر عليه مطالبة المضمون عنه واحتج هؤلاء بثلاث حجج (أحداها) ان الضامن فرع والمضمون عنه اصل وقاعدة الشريعة ان الفروع والابدال لايصار اليها الاعند تعذر الاصول كالبراب في الطهارة والصوم في كفارة اليمين وشاهد الفرع مع شاهد الاصل وقد اطرد هذا في ولاية النكاح واستحقاق الميراث لايلي فرع مع أصله ولا يرث معيه (الحجة الثانية) ان الكفالة تو ثقة وحفظ للحق فهي جارية مجرى الرهن ولكن ذاك رهن عين وهي رهن ذمة أقامها الشارع مقام رهن الاعيان للحاجة اليها واستدعاء المصلحة لها والرهن لايستوفي منه الامع تعذر الاستيفاء من الراهن فكذا الضمين ولهذاكثيرا مايقترن الرهن والضمين لتواخيها وتشابهها وحصول الاستيثاق بكل منهما (الحجة الثالث) ان الضامن في الاصل لم يوضع لتعدد محل الحق كمالم يوضع لنقله وانما وضع ليحفظ صاحب الحق حقه من التوي والهلاك ويكون له محل يرجع اليه عندتعذر الاستيفاء من محله الاصلي ولم ينصب الضامن نفسه لان يطالبه المضمون له مع وجود الاصيل ويسرته والتمكن من مطالبته والناس يستقبحون هذا ويعدون فاعله متعديا ولا يعذرونه بالمطالبة حتى اذا تعذر عليه مطالبة الاصيل عذروه بمطالبة الضامن وكانوا عو ناله عليه وهذاأم مستقر في فطر الناس ومعاملاتهم بحيث لوطالب الضامن والمضمون عنه الي جانبه والدراهم في كمه وهو متمكن من مطالبته لاستقبحوا ذلك غاية الاستقباح وهـ ذا القول في القوة كما ترى وهو رواية

ابن القاسم في الكتاب عن مالك ولاينافي هذا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزعيم غارم فانه لاعمومله ولايدل على أنه غارم في جميع الاحوال ولهذا لوادي الاصيل لم يكن غارما ولحديث أبي قتادة في ضمان دين الميت لتعذر مطالبة الاصيل ولا يصح الاحتجاج بأن الضمان مشتق من الضم فاقتضي لفظهضم أحدى الذمتين الى الاخرى لوجهين (أحدهما) انالضم من المضاعف والضان من الضمين فما دتهما مختلفة ومعناهما مختلف وان تشابها لفظا ومعنى في بعض الامور (الثاني) أنه لو كان مشتقا من الضم فالضم قدر مشترك بين ضم يطالب معه استقلالا وبدلا والاعم لايستلزم الأخص واذا عرف هذا واراد الضامن الدخول عليه (فالحيلة) ان يعلق الضهان بالشرط فيقول انتوي المال على الاصيل فانا ضامن له ولا يمنع تعليق الضمان بالشرط وقد صرح القرآن بتعليقه بالشرط وهو محض القياس فانه التزام فجاز تعليقه بالشرط كالنذور والمؤمنون عند شروطهم الاشرطاً أحل حراما أوحرم حلالا وهذا ليس واحدا منهما ومقاطع الحقوق عند الشروط فان خاف من قاصر في النفقة غير راسخ في حقائقه فليقل ضمنت لك هذا الدين عند تعذر استيفائه ممن هوعليه فهذا ضمان مخصوص بحالة مخصوصة فلا يجوزالتزامه به في غيرها كالوضمن الحال مؤجلا اوضمنه في مكان دون مكان فان خاف من أفساد هـذا ايضا فليشهد عليه انه لايستحق المطالبة له به الاعند تعذر مطالبة الاصيل وانه متى طالبه أوادعي عليـ ه به مع قدرته على الاصيل كانت دعواه باطلة والله أعلم (المثال الخامس والستون)قد تدعوا الحاجة الي ان يكون عقد الاجارة مبها غير معين مثاله ان يقول له ان ركبت هذه الدامة الى أرض كذا فلك عشرة وان ركبتها الى أرض كذا فلك خمسة عشر أويقول ان خطت هـذا القميص اليوم فلك درهم وان خطته غدا فنصف درهم وان زرعت هذه الارض حنطة فاجرتها مائةأو شعيرا فاجرتها خمسون ونحو ذلك فهذا كله جائز صحيح لايدل على بطلانه كتاب ولاسنة ولا اجماع ولا قياس بل هـذه الادلة تقتضي صحته وان كان فيه نزاع متأخر فالثابت عن الصحابة الذي لايعلم عنه فيه نزاع جوازه كما ذكره البخاري في صحيحه عن عمر انه دفع أرضه الي من يزرعها وقال انجاءعمر بالبذر من عنده فله كذا وان جاؤا بالبذر فلهم كذاولم يخالف صحابي واحــد ولا محذور في ذلك ولا خطر ولا غرر ولا أكل مال بالباطل ولا جهالة تعود الى العمل ولا الى العوض فانه لا يقع الا معينا والخيرة الى الاجيرأي ذلك أحب ان يستوفي فعل فهوكما لو قال له

أى ثوب أخذته من هذه الثياب فقيمته كذا أوأى دابة ركبتها فاجرتها كذاأواجرة هذه الفرس كذا فايها شئت فخذه أوثمن هذا الثوب مائة وثمن هذا مائتان ونحو ذلك مما ليس فيه غرر ولا جهالة ولا ربا ولاظلم فكيف تأتى الشريعة بتحريمه وعلى هذا فلا يحتاج الى حيلة على فعله وكثير من المتأخرين من اتباع الأثمة يبطل هذاالعقد (فالحيلة) على جو ازه ان يقول استأجرتك التخيطه اليوم بدرهم فان خطته غدا فلك أجرة مثل نصف درهم وكذا يقول أجرتك هذه الدابة الى أرض كذا بمشرة فان ركبتها الى أرض كذا وكذا فعليك أجرة مثلها كذا وكذا فان خاف إن يكون يده يد عدوان ضمنه فليقل فاذا انقضت المسافة الأولى فهي امانة عندك هذا عند من لم يصحح الاجارة المضافة ومن صححها (فالحيلة) عنده ان يقول فاذا قطعت هذه المسافة فقد اجرتكها الي مسافة كذا وكذا فاذا انتهت اجرتكها الي مسافة كذا وكذا فان خشي المستأجر ان ينقضي شغله قبل ذلك فيبقى عقد الاجارة لازماله وقد شغله (فالحيلة) ان يقول اذا انقضت المسافة او المدة فقد وكلتك في اجارتها لمن شئت فليؤجرها لغيره ثم يستأجرها منه فان خاف ان لاتتم هـذه الحيلة على اصل من لا يجوز تعليق الوكالة بالشرط فليوكله في الحال وكالة غير معلقة ثم يعلق تصرفه بالشرط فيقول انت وكيلي في اجارتها فاذا انقضت المدة فقه اذنتك في اجارتها وقال القاضي ابو يعلى في كتاب ابطال الحيل ان احتال في اجارة هذاالشرط فقال استأجرهاالى دمشق بكذاومن دمشق الى الرملة بكذاومن الرملة الى مصر بكذا جازله لانه اذا سمى الكل من المسافتين اجرة معلومة فكل واحدة منهما كالمعقود عليه على حاله فلا يمنع صحة العقد (قلت) ولكن لاتنفعه هذه الحيلةاذاانقضي غرضه عند المسافة الاولى ويبقي عقد الاجارةلازماله فيما وراءها فتصيركما لو استأجرها الى مصر فانقضى غرضه في الرملة فما الذي افاده تعدد العقود فوجود هذه الحيلة وعدمها سراء فالوجه ماذكرناه والله أعلم (المثال الخامس والستون) يجوز بيع المقائي والبازنجان وتحوها بدد ان يبدواصلاحها كاتباع الثمار فيرؤس الاشجار ولايمنعمن صحة البيع تلاحق المبيع شيئًا بعد شي كما لم يمنع ذلك صحة بيع التوت والتين وسائر مايخرج شيئا بعد ثي هذامحض القياس وعليه تقوم مصالح بني آدم ولا بدلم منه ومن منع بيع ذلك الالقطة لقطةً فمع انذلك متعذر في الغالب لاسبيل اليه اذهو في غاية الحرج والعسر فهو مجهول لا ينضبط ولا ماهي اللقطة المبيعة أهي الكرار أوالصفار أوالمتوسطاو بعض ذلك وتكون المقثاة كبيرة

جدا لا يمكن أخذ اللقطة الواحدة الافي أيام متعددة فيحدث كل يوم لقطة أخرى تختلط بالمبيع ولا يمكن تميزها منه ولاسبيل الي الاحتراز من ذلك الا أن يجمع دواب المصر كلهافي يوم واحد ومن أمكنه من القطافين ثم يقطع الجميع في يوم واحد ويعرضه للتلف والضياع وحاشي أكمل الشرائع بل غيرها من الشرائع ان تاتي عثل هذاو انماهذا من الاغلاط الواقعة بالاجتهادوأين حرم الله ورسوله على الامة ماهم احوج الناس اليه ثم أباح لهم نظيره فانكان هذا غرر فبيع الثمار المتلاحقة الاجزاءغرروان لم يكن ذلك غررا فهذا مثله والصواب ان كليهماليس غررا لالغة ولاعر فاولاشرعا ودعوي ان ذلك غرر دعوي بلا برهان فان ادى ذلك على اللغة طولب بالنقل فلن يجد اليهسبيلا وانادعي ذلك على العرف فاالعرف شاهد بخلافه واهل العرف لا يعدون ذلك غررا وان ادعاه على الشرع طولب بالدليل الشرعي فان بلي بمن يقول هكذا في الكتاب وهكذا قالو ا(فالحيلة) في الجو از ان يشترى ذلك بعروقه فاذا استوفى ثمرته تصرف في العروق بمايريد والمانعون يجوزون هذه الحيلة ومن المعلوم ان العروق غير مقصودة وانما المقصود الثمرة فان امتنع البيع لاجل الغرر فالغرر لم يزل بملك العروق وهذا في غاية الظهور وبيع ذلك كبيع الثماروهو قول اهل المدينة و احدالوجهين في مذهب الامام احمدواختاره شيخنا (المثال السادس والستون) تجوز قسمة الدين المشترك بميراث اوعقد أواتلاف فينفردكل من الشريكين بحصته ويختص عاقبضه سواءكان في ذمة واحدة اوفي ذم متعددة فانالحق لهما فيجوز ان يتفقا على قسمته أوعلى بقائه مشتركا ولامحذور في ذلك بل هذااولي بالجواز من قسمة المنافع بالمهايآ ةبالزمان اوبالمكان ولاسيافان المهايآة بالزمان تقتضي تقدم احدهما على الآخر وقدتسلم المنفعة الى نوبة الشريك وقد تتوي والدين في الذمة يقوم مقام العين ولهذا تصح المعارضة عليه من الغريم وغيره ونجب على صاحبه زكاته اذاتمكن من قبضه ويجب عليه الانفاق على أهله وولده ورقيقه منه ولايعد فقيرا معدمافاقتسامه يجري مجري اقتسام الاعيان والمنافع فاذارضي كل من الشريكين أن مختص ما مخصه من الدين فينفرد هذا برجل يطالبه وهذا برجل يطالبه اوينفرد هذا بالمطالبة بحصته وهذا بالمطالبة بحصته لم يهدما بذلك قاعدة من قواعد الشريعة ولا استحلال ماحرم الله ولاخالفانص كتاب الله ولاسنة رسوله ولاقول صاحب ولاقياساشهدله الشرع باعتبار وغاية مايقدر عدم تكافؤ الذمم ووقوع التفاوت فيها وان مافى الذمة لم يتعين فلا يمكن قسمته وهذا لايمنع تراضيهما بالقسمة مع التفاوت فان الحق لايعدوهما وعدم تعين مافى

الذمة لا يمنع القسمة فانه يتعين تقديرا ويكفى في امكان القسمة التعين بوجه فهو معين تقديرا ويتعين بالقبض تحقيقاو اماقول ابي الوفاء ابن عقيل لا تختلف الرواية عن أحمد في عدم جو ازقسمة الدين في الذمة الواحدة واختلفت الرواية عنه في جواز قسمته اذا كان في الذمتين فعنه فيه روايتان فليس كذلك بل عنه في كل من الصورتين روايتان وليس في اصوله ما يمنع جو ازالقسمة كماليس في أصول الشريعة مايمنعها وعلى هذافلا يحتاج الى حيلة على الجواز وامامن منع من القسمة فقد تشتد الحاجة اليها فيحتاج الي التحيل عليها فالحيلة ان يأذن لشريكه ان يقبض من الغريم مايخصه فاذا فعل لم يكن لشريكه ان يخاصمه فيه بعد الاذن على الصحيح من المذهب كاصرح به الاصحاب وكذا لوقبض حصته ثم استهلكها قبل المحاصة لم يضمن لشريكه شيئا وكان المقبوض من ضمانه خاصته وذلك انه لما اذن اشريكه في قبض ما يخصه ققد اسقط حقه من المحاصة فيختص الشريك بالمقبوض وامااذا استهلك الشريك ماقبضه فانه لايضمنه لشريكه حصته منه من قبل المحاصة لانهلم يدخل في ملكه ولم يتعين له بمجرد قبض الشريك له و لهذا لو وفي شريكه نظيره لم يقل انتقل الى القابض الاول ما كان ملكا للشريك فدل على انه انما يصير ملكا له بالمحاصة لا بمجرد قبض الشريك ومن الأصحاب من فرق بين كون الدين بعقد وبين كونه باتلاف اوارثووجه الفرق أنه اذا كان بعقد فكانه عقد مع الشريكين فلكل منهما أن يطالب بما يخصه بخلاف دين الارث والاتلاف والله اعلم(المثال الثامن والستون)اختلف الفقاء في جوازبيع المغيبات في الارض من البصل والثوم والجزر واللفت والفجل والقلقاس ونحوها على قولين (أحدهما) المنع من بيعه كذلك لانه مجهول غير مشاهدوالورق لايدل على باطنه بخلاف ظاهر الصبرة وعندأصحاب هذا القول لايباع حتى يقلع (والقول الثاني) يجوز بيعه كذلك على ماجرت به عادة أصحاب الحقول وهذا قول أهل المدينة وهو أحد الوجهين في مذهب الامام احمد اختاره شيخنا وهو الصواب المقطوع به فان في المنع من بيع ذلك حتى يقلع أعظم الضرر والحرج والمشقة مع مافيه من الفساد الذي لا تأتى به شريعة فانه ان قلعه كله في وقت واحد تعرض للتلف والفساد وان قيل كلما اردت بيع شيء منه فاقلعه كان فيه من الحرج والعسر ماهومعلوم وان قيل اتركه في الارض حتى يفسد ولا تبعه فيها فهذا لا تأتى به شريعة و المنه فالمفتون بهذا القول لو بلوابذلك في حقولهم اوماهو وقف عليهم ومحوذلك لم يمكنهم البيعه في الارض ولابدا واتلافه وعدم الانتفاع به وقول

القائل ان هذاغرر ومجهول فهذا ليس حظ الفقيه ولاهو من شأنه وانماهذامن شأن أهل الحبرة بذلك فانعدوه قماراا اوغررا فهم أعلم بذلك وانماحظ الفقيه يحل كذا لان الله اباحه ويحرم كذا لان الله حرمه وقال الله وقال رسوله وقال الصحابة واماان هذا يرى هذا خطرا وقمارا أوغررا فليس من شأنه بل اربابه اخبر بهذا منه والمرجع اليهم فيه كا يرجع اليهم في كون هذا الوصف عيبا الملا وكون هذا البيع مربحا الملا وكون هذه السلعة نافقة في وقت كذا وبلد كذا ونحو ذلك من الاوصاف الحسية والامورالعرفية فالفقهاء بالنسبة اليهم فيهامثلهم بالنسبة الى مافي الاحكام الشرعية فاذا بليت بمن يقول هكذافي الكتاب وهكذا قالو (فالحيلة) في الجواز ان تستأجر منه الارض المشغولة بذلك مدة يعلمفر اغهمنها ويقرله اقرار امشهو داله بهأن مافي باطن الارض له لاحق للمؤجر فيه ولكن عكس هذه الحيلة لواصابته آفة لم يتمكن من وضع الجائحة عنه بخلاف مااذااشتراه بعد بدوصلاحه فانه كالثمرة على رؤس الشجران أصابته آفة وضعت عنه الجائحة وهذا هوالصواب في المسالتين جواز بيعه ووضع الجوائح فيه والله أعلم (المثال التاسع والستون) اختلف الفقها ، في جواز البيع بماينقطع بهالسعر من غير تقدير الثمن وقت العقد وصورتها البيع ممن يعامله من خباز أولحام أوسمان أوغيرهم ياخذ منه كل يؤمشيئامعلوه اثم يحاسبه عندراس الشهرأو السنةعلى الجميع ويعطيه ثمنه فمنعه الاكثرون وجعلوا القبض به غير ناقل للملك وهو قبض فاسد يجرى مجرى المقبوض بالغصب لأنه مقبوض بعقد فاسد هذا وكلهم الأمن شدد على نفسه يفعل ذلك ولا يجد منه بدا وهويفتي ببطلانه وانه باق على ملك البائع ولا يمكنه التخلص من ذلك الا بمساومته له عندكل حاجة ياخذهاقل ثمنهااوكثر وانكان ممن شرط الايجاب والقبول لفظافلابد مع المساومة أن يقرن بها الايجاب والقبول لفظا * القول الثاني وهو الصواب المقطوع به وهو عمل الناس في كل عصر ومصر جواز البيع بما ينقطع بهااسعر وهومنصوص الامام احمد واختاره شيخناوسمعته يقول هو اطيب لقلب المشتري من المساومة يقول لى اسوة بالناس آخذ بما يأحذ به غيرى قال والذين يمنعون من ذلك لا يمكنهم تركه بل هم واقعون فيه وليس في كتاب الله ولاسنة رسوله ولا اجماع الامة ولاقول صاحب ولاقياس صحيح مايحرمه وقد اجمعت الامة على صحةالنكاح بمررالمثلوا كثرهم يجوزون عقد الاجارة باجرة المثل كالنكاح والغسال والخباز والملاح وقيم الحمام والمكاري والبيع بثمن المثل كبيع ماء الحمام فغاية البيع بالسعر الكون بيعه بثمن المثل فيجوز كاتجوز المعاوضة

بثمن المثل في هذه الصورة وغيرها فهذا هوالقياس الصحيح ولا تقوم مصالح الناس الابهفان بليت بالقائل هكذا في الكتاب وهكذا قالوا (فالحيلة) في الجواز ان يأخذذلك قرضافي ذمته فيجب عليه للدافع مثله ثم يعاوضه عليه بثمن معلوم فانه بيع للدين من الغريم وهو جائز ولكن في هذه الحيلة آفة وهو أنه قدير تفع السعر فيطالبه بالمثل فيتضر رالاً خذوقد ينخفض فيعطيه المثل فيتضرر الاول فالطريق الشرعية التي لم يحرمها الله ورسوله اولى بهماوالله واعلم (المثال السبعون) اذا كان له عليه دين وله وقف من غلة دارا و بستان فو كل صاحب الدين أن يستوفى ذلك من دينه جاز فان خاف ان يحتال عليه ويعزله عن الوكالة فيجعلها حوالة على من في ذمته عوض ذلك المغل فان لم يكن قداجر الداراو الارض لاحد (فالحيلة) ان يستأجرها منه صاحب الدين بعوض في ذمته ثم يعاوضه بدينه من ذلك العوض فان اراد ان يكون هو وكيله في استيفاء دينه من تلك المنافع لا بطريق الاجارة ولا بطريق الحوالة بل بطريق الوكالة في قبض ما يصير اليهمن غلة ذلك الوقف وخاف عزله (فالحيلة) ان ياخذ اقراره ان الواقف شرطان يقضي ماعليه من الدين اولائم يصرف اليه بعد الدين كذا وكذا وانه وجب لفلان وهو الغريم عليه من الدين كذاو كذاوانه يستحقه من مغل هذا الوقف مقدما به على سائر مصارف الوقف وانه لا ينتقل من الموقوف شيئ قبل قضآ الدينوان ولاية أمرهذا الوقف الي فلان حتى يستوفي دينه فاذااستوفاه فلاولا يةله عليه وان حكم حاكم بذلك كان أوفق (المثال الحادي والسبعون) اذا كان له عليه دين فقال ان مت قبلي فانت في حلوان مت قبلك فانت في حل صحوبري في الصورتين فان احداها وصية والأخري ابراء معلق بالشرط ويصح تعليق الابراء بالشرط لانه اسقاطكما يصبح تعليق العتق والطلاق وقدنص عليه الامام احمد في الاحلال من العرض والمال مثله وقال اصحابنا واصحاب الشافعي اذاقال ان مت قبلك فانت في حل هو ابراء صحيح لانه وصية وان قال ان مت قبلي فانت في حل لم يصح لانه تعليق للابراء بالشرطولم يقيمو اشبهة فضلاعن دليل صحيح على امتناع تعليق الابراء بالشرط ولا يدفعه نص ولا قياس ولا قول صاحب فالصواب صحة الابراء في الموضعين وعلى هذا فلا يحتاج الي حيلة فان بلي بمن يقول هكذا في الكتاب وهكذا قالوا (فالحيلة) ان يشهد عليه أنه لا يستحق عليه شيئاً بعدموته من هذا الدين ولا في تركته وان شاء كتب الفصلين في سجل و احد وضمنه الوصية له به ان مات رب الدين وان مات المدين فلاحق له به قبله فيصح حيننذ مستندا الي ظاهر الاقرار وهو

ابراء في المعنى (المثال الثاني والسبعون) لو غلط المضارب أوالشريك وقال ربحت الفاشم اراد الرجوع لم يقبل منه لانه انكار بعد اقرار ولواقام بينة على الغلط فالصحيح انها تقبل وقيل لا تقبل لانه مكذب لها (فالحيلة) في استدراكه ماغلط فيه بحيث تقبل منه ان يقول خسرتها بعدان ربحتها فالقول قوله في ذلك ولا يلزمه الالف وهكذا الحيلة في استدراك كل امين لظلامته كالمودع اذارد الوديعة التي دفعت اليه ببينه ولم يشهد على ردهافهل يقبل قوله في الرد فيه قولان هاروايتان عن الامام احمد فاذاخاف اللايقبل قوله (فالحيلة) في تخلصه ال يدعى تلفها من غير تفريط فان حلفه على ذلك فليحلف موريا متاولا ان تلفها من عنده خروجها من تحت يده ونظائر ذلك والله اعلم (المثال الثالث والسبعون) اذااستغرقت الديون ماله لم يصح تبرعه بما يضربارباب الديون سواء حجر عليه الحاكم أولريحجر عليه هذامذهب مالكواختيارشيخنا وعندالثلاثة يصح تصرفه في ماله قبل الحجر بانواع التصرف والصحيح هو القول الاول وهو الذي لايليق باصول المذهب غيره بل هو مقتضى اصول الشرع وقواعده لان حق الغرماء قدتعلق بماله ولهذا يحجر عليه الحاكم ولولاتعلق حق الغرماء بماله لم يسع الحاكم الحجر عليه فصار كالمريض مرض الموت لماتعلق حق الورثة بماله منعه الشارع من التبرع بما زاد على الثلث فان في تمكنه من التبرع بماله ابطال حق الورثة منه وفي تمكين هذا المدين من التبرع ابطال حقوق الغرماء والشريعة لاتاتي بمثل هذا فانما جائت بحفظ حقوق أرباب الحقوق بكل طرق وسدالطريق المفضية الى اضاعتها وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلممن أخذأموال الناس يريدادا بهااد آها الله عنه ومن أخذ يريد اتلافها اتلفه الله و لاريب ان هذا التبرع اتلاف لها فكيف ينف تبرع دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فاعله وسمعت شيخ الاسلام بن تيمية رحمه الله يحكي عن بعض علماء عصره من اصحاب احمدانه كان ينكر هذاالمذهب ويضعفه قال إلى أن بلي بغريم تبرع قبل الحجر عليه فقال والله مذهب مالك هو الحق في هذه المسألة وتبويب البخاري وترجمته واستدلاله يدل على اختياره هذا المذهب فانه قال في باب مر ردام السفيه والضعيف وان لم يكن حجر عليه الامام ويذكر عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ردعلي المتصدق قبل النهي ثمنهاه فتأمل هذالاستدلال قال عبد الحق اراد مه والله أعلم حديث جابر في بيع المدبر ثم قال البخاري في هذا الباب نفسه وقال مالك اذا كان لرجل على رجل مال وله عبد لاشي اله غيره فاعتقه لم يجز عتقه ثم ذكر حديث من أخذ أموال الناس

يريد اداءها اداها الله عنه ومن أخذها يريد اللافها الله وهذا الذي حكاه عن مالك هوفي كتب أصحابه وقال ابن الجلاب ولا تجوزهمة المفلس ولاعتقه ولاصدقته الاباذن غرمائه وكذاك الديان الذي لم يفلسه غرماؤه في عتقه وهبته وصدقته وهذا القول هو الذي لايختار غيره وعلى هذا (فالحيلة) لمن تبرع غريمه مربة اوصدقة أو وقف او عتق وليس في ماله سعة له ولدائنه ان يرفعه الى حاكم يرى بطلان هذا التبرع ويسأله الحكم ببطلانه فان لم يكن في بلده حاكم يحكم بذلك (فالحيلة أن يأخذ عليه أذاخاف منه ذلك الضمين أوالرهن فأن بادر الفريم وتبرع قبل ذلك فقد ضاقت الحيلة على صاحب الحق ولم يبق له غير امر واحد وهو التوصل الي اقراره بان ما في يده اعيان اموال الغرماء فيمتنع التبرع بعد الاقرار فان قدم تاريخ الاقرار بطل التبرع المتقدم ايضا وليست هذه حيلة على ابطال حتى ولا تحقيق باطل بل على ابطال جور وظلم فلا بأس بهاوالله اعلم (المثال الرابع والسبعون) اذا كانله عليه دين ولا بينة له به نفاف أن يجحده اوله بينة به و يخاف ان يمطله (فالحيلة) ان يستدين منه بقدر دينه ان امكن ولايضره ان يعطيه به رهنا اوكفيلا فاذا ثبت له في ذمته نظير دينه قاصه به وان لميرض على اصح المذاهب فان حذر غرعه مرب ذلك وامكنه ان يشتري منه سلعة ولايمين الثمن ويخرج النقد فيضعه بين يديه فاذا قبض السلعة وطلب منه الثمن قاصه بالدين الذي عليه وبكل حال فطريق الحيلة ان يجعل له عليه من الدين نظير ماله (المثال الخلمس والسبعون اذا خاف العنت ولم يجد طول حرة وكر درق اولاده (فالحيلة) في عتقهم ان يشترط على السيدأن ماولدته زوجته منه من الاولاد فهم احرارفكل ولدتله بعد ذلك منه فهو حرويصح تعليق العتق بالولادة كما لوقال لامته كل ولدتلدينه فهو حرقال ابن المنذر لااحفظ فيه خلافا (فان قيل) فهل تجوزون نكاح الامة بدون الشرطين اذاامن رقولده بهذا التعليق (قيل) هذا محل اجتهاد ولا تاباه اصول الشريعة وليس فيه الاان الولديثبت عليه الولاء للسيد وهوشعبة من الرق ومثل هذا هل ينتهض سببا لتحريم نكاح الامة اويقال وهو اظهر ان الله تعالى منع من نكاح الاماء لانهن في الغالب لا يحجبن حجب الحرائر وهن في مهنة ساداتهن وحوائجهم وهن برزات لا مخدرات وهذه كانت عادة العرب في امائهن والى اليوم فصان الله تعالى الازواج ان تكون زوجاتهم بذه المثابة مع مايتبع ذلك من رق الولد واباحه لهم عند الضرورة اليه كما اباح الميتة والدمولجم الخنزير عند المخمصة وكل هذا منع منه تعالى كنكاح غير المحصنة ولهذا شرط تعالي في نكاحهن ان يكن

محصنات غير مسافحات ولامتخذات اخدان ايغيرزانيةمع منكان ولازانيةمع خدينها وعشيقها دون غيره فلم يبح لهم نكاح الاماء الاباربعة شروط عدم الطول وخوف العنت واذن سيدها وان تكون عنيفة غير فاجرة فجورا عاما ولاخاصا والله اعلم (المثال السادس والسبعون) اذالم تمكنه امته من نفسها حتى يعتقها ويتزوجها وهولايريد اخراجها عن ملكه ولاتصبر نفسه عنها (فالحيلة) ان يبيعها اويهبها لمن يثق بهويشهد عليه من حيث لاتعلم هي والبيع أجود لانه لا يحتاج الي قبض ثم يعتقها ثم يتزوجها فاذا فعل استردها من المشترى من حيث لاتعلم الجارية فانفسيخ النكاح فيطأها علك اليمين ولاعدة عليها (المثال السابع والسبعون) أذا أراده من لا علك رده على بيع جاريته منه (فالحيلة) في خلاصه ان يفعل ماذكرناه سواء ويشهد على عتقهاأ و نكاحهاثم يستقيله البيع فيطأها بملك اليمين في الباطن وهي زوجته في الظاهر ويجوز هذالانه يدفع به عن نفسه ولا يسقط به حق ذي حق وان شاء احتال بحيلة أخرى وهي اقراره بانها وضعت منه مايتين به خلق الانسان فصارت بذلك ام ولد لا عكرف نقل الملك فيها فان احب دفع التهمة عنه وانه قصد بذلك التحيل فليبعها لمن يثق بهثم يواطي المشترى على ان يدعى عليه انهاو ضعت في ملكه مافيه صورة انسان ويقر بذلك فينفسخ البيع ويكتب بذلك محضر فانه يمتنع بيعها بعد ذلك (المثال الثامن والسبعون) اذا اراد ان يبيع الجارية من رجل بعينه ولم تطب نفسه أن تكون عند غيره فله في ذلك انواع من الحيل (احداها) ان يشترط عليه انهان باعها فهو احق بها بالثمن كااشترط ذلك امرأة عبد الله بن مسعود عليه ونص الامام احمد على جواز البيع والشرط في رواية على بن سعيد وهو الصحيح فان لم تتم له هذه الحيلة لعدم من ينفذها له فليشترط عليه انك ان بعتها لغيرى فهي حرة ويصح هذا الشرط وتعتق عليه ان باعها لغيره اما بمجرد الايجاب عندصاحب المغني وغيره واما بالقبول فيقع العتق عقيبه وينفسخ البيع عند صاحب المحرر وهذه طريقة القاضي قال في كتاب ابطال الحيل اذا قال أن بعتك هذا العبد فهو حر وقال المشترى أن اشتريته فهو حر فباعه عتق على البائع لانه ليس أه عند دخوله في ملك آخر حال استقرار حتى يعتق عليه بنيته التابعة لان خيار المجلس ثابت للبائع فملك المشتري غير مستقر وقول صاحب المحرر وانفسخ البيع تقرير لهذه الطريقة وانه انما يعتق بالقبول ويعتق في مدة الخيار على أحد الوجو هااثلاثة فان لم تتم له هذه الحيلة عند من لا يصحح هذا التعايق ويقول اذا اشتراها ملكما ولا تعنق بالشرط في ملك الغير كما يقرله

أ بوحنيفة (فله) حيلة أخرى وهي ان يقول اذا بعتها فهي حرة قبل البيع فيصح هذا التعليق فاذا باعها حكمنا بوقوع العتق قبل البيع على أحد الوجهين في مذهب الشافعي وأحمد رضي الله عنها فان لم تهم له هذه الحيلة عند من لا يصحح هذاالتعليق (فله) حيلة أخرى وهي ان يقول اذا اشتريتها فهي مدبرة فيصح هذا التعليق ويمتنع بيعها عندأبي حنيفه فان التدبير عنده جار مجرى العتق المعاق بصفة فاذا اشتراها صارت مدبرة ولم يمكنه بيعما عنده فان لم تتم له هذه الحيلة على قول من لا يجوز تعليق التدبير بصفة (فالحيلة) ان يأخــذالبائع اقرار المشترى بأنه دبرهذه الجارية بعــد مااشتراها وانه جعلها حرة بعد موته فان لم تتم له هذه الحيلة على قول من يجوز بيع المدبر وهو الامام أحمد ومن قال بقوله (فالحيلة)أن يشهد عليه قبل ان يبيعها منه انه كان تزوجها من سيدها تزويجا صحيحا وانها ولدت منه ولدا ثم اشتراها بعد ذلك فصارت أمولده فلاعكنه بيعها فانلم تتم له هذه الحيلة على قول من يعتبر في كونها أم ولدان تحمل وتضع في ملكه ولا يكفي ان تلد منه في غيرملكه كماهو ظاهرفي مذهب أحمد والشافعي وقد ضاقت عليه وجوه الحيل ولم يبق له الآحيلة واحدة (وهي) ان يتراضي سيد الجارية والمشتري برجل ثقة عدل بينها فيبيعها هذا العدل بطريق الوكالة عن سيدها نزيادة على ثمنها الذي اتفقا عليه ونزيد ماشا ويقبض منه الثمن الذي اتفقاعليه فانأراد المشترى بيعما طالبه بباقي الثمن الذي أظهره ولو لم يدخلا بينهما ثالثا بل اتفقا على ذلك فقال أبيعكما بمائة دينار وآخذ منك أربعين فان بعتها طاابتك بباقى الثمن وان لم تبعمالم أطالبك جازلكن في توسط العدل الذي يثق به المشترى كابيه وصاحبه تطييب لقابه وأمان لهمن مطالبة البائع له بالثمر الكثير (المثال التاسع والسبعون) أذا طلب منه ولده أوعبده ان يزوجه وخاف ان يلحقه ضرر بالزوجة ويأمر بطلاقها فلايقبل (فالحيلة) ان يقول له لاأزوجك الاأن تجعل أمر الزوجة بيدي فان وثق منه بذلك الوعد قال له بعد التزويج أمرها بيدك وان لم يثق منه به وخاف انه اذا قبل العقد لايفي له بما وعده (فالحيلة) ان لايأذن له حتى يملق ذلك بالنكاح فيقول انتزوجتها فامرها بيدك ويصح هذاالتعليق علىمذهب أهل المدينةوأهل العراقفان أراد ان يكون ذلك مجما عليه فليكتب في كتاب الصداق وأقر الزوج المذكور ان أمر المرأة المذكورة بيد السيد أو الاب فاذا وقع مايحذره منها تمكن حينئذ من التطليق عليه والله أعلم لكن قد يخرجه عن الوكالة بعد ذلك فلا يتم مراده (فالحيلة) أن يشترط عليه أنهمتي أخرجه

عن الوكالة فهي طالق (المثال المانون) اذادبر عبده أوأمته جازله بيعه ويطل تدبيره فان خاف ان يرفعه العبد اليحاكم لايري بيع المدبر فيحكم عليه بالمنع من بيعه (فالحيلة) ان يقول ان مت وأنت في ملكي فانت حر بعد موتي فاذا قال ذلك تم له الامركما أراد فان اراد بيعه مادام حيا فله ذلك وان مات وهو في ملكه عتق عليه والفرق بين ان يقول انت حر بعد موتي وبين ان يقول ان مت وانت في ملكي نانت حر بعد موتى ان هذا تعليق للعتق بصفة وذلك لا يمنع بيع العبد كما لو قال ان دخلت الدار فانت حر فله بيعه قبل وجود الصفة بخلاف قوله انت حر بعد موتى فانه جزم بحريته في ذلك الوقت ونظير هذا انه لو قال له ان مت قبلي فانت في حل من الدين الذي عليك فرو ابراء معلق بصفة ولو قال له انت في حل بعد موتى صح ولم يكن تعليقا للابراء بالشرط ونظيره لو قال أن مت نداري وقف فأنه تعليق للوتف بالشرط ولو قال هي وقف بعد موتي صحو الله اعلى (المثال الحادي والثمانون) لو از رجلين ضمنارجلا بنفسة ندفعه احدهما الى الطالب برئ الذي لم يدفع وهذا بمنزلة رجاين ضمنالرجل مالا فدفعه اليه احدهما فأنهما يبرآن جميعا لان المضمون هو احضار واحد فاذا سلمه احدهما فقد وجد الاحضار المضمون فبرأ جميعا قال القاضي ورعا ألزمه بعض القضاة الضمان بنفس المطلوب ولا يجعل دفع الاخر براءة للذي لم يدفع (فالحيلة) إن يضمنا للطالب هذا الرجل بنفسه على انه اذا دفعه احدهما فهما جميما بريآن فيتخلص على قول الكل أو يشهد بان كل أحدمنهما وكيل صاحبه في دفع هذا الرجل الى الطالب والتبرى اليه فاذا دفعه أحدها برئا جميعا منه لانه اذا كان كل منها وكيل صاحبه كان تسليمه كتسليم موكله (المثال الثاني والثمانون) قال القاضي في كتاب ابطال الحيل اذا كان لرجاين على اصراة مال وهما شريكان فتزوجها احدهما على نصيبه من المل الذي عليها لم يضمن لصاحبه شيأ من المهر لانه لم يجعل نصيبه في ضانه فصار كا لو ابراه وربما ضمنه بعض الفقهاء (فالحيلة) فيه ان يهب لها نصيبه مما عليها ثم يتزوجها بعد ذلك على مقدار ماوهبها ثم تهب الراة للزوج المهر الذي تزوجها عليه لان احد الشريكين اذا وهب نصيبه من المال المشترك لا يضمن لكونه متبرعا فاذاتر وجها بعد ذلك على مهر ووهبته له حصل مقصوده وتخاص من اقاويل المختلفين (المثال الثالث والثمانون) لو حلف رجل بالطلاق انه لايضمن لاحد شيئا فحلف آخر بالطلاق لابد ان تضمن عني (فالحيله) في ال يضمن عنه ولا

يحنث أنه يشاركه ويشترى متاعا بينه وبين شريكه قال القاضي فأنه يضمن عن شريكه نصف الثمن ولا يحنث الحالف في يمينه لأن المحلوف عليه عقد الضمان وما يلزمه في مسئلتنالا يلزمه بعقد الضمان وانما يلزمه بالوكالة لان كل واحد من الشريكين وكيل صاحبه فيمايشتريه فلهذا لميحنث في يمينه فان كانت بحالها ولم يكن بينه وبين الحلوف عليه شركة لكنه وكله المحلوف عليه فاشتراها لم يحنث أيضا لما بينا (المثال الرابع والثمانون) شريكان شركة عنان ضمنا عن رجل الإ بامره على انه ان أدى المال احد الشريكين رجع به على شريكه وان اداه الا خر فشريكه منه برى وللمسالة اربع صور (أحداها)ان يقولا اينا اداهرجع به على شريكه (الثانية) عكسه (الثالثه) ان يقول ان اديته انا رجمت به عليك ولا ترجع به على ان ادينه (الرابمة) عكسه فالصورة الاولي والثانية لا تحتاج الى حيلة واما الثلثة والرابعة فالحيلة في جوازهما ان يضمن احد الشريكين عن المدين ماعليه لصاحبه تم يجي شريكه فيضمن مالصاحب الحق عليها فاذا أدى هذا الشريك المال رجع به على شريكه والاصيل واذاأ داه شريكه والاصيل لم يرجماعلى الشريك بشي لان شريكه قدصارصاحب الأصل ههنافلورجع عليه لرجع هوعليه فمن حيث يثبت يسقط فلامعني للرجوع عليه (المثال الخامس والثمانون) لا بأس للمظلوم أن يتحيل على مسبة الناس لظالمه والدعاء عليه والاخذمن عرض وان لم يفعل ذلك بنفسه اذلعل ذلك يردعه ويمنعه من الاقامة على ظامه وهذا كما لو أخذ ماله فلبس أرث الثياب بعد احسنها وأظهر البكاء والنحيب والتاوه أوأذاه في جواره فخرج من داره وطرح متاعه على الطريق أوأخذ دابته فطرح حمله على الطريق وجلس يبكي ونحوذلك فكل هـ ذا مما يدعو الناس الى لعن الظالم له وسبه والدعاء عليه وقد أرشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المظلوم باذي جاره له الى نحو ذلك فني السنن ومسند الامام أحمد من حديث أبي هر يرة ان رجلا شكى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جاره فقال اذهب فاسمبر فاتاه مرتبين أوثلاثًا فقال اذهب فاطرح متاعك في الطريق فطرح مناعه في الطويق فجعل الناس يسألونه فيخبرهم خبره فجعل الناس يلعنونه فعل الله به وفعل فجاء اليه جاره فقال ارجع لاتري مني شيئاً تكرهه هذالفظ أبي داود (المثال السادس والثمانون) ماذكر في مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنرجلا أتاه بالليل فقال أدركني قبل الفجر والاطلقت امرأتي فقال وماذاك قال تركت الليلة كلامي فقلت لها انطاع الفجر ولم تكاميني فأنت طالق ثلاثاوقد توسلت الها

بكل أمر أن تكلمني فلم تفعل فقال اذهب فرمؤذن المسجد ان ينزل فيؤذن قبل الفجر فلعلما اذا سمعته انتكامك واذهب اليهاوناشدها انتكامك قبل ان يؤذن المؤذن ففعل الرجل وجلس يناشدها وأذن المؤذن فقالت قد طلع الفجر وتخلصت منك فقال قدكلتيني قبل الفحر وتخلصت من اليمين وهذامن أحسن الحيل (المثال السابع والثمانون)قال بشربن الوليد كان في جوار أبي حنيفة فتي يغشي مجلسه فقال له يوما انىأريد النزويج بامرأة وقد طابوا منى من المهر فوق طاقتي وقد تعلقت بامرأة فقالله اعطهم ماطلبوا منك ففعل فلما عقدالعقد جاء اليه فقال قد طلبوا مني المهر فقال احتىل واقترض واعطهم ففعل فلما دخل باهله قال انى اخاف المطالبين بالدين وليس عندى مااوفيهم فقال اظهر انك تريد سفرا بعيدا وانك تريد الخروج باهلك ففعل واكترى جالا فاشتد ذلك على المرأة واوليائها فجاؤا الى ابى حنيفة رحمه الله فسألوه فقال له ان يذهب باهله حيث شاء فقالوا نحن نرضيه ونرد اليه ماأخذناه منه ولايسافر فلما سمع الزوج طمع فقال لاوالله حتى يزيدوني فقال له ان رضيت بهــذا والاأقرت المرأة ان عليها دينا لرجل فلا يمكنك ان تخرجها حتى توفيه فقال بالله لا يسمع أهل المرأة منك ذلك اناارضي بالذي أعطيتهم (المثال الثامن والثمانون) قال القاضي ابويعلى اذا كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه منها على مائة درهم يؤديها اليه في شهر كذا فان لم ينعل وأخرها الى شهر آخر فعليه مائتان فهو جائز وقد أبطله قوم آخرون قالو ااماجو از الصلح من الف على مائة فالوجه فيه ان التسعمائة لايستفيدها بعقد الصلح وانما استفادها بعقد المداينة وهوالعقدالسابق فعلمانها ليست وأخوذة على وجه المعاوضة وانماهي على طريق الابراء عن بعض حقـه قال ويفارق هذا اذا كان له الف مؤجلة فصالحه على تسعمائة حالة انه لا يجوز لانه استفاد هذه التسع مائة بعقد الصاح لانه لم يكن مالكا لها حالة وانما كان يملكها مؤجلة فالهذالم يصح واماجوازه على الشرط المذكور وهو انه انلم يفعل فعليه مائتان فلان المصالح انماعلق فسيخ البراءة بالشرط والفسيخ بجوز تعليقه بالشرط وان لم يجوزتعليق البراءة بالشرط الاترى انهلوقال أبيعك هذا الثوب بشرط انتنقدني الثمن اليوم فان لم تنقدنى الثمن اليوم فلا بيع بيننا اذا لم ينقد الثمن في يومه انفسخ العقد بينهما كذلك همنا ومن لم يجوزذلك يقول هذا تعليق براءة المال بالشرط وذلك لايجوزقال والوجه في جواز هذا الصلح على مذهب الجميع ان يعجل رب المال حط ثمانمائة يحطها على كل حال

ثم يصالح المطلوب من المائتين الباقيتين على مائة يؤديها اليه في شهر كذا على انه ان أخرها عن هذا الوقت فلاصلح بينها فاذا فعل هذا فقد استوثق في قرل الجميع لانهمتي صالحه على مائتين وقد حط عنه الباقي يصير كانه لم يكن عليه من الدين الامائتادرهم ثم صالحه عن المائتين الباقيتين على مائة يؤديهااليه في شهركذا فان اخرها فلاصلح بينهما فيكون على قول الجميع فسخ العقد معلقاً بترك النقد وذلك جائز على مابيناه في البيع فان اراد ان يكانب عبده على الف درهم يؤديها اليه في سنتين فان لم يفعل فعليه الف اخرى فهي كتابة فاسدة لانه علق ايجاب المال بخطر وتعليق المال بالاخطار لا يجوز (والحيلة) في جوازه ان يكاتبه على الفي درهم ويكتب عليه بذلك كتابا ثم يصالحه بعد ذلك على الف درهم يؤديها اليه في سنتين فان لم يفعل فلاصلح بينها فيكون تعليقا للفسخ بخطر وذلك جائز على ماقدمناه من مسئلة البيع فان كان السيدكاتب، ده على الفي درهم الى سنتين فاراد العبد أن يصالح سيده على النصف يعجلها له فأن ذلك جائز عندنا ويبطله غيرنا انتهي كلامه (المثال التاسع والثمانون) قال القاضي اذااشترى رجل من رجل دارا بالف درهم فجاء الشفيع يطلب الشفعة فصالحه المشتري على أن أعطاه نصف الدار بنصف الثمن جاز لان الشفيع صالح على بعض حقه وذلك جائز كما لو صالح من الف على خمسمائة فان صالحه على بيت من الدار بحصته من الثمن لم يجز لانه صالح على شيء مجهول لان ما يأخذه الشفيع يأخذه على وجــه المعاوضة وحصة المبيع من الثمن مجهولة وجهالة العوض تمنع صحة العقد (فالحيلة) حتى يسلم البيت للشفيع والدار للمشترى ان يشتري الشفيع هذا البيت من المشتري بثمن مسمى ثم يسلم الشفيع للمشترى مابقي من الدار وشراء الشفيع لهـذا البيت تسليم لاشنعة ومساومته بالبيت تسليم للشفعة لانهاذااشتراه بثمن مسمى كان عوض البيت معلوما ودخوله في شراء البيت تسليم للشفعة فيما بقي من الدار رذلك جائز (فالحيلة) ان يأخذ البيت بهذا الثمن المسمى من غيران يكون مسلما للشفعة حتى تجب له البيتان بيد المشتري فيقول للشفيع ابعته لك بكذاو كذافيقول الشفيع قدرضيت واستوجبت لانالمشتري متي ابتدأ بقوله هذا البيت لك بكذالم يكن الشفيع مسلما للشفعة (المثال التسعون) تجوز المغارسة عندنا على شجر الجوزوغيره بان يدفع اليه ماله يتجرفيه والربح بينهما نصفان وكمايدنع اليهارضه والزرع بينهما وكما يدفع اليه أرضه ويقول اغرسهامن الاشجاركذا وكذا والغرس بيننا نصفان وهذا كمايجوزان

يدفع اليه شجره يقوم عليه والثمر بينها وكما يدفع اليه بقره اوغنمه اوا بله يقوم عليها والدروالنسل بينهاوكمايدفع اليه زيتونه يعصره والزيت بينها وكما يدفع اليهدابته بعمل عليها والاجرة بينها وكمايدفع اليه فرسه يغزو عليها وسهمها بينهما وكهايدفع اليه قناة يستنبط ماءهاوالماء بينهماونظائر ذلك فكل ذلك شركة صحيحة قددل على جوازها النص والقياس واتفاق الصحابة ومصالح الناس وليس فيها ما يوجب تحريمها من كتاب ولاسنة ولااجماع ولاقياس ولامصلحة ولامعني صحيح يوجب فسادها والذين منعوا ذلك عـ ذرهم أنهم ظنوا ذلك كله من باب الاجارة فالعوض مجهول فيفسد ثم منهم من أجاز المساقاة والمزارعة للنص الوارد فيهاوالمضاربة للاجماع دون ماعدا ذلك ومنهم من خص الجواز بالمضاربة ومنهم من جوز بعض انواع المساقاة والزارعة ومنهم من منع الجواز فيما اذا كان بعض الاصل يرجع الى العامل كقفيز الطحان وجوزه فيما اذا رجعت اليه الثمرة مع بقاء الاصل كالدر والنسل والصواب جواز ذلك كله وهو مقتضي اصول الشريعة وقواعدها فأنه من باب المشاركة التي يكون العامل فيها شريك المالك هذا عاله وهذا بعمله ومارزق الله فهو بينهما وهذا عند طائفة من اصحابنا اولى بالجواز من الاجارة قال شيخ الاسلام هذه المشاركة احلمن الاجارة لان المستأجريد فع ماله وقد يحصل له مقصود دوقد لانحصل فيفو زالمؤجر بالمال والمستأجرعلى الخطر اذقديكمل الزرع وقدلا يكمل بخلاف المشاركة فان الشريكين في الفوز وعدمه على السواء ان رزق الله الفائدة كانت بينهما وان منعم ااستويا في الحرمان وهذا غاية العدل فلاتأتى الشريعة بحل الاجارة وتحريم هذه المشاركات وقداقرالني صلى الله عليه وسلم المضاربة على ماكانت عليه قبل الاسلام فضارب اصحابه في حيوته وبعدموته واجمعت عليها الامة ودفع خيبرالي اليهوديقومون عليه اويعمرونه امن أموالهم بشطر مايخرج منها من ثمر اوزرعوهذا كانهراي العين تملم ينسخه ولم ينهء به ولا امتنع منه خلفا الراشدون وأصحابه بعده بلكانو يفعلون ذلك باراضيهم وامر الهم يدفعونها الي من يقوم عليه الجزءم ايخرج منهاوهم مشغولون بالجهاد وغيره ولم ينقل عن رجل واحد منهم المنع الافيما منع منه النبي صلى الله عليه وسلم وهو ماقال الليث بن سعد اذا نظر ذوالبصر بالحلال والحرام علم انه لا يجوزولولم تأت هذه النصوص والآثار فلاحرام الا ماحرمه الله ورسوله والله ورسوله لم يحرم شيئا من ذلك وكثير من الفقهاء يمنعون ذلك فاذا بلي الرجل بمن يحتج في التحريم بانه هكذا في الكتاب وهكذا قالوا ولا بدله مر

فعل ذلك ذلا تقوم مصلحة الامة الابه فنه ان يحتال على ذلك بكل حيلة تؤدي اليه فأنها حيل تؤدي الى فعل ماا باحه الله ورسوله ولم يحرمه على الامة وقد تقدم ذكر الحيلة على جو ازالمساقاة والمزارعة ونظيرها في الاحتيال على المفارسة ان يرَّاجره الارض يغرس فيها ماشاء من الاشجار لمدة كذا وكذاسنة بخدمتها وغرس كذا وكذا من الاشجار فيها ذان اتفقا بعد ذلك أن يجعلا لكل منهما غراساً معيناً مقرراجاز وان احباأن يكون الجميع شائعاً بينهم (فالحيلة) ان يقركل منهما للإخران جميع مافي هذه الارض من الغراس فهو بينها نصفين اوغير ذلك والحيلة في جوازالمشاركة على البقر والغنم بجزء من درها ونسلها ان يستأجره للقيام عليها كذا وكذا سنةللمدة التي يتفقان عليها ينصف الماشية اوثاثها على حسب ما يجعل له من الدر والنسل ويقرله بان هذه الماشية بينهما نصفين أواثلاثا فيصير درها ونساما بينهماعلى حسب ملكهما فان خاف رب الماشية ان يدعى عليه العامل بملك نصفها حيث أقرله به (فالحيلة) ان يبيعه ذلك النصف بثمن في ذمته ثم يسترهنه على ذلك الثمن فان ادعى الملك بعد هذا طالبه بالثمن فان ادعى الاعسار اقتضاه من الرهن (والحيلة) في جواز قفيز الطحان ان يملكه جزأ من الحب والزيتون اماربعه أو ثلثه أو نصفه فيصير شريكه فيه ثم يطحنه أويعصره فيكون بنهما على حسب ملكيهما فيه فان خاف ان عملكه ذلك فيملكه عليه ولا يحدث فيه عملا (فالحيلة أن يبيعه اياه بثمن في ذمته فيصير شريكه فيه فاذا عمل فيه سلم اليه حصته أوابرأه من الثمن فان خلف الاجيران يطالبه بالثمن ويتسلم الجميع ولا يعطيه أجرته (فالحيلة) فيأمنه من ذلك ان يشهد عليه ان الاصل مشترك بينهما قبل العمل فاذا أحدث فيه العمل فهو على الشركة وهكذا الحيلة في جميع هذا الباب وهي حيلة جائزة فإنها لاتضمن اسقاطحق ولاتحريم حلال ولا تحليل حرام (المثال الواحد والتسعون) اذاخر جالمتسابقان في النضال معاجاز في أديح القولين والمشهورمن مذهب مالك انه لا يجوزوعلى القول بجوازه فاصح القولين انه لايحتاج الي محلل كما هو مقتضى المنقول عن الصديق وأبي عبيدة بن الجراح واختيار شيخنا وغيره والمشهور من أقوال الأئمة الثلاثة انه لا يجوز الا بمحلل على تفاصيل لهم في المجلل وحكمه قد ذكرناها في كتابنا الكبير في الفروسية الشرعية وذكرنا فيه وفي كتاب بيان الاستدلال على بطلان اشتراط محلل السباق والنضال بيان بطلانه من أكثر من خمسين وجها وبينا ضعف الحديث الذي احتج به من اشترطه وكلام الائمة في ضعفه وعدم الدلالة منه

على تقدير صحته والمقصود هنا بيان وجه الحيلة على الاستغناء عنه عند من يقنع بهذا قالوا وهكذا في الكتاب (فالحيلة) على تخلص التسابقين المخرجين منه أن يملكا العوضين لثالث يثقان به ويقول الثالث أيكما سبق فالعوضان لهوان جئتمام عافالعوضان بينكما فيجوز هذاالعقد وهذه الحيلة ليستحيلة على جوازأم محرم ولاتتضمن اسقاط حقولا تدخل في مأثم فلا بأس بها والله أعلم (المثال الثاني والتسعون) يجوز اشتراط الخيار في البيع فوق ثلاث على أصح قول العلما ، وهو مذهب الامامأحمد ومالك على تفاصيل عند مالك وقال الشافعي وأبو حنيفة لايجوز وتد تدعو الحاجة اليجوازه لكون المبيع لا يمكنه استعلامه في ثلاثة أيام أو لغيبة من يشاوره ويثق برأيه أو لغير ذلك والقياس المحض جوازه كما يجوز تأجيل الثمن فوق ثلاثوالشارع لم يمنع من الزيادة على الثلاثة ولم يجعلها حدا فاصلا بين مايجوز من المدة ومالا يجوز وانما ذكرها في حديث حبان بن منقذ وجعلها له بمجرد البيع وان لم يشترطها لانه كان يغلب في البيوع فجعل له ثلاثًا في كل سلعة يشتريها سواء شرط ذلك أولم يشترطه هذا ظاهر الحديث فلم يتعرض للمنع من الزيادة على الثلاثة بوجه من الوجوه فان أراد الجواز على قول الجميع (فالمخرج) ان يشترط الخيار ثلاثًا فاذا قارب انقضاء الاجل فسخه ثم اشترط ثلاثًا وهكذا حتى تنقضي المدة التي اتفقا عليها وليست هذه الحيلة محرمة لانها لاتدخل في باطل ولا تخرج من حق وهذا بخلاف الحيلة على الجارالوتف مائة سنة وقد شرط الواقف ان لا يؤجر اكثر من سنة واحدة فتحيل على ايجاره اكثرمنها بعقودمتفرقة في ساعة واحدة كاتقدم (المثال الثالث والتسعون) أذا اراد أن يقرض رجلا مالا ويأخذ منه رهنا فخاف ان يهلك الرهن فيسقط من دينه بقدره عند حاكم يرى ذلك (فالمخرج)لهان يشتري العين التي يريد ارتهانها بالمال الذي يقرضه ويشهد عليه انهلم يقبضه فان وثق بكونه عند البائع تركه عنده فان تلف تلف من ضمانه وان بقي تمكن من اخـذه منه متى شا، وان رد عليه المال اقاله البائع وأحسن من هذه الحيلة ان يستودع العين قبل القرض ثم يقرضه وهي عنده فهي في الظاهر وديمة وفي الباطن رهن فان تلفت لم يسقط بهلا كهاشئ من حقه فان خاف الراهن انه اذا وفاه حقه لم يقله البيع (فالمخرج) له ان يشترط عليه الخيار الى المدة التي يعلم أنه يوفيه فيها على قول أبي يوسف ومحمد ومالك واحمـد فان خاف المرتهن ان يستحق الرهن او بعضه (فالمخرج) له ان يضمن درك الرهن غير الراهن او يشهد على من يخشي

دعواه الاستحقاق بأنه متى ادعاه كانت دعواه باطلة او يضمنه الدرك لنفسه (المثال الرابع والتسعون) اذ ابدا الصلاح في بعض الشجرة جاز بيع جميعها وكذلك يجوز بيع ذلك النوع كله في البستان وقال شيخنا يجوز بيع البستان كله تبعاً لما بدا صلاحه سواء كان من نوعه اولم يكن تقارب ادراكه وتلاحقه ام تباعد وهو مذهب الليث بن سعد وعلى هذا فلا حاجة الي الاحتيال على الجوازوقاات الحنفية اذا خرج بعض الثمرة دون بقيتهااوخرج الجميع وبعضه قديد اصلاحه دون بعض لايجوز البيع للجمع بين الموجود والمعدوم والمتقوم وغيره فتصير حصة الموجود المتقوم مجهولة فيفسد البيع وبمض الشيوخ كان يفتي بجوازه في الثمار والباذنجان ونحوهما جعلا للمعدوم تبعا للمرجودوافتي محمد بن الحسن بجوازه في الورد لسرعة تلاحقه قال شمس الائمَّة السرخسي والاصح المنع قالوا (فالحيلة)في الجواز ان يشتري الاصول وهذا قد لايتاتي غالبًا قالوا (فالحيلة)أيضاان يشتري الموجود الذي بد اصلاحه بجميع الثمن ويشهد عليه انه قد أباح له مايحدث من بعد وهذه الحيلة أيضا قد تتعذر اذ قديرجع في الاباحة وانجعات هبة فهبة المعدوم لاتصح وان ساقاه على الثمرة من كل الف جزء على جزء مثلا لم تصح المساقاة عندهم وتصح عند أبي يوسف ومحمد وان أجره الشجرة لاخذ عرتها لم تصح الاجارة عندهم وعند غيرهم (فالحيلة) اذا ان بيعه الثمرة الموجودة ويشهد عليه انمايحدث بعدهافهو حادث على ملك المشترى لاحق للبائع فيه ولا يذكر سبب الحدوث ولهم حيلة أخرى فيمااذا بدت الثمار ان يشتريها بشرط القطع او يشتريها ويطلق ويكون القطع وجب العقد ثم يتفقان على التبقية الى وقت الكمال ولاريب أن المخرج ببيعها اذا بداصلاح بعضها أو باجارة الشجر أو بالمساقات اقرب الى النص والقياس وقواعد الشرع من ذلك كما تقدم تقريره (المثال الخامس والتسعون) اذا وكله ان يشتري له بضاعة وتلك البضاعة عند الوكيل وهي رخيصة تساوي أ كثر مما اشتراها به ولا تسمح نفسه ان يبيهما بما اشتراها به (فالحيلة) ان يبيعها بما تساويه بيعا تاما صحيحا لاجنبي ثم ان شاء اشتراها من الاجنبي لموكله ولكن تدخل هذه الحيلة سدا للذرائع اذ قد يتخذ ذلك ذريعة الى ان يبيعها باكثر مما تساوي فيكون قد غش الموكل ويظهر هـذا اذا اشتراها بعينها دون غيرها فيكون قد غي الموكل فان كان الموكل لو اطلع على الحال لم يكره ذلك ولم يره غرورا فلا بأس به وان كان لواطلع عليه لم يرض به لم يجزوالله اعلم (المثال

والسادس والتسعون) أذ اشتري منه داراوخاف احتيال البائع عليه بأن يكون قد ملكم البعض ولده فيتركها في يده مدة ثم يدعيها عليه ويحسب سكناها بثمنها كما يفعله المخادعون الماكرون (فالحيلة) ان يحتاط لنفسه بانواع من الحيل (منها) ان يضمن من يخاف منه الدرك (ومنها) ان يشهد عليه انه ان ادعي هو او وكيله في الداركانت دعوي باطلة وكل بينة يقيمها زور «ومنها» ان يضمن الدرك لرجل معروف يتمكن من مطالبته «ومنها» ان يجعل ثمنها اضعاف مااشتراها به فان استحقت رجع عليه بالثمن الذي اشهد به مثاله ان يتفقا على ان الثمن الف فيشتريها بعشرة آلاف ثم يبيعه بالعشرة آلاف سلعة ثم يشتريها منه بالالف وهمي النمن فياخذ الالف ويشهد عليه أن الثمن عشرة آلاف وانه قبضه وبرئ منه المشترى فان استحق رجع عليه باالعشرة آلاف وبالجملة فمقابلة الفاسد بالفاسد والمكر بالمكر والخداع بالخداغ وقد يكون حسنابل مامورابه واقل درجانه ان يكون جائز اكاتقدم بيانه (المثال السابع والتسعون) اذااشترى العبد نفسه من سيده عال يؤديه اليه فادي اليه معظمه ثم جحد السيد أن يكون باعه نفسه وللسيد في يد العبد مال أذن إله في التجارة به (فالحيلة) ان يشهد العبد في السران المال الذي في يده لرجل أجنبي فان وفي لهسيده بماعاقده عليه وفي له العبد وسلمه مالهوان غدربه تمكن العبد من الغدر به واخراج المال عن يده وهذه الحيلة لا تتأتي على أصل من يمنع مسئلة الظفر ولا على قول من يجيزها فان السيد اذا ظامه بججده حقه لم يكن له ان يظلمه بمنعه ماله وان يحول بينه وبينه فيقابل الظلم بالظلم ولايرجع اليهمنه فائدة ولكن فائدة هذه الحيلة ان السيد متى علم بصورة الحال وانه متي جعده البيع حال بينه وبين ماله بالاقرارالذي يظهره منعه ذلك من جعودالبيع فيكون بمنزلة رجل أمسك ولدغيره ليقتله فظنرهو بولده قبل القتل فامسكه وأرد انه ان قتل ولده قتل هو ولده أيضا ونظائر ذلك وكذلك اذا كان السيد هو الذي يخاف من العبد انلايقرله بالمال ويقربه لغيره يتواطنان عليه (فالحيلة) ان يدأالسيدفيديع العبدلاجني في السر ويشهد على بيعه ثم يبيع العبد من نفسه فاذا قبض المال فاظهر العبداقرار أن مافي يده لاجنبي أظهر السيد أن يبيعه لنفسه كان باطلا وان فلانا الاجنبي قداشتراه فاذاعلم العبدان عتقه يبطل ولا يحصل مقصوده امتنع من التحيل على اخراج مال السيد عنه الى أجنبي ونظير هذه الحيلة اذا أراد الحاكم أخذ داره بشرآء اوغيره فالحيلة أن يملكها لمن يثق بهثم يشهد على ذلك وانها

خرجت عن ملكه ثم يظهر انه وقنها على الفقراء والمساكين ولوكان في بلده حاكميري صحة وقف الانسان على نفسه وصحة الاستثناء الغلة له وحده مدة حياته وصحة وقفه لها بمدموته فحكم له بذلك استغنىءن هذه الحيلة وحيل هذا الباب ثلاثة أنواع حيلة على دفع الظلم والمكرحتي لايقع وحيلة على رفعه بعد وقوعه وحيلة على مقابلته بمثله حيث لا يمكن رفعه فالنوعان الاولان جائز ان وفي الثالث تفصيل فلا عكن القول بجوازه على الاطلاق ولابالمنع منه على الاطلاق بل ان كان المتحيل به حراما لحق الله لم يجز مقابلته بمثله كمالوجرعه الخمر او زنا بحرمته وان كان حراما لكونه ظلما في مالهوقدر على ظلمه بمثل ذلك فهي مسئلة الظفر وقدتوسع فيها قوم حتي أفرطوا وجوزوا قلع البابونقب الحائط وخرق السقف ونحو ذلك لمقابلته بالاخذ نظير ماله (ومنعما) قوم بالكلية وقالو الوكان عنده وديعة اوله عليه دين لم يجزله ان يستوفي منه قدر حقه الا باعلامه به (وتوسط) آخرون و قالوا ان كان سبب الحق ظاهر كالزوجية والابوة والبنوة وملك اليمين الموجب للانفاق فله أن يأخذ قدر حقه من غير اعلامه وان لم يكن ظاهر اكالقرض وثمن المبيع ونحوذلك لم يكن أه الاخه الا باعلامه وهذا أعدل الاقوال في المسئله وعليه تدل السنة دلالة صريحة والفائلون به أسعد بها وبالله التوفيق وان كان بهتاله وكذبا عليه اوقذفا له اوشهادة عليه بالزور لميجز لامتمابلته بمثلهوان كان دعاء عليه أولعنا أومسبة فلهمقابلته بمثله على أصح القواين وأن منعـه كثير من الناس وأن كان اتلاف مال له فانكان محترما كالعبد والحيوان لم يجز له مقابلته بمثله وانكان غيرمح وم فان خاف تمديه فيه لم يجز له مقابلته بمثله كما لو حرق داره لم يجزله ان يحرق داره وان لم يتعد فيه بل كان يفعل به نظير مافعل به سراء كما لوقطع شجرته اوكسر اناءه اوفتح قفصا عن طائره اوحل وكاء مائع له اوارسـل الما، على مسطاحه فذهب، ما فيه ونحوذلك وامكنه مقابلته عثمل مافعل سواء فهذا على اجتهاد لم يدل على المنع منه كتاب ولاسنة ولا اجماع ولاقياس صحيح بل الادلة المذكورة تقتضي جوازه كاتقدم بيانه في اول الكتاب وكان شيخنا رضي الله عنه يرجح هـذا ويقول هو اولي بالجواز من اتلاف طرفه بطرفه والله أعلم (المثال الثامن والتسعون) الضمان والكفالة من العقود اللازمة ولا يمكن الضامن والكفيل ال يتخلص متى شاءولاسياعند من يقول ان الكفالة توجب ضمان المال اذا تعذر احضار المكفول به مع بقائه كماهو مذهب الامام أحمد ومن وافقه وطريق التخلص من وجوه (احدها)ان يوقتها بمدة فيقول ضمنته او تكفلت به شهرا

اوجمعة ونحو ذلك فيصح (الثاني) ان يقيدها بمكان دون مكان فيقول ضمنته او تكفلت به مادام في هذ البلدأ وفي هذا السوق (الثالث)ان يعلقها على شرط فيقول ضمنت او كملت ان رضي فلان اويقول ضمنت ماعليه ان كفل فلان بوجهه و يحوذلك (الرابع) ان يشترط في الضمان انه لا يطالبه حتى يتعذر مطالبة الاصيل فيجوز هذا الشرط بل هو حكم الضمان في اشهر الروايتين عن مالك فلا يطالب الضامن حتى يتعذر مطالبة الاصيل وان لم يشترطه حتى لو شرط ان يأخذ من ايهما شاء كان الشرط باطلا عند ابن القامم واصبغ (الخامس) ان يقول كفلت بوجه على اني بريء مما عليه فلا يلزمه ماعليه اذالم يحضره بل بازم باحضاره اذا تمكن منه (السادس) ان يطالب المضمون عنه باداء المال الى ربه ليبرأهو من الضمان اذا كان قد ضمن باذنه ويكون خمما في المطالبة وهذا مذهب مالك فان ضمنه بغيراذنه لميكن لهمطالبته باداءالمال الى ربه فان أداه عنده فلهمطالبته به حينئذ (المثال التاسع والتسعون) اذا كانله داران فاشترى منه احداها على ان استحقت فالدار الاخرى له بالثمن فهذا جائز اذغايته تعليق البيع بالشرط وليس فيشئ من الادلة الشرعية مايمنع صحته وقدنص الامام أحمد على جوازه فيمن باع جارية وشرط على المشتري انهان باعها فهو أحق بها بالثمن وفعله بنفسه كمارهن نعله وشرط على الممرتهن انهان جاءه بفكاكها الي وقت كذاو الافهى له بما عليها ونص على جوازه تعليق النكاح بالشرط فالبيع أولى ونص على جواز تعليق التوليــة بالشرط كمانص عليه صاحب الشرع نصالا يجوز مخالفته وقد تقدم تقرير ذلك وكثير من الفقهاء يبطل البيع المذكور (الحيلة) في جوازه عندالكل ان يشترى منه المشترى الدار الاخرى التي لايريد شراءها ويقبضهامنه ثميشتري بهاالدارالتي يريدشراءها ويسلمهااليه ويتسلم داره فان استحقت هذه الدار عليه رجع في ثمنها وهو الدار الاخرى وهذه حيلة لطيفة جائزة لا تتضمن أبطال حق ولا دخولا في باطلوهي مثالك كأن من جنسها من هذا النوع مما يخاف استحقاقه ويشترط على البائع أخذ مايقا بله من حيوان أورقيق أوغير ذلك(المثال المائة)رجل أرادان يشتري جارية أو سلعة من رجل غريب فلم يأمن ان تستحق أو تخرج معيبة فلا يمكنه الرجوع ولا الرد فان قال له البائع انا أوكل من تعرفه فيما تدعي به من عيب أو رجوع لم يأمن ان يحتال عليه و يعزله فيذهب حقه (فالحيلة) في التوثق ان يكون الوكيل هو الذي يتولى البيع بنفسه ويضمن اله صاحب السلعة الدرك و يكون وكيلاله فداالذي تولى البيع فيمكن المشتري حيننذ مطالبة هذا الذي تولى البيع بنفسه ويأمن مايحذره (المثال الحادي

بعدالمائة) رجل قال لغيره اشتر هذه الدار او هذه السلمة من فلان بكذا وكذا و انا اربحك فيها كذا وكذا فخاف ان اشتر اهاان يبدوللا مر فلا يريدهاولا يتمكن من الرد (فالحيلة) ان يشتريها على انه بالخيار ثلاثة ايام او اكثر ثم يقول للآمر قداشتريتها عاذكرت فان اخذهامنه والاتمكن من ردها على البائع بالخيار فان لم يشترها الامر الا بالخيار (فالحيلة) ان يشترط له خيار اانقص من مدة الخيار التي اشترطهاهو على البائع ليتسع له زمن الردان ردت عليه (المثال الثاني بدالمائة) اذا اشترى منه جارية اوسلعة ثم اطلع على عيبها فخاف ال ادعى انه اشتراها بكذاوكذا ال ينكر البائع قبض الثمن ويسأل الحاكم الحكم عليه باقراره أوينكر البيع ويسأله تسليم الجارية اليه (فالحيلة) التي تخلصه ان يردها عليه اولا فيما بينه وبينه ثم يدعي عليه عندالحاكم باستحقاق ثمنها ولايمين السبب فان اقر فلا اشكال وان انكر لم يلزم المشترى الثمن فاماان يقيم عليه بينة أو يحلفه (المثال الثالث بعد المائة) اذا كان له عليه مال حال فابي أن يقرله به حتى يصالحه على بعضه أو يؤجله ولا بينة له فاراد حيلة يتوسل بها الي أخذ ماله كله حالا ويبطل الصلح والتأجيل «فالحيلة» لهان يواطي رجلا يدعي عليه بالمال الذي له على فلان عندحا كم فيقرله به ويصح اقراره بالدين الذي له على الغير فانه قديكون المال مضاربة فيصير ديونا على الناس فلولم يصبح اقراره بهله لضاع ماله واماقول ابي عبدالله بن احمد ان في الرعاية ولوقال ديني الذي على زيد لعمر واحتمل الصحة والبطلان أظهر فهذا انماهو فيما اذاأضاف الدين اليه ثم قال هو لعمر وفيصير نظير مالوقال ملكي كله لعمر وأوداري هذه له فان هذا لا يصح اقرار على أحد الوجهين للتناقض ويصح هبة فامااذا قال هذا الدين الذي على زيدلعمر ويستحقه دوني صح ذلك قولا واحدا كالوقال هذه الدارله اوهذا الثوب له على أن الصحيح صحة الاقرار ولوأضاف الدين او العين الى نفسه ولاتناقض لان الاضافة تصدق مع كونه ملكا للمقرله فانه يصحله ان يقال هذه دارفلان اذاكان سأكنها بالاجرة ويقول المضارب ديني على فلان وهذا الدين لفلان يعني أنه يستحق المطالبة به والمخاصمة فيه فالاضافة تصدق بدون هذا ثم يأتي صلحب المال الي من هو في ذمته فيصالحه على بعضه أويؤجله ثم يجي المقرله فيدعي على من عليه المال بجملته حالافاذا اظهر كتاب الصلح والتأجيل قال المقرله هذا بأطل فانه تصرف فيما لا علك المصالح فان كان الغريم انمااقر باستحقاق غريمه الدين مؤجلا اوبذلك القدرمنه فقط بطلت هذه الحيلة ونظير هذه الحيلة حيلة ابداع الشهادة وصورتها ان يقول له الخصم لاأقر لك حتى تبرئني من نصف الدين أو ثلثه وأشهد عليك انك

لاتستحق على بعد ذلك شيأ فيأتي صاحب الحق الى رجلين فيقول اشهدااني على طلب حقى كله من فلات وانى لم أبرئه من شئ منه وانى أريد ان أظهر مصالحته على بعضه لا توصل بالصلح الى أخذ بعض حتى واني اذا أشهدت اني لاأستحق عليه سوى ماصالحني عليه فهو اشهاد باطل واني انما أشهدت على ذلك توصلا الى أخذبعض حقى فهذه تعرف بمسألة ابداع الشهادة فاذا فعل ذلك جازله ان يدعي بقاءه على حقه ويقيم الشهادة بذلك هذا مذهب مالك وهو مطرد على قياس مندهب أحمد وجار على أصوله فان له التوصل الى حقه بكل طريق جائزة بللايقتضي المذهب غير ذلك فان هـذامظلوم توصل الي أخذ حقه بطريق لم يسقط بها حقا لاحد ولم يأخذ بها مالا يحل له أخذه فلا خرج بها من حق ولا دخل بها في باطل وذغير هذا ان يكون للمرأة على الرجلحق فيجحده ويأبي ان يقربه حتى تقر له بالزوجية « فطريق » الحيلة ان تشهد على نفسها انها ليست امرأة فلات واني أريد ان أقر له بالزوجية اقرارا كاذبالا حقيقة له لا توصل بذلك الى أخذ مالي عنده فاشهدوا ان اقراري بالزوجية باطل أتوصل به الى أخذ حتى ونظيره أيضا ان ينكر نسب أخيه ويأبي ان يقرله به حتى يشهدانه لا يستحق في تركة أبيه شيئاً وانه قد أبراه من جميع ماله في ذمته منها أو انه وهب له جميع ما يخصه منها أو انه قبضه أو اعتاض عنه أو نحو ذلك فيودع الشهادة عدلين انه باق على حقه وانه يظهر ذلك الاقرار توصلا الي اقرار أخيه بنسبه وانه لم يأخذ من ميراث أبيه شيئاً ولا ابرأ أخاه ولا عاوضه ولا وهبه وهذا يشبه اقرار المضطهد الذي قد اضهدودفع عن حقه حتى يسقط حقا آخر والسلف كانوا يسمون مثل هذا مضطهدا كما قال حماد بن سلمة حدثنا حميد عن الحسن ان رجلا تزوج امرأة وأرادسفرا فاخذ، أهابا فجعلها طالقا ان لم يبعث بنفقتها الي شهر فجاء الاجل ولم يبعث اليها بشي فلما قدم خاصموه الى أمير المؤمنين على كرم الله وجهه فقال اضطهد تموه حتى جعلها طالقا فردها عليه ومعلوم انه لم يكن هناك اكراه بضرب ولا أخذ مال وانما طالبوه بما يجب عليه من نفقتهاوذلك ليس باكراه ولكن لما تعنتوه باليمين جعله مضطهدا لانه عقد اليمين ليتوصل الى قصده من السفر فلم يكن حلفه عن اختيار بل هو كالمحمول عليه والفرق بينه وبين المكره ان المكره قاصد لدفع الضرر باحتمال ماأكره عليه وهذا قاصد للوصول الى حقه بالتزام ماطلب منه وكلاهما غير راض ولامؤثر لماالتزمه وليس

له وطرفيه فتأمل هذا ونزله على قواعد الشرع ومقاصده وهذا ظاهر جدا في ان أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه لم يكن يرى الحاف بالطلاق موقعا للطلاق اذا حنث به وهو قول شريح وطاوس وعكرمة وأهل الظاهر وأبي عبد الرحمن الشافعي وهو أجل أصحابه على الاطلاق قال بعض الحفاظ ولا يعلم لعلى مخالف من الصحابة وسيأتي الكلام في المسألة انشاء الله اذ المقصود أن من اقرأو حلف أو وهبأو صالح لاعن رضاءمنه ولكن منع حقه الا بذلك فهو بالمكره أشه منه بالختار ومثل هذا لا يلزمه ماعقده من هذه العقود ومن له قدم راسخ في الشريعة ومعرفة بمصادرها ومواردها وكان الانصاف أحب اليه من التعصب والهوي والعلم والمحجة أثر عنده من التقليد لم يكد يخفي عليه وجه الصواب والله الموفق وهذه المسألة من نقائس هذا الكتاب والجاهل الظالم لا يرى الاحسان الااساءة ولا الهدى الاضلالة

فقل للعيون الرمد للشمس أعين سواك تراها في مغيب ومطلع وسامح نفو سابالقشور قدار تضت وليس لها للب من متطلع

(المثال الرابع بعد المائة) اختلف الفقاء هل يملك البائع حبس السلعة على ثمنها وهل يملك المستأجر حبس العين بعد العمل على الاجرة على ثلاثة أقوال (أحدها) يملكه في الموضعين وهو قول مالك وأبي حنيفة وهو الحتار «والثاني » لا يملكه في الموضعين وهو المشهور من مذهب أحمد علد أصحابه (والثالث) يملك حبس العين المستأجرة على عملها ولا يملك حبس البيع على ثمنه والفرق بينهماان العمل بجري مجرى الاعيان ولهذا يقابل بالعوض فصاركانه شريك لمالك العين بعمله فأثر عمله قائم بالعين فلا يجب عليه تسليمه قبل ان يأخذ عوضه بخلاف المبيع فانه قددخل في مملك المشتري وصار الثمن في ذمته ولم يقي للبائع تعلق بالعين ومن سوى بينهما قال الاجرة قد صارت في الذمة ولم يشترط رهن العين عليها فلا يملك حبسها وعلى هذا (فالحيلة) في الحبس في الموضعين حتى يصل الي حقه ان يشترط عليه رهن العين المستأجرة على أجرتها فيقول رهنتك هذا الثيوب على أجرتها في أحر ته وهي كذا وكذا وهكذا في المين المستأجرة على المشترى رهنه على متى يسلمه اليه ولا محذور في ذلك أصلا ولا معني ولا مأخذ قويا يمنع صحة هذا الشرط والرهن وقد اتفقواانه لو شرط عليه رهن عين أخري على الثمن جاز فما الذي يمنع جو از رهن المبيع على ثمنه ولا فرق بين ان يقبضه أولا يقبضه على أصح القولين وقد نص الامام أحد على جو از اشتراط على ولا فرق بين ان يقبضه أولا يقبضه على أصح القولين وقد نص الامام أحد على جو از اشتراط على ولا فرق بين ان يقبضه أولا يقبضه على أصح القولين وقد نص الامام أحد على جو از اشتراط

رهن المبيع على ثمنه وهو الصواب في مقتضي قو اعد الشرع وأصوله (وقال) الفاضي وأصحابه لا يصح وعلله ابن عقيل بان المشتري رهن مالا يملك فلم يصح كما لوشرط ان يرهنه عبدا لغيره يشتريه ويرهنه وهذا تعليل باطل فانه انما حصل الرهن بعد ملكه واشتراطه قبل الملك لايكون بمنزلة رهن الملك والفرق بين هذه المسألة وبين اشتراط رهن عبد زيد ان اشتراط رهن عبد زيد قد يمكن وقد لايمكن بخلاف اشتراط رهن المبيع على ثمنــه فانه ان تم العقد صار المبيع رهنا وان لم يتم تبينا انه لا ثمن يحبس عليه الرهن فلا غرر البتة فالمنصوص أفقه وأصح وهذا على أصل من يقول للبائع حبس المبيع على ثمنه الزم وهو مذهب مالك وأبي حنيفة واحدقولي الشافعي وبعض أصحاب الامام أحمدوهو الصحيح وانكان خلاف منصوص أحمدلانه عقد يقتضي استواءهما في التسلم والتسليم فني اجبار البائع على التسليم قبل حضور الثمن وتمكينه من قبضه اضرار به فاذا ملك حبسه على ثمنه من غيير شرط فلان يملك مع الشرط أولى واحرى فقول القاضي وأصحابه مخالف لنص أحمد والقياس فانشرط ان يقبض المشتري المبيع تم يرهنه على ثمنه عند بائعه فاولى بالصحة (وقال) ابن عقيل في الفصول والرهن أيضا باطل لانهما شرطا رهنه قبل ملكهوقد عرفت مافيه وعلله ايضا بتعليل آخر فقال اطلاق البيع يقتضي تسليم الثمن من غير المبيع والرهن يقتضي استيفاه من عينه ان كان عينا أو ثمنه ان كان عرضا فيتضادا وهذا التعليل أقوي من الاول وهو الذي اوجب له القوَّل ببطلان الرهن قبل القبض وبعـده فيقال المحذور من التضاد أنها هو التدافع بحيث يدفع كل من المتضادين المتنافيين الآخر فاذالم يدفع احدهما الاخرفلا محذور والبائع انما يستحق ثمن المبيع وللمشتري انيوفيه إياهمن عين المبيع ومن غيره فان له ان يبيعه ويقبضه ثمنه منه وغاية عقد الرهن ان يوجب ذاك فاى تدافع وأى تناف هنا « واما »قوله اطلاق العقد يقتضي التسليم للثمن من غير المبيع فيقال بل اطلاقه يقتضي تسليم الثمن من اي جهة شاء المشترى حتى لو باعه قفيز حنطة بقفيز حنطة وسلمهاليه ملك ان يوفيه اياه ثمنا كم استوفاه مبيعا كما لو اقترض منه ذلك ثم وفاه اياه بعينه ثم قال ابن عقيل وقد قال الامام احمد في رواية بكر بن محمد عن ابيه اذا حبس السلعة ببقية الثمن فهو غاصب ولايكون رهنا الاان يكون شرط عليه في نفس البيع الرهن فظاهر هذاانه ان شرط كون المبيع رهنا غيرالمبيع لان اشتراط رهن المبيع اشتراط تعويق التسليم في المبيع (قلت) ولا يخفي منافاة ما قاله لظاهر

كلام الامام احدفان كلام احمد المستثنى والمستثنى منه في صورة حبس المبيع على ثمنه فقال هو غاصب الا ان يكونشرط عليه في نفس البيع الرهن اي فلا يكون غاصاً بحبس السلعة بمقتضي شرطه ولو كان المرادما حمله عليه لكان معني الكلام اذا حبس السلعة ببقية الثمن فهو غاصب الاان يكون قد شرط لهرهنا آخر غير المبيع يسلمه اليه وهذا كلام لا يرتبط اوله بآخره ولا يتعلق به فضلا عن ان يدخل في الاول ثم يستثني منه ولهذا جعله ابو البركات ابن تيمية نصافي صحة هذا الشرط ثم قال وقال القاضي لا يصح (واما) قوله ان اشتراط رهن المبيع تعويق للتسليم في المبيع فيقال واشتر اطالتعويق اذاكان لمصلحة البائع وله فيه غرض صحيح وقد قدم عليه المشترى فاي محذور فيه شم هذا يبطلها باشتراط الخيار فان فيه تعويقاللمشترى عن التصرف في المبيع وباشتراط المشتري تأجيل الثمن فان فيه تعويقا للبائع عن تسليمه ايضا ويبطل على أصل الامام احمد واصحابه باشتراط البائع انتفاعه بالمبيع مدة يستثنيها فان فيه تعويقا للتسليم ويبطل أيضاببيع العين المؤجرة (فان قيل) اذا اشترط أن يكون رهنا قبل قبضه تدافع موجب البيع والرهن فان موجب الرهن ان يكون تلفه من ضمان مالكه لانه امانة في يدالمرتهن وموجب البيع ان يكون تلفه قبل التمكين من قبضه من ضمان البائع فاذا تلف هذا الرهن قبل التمكن من قبضه في ضمان ايهما يكون (قيل) هذا السؤال اقوى من السؤالين المتقدمين والتدافع فيه اظهر من التدافع في التعليل الثاني وجواب هذا السؤال ان الضمان قبل التمكن من القبض كان على البايع كما كان ولا يزيل هذا الضمان الإتمكن المشترى من القبض فاذالم يتمكن من قبضه فهو مضمون على البائع كما كان وحبسه اياه على ثمنه لا يدخله في ضان المشترى و يجعله مقبو ضاله كالوحبسه بغير شرط (فان قيل) فاحمدر حمه الله تعالى قدقال أنه أذا حبسه على ثمنه كان غاصبا الاأن يشترط عليه الرهن وهذا يدل على أنه قدفرق في ضمانه بين ان يحبسه بشرط او يحبسه بغير شرط وعندكم هومضمون عليه في الحالين وهو خلاف النص (فالجواب) ان الامام احمد رحمه الله تعالى انما جعله غاصباًبالحبس والغاصب عنده يضمن العين بقيمتها اومثابا ثم يستوفي الثمن اوبقيته من المشترى واما آذا تلف قبل قبضه فهو من ضمان البائع بمعنى أن ينفسيخ العقد فيه ولا يملك مطالبة المشتري بالثمن وان كان قدة بضه منه اعاده اليه فهذا الضمان شيء وضمان الغاصب شيء آخر (فان قيل) فكيف يكون رهناوضمانه على المرتهن قيل لم يضمنه المرتهن من حيث هورهن وأنما ضمنه من حيث كونه مبيعا لم يتمكن

مشتريه من قبضه فحق توفيته يمد على بائعه (فانقيل) فما تقولون لوحبس البائع السلعة لاستيفاء حتمه منها وهذا يكون في صور (احداها) ان يبيعه داراله فيها متاع لايمكن نقله في وقت واحد (والثانية) أن يستثنى البائع الانتفاع بالمبيع مدة معلومة على اصلكم اونحوذاك فاذاتلفت في يد البائع قبل تمكن المشترى من القبض في هاتين الصورتين هل تكون من ضانه أومن ضهان البائع (الثلاثة) أن يشترط الخيار ويمنعه من تسليم المبيع قبل انقضاء الخيار (قيل) الضمان في هذا كله على البائع لانه لم يدخل تحت يد المشترى ولم يتمكن من قبضه فلايكون مضمونا عليه (فانقيل) فهل يكون من ضمانه بالثمن أوبالقيمة (قيل) بل يكون مضمونا عليه بالثمن بمعني أن المقد ينفسيخ بتلفه فلا يلزم المشتري تسليم الثمن (المثال الخامس بعد المائة) أقر ارالمريض أو ارثه بدين باطل عند الجمهور للمهمة فلوكان له عليه دين ويريد ان تبرأ ذمته منه قبل الموت وقدعلم أن اقراره له باطل فكيف الحيلة في براءة ذمته ووصول صاخب الدين الى ماله فهمنا وجوه (احدها) ازياخد أقرار بائي الورثة بان هذا الدين على الميت فأن الاقرار انما بطل لحقوقهم فأذا أقروابه لزمهم فأن لم تتم له هذه الحيلة (فله) وجه ثان وهو أن ياتي برجل أجنبي يثق به يقرله بالمال فيدفعه الاجنبي الى ربه فان لم تتم له هذه الحيلة (فله) وجه ثالث وهو أن يشتري منه سلعة بقدردينه ويقر المريض بقبض الثمن منه أويقبض منه الثمن بمحضر الشهود ثميد فعه اليه سرا فان لم تتم له هذه الحيلة (فليجعل) الثمن وديمة عنده فيكون أمانة فيقبل قوله في تلفه فيتاول أويدعي رده اليه والقول قوله وله وجه آخر (وهو) أن يحضر الوارث شيئا ثم يبيعه من موروثه بحضرة لشهود ويسلمه اليه فيقبضه ويصير مانه ثميه الموروث الاجنبي ويقبضه منه ثميم به الاجنبي الوارث فاذا فعلت هذه الحيلة ليصل المريض الي براءة ذمته والوارث الى أخذدينه جازذلك والافلا (المثال السادس بعد المائة) اذااحاله بدينه على رجل فخاف ان يتوي ماله على الحال عليه فلا يتمكن من الرجوع على الحيل لان الحوالة تحول الحِق وتنقله فله ثلاث حيل (احداها) ان يقول الااحتال ولكن اكون وكيلا لك في قبضه فاذا قبضه فان استنفقه ثبتله ذلك في ذمة الوكيل وله في ذمة الموكل نظيره فيتقاصان فان خاف الموكل ان يدعى الوكيل ضياع المال من غير تفريط فيمو ديطالبه بحقه (فالحيلة) له ان يأخذ اقراره بأنه متى ثبت قبضه منه فلاشي له على الموكل وما يدعى عليه بسبب هذاالحق أوفى جهته فدعواه باطلة وليس هذا ابراء معلقا بشرط حتى يتوصل الى ابطاله بل هو اقرار بانه لا يستحق عليه شيئا في هذه الحالة

(الحيلة الثانية) ان يشترط عليه انه أن توي المال رجع عليه و يصيح هذاالشرط على قياس الذهب فان الحتال انما قبل الحوالة على هـذا الشرط فلا يجوزان يلزم بهابدون الشرط كما لو قبل عقد البيع بشرط الرهن او الضمين او التأجيل اوالخيار او قبل عقد الاجارة بشرط الضمين للاجرة او تأجيلها اوقبل عقدالنكاح بشرط تأجيل الصداق اوقبل عقدالضمان بشرط تأجيل الدين الحال على المضمون عنه اوقبل عقدالكفالة بشرطان لايلزمه من المال الذي عليه شي اوقبل عقد الحوالة بشرط ملائة المحال عليه وكونه غير محجوب ولامما طل واضعاف اضعاف ذلك من الشروط التي لاتحل حراما ولاتحرم حلالا فانهاجائز اشتراطها لازمالوفاء بها كاتقدم تقريره نصا وقياساً وقدصرح أصحاب ابى حنيفة بصحة هذاالشرط في الحوالة فقالوا واللفظ للخصاف يجوزان يحتال الطالب بالمال على غريم المطلوب على ان هذاالغريم ان لم يوف الطالب هذا المال الي كذا وكذا فالمطلوب ضامن لهذاالمال على حاله وللطالب اخذه بذلك وتقع الحوالة على هذاالشرط فانوفاه الغريم الي الاجل الذي يشترطه والارجع الى المطلوب واخذه بالمال ثم حكى عن شيخه قال قات و مذا جائز قال نعم (الحيلة الثالثة) ان يقول طالب الحق للمحال عايه أضمن لي هذا الدين الذي على غريمي ويرضى منه بذلك بدل الحوالة فاذاضمن تمكن من مطالبة الهماشاء وهذه مرس احسن الحيل والطفها (المثال السابع بعد المائة) اذا كان له عليه دين حال فاتفقا علي تأجيله وخاف من عليــ ه الدين ان لا يني له بالتأجيل (فالحيلة) في لزومه أن يفسخ العقد الذي هوسبب الدين الحال ثم يعقده عليه مؤجلافان كان عن ضهان اوكان بدل مةلف اوعن دية وقد حلت او نحو ذلك (فالحيلة) في لزوم التأجيل ان يبيعه سلعة عقد ارهذا الدين ويؤجل عليه تمنهائم يبيعه المدين تلك السلعة بالدين الذي اجله عليه والا فيبرأ منه ويثبت في ذمته نظيره مؤجلا فان خاف صاحب الحق ان لايفي له عليه بادائه عند كل نجم كما اجله (فالحيلة) ان يشترط عليه انه ان حل نجم ولم يؤده قسطه فجميع المال عليه حال فاذانجمه على هذا الشرطجاز وتمكن من مطالبته به حالا ومنجا عنـد من يرى لزوم تأجيل الحال ومن لايراه امامن لايراه فظاهر وامامن يراه فانه يجوز تأجيله لهذاالشرط كما صرح به اصحاب ابي حنيفة والله اعلم (لمثال الثامن بعد المائة) اذااراد المريض الذي لا وارث له إن يوصى بجميع امواله في ابواب البر فهل له ذلك على قولين اصحها انه يملك ذلك لانه انما منعه الشارع فيما زاد على الثلث كان له ورثة فمن لاوارث له لا يعترض عليه فيما صنع في ماله فان

خاف ان يبطل ذلك حاكم لا يراه (فالحيلة)له ان يقر لانسان يثق بدينه وأمانته بدين يحيط بماله كله ثميوصيه اذا اخذذلك المال ان يضعه في الجهات التي يريد فان خاف المقرله ان يلزم ييمين باستحقاقه لما اقوله به المريض اشترى منه الريض عرضا من العروض عاله كله ويسلم العرض فاذا حلف المقرله حلف بارافان خاف المريض ان يصح فيأخذه البائع بثمن العرض (فالحيلة) ان يشتريه بشرط الخيار سنةفان مات بطل الخيار وان عاش فسيخ العقدفان كان المال ارضا اوعقارا اوارادان يوقفه جميعه على قوم يستغلونه ولا يمكن ابطاله (فالحيلة) ان يقر ان واقفا وقف ذلك جميعه عليه ومن بعده على الجهات التي يعينها ويشهد على اقراره بان هذا العقار في يده على جهة الوقف من واقف كان ذلك العقار ملكا له الى حين الوقف او يقر بان واقفا معينا وقف على تلك الجهات وجعله ناظر اعليه فهو في يده على هـذا الوجه وكذلك الحيلة اذا كان له بنت او ام او وارث بالفرض لا يستغرق ماله ولا عصبة له ويريد ان لا يتعرض له السلطان فله انواع من المخارج (منها) ان يبيع الوارث تلك الاعيان ويقر بقبض الثمن منه وان امكنه ان يشهد على قبضه بان يخضر الوارث مالا يقبضه اياه ثم يعيده اليه سرا فهو اولى (ومنها) ان يشتري المريض من الوارث سلعة بمقدار التركة من الثمن ويشهد على الشراء ثم يعيــد اليه تلك السلعة ويرهنه المال كله على الثمن فاذا أراد السلطان مشاركته قال وفونى حتى وخذوا مافضل (ومنها) ان يبيع ذلك لاجنبي يثق بدويقر بقبض الثمن منه أو بقبضه بحضرةالشهود ثم يأذن للاجنبي في تمليكه للوارثأو وقفه عليه ومنهاان يقر لاجنبي يثق به بما يريد ثم يأمره بدفع ذلك الى الوارث ولكن في هذه الحيل وامثالها أمران مخوفان «أحدهما » انه قديصح فيحال بينه وبين ماله (الثاني) ان الاجنبي قد يدعى ذلك لنفسه ولا يسلمه الى الوارث فلا خلاص من ذلك الابوجه واحد وهو أن يأخذ اقرار الاجنبي ويشهد عليه في مكتوب ثان أنه متى ادعى لنفسه أولمن بخاف ان بواطئه على المريض أو وارثه هذا المال أو شيئا منه أو حقامن حقوقه كانت دعواه باطلة وان أقام به بينة فهي بينة زور وانه لاحق له قبل فلان ابن فلان ولا وارثه بوجه ماأويمسك الكتاب عنده فيأمن هو والوارث ادعاء ذلك لنفسه والله أعلم «المثال التاسع بعد المائة» رجل يكون لهالدين ويكون عليه الدين فيوكل وكيلا في اقتضاء ديونه ثم يتو ارى عن غريمه فلا يمكنه اقتضاء دينه منه فاراد الغريم ممن له الدين على هذا الرجل حيلة يقتضي بها دينه

منه ولا يضر وتواري من عليه الدين « فالحيلة » ان يأتي هذا الذي له الدين الى من عليه الدين فيقول له وكلتك بقبض بالي على فلان وبالخصومة فيه ووكلتك ان تجول ماله عليك قصاصا بمالى عليه واجزت أمرك في ذلك وماعملت فيهمن شي فيقبل الوكيل ويشهدعلي الوكالة على هذاالوجه شهو دائم يشهدهم الوكيل انه قد جعل الالف درهم التي لفلان عليه قصاصابالالف التي لموكله على فلان فيصير الالف قصاصا ويتحول ماكان للرجل المتواري على هذاالو كيل للرجل الذي وكله وهذه الحيلة جائزة لان الموكل أقام الوكيل مقام نفسه والوكيل يقول مطالبتي لك بهذا الدين كمطالبة مو كلى به فأنا اطالبك بالف وانت تطالبني به فاجعل الالف الذي تطالبني به عوضاعن الالف الذي أطالبك به ولو كانت الالف لي لحصلت المقاصة أذ لامعني لقبضك للالف مني ثم ادائها الى وهـ ذا بعينه فيما اذا طالبتك بهـ الموكلي انا استحق عليك ان تدفع الي الالف وانت تستحق على ان أدفع اليك ألفافنتقاص في الالفين (المثال العاشر بعد المائة) رجل له على رجل مال فغاب الذي عليه المال فاراد الرجل أن يثبت ماله عليه حتى يحكم له الحاكم عليه وهو غائب فليرفعه الي حاكم يري الحكم على الغائب فانكان حاكم البلاد لايرى الحكم على الغائب (فالحيلة) ان يجي وجل فيضمن لهذا الذي له المال جميع ماله على الرجل الغائب ويسميه وينسبه ولا يذكر مبلغ المال بل يقول ضمنت لهجميع ماصح له في ذمته ويشهد على ذلك ثم يقدمه الى القاضي فيقر الضامن بالضمان ويقول لاأعرف له على فلان شيئا فيسأل القاضي المضمون له هل لك بينة فيقول نعم فيأمره باقامتها فاذا شهدت ثبت الحق على الغائب وحكم على الضمين بالمال ويجعله خصا عن الغائب لانه قد ضمن ماعليه ولا ينفذ حكمه على الضامن بثبوت المال على وجه الضان حتى يحكم على الغائب المضمون عنه بالثبوت لانههو الاصل والضامن فرعه وثبوت الفرع بدون أصله ممتنع وهو جائز على أصل أهل العراق حيث يجوزون الحكم على الغائب اذا اتصل القضاء بحاضر محكوم عليه كوكيل الفائب وكما لوادعي انه اشترى من غائب مافيه شفعة فانه يقضي عليه بالبيع وبالشفعة على المدعى و كرنده المسئلة مالوادعت زوجة غائب ان له عند غلان و ديعة فانه يفرض لها مما في يديه (المثال الحادي عشر بعد المائة) ليس للمرتهن أن ينتفع بالرهن الا باذن الراهن فان أذن له كان اباحة أو عارية له الرجوع فيها متى شاء ويقضى له بالاجرة من حين الرجوع في أحدالوجهبن (فالحيلة) في انتفاع المرتهن بالرهن أمنا من الرجوع ومن الاجرة ان يستأجره منه للمدة التي يريد الانتفاع به فيها ثم يبرئه من

الاجرة أويقر بقبضها ويجوز ان يرد عقد الاجارة على عقد الرهن ولا يبطله كما يجوزان يرهنه مااستاً جره فيردكل من العقدين على الآخر وهو في يده أمانة في الموضعين وحقه متعاق به فيهما الا ان الانتفاع بالمرهون مع الاجارة والرهن بحاله (المثال الثاني عشر بعد المائة) إذا كان له على رجل مال وبالمال رهن فادعي صاحب الرهن به عند الحاكم فخاف المرتهن ان يقر بالرهن فيقول الراهن قد أقررت بان لي رهنا في يدك وادعيت الدين فينزعه من يده ولا يقر له بالدين فقد ذكر واله حيلة تحرز حقه وهي ان لايقر به حتى يقر له صاحبه بالدين فان ادعاه وسأل احلافهوانكروحلف وعرض في يمينه بان ينوي ان هذا ليس له قبل ملكه أو اذا باعه أو ليس له عاريا عن تعلق الحق به ونحو ذلك وأحسن من هذه الحيلة ان يفصل في جواب الدعوى فيقول ان أدعيته رهنا في يدي على ألف لى عليك فانا مقربه وان ادعيته على غيرهذا الوجه فلا أقر لك وينفعه هذا الجواب كما قالوا فيما اذا ادعى عليه ألفا فقال ان ادعيتها من ثمن مبيع لم أقبضه منك فانا مقر والا فلا وهذا مثله سواء فان كان الغريم هو المدعي للمال فخاف الراهن أن يقر بالمال فيجحد المرتهن الرهن فيلزم الراهن المال ويذهب رهنه (فالحيلة) في أمنه من ذلك ان يقول ان ادعيت هذا المال وانك تستحقه من غير رهن لي عندك فلا أقربه وان ادعيته مع كوني رهنتك به كذاوكذا فانا مقربه ولا يزيد على هـ ذا (وقالت) الحنفية الحيلة ان يقر منه بدرهم فيقول لك على درهم ولي عندك رهن كذاو كذا فاذا سأل الحاكم المدعي عن الرهن فاما ان يقر به واماان ينكر فان أقربه فليقر له خصمه باقى دينه وان أنكره وحلف عليـه وسع الآخران يجحد باقي الدين ويحلف عليه انكان الرهن بقدر الدين أوأكثر منه وانكان أقل مينه زمه ان يعطيه مازاد على قيمة الرهن من حقه قالو الان الرهن أنكان قد تلف بغير تفريطه سقط مايقابله من الدين وان كان قد فرط فيه صارت قيمته دينا عليه فيكون قصاصا بالدين الذي له وهذا بناء على أصلين لهم (أحدهما) أن الرهن مضمون على الرتهن باقل الامرين من قيمته اوقدرالدين (والثاني) جواز الاستيفاء في مسئلة الظفر (المثال الثالث عشر بعد المائة) اذاقال لامرأته ان لم أطأك الليلة فانت طالق ثلاثا فقالت ان وطئتني الليلة فامتى حرة (المخاص)من ذلك ان تبيعه الجارية فاذاوطنها بعدذلك لمتعتق لانها خرجت من ملكها ثم تشتريها فان خافت ان يطا الجارية على قول من لا يري على الرجل استبراء الامة التي يشتريهامن امرأته كاذهب اليه بعض الشافعية

والمالكية (فالحيلة) ان يشتريها منه عقيب الوطء فان خافت ان لا يرد اليها الجارية ويقيم على ملكم أفلا تصل اليها (فالحيلة) لها ان تشترط عليه أنه أن لم يرد الجارية اليها عقيب الوطء فهي حرة فان خافت ان يملكها انيره تاجئة فلا يصح تعليق عتقها (فالحيلة) لها ان تشترط عليه انه ان لم يردها أليها عقيب الوط، فهي طالق فهذا تضيق عليه الحيلة في استدامة ملكها ولم يجد بدا من مفارقة احداهما (الثالث الرابع عشر بعد المائة) اذا أرادالرجل ان يخالع امراته الحامل على سكناها ونفقتها جاز ذلك وبري منها هذا منصوص أحمد وقال الشافعي لايصح الخلع وبجب مهر المثل واحتج له بان النفقة لم نجب بعد فانها آنما نجب بعدالابانة وقد خالعها بمعدوم فلا يصح كم لوخالعها على عوض شيء يتلفه عليها وهذا اختيار أبي بكر عبدالعزيز وقال أصحاب أبي حنيفة اذا خالعها على ان لاسكني لها ولا نفقة فلا نفقة لها وتستحق عليه السكني قالوا لان النفقة حق لها وقد اسقطته والسكني حق الشارع فلا تسقط باسقاطها فيلزمه اسكانها قالوا (فالحيلة) على سقوط الاجرة عنه ان يشترط الزوج في الخلع ان لا يكون عليه مؤنة السكني وان مؤنتها تلزم المراة في مالها وتجب اجرة المسكن عليها فان قيل لو ابرأت المراة زوجها عن النفقة قبل ان تصير دينا في ذمته لم تصح ولو شرط في عقد الخلع براءة الزوج عن النفقة صح (قيل) الفرق بينهما ان الابراء اذاشرط في الخلع كان ابراء بعوض فالابراء بعوض استيفاء لما وقعت البراءة عنه لان العوض قائم مقام ماوقعت البراءة عنه والاستيفاء يجوز قبل الوجوب بدليل مالو تسلفت نفقة شهر جملة واما الأبراءمن غيرالنفقة في غير خام قبل ثبوتها فهو اسقاط لما لم يجب فلا يسقط كما لو اسقطت حقها من القسم فان لها ان ترجع فيه متى شاءت واما قول صاحب الحرر وقيل ان أوجبنا نفقة الزوجة بالعقد صح والا فهو خلع بمعدوم وقد بينا حكمه يعني ان قلنا ان نفقة الحامل نفقة زوجة وان النفقة لها من أجل الحمل وانها تجب بالعقد فيكون خلعابشي ثابتوان قلنا ان النفقة انها بجب بالتمكين فقد زال التمكين بالخلع وصارت النفقة نفقة قريب فالخلع بنفقة الزوجة حينئذ خلع بمعدوم هذا اقرب مايتوجه به كلامه وفيه مافيه والله اعلم (المثال الخامس عشر بعد المائة) اذا وقع الطلاق الثلاث بالمراة وكان دينها ودين وليها وزوجها المطلق اعز عليهم من التعرض للعنة الله ومقته بالتحليل الذي لا يحلم اولا يطيبها بل يزيدها خبثا فلو أنها اخرجت من مالها ثمن مملوك فو هبته ابعض من تثق به فاشترى به مملوكا ثم خطبها على مملوكه فزوجها

منه فدخل بها المملوك ثم وهبه اياها انفسخ النكاح ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا منوي ممن تؤثر نيته وشرطه وهو الزوج فانه لااثر لنية الزوجة ولا الولى وآنما التأثير لنيــة الزوج الثاني فانه اذا نوي التحليل كان محللا فيستحق اللعنة ثم يستحقها الزوج المطلق اذا رجعت آليه بهذا النكاح الباطل فامااذا لم يعلم الزوج الثاني ولاالاول بها في قلب المراة اووايهامن نية التحليل لم يضر ذلك العقد شيئاً وقد علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من امراة رفاعة انها كانت تريدان ترجع اليه ولم يجعل ذلك مانعامن رجوعها اليه وانها جعل المانع عدم وطء الثاني فقال حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك وقد صرح اصحابنا بان ذلك يحلها فقال صاحب المغنى فيه فان تزوجها مملوك ووطنها احلها وبذلك قالءطاءومالك والشافعي واصحاب الراي ولانعلم لهم مخالفاقلت هذه الصورة غيرالصورة التى منع منها الامام أحمد فانه منع من حلما اذا كان الزوج المطلق قد اشترى العبد وزوجه بهاباذن وليها ليحلهافهذه حيلة لانجوز عندهواما هذه المسئلة فليس للزوج الاول ولاللثاني فيها نية ومع هذا فيكره لانها نوع حيلة (المثال السادس عشر بعد المائة) قال عبد الله ابن احمد في مسائله سالت ابي عن رجل قال لامراته انت طالق ان لم اجامعك اليوم وانت طالق ان اغتسلت منك اليوم فقال يصلى المصر ثم يجامعها فاذا غابت الشمس اغتسل ان لم يكن اراد بقوله اغتسات المجامعة ونظير هذاأيضا مانص عليه فيرجل قال لامرأتهأنت طالق انالماطأك فيرمضان فسافر مسيرة أربعة ايام أوثلاثة ثموطئها فقال لايعجبني لانها حيلة ولايعجبني الحيلة في هذاولا في غيره وقال القاضي انماكره الامام أحمد هذا لان السفر الذي يبيح الفطر لابدان يكون سفر امقصودا مباحا وهذا لا قصد به غير حل اليمين قال الشيخ ابومحمد المقدسي والصحيح ان هذا تحل به اليمين ويباح له الفطر فيه لانه سفر بعيد مباح لقصد صحيح وارادة حل يمينه من المقاصد الصحيحة وقد ابحنالمن له طريقان قصيرة لا يقصر فيها وبعيدة ان يسلك البعيدة ليقصر فيها الصلاة ويفطرمع انه لاقصد له سوي الترخص فهاهنا أولى (قلت) ويؤيداختيار الشيخ قدس الله روحه مارواه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقة انباناالازهرى انباناسهيل بن احمد ثنامحمد بن محمد الاشعث الكوفي حدثني موسى بن اسمعيل بن موسى بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن ابي طالب حدثنا أبي عن ابيه عن جده جعفر بن محمد عن ابيه على عليه السلام في رجل حلف فقال امرأته طالق ثلاثاان لم يطأها في شهر رمضان نهاراقال يسافر ثم يجامعهانهارا (المثال السابع عشر بعد المائة) في

المخارج من الوقوع في التحايل الذي لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير وجه فاعله والمطلق المحال له فاي قول من أقو أل المسلمين خرج به من لعنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اعذر عند الله ورسوله وملائكته وعباده المؤمنين من ارتكابه لما يلعن عليه ومباته باللعنة فان هذا المخارج التي نذكرها دائرة بين مادل عليه الكتاب والسنة اوأحدهما أوافتي به الصحابة بحيث لايمرف عندهم فيه خلاف او افتى به بعضهم اوهو خارج من أقوالهم أوهو قول جمهور الامة أوبعضهم اوامام من الائمة الاربعة أو اتباعهم اوغيرهم من علماء الاسلام ولا تخرج هذه القاعدة التي نذكرها عن ذلك فلا يكاد يوصل الى التحليل بعد مجاوزة جميعها الا في اندر النادر ولاريب ان من نصح لله ورسوله وكتابه ودينه ونصح نفسه ونصح عباده ان آيا منها أرتكب فهو أولي من التحليل (المخرج الأول) أن يكون المطلق أو الحالف زائل العقل اما بجنون او اغماء اوشرب دواءاوشرب مسكر يعذربه اولا يعذر اووسوسة وهذاالمخلص مجمع عليه بين الأمة الافي شرب مسكر لا يعذر به فان المتأخرين مرن الفقهاء اختلفوا فيه والثابت عن الصحابة الذي لا يعلم فيه خلاف بينهم انه لا يقع طلاقه قال البخاري في صحيحه باب الطلاق في الاغلاق والمكره والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان فيالطلاق والشك لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاعمال بالنيات ولكل امري مانوى وتلا الشعبي ربنا لا تؤاخذنا ان نسينااواخطأنا ومألا يجوزمن اقرار الموسوس وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للذي أقرعلي نفسه أبك جنون (وقال) على بقر حمزة خواصر شارفي فطفق النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلوم حمزة فأذا حمزة قد ثمل محمرة عيناه ثم قال حمزة هلأ نتم الاعبيدلا بأئي فعرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قد ثمل فخرج وخرجنامعه (وقال) عثمان ليس لمجنون ولالسكر ان طلاق «وقال» ابن عباس طلاق السكران والمستكره ليس بجائز (وقال) عقبة بن عامر لا يجوز طلاق الموسوس هذالفظ الترجمة ثم ساق بقية الباب ولا يعرف عن رجل من الصحابة انه خالف عثمان وابن عباس في ذلك ولذلك رجع الامام احمد الى هذا القول بعد انكان يفتي بنفو ذطلاقه فقال ابو بكرع.ــد المزيز في كتاب الشافي والزادقال ابوء دالله في رواية الميموني قد كنت اقول ان طلاق السكران يجوزحتى تبينته فغلب على أنه لايجوز طلاقه لانهلو أقرلم يلزمه ولوباع لميجز بيعه قال والزمه الجناية وماكان من غير ذلك فلا يلزمه قال ابو بكر و بهذا اقول وفي مسائل الميمون سالت اباعبد الله عن

طلاق السكران فقال اكثره اعندي فيه انه لا يلزمه الطلاق قلت اليس كنت مرة تخاف ان يلزمه قال بلي ولكن اكثر ماعندي فيه انه لا يلزه الطلاق لاني رأيته ممل لا يعقب ل قلت السكر شيء أدخله على نفسه فلذلك يلزمه قال قديشرب رجل البنج اوالدواء فيذهب عقله قلت فبيعه وشراؤه واقراره قال لا يجوز وقال في رواية ابي الحرث ارفع شي فيه حديث الزهري عن ابان بن عمان عن عُمان ليس لمجنون ولاسكران طلاق وقال في رواية ابي طالب والذي لا يأمر بالطلاق فانما اتى خصلة واحدة والذي يأمر بالطلاق قداتي خصلتين حرمها عليه وأحلها لغيره فهذا خيرمن هذا وانا اتقي جميم الومن) ذهب الى القول بعدم نفو ذطلاق السكر ان من الحنفية ابوجعفر الطحاوي وابوالحسن الكرخي وحكاه صاحب النهاية عن ابي يوسف وزفر ومن الشافعية المزني وابن شريح وجماعة ممن اتبعهما وهوالذي اختاره الجويني في النهاية والشافعي نص على وقوع طلاقه ونص في أحد قوليه على انه لا يصح ظهاره فمن اتباعه من نقل عن الظهار قولا الي الطلاق وجعل المسألة على قولينومنهم من قرر حكم النصين ولم يفرق بطائل (والصحيح) انه لاعبرة باقواله من طلاق ولا عتاق ولا بيع ولاهبة ولاوقف ولااسلام ولاردة ولااقرار ابضعة عشر دليلا ليس هذا موضع ذكرها ويكفى منهاقوله تعالى (ياأيهاالذين أمنو الاتقربو االصلاة وانتم سكاري حتى تعلمو اماتقولون وامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم باستنكار ماعزلما اقر بالزنا بين يديه وعدم امر النبي صلى الله عليه وسلم حمزة بتجديد اسلامه لماقال في سكره انتم عبيدلا بأني وفتوى عثمان وابن عباس ولم يخالفهما أحد من الصحابة والفياس الصحيح المحض على زائل العقل بدواء أو بنج أومسكر هوفيه معذور بمقتضى قواعد الشريعة فان السكران لاقصد له فهو اولى بعدم المؤاخذة من اللاغي ومن جرى اللفظ على لسانه من غير قصدله وقد صرح اصحاب ابى حنيفة بانه لايقع طلاق الموسوس وقالوا لايقع طلاق المعتوه وهو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الاانه لايضربولايشتم كايفعل الجنون

﴿ فصل ﴾ المخرج الثاني ان يطلق او يحلف في حال غضب شديد قد حال بينه وبين كال قصده وتصوره فهذا لا يقع طلاقه ولا عتقه ولا وقفه ولو بدرت منه كلمة الكفر في هذا الحال لم يكفر وهذا نوع من الغلق والاغلاق الذي منع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوع الطلاق والعتاق فيه نص على ذلك الامام احمد وغيره قال ابو بكر بن عبد العزيز في كتاب

زاد المسافرله (باب في الاغلاق في الطلاق)قال أحمد في رواية حنبل وحديث عائشة رضي الله عنها أنهاسمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لاطلاق ولا عتاق في اغلاق يعني الغضب وبذلك فسره ابو داود في سننه عقيب ذكره الحديث فقال والغلاق أظنه الغضب وقسم شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه الغضب الى ثلاثة أقدام قديم بزيل العقل كالسكر فهذا لايقع معه طلاق بلا ريب (وقسم) يكون في مباديه بحيث لا يمنعه من تصور مايتمول وقصده فهذا يقع معه الطلاق (وقدم) يشتد بصاحبه ولا يبلغ بهزوال عمّله بل يمنعه من التثبت والنردي ويخرجه عن حال اعتداله فهذا مجل اجتهاد والتحقيق ان الغلق يتناول كل من انغلق عليه طريق قصده وتصوره كالسكران والمجنون والمبرسم والمسكره والغضان فحال هؤلاء كلهم حال اغلاق والطلاق أنما يكون عن وطر فيكون عن قصد من المطلق وتصور لما يقصده فأن تخلف احدها لم يقع طلاق وقد نص مالك والامام احمد في احدى الروايتين عنه فيمن قال لامرأته انت طالق ثلاثًا ثم قال أردت ان اقول ان كلمت فلانا أو خرجت من بيتي بغير اذني ثم بدالي فتركت اليمين ولم ارد النجيز في الحال الله لا تطلق عليه وهذا هو الفقه بعينه لانه لم يرد التنجيز ولم يتم اليمين وكذلك لو اراد ان يقول انت طاهر فسبق لسانه فقال انت طالق لم يقع طلاقه لافي الحكم الظاهر ولا فيما بينه وبين الله تعالي نص عليه الامام احمد في احدى الروايتين والثانية لا يقع فيما بينه وبين الله ويقع في الحكم وهذا احدى الروايتين عن ابي يوسف وقال ابن ابي شدية ثنا محمد بن مروان عن عمارة سئل جابر ابن زيد عن رجل غلط بطلاق امرأته فقال ليس على المؤمن غلط ثنا وكيع عن اسرائيل عن عامر في رجل أرادان يتكلم في شيء فغلط قال الشعبي ليس بشيء

﴿ فصل ﴾ المخرج النالث ان يكون مكرها على الطلاق او الحلف به عند جمه و رالامة من الصحابة والتابعين ومن بعد هم وهو قول احمد ومالك والشاؤمي وجميع اصحابهم على اختلاف بينهم في حقيقة الاكراه وشروطه قال الامام أحمد في رواية ابي طالب عين المستكره اذا ضرب * ابن عمر و ابن الزبير لم يرياه شيئا وقال في رواية ابي الحرث اذاطات المكره لم يازمه الطلاق فاذا عمل به على فعل بثابت ابن الاحنف فهو مكره لان ثابتا عصر وا رجه حتى طاق فاتي ابن عمر و ابن الزبير فلم يريا ذلك شيئا وكذا قال الله تعالى الامن أكره و قلبه مطمئن بالإيمان وقال الشافعي رضي الله عنه قال الله عن وجل الامن قال الله تعالى الامن أكره و قلبه مطمئن بالإيمان وقال الشافعي رضي الله عنه قال الله عن وجل الامن

ا كره وقلبه مطمئن بالايمان وللكفر أحكام فلماوضعها الله تعالى عنه سقطت احكام الاكراه عن القول كله لان الاعظم اذاسقط عن الناس سقط ما هو أصغر منه و في سنن ابن ماجه وسنن البيه قي من حديث بشربن بكر عن الاوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عاس عن النبي صلى الله عليه و سلم ان الله وضع عن أمتي وقال البيهقي تجاوزني عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تجاوز لامتى ماتوسوس به صدورها مالم تعمل به او تتكلم به زادابن ماجه وما استكرهوا عليه وقال الشافعي روي حماد بن سلمة عن حميد بن الحسن ان عليا كرم الله وجهه قال لاطلاق لمكره وذكر الاوزاعي عن يحيي بن ابي كثير وابن عباس لم يجز طلاق المكره وذكر ابوعبيد عن على وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعطاء وعبدالله بن عمير انهم كانوا يرون طلاقه غيرجائز وقال ابن ابى شيبة ثناعبــــد الله بن ابي طلحة عن أبي يزيد المديني عن ابن عباس قال ليس على المكره ولا المضطهد طلاق وحدثنا ابو معاوية عن عبدالله بن عير عن ثابت مولى اهل المدينة عن ابن عمر وابن الزبير كانالا يريان طلاق الكره شيئا ثناوكيع عن الأوزاعي عن رجل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لم يره شيئا (قلت) قداختلف على عمر فقال اسمعيل بن ابي اويس حد ثني عبد الملك بن قد امة بن ابر اهيم الجمحي عن ابيه ان رجلاتدلى يشتار عسلا في زمن عمر رضي الله عنه فجاءته امراته فوقفت على الحبل فحلفت لتقطعنه اولةطلقني ثلاثا فذكرها الله والاسلام فابت الاذلك فطلقها ثلاثافلها ظهراتي عمر فذكرله ماكان منهااليه ومنه البهافقال ارجع الى اهلك فليس هذا بطلاق تابعه عبدالر حمن بن مهدى عن عبد الملك وهو المشهور عن عمر وقال ابو عبيد حد ثني يزيد عن عبد الملك بن قدامة عن ابيه عن عمر برـذا لكنه قال فرفع الي عمر فابانها منه قال ابوء بيدوقد روى عن عمر خلافه ولم يصيح عن احدمن الصحابة تنفيذ طلاق المكره سوي هذا الاثر عن عمر وقداختاف فيه عنه والمشهور أنه ردهااليه ولو صح ابانتها منه لم يكن صريحافي الوقوع بل لعله راي من المصلحة التفريق بينهما وانهمالا يتصافيان بعد ذلك فالزمه بأبانتها ولكن الشعبي وشريح وأبراهيم يجيزون طلاق المكره حتي قال أبراهيم لو وضع السيف على مفرقه تم طلق لاجزت طلاقه (وفي) المسئلة مذهب الث قال بن ابي شدبة أنا ابن ادريس عن حصين عن الشعبي في الرجل يكره على امرمن امر العتاق اوالطلاق فقال اذا اكرهه السلطان جاز واذااكرهه الاصوص لم يجزولهذا القول غوروفقه دقيق لمن تأمله (فصل)

واختلفوا في المكره يظن ان الطلاق يقع به فينويه هل يلزمه على قولين وهاوجهان للشافعية فمن الزمه رأى ان النية قدقارنت اللفظ وهولم يكره على النية فقد اتى بالطلاق المنوي اختيارا فلزمه ومن لم يلزمه به رأى ان لفظ المكره لغو لا عبرة به فلم يبق الامجرد النية وهي لاتستقل بوقوع الطلاق (فصل) واختلف فيالو امكنه التورية فلم يور والصحيح انه لا يقع به الطلاق وان تركها فان الله تعالى لم يوجب التورية على من اكره على كلة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان مع ان التورية هناك اولى ولكن المكره انمالم يعتبر لفظه لانه غير قاصد لمعناه ولا مريد لموجه وانما تكلم به فداء لنفسه من ضر رالاكراه فصار تكلمه باللفظ لغوا بمنزلة كلام المجنون والنائم ومن لاقصد له سواء ورى اولم يورو ايضا فاشتراط التورية ابطال لرخصة التكلم مع الاكراه ورجوع الى القول بنفوذ طلاق المكره فانه لو ورى بغير اكره لم يقع طلاقه والتأثير اذا انما هو للتوريه لا للاكراه وهذا باطل وايضا فان الورى انمالم يقع طلاقه مع قصده للتكلم باللفظ لانه لم يقصد للاكراه وهذا المعنى بعينه ثابت في الاكراه فالمعني الذي منع من النفوذ في التورية هو الذي منع ملاكراه

وابو حنيفة يصح الاستثناء في الايقاع والحاف فاذا قال انت طالق انشاء الله اوانت حرة ان شاء وابو حنيفة يصح الاستثناء في الايقاع والحاف فاذا قال انت طالق ان شاء الله أوانت حرة ان شاء الله وان كلمت فلا افانت طالق ان شاء الله أو طلاق يلزمني لا فعلن كذا ان شاء الله أوانت على حرام أو الحرام يلزمني ان شاء الله الذي نفعه لا ستثناء ولم يقع به طلاق في ذلك كله ثم أختلفا في الموضع يعتبر فيه الاستثناء فاشترط اصحاب ابي حنيفة اتصاله بالكلام فقط سواء نواه من اوله أوقبل الفراغ من كلامه أوبعده وقال أصحاب الشافعي ان عقد الهين ثم عن له الاستثناء لم يصح وان عن له الاستثناء لم يمن فوجهان احدها يصح و الثاني لا يصح وان نوى الاستثناء مع عقد الهين صح وجها واحداوقد ثبت بالسنة الصحيحة ان سليمان بن داو دعليها الصلاة والسلام قال لاطوفن الليلة على واحداوقد ثبت بالسنة الصحيحة ان سليمان بن داو دعليها الصلاة والسلام قال لاطوفن الليلة على كذاوكذا امرأة تحمل كل امرأة منهن غلاما يقاتل في سبيل الله فقال الذي صلى الله على شاء الله فلم يقل فقال الذي صلى الله على فرسانا أجمعون وهذا صريح في نفع الاستثناء المقصود بعد عقد الهين وثبت في السنن عنه صلى الله فرسانا أجمعون وهذا صريح في نفع الاستثناء المقصود بعد عقد الهين وثبت في السنن عنه صلى الله عليه و آله وسلم والدى نفسي يده لو قالها لقاتلوا في سبيل الله فرسانا أجمعون وهذا صريح في نفع الاستثناء المقصود بعد عقد الهين وثبت في السنن عنه صلى الله عليه و آله وسلم انه قال والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا والله كله والموسلم انه قال ان شاء الله ثم

لم يغزهم رواد ابوداود وفي جامع المروذي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول لله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف على يمين نقال ان شاء الله فلاحنث عليه وتد قال تعالى ولا تقولن لشيئ اني فاعل ذلك غدا الان يشاء الله واذكر ربك اذانسيت فرذه النصوص الصحيحة لميشترط في شيء منها البتة في صحة الاستثناء ونفعه انبنويه معاشروع في المين ولاقبارا بل حديث سلمان صريح في خلافه وكذلك حديث لاغزون تريشا وحديث ابن عمر ، تناول الكل من قال ان شاء الله بعديينه سواءنوي الاستثناء قبل الفراغ اولم ينوه والآية دالة على نفع الاستثناء مع النسيان اظهر دلالة ومن شرط النية قبل انفراغ لم يكن لذكر الاستثناء بعد النسيان عنده تاثير وأيضا فالكلام بآخره وهو كلام واحد هنه ل بضه بيض ولاه بني لانتراط النية في أجزاله وابعاضه وأيضا فان الرجل قد يستحضر بدد فراغه من الجلة مايرنع بعضها ولايذكرذاك في حال تكامه بها فيقول لزيد عندي انف درهم ثم في الحال يذكر انه تضاه منها مائة فيقول الامائة فلو اشترط نية الاستشاء قبل الفراغ لتعذر عليه استدراك ذلك والجي الى الاقرار بما لايازمه والكذب فيه واذاكان هذا في الاخبار فمثله في الانشاء سوا فإن الحلاف قد يبدوله فيعلق اليمين بمشيئة الله وقديذهل في أول كلامه عن قصد الاستثناء او يشغله شاغل عن نيته فلو لم ينفعه الاستثناء حتى يكون ناويا له من أول يمينه لفات مقصود الاستثناء وحصل الحرج الذي رفعه الله تعالي عن الامة به ولما قال لرسوله اذا نسيه واذكر ربك اذا نسيت وهـ ذا متناول لذكره اذا نسى الاستثناء قطعا فانه سبب النزول ولا يجوز اخراجه وتخصيصه لانه مرادقطما وايضافان صاحب هذاالقول ان طرده لزمهان لا يصح مخصص من صفة اوبدل اوغاية اواستثناء بالا ونحوها حتى ينويه المتكلم من اول كلامه فأذا قال له على الف مؤجلة إلى سنة هل يقول عالم اندلا يصح وصفها بالتأجيل حتى يكون منويا من اول الكلام وكذلك اذاقال بعنك هذا بعشرة فقال اشتريته على ان لى الخيار ثلاثة ايام يصح هذا الشرط وان لم ينوه من اول كلامه بلعن له الاشتراط عقيب القبول ومثله لو قال وقفت داري على اولادي اوغيرهم بشرط كونهم فقراء مسامين اومتأهلين وعلى انهمن مات منهم فنصيبه لولده اوللباقين صح ذلك وان عن له ذكر هذه الشروط بعد تلفظه بالوقف ولم يقل أحد لا تقبل منه هذه الشروط الا ان يكون قدنواها قبل الوقف أومعه ولم يقع في زمن من الازمنة قط سؤال الواقفين عن ذلك وكذلك لوقال له على مائة درهم الاعشرة فانه يصح

الاستثناء وينفعه ولا يقول له الحاكم ان كنت نويت الاستثناء من اول كلامك لزمك تسعون وان كنت أنما نويته بعد الفراغ لزمك مائة ولو اختلف الحال لبين له الحاكم ذلك ولساغ له ان يسأله بل يحلفه أنه نوى ذلك قبل الفراغ اذا طلب المقر له ذلك وكذلك لو ادعى عليه أنه باعه ارضا فقال نعم بعته هذه الارض الا هذه البقعة لم يقل احد انه قد اقر ببيع الارض جميعها الا ان يكون قد نوي استثناء البقعة في اول كرامه وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن مكة انه لا يختلي خلاها فقال له العباس الا الاذخر فسكت رسول الله صلي الله عليــه وآله وسلم ثم قال الاذخر وقال في اسرى بدرلا ينفلت احد منهم الا بفداء او ضربة عنق فقال له ابن مسعود الاسهيل بن بيضاء ومعلوم انه لم ينو واحدا من هذين الاستثناءين في اول كلامه بل انشأه لما ذكر به كما اخبر عن سليان بن داود صلى الله عليه ما أنه لو انشأه بعد ان ذكره به الملك نفعه ذلك وشبهة من اشترط ذلك أنه اذا لم ينو الاستثناء من أول كلامه فقد لزمه موجب كلامه فلا يقبل منه رفعه ولارفع بعضه بعد لزومه وهذه الشبهة لوصحت لمانفع الاستثناء في طلاق ولاعتاق ولا اقرارالبتة نواهأ ولم ينوه لانه اذالزمه موجب كلامه لم يقبل منه رنعه ولارفع بعضه بالاستثناء وقد طردهذابعض الفقهاء فقالو الايصح الاستثناء في الطلاق توهمالصحة هذه النمبة (وجوابها)أنه انمايلزمه موجب كلامه اذااقتصر عليه فامااذاوصله بالاستثناء اوالشرط ولم يقتصر على مادونه فان موجب كلامه مادل عليه بسياقه وتمامه من تقييد باستثناء أوصفة اوشرط أوبدل أوغاية فتكايفه نيةذلك التقييد من اول الكلام والغاؤه ان لم ينوه أولا تكليف مالايكافه الله به ولارسوله ولايتوقف صحة الكلام عليه وبالله التوفيق

الطلاق حين اذن فيه وقال في رواية حنبل من حلف فقال أن شاء الله لم يحنث وليس ل استثناء في الطلاق والعتاق قال حنبل لانهماليسامن الإيمان وفال صاحب المغني وغير دوعنه مايدل على ان الطلاق لايقع وكذلك العتاق فعلى هذا يكون عنه في المسالة ثلاث روايات الوقوع وعدمه والتوقف فيه وقدقال في رواية الميموني اذاقال لاسرأة انت طالق يوم اتزوج بك انشاء الله ثم تزوجها لم يلزمه شئ ولوقال لامة انت عرة يوم اشتريك انشاء الله صارت حرة فامل اباحامد الاسفرائيني وغيره ممن حكي عن احمد الفرق بين انتطالق انشاء الله فلاتطلق وانت حرة أن شاء الله فتعتق استند اليهذا النص وهذامن غلطه على احمد بلهذا تفريق منه بين صحة تعليق العتق على الملكوعدم صحة تعليق الطلاق على النكاح وهذاقاعدة مذهبه والفرق عنده اناللك تدشرع سببا لحصول العتق كملك ذي الرحم المحرم وقديعقد البيع سدبا لحصول العتق اختيارا كشراء من يريد عتقه في كفارة أوقربة أوفداء كشراءقريبه ولم يشرع الله النكاح سببا لازالته البتة فهذا فقههوفرقه فقد أطلق القول بأنه لاينفع الاستثناء في ايقاع الطلاق والعتاق وتوقف في آكثر الروايات عنه فتخرج السئلة على وجهين صرح بها الاصحاب وذكروا وجهاثالثا وهوانه ان قصد التعليق وجهل استحالة العلم بالمشيئة لم تطلق وان قصدالتبرك أوالتادب طلقت وقيل عن احمد يقع العتق دون الطلاق ولا يصح هذا التفريق عنه بل هو خطأ عليه (قال) شيخنا وقدروي في الفرق حديث موضوع على معاذبن جبل يرفعه فلو على الطلاق على فعل يقصد به الحض أوالمنع كقوله انت طالق ان كلمت فلاناانشاء الله فروايتان منصوصتان عن الامام احمد (احداهما) ينفعه الاستثناء ولاتطلق ان كلمت فلاناوهو قول ابي عبيدة لانه بهذاالتعليق قدصار حالفا وصار تعليقه عينا باتفاق الفقهاء فصح استثناؤه فيها لعموم النصوص المتناولة للاستثناء في الحلف واليمين والثانية لايصح الاستثناء وهو قول مالك كما تقدم لان الاستثناء انماينفع في الايمان المكفرة فاالتكفير والاستثناء متلازمان ويمين الطلاق والعتاق لا يكفر ان فلا ينفع فيها الاستثناء ومن هاها خرج شيخناعلى المذهب اجزاء التكفير فيها لان احمد رضى الله عنه نص على ان الاستثناء انما يكون في اليمين المكفرة ونص على ان الاستثناء ينفع في اليمين بالطلاق والعتاق فيخرج من نصه اجزاء الكفارة في اليمين بهماوهذا تخريج في غاية الظهور والصحة و نص احمد على الوقوع لا يبطل صحة هذاالتخريج كسائر نصوصه ونصوص غيره من الأمَّة التي يخرج منها على مذهبه خلاف مانص عليه وهذا آكثر واشهر من ان يذكر ومن اصحابه من قال ان اعادالاستثناء الى الفعل نفعه قولا واحدا وان اعاده الى الطلاق فعلى روايتين (ومنهم) من جعل الروايتين على اختلاف حالين فان اعاده الى الفعل نفعه وان اعاده الى قوله انت طالق لم ينفعه (وايضاح) ذلك انه اذاقال ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله فانه تارة يريدان شاء الله تعليق اليمين بمشية الله اى ان شاء الله عقد هذه اليمين فهى معقودة فتصير كقوله والله لاقو من ان شاء الله فاذاقام علمنا ان الله لم يشأ قيامه في اشاء الله كان ومالم يشأ لم يكن فلم يوجد الشرط فلم بحنث فينقل هذا بعينه ألى الحلف بالطلاق فانه اذاقال الطلاق يلزمني لاقو من انشاء الله القيام فلم يحنث فهذا الفقه بعينه له القيام فلم يحنث فهذا الفقه بعينه

﴿ فصل ﴾ فان قال انت طالق الا ان يشاء الله فاختلف الذين يصححون الاستثناء في قوله انت طالق انشاءالله ههنا هل ينفعه الاستثناءويمنع وقوع الطلاق أولا ينفعه على قولين وهماوجهان لاصحاب الشافعي والصحيح عندهم انه لاينفعه الاستثناء ويقع الطلاق والثاني ينفعه الاستثناء ولاتطلق وهوقول اصحاب ابي حنيفة والذين لم يصححوا الاستثناءاحتجوا بانه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشية لم تعلق اذ المعني وقدوقع عليك الطلاق الاان يشاء الله رفعه وهذا يقتضي وقوعا منجزا ورفعا معلقا باالشرط والذين صححوا الاستثناء قولهم افقه فانه لم يوقع طلاقا منجزا وانما أوقع طلاقا معاقا على المشية فان معنى كلامه انت طالق ان اشاء الله طلاقك فان شاء عدمه لم تطلق بل لاتطلقين الاعشيته فهو داخل في الاستثناء من قوله انشاء الله فانه جعل مشية الله لطلاقها شرطا فيه وهاهنا اضاف الى ذلك جعله عدم مشيته مانعامن طلاقها (والتحقيق) ان كل واحد من الامرين يستلزم الآخر فقوله انشاء الله يدل على الوقوع عند وجود المشية صريحا وعلى انتفاء الوقوع عند انتفائها لزوما وقوله الاان يشاءالله يدل على عدم الوقوع عندعدم المشية صريحاوعلى الوقوع عندها لزوما فتأمله فالصورتان سواء كما سوى بينهما أصحاب أبي حنيفة وغيرهم من الشافعية وقولهم انه اوقع الطلاق وعلق رفعه بمشية لمتعلم فهذا بعينه يحتج بهعليهم من قال ان الاستثناء لا ينفع في الايقاع بحال فان صحت هذه الحجة بطل الاستثناء في الايقاع جملة وان لم يصحلم يصح الفرق وهو لم يوقعه مطلقا وانماءاته بالمشيئة نفيا واثباتا كاقررناه فالطلاق مع الاستثناء ليس بايقاع وعلى هذا فاذاقال انشاء اللهوهو لايعلم معناها أصلافهل ينفعه هذاالاستثناء (قال)

اصحاب ابى حنيفة اذاقال انت طالق انشاءالله ولايدري أى شيء ان شاء الله لا يقع الطلاق قالوا لان الطلاق مع الاستثناء ليس بايتماع فعلمه وجهله سواء قالو اولهذا لما كان سكوت البكررضاء استوى فيه العلم والجهل حتى لوزوجها ابوها فسكتت وهي لاتعلم ان السكوت رضاءصح النكاح ولم يعتبر جهلها ثم قالوا فلوقال لهاانت طالق فجرى على لسانه من غير قصدان شاءالله وكان قصده ايقاع الطلاق لميقع الطلاق لان الاستثناء قدوجد حقيقة والكلام مع الاستثناء لايكون ايقاعاً وهذا القول في طرف وقول من يشترط نية الاستثناء في اول الكلام أو قبل الفراغ منه في طرف آخر وبينهما أكثر من بعد المشرقين فلوقال انت طالق ان لم يشأ الله أومالم يشأ الله فهل بقع الطلاق في الحال أولا يقع على قو لين وهما وجهان في مذهب أحمد فمن أوقعه احتج بان كلامه تضمن أمرين محالا وممكنا فالممكن التطليق والمحال وقوعه على هذد الصفة وهواذا لم يشا الله فان ماشاء الله وجب وقوعه فيلغو هذا التقييد المستحيل ويسلم أصل الطلاق فينفذ والوجه الثاني لا يتمع ولهذا القول مأخذان أحـدهما ان تعليق الطلاق على الشرط المحال يمنع من وقوعه كما و قال انت طالق انجمعت بين الضدين أوان شربت ما الكرز ولاما وفيه لعدم وقوع شرطه فهكذا إذا قال انت طالق ان لم يشاء الله فهو تعليق للطلاق على شرط مستحيل وهو عدم مشيئة الله فاو طلقت اطلقت بمشيئته وشرط وقوع الطلاق عدم مشيئته (والمأخـذ) الثاني وهو أفقه انه استثناء في المعني وتعليق على المشية والمعني ان لم يشأ الله عدم طلاقك نهوكقوله الاان يشاء الله سواء كا تقدم بيانه

(فصل فال الموقنون) قال ابراهيم بن يعقوب الجوز جانى ثناخالد ابن يزيدا بن أسدالقسرى ثنا جميع بن عبدالحميد الجعني عن عطية العوفى عن أبى سميد الخدرى وابن عمر قال كنا معاشر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نرى الاستثناء جائزا فى كل شيء الا فى الطلاق والعتاق قالوا وروى أبو حفص بن شاهين باسناده عن ابن عباس قال اذا قال الرجل لامرأته انت طالق انشاء الله فهى طالق وكذلك روى عن ابى بردة قالوا ولانه استثناء يرفع جملة الطلاق فلم يصح كقوله انت طالق ثلانا الا ثلاثا قالوا ولانه انشاء حكم فى محل فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح قالوا ولانه ازالة ملك فلم يصح تعليقه على مشية الله تعالى كالو قال ابراتك ان شاءالله قالوا ولانه تعليق على عليه على مشية الله تعالى كالو قال ابراتك ان شاءالله قالوا ولانه تعليق على عليه على مشية الله تعالى كالو قال ابراتك ان شاءالله قالوا ولانه تعليق على مالاسبيل الى العلم به فلم يمنع وقوع الطلاق كا لوقال انت طالق ان شاءت

السموات والارض (قالوا) وأن كان لنا سبيل الي العلم بالشرط صد الطلاق اوجود شرطه ويكون الطلاق حينئذ معلقا على شرط تحقق وجوده بمباشرة الادمى سببه *قال قتادة قدشاء الله حينئذ ان تطلق قالوا ولان الله تعالي وضع لا يقاع الطلاق هذه اللفظة شرعاً وقدرا فاذا اتى بها المكلف فقد أتي بما شاءه الله فانه لا يكون شي قط الا بمشيئة الله عن وجل والله شاء الامور باسبابها فاذا شاء تكوين شئ وايجاده شاء سببه فاذا اتي المكلف بسببه فقداتي به بمشيئة الله ومشيئة السبب مشيئة للمسبب فانه لولم يشأ وقوع الطلاق لم يمكن المكان ان يأتى به فان مالم يشأ الله يمتنع وجوده كما ان ماشاءه وجبوجوده قالوا وهذا في القول نظير المشيئة في الفعل فلو قال انا أفعل كذا انشاء الله تعالى وهو متابس بالفعل صح ذلك ومعنى كلامه ان فعلى هذا انما هو بمشيئة الله كالو قال حال دخوله الدار انا ادخلها انشاء الله أوقال من تخلص من شر تخلصت انشاء الله وقد قال يوسف لا بيه واخوته ادخلوا مصر ان شاء الله آمنين في حال دخولهم والمشيئة راجعة الي الدخول المقيد بصيغة الامر فالمشيئة متناولة لهما جميعا -قالوا ولواتي بالشهادتين ثم قال عقيبه ما ان شاء الله او قال انامسلم انشا الله فان ذلك لا يؤثر في صحة اسلامه شيئاً ولا يجعله المدلاما معلقا على شرط (قالوا) ومن المعلوم قطعا ان الله قدشاء تكامه بالطلاق فقوله بعددلك انشاء الله تحتيق لماقد علم قطعا انالله شاءه فهو بمنزلة قوله انت طالق انكان الله اباح الطلاق واذب فيه ولا فرق بينهما وهـذا مخلاف قوله انت طالق ان كامت فلانا فانه شرط في طلاقها مايمكن وجوده وعدمه فاذا وجد الشرطوقع ماعاتي به ووجود الشرط في مسألة المشيئة انما يعلم بمباشرة العبد سببه فاذا باشره علم ان الله قد شاءه (قالوا) وايضا فالكفارة أقوى من الاستثناء لانها ترفع حكم اليمين والاستثناء يمنع عقدها والرافع أقوى من المانع وايضا فانها تؤثر متصلة ومنفصلة والاستثناء لا يؤثر مع الانفصال ثم الكفارة مع قوتها لا تؤثر في الطلاق والعتاق فان لا يؤثر فيه الاستثناء أولى واحرى (قالوا) وايضا فقوله ان شاء الله ان كان استثناء فهورافع لجملة المستثنى منه فلا يرتفع وان كان شرطا فاما أن يكون معناه أن كان الله قد شاء طلاقك وانشاء الله ان اوقع عليك في المستقبل طلاقا غير هذا فان كان المراد هو الاول فقد شاء الله طلاقها بمشيئته لسببه وانكان المراد هوالثانى فلا سبيل للمكلف الي العلم بمشيئته تعالي فقد علق الطلاق بمشيئة من لاسبيل الى العلم بمشيئته فيلغو التعليق ويبقي أصل الطلاق فينفذ

(قالوا) ولانه علق الطلاق بما لا يخرج عنه كائن فوجب نفوذه كما لو قال أنت طالق ان علم الله اوان قدر الله اوان سمع اوان رأي (يوضحه) انه حذف مفعول المشيئة ولم ينو مفعولا معينا فحقيقة لفظه انت طالق ان كان الله مشيئه اوان شاء أى شيء كان ولوكانت نيته ان شاء الله هذا الحادث الممين وهو الطلاق لم بمنع جعل المشيئة المطلقة الى هذا الحادث فرد من افرادها شرطا في الوقوع ولهذا لو سئل الستثني عما اراد لم يفصح بالمشيئة الخاصة بل لعلم الايخطر بباله وانما تكلم بهذا اللفظ بناء على مااعتاده الناس من قول هذه الكلمة عند اليمين والنذروالوعد (قالوا) ولان الاستثناء انما بابه الايمان كقوله من حلف فقال ان شاء الله فان شاء ذهل وان شاء ترك وليس له دخول في الاخبار ولا في الانشاآت فلا يقال قام زيد ان شاء الله ولاقم ان شاء الله ولا لاتقم انشاء الله ولا بعت ولاقبلت ان شاء الله وايقاع الطلاق والعتاق من انشاء العقودالتي لاتعلق على الاستثناء فان زمن الانشاء مقارن له فعقود الانشاآت تقارنها أزمنتها فلهذا لاتعلق بالشروط (قالوا) والذي يكشف سر المسئلة ان هذا الطلاق المعلق على المشيئة اما ان يريديه طلاقا ماضيا اومقارنا للتكلم به او مستقبلا فان اراد الماضي او المقارن وقع لانه لايعلق على الشرط وان اراد المستقبل ومعني كلامه انشاء الله ان تكوني في المستقبل طالقافانت طالق وقع أيضًا لان مشيئة الله بطلاقها الآن يوجب طلاقها في المستقبل فيعود معنى الكلام الى أنى ان طلقتك الآن عشية الله فانت طالق و قد طلقه اعشيته فتطلق فههنا ثلاث دعاوي (احداها) انه طلقها (والثانية)انالله شاء ذلك (والثالثة)انهاقدطلقت فان صحت الدعوى الاولى صحت الاخريان وبيان صحتها انه تكلم بلفظ صالح للطلاق فيكون طلاقا وبيان الثانية انهحادث فيكون بمشيةالله ف د شاء الله طلاقها فتطلق فهذا غاية ماتمسك به الموقعون (قال المانعون) انهم معاشر الموقه بين قد ساعد تمونا على صحة تعليق الطلاق بالشرط ولستم ممن يبطله كالظاهرية وغيرهم كابيء بدالرحمن الشافعي فقد كفيتمونا نصف المؤنة وحملتم عنا كلفة الاحتجاج لذلك فبقي الكلام معكم في صحة هذا التعليق المعين هل هو صحيح ام لافان ساعد تمونا على صحة التعليق قرب الامر وقطعنا نصف المسافة الباقية ولا ريب ان هذا التعليق صحيح اذ لو كان محالاً لما صح تعليق اليمين والوعد والنذر وغيرهما بالمشيئة ولكان ذلك لغوا لايفيد وهدذا بين البطلان عندجيع الامة فصح التعليق حينئذ فبقي بيننا وبينكم منزلة أخرى وهي انه هل وجود هذا الشرط ممكن

أم لا فان ساعدتمو نا على الامكان ولا ريب في هذه المساعدة قربت المسافة جدا وحصلت المساعدة على انه طلاق معلق صح تعليقه على شرط ممكن فنقيت منزلة أخرى وهي ان تاثير الشرط وعمله يتوقف على الاستقبال ام لا يتوقف عليه بل يجوز تأثيره في الماضي والحال والاستقبال فان ساعد تمونا على توقف تأثيره على الاستقبال وانه لا يصبح تعلقه عاض ولاحال وانتم بحمد الله على ذلك مساعدون بقي بينناوبينكم منزلة واحدة وهي انه هل لناسبيل الى العلم بوقوع هذا الشرط فيترتب المشر وطعليه عند وقوعه ام لاسبيل لناالي ذلك البتة فيكون التعليق عليه تعليقا على مالم يجعل الله لناطريقاالي العلم به فهاهنا معترك النزال ودعوة الإبطال فنزال نزال (فنقول) من اقبح القبائح وابين الفضائح التي تشمئزمنها قلوب المؤمنين وتنكر هافطر العالمين ماتمسك به بعضكم وهذا لفظه بل حروفه قال لناانه علق الطلاق بما لاسبيل لنا اليه فوجب ان يقع لأن اصله الصفات المستحيلة مثل قوله انت طالق انشاء الحجر اوانشاء الميت اوانشاء هذا المجنون المطبق الآن فيالك من قياس ماافسده وعن طريق الصواب ماابعد دوهل يستوي في عقل اورأى اونظر اوقياس مشية الرب جل جلاله ومشية الحجر والميت والحجنون عنداحدمن عقلاء الناس واقبح من هذاوالله المستعان وعليه التكلان وعياذا به من الخذلان ونزغات الشيطان تمسك بعضهم بقوله على الطلاق عشية من لاتعلم مشيته فلريصح التعليق كما لوقال انت طالق انشاء ابليس فسبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولااله غيرك وعياذابوجهك الكريممن هذاالخذلان العظيم وياسبحان اللهلقدكان لكرفي نصرة هذاالقول غني عن هـ ذه الشبهة الملعونة في ضروب الاقيسة وانواع المعاني والالزامات فسحة ومتسع ولله شرف نفوس الائمة الذين رفع الله قدرهم وشاد في العالمين ذكرهم حيث يانفون لنفوسهم ويرهبون بهاءن اه ثال هذه الهذيانات التي تسود بها الوجوه قبل الاوراق وتحل بقمر الا عان المحاق وعند هذا (فنقول) علق الطلاق بمشيةمن جميع الحوادث مستندة الى مشيئته وتعلم مشيئته عندوجود كل حادث انه أنما وقع بمشيته فهذاالتعليق من اصح التعليقات فاذاانشأ المعلق طلاقافي المستقبل تبينا وجو دالشرط بانشائه فوقع فهذاأمر معقول شرعاوفطرة وقدرا وتعليق مقبول يبينه انقوله انشاءالله لايريديهان شاءالله طلاقها ماضيا قطعابل اماان يريد به هذاالطلاق الذي تلفظ به او طلاقامستقبلا غيره فلايصح ان يراد به هذا الملفوظ فانه لا يصح تعليقه بالشرط اذالشرط انما يؤثر في الاستقبال فحقيقة هذا التعليق انت طالق ان شاء الله طلاقك في المستقبل ولو صرح بهذا لم تطلق حتى ينشي لها طلاقا آخر

ويقرره بلفظ آخر (فنقول) علقه بمشية من له مشية صحيحة معتبرة فرواولي بالصحة من تعليقه بمشيئة احادالناس يبينه انه لوعلقه بمشيئة رسول الله صلى الله عليه وآل وسلم في حياته لم يقع في الحال ومعلوم ان ماشاءه الله فقدشاءه رسوله فلوكان التعليق بمشيئة اللهموج اللوقوع فى الحال لكان التعليق بمشية رسوله في حياته كذلك وبهذا يبطل ماعولتم عليه (واما) قولكم ازالله تعالى قدشا الطلاق حين تكلم المكلفبه فنعم اذالكن شاءالطلاق المطلق اوالمعلق ومعلوم انهلم يقع منه طلاق مطلق بل الواقع منه طلاق معلق على شرط فمشيئة الله تعالى لا يكون مشية للطلاق المطلق فاذا طلفها بعد هذا علمناان الشرطةدوجدوان الله قدشاء طلاقها فطلقت وعندهذا (فنقول) لوشاء الله ان ينطق العبد لانطقه بالطلاق مطلقامن غير تعليق ولااستثناءفاما انطقه بهمقيدا بالتعليق والاستثناء عامنا انه لم يشأً له الطلاق المنجز فان ماشاء الله كان ومالم يشألم يكن (ومما يوضح) هذا الامران مشيئة اللفظ لأتكون مشيئة للحكم حتي يكون اللفظ صالحا للحكم ولهذا لوتلفظ المكره اوزائل العقل اوالصبي او المجنون بالطلاق فقد شاءالله منهم وقوع هذاالانظولم يشأ وقوع الحكم فانه لم يرتب على الناظهؤلاء احكامها لعدم ارادتهم لاحكامها فبكذا المعلق طلاقه بمشية الله يريدان لايقع طلاقه وانكان الله قد شاءله التلفظ بالطلاق وهذا في غاية الظهور لمن انصف ويزيده وضوحاً ان العني الذي منع الاستذاء عقد اليمين لاجله هوبعينه فى الطلاق والعتاق فانه اذاقال والله لأفعلن اليوم كذا انشاء الله فقد التزم فعله في اليوم انشاء الله لا ذلك ذاك فان فعله فقد علمنا مشيئة الله له وان لم يفعله علمنا ان الله لم يشأه اذلو شاءه لوقع ولابدولايكني فى وقوع الفعل مشية الله للعبدان شاءه فقطفان العبدقد يشاء الفعل ولا يقع فان مشيته ليست موجبة ولاتلزمه بل لابدمن مشية الله له ان يفعل وقدقال تعالى في المشية الاولى وماتشاؤن الا ان يشاء الله ان الله كان عليها حكيها وماتشاؤن الا ان يشاء الله رب العالمين وقال في المشيئة الثانيةان هذه تذكرة فهن شاء ذكره وما يذكرون الا ان يشاء اللهواذا كان تعليق الحلف بمشيئته تعالى يمنع من انعقاداليمين وكذلك تعليق الوعد فاذاقال افعل ان شاء اللهولم يفعل لم يكن مخلفاً كالايكون في المين حانثاو هكذا اذا قال انت طالق ان ثاءالله غان طلفها بعد ذلك علمنا ان الله قدشاءالطلاق فوقع وانالم يطلقها تبيناان الله لم يشأ الطلاق فلاتطلق فلافرق في هذا بين اليمين والايقاع فان كلا منها ان شاء والزام معلق بالمشية (قالوا) واما الاثران الاذان ذكر تموهماعن الصحابة فما أحسنهما لو ثبتا ولكن كيف بثبوتهما وعطية ضعيف وجميع بن عبـــد الحميد مجهول وخالد

ابن يزيد ضعيف قال ابن عدى احاديثه لايتابع عليها واثر ابن عباس لايعلم حال اسناده حتى يقبل أُويرد على أن هذه الآثار مقابلة بآثار اخر لاتثبت أيضاً (فمنها)ماروادالبيهقي في سـننه من حديث اسمعيل بن عياش عن حميد بن مالك عن مكحول عن معاذبن جبل قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يامعاذ ماخلق الله شيئاءلي وجه الارض ابغض اليه من الطلاق وماخلق الله شيئاعلي وجه الارض احب اليه من العتاق فاذاقال الرجل لمملوكه انت حران شاء الله فهو حرولا استثناء لهواذاقال لامرأته انتطالق انشاء الله فله استئناؤه ولاطلاق عليه تمساقه من طريق محمد بن مصني ثنامعاوية بن حفص عن حميدعن مالك اللمخمي حدثني مكحول عن معاذبن جبل رضي الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم عن رجل قال لامر أنه انت طالق ان شاء الله فقال له استثناؤه فقال رجل بارسول للهوان قال لغلامه انتحر ان شاء الله تمالي قال يعتق لان الله يشاء العتق ولايشاء الطلاق ثمساق من طريق اسحاق ابن ابي بجيح عن عبد العزيز بن ابي رواد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس انرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال لامر أنه انت طالق ان شاء الله أولغلامه انت حران شاءالله أوعليه المشي الي بيت الله الحرام ان شاءالله فلاشي عليه ثم ساق من طريق الجارود ابن يزيد عن برزبن حكيم عن ابيه عن جده مرفوعا في الطلاق وحده انه لا يقع ولوكنا ممن يفرح بالباطل ككثير من المصنفين الذين يفرح احدهم بماوجده مؤيدا لقوله لفرحنا بهذه الآثار ولكن ليس فيهاغنية فانهاكلها آثار باطلة موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما الحديث الاول (ففيه عدة بلايا « احدها » حميد بن مالك ضعفه ابوزرعة وغيره « الثانية » ان مكحولا لم يلق معاذاقال ابوزرعة مكحول عن معاذمنقطع (الثالثة) انه قداضطرب فيه حميد هذاالضعيف فمرة يقول عن مكحول عن معاذوم قيقول عن مكحول عن خالد بن معدان عن معاذ وهو منقطع ايضاً وقيل مكحول عن مالك بن يخاص عن معاذ قال البيه في ولم يصح (الرابعة) ان اسماعيل بن عياش ليس ممن يقبل تفرده بمثل هذا ولهذالم يذهب احدمن الفقهاء الى هذاالحديث وماحكاء ابوحامه الاسفرايني عن احمد من القول به فباطل عنه لا يصح البتة وكل من حكاد عن احمد فمستنده حكاية ابي حامد الاسفرايني اومن تلقاهاعنه (واما الاثر الثاني) فاسناده ظامات بعضها فوق بعض حتى انتهى أمردالي الكذاب اسحق بن نجيح الملطي (وامّا الاثر الثالث) فالجارودبن يزيد قد ارتقى من حدالضعف الى حدالترك والمقصودان الآثارمن الطرفين لامستراح فيها

(فصل) واماقولكم انه استثناء يرفع جملة الطلاق فلم يصح كقوله انت طالق ثلاثا الاثلاث الأثافا ابردها من حجة فان الاستثناء لم يرفع حكم الطلاق بعد وقوعه وانما منع من انعقاده منجزا بل انعقد معلقا كقوله انتطالق انشاء فلان فلم يشأ فلان فانها لاتطلق ولايقال ان هذا الاستثناء رفع جملة الطلاق (والما قولكم) انه انشاء حكم في محل فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح فابرد من الحجة التي قبلهافان البيع والنكاح لايصح تعليقهما بالشرط بخلاف الطلاق (واتما قولكم) ازالة ملك فلم يصح تعليقه على مشيئة الله كالابراء فكذلك ايضاً فإن الابراء لايصح تعليقه على الشرط مطلقا عندكم سواء كان الشرط مشيئة الله اوغيرها فلوقال ابرأتك انشاء زيد لم يصح ولوقال انت طالق انشاء زيدصح (والمّا قولكم) اله تعليق على مالاسبيل الي العلم به فليس كذلك بل هو تعليق على و الناسبيل الي علمه فأنه اذا أو قعه في المستقبل علمنا وجو دالشرط قطعاوان الله قد شاءه (واتما قولكم) ان الله قد شاءه بتكام المطلق به فالذي شاءه الله انما هو طلاق معلق والطلاق المنجزلم يشأه الله اذ لوشاءه لوقع ولابد فماشاءه الله لا يوجب وقوع الطلاق في الحال وما يوجب وقوعه في الحال لم يشأه الله (واما قولكم) ان الله تعالي وضع لا يقاع الطلاق هذه اللفظة شرعاً وقدرًا فنعم وضع تعالى المنجز لا يقاع المنجز والمعلق لوقوعه عندوقوع ماعلق به (واما قولكم) لولم يشأ الطلاق لم يأذن للمكلف في التكلم به فنعم شاء المعلق واذن فيه والكلام في غيره (وقولكم) ان هذا نظير قوله وهومتلبس بالفعل انا افعل ان شاء الله فهذا فصل النزاع في المسئلة فاذا أراد بتوله انت طالق انشاءالله هذا التطليق الذي صدرمني لزمه الطلاق قطعا لوجود الشرط وليس كلامنا فيه وانما كلامنافيااذااراد انشاءالله طلاقامستقبلا اواطلق ولميكن لهنية فلاينبغي النزاع في القسم الاول ولايظن ان احدا من الأمَّة ينازع فيه فانه تعليق على شرط مستقبل ممكن فلا يجوز الغاؤه كما لو صرح به فقال ان شاء الله ان أطلقك غدافانت طالق الاان يستروح الى ذلك المسلك الوخيم انه علق الطلاق بالمستحيل فلغاالتعليق كمشيئة الحجر والميت وامااذاأ طلق ولم يكن له نية فيحمل مطلق كلامه على مقتضي الشرط لغة وشرعا وعرفا وهو اقتضاؤه للوقوع في المستقبل (واما استدلالكم) بقول يوسف لابيه واخوته ادخلوام صران شاء الله آمنين فلاحجة فيه فان الاستثناء انعادالي الامرالمطلوب دوامه واستمراره فظاهروان عادالي الدخول المقيد بهفن اين لكم أنه قال لهم هذه المقالة حال الدخول اوبعده ولعله انما قالهاء ندتلقيه لهم ويكون دخولهم عليه في منزل

اللقاء فقال لهم حينئذاد خلوامصر ان شاء الله آمنين فهذامحتمل وانكان انماقال لهم ذلك بعد دخولهم عليه في دار مملكته فالمعنى ادخلوها دخول استيطان واستقرار آمنين انشاءالله (واما قولكم)انه لواتي بالشرادتين ثم قال ان شاء الله او قال انامسلم ان شاء الله صيح اسلامه في الحال فنعم اذن فان الاسلام لايقبل التعليق بالشرطفاذا علقه باشرط تنجز كالوعلق الردة بالشرطفانها تنجز واما الطلاق فانه يصح تعليقه بالشرط (واما قولكم) انه من المعلوم قطعا ان الله قد شاء تكامه بالطلاق فقوله بعد ذلك انشاء الله تحقيق لماعلم ان الله قدشاء وفقد تقدم جوابه وهو ان الله انماشاء الطلاق المعلق فمن اين لكم انه شاء المنجزَ ولم تذكروا عليه دليلا (وقولكم) انه بمنزلة قوله انت طالق ان كان الله اذن في الطلاق او اباحه ولا فرق بينهما فما اعظم الفرق بينهما وأبينه حقيقة ولغة وذلك ظاهر عن تكلف بيانه فان بيان الواضحات نوع من العي بل نظير ذلك ان يقول انت طالق ان كان الله قدشاء تلفظي بهذا اللفظ فهذايقع قطعا (واما قولكم) أن الكفارة أقوى من الاستثناء لانها ترفع حكم اليمين واستثناؤه يمنع عقدهاواذا لم تدخل الكفارة في الطلاق والعتاق فالاستثناء أولى فما اوهنها من شبهة وهي عندالتحقيق لاشئ فان الطلاق والعتاق اذاوقعا لم تؤثر فيهما الكفارة شيئا ولاعكن حلهما بالكفارة بخلاف الايمان فأن حام ابالكفارة ممكن وهذاتشريع شرعه شارع الاحكام هكذا فلاعكن تغييره فالطلاق والعتاق لايقبل الكفارة كالم تقبلها سائر العقود كالوقف والبيع والهبة والاجارة والخلع فالكفارة مختصة بالايمان وهي من احكامها التي لاتكون لفيرها واما الاستثناء فيشرع في اعم من اليمين كالوعدو الوعيدو الخبر عن المستقبل كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانا انشاءالله بكملاحقون وقوله عن أمية بن خلف بل انااقتله انشاءالله وكذاالخبر عن الحال نحو انا مؤمن انشاءالله ولاتدخل الكفارة في شي من ذلك فليس بين الاستثناء والتكفير تلازم بل تكون الكفارة حيث لااستثناء والاستثناء حيث لاكفارة والكفارة شرعت تحلة لليمين بعد عقدها والاستثناء شرع لمعنى آخروهوتا كيدالتوحيد وتعليق الامور بمشيئة من لايكون شئ الا بمشيئته فشرع للعبدان يفوض الامرالذي عزم عليه وحلف على فعله اوتركه الى مشيئة الله ويعقد نطقه بذلك فهذاشي والكفارة شي آخر (واما قولكم) ان الاستثناء ان كان رافعا فهو رافع لجملة المستثني منه فلايرتفع فهذا كلام عارعن التحقيق فان هذاايس باستثناء باداة الا واخواتها التي يخرج بها بعض المذكور ويبقى بعضه حتى يلزم ماذكرتم وانما هو شرطينتني المشروطعند انتفائه كسائر الشروط

ثم كيف يقول هذا القائل في قوله انتطالق انشاء زيداليوم ولم يشأ فموجب دليله ان هذا لا يصح (فان قيل) فلواخرجه باداة الافعال انت طالق الا ان يشاء الله كان رفعا لجملة المستثنى منه (قيل) هذه مغلطة ظاهرة فان الاستثناء هاهنا ليس اخراج جملةماتناوله المذكور ليلزم ماذكرت وانما هو تقييد لمطلق الكلام الاول بجملة أخري مخصصة لبعض احوالها أي انتطالق في كل حالة الا حالة واحدة وهي حالة لايشاء الله فيها الطلاق فاذا لم يقع منه طلاق بعدهذا علمنا بعدم وقوعه ان الله تعاليم يشاءالطلاق اذلو شاءه لوقع ثم ينتقض هذا بقوله الا ان يشاء زيدو الا ان تقومي ونحو ذلك فانالطلاق لا يقع اذالم يشأ دزيدواذالم تقم وسمي هذاالتعليق بمشيئة الله استثناء في لغة الشارع كقوله تعالي اذ اقسمو اليصر منهامصبحين ولايستثنون أي لم يقولو اان شاء الله فمن حلف فقال انشاء الله فقد استثني فأن الاستثناء استفعال من ثنيت الشي كأن المستثنى بالاقد عاد على كلامه فثني آخره علىأ ولهباخراج ماادخلهأ ولافي لفظه وهكذا التقييد بالشرط سواء فان المتكلم به قــد ثني آخر كلامه على اوله فقيديه مااطلقه أولاواما تخصيص الاستثناء بالا واخواتهافعرف خاص للنحاة (وقولكم) ان كانشرطاً ويراديهان كانالله قدشاء طلاقك في المستقبل فينفذ لمشيئة الله له عشيئته اسببه وهو الطلاق المذكوروان أراد به انشاء الله ان اطلقك في المستقبل فقد علقه عما لاسبيل الي العلم به فيلغو التعليق ويبقى اصل الطلاق فهذا هو اكبر عمدة الموقعين ولا ريب انه ان أراد بقوله انت طالق ان كان الله قدشاء تكلمي بهذا اللفظ اوشاء طلاقك بهذا اللفظ طلقت ولكن المستنتي لميردهذا بل ولاخطر على باله فبقي القسم الآخر وهوان يريد أن شاء الله وقوع الطلاق عليك فيما ياتى فهذا تعليق صحيح معتمول يمكن العلم بوجود ماعلق عليه بوجود سببه كما تقدم بيانه (واماقولكم) انه علق الطلاق بمالا يخرج عنه كائن فوجب نفوذه كما لوقال انت طألق ان علم الله أوان قدر الله أوسمع الله الى آخره فما بطلها من حجة فانها لوصحت ابطل حكم الاستثناء في الايمان لما ذكرتموه بعينه ولا نفع الاستثناء في موضع واحد ومعلوم ان المستثنى لم يخطر هذا على باله وانمااراد تفويض الامرالي مشيئة الله وتعليقه به وانه أن شاءه نفذوان لم يشأه لريقع ولذلك كان مستثنيا اي وان كنت قدالتزمت اليمين اوالطلاق اوالعتاق فانماالتزمه بعدمشيئة الله وتبعالها فانشاء فهوتعالى ينفذه بمايحدثه من الاسباب ولميرد المستثني انكان لله مشيئة أوعلم أوسمع أوبص فانت طالق ولم يخطر ذلك باله البتة (يوضحه) ان هذا بما لا يقبل التعليق ولاسيا

إداة أن التي للجائز الوجود والعدم ولوشك في هذا لكان ضالا بخلاف الشيئة الخاصة فانها عَكُنَ انَ تَتَعَلَقُ بِالطَّلَاقُ وَانَ لَا تَتَعَلَقُ بِهُ وَهُو شَاكُ فَيْهَا كَمَّا يَشَكُ اللهِ بِهُ عَلَي اللهِ به وانلايفعله هل شاءه أملا فهذا هو المعقول الذي في فطر الحالفين والمستثنين وحذف مفعول المشيئة لم يكن لماذكرتم وهو عدم ارادة مفعول معين بل للعلم به و دلالة الكلام عليه و تعين ارادته اذاله في ان شاء الله طلاقك فانت طالق كالوقال والله لاسافرن ان شاء الله اي ان شاء الله مدفري وليس مراده ان كان لله صفة هي المشيئة فالذي قدرتمو همن المشيئة المطلقة هو الذي لم يخطر ببال الحالف والمطلق وانما الذي لا يخطر باله سواه هو المشيئة المعينة الخاصة (وقو لكم) ان المستثنى لوسئل عماأ رادلم يفصيح بالمشيئة الخاصة بل تكلم بلفظ الاستثناء بناءعلى مااعناده الناس من التكلم بهذا اللفظ كلام غيرسد يدفانه لوصح لماننع الاستثناء في عين قط ولهذا نقول ان تصدالتحقيق والتأكيد بذكر المشيئة ينجز الطلاق ولم يكن ذلك استثناء (وأماقولكم) ان الاستثناء بابه الاعان ان أردتم به اختصاص الاعان به فلم تذكروا على ذلك دليلاوقوله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف فقال ان شاء الله فقد استثنى وفي لفظ آخرمن حلف فقال انشاء الله فهو بالخيار انشاء فعل وانشاء لم يفعل فحديث حسن ولكن لابوجب اختصاص الاستثناء بالمشيئة باليمين وتدقال الله تعالي ولاتقولن اشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وهذا ليس بيمين ويشرع الاستثناء في الوعد والوعيد والخبر عن الستقبل كقوله غداأفعل انشاء اللهوقد عتب الله على رسوله دلى الله عليه وآله وسلم حيث قال لمن سأله من أهل الكتاب عن اشياء غدا أخبركم ولم يقل انشا الله فاحتبس الوحي عنه شررا ثم نزل عليه ولا تقولن لشي اني فاعل ذلك غد االاأن يشاء الله واذكر ربك اذانسيت اى اذانسيت ذلك الاستثناء عقيب كلامك فاذكره به اذاذكرت هـ ذا معني الاية وهو الذي أراده ابن عباس بصحة الاستثناء المتراخي ولم يقل ابنء إس قط ولاه ن هو دونه ان الرجل اذاقال لامراته انت طالق أولعبده انت حرثم قال بمد سنة انشاء الله انها الا اطلق ولا يمتق العبدو اخطأ من نقل ذلك عن ابن عباس أوعن أحد من أهل العلم البتة ولم يفهموا مرادا ابن عباس والمقصودان الاستثناء لايختص بالمين لاشرعا ولاعرفا ولالغة وانأردتم بكون بابه الايمان كثرته فيها فهذا لاينفي دخوله في غيرها(وتولكم)انه لا يدخل في الاخبارات ولا في الانشاآت فلا يقال قام زيد ان شاء الله ولاقم ان شاء الله فكذا لا يدخل في قوله انت طالق ان شاء الله فليس هذا بتمثيل صحيح

والفرق بين البابين ان الامور الماضية قدعلم انها وقعت بمشيئة الله والشرط انمايؤثر في الاستقبال فلايصحان يقول قمتأمس ان شاء الله فلوأراد الاخبار عن وقوعها بمشيئة الله أتى بغير صيغة الشرط فيقول فعلت كذا بمشيئة الله وعونه وتأييده ونحو ذلك بخلاف قوله غدا أفعل ان شاء الله (واما قوله) قمان شاءالله ولا تقم ان شاءالله فلافائدة في هذا الكلام اذقد علم انه لا يفعل الا بمشيئة الله فاي معنى لقوله ان شاءالله لك القيام فقم وان لم يشأه فلا تقم لو أراد بقوله قم اولا تقم الحبر واخرجه مخرج الطلب تأكيداً أي تقوم انشاء الله صح ذلك كما اذاقال مت على الاسلام ان شاء الله ولا تمت الاعلى توبة انشاء الله ونحو ذلك وكذاان أراد بقوله قم انشاء الله ردالمشيئة الى معنى خبرى أي ولاتقوم الاان يشاءالله فهذاصحيح مستقيم لفظاومهني وامابعت انشاء الله واشتريت انشاء الله فان أراد به التحقيق صح وانعقد العقد وان أرادبه التعليق لم يكن المذكور انشاء وتنافى الانشاء والتعليق اذ زمر الانشاء يقارن وجودمعناه وزمن وقوع المعلق يتأخر عن التعليق فتنافيا (واماقولكم) ان هذا الطلاق المعلق على المشيئة اماان يريد طلاقا ماضيا أو مقارنا أومستقبلا الىآخره فجوابه ماقد تقدم مرارا انهان أرادبه المشيئة الى هذا اللفظ المذكوروان الله انكان قدشاءه فانتطالق طلقت ولاريبان المستثني لم يردهـذا وانما أراد انلايقع الطلاق فرده الى مشيئة الله وانالله انشاءه بعدهذا وقع فكانه قال لاأريد طلاقك ولاأربلي فيه الا أن يشاءالله ذلك فينفذ رضيت أم سخطت كماقال نبي الله شعيب عليه السلام ومايكون لنا ان نعود فيها الاان يشاء الله ربنا أي نحن لانعود في ماتكم ولانختار ذلك الأأن يشاء الله ربنا شيئا فينزل ماشاءه وكذاك قال ابراهيم ولاأخاف ماتشركون به الاان يشاءربي شيئا وسعربي كل شئ علما أي لا يقع بي مخوف من جهة آلهتكم أبداالا أن يشاء ربي شيئافينفذ ماشاءه فرد الانبياء ماأخبروا انلايكون الي مشيئة الرب تعالى والى عامه استدراكا واستثناء أي لا يكون ذلك أبدا ولكن انشاءه الله تعالى كان فانه تعالى عالم بما لانعلمه نحن من الامور التي تقتضيها حكمته وحد، ﴿ فصل ﴾ فالتحقيق في المسئلة ان المستنى اماان يقصد بقوله ان شاء الله التحقيق أو التعليق فان قصد به التحقيق والتأكيد وقع الطلاق وان قصد به التعليق وعدم الوقوع في الحال لم تطلق هذا هوالصواب في المسألة وهواختيار شيخنا وغيره من الاصحاب وقال ابو عبد الله بن حمدان في رعايته (قلت) ان قصد التأكيد والتبرك وقع وان قصدالتعليق وجهل استحالة العلم بالمشيئة فلا

وهذا قول آخر غيرالاقوال الاربعة الحكية في المسألة وهو انه انما ينفعه الاستثناء اذا قصدالتعليق وكان جاهلا باستحالة العلم بمشيئة الله تعالى فلوعلم استحالة العلم بمشيئته تعالي لم ينعقه الاستثناء والفرق بين علمه بالاستحالة وجهله بهاانه اذاجهل استحالة العلم بالمشيئة فقد علق الطلاق بماهو ممكن في ظنه فيصح تعليقه واذا لم يجهل استحالة العلم بالمشيئة فقدعلقه على محال يعلم استحالته فلا يصح التعليق وهذا أحدا لاقوال في تعليقه بالمحال (قات) وقولهم ان العلم بمشيئة الربمحال خطأ محض فان مشيئة الرب تعلم بوقوع الاسباب التي تقتضي مسدات افان مشيئة المسبب مشيئة لحكمه فاذا أوقع عليها بعد ذلك طلاقا علمنا ان الله قدشاء طلاقها فهذا تقرير الاحتجاج من الجانيين

ولا يخفي ماتضمنه من رجحان أحدالقولين والله أعلم

﴿ فصل ﴾ وقدقدمنا اختلاف الفقهاء في اشتراط نية الاستثناء وزمنها وان أضيق الاقوال قول من يشترط النية من اول الكلام واوسع منه قول من يشترطها قبل فراغه واوسع منه قول من يجوز انشاءها بعد الفراغ من الكلام كما يقوله اصحاب احمد وغيرهم واوسع منه قول من يجوزه بالقرب ولا يشترط اتصاله بألكلام كمانص عليه احمد في رواية المروزي فقال حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال و الله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا ثم سكت ثم قال ان شاءً الله اذهو استثناء بالقرب ولم يخلط كلامه بغيره وقال اسماعيل بن سعيدالشالنجي سالت احمد بن حنبل عن الاستثناء في اليمين فقال من استثنى بعد اليمين فهو جائز على مثل فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذقال والله لاغزون قريشا ثمسكت ثمقال انشاءالله ولم يبطل ذلك قال ولا أقول فيه بقول هؤلاء يعني من لميرذلك الامتصلا هذالفظ الشالنجي في مسئلة واوسع من ذلك قول من قال ينفعه الاستثناء ويصح مادام في المجاس نص عليه الامام احمد في احدى الروايات عنه وهو قول الاوزاعي كماسنذكره واوسع منه من وجه قول من لايشترطالنية بحال المرح به اصحاب ابي حنيفة وقال صاحب الذخيرة في كتاب الطلاق في الفصل السادس عشر منه ولو قال لها انت طالق انشاء الله ولا يدري اي شيء شاء الله لا يقع الطلاق لان الطلاق مع الاستثناء ليس بايقاع فعلمه وجهله يكون سواء ولوقال لها انت طالق فجرى على لسانه من غير قصد انشاء الله وكان قصده ايقاع الطلاق لايقع الطلاق لان الاستثناء قدوجد حقيقة والكلام مع الاستثناء لا يكون أيقاعا وقال الجوزجاني في مترجم ه حدثني صفوان ثناعمر قال سئل الاوزاعي

رحمه الله عن رجل حلف والله لافعلن كذاو كذا شمسكت ساعة لا يتكلم ولا يحدث نفسه بالاستثناء فيقول له انسان الى جانبه تل ان شاء الله فقال ان شاء الله أيكفر عن يمينه ؟ فقال اراه قد استثني وبهذا الاسناد عن الاوزاعي انه سئل عن رجل وصله قريبه بدراهم فقال والله لاآخذها فقال قريبه والله لتاخذنها فلما سمعه قال والله لتاخذنها استثني في نفسه فقال انشاءالله وليس بين قوله والله لا آخذها وبين تولا انشاء الله كلام الا انتظاره ما يقول قريبه أيكفر عن يمينه ان هو آخذها؟ فقال لم يحنث لانه قد استثنى ولاريب انهذا افقهه واصح من قول من اشترط نيته مع الشروع في اليمين فان هذا الةول موافق لاسنة الصحيحة فعلا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكاية عن اخيه سلمان انه لوقال ان شاء الله بمدما حلف وذكر والملك كان نافعاله وموافقا للقياس ومصالح العباد ومقتضي الحنيفية السمحة ولواعتبرماذ كرمن اشتراط النية في اول الكلام والاتصال الشديد لز الترخصة الاستثناء وتلمن انتفع بها الامن قددرس على هذا القول وجعله منه على بال وقد ضيق بعض المالكية في ذلك فقال لا يكون الاستثناء نافعا الاوقداراده صاحبه قبل ان يتمم اليمين كماقال بعض الشانعية وقال ابن الواز شرط نفعه ان يكون مقارنا ولولا خر حرف من حروف اليمين ولم يشرط مالك شيئًا من ذلك بل قال في موطئه وهذا لفظ روايته قال عبدالله بن يوسف احسن ماسمعت في الثنيا في اليمين انهالصاح بالمالم يقطع كلامه وماكان نسقا يتبع بعضه بعضا قبل ان يسكت فاذا سكتوقطع كلامه فلاثنيا لذانتهي ولمأرعن أحدمن الأئمةقط اشتراط النيةمع الشروع ولا قبل الفراغ وانماهذا من تصرف الاتباع

«فصل» وهلمن شرط الاستثناء ان يتكلم به أوينفع اذا كان في قابه وان لم يتلفظ به فالمشهور من مذاهب الفقهاء انه لا ينفعه حتى يتلفظ به ونص عليه أحمد وغيرهم لوقال نسائي طوالق واستنى له ان يستثنى في نفسه حتى يتكلم به وقد قال أصحاب أحمد وغيرهم لوقال نسائي طوالق واستنى بقلبه الا فلانة بقله الا فلانة من المناب ا

ونوى بقلبه من غير نطق ان دخلت الدار أو بعد شهر انه يدين فيما بينه و بين الله تعالى وهل يقلب في الحكم على روايتين وقدقال الامام أحمد في رواية اسحاق بن ابر اهيم فيمن حلف لا يدخل الدار وقال نويت شهرا قبل منهأ وقال اذا دخلت دارفلان فانت طالق ونوى تلك الساعة أوذلك اليوم قبلت نيته قال والرواية الاخري لاتقبل فانه قال اذا قال لامرأته أنت طالق ونوي في نفسه الى سنة تطلق ليس ينظر الي نيته وقال اذاقال انتطالق وقال نويت ان دخلت الدارلا يصدق قال الشيخ ويمكن اذيجمع بين هاتين الروايتين باذيحمل قوله في القبول على انه يدين وقوله في عدم القبول على الحكم فلايكون بينهما اختلاف قال والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها يعني مسألة نسائي طوالق وأراد بعضهن ان ارادة الخاص بالعام شائع كثير وارادة الشرط من غيرذ كره غيرشائع وهو قريب من الاستثناء ويمكن ان يقال هذه كلمة من جملة التخصيص انتهى كلامه وقد تضمن ان الحالف اذاأراد الشرطدين وقبل في الحدي الروايتين ولا يفرق فقيه ولا محصل بين الشرط بمشيئة الله حيث يصح وينفع وبين غيرهمن الشروط وقدقال الامام أحمد في رواية حرب انكان مظلوما فاستثني في نفسه رجوت انه يجوز اذاخاف على نفسه ولم ينص على خلاف هذا في المظلوم وانمااطلق القول وخاص كلامه ومقيده يقضي على مطلقه وعامه فهذا مذهبه

﴿ فصل ﴾ وهل يشترط ان يسمع نفسه او يكني تحرك لسانه بالاستثناء وانكان بحيث لا يسمعه فاشترط أصحاب أحمد وغيرهم انهلا بدوان يكون بحيث يسمعه هوأوغيره ولادليل على هذامن لغة ولاعرف ولاشرع وليس في المسألة اجماع قال أصحاب أبي حنيفة واللفظ لصاحب الذخيرة وشرط الاستثناء ان يتكلم بالحروف سواءكان مسموعا أولم يكن عندالشيخ أبي الحسن الكرخي وكان الفقيه أبوجعفر يقول لابد وان يسمع نفسه وبه كان يفتى الشيخ أبو بكرمحمد بن الفضل وكان شيخ الاسلام ابن تيمية عيل الي هذا القول وبالله التوفيق وهذا بعض ما يتعلق عذرج الاستثناء

ولعلك لاتظفريه في غير هذا الكناب

﴿ فصل ﴾ المخرج الخامس ان يفعل المحلوف عليه ذاهلاأوناسيا او مخطئا او جاهلا أو مكرها اومتا ولا اومعتقدا انه لايحنث به تقليدا لمن افتاه بذلك او مغلوبا على عقله اوظنامنـــه ان امراته طلقت فيفعل المحلوف عليه بناءعلى ان المرأة أجنبية فلا يؤثر فعل المحلوف عليه في طلاقها شيئافثال الذهول أن يحلف انه لا يفعل شيئا هو معتاد لفعله فيغلب عليه الذهول والغفلة فيفعله والفرق بين هذا وبين الناسى ان الناسى يكون قد غاب عنه اليمين بالكلية فيفعل المحلوف عليه ذا كراله عامد الفعله ثم يتذكر انه كان قد حلف على تركه واماالغافل والذاهل واللاهي فليس بناس ليمينه ولكنه لهى عنها و ذهل كما يذهل الرجل عن الشيء في يده او حجره بحديث او نظر الى شيء أونحوه كماقال تعالى وامامن جاءك يسعي وهو يخشى فانت عنه تلهي يقال لها عن الشيء يلهي كغشي اذاغفل ولها به يلهو اذا لعب وفي الحديث فلهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشيء كان في يده اي اشتغل به ومنه الحديث الآخر اذا استأثر الله بشيء فاله عنه وسئل الحسن عما يجده الرجل من البلة بعد الوضوء والاستنجاء فقال اله عنه وكان ابن الزبير اذا سمع صوت الرعد لهي عن حديثه وقال عمر رضى الله عنه لرجل بعثه بمال الى ابى عبيدة ثم قال للرسول تله عنه ثم انظر ماذا يصنع به ومنه قول كعب بن زهير وقال كل صديق كنت آمله لا فلينك انى عنك مشغول

اي لاأشغلك عن شأنك وامرك وفي المسند سألت ربى ان لا يعذب اللاهين من امتى وهم البله الغافلون الذين لم يتعمد والذنوب وقيل هم الاطفال الذين لم يقتر فواذنبا

وفعل وهوذا كرليمينه لكن نسى انهذاهو المحلوف عليه به الاوحلف الثانى كااذا حلف على شيء وفعل وهوذا كرليمينه لكن نسى انهذاهو المحلوف عليه بعينه وهذا كالوحلف لايا كل طعام كذاوكذا فنسيه ثم اكله وهو ذاكر ليمينه ثم ذكر انهذا هوالذى حلف عليه فهذا انكان يعتقد انه غير المحلوف عليه ثم بان انه هو فهو خطأ فان لم يخطر باله كونه المحلوف عليه ولاغيره فهو نسيان والفرق بين الجاهل بالمحلوف عليه والمخطئ ان الجاهل قصد الفعل ولم يظنه الحلوف عليه والمخطئ ان الجاهل قصد الفعل ولم يظنه الحلوف عليه والمخطئ عليه (والثانى) ملجأ لا فعل له بل هو آله محضة والمتاول كمن يحلف انه لا يكلم زيدا وكاتبه يعتقدان مكابنته ليست تكليما وكمن حلف انه لايشرب خمرا فشرب نبيذا مختلفا فيه متاولا وكمن حلف لا يرابى فباع بالعينة أولا يطأ فرجا حراما فوط، في نكاح تحليل مختلف فيه ونحو ذلك والتاويل كلن المفتى مصيبا أو مخطئا كمن قال لامرأته ان خرجت من بيتى فانت طالق أوالطلاق يلزمنى لا تخرجين من بيتى فانتاه مفت بان هذه المين لا يلزم بها الطلاق بناء على ان الطلاق المعلق لغوكها يقوله بعض اصحاب الشافعي كابى عبد الرحمن الشافعي وبعض اهل الظاهر كها صرح به لغوكها يقوله بعض اصحاب الشافعي كابى عبد الرحمن الشافعي وبعض اهل الظاهر كها صرح به لغوكها يقوله بعض اصحاب الشافعي كابى عبد الرحمن الشافعي وبعض اهل الظاهر كها صرح به

صاحب المحلى فقال والطلاق بالصفة عندنا كالطلاق باليميين كل ذلك لايلزم والمفلوب على عقله كمن يفعل المحلوف عليه في حال سكر أوجنون أوزوال عقل بشرب دواء أو بنجأ وغضب شديد ونحو ذلك والذي يظن ان امرأته طلقت فيفعل المحلوف عليه بناء على انه لا يؤثر في الحنث كااذاقال أن كلمت فلا نافانت طالق ثلاثا تمقال ان فعلت كذافامر أتى طالق ثلاثافقيل له ان امر أتك قد كلمت فلا نافاعتقد صدق القائل وانهاقد بانت منه ففعل المحلوف عليه بناء على ان العصمة قد انقطعت ثم بان له ان المخبر كاذب وكذلك لوقيل له قد كلمت فلا نافقال طلقت مني ثلا ناثم بان له انهالم تكلمه ومثل ذلك لو قيل له أن أمرأتك قدمسكت تشرب الخمر مع فلان فقال هي طالق ثلاثا ثم ظهر كذب المخبر وان ذلك لم يكن منه شئ فاختلف الفقهاء في ذلك اختلافا لا ينضبط فنذكر اقوال من افتي بعدم الحنث في ذلك اذهو الصواب بلاريب وعليه تدل الادلة الشرعية الفاظها واقيستها واعتبارها فهو مقتضي قواعدالشريعة فانالبروالحنث في اليمين نظير الطاعة والمعصية في الامروالنهي وان فعلُ المكاف ذلك في امر الشارع ونهيه لم يكن عاصيا فاولى في باب اليمين ان لا يكون حانثا (يوضحه) أنه انماعقد يمينه على فعل مايملكه والنسيان والجهل والخطأ والاكراه غير داخل تحت قدرته فما فعله في تلك الاحوال لم يتناوله يمينه ولم يقصد منع نفسه منه (يوضحه) ان الله تعالى قدرفع المواخدة عن المخطئ والناسي والمكره فالزامه بالحنث اعظم موآخذة لماتجاوز الله عن الموآخذة به كمانه تعالى لما تجاوز عن الأمة عما حدثت به انفسها لم يتعلق به المو آخذة في الأحكام (يوضحه) ان فعل الناسي والمخطي بمنزلة فعل النائم في عدم التكليف به ولهذا هو عفو لا يكون به مطيعاو لاعاصيا (يُوضِحه) ان الله تعالى انمارتب الاحكام على الالفاظ لدلالتها على قصد المتكلم بها وارادته فاذا تيقنا انه قصد كلامها ولم يقصد معانيها ولم يقصد مخالفة ماالتزمه ولاالحنث فان الشارع لايلزمه عالم يقصده بل قد رفع الموآخذة عنه بمالم يقصده من ذلك (يوضحه)أن اللفظ دليل على القصد فاعتبر لدلالته عليه فاذاعلمنا يقينا خلاف المدلول لمبجز اننجعله دليلا على ماتيقنا خلافه وقدرفع الله الموآخذة عن قتل المسلم المعصوم بيده مباشرة اذالم يقصد قتله بل قتله خطأ ولم يلزمه شيئا من ديته بل حملها غيره فكيف يوآخذه بالخطأ والنسيان في باب الايمان هذا من الممتنع على الشارع وقد رفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المؤاخذة عمر أكل وشرب في نهار رمضان ناسيا لصومه مع أن كله وشربه فعل لا يمكن تداركه فكيف يؤاخذه

بفعل المحلوف عليه ناسيا ويطلق عليه امرأته ويخرب بيته ويشتت شمله وشمل اولاده واهله وقد عنى له عن الاكل والشرب في نهار الصوم ناسيا وقد عفاعمن أكل وشرب في نهار الصوم عمداغيرناس لماتأول الخيط الابيض والخيط الاسود بالحبلين المعروفين فجل ياكل حتى تبينا له وقد طلع النهار وعفاله عن ذلك ولم يامره بالقضاء لتاويله فمابال الحالف المتأول لا يعني له عن الحنث بل يخرببيته ويفرق بينه وبين حبيبته ويشتت شمله كلمشتت وقدعني عن المتكلم في صلاته عمدا ولم يامره بالاعادة لما كان جاهلا بالتحريم لم يتعمد مخالفة حكمه فالغي كلامه ولم يجعله مبطلا للصلاة فكيف لايقتدى بهويلغي قول الجاهل وفعله في باب الايمان ولا يحنثه كالم يؤثمه الشارع واذاكان قدعني عمن قدم شيئاً اوأخر دمن اعمال المناسك من الحلق والرمي والنحر نسياناأ وجهلا فلم يؤ اخذه بترك ترتيبها نسيانافكيف يحنث من قدم ماحلف على تاخيره اوأخر ماحلف على تقديم ناسيا أوجاهلا واذاكان قدعني عمن حمل القذرفي الصلاة ناسياً اوجاهلابه فكيف يؤاخذ الحالف ويحنث به وكيف تكون أوامرالر بتعالي ونواهيه دون التزمه الحالف بالطلاق والعتاق وكيف يحنث الشارع من لم يتعمد الحنث وهل هذاالا بمنزلة تاثيمه من لم يتعمد الاثم وتكفيره من لم يتعمد الكفر وكيف يطلق أويعتق على من لم يتعمد الطلاق والعتاق ولم يطاق على الهازل الالتعمده فانه تعمد الهزل ولم يرد حكمه وذلك ايس اليه بل الى الشارع فليس الهازل معذور ابخلاف الجاهل والمخطئ والناسي وبالجملة فقو اعد الشريعة وأصولها تقتضي الايحنث الحالف في جميع ماذكر ناولا يطرد على القياس ويسلم من التناقض الاهذا القول وأما تحنيثه في جميع ذلك فان صاحبه وانسلم من التناقض لكن قوله مخالف لاصول الشريعة وقواعدها وأدلتها ومن حنث في بعض ذلك دون بعض تناقض ولم يطردله قول ولم يسلم له دايل عن المعارضة وقد اختلفت الرواية عن الامام احمد في ذلك ففيه ثلاث روايات (احداها) انه لا يحنث في شيء من الا يمان بالنسيان ولا الجهل بفعل المحلوف عليه مع النسيان سواء كانت من الايمان المكفرة أوغيرها وعلى هذه الرواية فيمينه باقية لم تنحل بفعل المحلوف عليه مع النسيان والجهل لان اليمين كالم يتناول حالة الجبل والنسيان بالنسبة الى الحنث لم يتناوله ابالنسبة الى البراذلو كان فاعلاللمحلوف عليه بالنسبة الى البركان فاعلاله بالنسبة الي الحنث وهذه الرواية اختيار شيخ الاسلام وغيره وهي اصح قولي الشافعي اختاره جماعة من اصحابه (والثانية) يحنث في الجميع وهي مذهب أبي حنيفه ومالك (والثالثة) يحنث في اليمين التي لا تكفر كالطلاق والعتاق ولا يحنث في اليمين المكفرة وهي اختيار

القاضي وأصحابه والذين حنثوه مطلقا نظروا الى صورة الفعل وقالوا قد وجدت المخالفة والذين فرقوا غالوا الحلف بالطلاق والعتاق من باب التعليق على الشرط فاذاوجدالشرط وجدالمشروط سواء كأن مختارا لوجوده أولم يكن كمالوقال ان قدم زيد فانت طالق ففعل المحلوف عليه في حال جنونه فهل هو كالنائم فلايحنث أوكالناسي فيجرى فيه الخلاف على وجهين في مذهب الامام احمد والشافعي أصحهما انه كالنائم لانه غير مكلف ولوحلف على من يقصد منعه كديده وزوجته وولده وأجيره ففعل المحلوف عليه ناسياً أوجاهلافهو كالوحلف على فعل نفسه ففعله ناسياً أوجاهلاهو على الروايات الثلاث وكذلك هو على القولين في مذهب الشافعي فان منعه لن يمتنع يمينه كمنعه لنفسه فلو حلف لايسلم على زيدفسلم على جماعة هوفيهم ولم يعلم فانه لم يحنث الناسي فهذا أولى بعدم الحنث لانه لم يقصده والناسي قد قصد التسليم عليه وان حنثنا الناسي هل يحنث هذاعلى روايتين (احداهما) يحنث لانه بمنزلة الناسي اذ هو جاهل بكرنه معهم (والثانية) وهي أصحانه لا يحنث قاله أبو البركات وغيره وهذا يدل على ان الجاهل أعذرمن الناسي وأولى بعدم الحنث وصرح به اصحاب الشافعي في الايمان ولكن تناقضوا كلهم فيجعل الناسي في الصوم أولى بالعذرمن الجاهل ففطروا الجاهل دون الناسي وسوى شيخنا بينهما وقال الجاهل أولى بعدم الفطر من الناسي فسلم من التناقض وقد سووا بين الجاهل والناسي فيمن حمل النجاسة في الصلاة ناسياً اوجاهلاولم يعلم حتى فرغ منها فجعلوا الروايتين والقولين في الصورتين سواءوقدسوى الله تعالى بين المخطئ والناسي في عدم المؤاخذة وسوى بينهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله ان الله تجاوزلي عن أمتي الخطأ والنسيان فالصواب التسوية بنها ﴿ فصل ﴾ وامااذا فعل المحلوف عليه مكرها فعن احمدروايتان منصوصتان (احداهما) يحنث في الجميع (والثانية) لايحنث في الجميع وهما قولان للشافعي وخرج أبو البركات رواية ثالثة انه يحنث باليمين بالطلاق والعتاق دون غيرهمامن الايمان من نصه على الفرق في صورة الجاهل والناسي فان الجيءأو حمل اوفتح فمه واوجر ماحلف انه لايشربه فان لم يقدرعلي الامتناع لم يحنث وان قدر على الامتناع فوجهان واذا لم يحنث فاستدام ما الجي عليه كالوالجي الى دخول دار حلف انه لا يدخلها فهل يحنث فيه وجهان ولو حلف على غيره ممن يقصدمنعه على ترك فعل ففعله مكرهاً أو ملجاً فهو على هذا الخلاف سواء

﴿ فصل ﴾ وأماالمتأول فالصواب اله لا يحنث كما لميائم في الامروالنه ي وقد صرح به الاصحاب فيمالو

حلف انه لا يفارق غريمه حتى يقبض حقه فاحاله به ففارقه يظن ان ذلك قبض وانه بر في يمينه فحكوا فيه الروايات الثلاث وطردهذا كل متاول ظن انه لا يحنث بما فعله فان غايته ان يكون جاهلا بالحنث وفي الجاهل الروايات الثلاثواذا ثبت هذافي حق المتاول فكذلك في حق المقلدأ ولى فاذا حلف بالطلاق انلايكلم فلانا أولا يدخل داره فافتاه مفت بعدم وقوع الطلاق في هذه اليمين اعتقاد قول على بن أبي طالب كرم الله وجهه وطاوس وشريح اواعتقاد قول أبي حنيفة والقفال في صيغة الالتزام دون صيغة الشرط اواعتقاد القول أشهب وهواجل اصحاب ملك انه اذاعلق الطلاق بفعل الزوجة لم يحنث بفعلها أواعتقادا لقول أبي عبدالرحمن الشافعي اجل اصحاب الشافعي أن الطلاق المعلق لايصح كما لايصح النكاح والبيع والوقف المعلق وهو مذهب جماعة من اهل الظاهر لميحنث في ذلك كله ولم يقع الطلاق ولو فرض فساد هذه الاقو الكلها فانه انمافعل المحلوف عليه متاولا مقلدا ظانا انهلا يحنث به فهو أولي بعدم الحنث من الجاهل والناسي وغاية مايقال في الجاهل انه مفرط حيث لم يستقص ولم يسال عمن افتاه وهذا بعينه يقال في الجاهل انه مفرط حيث لم يبحث ولم يسال عن المحلوف عليه فلو صح هذاالفرق لبطل عذرالجاهل البتة فكيف والمتاول مطيع لله مأجورا اما أجراوا حداأ واجرين والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤاخذ خالدافي تاويله حين قتل بني جذيمة بعد اسلامهم ولم يؤاخذ اسامة حين قتــل من قال لااله الا الله لاجل التأويل وام يؤاخذ من اكل نهارا في الصوم عمدا لا بحل التأويل ولم يوآخذ اصحابه حين قتلوامن سلم عليهم واخذوا غنيمته لاجل التأويل ولم يواخذ المستحاضة بتركم االصوم والصلاة لاجل التأويل ولم يؤاخذ عمر رضي الله عنه حين ترك الصلاة لما أجنب في السفر ولم يجد ماء ولم يو اخذمن تمعك في التراب كتمعك الدابة وصلى لاجل التأويل وهذاا كثرمن ان يستقصي وأجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ان كل مال اودم أصيب بتاويل القرآن فهو هدر في قتالهم في الفتنة قال الزهري وقعت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلهم متو افرون فأجمعوا على ان كل مال او دم اصيب بتأويل القرآن فهو هدر انزلوهم منزلة الجاهلية ولم يؤاخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين رمي حاطب ابن ابي بلتعة المؤمن البدري بالنفاق لاجل التأويل ولم يؤخذاً سيد بن حضير بقوله لسعدسيد الخزرج انك منافق بجادل عن المنافقين لاجل التأويل ولم يؤاخذ من قال عن مالك بن الدخشم ذلك منافق نرى وجهه وحديثه الي المنافقين لاجل التأويل ولم

يؤاخذ عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين ضرب صدر ابي هريرة حتى وقع على الارض وقد ذهب للتبليغ عن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم بأمره فمنعه عمر وضربه وقال ارجع واقره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فعله ولم يؤاخذه لاجل التأويل وكمارفع مؤاخذة النائم في هذه الامور وغيرها رفع مؤاخذة الضان في الاموال والقضاء في العبادات فلا يحل لاحد ان يفرق بين رجل وامرأته لامر بخالف مذهبه وقوله الذي قلدفيه بغير حجة فاذا كان الرجل قد تأول وقلدمن أفتاه بعدم الحنث فلايحل لهان يحكم عليه بأنه حانث في حكم الله ورسوله ولم يتعمد الحنث بلهذه فرية على الله ورسوله وعلى الحالف و اذاوصل الهوى الى هذا الحد فصاحب تحت الدرك وله مقام وأى مقام بين يدى الله يوم لا ينفعه شيخه ولامذهب ومن قلده والله المستعان واذا قال الرجل لامرأته انتطالق ثلاثالاجل كلامك لزيدوخروجك من بيتي فبان انهالم تكلمه ولم تخرج من بيته لم تطلق صرح به الاصحاب قال ابن ابي موسى في الارشاد فان قال انتطالق أن دخلت الدار بنصب الالف والحالف من اهل اللسان فانكان تقدم لها دخول الي تلك الدار قبل اليمين طلقت في الحال لان ذلك للماضي من الفعل دون المستقبل وان كانت لم تدخلها قبل اليمين بحال لم تطلق واندخلت الداربعد اليميناذا كان الحالف قصد بيمينه الفعل الماضي دون المستقبل لان معنى ذلك انكنت دخلت الدارفانت طالق وانكان الحالف جاهلا باللسان وانماأراد باليمين الدخول المستقبل فتى دخلت الدار بعداليمين طلقت بماحلف به قولا و احداوانكان تقدم لهادخول الدارة بل اليمين فهل يحنث بالدخول الماضي أم لاعلى وجهين اصحهما لا يحنث (والقصود) انه اذا علل الطلاق بعلة ثم تبين انتفاؤها فمذهب أحمدانه لايقع بهاالطلاق وعند شيخنا لايشترط ذكر التعليل بلفظه ولافرق عنده بين ازيطلقها لعلة مذكورة في اللفظ اوغير مذكورة فاذا تبين انتفاؤها لم يقع الطلاق وهذا هو الذي لا يليق بالمذهب غيره ولا تقتضي قو اعد الأثمة غيره فاذا قيل له امرأتك قدشر بت مع فلان اوباتت عنده فقال اشهدوا على انها طالق ثلاثا ثم علم انها كانت تلك الليلة في بيتها قائمة تصلي فأن هذاالطلاق لايقع بهقطعاوليس بين هذا وبين قوله أن كان الامر كذلك فهي طالق ثلاثا فرق البتة لاعند الحالف ولا في العرف ولا في الشرع فايقاع الطلاق في هذا وهم محض اذ يقطع بانه لم يرد طلاق من ليست كذلك وانما أراد طلاق من فعلت ذلك وقد أفتي جماعة من الفقهاء من أصحاب الامام أحمد والشافعي منهم الغزالي والقفال وغيرهما الرجل يمرعلي

المكاس برقيق له فيطالبه بمكسهم فيقول هم احرار ليتخلص عن ظلمه ولاغرض له في عتقهم انهم لايعتقون وبهذا افتينا نحن تجار اليمن لما قدموا منها ومرواعلى المكاسيين فقالوا لهم ذلك وقد صرح به اصحاب الشافعي في باب الكتابة بمااذا دفع اليه العوض فقال اذهب فانت حر بناء على انه قد سلم له العوض فظهر العوض مستحقا ورجع به على صاحبه انهلا يعتق وهذا هو الفقــه بعينه وصرحوا ان الرجل اذا علق طلاق امرأته بشرط فظن ان الشرط قد وقع فقال اذهبي فانت طالق وهو يظن انالطلاق قد وقع بوجود الشرط فبان ان الشرط لم يوجد لم يقع الطلاق نص على ذلك شيخنا قدس الله روحه ومن هـذا القبيل مالو قال حلفت بطلاق امرأتي ثلاثا ان لاأفعل كذا وكان كاذبا ثم نعله لم يحنث ولم تطلق عليه امرأته قال الشيخ في المغنى اذا قال حلفت ولم يكن حلف فقال الامام احمد هي كذبة ليس عليه يمين وعنه عليه الكفارة لانه أقرعلي نفسه والأول هو المذهب لانه حكم فيما بينه وبين الله تعالى فانه كذب في الخـ بربه كما لو قال ماصليت وقد صلى (قلت) قال ابو بكر عبد العزيز باب القول في أخبار الانسان بالطلاق واليمـين كاذبا قال في رواية الميموني اذا قال حلفت بيمين ولم يكن حلف فعليه كفارة يمين فان قال قد حلفت بالطلاق ولم يكن حلف بها يلزمه الطلاق ويرجع الى نيته في الواحدة والثلاث وقال في رواية محمد بن الحكم في الرجل يقول قد حلفت ولم يكن حلف فهي كذبة ايس عليه يمين فاختلف اصحابنا على ثلاث طرق (أحداها) ان المسئلة على روايتين (والثانية) وهي طريقة أبي بكرقال عقيب حكاية الروايتين قال عبد العزيز في الطلاق يلزمه وفيمالا يكون من الأعمان لا يلزمه (والطريقة الثالثة) انه حيث الزمه أرادبه في الحكم وحيث لم يلزمه بقى فيما بينه وبين الله وهذه الطريقة أفقه واطرد على أصول مذهبه والله أعلم

﴿ فصل ﴾ وامامذهب مالك في هذا الفصل فالمشهور فيه التفريق بين النسيان والجهل والخطأ وبين الاكراه والمجز ونحن نذكر كلام أصحابه في ذلك (قالوا) من حلف ان لا يفعل حنث بحصول الفعل عمدا أوسهوا أوخطأ واختار أبوالقاسم السيوري ومن تبعه من محققي الاشياخ انه لا يحنث اذا نسى اليمين وهذا اختيار القاضى ابي بكر ابن العربي قالوا ولو أكره لم يحنث

﴿ فَصَلَ ﴾ في تعذر فعل المحلوف عليه وعجز الحالف عنه قال أصحاب مالك من حلف على شي

ليفعلنه فحيل بينه ويين فعله فان أجل اجلافامتنع الفعل لعدم المحل وذهابه كمو تالعبد المحلوف على ضربه أوالحمامة المحلوف على ذبحها فلاحنث عليه بلاخلاف منصوص وان امتنع الفعــل لسبب منع الشرع كمن حاف ليطأن زوجته او أمته فوجدها حائضا فقيل لاشي عليه (قلت) وهـ ذا هوالصواب لانه انما حلف على وطء يملكه ولم يقصد الوطء الذي لم يملكه الشارع ايافان قصده حنث وهذاهو الصواب لانه انماحلف على وط عملكه وهكذافي صورة العجز الصواب انه لا يحنث فانه انماحلف على شيء يدخل تحت قدرته ولم ياتزم فعل مالا يقدر عليه فلا تدخل حالة العجز تحت يمينه وهذا بعينه قدقالوه في المكره والناسي والمخطئ والتفريق تناقض ظاهر فالذي يليق بقواعد أحمد وأصولهانه لايحنث في صورة العجز سواء كان العجز لمنع شرعي أومنع كوني قدري كما هو قوله فيما لو كان العجزلا كراه مكره ونصه على خلاف ذلك لا يمنع ان يكون عنده رواية مخرجة من أصوله المذكورة وهذا من أظهر النخريج فلو وطئ مع الحيض وعصي فهل يتخلص من الحنث فيه وجهان في مذهب مالك وأحمد (احدهما) يتخلص وان اثم بالوط، كما لو حلف بالطلاق ليشر بن هذه الخرفشر به فانه لانطاق عليه زوجته (والثاني) لا يبر لانه انما حلف على فعل وطء مباح فلا يتناول يمينه المحرم فيقال اذاكان انما حلف على وطء مأذون فيه شرعالم تتناول يمينه المحرم فلا يحنث بتركم بعين ماذ كرتم من الدليل وهذا ظاهر وحرف المسالةان عينه لم يتناول المعجوز عنه لاشرعا ولا قدرا فلا يحنث بتركم وان كان الامتناع بمنع ظالم كالغاصب والسارق اوغـير ظالم كالمستحق فهل يحنث ام لاغال اشهب لايحنث وهو الصواب لما ذكر وقال غيره من اصحاب مَالِكَ يَحِنْثُ لَانَ الْمُحَلِّ بِلَقِ وَانْمَا حِيلٌ بِينِهُ وَبِينَ الْمُعَلِّ فَيْهُ وَلَلْشَافَعِي فِي هذا الْاصِلُ قُولَانَ قال ابو محمد الجويني ولو حلف ليشر بن ما في هذه الاداوة غدا فاريق قبل الغد بغير اختياره فعلى قولى الاكراه قال والاولى ان لا يحنث وان حنثنا المكره لعجز عن الشرب وقدرة المكره على الامتناع فجعل الشيخ ابو محمد الماجز أولى بالعذرين المكره وسوى غيره بينهما ولا ريب ان قواعد الشريعة واصولها تشهد بهذا القول فان الامر والنهي من الشارع نظير الحض والمنع في اليمين وكما أن أمره ونهيه منوط بالقدرة فلا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة فكذلك الحض والمنع في اليمين انما هو مقيد بالقدرة (يوضحه) إن الحالف يعلم إن سر نفسه أنه لم يلتزم فعل المحلوف عليه مع العجز عنه وانما التزمه مع القدرة عليه ولهذا لم يحنث المغلوب على الفعل بنسيان أواكراه ولامن لاقصد له اليه كالمغمي عليه وزائل العقل وهذا قول جمهور الفقها، من المالكية والشافعية والحنفية وهو مقتضى اصول الامام احمد وان كان المنصوص عنه خلافه فانه قال في رواية ابنه صالح اذاحلف ان يشرب هذاالما، الذي في هذا الاناء فانصب فقد حنث ولو حلف ان ياكل رغيفا فجاء كلب فاكله فقد حنث لان هذا لايقدر عليه وقال في رواية جعفر بن محمد اذاحلف الرجل على غريمه ان لايفارقه حتى يستو في منه ماله فهرب منه مخاتلة فانه يحنث وهذا وامثاله من نصوصه مبني على قوله في المكره والناسي والجاهل انه يحنث كانص عليه فانهقال في رواية ابى الحارث اذا حلف ان لا يدخل الدار فعمل كرها فادخل فلا شيء عليه وكذلك نص على حنث الناسي والجاهل فقد جعل الناسي والجاهل والمكره والعاجز عنزلة و نص في رواية ابي طالب اذا حلف ان لا يدخل الدار فعمل كرها فادخل فلاشي عليه وقد قال في رواية احمد بن القاسم والذباب يدخل حلى الصائم والرجل برمي بالشيء فيدخل حلى الآخر وكل امرغاب عليه فقد سوي والذباب يدخل حلى الصائم والرجل برمي بالشيء فيدخل حلى الآخر وكل امرغاب عليه فقد سوي وضاء ولاغيره و تواترت نصوصه فيمن اكل في رمضان أو شرب ناسيا فلا قضاء عليه فقد سوي بين الناسي والمغلوب وهذا محض القياس والفقه ومقتضي ذلك التسوية بينها في باب الا يمان كانص عليه في المكره فتخرج مسئلة العاجز والمغلوب على الروايتين بل المغلوب والعاجز اولى بعدم الخنث من الناسي والجاهل كما تقدم بيانه وبالله التوفيق

وفصل المخرج السادس اخده بقول من يقول ان التزام الطلاق لا يلزم ولا يقع به طلاق ولا حنث وهذا اذا اخرجه بصيغة الالتزام كقوله الطلاق يلزمني اولازم لي اوثابت على اوحق على او واجب على او متعين على ان فعلت اوان لم افعله وهذا مذهب ابي حنيفة وبه افتي جماعة من مشائخ مذهبه و به افتي القفال في قوله الطلاق يلزمني ونحن نذكر كلامهم بحروفه قال صاحب الذخيرة من الحنفية لو قال لها طلاقك على واجب اولازم او فرض او ثابت ذكر أبو الليث خلافاً بين المتأخرين (فمنهم)من قال لا يقع واحدة رجعية نوى اولم ينوومنهم من قال في قوله واجب يقع بدون النية وفي قوله لا زم لا يقع وان نوى وعلى هذا الخلاف اذا ينوومنهم من قال في قوله واجب اوقال لا زم او ثابت ففعلت وذكر القدورى في شرحه ان على قول ابي حنيفة لا يقع الطلاق في الكل وعن محمد قول ابي حنيفة لا يقع الطلاق في الكل وعن محمد انه يقع في وله لا زم ولا يقع في قوله واجب ثم ذكر من اختار من المشائخ الوقوع ومن اختار عدمه انه يقع في قوله لا زم ولا يقع في قوله واجب ثم ذكر من اختار من المشائخ الوقوع ومن اختار عدمه

فقال وكان الامام ظهير الدين المرغيناني يفتى بعدم الوقوع في السكل وقال القفال في فتاويه اذاقال الطلاق يلزمني فليس بصريح ولا كناية حتى لا يقع به وان نواه ولهذا الفول مأخذان (أحدهما) ان الطلاق لابذفيه من الاضافة إلى المرأة ولم تتحقق الاضافة هاهناو لهذا لوقال انامنك طالق لم تطلق ولو قال لها طلقي نفسك فقالت انتطالق لم تطلق (والمأخذ الثاني) وهو مأخذ اصحاب اببي حنيفة انه التزام لحكم الطلاق وحكمه لايلزمه الابعدوقوعه وكانهقال فعلى ان أطلقك وهولو صرحبهذا لم تطلق بغير خلاف فهكذ اللصدر وسر المسئلة ان ذلك النزام لان تطلق اوالتزام لطلاق واقع فان كان الالتزام لان يطلق لم تطلق وان كان التزامالطلاق واقع فكانه قال ان فعلت كذا فأنت طالق طلاقا يلزمني طلقت اذا وجدالشرط ولمن رجح هذا ان يحيل فيه على العرف فان الحالف لا يقصد الا هذاولا يقصدالتزاء الطلاق وعلى هذا فيظرران يقال ان نوى بذلك التزام التطليق لم تطلق وان نوى وقوع الطلاق طلقت وهذاقول ابي يوسف وقول جمهو راصحاب الشافعي ومن جعله صريحاً في وقوع الطلاق حكم فيه بالعرف وغلبة استعمال هذا اللفظ في وقوع الطلاق وهذا قول ابي المحاسن الروياني والوجوه الثلاثة في مذهب الشافعي حكاها شارح التنبيه وغيره وفي المسئلة قولان آخران وهما للحنيفة (احدهما) أنه أن قال فالطلاق على وأجب يقع نواه أولم ينوه وأن قال فا لطلاق لى لازم لا يقع نواه اولم ينوه ووجه هذاالفرق ان قوله لازم التزام لان يطلق فلا تطلق بذلك وقوله واجب خبار عن وجو به عليه ولا يكون واجباالاوقدوقع ولمن سوى بينها أن يقول هو ايجاب للتطليق واخبارعن وقوع الطلاق ولاريب ان اللفظ محتمل لهما كاحتمال قوله الطلاق يلزمني سواء وهذا هوالصواب والفرق تحكم (والثاني) قول محمد بن الحسن وهو عكس هذاالقول ان الطلاق يقع بقوله الطلاق لي لازم أويلزمني ولايقع بقوله هوعلى واجب وعلى هذا الخلاف قوله ان فعلت كذا فالعتق يلزمني أوفعلي العتق أوفالعتق لازم ليأوواجب على

﴿ فصل ﴾ المخرج السابع اخذه بقول اشهب من اصحاب مالك بل هو افقهم على الاطلاق فانه قال اذا قال الرجل لام أته ان كلت زيدا اوخرجت من بيتي من غير اذني و نحو ذلك مما يكون من فعلما فأنت طالق و كلت زيدا اوخرجت من بيته تقصد ان يقع عليها الطلاق لم تطلق حكاه ابوالوليد بن رشد في كتاب الطلاق من كتاب المقدمات له وهذا القول هو الفقه بعينه ولا سيما على اصول مالك واحمد في مقابلة العبد بنقيض قصده كحرمان الفاتل ميراثه من بعينه ولا سيما على اصول مالك واحمد في مقابلة العبد بنقيض قصده كحرمان الفاتل ميراثه من

المقتول وحرمان الموصي له وصية من قتله بعد الوصية وتوريث امرأة من طلقها في مرض موته فرارا من ميراثها وكما يقوله مالك واحمد في احدى الروايتين عنه اوقبلها عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فيمن تزوج في العدةوهو يعلم يفرق بينه ، اولا تحل له أبداو نظائر ذلك كثيرة فمعاقبة المرأة هاهنا بنقيض قصدهاهو محض القياس والفقه ولا ينتقض هذا على اشهب بمسئلة المخيرة ومن جعل طلاقها بيدها لان الزوج قد ملكها ذلك وجعله بيدها بخلاف الحالف فانه لم يقصد طلاقها بنفسه ولاجعله بيدها باليمين حتى لو قصد ذلك قال ان اعطيتني الفاً فأنت طالق أوان ابرأتني من جميع حقوقك فانت طالق فاعطته اوابرأته طلقت ولاريب ان الذي قال أشهب افقهمن القول بوقوع الطلاق فان الزوج انماقصه حضها ومنعها ولم يقصد تفويض الطلاق اليهاولا خطر ذلك بقلبه ولا قصدوقوع الطلاق عند المخالفة ومكانأ شهب من العلم والامانة غير مجهول فذكرأ بو عمر بنعبد البرفي كتاب الانتقاءعن محمد بنعبد الله بنعبد الحكم قال اشهب افقه من ابن القاسم مائة مرة وانكر ابن كنانة ذلك قال ليس عندناكما قال محمدوانماقاله لأن اشبب شيخه ومعلمه قال أبوعمر اشهب شيخه ومعلم وابن القاسم شيخه وهو اعلم بهالكثرة مجالسته لها واخذه عنهما ﴿ فصل ﴾ المخرج الثامن اخذه بقول من يقول ان الحلف بالطلاق لا يلزم ولا يقع على الحانث به طلاق ولا يلزمه كفارة ولاغيرها وهذامذه خلق من السلف والخلف صح ذلك عن امير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه قال بمض فقهاء المالكية واهل الظاهر ولا يعرف لعلى في ذلك مخالف من الصحابة هذا لفظ أبي القاسم التيمي في شرح احكام عبد الحق وقاله قبله ابو محمد بن حزم وصح ذلك عن طاوس اجل اصحاب ابن عباس وافقهم على الاطلاق قال عبد الرزاق في مصنفه انبانا بن جرم قال اخبرني بن طاوس عن ابيه انه كان يقول الحلف بالطلاق ليس شيئًا (قلت) أكان يراه يمينًا ؟ قال لاادرى وهذا اصح اسنادعمن هومن اجل التابعين وافقههم وقدوافقه أكثرمن اربعمائة عالمممن بني فقهه على نصوص الكتاب والسنة دون القياس ومن آخرهم ابو محمد بن حزم قال في كتابه المحلي مسئلة اليمين بالطلاق لايلزمسواء براوحنث لايقع بهطلاق ولاطلاق الاكجأم الله تعالي ولايمين الاكماشرع الله تعالى على لسان رسوله ثم قررذلك وساق اختلاف الناس في ذلك ثم قال فهو الا ، على ابنأبي طالب كرم الله وجهه وشريح وطاوس ولايقضون بالطلاق على من حلف به فحنث ولا يعرف في ذلك لعلي كرم الله وجهه مخالف من الصحابة رضي الله عنهم (قلت) اماأ ثر على فرواه حماد بن سلمة

عن حميد عن الحسن ان رجلا تزوج امر أة واراد سفر ا فاخذه اهل امرأته فجعلها طالقاان لم يبعث ننقتها الى شهر فجاء الاجل ولم يبعث اليهابشي فلماقدم خاصموه الى على فقال على كرم الله وجهه اضطهدتموه حتى جعلها طالقاً فردها عليه ولا متعلق لهم بقوله اضطهدتموه لانه لم يكن هناك أكراه فانهم انما طالبوه بحق نفقتها فقطومعلوم ان ذلك ليس باكراه على الطلاق ولاعلى اليمين وليس في القصة انهم أكرهوه بالقتل اوبالضرب اوبالحبس أوأخذ المال على اليمين حتى يكون يمين مكره والسائلون لم يقولوا لعلى شيئامن ذلك البتة وانماخاصموه في حكم اليمين فقط فنزل على كرم الله وجهه ذلك ، نزلة المضطهد حيث لميرد طلاق امرأته وانماأ رادالتخلص الى سفره بالحلف فالحالف والمضطهد كل منهما لم يرد طلاق امرأته فالمضطهد محمول على الطلاق تكلم به ليتخلص من ضرر الاكراه والحالف حلف به ليتوصل الى غرضهمن الحض اوالمنع اوالتصديق اوالتكذيب ولو اختلف عال الحالف بين ان يكون مكرها اومختار السأله على كرمالله وجهه عن الاكراه وشروطه وحقيقته وباي شيءاكره وهذا ظاهر بحمد الله فارض المقاد بمارضي لنفسه (واما أثر شريح)فني مصنف عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن شريح انه خوصم اليه في رجل طلق امرأته ان احدث في الاسلام حدثا فاكترى بغلاالي حمام اء بن فتعدي به الى اصبهان في اعه فاشترى به خرا فقال شريح ان شئتم شبدتم عليه انه طلقها فجعلوا يرددون عليه القصة ويردد عليهم فلم يره حدثا ولامتعلقا بقول الراوى امامجمد واما هشام فلم يره حدثا فانماذلك ظن منه قال ابو محمد واي حدث اعظم ممن تعدي من جمام اعين وهو على مسيرة أميال يسيرة من الكوفة الى اصبهان ثم باع بغل مسلم ظلما واشــتري به خمرا (قلت) والظاهر ان شر يحالمار دت عليه المرأة ظن من شاهد القصة أنه لم ير ذلك حدثااذ لورآه حدثًا لاوقع عليها الطلاق وشريح انما ردها لانه علم انه لم يقصد طلاق امراته وانما قصد اليمين فقط فلم يلزمه بالطلاق فقال الراوى فيهم فلم يرذلك حدثًا وشريح افقه في دين اللهان لا يرى مثل هذا حدثًا وممن روي عنه عدم وقوع الطلاق على الحالف اذا حنث عكرمــة مولى ابن عباس كما ذكره سيد بن داود في تفسيره في اول سورة النور عنه باسناده انه سئل عن رجل حلف بالطلاق انه لا يكلم اخاه فكلمـه فلم ير ذلك طلاقائم قرأ ولا تتبعوا خطوات الشيطان ومن تأمل المنقول عن السلف في ذلك وجده أربعة انواع صريح في عدم الوقوع وصريح في الوقوع وظاهر في عدم الوقوع وتوقف عن الطرفين فالمنقول عن طاوس وعكرمة صريح

في عدم الوقوع وعن على عليه السلام وشريح ظاهر في ذلك وعن ابن عيينة صريح في التوقف واما التصريح بالوقوع فلا يؤثر عن صحابي واحد الا فيما هو محتمل لارادة الوقوع عند الشرط كالمنقول عنابي ذربل الثابت عن الصحابة عدم الوقوع في صورة العتق الذي هو أولي بالنفوذ من الطلاق ولهذا ذهب اليه ابو ثوروقال القياس ان الطلاق مثله الا ان تجمع الامة عليه فتوقف في الطلاق لتوهم الاجماع وهذا عذر اكثر الموقعين للطلاق وهو ظنهم ان الاجماع على الوقوع مع اعترافهم انه ليس في الكتاب والسنة والقياس الصحيح ما يقتضي الوقوع واذا تبين انه ليس في المسئلة اجماع تبين ان لا دليل اصلا يدل على الوقوع والا دلة الدالة على عدم الوقوع في غاية القوة والكثرة وكثير منها لاسبيل الى دفعه فكيف يجوز معارضها بدعوى اجماع قدعلم بطلانه قطعا فليس بايدي الموقعين آية من كتاب اوسنة ولا إثر عن رسول الله صلى الله عليـــه وآله وسلم ولاعن أصحابه ولاقياس صحيح والقائلون بعدم الوقوع لولم يكن معهم الاالاستصحاب الذي لايجوز الانتقال عنه الالماهو اقوي منه لكانكافيافكيف ومعهم الاقيسة التي اكثرهامن بابقياس الاولى والباقي من القياس المساوي وهو قياس النظير على نظيره والآثار والعمو مات والمعاني الصحيحة والحكم والمناسبات التي شهد لها الشرع بالاعتبار مالم يدفعهم منازعوهم عنه بحجة أصلا وقولهم وسط بين قولين متباينين غاية التباين (أحدهما) قول من يعتبر التعليق فيوقع به الطلاق على كل حال سواء كان تعليقا قسميا يقصد به الحالف منع الشرط والجزاء او تعليقا شرطيا يقصد به حصول الجزاء عند حصول الشرط (والثاني)قول من يقول ان هذا التعليق كله لغو لا يصح بوجه ولا يقع الطلاق به البتة كما سنذكر في المخرج الذي بعد هذا أن شاء الله فهؤلاء توسطوا بين الفريقين وقالوا يقع الطلاق في صورة التعليق المقصود به وقوع الجزاء ولا يقع في صورة التعليق القسمي وحجتهم قاعمة على الفريقين وليس لاحد منهاحجة صحيحة عليهم بل كل حجة صحيحة احتج بها الموقعون فانما تدل على الوقوع في صورة التعليق المقصود وكل حجة احتج بها المانعون صحيحة فانما تدل على عدم الوقوع في صورة التعليق القسمي فهم قائلون بمجموع حجج الطائفتين وجامعون للحق الذي مع الفريقين ومعارضون قولكل من الفريقين وحجبهم ﴿ فصل ﴾ المخرج التاسع أخذه بقول من يقول ان الطلاق المعلق بالشرط لايقع ولا يصح تعليق الطلاق كما لا يصح تعليق النكاح وهذا اختيار أبي عبد الرحمن احمد بن يحيى بن عبد

العزيزالشأفعي احداصحاب الشأفعي الاجلة اوأجلهم وكان الشافعي يجلهويكرمه ويكنيه ويعظمه وابوثوروكانا يكرمانه وكان بصره ضعيفا فكان الشافعي يقول لاتدفعو االي ابي عبدالرحمن الكتاب يعارض به فانه يخطئ وذكره ابو اسحق الشيرازي في طبقات أصحاب الشافعي ومحل الرجل من العلم والتضلع منه لايدفع وهو في العلم بمنزلة أبي ثور وتلك الطبقة وكان رفيق ابي ثور وهو اجل من جميع اصحاب الوجوه من المنتسبين الى الشافعي فاذا نزل بطبقته الي طبقة اصحاب الوجوه كان قوله وجها وهو أقل درجاته وهذا مذهب لم ينفرد به بل قال به غيره من اهل العلم قال ابو محمد بن حزم في المحلى والطلاق بالصفة عنـ دنا كما هو الطلاق باليمين كل ذلك لايلزم وبالله التوفيق ولا يكون طلاقا الاكما امر الله تعالى وعلمه وما عداه فباطل وتعد لحدود الله تعالي وهذا القول وان لم يكن قويا في النظر فان الموقعين للطلاق لا يمكنهم إبطاله البتة لتناقضهم وكان اصحابه يقولون لهم قولنا في تعليق الطلاق بالشرط كقولكم في تعليق الابراء والهبــة والوقف والبيع والنكاحسواء فلا يمكنهم البتة ان يفرقوا بين ماصح تعليقه من عقود التبرعات والمعاوضات والاسقاطات بالشروط ومالا يصح تعليقه فلا تبطلوا قول منازعيكم في صحة تعليق الطلاق بالشرط بشئ الاكان هو بعينه حجة عليكم في ابطال قولكم في منع صحة تعليق الابراء والهبة والوقف والنكاح فما الذي اوجب الغاء هذا التعليق وصحة ذلك التعليق فان فرقتم بالمعأوضة وقلتم ان عقود المعاوضات لاتقبل التعليق بخلاف غيرها انتقض عليكم طردا بالجعالة وعكسا بالهبة والوقف فانتقض عليكم الفرق طردا وعكسا وان فرقتم بالتمليك والاسقاط فقلتم عقود التمليك لاتقبل التعليق بخلاف عقود الاسقاط انتقض ايضا طرده بالوصية وعكسه بالابراء فلا طرد ولا عكس وان فرقتم بالادخال في ملكه والاخراج عن ملك فصححتم التعليق في الثاني دون الاول انتقض ايضا فرقكم فان الهبة والابراء اخراج عن ملكه ولا يصح تعليقهما عندكم وان فرقتم بما يحتمل الغرر ومالا تحتمله فما يحتمل الغرر والاخطار يصح تعليقه بالشرط كالطلاق والعتق والوصية ومالا يحتمله لايصح تعليقه كالبيع والذكاح والاجارة انتقض عليكم بالوكالة فانها لا تقبل التعليق عندكم ويحتمل الخطر ولهذا يصح ان يوكله في شراء عبد ولا يذكر قدره ولا وصفه ولا سننه ولا ثمنه بل يكفي ذكر جنسه فقط اوان يوكله في شراء دار ويكتفي بذكر محلها وسكنها فقط وان يوكله بالتزوج بامرأة فقط ولا يزيد

على كونها امراة ولا يذكر له جنس مهرها ولا قدره ولا وصفه واى خطر فوق هذا ومع ذلك منعتم من تعليقها بالشرط وطرد هذا الفرق يوجب عليكم صحة تعليق الذكاح بالشرط فأنه يحتمل من الخطر مالا يحتمل غيره من العقود فلا يشترط فيه رؤية الزوجة ولا صفتها ولا تعيين العوض جنسا ولا قدرا ولا وصفا ويصح مع جهالته وجهالة المرأة ولا يعلم عقد يحتمل من الخطر ما يحتمله فهوأ ولي بصحة التعليق من الطلاق والعتاق ان صح هذا الفرق وقد نص يكن تعليقا على شرط مستقبل وليس بمنزلة قوله متى ولدت جارية فقد زوجة كها لان هذا فيه خطر ليس في صورة النص وهذا فرق صيح واكن لم يوفوه حقه ولم يطرد فقهه فلو قال ان كان ابي مات وورثت منه هذاالمتاع فقد بمتكه ابطلتموه وقلتم هو بيع معلق على شرط والبطلان همنا في غاية البعد من الفقه ولا معنى تحته ولا خطر هناك ولا عذر البتـة وقد نص الامام احمد على صحة تعليق الذكاح على الشرط قال صاحب المستوءب واما اذا علق انعقاد الذكاح على شرط مثل ان يقول زوجتك اذا جاء راس الشهر أواذا رضيت امها ففيه روايتان احداهما يبطل النكاح من أصله والاخرى يصح وذكر في هذا الفصل انه اذا تزوجها بشرط الخيار وان جاءها بالمهر الى وقت كذا والا فلا أكاح بينهما ففيه روايتان احداهما يبطل النكاح من اصله والثانية يبطل الشرط ويصح العقد نص عليه في رواية الاثرم وقد ذكر القاضي عنه رواية انه اذا تزوجها بشرط الخيار يصح العقد والشرط جميعا فصار عنه ثلاث روايات صحة العقد والشرط وبطلانهما وصحة العقد وفساد الشرطلكن هذافيا اذا شرط الخياراو ان جاءها بللهر الى وقت كذا والا فلا نكاح بينهما واما اذا قال زوجتك ان رضيت امها فنص على صحة العقد اذا رضيت امها وقال في رواية عبد الله وصالح وحنبل نكاح المتعة حرام وكل نكاح فيه وقت او شرط فاسد (والمقصود)ان المفرقين بين مايقبل التعليق بالشروط وما لايقبل الى الآن لم يستقر لهم ضابط في الفرق فمن قال من أهل الظاهر وغيرهم أن الطلاق لا يصبح تعليقه بالشرط لم يتمكن من الرد عليه من قوله مضطرب فيما يعلق ومالا يعلق ولا يرد عليه بشيء الا تمكن من ردّه عليهم بمثله اواقوي منه وان ردوا عليه بمخالفته لا ثار الصحابة رد عليهم بمخالفة النصوص المرفوعة في صور عديدة قد تقدم ذكر بعضها وان فرقوا طالبهم بضابط

ذلك أولاو بتأثير الفرق شرعا ثانيا فان الوصف الفارق لابد ان يكون مؤثرا كالوصف الجامع فانه لايصح تعليق الاحكام جمعا وفرقا بالاوصافالتي لريعلم ان الشارع اعتبرها فانه وضع شرع لم ياذن به الله وبالجملة فليس بطلان هذا الفول اظهر في الشريعة من بطلان التحليل بل العلم بفساد نكاح التحليل اظهرمن العلم بفساد هذا القول فاذاجازا التقرير على التحليل وترك انكاره مع مافيه من النصوص والآثارالتي أتفق عليها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآه وسلم على المنع منه ولعن فاعله وذمه فالتقريرعلي هذا القول اجودواجوز هذا مالايستريب فيه عالم منصف وان كان الصواب في خلاف القولين جميعا ولكن احدهما أقل خطأ واقرب اليالصواب والله أعلم ﴿ فصل ﴾ المخرج العاشر مخرج زوال السبب وقد كان الاولي تقديمه على هذا المخرح لقوته وصحته فان الحكم يدورمع علته وسببه وجوداوعد اولهذا اذا علق الشارع حكما بسبب أوعلة زال ذلك الحكم بزوالهما كالخمر علق بهاحكم التنجيس ووجوب الحدلوصف الاسكار فاذا زال عنها وصارت خلازال الحكم وكذلك وصف الفسق علق عليه المنع من قبول الشهادة والرواية فاذا زال الوصف زال الحكم الذي علق عليه وكذلك السنمه والصغر والجنون والاغماء تزول الاحكام المعلقة عليها بزوالها والشريعة مبنية على هذه القاعدة فهكذا الحالف اذاحلف على أمر لا يفعله لسبب فزال السبب لم يحنث بفعله لان يمينه تعلقت به لذلك الوصف فاذا زال الوصف زال تعلق اليمين فاذادعي الى شراب مسكر ايشربه فحلف ان لايشربه فانقلب خلا فشربه لم يحنث فان منع نفسه منه نظير منع الشارع فاذازال منع الشارع بانقلابه خلا وجب ان يزول منع نفسه بذلك والتفريق بين الامرين تحكم محض لاوجه له فاذا كان التحريم والتنجيس ووجوب الاراقة ووجوب الحد وثبوت الفسق قد زال بزوال سببه فما الموجب أبقاء المنع في صورة اليمينوقد زال سببه وهل يقتضي محض الفقه الازوال حكم اليمين (يوضحه) أن الحالف يعلم من نفسه انه لم يمنعها من شرب غير المسكرولم يخطر بباله فالزامه بقاء حكم اليمين وقد زال سببها الزام بمالم يلتزمه هوولاالزمه بهالشارع وكذلك لوحلف على رجل ان لايقبل لهقولا ولاشهادة لما يعلم من فسقه ثم تاب وصارمن خيار الناس فانه يزول حكم المنع باليمين كايزول حكم المنع من ذلك بالشرع وكذلك اذاحلف ان لايأكل هذا الطعام اولايلبس هذاالثوب اولايكلم هذه المرأة ولايطأها لكونهلاتحلله ذلك فملك الطعام والثوبوتزوج المرأة فاكل الطعام ولبس الثوب

ووطيئ المرأةلم يحنث لانالمنع بيمينه كالمنع بمنع الشارع ومنع الشارع يرول بزوال الاسباب التي ترتب عليها المنع فكذلك منع الحالف وكذلك اذاحاف لادخلت هذه الدار وكان سبب يمينه انهاتعمل فيها المعاصى وتشرب الخرفزال ذلك وعادت مجمعاللصالحين وقراءة القرآن والحديث أوقال لاادخل هذا المكان لاجل مارأى فيه من المنكر فصار يبتامن بيوت الله تقام فيه الصلوات لم يحنث بدخوله وكذلك اذا حلف لاياكل لفلان طعاماوكان سبب اليمين انه ياكل الربا وياكل اموال الناس بالباطل فتاب وخرج من المظالم وصارطعامه من كسب يده أوتجارة مباحة لم يحنث باكل طعامـه ويزول حكم منع اليمين كا يزول حكم منع الشارع وكذلك لوحلف لاأ بايع فلانا وسبب يمينه كونه مفلسا أوسفيها فزال الافلاس والسفه فبايعه لم يحنث وأضعاف اضعاف هذه المسائل كما اذا اتهم بصحبة مربب فحلف لااصاحبه فزالت الريبة وخلفه اضدها فصاحبه لميحنث وكذلك لو حلف المريض لا ياكل لحما أوطعاما وسبب يمينه كونه يزيد في مرضه فصح وصار الطعام نافعاً له لم يحنث باكله وقد صرح الفقها، بمسائل من هذا الجنس (فمنها) لو حلف لو ال ان لا افارق البلد الا باذنك فعزل ففارق البلد بغير اذنه لم يحنث (ومنها) لوحلف على زوجة الاتخرجين من يبتى الا باذني أوعلى عبده لا يخرج الاباذنه تم طلق الزوجة وأعتق العبد فخرجا بغير اذنه لم يحنث ذكره اصحاب الامام احمد قال صاحب المغني لان قرينة الحال تنقل حكم الكلام الى نفسها وهو يملك منع الزوجة والعبدمع ولايته عليها فكانه قال ما دمتما في ملكي ولان السبب يدل على النية في الخصوص كدلالته عليها في العموم وكذلك لوحلف لقاض أن لاارى منكرا الارفعته اليك فعزل لم يحنث بعدم الرفع اليه بعد العزل وكذلك اذا حلف لامرأته ان لا ابيت خارج بيتك اوخارج هذه الدار فماتت اوطلقها لم يحنث اذابات خارجها وكذلك اذا حلف على النه ان لا يبيت خارج البيت لخوفه عليه من الفساق لكونه أمرد فالتحى وصار شيخاً لم يحنث بمبيته خارج الدار وهذا كله مذهب مالك واحمد فأنهما يعتبران النية في الايمان وبساط اليمين وسببها وماهيجها فيحملان اليمين على ذلك (وقال أبو عمر) بن عبد البر في كتاب الايمان من كتابه الكافي في مذهب مالك والاصل في هذا الباب مراعاة مانواه الحالف فان لم تكن له نية نظر الى بساط قصته وما اثاره على الحلف ثم حكم عليه بالاغلب من ذلك في نفوس اهل وقته (وقال صاحب الجواهر) المقتضيات للبروالحنث امور (الاول) النية اذا كانت مما

يصلح ان يراد اللفظ ما سواء كانت مطابقة له او زائدة فيه او ناقصة عنه بتقييد مطلقه وتخصيص عامه الثاني السبب المثير لليمين يتعرف منه ويعبر عنه بالبساط أيضا وذلك ان القاصد لليمين لابد أن تكون له نية وأنما بذكرهافي بعض الاوقات وبنساها في بعضها فيكون المحرك على اليمين وهو البساط دليلا عليها لكن قديظهر مقتضى المحرك ظهورا لااشكال فيهوقد يخفى فى بعض الحالات وقد يكون ظهوره وخفاؤه بالاضافة وكذلك اصحاب الامام احمد صرحوا باعتبار النية وحمل اليمين على مقتضاها فان عدمت رجع الي سبب اليمين وما هيجها فحمل اللفظ عليه لانه دليل على النية حتى صرح اصحاب مالك فيمن دفن مالا ونسى مكانه فبحث عنه فلم تجده فحلف على زوجته انهاهي التي اخذته ثم وجده لم يحنث قالو الان قصده ونيته انما هو ان كان المال قد ذهب فانت التي اخذته فتأمل كيف جعلوا القصد والنية في قوةالشرطوهذا هو محض الفقه و نظير هذامالو دعى الى طعام فظنه حراماً فحلف لا اطعمه ثم ظهر انه حلال لاشبهة فيه فانه لا يحنث بأكله لان عينه انماتعلقت بهان كان حراماً وذلك قصده ومثله لومر بهرجل فسلم عليه فحلف لا يرد عليه السلام لظنه انه مبتدع اوظالم اوفاجر فظهرانه غير ذلك الذي ظنه لم يحنث بالرد عليه ومثله لو قدمت له دابة ليركبها فظنها قطوفاً او جموحا اومتعسرة الركوب فعلف لا يركبها فظهرت له بخلاف ذلك لم يحنث بركوبها (وقال أبوا الفاسم)الخرقي في مختصره ويرجع في الايمان الى النية فارخ لم ينو شيئاً رجع الى سبب اليمين وما هيجهاوقال اصحاب الأمام احمد اذا دعى الى غـداء فحلف ان لا يتغدى او قيل له اقعـد فحلف ان لا يقعد اختصت عينه بذلك الغداء وبالقعود في ذلك الوقت لات عاقلا لايقصد اللايتغدى ابدا ولا يقعد ابدا (تم قال) صاحب المغنى انكان له نية فيمينه على مانوي وان لم تكن له نية فكلام احمد يقتضي روايتين (احداهم) ان اليمين محمولة على العموم لان احمد سئل عن رجل حلف ان لا يدخل بلد الظلم رآه فيه فزال الظلم قال احمد النذريوفي به يعني لا يدخله ووجه ذلك ان لفظ الشارع اذا كان عامالسب خاص وجب الاخذ بعموم اللفظ دون خصوص السبب كذلك يمين الحالف و نازعه في ذلك شيخنا فقال انما منعه احمد من دخول البلد بعد زوال الظهر لانه نذرالله الايدخلها وآكد نذره باليمين والنذرقربة فقدنذر التقربالىالله مهجران ذلك البلد فلزمه الوفاء بمانذره هذا هو الذي فهمه الامام احمدواجاب بهالسائل حيث قال النذريوفي به ولهذامنع

النبئي صلى الله عليه وآله وسلم المهاجرين من الاقامة بمكة بعد قضاء نسكهم فوق ثلاثة ايام لانهم تركوا ديارهم لله فلم يكن لهم العودفيها وانزال السبب الذي تركوها لاجله وذلك نظير مسئلة ترك البلد للظلم والفواحش التيفيه اذانذرهالناذر فهذا سرجوابه والافذهبه الذي عليه نصوصه واصوله اعتبار النية والسبب في اليمين وحمل كلام الحالفين على ذلك وهذا في نصوصه آكثر من ان يذكر فلينظر فيها (واما) مذهب اصحاب ابي حنيفة فقال في كتاب الذخائر في كتاب الايمان الفصل السادس في تقييد الايمان المطلقة بالدلالة اذاارادت المرأة الخروج من الدار فقال الزوجان خرجت من الدارفانت طالق فجلست ساعة ثم خرجت لاتطلق وكذلك لواراد رجل ان يضربه فحلف آخر ان لايضربه فهذا على تلك الضربة حتى لو مكث ساعة ثم ضربه لا يحنث ويسمى هـ ذا يمين الفور وهـ ذا لان الخرجـ ة التي قصـ د والضربة التي قصـ د هي المقصودة بالمنع منها عرفا وعادة فيتعين ذلك بالعرف والعادة واذا دخل الرجل على الرجل نقال تعالي تفـد معي فقال والله لاأتغدى فذهب الى بيته وتغدى مع اهله لايحنثوكذلك اذاقال الرجل لفيره كل مع فلان فقال والله لاآكل ثم ذكر تقرير ذلك بأنه جواب لقول الامر له والجواب كالمعاد فىالسؤال فانه يتضمن مافيهقال وليس كابتداء اليمين لان كلامه لم يخرج جوابا بالتقييدبل خرج ابتداء وهو مطلقءن القيد فينصرف الىكل غداء قال واذا قال لغيره كلملي زيدا اليوم في كذا فقال والله لاأ كلمه فهذا يختص باليوم لانه خرج جرابا عن الكلام السابق وعلى هذا اذا قال ائتني اليوم فقال امرأته طالق ان أتاك وقد صرح اصحاب ابي حنيفة بان النية تعمل في اللفظ لتعيين مااحتمله اللفظ فاذا تعين باللفظ ولم يكن اللفظ محتملالما نوى لم تؤثر النية فيه فانه حينئذيكون الاعتبار بمجرد النية ومجرد النية لااثر لها في اثبات الحكم فاذا احتملها اللفظ فعينت بعض محتملاته اثرت حينئه قالوا ولهذا لوقال ان ابثت ثوبا او اكلت طعاما او شربت شرابا او كلت امرأة فامراته طالق ونوى ثوبا اوطعاماأوشر ابااوامراة معينادين فيمابينه وبين الله وقبلت نيته بغير خلاف ولوحذف المفعول واقتصر على الفعل فكذلك عند ابي يوسف في رواية عنه والخصاف وهو قول الشافعي واحمد ومالك(والمقصود)ان النية تؤثر في اليمين تخصيصا وتعميما واطلاقا وتقييدا والسبب يقوم مقامها عنبد عدمها ويدل عليها فيؤثر مايؤثره وهذا هو الذي يتعين الافتاءبه ولا يحمل الناس على ما يقطع أنهم لم يريدوه با يمانهم فكيف اذا علم قطعا

أنهم ارادواخلافه والله اعلم والتعليل يجرى مجري الشرط فاذا قال انت طالق لاجل خروجك من الدار فبان انها لم تخرج لم تطلق قطعا صرح به صاحب الارشاد فقال وان قال انت طالق أن دخلت الدار بنصب الالف والحالف من اهل اللسان ولم يتقدم لها دخول قبل اليمين بحال لم تطلق ولم يذكر فيه خلافا وقال الاصحاب وغيرهم انه اذاقال انتطالق وقال اردت الشرط دين فكذلك اذا قال لاجل كلامك زيداأ وخروجك من داري بغير اذبي فانه يدين ثم ان تبين انها لم تفعل لم يقع الطلاق ومن افتي بغير هذا فقدو هم على المذهب والله اعلم ﴿ فصل ﴾ المخرج الحادي عشر خلع اليمين عند من يجوزه كاصحاب الشافعي وغيرهم وهذا وان كان غير جائز على قول اهل المدينة وقول الامام احمد وأصحاً به كلهم فاذا دعت الحاجة اليهاوالي التحليل كان أولى من التحليل من وجوه عديدة (احدها) أن الله تعالى شرع الخلع رفعا لمفسدة المشاقة الواقعة بين الزوجين وخلص كل منهمامن صاحبه فاذاشر عالخلع رفعا لهذه المفسدة التي هي بالنسبة الى مفسدة التحليل كم تفلة في بحر فتسويغه لداء مفسدة التحليل اولى يوضحه (الوجه الثاني) ان الحيل المحرمة انمامنع منها لما يتضمنه من الفساد الذي اشتملت عليه تلك المحرمات التي يتحيل عليها بهذه الحيل واماحيلة ترفع مفسدة هي من أعظم المفاسدلان الشارع لا يحرمها يوضحه (الوجه الثالث) ان هذه الحيلة تتضمن مصلحة بقاء النكاح المطلوب للشارع بقاؤه و دفع مفسدة التحليل التي بالغ الشارع كل المبالغة في دفع له والمنع منه ولعن اصحابه فحيلة تحصل المصلحة المطلوب ايجادها وتدفع المفسدة المطلوب اعدامهالايكون ممنوعاً منها (الوج، الرابع) أن ما حرمه الشارع فانماحرمه لمايتضمنه من المفسدة الخالصة او الراجحة فاذا كانت مصلحة خالصة او راجعة لم يحرمه البتة وهذا الخلع مصلحته ارجح من مفسدته (الوج، الخامس) أن غاية ما في هذا الخلع اتفاق الزوجين ورضاهما بفسيخ النكاح بغير شقاق واقع بينهماو اذاوقع الخلع من غير شقاق صح وكان غاية الكراهية لما فيه من مفسدة المفارقة وهذا الخلع اريد به لم شعث النكاح بحصول عقد بعده يتمكن الزوجان فيهمن المعاشرة بالمعروف وبدونه لايتمكنان من ذلك بل اما خراب البيت وفراق الاهل واما التعرض العنة من لايقو مالعنته شيء واما التزام ماحلف عليه وان كانفيه فسأدد بياه واخراه كا اذا حلف ليقتلن ولده اليوم او ليشربن هذا الخمر او ليطأن هذا الفرج الحرام اوحلف انه لاياكل ولايشرب ولايستظل بسقف ولا يعطي فلاناحقه ونحو ذلك فاذادار

الامر بين مفسدة التزام المحلوف عليه ومفسدة الطلاق وخراب البيت وشتأت الشملاو مفسدة التزام لعنة الله بارتكاب التحليل وبين ارتكاب الخلع المخلص من ذلك جميعه لم يخف على العاقل أي ذلك اولى (الوجه السادس) انهما لو اتفقاعلى ان يطلقهامن غير شقاق بينهما بل لياً خذ غيرهالم يمنع من ذلك فاذاا تفقاعلي الخلع ليكون سبباً إلى دوام اتصالحها كان اولى وأحرى يوضحه (الوجه السابع) ان الخلع ان قيل انه طلاق فقد اتفقا على الطلاق بعوض لمصلحة لهما في ذلك فما الذي يحرمه وان قيل انه فسيخفلاريب ان النكاح من العقود اللازمة والعقد اللازم اذا اتفق المتعاقدان على فسخه ورفعه لم يمنعامن ذلك الا ان يكون العقدحة الله * والنكاح محض حقهما فلا يمنعان من الاتفاق على فسخه (الوجه الثامن) ان الاية اقتضت جواز الخلع اذاخافالزوجان ان لا يقيا حدودالله فكان الخلع طريقاالي تمكنهما من اقامة حدودالله وهي حقوقه الواجبة عليهما في النكاح فاذا كان الخلع مع استقامة الحال طريقاالي تمكنهما من اقامة حدوده التي تعطل ولا بد بدون الخلع تعين الخلع حينئذ طريقا الى اقامتها فان قيل لا يتعين الخلع طريقا بل هاهنا طريقان آخران (احدهما) مفارقتهما (والثاني)عدم الزام الطلاق بالحنث اذا اخرجه مخرج اليمين اما بكفارة أو بدونها كما هي ثلاثة اقوال للسلف معروفة صرح بها أبو محمد بن حزم وغيره قيل نعم هذان طريقان ولكن اذا احكم سندهما غاية الاحكام ولم يمكنه سلوك احدهما وايهما سلك ترتب عليه غاية الضرر في دينه ودنياه لم يحرم عليه والحالة هذه سلوك طريق الخلع وتعين في حقه طريقان اما طريق الخلع واما سلوك طريق ارباب اللعنة وهذه المواضع وامثالهالا تحتملها الا العقول الواسعة التي لها اشراف على اسرار الشريعة ومقاصدها وحكمهاواما عقل لايتسع لفير تقليد من اتفق له تقليده و ترك جميع اقو ال أهل العلم لقوله فليس الكلام معه (الوجه التاسع) ان غاية مامنع المانعون من صحة هذا الخلع انه حيلة والحيل باطلة ومنازعوهم ينازعونهم في كلتي المقدمتين فيقولون الاعتبار في العقود بصورها دون نياتها ومقاصدها فليس لنا ان نسأل الزوج اذا اراد خلع امرأته ما اردت بالخلع وما السبب الذي حملك عليه هل هو المشاقة اوالتخلص من اليمين بل بجرى حكم التخالع على ظاهره ونكل سرائر الزوجين الى الله قالوا ولو ظهر لنا قصد الحيلة فالشان في المقدمة الثانية فليس كل حيلة باطلة محرمة وهل هذا الفصل الطويل الذي نحن فيه الا في اقسام الحيل؟ والحيلة المحرمة الباطلة هي التي تنضمن تحليل ماحرمه الله او تحريم ما احله

الله اواسقاط ماأوجبه واماحيلة تتضمن الخلاص من الآصار والاغلال والتخلص من لعنة الكبير المتعال فاهلا بها من حيلة وبامثالها والله يعلم المفسد من المصلح والمقصود تنفيذ أمر الله ورسوله بحسب الامكان والله المستعان (الوجه العاشر) انه ليس القول ببطلان خلع اليمين اولي من القول بلز وم الطلاق للحالف به غير القاصد له فهم نحاكم إلي كتاب الله وسنة رسوله واقو الله الصحابة رضي الله عنه موقوا عدالشريمة المطهرة واذا وقع التحاكم تبين ان القول بعد منز وم الطلاق المحالف به اقوي ادلة واصح اصولا واطرد قياساً واوفق لقواعد الشرع وانتم معترفون بهذا للحالف به اقوي ادلة واصح اصولا واطرد قياساً واوفق لقواعد الشرع وانتم معترفون بهذا شئتم أم أبيتم فاذا ساغ لكم العدول عنه الى القول المتنافض المخالف للقياس ولما أفتى به الصحابة ولما تقتضيه الشريعة واصولها فلان يسوغ لنا العدول عن قولكم ببطلان خلع اليمين الى ضده ولما تقتضيه الشريعة واصولها فلان يسوغ لنا العدول عن قولكم ببطلان خلع اليمين الى ضده من لعنة الله ورسوله اولي واحري والله أعلم

وحكى قبل ذلك هل فيه كفارة أم لا على قول من يقول الحلف بالطلاق من الا عان الشرعية التي تدخلها وحكى قبل ذلك هل فيه كفارة أم لا على قولين واختار هوان لا يلزم ولا كفارة فيه وهذا اختيار شيخنا أبي محمدا بن تيمة الحي شيخ الاسلام (قال شيخ الاسلام) والقول بانه يمين مكفرة هو مقتضى المنقول عن الصحابة في الحلف بالعتق بل بطريق الاولى فانهم إذا أفتوا من قال ان لم افعل كذا فكل مملوك لي حربانه يمين تكفر فالحالف بالطلاق أولى قال وقد على القول به ابو ثور فقال ان لم تجمع الامة على لزومه فهو يمين تكفر وقد تبين ان الامة لم تجمع على لزومه وحكاه شيخ الاسلام عن جماعة من العلماء الذين سمت همهم وشرفت نفوسهم فارتفعت عن حضيض التقليد الحض الي أوج النظر والاستدلال ولم يكن مع خصومه ما يردون به عليه اقوى من الشكاية الي السلطان فلم يكن له بردهذه الحجة قبل واما ما سواها فيين فساد جميع حججهم و نقضها ابلغ نقض وصنف في المسئلة ما بين مطول و متوسط و عتصر ما يقارب الفي ورقة و بلغت الوجوه التي استدل بها عليها من الكتاب والسنة واقو ال الصحابة والقياس ما يقارب الفي ورقة و بلغت الوجوه التي استدل بها عليها من الكتاب والسنة واقو ال الصحابة والقياس لمنازعيه باذل نفسه وعرضه وأوقاته لمستفتيه فكان يفتي في الساعة الواحدة فيها بقلمه ولسانه اكثر من البعين فيا فعطلت لفتاواه مصانع التحليل وهدمت صوامعه و يعه و كسدت سوقه و تقشعت سحائب البعين في الحالين والحلل لهم من المطلقين وقامت سوق الاستدلال بالكتاب والسنة والآثار السلفية الماهنة عن الحلين والحلل لهم من المطلقين وقامت سوق الاستدلال بالكتاب والسنة والآثار السلفية

وانتشرت مذاهب الصحابة والتابعين وغيرهم من ائمة الاسلام للطالبين وخرج من حبس تقليد المذهب المعين بهمن كرمت عليه نفسه من المتبصرين فقامت قيامة اعدائه وحساده ومن لايتجاوزذكر أكثرهم بابداره اومحلته وهجنو اماذهب اليه بحسب المستجيبين لهم غاية التهجين فمن استخفوه من الطغام واشباه الانعام قالو اهذا قد رفع الطلاق بين المسلمين وكثر اولاد الزنافي العالمين ومن صادنواء: ده مسكة عقل ول قالو اهذاقد ابطل الطلاق المعلق بالشرط وقالوا لمن تعلقوا به من الملوك والولاة هذاقدحل بيعةالسلطان مناعناق الحالفين ونسواانهم همالذين حلوهابخلع اليمين واما هو فصرح في كتبه ان ايمان الحالفين لاتغير شرائع الدين فلايحل لمسلم حل بيعة السلطان بفتوى احد من المفتين ومن افتي بذلك كان من الكاذبين المفترين على شريعة أحكم الحاكمين ولعمر الله لقدمني من هذا بمامني به من سلف من الأعمة المرضيين فما اشبه الليلة بالبارحة للناظرين فهذا مالك بن أنس توصل اعداؤه الي ضربه بان قالو اللسلطان انه يحل عليك ايمان البيعة بفتواه أن يمين المكره لاتنعقد وهم يحلفون مكرهين غيرطائعين فننعه السلطان فلم يمنع لماأخذه الله من الميثاق على من اتاه الله علما أن بينه للمسترشدين (ثم تلاه)على أثره محمد بن ادريس الشافعي فوشي به اعداؤه الى الرشيد انه يحل ايمان البيعة بفتواه ان اليمين بالطلاق قبل النكاح لاتنعقد ولاتطلق ان تزوجها الحالف وكانو ايحلفونهم في جملة الايمان وان كل امرأة تزوجها فهي طالق (وتلاهما) على آثارهماشيخ الاسلام فقال حساده هذا ينقض عليكم ايمان البيمة فمافت ذلك في عضد اعمة الاسلام ولاثني عنه عزماتهم في الله وهممهم ولاصدهم ذلك عمااوجب الله عليهم اعتقاده والعمل بهمن الحق الذي اداهم اليه اجتهادهم بل مضوا السبيلهم وصارت اقرالهم اءلامايهتدي بهاالمهتدون تحقيقالقوله تعالى وجعلناهم أتمة يهدون بأمرنا لما صبر واوكانوا بأياتنايوقنون

﴿ فصل ﴾ ومن له اطلاع و خبرة وعناية باقو ال العلماء يعلم انه لم يزل في الاسلام من عصر الصحابة من يفتي في هذه المسألة بعدم اللزوم والى الان (فاما الصحابة) فقد ذكر نافتا واهم في الحالف بالمتق بعدم اللزوم وان الطلاق أولى منه و ذكر نافتوي على بن أبي طالب كرم الله وجهه بعدم لزوم اليمين بالطلاق وانه لا مخالف له من الصحابة (وأما) التابعون فذكر نافتوى طاوس باصح اسناد عنه وهو من أجل التابعين واذي عكرمة وهو من أغذر اصحاب ابن عباس علماً على ماافتي به طاوس سواء قال سنيد ابن داود في تفسيره المشهور في قوله تعالى ياايه الذين امنو الا تدبع اخطوات الشيطان ومن يتبع

خطوات الشيطان فانه يأمر بالفحشاء والمنكر حدثنااسمعيل بن ابراهيم عن سليمان التيمي عن أبي مجلف في قوله تعالى ياايها الذين امنو الا تتبعو اخطو ات الشيطان قال النذور في المعاصي حدثنا عباد بن ء ادالمهاي عن عاصم الاحول عن عكرمة في رجل قال لفلامه أن لم اجلدك مائة سوط فامر أته طالق قال لا يجلد غلامه ولا تطلق امر أنه هذامن خطوات الشيطان (واما) من بعد التابعين فقد حكى المعتنون بمذاهب العلماء كابي محمد بن حزم وغيره ثلاثة اقوال في ذلك للعلماء وأهل الظاهر لم يزالوا متوافرين على عدماز ومالطلاق للحالف بهولم يزل منهم الائمة والفقهاء والمصنفون والمقلدون لهم وعندنا باسانيد صحيحة لامطعن فيهاءن جماعة من اهل العلم الذين هم اهله في عصر نا وقبله انهم كانوا يفتون بها أحياناً فاخبرني صاحبنا الصادق محمد بنشهوان قال اخبرني شيخنا الذي قرأت عليه القرآن وكان من اصدق الناس الشيخ محمد بن الحلي قال اخبرني شيخنا الامام خطيب جامع دمشق عن الدين الفاروقي قال كان والدي يري هذه المسألة ويفتي بها بغداد (واتما) اهـ ل المغرب فتواتر عمن يعتني بالحديث ومذاهب السلف منهمانه كان يفتي بهاواوذي بعضهم على ذلك وضرب وقدذكرنا فتوي القفال في قوله الطلاق يلزمني انه لا يقع به طلاق وان نواه وذكر نافتاوي اصحاب الى حنيفة في ذلك وحكايتهم اياه عن الامام نصاوذ كرنافتوي اشهب من المالكية فيمن قال لامرأته ان خرجت من داريأ وكلمت فلاناً وتحوذلك فانت طالق ففعلت لم تطلق ولا يختلف عالمان متحليان بالانصاف ان اختيارات شيخ الاسلام لاتقاصرعن اختيارات ابن عقيل وأبي الخطاب بل وشيخهما ابي يعلى فاذا كانت اختيارات هؤلاء وامثالهم وجوها يفتى بهافي الاسلام ويحكم بهاالحكام فلاختيارات شيخ الاسلاماسوة بهاانلم ترجح عليها والله المستعان وعليه التكلان

﴿ فصل ﴾ في جواز الفتوي بالاثار السلفية والفتاوي الصحابية وانها أولى بالاخذ بهامر آراء المتأخرين وفتاويهم وان قربها الي الصواب بحسب قرب اهلها من فتاوى التابعين وفتاوى التابعين أولى من عليه وعلى آله وال فتاوى الصحابة أولى ان يؤخذ بها من فتاوى التابعين وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعي التابعين وهم جراو كلما كان العهد بالرسول اقرب كان الصواب اغلب وهذا حكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد فرد من المسائل كما ان عصر التابعين وان كان افضل من عصر تابعيهم فانما هو بحسب الجنس لا بحسب كل شخص شخص ولكن المفضلون في العصر المتقدم اكثر من المفضلين في العصر المتأخر وهكذ االصواب في اقوال من بعدهم فان المفضلين في العصر المتأخر وهكذ االصواب في اقوال من بعدهم فان

التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والرأي ولعله لايسع المفتى والحاكمء:دالله ان يفتى ويحكم بقول فلان وفلان من المتأخرين من مقلدي الائمة ويأخذ برأيه وترجيحه ويترك الفتوي والحكر بقول البخاري واسحق بنراهويه وعلى بن المديني ومحمدبن نصر المروزى وامثالهم بل يترك قول ابن المبارك والاوزاعى وسفيان الثورى وسفيان بن عينية وحماد بن زيدوحمادبن سلمةوأمثالهم بللايلتفت الىقول ابن ابىذئب والزهرى والليث بنسعد وامثالهم بللايعد قول سعيد بن المسيب والحسن والقاسم وسالم وعطاء وطاوس وجابر بن زيدوشريح وأبي وائل وجمفر بن محمد واضرابهم مما يسوغ الاخذبه بل يرى تقديم قول المتأخر بن من اتباع من قلده على فتوى ابى بكرالصديق وعمروعثمان وعلى وابن مسعود وابي الدردا وزيدبن ثابت وعبدالله بن عباس وعبدالله بنعمر وعبدالله بن الزبير وعبادة بن الصامت وابي موسى الاشعرى واضرابهم فلايدرى ماعذره غداعندالله اذاسوي بين اقوال اولئك وفتاويهم واقوال هؤلا وفتاويهم فكيف اذا رجحها عليهافكيف اذا عين الاخذ بهاحكما وافتاءومنع الاخذبقول الصحابة واستجاز عقوبة من خالف المتأخرين لهاوشهد عليه بالبدعة والضلالة ومخالفة أهل العلم وانه يكيد الاسلام تالله لقد أخذ بالمثل المشهور (رمتني بدائها وانسلت) وسمي وراثة الرسول باسمه هو وكساهم اثو ابه ورماهم بدائه وكثير من هؤلاء يصرخ ويصيح ويقول ويعلن انه يجب على الامة كلهم الاخذ بقول من قلدناه ديننا ولايجوز الاخذ بقول ابي بكر وعمروعثمان وعلى وغيرهم من الصحابة وهذا كلاممن أخذبه وتقلده ولاه الله ماتولى ويجزيه عليه يوم القيمة الجزاءالاوفي والذي ندين الله به ضد هذا القول والرد عليه فنقول (اذافال الصحابي قولا فاماان يخالفه صحابي أخراولا يخالفه فان خالفه مثله لم يكن قول احدهما حجة على الآخر وان خالف اعلم منه كمااذا خالف الخلفاء الراشدين او بعضهم غيرهم من الصحابة في حكم فهل يكون الشق الذي فيه الخلفاء الراشدون او بعضهم حجة على الآخرين فيه قولان للعلماء وهم روايتان عن الامام احمد والصحيح ان الشق الذي فيه الخلفاء اوبعضهم ارجح وأولى ان يؤخذ بهمن الشق الآخر فانكان الاربعة في شق فلاشك انه الصواب وانكان أكثرهم في شق فالصواب فيه اغلب وانكانوا آثنين واثنين فشق ابو بكر وعمر اقرب الى الصواب فان اختلف ابو بكروعمر فالصواب مع ابى بكر وهذه جملة لا يعرف تفصيلها الامن له خبرة واطلاع على ما اختلف فيه الصحابة وعلى الراجح من اقوالهم ويكفى في ذلك معرفة رجحان

قول الصديق في الجدوالاخوة وكون الطلاق الثلاث بفم واحدمرة واحدة وان تلفظ فيه بالثلاث وجوازيع أمهات الاولاد واذا نظر العالم المنصف في ادلة هذه المسائل من الجانبين تبين له ان جانب الصديق ارجح وقد تقدم بعض ذلك في مسئلة الجدوالطلاق الثلاث بفم واحدولا يحفظ للصديق خلاف نص واحد أبدا ولا يحفظ له فتوي ولا حكم مأخذها ضعيف أبدا وهو تحقيق لكون خلافته خلافة نوة

﴿ فَصَلَ ﴾ وان لم يُخالف الصحابي صحابيا آخر فاماان يشتهر قوله في الصحابة اولا يشتهر فان اشتهر فالذي عليه جماهير الطوائف من الفقهاء انهاجاع وحجة وقالت طائفة منهم هوحجة وليس باجاع وقالت شرذمةمن المتكلمين وبعض الفقهاء المتأخرين لايكون اجاعا ولاحجة وان لميشتهر قولهأ ولم يعلم هل اشتهر الملافاختلف الناس هل يكون حجة الملا فالذي عليه جمهور الامة انه حجة هذاقول جمهورالحنفية صرحبه محمدبن الحسن وذكرعن ابي حنيفة نصا وهو مذهب مالك وأصحابه وتصرفه فيموطئه دليل عليه وهوقول اسحق بنراهويه وابي عبيدوهو منصوص الامام احمد في غير موضع عنه واختيار جمهو راصحابه وهومنصوص الشافعي في القديم والجديد الماالقديم فاصحابه مقرون بهواما الجديدف كشيرمنهم يحكي عنه فيه انه ليس بحجة وفي هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جدافانه لا يحفظ له في الجديد حرف واحد ان قول الصحابي ليس بحجة وغاية ماتعلق به من نقل ذلك أنه يحكي أقوالا للصحابة في الجديد ثم يخالفها ولوكانت عنده حجة لم يخالفها وهذاتعلق ضعيف جدا فان مخالفة المجتهد الدليل المعين لماهو اقوى في نظر دمنه لا يدل على انه لا يراه دليلامن حيث الجملة بلخالف دليلالدليل ارجح عندهمنه وقد تعلق بعضهم بانه يراه في الجديد اذاذكراقوال الصحابة موافقالها لايعتمد عليهاوحدها كايفعل بالنصوص بل يعضدها بضروب من الاقيسة فهو تارة يذكرها ويصرح بخلافهاوتارة يوافقهاولا يعتمد عليهابل يعضدها بدليل آخر وهذا ايضا تعلق اضعف من الذي قبله فان تظافر الادلة وتعاضدهاوتناصرهامن عادة اهل العلم قديماو حديثا ولايدل ذكرهم دليلا ثانيا وثالثا على انماذكروه قبله ليس بدليل وقد صرح الشافعي في الجديد من رواية الربيع عنه بأن قول الصحابة حجة يجب المصير اليه فقال المحدثات من الامورضربان (احدهما) ماأحدث يخالف كتابااو سنة اواجهاعااو اثرا فهذه البدعة الضلالة والربيع انمااخذ عنه بمصر وقدجعل مخالفة الاثر الذي ليس بكتاب ولاسنة ولااجاع ضلالة وهذا فوق

كونه حجة وقال البيهقي في كتاب مدخل السنن له باب ذكر اقاويل الصحابة اذا تفرقو اقال الشافعي أقاويل الصحابة اذاتفرقوا فيهانصير الى ماوافق الكتاب والسنة او الاجاع اذاكان اصح في القياس واذاقال الواحدمنهم القول لايحفظ عن غيره منهم فيهله موافقة ولاخلاف صرتالي اتباع قوله اذالم اجدكتابا ولاسنة ولااجماعا ولاشيئا في معناه يحكم له بحكمه او وجدمعه قياس قال البيهقي وقال في كتاب اختلافه مع مالك ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر على من سمعه مقطوع الاباتيانه فانالم يكن ذلك صرنا الى أقاويل الصحابة اوواحد منهم ثم كان قول الأثمة ابي بكروعمر وعثمان اذاصرنا اليالتقليداحب الينا وذلك اذالم نجددلالة في الاختلاف تدل على اقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فنتبع القول الذي معه الدلالة لان قول الامام مشهور بانه يلزم الناس ومن لزم قوله الناس كانأشهر ممن يفتي الرجل اوالنفر وقدياً خذ بفتياه ويدعها وأكثر المفتين يفتون الخاصة فى بيوتهم ومجالسهم ولا يعتني العامة بماقالوا عنايتهم بماقال الامام وقدوجد ناالأ ثمة ينتدبون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيماأرادوا ان يقولوا فيه ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقبلون من المخبر ولا يستنكفون عن ان يرجعو التقواهم الله وفضلهم فاذالم يوجد عن الأعمة فاصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الدين في موضع الامانة اخذ نابقولهم وكان اتباعهم اولي بنا من اتباع مَن بعدهم قال الشافعي رضي الله عنه والعلم طبقات(الاولي) الكتاب والسنة (الثانية) الاجماع فيما ليس كتاباولا سنة (الثالثة) اذيقول صحابي فلايعلم له مخالف من الصحابة (الرابعة) اختلاف الصحابة (الخامسة) القياس هذا كله كلامه في الجديد قال البيه في بعد ان ذكر هـذا وفي الرسالة القديمة للشافعي بعدذكر الصحابة وتعظيمهم قال وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأس استدرك بهعلمواراؤهم لنااحمدوأولي بنامن رأينا ومن ادركنا ممن نرضي اوحكي لناعنه ببلدنا صاروافيا لم يعلموافيه سنة الى قولهم ان اجتمعوا اوقول بمضهم ان تفرقو اوكذا نقول ولم نخرج من أقوالهم كلهم قال واذا قال الرجلان منهم في شي قولين نظرت فانكان قول أحدهما اشبه بالكتاب والسنة أخذت بهلان معه شيئاقويا فان لميكن على واحد من القولين دلالة بما وصفت كان قول الأئمة ابى بكر وعمروعثمان ارجح عندنامن واحد لوخالفهم غيرامام قال البيهقي وقال في موضع آخر فأن لميكن على القول دلالة من كتاب ولا سنة كان قول ابي بكر وعمر وعثمان احب الى من قول غيرهم فان اختلفو اصرناالي القول الذي عليه دلالةوقل اليخلو ااختلافهم من ذلك وان اختلفوا

بلادلالة نظرناالي الاكثر فأن تكافأوا نظرنا احسن اقاويلهم مخرجاعندنا وان وجدونا للمفتين في زماننا اوقبله اجماعاً في شي تبعناه فاذا نزلت نازلة لم نجدفيها واحدة من هذه الامور فليس الا اجتهادالراي فهذا كلام الشافعي رحمه الله ورضي عنه بنصه ونحن نشهد بالله انه لم يرجع عنه بل كلامه في الجديد مطابق لهذامو افق له كما تقدم ذكر لفظه وقد قال في الجديد في قتل الراهب انه القياس عنده واكن أتركه لقول ابي بكر الصديق رضي الله عنه فقد اخبرنا انه ترك القياس الذي هو دليل عنده لقول الصاحب فكيف يترك موجب الدايل لغير دليل وقال في الضلع بعير قلته تقليدا لعمر وقال في موضع آخر قلته تقليد العثمان وقال في الفرائض هذا مذهب تلقيناه عن زيد ولا تستوحش من لفظة التقليد في كلامه وتظن انهاتنفي كون قوله حجة بناء على ماتلقيته من اصطلاح المتأخرين ان التقليد قبول قول الغير بغير حجة فهذا اصطلاح حادث وقد صرح الشافعي في موضع من كلامه بتقليد خبر الواحد فقال قلت هذا تقليدا للخبر وائمة الاسلام كلهم على قبول قول الصحابي قال نعيم بن حامد ثنا ابن المبارك قال سمعت اباحنيفة يقول اذا جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلى الراس والعين واذا جاء عن الصحابة نختار من قولهم واذا جاء عن التابمين زاحمناهم وذهب بعض المتأخرين من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة وأكثر المتكلمين الى أنه ليس بحجة وذهب بعض الفقهاء إلى أنه أن خالف القياس فهو حجة والا فلا قالوا لانه اذا خالف القياس لم يكن الاعن توقيف وعلى هذا فهو حجة وان خالفه صحابي آخر والذين قالواليس بحجة قالوا لان الصحابي مجتهد من المجتهدين يجوز عليه الخطأ فلا يجب تقليده ولا يكون قوله حجة كسائر المجتهدين ولان الادلة الدالة على بطلان التقليدتم تقليد الصحابة ومن دونهم ولان التابعي اذا ادرك عصر الصحابة اعتد بخلافه عند أكثر الناس فكيف يكون قول الواحد حجة عليه ولان الادلة قد انحصرت في الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستصحاب وقول الصحابي ليس واحدا منها ولان امتيازه بكونه افضل واعلم واتقى لايوجب وجوب اتباعه على مجتهد آخر من علماء التابعين بالنسبة الى من بعدهم (فنقول) الكلام في مقامين (احدهما) في الادلة الدالة على وجوب اتباع الصحابة (الثاني) في الجواب عن شبه النفاة فاما الأول فمن وجوه (احدهاً) مااحتج به مالك وهو قوله تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الانهار خالدين فيها

أبدا ذلك الفوز العظيم فوجه الدلالة ان الله تعالى اثني على من اتبعهم فاذاقالوا قولا فاتبعهم متبع عليه قبل الايعرف صحته فهومتبع لهم فيجب ال يكون محمودا على ذلك وال يستحق الرضوال ولو كاناتباعهم تقليدا محضاً كتقليد بعض المفتين لم يستحق من اتبعهم الرضوان الا ان يكون عاميا فاما العلماء المجتهدون فلا يجوز لهم اتباعهم حينئذ (فأن قيل) اتباعهم هو ان يقول ماقالوا بالدليل وهو سلوك سبيل الاجتهاد لانهم انما قالوا بالاجتهاد والدليل عليه قوله بأحسان ومن قلدهم لم يتبعهم بأحسان لانه لو كان مطلق الاتباع محمودا لم يفرق بين الاتباع باحسان أوبغير احسان وأيضا فيجوز أن يرادبه اتباعهم في اصول الدين وقوله باحسان أى بالتزام الفرائض واجتناب المحارم ويكون المقصودان السابقين قدوجب لهم الرضوان وان اساؤا لقوله صلعم ومايدربك ان الله قداطلع على اهل بدرفقال اعماوا ماشئتم فقد غفرت لكم وأيضا فالثناء على من اتبعهم كلهم وذلك اتباعهم فماأجممعوا عليه وأيضا فالثناء على من اتبعهم لا يقتضي وجوبه وانما يدل على جواز تقليدهم وذلك دليل على جواز تقليد العالم كما هو مذهب طائفة من العلماء أوتقليد الاعلم كفول طائفة اخرى اماالدايل على وجوب اتباعهم فليس في الاية مايقتضيه (فالجواب) من وجوه (أحدها) أن الانباع لا يستلزم الاجتهاد لوجره (أحدها) أن الانباع الماموربه في القرآن كقوله فاتبعوني يحببكم الله واتبعوه لعلكم تهتدون ويتبع غيرسبيل المومنين ونحوه لايتوقف على الاستدلال على صحة القول مع الاستغناء عن القائل (الثاني) انه لو كان المراد اتباعهم في الاستدلال والاجتهاد لم يكن فرق بين السابقين وبين جميع الخلائق لان اتباع موجب الدليل يجب ان يتبع فيه كل احد فمن قال قولا بدليل صحيح وجب موافقته فيه (الثالث) أنه اماان تجوز مخالفتهم فى قولهم بعد الاستدلال أولا تجوز فان لم تجز فهو المطلوب وان جازت مخالفتهم فقد خولفوا في خصوص الحكم واتبعوا فيأحسن الاستدلال فليس جمل من فعل ذلك متبعا لموافقتهم في الاستدلال باولى من جعله مخالفا لمخالفته في عين الحكم (الرابع) ان من خالفهم في الحكم الذي أفتوابه لا يكون متبعالهم اصلا بدليل ان من خالف مجتهدا من المجتهدين في مسئلة بعد اجتهاد لا يصح ان يقال اتبعه وان أطلق ذلك فلا بد من تقييده بان يقال اتبعه في الاستدلال اوالاجتهاد (الخامس) ان الاتباع افتعال من اتبع وكون الانسان تابعاً لغيره نوع افتقار اليه ومشي خلفه وكل واحد من المجتهدين المستدلين ليس تبعاً للآخر ولامفتقرا اليه بمجرد ذلك حتى يستشعر

موافقته والانقيادله ولهذا لايصحان يقال لمن وافق رجلا في اجتهاده أوفتواه اتفاقا انه متبع له (السادس) أن الايةقصد بهامد حالسابقين والثناء عليهم وبيان استحقاقهم أن يكونو اأعمة متروعين وبتقديران لايكون قولهم موجبا للموافقة ولامانعامن المخالفة بل انمايتبع القياس مثلا لايكون لهم هذا المنصب ولايستحقون هذاالمدح ولاالثناء (السابع انمن خالفهم في خصوص الحكم فلم يتبعهم فىذلك الحكم ولافيما استداو ابه على ذلك الحكم فلايكمون متبعا لهم بمجرد مشاركتهم في صفة عامة وهي مطلق الاستدلال والاجتهاد لاسما وتلك الصفة العامة لااختصاص لهامه لانما ينفي الاتباع اخص مما يثبته واذا وجد الفارق الاخص والجامع الاعم وكلا هما مؤثر كان التفريق رعاية للفارق أولى من الجمع رعاية للجامع واما قوله با عسان فليس المر دبه ان يجتهد وافق أوخالف لانه اذاخالف لم يتبعهم فضلا عن ان يكون باحسان ولان مطلق الاجتهاد ليس فيه اتباع لهم لكن الأتباع لهم اسم يدخل فيه كل من وافقهم في الاعتقاد والقول فلا بد مع ذلك ان يكون المتبع محسنا باداءالفرائض واجتناب المحارم لئلايقع الاغترار بمجر دالموافقة فولا وأيضا فلا بد أن يحسن المتبع لهم القول فيهم ولا يقدح فيهم اشترط الله ذلك لعلمه بأن سيكون أقوام ينالون منهم وهذا مثل قوله تعالى بعد ان ذكر المهاجرين والانصاروالذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولاتجعل فيقلوبنا غلا للذين آمنوا واما تخصيص اتباعهم باصول الدين دون فروعه فلا يصح لان الاتباع عام ولان من اتبعهم في أصول الدين فقط لو كان متبعاً لهم على الاطلاق لكنا متبعين للمؤمنين من أهل الكناب ولم يكن فرق بين اتباع السابقين من هذه الامة وغيرها وايضا فانه اذا قيـل فلان يتبع فلانا واتبع فلانا وانا متبع فلانا ولم يقيدذلك بقرينة لفظية ولا حالية فانه يقتضي اتباعه في كل الامور التي يتأتي فيها الاتباع لان من اتبعه في حال وخالفه في أخري لم يكن وصفه بانه متبع باولى من وصفه بأنه مخالف ولان الرضوان حكم تعلق باتباعهم فيكون الاتباع سببالهلان الحكم المعلق بما هو مشتق يقتضي ان مامنه الاشتقان سبب واذا كان اتباعهم سببا للرضوان اقتضي الحكم في جميع موارده ولااختصاص للاتباع بحال دون حال ولان الاتباع يؤذن بكون الانسان تبعا لغيره وفرعا عليه وأصول الدين ليست كذلك ولان الآية تضمنت الثناء عليهم وجعلهم أمَّة لمن بعدهم فلو لم يتناول الا اتباعهم في اصول الدين دون الشرائع لم يكونوا المَّة في ذلك لان ذلك معلوم

مع قطع النظر عن اتباعهم

﴿ فصل ﴾ واما قولهم ان الثناء على من اتبعهم كلهم فنقول الآية اقتضت الثناء على من اتبع كل واحد منهم كما ان قوله والسابقون الاولون والذين اتبعوهم يقتضي حصول الرضوان لكل واحد من السابقين والذين اتبعوهم في قوله رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجرى وكذلك في قوله اتبعوهم لانه حكم علق عليهم في هـذه الآية فقـد تناولهم مجتمعين ومنفردين وايضًا فإن الاصل في الاحكام المعلقة باسماء عامة ثبوتها لكل فرد فرد من تلك المسميات كقوله اقيموا الصلاة وقوله لقد رضي الله عن المؤمنين وقوله تعالى اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وايضا فأن الاحكام المعلقة على المجموع يؤتى فيها باسم يتناول المجموع دون الافراد كقوله وكذلك جعلناكم امة وسطا وقوله كنتمخيرامةاخرحت للناس وقوله ويتبع غير سبيل المؤمنين فان لفظ الامة ولفظ سبيل المؤمنين لا يمكن توزيعه على افر ادالامة وافر ادالمؤمنين بخلاف لفظ السابقين فانه يتناول كل فرد من السابقين وايضافالا ية تعم اتباعهم مجتمعين ومنفردين في كل ممكن فمن اتبع جماعتهم اذا اجتمعوا واتبع احادهمفيا وجد عنهم ممالم يخالفه فيه غيره منهم فقدصدق عليه انه اتبع السابقين امامن خالف بعض السابقين فلا يصح ان يقال اتبع السابقين لوجود مخالفته لبعضهم لاسيما اذا خالف هذامرة وهذامرة وبهذا يظهر الجواب عن اتباعهم اذا اختلفو افان اتباعهم هناك قول بعض تلك الاقوال باجتهاد واستدلال اذهم مجتمعون على تسويغ كل واحدمن تلك الاقوال لمن ادي اجتهاده اليه فقد قصد اتباعهم أيضا اما اذا قال الرجل قولاً ولم يخالفه غيره فلم يعلم أن السابقين سوغوا خلاف ذلك القول وايضًا فالآية تقتضي اتباعهم مطلقًا فلو فرضنًا ان الطالب وقف على نص يخالف قول الواحد منهم فقد علمنا انه لو ظفر بذلك النص لم يعدل عنه امااذا رأينا رأيا فقد يجوزان يخالف ذلك الراى وايضافلولم يكن انباعهم الافيما اجمعوا عليه كلهم لم يحصل اتباعهم الا فيما قد علم انه من دين الاسلام بالاضطرار لان السابقين الاولين خلق عظيم ولم يعلم أنهم اجمعوا الاعلى ذلك فيكون هذا الوجه هو الذي قبله وقد تقدم بطلانه اذ الاتباع في ذلك غير مؤثر وايضا فجميع السابقين قدمات منهم أناس في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحينئذ فلا يحتاج في ذلك الوقت الى اتباعهم للاستغناء عنه بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لو فرضناأ حدايتبهم اذ ذاك لكان من السابقين فحاصله ان التابعين لاعكم مم اتباع جميع السابقين

وايضا فان مءرفة قول جميع السابقين كالمتعذر فكيف يتبعونه كلهم في شي لايكاد يعلم وايضا فانهم انما استحقوا منصب الامامة والاقتداء بهم بكونهم هم السابقين وهذه ضفة موجودة في كل واحد منهم فوجب ان يكون كل منهم اماما للمتقين كما استوجب الرضوان والجنة ﴿ فَصَلَ ﴾ واما قوله ليس فيها مايوجب اتباعهم فنقول الآية تقتضي الرضوان عمن اتبعهم باحسان وقد قام الدايل على ان القول في الدين بنير علم حرام فلا يكون اتباعهم قولا بغير علم بل قولا بعلم وهذا هو المقصود وحينئذفسواءيسمي تقليداأ واجتهادا وايضافانكان تقليدالعالم للعالم حراما كما هو قول الشافعية والحنابلة فاتباعهم ليس بتقليد لانه مرضى وان كان تقليدهم جائزا اوكان تقليدهم مستثني من التقليد المحرم فلم يقل أحد ان تقليد العلماء من موجبات الرضوان فعلم ان تقليدهم خارج عن هذالان تقليدالعالموان كانجائزا فتركهالي قول غيره أوالي اجتهاد جائز ايضاً بالاتفاق والشي المباح لا يستحق به الرضوان وايضاً فان رضوان الله غاية المطالب التي لاتنال الا بأفضل الاعمال ومعلوم ان التقليد الذي يجوز خلافه ليس بافضل الاعمال بل الاجتهاد أفضل منهفعلم ان اتباعه هو افضل مايكون في مسئلة اختلفوافيها هم ومن بعدهم وان اتباعهم دون من بعدهم هو الوجب ارضوان الله فلا ريب أن رجحان احد القولين يوجب أتباعهم بلاشك ومسائل الاجتهاد لا يتخير الرجل فيها بين القولين (وايضاً) فان الله اثني على الذين اتبعوهم باحسان والتقليد وظيفة العامة فاما العلماء فاما إن يكون مباحا لهم أو محرما اذ الاجتهاد افضل منه لهم بغير خلاف وهو واجب عليهم فلو اريد باتراعهم التقليد الذي يجوز خلافه اكان للعامة في ذلك النصيب الاوفي وكان حظ علاء الامة من هذه الآية أبخس الحظوظ ومعلوم ان هذا فاسد وايضاً فالرضو ان عمن انبعهم دليل على ان اتباعهم صواب ليس بخطأ فانه لو كان خطأ لـكان غاية صاحبه ان يعفي له عنه فان الخطئ الى ان يعفى عنه أقرب منه الى ان يرضى عنه واذاكان صوابا وجب اتباعه لان خلاف الصواب خطأ والخطأ يحرم اتباعه اذا علم انه خطأ وقد علم انه خطأ بكون الصواب خلافه وأيضا فاذاكان اتباعهم موجب الرضوان لم يكن ترك اتباعهم موجب الرضوان لانالجزاء لايقتضيه وجودالشئ وضده ولاوجوده وعدمه لانه يبقى عديم الاثر في ذلك الجزاء واذا كان في المسئلة قولان احدهما يوجب الرضوان والاخرلابوجه كانالحق مابوجه وهذا هو المطلوب وايضافان طلب رضوان الله واجب لانه اذا لم يوجد رضوانه فاما سخطه أو عفوه والعفو انما يكون مع انعقاد

سبب الخطيئة وذلك لا تباح مباشرته الابالنص واذا كان رضوانه الما هو في اتباعهم واتباع رضوانه واجب كان اتباعهم واجباوا يضافانه الما التي على المتبع بالرضوان ولم يصرح بالوجوب لان ايجاب الا تباع يدخل فيه الا تباع في الا فعال ويقتضي تحريم مخالفتهم مطلقا فيقتضي ذم المخطئ وليس كذلك اما الا قوال فلا وجه لمخالفتهم فيها بعدما ثبت ان فيها رضاء الله لم يكن رضاء الله في ضده بخلاف الا فقد يكون رضاء الله في الا فعال المختلفة وفي الفعل والترك بحسب قصدين و حالين أما الاعتقادات والا قوال فليست كذلك فاذا ثبت ان في قولهم رضوان الله تعالي لم يكن الحق والصواب الا هو فوجب اتباعه (فان فيل) السابقون هم الذين صلوا الي القبلتين أوهم أهل بيعة الرضوان ومن قبلهم في الدليل على اتباع من أسلم بعد ذلك (قيل) اذا ثبت وجوب اتباع أهل بيعة الرضوان فهو أكبر المقصود على انه لا فائل بالفرق وكل الصحابة سابق بالنسبة الي من بعدهم

وتعالى عن صاحب بس على سبيل الرضاء بهذه المقالة والناء على قائلها والافرار له عليها وكل وتعالى عن صاحب بس على سبيل الرضاء بهذه المقالة والناء على قائلها والافرار له عليها وكل واحد من الصحابة لم يسألناأ جراوهم مهتدون بدليل قوله تعالى خطا بالهم وكنتم على شفاحفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين الله ليم آياته لعليم تهدون ولعل من الله واجب وقوله تعالى ومنهم من يستمع اليك حتى اذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفا أولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم والذين اهتدوا زادهم هدي وآتاهم تقواهم وقوله تعالى والذين قاتلوا في سبيل الله فان يضل أعمالهم سيهديهم وقوله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهديهم سبيل والله فيكون الله قد هداهم وكل من الصحابة منيب الى الله فيحب اتباع سبيله وأقواله واعتقاداته من أكبر سبيله والله الى المن المهم منيبون الي الله تعالى ان الله تعالى قد هداهم وقد قال ويهدي اليه من ينيب (الوجه الرابع) قوله تعالى قل هذه سبيلى ادعو الى الله على بصيرة انا ومن اتبعنى فاخبر تعالى ان من البيا المن ورضيه ياقومنا أجيبوا داعي الله وآمنوا به ولان من دعا الى الله على بصيرة وقد دعا الى الله على بصيرة فقد دعا الى الله على بصيرة فقد دعا الى الله على بصيرة وقد دعا الى الله على بصيرة فقد دعا الى الله على بصيرة وقد دعا الى الله على بصيرة فقد دعا الى الله على بصيرة وقد دعا الى الله على بصيرة وقد دعا الى الله على بصيرة فقد دعا الى الله على بصيرة به بصيرة به بصيرة فقد دعا الى الله على بصيرة فقد دعا الى الله على بصيرة به بصيرة به

الحق عالمًا به والدعاء الي أحكام الله دعاء الي الله لانه دعاء الي طاءتـــه فيما أمر ونهمي واذن فالصَّحَابَة رضوان الله عليهم قد اتبعوا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيجب اجابتهم اذا دعوا الي الله (الوجه الخامس) قوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى قال ابن عباس في رواية ابي مالك هم أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم والدليل عليه قوله تعالي ثم أور ثناالكتاب الذين اصطفينا من عبادنا وحقيقة الاصطفاء افتعال من التصفية فيكون قدصفاهم من الاكدار والخطأ من الاكدار فيكونون مصطفين منه ولا ينتقض هذا بما اذا اختلفوا لان الحق لم يعدهم فلا يكون قول بعضهم كدرالان مخالفته الكدر وبيانه يزيل كونه كدرا بخلاف مااذا قال بعضهم قولا ولم يخالف فيه فلو كان قولا باطلا ولم يرده راد لكان حقيقة الكدر وهذا لانخلاف بعضهم لبعض بمنزلة متابعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أموره فانها لاتخرجه عن حقيقة الاصطفاء (الوجه السادس) ان الله تعالى شهد لهم بأنهم أوتوا العلم بقوله ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل اليك من ربك هو الحق وقوله حتى اذا خرجوا عن عنــ دك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفا وقوله يرفع الله الذين منكم والذين أوتوا العلم درجات واللام في العلم ليست للاستغراق وانما هي للعهدأي للعلم الذي بعث الله به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وأذا كانوا قداً وتو اهذا العلم كان اتباعهم واجبا (الوجه السابع) قوله تعالى كنتم خيراً مها خرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله شهد الله لهم بانهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر فلوكانت الحادثة في زمانهم كم يفت فيها الا من اخطأ منهم لم يكن احد منهم قد امر فيها بمعروف ولا نهي فيها عن منكر اذ الصواب معروف بلا شك والخطأ منكر من بعض الوجوه ولولا ذلك لماصح التمسك بهذه الاية على كون الاجماع حجة واذا كان هذا باطلاعلم ان خطامن يملم منهم في المراذ الم يخالفه غيره ممتنع وذلك يقتضي ان قوله حجة (الوجه الثامن) قوله تعالى يأيها الذين أمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين قال غير واحدمن السلف هم أصحاب محمدصلي الله عليه وآله وسلم ولاريب انهم أثمة الصادقين وكل صادق بعدهم فبهم يأتم في صدقه بل حقيقة صدقه اتباعه لهم وكونه معهم ومعلوم ان من خالفهم في شيءٌ وان وافقهم في غيره لم يكن معهم فيما خالفهم فيه وحينئذ فيصدق عليهانه ليس معهم فتنتني عنه المعية المطلقة وان ببتله قسط من المعية فيما وافقهم فيه فلا يصدق عليه أنه معهم بهذا القسط وهذا كا نفي الله ورسوله الايمان

المطلق عن الزاني والشارب والسارق والمنتهب بحيث لايستحق اسم المؤمن وان لم ينتف عنه مطلق الاسم الذي يستحق لاجله أن يقال معه شيء من الايمان وهدندا كاان اسم الفقيه والعالم عند الاطلاق لا يقال لمن معه مسئلة أومسئلتان من فقه وعلم وان قيل معه شيء من العلم ففرق بين المعية المطلقة ومطلق المعية ومعلوم ان المأموربه الاول لاالثاني فان الله تعالى لم يرد منا ان نكون معهم في شيء من الاشياء وان تحصل من العية ما يصدق عليه الاسم وهذا غلط عظيم في فهم مراد الرب تعالى من أوامره فاذاأم نا بالتقوى والبر والصدق والعفة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحو ذلك لم يردمنا ان نأتي من ذلك باقل مايطلق عليه الاسموهو مطلق الماهية المأمور بها بحيث نكون ممتثلين لامرهاذا اتينا بذلك وتمام تقرير هذاالوجه بما تقدم في تقرير الامر بمتابعتهم سواء (الوجمه التاسع) قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهدا، على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ووجمه الاستدلال بالاية أنه تعالي اخبر انه جملهم أمة خيارا عدولا هذا حقيقة الوسطفهم خير الامم واعدلها في اقوالهم واعمالهم واراداتهم ونياتهم وبهذااستحقوا ان يكونوا شهداءللرسل على اممهم يوم الفيامة والله تعالى يقبل شهادتهم عليهم فهم شهداؤه ولهذا نوه بهم ورفع ذكرهم واثني عليهم لانه تعالى لماانخذهم شهداء اعلم خلقه من الملائكة وغيرهم بحال هؤلاء الشهداء وامر ملائكته ان تصلي عليهم وتدعولهم وتستغفرلهم والشاهدالمقبول عندالله هوالذي يشهد بعلم وصدق فيخبر بالحق مستندا الي علمه به كما قال تمالي الا من شهد بالحق وهم يعلمون فقد يخبر الانسان بالحق اتفاقا من غير علمه به وقد يملمه ولا يخبر به فالشاهد المقبول عند الله هوالذي يخبر به عن علم فلو كان علمهم ان يفتي أحدهم بفتوى وتكون خطأ مخالفة لحكم الله ورسوله ولا يفتي غيره بالحق الذي هو حكم الله ورسوله اما مع اشتهار فتوى الاول أو بدون اشتهارها كانت هذه الامة العـدل الخيار قد اطبقت على خلاف الحق بل انقسموا قسمين قسما افتى بالباطل وقسما سكت عن الحق وهذا من المستحيل فان الحق لا يعدوهم ويخرج عنهم الى من بعدهم قطعا ونحن نقول لمن خالف اقو الهم لو كان خيرا ماسبقونا اليه (الوجه العاشر)ان قوله تعالى وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم ابراهيم هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس فأخبر تعالى انه اجتباهم

والاجتباء كالاصطفاء وهوافتعال من اجتبي الشي يجتبيه اذاضمه اليه وحازه الى نفسه فهم الجتبون الذين اجتباهم الله اليه وجعلهمأ هله وخاصته وصفوته من خلقه بعد النبيين والرسلين ولهذاأ مرهم تعالي ان يجاهدوا فيه حق جهاده فيبذلوا له أنفسهم ويفردوه بالمحبة والعبودية ويختاروه وحده آلها معبودا محبوباعلى كل ماسواه كااختارهم على من سواهم فيتخذونه وحده الهمهم ومعبودهم الذي يتقربون اليه بالسنتهم وجوارحهم وقلوبهم ومحبتهم وارادتهم فيوثرونه في كل حال على من سواه كما اتخذهم عبيده وأولياءه واحباءه وآثرهم بذلك على من سواهم ثمأ خبرهم تعالى انه يسرعليهم دينهم غاية التيسير ولم يجعل عليهم فيه من حرج البتة لكمال محبته لهم ورأف هور حمته وحنانه بهم ثم أمرهم بلزوم ملة امام الحنفاء أبيهم ابراهيموهي افراده تعالى وحده بالعبودية والتعظيم والحب والخوف والرجاء والتوكل والانابة والتفويض والاستسلام فيكون تعليق ذلكمن قلوبهم بهوحده لابغيره ثم أخبر تعالى انه نوه بهمواثني عليهم قبل وجودهم وسماهم عباده المسلمين قبل ان يظهرهم ثم نوه بهم وسماهم كذلك بعدان أوجدهم اعتناء بهمورفعة لشأنهم واعلاء لقدرهم ثم أخبر تعالي انه فعل ذلك ليشهد عليهم رسوله ويشهدواهم على الناس فيكونون مشهودا لهم بشهادة الرسول شاهدين على الامم بقيام حجة الله عليهم فكان هـذا التنويه واشارة الذكر لهـذين الامرين الجليلين ولهاتين الحكمتين العظيمتين والمقصود انهم اذاكانوا بهذه المنزلة عنده تعالي فمن المحال ان يحرمهم كلهم الثواب في مسئلة فيفتي فيها بعضهم بالخطأ ولا يفتي فيها غيره بالصواب ويظفر فيها بالهدي من بعدهم والله المستعان (الوجه الحادي عشر) قوله تعالي ومن يعتصم بالله فقد هدى الى صراط مستقيم ووجه الاستدلال بالآية انه تعالى اخبر عن المعتصمين به بانهم قد هدوا الى الحق فنقول الصحابة رضوان الله عليهم معتصمون بالله فهم مهتدون فاتباعهم واجب أماالمقدمة الاولى فتقريرها من وجوه (احـدها) قوله تعالى واعتصموا بالله هو مولا كم فنعم المولي ونعم النصير ومعلوم كمال تولي الله تعالى لهم ونصره اياهم أتم نصره وهذا يدل على أنهم اعتصموابه اتم اعتصام فهم مهديون بشهادة الرب لهم بلاشك واتباع المهدي واجب شرعا وعقلا وفطرة بلاشك وما يرد على هذا الوجه من ان المتابعة لاتستلزمالمتابعة في جميع أمورهم فقد تقدم جوابه (الوجه الثاني عشر) قوله تعالى عن أصحاب موسى وجعانا منهم أئمــة يهدون بامرنا لما صبروا وكانوا باياتنا يوقنون فاخبر تعالى انه جعلهم ائمة يأتم بهم من بعدهم لصبرهم

ويقينهم اذ بالصبر واليقين تنال الامامة في الدين فان الداعي الى الله تعالى لايتم له أمره الا بيقينه للحق الذي يدعو اليه وبصيرته بهوصبره على تنفيذالدعوة الى الله باحتمال مشاق الدعوة وكف النفس عما يوهن عزمه ويضعف ارادته فمن كان بهذه المثابة كان من الا تمةالذين بهدون بامره تعالى ومن المعلوم ان اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم احق واولي بهذا الوصف من اصحاب موسي فهم اكمل يقينا واعظم صبرا ، ن جميع الاهم فهم اولي بمنصب هـ ذه الامامة وهذا امر ثابت بلا شك بشهادة الله لهم وثنائه عليهم وشهادة الرسول لهم بانهم خير القرون وانهم خيرة الله وصفوته ومن المحال على من هذا شأنهمان يخطئوا كلهم الحق ويظفر به المتأخرون ولوكان هذا ممكنا لانقلبت الحقائق وكانالمتأخرون ائمة لهميجب عليهم الرجوع الى فتاويهم واقوالهم وهذا كما انه محال حسا وعقلا فهو محال شرعاو بالله التوفيق (الوجه الثالث عشر)قوله تعالى والذين يقولون ربنا هب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة اعين واجعلنا للمتقين اماما وامام بمعنى قدوة وهو يصايح للواحد والجمع كالامة والاسوة وقدقيل هو جمع أمم كصاحب وصحاب وراجل ورجال وتاجر وتجار وقيل هو مصدر كقتال وضراب اى ذوامام والصواب الوجه الاول فكل من كان من المتقين وجب عليه ان يأتم بهم والتقوى واجبة والائتمام بهم واجب ومخالفتهم فيما افتوا به مخالف للائتمام بهم وان قيل نحن نأتم بهم في الاستدلال واصول الدين فقد تقدم من جواب هذا مافيه كفاية (الوجه الرابع عشر) ماثبث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصحيح من وجوه متعددة انه قال خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهـم ثم الذين يلونهـم فاخبر صلى الله عليه وآله وسلم ان خير القرون قرنه مطلقاو ذلك يقتضى تقديم في كل بابمن أبواب الخير والا لوكانواخيرامن بعض الوجو دفلا يكونون خير القرون مطلقا فلو جازان يخطي الرجل منهم في حكم وسأئر هم لم يفتو ابالصواب وانماظفر بالصواب من بعدهم واخطأ وا هم لزمان يكون ذلك القرن خيرا منهم في ذلك الوجه لان القرن المشتمل على الصواب خير من القرن المشتمل على الخطأ في ذلك الفن ثم هذا يتعدد في مسائل عديدة لان من يقول قول الصحابي ليس بحجة يجوز عنده ان يكون من بعدهم اصاب في كل مسئلة قال فيها الصحابي قولا ولم يخالفه صحابي آخر وفات هذا الصواب الصحابة ومعلومان هذا يأتي في مسائل كثيرة تفوق العدوالاحصاء فكيف يكونون خيرا ممن بعدهم وقد امتاز القرن الذي بعدهم بالصواب

فيمايفوق العد والاحصاء مااخطأوا فيه ومعلومان فضيلة العلمومعرفة الصواب اكمل الفضائل واشرفها فيا سبحان الله اي وصمة اعظم من ان يكون الصديق او الفاروق او عثمان او على او بن مسعود اوسلمان الفارسي او عبادة بن الصامت واضر ابهم رضي الله عنهم قد اخبر عن حكم انه كيت وكيت في مسائل كثيرة واخطأ في ذلك ولم يشتمــل قرنهم على ناطق بالصواب في تلك المسائل حتى تبع من بعدهم فعرفوا حكم الله الذي جهله اولئك السادة واصابواالحق الذي اخطأه اولئك الأئمة سبحانك هذا بهتان عظيم (الوجه الخامس عشر)ماروي مسلم في صحيحه من حديث ابي موسي الاشعرى قال صلينا المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا لو جلسنا حتي نصلي معه العشاء فجلسنا فخرج علينا فقال مازلتم ههنا فقلنا يارسول الله صلينا معك المغرب ثم قلنا نجلس حتى نصلي معك العشاء قال احسنتم واصبتم ورفع رأسه الي السماء وكان كثيرا مايرفع رأسه الى السما فقال النجوم امنة للسماء فاذا ذهبت النجوم اتى السماء ماتوعدون وانا امنة لاصحابي فاذا ذهبت اتى اصحابي مايوعدون وأصحابي امنة لامتى فاذا ذهب اصحابي اتى أمتى مايوعدون ووجه الاستدلال بالحديث انه جمل نسبة اصحابه الى من بعدهم كنسبته الي اصحابه وكنسبة النجوم الي السماء ومن المعلوم ان هذا التشبيه يعطى من وجوب اهتداء الامة بهم ماهو نظير اهتدائهم بنبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ونظير اهتداء اهل الارض بالنجوم وايضا فانه جعل بقاءهم بين الامة امنة لهم وحرزا من الشر واسبابه فلو جاز ان يخطئوافيما افتوا به ويظفر به من بعدهم لكان الظافرون بالحق أمنة للصحابة وحرزا لهم وهذا من المحال (الوجـه السادس عشر) مارواه أبو عبـد الله بن بطة من حـديث الحسن عن أنس انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان مثل أضحابي في أمتي كمثل الملح في الطعام لا يصاح الطعام الابالماح قال الحسن قدذهب ملحنا فكيف نصلح وروي ابن بطة أيضاً باسنادين الى عبد الرزاق اخبر نامعمر عمن سمع الحسن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثل أصحابي في الناس كمثل الماح في الطعام ثم يقول الحسن هيهات ذهب ماج القوم وقال الأمام أحمد ثنا حسين بن على الجعفي عن أبي موسى يعني اسرائيل عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثل أصحابي كمثل الماح في الطعام قال يقول الحسن هل يطيب الطعام الابالملح ويقول الحسن فكيف بقوم ذهب ملحهم ووجه الاستدلال انه شبه

اصحابه في صلاح دين الامة بهم بالملح الذي صلاح الطعام به فلوجازان يفتوا بالخطأولا يكون في عصرهم من يفتي بالصواب ويظفر به من بعدهم لكان من بعدهم ملحالهم وهذا محال (يوضعه) ان الملح كما ان به صلاح الطمام فالصواب به صلاح الانام فلوأ خطأوا فيما افتوا به لااحتاج ذلك الي ملح يصلحه فاذا افتى من بعدهم بالحق لكان قد اصلح خطأهم فكان ملحالهم (الوجه السابع عشر) ماروي الخارى في صحيحه من حديث الاعمش قال سمعت ابا صالح يحدث عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاتسبوا اصحابي فلو ان احدكم انفق مثل احد ذهبا مابلغ مد احدهم ولا نصيفه وفي لفظ فوالذي نفسي بيده وهذاخطاب منه خالد بن الوايد ولا قرانه من مسلمة الحديبية والفتح فاذا كان مد أحد اصحابه أونصيفه افضل عند الله من مثل احد ذها من مثل خالد واضر ابه من اصحابه فكيف يجوزان يحرمهم الله الصواب في الفتاوي ويظفر به من بعدهم هذا من ابين المحال (الوجه الثامن عشر)ماروي الحميدي ثنا محمد بن طلحة قال حدثني عبد الرحمن بن سالم بن عبدالرحمن بنعويلم بن ساعدة عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله اختارني واختار لي اصحابا فجعل لي منهم وزراء وانصارا واصهارا الحديث ومن المحال ان يحرم الله الصواب من اختارهم لرسوله وجعام وزراءه وانصاره واصهاره ويعطيه من بعدهم في شيء من الاشياء (الوجه التاسع عشر) ماروى ابوداو دالطيالسي ثنا المسعودي عن عاصم عن ابي وائل عن ابن مسعود رضى الله عنه قال ان الله نظر في قلوب العباد فوجد قال محمد خير قلوب العبادة عنه برسالته ثم نظر فى قلوب العاديد قاب محمد فوجد قاوب اصحابه خير قلوب العادفاختارهم لصحبة نبيه و نصرة دينه فاراه المسامون حسنا فهو عندالله حسن وماراه المسلمون قبيحافهو عندالله قبيح ومن المحال ان يخطئ الحق فى حكم الله خير قاوب العباد بمد رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم ويظفر به من بعدهم وأيضا فان ماانتي به احدهم وسكت عنه الباقون كابه فاما ان يكونوا قدرأوه حسنا أويكونوا قد رأوه قبيحافان كانواقدرأوه حسنافهو حسن عنداللهوانكانواقدرأوه قبيحا ولم ينكروه لم تكن قلو بهم من خيرقلوب العباد وكان من انكره بعدهم خيرا منهم وأعلم وهذا من ابين الحال (الوجه العشرون) ما رواه الامام أحمدوغيره عن ابن مسعود رضى الله عنه قال من كان متاسيافليتاس باصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانهم كانو ابر هذه الامة قلوبا واعمقها علما واقلها

تكافاواقومهاهديا واحسنها حالاقوم اختارهم الله لصحبة نبيه واقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوا آثارهم فانهم كانواعلى الهدىالمستقيم ومن الحال اذبحرمالله ابرهذه الامة قلوبا واعمقها علماوا قلهاتكافا واقومها هدياالصواب في احكامه ويوفق له من بعدهم (الوجه الحادي والعشرون) مارواه الطبراني وابو نعيم وغيرهما عن حذيفة بناليمان أنه قال يامعشر القرآء خذواطريق من كان قبلكم فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم بقابعيداولئن تركتموه يمينا وشهالالقد ضللتم ضلالا بميدا ومن المجال ان يكون الصواب في غير طريق من سبق إلى كل خير على الاطلاق (الوجه الثاني والعشرون) ماقاله جندب بن عبد الله لفرقة دخلت عليه من الخوارج فقالوا ندعوك الي كتاب الله فقال انتم قالوا نحن قال انتم قالو أنحن فقال ياأ خابيث خلق الله في اتباعنا تختارون الضلالة ام في غير سنتنا تلتمسون الهدى اخرجوا عني ومن المعلوم ان من جوزان تكون الصحابة اخياً وافي فاويهم فمن بعدهم وخالفهم فيهافقد اتبع الحق فيغير سنتهم وقددعاهم الىكتاب الله فان كتاب الله انما يدعو الى الحق وكفي ذلك ازرا على نفوسهم وعلى الصحابة (الوجه الثالث والعشرون) ما رواه الترمذي من حديث العرباض بن سارية قال وعظنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منهاالقلوب فقال قائل يارسول الله كانها موعظة مودع فاذاتع بدالينا فقال عليكم بالسمع والطاعة وانتام عليكم عبد حبشي كان راسه زييبة وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشديين المهدين من بعدي تمكو إجاو عضو اعليه ابالنو اجذوايا كمو محدثات الامورفان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وهذا حديث حسن اسناده لاباس به فقر ن سنة خلفائه بسنته وأمر باتباعها كاأمر باتباع سنته وبالغ في الامر بهاحتي امران يعض عليها بالنواجذوهذا يتناول ما افتوا به وسنوه للامة وان لم يتقدم من نبيهم فيه شيء والا كان ذلك سنته ويتناول ماافتي به جميعهم او اكثرهم اوبعضم لانه على ذلك بماسنه الخلفاء الراشدون ومعلوم أنهم لم يسنو اذلك في آن واحد فعلم ان ماسنه كل واحدمنهم في وقته فهومن سنة الخلفاء الراشدين ورواه الامام احمد في مسنده من حديث عبد الرحمن بنمهدى عن معاوية بن صالح عن ضمرة بن حييد، عن عبد الرحمن بن عمر و السلمي سمع العرباض بن سارية فذكر تحوه (الوجه الرابع والعشرون)مارواه الترمذي من حديث الثوري عن عبدالملك ابن عمير عن هلال مولى ربعي بن حراش عن ربعي عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمرواهتد وابهدي عمار وتمسكوابعهـ ابن أم عبد قال

الترمذي هذاحديث حسن ووجه الاحتجاج به ما تقدم في تقرير المتابعة (الوجه الخامس والعشرون) مارواهمسلم في صحيحهمن حديث عبدالله بنرباح عن ابى قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انيطع القومابا بكروعمر يرشدوا وهوفي حديث الميضأة الطويل فجمل الرشد معلقا بطاعتهما فلو افتوا بالخطافي حكم واصابه من دمدهم لكان الرشد في خلافهما (الوجه السادس والعشرون) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لابي بكروعمر في شأن تامير الفعماع بن حكيم والا فرع ابن حابس لو اتفقها على شي علم أخالفكما فهذارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخبرانه لا يخالفهما لو اتفقاومن بقول قولهما ليس بحجة يجوزمخالفته ماوبعض غلاتهم بقول لايجوز الاخذ بقولها وبجب الاخذ بقول امامنا الذي قلدناهوذلك موجودفي كتبهم (الوجه السابع والعشرون) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظرالي أبي بكروعمر فقال هذان السمع والبصراي هما مني بمنزلة السمع والبصر اوهمامن الدين بمنزلة السمع والبصر ومن المحال ان يحرم سمع الدين و بصر ه الصواب ويظفر به من بعدهما (الوجه الثامن والعشرون)مارواه ابوداود وابن ماجه من حديث بن اسحاق عن مكحول عن غضيف بن الحرث عن ايي ذرقال مرفتي على عمر رضي الله عنه فقال عمر نعم الفتي قال فتبعه ابو ذر فقال يافتي استغفر لي فقال يااباذر استغفر لكوانت صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال استغفرلي قال لا او تخبرني قال انك مررت على عمر فقال نعم الفتي واني سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه ومن الحال ان يكون الخطأ في مسئلة افتى بها من جعل الله الحق على لسانه وقلبه حظه ولا ينكره عليه احد من الصحابة ويكون الصواب فها حظمن دوده هذامن ابين المحال (الوجه التاسع والعشرون) مارواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدكان فيمن خلامن الامم ناس محدثون فان يكن في أمتي احدفهو عمر وهوفي المسندوالترمذي وغيرهما من حديث ابي هريرة والحدث هوالمتكلم الذي يلقي الله في روعه الصواب يحدثه به الملكءن الله ومن المحال ان يختلف هذا ومن بعده في مسئلة ويكون الصواب فيهامع المتأخر دونه فان ذلك يستلزمان يكون ذلك الغيرهو الحدث بالنسبة الى هذا الحكردون امير المؤمنين رضي الله عنه وهذاوان امكن في اقرانه من الصحابة فانه لا يخلو عصر هم من الحق اماعلي لسان عمر واماعلى لسان غيره منهم وانما المحال ان يفتى امير المؤمنين المحدث بفتوي اويحكم بحكم ولا يقول أحدمن الصحابة غيره ويكون خطأتم يوفق له من بعدهم فيصيب الحق ويخطئه الصحابة

(الوجه الثلاثون)مارواه الترمذي من حديث بكربن عمر وعن مشرح بن شاهان عن عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أوكان بعدى بني لكان عمروفي لفظلو لم ابعث في إلبعث فيكم عمر قال الترمذي حديث حسن ومن المحال ان يختلف من هذا شانه ومن بعده من المتأخرين في حكم من احكام الدين ويكون حظ عمر منه الخطأ وحظ ذلك المتأخر منه الصواب (الوجه الحادي والثلاثون) مارواه اسمعيل بن خالد عن الشعبي ان علياً كرم الله وجهه قال ما كنا نبعد ان السكينة تنطق على لسان عمرو من المحال ان يكون من بعده من المتأخرين اسعد بالصواب منه في أحكام الله تعالى ورواه عمرو بن ميمون عن زرعن على (الوجــه الثاني والثلاثون) مارواه واصل الاحدب عن ابي وائل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال مارأيت عمر الا وكان بين عينيه ملكا يسدده ومعلوم قطعا ان هذا أولى بالصواب ممن ليس مذه المثابة وضع في كفة ميزان وجعل علم أهل الارض في كفة لرجيح علم عمر فذكرت ذلك لابراهيم النخعي فقال قال عبد الله والله اني لاحسب عمر ذهب بتسعة أعشار العلم ومن أبعد الامور ان يكون المخالف لعمر بعد انقراض عصر الصحابة أولي بالصواب منه في شيء من الاشياء (الوجه الرابع والثلاثون) مارواه ابن عيبنة عنء بدالله بن ابي يزيدقال كان ابن عباس اذا سئل عن شيُّ وكان في القرآن او السنة قال به والا قال بما قال به ابو بكر وعمر فان لم يكن قال برايه فهذا ابن عباس واتباعه للدايل ومحكيمه للحجة معروف حتى أنه يخالف لما قام عنده من الدليل أكابر الصحابة يجعل قول ابي بكر وعمر حجة يؤخذ بها بعد قول الله ورسوله ولم يخالفه في ذلك أحد من الصحابة (الوجه الخامس والثلاثون)مارواه منصور عن زيد بن وهب عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رضيت لامتي مارضي لها ابن أم عبد كذا رواه يحيى بن يعلى المحاربي عن زيد عرب منصور والصواب مارواه اسرائيل وسفيان عن منصور عن القاسم بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلا ولكن قد روى جعفر بن عوف عن المسعودي عن جعفر بن عمروبن حريش عن أبيه قال قال الذي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن مسعود اقرأ على قال اقرأ وعليك انزل قال اني أحب ان اسمعه من غيري فافتتح سورة النساء حتى اذا بلغ فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا فاضت

عينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكف عبد الله بن مسمود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتكلم فحمد الله واثني عليه في أول كلامه واثني على الله وصلى على النبي صلى عليه وآله وسلم وشهد شهادة الحق وقال رضينا بالله ربا وبالاسلام دينا ورضيت لكم مارضي لكم ابن أم عبد ومن قال ليس قوله بحجة واذا خالفه غيره ممن بعده يجوزان يكون الصواب في قول المخالف له لم يرض للامة مارضيه لهم ابن أم عبد ولامارضيه رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم (الوجه السادس والثلاثون) مارواه أبو اسحق عن حارثة بن مضرب قال كتب عمر رضي الله عنه الى أهل الكوفة قد بعثت اليكم عهار بن ياسر اميرا وعبد الله بن مسعود معلما ووزيرا وهما من النجباء من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم من أهل بدر فاقتدوا بهماواسمعوا قولهما وقد آثرتكم بعبد الله على نفدى فهذا عمر تد أمن أهل الكوفة ان يقتدوا بعمار وابن مسعود ويسمعوا قولها ومن لم يجعل قولها حجة يقول لايجب الاقتداء بها ولا سماع أقوالها الافيما اجمعت عليه الامة ومعلوم ان ذلك لا اختصاص لهما به بل لأفرق فيه بينهما وبين غيرهمامن سائر الامة (الوجه السابع والثلاثون) ماقاله عبادة بن الصامت وغيره بايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ان نقول بالحق حيث كنا ولا نخاف في الله لومة لائم ونحن نشهد بالله انهم وفوا بهذه البيعة وقالوا بالحق وصدعوا به ولم تأخذهم في الله لومة لائم ولم يكتمو اشيئا منه مخافة سوط ولا عصا ولا أمير ولا وال كما هو معلوم لمن تأمله من هديهم وسيرتهم فقد أنكر ابو سعيد على مروان وهو أمير على الدينة (وانكر) عبادة بن الصامت على معاوية وهو خليفة (وانكر) ابن عمر على الحجاج مع سطوته وباسه (وانكر) على عمروبن سعيد وهو أمير على المدينة وهذا كثير جدا من انكارهم على الامراء والولاة اذا خرجوا عن العدل لم يخافو اسوطهم ولاعقوبتهم ومن بعدهم لم تكن لهم هذه المنزلة بل كانوا يتركون كثيرا من الحق خوفا من ولاة الظلم وأمراء الجورفن المحال ان يوفق هؤلاء للصواب ويحرمه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الوجه الثامن والثلاثون) ماثبت في الصحيح من حديث ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رقى المنبر فقال ان عبدا خيره الله بين الدنيا وبين ماعنده فاختار ماعند الله فبكي ابو بكر وقال بل نفديك بابائنا وأمهاتنا فعجبنا لبكائهان يخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل فكان المخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان أبو

بكر أعلمنا به وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان أمن الناس علينا في صحبته وذات يده ابو بكر ولوكنت متخذا من أهل الارض خليلا لاتخذت ابا بكر خليلا ولكن اخوة الاسلام ومودته لايبق في المسحد باب الاسد الا باب ابي بكر ومن المعلوم ان فوت الصواب في الفتوى لاعلم الامة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولجميع الصحابة معه وظفر فلان وفلان من المتأخرين به هــذا من امحل المحال ومن لم يجعل قوله حجة يجوز ذلك بل يحكم بوقوعه والله المستمان (الوجنه التاسع والثلاثون) مارواه زائدة عن عاصم عن ذرعن عبد الله قال لما قبض رسول الله صلى عليه وآله وسلم قالت الانصار منا امير ومنكم امير فاتاهم عمر قال الستم تعلمون انرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرابا بكران يؤم الناس قالو ابلى قال فا يكم تطيب نفسه ان يتقدم ابا بكر فقالوا نعوذ بالله أن نتقدمابا بكر ونحرف نقول لجميع المفتين ايكم تطيب نفسه ان يتقدم اباكر اذا افتي بفتوي وافتي من قلد تموه بغيرها ولاسيا من قال من زعمائكم انه يجب تقليد من قلدناه ديننا ولا يجوز تقليد ابى بكر الصديق رضي الله عنه اللهم انا نشهدك ان انفسنا لانطيب بذلك ونعوذبك ان نطيب به نفسا (الوجه الاربعون) ماثبت في الصحيح من حديث الزهرى عن حمزة بن عبدالله عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بينما انانائم اذ اتيت بقدح لبن فقيل لي اشرب فشر بت منه حتى اني لارى الري يجرى في اظفاري ثم أعطيت فضلتي عمر قالو فها أوليت ذلك قال العلم ومن ابعد الاشياء ان يكون الصواب مع خلافه في فتيا أوحكم لايعلم ان احدامن اصحابه خالفه فيه وقد شهدله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مذه الشهادة (الوجه الحادي والاربعون) ماثبت في الصحيح من حديث عبد الله بن أبي يزيدعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه وضع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وضوء افقال من وضع هـذا قالوا ابن عباس فقال اللهم فقهه في الدين وقال عكرمة ضمني اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اللهم علمه الحكمة ومن المستبعد جدا بل الممتنع ان يفتى حبر آلامة وترجمان الفرآن الذي دعاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدعوة مستجابة قطعا ان يفقهه في الدين ويعلمه الحكمة ولا يخالفه فيها أحد من الصحابة ويكون فيها على خطأ ويفتي واحد من المتأخر بن بعده مخلاف فتواه ويكون الصواب معه فيظفر به ومقلدوه ويحرمه ابن عباس والصحابة (الوجه الثاني والاربعون) ان صورة المسئلة مااذا لم يكن في الواقعة حديث عن النبيي صلى الله عليه وآله

وسلم ولا اختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم وانما قال بعضهم فيها قولا وأفتي بفتيا ولم يعلم والحوادث الفروعية وتدرب بمسالكها وتصرف في مداركها وسلك سبلها ذللا وارتوى من مواردها عللا ونهلا علم قطعا ان كثيرا منها قد تشتبه فيها وجوه الراى بحيث لايوثق فيها بظاهر مراد او قياس صحيح ينشرح له الصدر ويثاج له الفؤاد بل تتعارض فيها الظواهر والا قيسة على وجه يقف المجتهد في أكثر المواضع حتى لا يبقي للظن رجحان بين لاسيا اذا اختلف الفقها، فان عقولهم من اكمل العقول واوفرها فاذا تلذذوا وتوقفوا ولم يتقدموا ولم يتأخروا لم يكن ذلك فى المسئلة طريقة واضحة ولا حجة لائحة فاذا وجد فيها قول لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلمورضي الله عنهم الذين هم سادات الامة وقدوة الأئمة واعلم الناس بكتاب ربهم تعالى وُسنة نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم وقد شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل ونسبة من بعدهم في العلم اليهم كنسبتهم اليهم في الفضل والدين كان الظن والحالة هـذه بان الصواب في جهتهم والحق من جابنهم من اقوى الظنون وهو اقوى من الظن المستفاد من كثير من الا قيسةهذا مالا يمترى فيه عامل منصف وكان الرأي الذي يوافق رأيهم هو الرأي السداد الذي لارأى سواه واذا كان المطلوب في الحادثة انها هو ظن راجح ولو اسند الى استصحاب اوقياس علة أودلالة أو شبه أو عموم مخصوص او محفوظ مطاق أو وارد على سبب فلا شك ان الظن الذي يحصل لنا بقول الصحابي الذي لم يخالف ارجح من كثير من الظنون المستندة الى هذه الأمورأوأ كثرها وحصول الظن الغالب في القلب ضروري كحصول الامورالوجد انية ولا يَخْنِي عَلَى العَالَمُ أَمثَلَةَ ذَلَكَ (الوجه الثالث والاربعون) ان الصحابي اذا قال قولاً و حكم بحكم أو أفتى بفتيا فله مدارك ينفرد بها عنا ومدارك نشاركه فيها فاما مايختص به فيجوزان يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم شفاها أو مرن صحابي آخر عن رسول الله صلى الله عليــه وآله وسلم فان ماانفردوا به من العلم عنا أكثر من أن يحاط به فلم يروكل منهم كل ماسمع وأين ماسمعه الصديق رضي الله عنه والفاروق وغيرهما من كار الصحابة رضى الله عنهم الي مارووه فلم يرو عنه صديق الامة مائة حديث وهو لم يغب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شئ من مشاهده بل صحبه من حين مبعثه بل قبل المبعث الى ان توفي وكان أعلم الامة

به صلى الله عليه وآله وسلم وبقوله وفعله وهديه وسيرته وكذلك أجلة الصحابة روايتهم قليلة جدا بالنسبة الي ماسمعوه من نبيهم وشاهدوه ولو رو واكل ماسمعوه وشاهدوه لزادعلى رواية ابي هريرة اضعافا مضاعفة فانه انما صحبه نحو اربع سنين وقد روى عنه الكثير فقول القائل لوكان عند الصحابي في هذه الواقعة شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذكره قول من لم يعرف سيرة القوم وأحوالهم فأنهم كانو ايهابون الرواية عن رسول صلى الله عليه وآله وسلم ويعظمونها ويقللونها خوفا من الزيادة والنقص ويحدثون بالشي الذي سمعوه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرارا ولا يصرحون بالساع ولا يقولون قال رسول الله صلى الله عايه وآله وسَلَّم فَتَلَكُ الفَّتُوي التي يفتي بها احدهم لأتخرج عن ستة اوجه (احدها)ان يكون سمعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الثاني) ان يكون سمعها ممن سمعها منه (الثالث) ان يكون فهمها من آية من كتاب الله فهاخني علينا(الرابع)ان يكون قد اتفق عليها ملأهم ولم ينقل الينا الاقوال المفتي بها وحده (الخامس) ان يكون لكمال علمه باللغة ودلالة اللفظ على الوجه الذي انفرد به عنااو لقرائن حالية اقترنت بالخطاب او لمجموع امور فهموها على طول الزمان من رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومث اهدة افعاله واحو اله وسيرته وسماع كلامه والعلم بمقاصده وشهو دتنزيل الوحي ومشاهدة تأويله بالفعل فيكون فهم مالانفهمه نحن وعلى هذه التقادير الخسة تكون فتواه حجة بجب اتباعها (السادس) ان يكون فهم مالم يرده الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأخطافي فهمه والمراد غيرما فهمه وعلى هذاالتقدير لايكون قوله حجة ومعلوم قطعاان وقوع احتمال الظن من خمسة اغلب على الظن من وقوع احتمال واحد معين هذا مالايشك فيه عاقل وذلك يفيد ظنا غالبا قويا على ان الصواب في قوله دون ماخالفه من اقوال من بعده وليس المطلوب الا الظن الغالب والعمل بهمتمين ويكفي العارف هذا الوجه

﴿ فصل ﴾ هذا فيما انفر دوابه عنااما المدارك التي شاركنا هم فيها من دلالات الالفاظ والاقيسة فلا ريب انهم كانوا ابر قلوبا واعمق علما واقل تكلفاوا قرب الى ان يوفقوا فيها لما لم نوفق له نحن لما خصهم الله تعالى به من توقد الاذهان وفصاحة اللسان وسعة العلم وسهولة الاخذ وحسن الادراك وسرعته وقلة المعارض اوعدمه وحسن القصدو تقوى الرب تعالى فالعربية طبيعتهم وسايقتهم والمعانى الصحيحة مركوزة في فطرهم وعقولهم ولا حاجة بهم الى النظر في الاسناد

واحوال الرواه وعلل الحديث والجرح والتعديل ولا الي النظر في قواعد الاصول وأوضاع الاصوليين بل قد اغتنوا عن ذلك كله فليس في حقه الأأمران (احدهما) قال الله تعالى كذا وقال رسوله كذا (والثاني) معناه كذا وكذا وهم اسعدالناس بهاتين المقدمتين واحظى الامة بهما فقواهم متوفرة مجتمعة عليها واما المتاخرون فقواهم متفرقة وهممهم متشعبة فالعربية وتوابعها قداخذت من قوى اذهابهم شعبة والاصول وقواعدها قداخذت منهاشع بقوعلم الاسنادواحوال الرواة قداخذت منهاشعبة وفكرهم في كلام مصنفيهم وشيوخهم على اختلافهم وماارادوا به قد اخذ منها شعبة الى غير ذلك من الامور فاذا وصلوا الى النصوص النبوية ان كان لهم همم تسافر اليها وصلوا اليهابقلوب واذهان قــد كلت من السير في غيرها واوهن قواها مواصلة السرى في سواها فادركوا من النصوص ومعانيها بحسب تلك القوة وهذ أمر يحس بهالناظر في مسئلة اذااستعمل قوي ذهنه في غيرها ثم صار الهاوافاها بذهن كال وقوة ضعيفة وهذاشان من استفرغ قواه في الاعمال غير المشروعة تضعف قوته عندالعمل المشروع كمن استفرغ قوته في السماع الشيطاني فإذاجاء قيام الليل قام الى ورده بقوة كالة وعزيمة بارده وكذلك من صرف قوى حبه وارادته الي الصورا والمال أوالجاه فاذا طالب قلبه بمحبة الله فان انجذب معه انجذب بقوة ضعيفة قد استفرغها في محبة غيره فمن استفرغ قوى فكره في كلام الناس فاذاجاء اليكلام الله ورسوله جاء بفكرة كالة فاعطى بحسب ذلك والمقصودان الصحابة اغناهم الله تعالى عن ذلك كله فاجتمعت قواهم على تينك المقد متين فقط هذا الى ماخصو الهمن قوي الاذهان وصفائها وصحتها وسرعة ادراكها وكما له وكثرة المعاون وقلة الصارف وقرب العهد بنور النبوة والتلقى من تلك المشكاة النبوية فاذاكان هذا حالنا وحالهم فيماتميزوابه علينا وماشاركناهم فيه فكيف نكون نحن أوشيوخنا أوشيوخهم أومن قلدناه اسعد بالصواب منهم في مسئلة من المسائل ومن حدث نفسه بهذا فليعزلها من الدين والعلم والله المستعان (الوجه الرابع والاربعون) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لانز ال طائفة من امتي ظاهرين على الحق وقال كرم الله وجهه ورضي عنه لن تخلو الارض من قائم لله بحجة لكيلا تبطل حجج الله وبيناته فلوجازان يخطى الصحابي فيحكم ولايكون في ذلك العصر ناطق بالصواب في ذلك الحكم لم يكن في الامة قائم بالحق في ذلك الحكم لانهم بين ساكت ومخطئ ولم يكن في الارض قائم لله بحجة في ذلك الامر ولامن يامر فيه بمعروف أوينهسي فيه عن منكر حتى نبغت نابغة

فقامت بالحجة وامرت بالمعروف ونهت عن المنكر وهذا خلاف مادل عليه الكتاب والسنة والاجماع (الوجه الخامس والاربعون) انهم اذاقالوا قولا أو بعضهم ثم خالفهم مخالف من غيرهم كان مبتديالذلك القول ومبتد عاله وقدقال إلنبي صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بسنتي وسنةالخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوابها وعضواعليها بالنواجد واياكم ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة وقول من جاء بعدهم يخالفهم من محدثات الامو رفلا يجوزا تباعهم (وقال) عبدالله بن مسعود اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة (وقال) ايضاً انا نقتدي ولا نبتدى ونتبع ولا نبتدع ولن نضل ما تمسكنابالاثر (وقال) ايضاً اياكم والتبدع واياكم والتنطع واياكم والتعمق وعليكم بالدين العتيق (وقال) ايضاً انا لغير الدجال اخوف عليكم من الدجال امور تكون من كبرائكم فأعامرية او رجيل ادرك ذلك الزمان فالسمت الاول فألسمت الاول فانا اليوم على السنة (وقال) ايضاً واياكم والمحدثات فان شر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة (وقال) ايضا اتبع ولا تبتدع فانك لن تضل ما اخذت بالاثر (وقال) ابن عباس كان يقال عليكم بالاستقامة والاثر واياكم والتبدع (وقال شريح انما اقتنى الاثر فماوجدت قد سبقنا اليه غيركم حدثتكم به (وقال) ابراهيم النخعي لو بلغني عنهم يعني الصحابة انهم لم بجاوزوا بالوضؤ ظفر اماجاوزته به وكفي، على قوم وزرا ان يخالف اعمالهم اعمال نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم(وقال) عمر بن عبد العزيز انه لم يبتدع الناس بدعة الاوقد مضى فيها ماهو دليل وعبرة منهاوالسنة مااسنتها الامن علم مافي خلافها من الخطأ والزلل والحمق والتعمق فارض لنفسك مارضي القوم (وقال) ايضاً قف حيث وقف القوم وقل كما قالوا واسكت كما سكتوا فانهم على علم وقفوا وببصر ناقد كفوا وهم على كشفها كانوا اقوى وبالفضل لوكانو فيهاأحرى أي فلان كان الهدي ماأنتم عليه فلقد سبقتموهم اليه ولان قلم حدث بعدهم فما احدثه الامن سلك غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم وانهم لهم السابقون ولقد تكلموا منه بمايكني ووصفوا منه مايشني فمادونهم مقصر ومافوقهم مجسرولقد قصر عنهم قوم فجفوا وطمح آخرون عنهم فغلوا فانهم فيما بين ذلك لعلى هدى مستقيم (وقال) ايضاً كلاما كان مالك بن انس وغيره من الائمة يستحسنونه ويحدثون به دائماقال سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وولاة الامر بعده سننا الاخذبها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعته وقوةعلى دينه ليس لاحدتغييرها ولا نبديلها ولا النظر في رأى من خالفهافمن اقتدى عاسنوا

فقد اهتدى ومن استنصر بهامنصورومن خالفهاواتبع غيرسبيل المؤمنين ولاه الله ماتولى واصلاه جهنم وساءت مصيرا ومن هناأخذالشافعي الاحتجاج بهذه الآية على ان الاجاع حجة وقال الشعبي عليك بآثارمن سلف وان رفضك الناس واياك وآراءالرجال وان زخر فوها لك بالقول وقال ايضاً ماحد ثوك به عن اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فخذه وماحد ثوك به عن رأيهم فانبذه في الحش (قال) الاوزاعي اصبر نفسك على السنة وقف حيث وقف القوم واسلك سبيل سلفك الصالح فانه يسعك ماوسعهم وقل بما قالوا وكفعما كفواولوكان هذاخير اماخصصتم بهدون اسلافكم فانهم لم يدخر عنهم خير خي كم دونهم لفضل عندكم وهم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين اختارهم له وبعثه فيهم ووصفهم فقال (محمدرسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم) الآية (الوجه السادس والاربعون) انه لميزل اهل العلم في كل عصر ومصر يحتجون بما هذاسبيله من فتاوي الصحابة واقوالهم ولاينكر دمنكر منهم وتصانيف العلماء شاهدة بذلك ومناظراتهم ناطقة به قال بعض علماءالمال كمية اهل الاعصار مجمعون على الاحتجاج بما هذا سبيله وذلك مشهور في رواياتهم وكتبهم ومناظراتهم واستدلالاتهم ويمتنع والحالة هذه اطباق هؤلاء كلهم على الاحتجاج بمالم يشرع الله ورسوله الاحتجاج به ولا نصبه دليلاللامة فاي كتاب شئت من كتب السلف والخلف المتضمنة للحكم والدليل وجدت فيه الاستدلال باقوال الصحابة ووجدت ذلك طرازها وزينتها ولم تجدفيها قطليس قول أبى بكروءمر حجة ولايحتج باقوال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفتاويهم ولامايدل على ذلك وكيف يطيب قلب عالم يقدم على اقو ال من وافق ربه تعالي في غير حكم فقال وافتى بحضرة الرسول ونزل القرآن بموافقة ماقال لفظا ومعنى قول متأخر بعده ليس له هذه الرتبة ولا يداينها وكيف يظن احدان الظن المستفاد من آراء المتاخرين ارجح من الظن المستفاد من فتاوي السابقين الاولين الذين شاهدوا الوحي والتنزيل وعرفو االتأويل وكان الوحي ينزل خلال بيوتهم وينزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بين اظهرهم (قال) جابر والقرآن ينزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يعرف تأويله فما عمل به من شيءٌ علمنا به في حديث حجة الوداع فستندهم في معرفة مرادالرب تعالى من كلامه مايشاهدونه من فعل رسوله وهديه الذي هو يفصل القرآن ويفسره فكيف يكون احدمن الامة بعدهم اولى بالصواب منهم في شيء من الاشياء هذا عين المحال (فان قيل) فاذا كان هذا حكم اقو الهم في احكام الحوادث فما تقولون في اقو الهم في تفسير

القرآن هل هي حجة يجب المصير اليها (قيل) لاريب ان اقو الهم في التفسير اصوب من اقو ال من بعدهم وقدذهب بعض اهل العلم الي ان تفسيرهم في حكم المرفوع قال ابو عبد الله الحاكم في مستدركه وتفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع ومراده انه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج لا انه اذا قال الصحابي في الآية قولافلنا ان نقول هذا القول قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وله وجه آخر وهو ان يكون في حَمَم المرفوع بمعني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين لهم معانى القرآن وفسره لهم كما وصفه تعالى بقوله لتبين للناس مانزل اليهم فبين لهم القرآن بياناشافياً كافيا وكان اذا أشكل على احد منهم معنى سأله عنه فاوضحه له كاسأله الصديق عن قوله تعالى من يعمل سوا يجز به فبين له المرادوكما سأله الصحابة عن قوله تعالى الذين أمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم فبين لهم معناها وكماسألته ام سلمة عن قوله تعالى فسوف يحاسب حسابايسيرا فبين لها أنه العرض وكما سأله عمر عن الكلالة فاحاله على آية النصف التي في آخر الصورة وهذا كثير جدا فاذا نقلو الناتفسير القرآن فتارة ينقلونه عنه بلفظه وتارة بمعناه فيكون مافسر وابالفاظهم من باب الرواية بالمعنى كايروون عنه السنة نارة بلفظها وتارة بمعناها وهذا احسن الوجهين والله اعلم (فان قيل) فنحن نجد لبعضهم اقو الافي التفسير تخالف للاحاديث المرفوعة الصحاح وهذاكثير كافسرابن مسعود الدخان بانه الاثرالذي حصل عن الجوع الشديد والقحط وقدصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه دخان يأتي قبل يوم القيامة يكون من اشراط الساعة مع الدابة والدجال وطلوع الشمس من مغربها وفسر عمر بن الخطاب قوله تعالي اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم بانهاللبائنة والرجعية حتى قال لاندع كتاب ربنالقول امرأة مع ان السنة الصحيحة في البائن تخالف هذاالتفسير وفسر على بن أبي طالب كرم الله وجهه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن أربعة اشهر وعشرا انهاعامة في الحامل والحائل فقال تعتدابعد الاجلين والسنة الصحيحة بخلافه وفسر ابن مسعود قوله تعالى وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتى في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن بان الصفة لنسائكم الاولى والثانية فلا تحرم أمالمرأة حتى يدخل بهاوالصحيح خلاف قوله وان المرأة تحرم بمجرد العقدعلي ابنتها والصفة راجعة الي قوله وربائبكم اللاتي في حجوركمن نسائكم اللاتي دخلتم بهن وهو قول جمهو رالصحابة وفسرابن عباس السجل بانه كاتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمي السجل وذلك وهم وانماالسجل

الصحيفة المكتوبة واللاممثلها في قوله تعالى و تله للجبين وفي قول الشاعر (فخر صريعالليدين وللفم) اى يطوى السماء كايطوى السجل على مافيه من الكتاب وهذا كثير جدا فكيف يكون تفسير الصحابي حجة في حكم المرفوع (قيل) الكلام في تفسيره كالكلام في فتواهسوا ، وصورة المسئلة هنا كصورتهاهناك سواءبسواءوصورتها انلايكون في المسئلة نص يخالفه ويقول في الآية قولا لايخالفه فيه احدمن الصحابة سواء علم اشتهاره اولم يعلم وماذكر من هذه الامثلة قد فقد فيه الامران وهو نظير ماروى عن بعضهم من الفتاوي التي تخالف النص وهم مختلفون فيها سواء (فأن قيل) لوكان قوله حجة بنفسه لما اخطأ ولوكان معصوما لتقوم الحجة بقوله فاذا كان يفتي بالصواب تارة وبغيره اخرى وكذلك تفسيره فمن اين لكم ان هذه االفتوى المعينة والتفسير المعين من قسم الصواب اذ صورة المسالة إنه لم يقم على المسالة دليل غير قوله وقوله ينقسم فما الدليل على أن هذ القول المعين من احدالقسمين ولا بد (قيل) الادلة المتقدمة تدل على انحصار الصواب في قوله في الصورة المفروضة الواقعة وهو ان من الممتنع ان يقولوا في كتاب الله الخطا المحض ويمسك الباقون عن الصواب فلايتكامون به وهذه الصورة المذكورة وامثالها قد تكلم فيها غيرهم بالصواب والمحذور انما هو خلو عصرهم عن ناطق بالصواب واشتماله على ناطق بغيره فقط فهذا هو المحال وبهذا خرج الجواب عن قولكم لوكان قول الواحد منهم حجة لماجاز عليه الخطأ فان قوله لم يكن بمجرده حجة بل بما انضاف اليه مماتقدم ذكره من القرائن (فان قيل) فبعض ماذكرتم من الادلة يقتضي ان التابعي اذا قال قولا ولم يخالفه صحابي ولا تابعي ان يكون قوله حجة (فالجواب) ان التابعين انتشر واانتشار الاينضبط لكثرتهم وانتشر تالمسائل في عصرهم فلإيكاد يغلب على الظن عدم المخالف لما افتى به الواحد منهم فان فرض ذلك فقد اختلف السلف في ذلك فمنهم من يقول يجب اتباع التابعي فيماافتي به ولم يخالفه فيه صحابي ولا تابعي وهذاقول بعض الحنا بلة والشافعية وقدصر حالشافعي في موضع بأنه قاله تقليدا لعطاء وهذامن كالعلمه وفقهه رضي الله عنه فانه لم بجد في المسألة غير قول عطاءفكان قوله عنده أقوى ماوجد في المسألة وقال في موضع آخر وهذا يخر حلى معنى قول عطاء ر الاكثرون يفرقون بين الصحابي والتابعي ولايخني مابينهما من الفروق على أن في الاحتجاج بتفسير التابعي عن الامام أحمد روايتين ومن تأمل كتب الأثمةومن بعدهم وجدها مشحونة بالاحتجاج بتفسير التابعي (فان قيل) فما تقولون في قوله اذاخالف القياس (قيل) من يقول بان

قوله ليس بحجة فلهم قولان فيما اذاخالف القياس (احدهما) انه أولى ان لا يكون حجة لانه قـ د خالف حجة شرعية وهو ليس بحجة في نفسه (والثاني) انه حجة في هذه الحال ويحمل على انه قاله توقيفاً ويكون بمنزلة المرسل الذي عمل به صرسله (واما) من يقول انه حجة فلهم ايضا قولان (احدهما) انه حجة وان خالف القياس بل هو مقدم على القياس والنص مقدم عليه فترتب الادلة عندهم القرآن ثم السنة ثم قول الصحابة ثم القياس (والثاني) ليس بحجة لانه قد خالفه دليل شرعي وهو القياس فانهلا يكون حجة الاعندعد مالمعارض والاولون يقولون قول الصحابي اقوى من المعارض الذي خالفه من القياس. لو جوه عديدة والاخذ باقوى الدليلين متعين و بالله التوفيق ﴿ فصل ﴾ ولنختم الكتاب بفو ائد تتعلق بالفتوى (الفائدة الاولى) أسئلة السائلين لا تخرج عن اربعة انواع لاخامس لها (الاول) ان يسأل عن الحكم فيقول ما حكم كذاوكذا (الثاني ان يسأل عن دليل الحكم (الثالث) ان يسأل عن وجه دلالته (الرابع) ان يسأل عن الجواب عن معارضه فان سأل عن الحكم فللمسؤل حالتان (احداهما)ان يكون عالماً به (والثانية)ان يكون جاهلا به فان كان جاهلا بهحرم عليه الافتاء بلاعلم فان فعل فعليه اثمه واثم المستفتى فانكان يعرف في المسئلة ما قاله الناس ولم يتبين له الصواب من أقوالهم فلهان يذكر لهذلك فيقول فيها اختلاف بين العلماء ويحكيه ان أمكنه للسائل وان كان عالمابالحكم فللسائل حالتان (احداهما) ان يكون قد حضره وقت العمل وقداحتاج الى السوال فيجب على المفتى المبادرة على الفور الى جوابه فلا يجوز له تاخير بيان الحكم له عن وقت الحاجة (والحالة الثانية) ان يكون قد سال عن الحادثة قبل وقوعها فهذالا يجب على المفتى ان يجيبه عنها وقد كان السلف الطيب اذا سئل أحدهم عن مسئلة يقول للسائل هل كانت او وقعت فان قال لالم يجبه وقال دعنا في عافية وهذا لان الفتوى بالراى لأبجوز الاعند الضرورة فالضرورة تبيحه كا تبيح الميتة عندالاضطرار وهذااتما هوفي مسئلة لانص فيها ولااجماع فانكان فيها نص اواجماع فعليه تبليغه بحسب الامكان فمن سئل عن علم فكتمه الجمه الله يوم الفيامة بلجام من نارهذا اذاأمن المفتى غائلة الفتوى فان لم يأمن غائلتها وخاف من ترتب شرأكثر من الامساك عنهاأمسك عنها ترجيحا لدفع أعلى المفسدتين باحتمال ادناهما وقدأمسك النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن نقض الكعبة واعادتها على قواعد ابراهيم لاجل حدثان عهدقريش بالاسلام وان ذلك ربما نفرهم عنه بعد الدخول فيه وكذلك انكان عقل السائل لايحتمل الجواب عماساًل عنه وخاف المسئول

ان يكون فتنة له أمسك عن جو ابه قال ابن عباس رضي الله عنه لرجل سأله عن تفسير آية وما يؤمنك اني لو أخبرتك بتفسيرها كفرت بهأى حجدته وأنكرته وكفرت به ولميرد انك تكفر بالله ورسوله (الفائدة الثانية) يجو زللمفتي ان يعدل عن جو اب المستفتى عمـاسأل عنه الي ما هو انفع له منه ولا سيما اذا تضمن ذلك بيان ماسأل عنه وذلكمن كالعلم المفتي وفقهه ونصحه وقد قال تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ماأنفقتم من خير فللو الدين والاقربين واليتامي والمساكين وابن السبيل وماتفعلوا من خير فان الله به عليم فسألوه عن المنفق فاجابهم بذكر المصرف اذ هواهم مما سألوه عنه و نبههم عليه بالسياق مع ذكره لهم في موضع آخر و هو قوله قل العفووهو ماسهل عليهم انفاقه ولا يضرهم اخراجه وقدظن بعضهم أن من ذلك قوله تعالى يسألونك عن الاهلة قلهي مواقيت للناس والحج فسألوه عن سبب ظهورالهلال خفيا ثملايزال يتزايد فيه النور على التدريج حتى يكمل ثم يأخذ في النقصان فاجابهم عن حكمة ذلك من ظهور مواقيت الناس التي بها تمام مصالحهم في أحوالهم ومعاشهم ومواقيت أكبر عباداتهم وهو الحجوان كانوا قد سالوه عن السبب فقد أجيبوا بما هو انفع لهم مماسألوا عنهوان كانواانما سألواعن حكمة ذلك فقدأ جيبوا عن عين ماسألوا عنه ولفظ سؤالهم محتمل فانهم قالوا (مابال الهلال يبد ودقيقا ثم يأُخُـذُ فِي الزيادة حتى يتم ثم يأخذ في النقص) (الفائدة الثالثة) يجوز للمفتي ان يجيب السائل باكثر مماسأله عنه وهو من كال نصحه وعلمه وارشاده ومن عاب ذلك فلقلة علمه وضيق عطنه وضعف نصحه وقد ترجم البخارى لذلك في صحيحه فقال باب من أجاب السائل باكثر مما سَالَ عنه ثم ذكر حــديث ابن عمر رضي الله عنهما مايلبس المحرم فقال رسول الله صــلي الله عليه وآله وسلم لايلبس القمص ولا العائم ولا السراويلات ولا الخفاف الا ان لايجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين فسئل صلى الله عليه وآله وسلم عما يلبس المحرم فاجاب عما لايلبس وتضمن ذلك الجواب عما يلبس فان مالايلبس محصورا وما يلبسه غير محصور فذكر لهم النوعين وبين لهم حكم لبس الخف عند عدم النعل وقد سألوه عن الوضوء عاء البحر فقال لهم هو الطهور ماؤه الحل ميتته (الفائدة الرابعة) من فقه المفتى ونصحه اذا سأله المستفتى عن شيء فنعه منه وكانت حاجته تدعوه اليه ان يدله على ماهو عوض لهمنه فيسد عليه باب المحظور ويفتحله باب المباح وهذالا يتأتى الامن عالم ناصح مشفق

قد تأجر الله وعامله بعلمه فثناله في العلماء مثال الطبيب العالم الناصح في الاطباء يحمى العليل عما يضره ويُصف له ماينفعه فهذا شأن أطباء الاديان والابدان وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال مابعث الله من بني الاكان حقاعليه ان يدل أمته على خير مايعلمـــه لهم وينهاهم عن شر مايعلمه لهم وهذا شأن خلق الرسل وورثتهم من بعدهم ورأيت شيخنا قدس الله روحه يتحرى ذلك في فتاويه مهماأ مكنهومن تأمل فتاويه وجد ذلك ظاهرافيهاوقدمنع النبيي صلى الله عليه وآله وسلم بلالا ان يشتري صاعا من التمر الجيد بصاعين من الردي ثم دله على الطريق المباح فقال بع الجميع بالدراهم ثم اشتر بالدراهم جنيبا فمنعه من الطريق المحرم وارشده الى الطريق المباح ولماسأ له عبد المطلب بن ربيعة بن الحرث والفضل بن عباس ان يستعملهما في جباية الزكاة ليصيبا مايتزوجان به منعهما من ذلك وأمر محمية ابن جزو وكان على الخنس ان يعطيهما ماينكحان به فنعهما من الطريق المحرم وفتح لهاالطريق المباح وهذا اقتداء منه بربه تبارك وتعالى فانه يسأله عبده الحاجة فيمنعه اياها ويعطيه ماهوأصلح لهوانفع منهاوهذاغايةالكرم والحكمة (الفائدة الخامسة) اذا افتي المفتى للسائل بشئ ينبغي لهان ينبهه على وجه الاحتراز مماقد يذهب اليه الوهم منه من خلاف الصواب وهذاباب لطيف من أبواب العلم والنصح والارشادومثال هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لايقتل مؤمن بكافرولاذوعهد فيعهده فتأمل كيف انبع الجملة الاولى بالثانية رفعالتوهم اهداردماء الكفار مطلقا وانكانوافي عهدهم فانه لماقال لايقتل مؤمن بكافر فربماذهب الوهم الى ان دماءهم هدر ولهذا لوقتل أحدهم مسلم لم يقتل به فرفع هذا التوهم بقوله ولا ذوعهد في عهده ولقد خفيت هـذه اللطيفة الحسنة على من قال يقتل المسلم بالكافرالمعاهدوقدر في الحديث ولاذوء هد في عهده بكافر ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لانجلسوا على القبور ولاتصلوا اليها فلماكان نهيه عن الجلوس عليها نوع تعظيم لها عقبه بالنهي عن المبالغة في تعظيمها حتى تجعل قبلة وهذا بعينه مشتق من القرآن كقوله تعالى لنساء نبيه يانساء النبي لستن كاحدمن النساء ان اتقيتن فلانخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولا معروفافنهاهن عن الخضوع بالقول فربما ذهب الوهم الي الاذن في الاغلاظ في القول والتجاوز فرفع هذا التوهم بقوله وقلن قولا معروفا ومن ذلك قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بايمان الحقنابهم ذريتهم وماالتناهم منعملهم من شيء لماأخبر سبحانه بالحاق الذرية ولا عمل لهم بأ بائهم في الدرجة فربما توهم متوهم ان يحط الاباء الي درجة الذرية

فرفع هذا التوهم بقوله وما التناهم من عملهم من شيء أي مانقصنا من الاباء شيئا من أجور أعمالهم بل رفعناذريتهم الى درجتهم ولم نحطهم من درجاتهم بنقص أجورهم ولما كانالوهم قد يذهب الي انه يفعل ذلك باهل الناركما يفعله باهل الجنة فمنع هذا الوهم بقوله تعالى كل امريء بماكسب رهين ومن هذا قوله تعالى انما أمرت ان أعبد رب هذه البلدة الذي حرمها وله كل شي والم كان ذكر ربو بيته البلدة الحرام قديوهم الاختصاص عقبه بقوله وله كل شي ومن ذلك قوله تعالي ومن يتوكل على الله فهو حسبه ان الله بالغ أمره قدجعل الله لكل شيُّ قدرا فلما ذكر كفايته للمتوكل عليه فربما اوهم ذلك تعجيل الكفاية وقت التوكل فعقبه بقوله قد جعـل الله لكل شئ قدراأى وقتا لايتعداه فهو يسوقه الي وقته الذي قدره له فلا يستعجل المتوكل ويقول قد توكلت ودعوت فلم أرشيئا فلم يحصل لى الكفاية فالله بالغ أمره فى وقته الذي قدره له وهذا كثير جدافي القرآن والسنة وهوباب لطيف من أبواب فهم النصوص (الفائدة السادسة) ينبغي للمفتي ان يذكر دليل الحكم ومأخذه ماأمكنه من ذلك ولا يلقيه الى المستفتى ساذجا مجردا عن دليله ومأخذه فهذالضيق عطنه وقلة بضاعتهمن العلم ومن تأمل فتاوي النبي صلى الله عليــه وآله وسلم الذي قوله حجة بنفسه رآها مشتملة على التنبيه على حكمة الحكم ونظيره ووجــه مشروعيته وهـذا كما سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال اينقص الرطب اذا جف قالوا نعم فزجر عنه ومن المعلوم انهكان يعلم نقصانه بالجفاف ولكن نبههم على علة التحريم وسببهومن هذاقوله لعمر وقد سأله عن قبلة امرأته وهوصائم فقال أرأيت لوتمضمضت ثم مججته اكان يضر شيئا قال لا فنبه على ان مقدمة المحظور لا يلزم ان تكون محظورة فان غاية القبلة انهامقدمة الجماع فلا يلزم من تحريمه تحريم مقدمته كما ان وضع الماء في الفم مقدمة شربه وليست المقدمة محرمة ومن هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لاتنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها فانكم اذا فعلتمذلك قطعتم ارحامكم فذكر لهم الحكم ونبههم على علة التحريمومن ذلك قوله لابي النعمان بن بشير وقد خص بعض ولده بغلام نحله اياه فقال أيسرك ازيكونوا لك في البرسواءقال نعم قال فاتقوا الله وأعدلوا بين اولاد كموفى لفظ ان هذا لا يصلح وفي لفظ اني لاأشهد على جور ويفي لفظ اشهد على هذا غيرى تهديدا لااذنا فانه لايأذن في الجور قطعا وفي لفظ رده والمقصود انه نبه على علة الحكم ومن هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لرافع بن خديج وقد قال له انا لاقوا

العدو غدا وليس معنامدي افنذبح بالقصب فقال ماأنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر وسأحدثك عن ذلك اما السن فعظم واما الظفر فمدى الحبشة فنبه على علة المنع من التذكية بهما بكون احدها عظما وهذا تذبيه على عدم التذكية بالعظام اما لنجاسة بعضها واما لتنجيسه على مؤمني الجن ولكون الآخر مدى الحبشة فني التذكية بها تشبه بالكفار ومن ذلك قوله أن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الانسية فأنها رجس ومن ذلك قوله في الثمرة تصيبها الجائحة ارايت ان منع الله الثمرة فبم يأكل احدكم مال اخيه بغير حق وهذا التعليل بعينه ينطبق على من استاجر ارضا للزراعة فاصاب الزرع آفة سماوية لفظا ومعنى فيقال للمؤجر ارايت ان منع الله الزرع فبم تأكل مال اخيك بغير حق (وهذاهو الصواب) الذي ندين الله به في المسالة وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيميه والمقصودانالشارع معكون قوله حجة بنفسه يرشدالامةالي علل الاحكام ومداركها وحكمها غورثته من بعده كذلك ومن ذلك نهيه عن الخلاف وقال انه يفقأ العين ويكسر السن ومن ذلك افتاؤه للعاض يدغيره باهداردية ثنيته لماسقطت بانتزاع المعضوض يدممن فيهونبه على العلة بقوله ايدع يده في فيك تقضمها كايقضم الفجل وهذامن احسن التعليل وابينه فان العاض لما صال على المعضوض جازله ان يرد صياله عنه بانتزاع يده من فمه فاذا أدى ذلك الى اسقاط ثناياهكان سقوطها بفعل ماذون فيهمن الشارع فلايقابل بالدية وهذاكثير جدافي السنة فيذبغي للمفتي ان ينبه السائل على عله الحكم ومأخذهان عرف ذلك والاحرم عليهان يفتي بلاعلم وكذلك احكام القرآن يرشد سبحانه فيهاالي مداركهاوعلها كقوله ويسئلونك عن المحيض قل هواذي فاعتزلوا النساء في المحيض فامرسبحانه نبيه ان يذكر لهم علة الحكم قبل الحكم وكذلك قوله ما افاءالله على رسوله من اهل القرى فلله وللرسول ولذي القربي واليتاي والمساكين وابن السبيل كي لايكون دولة بين الاغنياء منكم وكذلك توله والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بماكسه با نكالامن الله والله عزيز حكيم وقال في جزاءالصيدليذوق وبال امره (الفائدة السابعة) اذا كان الحكم مستغربا جداممالم تألفه النفوس وانما الفت خلافه فينبغي للمفتى ان يوطئ قبله ما يكون مؤذ نابه كالدليل عليه والمقدمة بين يديه فتأمل ذكره سبحانه قصة زكريا واخراج الولدمنه بعد انصرام عصر الشبيبة وبلوغه السن الذي لا يولد لمثله في العادة فذكر قصته مقدمة بين يدى قصة المسيح وولاده من غيراب فان النفوس لما آنست بولدمن بين شيخين كبيرين لا يولد لهما عادة سهل عليها التصديق بولادة ولد من غيراب وكذلك ذكر سبحانه قبل قصة المسيح موافاة مريم رزقهافي غير وقته وغير أبانه وهذاالذي شجع نفس زكرياو حركهالطاب الولدوان كان في غيرا بانه و تأمل قصة نسيخ القبلة لما كانت شديدة على النفوس جداكيف وطأ سبحانه قبلهاعدة موطئات منهاذكر النسيخ ومنها انه ياتى بخير من المنسوخ اومثله ومنها انه على كل شي قديروانه بكل شي عليم فعموم قدرته وعلمه صالح لهذا الامرالثاني كما كان صالحا للاولومنها تحذيرهم الاعتراض على رسوله كما عترض من قبلهم على موسى بل امرهم بالتسليم والانقياد ومنها تحذيرهم بالاصغاء الي اليهو دوان لاتستخفهم شبههم فانهم يودونان يردوهم كفارا من بعد مانبين لهم الحق ومنها اخبارهان دخول الجنة ليس بالتهودولا بالتنصروانما هو باسلام الوجه والقصدوالعمل والنية لله مع متابعة امره ومنها اخباره سبحانه عن سعته وانه حيث ولي المصلى وجهه فثم وجهه تعالى فانهواسع عليم فذكر الحالتين الذاتية والعلمية فلا يتوهمون انهم في القبلة الاولى لم يكونو مستقبلين وجهه تبارك وتعالى ولا في الثانية بل حيث ماتوجهوا فثم وجهه تعالى ومنها أنه سبحانه وتعالى حذر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن اتباع اهواء الكفار من اهل الكتاب وغيرهم بل امرأن يتبع هو وامته ما أوحى اليه فيستقبلونه بقلو بهم وحده ومنها انه ذكر عظمة بيته الحرام وعظمة بانيه وملته وسفه من يرغب عنها واص باتباعها فنو وبالبيت وبانيه وملته وكل هذاتو طئة بين يدى التحويل مع ما في ضمنه من المقاصد الجليلة والمطالب السنية ثم ذكر فضل هذه الامةوانهم الامة الوسط العدل الخيار فاقتضي ذلك ان يكون نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم أوسط الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وخيارهم وكتابهم كذلك ودينهم كذلك وقبلتهم التي يستقبلونها كذلك فظهرت المناسبة شرعاو قدرافي احكامه تعالى الامرية والقدرية وظهرت حكمته الباهرة وتجلت للعقول الزكية المستنيرة بنور ربها تبارك وتعالى والمقصود ان المفتى جديران يذكربين يدى الحكم الغريب الذي لم يؤلف مقدمات تؤنس به وتدل عليه وتكون توطئة بين يديه وبالله التوفيق (الفائدة الثامنة) يجوز للمفتى والمناظران يحلف على ثبوت الحكم عنده وانلم يكن حلفهمو جبالثبوته عندالسائل والمنازع ليشعر السائل والمنازع لهانه على ثقة ويقين مما قال له وانه غير شاك فيه فقد تناظر رجلان في مسئلة فحلف احدهما على ما يعتقده فقال له منازعه لا يثبت الحكم بحلفك فقال اني لم احلف لاثبت الحكم عندك ولكن لاعلمك اني على يقين وبصيرة من قولي وان شبهتك لا تغير عندى في وجه يقيني بما اناجازم به (وقد) امر الله نبيه صلى

الله عليه وآله وسلم ان يحلف على ثبوت الحق الذي جاء به في ثلاثة مو اضع من كتابه (احدها) قوله تعالى ويستنبئو نك احق هو قل اي وربي انه لحق (والثاني) قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تاتيناالساعة قل بلي وربى لتأتينكم عالم الغيب (والثالث) قوله تعالى زعم الذين كفرواان لن يبعثواقل بلي وربي لتبعثن (وقد) اقسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على مااخبر به من الحق في اكثر من ثمانين موضعاً وهي موجودة في الصحاح والمسانيد (وقد) كان الصحابة رضي الله عنهم يحلفون على الفتاوي والرواية فقال على بن ابي طالب كرم الله وجهه لابن عباس في متعة النساء انك امرؤ تائه فانظر ما تفتى به في متعة النساء فوالله واشهد بالله لقد نهى عنهارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولما ولى عمر رضي الله عنه حمدالله واثني عليه شمقال ياأيها الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احل المتعة ثلاثا شمحرمها ثلاثافانااقسم بالله قسما لااجداحدامن المسلمين متمتعاالارجمته الاانياتي باربعةمن المسلمين يشهدون انرسول الله على الله عليه وآله وسلم احلها بعدان حرمها (وقد) حلف الشافعي في بعض اجو بته فقال محمد بن الحكم سالت الشافعي رضي الله عنه عن المتعة بان يكون فيها طلاق اوميراثاو نفقة اوشهادة فقال لا والله ماادري (وقال) يزيد بن هارون من قال القرآن مخلوق اوشي منه مخلوق فهو والله عندي زنديق وسئل عن حديث جرير في الرؤية فقال والله الذي لا اله الأهو من كذب بهماهم الازنادقة (واما) الامام احمد رحمة الله عليه ورضو انه فانه حلف على عدة مسائل من فتاويه قيل ايزيد الرجل في الوضوء على ألاث مرات فقال لا والله الارجل مبتلي يعني بالوسواس (و) سئل عن تخلل الرجل لحيته اذا توضافقال أي والله (و) سئل يكون الرجل في الجهاد بين الصفين يبارزعلجاً بغير اذن الامام فقال لا والله (و) قيل له اتكر ه الصلاة في المقصورة فقال أي والله قلت وهذالما كانت المقصورة تحمى للامراء واتباعهم (و)سئل ايؤ جرالر جل على بعض من خالف حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اى والله (و) سئل من قال القرآن مخلوق كافر فقال اي والله (و)سئل هل صغرعندك في النبيذحديث فقال والله ماصح عندى حديث واحدالا على التحريم (و) سئل أيكره الخضاب بالسو ادفقال اي والله (و)سئل عن الرجل يؤم اباه ويصلي الابخلفه فقال اي والله (و)سئل هل يكر النفخ في الصلاة فقال اي والله (و)سئل عن المرأة تستلقي على قفاها وتنام يكردذاك فقال اىوالله (و)سئل عن تزوج الرجل المسلم الأمة من اهل البكتاب فقال لاوالله (و) سئل عن الرجل يرهن جاريته فيطأ هاوهي مرهونة فقال لاوالله (و) سئل عن حديث عمر بن

الخطابرضي الله عنه انه قضى في رجل استستى قوماو هو عطشان فلم يسقوه فات فاغرمهم عمر الدية تقول انت كذا قال اي والله (و) سئل عن الرجل اذاحد في القذف شم قذف زوجته يلاعنها فقال أى والله (و) سئل يضرب الرجل رقيقه فقال اي والله ذكر هذه المسائل القاضي ابو على الشريف (وقال) الامام احمد في رواية ابنه صالح والله لقداعطيت الجهودمن نفسي ولوددت إني أنجو من هذا الامركفافا لاعلى ولا لي (وقال) في روايته ايضاً والله لقد تمنيت الموت في الامر الذي كان وانى لا تمنى الموت في هذاو هذافتنة الدنيا (وقال) اسحاق بن منصور لاحمد يكر هالخاتم من ذهب اوحديدفقال ايوالله(و)قال اسحاق ايضا قلت لاحمد يؤجر الرجل يأتي اهله وليس له شهوة في النساء فقال اى والله يحتسب الولد وان لم ير دالولد الاانه يقول هذه امر أة شابة (و) قال له محمد بن عِونيا اباء بدا لله يقولون انك وقفت على عثمان فقال كذبو اوالله على وانماحد ثتهم بحديث بن عمر كنا نفاضل بين اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقول ابو بكر ثم عمر ثم عمّان ثم على فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينكره ولم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاتخايروا بعد هؤلاء فمن وقف على عثمان ولم يربع بعلى عليه السلام فهو على غـير السنة وسئل احمد عن المقام بالثغر افضل من المقام بمكة فقال اي والله وذكر ابو احمد بن عدى في الكامل ان أيوب بن اسحاق بن سافري قال سألت احمد بن حنبل فقلت ياأ با عبد الله بن اسحاق اذا انفرد بحديث تقبله فقال لا والله اني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا وقال صالح بن احمد قلت لا بي تقتل الحية والعقرب في الصلاة فقال اي والله (وقال) أيضا قلت لا بي تجهر بآمين فقال اي والله الامام وغير الامام(وقال) ايضا قلت لا بي يفتح على الامامقال اي والله (وقال) الميموني قلت لاحمد ونحن نحتاج في رمضان ان نبيت الصوم من الليل فقال اي والله (وقال) الميموني ايضا تباع الفرس الحبيس اذاعطبت واذا فسدت فقال اى والله وقال الميموني ايضا قات لاحمد هل ثبث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى العقيقة شيَّ فأملي على ابي اي والله وفي غير حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الغلام شاتان مكافيتان وعن الجارية شاة (وقال) اسحاق بن منصور قلت لاحمد التسبيح للرجال والتصفيق للنساء قال اي والله (وقال)الكوسج أيضا قلت لاحمد قال سفيان تجزئه تكبيرة اذانوي بهاافتتاح الصلاة قال احمد اى والله بجزئه اذا نوي بن عمر وزيد (وقال) ايضا قلت لاحمد المؤذن يجعل

اصبعيه في اذنيه قال اي والله (وقال) ايضا قلت لاحمد سئل سفيان عن امر أةمات وفي بطنها ولد يتحرك مااري باسا أن يشق بطنها قال احمد بئس والله ماقال بردد ذلك سبحان الله بئس ما قال (وقال) ايضا قلت لاحمد يجوز شهادة رجل وامرأتان في الطلاق قال لاوالله (وقال) ايضا قلت لاحمد المرجى اذا كان داعيا قال اي والله يجني ويقصى (وقال) ابوطااب قات لاحمد رجل قال القرآن كلام الله وليس بمخلوق ولكن لفظي هذا به مخلوق قال من قال هذا فقدجاء بالامر كله انما هو كلام الله على كل حال والحجة فيه حديث ابي بكر الم غلبت الروم فقيل له هذا مما جاء به صاحبك فقال لاوالله واكنه كلام الله هذا وغيره وانما هو كلام الله قلت بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجءل الظلمات والنورثم الذين كفروا بربهم يعداون هذا الذي قرأت الساعة كرم الله قال اي والله هو كلام الله ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق فقد جاء بالامركله وقال الفضل بن زياد سالت اباء بدالله عن حديث شبرمة عن الشعبي في رجل نذران يطلق امرأته فقال له الشعبي اوف بنذرك اتري ذلك فقال لاوالله وقال الفضل أيضاسمعت اباءبدالله وذكر يحي بنسميد القطان فقال لاوالله ماأدركنا مثله (وذكر) أحمد في رسالته الي مسه د ولا عين نظرت بعدالنبي صلى الله عايه وآله وسلم خيرامن ابي بكر ولا بعدابي بكر عين نظرت خيرامن عمر ولا بعد عمر عين نظرت خيرامن عثمان ولا بعد عثمان عين نظرت خيرامن على بن ابي طالب رضي الله عنهم ثم قال أحمدهم والله الخلفاء الراشدون المهديون (وقال) الميموني قلت لاحمد جابر الجعني قال كان يرى التشيع قلت قديم في حديثه بالكذب قال أي والله قال القاضي (فان قيل) كيف استجاز الامام احمدان يحلف في مسائل مختلف فيها (قيل) امامسائل الاصول فلا يسوغ فيهااختلاف فهي اجماع وامامسائل الفروع فأنه لماغلب على ظنه صحة ذلك حلف عليه كما لووجد في دفتراً بيه انله على فلان ديناجازله ان بدعيه لغابة الظن بصدقه (قلت) و محلف عليه قال فان (قيل) أليس قدامتنع من اليمين على استماط الشفعة بالجوار (قيل) لان اليمين هناك عندالحاكم والنيلة فيه للخصم (قلت) ولم يمنع أحمد اليمين لهذا بل شفعة الجوار عنده مما يسوغ القول بها وفها احاديث صحاح لاترد ولهمندا اختلف قوله فيها فمرة نفاها ومرة اثبتها ومرة فصل بينان يشـ تركا في حقوق الملك كالطريق والماء وغـ يره وبين ان لايشـ تركافي شئ من ذلك فلا يثبت وهذا هو الصواب الذي لاريب فيه وبه تجتمع الاحاديث وهو اختيار شيخ الاسلام

ومذهب فقهاء البصرة ولايختار غيره وقدروي احمد عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم حلفوا فيالرواية والفتوي وغيرها تحقيقا وتأكيدا للخبر لااثباتاله باليمين وقدقال تعالى فورب السماء والارض انه لحق مثل ماانكم تنطقون وقال تعالى فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الاية وقال تعالى فوربك لنسألنهم اجمعين عماكانوا يعملون وكذلك اقسم بكلامه كقوله تعالى يس والقرآن الحكيم ق والقرآن المجيد ص والقران ذي الذكر واما اقسامه بمخلوقاته التي هي آيات دالة عليه فكثير جدا (الفائدة التاسعة) ينبغي للمفتي ان يفتي بلفظ النص مهما امكنه فانه يتضمن الحركم والدليل معالبيان التام فهو حكم مضمون له الصواب متضمن للدليل عليه في أحسن بيان وقول الفقيه المعين ليس كذلك (وقد) كان الصحابة والتابعون والا ممة الذين سلكوا على منها جهم يتحرون ذلك غاية التحري حتى خلفت من بعدهم خلوف رغبوا عن النصوص واشتقوالهم الفاظاغير الفاظ النصوص فاوجب ذلك هجر النصوص ومعلومان تلك الالفاظ لاتغي بماتني به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان فتولد من هجر ان الفاظ النصوص والاقبال على الالفاظ الحادثة وتعليق الاحكام بهاعلى الامة من الفسادمالا يعلمه الاالله فالفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب ولماكانت هي عصمة عهدة الصحابة وأصولهمالتي اليها يرجعون كانت علومهم أصح من علوم من بعدهم وخطأهم فيما اختلفوا فيه أقلمن خطأمن بعدهم ثمالتا بعون بالنسبة الىمن بعدهم كذلك وهلم جراولمااستحكم هجران النصوص عنداً كثراهل الاهوا، والبدع كانت علومهم في مسائلهم وأدلتهم في غاية الفساد والاضطراب والتناقض (وقد) كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذاسئلوا عن مسئلة يقولون قال الله كذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذاوفعل كذا ولا يعدلون عن ذلك ماوجدوااليه سبيلا قط فمن تأمل أجو بتهم وجدها شفاء لما في الصدور فلماطال العهدو بعدالناس من نورالنيوة صار هـذاعيبا عند المتأخرين ان يذكروا في أصول دينهم وفروعه قال الله وقال رسوله اما أصول دينهم فصرحوا في كتبهم ان قول الله ورسوله لايفيد اليقين في مسائل أصول الدين وانما يحتج بكلام اللهورسوله فيها الحشوية والمجسمة والمشبهة وامافروعهم فقنعوا بتقليدمن اختصركهم بعض المختصرات التي لايذكر فيهانص عن الله ولاعن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولاعن الامام الذي زعموا أنهم قلدوه دينهم بلءمدتهم فيما يفتون ويقضون به وينقلون به الحقوق ويبيحون

به الفروج والدماء والاموال على قول ذلك المصنف وأجلهم عند نفسه وزعيمهم عند بني جنسهمن يستحضر لفظالكتاب ويقول هكذا قال وهذا لفظه فالحلال ماأحله ذلك الكتاب والحرام ماحرمه والواجب مأأوجبه والباطل ماأبطله والصحيح ماصححه هذا وأني لنا بهؤلا فيمثل هذه الازمان فقد دفعنا الى أمر تضج منه الحقوق الى الله ضجيجا وتعجمنه الفروج والاموال والدماءالي ربها عجيجا تسبدل فيه الاحكام ويغلب فيها الحلال بالحرام ويجعل المعروف فيه في أعلى مراتب المنكرات والذي لم يشرعه الله ورسوله من أفضل القربات الحق فيه غريب وأغرب منه من يعرفه وأغرب منهما من يدعو اليه وينصح به نفسه والناس قدفلق بهم فالق الاصباح صبحه عن غياهب الظلات وابان طريقه المستقيم من بين تلك الطرق الحائرات واراه بعين قلبه ماكان عليــه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه مع ماعليه أكثر الخلق من البدع المضلات رفع له علم الهداية فشمر اليه ووضح له الصراط المستقيم فقام واستقام عليه وطوبي له من وحيد على كثرة السكان غريب على كثرة الجيران بين أقوام رؤيتهم قذاء العيون وشجي الحلوق وكرب النفوس وحمى الارواح وغم الصدور ومرض القلوب وان انصفتهم لمتقبل طبيعتهم الانصاف وان طلبته منهم فاين الشريامن يدالملتمس قدانتكست قلوبهم وعمي عليهم مطلوبهم رضوا بالامانى وابتلو ابالحظوظ ماابتلت من وشله اقدامهم ولازكت به عقولهم واحلامهم ولا ابيضت به لياليهم واشرقت بنوره ايامهم ولاضحكت بالهدي والحق منه وجو هالدفاتر اذبلت بمدادها اقلامهم انفقوا في غييرشيء نفائس الانفاس واتبعوا أنفسهم وحيروا من خلفهم من الناس ضيعوا الاصول فحرموا الوصول واعرضوا عن الرسالة فوقعوا في مهامه الحيرة وبيداء الضلالة والمقصود ان العصمة مضمونة في الفاظ النصوص ومعاينها في أتم بيان وأحسن تفسير ومن رام ادراك الهدى ودين الحق من غير مشكاتها فهوعليه عسيرغير يسير

﴿ فصل ﴾ الفائدة العاشرة ينبغى للمفتي الموفق اذا نزلت به المسئلة ان ينبعث من قلبه الافتقار الحقيقي لاالعملى الحرد الى ملهم الصواب ومعلم الخير وهادي القلوب ان يلهمه الصواب ويفتح له طريق السداد ويدله على حكمه الذي شرعه لعباده في هذه المسئلة فتى قرع هذا الباب فقد قرع باب التوفيق وما أجدر من امل فضل ربه ان لا يحرمه اياه فاذا وجد من قلبه هذه الهمة فهى

طلائع بشرى التوفيق فعليه ان يوجه وجهه ويحدق نظره الى منبع الهدي ومعدن الصواب ومطلع الرشد وهو النصوص من القرآن والسنة وآثار الصحابة فيستفرغ وسعه في تعرف حكم تلك النازلة منهافاذا ظفر بذلك أخبربه وان اشتبه عليه بادرالي التوبة والاستغفار والأكثار من ذكرالله فان العلم نورالله يقذفه في قلب عبده والهوي والمعصية رياح عاصفة تطفئ ذلك النور اوتكاد ولابدان تضعفه وشهدتشيخ الاسلام قدسالله روحهاذا غشيتهالمسائل واستعصبت عليه فرمنها الى التوبة والاستغنار والاستعانة بالله واللجأ اليه واستنزال الصواب من عنده والاستفتاح من خزائن رحمته فقلما يلبث المدد الالهي ان يتشابع عليه ملأ وتزدلف الفتوحات الالهمية اليه بايتهن يبدأ ولا ريب ان من وفق لهذاالافتقار علما وحالا وسارقله في ميادينه بحقيقة وقصد فقد أعطى حظه من التوفيق ومن حرمه فقد منع الطريق والرفيق فمتي أعين مع هذا الافتقار بذل الجهدله في درك الحق ففد سلك به الصراط المستقيم وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذوالفضل العظيم (الفائدة الحادية عشر) اذانزلت بالحاكم اوالمفتى النازلةفاما ان يكون عالما بالحق فيها أوغالبا على ظنه بحيث قداستفرغ وسعه في طلبه ومعرفته أولا فان لم يكن عالما بالحق فيها ولاغلب عليه ظنه لم يحل له ان يفتي ولا يقضى بمالا يعلم ومتي أقدم على ذلك فقد تعرض لعقو بة الله ودخل محت قوله تعالى قل انما حرم ربي النواحش ماظهر منهاوما بطن والاثم والبغي بغير الحق وانتشركوا باللهمالم ينزل بهسلطانا وانتفولو اعلى الله مالا تعلمون فجعل القول عليه بلاعلم أعظم المحرمات الاربع التي لاتباح بحال ولهذا حصر التحريم فيهابصيغة الحصر ودخل تحت قوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدومبين انماياً من كم بالسوء والفحشاء وان تقولو اعلى الله مالا تعلمون ودخل في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أفتي بغير علم فانما اتمه على من أفتاه وكان أحدالفضاة الشلائة الذين ثلثاهم في النار وانكان عرف الحق في المسئلة علما أوظنا غالبالم يحلله انيفتي ولايقضي بغيره بالاجماع المعلوم بالضرورة من دين الاسلام وهو أحد القضاة الثلاثة والمفتين الثلاثة والشهو دالثلاثة واذاكان من أفتى اوحكم اوشهد بغير علم مرتكبالاعظم الكبائر فكيف بمن أفتى اوحكم اوشهد بمايعلم خلافه فالحاكم والمفتي والشاعد كل منهم مخبر عن حكم الله فالحاكم مخبر منفذوالمفتي مخبر غير منفذوالشاهد مخبر عن الحكم الكوني القدري المطابق للحكم الديني الامري فمن أخبر منهم عايعلم خلافه فهو كاذب على الله عمدا ويوم القيامة تري الذين

كذبوا على الله وجوههم مسودة ولا أظلم ممن كذب على الله وعلى دينه وانأخبروا بمالم يعلموا فقد كذبوا على الله جهلا وان أصابوا في الباطن واخبروا بمالم يأذن الله لهم في الاخبار بهو هم اسوأ حالًا من القاذف أذارأي الفاحشة وحده فاخبربها فانه كاذب عندالله وأن أخبر بالواقع فان الله لم يأذن له في الاخبار بها الااذا كان رابع أربعة فان كان كاذبا عندالله في خبر مطابق لمخبره حيث لم يأذن له في الاخبار فكيف بمن أخبر عن حكمه بمالم يعلم ان الله حكم به ولم يأذن له في الاخبار به (قال الله تعالى) ولا تقولوا لماتصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لايفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم (وقال تعالى) فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق اذجاءه والكذب على الله يستلزم التكذيب بالحق والصدق (وقال تمالي) ومن أظلم ممن افتري على الله كذبا أولئك يعرضون على ربهم ويقول الاشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الالعنة الله على الظالمين وهؤلاء الآيات وان كانت في حتى المشركين والكفار فانها متناولة لمن كذب على الله في توحيده ودينه واسمائه وصفاته وافعاله ولاتتناول المخطئ المأجوراذابذل اجتهاده واستفرغ وسعه في إصابة حكم الله وشرعه فان هذا هوالذي فرضه الله عليه فلا يتناول المطيع لله وان اخطأ وبالله التوفيق (الفائدة الثانية عشر) حكم الله ورسوله يظهر على أربعة السنة لسان الراوى ولسان المفتى ولسان الحاكم ولسان الشاهد فالراوى يظهر على لسانه لفظ حكم الله ورسوله والمفتى يظهر على لسانه معناه وما استنبطه من لفظه والحاكم يظهر على اسانه الاخبار بحكم الله وتنفيذه والشاهد يظهر على اسانه الاخبار بالسبب الذي يثبت حكم الشارع والواجب على هؤلاء الاربعة ان يخبروا بالصدق المستند الى العــلم فيكونون عالمين بما يخبرون به صادقين في الاخبار به وآنة أحدهم الكذب والكتمان فمتي كتم الحق أوكذب فيه فقدحاد الله تعالي في شرعه ودينه وقدأ جري الله سنته ان يمحق عليه بركة علمه ودينه ودنياه اذا فعل ذلك كما أجرى عادته سبحانه في المتبايمين اذا كتما وكذبا ان يمحق بركة بيعهما ومن التزم الصدق والبيان منهم في مرتبته بورك له في علمه ووقته ودينه و دنياه وكان مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ذلك الفضل من الله وكفي بالله عليها فبالكتمان يعزل الحق عن سلطانه وبالكذب يقلبه عن وجهه والجزاءمن جنس العمل فجزاء أحدهم ازيعزله الله عن سلطان المهابة والكرامة والحبة والتعظيم الذي يلبسه أهل الصدق

والبيان ويلبسه ثوب الهوان والمقت والخزى بين عباده فاذاكان يومالقيامة جازى الله سبحانه من يشاء من الكاذبين الكاتمين بطمس الوجوه وردهاعلى أدبارها كماطمسوا وجه الحق وقلبوه عن وجهه جزاء وفاقا وماربك بظلام للعبيد (الفائدة الثالثة عشر) لا يجوز للمفتي ان يشهد على الله ورسوله بانه أحل كذا أوحرمه اواوجبه اوكرهه الالمايعلم ان الامر فيه كذلك ممانص الله ورسوله على اباحته اوتحريمه او ايجابه اوكراهته واماما وجده فى كتابه الذى تلقاه عمن قلده دينه فليس له ان يشهد على الله ورسوله به ويغر الناس بذلك ولا علم له بحكم الله ورسوله (قال) غير واحدمن السلف ليحذر أحدكم ان يقول أحل الله كذاأ وحرم الله كذا فيقول الله له كذبت لم احل كذا ولم احرمه وثبت في صحيح مسلم من حديث بريدة بن الحصيب انرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال واذا حاصرت حصنا فسالوك ان تنزلهم على حكم اللهورسوله فلا تنزلهم على حكم الله ورسوله فانك لاتدرى أتصيب حكم الله فيهم أم لاولكن انزلهم على حكمك وحكم اصحابك وسمعت شيخ الاسلام يقول حضرت مجلسا فيه القضاة وغيرهم فجرت حكومة حكم فيهااحدهم بقول زفر فقلت لهماهذه الحكومة فقال هـ ذا حكم الله فقلت له صار قول زفر هو حكم الله الذي حكم به والزم به الامة قل هذا حكم زفر ولا تقل هذا حكم الله أونحو هذا من الكلام (الفائدة الرابعة عشر) المفتى اذاسئل عن مسئلة فاما ان يكون قصدا لسائل فيهامعرفة حكم الله ورسوله ليس الاواما ان يكون قصده معرفة ماقاله الامام الذي شهر المفتى نفسه باتباعه وتقليده دون غيرهمن الأثمة واماان يكون مقصوده معرفة ماترجح عند ذلك المفتي وما يعتقده فيها لاعتقاده علمه ودينه وامانته فهو يرضي بتقليده هو وليس له غرض في قول امام بعينـــه (فهذه) اجناس الفتيا التي ترد على المفتين فغرض المفتى في (القسم الاول) ان يجيب بحكم الله ورسوله اذا عرفه وتيقنه لا يسعه غير ذلك (واما في القسم الثاني) فاذاعر ف قول الامام بنفسه وسعه ان يخبر به ولا يحللهان ينسب اليه القول ويطلق عليه أنه قوله بمجرد مايراه في بعض الكتب التي حفظ الوطالعها من كلام المنتسبين اليه فانه قد اختلطت اقوال الائمة وفتاويهم باقوال المنتسبين اليهم واختياراتهم فليسكل مافى كتبهم منصوصا عن الائمة بلكثير منه يخالف نصوصهم وكثير منهم لانص لهم فيه وكشيرمنهم يخرج على فتاويهم وكشيرمنهم افتوابه بلفظه أوبمعناه فلايحل لاحدان يقول هذاقول فلان ومذهبه الآان يعلم يقينا انه قوله ومذهبه فما اعظم خطر المفتى وأصعب مقامه بين يدى الله

تعالى (واما القسم الثالث) فانه يسعه ان يخبر المستفتى بما عنده في ذلك مما يغلب على ظنه انه الصواب بعد بذل جهده واستفراغ وسعه ومع هذا فلا يلزم المستفتى الاخذ بقوله وغايته انه يسوغ له الاخذ به فلينزل المفتى نفسه في منزلة من هذه المنازل الثلاث وليقم بواجبها فان الدين دين الله والله سبحانه ولا بد سائله عن كل ماأفتي به وهو موقرة عليه ومحاسب ولا بد والله المستعان (الفائدة الخامسة عشر)ليحذر المفتى الذي يخاف مقامه بين يدى الله سبحانه ان يفتى السائل بمذهبه الذي يقلده وهو يعلم ان مذهب غيره في تلك المسئلة ارجح من مذهبه واصح دليلافتحمله الرياسة على ان يقتحم الفتوى بما يغلب على ظنه ان الصواب في خلافه فيكون خائناً لله ورسوله وللسائل وغاشاله والله لايهدي كيد الخائنين وحرم الجنة على من لقيه وهوغاش للاسلام وأهله والدين النصيحة والغش مضادللدين كمضادة الكذب للصدق والباطل للحق وكثيراماتر د المسئلة نعتقد فيها خلاف المذاهب فلايسعنا النفتي بخلاف مانعتقده ثمنحكي المذهب الراجح ونرجعه ونقى لهذاهو الصواب وهو اولى مايؤخذبه وبالله التوفيق (الفائدة السادسة عشر) لا بجو زللمفتي الترويج وتخيير السائل والقاؤه في الاشكال والحيرة بل عليه ان يبين بيانا من يلاللاشكال متضمنا لفصل الخطاب كافيا في حصول المقصود لايحتاج معه الى غيره ولا يكون كالمفتى الذي سئل عن مسئلة في المواريث فقال يقسم بين الورثة على فرائض الله عز وجل وكتبه فلان وسئل آخر عن صلاة الكسوف فقال تصلى على حديث عائشة وان كان هذا أعلم من الاول وسئل آخر عن مسئلة من الزكاة فقال أما أهل الايثار فيخرجون المال كله واما غيرهم فيخرج القدر الواجب عليه او كما قال وسئل آخر عن مسئلة فقال في اقولان ولميزد (قال) ابومحمد بن حزم وكان عند نامفت اذا سئل عن مسئلة لايفتي فيها حتى يتقدمه من يكتب فيكتب هو جوابي فيها مثل جواب الشيخ فقدران مفتيين اختلفا في جواب فكت بحت جوابهما جوابي مثل جواب الشيخين فقيل له انهما قد تناقضا فقال وانا أتناقض كم تناقضا وكان في زماننا رجل مشار اليه بالفتوى وهو مقدم في مذهبه وكان نائب السلطان برسل اليه في الفتاوي فيكتب مجوز كذا او يصبح كذااو منعقد بشرطه فارسل اليه يقول تأتينا فتاوى منك فيها بجوز اوينعقد او يصح بشرطه وبحن لانعلم شرطه فاما ان تين شرطه و اما ان لا تكت ذلك وسمعت شيخنا يقول كل أحد يحسن ان يفتي بهذا الشرط فانه أي مسئلة وردت عليه يكتب فيها يجوز بشرطه او يصح بشرطه او يقبل بشرطه و تحوذلك

وهذا ليس بعلم ولا يفيد فائدة اصلا سوى حيرة السائل وتنكده وكذلك قول بعضهم في فتاويه يرجع في ذلك إلى رأى الحاكم فيا سبحان الله والله لوكان الحاكم شريحا واشباه، لما كان مرد احكام اللهورسوله الي رأيه فضلاءن حكام زماننا فالله المستعان وسئل بعضهم عن مسألة فقال فيها خلاف فقيل كيف يعمل المفتي فقال يختار له القاضي احد المذهبين قال أبو عمر وبن الصلاح كنت عندابي السعادات بن الاثير الجزرى فحكى لي عن بعض المفتين انه سئل عن مسئلة فقال فيهاقولان فاخذ يزري عليه وقال هذاحيد عن الفتوى ولم يخلص السائل من عمايته ولم يأت بالمطلوب (قلت) وهذا فيه تفصيل فإن المفتى المتمكن من العلم المضطلع به قديتو قف في الصواب في المسئلة المتنازع فيها فلا يقدم على الجزم بغير علم وغاية مايمكنه ان يذكر الخلاف فيها للسائل وكثيرا مايسئل الامام احمدر حمة الله عليه وغيره من الاعمَّة عن مسئلة فيقول فها قولان او قد اختلفوا فيها وهذا كثير في اجربة الامام احمدُ لسعة علمه وورعه وهو كثير في كلام الامام الشافعي رضي الله عنه يذكر المسئلة ثم يقول فيهاقولان وقد اختلف اصحابه هل يضاف القولان اللذان يحكيهما الى مذهبه وينسبان اليه أم لا على طريقين واذا اختلف على وابن مسمود وابن عمر وابن عباس و زيد وابي وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ولم يتبين للمفتى القول الراجح من اقوالهم فقال هذه مسئلة اختلف فيها فلان وفلان من الصحابة فقد انتهى الى ما يقدر عليه من العلم (قال) ابو اسحاق الشيرازي سمعت شيخنا ابا الطيب الطبرى يقول سمعت ابا العباس الحضرمي يقول كنت جالسا عندابي بكر بن داود الظاهري فجاءته امرأة فقالت ماتقول في رجل له زوجة لا هو ممسكها ولاهى مطلقها فقال لها اختلف في ذلك اهل العلم فقال قائلون تؤمر بالصبر والاحتساب ويبعث على التطلب والاكتساب وقال قائلون يؤمر بالانفاق ولا يحمل على الطلاق فلم تفهم المرأة قوله فاعادت المسئلة فقال يا هذه اجبتك عن مسالتك وارشدتك الى طلبتك ولست بسلطان فامضى ولا قاض فاقضى ولا زوج فارضى فانصر في (الفائدة السابعة عشر) اذا سئل عن مسئلة فيها شرط وافف لم يحل له ان يلزم بالعمل به بل ولا يسوغه على الاطلاق حتى ينظر في ذلك الشرط فان كان يخالف حكم الله ورسوله فلاحرمة له ولا يحل له تنفيذه ولا يسوغ تنفيذه وان لم يخالف حكم الله ورسوله فلينظر هل فيه قربة او رجحان عند الشارع الهلا فان لم يكن فيه قربة ولا رجمان لم بجب التزامه ولم يحرم فلاتضر مخالفته وان كان فيه قربة وهوراجح على خلافه

فلينظر هل يفوت بالتزامه والتقييد بهماهو احب الى الله ورسوله وارضى له وانفع للمكاف واعظم محصيلا لمقصود الواقف من الاجرفان فات ذلك بالتزامه لم بجب التزامه ولا التقيد به قطعا وجاز العدول بل استحب الى ماهو احب الى الله ورسوله وأنفع للمكلف واكثر تحصيلا لمقصو دالو اقف وفي جوازالتزام شرطالواقف في هذه الصورة تفصيل سنذكره ان شاءالله وانكان فيه قرية وطاعة ولميفت بالتزامه ماهو احب الى الله ورسوله منه وتساوى هو وغيره في تلك القربة و يحصل غرض الواقف بحيث يكون هو وغيره طريقين موصلين الي مقصوده ومقصو دالشارع من كل وجه لم يتعين عليه التزام الشرط بل له العدول عنه الي ماهو اسهل عليه وارفق به وان ترجح موجب الشرط وكان قصد القرية والطاعة فيه اظهر وجب التزامه فهذا هو القول الكلي في شروط الواةنمين ومايجب التزامه منها ومايسوغ ومالا يجب ومن سلك غير هذا المسلك تناقض اظهر تناقض ولم يثبت له قدم يعتمد عليه (فاذا) شرط الواقف ان يصلي الموقوف عليه في هذا المكان المعين الصلوات الخمس ولوكان وحده والى جانبه المسجد الاعظم وجماعة من المسلمين لميجب عليه الوفاء بهذا الشرط بل ولا يحل له التزامة اذا فاتته الجماعة فان الجماعة أمأشرط لاتصح الصلاة بدونها واما واجبة يستحق تاركها العقوبة وان صحت صلاته واماسنة مؤكدة يقاتل تاركهاوعلى كل تقدير فلا يحل التزام شرط يخل بها (وكذلك) اذاشرط الواقف العزوبية وتوك التاهل لم يجالوفاء بهذا الشرط بل ولاالتزامه بل من التزمه رغبة عن السنة فليس من الله ورسوله في شيء فان النكاح عند الحاجة اليه امافرض يعصى تاركه واماسنة الاشتغال بهاافضل من صيام النهار وقيام الليل وسائر اوراد التطوعات واماسنة يثاب فاعلها كما يثاب فاعل السنن والمندوبات وعلى كل تقدير فلا يجوز اشتراط تعطيله أوتركه اذ يصير مضمون هذا الشرط انه لايستحق تناول الوقف الامن عطل مافرض الله عليه وخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن فل مافرض الله عليه وقام بالسنة لم يحل له أن يتناول من هذا الوقف شيئًا ولا يخفي مافي التزام هذا الشرط والالزام به من مضادة الله ورسوله وهو أقبح من اشتراطه ترك الوتر والسنن الراتبة وصيام الخيس والاثنين والتطوع بالليل بل أقبح من اشتراطه ترك ذكرالله بكرة وعشياونحو ذلك (ومن) هذا اشتراطه ان يصلي الصلات في التربة المدفون بها ويدع المسجد وهذا أيضاً مضاد لدين الاسلام أعظم مضادة فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن المتخذين قبور انبيائهم

مساجد فالصلاة في المقبرة معصية لله ورسواه باطلة عندكثيره بن أهل العلم لا يقبلها الله ولا تبرئ الذمة فكيف يجوز التزام شرط الواقف لها وتعطيل شرط الله ورسوله فهـذا تغيير الدين لولا ان الله سبحانه يقيم له من يبين اعلامه ويدعو اليه (ومن) ذلك اشتراط ايقاد سراج أوقنديل على القبر فلا يحل للواقف اشتر اطذلك ولالاحاكم تنفيذه ولاللمفتي تسويغه ولاللموقوف عليه فعله والنزامه فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المتخذين السرج على القبور فكيف يُحَلُّ للمسلم أن يلزم أويسوغ فعل مالمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعله وحضرت بعض قضاة الاسلام يوما وقدجاءه كتابوقف على تربة ليثبته وفيه وانه يوقدعلي القبركل ليلة قنديل فقلت له كيف يحل لكان تثبت هذاالكتاب وتحكم بصحته مع علمك بلعنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمتخذين السرج على القبور فامسك عن اثباته وقال الاص كما قلت او كماقال(ومن ذلك) ان يشترط القراءة عندقبره دون البيوت التي اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال والناس لهم قولان (احدهما) ان القراءة لاتصل الى الميت فلافرق بين ان يقرأ عند القبر اوبعيدا منه عند هؤلاء والثاني انها تصل ووصولها فرع حصول الثواب للقارئ ثم ينتقل منه الى الميت فاذا كانت قراءة القاري ومجيئه الى القبر انما هو لاجل الجعل لم يقصديه التقرب الي الله لم يحصل له الثواب فكيف ينتقل عنه الى الميت وهو فرعه فمازاد بمجيئة إلى التربة الاالعناء والنعب بخلاف مااذاقرألله في المسجد اوغيره في مكان يكون أسبل عليه وأعظم لاخلاصه ثم جمل ثواب ذلك للميت وصل اليه وذاكرت مرة بهذاالمعني بعض الفضلاء فاعترف به وقال لكن بقي شي آخر وهوان الواقف قديكون قصد انتفاعه بسماع القرآن على قرة ووصول بركة ذلك اليه فقلت له انتفاعه بساع الفرآن مشروط بحياته فلما مات انقطع عمله كله واستماع القرآن من أفضل الاعمال الصالحة وقدانة على بموته ولوكان ذلك ممكنا لكان السلف الطيب من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أولى بهذا الحظ العظيم لمسارعتهم الى الخير وحرصهم عليه ولوكان خيرالسبقونا اليه فالذي لاشك فيهانه لايجب حضور التربة ولاتتعين القراءة عند القبر ونظير هذا مالو وقف وقفا يتصدق به عند القبر كا يفعله كثير من الجهال فان في ذلك من تلك الصدقة عند القبر مما لعله ان يحبط أجرها ويمنع انعقاده بالكلية (ومن) هـذا لو شرط

واقف الخانقاه وغيرها على اهلهاان لايشتغلوا بكتابة العلم وسماع الحديث والاشتغال بالفقه فان هذا شرط باطل مضاد لدين الاسلام لا يحل تنفيذه ولا الترامه ولا يستحق من قام به شيئاً من هذا الوقف فان مضمون هذا الشرط ان الوقف المعين انما يستحقه من ترك ما يجب عيه من العلم النافع وجهلأم اللهورسوله ودينه وجهل اساءه وصفاته وسنة نببه صلى اللهعليه ولمله وسلم واحكام الثواب والعقاب ولا ريب ان هذا الصنف من شرار خلق الله وامقتهم عند آالله ورسوله وهم خاصة الشيطان واولياؤه وحزبه الاان حزب الشيطان هم الخاسرون (ومن ذاك) أن يشترط الواقف انه لا يقرأ في ذلك المكان شي من آيات الصفات واحاديث الصفات كاأمر به بعض اعداء الله من الجهمية لبعض الملوك وقدوقف مسجدالله تعالى ومضمون هذاالشرط المضاد لما بعث الله به رسوله ان يعطل أكثر آيات القرآن عن التلاوة والتدبر والتفهم وكثير من السنة اواكثرها عن ان تذكر اوتروى اوتسمع اويهتدى بهاويقام سوق التجهم والكلام المبتدع المذموم الذي هو كفيل بالبدع والضلالة والشك والحيرة (ومن ذلك) أيضا ان يقف مكانا اومسجدا أومدرسة اورباطا على طائفة معينة من الناس دون غيرهم كالعجم مثلا اوالروم اوالترك اوغيرهم وهذا من أبطل الشروط فان مضمونه ان أقارب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذرية المهاجرين والانصار لا يحل لهم ان يصلوا في هذا المسجد ولا ينزلوا في هذا الرباط اوالمدرسة او الخانقاه بل لوامكن ان يكون ابو بكر وعمروأهل بدر واهل بيعة الرضوان رضي الله عنهم بين أظهرنا حرم عليهم النزول بهذاالمكان الموقوف وهذه الشروط والاشتغال بهاوالاعتداد بهامن اسمج الهذيان ولا تصدر من قلب طاهر ولا ينفذها من شم روائح العلم الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم (وكذلك) لوشرط ان يكون المقيمون بهذه الأمكنة طائفة من أهل البدع كالشيعة والخوارج والمعتزلة والجهمية والمبتدعين في اعمالهم كاصحاب الاشارات واالاذن والشير والعنبر واكل الحيات واصحاب النار واشباه الذئاب المشتغلين بالاكل والشرب والرقص لم يصح هـذا الشرط وكان غيرهم احق بالمكان منهم وشروط اللهاحق فهذه الشروط واضعافها واضعاف اضعافها من باب التعاون على الاثم والعدوان والله تعالي انماامر بالتعاون على البر والتقوى وهو ماشرعه على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم دون مالم يشرعه فكيف بمايشرع خلافه والوقف انما يصح على القرب والطاعات ولا فرق في ذلك بين مصرفه وجهته وشرطه فان

الشرط صفة وحال في الجهة والمصرف فاذا اشترط ان يكون المصرف قربة وطاعة فالشرط كذلك ولا يقتضي الفقه الاهذا ولا يمكن احد ان ينقل عن ائمة الاسلام الذين لهم في الامة لسان صدق مايخالف ذلك البتة بل نشهد بالله والله ان الائمة لاتخالف ماذ كرناه وان هذا نفس قولهم وقد اعاذهم الله من غيره وانما يقع الغلط من كثير من المنتسبين اليهم في فهم اقوالهم كما وقع لبعض من نصب نفسه للفتوى من اهل عصر ناما تقول السادة والفقها، في رجل وقف وقفا على اهل الذمة هل يصح ويتقيد الاستحقاق بكونه منهم فإجاب بصحة الوقف وتقيد الاستحقاق بذلك الوصف وقال هكذا قال أصحابنا ويصح الوقف على أهل الذمة فانكر ذلك شيخنا عليه غاية الانكار وقال مقصود الفقهاء بذلك ان كونه من أهل الذمة ليس مانعامن صحة الوقف عليه بالقرابة اوبالتعيين وليس مقصودهم ان الكفر بالله ورسوله اوعبادة الصليب وقولهم ان السيح ابن الله شرطالاستحقاق الوقف حتى ان من آمن بالله ورسوله واتبع دين الاسلام لم يحلله ان يتناول بعد ذلك من الوقف فيكون حل تناوله مشروطا بتكذيب الله ورسوله والكفر بدين الإسلام ففرق بين كون وضف الذمة مالعا من صحة الوقف وبين كونه مقتضيا غفاظ طبع هذاالمفتي وكشف فهمه وغلظ حجابه عن ذلك ولم يميز ونظير هذا ان يقف على الاغنياء فهذا يصح اذا كان الموقوف عليه غنياأوذا قرابة فلا يكون الغناء ماذما ولا يصح ان يكون جهة الاستحقاق هو الغناء فيستحق مأدام غنيا فاذاافتقر واضطر الى مايقيم اوده حرم عليه تناول الوقف فهذا لا يقوله الا من حرم التوفيق وصحبه الخذلان ولورأي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احدامن الائمة يفعل ذلك لاشتد انكارة وغضبه عليه ولما أقره البتة وكذلك لر رأى رجلا من أمته قدوقف على من يكون من الرجال عزبا غيير متاهل فاذاتأهل حرم عليه تناول الوقف لاشتد غضبه ونكيره عليه بل دينه يخالف هذافانه كان اذاجاءهمال أعطي العزب حظاواً عطي الآهل حظين واخبر ان ثلاثة حق على الله عونهم فذكر منهم الناكح يريد العفاف ويلزم هذا الشرط حق عليه عدم اعانة الناكم (ومن هذا) إن يشترط أنه لا يستحق الوقف الا من ترك الواجب عليه من طلب النصوص ومعرفتها والتفقه في متونها والتمسك بها الي الاخذ بقول فقيه معين يترك لقولهقول من سواه بل يترك النصوص لقوله فهذا شرط من أبطل الشروط وقد صرح اصحاب الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى بان الامام اذا شرط على القاضي ان لا يقضي الاعدهب معين بطل الشرط

ولم يجزله التزامه وفي بطلان التولية قولان مبنيان على بطلان العقود بالشروط الفاسدة وطرد هذا ان المفتى متى شرط عليه اللايفتي الا عذهب معين بطل الشرط وطرده أيضا الالواقف متي شرط على الفقيه ان لا ينظر ولا يشتغل الا بمذهب معين بحيث يهجر له كتاب الله وسنة رسول الله صلى عليه وآله وسلم وفتاوي الصحابة رضي الله عنهم ومذاهب العلماء لم يصح هذا الشرط قطعا ولا يجب التزامه بل ولا يسوغ عقد هذا الباب (وضابطه) ان المقصود انماهو التعاون على البر والتقوي وان يطاع الله ورسوله بحسب الامكان وان يقدم من قدمه الله ورسوله ويؤخر من أخره الله ورسوله وشروطالواقفين لاتزيد على نذر الناذرين فكها أنه يعتبر مااعتبره الله ورسوله ويلغى ماالغاه الله ورسوله لا يوفي من النف ورالا بماكان طاعة لله ورسوله فلا يلزم من شروط الواقفين الا ما كان طاعة للهورسوله (فان قيل) الواقف انمانقل ماله لمن قام بهذه الصفة فهو الذي رضي بنقل ماله اليه ولم يرض بنقله الي غيره وان كان أفضل منه فالوقف يجرى مجرى الجمالة فاذابذل الجاعل ماله لمن يعمل عملا لم يستحقه من عمل غيره وان كان بينهما في الفضل كما بين الساء والارض (قيل) هذا منشأ الوهم والايهام في هذه المسألة وهو الذي قام بقاوب ضعفة المتفقَّ بين فالتزموا والزموامن الشروط عاغيره أحب الى الله وارضى له منه باجماع الامة بالضرورة المعلومة من الدين «وجواب» هـذا الوهم ان الجاعل يبذل ماله في غرضه الذي يريده اما محرما او مكروها او مباحا او مستحب اوواجبا لينال غرضه الذي بذل فيه ماله واما الواقف فانما يبذل ماله فيما يقر به الى الله وثوابه فهو لما علم انه لم يرق له تمكن من بذل ماله في اغراضه احب أن يبذل له فيما يقر به الى الله وما هو انفع له في الدار الآخرة ولا يشك عاقل ان هذا غرض الواقفين بل ولا يشك واقف ان هذا غرضه والله سبحانه وتعالى ملكه المال لينتفع به في حياته واذن له ان يحبسه لينتفع به بعد وفاته فلم يملكه ان يفعل به بعد موته ماكان يفعل به في حياته بل حجر عليه فيه وملكه ثلثه يوصي به بما يجوز ويسوغ ان يوصي به حتى ان حاف او جار او اثم في وصية جاز بل وجب على المومى والورثة رد ذلك الجور والحيف والاثم ورنع سبحانه الاثم عمن يرد ذلك الحيف والاثم من الورثة والاوصياء فهو سبحانه لم يملكه ان يتصرف في تحبيس ماله بعده الاعلى وجه يقر به اليهويدنيه من رضاه لاعلى اى وجهارادولم يأذن الله ولارسوله للمكلف ان يتصرف في تحبيس ماله بعد دعلى اي وجه اراده ابدافاين في كلام الله ورسوله او احدمن الصحابة مايدل على ان

لصاحب المآل ان يقف مااراد على من ارادويشتر طماارادو بجب على الحكام والمفتين ان ينفذواوقفه ويلزموا بشروطه واما ماقد لهج به بعضهم من قوله شروط الواةف كنصوص الشارع فهذا يراديه معني صحيحاومعنى باطلافان اريدانها كنصوص الشارع في الفهم والدلالة وتقييد مطلقها بمقيدها وتقديم خاصهاعلى عامها والاخذفيها بعموم اللفظ لابخ صوص السبب فهذا حقمن حيث الجملة وان اريدانها كنصوص الشارع في وجوب مراعاتها والتزامها وتنفيذها فهذا من ابطل الباطل بل تبطل منهامالم يكن طاعة للهورسوله وماغيره احب الى الله وارضي له ولرسوله منه وينفذ منها ماكان قربة وطاعة كا تقدم ولما نذر ابوا اسرائيل إن يصوم ويقوم في الشمس ولا يجلس ولا يتكلم أمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجلس في الظل ويتكلم ويتم صومه فالزمه بالوفاء بالطاعة ونهاه عن الوفاء بما ليس بطاعة وهكذا اخت عقبة بن عامر لمانذرت الحج ماشية مكشوفة الرأس أمرها ان تختمر وتركب وتحجوتهدي بدنة فهكذا الواجب على اتباع الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله ان يعتمدوا في شروط الواقفين وبالله التوفيق(الفائدةالثامنة عشر) ليس للمفتي اذيطلق الجواب في مسألة فيها تفصيل الااذاعلم انالسائل انماسأل عن احد تلك الانواع بل اذا كانت المسألة تحتاج الى التفصيل استفصل كما استفصل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماعن الما اقربا الزناهل وجد منه مقدماته او حقيقته فالم اجابه عن الحقيقة استفصله هل به جنون فيكون اقراره غيرمعتبرامهو عاقل فلما علم عقله استفصله بان أمر باستنكاهه ليعلم هل هو سكران ام صاح فلما علم انه صاح استفصله هل احصن املا فلما علم انه قد احصن اقام عليه الحد ومن هذا قوله لمن سألته هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال نعم اذارأت الما افتضمن هذا الجواب الاستفصال بأنها يجب عليها الغسل في حال ولا يجب عليها في حال ومن ذلك ان اباالنعان بن بشير سال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يشهد على غلام نحله ابنه فاستفصله وقال اكل ولدك نحلته كذلك فقال لافابي ان يشهد وتحت هذا الاستفصال ان ولدك ان كانوايشتركوا في النحل صح ذلك والالم يصح ومن ذلك ان بن ام مكتوم استفتاه هل يجدله رخصة ان يصلى في بيته فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب فاستفصله بينأن يسمع النداء أولا يسمعه ومن ذلك انه لمااستفتى عن رجل وقع على جارية امراته فقال ان كان استكرهما فهي حرة وعليه مثلها وان كانت طاوعته فهي له وعليه اسيدتها مثلها وهذا كثير في فتاويه صلى الله عليه وآله وسلم فاذا سئل المفتى عن رجل دفع ثوبه الى قصار يقصر و

فانكر القصار الثوب ثم اقربه هل يستحق الاجرة على القصارة ام لافالجواب بالاطلاق خطأ تفياوا ثباتاوالصواب التفصيل فان كان قصره قبل الجحود فله اجرة القصارة لانه قصره لصاحبه وان كان قصره بعد حجوده فلا اجرة له لا نه قصره لنفسه وكذلك اذاسئل عن رجل حلف لا يفعل كذاوكذاففعلهلم بجزلهان يفتي بحنثه حتى يستفصله هلكان ثابت العقلوقت فعله امرلا واذاكان ثابت العقل فهل كان مختارافي عينه املا واذاكان مختارافهل استثنى عقيب عينه املا واذالم يستثن فهل فعل المحلوف عليه عالماذاكر امختارا امكان ناسيااوجاهلااومكر هاواذاكان عالمامختارافهل كان المحلوف عليه داخلافي قصده ونيته اوقصد عدم دخوله فخصصه بنيته اولم يقصد دخوله ولانوي تخصيصه فان الحنث يختلف باختلاف ذلك كله ورأينا من مفتي العصر من بادر الى التحنيث فاستفصلناه فوجدناه غيرحانث في مذهب من افتاه وقع ذلك مرارا فخطر المفتى عظيم فانه موقع عن الله ورسوله زاعم ان الله امر بكذا وحرم كذا او اوجب كذا (ومن ذلك) ان يستفتيه عن الجمع بين الظهر والعصر مثلا هل يجوزله ان يفرق بينهما فجوابه بتفصيل المسألتين وان الجمع ان كان في وقت الاولى لم يجز التفريق وان كان في وقت الثانية جاز (ومن ذلك) انه لو قال ان لم تحرق هذا المتاع اوتهدم هـذه الدار اوتتلف هذاالمال والا قتلتك ففعل هل يضمن املا جوابه بالتَّفصيل فإن كان المال المكره على اللافه للمكره لم يضمن وان كان لغيره ضمنه (وكذلك) لو سأله المظاهر اذا وطيُّ في اثناء الكفارة هل يلزمه الاستئناف او يبني فجو ابه بالتفصيل أنه ان كان كفر بالصيام فوطي في اثنائه لزمه الاستيناف وان كفر بالاطعام لم يلزمه الاستيناف وله البناء لان حكم تتابع الصوم وكونه قبل المسيس قد انقطع بخلاف الاطعام وكذلك لو سأله عن المكفر بالعتق اذااعتق عبدا مقطوعة اصبعه فجوابه بالتفصيل انكان ابهامالم يجزه والا اجزأه فلو قالله مقطوع الاصبعين وهما الخنصر والبنصر فجوابه بالتفصيل ايضاان كانا من يد واحدة لم يجزه وان كانت كل اصبع من يداجزأه (وكذلك) لوساله عن فاسق التقطاقطة اولقيطاً هل يقر في يده فجوابه بالتفصيل تقر اللقطة دون اللقيط لانها كسب فلا يمنع منه الملتقط وثبوت يده على اللقيط ولاية وليسمن اهلها ولو قال له اشتريت سمكة فوجدت في جوفها مالا مااصنع به فجوابه ان كان لؤلؤة أوجوهرة فهو للصياد لانه ملكه بالاصطياد ولم تطب نفسه لك به وان كان خاتما أودينارا فهو لقطة يجب تعريفها كغيرها (وكذلك) لوقال

له اشتريت حيوانا فوجدت في جوفه جوهرة فجوابه ان كانت شاة فهي لقطة للمشتري يلزمه تعريفها حولا ثم هي له بعده وان كان سمكة أو غيرها من دواب للبحر فهي ملك للصياد والفرق واضح (ومن ذلك) لوسأله عن عبد التقط له لقطة فانفقها هل تتعلق بذمته أو برقبته فجوابه انه إن انفقها قبل التعريف حولا فهي في رقبته وان انفقها بعد حول التعريف فهي في ذمته يتبع بها دعد العتق نص عليها الامام احمد مفرقا بينها لانه قبل الحول ممنوع منها فانفاقه لها جناية منه عليها وبعد الحول غير ممنوع منها بالنسبة الى مالكها فاذا انفقها في هذه الحال فكانه أنفقها باذن ما لكما فتتعلق بذمته كديونه (ومن ذلك) لوساله عن رجل جعل جعلا لمن رد عليه لقطته فهل يستحقه من ردها فجوابه ان التقطها قبل بلوغ قول الجاعل لم يستحقه لأنه لم يلتقطها لاجل الجمل وقدوجب عليهردها بظهور مالكها وان التقطها بعد ان بلغه الجعل استحقه (ومن ذلك) ان يسال فيقول هل يجوز للوالدين أن يتملكا مال ولدها أويرجمان فيما وهباه فالجواب ان ذلك للابدون الام وكذلك اذا شهدله اثنان من ورثته غير الاب والابن بالجرح فالجواب فيه تفصيل فانشهدا قبل الاندمال لم يقبلاللتهمة وانشهدا بعده قبلت لعدم التهمة (ومن ذلك) اذاسئل عن رجل ادعي نكاح امرأة فافرت له هل يقبل اقرارها الملا جوابه بالتفصيل أن ادعي زوجيتها وحده قبل اقرارها وان ادعاها معه آخر لم يقبل (ومن ذلك) لوسئل عن رجل مات فادعى ورثته شيئاً من تركته واقامو اشا هدا حلف كل منهم يمينا مع الشاهد فانحلف بعضهم استحق قدرنصيبه من المدعي وهل بشاركه من لم يحلف في قدر حصته التي انتزعها بيمينه أملا يشاركه فالجوابفيه تفصيل انكان المدعي دينا لميشاركه وينفرد الحالف بقدر حصته وان كان عينا شاركه من لم محلف لان الدين غير متعين فمن حلف فانما ثبت بيمنه مقدار حصته من الدين لاغيره ومن لم يحلف لم يثبت له حق واما العين فكل واحدمن الورثة يقران كل جزء منها مشترك بين جماعتهم وحقوقهم متعلقة بعينه فالمخلص مشترك بين جماعتهم والباقي غصب على جماعتهم « ومن ذلك » اذا سئل عن رجل استعدي على خصمه ولم يحرر الدعوي هل يحضره الحاكم الجواب بالتفصيل ان استعدى على حاضر في البلداحضره لعدم المشقة وان كان غائبا لي يحضره حتى يحررها «ومن ذلك »لوسئل عن رجل قطع عضوا من صيدوافلت هل يحل أكل العضو (الجواب) بالتفصيل انكان صيدا بحرياحل اكله وان كان بريا لم يحل (ومن ذلك) لوسئل عن

تاجر اهل الذمة هل يؤخذمنه المشر فالجواب بالتفصيل ان كان رجلا اخذمنه وان كانت امرأة ففيها تفصيل ال انجرت الى أرض الحجاز اخذمنها العشر وان انجرت الى غيرها لم يؤخذمنها شي لانها تقرفي غير ارض الحجاز بلا جزية « ومن ذلك » لوسئل عن ميت مات فطلب الاب ميرانه ولم يعلم من الورثة غيره كم يعطى الاب فالجواب بالتفصيل ان كان الميت ذكرا اعطى الاب اربعة من سبعة وعشرين سهم لانغاية ما يمكن ان يقدر معه زوجة وأم وابنتان فلهأربعة بلاشك من سبعة وعشرين وانكان الميت انئ فلهسهان من خمسة عشر قطعالان أكثر ماعكن ان يقدر زوج واينتان فله سهما من خمسة عشر قطعا « فان قال» السائل مات ميت و ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض مع العليا جدها قال المفتي انكان الميت ذكرا فالمسئلة محال لان جد العليا نفس الميت وان كان الميت انثى فجد العليا اما ان بكون زوج الميت أولا يكون كذلك فانكان زوجها فله الربع وللعليا النصف وللوسطي السدس تكملة الثلثين والباقي للعصبة فلو قال السائل ميتخلف ابنتين وابوين ولم تقسم التركة حتى ماتت احداهما وخلفت من خلفت قال المفتي ان كان الميت ذكر افمسئلته من ستة للابوين سهمان ولـكل بنتسهمان فلمــا ماتت احداهما خلفت جدة وجدا اواختا لاب فسئلتها من سته وتصح من ثمانية عشر وتركتها سهمان توافق مسئلتها بالنصف فتردالي تسعة ثم تضربها في ستة تكون أربعة وخمسين ومنها تصح وان كان الميت انثى ففريضتها ايضا من ستة ثم مات احدي البنتين عن سهمين وخلفت جدة وجدا من ام واختالاب فلاشئ للجد وللجدة السدس وللآخت النصف والباقي للعصبة فسئلتها من ستة وسهامها اثنان فاضرب ثلاثة في المسئلة الاولى تكن ثمانية عشر (والمقصود) التنبيه على وجوب التفصيل اذا كان يجد السؤال محتملا وبالله التوفيق فكثيرا مايقع غلط المفتى في هذاالقسم فالمفتى تردعليه المسائل في قوالب متنوعة جدا فان لم يتفطن لحقيقة السؤال والاهلك واهلك فتارة توردعليه المسألتان صورتهما واحدة وحكمهما مختلف فصورة الصحيح والجائن صورة الباطل والحرم ويختلفان بالحقيقة أويذهال بالصورة عن الحقيقة فيجمع بين مافرق الله ورسوله بينه وتارة تورد عليه المسألتان صورتهما مختلفة وحقيقتهما واحدة وحكمهما واحدفيذهل باختلاف الصورة عن تساويهما في الحتيقة فيفرق بين ماجمع الله بينه وتارة تورد عليه المسئلة بجملة يحتما عدة أنواع فيذهب وهمه اليواحد منهاويذهل عنه المسئول عنه منهافيجيب اغيرالصواب

وتارة تورد عليه المسئلة الباطلة في دين الله في قالب مَزخرف ولفظ حسن فيتبادر الى تسويغها وهي من أبطل الباطل وتارة بالعكس فلااله الاالله كم همنا من مزلة أقدام ومجال أو هام ومادعي بحق الى حق الاأخرجه الشيطان على لسان أخيه ووليه من الانس في قالب تنفر عنه خفافيش البصائر وضعفاء العقول وهم أكثر الناس وماحذر احدمن باطل الاأخرجه الشيطان على لسان وليه من الانس في قالب مزخرف يستخف به عقول ذلك الضرب من الناس فيستجيبون له وأكثر الناس فظرهم قاصر على الصور لا يتجاوزوها الى الحقائق فهم محبوسون في سجب الالفاظ مقيدون بقيود العبارات كماقال تعالى وكذلك جعلنا لكل نني عدوا شياطين الانس والجن يوحى بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا ولوشاء ربك مافعلوه فذرهم وما يفترون ولتصغى اليه افئدة الذين لايؤمنون بالآخرة وليرضوه ويقترفوا ماهم مقترفون واذكرلك من هذا مثالا اليه وقع في زماننا وهوان السلطان أمران يلزم أهل الذمة بتغيير عما تمهم وان تكون خلاف الوان عهائم المسلمين فقامت لذلك قيامتهم وعظم عليهم وكان في ذلك من المصالح واعزاز الاسلام واذلال الكفرة ماقرت به عيون المسلمين فالقي الشيطان على السنة أوليانه واخوانهان صوروا فتيايتو صلون بها الي ازالة هذاالغبار وهي ما تقول السادة العلماء في قوم من أهل الذمة الزمو ا بلباس غير لباسهمااء اد وزى غيرزيهم الألوف فحصل لهم بذلك ضرر عظيم في الطرقات والفلوات وتجرأ عليهم بسببه السفهاء والرعاة وآذوهم غايةالاذي وطمع بذلك في اهانتهم والتعدي عليهم فهل يسوغ للامام ردهم الي زيهم الاول واعادتهم اليءما كانو اعليه مع حصول التميز بعلامة يعرفون بها وهل ذلك مخالفة لاشرع أملا (فاجابهم) من منع التوفيق وصدعن الطريق بجو از ذلك وان للامام اعادتهم الى ما كانوا عليه (قال) شيخنا فجأ تني الفتوى فقلت لا يجوز اعادتهم ويجب ابقاؤهم على الزى الذي يتميزون به عن المسلمين فذهبوا شم غيروا الفتياثم جاؤابها في قالب آخر فقات لأنجوز اعادتهم فذهبوا ثم أتوابها في قالب آخر فقلت هي المسألة المعينة وان خرجت في عدة قوالب ثم ذهب الى السلطان وتكلم عنده بكلام عجب منه الحاضرون فاطبق القوم على ابقائهم ولله الحمد ونظائر هذه الحادثة أكثر من ان تحصى فقد التي الشيطان على السنة اوليائه ان صوروا فتوى فيما يحدث ليلة النصف في الجامع واخرجوها في قالب حسن حتى استخفوا عقل بعض المفتين فافتاهم بجوازه وسبحان الله كم توصل بهذه الطرق الى ابطال حق واثبات باطل واكثر الناس انما هم اهل ظو اهر في

الكلام واللباس والافعال واهل النقد منهم الذين يعبرون من الظاهر الي حقيقته وباطنه لا يبلغون عشر معشا رغيرهم ولا قرباً من ذلك فالله المستعان (الفائدة التاسعة عشر) اذا سئل عن مسئلة من الفرائض لم يجب عليه إن يذكر موانع الارث فيقول بشرط ان لا يكون كافرا ولا رقيقاولا قاتلا واذا سئل عن فريضة فيهاأخ وجب عليه ان يقول انكان لاب فله كذا وان كان لأم فله كذا و كذلك اذاسئل عن الاعمام وبنيه-م وبني الاخوة وعن الجدو الجدة فلا بدمن التفصيل والفرق بين الموضمين ان السؤ الالطلق في الصورة الاولى يدل على الوارث الذي لم يقم به ما نع من الميراث كمالو سئلءن رجل باعاواجر اوتزوج اواقرلم يجب عليه ان يذكرمو انع الصحة من الجنون والاكراه ونحوهما الاحيث يكون الاحتمال متساويا ومن تأمل اجوبةالنبي صلى الله عليه وآله وسلم رآه يستفصل حيث تدعوا لحاجة الى الاستفصال ويتركه حيث لا يحتاج اليه ويحيل فيه مرة على ماعلم من شرعه ودينه من شروطالحكم وتوابعه بلهذا كثير في القرآن كقوله تعالى واحل لكم ماوراء ذلكم وقوله فلاتهل لهمن بعدحتي تنكح زوجاغيره وقوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أو تو االكتاب من قبلكم ولا يجب على المتكلم والمفتي ان يستوعب شر الط الحكم وموانعه كامها عندذ كرحكم المسألة ولاينفع السائل والمتكلم والمتعلم قوله بشرطه وعدم موانعه ونحو ذلك فلابيان اتم من بيان الله ورسوله ولا هدي اكل من هدي الصحابة والنابعين وبالله التوفيق (الفائدة العشرون) لا يجوز للمقادان يفتي في دين الله بما هو مقاد فيه وليس على بصيرة فيه سوي انه قول من قلده دينه هذا اجماع من السلف كلهم وصرح به الامام احمد والشافعي رضي الله عنهما وغيرهما قال ابوعمرو ابن الصلاح قطع ابو عبد الله الحليمي امام الشافعيين بما وراء النهر والقاضي ابو المحاسن الروياني صاحب بحر المذهب وغيرهما بانه لا يجو زللمقلد ان يفتي بما هو مقلة فيه (وقال) ذكر الشيخ أبومحمد الجويني في شرحه لرسالةالشافعي عن شيخه أبي بكر القفال المروزي انه يجوز لمن حفظ قول صاحب مذهب ونصوصهان يفتى به واللم يكن عارفا بغوامضه وحقائقه وخالفه الشيخ ابومحمد وقال لايجوز ان يفتي بمذهب غيره اذالم يكن متبحر افيه عالما بغوامضه وحقائمه كالايجوز للعامي الذي جمع فتاوى المفتين ان يفتي بها واذا كان متبحر افيه جاز إن يفتي به قال أبو عمر ومن قال لا يجوز له ان يفتي بذلك معناه لايذكره بصورة مايقوله من عندنفسه بل يضيفه الى غير دو يحكيه عن امامه الذي قلده فعلى هذا من عددناه في اصناف المفتين المقلدين ليسو اعلى الحقيقة من المنتين ولكنهم قامو امقام المفتين

وادعواعنهم فعدوامنهم وسبيلهم فى ذلك ان يقولوامثلامذهب الشافعي كذاوكذا ومقتضى مذهبه كذاوكذا ومااشبه ذلكومن ترك منهم اضافه ذلك الى امامه فان كان ذلك اكتفاءمنه بالمعلوم عرب الصريح فلاباس قلت ماذكره أبو عمر وحسن الاانصاحب هذه المرتبة يحرم عليه ان يقول مذهب الشافعي لما لا يعلم انه نصه الذي افتى به او يكون شهرته بين اهل الذهب شهرة لا يحتاج معهاالي الوقوف على نصه كشهرة مذهبه في الجهر بالبسملة والقنوت في الفجر ووجوب تبييت النية للصوم في الفرض من الليــل ونحو ذلك فاما مجر دما يجد في كــتب من انتسب الي مذهبه من الفروع فلا يسعهان يضيفها الى نصه ومذهبه بمجردوجودها في كتبهم فكم فيها من مسألةلا نص له فيهاالبقة ولا مايدل عليه وكمفيها من مسألة نصه على خلافها وكمفيها من مسألة اختلف المنتسبون اليه في اضافتها الى مقتضى نصه ومذهب فهذا يضيف الى مذهب اثباتها وهذا يضيف اليه نفيها فلا ندرى كيف يسع المفتى عندالله ال يقول هذا مذهب الشافعي وهذا مذهب مالك واحمد وابي حنيفة واماقول الشيخ أبيعمروان لهذاالمفتي أن يقول هذامقتضي مذهب الشانعي مثلافلعمر الله لايقبل ذلكمن كلمن نص نص نفسه للفتياحتي يكون عالما عأخذصاح المذهب ومداركه وقواعده جمعاوفرقاويعلم انذلك الحكم مطابقالاصوله وقواعده بعداستفراغ وسعه في معرفة ذلك فيها اذا اخبران هذا مقتضي مذهبه كان له حكم امثاله ممن قال بمبلغ علمه ولايكلف الله نفساالا وسعها وبالجملة فَالْفَتَى مُخْبِرُ عَنِ الْحَكُمُ الشَّرَعِي وهو اما مُخْبِر عَمافَهمه عن الله ورسوله واما مخبِر عما فهمه من كتابه اونصوص من قلده دينه وهذا لون وهذالون فكمالا يسع الاول ان يخبر عن الله ورسوله الا بما علمه فكذا لا يسع الثاني ان يخبر عن امامه الذي قلده دينه الاعايعلمه وبالله التوفيق (الفائدة الحادية والعشرون) اذا تفقه الرجلوقرأ كتابامن كتبالفقه اواكثروهومعذلك قاصر في معرفة الكتاب والسنةوآ ثارالساف والاستنباط والترجيح فهل يسوغ تقليده في الفتوى فيه للناس اربعة اقوال الجوازمطلقا والمنع مطلقا والجواز عندعدم المجتهد ولايجوز مع وجوده والجواز انكان مطلعا على ماخذمن يفتي بقولهم والمنع ان لم يكن مطلعا (والصواب) فيه التفصيل وهو انه ان كان السائل يمكنه التوسل اليعالم يهديه السبيل لميحلله استفتاء مثل هذاولا يحل لهذا ان ينسب نفسه للفتوى مع وجودهذاالعالم وانلم يكن في بلده او ناحيته غيره بحيث لا يجد المستفتى من يسأله سواه فلاريب انرجوعه اليه اولي من ان يتمدم على العمل بلاعلم او يبقى مرتكبافي حير تهمتر ددا في عماه

وجهالته بل هذا هو المستطاع من تقواه المأمور بها (ونظير) هذه المسألة إذا لم يجد الساطان من يوليه الاقاضياً عاريا عن شروط القضاء لم يعطل البلدعن قاض وولى الامثل فالامشل ونظير هذا لوكان الفسق هوالغالب على اهل تلك البلد وان لم تقبل شهادة بعضهم على بعض وشهادته له تعطلت الحقوق وضاعت قبل شهادة الامثل فالامثل ونظير ها لوغلب الحرام المحض اوالشبهة حتى لم يجد الحلال المحض فأنه يتناول الامثل فالأه ثل ونظير هذا لوشهد بعض النساء على به نن بحق في بدن او عرض اومال وهن منفر دات بحيث لارجل معن كالمامات والاعراس قبلت شهادة الامثل فالامثل منهن قطعاولا يضيع الله ورسوله حق المظلوم ولا يعطل اقامة دينه في مثل هذه الصورة ابدا بل قدنبه الله تعالى على القبول في مثل هذه الصورة بقبول شهادة الكفار على السامين في السفر في الوصية في آخر سورة أنزلت في القرآن ولم ينسخهاشي البتة ولانسخ هذا الحكم كتاب ولاسنة ولا أجمعت الامة على خلافه ولا يايق بالشريعة سواه فالشريعة شرعث المحصيل مصالح العباد بحسب الامكان وأى مصلحة لهم في تعطيل حقوقهم اذا لم يحضر اسباب تلك الحقوق شاهدان حران ذكران عدلان بل اذاقلتم تقبل شهادة الفساق حيث لاعدل وينفذ حكم الجاهل والفاسق اذا خلا الزمان عن قاض عالم عادل فكيف لا تقبل شهادة النساء اذاخلاجمين عن رجل اوشهادة العبيداذا خلاجمعهم عن حراوشهادة الكفار بعضهم على بعض اذاخلا جمعهم عن مسلم وقد قبل ابن الزبير شهادة الصبيان بعضهم على بعض في تجارحهم ولم ينكره عليه احدمن الصحابة وقدقال به مالك والامام احمد رحمهما الله تمالى في أحــدي الروايتين عنه حيث يفلب على الظن صدقهم بأن يجيبوا قبــل ان يجتنبوا او يتفرقوا الى بيوتهم وهذا هو الصواب وبالله التوفيق وكلام اصحاب أحمد في ذلك يخرج على وجهين فقد منع كثير منهم الفتوى والحكم بالتقليد وجوزه بعضهم لكن على وجه الحكاية لقول المجتهد كاقال ابو اسحق بن شاقلا وقد جلس في جامع المنصور فذكر قول أحمد ان المفتى ينبغي له ان يحفظ اربع مائة الف حديث تم يفتى نقال له رجل انت تحفظ هذا فقال ان لم أحفظ هذا فانا افتي بقول من كان يحفظه وقال ابوالحسن بن بشار من كبار اصحابنا ماضر رجلا عنده ثلاث مسائل أواربع من فتاوي الامام أحمد يستند الي هذه السارية ويقول قال احمد بن حنبل (الفائدة الثانية والعشرون) اذا عرف العامي حكم حادثة بدليلها فهل لهان يفتي بهويسوغ لفيره تقليده فيه فنميه ثلاثةأوجه للشافعية وغيرهم (احدها) الجواز لانه قد حصل له العلم بحكم

تلكُ الحادثة عن دليلها كما حصل للعالم وان تميز العالم عنه بقوة يتمكن بها من تقرير الدليل ودفع المعارض له فهذا قدر زائد على معرفة الحتى بدايل (والثاني) لا يجوز له ذلك مطلقا لعدم اهليته للاستدلال وعدم علمه بشروطه وما يعارضه ولعله يظن دليلا ماليس بدليل (والثالث) ان كان الدليل من كتاب أوسنة جازله الافتـاء وان كان غيرهما لم يجز لان القرآن والسنة خطاب لجميـع المكافين فيجب على المكلف الذيعمل بماوصل اليهمن كتاب ربه تعالى وسنة نبيه صلي الله عليه وآله وسلم ويجوز لهان يرشد غيره اليهويدله عليه (الفائدة الثالثة والعشرون) ذكر ابوعبدالله بن بطة في كتابه في الخلع عن الامام احمد انه قال لا ينبغي للرجل ان ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال (اولها) ان تكون له نية فان لم يكن له نية لم يكن عليه نورولاعلى كلامه نور (الثانية) ان يكون له علم و حلم ووقار وسكينة (الثالثة) ان يكون قويا على ماهو فيه وعلى معرفته (الرابعة) الكفاية والامضغه الناس « الخامسة » معرفة الناس وهذا مما يدل على جلالة احمد ومحله من العلم والمعرفة فان هذه الخسة هي دعائم الفتوى واي شي نقص منها ظهر الحلل في المفتى بحسبه « فاما » النية فهيى رأس الامر وعموده واساسه واصله الذي عليه يبني فأنها روح العمل وفائده وسائقه والعمل تابع لهايبني عليها يصح بصحتها ويفسد بفسادها وبهايستجلب التوفيق وبعدمها يحصل الخذلان وتحسبها تتفاوت الدرجات في الدنيا والآخرة فكم بين مريدبالفتوي وجهالله ورضاه والقرب منه وماعنده ومزيد بهاوجه المخلوق ورجاءمنفعته ومايناله منه تخويفا او طمعافيفتي الرجلان بالفتوى الواحدة وبينهما في الفضل والثواب اعظم ممايين المشرق والمغرب هذا يفتي لتكون كلمة الله هي العليا ودينه هوالظاهرورسوله هوالمطاع وهذايفتي ليكون قولههو المسموع وهوالمشار اليه وجاهههو القائم سواءوافق الكتاب والسنة اوخالفهما فالله المستعان وقدجرت عادة الله التي لاتبدل وسنته التي لاتحول ان يلبس الخلص من المهابة والنورو المحبة في قلوب الخلق واقبال قلوبهم اليه ما هو بحسب اخلاصه ونيته ومعاملته لربه ويلبس المرائ اللابس ثوبي الزورمن المقت والمهانة والبغضة ماهو اللائق به فالمخلص له المهابة والمحبة وللآخر المقت والبغضاء (واماقوله) ان يكون له حلم ووقار وسكينة فليس صاحب العلم والفتياالى شي احوج منه الي الحلم والسكينة والوقارفانها كسوة علمه وجماله واذا فقدها كان علمه كالبدن العارى من اللباس وقال بعض السلف ماقرن شي الي شي احسن من علم الي حملم والناس ههناار بعة اقسام (فخيارهم) من أوتى العلم والحلم (وشرارهم) من عدمهما (الثالث) من أوتى علما

بلاحلم الرابع عكسه فالحلم زينة العلم وبهاؤه وجماله وضده الطيش والعجلة والحدة والتسرع وعدم الشات فالحليم لا يستفز هالبذوات ولا يستخفه الذين لا يعلمون ولا يقلقه اهل الطيش والخفة والجهل بل هو وقورثابت ذواناءة يملك نفسه عندورو داوائل الامورعليه ولاتملكه اوائلها وملاحظته للعواقب تمنعه من ان تستخفه دواعي الغضب والشهوة فبالعلم تكشف له مواقع الخير والشر والصلاح والفساد وبالحلم يتمكن من تثبيت نفسه عند الخير فيؤثره ويصبر عليه وعندالشر فيصبر عنه فالعلم يعرفه رشده والحلم يثبته عليه واذاشئت انترى بصير ابالخير والشر لاصبر لهعلى هذا ولاعن هذارأ يته واذا شئت ان تري صابراعلى المشاق لابصيرةله رأيته واذاشئت انترى من لاصبرله ولابصيرة رأيته واذاشئت ان تري بصير اصابرا لم تكدفاذا رأيته فقدرأيت امام هدي حقافاستمسك بغرزه والوقار والسكينة ثمرة الحلم ونتيجته ولشدة الحاجة الى السكينة وحقيقتها وتفاصيلها واقسامها نشير الى ذلك بحسب علومنا القاصرة واذها ننا الجامدة وعباراتنا الناقصة ولكن نحن ابناء الزمان والناس بزمانهم اشبهمنهم با بأيم ولكل زمان دولة ورجال « فالسكينة » فعيلة من السكون وهو طمأ نينة القلب واستقراره واصلها في القلب ويظهر اثر هاعلى الجوارح وهي عامة وخاصة فسكينة الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اخص مرابتها واعلى أقسامها كالسكينة التي حصلت لابراهيم الخليل وقد التي في المنجنيتي مسافر االي مااضر مله اعداء الله من النار فلله تلك السكينة التي كائت في قلبه حين ذلك السنر وكذلك السكينة التي حصلت لموسى وقدغشيه فرعون وجنوده من ورائهم والبحر امامهم وقد استغاث بنوا اسرائيل بموسي الي اين تذهب بنا هذا البحر امامنا وهذا فرعون خلفنا وكذلك السكينة التي حصلت له وقت تكليم الله له نداء ونجاء كلاما حقيقة سمعه حقيقة باذنه وكذلك السكينة التي حصلت له وقدراي العصا ثعبانام بينا وكذلك السكينة التي نزلت عليه وقدراي حبال القوم وعصيهم كانهاتسعى فاوجس في نفسه خيفة وكذلك السكينة التي حصلت لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم وقد اشرف عليه وعلى صاحبه عدوهما وهما في الفار فلو نظر احدهم الى كت قدميه لرآهما وكذلك السكينة التي نزلت عليه في مواقفة العظيمة واعداء الله قد احاطوابه كيوم بدر ويوم حنين ويوم الخندق وغيره فهذه السكينة امر فوق عقول البشر وهي من اعظم معجزاته عند ارباب البصائر فان الكذاب ولاسيماعلى الله أقلق مايكون اواخوف مايكون واشده اضطرابا في مثل هذه المواطن فلولم يكن للرسل صلوات وسلامه عليهم من الايات الاهذه وحدها لكفتهم

واما الخاصة فتكون لاتباع الرسل بحسب متابعتهم وهي سكينة الايمان وهي سكينة تسكن القلوب عن الريب والشك ولهذا انزلهاالله على المؤمنين في اصعب المواطن احوج ما كانوا اليها هو الذي انزل السكينة في قلوب المؤمنين ليز دادوا ايمانا مع ايمانهم ولله جنود السموات والارض وكان الله عليما حكيما فذكر نعمته عليهم بالجنود الخارجة عنهم والجنود الداخلة فيهم وهي السكينة عند القلق والاضطراب الذي لم يصبر عليه مثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وذلك يوم الحديبية قالَ الله تعالى يذكر نعمته عليهم بانز الهااحوج ماكانوا اليهالقدرضي الله عن المؤمنين اذيبايعونك بحت الشجرة فعلم مافى قلوبهم فانزل السكينة عليهم واثابهم فتحا قريبا لماعلم الله سبحانه وتعالي مافي قلوبهم من القلق والاضطراب لما منعهم كفار قريش من دخول بيت الله وحبسوا الهدي عن محله واشترطوا عليهم تلك الشروط الجائرة الظالمة فاضطربت قلوبهم وقلقت ولم تطق الصبر فعلم تعالى مافيها فثبتها باالسكينة رحمة منه ورأفةولطفا وهو اللطيف الخبير وتحتمل الاية وجها آخر وهو انه سبحانه علم مافى قلو بهم من الايمان والخير ومحبته ومحبة رسوله فثبتها بالسكينة وقت قلقها واضطرابها والظاهران الاية تعم الامرين وهوانه علم مافي قلوبهم ممايحتاجون معه اليانزال السكينة ومافي ةلو بهم من الخير الذي هو سبب انزالها ثم قال بعد ذلك اذجعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية فانزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين والزمهم كلمة التقوى وكانوا احق بها واهلها وكان الله بكل شيء عليها لما كانت حمية الجاهلية توجب من الاقوال والاعمال مايناسبها جعل الله في قلوب أوليائه سكينة تقابل حمية الجاهلية وفي السنتهم كلمة التقوى مقابلة لماتوجبه حمية الجاهلية من كلمة الفجور فكان حظ المؤمنين السكينة في قلوبهم وكلمة التقوى على السنتهم وحظ اعدائهم حمية الجاهلية في قلوبهم وكلة الفجوروالعدوان على السنتهم فكانت هذه السكينة وهذه الكلمة جندا من جنود الله الله رسوله والمؤمنين في مقابلة جند الشيطان الذي في قلوبأوليائه والسنتهم وتمرة هذه السكينة الطمأ نينة للخير تصديقا وايقانا وللام تسليما وأذعانا فلا تدع شبهة تمارض الخير ولاارادة تمارض الامر بل لاتمر ممارضات السوء بالقلب الاوهى مجتازة من مرور الوساوس الشيطانية التي يبتلئ بهاالعبدليقوي ايمانه ويعلو عندالله ميزانه بمدافعتها وردها وعدم السكون اليهافلايظن المؤمن انها لنقص درجته عند الله

(فصل) ومنها السكينة عند القيام بوظائف العبودية وهي التي تورث الخضوع والخشوع

وغض الطرف وجميعة القلب على الله تعالى بحيث يؤدى عبوديته بقلبه وبدنه والخشوع نتيجة هذه السكينة وثمرتها وخشوع الجوارح نتيجة خشوع القلب وقدراي النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً يعبث بلحيته في الصلوة فقال لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه (فان قلت) قد ذكرت أقسامها ونتيجتها وثمرتها وعلامتها فمااسبام االجالبة لهاقلت سببها استيلاء مراقبة العبد لربه جل جلاله حتى كانه براه وكلااشتدت هذه المراقبة أوجبت له من الحياء والسكينة والمحبة والخضوع والخشوع والخوف والرجاءمالا يحصل بدونهافالمراقبة اساس الاعمال القلبية كلها وعمودها الذي قيامها به ولقدجمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصول أعمال القلب وفروعها كلهافى كلة واحدة وهي قوله في الاحسان ان تعبد الله كانك تراه فتأمل كل مقام من مقامات الدين وكل عمل من اعمال القلوب كيف تجد هذا اصله ومنبعه والمقصودان العبدمحتاج الي السكينة عندالوساوس المعترضة في اصل الايمان ليثبت قلبه ولايزيغ وعندالوساوس والخطرات القادحة في اعمال الايمان لئلا تقوي وتصير هموما وغموما وارادات ينقص بها اعانه وعند اسباب المخاوف على اختلافها ليثبت قلبه ويسكن جاشة وعند اسباب الفرح لئلا يطمح به مركبه فيجاوز الحد الذي لا يعبر فينقلب ترحا وحزناوكم من العم الله عليه بما يفرحه فيجمح به مركب الفرح ويجاوز الحد فانقلب ترحاعاجلا ولو أعين بسكينة تعدل فرحه لاريد به الخير وبالله التوفيق وعندهجوم الاسباب المؤلمة على اختلافها الظاهرة والباطنة فما احوجه الى السكينة حينئذ وما انفعها له وأجداها عليه واحسن عاقبتها والسكينة في هذه المواطن علامة على الظفر وحصول المحبوبواندفاع المكروه وفقدهاعلامة على ضد ذلك لا يخطئ هذاولا هذا والله المستعان (واما قوله) إن يكون قوياعلى ماهوفيه وعلى معرفته أى مستظهرا مضطلعا بالعلم متمكنامنه غير ضعيف فيه فانهاذا كان ضعيفا قليل البضاعة غيرمضطلع بهاحجمءن الحق في موضع يذبغي فيه الاقدام لقلة علمه بمواضع الاقدام والاحجام فهو يقدم في غير موضعه ويحجم في غير موضعه ولا بصيرة له بالحق ولا قوة له على تنفيذه فالمفتى محتاج الى قوة في العلم وقوة في التنفيذ فأنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذله (واما قوله) الرابعة الكفاية والا مضغه الناس فانه اذا لم يكن له كفاية احتاج الى الناس والى الاخذ ممافى ايديهم فلاياً كل منهم شيئًا الا اكلوامن لحمه وعرضه اضعافه وقد كان لسفيان الثوري شيءٌ من مال وكان لا يتهوى في بذله ويقول لولا ذلك لتمندل بنا هؤلاء فالعالم اذا منح غنآء فقداعين على تنفيذ علمه واذااحتاج الى

الناس فقدمات علمه وهو ينظر (واما قوله الخامسة)معرفة الناس فهذا أصل عظيم يحتاج اليه المفتي والحاكم فان لم يكن فقيها فيه فقيها في الامروالنهي ثم يطبق احدهماعلى الآخروالا كان مايفسد أكثر ممايصاح فانهاذا لميكن فقيافي الامراه معرفة بالناس تصوراه الظالم بصورة الظلوم وعكسه والمحق بصورة المبطل وعكسه وراج عليه المكر والخداع والاحتيال وتصورله الزنديق في صورة الصديق والكاذب في صورة الصادق ولبس كل مبطل ثوب زور تحتها الاثم والكذب والفجور وهو اجهله بالناس واحوالهم وعوائدهم وعرفياتهم لايميز هذامن هذا بل يذبني له ان يكون فقيها فى معرفة مكر الناس وخداعهم واحتيالهم وعوائدهم وعرفياتهم فان الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوايد والاحوال وذلك كلمه من دين الله كما تقدم بيانه وبالله التوفيق (الفائدة الرابعة والعشرون) في كالت حفظت عن الامام احمدرضي الله تعالى عنه في أمر الفتيا سوي ما تقدم آنفاقال في رواية ابنه حالح يذبني المرجل اذاحل نفسه على الفتيا ان يكون عالما بوجو والقران عالما بالاسانيد الصحيحة عالما بالسنن وقال في رواية ابي الحرث لا تجوز الفتيا الالرجل عالم بالكتاب والسنةوقال في رواية حنبل ينبغي لمن أنتي ان يكون عالما بقول من تقدم والا فلا يفتي وقال في رواية يوسف بن، وسي احب ان يتعلم الرجل كلما تعلم فيه الناس وقال في رواية ابنه عبدالله وقدسأله عن الرجل يريدان يسأله عن أمردينه مماييتلي به من الايمان في الطلاق وغيره وفي مصره من اصحاب الرأي واصحاب المديث لا يحفظون ولا يعرفون الحديث الضعيف ولا الاسناد القوي فلمن يسأل له ولا عاب الحديث على قلة معر فتهم فقال يسأل اصحاب الحديث ولايسأل اصحاب الرأي ضعيف الحديث خيرهن الرأى وقال في رواية محمد بنء بيدالله بن المنادي وقد سمع رجلا يسأله اذا حفظ الرجل مائة الف حديث يكون فقيما قال لاقال فأتى انف قال لاقال فثلاث مائة الف قال لا قال فاربع مائة الف قال بيده هكذاو حركها قال حفيده احمد بن جعفر بن محمد فقلت لجدي كمكان يحفظ احمد فقال اجاب عن سمائة الفوقال عبدالله بن احمدسالت أبي عن الرجل يكون عنده الكتب المصنفة فيها قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة والتابعين وليس للرجل بصر بالحديث الضعيف المتروك ولا ألاسناد القوى من الضعيف فيجوز ان يعمل بما شاءويتخير منهافيفتي به ويعمل به قال لا يعمل حتى يسال ما يؤخذ به منها فيكون يعمل على أمر صحيح يسال عن ذلك أهل العلم (وقال) ابو داود سمعت احمد وسئل عن مسئلة فقال دعنا عن هـ ذه المسائل

الحدثة ومااحصي ماسمعت احمدسئل عن كثير ممافيه الاختلاف من العلم فيقول لاادرى وسمعته يقول مارأيت مثل بن عيينة في الفتيا احسن فتيا منه كان اهون عليه ان يقول لا ادرى من يحسن مثل هذاسل العلماء (وقال) ابو داو دقلت لاحمد الاوزاعي هو اتبع من مالك فقال لا تقلد دينك احدا من هؤلاء ماجاءعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه فخذبه ثم التابعين بعد الرجل فيه مخير وقال اسحاق بن هاني سَالْت اباء بدالله عن الذي جاء في الحديث اجرأ كم على الفتيا أجرأ كم على النار فقال يفتي بما لم يسمع وقال ايضاقلت لابي عبدالله يطلب الرجل الحديث بقدر مايظن أنه قد انتفع به قال العلم لا يعد له شي وجاءه رجل يسال عن شي فقال لا احييك في شيء ثم قال قال عبد الله بن مسعود ان كل من يفتي الناس في كل ما يستفتو نه لمجنون قال الاعمش فذكرتذلك للحا كم فقال لوحد ثتني به قبل اليوم ما افتيت في كشير مما كنت افتى به قال ابن هاني وقيل لابي عبدالله يكون الرجل في قرية فيسأل عن الشيئ الذي فيه اختلاف قال يفتي بما وافق الكتاب والسينة ومالم يوافق الكتاب والسينة امسك عنه قيل له افتخاف عليه قال لا قيل لهما كان من كلام اسحاق بن راهويه وما كان وضع في الكتاب وكلاماً بي عبيد ومالك ترى النظر فيه فقال كل كتاب ابتدع فهو بدعة اوكل كتاب محدث فهو بدعة واما ماكان عن مناظرة يخبر الرجل عاعنده وما يسمع من الفتيا فلا ارى به باساقيل له فكتاب ابي عبيد غريب الحديث قال ذلك شي حكاه عن قوم اعراب قيل له فهذه الفو ائدالتي في الله الله الله فهذه الفو ائدالتي في الله الله الله فهذه الفائدة الخامسة والعشرون) في دلالة العالم للمستفتى على غيره وهو موضع خطر جدافلينظر الرجل مايحدث من ذلك فانهمتسبب بدلالتهاما الي الكذب على الله ورسوله في احكامه او القول عليه بلا علم فهومعين على الاثم والعدوان وامامعين على البر والتقوى فلينظر الانسان الى من يدل عليه وليتق الله ربه فكان شيخنا قدس اللهروحه شديدالتجنب لذلك ودللت مرة بحضرته على مفت اومذهب فانتهرني وقال مالك وله دعه ففهمت من كلامه انك لنبوء بماعساه بحصل له من الاثم ولمن افتاه ثمراً يت هذه المسألة بعينها منصوصة عن الامام احمد (قال) أبوداود في مسائله قلت لاحمد الرجل يسأل عن المسألة فادله على انسان يسأله فقال اذاكان يعني الذي ارشدته اليه متبعاويفتي بالسنة فقيل لاحمدانه بريدالا تباع وليس كل قوله يصيب فقال احمد ومن يصيب في كل شي قلت له فرأى مالك فقال لا تقلد في مثل هذا بشئ قلت واحمد كان يدل على اهل المدينة ويدل على الشافعي ويدل على اسحق ولا خلاف عنه في

استفتا هؤلا ولاخلاف عنه في انه لا يستفتي اهل الرأي المخالفين لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبالله التوفيق ولاسيما كثيره ن المنتسبين الى الفتوى في مثل هذا الزمان وغيره وقدرأى رجل ربيعة بن ابي عبد الرحمن يكي فقال ما يبكيك فقال استفتى من لا علم له وظهر في الاسلام أمر عظيم قال ولبعض من يفتي ههنا احق بالسجن من السراق قال بعض العلماء فكيف لورأى ربيعة زماننا واقدام من لا علم عنده على الفتياوتو ثبه عليم اومد باع التكلف اليم اوشغله بالجهل والجرأة عليم امعوفة قلة الخبرة وسوء السيرة وشؤم السريرة وهو من بين اهل العلم منكر اوغريب فليس له في معرفة الكتاب والسنة وآثار الساف نصيب ولا يبدى جو اباباحسان وان ساعد القدر فتتواه كذلك يقول فلان بن فلان

عدون الافتاء باعا قصيرة واكثرهم عندالفتاوي يكذلك وكثير منهم نصيبهم مثل ماحكاه أبو محمد بن حزم قال كان عند نا مفت قليل البضاعة فيكان لايفتي حتى بتقدمه من يكتب الجواب فيكتب تحته جوابي مثل جواب الشيخ فقدر ان اختلف مفتيان في جواب فكتب تحتهما جوابي مثل جواب الشيخين فقيل له انها قد تناقضا فقال واناليضاً تناقضت كاتناقضاو قداقام الله سبحانه لكل عالم ورئيس و فاضل من يظهر مماثلته ويرى الجهال وهم الاكثرون مساجاته ومشاكلته وانه يجرى معه في الميدان وانها عند المسابقة كفرسي رهان ولاسيما اذا طول طول الاردان وأرخي الذوائب الطويلة ورآءه كذنب الاتان وهدر باللسان و خلا له الميدان الطويل من الفرسان

فلو لبس الحمار ثياب خز لقال الناس يالك من حمار وهذاالضرب انما يستفتون بالشكل لا بالفضل و بالمناصب لا بالا هلية قد غرهم عكوف من لا علم عنده عليهم ومسارعة اجهل منهم اليهم تعجمنهم الحقوق الى الله تعالى عجيجاً وتضجمنهم الاحكام الي من انزلها ضجيجا فن اقدم بالجرأة على ماليس له باهل من فتيا او قضاء او تدريس استحق اسم الذم ولم يحل قبول فتياه ولا قضائه هذا حكم دين الاسلام

وان رغمت انوف من اناس فقل يارب لاترغم سواها (الفائدة السادسة والعشرون) في حكم كذلكة المفتى ولا يخلومن حالين اماان يعلم صواب جوابه فله ان يكذلك وهل الاولى له الكذلكة او الجواب

المستقل فيه تفصيل فلا مخلو المبتدى اماان يكون اهلا اومستلفيا متعاطيا ماليس له باهل فان كان الثاني فتركه الكذلكة أولى مطلقااذ في كذلكته تقريرله على الافتاء وهو كالشرادة له بالاهلية وكان بعض اهل العلم يضرب على فتوى من كتب وليس باهل فاذلم يتمكن من ذلك خوف الفتنة منه فقط قيل لا يكتب معه في الورقة ويرد السائل وهذا نوع تحامل (والصواب) انه يكتب في الورقة الجوابولاياً نف من الاخبار في دين الله الذي يجب عليه الاخبار به اكتابة من ليس باهل فان هذا ليس عذراعنداللهورسولهواهل العلم في كمان الحق بل هذانوع رياسة وكبر والحق لله عن وجل فكيف يجوز ان يعطل حق الله ويكتم دينه لاجل كتابة من ليس باهل وقد نص الامام احمد على انالر جل اذا شهدالجنازة فرأى فيهامنكر الايقدر على ازالته انه لا يرجع ونص على انه اذا دعى الى وليمة عرس فرأى فيهامنكرا لايقدر على ازالته انه يرجع فسألت شيخناعن الفرق فقال لان الحق في الجنازة للميت فلا يترك حقه لمافعله الحيمن المنكر والحق في الوليمة لصاحب البيت فاذا أتى فيها بالمنكر فقداسقط حقهمن الاجابة وانكان المبتدى بالجواب اهلاللافتاء فلايخلواماان يعلم المكذلك صواب جوابه اولايعلم فان لم يعلم صوابه لم يجزله ان يكذلك تقليدا له اذلعله ان يكون قد غلط ولونبه لرجع وهو معذوروليس المكذلك معذورابل مفت بغيرعام ومن افتى بغير علم فاثمه على من افتاه وهو أحدالمفتين الثلاثة الذين ثلثاهم في الناروان علم انه قداصاب فلا يخلواماان تكون المسألة ظاهرة لايخفى وجهالصواب فيهابحيث لايظن بالكذلك انه قلده فيمالا يعلم اوتكون خفية فان كانت ظاهرة فالاولي الكذلكة لانه اعانة على البر والتقوى وشهادة للمفتى بالصواب وبراءة من الكبر والحمية وان كانت خفية بحيث يظن بالم كذلك انه وافقه تقليد امحضاً فان ام كمنه ايضاح ما اشكله الاول وزيادة بياناو ذكرقيداوتنبيه على أمراغفله فالجواب المستقل اولى وان لم يمكنه ذلك فان شاء كذلك وانشاء اجاب استقلالا (فان قيل) ماالذي يمنعه من الكذاكمة اذا لم يعلم صوابة تقليداله كاقلدالم بتدى من فوقه فاذا أفتي الاول بالتقليد المحض فاالذي يمنع المكذلك من تقليده قيل الجواب من وجوه (احدها) ان الكلام في المفتى الاول ايضافقد نص الامام الشافعي واحمد وغيرهما من الاعمة على انه لا يحل للرجل ان يفتي بغير علم حكى في ذلك الاجماع وقد تقدم ذكر ذلك مستوفيا (الثاني) ان هذاالاول وانجازله التقليدالضرورةفهذا المكذلك المتكاف لاضرورة له الي تقليده بل هذامن بنا والضعيف على الفعيف وذلك لا يسوغ كالا تسوغ الشهادة على الشهادة وكالا يجوز المسح

على الخفين على طهارة التيمم و نظائر ذاك كشيرة (الثالث) ان هذالوساغ لصار الناس كلهم مفتين اذ ليس هذا بجو از تقليد المفتى اولى من غيره وبالله التو فيق (الفائدة السابعة والعشرون) يجو زللمفتى ان يفتى اباه وابنه وشريكه ومن لاتقبل شهادته له وان له يجز ان يشهدله ولا يقضي له والفرق بينهما ان الافتاء يجرى مجرى الرواية فكانه حكم عام بخلاف الشهادة والحكم يخص المشهودله والمحكوم له ولهذايدخل الراوى في حكم الحديث الذي يرويه ويدخل في حكم الفتوى التي يفتي بهاوا كن لا يجوز له ان يحابي من يفتيه فيفتي أباه او ابنه اوصديقه بشيء ويفتي غيرهم بضده محاباة بل هذا يقدح في عدالته الا ان يكون ثم سبب يقتضي التخصيص غير المحاباة ومثال هذاان يكون في المسئلة قولان قول بالمنع وقول بالاباحة فيفتي ابنه وصديقه بقول الاباحة والاجنبي بقول المنع (فأن قيل) هل يجوزلهان يفتي نفسه قيل نعماذا كان لهان يفتي غير دوقد قال النبي صلى الله عله وآله وسلم استفت قلبك وان افتاك المفتون فيجوزله ان يفتى نفسه بمايفتى غيره به ولا يجوزله ان يفتى نفسه بالرخصة وغيره بالمنع ولايجوز لهاذاكان في المسئلة قولان قول بالجواز وقول بالمنع ان يختار لنفسه قول الجواز ولغيره قول المنع وسمعت شيخنا يقول سمعت بعض الامرآء يقول عن بعُض المفتين مِن أهل زمانه يكون عنده في المسئلة ثلاثة اقو ال احدها الجو از والثاني المنع والثالث التفصيل فالجو ازلهم والمنع لغيرهم وعليه العمل (الفائدة الثامنة والعشرون)لا يجو زللمفتي أن يعمل بمايشاء من الاقو الوالوجوه من غير نظر في الترجيح ولا يعتد به بل يكتني في العمل بمجرد كون ذلك قولا قاله امام أو وجها ذهب اليه جماعة فيعمل بما يشاء من الوجوه والا قوال حيث رأى القول وفق ارادته وغرضه عمل به فارادته وغرضه هو المعيار وبها الترجيح وهذا حرام باتفاق الامة وهذامثل ماحكي القاضي ابوالوليد الباجيءن بعض اهل زمانه بمن نصب نفسه للفتوى انه كان يقول ان الذي لصديقي على اذاوقعت له حكومة أوفتيا ان افتيه بالرواية التي توافقه وقال واخبرني من اثق به انه وقعت له واقعة فافتاه • جماعة من المفتين بما يضره وانه كان غائبًا فلما حضر سالهم بنفسه فقالو المزفعلم انهالكوافتوه بالرواية الاخري التي توافق قال وهذا مما لاخلاف بين المسمين ممن يمتد بهم في الاجماع أنه لا يجوزوقد قال مالك رحمه الله في اختلاف الصحابة رضي الله عنهم مخطئ ومصيب فعليك بالاجتهاد بالجملة فلا يجوز العمل والافتاء فيدين الله بالتشهى والتخيروموافقة الفرض فيطلب القول الذي يوافق غرضه وغرض من يحابيه فيعمل بهويفتي بهويحكم بهويحكم على عدوه ويفتيه بضده وهذا من افسق

الفسوق واكبرال كبائر والله المستعان (الفائدة التاسعة والعشرون) المفتون الذين نصبوا انفسهم للفتوي اربعة اقسام (احدهم) العالم بكتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة فهو المجتهد في احكام النوازل يقصد فيها و وافقة الادلة الشرعية حيث كانت ولاينا في اجتهاده تقليده لغير واحيانا فلا تجد احدا من الائمة الا وهو مقلد من هو أعلم منه في بعض الاحكام وقدقال الشافعي رحمه الله ورضي عنه في موضع من الحج قاته تقليدا لعطاء فهذا النوع الذي يسوغ لهم الافتاء ويسوغ استفتاؤهم و يتأدي بهم فرض الاجتهاد وهم الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه و آله وسلم ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائه سنة من يجدد لها دينها وهم عرس الله الذين لا يزال يغرسهم في دينه وهم الذين قال فيهم على بن ابي طالب كرم الله وجهه ان محلوالارض من قائم لله بحجته

﴿ فصل ﴾ النوع الثانى مجتهد مقيد في مذهب من ائتم به فهو مجتهد في معرفة فتاويه واقو اله ومأخذه وأصوله عارف بها متمكن من التخريج عليها وقياس مالم ينص من ائتم به عليه على منصوصه من غيران يكون مقلد الامامه لا في الحكم ولا في الدليل لكن سلك طريقه في الاجتماد والفتيا ودعا الى مذهبه ورتبه وقرره فهو مو افق له في مقصده وطريقه معاوقداد عي هذه المرتبة من الحنابلة القاضي ابو يعلى والقاضي ابو على بن ابي موسي في شرح الارشاد الذي له ومن الشافعية خلق كثير وقد اختلف الحنفية في المي يوسف ومحمد وزفر بن الهذيل والشافعية في المرزي وابن سريج وابن النذرو محمد ابن نصر المروزي والمالكية في الهمب وابن عبد الحكم وابن القاسم وابن وهب والحنابلة في ابي حامد والقاضي هل كان هؤ لا مستقلين بالاجتماد ومتقيدين بمذاهب اعتهم على قولين ومن تأمل احوال هؤلا، وفتاويهم واختياراتهم علم المهر من المستقلل المستقلال من ينكر وان كان منهم المستقل والمستكثر ورتبة هؤلا، دون رتبة الائمة في الاستقلال من الاحتهاد

﴿ فصل ﴾ النوع الثالث من هو مجتهد في مذهب من انتسب اليه مقرر له بالدليل متقن لفتاويه عالم بهالكن لا يتعدى اقو اله وفتاويه ولا يخالفها و اذاوجد نص امامه لم يعدل عنه الى غيره البتة وهذا شأن أكثر المصنفين في مذاهب المتهم وهو حال اكثر على الطوائف وكثير منهم يظن انه لاحاجة به الى معرفة الكتاب والسنة والعربية اكونه مجتزيا بنصوص امامه فهي عنده كنصوص الشارع قد اكتفى بهامن كلفة التعب والمشقة وقد كفاه الامام استنباط الاحكام ومؤنة استخراجها

من النصوص وقديري امامه ذكر حكما بدليله فيكتفي هو بذلك الدليل من غير بحث عن معارض له وهذاشأن كثير من اصحاب الوجوه والدارق والكتب المطولة والمختصرة وهؤلاء لايدعون الاجتهادولا يقرون بالتقليد وكثيرمنهم يقول اجتهدنافي المذاهب فرأينا اقربها الى الحق مذهب امامنا وكل منهم يقول ذلكءن امامه ويزعم انهأولى بالاتباع من غيره ومنهم من يغلوفيوجب اتباعه ويمنع من اتباع غيره (فيالله) العجب من اجتهاد نهض بهم الي كون متبوعهم ومقلدهم اعلم من غيره احق بالاتباع من سواهوان مذهبه هو الراجح والصواب دائر معه وقعد بهم عن الاجتهاد في كلام الله ورسوله واستنباط الاحكام منه وترجيح مايشهد له النص مع استيلاء كلام الله ورسوله على غاية البيان وتضمنه لجو امع الكلم وفصله للخطاب وبراءته من التناقض والاختلاف والاضطراب فقعدت بهم همهم واجتهادهم عن الاجتهادفيه ونهضت بهم الى الاجتهاد في كون امامهم اعلم الامة واولاها بالصواب واقواله فيغاية القوةوموافقة السنة والكتاب والله المستعان ﴿ فصل ﴾ النوع الرابع طائفة تفقهت في مذاهب من انتسبت اليه وحفظت فتاويه وفر وعه واقرت على انفسها بالتقليد المحض من جميع الوجوه فان ذكرواالكتاب والسنة يوما ما في مسألة فعلى وجه التبرك والفضيلة لاعلى وجهالاحتجاج والعمل واذا رأواحد يثاصحيحا مخالفا لقول من انتسبوا اليه أخذوا بقولهوتركوا الحديث واذارأوا ابابكروعمروعثمانوعليا وغيرهممن الصحابة رضي الله عنهم قد افتوا بفتيا ووجدوا لامامهم فتيا تخالفها أخذوا بفتياامامهم وتركوا فتاوي الصحابة قائلين الامام اعلم بذلك مناونحن قدقلدناه فلا نتعداه ولانتخطاه بل هو اعلم بما ذهب اليه منا ومن عدا هؤلاء فتكان متخلف قد دنا بنفسه عن رتبة المشتغلين وقصر عن درجة المحصلين فهو مكذلك مع المكذلكين وانساعدالقدر واستقل بالجواب قال يجوز بشرطه ويصح بشرطه ويجوز مالم يمنع منهمانع شرعى ويرجع في ذلك الى رأى الحاكم و نحو ذلك من الاجوبة التي يحسنها كل جاهل ويستحيى منهاكل فاضل ففتاوي القسم الاول من جنس توقيعات الملوك وعلمائهم وفتاوي النوع الثاني من جنس توقيعات نوابهم وخلفائهم وفتاوي النوع الثالث والرابع من توقيعات خلفاء نوابهم ومن عداهم فتشبح بما لم يعط متشبه بالعلماء محاك للفضلاء وفي كل طائفة مرس الطوائف متحقق بغيه ومحاك له متشبه به والله المستعان (الفائدة الثلاثون) اذا كان الرجل

على قولين وهما وجهان لاصحاب الشافعي واحمداحدهما الجوازويكون متبعه مقلدا للميت لاله وانتما له مجرد النقل عن الامام (والثاني) لا يجوزله ان يفتي لان السائل مقاد له لا للميت وهو لم يجتها له والسائل يقول لهانااقلدك فيما تفتيني بهوالتحقيق ان هذافيه تفصيل فان قال له السائل اريد حكم الله تعالى في هذه المسئلة واربدالحتى فيما خاصني ونحو ذلك لم يسمه الاان بجتهد له في الحق ولا يسمه ان فتيه بمجرد تقليد غيره من غير معرفة باله حتى او باطل وان قال له اريدان اعرف في هذه النازلة قول الامام ومذهبه ساغ له الاخباربه ويكون ناقلاله ويبقى الدرك على السائل فالدرك في الوجة والعمل يفتواه من غير اعتبارها بالدليل الموجب لصحةالعمل بها فيهوجهان لاصحاب الامام أحمَّدُ اماوجو با وامااستحبابا على النزع المشهور ولعله لوجدد النظر لرجم عن قوله الاول (والثاني) الجواز وعليه عمل جميع المقلدين في افطار الارض وخيار مابايديهم من التقليد تقليد الاموات ومن منعمنهم تقليدالميت فانماهوشئ يقوله بلسانه وعمله فىفتاويه واحكامه بخلافه والاقوال لاتموت بموت قائلها كمالاتموتالاخبار بموترواتها وناقليها (الفائدةالثانية والثلاثون) الاجتهادحالة تقبل التجزي والانقسام فيكون الرجل مجتهدا في نوع من العلم مقلدا في غيره اوفي باب من أبوا به كمن " استفرغ وسعه في نوع العلم بالفرائض وادلتها واستنباطها من الكتاب والسنة دون غير هامر العلوم اوفي باب الجهاد اوالحج اوغير ذلك فهذا ليس لهالفتوى فيالم يجتهد فيه ولا تكوث معرفته بما اجتهد فيهمسوغة له الافتاء بمالايعلم فيغيره وهل لهان يفتي في النوع الذي اجتهد فيه فيه ثلاثة اوجه اصحها الجوازبل هو الصواب المقطوع به والثاني المنع والثالث الجوازفي الفرائض دون غير هافحجة الجواز انه قدعرف الحق بدليله وقد بذل جهده في معرفة الصواب فحكمه في ذلك حكم المجتهد المطلق في سائر الانواع وحجة المنع تعلق ابواب الشرع واحكامه بعضها ببعض فالجهل ببعضها مظنة للتقصير في الباب والنوع الذي قدعر فه ولا يخفي الارتباط بين كتاب النكاح والطلاق والعدة وكتاب الفرائض وكذلك الارتباط بين كتاب الجهاد وما يتعلق به وكتاب الحدود والاقضية والاحكام وكذلك عامة ابواب الفقه ومن فرق بين الفرائض وغيرها رأئ انقطاع احكام قسمة المواريث ومعرفة الفروض ومعرفة مستحقها عن كتاب البيوع والاجارات

والرهون والنضال وغيرها وعدم تعلقاتها وايضافان عامة احكام المواريث قطعية وهي منصوص عليهافي الكتاب والسنة (فان قيل) فما تقولون فيمن بذل جهده في معرفة مسئلة اومسئلتين هل له ان يفتي بها (قيل) نعم يجوز فيأصح الفولين وهما وجهان لاصحاب الامام احمد وهل هذا الامن التبليغ عن الله ورسوله وجزي اللهمن اعان الاسلام ولوبشطر كلمة خير اومنع هذامن الافتاء بماعلم خطأ محض وبالله التوفيق (الفائدة الثالثية والثلاثون) من أفتي الناس وليس باهل للفتوى فهو آثم عاص ومن أقره من ولاة الامور على ذلك فهو آئم أيضاقال ابوالفرج ابن الجوزي رحمه الله ويلزم ولى الامر منعهم كافعل بنوامية وهؤلاء بمنزلة من يدل الركب وليس له علم بالطريق وبمنزلة الاعمى الذي يرشدالناس الي القبلة وبمنزلة من لامعرفة له بالطب وهو يطب الناس بل هؤلا ءاسوأ حالامن هؤلاء كلهم واذاتعين على ولى الامرمنع من لم يحسن التطبب من مداواة المرضي فكيف بمن لم يعرف الكتاب والسنة ولم يتفقه في الدين (وكان شيخنا) رضى الله عنه شديدا الانكار على هؤلاء فسمعته يقول قال لى بعض هؤلاء اجعلت محتسبا على الفتوى فقلت له يكون على الخبازين والطباخين محتسب ولا يكون على الفتوي محتسب (وقد روى الامام احمد وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرفوعامن أفتى بغير علم كان أثم ذلك على الذي افتاه (وفي الصححين)من حديث عبد الله بن عمر وبن العاصى رضى ٱلله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور الرجال ولكن يقبض العلم بقبض العلماء فاذالم يبق عالم آنخذالناس رؤساء جهالا فسئلوا فافتوا بغير علم فضلوا وأدبلوا وفي آثر مرفوع ذكره ابوالفرج وغيره من افتى الناس بغير علم لعنته ملائكة الساء وملائكة الارض (وكارف مالك) رحمه الله يقول من سئل عن مسئلة فينبغي له قبل ان يجيب فيهاان يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه في الآخرة ثم يجيب فيها وسئل عِن مسألة فقال لاأ درى فقيل له انهامسئلة خفيفة سهلة فغضب وقال ليس في العلم شي خفيف اما سمعت قول الله عن وجل اناسنلقي عليك قولا ثقيلا فالعلم كله ثقيل و خاصة مايساً ل عنه يوم القيامة وقال مأأفتيت حتى شهدلي سبعون انى أهل لذلك وقال لاينبغي لرجل ان يرى نفسه أهلالشيء حتى يسأل من هو اعلم منه وما افتيت حتى سالت ربيعة ويحي ابن سعيد فامر اني بذلك ولونهياني انتهيت قالواذا كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصعب عليهم المسائل ولا يجيب أحدمنهم عن مسئلة حتى يأخذ رأي صاحبه مع مارزقوا من السداد والتوفيق والطهارة فكيف

بناالذين غطت الذنوب والخطايا فلوبنا وكانرحمه اللهاذاسئل عن مسئلة فكانه واقف بين الجنة والنار (وقال) عطاء ابن ابي رباح ادركت أقو اما ان كان أحدهم ليسئل عن الشي فيتكلم وانه ليرعد وسئل النبى صلى الله عليه وآله وسلم اي البلاد شرفقال لاأدري حتى أسأل جبريل فسئله فقال أسواقها (وقال) الامام أحمدمن عرض نفسه للفتيا فقد عرضهالامر عظيم الاانه قد تلجي الضرورة وسئل الشميءن مسئلة فقال لاأدرى فقيل له الاتستحي من قولك لاأدرى وانت فقيه أهل العراق فقال لكن الملائكة لم تستحي حين قالوا لاعلم لناالاماعلمتنا (وقال) بعض أهل العلم تعلم لاأدرى فانك انقلت لاأدري علموك حتى تدرى وانقلت ادري سألوك حتى لاتدرى (وقال) عتبة بن مسلم صحبت ابن عمر أربعة وثلائين شهر افكان كثير امايسئل فيقول لاأدرى وكان سعيد بن المسيب لايكاد يفتي فتياولا يقول شيئاالاقال اللهم سلمني وسلم مني وسئل الشافعي عن مسئلة فسكت فقيل الأتجيب فقال حتى أدرى الفضل في سكوتى أوفى الجواب وقال بن ابي ليلي أدركت مائة وعشرين من الانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسئل أحدهم عن المسئلة فيردها هذا الي هذا وهذا الى هذاحتى ترجع الى الاول ومامنهم من احد يحدث بحديث اويسئل عن شي الاود ان اخاه كفاه (وقال) ابو الحسين الازدي ان احدهم ليفتي في المسئلة لووردت على عمر بن الخطاب جمع لهااهل بدروسئل القاسم بن محمد عن شي فقال اني لا أحسنه فقال له السائل اني جئت اليك لااعرف غيرك فقال له القاسم لا تنظر الي طول لحيتي وكثرة الناس حولي والله ما احسنه فقال شيخمن قريش جالس الى جنبه يابن اخى الزمها فوالله مارايتك في مجلس انبل منك اليوم فقال القاسم والله لان يقطع اساني احب الى من ان اتكام بما لا علم لى به وكتب سلمان الى ابي الدرداء رضي الله عنهما وكان يدنهامواخاة بلغني انك قمدت طبيبافا حذران تكون متطبباأ وتقتل مسلاف كان رعاجاءه الخصمان فيحكم بينها ثم يقول ردوهما على متطبب والله اعيدا على قضيتكما (الفائدة الرابعة والثـ لاثون) أذا نزلت بالعامي نازلة وهو في مكان لا يجد من يساله عن حكمها ففيه طريقان للناس (احدهما) ان له حكم ماقبل الشرع على الخلاف في الحظرو الاباحة والوقوف لانعدم المرشد في حقه بمنزلة عدم المرشد بالنسبة الي الامة (والطريقة الثانية) انه يخرج على الخلاف في مسئلة تعارض الادلة عند المجتهدهل يعمل بالاخف أو بالاشد اويتخير والصواب انه يجب عليه ان يتقى الله مااستطاع ويتحرى الحق بجمده ومعرفة مثله وقد كصب الله تعالى على الحق امارات

كثيرة ولم يسوالله سبحانه وتعالى بين ما يحبه وبين ما يسخطه من كل وجه بحيث لا يتميز هذامن هذا ولابدان تكون الفطر السليمة مائلة الى الحق وثرة له ولابد ان يقوم لهاعليه بعض الامارات المرجحة ولو بمنام ولوبالهام فان قدرار فاع ذلك كله وعدمت في حقه جميع الامارات فهنا يسقط التكليف عنه فيحكم هذه النازلة ويصير بالنسبة اليهاكمن لم تبلغه الدعوة وانكان مكلفا بالنسبة الي غيره فاحكام التكليف تتفاوت بحسب التمكن من العلم والقدرة والله اعلم (الفائدة الخامسة والثلاثون)الفتياً وسعمن الحكم والشهادة فيجوز فتيا العبد والحر والمرعة والرجل والقريب والبعيد والاجنبي والامى والفارى والأخرس بكتابته والناطق والعدو والصديق وفيه وجهانه لاتقبل فتيا العدو ولا من لاتقبل شهادته له كالشهادة والوجهان في الفتيا كالوجهين في الحكم وان كان الخلاف في الحاكم اشهر واما فتيا الفاسق فان افتى غيره لم تقبل فتواه وايس للمستفتى ان يستفتيه وله إن يعمل بفتوي نفسه ولا يجب عليه ان يفتي غيره وفي جواز استفتاءمستورالحال وجهان والصواب جوازاستفتائه وافتائه (قات) وكذلك الفاسق الأأن يكون معلنا بفسقه داعيا الي بدعته فحكم استفتائه حكم امامته وشهادته وهذا يختلف باختلاف الامكنةوالازمنة والقدرة والعجز فالواجب ثي والواقع شي والفقيه من يطبق بين الواقع والواجب وينفذ الواجب بحسب استطاعته لامن يلق العداوة بين الواجب والواقع فلكل زمان حكم والناس بزمانهم اشبه منم بابائهم واذا ع الفسوق وغلب على اهل الارض فلو منعت امامة الفساق وشهاداتهم واحكا مهم وفتاويهم وولاياتهم لعطلت الاحكام وفسد نظام الخلق وبطلت آكثر الحقوق ومع هذا فالواجب اعتبار الاصلح فالاصلح وهذاء ندالقدرة والاختيار واماء ندالضرورة والغلبة بالباطل فليس الاالاصطبار والقيام باضعف مراتب الانكار (الفائدة السادسة والثلاثون) لافرق بين القاضي وغيره في جواز الافتاء بما بجوز الفتيابه ووجوبها اذا تعينت ولميزل امرالسلف والخلف على هذافان منصب الفتيا داخل في ضمن منصب القضاء عند الجمهور الذين لا يجوزون قضاء الجاهل فالقاضي مفت ومثبت ومنفذيًا افتي به وذهب بعض الفقهاء من اصحاب الامام احمد والشافعي اليانه يكر ه للقاضي ان يفتي في مسائل الاحكام المتعلقة به دون الطهارة والصلاة والزكاة ونحوها واحتج ارباب هذه الفتوى بان فتياه تصير كالحكم منه على الخصم ولا يمكن نقضه وقت المحاكمة قالوا ولانه قد يتغير الحتماده وقت الحكومة او تظهر له قرائن لم تظهر له عند الافتاء فإن أصر على فتياه والحكم

بموجبها حكم بخلاف مايعتقد صحته وان حكم بخلافها طرق الخصم الى تهمته والتشنيع عليه بأنه يحكم بخلاف ما يعتقده وبنتي به ولهذا قال شريح انااقضي لكم ولا أفتي حكاه ابن المنذر واختار كراهية الفتوي في مسائل الاحكام وقال الشيخ ابو حامـد الاسفرائني لاصحابنا في فتواه في مسائل الاحكام جو ابان (احدهم) انه ليس له ان يفتي فيها لان الكلام الناس عليه مجالا ولاحد الخصمين عليه مقالا (والثاني) له ذلك لانه أهل له (الفائدة السابعة والثلاثون) فتياالحاكم ليست حكما منه فلو حكم غيره بخلاف ماأفتي به لم يكن نفضا لحكمه ولاهي كالحركم ولهذا يجوز ان يفتي الحاضر والغائب ومن يجوز حكمه لهومن لايجوزولهذا لم يكن في حديث هند دليل على الحكم على الغائب لانه صلى الله عليه وآله وسلم انماافتاهافتوي مجردة ولم يكن ذلك حكما على الغائب فانه لم يكن غائباءن البلدوكانت مراسلته واحضاره ممكنة ولاطلب البينة على صحة دءواها وهذا ظاهر بحمد الله (الفائدة الثامنة والثلاثون) اذاسأل المستفتى عن مسئلة لم تقع فهل تستحب اجابته او تكره او تخير فيه ثلاثة أقوال وقد حكي عن كثير من السلف انه كان لا يتكلم فيما لم يقع وكان بعض السلف اذا سأله الرجل عن مسئلة قال هل كان ذلك فان قال نعم تكلف له الجواب والا قال دعنا في عافية (وقال) الامام احمد لبعض اصحابه اياك ان تتكلم في مسئلة ليس لك فيها امام والحق التفصيل فان كان في المسئلة نص من كتاب الله او سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او أثر عن الصحابة لم يكر والكلام فيها وان لم يكن فيها نص ولاأثر فان كانت بعيدة الوقوع اومقدرة لاتقع لم يستحب له الكلام فيها وان كان وقوعها غير نادر ولامستبعد وغرض السائل الاحاطة بعلمهاليكون منهاعلى بصيرة اذا وقاءت استاءب له الجواب بما يعلم لاسيماان كان السائل بتفقه بذلك وبعتبر بها نظائرها ويفرع عليها فحيث كانت مصلحة الجواب راجحة كان هوالاولى والله أعلم (الفائدة التاسعة والثلاثون)لايجوزللمفتي تتبع الحيل المحرمة والكروهة ولاتتبع الرخص لمن ارادنفعه فائ تتبع ذلك فسق وحرم استفتاؤه فان حسن قصدد في حيلة جائزة لإشبهة فيها ولا مفسدة لتخليص المستفتى بها من حرج جاز ذلك بل استحب وقد ارشد الله تعالى نبيه أيوب عليه السلام الي التخليص من الحنث بان يأخذ بيده ضغثاً فيضرب به المرأة ضربة واحدة وارشد النبي صلى الله عليه و آله وسلم بلالا الى بيع التمر بدراهم ثم يشتري بالدراهم تمرا آخر فيتخلص من الربا فاحسن المخارج ماخلص من الما ثم واقبح الحيل ما اوقع في المحارم او اسقط ما اوجبه

الله ورسوله من الحق الازم وقد ذكرنا من النوعين مالعلك لا تظفر بجملته في غير هذا الكتاب والله الموفق للصواب (الفائدة الاربعون) في حكم رجوع المفتى عن فتياه اذا أفتى المفتى بشيء ثم رجع عنه فان علم المستفتى برجوعه ولم يكن عمل بالاول فقيل يحرم عليه العمل به وعندي في المسئلة تفصيل وانهلا يحرم عليه الاول بمجرد رجوع المفتى بل يتوقف حتى يسأل غيره فان افتاه بموافقة الاول استمر على العمل به وان افتاه بموافقة الثاني ولم يفته احد بخـ الافه حرم عليه العمل بالاول وان لم يكن في البلد الا مفت واحد سأله عن رجوعه عما افتاه به فان رجع الى اختيار خلافه مع تسويغه لم يحرم عليه وان رجع لخطأ بان له وان ماافتاه به لم يكن صوابا حرم عليه العمل بالاول هذا اذاكان رجوعه لمخالفة دليل شرعي فان كان رجوعه لمجرد ما بان له ان ماافَّتي به خلاف مذهبه لم يحرم على المستفتى ماافتاه به اولا الا أن تكون المسئلة اجماعية فلو تزوج بفتواه ودخل ثم رجع المفتى لم محرم عليه امساك امرأته الابدليل شرعى يقتضى محريمها ولا يجب عليه مفارقتها بمجر درجوعه ولاسيما انكان انمارجع لكونه تين له انما افتى به خلاف مذهبه و ان و افق مذهب غيره هذا هو الصواب وأطلق بعض اصحابنا وأصحاب الشافعي وجوب مفارقتها عليمه وحكوافى ذلك وجهين ورجحوا وجوب المفارقة قالوالان الرجوع عنه ليس مذهبا له كالوتغير اجتهادمن قلده في القبلة في اثناء الصلاة فانه يتحول مع الامام في الاصح فيقال لهم المستفتى قد دخل بامرأته دخولا صحيحا سائغاولم يفهم مايوجب مفارقته لها من نص ولا اجماع فلا يجب عليه مفارقتها بمجرد تغير اجتهاد المفتي وقدرجع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن القول بالتشريك وافتى بخلافه ولم يأخذ المال من الذين شرك بينهم اولا (واما) قياسكم ذلك على من تغيير اجتهاده في معرفة القبلة فهو حجة عليكم فانه لا يبطل مافعله المأموم بالاجتهاد الاول ويلزمه التحول ثانيالانه مأمو ربمتابعة الامام بل نظير مسألتنا مألو تغير اجتهاده بعد الفراغ من الصلاة فانه لاتلزمه الاعادة ويصلى الثانية بالاجتهاد الثاني (واما) قول ابي عمروبن الصلاح وابي عبدالله بن حمدان من اصحابنااذا كان المفتى انما يفتى على مذهب امام معين فاذارجع لكونه بان له قطعا انه خالف في فتواه نص مذهب امامه فانه بجب نقضه وان كان ذلك في محل الاجتهاد لان نص مذهب امامه في حقه كنص الشارع في حق المفتي المجتهد المستقل فليس كاقالا ولمينص على هذه المسئلة أحدمن الائمة ولا تقتضيها اصول الشريعة ولوكان

نصامامه بمنزاة نص الشارع لحرم عليه وعلى غيره مخالفته وفسق بخلافه ولم يوجب احدمن الأئمة نقض حكم الحاكم ولا ابطال فتوى المفتي بكونه خلاف قول زيداوعمر وولا يعلم احد سوغ النقض بذلك من الأئمة والمتقدمين من اتباعهم وانما قالوا ينقض من حكم الحاكم ماخالف نص كتاب اوسنة اواجماع الامة ولم يقل أحد ينقض من حكمه ماخالف قول فلان او فلان وينقض من فتوي المفتي ماينقض من حكم الحاكم فكيف يسوغ نقض احكام الحكام وفتاوي أهل العلم بكونها خالفت قول واحد من الأثمة ولا سيما اذا وافقت نصاعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اوفتاوي الصحابة يسوغ نقضها لمخالفة قول فلان وحده ولم يجعل الله تعالى ولارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا احــد من الأئمة قول فقيه من الأمة بمنزلة نصالله ورسوله بحيث يجب اتباعه ويحرم خلافه فاذا بان للمفتى انه خالف امامه ووافق قول الأئمة الثلاثة لم يجب على الزوج ان يفارق امرأته ويخرب بيته ويشتت شمله وشمل اولاده بمجردكون المفتى ظهرله ان ماافتي به خلاف نص امامه ولا يحل له أن يقول له فارق اهلك بمجرد ذلك ولا سيما أن كان النص مع قول الثلاثة وبالجلة فبطلات هذا القول اظهر من ان تتكلف بيانه (فان قيل) ثما تقولون لو تغير اجتهاد المفتى فهل يلزمه اعلام المستفتى (قيل) اختلف في ذلك فقيل لايلزمه اعلامه فأنه عمل اولا بما يسوغ له فاذا لم يعلم بطلانه ام يكن آثما فهو في سعة من استمراره (وقيل) بل يلزمه اعلامهلان مارجع عنه قد اعتقد بطلانه وبان له ان مأفتاه به ليس من الدين فيجب عليه اعلامه كاجرى لعبد الله بن مسعود حين افتي رجلا بحل امامرأته التي فارقها قبل الدخول ثمسافر الي المدينة وتبين له خلاف هذا القول فرجع الى الكوفة وطلب الرجل وفرق بينه وبين اهله وكما جرى للحسن بن زياد اللؤلؤي لمااستفتى في مسألة فاخطأ فيهاولم يعرف الذي افتاه به فاستأجر مناديا ينادي ان الحسن ابن زياد استفتى في يوم كذاوكذا في مسألة فاخطأ فمن كان افتاه الحسن بن زياد بشي فليرجع اليه ثم لبث اياما لا يفتي حتى جاء صاحب الفتوي فاعلمه انه قد اخطأ وان الصواب خلاف ماافتاه به (قال) القاضي ابو يملي في كفايته من افتي بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده لم يلزمه اعلام المستفتى بذلك ان كانقد عمل به والااعلمه والصواب التفصيل فانكان المفتى ظهرله الخطا قطعالكونه خالف نص الكتاب أوالسنة التي لامعارض لها اوخالف اجماع الامة وجب عليه اعلام المستفتى وان كان انماظهر له انه خالف مجرد مذهبه اونص امامه لم يجب عليه اعلام المستفتى وعلى هذا بخرج قصة ابن مسعود

رضي الله عنه فأنه لماناظر الصحابة في تلك المسألة بينواله ان صريح الكتاب يحرمها لكون الله تعالى ابهمها فقال تعالى وامهات نسائكم وظن عبدالله ان قوله اللاتى دخلتم بهن راجع الى الاول والثاني فبينواله انه انمايرجع اليأمهات الربائب خاصة فعرف اندالحق وان القول بحلها خلاف كتاب الله تعالى ففرق بين الزوجين ولم يفرق بينهما بكونه تبين له ان ذلك خلاف قول زيدا وعمر والله اعلم (الفائدة الحادية والاربعون) اذاعمل المستفتى بفتيا مفت في اتلاف نفس اومال ثم بان خطأه فقال ابو اسحق الاسفرايني من الشافعية يضمن المفتى انكان أهلا للفتوي وخالف القاطع وانلم يكن أهلا فلاضان عليه لان المستفتى قصر في استفتائه و تقليده و وافقه على ذلك ابو عبد الله بن حمدان في كتاب آداب المفتى والمستفتى له ولم أعرف هذا لاحد قبله من الاصحاب ثم حكى وجها آخر في تضمين من ليس باهل قال لانه تصدى لما ليس له بأهل وغرمن المتفتاه بتصديه لذلك (فلت) خطأ المفتى كخطأ الحاكم والشاهد وقداختلفت الرواية فى خطأ الحاكم فى النفس اوالطرف فعن الامام أحمد في ذلك روايتان (احداهما) أنه في بيت المال لانه يكثر منه ذلك الحكم فلو حملته العاقلة لكان ذلك اضرارا عظيما بهم (والثانية) انه على عاقلته كمالوكان الخطأ بسبب غير الحاكم واما خطؤه في المال فاذاحكم بحق ثم بان كفرالشهود او فسقهم نقض حكمه ثمرجع المحكوم عليه ببدل المال على المحكوم له وكذلك اذا كان الحكم بقو درجع أولياء المقتول ببدله على المحكوم له وكذلك ان كان الحكم بحق لله باتلاف مباشراً وبالسراية ففيه ثلاثة اوجه (أحدها) ان الضمان على المزكين لان الحكم ائما وجب بتزكيمهم (والثاني) يضمنه الحاكم لانه لم يتثبت بل فرطفي المبادرة الى الحاكم وترك البحث والسؤال (والثالث) ان المستحق تضمين الهماشاء والقرار على المزكين لانهم الجأو الحاكم الي الحكم فعلى هذاان لم يكن ثم تزكية فعلى الحاكم وعن احمد رواية أخري انه لا ينقض بفسقهم فعلى هذالاضان وعلى هذا اذا استفتى الامام اوالوالي مفتيا فافتاه ثم بانله خطاه فحكم المفتى مع الامام حكم المزكين مع الحاكم وانعمل المستفتى بفتواه من غير حكم حاكم ولا امام فاتلف نفسا اومالا فان كان المفتى أهلافلا ضان عليه والضان على المستفتى وان لم يكن أهلافعليه الضان لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تطبب ولم يعرف منه طب فهو ضامن وهذا يدل على انه اذا عرف منه طب واخطأ لم يضمن والمفتى اولى بعدم الضمان من الحاكم والامام لان المستفتى مخير بين قبول فتواه وردها فان قوله لايلزم بخلاف حكم الحاكم والامام واما خطأ الشاهـــد

فاماان يكونوا شهودا عال اوطلاق اوعتق اوحدا وقودفان بانخطأهم قبل الحكم لم يحكم بذلك وان بان بعد الحكم باستيفاء القود وقبل استيفائه لم يستوف قطعاوان بان بعداستيفائه فعليهم دية ما تلف ويتقسط الغرم على عددهم وان بان خطأهم قبل الحكم بالمال لغت شرّادتهم ولم يضمنوا وان بان بعدالحكم به نقض حكمه كالو شهدوا عوت رجل باستفاضة فحكم الحاكم بقسم ميراثه ثم بانت حياته فانه بنة ض حكمه وان بان خطأهم في شهادة الطلاق من غير جرتهم كما لوشهدوا انه طاق يوم كذاوكذا وظهر لاحاكم انه في ذلك اليوم كان محبوساً لا يصل أليه احداوكان مغمى عليه فحكم ذلك حكم مالوبان كفرهم اوفسقهم فانه ينقض حكمه وترد الرأة الي الزوج ولوتزوجت بغيره بخلاف مااذا قالوا رجعنا عن الشهادة فان رجوعهم ان كان قبل الدخول ضمنوا نصف السمى لانهم قرروه عليه ولاتعود أليه الزوجة اذا كان الحاكم قد حكم بالفرقة وان رجعوا بعدالدخول ففيه روايتان (احداهما) انهم لايغرمون شيئا لان الزوج أستوفي المنفعة بالدخول فاستقر عليه عوضها (والثانية) يغرمون السمى كله لانهم فوتوا عليه البضع بشهادتهم وأصلهما ان خروج البضع من يدالزوج هل هومتقوم اولاواما شهود العتق فان بان خطأهم تبيناً انه لاعتق وان قالوا رجعنا غرموا للسيد قيمة العبد (الفائدة الثانية والاربعون) ليس للمفتى الفتوى في حال غضب شديدا وجوع مفرط اوهم مقلق اوخوف من عج اونعاس غالب اوشغل قلب مستول عليه اوحال مدافعة الاخبثين بلمتى احس من نفسه شيئامن ذلك يخرجه عن حال اعتداله وكمال تثبته وتبينه امسك عن الفتوي فان افتي في هذه ألحال بالصواب صحت فتياه ولوحكم في مثل هذه الحال فهل ينفذ حكمه أولا ينفذ فيه ثلاثة اقوال النفوذ وعدمه والفرق بين ان يعرض له الغضب بعد فيم الحكومة فينفذ وبين ان يكونسا بقا على فهم الحكومة فلا ينفذ والثلاثة في مذهب الامام احمد رحمه الله تعالى (الفائدة الثالثة والاربعون) لايجوز له ان يفتي في الاقرار و الايمان والوصايا وغيرها مما يتغلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الالفاظ دون ان يعرف عرف اهلها والمتكلمين بها فيجملها على مااعتادوه وعرفوه وانكان مخالفا لحقايقها الاصلية فمتى لم يفعل ذلك ضل واصل فلفظ الدينار عند طائفة اسم لمانية دراهم وعند طائفة اسم لائني عشر درهماوالدرهم عندغالب البلاد اليوم اسم للمفشوش فاذااقر له بدراهم أوحلف ليعطينه اياها أو اصدقها امرأة لم يجز للمفتي ولا للحاكم انيلزمه بالخالصةفلوكان فى بلد

انما يعرفون الخالصة لم يجزله ان يلزم المستحق للمغشوشة وكذلك في الفاظ الطلاق والعتاق فلو جرى عرف اهل بلد اوطائفة في استعمالهم لفظ الحرية في العفة دون العتق فاذا قال احدهم عن مماوكه انه حراوعن جاريته انهاحرة وعادته استعمال ذلك في العفة لم يخطر بباله غيرها لم يعتق بذلك قطعا وان كان اللفظ صريحاعندمن الف استعاله في العتق وكذلك اذاجري عرف طائفة في الطلاق بلفظ التسميح بحيث لايعرفون لهذا المعني غيره فاذا قالت اسمح لى فقال سمحت لك فهذاصريح في الطلاق عندهم وقد تقدم الكلام في هذا الفصل مشبعا وانه لايسوغ ان يقبل تفسير من قال لف لان على مال جليل أوعظيم بدانق أودرهم ونحو ذلك ولاسيما انكان المقرمن الاغنياء المكثرين أوالملوك وكذلك لو أوصى له بقوس في محل لا يعرفون الاأقواس البندق أوالا أقواس العربية أو اقواس الرجل أوحلف لا يشم الريحان في محل لا يعرفون الريحان الاهذا الفارسي أو حلف لا يركب دابة في موضع عرفهـم بلفظ الدابة الحمار أو الفرس أوحلف لا ياكل ثمرافي بلد عرفهم في الثمار نوع واحد منها لا يعرفون غيره أوحلف لا يلبس ثوبا في بلد عرفهم في الثياب القمص وحدها دون الاردية والازر والجباب ونحوها تقيدت يمينه بذلك وحده في جميع هذه الصور واختصت بعرفه دون موضوع اللفظ لغة أوفي عرف غيره بل لوقالت المرأة لزوجها الذي لايعرف التكلم بالعربية ولا يفهمها قل لي إنت طالق ثلاثا وهو لا يعلم موضوع هذه الكلمة فقال لها لم تطلق قطعا في حكم الله تعالى ورسوله وكذلك لوقال الرجل لآخر انا عبدك ومملوكك على جهة الخضوع له كما يقول الناس لم يستبح ملك رقبته بذلك ومن لم يَراع المقاصد والنيات والعرف في الكلام فانه يلزمه ان يجوز له بيع هذا القائل وملك رقبته بمجرد هذا اللفظ وهذا باب عظيم يقع فيه المفتى الجاهل فيغر الناس ويكذب على الله ورسوله ويغير دينه ويحرم مالم يحرمه الله ويوجب مالم يوجبه الله والله المستعان (الفائدة الرابعة والاربعون) يحرم عليه اذا جاءتة مسئلة فيها تحيل على اسقاط واجب أوتحليل محرم أومكر أوخداع ان يمين المستفتي فيهاو يرشده الى مطلوبه أويفتيه بالظاهي الذي يتوصل به الى مقصوده بل ينبغي له ان يكون بصيرا بمكر الناس وخداعهم واحوالهم ولا ينبغي له ان يحسن الظن مم بل يكون حذرا فطنا فقيها باحوال الناس وامورهم يوازره فقهه في الشرع وان لم يكن كذلك زاغ وازاغ وكم من مسئلة ظاهر هاظاهم جميل وباطنها مكروخداع وظلم فالغبي ينظر الى ظاهر هاو يقضي بجوازه

وذوالبصيرة ينقد مقصدها وباطنها فالاول يروج عليه زغل المسائل كما يروج على الجاهل بالنقد زغل الدراهم والثاني يخرج زيفها كما يخرج الناقد زيف النقود وكم من باطل يخرجه الرجل بحسن لفظه وتنميقه وابرازه في صورة حق وكم من حق يخرجه بهجينه وسوء تعبيره في صورة باطل ومن له أدنى فطنة وخبرة لا يخني عليه ذلك بل هذا أغلب احوال الناس ولكثرته وشهر ته يستغنى عن الامثلة بل من تامل المقالات الباطلة والبدع كلها وجدهاو قد اخرجها اصحابها في قوالب مستحسنة وكسوهاالفاظا يقبلها بها من لم يعرف حقيقتها ولقد احسن القائل تقول هذا جناء النجل تمدحه وان تشأ قات ذا قي الزنابير مدحاوذما وما جاوزت وصفهما والحق قد يعتريه سوء تعبير

وراي بعض الملوك كان اسنانه سقطت فعبرها له معبر بموت أهله واقاربه فاقصاه وطرده واستدعى آخر فقال له تكون اطول أهلك عمرا فاعطاه واكرمه وقربه فاستوفي المعنى وغير له العبارة وأخرج المعنى في قالب حسن (والمقصود) انه لا يحل له ان يفتي بالحيل المحرمة ولا يمين عليها ولا يدل عليها فيضاد الله في أمره (قال الله تعالي) ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين (وقال تمالي) ومكروا مكرا ومكر نامكراوهم لايشعرون فانظر كيفكان عاقبة مكرهم انادم ناهم وقومهم أجمعين (وقال تعالى) ويمكرون ويمكر الله والله خيرالماكرين (وقال تعالى) ولا يحيق المكر السيئ الا باهلة (وقال) تعالى ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم (وقال) تعالى يخادعون الله والذين أمنوا وما يخدعون الاانفسهم ومايشعرون (وقال) تعالى وما يمكرون الا انفسهم وما يشعرون (وقال) تعالى في حقأرباب الحيل المحرمة ولقــد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين فجعلناها نكالا لما بين يديها وما خلفها وموعظة للمتقين وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ملعون من ضار مسلما أو مكر به وقال لاترتكبوا ماارتكب اليهود فتستحلوا محارم الله بادني الحيل وقال المكر والخديعة في النار وفي سنن بن ماجه وغيره عنه صلى ألله عليه وآله وسلم مابال اقوام يلعبون بحدود الله ويستهزؤن باياته طلقتك راجعتك طلقتك راجعتك وفي لفظ خلعتك راجعتك خلعتك راجعتك وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله اليهو دحرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها وأكلوا اثمانها (وقال) أيوب السختياني يخادعون الله كما يخادعون

الصبيان (وقال) أبن عباس من يخادع الله يخدعه (وقال) بعض السلف ثلاث من كن فيه كن عليه المكر والبغي والنكث (وقال) تعالى ولا يحيق المكر السيئ الاباهله (وقال) تعالى انما بغيكم على انفسكم (قال) تعالي ومن نكثُ فانما ينكث على نفسه (وقال) الامامأحمد هذه الحيل التي وضعها هؤلاء عمدوا الى السنن فاحتالوا في نقضها اتوا الي الذي قيل لهم انه حرام فاحتالوافيه حتى حللوه وقال مااخبتهم يعنى اصحاب الحيل يحتالون لنقض سنن رسول اللهصلي اللهعليه وآله وسلم وقال من احتال بحيلة فهو حانث وقال من حلف على شيء ثم احتال بحيلة فصار اليها فقد صار الي الذي حلف عليه بعينه وقد تقدم بسط الكلام في هذه المسئلة مستوفى فلا حاجة الى اعادته (الفائدة الخامسة والاربعون) في أخذ الاجرة والهدية والرزق علىالفتوى فيــه ثلاث صور مختلفة السبب والحكم فأما أخذ الاجرة فلا بجوز له لان المفتى منصبه تبليغ عن الله ورسوله فلا تجوز المعاوضة عليه كالوقال له لااعلمك الاسلاماو الوضوء اوالصلاة الاباجرة اوسئل عن حلال اوحرام فقال للسائل لااجيبك عنه الا باجرة فهذا حرام قطعا ويلزمه رد العوض ولأيملكه وقال بعض المتأخرين أن اجاب بخطه فله أن يقول للسائل لا يلزمني أن آكت لك خطى الاباجرة وله أخذ الاجرة وجعله بمنزلةاجرة الناسخ فانه يأخذالاجرة على خطه لاعلى جوابه وخطه قـــدر زائد على جوابه والصحيح خلاف ذلك وانه يلزمه الجواب مجانالله بلفظه وخطه ولكن لايلزمه الورق ولا الحبر وأما الهدية ففيها تفصيل فان كانت بغير سبك الفتوي كمن عادته هاديه اومن لا يعرف انه مفت فلا باس بقبولها والاولى ان يكافئ عليها وان كانت بسبب الفتوى فان كانت سبباالى ان يفتيه بمالم يفتى به غيره ممن لايهدى له لم يجزله قبول هديته وان كان لافرق بينه وبين غيره عنده في الفتيا بل يفتيه عايفتي به الناس كره له قبول الهدية لانها تشبه المعاوضة على الافتاء (وأما) أخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجاً اليه جاز ذلك وان كان غنيا عنه ففيه وجهان وهذا فرع متردد بين عامل الزكاة وعامل اليتيم فمن الحقه بعامل الزكاة قال النفع فيه عام فله الاخذ ومن الحقه بعامل اليتيمنعه من الاخذ وحكم القاضي في ذلك حكم المفتى بل القاضي اولي بالمنع والله أعلم (الفائدة السادسة والاربعون) اذا أفتى في واقعة ثم وقعت له مرة أخرى فات ذكرها وذكرمستندها ولم يتجدد له مايوجب تغيراجتهاده أفتى بها من غير نظر ولا اجتهادوان ذكرهاونسي مستندهافهل له ان يفتي بها دون تجديد نظر واجتهاد فيه وجهان لاصحاب الامام أحمد

والشافعي (احدهما) أن يلزمه بحديد النظر لاحتمال تغيير اجتهاده وظهورما كان خافياعنه (والثاني) لايلزمه تجديد النظر لان الاصل بقاء ماكان على ما كان وان ظهر له مايغير اجتهاده لم يجز له البقاء على القول الاول ولا يحب عليه نقضه ولا يكون اختلافه مع نفسه قاد حا في علمه بل هذا من كمال علمه وورعه وَلاجل هذا خرج عن الأثمّة في المسالة قولان فاكثروسمعت شيخنار حمه الله تعالى يقول حضرت عقد مجلس عند نائب السلطان في وقت افتى فيه قاضى البلد بجوابين مختلفين فقرأ جوابه الموافق للحق فأخرج بعض الحانرين جوابه الاول وقال هذا جوابك بضد هذا فكيف تكتب جوابين متناقضين في واقعة واحدة فوجم الحاكم فقلت هذا من علمه ودينه افتي اولا بشيء ثم تبين له الصواب فرجع اليه كما يفتي امامه بقول ثم تبين له خلافه فيرجع اليه ولا يقدح ذلك في علمه ولادينه وكذلك سائر الائمة فسر القاضي لذلك وسري عنه (الفائدة السابعة والأربعون) قول الشافعي رحمه الله تعالى اذاوجد تم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودعوا ماقلته وكذلك قوله اذا صبح الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقلت إنا قولا فانار اجع عن قولي وقائل بذلك الحديث وقوله اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاضربوا بقولي الحائط وقوله اذا رويت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم اذهب اليه فاعلموا ان عقلي قد ذهب وغير ذلك من كلامه في هذا المعني صريح في مدلوله وان مذهبه مادل عليه الحديث لاقول له غيره ولا يجوز ان ينسب اليه ما خالف الحديث ويقال هذامذهب الشافعي ولا يحل الافتاء بما خالف الحديث على انه مذهب الشافعي ولا الحكم به صرح بذلك جماعة من المة اتباعه حتى كان منهم من يقول للقارى اذا قرأ عليه مسئلة من كلامه قد صح الحديث بخلافها اضرب على هذه المسالة فليست مذهبه وهذا هو الصواب قط-ا ولولم ينص عليه فكيف اذانص عليه وأبدى فيه وأعاد وصرح فيهبالفاظ كلهاصريحة في مدلولها فنحن نشهد بالله ان مذهبه وقوله الذي لاقول له سواه ماوافق الحديث دون ماخالفه وان من نسب اليه خلافه فقد نسب اليه خلاف مذهبه ولا سيما اذا ذكرهو ذلك الحديث واخبر انه انما خالفه لضعف في سنده اولعدم بلوغه له من وجه يثق به ثم ظهر للحديث سند صحيح لامطعن فيه وصححه أنَّة الحديث من وجوه لم تبلغه فهذا لايشك عالم ولايماري في انه مذهبه قطعا وهذا كمسالة الجوائح فانه عال حديث سفيان بن عيينة

بانه كان ربما ترك ذكر الجوائح وقدصح الحديث من غير طريق سفيان صحة لامرية فيها ولا علة ولاشبهة بوجه فذهب الشافعي وضع الجوائح وبالله التوفيق وقدصرح بعض أئمة الشافعية بان مذهبه ان الصلاة الوسطى صلاة العصروان وقت المغرب عتدالي مغيب الشفق وانمن مات وعليه صيام صامعنه وليهوان أكل لحوم الابل ينقض الوضوء وهذا بخلاف الفطر بالحجامة وصلاة المأموم قاعدا اذا صلى امامه كذلك فان الحديث وانصح في ذلك فليس بمذهبه فان النظر الشافعي قدرواه وعرف صحته ولكن خالفه لاعتقاده نسخه وهذاشي وذاك ثبي ففي هذا القسم يقع فى النسيخ وعدمه وفي الاول يقع النظر في صحة الحديث وثقة السندفاعر فه (الفائدة الثامنة والاربعون) النظرفي اذاكان عندالرجل الصحيحان اواحدهما اوكتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موثوق بمافيه فهل له ان يفتي بما يجده فيه (فقاات طائفة) من المتأخرين ليس له ذلك لا نه قد يكونُ منسوخا اوله معارض اويفهم من دلالته خلاف مايدل عليه اويكون أمر ندب فيفهم منه الايجاب اويكون عاماله مخصص اومطلقاله مقيد فلا يجوزله العمل ولاالفتيا به حتى يسأل أهل الفقه والفتيا (وقالت طائفة) بل له ان يعمل به ويفتي به بل يتعين عليه كما كان الصحابة يفعلون اذا بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدث به بعضهم بعضاباً دروا الى العمل به من غير توقف ولا بحث عن معارض ولا يقول أحدمنهم قط هل عمل بهذا فلان وفلان ولورأوا من يقول ذلك لانكروا عليه أشد الانكار وكذلك التابعون وهذا معلوم بالضرورة لمن له ادني خبرة باحوال القوم وسيرتهم وطول العهد بألسنة وبعدالزمان وعتقهالايسوغ ترك الاخذبها والعمل بغيرهاولو كانت سنن ، سوله صلى الله عليه وآله وسلم لايسوغ العمل بهابعد صحتها حتى يعمل بها فلان أوفلان لكان قول فلان أوفلان عيار اعلى السنن ومزكيا لهاوشرطا في العمل بهاوهذا من أبطل الباطل وقدأقام اللهالحجة برسوله دون حاد الامةوقد امرالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بتبليغ سنته ودعالمن بلغها فلوكان من بلغته لا يعمل بهاحتي يعمل بهاالامام فلان والامام فلان لم يكن في تبليغها فائدة وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان قالوا والنسخ الواقع في الاحاديث الذي اجمعت عليه الامة لايبلغ عشرة احاديث البتة بل ولا شطرها فتقدير وقوع الخطأ في الذهاب الي المنسوخ اقل بكثير من وقوع الخطأ في تقليد من يصيب ويخطئ ويجوز عليه التناقض والاختلاف ويقول القول ويرجع عنه ويحكي عنه في المسئلة الواحدة عدة أفو ال ووقوع الخطأ في كلام المعصوم اقل

بكثير من وقوع الخطافي فهم كلام الفقيه المعين فلايفرض احتمال خطألمن عمل بالحديث وافتى مه الاواضعاف اضعافه حاصل لمن أفتى بتقليد من لا يعلم خطؤه من صوابه (والصواب) في هذه المسالة التفصيل فان كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لكل من سمعه لا يحتمل غير المراد فله ان يعمل به ويفتي به ولا يطلب له التركية من قول فقيه اوامام بل الحجة قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان خالفه من خالفه وان كانت دلالته خفية لايتبين المراد منها لم يجزله ان يعمل ولايفتي بما يتوهمه مراداحتي يسأل ويطلب بيان الحديث ووجهه وانكانت دلالته ظاهرة كالعام على افراده والامر على الوجوب والنهى على التحريم فهل له العمل والفتوى به يخرج على الاصل وهو العمل بالظواهر قبل البحث عن المعارض (وفيه) ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره الجواز والمنع والفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص والامر والنهي فيعمل به قبل البحث عن المعارض وهذا كله اذا كان ثم نوع أهلية ولكنه قاصر في معرفة الفروع وقواعد الاصوليين والعربية واذا لم تكن ثمه أهلية قطففرضه ما (قال الله تعالى) فأسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون وقول النبي صلى الله عليـه وآلهوسلم الاسألوا اذا لم يعلموا انما شفاء العي السؤال وإذا جاز اعتباد المستفتى على ما يكتبه المفتى من كلامه أوكلام شيخه وان علا وصعد فمن كلام امامه فلأن يجوز اعتماد الرجل على ما كتب الثقات من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولى بالجواز واذاقدرانه لم يفهم الحديث كالولم يفهم فتوي المفتي فيســأل من يعرفه معناه كما يسأل من يعرفه معنى جواب المفتى وبالله التوفيق (الفائدة التاسـعة والاربعون) هل للمنتسب الي تقليد امام معين ان يفتي بقول غيره لا يخلو الحال من أمرين اما ان يسأل عن مذهب ذلك الامام فقط فيقال له مامذهب الشافعي مثلا في كذا و كذا اويسأل عن حكم الله الذي اداه اليه اجتهاده فان سئل عن مذهب ذلك الامام لم يكن له ان يخبره بفيره الاعلى وجه الاضافة اليه وانسئل عن حكم الله من غيران يقصد السائل قول فقيه معين فهنا بجب عليه الافتاء عاهوراجح عنده وأقرب الى الكتاب والسنة من مذهب امامه اومذهب من خالفه لايسعه غيرذلكفان لم يتمكن منه وخاف ان يؤدي الي ترك الافتاء في تلك المسألة لم يكن له انيفتي عالايعلم انهصواب فكيف عايغاب على ظنه ان الصواب في خلافه ولا يسع الجاكم والمفتى غير هذا البتة فان الله سأتلهما عن رسوله وما جاء به لاعن الامام المعين وماقاله وانما يسأل الناس

في قبورهم ويوم معادهم عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيقال له في قبره ما كنت تقول في هذاالرجل الذي بعث فيكم ويوم القيامة يناديهم فيقول ماذا أجبتم المرسلين ولا يسأل احـــد قطعن امام ولاشيخ ولامتبوع غيره بليسأل عمن اتبعه وائتم بهغيره فلينظر بماذا يجب وليعد للجواب صوابا وقد سمعت شيخنا رحمه الله يقول جاءني بعض الفقهاء من الحنفية فقال استشيرك فيأم قلت ماهو قال أريد ان انتقل عن مذهبي قلت له ولم قال لاني أرى الاحاديث الصحيحة كثيرا تخالفه واستشرت في هذا بعض أئمة اصحاب الشافعي فقال لي لو رجعت عن مذهبك لم يرتفع ذلك من المذهب وقد تقررت المذاهب ورجوعك غير مفيد واشار على بعض مشايخ التصوف بالافتقار اليالله والتضرع اليهوسؤال الهداية لمايحبه ويرضاه فياذا تشيريه انت على قال فقلت له اجعل المذهب ثلاثة أقسام (قسم) الحق فيه ظاهر بين موافق للكتاب والسنة فاقض به وافت به طيب النفس منشرح الصدر (وقسم) مرجوح ومخالفه معه الدليل فلا تفت به ولا تحكم به وادفعه عنك (وقسم) من مسائل الاجتهاد التي الادلة فيها متجاذبة فان شئت ان تفتى به وان شئت ان تدفعه عنك فقال جزاك الله خيرا أوكما قال (وقالت طائفة) اخرى منهم ابو عمروبن الصلاح وابو عبدالله بن حمدان من وجد حديثا يخالف مذهبه فان كملت آلة الاجتهاد فيه مطلقا اوفى مذهب امامه اوفي ذلك النوع اوفي تلك المسألة فالعمل بذلك الحديث اولي وان شافيا فلينظر هل عمل بذلك الحديث امام مستقل ام لافان وجده فله ان يتمذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث ويكون ذلك عذراله في ترك مذهب امامه في ذلك والله اعلم (الفائدة الخسون) هل للمفتى المنتسب الى مذهب امام بعينه ان يفتي بمذهب غيره اذاتر جم عند دفان كانسالكاسبيل ذلك الامام في الاجتهاد ومتابعة الدليل اين كان وهذاهو المتبع للامام حقيقة فله ان يفتي بماترجيح عنده من قول غير دوان كان مجتهدامتقيداباقو الذلك الامام لا يعدوها الى غير هافقد قيل ليس له ان يفتى بغير قول امامه فان اراد ذلك حكاه عن قائله حكاية محضة (والصواب) انه اذا ترجح عنده قول غيرامامه بدليل راجيح فلابدان يخرج على اصول امامه وقواعده فأن الأعةم تفقة على اصول الاحكام ومتى قال بعضهم قولا مرجو حافاصوله ترده وتقتضي القول الراجح فكل قول صحيح فهو يخرج على قواعد الأعمة بلاريب فاذا تبين لهذا الحجمد المقيدرجمان هذا القول وصحة ماخذه خرج على

قواعد امامه فله ان يفتي به وبالله التوفيق (وقد) قال القفال لوادي اجتهادي الى مذهب ابي حنيفة قلت مذهب الشافعي كذا لكني اقول بمذهب ابي حنيفة لأن السائل انما يسألني عن مذهب الشافعي فلا بدان اعرفه ان الذي افتيته به غيرمذهبه فسالت شيخنا قدس الله روحه عن ذلك فقال أكثر المستفتين لا يخطر بقلبه مذهب معين عند الواقعة التي سال عنها وانما سؤاله عن حكمها وما يعمل به فلا يسع المفتي ان يفتيه بما يعتقد الصواب في خلافه (الفائدة الحادية والخمسون) اذا اعتدل عند المفتى قولان ولم يترجح له احدهما على الاخر فقال القاضي ابو يعلى له ان يفتى بايهما شاء كما يجوزلهان يعمل بايهما شاءوقيل بل يخير المستفتى فيقول له انت مخير بينهما لانه انما يفتي بما يراه والذي يراه هو التخيير وقيل بل يفتيه بالاحوط من القولين (قلت) الاظهر أنه يتوقف ولا يفتيه بشئ حتى يتبين له الراجح منهم الان احدهما خطأفليس له ان يفتيه بما لا يعلم انه صواب وليس له ان يخيره بين الخطأ والصواب وهذا كما اذا تعارض عند الطبيب في أمر المريض أمران خطاوصواب ولم يتبين له احدهمالم يكن له ان يقدم على احدهما ولا يخيره وكالو استشاره في امر فتعارض عنده الخطاوالصواب من غير ترجيح لم يكن له ان يشير باحدهما ولا يخيره وكالوتعارض عنده طريقان مهالكة وموصلة ولم يتبين له طريق الصواب لم يكن له الاقدام ولا التخيير فسايل الحلال والحرام أولى بالتوقف والله أعلم (الفائدة الثانية والحمسون) اتباع الائمة يفتون كثيرا باقوالهم القديمة التي رجعوا عنها وهذا موجود في سائر الطوائف فالحنفية يفتون بلزوم المنذورات التي مخرجها مخرج اليمين كالحج والصوم والصدقة وقد حكواهم عن ابى حنيفة انه رجع قبل موته بثلاثة ايام الى التكفيروالحنابلة يفتى كثير منهم بوقوع طلاق السكران وقد صرح الأمام احمد بالرجوع عنه الى عدم الوقوع كما تقدم حكايته والشافعية يفتون بالقول القديم في مسالة التثويب وامتداد وقت المغرب ومسالة التباعد عن النجاسة في الماء الكثير وعدم استحباب قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين وغير ذلك من المسائل وهي أكثر من عشرين مسالة ومن المعلوم ان القول الذي صرح بالرجوع عنه لم يبق مذهباله فاذا افتى المفتي به مع نصه على خلافه لرجحانه عندهلم يخرجه ذلك عن التمذهب عذهبه فما الذي يحرم عليه ان يفتي بقول غيره من الائمة الاربعة وغيرهم اذا ترجح عنده (فان قيل) الاول قد كان مذهباله مرة بخلاف مالم يقل به قط (قيل) هذا فرق عديم التأثير اذ ما قال به

وصرح بالرجوع عنه بمنزلة مالم يقله وهذا كله مما يبين ان أهل العلم لا يتقيدون بالتقليد المحض الذي يهجرون لاجله قول كل من خالف من قلدوه وهذه طريقة ذميمة وخيمة حادثة في الاسلام مستلزمة لانواع من الخطأ ومخالفة الصواب والله اعلم (الفائدة الثالثة والخسون) يحرم على المفتي ان يفتي بضد لفظ النص وان وافق مذهبه (ومثاله) ان يسال عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس هل يتم صلاته امرا فيقول لا يتمها ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول فليتم صلاته (ومثل)ان يسال عمن مات وعليه صيام هل يصوم عنه وليه فيقول لايصوم عنه وليه وصاحب الشرع صلى الله عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه (ومثل) ان يسال عن رجل باع متاعه ثم افلس المشتري فو جده بعينه هل هو احق به فيقول ليس احـق به وصاحب الشرع يقول فهو احق به (ومثل) ان يسال عن رجـل اكل في رمضان أو شرب ناسيا هل يتم صومه فيقول لا يتم صومه وصاحب الشرع يقول فليتم صومه (ومثل) ان يسال عن اكل كل ذي ناب من السباع هل هو حرام فيقول ليس بحرام ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اكل كل ذي ناب من السباع حرام (ومثل) ان يسال عن الرجل هلله منع جاره من غر زخشبه في جداره فيقول له ان يمنع وصاحب الشرع يقول لا يمنعه (ومثل) ان يسال هل تجزى صلاة من لايقيم صلبه من ركوعه وسجوده فيقول تجزيه صلاته وصاحب الشرع صلى الله عليه وآله وسلم يقول لانجزى صلاة لايقيم الرجل فيها صلبه بين ركوعه وسجوده اويسال عن مسئلة التفضيل بين الاولاد في العطية هل يصح اولا يصح وهل هو جور فيقول يصح وليس بجور وصاحب الشرع يقول ان هذا لا يصح ويقول لا تشهدني على جور ومثل من يسال عن الواهب هل يحلله ان يرجم في هبته فيقول نعم يحل له الا ان يكون والدا أو قرابة فلا يرجع وصاحب الشرع يقول لا يحل لواهب ان يرجع في هبته الاالوالد فيما يهب لولده ومثل ان يسال عن رجل له شرك في ارض او داراً و بستان هل يحل له ان يبيع نصيبه قبل اعلام شريكه بالبيع وعرضها عليه فيقول نعم يحل له ان يبيع قبل اعلامه وصاحب الشرع يقول من كان له شرك في ارض أوربعة أوحائط لايحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه (ومثل) ان يسأل عن قتل المسلم بالكافر فيقول نعم يقتل المسلم بالكافر وصاحب الشرع يقول لا يقتل مسلم بكافر (ومثل) ان يسال عمن زرع في ارض قوم بغير اذنهم فهل الزرع له أم لصاحب الارض فيقول الزرع له وصاحب الشرع

يقول من زرع في ارض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته (ومثل) ان يسال هل يصح تعليق الولاية بالشرط فيقول لايصح وصاحب الشرع يقول أميركم زيد فان قتل فجعفر فان اقتل فعبد لله ابن رواحة (ومثل) ان يسأل هل يحل القضاء بالشاهد واليمين فيقول لايجوز وصاحب الشرع قضى بالشاهد واليمين (ومثل) أن يسال عن الصلاة الوسطى هل هي صلاة العصر أم لا فيقول ليست العصر وقد قال صاحب الشريعة صلاة الوسطى صلاة العصر (ؤمثل) ان يسال عن يوم الحبح الاكبر هل هو يوم النحرام لا فيقول ليس يوم النحر وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الحج الاكبر يوم النحر (ومثل) ان يسال هل يجوز الوتر بركمة واحدة فيقول لايجوز الوتربر كعةواحدة وقدقال رسول اللهصلي الله عليه وآله وسلم اذا خشيت الصبح فاوتر بواحدة (ومثل) أن يسال هل يسجد في اذا الساء انشقت وانرأ باسم ربك الذي خلق فيقول لا يسجد فيهماوقد سجد فيهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ومثل) ان يسال عن رجل عض بدرجل فانتزعها من فيه فسقطت اسنانه فيقول له ديتها وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لادية له (ومثل) أن يسال عن رجل اطلع في بيت رجل فخذ فه ففقاً عينه هل عليه جناح فيقول نعم عليه جناح وتلزمه دية عينه وقدقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انهلوفعل ذلك لميكن عليه جناح (ومثل) أن يسال عن رجل اشتري شاة أو بقرة أو ناقة فوجد هامصراة فهل له ردها ورد صاع من تمرمه بالملافيقول لا يجوز له ردها ورد الصاعمن التمرمع اوقدقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن سخطها ردها وصاعاً من تمر (ومثل) أن يسال عن الزاني البكر هل عليه مع الجلد تغريب فيقول لانغريب عليه وصاحب الشرع يقول عليـه جلد مائة وتغريب عام (ومثل) إن يسال عن الخضر اوات هل فيها زكاة فيقول يجب فيها الزكاة وصاحب الشرع يقول لازكاة في الخضراوات أو يسال عمادون خمسة او ستى هل فيه زكاة فيقول نعم تجب فيه الزكاة وصاحب الشرع يقول لازكاة فما دون خمسة اوستى اويسال عن امرأة انكحت نفسها بدون اذن وليها فيقول نكاحهاصحيح وصاحب الشرع يقول فنكاحها باطل اويسالءن المحلل والحلل له هل يستحقان اللعنة فيقرل لا يستحقان اللعنة وقد لعنهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غير وجه او يسال وهل بجوز اكمال شعبان ثلاثين يوما ليلة الاغما فيقول لابجوز اكماله ثلاثين يوماوقدقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما

ويسال عن المطلقة المبتوته هل لها نفقة وسكني فيقول نعم لهاالنفقة والسكني وصاحب الشرع يقول لانفقة ولا سكني اويسال عن الامام هل يستحبله ان يسلم في الصلاة تسليمتين فيقول يكره ذلك ولايستحب وقد روى خمسة عشر نفسا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلاعليكم ورحمة الله او يسال عن رفع يده عندالركوع والرفع منه هل صلاته مكروهة اوناقصة فيقول نعم تكره صلاتهأوهي ناقصةوربما غلا فقال باطلةوقد روي بضعة وعشرون نفساعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يرفع يديه عندالافتتاح وعندالركوع وعند الرفع منه باسانيد صحيحه لا مطعن فيها او يسال عن بول الغلام الذي لميا كل الطعام هل يجزي فيه الرش فيقول لابجزي وصاحب الشرع يقول يرش من بول الغلام ورشه بنفسه او يسال عن التيمم هل يكفي بضربة واحدة الى الكوعين فيقول لا يكفي ولا يجزي وصاحب الشرع قد نص إنه يكني نصاصحيح الامدفع له او يسال عن بيع الرطب بالتمر هل يجوز فيقول نعم وصاحب الشرع يسال عنه ويقول لا آذن او يسال عن رجل اعتق ستة عبيد لا يملك غير هم عندموته هل تكمل الحرية في اثنين منهم اويعتق من كلواحد سدسه فيقول لاتكمل الحرية في اثنين منهم وقد اقرع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكمل الحرية في أثنين وارق اربعة اويسال عن القرعة هل هي جائزة أم باطلة فيقول لا بل هي باطلة وهي من احكام الجاهلية وقد اقرع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وامر بالقرعة في غير موضع او يسال عن رجل يصلي خلف الصف وحده هل له صلاة أم لا وهل يؤمر الاعادة فيقول نعم له صلاة ولا يؤمر بالاعادة وقدقال صاحب الشريعة لإصلاة له وامره بالاعادة (او يسأل) هل للرجل رخصة في ترك الجماعة من غير عذر فيقول نعم له رخصة ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا اجــد لك رخصة (أويسأل) عن رجل أسلف رجلا ماله وباعه سلعة هل يحل ذلك فيقول نعم يحل ذلك وصاحب الشرع يقول لايحل سلف وبيع ونظائر ذلك كثيرة جدا وقد كان السلف الطيب يشتد نكيرهم وغضبهم على من عارض حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم براى أوقياس او استعسان اوقول احد من الناس كائنا من كان ويهجرون فاعل ذلك وينكرون على من يضرب له الامثال ولا يسوغون غير الانقياد لهوالتسليم والتلقى بالسمع والطاعةولا يخطر بقلوبهم التوقف فى قبوله حتى يشهدله عمل او قياس اويوافق قول فلان وفلان بل كانو اعاملين بقواه وماكان لمومن ولامومنة اذاقضي الله ورسوله

أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم وبقوله تمالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثملا يجدوافي انفسهم حرجامماقضيت ويسامو اتسليما وبقوله تعالى اتبعوا ماانزل اليكم من ربكم ولاتتبعوامن دونهأ ولياء قليلاماتذكرون وامثالمافدفعنا الى زمان اذا قيل لاحدهم ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال كذاوكذا يقول من قال هذا ويجعل هذا دفعا في صدر الحديث أو يجعل جهله بالقائل حجة له في مخالفته وترك العمل به ولو نصح نفسه لعلم ان هذا الكلام من أعظم الباطل وانه لايحل له دفع سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمثل هذا الجهل واقبح من ذلك عذره في جهله اذيعتقدان الاجماع منعقد على مخالفة تلك السنة وهذا سوء ظن بجاعة المسلمين اذينسبهم الي اتفاقهم على مخالفة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واقبح من ذلك عذره في دعوى هذا الاجماع وهوجهله وعدم علمه بمن قال بالحديث فعاد الامر الي تقديم جهله على السنة والله المستعان ولا يعرف امام من المة الاسلام البتة قال لانعمل بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى نعرف من عمل به فان جهل من بلغه الحديث من عمل بهلم يحل له ان يعمل به كما يقوله هذا القائل (الفائدة الخامسة) والخسون اذاسئل عن تفسير آية من كتاب الله أوسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليس له ان يخرجها عن ظاهرها بوجوه التاويلات الفاسدة الموافقة نحلته وهواه ومن فعل ذلك استحق المنع من الافتاء والحجرعليه وهذا الذيذكر ناههو الذي صرح بهائمة الاسلام قديما وحديثا قال ابوحاتم الرازى حدثني يونس ابن عبد الاعلى قال لى محمد ابن ادريس الشافعي الاصل قرآن أوسنة فان لم يكن فقياس عليهما واذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصبح الاسناد به فهو المنتهبي والاجماع أكبر من الخبر الفردوالحديث على ظاهره واذا احتمل لمعان فما اشبه منها ظاهره اولاهابه فاذاتكافأت الاحاديث فاصحهااسنادا اولاهاوليس المنقطع بشئ ماعدا منقطع سعيد ابن المسيب ولايقاس اصل على اصل ولا يقال لاصل لم وكيف وانمايقال للفرعلم فاذاصح قياسه على الاصل صحوقامت به الحجة رواه الاصم عن ابي حاتم وقال ابو المعالى الجويني في الرسالة النظامية في الاركان الاسلامية ذهب اتمة السلف الى الانكفاف عن التاويل واجراءالظواهر على مواردهاو تفويض معانيهاالي الرب تعالى والذي نرتضيه راياو ندين الله به عقداا تباع سلف الامة فالاولى الا تباع وترك الابتداع والدليل السمعي القاطع فى ذلك ان اجماع الامة حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة وقد درج صحب رسول صلى الله عليه واله وسلم ورضى عنهم على ترك التعرض لمعانيها ودرك مافيها وهم صفوة

الاسلام والمستقلون باعباءالشريعة وكانوالا يألونجهدا فيضبط قواعدالملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون اليه منها ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا او محتوما لاوشك ان يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة واذا انصرم عصرهم وعصر التابعين لهم على الاضراب عن التأويل كان ذلك قاطعابانه الوجه المتبع في على ذي الدين ان يعتقد تنزيه الباري عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويلات المشكلات ويكل معناها الي الرب تعالى وعند امام القراء وسيدهم الوقف على قوله تعالي وما يعلم تاويله الااللهمن العزائم ثم الابتداء بقوله والراسخون في العلم يقولون آمنا به ومما استحسن من كلام مالك انه سئل عن قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كيف استوى فقال الاستواء معلوم والكيف مجهول والايمان به واجب والسؤال عنه بدعة فلتجراية الاستواء والمجبئ وقوله لما خلقت بيدى وقوله ويبقى وجه ربك وقوله تجرى باعيننا وما صحمن أخبار الرسول كخبر النزول وغيره على ماذكرنا انتهى كلامه (وقال ابو حامد) الغزالي الصواب للخلف سلوك مسلك السلف في الاعان المرسل والتصديق المجمل وماقاله الله ورسوله بلابحث وتفتيش وقال في كتاب التفرقة الحق الاتباع والكف عن تغيير الظاهر رأسا والحذرعن اتباع تاويلات لم يصرح بها الصحابة وحسم باب السؤال رأسا والزجرعن الخوض في الكلام والبحث الى ان قال ومن الناس من يادر الي التاويل ظنا لا قطعافان كان فتح هذاالباب والتصريح به يؤدي الى تشويش قلوب العوام بدع صاحبه وكلمالم يؤثر عن السلف ذكره وما يتعلق من هذا الجنس باصول العقائد المهمة فيجب تكفير من يغير الظواهر بغير برهان قاطع وقال ايضا كلما لم يحتمل التأويل فى نفسه وتواتر نقله ولم يتصوران يقوم على خلافه برهان فمخالفته تكذيب محضوما تطرق اليهاحتمال تاويل ولو بمجاز بعيد فانكان برهانه قاطعا وجب القول بهوانكان البرهان يفيد ظنا غالبا ولا يعظم ضرره في الدين فهو بدعة وان عظم ضرره في الدين فهو كفر قال ولم بجر عادة السلف بهذه المحاولات بل شددوا القول على من يخوض في الكلام ويشتغل بالبحث والسؤال وقال ايضا الايمان المستفاد من الكلام ضعيف والايمان الراسخ ايمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبابتواتر السماع وبعد البلوغ بقرائن يتعذر التعبير عنها قال وقال شيخنا ابو المعالي يحرص الامام ماأمكنه على جمع عامة الخلق على سلوك سبيل السلف في ذلك انتهي (وقد) اتفقت الائمة الاربعة على ذم الكلام وأهله وكلام الامام الشافعي ومذهب

فيهم معروف عند جميع أصحابه وهوانهم يضربون ويطاف بهم في قبائلهم وعشائرهم هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام وقال لقد اطلعت من أهل الكلام على شئ ماكنت اظنه وقال لان يبتلي العبد بكل شئ نهي عنه غير الكفر ايسر من ان يبتلي بالكلام وقال لحفص الفردانااخالفك في كل شيئ حتى في قول لا اله الاالله انااقول لا اله الاالله الذي يري في الآخرة والذي كلم موسى تكليما وانت تقول لااله الا الله الذي لايرى في الآخرةولا يتكلم (وقال البيهقي) في مناقبه ذكر الشافعي ابراهيم بن اسمعيل بن علية فقال انا مخالف له في كل شئ وفي قول لااله الاالله لست اقول كما يقول انا اقول لااله الاالله الذي كلم موسى من وراء حجاب وذاك يقول لااله الاالله الذي خاتى كلامااسمعه موسي من وراءحجاب وقال في أول خطبة رسالته الحمد للهالذي هو كماوصف به نفسه وفوق مايصفه الواصفون به من خلقه وهذا تصريح بأنه لايوصف الاعاوصف به نفسه تعالى وانه يتعالى ويتنزه عمايصفه به المتكلمون وغيرهم ممالم يصف به نفسه (قال ابونصر) احمد بن محمد بن خالدالسجزي سمعت ابي يقول قلت لا بي العباس بن سريج ماالتوحيد فقال توحيداهل العلم وجماعة المسلمين أشهدأن لااله الاالله وانمحمدار سول الله وتوحيد اهل الباطل الخوض في الاعراض والاجسام وانما بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانكار ذلك وقال بعض اهل العلم كيف لا يخشي الكـذب على الله ورسوله من يحمـل كلامه على التاويلات المستنكرة والمجازات المستكرهة التيهي بالالغاز والاحاجي اولي منها بالبيان والهداية وهل يا من على نفســه ان يكون ممرن قال الله فيهم ولكم الويل مما تصفون (قال الحسن) هي والله لكل واصن كذبا الى يوم القيامةوهل يامن ان يتناوله قوله تعالى وكذلك نجزى المفترين (قال) ابن عيينة هي لكل مفتر من هذه الامة الى يوم القيامة وقد نزه سبحانه نفسه عن كل ما يصفه به خلقه الا المرسلين فانهم انها يصفونه بما اذن لهم ان يصفوه به فقال تمالي سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين وقال تعالي سبحان الله عمايصفون الا عبادالله المخلصين ويكفى المتاولين كلامالله ورسوله بالتاويلات التي لمير دهاولم يدل عليها كلامالله أنهم قالوا برأيهم على الله وقدموا آراءهم على نصوص الوحي وجعلوها عياراعلي كلام الله ورسوله ولو علموا أي باب شرفتحوا على الامة بالتاويلات الفاسدة وأي بناء للاسلام هدموا بها وأي معاقل وحصون استباحوها وكان أحدهم أن يخرمن السماءالي الارض احب اليهمن ان يتعاطى

شيئاً من ذلك فكل صاحب باطل قد جعل ما تأوله المتاولون عذرا له فيما تاوله هو وقال ما الذي حرمه على التاويل واباحه لكم فتاولت الطائفة المنكرة للمعاد نصوص المعاد وكان تاويلهم من جنس تأويل منكرىالصفات بل أقوى منه لوجوه عديدة يعرفها من وازن بين التاويلين وقالوا كيف نحن نعاقب على تاويلنا وتؤجرون أنتم على تاويلكم قالوا ونصوص الوحيي بالصفات أظهر وأكثر من نصوصه بالمعاد ودلالة النصوص عليها أبين فكيف يسوغ تاويلها بما يخالف ظاهرهاولا يسوغ لنا تاويل نصوص المعاد وكذلك فعلت الرافضة في احاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وكذلك فعلت المعتزلة في تاويل احاديث الرؤية والشفاعة وكذلك القدرية في نصوص القدر وكذلك الحرورية وغيرهم من الخوارج في النصوص التي تخالف مذاهبهم وكذلك القرامطة والباطنية طردت الباب وطمت الوادى على القرى وتاولت الدين كله فاصل خرابالدين والدنيا انما هو من التاويل الذي لم يرده الله ورسوله بكلامه ولا دل عليه انه مراده وهل اختلفت الامم على انبيائهم الا بالتاويل وهل وقعت في الامة فتنة كبيرةأو صغيرة الابالتاويل فمن بابه دخل اليها وهل اريقت دماء المسلمين في الفتن الا بالتاويل وليس هذامختصابدين الاسلام فقط بلسائر أديان الرسل لمتزل على الاستقامة والسدادحتي دخلها التأويل فدخل عليهامن الفساد الايعلمه الارب العباد وقد تواترت البشارات بصحة نبوة محمد صلي الله عليه و الهوسلم في الكتب المتقدمة ولكن سلطواعليهاالتأويلات فافسدوها كالخبر سبحانه عنهم فى التحريف والتبذيل والكتمان فالتحريف تحريف المعانى بالتأويلات التي لم يردها المتكلم بهاو التبديل تبديل لفظ بلفظ آخر والكتمان جحده وهذه الادواء الثلاثة منها غيرت الاديان والملل واذا تأملت دين المسيح وجدت النصاري انماتطرقوا الى افساده بالتأويل بمالا يكاديوجد قط مثله في شيء من الاديان ودخلواالي ذلك من باب التأويل (وكذلك) زنادقة الامم جميعهم انما تطرقوا الى افساد ديانات الرسل صلوات الله وسلامه عليهم بالتأويل ومن بابه دخلوا وعلى اساسه بنوا وعلى نقطه خطوا والمتأولون أصناف عديدة بحسب الباعث لهم على التأويل وبحسب قصورافهامهم ووفورها واعظمهم توغلافي التأويل الباطل من فسدقصده وفهمه فكلماء ساءقصده وقصر فهمه كان تأويله أشد انحرافافنهممن يكون تأويله لنوع هوى من غيرشبهة بل يكون على بصيرة من الحق ومنهم من يكون تأويله لنوع شبهة عرضت له اخفت عليه الحق (١) ومنهم من يجتمع له الامر ان الهوي في القصد والشبهة

(١) ومنهم من يكون تأويله لنوع هدى من

في العلم و بالجملة فافتراق أهل الكتابين وافتراق هذه الامة على ثلاث وسبعين فرقة انما اوجبه التأويل وانمااريقت دماء المسلمين يومالجمل وصفين والحرة وفتنة ابن الزبيروهلم جرا بالتأويل وانمادخل اعداء الاسلام من المتفلسفة والقرامطة والباطنية والاسماعيلية والنصيرية من باب التأويل فما امتحن الاسلام بمحنة قط الاوسببها التأويل فان محنته امامن المتأولين واماان يسلط عليهم الكفار بسبب ماارتكبوا من التأويل وخالفوا ظاهر التنزيل وتعللوا بالاباطيل فما الذي اراق دماء بني جذيمة وقداسلموا غيرالتأويل حتى رفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه وتبرأ الى الله من فعل المتأول بقتلهم واخذأموالهم وماالذي اوجب تأخر الصحابة رضي الله عنهم يوم الحديبية عن موافقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير التأويل حتى اشتد غضبه لتأخرهم عن طاعته حتى رجعوا عن ذلك التأويل (وما)الذي سفك دم امير المؤمنين عثمان ظماوعد واناوأوقع الامة فيما اوقعهافيه حتى الآن غيرالتأويل (وما) الذي سفك دم على رضي الله عنه وابنه الحسين وأهل بيته رضي الله تعاليءنهم غيرالتأويل وماالذي أراق دم عماربن ياسر وأصحابه غيرالتأويل (وما)الذي أراق دم ابن الزبير وحجر بن عدى وسعيد بن جبير وغيرهم من سادات الامة غير التاويل (وما) الذي اربقت عليه دماء العرب في فتنة ابي مسلم غير التاويل (وما) الذي جر دالامام أحمد بين العقابين وضرب السياط حتى عجت الخليقة الى ربها تعالى غير التاويل (وما) الذي قتل الامام أحمد بن نصر الخزاعي وخلد خلقا من العلماء في السجون حتى ماتوا غير التاويل (وما) الذي سلط سيوف التتار على دار الاسلام حتى ردوا أهلها غير التاويل (وهل) دخلت طائفة الالحاد من أهل الحلول والاتحاد الامن باب التاويل (وهل) فتح باب التاويل الامضادة ومناقضة لحكم الله في تعليمه عباده البيان الذي امتن الله في كتابه على الانسان تعليمه اياه فالتاويل بالالفاز والاحاجي والاغلوطات اولى منه بالبيان والتبيين (وهل) فرق بين دفع حقائق مااخبرت به الرسل عن الله وامرت به بالتاويلات الباطلة المخالفة لهوبين رده وعدم قبوله ولكن هذا رد جحود ومعاندة وذاك ردخداع ومصانعة (قال ابو الوليد) بنرشد المالكي في كتابه المسمى بالكشف عن مناهج الادلة وقدذكر التاويل وجنايته على الشريعة الى ان قال واماالذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ماتشابه منه وهؤلاءاهل الجدل والكلام واشدماعرض على الشريعة من هذاالصنف أنهم تاولواكثيرا مماظنوه ليس على ظاهره وقالوا ان هذا التاويل هوالمقصود بهوانما امرالله

به في صورة المتشابه ابتلاء لعباده واختبار الهمونعو ذبالله من سوء الظن بالله بل نقول ان كتاب الله العزيز انماجاءمعجزا منجهة الوضوح والبيان فماابعد من مقصدالشارع من قال فيماليس عتشابه انه متشابه ثم اول ذلك المتشابه بزعمه وقال لجميع الناس ان فرضكم هو اعتقاد هذا التاويل مثل ما قالوه فيآية الاستواءعلى العرش وغير ذلك مماقالوا ان ظاهره متشابه ثم قال وبالجملة فاكثر التاويلات التي زعم القائلون بهاانها المقصودمن الشرع اذا تاملت وجدت ليس يقوم عليها برهان الى ان قال ومثال من اول شيئًا من الشرع وزعم انمااوله هوالذي قصده الشرع مثال من اتى الى دواء قدركبه طبيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس اواكثرهم فجاء رجل فلم يلايمه ذلك الدواء الاعظم لرداءة مزاج كان به ليس يعرض الاللاقل من الناس فزعم ان بعض تلك الادوية التي صرح باسمها الطبيب الاول في ذلك الدواء العام المنفعة لميرد به ذلك الدواء العام الذي جرت العادة فى اللسان ان يدل بذلك الاسم عليه وانها اراد به دواء آخر مما يمكن ان يدل عليه بذلك باستمارة بعيدة فازال ذلك الدواء الاول من ذلك المركب الاعظم وجعل فيه بدله الدواء الذي ظن أنه قصده الطبيب وقال للناس هذاهو الذي قصده الطبيب الاول فاستعمل الناس ذلك الدواء المركب على الوجه الذي تأوله عليه هذا المتاول ففسدت أمزجة كثيرمن الناس فجاء آخرون فشعروا فسادأمن جة الناس عن الكالدواء المرك فراموا اصلاحه بأن بدلوا بعض ادو ته بدواء آخر غير الدواءالاول فعرض للناس من ذلك نوع من المرض غير النوع الاول فجاء ثالث فتاول في ادوية ذلك المركب غير التاويل الاول والثاني فعرض للناس من ذلك نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين فجاء متاول رابع فتاول دواء آخر غير الادوية المتقدمة فعرض منه للناس نوع رابع من المرض غير الامراض المتقدمة فلما طال الزمان بذلك الدواء المركب الاعظم وسلط الناس التاويل على ادويته وغيروها وبدلوها عرض منه للناس امراض شي حتى فسدت المنفعة المقصودة بذلك الدواء المرك في حق أكثر الناس وهذه هي حالة الفرق الحادثة في هذه الشريعة مع الشريعة وذلك ان كل فرقة منهم تاولت غير التاويل الذي تاواته الفرقة الاخري وزعمت آنه هو الذي قصده صاحب الشرع حتي تمزق الشرع كل ممزق وبعدجداعن موضوعه الاول ولما علم صاحب الشرع صلوات الله وسلامه عليه وعلى اله ان مثل هذا يمرض ولا بدفى شريعته قال صلى الله عليه وآله وسلم ستفترق امتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهافى النار الا واحــدة يعنى بالواحــدة التي سلكت

ظاهر الشرع ولمتاوله وانت اذا تأملت ماعرض في هذه الشريعة في هذاالوقت من الفساد العارض فيهامن قبل التاويل تبينت انهذا المثال صحيح واول من غير هذا الدواءالاعظم هم الخوارج ثم المعتزلة بعدهم ثم الاشعرية ثم الصوفية ثم جاء ابوحاه دفطم الوادي على القري هذا كلامه بلفظه ولو ذهبنا نستوعب ماجناه التاويل على الدنيا والدين ومانال الامم قديما وحديثا بسببه من الفساد لاستدعي ذلك عدة اسفار والله المستعان (الفائدة السادسة والخسون)لا يجوز العمل بمجرد فتوي المفتى اذا لم تطمئن نفسه وحاك في صدره من قبوله وتردد فيهالقوله صلى الله عليه وسلم استفت نفسك وان افتاك الناس وافتوك فيجب عليهان يستفتي نفسه اولا ولاتخلصه فتوى المفتي من الله اذاكان يعلم أن الامر في الباطن بخلاف ماافتاه كالاينفعه قضاء القاضي له بذلك كماقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قضيت له بشيء من حق اخيه فلايأخذه فانما أقطع له قطعة من نار والمفتى والقاضي في هذا سواءولا يظن المستفتى ان مجر دفتوى الفقيه تبيح له السال عنه اذاكان يعلم ان الامر بخلافه في الباطن سواء ترددأوحاك في صدره لعلمه بالحال في الباطن أولشكه فيه أو لجهله به أو لعلمه جهل المفتى اومحاباته فىفتواهأ وعدم تقييده الكتاب والسنةأ ولانه معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنة وغير ذلك من الاسباب المانعة من الثقة بفتواه وسكون النفس اليها فان كان عدم الثقة والطمأ نينة لاجل المفتى يسأل ثانيا وثالثا حتى تحصاله الطمأ نينة فان لم يجد فلا يكاف الله نفسا الاوسعهاوالواجب تقوى الله بحسب الاستطاعة فان كان في البلد مفتيان احدهما أعلم من الا خر فهل يجوز استفتاء المفضول مع وجود الفاضل فيه قولان للفقها، وهما وجهان لاصحاب الشافعي وأحمد فمن جوز ذلك رأى انه يقبل قوله اذا كان وحده فوجودمن هو أفضل منه لا يمنع من قبول قوله كالشاهدومن منع استفتاءه قال المقصود حصول مايغلب على الظن الاصابة وغلبة الظن بفتوي الاعلم اقوي فيتعين والحق التفصيل بان المفضول ان ترجح بديانة أوورع أو محر للصواب وعدمذلك الفاضل فاستفتاء المفضول جائزان لم يتمين واناستويافاستفتاء الاعلمأولى والله أعلم (الفائدة السابعة والخسون) اذا لم يعرف المفتى لسان السائل أو لم يعرف المستفتى لسان المفتى اجزأترجمة واحدينهمالانه خبرمحض فيكتفي فيه بواحد كاخبار الديانات والطب وطردهذاالاكتفاء بترجمة الواحد في الجرح والتعديل والرسالة والدعوى والاقرار والانكار بين بدى الحاكم والتعريف في احدى الروايتين وهي مذهب ابي حنيفة واختارها ابو بكر اجراء لهامجري الخبر

والرواية الثانية لا يقبل في هذه المواضع أقل من اثنين اجراء لهامجرى الشهادة وسلوكا بهاسبيلها لانها تثبت الاقرار عندالحاكم وتثبت عدالة الشهو دوجرحهم فافتقرت الي العدد كالوشهد على اقراره شاهد واحد فانه لا يكتني بهوهذا بخلاف ترجمةالفتوي والسؤال فانه خبر محض فافترقا (الفائدة الثامنة والخسون) اذا كان السؤال محتملا لصور عديدة فان لم يعلم الصورة المسئول عنه لم يجب عن صورة واحدة منها وان علم الصورة المسئول عنهافلهان يخصهابا لجواب ولكن يقيد لئلايتوهم ان الجواب عن غير هافيقول ان كان الامركيت وكيت اوكان المسئول عنه كذا وكذافا لجواب كذاوكذا وله ان يفردكل صورة بجواب فيفصل الاقسام المحتملة ويذكر حكم كل قسم ومنع بعضهم من ذلك لوجهين (احدهما) انه ذريعة الي تعليم الحيل وفتح باب لدخول المستفتى وخروجه من حيث شا، (الثاني) انهسب لازد حام احكام تلك الاقسام على فهم العامى فيضيع مقصوده والحق التفصيل فيكره حيث استلزم ذلك ولا يكره بل يستحب اذاكان فيه زيادة ايضاح وبيان وازالة لبس وقد فصل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كثير من اجوبته كقوله اذا كان الامر كذاوكذا في الذي وقع على جارية امرأته انكان استكرهها فهي حرة وعليه لسيدتها مثلهاوان كانت مطاوعة فهي له وعليه لسيدتها مثلها (الفائدة التاسعة والخسون)وهي مما ينبغي التفطن له ان رأى المفتى خلال السطور بياضا بحتمل ان يلحق به مايفسد الجواب فليحترز منه فر بمادخل من ذلك عليه مكروه فاما ازيام بكتابة غيرالورقة واما ان يخطعلي البياض اويشغله بشئ كما يحترز منه كتاب الوثائق والمكاتيب وبالجملة فليكن حذرا فطنا ولايحسن ظنه بكل احدوهذا الذي حمل بعض المفتين على انه كان يقيد السؤال عنده في ورقة ثم يجيب في ورقة السائل ومنهم من كان يكتب السؤال في ورقة من عنده ثم يكتب الجواب وليس بشي من ذلك بلازم والاعتماد على قرائن الاحوال ومعرفة الواقع والعادة (الفائدة الستون) ان كان عنده من يثق بعلمه ودينه فينبغي لهان يشاوره ولايستقل بالجواب ذهابا بنفسه وارتفاعامها ان يستعين على الفتاوي بغيره من اهل العلم وهذامن الجهل فقدا ثني الله سبحانه على المؤمنين بان امرهم شوري بينهم وقال تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم وشاورهم فى الامروقد كانت المسئلة تنزل بعمر بن الخطاب رضي الله عنه فيستشير لهامن حضر من الصحابة وربما جمعهم وشاورهم حتى كان يشاورابن عباس رضى الله عنهما وهواذ ذاك أحدث القوم سنا وكان يشاور علياكرم الله وجهه وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بنعوف وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ولاسيما اذ

قصد بذلك تمرين اصحابه وتعليمهم وشحذ اذهانهم (قال) البخاري في صحيحه باب القاء العالم المسئلة على اصحابه واولى ماالقي عليهم المسئلة التي سئل عنها هذا مالم يعارض ذلك مفسدة من افشاء سرالسائل اوتعريضه للاذى اومفسدة لبعض الحاضرين فلاينبغي له ان يرتكب ذلك وكذلك الحكم في عابر الرؤيا فالمفتي والمعبر والطبيب يطلعون من اسر ارالناس وعوراتهم على مالا يطلع عليه غيرهم فعليهم استمال السترفيالا يحسن اظهاره (الفائدة الحادية والستون) حقيق بالمفتى ان يكثر الدعاء بالحديث الصحيح اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل فاطر السموات والارض عالمالغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوافيه يختلفون اهدني لمااختلف فيهمن الحق باذنك انك تهدى من تشاءالي صراط مستقيم (وكان) شيخنا كثير الدعاء بذلك وكان اذا اشكلت عليه المسائل يقول يامعلم ابراهيم علمني ويكثر الاستفائة بذلك اقتداء بمعاذبن جبل رضى الله عنه حيث قال لمالك بن يخاص السكسكي عند موته وقد رآه يبكي فقال والله ماابكي على دنيا كنت أصيبها منك ولكن ابكي على العلم والايمان الذين كنت أتعلمهمامنك فقال معاذبن جبل رضي الله عنه ان العلم والايمان مكانهما من ابتغاهما وجدهما أطلب العلم عند أربعة عند عويمر ابي الدرداء وعند عبـ الله بن مسعود وابي موسي الاشعري وذكر الرابع فان عجز عنه هؤلاء فسائر أهل الارض عنه اعجز فالميك بمعلم ابراهيم صلوات الله عليه (وكان) بعض السلف يقول عند الافتاء سبحانك لاعلم لنا الاماعلمتنا انك انت العليم الحكيم وكان مكحول يقول لاحول ولاقوة الابالله (وكان) مالك يقول ماشاء الله لاقوة الا بالله العلى العظيم (وكان) بعضهم يقول رباشر حلي صدري ويسرلي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي « وكان» بعضهم يقول اللهم وفقني واهدني وسددني واجمع لي بين الصواب والثواب واعذني من الخطأ والحرمان (وكان) بعضهم يقرأ الفاتحة وجربنا نحن ذلك فرأيناه من اقوى اسباب الاصابة والمعول في ذلك كله على حسن النية وخلوص القصد وصدق التوجه في الاستمداد من المعلم الاول معلم الرسل والانبياء صلوات الله وسلامه عليهم فأنه لايرد من صدق في التوجه اليه لتبليغ دينه وارشاد عبيده ونصيحتهم والتخلص من القول عليه بلا علم فاذا صدقت نيته ورغبته في ذلك لم يعدم اجرا ان فاته اجران والله المستعان (وسئل)الامام احمد فقيل له ربما اشتد علينا الامر من جهتك فلمن نسال بعدك فقال سلوا عبد الوهاب الوراق فانه اهل ان يوفق الصواب واقتدى الامام احمد بقول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه اقتربوا

من افواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون فانهم بجلي لهم امور صادقة وذلك لقرب قلوبهم من الله وكلا قرب القلب من الله زالت عنه معارضات السوء وكان نور كشفه للحق اتم واقوي وكلا بعد عن الله كثرت عليه المعارضات وضعف نوركشفه للصواب فان العلم نور يقذفه الله فى القلب يفرق به العبد بين الخطأ والصواب (وقال)مالك للشافعي رضي الله عنهما في اول مالقيه اني ارى الله قدالقي على قلبك نورا فلاتطفيه بظلمة المعصية وقدقال تعالى يأيها الذين امنوا ان تتقوا الله يجعل لكم فرقانا ومن الفرقان النور الذي يفرق به العبد بين الحق والباطل وكلما كان قلبه اقرب اليالله كان فرقانه اتم وبالله التوفيق (الفائدة الثانية والستون) قد تكرر لكثير من اهل الافتاء الامساك عمايفتون به مما يعلمون انه الحق اذاخالف غرض السائل ولم يوافقه وكثير منهم يسأله عن غرضه فانصادفه عنده كتبله والادله على مفت اومذهب يكون غرضه عنده وهذا غير جائز على الاطلاق بل لا بدفيه من تفصيل فانكان المسؤل عنه من مسائل العلم والسنة اومن المسائل العلميات التي فيهانص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسع المفتي تركه الي غرض السائل بل لا يسعه توقفه في الافتاء به على غرض السائل بل ذاك اثم عظيم وكيف يسعه من الله ان يقدم غرض السائل على الله و رسوله وان كانت المسئلة من المسائل الاجتهادية التي يتجاذب اعنتها الاقوال والاقيسة فان لم يترجح له قول منها لم يسغ له ان يترجح لغرض السائل وان ترجح له قول منها وظن انه الحق فاولى بذاك فانالسائل انما يسال عما يلزمه في الحكم ويسعه عند الله فانعرفه المفتى افتاه بهسواءوافق غرضه او خالفه ولا يسعه ذلك أيضا اذاعلم ان السائل يدور على من يفتيه بغرضه في تلك المسئلة فيجهل استفتاءه تنفيذا لغرضه لاتعبدا للهباداء حقه ولا يسعه ان بدله على غرضه ابن كان بل ولا يجب عليه ان يفتي هذاالضرب من الناس فأنهم لا يستفتون ديانة وانما يستفتون توصلاالى حصول اغراضهم باي طريق اتفق فلا يجب على المفتى مساعدتهم فانهم لايريدون الحق بل يريدون اغر اضهم باى طريق وافق وأهذا اذاوجدوا اغراضهم في اي مذهب اتفق اتبعوه في ذلك الموضع وتمذهبوابه كما يفعله ارباب الخصومات بالدعاوى عند الحكام ولا يقصد احدهم حاكم بعينه بل اى حاكم نفذ غرضه عنده صار اليه وقال شيخنا رحمه الله مرة انامخير بين افتاء هؤلاء وتركهم فأنهم لا يستفتون للدين بل لوصولهم الى اغراضهم حيثكانت ولو وجدوها عندغيري لم يجيئوا الي بخلاف من يسال عن دينه وقدقال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في

حق من جاءه يتحاكم اليه لاجل غرضه لالالتزامه لدينه صلى الله عليه وآله وسلم من اهل الكتاب فان جاؤك فاحكم بينهم او اعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا فهؤلاء لم يلتزموادينه فلم يلزمه الحكم بينهم والله تعالى اعلم (الفائدة الثالثة والستون) عاب بعض الناس ذكر الاستدلال في الفتوي وهذا العيب اولى بالعيب بل جمال الفتوى وروحها هو الدليل فكيف يكون ذكركلام اللهورسوله واجماع المسلمين واقوال الصحابة رضوان الله تعالى عليهم والقياس الصحيح عيبا وهل ذكر قول الله ورسوله الاطراز الفتاوي وقول المفتى ليس بموجبُ للا خذبه فاذاذكر الدليل فقد حرم على المستفتي ان يخالفه وبري هو من عهدة الفتوي بلاعام وقدكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأل عن المسئلة فيضرب لها الامثال ويشبها بنظائرها هذا وقوله وحده حجة فما الظن بمن ليس قوله بحجة ولا يجب الاخذ بهواحسن احواله واعلاها ان يسوغ له قبول قوله وهيهات ان يسوغ بلا حجة وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذاسئل احدهم عن مسئلة افتى بالحجة نفسها فيقول قال الله كذا وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا اوفعل كذا فيشفي السائل ويبلغ الفائل وهذاكثير جدافى فتاويهم لمن تأملها ثمجاء التابعون والائمة بعدهم فكان احدهم يذكر الحكم ثم يستدل عليه وعامه يأبي ان يتكلم بلاحجة والسائل يأبي قبول قوله بلا دليل ثم طال الامد وبعد العهد بالعلم وتقاصرت الهمم الى انصار بعضهم يحيب بنعم اولا فقطولا يذكر للجواب دليلا ولامأخذا ويعترف بقصوره وفضل من يفتي بالدليل ثم نزلنا درجة اخري الى ان وصلت الفتوى اليعيب من يفتى بالدليل وذمه ولعله ان يحدث للناس طبقة اخري لاندري ماحالهم في الفتاوي والله المستمان (الفائدة الرابعة والستون) هـل يجوز للمفتى تقليـد الميت اذاعلم عدالته وانهمات عليها من غير ان يسال الحي فيه وجهان لاصحاب احمدوالشافعي اصحهمالهذلك فان المذاهب لا تبطل بموت اصحابها ولو بطلت بموتهم لبطل ما بايدي الناس من الفقه عن ائمتهم ولم يسغ لهم تقليدهم والعمل باقوالهم وايضا لوبطلت اقوالهم بموتهم لم يعتدبهم في الاجماع والنزاع ولهذا لوشهدالشاهدان ثمماتا بعدالاداء وقبل الحكج بشهادتهمالم تبطل شهادتهماوكذلك الراوى لا تبطل روايته بموته فكذلك المفتى لا تبطل فتواه بموته ومن قال تبطل فتواه بموته قال أهليته زالت بموته ولو عاش لوجب عليه تجديد الاجتهاد ولانه قديتغير اجتهاده وممن حكى الوجهين في

المفتى ابو الخطاب فقال ان مات المفتى قبل عمل المستفتى فله العمل بهاوقيل لايعمل بهاوالله أعلم (الفائدة الخامسة والستون) اذااستفتاه عن حكم حادثة فافتاه وعمل بقوله ثم وقعت له مرة ثانية فهل له ان يعمل بتلك الفتوى الاولى ام يلزمه الاستفتاء مرة ثانية فيه وجهان لاصحاب احمد والشافعي فمن لم يلزمه بذلك قال الاصل بقاء ما كان على ما كان فله ان يعمل بالفتوى وان أمكن تغير اجتهاده كما ان له ان يعمل بها بعد مدة من وقت الافتاء وانجاز تغير اجتها ده ومن منعه من ذلك قال ليس على ثقةمن بقاء المفتى على اجتهاده الاول فلعله ان يرجع عنه فيكون المستفتى قدعمل بماهو خطأ عند من استفتاه ولهذارجح بعضهم العمل بقول الميت على قول الحي واحتجوا بقول ابن مسعود من كان منكم مستنا فليستن بمن قدمات فان الحي لا ومن عليه الفتنة (الفائدة السادسة والستون) هل يلزم المستفتي ان يجتهد في اعيان المفتين ويسأل الاعلم والادين ام لا يلزمه ذلك فيه مذهبان كما سبق وبينامأ خذهما والصحيح انه يلزمه لانه المستطاع من تقوى الله تعالى الماموربها كل احد وتقدم انهاذا اختلف عليه مفتيان احدهمااورع والآخر اعلم فايهما يجب تقليده فيه ثلاثة مذاهب سبق توجيهها وهل يلزم العامي ان يتمذهب ببعض المذاهب المعروفة ام لا فيهمذه بان (احدهما) لأيلزمه وهوالصواب المقطوع به اذلاواجب الامااوجبه اللهورسوله ولم يوجب الله ولارسوله على احد من الناس ان يتمذهب عذهب رجل من الامة فيقلده دينه دون غيره وقد انطوت القرون الفاضلة مبرأة اهلها من هذه النسبة بل لا يصح للعامي مذهب ولو يتمذهب به فالعامي لامذهب له لان المذهب انمايكون لمن لهنوع نظرواستدلال ويكون بصيرا بالمذاهب على حسبه اولمن قرأكتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه واقواله وامامن لم يتأهل لذلك البتة بل قال انا شافعي او حنبلي اوغير ذلك لم يصر كذلك بمجر دالقول كالوقال انافقيه او نجوى او كاتب لم يصر كذلك بمجرد قوله (يوضحه) ازالقائل هوشافعي اومالكي اوحنني يزعم انه متبع لذلك الأمام سالك طريقه وهذا انمايصحله اذاسلك سبيله فى العلم والمعرفة والاستدلال فامامع جهله وبعده جـدا عن سيرة الامام وعلمه وطريقه فكيف يصح له الانتساب اليه الابالدعوى المجردة والقول الفارغ من كل معنى والعامى لا يتصوران يصبح له مذهب ولو تصور ذلك لم يلز مه ولا لغيره ولا يلز م احداقط ان يتمذهب بمذهب رجل من الامة بحيث ياخذ اقو اله كلها ويدع اقو ال غيره (وهذه بدعة) قبيحة حدثت في الامة لم يقل بهااحد من أمَّة الاسلام وهم اعلى رتبة واجل قدرا واعلم بالله ورسوله من

ان يلزمو االناس بذلك و ابعد منه قول من قال يلزمه ان يتمذهب عذهب عالم من العلماء وابعد منه قول من قال يازمه ان يتمذهب باحد المذاهب الاربعة فيالله العجب ما تت مذاهب اصحاب رسول اللهصلي الله عليه وآله وسلم ومذاهب التابعين وتابعيهم وسائر أئمة الاسلام وبطلت جملة الامذاهب اربعة انفس فقطمن بين سائر الائمة والفقهاء وهل قال ذلك احدمن الأئمة اودعا اليه او دلت عليه لفظة واحدة من كلامه عليه والذي أوجبه الله تعالى ورسوله على الصحابة والتابعين وتابعيهم هو الذي اوجبه على من بعدهم الى يوم القيامة لا يختلف الواجب ولا يتبدل وان اختلفت كيفيته او قدره باختلاف القدرة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك ايضا تابع لما اوجبه الله ورسوله ومن صحح للعامي مذهبا قال هو قد اعتقد ان هذاالمذهب الذي انتسب اليه هو الحق فعليه الوفاء بموجب اعتقاده وهذا الذي قاله هؤلاء لوصح للزم منه بحريم استفتاء اهل غير المذهب الذي انتسب اليه وتحريم تمذهبه بمذهب نظير امامه اوارجح منه اوغير ذلك من اللوازم التي يدل فسادها على فساد ملزوماتها بل يلزم منه انه اذا رأى نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اوقول خلفائه الاربعة مع غير امامه ان يترك النص واقوال الصحابة ويقدم عليها قول من انتسب اليه وعلى هذا فلهان يستفتى من شاءمن اتباع الائمة الاربعة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على المفتى ان يتقيد باحد من الائمة الاربعة باجماع الامة كالميجب على العالم ان يتقيد بحديث اهل بلده أوغير دمن البلاد بل اذاصح الحديث وجبعليه العمل به حجازيا كان اوعراقيا اوشاميا اومصريا اويمنيا وكذلك لايجب على الانسان التقيد بقراءة السبعة المشهورين باتفاق السلمين بل اذا وافقت القراءة رسم المصحف الامام وصحت في العربية وصح سندها جازت القراءة بها وصحت الصلاة بها اتفاقا بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقدقرأ بهارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة بعده جازت القراءة بها ولم تبطل الصلاة بماعلى اصح الاقوال والثاني تبطل الصلاة بهاوهاتان روايتان منصوصتان عن الامام احمد والثالث ان قرأبها في ركن لم يكن مؤديا لفرضه وان قرأبها في غيره لم تكن مبطلة وهذا اختيارابي البركات ابن تيمية قال لانه لم يتحقق الاتيان بالركن في الاول ولا الاتيان بالمبطل في الثاني ولكن ليس له ان يتبع رخص المذاهب واخذ غرضه من اى مذهب وجده فيه بل عليه اتباع الحق بحسب الامكان (الفائدة السابعة والستون) فان اختلف عليه مفتيان فا كثر فهل يأخذ باغلظ الاقوال اوباخفها اويتخير اويأخذ بقول الاعلم اوالاورع اويعدل الىمفت اخرفينظر من يوافق

من الاولين فيعمل بالفتوى التي يوقع عليهااويجب عليه ان يتحري ويبحث عن الراجح بحسبه فيه سبعة مذاهب ارجحها السابع فيعمل كإيعمل عنداختلاف الطريقين اوالطبيبين اوالمشيرين كاتقدم وبالله التوفيق (الفائدة الثامنة والستون) اذااستفتى فافتاه الفتى فهل تصير فتواه موجبة لاصحابنا وغيرهم (احدها) انه لا يلزمه العمل بهاالاان يلتزمه هو (والثاني) انه يلزمه اذا شرع في العمل فلا يجوزله حينئذ الترك (والثالث) أنه اذاوقع في قلبه صحة فتواه وأنها حق لزمه العمل بها (والرابع) انه اذالم يجدمفتيا آخر لزمه الاخذ بفتياه فان فرضه التقليد وتقوى الله مااستطاع وهذا هوالستطاع في حقه وهوغاية مايقدر عليه وانوجد مفتياآخرفانوافق الاول فابلغ في لزوم العمل وانخالفه فان استبان لهالحق في احدى الجهتين لزمه العمل بهوان لم يستبن له الصواب فهل يتوقف او يأخـذ بالاحوط او يتخير اويأخذ بالاسهل فيه وجوه تقدمت (الفائدة التاسعة والستون) يجوز لهالعمل بخطالمفتي وانلم يسمع الفتوى من لفظه اذاعرف انه خطه اواعلمه به من يسكن الى قوله ويجوز له قبول قول الرسول ان هذاخطه وانكان عبدااوامرأة اوصبيااوفاسقا كمايقبل قوله في الهدية والاذن في دخول الدار اعتمادا على القرائن والعرف وكذا بجوز اعتماد الرجل على مايجده من كتابة الوقف على كتاب او رباط أو خان او نحوه فيد خله و ينتفع به و كذلك يجوز له الاعتماد على ما يجده بخط ابيه في برنامجه ان اله على فلان كذاو كذا فيحلف على الاستحقاق وكذا يجوز للمرأة الاعتماد على خطالزوج انهابانها فلماان تنزوج بناء على الخط وكذاالوصى والوارث يعتمد على خط الموصى فينفذ مافيه وأن لميشهد شاهدان وكذااذاكتب الراوى الى غيره حديثا جازلهان يعتمد عليه ويعمل به ويرويه بناء على الخط اذاتيةن ذلك كله هذاعمل الامة قديماو حديثا من عهد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم والي الآن وان انكر دمن انكره (ومن الحجب) ان من انكر ذلك وبالغ في انكاره ليس معه فيما يفتي به ويقضي به الامجرد كتاب قيـل انه كتاب فلانفهو يقضي به ويفتى ويحل ويحرم ويقول هكذا في الكتأب وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرسل كتبه الى اللوك والى الامم يدعوهم الى الاسلام فتقوم عليهم الحجة بكتابه وهذا أظهر من ان ينكر وبالله التوفيق (الفائدة السبعون) اذا حدثت حادثة ليس فها قول لاحد من العلماء فهل يجوز الاجتهاد فيها بالافتاء والحكم أملافيه ثلاثة أوجه (احدها) يجوز وعليه تدل فتاوى الاثمة واجوبهم فانهم كانوا يسالون عن حوادث لم تقع قبلهم فيجهدون فيها وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران وان اجتهد فاخطأ فله أجر وهذا يعم مااجتهدفيه ممالم يعرف فيه قول من قبله وماعرف فيه اقوالا واجتهد في الصواب منها وعلى هذا درج السلف والحلف والحاجة داعية الي ذلك الكثرة الوقائع واختلاف الحوادث ومن له مباشرة لفتاوى الناس يعلم ان المنقول وان اتسع غاية الاتساع فانه لايني بوقائع العالم جميعها وانت اذا تاملت الوقائع رأيت مسائل كثيرة واقعة وهي غير منقولة ولا يعرف فيها كلام لا ممة المذاهب ولا لا تبكلم في مسئلة ليس لك فيهاامام (والثالث) يجوز ذلك في مسائل الفروع لتعلقها بالعمل وشدة الحاجة اليها وسهولة خطرها ولا يجوز في مسائل الاصول والحق التفصيل وان ذلك يجوز بل يستحبأ و يجب عند الحاجة وأهلية المفتى والحاكم فان عدم الامران عدمها والله أعلى عدمها والله أعلى

وفصل ولنختم الكتاب بذكر فصول يسير قدرها عظيم أسرهامن فتاوى امام المتقين ورسول رب العالمين تكون روحالهذا الكتاب ورها على جاة هذا التاليف (فصح) عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن رؤية المؤمنين ربهم تبارك وتعالى فقال هل تضامون في رؤية الشمس صحوا في الظهيرة ليس دونه سحاب قالوا الافقال فهل تضامون في رؤية القمر ليلة البدر صحواليس دونه سحاب قالوا الاقال فانكم ترونه كذلك متفق عليه (وسئل) كيف نراه ونحن ملا الارض وهو واحد فقال أبنتكم عن ذلك في الاء الله الشهال شمس والقمر آية منه صغيرة ترونه او يريان كم ساعة واحدة لا تضارون في رؤية هما ولعم الهك لهواقد رعلى ان يراكم و ترونه ذكره احمد (وصح) عنه صلى الله عليه واله وسلم انه سئل عن مسئلة القدر وما يعمل الناس فيه أمر قد قضى وفرغ منه ام أمر يستانف فقال بل أمر قد قضي وفرغ منه فسئل حينئذ فقيم العمل فاجاب بقوله اعملوا فكل ميسر لما خلق له اما من كان من أهل السعادة فسيسر لعمل أهل السعادة ومن كان من أهل الشقاوة في سر لعمل اهل الشقاوة ثم قرأ قوله تعالى فامامن أعطى واتقى الى آخر الايتين ذكره مسلم (وصح) عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عما يكتمه الناس في ضمائر همل يعلمه الله فقال نعم ذكره مسلم (وصح) عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عما يكتمه الناس في ضمائر همل يعلمه الله فقال نعم ذكره مسلم (وصح) عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل اله سئل الناس في ضمائر همل يعلمه الله فقال نعم ذكره مسلم (وصح) عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل اله سئل ال

اين كان ربناقبل ان تخلق السموات والارض فلم ينكر على السائل وقال كان في عماء ما فوقه هوا، وما تحته هواءذكره احمد (وصح) عنه انه سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن مبدأ تخليق هذا العالم فاجاب بان قال كان الله ولم يكن شي غيره وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شي ذكره البخاري (وصح) عنه انه سئل صلى الله عليه وآله وسلم اين يكون الناس يوم تبدل الارض فقال على الصراط وفي لفظ آخر هم في الظلمة دون الجسر (فسئل) من أول النياس اجازة فقال فقراء المهاجرين ذكره مسلم ولا تنافى بين الجوابين فان الظلمة أول الصراط فهناك مبدأ التبديل وتمامه وهم على الصراط (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالى فسوف يحاسب حساباً يسيرا فقــال ذلك العرض ذكره مسلم (وسئل) صلى الله عليــه وآله وسلم عن اول طعام يأكله أهل الجنة فقال زيادة كبد الحوت (فسئل)صلى الله عليه وآله وسلم ماغذاءهم على أثره فقال ينحر لهم ثورالجنة الذي كان ياكل من اطرافها (فسئل) صلى الله عليه وآله وسلم ماشر ابهم عليـه فقال من عين فيها تسمى سلسبيلا ذكره مسلم (وسُئل) صلى الله عليه وآله وشلم هل رأيت ربك فقال نور اني أراه ذكره مسلم فذكر الجوازونبه على المانع من الرؤية وهوالنورالذي هو حجاب الرب تعالى الذي لو كشفه لم يقم له شي (و سئل) صلى الله عليه و آله و سلم يارسول الله كيف يجمعنا ربنا بعد ماتمز قناالرياح والبلي والسباع فقال للسائل انبئك بمثل ذلك في الاء الله الارض أشرفت عليها وهي مدرة بالية فقات لا تحيي أبدا ثم ارسل ربك عليها السماء فلم تلبث عليك الاأياما ثم اشرفت عليها وهي شربة واحدة ولعمر الهك لهو اقدر على ان يجمعهم من الماء على ان يجمع نبات الارض ذكره احمد (وسئل) يارسول الله مايفعل بنا ربنااذ القيناه فقال تعرضون عليه بادية له صفحاتكم لا يخفي عليه خافية منكم فيأخذ ربك عن وجل بيده غرفة من الماء فينضح بهاقبلكم فلعمر الهك مأيخطئ وجه واحدمنكم منباقطرة فاما المسلم فتدع وجهه مثل الرطبة البيضاء واماالكافر فتحطمه بمثل الحميم الاسود ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله و سلم بم نبصر وقد حبس الشمس والقمر فقال للسائل بمثل بصرك ساعتك هذه وذلك مع طلوع الشمس وذلك في يوم أشرقت فيه الارض ثم واجهته الحبال (فسئل) ملى الله عليه وآله وسلم بم نجزي من حسناتنا وسيآ تنافقال الحسنة بعشرة أمثالها والسيئة بمثلها او يعفو (فسئل)صلى الله عليه وآلهوسلم على ماء يطلع من الجنة فقال على أنهار من عسل مصفي وانهار من كاس مابهامن صداع ولا ندامة وأنهار

من لبن لم يتغير طعمه وماء غير آسن وفاكهة لعمر الهك مما تعلمون وخير من مثله معه وازواج مطهرة (فسئل) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النا فيها ازواج فقال الصالحات للصالحين تلذونهن مثل لذاتكم في الدنيا وتلذونكم غيران لا توالد ذكره أحمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن كيفية اتيان الوحى اليه فقال يأتيني احيانا مثل صلصلة الجرسوهي أشده على فيفصم عنى وقد وعيت ماقال واحيانا يتمثل لى الملك رجلا متفق عليه (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن شبه الولد بابيه تارة و بامه تارة فقال اذاسبق ماء الرجل ماء المرأة كان الشبه له واذا سبق ماء المرأة ماء الرجل فالشبه لهامتفق عليه واما مارواه مسلم في صحيحه انهقال اذا علا ماء الرجل ماء المرأة اذكر الرجل باذن الله واذا علا ماء المرأة ماء الرجل انث باذن الله فكان شيخناً يتوقف في كون هذا اللفظ محفوظا ويقول المحفوظ هو اللفظ الاول والاذكار والايناث ليس له سبب طبيعي وأنما هو بامر الرب تبارك وتعالى للملك ان يخلقه كايشاء ولهذا جعل مع الرزق والاجل والسعادة والشقاوة (قلت) فان كان هذا اللفظ محفوظافلا تنافى بينه وبين اللفظ الأول ويكون سبق الماء سبباللشبه وعلوه على ماء الا خر سببا للاذ كاروالايناث والله أعلم (وسئل) صلى الله عليه واله وسلم عن أهل الدارمن المشركين يبيتون فيصاب من ذراريهم ونسائهم فقال هم منهم حديث صحيح ومراده صلى الله عابه والهوسلم بكونهم منهم التبعية في احكام الدنيا وعدم الضمان لاالتبعية في عقاب الا خرة فان الله تعالى لايعذب احدا الا بعد قيام الحجة عليه (وسئل) صلى الله عليه و شلم عن قوله تعالي ولقد رآه نزلة أخرى فقال انما هو جبريل عليه السلام لم أره على صورته التي خلق عليها غيرهاتين المرتين ذكره مسلم ولما نزل قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون ثم انكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون سئل يارشول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيكرر علينا ماكان بيننافي الدنيامع خواص الذنوب فقال نعم ليكررن عليكم حتى تؤدواالي كل ذي حق حقه فقال الزبير والله ان الامر لشديد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم كيف يحشر الكافر على وجهه فقال اليس الذي امشاه في الدنيا على رجليه قادرا ان يمشيه في الآخرة على وجهه (ونسئل) صلى الله عليه و الهوسلم هل تذكرون اهاليكم يوم القيامة فقال اما في ثلاث مواطن فلا يذكر أحد أحدا حيث يوضع الميزان حتى يعلم ايثقل ميزانه أم يخف وحيث يتطاير الكتب حتى يعلم كتابهمن يمينه أومن شماله أومن وراء ظهره وحيث يوضع الصراط على جسر جهنم على حافتيه كلاليب وحسك

يحبس الله به من يشاءمن خلقه حتى يعلم اينجو أملا ينجو (وسئل يارسول الله الرجل يحب القوم ولما يعمل باعمالهم فقال المرءمع من أحب (وسئل)صلى الله عليه واله وسلم عن الكوثر فقال هونهر اعطانيه ربى في الجنة هو أشد بياضامن اللبن وأحلى من العسل فيه طيو راعناقها كاعناق الجزرقيل يارسول الله انها لناعمة قال آكاماً أنعمنها (وسئل) صلى الله عليه واله وسلم عن اكثر مايدخل الناس النارفقال الاجوفان الفم والفرج وعن أكثر ما يدخلهم الجنة فقال تقوي الله وحسن الخلق (وسئل) صلى الله عليه والهوسلم عن المرأة تتزوج الرجلين والثلاثة مع من تكون منهم يوم القيامة فقال تخير فتكون مع احسنهم خلقا(وسئل)أى الذنبأ عظم فقال ان تجعل لله نداوهو خلقك قيل شم ماذاقال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم معك قيل ثم ما ذاقال ان تزني بحليلة جارك (وسئل) صلى الله عليه واله وسلم أى الاعمال احب الي الله فقال الصلاة على وقتهاو في لفظ لا ول وقتهاقيل ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله قيل ثم ماذا قال بر الوالدين (وسئل) صلى الله عليه واله وسلم عن قوله ياأخت هارون وبين عيسي وموسي عليهما السلام مايينهمافقال كانو ايسمون بانبيائهم وبالصالحين قبلهم وسئل صلى الله عليه واله وسلم عن أول اشراط الساعة فقال نارتحشر الناس من المشرق الى المغرب وهذه احدي مسائل عبد الله بن سلام الثلاث والمسالة الثانية مااول طعاميا كله اهل الجنة والثالثة سبب شبه الولد بابيه وامه فولدها الكاذبون وجعلوها كتابا مستقلاسموه مسائل عبدالله بنسلام وهي هذه الثلاثة في صحيح البخاري (وسئل) عن الاسلام فقال شهادة ان لا اله الا الله و ان محمد ارسول الله و اقام الصلاة و ايتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الايمان فقال ان تؤمن بالله وملائكته وكـتبه ورسله والبعث بعدالموت (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الاحسان فقال ان تعبدالله كانك تراه فأن لم تكن تراه فأنه يراك (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالى والذين يؤتون ما اتوا وقلوبهم وجلة فقال هم الذين يصومون ويصلون ويتصدقون ويخافون ان لا يقبل منهم (وسئل) صلى الله عليه وآله و سلم عن قوله تعالي واذاخذربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم الآية فقال ان الله تعالى خلق آدم ثم مسح على ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلا الحنة وبعمل اهل الجنة يعملون تممسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للنار وبعمل اهل النار يعملون فقال رجل يارسول الله ففيم العمل فقال ان الله اذاخلق العبد للجنة استعمله بعمل اهل الجنة حتى بموت على عمل من اعمال اهل الجنة فيدخله الجنة واذاخلق المبدللنار استعمله بعمل اهل النارحتي

يموت على عمل من اعمال اهل النارفيد خل النار (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن قو له تعالى ياايها الذين آمنوا عليكم انفسكم فقال بل ايتمروا بالمعروف وتناهواعن المنكرحتي اذارأيت شحا مطاعا وهوى متبعا ودنيامؤثرة واعجاب كل ذى رأي برأيه فعليك بخاصة نفسك ودع عنك أمر العوام (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الادوية والرقي هل تردمن القدر شيئافقال هي من القدر (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عمن يموت من اطفال المشركين فقال الله اعلم بما كانوا عاملين وليس هذا قولًا بالتوقف كما ظنه بعضهم ولا قولًا بمجازاة الله لهم على مايعلمة منهم انهم عاملوه لوكانوا عاشوا بل هوجواب فصل وان الله يعلم ماهم عاماوه وسيجازيهم على معلومه فيهم بمايظهر منهم يوم القيامة لاعلى مجردعلمه كاصرحت بهسائر الاحاديث واتفق عليه اهل الحديث انهم يمتحنون يوم القيامة فمن اطاع دخل الجنة ومن عصى دخل النار (وسئل) صلى الله عليه وآ له وسلم عن سبأ هل هو ارضام امرأة فقال ليس بارض ولاامرأة ولكنه رجل ولدعشرة من العرب فتيامن منهم ستة وتشأم منهم اربعة فاما الذين تشاءموا فلخم وجذام وغسان وعاملة واماالذين تيامنوا فالازد والاشعريون وحمير وكندة ومذحج وانمار ففال رجل يارسول الله وما انمار فقال الذين منهم خثعم وبجيلة (وسئل) عن قوله تعالي لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة فقال صلى الله عليه وآله وسلم هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن اوترى له (وسئل) عن افضل الرقاب يعني في العتق فقال انفسها عند اهلها واغلاها ثمنا (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن افضل الجهاد فقال من عقر جو اده واريق دمه (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن افضل الصدقة فقال ان تتصدق و انت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغني(وسئل) صلى الله عليه وآلهوسلم اى الكلام افضل فقال مااصطفى الله للملائكة سبحان الله وبحمده (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم متى وجبت لكالنبوة وفي لفظ متى كنت نبيا فقال وآدم بين الروح والجسده في اللفظ االصحيح والعوام يروونه بين الماء والطين (قال) شيخناوهذا باطل وليس بين الماء والطين مرتبة واللفظ المعروف ماذكر ناه وذكر الامام احمد في مسنده ان أعرابيا سأله يارسول الله أخبرني عن الهجرة اليك أينها كنت ام لقوم خاصة ام الى ارض معلومة ام اذا مت انقطعت فسأل ثلاث مرات شم جلس فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسيرا شمقال أين السائل قال هاهو ذاحاضر يارسول الله قال الهجرة ان تهجر الفواحش ماظهر منها وما بطن وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة ثمأنت مهاجر وان مت في الحضر فقام آخر

فقال يارسول الله أخبرني عن ثياب أهل الجنة أنخلق خلقا ام تنسج نسجا قال فضحك القوم فقال رسول الله صلى الله عليـه وآله وسلم تضحكون من جاهـل يسأل عالماً فاستلبث رسول الله صَلَى الله عِليه وآله وسلم ساعة ثم قال أين السائل عن ثياب أهل الجنة فقال هاهوذا يارسول الله قال لا بل تنشق عنها ثمار الجنة ثلاث مرات (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم انفضى الى نسائنا في الجنة وفي لفظ آخر هل نصل الي نسائنا في الجنة فقال أي و الذي نفسي بيده ان الرجل ليفضي في الغداة الواحدة الى مائة عذرا، (قال) الحافظ أبو عبدالله المقدسي رجال اسناده عندي على شرط الصحيح (وسئل)أنطأ في الجنة فقال نعم والذي نفسي بيده دحماد حما فاذا قام عنهار جعت مطهرة بكرا ورجال اسناده على شرط صحيح ابن حبان (وفي معجم الطبراني) انه سئل هل يتناكح أهل الجنة فقال بذكر لايميل وشهوة لاتنقطع دحما دحما (قال)الجوهري الدحم الدفع الشديد (وفيه)أيضا انهسئل صلى الله عليه وآله وسلم ايجامع أهل الجنة فقال دحماد حماولكن لامني ولامنية (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم اينامأ هل الجنة فقال النوم اخو الموت وأهل الجنة لاينامون (وسئل)صلى الله عليه وآله و الموسلم هل في الجنة خيل فقال ان دخلت الجنة اتيت بفرس من ياقوتة له جناحان فحملت عليه فطاربك في الجنة حيث شئت (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم هل في الجنة ابل فلريقل للسائل مثل ماقال للاول بل قال ان يدخلك الله الجنــة يكن لك فيها مااشتهت نفسك وقرت عينك (وفي معجم الطبراني) ان ام سلمة رضي الله عنها سألته فقالت يارسول الله أخبرني عن قول الله عن وجل حور عين قال حور بيض عين ضخام العيون شعر الحوراء بمنزلة جناح النسر قلت أخبرني عن قول الله عزوجل كامثال اللؤلؤ المكنون فقال صفاؤهن صفاء الدر الذي في الاصداف الذي لمتمسه الايدي قلت أخبرني عن قوله تعالى فيهن خيرات حسان قال خيرات الاخلاق حسان الوجوه قلت أخبرني عن قول الله عزوجل كانهن بيض مكنون قال رقتهن كرقة الجلد الذي رايت في داخل البيضة مما يلي القشرة قلت أخبرني يارسول الله عن قوله عربا أترابا قال هن اللواتي قبضن في دار الدنياعجائز رمصاشمطاخلقهن الله بعدال كبرفجعلهن الله عذاري عربامتعشقات متحببات أترابا على ميلاد واحدقلت يارسول الله نساء الدنيا افضل ام الحور العين قال بل نساء الدنيا افضل من الحور العين كفضل الظهارة على البطانة قلت يارسول الله وبماذاك قال بصلاتهن وصيامهن وعبادتهن الله تعالى ألبس الله وجوههن النوو واجسادهن الحرير بيض الالوان خضر الثياب صفر الحلي

عجامرهن الدروأمشاطهن الذهب يقلن نحن الخالدات فلانموت ونحن الناعمات فلا نبأس ابدا ونحن المقيات فلانظمن ابداونحن الراضيات فلانسخط ابدا طوبي لمن كنا له وكان لنا قلت يارسول الله المرأة منا تتزوج الزوجين والثلاثة والاربعة ثمتموت فتدخل الجنة ويدخلون معها من يكون زوجها قال ياامسلمة انها تخير فتختار أحسنهم خلقا فتقول يارب ان هذاكان أحسنهم معي خلقا في دار الدنيا فزوجنيه ياام سلمة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالي والارض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه اين الناس يومئذ قال على جسر جهنم (وسئل)عن الإيمان فقال اذاسر تك حسناتك وساءتك سيئاتك فانت مؤمن (وسئل) عن الاثم فقال اذا حاك في قلبك شيَّ فدعه (وسئل) عن البروالاثم فقال البر مااطمأن اليه القلب واطمأ نت اليه النفس والاثم ملحاك في القلب وتردد في الصدر (وسأله) عمر هل نعمل في شي نستاً نفه ام في شي قد فرغ منه قال بل في شي قد فرغ منه قال ففيم العمل قال ياعمر لايدرك ذلك الا بالعمل قال اذا نجتهد يارسول الله (وكذلك) سأله سراقة بن جعشم فقال يارسول الله أخبرنا عن أمرنا كأنناننظر اليه انما جرتبه الاقلام وثبتت به المقادير ام بمايستائف فقاللا بل با جرت به الاقلام وثبت به المقادير قال ففيم العمل اذا قال اعملوافكل ميسر قال سراقة فلا اكون ابدا اشداجتهاد افي العمل مني الآن ﴿ فصل ﴿ وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء بماء البين فقال هو الطهو رماؤه والحل ميتته (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيض والنــتن ولحوم الــكلاب فقال الماء طهور لاينجسه شئ (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الماء يكون بالفلاة وماينوبه من الدواب والسباع فقال اذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء (وسأله) ابو تعلبة فقال انابارض قومأهل كتابوانهميأ كلون لحم الخنزير ويشربون الخر فكيف نصنع بآنيتهم وقدورهم فقال ان لمبجدوا غيرها فارحضوها بالماء واطبخوا فيهاواشربوا (وفي الصحيحين)انابارض قوماً هل كتاب افناكل في آنيتهم قال لاتاً كاوافيها الأأن لابجدوا غيرها فاغسلوها ثم كلوافيها (وفي) المسندوالسنن افتنافي آنية المجوس اذااضطررنا اليهافقال اذااضطررتم اليها فاغسلوها بالماء واطبخوافيها (وفي)الترمذي سئل عن قدور المجوس فقال أنقوها غسلاواطبخوا فيها(وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يخيل اليه أنه يجد الشيء فى الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتااويجد ريحا (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن

المذى فقال يجزي منه الوضوء فقال له السائل فكيف بما اصاب ثوبي منه فقال يكفيك ان تأخـ ذ كفامن ماء فتنضح به ثو بك حيث تري انه اصاب منه صححه الترمذي (وسئل) صلى الله عليه وسلم عمايوجب الغسل وعن الماء يكون بعدالماء فقال ذاك المذى وكل فحل يمذى فتغسل من ذلك فرجك وانثييك وتوضأ وضو ال للصلاة (وسألته)فاطمة بنت ابي حبيش فقالت اني امراة استحاض فلا اطهرأ فادع الصلاة فقال لاانماذاك عرق وليس بحيضة فاذااقبلت حيضتك فدعي الصلاة واذا ادبرت فأغسلي عنك الدمثم صلى (وسئل) عنها ايضافقال صلى الله عليه وآله وسلم تدع الصلاة إيام اقرائها التي كانت تحيض فيها أتم تغتسل و تتوضأ عند كل صلاة و تصوم و تصلي (وسئل) صلى الله عليه وآله و سلم عن الوضوء من لحوم الغنم فقال ان شئت فتوضأ و ان شئت فلا تتوضأ (وسئل) صلى الله عليه و آله وسلم عن الوضوء من لحوم الابل فقال نعم توضأ من لحوم الابل (وسئل) في مرابض الغنم فقال ماتقول في رجل لقى امرأة لا يعرفها فايس يأتي الرجل من امرأته شيأ الاقد أتاهمنها غير انهلم يجامعها فانزل الله تعالى هذه الآية وأقمالصلاة طرفيالنهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأتم صل فقال معاذ فقات يارسول الله أله خاصة ام للمؤمنين عامة فقال بل للؤمنين عامة (وسألته) المسليم فقالت يارسول الله ان الله لا يستحيى من الحق فهل على المرأة من غسل اذاهي احتلمت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم اذارأت الماءفقالت ام سلمة اوتحتلم المرأة فقال تربت يداك فبم يشبهها ولدها وفى لفظأن امسليم سالت نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المرأة ترى في منام هامايرى الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذارأت الرأة ذلكفلتغتسل(وفي السند) انخولة بنتحكم سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامهامايري الرجل فقال ليس عليهاغسل حتى تنزل كاان الرجل ايس عليه غسل حتى ينزل (وسأله)أميرالمؤمنين على بن ابي طألب كرمالله وجهه عن الذي فقال من المذي الوضوء ومن المني الغسل وفي لفظ اذارأيت المذى فتوضأ واغسل ذكرك واذارأيت نضح الماء فاغتسل ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجدالبلل ولا يذكر احتلامافقال يغتسل وعن الرجل يرى انه قداحتام ولم يجد البلل فقال لاغسل عليه ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليـــه والهوسلم عن الرجل يجامع اهله ثم يكسل وعائشة جالسة فقال انى لأفعل ذلك اناوهذه ثم تغتسل

ذكرهمسلم وسألتهام سلمة فقالت يارسول اللهاني امرأ ةاشد ضفر رأسي فأنقضه لغسل الجنابة فقال لا انما يكفيك ان تحثى على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليك الماء ذكره مسلم وعند ابي داودوا غمزي قرونك عندكل حفنة (وسألته) صلى الله عليــهوسلم امرأة فقالت يارسول الله ان لناطريقا الى المسجد منتنة فكيف نفعل اذامطرنا فقال اليس بعدها طريق هي أطيب منها قلت بلي يارسول الله قال هذه بهذه وفي لفظ اليس بعده ماهو اطيب منه قلت بلي قال فان هذا يذهب بذاك ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وسلم فقيل له أنا نريد المسجد فنطأ الطريق النجسة فقال الارض يطهر بعضها بعضا ذكره ابن ماجه (وسألته) امرأة فقالت احدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة كيف تصنع به فقال تحته ثم تقرضه بالماء ثم تنضحه ثم تصلي فيه متفق عليه (وسئل) عن فارة وقعت في سمن فقال ألقو هاوماحو لهاو كلواسمنكم ذكره البخارى ولم يصح عنه التفصيل بين الجامد والمائع (وسالته) صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة عن شأة ماتت فالقو الهابها فقال هلااخذتم مسكها فقالت ناخذ مسك شاة قدماتت فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انماقال تعالي قل لااجد فيما اوحي الى محرماعلى طاعم يطعمه الاان يكون ميتة اودما مسفوحااولحم خنزيروانكم لاتطعمونهان تدبغوه تنتفعوا به فارسلت اليهافسلخت مسكهافد بغته فأتخذت منه قربة حتى تخرقت عندها ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن جلود الميتة فقال ذكاؤها دباغهاذ كره النسائي (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستطابة فقال اولا يجداحد كم ثلاثة احجار حجران الصفحتين وحجر للمسربة حديث حسن وعند مالك مرسلا اولأبجد احدكم ثلاثة احجار ولم يزد (وسأله) سراقة عن التغوط فامره ان يتنكب القبلة ولايستقبلها ولايستد برها ولا يستقبل الريح وان يستنجى شلاتة احجارليس فيها رجيع او ثلائة اعواداو شلاث حثيات من ترابذكره الدار قطني (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء فقال أسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق الاان تكون صائمًا ذكره ابوداود (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم عمرو ابن عنبسة فقال كيف الوضوءقال اماالوضوء فانك اذاتوضأت فغسلت كفيك فأنقيتهما خرجت خطاياكمن بين أظفارك وأناملك فاذاتمضمضت واستنشقث وغسلت وجهك ويديك الىالمرفقين ومسحت رأسك وغسلت رجليك اغتسلت من عامة خطاياك كيوم ولدتك امك ذكره النسائي (وسأله) صل الله عليه وآله وسلم اعرابي عن الوضوء فأراه ثلاثًا ثلاثًا ثم قال هكذا الوضوء

فن زاد على هذافقدأساء وتعدى وظلم ذكره أحمد (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم اعرابي فقال يارسول الله الرَّجل منا يكون في الصلاة فيكون منه الرويحة ويكون في الماء قلة فقال اذافسا أحدكم فليتوضأ ولاتاتوالنساء في أعجازهن فان الله لا يستحيى من الحق ذكره النرمذي (وسئل)صلي الله عليه وآله وسلم عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثة ايام وللمقيم يوما وليلة (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم ابن ابي عمارة فقال يارسول الله أمسح على الخفين فقال نعم قال يوماقال ويومين قال وثلاثه ايام قال نعم وماشئت ذكره ابوداود فطائفة منأهل العلم أخذت بظاهره وجوزوا المسح بلاتوقيت وطائفة قالت هذا مطلق واحاديث التوقيت مقيدة والمقيد يقضي على المطلق (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم اعرابي فقال اكون في الرمل اربعة اشهر او خمسة اشهر ويكون فينا النفساء والحائض والجنب فماتري قال عليك بالتراب ذكره أحمد (وساله)صلى الله عليه وسلم ابوذراني أغرب عن الماء ومعي أهلي فتصيبني الجنابة فقال ان الصعيدالطيب طهور مالم بجدالماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فأمسه بشرتك حديث حسن (وساله)صلي الله عليه وآله وسلم أمير المؤمنين على بن ابي طالب كرم الله وجهه فقال انكسرت احدى زندى فامره ان يمسح على الجبائر ذكره ابن ماجه (وقال ثوبان) استفتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الغسل من الجنابة فقال اما الرجل فلينشر رأسه فليغسله حتى يبلغ اصول الشعرواما المرأة فلا عليها ان لا تنقضه لتغرف على رأسها ثلاث غرفات تكفيهاذكره ابوداود (وساله)صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال انى اغتسلت من الجنابة وصليت الصبح ثم أصبحت فرأيت قدرموضع الظفر لم يصبه ماء فقال لو كنت مسحت عليه بيدك الجزأك ذكره ابن ماجه (وسالته)صلى الله عليه وآله وسلم امراة عن الحيض فقال تاخذ إحداكن ماءها وسدرها فتطهر فتحسن الطهورثم تصب على رأسها فتدلكه دلكا شديداحتي تبلغ شؤن رأسها ثم تصب عليها الماء ثم تاخذ فرصة ممسكة فتطهر بها (وسالته) صلى الله عليه وآله وسلم عن غسل الجنابة فقال تاخذ ماء فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتداكه حتى يبلغ شؤن رأسها ثم تفيض الماء عليها (وساله)صلى الله عليه وآله وسلم رجل ما يحل لى من اس أتى وهي حائض فقال تشد عليها ازارهائم شانك باعلاهاذ كره سالك (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن مواكلة الحائض فقال واكلها ذكره الترمذي (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم كم تجلس النفساء فقال تجلس اربعين يوما الاان ترى الظهر قبل ذلك ذكره الدارقطني

(وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان عن أحب الاعمال الي الله تعالى فقال عليك بكثرة السجود للهعن وجلفانك لاتسجد للهسجدة الارفعك اللهبها درجة وحطبها عنك خطيئة ذكردمسلم (وسأله) عبد الله بن سعد ايمـا أفضل الصلوة في بيتي او الصلوة في المسجد فقال الاتري الى ييتي ما أقربه من المسجد فلان اصلى في ياتي أحب الى من ان اصلي في المسجد الا أن تكون صلاة مكتوبة ذكره ابن ماجه (وسئل) ملى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الرجل في يبته فقال نوروا بيوت كرد كره ابن ماجه (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم متى يصلى الصبى فقال اذا عرف يمينه من شماله فمروه بالصلاة (وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن قتــل رجل مخنث يتشبه بالنساء فقال اني نهيت عن قتل المصلين ذكره ابو داود (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن وقت الصلاة فقال السائل صلى معنا هذين اليو مين فلما زالت الشمس ام بلالا فاذن ثم امره فاقام الظهر ثم امره فاقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية ثم امرد فاقام المغرب حين غابت الشمس ثمامره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم امره فاقام الفجر حين طلع الفجر فلها كان اليوم الثاني امره فابر دبالظهر وصلى العصر والشمس مرتفعة أخرها فوق الذي كان وصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق وصلى العشاء بعدماذهب ثلث الليل وصلى الفجر فأسفر بها ثم قال اين السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل انايارسول الله فقال وقت صلات عما رأيتم ذكره مسلم (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم هل من ساعة اقرب إلى الله من الاخرى قال نعم اقرب ما يكون الرب عز وجلمن العبد جوف الليل الآخرفان استطعت ان تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة فكر (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة الوسطى فقال هي صلاة العصر (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم هل في ساعات الليل والنهارساعة تكره الصلاة فيها فقال نعم اذا صليت الصبح فدع الصلاة حتى تطلع الشمس فانها تطلع بين قرني شيطان ثم صل فان الصلاة محضورة متقبلة حتى تستوى الشمس على رأسك كالرمح فدع الصلاة فان تلك الساعة تسجر جهنم وتفتح فيها ابوابهاحتي توتفع الشمس عن حاجبك الاعن فاذا زالت الشمس فالصلاة محضورة متقبلة حتى تصلى العصر ثمدع الصلاة حتى تغيب الشمس ذكره ابن ماجة وفيه دليل على تعلق النهبي بفعل صلاة الصبح لابوقتهاوسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال لااستطيع ان آخذ شيأ من القرآن فعلمني ما يجزيني فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الاالله والله اكبر ولاحول ولاقوة الابالله فقال يارسول الله

هذالله فمالي فقال قل اللهم ارحمني وعافني واهدني وارزقني وقال بيده هكذا وقبضها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اماهذافقد ملا يديه من الخير ذكر ه ابو داو د (وسأله) عمر ان بن حصين وكان به بواسير عن الصلاة فقال مل قاعمافان لم تستطع فقاعد افان لم تستطع فعلى جبك ذكره البخاري (وسأله) صلى الله عليه و آله و سلم رجل اقرأ خلف الامام او أنصت قال بل انصت فانه يكفيك ذكره الدار قطني (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم حطان فقال يارسول الله انالانز ال شفر ا فكيف نصنع بالصلاة فقال ثلاث تسبيحات ركوعاً وثلاث تسبيحات سجو داذ كر دالشافعي مرسلا (وسأله)عثمن بن ابي العاص فقال يارسول الله ان الشيطان قد حال بين صلاتي وبين قراءتي يلبسها على فقال ذاك شيطان يقال له خترب فاذاأ حسسته فتعوذ بالله واتفل على يسارك ثلاثاقال ففعلت ذلك فاذهبه اللهذكره مسلم(وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال اصلى في ثو بي الذي أتى فيه اهلى قال نعم الا ان ترى فيه شيئا فتغسله (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم معوية بن حيدة يارسول الله عوراتناماناتي منها وما نذر قال احفظ عورتك الامن زوجتك اوماملكت يمينك قال قلت يارسول الله الرجل يكون مع الرجل قال ان استطعت ان لا يراها احدفافعل قال قلت فالرجل يكون خاليا قال الله احق ان يستحيامنه ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في الثوب الواحد قال اوكلكم يجدثو بين متفق عليه (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم سلمة بن الاكوع يارسول الله انى أكون في الصيد فاصلى وليس على الاقميص واحد فقال فازرره وان لم تجد الاشوكة ذكره احمد وعند النسائي اني أكون في الصيف وليس على الاقميص (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل يارسول الله أصلي في الفراءقال فاين الدباغ (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في القوس والقرن فقال اطرح القرن وصل في القوس ذكره الدار قطني والقرن بالتحريك الجعبة (وسالته) امسلمة هل تصلي المرأة في درع وخمار وليس عليهـا ازار فقال اذا كان الدرع سابلا يغطي ظهر قدميها ذكره ابوداود (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم ابوذر عن اول مسجد وضع فى الارض قال المسجد الحرام فقال ثم اى قال المسجد الاقصى فقال كم بينهما قال اربعون عاما ثم الارض لك مسجد حيث أدركتك الصلاة فصل متفق عليه (وذكر الحاكم) في مستدركه ان جعفر بن ابي طالب سأله عن الصلافي السفينة فقال صل فيها قاعما الاان تخاف الغرق (وسئل) صلي الله عليه وآله وسلم عن مسح الحصافي الصلاة فقال واحدة اودع (وسأله) صلى الله عليه

وآله وسلم جابر عن ذلك فقال واحدة ولان تمسك عنها خيرلك من مائة ناقة كالهاسود الحدق قلت المسجدكان مفروشا بالحصباء فكان احدهم يمسحه بيديه لموضع سجوده فرخص النبي صلى الله عليه وسلم في مسحة واحدة وندبهم إلى تركها والحديث في السند (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يصلى احدنا في منزله الصلاة ثم يأتي المسجد وتقام الصلاة أفأصلي معهم فقال لك سهم جمع ذكره ابو داود (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم الوذر عن الكاب الاسود يقطع الصلاة دون الاحمر والاسفر فقال الكاب الاسود شيطان (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يارسول الله اني صليت فلم أدرا شفعت ام او ترت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم ان يتلعب بكم الشيطان في صلاتكم من صلى فلم يدراشفع ام اوتر فليسجد سجدتين فأنها تمام صلاته ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم لاي شئ فضلت يوم الجمعة قال لان فيها طبعت طينة أبيك آدموفيها الصعقة والبعثة وفيها البطشة وفي آخر ثلاث ساعات من اساعة من دعا الله فيها استجيب له (وسئل) ايضاً عن ساعة الاجابة فقال حين تقام الصلاة الى الانصراف منها ولا تنافي بين الحديثين لان ساعة الاجابة وان كانت آخر ساعة بعد العصر فالساعة التي تقام فيها الصلاة اولي ان تكون ساعة الاجابة كان المسجد الذي اسس على التقوي هو مسجد قباو مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اولى بذلك منه وهو اولى من جمع بينهما بتنقلها فتأمل (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم يارسول الله اخبرناءن الجمعة مافيها من الخير فقال فيه خمس خلال فيه خلق آدم وفيه اهبط آدم الى الارض وفيه توفي الله آدم وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيهاشيئاً الااعطاه اياه مالم يسأل اثما اوقطيعة رحم وفيه تقوم الساعة فيا من ملك مقرب ولاسماء ولا الارض ولا جبال ولا حجر الا وهو مشفق من يوم الجمعة ذكره احمد والشافعي (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الليل فقال مثني مثني فاذاخشيت الصبح فاوتربوا حدة متفق عليه (سأله) ابوامامة بكم اوتر قال بواحدة قال اني اطيق آكثر من ذلك قال ثلاث ثمقال بخمس ثمقال بسبع وفي الترمذي انه سئل عن الشفع والوتر فقال هي الصلاة بعضها شفع و بعضها وتر وفي سنن الدار قطني ان رجلا (سأله) عن الوتر فقال أفضل بين الواحدة والثنتين بالسلام (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم اي الصلاة افضل قال طول

القنوتذكره احمدوسئل اي القيام افضل قال نصف الليل وقليل فاعله وسئل هل من ساعة أقرب الى الله من الاخرى قال نعم جوف الليل الاوسط ذكر والنسائي ﴿ فَصَلَ ﴾ (وسئل) صلى الله عليـ ه وآله وسلم عن موت الفجاءة فقال راحة للمؤمن وأخـذة اسف للفاجر ذكره احمد ولهذا لم يكره احمد موت الفجاءة في احدي الروايتين عنه وقد روى عنه كراهتها وروي في مسنده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مربجدار أوحائط ماش فاسرع المشي فقيل له في ذلك فقال اني اكره موت الفوات ولا تنافي بين الحديثين فتأمله (وسئل) تمربنا جنازة الكافر افنقوم لهاقال نعم انكم لستم تقومون لها انما تقومون اعظاما للذي يقبض النفوس ذكره احمد وقام لجنازة يهودية (فسئل) عن ذلك فقال ان للموت فزعا فاذا رأيتم جنازة فقوموا (وسئل) عن امرأة اوصت ان يعتق عنها رقبة مؤمنة فدعا بالرقبة فقال من ربك قالت الله قال من انا قالت رسول الله قال اعتقها فأنها مؤمنة ذكره ابو داود (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم عمر رضي الله عنه هل ترد الينا عقواناً فيالقبر وقت السؤال فقال نعم كهيئتكم اليوم ذكره احمد (وسئل) عن عذاب القبر فقال نعم عذاب القبر حق ﴿ فَصَلَ ﴾ (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن صدقة الابل فقال مامن صاحب ابل لا يؤدي حقها ومن حقها حلبها يومورودهاالا اذاكان يومالقيامة بطح لها بقاع فرقراوفرما كانت لايفقد منها فصيلا واحدا تطأه باخفافها وتعضه بافواهها كلما مرعليهااولاهارد عليها اخراها في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضي بينالعباد فيري سبيله اما الى الجنة واما الى النار (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن البقر فقال ولاصاحب بقر ولاغنم لا يؤدي حقهاالا اذا كان يوم القيامة بطح له ابقاع قرقر لا يفقد منها شيئا ليس فيها عقصاء ولاجلحاء ولاعضباء تنطحه بقرونها وتطأه باظلافها كايا مرت عليه اولا هارد عليه اخراها في يوم مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيري سبيله اما الي الجنة واما الى النار (وسئل) صلى الله عليه وسلم عن الخيل فقال الخيل ثلاثة هي لرجل وزر ولرجل ستر ولرجل اجر فاما الذي له اجر فرجل ربطها في سبيل الله فاطال لها في مرج اوروضة فما أصابت في طيلها ذلك من المرج او الروضة كانت له حسنات ولو انه انقطع طيلها فاستنت شرفا او شرفين كانت له آثارهما واروائها حسنات ولو انها مرت بنهر فشربت منه ولم يردان يسقيها كانت له حسنات فهي

لذلك الرجل أجرورجل ربطها تغنيا وتعففاتهم ينسحق الله في رقابها ولا في ظهو رهافهي لذلك الرجل سترورجل ربطهافخر اورياً ، ونواء لاهل الاسلام فهي على ذلك وزر (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الحمر فقال ماانزل على فيها الاهذه الآية الجامعة الفاذة فن يعمل مثقال ذرة خيرا يردومن يعمل مثقال ذرة شراير دذكره مسلم (وسالته) صلى الله عليه وآله وسلم ام سلمة فقالت اني البس اوضاحاً من ذهب آكنز هو قال ما باغ أن تؤدى زكاته فزكى فليس بكنز ذكره ما لك (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم أفي المال حق سوي الزكاة قال نعم ثم قرأ واتى المال على حبه ذكره الدار قطني (وسألته) صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت ان لى حليا وان زوجي خفيف ذات اليد وان لى ابن أخ افيجزي عني ان أجعل زكاة الحلى فيهم قال نعموذ كرابن ماجة ان اباسيارة سأله فقال ان لي نخلا فقال أد العشر فقات يارسول الله احم الي فحماهالي وسأله صلى الله عليه وآله وسلم العباس عن تعجيل زكاته قبل ان يحول الحول فاذن له في ذلك ذكره أحمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن زكاة الفطر فقال هي على كل مسلم صغيرا أو كبيراحرا أوعبدا صاعامن تمر او صاعا من شعير أواقط (وساله)صلى الله عليه وآله وسلم اصحاب الاموال فقالوا ان اصحاب الصدقة يعتدون علينا افنكتم من أموالنا بقدرمايعتدون قال لا ذكره أبو داود (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال آنى ذومال كثير وذو أهل وولدوحاضرة فاخبرني كيف انفق وكيف أمنع فقال تخرج الزكاة من مالك فانها طهرة تطهرك وتصل بهارجك واقاربك وتعرف حق السائل والجار والمسكين فقال يارسول الله اقال في قال فا ت ذا القربي حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا فقال حسي وقال يارسول الله اذا أديت الزكاة الى رسواك فقد برئت منها الى الله ورسوله قال رسول الله نعماذا أديتها الي رسولي فقد برئت منهاواك أجرهاوا ثمهاعلى من بدلها ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الصدقة على أبي رافع مولاه فقال اناآل محمدلاتحل لناالصدقة وان مولى القوم من انفسهم ذكره أحمد (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم عمر عن ارضه بخيبر واستفتاه ما يصنع فيها وقد أراد ان يتقرب بها الي الله فقال أن شئت حبست أصلها وتصدقت بهاففعل وتصدق عبدالله ابن زيد بحائطله فاتى ابواه فقالالا يارسول الله انهاكانت قيم وجوهنا ولم يكن لنا مال غيره فدعا عبد الله فقال ان الله قد قبل منك صدقتك وردها على ابويك فتوارثاها بعد ذلك ذكره النسائي (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم اي الصدقة افضل فقال المنيحة ان يمنح احدكم الدرهم او ظهر

الدابة أولبن الشاء أو لبن البقرة ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه واله وسلم مرة عن هذه المسالة فقال جهد المقل وابدأ بمن تعول ذكره ابو داود (وسئل) صلى الله عليه واله وسلم مرة أخرى عنها فقال ان تتصدق وانت صحيح شحيح تخشي الفقر وتأمل الغني (وسئل) مرة اخرى عنها فقال سقى الماء (وسئل) مرة اخرى عنها فقال سقى الماء (وسئل) مرة اخرى عنها فقال (١)

وسَأَلُه سراقة ابن مالك عن الأبل تغشى حياضه هل له من اجر في سقيها قال نعم في كل كبد حرآ اجر ذ كره احمد وساله صلى الله عليه واله وسلم امرأتان عن الصدقة على ازواجهما فقـال لهما اجران اجرالقرابة واجر الصدقة متفق عليه وعند ابن ماجـة اتجزى عني من النفقـة الصدقة على زوجي وايتام في حجري فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لها اجران اجر الصدقة واجر القرابة وسألته صلي الله عليه واله وسلم اسماء فقالت مالي مال الاما ادخل على الزبير افا تصدق فقال تصدقي ولاتوعي فيوعى عليك متفق عليه وساله صلى الله عليه واله وسلم مملوك اتصدق من مال مولاي بشي فقال نعم والاجر بينكما نصفان ذكره مسلم وساله صاي الله عليـه واله وسلم عمر رضي الله عنـه عن شراء فر س تصـدق به فقال لاتشتره ولا تعــد في صدقتك وإن اعطاكه بدرهم فان العايد في هبته كالعايد في قيئه متفق عليه وسئل صلى الله عليه واله وسلم عن المعروف فقال لاتحقرن من المعروف شيئاً ولو ان تعطى صلة الحبل ولو ان تعطي شسع النعل ولو ان تفرغ من دلوك في اناءالمستسقي ولو ان تنحبي الشيُّ من طريق الناسيؤذيهم ولو ان تلقي اخاك ووجهك اليه منطلق ولو ان تلقي اخاك فتسلم عليه ولوان تو نس الوحشان في الارض ذكره احمد فلله مااجل هـ ذه الفتاوي وما احلاها ومـا انفعها وما اجمعها لكل خير فواللـه لو أن الناس صرفوا همهم اليها لاغنتهم عن فتاوي فلان وفلان والله المستعان وساله صلى الله عليه وسلم رجل فقـال انى تصدقت على امي بعبد وانها ماتت فقال وجبت صدقتك وهو لك بميراثك ذكره الشافعي وسالته صلى الله عليه واله وسلم امرأة فقالت انى تصدقت على امى بجارية وانها ماتت فقال وجب اجرك وردها عليك الميراث ذكره مسلم (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال انامي توفيت افينفعها ان تصدقت عنها قال نعم ذكره البخاري (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم اخرفقال ان امي افتلتت نفسها واظنهالو تكلمت تصدقت فهل لهااجران تصدقت عنهاقال نعم متفق عليه (وسأله)صلى الله عليه وآله وسل آخرفقال ان ابى مات ولم يوص افينفعه ان اتصدق عنه قال نعم ذكره مسلم (وساً له) صلى الله عليه وآله وسلم حكيم بن حزام فقال يارسول الله أموركنت اتحنث بها في الجاهلية من صلة وعتاقة وصدقة هل لى فيها أجر قال أسلمت على ماسلف لك من خير متفق عليه (وساً لته) على الله عليه والله عنها عن ابن جدعان وانه كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك نافعه فقال لا ينفعه انه لم يقل يومارب اغفرلي خطيئتي يوم الدين ذكره مسلم (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الغني الذي يحرم المسألة فقال خمسون درهما اوقيمتها من الذهب ذكره احمد ولا ينافي هذا جو ابه للاخر ما يغديه او يعشيه فان هذا غناء اليوم وذاك غناء العام بالنسبة الى حال ذلك السائل والله أعلم (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد أرسل اليه بعظاء فقال اليس اخبرتنا ان خيرا لاحدنا ان لا يأخذ من أحد شيئا فقال انماذلك من المسألة فاما ماكان عن غير مسالة فانما هورزق رزقكه الله فقال عمر والذي نفسي بيده لاأسال احداشيئا ولاياتيني شيء من غير مسالة الااخذته ذكره مالك

وفصل وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اى الصوم افضل فقال شعبان لتعظيم رمضان قيل فاى الصدقة الفضل قال صدقة فى رمضان ذكره التره ذى والذى فى الصحيح انه (سئل) اى الصيام افضل بعد شهر رمضان فقال شهر الله الذى تدعونه المحرم قيل فاى الصلاة افضل بعد المكتوبة قال الصلاة فى جوف الليل قال شيخناو يحتمل ان يريد بشهر الله المحرم اول العام وان يريد به الاشهر الحرم والله اعلم (وسالته) صلى الله عليه وآله وسلم عائشة رضي الله عنهافقالت يارسول الله دخلت على وانت صائم مم اكلت حيسا فقال نعم انما منزلة من صام في غير رمضان وقضي رمضان فى التطوع بمنزلة رجل أخرج صدقة من ماله فجاد منها عاشاء فأمضاه و بخل بماشاء فأمسكه ذكره النسائي ودخل عليه السلام على ام هاني فشرب ثم ناولها فشربت فقالت انى كنت صائمة فقال الصائم المتطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر ذكره احمد (وذكر) الدارقطني ان ابا سعيد صنع طعاما فدعا النبي واصحابه فقال رجل من القوم اني صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع لك أخوك طعاما و تكاف لك أخوك افطر وصم يوما آخر مكانه (وذكر) احمد ان حفصة اهديت لهاشاة فا كلت منهاهي وعائشة وكانتا صائمتين فسألتا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال ابد لايوما مكانه (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال قد اشتكيت عنى أفاكت عنها فاكت عنها في الله عليه وآله وسلم رجل فقال قد اشتكيت عنى أفاكت فقال ابد لايوما مكانه (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال قد اشتكيت عنى أفاكتحل

وانا صائم قال نعم ذكره الترمذي (وذكر) الدار قطني انه سئل افريضة الوضوء من القيَّ فقال لالوكان فريضة لوجدته في القرآن وفي اسناد الحديثين مقال(وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم عمر بن ابي سلمة ايقبل الصائم فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سل هذه لأمسلمة فاخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك قال يارسول الله قدغفر الله لكما تقدم من ذنبك وماتاً خر فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لاتقاكم لله واخشاكم لهذكر دمسلم وعند الامام احمدان رجلاقبل امرأته وهوصائم في رمضان فوجد من ذلك وجدا شديدافارسل امراته فسألت المسلمة عن ذلك فاخبرتهاان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله فأخبرت زوجها فزاده ذلك شراوقال لسنامثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الله يحل لرسوله ماشاء ثم رجعت امرأته الى أم سلمة فوجدت عندها رسول اللهصلي الله عليه وآله وسلم فقال عليه السلام ماهذه المرأة فاخبرته امسلمة فقال الا اخبرتها انى افعل ذلك قالت قداخبرتها فذهبت الي زوجها فزاده ذلك شروقال لسنامثل رسول الله عليه السلامان الله يحل لرسوله ماشا فغصب عليه السلام وقال والله اني لاتقاكمله واعلمكم بحدوده ذكره مالك واحمدوالشافعي رضي الله عنهم وذكر احمد ان شاباسأله فقال اقبل وانا صائم قال لاوسأله شيخ اقبل وانا صائم قال نعم ثم قال ان الشيخ يملك نفسه (وساله)عليه السلام رجل فقال يارسول الله اكلت وشربت ناسيا وانا صائم فقال اطعمك الله وسقاك ذكره أبوداود وعندالدارقطني فيه باسناد صحيح اتم صومك فان الله اطعمك وسقاك ولاقضاء عليك وكان اول يوممن رمضان وسألته عليه السلام عن ذلك امرأة أكات معه فامسكت فقال مالك فقالت كنت صائمة فنسيت فقال ذواليدين الان بعدما شبعت فقال النبي عليه السلام اتمى صومك فانما هورزق ساقه الله اليكذكره احمد وسئل عليه السلام عن الخيط الابيض والخيط الأسود فقال هو بياض النهار وسوادالليل ذكره النسائي ونهاهم عن الوصال وواصل فسألوه عن ذلك فقال اني لست كهيئتكم اني يطمعني ربي ويسقيني متفق عليه وسأله عليه السلام رجل فقال يارسول الله تدركني الصلاة وانا جنب فاصوم فقال عليهالسلام وانا تدركني الصلاة واناجنب فاصوم فقال لست مثلنا يارسول الله قدغفر الله لكما تقدم من ذنبك وماتاخر فقال والله اني لارجوان أكون أخشاكم لله واعلمكم بمااتقي ذكره مسلم (وسئل) عليه السلام عن الصوم فى السفر فقال ان شئت صمت وان شئت افطرت وسأله عليه السلام حمزة بن عمر وفقال انى أجـد

لي قوة على الصيام في السفر فهل على جناح فقال هي رخصة الله فمن أخـ فد بها فحسن ومن احب ان يصوم فلاجناح عليه ذكرهما مسلم (وسئل) عليه السلام عن تقطيع قضاء ره ضان فقال ذاك اليك ارأيت لو كان على احدكم دين قفي الدرهم والدرهم بين الم يكن ذلك قضاء فالله احق ان يعفو ويغفر ذكره الدار قطني واسناده حسن (وسألته)عليه السلام امراة فقالت ان امي ماتت وعليها صوم نذرأ فأصوم عنها فقال ارأيت لوكان على امك دين فقضيته أكان يؤدى ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن امك متفق عليه (وعن) ابي داودان امرأة ركبت البحر فذرت ان الله عز وجل بجاها ان تصوم شهر افنجاهاالله ف تصم حتى ماتت فجاءت ابنتها اواختها الى رسول الله عليه السلام فامرها ان تصوم عنها وسألته عليه السلام حفصة فقالت اني اصبحت اناؤ عائشة صائمتين متطوعتين فاهدى لناطعام فافطرنا عليه فقال عليه السلام اقضيا مكانه يوماذكره احمدولاينافي هذا قوله الصائم المتطوع امير نفسه فان القضاء افضل (وسأله) عليه السلام رجل فقال هلكت وقعت على امرأتي واناصائم فقال عليه السلام هل بجد رقبة تعتقها قال لاقال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لاقال هل بجداطعام ستين مسكينا قال الإقال اجلس فبينانحن على ذلك اذ اتي النبي عليه السلام بفرق فيهتمر والفرق المكتل الضخم فقال اين السائل قال اناقال خذهـ ذا فتصدق به فقال الرجل أعلى افقر منى يارسول الله فوالله مابين لابتها يريدالحرتين اهل بيت افقر من اهل بيتي فضحك عليه السلام حتى بدت انيابه ثم قال اطعمه اهلك متفق عليه (وسأله) عليه السلام رجل اي شهر تأمرني ان اصوم بعدرمضان فقال ان كنت صائرا بعدرمضان فصم المحرم فانه شهرفيه تاب الله على قوم ويتوب فيه على قوم آخرين ذكره احمد (وسئل) يارسول الله لم نرك تصوم في شهر من الشهور ماتصوم في شعبان فقال ذاكشهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهوشهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين فاحب ان يرفع عملى وانا صائم ذكره احمد (وسئل) عليه السلام عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك يوم ولدت فيه وفيه انزل القرآن ذكره مسلم (وسأله) عليه السلام اسامة فقال يارسول الله انك تصوم لاتكادتفطروتفطر حتى لاتكاد تصوم الايومين ان دخلا في صيامك والاصمتهما (قال) اى يومين قال يوم الاثنين ويوم الخيس قال ذانك يومان تعرض فيهما الاعمال على رب العالمين فاحب ان يعرض عملي وانا صائم ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم فقيل يارسول الله انك تصوم الاثنين والحنيس فقال ان يوم الاثنين

والخيس يغفر الله فيهما لـكل مسلم الامهتجرين يقول حتى يصطلحا ذكره ابن ماجه (وسئل صلى الله عليه وآله وسلم يارسول الله كيف بمن يصوم الدهر قال لاصام ولا افطرأوقال لم يصم ولم يفطر قال كيف بمن يصوم يومين ويفطر يوما قال ويطيق ذلك احد قال كيف بمن يصوم يوما ويفطر يوما قال ذاك صوم داود عليه السلام قال كيف بمن يصوم يوما ويفطر يومين قال وددت انى طوقت ذلك ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان الى رمضان هذا صيام الدهركله صياميوم عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يومعاشوراءاحتسب علمي الله ان يكفر السنة التي بعده ذكره مسلم (وسأله صلى الله عايه وآله وسلم رجل اصوم يوم الجمعة ولاا كلم احدا فقال لاتصم يوم الجمعــة الافي ايام هو احدها او في شهر واما ان لا تـكلم احدافلعمري ان تكلم بمعروف او تنهي عن منكر خير من ان تسكت ذكره احمد (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم عمر رضي الله عنه فقال اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف يوما في المسجد الحرام فكيف ترى فقال اذهب فاعتكف يوما (وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدرأ في رمضان اوفي غيره قال بل في رمضان فقيل تكون مع الانبياء ما كانوافاذاقبضوا رفعت امهى الى يوم القيامة قال بلهى الى يوم القيامة فقيل في اى رمضان هي قال التمسوها في العشر الاول اوفي العشر الآخر فقيل في اى العشرين قال ابتغوها في العشر الاواخر لاتسالني عن شيء بعدها فقال اقسمت عليك بحقى عليك لما اخبرتني في اي العشر هي فغضب عضباً شديدا وقال التمسوها في السبع الاواخر لانسالن عن شي بعدها ذكره احمد والسائل ابو ذر وعند ابي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن ليلة القدر فقال في كل رمضان (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عنها أيضًا فقال كم الليلة فقال السائل ثنتان وعشرون فقال هي الليلة ثم رجع فقال اوالقابلة يريد ثلاثا وعشرين ذكره أبوداود (وساله صلى الله عليه والهوسلم عبدالله ابن انيس متى نلتمس هذه الليله المباركة قال التمسوهاهذه الليله وذلك مساء ليلة ثلاث وعشرين (وسألته)صلى الله عليه والهوسلم عائشة رضى الله عنها ان وافقتها فيم ادعوا قال قولى اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني حديث صححيح ﴿ فصل ﴾ (وسألته) صلى الله عليه واله وسلم عائشة رضي الله عنهافقالت نرى الجها دافضل الاعمال أفلا نجاهد قال لكن افضل الجهادواجمله حج مبرورذكره البخاري وزاداحمدلكن هو جهاد

(وسألته) عليه السلام امرأة مايعدل حجة معك فقال عمرة في رمضان ذكره احمدواصله في الصحيح وسالته ام معقل فقالت يارسول الله ان على حجة وانلابي معقل بكر افقال ابومعقل صدقت تدجعلته في سبيل الله فقال اعظم افلتحج عليه فانه في سبيل الله فاعطاها البكر فقالت يارسول الله اني امرأة قد كبرت سني وسقمت فهل من عمل بجزى عني من حجتي فقال عمرة في رمضان تجزيءن حجةذكره ابوداود (وسأله)عليهالسلام رجل فقال اني أكرى في هذاالوجه وكان الناس يقولون ليس لك حج فسكت رسول الله عليه السلام فلم يجبه حتى نزلت هذه الآية ليس عليكم جناحان تبتغوا فضلامن ربكم فارسل اليه رسول الله عليه السلام وقرأها عليه وقال لكحج ذكره ابوداود (وسئل) عليه السلام اى الحج أغضل قال العج والثج فقيل ما الحاج قال الشعث الثفل قال ماالسبيل قال الزاد والراحلة ذكره الشافعي (وسئل) عن العمرة اواجبةهي فقال لا وان تعتمر فهو افضل قال الترمذي صحيح وعند احمد ان أعرابيا قال يارسول الله اخبرني عن العمرة اواجبة هي فقال لاوان تعتمروا خير لكم (وسأله) عليه السلامرجل فقال ان ابي ادركه الاسلام وهوشيخ كبير لايستطيع ركوب الرحل والحجمكتوب عليناأ فاحج عنه قال انت اكبر ولده قال نعم قال ارايت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه كان ذلك يجزي عنه قال نعم قال فحج عنه ذكره احمد (وسأله) عليه السلام ابو ذرفقال ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن فقال له حج عن ايك واعتمر قال الدارقطتي رجال اسناده كلهم ثقات (وسأله) عليه السلام رجل فقال ان ابي مات ولم يحج افاحج عنه فقال ارايت ان كان على أبيك دين اكنت قاضيه قال نعم قال فدين الله الحق ذكره احمد (وسألته) عليه السلام امراة فقالت ان امي ماتت ولم تحج افاحج عنها قال نعم حجى عنهاجديث صحيح وعند دالدارقطني انرجلا (سأله) قال هلك ابي ولم يحج قال ارايت لوكان على ابيك دين فقضيته ايقبل منك قال نعم قال فاحجج عنه وهويدل على ان السؤال والجواب انها كانا عن القبول والصحة لاعن الوجوب والله اعلم (وافتي) عليه السلام رجلاسمعه يقول لبيك عن شبرمة قريب له فقال أحججت عن نفسك قال لاقال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة ذكره الشافعي واحمد رحمهما الله تعالى وسألته امرأة عن صبي رفعته اليه فقالت الهذا حجقال نعمولك اجر ذكره مسلم وسأله رجل فقال ان اختى نذرت ان تحج وانها ماتت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لوكان عليها دين اكنت قاضيه قال نعم قال فاقض الله فهو احق بالفضاء متفق

عليه وسئل مايلبس المحرم في احرامه فقال لايلبس القميص ولا العامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبا مسه ورس ولا زعفران ولا الخفين الا ان لايجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين متفق عليه وساله صلى الله عليه وآله وسلم رجل عليه جبة وهو متضمح بالخلوق فقال أحرمت بعمرة واناكاتري فقال انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة متفق عليه وفي بعض طرقه واصنع في عمر تك ماتصنع في حجك وساله صلى الله عليه وآله وسلم ابو قتادة عن الصيد الذي صاده وهو حلال فاكل اصحابه منه وهم محرمون فقال هل معكم منه شي فناوله العضد فاكلها وهو محرممتفق عليه وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عمايقتل المحرم فقال الحية والعقرب والفويسقة والكلبالعقور والسبع العادى زاداحمد ويرمي بالغراب ولايقتل وسأاته صلي الله عليه وآله وسلم ضياعة بنت الزبير فقالت أنى اريد الحج وانا شاكية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجي واشترطي ان محلي حيث حبستني ذكره مسلم واستفتته أم سلمة فى الحج وقالت انى اشتكى فقال طوفى من وراء الناس وانت راكبة وسالته صلى الله عليه وآله وسلم عائشة فقالت يارسول الله الا ادخل البيت فقال ادخلي الحجر فأنه من البيت واستفتاه صلى الله عليه وآله وسلم عروة ابن مضرس فقال يارسول الله جئت من جبلي طي اذلات مطيتي واتبعت نفسي واللهماتركت من جبل الاوقفت عليه هل لي من حج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك معنا هذه الصلاة يعني صلاة الفجر واتي عرفات قبل ذلك ليلا اونهارا ثم حجه وقضي تفثه حديث صحيح واستفتاه صلى الله عليه وآله وسلمناس من أهل نجد فقالوا يارسول الله كيف الحج فقال الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر تم حجه ومن تأخر فلا اثم عليه ثم أردف رجلا خلفه ينادي بهن ذكره أحمدوساله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال لم اشعر فحلقت قبل ان اذبح فقال اذبح ولاحرجوساله صلى الله عليه وآلهوسلم آخر فقال لم اشعر فنحرت قبل أن ارمي فقال ارمولا حرج فما سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء قدمولا أخرالاقال افعل ولاحرج متفق عليه وعنداحمد فماسئل يومئذعن امرمما ينسني المرءاويجهل من تقديم بعض الامورعلى بعض واشباهم االاقال افعل ولاحرج وفي لفظ حلقت قبل ان انحر قال اذبح ولاحرج وساله صلى الله عليه وآله وسلم آخر قال حلقت ولمارم قال ارم ولاحرج وفي لفظ انه سئل عمن يذبح قبل ان يحلق او حلق قبل ان يذبح قال لاحرج وقال كان الناس يأتونه فمن قائل يارسول الله سعيت قبل ان

اطوق واخرت شيئا وقدمت شيئافكان يقول لاحرج الاعلى رجل اقترض عوض مسلم وهو ظالم فذلك الذي حرج وهلك ذكره ابو داود وافتي صلى الله عليه وآله وسلم كعب ابن عجرة ان يحلق راسه وهو محرم لأذى القمل ان ينسك بشاة او يطعم ستة مساكين او يصوم ثلاتة ايام و افتى صلى الله عليه وآله وسلم من اهدى بدنة ان يركبها متفق عليه وساله صلى الله عليه وآله وسلم ناجية الخزاعي مايصنع بما عطب من الهدى فقال أبحرها واغمس نعلها في دمها واضرب به صفحاتها وخل بينها وبين الناس فيا كلوها ولاياكل منه هو ولا احــد من اهــل رفقتــه وســاله عمر فقــال اني اهديت تجيبا فاعطيت بما ثلاث مائة دينارا فابيعمافاشترى بها بدنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أنحرها اياها (وسأله) عليه السلام زيد بن ارقم ماهذه الاضاحي فقال سنة ابيكم أبراهيم صلوات الله عليه وسلامه قال فمالنامنهاقال بكل شعرة حسنة قالو ايار سول الله فالصوف قال بكل شعرة من الصوف حسنة ذكره احمد (وسأله) عليه السلام أمير المؤمنين على بن ابي طالب كرمالله وجبه عن يوم الحج الا كبر فقال يوم النحر ذكره الترمذي (وعند) أبي داو دباسناد ضحيح ان رسول الله عليه السلام وقف يوم النحربين الجمرات في الحجة التي حجفيها فقال اي يوم هذا فقال يومالنحرفقال هذا يوم الحجالا كبروتد قال تعالى واذان، ن الله ورسوله الى الناس يوم الحج الا كبر ان الله برئ من المشركين ورسوله وانما اذن المؤذن بهذه البراءة يوم النحر و ثبت في الصحيح عنأبي هريرة انهقال يوم الحج الا كبريوم النحر (وافتي) عليه السلام اصحابه بجواز فسخهم الحج الى العمرة ثم افتاهم باستحبابه ثم افتاهم بفعله حماولم ينسخه شي بعده وهو الذي ندين الله به ان القول بوجوبه اقوى واصح من القول بالمنع منه وقدصح عنه صحة لاشك فيهاانه قال من لم يكن اهدى فليهل بعمرة ومن كان اهدى فليهل بحيج مع عمرة واما مافعله هو فانه صح عنه انه قرن بين الحج والعمرة من بضعة وعشرين وجها رواه عنه ستة عشر نفسا من اصحامه ففعل القرآن وأمر بفعله من ساق الحدى وأمر بفسخه الى التمتع من لميسق الحدى وهذامن فعله وقوله كانه رأى عين وبالله التوفيق (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل أرأيت ان لم اجدالا منيعة انثي افاضحي بهاقال لا واكمن خذمن شعرك واظفارك وقص شاربك وتحلق عانتك وذلك تمام اضحيتك عند الله ذكره ابو داود والمنيحة الشاة التي اعطاه اياها غيره لينتفع بلبنها فمنعت من النضحية با بانها ليست ملكه ان كان قدمنحها هوغيره وقتا معلوما لزم الوفاء له بذلك فلا يضحيها ايضا

(وأص) رسول الله عليه السلام سبعة من اصحابه كانوا معه فاخرج كل واحد منهم درهم فاشتروا اضحية فقالوا يارسول الله لقدأ غلينا بهافقال النبي عليه السلام ان افضل الضحايا اغلاها واسمنها فامررسول الله عليه السلام فاخذ رجل برجل ورجل برجل ورجل بيد ورجل بيدورجل بقرن ورجل بقرن وذبح االسابع وكبرواعليها جميعاذ كرداحمد نزل هؤلاء النفرمنزلة اهل البيت الواحد في اجزاء الشاة عنهم لانهم كانوا رفقة واحدة (وسأله)عليه السلام رجل فقال ان على بدنة وانا مؤثر بها ولااجدهافاشتريها فافتاه النبي عليه السلام ان يبتاع سبع شياه فيذبحهن ذكره احمد (وسأله) عليه السلام زيد بن خالد عن جذع من المعز فقال ضح بهذكره احمد (وسأله)عليه السلام أبو بردة بن نيار عن شاةذبحها يوم العيد فقال قبل الصلاة قال نعم قال تلك شاة لحم قال عندي عناق جذعة هي احب الي من مسنة قال تجزئ عنك ولم تجزئ عن احد بعدك ذكره احمد وهو صحيح صريح في ان الذبح قبل الصلاة لا يجزي سواء دخل وقهاا ولم يدخل وهذا الذي ندين الله به قطعا ولايجوز غيرهوفي الصحيحين من حديث جندب بنسفيان البجلي عنهصلي الله عليه وآله وسلم منكان ذبح قبل الريصلي فليذ بح مكانها أخري ومن لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح باسم الله وفي الصحيحين من حديث أنس عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من كان ذبح قبل الصلاة فليمد ولاقول لاحدمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم ابوسعيد فقال اشتريت كبشااضحي به فعدى الذئب فاخذاليتيه فقال ضح بهذكره احمد (وافتي) صلى الله عليه وآله وسلم من أراد الخروح الى بيت المقدس للصلاة ان يصلي في مكة ذكره احمد (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم آخريوم فتح مكة فقال اني نذرت ان فتح الله عليك مكة ان اصلى في يبت المقدس فقال صل همناثم سأله فقال شأنك اذا ذكره ابو داو د (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم ابو ذراى مسجدوضع في الارض اول قال المسجد الحرام قال ثم اى قال المسجد الاقصى قال كم بينهما قال اربعون عاما متفق عليه (وسنئل) صلى الله عليه وآله وسلم أى المسجدين أسس على التقوى قال مسجدكم هذا يريد مسجد المدينةذ كردمسام وزادالامأم احمدوفي ذلك خيركثير يعني مسجدةبا ﴿ فصل ﴾ وسئل أى آية في القرآن أعظم فقال الله لا اله الا هو الحي القيوم ذكره ابو داو د (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ضربت خباي على قبروا نالا احسب انه قبر فاذا قبر انسان يقرأ سورة الملك حتى ختمهافقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هي المانمة هي المنجية تنجيه من عذاب القبر

ذكره الترمذي وقال ابن عبد البرهو صحيح (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال اقر عني سورة جامعة فاقرأه اذازلزلت الارضحتى فرغ منها فقال الرجل والذي بعثك بالحق لاازيد عليها ابدا ثمأ دبر الرجل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم افلح الرويجل سرتين ذكره ابود اود (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني احب سورة قل هو الله احد فقال حبك اياها ادخلك الجنة وقال له عقبة ابن عامر افرأسورة هو دوسورة يوسف فقال لن تقرأ شيئا ابلغ عند الله من قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذبرب الناسذكره النسائ وفي النرمذي عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم (سئل) اي الاعمال احب الى الله قال الحال المرتحل وفهم بعضهم من هذا انه اذا فرغ من ختم القرآن قرأ فأتحة الكتاب وثلاث آيات من سورة البقرة لانه حل بالفراغ وارتحل بانشر وعوهذا لم يفعله احدمن الصعابة ولاالتابعين ولااستحبه احدمن الائمة والمراد بالحديث الذي كلما حلمن غزاة ارتحل في أخرى او كلما حل من عمل ارتحل الي غيره تكميلا له كم كمل الاول واماهذا الذي يفعله بعض القراء فليس مراد الحديث قطعاوبالله التوفيق وقدجاء تفسير الحديث متصلابه ان يضرب من أول القرآن الي آخره كلماحل ارتحل وهذاله معنيان احدهماانه كلماحل من سورة اوجزء ارتحل في غيره والثاني انه كلماحل من ختمة ارتحل في اخرى (وسئل) عن اهل الله من هم فقال هم اهل القرآن اهل الله وخاصة ذكره احمد وسأله عليه السلام عبد الله بن عمروبن العاص في كم اقرأ القرآن فقال في شهر فقال أطيق افضل من ذلك فقال في عشرين فقال اطيق افضل من ذلك فقال في خمس عشرة فقال اطيق الحضل من ذلك قال في عشرة فقال اطيق افضل من ذلك قال في خمس قال اطيق افضل من ذلك قال لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث ذكر واحمدوا ختلف رجلان في آية كل منهما أخذهاعن رسول الله عليه السلام (فسالاه) عنها فقال لكل منهما هكذا انزلت ثم قال انزل القرآن على سبعة احرف متفق عليه (وسئل)عليه السلام اي المجاهدين اعظم اجرا قال اكثرهم ذكر الله قيل فاي الصائمين اعظم اجرا قال اكثرهم لله ذكر اشمذكر الصلاة والزكاة والحج والصدقة كل ذلك يقول اكثرهم للهذكرا فقال ابوبكر لعمر رضي الله عنهما ذهب الذاكرون بكل خير فقال الرسول عليه السلام اجل ذكره احمد (وسئل) عليه السلام عن المفردين الذين هم اهل السبق فقال الذاكرون الله كثيرا وفي لفظ المشتهرون بذكر الله يضع الذكرعنهم اثقالهم فيأتون يوم القيامة خفافاذكره الترمذي (وسئل) عن رياض الجنة فقال حلق الذكر (وسئل)عليه السلام عن اهل الكرم

الذين يقال لهم يوم القيامة سيعلم اهل الجمع من اهل الكرم فقال هم اهل الذكر في المساجد ذكره احمد (وسئل) عن غنيمة مجالس الذكر فقال غنيمة مجالس الذكر الجنية ذكر احمد (وسئل) عليه السلام عن قوم غز وا فقالوا ماراينا افضل غنيمة ولا اسرع رجعة منهم فقال ادلكم على قوم افضل غنيمة منهم واسرع رجعة قومشهدوا صلاة الصبح ثمجاسوا يذكرون الله حتى طلعت الشمس فاؤلئك اسرع رجعة وافضل غنيمة ذكره الترمذي (وسئل) عليـه السلام عن خيار الناس فقال الذين إذاراً واذكر الله ذكر واذكره احمد (وسئل) عليه السلام عن خير الاعمال وازكاها عندالله وارفعها في الدرجات فقال ذكر الله ذكر داحمد (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم أي الدعاء اسمع فقال جوف الليل الآخرود برااصلوات المكتوبات ذكره احمد وقال الدعاء بين الاذان والاقامة لا يردقالو افماذا نقول يارسول الله قالوا سلو الله العافية في الدنيا والآخرة ذكر دانتره ذي (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم باىشي نختم الدعاءفقال بامين ذكر هابو داو د (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن تمام النعمة فقال النوز بالجنة والنجاة من النار ذكره الترمذي فنسأل الله تمام نعمته بالفوز بالجنة والنجاة من النار(وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستعجال الما نع من اجابة الدعا، فقال يقول قد دعوت قد دعوت فلم أريستجالي فيستحسر عندذلك ويدع الدعاءذكره مسلم وفي لفظ يقول قدسالت قدسالت فلم أعط شيئًا (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الباقيات الصالحات فقال التكبير والتهليل والتبسيح والتحميد ولاحول ولاقوة الابالله ذكره احمد (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم الصديق رضي الله عنه ان يعلمه دعاء يدعو به في صلاته فقال قل اللهم انى ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانهلا يغفر الذنوب الاانت فاغفرلي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم متفق عليه (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم الاعرابي الذي علمه ان يقول لا اله الا الله وحده لاشريك لهالله اكبر كبيرا والحمدلله كشيرا وسبحان اللهرب العالمين ولاحول ولاقوة الابالله العزيز الحكيم فقال هـ ذا لربي فمالى فقال قل اللهم اغفرلى وأرحهني واهدني وارزقني وعافني فان هؤلاء تجمع لك دنياك وآخرتك ذكره مسلم (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن رياض الجنة فقال المساجد (فسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الرتع فيهافقال سبحان الله والحمد لله ولا اله الاالله والله اكبر ذ كرهالترمذي (واستفتاه) صلى الله عليه وآله وســـلم رجـلفقال لااستطيع ان آخذ من. القرآن شيئاً فعلمني ما يجزيني قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله آكبر ولاحول ولاقوة

الابالله قال يارسول الله هذالله فمالى قال قل اللهم ارحمني وعافني واهدنى وارزقني فقال هكذا بيده وقبضها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اماهذا فقد ملائيده من الخير ذكره ابوداود ومر صلى الله عليه وآله وسلم بابي هريرة وهو يغرس غرسا فقال آلا ادلك على غراس خيرلك من هذا سبحان الله والحمدلله ولااله الاالله والله أكبر يغرس لك بكل واحدة شجرة في الجنة ذكره بن ماجه (وسئل) صلى الله عليه وسلم كيف يكسب احدثا كل يوم الف حسنة قال يسبح مائة تسبيحة يكتب له الف حسنة او يحط عنه الف خطيئة ذكره مسلم (وافتي) صلى الله عليه وسلم من قال له لدغتني عقرب بانه لوقال حين امسى اعوذ بكلمات الله التامات من شر ماخلق لم تضره ذكره مسلم (وسأله) رجل ان يعلمه تعوذا يتعوذ به فقال قل اللهم أني اعوذ بك من شر سممى وشر بصري وشر لسانى وشر قلبي وشر هنى يعنى الفرج ذكره النسائى وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن كيفية الصلاة عليه فقال قولو االلهم صل على محمد وعلى آل محمد كاصليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كاباركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد محيد متفق عليه وقال له صلى الله عليه وآله وسلم معاذ يارسول الله اخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني النار قال لقدسالت عن عظيم وانه ليسير على من يسره الله عليه تعبد الله ولا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ثم قال الا ادلك على ابواب الحير قلت بلي يارسول الله قال الصوم جنة والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار وصلاة الرجـل في جوف الليل ثم قال الا اخبرك برأس الامر وعموده وذروة سنامه رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله شمقال الا اخبرك علاك ذلك كله قلت بلي يارسول الله قال كف عليك هذا واشار الى لسانه قلت يانبي الله وأنا لمؤاخذون بما نتكلم به فقال ثكاثك امك يامعاذ وهل يكب الناس في النار على وجوههم الاحصائد السنتهم حديث صحيح وساله صلى الله عليه واله وسلم اعرابي فقال داني على عمل اذا عملته دخلت الجنة قال تعبدالله لاتشرك به شيئا وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان فقال والذي نفسي بيده لاازيد على هذا ولا انقص منه فلما ولى قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سرهان ينظر الي رجل من أهل الجنة فلينظر الى هذا متفق عليه وساله صلى الله عليه وآله رجل آخر فقال اخبرني بعمل يدخلني الجنةويباعدني من النارفقال تعبد الله ولاتشرك به شيئاو تقيم الصلاة وتؤدي

الزكاة وتصل الرحم متفق عليه وساله اعرابي فقال علمني عملا يدخلني الجنة فقال لئن كنت اقصرت الخطبة لفداءر ضت السئلة اعتق النسمة وفك الرقبة فال اوليساو احداقال لاعتق النسمة ان تنفر دبعتقها وفك الرقبة ان تعين في عتقها والمنحة الوكوف والغي على ذي الرحم الظالم فان لم تطق ذلك فاطعم الجائع واسق الظهآن وأمر بالمعروف وانه عن المنكر فان لم تطق ذلك فكف لسانك الامن خير ذكره أحمد وساله صلى الله عليه وآله وسلم رجل ماالاسلام فقال ان يسلم قلبك لله وان يسلم المسلمون من لسانك ويدك قال فاى الاسلام افضل قال الايمان قال وما الايمان قال تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت قال فاي الايمان افضل قال الهجرة قال وما الهجرة قال انتهجر السوء قال فاي الهجرة افضل قال الجهاد قال وما الجهادقال ان تقاتل الكفاراذالقيتهم قال فاى الجهاد افضل قال من عقر جواده واهريق دمه ثم عملان هماافضل الاعمال الامن عمل بمثلهما حجة مبرورة اوعمرة ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اى الاعمال افضل فقال الايمان بالله وحده ثم الجهاد ثم حجة مبرورة تفضل سائر العمل كمايين مطلع الشمس ومغربها ذكره احمدوسئل صلي الله عليه وآله وسلم أيضا اى الاعمال افضل فقال ان تحب لله وتبغض للهوتعمل لسانك في ذكر الله قال السائل وماذا يارسول الله قال وان تحب للناس ما تحب لنفسك وان تقول خيرا اوتصمت واختلف نفر من الصحابة في افضل الاعمال فقال بعضهم سقاية الحاج وقال بعضهم عمارة المسجد الحرام وقال بعضهم الحج وقال بعضهم الجهاد في سبيل الله فاستفتى عمر في ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانزل الله عن وجل اجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن أمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لايستوون عند الله والله لايهدى القوم الظالمين الى قوله تعالى وأولئك هم الفائزون وساله صلي الله عليه وآله وسلم رجل فقال يارسول الله شهدت ان لا اله الا الله وانك رسول الله وصليت الخمس واديت زكاة مالى وصمت شهر رمضان فقال من مات على هذا كان مع النيين والصديقين والشهداء يوم القيامة هكذاو نصب اصابعه مالم يعتى والديه ذكره احمد وساله صلى الله عليه وآله وسلمآخر فقال ارايت اذاصليت المكتوبة وصمت رمضان واحلات الحلال وحرمت الحرامولم ازدعلى ذلك شيئاادخل الجنةقال نعم قال والله لاازيدعلى ذلك شيئاذكره مسلم وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اىالاعمال خير قال ان تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف متفق عليه وساله صلى الله عليه وآله وسلم ابو هريرة فقال اني أذا رأيتك طابت

ا نفسي وقرت عيني فانبئني عن كل شيء فقال كل شيء خلق من ماءقال انبئني عن أمر اذا اخذت به دخلت الجنة قال افش السلام واطعم الطعام وصل الأرحام وقم بالليل والناس نيام ثم ادخل الجنـــة بسلام ذكره احمدوساله صلى الله عليه وآله وسلم آخر فشكا اليه قسوة قلبه فقال اذا اردت ان يلين قابك فاطعم المسكين وامسيح راس اليتيم وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اي الاعمال افضل قال طول القيام قيل فاي الصدقة افضل قال جهد المقل قيل فاي الهجرة افضل قال من هجر ما حرم الله عليه قيل فاي الجهاد افضل قال من جاهد المشركين بماله ونفسه قيل فاي القتل اشرف قال من أهريق دمه وعقر جواده ذكره أبو داوود وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اي الاعمال افضل قال ايمان لاشك فيه وجهاد لاغلول فيه وحج مبرور (وسأله) عليه السلام ابوذرفقال من اين اتصدق وليس لي مال قال ان من أبواب الصدقة التكبير وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله واستغفر الله وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتعزل الشوكة عن طريق الناس والعظم والحجر وتهدى الاعمى وتسمع الاصم والابكم حتى يفقه وتدل المستدل على حاجة له قدعلمت مكانها وتسعى بشدة ساقيك الى اللهفان المستغيث وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف كل ذلك من ابو اب الصدقة منك على نفسك ولكمن جماعك لزوجتك اجرفقال ابو ذر فكيف يكون لي اجر في شهوتي فقال رسول الله عليه السلام أرايت لوكان لك ولد ورجوت اجره فمات اكنت تحتسب به قلت نعم قال انت خلقته قلت بل الله خلقه قال فانت هديته قلت بل الله هداه قال فانت كنت رزقته قلت بل الله كان يرزقه قال فكذلك فضعه في حلاله وجنبه حرامه فانشاء الله احياه وانشاء اماته فلك اجرذكره احمد (وسأل) عليه السلام اصحابه يوما من اصبح منكم اليوم صائما قال ابو بكر انا قال من اتبع منكم اليوم جنازة قال ابو بكر اناقال من أطعم اليوممنكم مسكينا قال ابوبكرانا قال فمن عادمنكم اليوم مريضاقال ابوبكر اناقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اجتمعن في رجل الادخل الجنة ذكره مسلم وسئل عليه السلام يارسول الله الرجل يعمل العمل فيستره فاذا اطلع عليه اعجبه فقال لهاجران اجر السروأجرالعلانيةذكره الترمذي وسأله عليه السلام ابو ذريار سول الله أرأيت الرجل يعمل العمل من الخير يحمده الناس عليه قال تلك عاجل بشري المؤمن ذكره مسلم وسأله عليه السلام رجل اى العمل افضل فقال الايمان بالله وتصديق بهوجهاد في سبيله قال أريداهون من ذلك يارسول الله قال السماحة والصبر قال أريداهون من ذلك قال

﴿ فصل ﴾ وسئل عليه السلام أي الكسب افضل قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرورذ كره احمد وسأله عليه السلامرجل فقال ان لى مالا وولداوان ابي يريد ان يجتاح مالي قال انت ومالك لأبيك ان أطيب ماأكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم فكلوه هنيئا ذكره ابوداود واحمد وسألته عليه السلام امرأة فقالت اناكل على ابائنا وابنائنا وابنائناواز واجنافما يحل لنامن أموالهم قال الرطب تاكلينه وتهدينه ذكره ابوداود وقال عقبة الرطب يعني به مايفسداذا بقي وسئل عليه السلام انانأخذ على كتاب الله اجرا فقال أنأحق ماأخذتم عليه اجراكتاب الله ذكره البخاري في قصة الرقية وسئل عليه السلام عن أموال السلطان فقال ماأتاك الله منهامن غير مسألة ولااشراف فكله وتموله ذكره احمد (وسئل) عليه السلام عن أجرة الحجام فقال اعلفه ناضحك واطعمه رقيقك ذكره مالك (وسأله) عليه السلام رجل عن عسب الفحل فنهاه فقال انا نطرق الفحل فنكرم فرخص له في الكرامة حديث حسن ذكر والترمذي ونهي عن القسامة بضم القاف فسئل عنها فقال الرجل يكون على الفئام من الناس فيأخذمن حظهذاوحظ هذاذكره ابوداود(وسئل)عليهالسلام ايالصدقةافضل قال سقى الماء (وسألته) عليه السلام امرأة فقالت يارسول الله اني احب الصلاة معك قال قدعلمت انك تحيين الصلاة ممى وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجر تك وصلاتك في حجر تك خير من صلاتك فى دارك وصلاتك فى دارك خير من صلاتك فى مسجد قومك وصلاتك فى مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدي فامرت فبني لها مسجد في اقصى شئ من يبتها وأظلم فكانت تصلى فيه حتى لقيت الله عزوجل وسئل عليــه السلام اى البقاع شر قال لاأ درى حتى أسأل جبريل فسأل جبريل فقال لأأدرى حتى أسأل ميكائيل فجاءفقال خير البقاع المساجد وشرها الأسواق وقال في الانسان ستون وثلاثمائة مفصل عليه ال يتصدق عن كل مفصل صدقة فسأله من يطيق ذلك قال النخاعة تراها في المسجد فتدفنها اوالشي فتنحيه عن الطريق فان لم تجدفر كعتا الضحي يجزيانك وسئل عليه

السلام عن الصلاة قاعدا فقال من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم ومن من بجوزها مضطجما (والثاني) على المعذور فيكون له بالفعل النصف والتكميل بالنية (وسأله) عليه السلام رجل فقال مايمنعني انأ تعلم القرآن الاخشية ان لاأقوم به فقال تعلم القرآن واقرأه وارقد فان مثل القرآن لمن تعلمه فقرأه وقال به كمثل جراب محشو مسكايفو حريحه على كل مكان ومن تعلمه ورقدوهو في جوفه كمثل جراب وكي على مسك وقال عن رجل توفي من أصحابه ليته مات في غير مولده (فسئل) لم ذلك فقال ان الرجل اذامات في غير مولده قيس له من مولده الى منقطع اثره في الجنة ذكر هـذه الاحاديث ابو حاتم بن حبان في صحيحه (وسئل)عليه السلام ايغني الدواء شيئاً فقال سبحان الله وهل انزل الله تبارك وتعالى من داء في الارض الاجعل له شفاء وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الرقى والادوية هل ترد من قدرالله شيئًا فقال هي مرب قدرالله وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل من المسلمين طعن رجلامن المشركين في الحرب فقال خذها والمالغلام الفارسي فقال لاباس في ذلك يحمد ويوجر ذكرهما أحمدوساله صلى الله عليه وآله وسلم رجل ان يعلمه ما ينفعه فقال لأتحقرن من المعروف شيئًا ولو أن تفرغ من دلوك في اناء المستسقى ولو ان تكلم أخاك ووجهك منبسطاليه واياك واسبال الازار فانهامن المخيلة ولا يحبها الله وان امر، شتمك بما يعلم فيك فلاتشتمه بماتعلم منه فان أجر ولكو وباله على من قاله وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم الحُرالاهلية ققال لا تحل لمن شهدأنى رسول الله ذكره أحمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الامراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها كيف يصنع معهم فقال صل الصلاة لوقتها ثم صل معهم فانهالك نافلة حديث صحيح وسألته صلى الله عليه وآله وسلم امرأة صفوان ابن المعطل السلمي فقالت انه يضربني اذاصليت ويفطرني اذاصمت ولايصلي صلاة الفجرحتي تطلع الشمس فسأله عماقالت امرأته فقال اماقو لهايضربني اذا صليت فانها تقرأ بسورتين وقد نهيتها عنهما فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو كانت سورة واحدة لكفت الناس واما قولها يفطرني اذا صمت فانها تنطلق فتصوم وانارجل شاب ولا أصبرفقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويومئذ لاتصوم امرأة الاباذن زوجهاقال واماقولهالااصلي حتى تطلع الشمس فاناأهل بيت لانكاد ان نستيقظ حتى تطلع الشمس فقال صل اذااستيقظت ذكره ابن حبان قلت ولهذاصادف ام المؤمنين في قصة الافك لانه

كان في آخر الناس ولاينافي هذا الحديث قوله في حديث الافك والله ما كشفت كنف انثي قط فانه الي ذلك الوقت لم يكشف كنف انثى قطثم تزوج بعد ذلك(وسئل) عليه السلام عن قتل الوزغ فامر بقتله ذكره ابن حبان (وسئل) عليه السلام عن رجل نذران يمشي الى الكعبة فجعل يهادى بين رجلين فقال ان الله لغني عن تعذيب هذا نفسه وأمره ان يركب (واستفتاه) عليه السلام رجل في جار له يؤذيه فامره بالصبر ثلاث مرات فقال له في الرابعة اطرح متاعك في الطريق ففعل فجعل الناس يمرون بهويقولون ماله ويقول اذاه جاره فجعلوا يقولون لعنه الله فجاء جاره فقال رد متاعك والله لااوذيك ابدا ذكره احمدو ابن حبان (وسأله) عليه السلام رجل فقال انى اذنبت ذنبا كبيرا فهل لي من توبة فقال له الكوالدان فقال لاقال فلك خالة قال نعم قال فبرها ذكره ابن حبان (وسئل) عليه السلام عن رجل قداوجب فقال اعتقو اعنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضوامنه من النار ذكره ابن حبان ايضا اوجب اى استوجب النار بذنب عظیم ارتکبه (وسأله)رجل فقال ان ابوى قدها کا فهل بقى من بعدموتهما شي فقال نعم الصلاة عليهما والاستغفارلهما وانفاذ عقودهما من بعدهما واكرام صديقهما وصلة رحمهما التي لارحم لك الامن قبلهما قال الرجل ماألذهذا واطيبه قال فاعمل به (وسئل) عليه السلام عن رجل شد على رجل من المشركين ايقتله فقال اني مسلم فقتله فقال فيه قولا شديدا فقال انما قاله تعوذا من السيف فقال ان الله حرم على ان اقتل مؤمنا حديث صحيح (وسأله) عليه السلام رجل فقال يارسول الله اخبرنا بخيرنا من شرنا فقال خيركم من يرجى خيره ويؤمن شره وشركم من لا يرجى خيره ولا يؤمن شرهذ كره ابن حبان (وسأله)عليه السلام رجل فقال ماالذي بعثك الله به فقال الاسلام فقال وما الاسلام قال ان تسلم قلبك لله وان توجه وجهك للهوان تصلى الصلاة المكتوبة وتؤدى الزكاة المفروضة اخوان نصيران لا يتبل الله من عبدتوبة اشرك بعداسلامه ذكره ابن حبان ايضاوسأله عليه السلام الاسود بن سريع فقال ارأيت ان لقيت رجلاه بن الشركين فقاتاني فضرب احدي يدى بالسيف فقطعها تمملازمني بشجرة فقال اسلمت لله افاقتله بعدان قالها فقال رسول الله عليه السلام لاتقتله فقلت يارسول الله انه قطع احدى يدى ثم قال ذاك بعدان قطعها افاقتله قال لاتقتله فانك ان قتلته فانه بمنزلتك قبل ان تقتله وانت بمنزلته قبل ان يقول كلمته التي قال حديث صحيح وسأله عليه السلام رجل فقال يارسول الله مررت برجل فلم يضفني ولم يقرنى افاحتكم قال بل اقره

ذكرهما ابن حبان وقوله احتكم اى اعامله اذام بي بمثل ماعاملني به وسأله عليه السلام ابوذر فقال الرجل يحب القوم ولا يستطيع ان يعمل بعملهم قال يا اباذر انت مع من احبت قال فاني احب الله ورسوله قال ياأبا ذر انت مع من احببت (وسأله) ناس من الاعراب فقالوا افتنا في كذاافتنا في كذا افتنا في كذاافتنافي كذافقال أيها الناس ان الله قدوضع عنكم الحرج الامن اقترض من عرض اخيه فذلك الذي جرح وهلك قالواأ فتداوي يارسول الله قال نعم أن الله لم ينزل داء الا انزل له دواء غير داء واحد قالوا وما هو يارسول الله قال الهرمقالو فاي الناس احب الى الله يارسو الله قال احب الناس الى الله احسنهم خلقاذ كره أحمدوابن حبان وسأله صلى الله عليه وآله وسلم عدى ابن حاتم فقال ان أبي كان يصل الرحم وكان يفعل ويفعل فقال ان أباك اراد أمرا فادركه يعني الذكر قال قلت يارسول الله اني اسالك عن طعام لا ادعه الانحر جاقال لا تدع شيئا ضارع النصر انية فيه قال قلت أني أرسل كلبي المعلم فيأخذ صيدافلا اجدمااذ بحبه الاالمروة والعصي قال اهرق الدم بماشذت واذكر اسم اللهذكره ابن حبان وسألته صلى الله عليه وآله وسلم عائشة عن ابن جدعان وما كان يفعل في الجاهلية من صلة الرحم وحسن الجواروقرى الضيف هل ينفعه فقال لالانه لم يقل يوما رب اغفر لى خطيئتي يوم الدين وسأله صلى الله عليه وآله وسلم سفيان ابن عبد الله الثقني ان يقول له قولا لايسال عنه أحدا بعده فقال قل آمنت بالله ثم استقم وسئل صلى الله عليه وآله وسلم من أكرم الناس فقال اتقاهم لله قالو السناءن هذا نسالك قال فعن معادن العرب تسالوني خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذافقهوا وسالته صلى الله عليه وآله وسلم امراة فقالت اني نذرت ان ردك الله سالما ان اضرب على راسك بالدف فقال ان كنت نذرت فافعلى والا فلا قالت اني كنت نذرت فقعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضربت بالدف حديث صحيح وله وجهان (احدهما) ان يكون اباح لها الوفاء بالنذرالمباح تطييب القلبها وجبراو تاليفالها على زيادة الايمان وقوته وفرحها بسلامة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (والشاني) ان يكون هذا النذر قربة لما تضمنه من السرور والفرح بقدوم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سالما مؤيدا منصورا على اعدائه قد أظهر هالله واظهر دينه وهذا من افضل القرب فامرت بالوفاء به (وسأله) صلى الله عليــه وآله وسلم رجل فقال يارسول الله الرجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يبتغي من عرض الدنيافقال لا اجرله فاعظم ذلك الناس فقالوا للرجل اعد لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلعلك لم تفهمه

فقال الرجل يارسول الله رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يبتغي من عرض الدنيا فقال لا اجر له فاعظم ذلكَ الناس فقالوا اعدلر سول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعاد فقال لا اجرله (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال اقاتل او اسلم قال اسلم ثم قاتل فاسلم ثم قاتل فقتل فقال النبي صلى الله عليه وآلهوسلم هذا عمل قليلاوأوجر كثيرا(وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم رجل ما اكثر ما تخاف على فاخذ بلسانه ثم قال هذا (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال قل لى قولا ينفعني الله به واقلل لعلى اعقله فقال لاتفضب فردد مراراكل ذلك يقول له لاتفضب و(سألته) صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت ان لى ضرة فهل على جناح ان استكثرت من زوجي بمالا يعطيني فقال المتشبع بمالم يعط كلا بس ثوبي زور وكل هذه الاحاديث في الصحيح (وسأله) صلى الله عليه واله وسلم رجل فقال ان شرائع الاسلام قد كثرت على فاوصني بشي اتشبث به فقال لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله ذكره احمد (وسأله صلى الله عليه واله وسلم رجل فقال يارسول الله ارسل نافتي واتوكل على الله فقال بل اعقلها وتوكل ذكره ابن حبان والترمذي وقال) له صلعم رجل لیس عندی یارسول الله مااتزوج به قال اولیس معك قل هو الله احد قال بلي قال ثلث القرآن قال اليس معك قل ياأيها الكافرون قال بلي قال ربع القرآن قال اليس معك اذا زلزلت الارض قال بلي قال ربع القران اليس معك اذا جاء نصر الله قال بلي قال ربع القران اليس معك اية الكرسي قال بلي قال ربع القرانِ قال تزوج تزوج تزوج ثلاث مرات ذ كره احمد (وسأله) صلى الله عليه والهوسلم معاذ فقال يارسول الله ارايت ان كان علينا امراء لايستسنون بسنتك ولا ياخذون بامرك فما تامر نافي امرهم فقال لاطاعة لمن لم يطع الله (وساله) صلى الله عليه والهوسلم انس ان يشفع لهفقال اني فاعل قال فاين اطلبك يوم القيامة قال اطلبني اول ماتطلبني على الصراط قلت فاذالم القك على الصراط قال فانا على الميزان قلت فان لم القك عند الميزان قال فانا عند الحوض لا اخطى هذه الثلاثة مواطن يوم القيامة ذكرهما احمد (وساله صلى الله عليه وآله وسلم الحجاج بن علاط فقال ان لى بمكة مالا وان لي بها اهلا وانى اريد ان آتيهم فانا في حل ان انا نلت منك وقلت شيأ فاذن لهرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقول ماشاء ذكره احمد (وفيه) دليل على ان الكلام اذالم يرد به قائله معناه امالعدم قصده له اولعدم علمه بهاو انه اراد به غير معناه لم يلزمه مالم يرده بكلامه وهذا هو دين الله الذي ارسل بهرسوله

ولهذا لم يلزم المكره على التكام بالكفر الكفر ولم يلزم زائل العقل بجنون او نوم اوسكر ماتكام به ولم يازم الحجاج بنء لاطحكم ماتكام به لانه ارادبه غير معناه ولم يعقد قلبه عليه وقد قال تعالى (لا يواخذ كم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان) وفي الاية الاخري (ولكن يواخذ كم بمأكسبت قلوبكم) فالاحكام في الدنيا والاخرة مرتبة على ما كسبه القلب وعقد عليه واراده من معنى كلامه (وسألته) صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت يارسول الله ان نساء ساعدتني في الجاهلية يعني في النوح أو أساعدهن في الاسلام فقال لا اسعاد في الاسلامولا شغارفي الاسلام ولاعقرفي الاسلام ولاجل في الاسلام ومن انتهب فليس مناذكره احمد والاسعاد اسعاد المرأة في مصيبتها بالنوح والشغارات يزوج الرجل ابنته على أن يزجه الاخر بنته والعقر الذبح على قبور الموتى والجلب الصياح على الفرس في السباق والجنبان يجنب فرسا فأذا اعيت فرسه انتقل الى تلك في المسابقة (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم بعض الانصار فقالواقد كان لناجمل نسير عليه وانه قد استصعب علينا ومنعناظهره وقدعطش الزرع والنخل فقال لاصحابه قوموا فقاموا فدخل الحائط والجمل في ناحيته فشي النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحوه فقالت الانصاريانبي الله انه قدصار مثل الكلب الكلب وانانخاف عليك صولته فقال ليس علي منه بأس فلما نظر الجمل الى رسول الله عليه وآله وسلم اقبل نحوه حتى خرسا جدابين يديه فاخذ رسول صلى الله عليه وآله وسلم بناصيته أذل ما كان قطحتي أدخله في العمل فقال له أصحابه يانبي الله هذا بهيمة لاتعقل تسجدلك ونحن نعقل فنحن أحق ان نسجدلك فقال لايصلح لبشر ان يسجد لبشر ولو صلح لبشران يسجد لبشر لامرت المرأة ان تسجد لزوجهامن عظم حقه عليها والذي نفسي بيده لوكان من قدمه الي مفرق رأسه يتنجس بالقيح والصديد ثم استقبلته تلحسه ماادت حقه ذكره أحمد فاخذ المشركون مع مريديهم بسجود الجمل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتركو اقوله لا يصلح لبشران يسجد لبشر وهؤلاء شرمن الذين يتبعون المتشابه ويدعون المحكم (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم فقيل لهان أهل الكتاب يتحفون ولا ينتعلون في الصلاة فقال فاحتفو او انتعلو او خالفو اأهل الكتاب قالو افان أهل الكتاب يقصون عنانيتهم ويفرون سبالهم فقال قصو اسبالكم ووفر واعنا نيتكم وخالفو أأهل الكتاب ذكره أحمد (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يانبي الله مررت بغارفيه شيء من ماء فحدثت نفسي بان اقيم فيه فيقو تني مافيه من ماء واصيب ما حوله من البقل و اتخلى عن الدنيا فقال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم انى لم ابعث باليهودية ولا بالنصر انية ولكنى بعثت بالحنيفية السمحة والذى نفس محمد بيده لغدوة أوروحة في سبيل الله خير من الدنيا ومافيها ولمقام احدكم في الصف خير من صلاته ستين سنة

﴿ فصل ﴾ واخبرهم ان الله سبحانه وتعالي حرم عليهم بيع الخمرو الميتة والخنزير والاصنام فسألوه وقالوا أرأيت شحوم الميتة فانه يطلي بهاالسفن ويدهن بهاالجلود ويستصبح بهاالناس فقال هوحرام ثم قال قاتل الله اليهو دفان الله لما حرم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه وأكلو اثمنه وفي قوله هو حرام قولان (احدهما) ان هذه الافعال حرام(والثاني)انالبيم حراموان كانالمشتري يشتريه لذلك والقولان مبنيان على ان السؤال منهم هل وقع عن البيع لهذا الانتفاع المذكور او وقع عن الانتفاع المذكور والاول اختيار شيخناوهو الاظهرلانه لم يخبرهمأولا عن تحريم هذا الانتفاع حتى يذكرواله حاجتهم اليهوانما اخبرهم عن تحريم البيع فاخبروه انهم يتبايعونه لهذا الانتفاع فلم يرخص لهم في البيع ولم ينههم عن الانتفاع المذكورولا تلازم بين جواز البيع وحل المنفعة والله أعلم (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم ابوطلحة عن ايتام ورثو اخمرا فقال اهرقها قال افلا اجملها خلاقال لاحديث صحيح وفي لفظ أن أبا طلحة قال يارسول الله اني اشتريت خمر الايتام في حجري فقال إهرق الخمر وآكسر الدنان (وسأله) صلي الله عليه وآله وسلم حكيم بن حزام فقال الرجل يأتيني ويريد مني البيع وليس عندي مايطلب افأبيع منه ثم ابتاع من السوق قال لا تبع ماليس عندك ذكره احمد (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم ايضا فقال اني ابتاع هذه البيوع فما يحل لى منهاوما يحرم على منهاقال يابن اخي لاتبيعن شيئاحتي تقبضه ذكره احمدوعند النسائي ابتعت طعامامن طعام الصدقة فربحت فيه قبل أن اقبضه فاتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له ذلك فقال لا تبعه حتى تقبضه (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاح الذي اذا وجد جاز بيع الثمار فقال تحار وتصفار ويوكل منها متفق عليه (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ماالشيء الذي لا يحل منعه قال الماء قال ماالشيء الذي لا يحل منعه قال الملح قال شمماذا قال النار شمساً له صلى الله عليه واله وسلم ما الشيء الذي لا يحل منعه قال ان تفعل الخير خير لك ذكره ابو داود (وسئل) ان يحجر على رجل يغبن في البيع لضعف في عقدته فنهاه عن البيع فقال لا اصبر عنه فقال اذا بايعت فقل لا خلابة وانت في كل سلمة ابتعتها بالخيار ثلاثا (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل

ابتاع غلامافاقام عندهماشاءالله ان يقيم ثم وجدبه عيبا فرده عليه فقال البائع يارسول الله قداستغل غلامي فقال الخراج بالضمان ذكره ابو داود (وسألته) صلى الله عليه وآله وسلم امراة فقالت انى امراة ابيع واشتري فاذا اردت ان ابتاع الشيء سمت به اقل ممااريد ثم زدت حتى ابلغ الذي اريد واذا اردت ان ابيع الشيء سمت به اكثر من الذي اريد ثم وضعت حتى ابلغ الذي اريد فقال لا تفعلي اذا اردت ان تبتاعي شيئًا فاستامي به الذي تريدين اعطيت او منعت واذا اردت آن تبیعی شینافاستامی به الذی تریدین اعطیت اومنعت ذکره بن ماجه (وساله)صلی الله عليه وآاله وسلم بلال عن تمر ردي باع منه صاعين بصاع جيد فقال اوه عين الربالا تفعل ولكن اذا اردت ان تشتري فبع التمربيعا آخر ثم اشترى بالثمن متفق عليه (وساله) صلى الله عليه وآلهوسلم البراء بن عازب فقال اشتريت انا وشريكي شيئايدا بيدونسيئة فسالنا الني صلى الله عليه وآله وسلم فقال اما ما كان يدا بيد فخذوه وما كان نسيئة فذروه ذكره البخاري وهو صريح في تفريق الصفقة وعند النسائي عن البراءقال كنت اناوزيد بن ارقم تاجرين على عهد رسول صلى الله عليه وآله وسلم فسالناه عن الصرف فقال ان كان يدا بيد فلا باس وان كان نسيئة فلا يصلح (وساله)صلى الله عليه وآله وسلم فضالة ابن عبيد عن قلادة اشتراها يوم خيبر باثني عشر دينارا فيها ذهب وخرز ففصلهافو جد فيهااكثر من اثني عشر دينارافقال لا تباع حتى تفصل ذكر همسلم وهو يدل على مسئلة مدعجوة لأنجوز اذا كان أحدالعوضين فيهمافي الآخروزيادة فانه صريح الربا والصواب أن المنع مختص بهذه الصورة التي جاء فيها الحديث وما شابها من الصور (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الفرس بالا فراس والنجيبة بالا بل فقال لا بأس اذا كان يدا بيد ذكره أحمد (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم ابن عمر فقال اشتري الذهب بالفضة فقال اذا أخذت واحدامنهمافلا يفارقك صاحبك وبينك وبينه لبس وفى لفظ كنت أبيع الابل وكنت اخذ الذهب من الفضة والفضة من الذهب والدنانير من الدراهم من الدنانيرفسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا أخذت احدهما واعطيت الآخر فلا يفارقك صاحبك وبينك وبينه لبس ذكرهابن ماجه وتفسير هذامافي اللفظ الذي عندابي داودعنه قلت يارسول الله انى ابيع الابل بالنقيع فابيع بالدنانير وآخذ الدراهم وابيع بالدراهم واخذالدنانير آخذهذه من هذه واعطى هذه من هذه فقال لا باس ان تأخذها بسعر يومهامالم تفترقا وبينكماشي فكره احمدوسئل

صلى الله عليه وآله وسلم عن اشتراء التمر بالرطب فقال اينقص الرطب اذا يبس قالوا نعم فنهي عن ذلك ذكره احمد والشافعي ومالك رضي الله عنهم (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل اسلف فى نخل فلم يخرج تلك السنة فقال اردد عليه ماله ثم قال لا تسلفو افي النخل حتى يبدو صلاحه وفي لفظان رجلااسلم في حديقة نخل قبل ان يطلع النخل فلم يطلع النخل شيئا ذلك العامفقال المشتري هولي حتى يطلع وقال البائع انما بعتك الذخل هذه السنة فاختصاالي النبي فقال للبائع أخذمن نخلك شيئا قال لاقال فبم تستحل ماله اردد عليه ماله ثم قال لا تسلفوا في النخل حتى يبد وصلاحه وهو حجة لمن لم يجوز السلم الافي موجو دالجنس حال العقد كما يقوله الاوزاعي والثوري واصحاب الرأي (وسأله) رجل فقال ان بني فلان قد اسلموا القوم من اليهو دوانهم قد جاعو افاخاف أن يرتدوا فقال النبي من عنده قال رجل من اليهو دعندي كذا وكذا الشيُّ سماه اراه قال ثلا ثمائة دينار بسعر كذا وكذا من حائط بني فلان فقال عليه السلام بسعر كذا وكذاوليس من حائط بني فلان ذكره ابن ماجــه (فصل) وساله حمزة بن عبد المطلب فقال اجعلني على شي اعيش به فقال ياحمزة نفس تحييها احب اليك ام نفس تميتها فقال نفس احيها قال عليك نفسك ذكره أحمد (وسئل) ماعمل الجنة قال الصدق فاذا صدق العبد برواذابرا من واذا امن دخل الجنة (وسئل)ماعمل اهل النار قال الكذب اذ كذب العبد فجر واذا فجر كفر واذا كفر دخل النار (وسئل) عن افضل الاعمال فقال الصلاة قيل ثم مه قال الصلاة ثلاث مرات فلما غلب عليه قال الجماد في سبيل الله قال الرجل فان لي والدين قال آمرك بالوالدين خيراقال والذي بعثك بالحق نبيا لا جاهدت ولاأتر كهما فقال انت أعلم ذكره أحمد (وسئل)عن الغرف التي في الجنة يرى ظاهرها من باطنها و باطنهامن ظاهرها لمن هي قال لمن الان الكلام وأطعم الطعام وبات لله قائمًا والناس نيام (وسأله) رجل ارأيت ان جاهدت بنفسي ومالى فقتلت صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر ادخل الجنة قال نعم فقال ذلك مرتين أو ثلاثاقال الإ انمت وعليك دين وليس عندك وفاؤه واخبرهم بتشديد أنزل فسالوه عنه فقال الدين والذي نفسى بيده لو ان رجلا قتل في سبيل الله ثم عاش ثم قتل في سبيل الله ما دخل الجنة حتى يقضي دينه ذكرهما أحمد (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل عن أخيه مات وعليه دين فقال هو محبوس بدينه فاقض عنه فقال يارسول الله قد اديت عنه الا دينارين ادعتهاامرأة وليس لهابينة فقال اعطها فانهامحقة ذكره احمد (وفيه) دليه لعلى ان الوصى اذاعلم ثبوت الدين على الميت جازله وفاؤه و ان لم تقم به بينة (وسألوه) عليه السلام ان يسعر لهم فقال ان الله هو الخالق القابض الباسط الرازق و انى لارجو ان التي الله ولا يطلبني احد؟ ظلمة ظلمتها اياه فى دم اومال ذكره احمد

وسأله صلى الله على الله عليه وآله وسلم رجل فقال ارضى ليس لاحد فيها شركة ولا فسمة الا الجار فقال الجاراحق بصقبه ذكره احمد والصواب العمل بهذه الفتوي اذااشتركافي طريق اوحق من حقوق الملك (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم أى الظلم اعظم قال ذراع من الارض ينتقصه من حق اخيه وليست حصاة من الارض اخذها الاطوقها يوم القيامة الى قعر الارض ولا يعلم قعرها الا الذي خلقها ذكره احمد (وافتى) صلى الله عليه وآله وسلم في شاة ذبحت بغير اذن صاحبها وقدمت اليه ان تطعم الاساري ذكره ابو داود

وفصل وافتي صلى الله عليه وآله وسلم بان ظهر الرهن يركب بنفقته اذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب النفقة ذكره البخاري واخذ احمد وغيره من اغمة الحديث بهذه الفتوي وهو الصواب (وافتي) صلى الله عليه وآله وسلم بان الرهن لا يغلق من صاحبه الذي رهنه له غنمه و عليه غرمه حديث حسن (وافتي) صلى الله عليه وآله وسلم في رجل أصيب في ثمار ابتاع افكثر دينه فامر ان يتصدق عليه فلم يوف ذلك دينه فقال للغرما ، خذوا ما وجدتم وليس في الاذلك ذكره مسلم (وافتي) صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك ماله بعينه عند رجل قد افلس فهوا حق به من غيره متفق عليه

و فصل و سالته صلي الله عليه و آله و سلم امرأة عن حلى لها تصدقت به فقال لها لا يجوز لا مرأة عطية في ما لها الا باذن زوجها و في لفظ لا يجوز للمرأة أمر في ما لها اذاملك زوجها عصمتها ذكره اهل السنن وعند ابن ماجه ان خيرة امرأة كعب بن مالك اتته بحلى فقالت تصدقت بهذا فقال هل استاذنت كعبافقالت نعم فبعث الي كعب فقال هل اذنت لخيرة ان تتصدق بحليها هذا فقال نعم فقبله رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم (وسأله) صلى الله عليه و آله و سلم رجل فقال ليس لي مال ولي يتيم فقال كل من مال يتيمك غير مسر ف ولا مبذر لا متاثل مالا و من غير ان تفي مالك او قال تفدي مالك و فالدي مالك و لا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن عن لو المو الله المالي حتى جعل الطعام يفسد و اللحم ينتن فسالواعن ذلك رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فنزلت (و آن تخالطي هم فاخوانكم و اللحم ينتن فسالواعن ذلك رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فنزلت (و آن تخالطي هم فاخوانكم

والله يعلم المفسدمن المصلح) في كره احمدواهل السنن (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن لقطة الذهبوالورق ففال اعرف وكاءها وعفاصهاثم عرفهاسنة فان لمتعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك فانجا،طالبها يوما من الدهر فادها اليه (فسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن ضالة الابل فقال مالك ولهادعها فان معها حذاء هاوسقاءها تردالماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها (فسئل) صلي الله عليهوآ لهوسلم عن الشاة فقال خذهافاتماهي لك اولاخيك اوالذئب متفق عليه وفي لفظ لمسلم فان جاء صاحبها فعرف عفاصهاوعددهاووكاءها فاعطها اياه والافهى لكوفي لفظ المسلمثم كلها فانجاء صاحبها فادهااليه وقال ابى بن كمب وجدت صرة على عهدرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها مائة دينار فاتيت بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عرفها حولا فعرفتها حولا ثم اتيته بها فقال عرفها حولافعرفتها ثم اتيته بها فقال عرفها حولا فعرفتها ثم اتيته الرابه قفال اعرف عددها وكاءها ووعاء مما فانجاء صاحبها والافاستمتع بها فاستمتعت بها متفق عليه واللفظ للبخاري (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل من مزينة عن الضالة من الابل قال معها حذاً وها وسقاؤها تا كل الشجر وترد الماء فدعها حتى ياتيها باغيها قال الضالة من الغنم قال لك اولا خيك او للذئب تجمعها حتى ياتيها باغيها قال الحريسة التي توجد في مراتعها قال فيها ثمنها مرتين وضرب نكال ومااخذ من عطنه ففيه القطع اذابلغ مايؤخذ من ذلك ثمن المجن قال يارسول الله فالثماروما أخذمنها في المامها قال ما أخذ بفمه فلم يتخذخ بيئة فليس عليه شيء ومااحتمل فعليه ثمنه مرتين وضرب ونكال وماأخذمن أجرانه ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجن قالو ايارسول الله فاللقطة يجدها في . بيل العامرة قال عرفها حولافان وجدت باغيها فادهااليه والافهى لك قال مايوجد في الحرب العادى قال فيــه وفي الركاز الخس ذكره احمدواهل السنن والافتاء بمافيه متعين وان خالفه من خالفه فانه لم يعارضه ما يوجب تركه (وافتي)بان من وجدلقطة فليشهد ذوى عدل وليحفظ عفاصها ووكاء هاثم لا يكتم ولا يغيب فان جاء ربهافهواحقبها والافهومال الله يؤتيه من يشاء (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل جلس لحاجته فاخرج جرذمن جحردينارا ثمأخرج آخرثم اخرج آخرحتي اخرج سبعة عشر دينارا ثم أخرج طرف خرقة حمراء فأتى بهاالسائل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبره خبرها وقال خذ صدقتها قال ارجع بها لاصدقة فيهابارك الله لك فيهاثم قال العلك آهويت بيدك في الجحر قلت لا والذي اكرمك بالحق فلم يفن آخرها حتى مات وقوله والله أعلم لعلك اهويت بيدك في الجحر اذلو فعل

ذلك لكانذلك في حكم الركاز وانما ساق الله هذا المال اليه بغير فعل منه أخرجته له الارض عنزلة مايخرج من المباحات ولهذا والله أعلم لم يجعله لقطة اذلعله علم انه من دفن الكفار ﴿ فصل ﴾ واهدى له صلى الله عليه وآله وسلم عياض بن حماد ابلاقبل ان يسلم فابي ان يقبلها وقال انا لانقبل زبدالمشركين قال قلتوما زبدالمشركين قال رفدهم وهديتهم ذكره احمد ولاينافي هذا قبوله هدية أكيدر وغيره من أهل الكتاب لانهم اهل كتاب فقبل هديتهم ولم يقبل هدية المشركين (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم عبادة بن الصامت فقال رجل اهدى الى قوساً ممن كنت اعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال وأرمى عليها في سبيل الله فقال ان كنت يحب ان تطوق طوق من نار فاقبلها ولا ينافي هذاقوله ان احق ماأخذتم عليه اجراكتاب الله في قصة الرقية لان تلك جعالة على الطب فطبه بالقرآن فأخذ الاجرة على الطب لاعلى تعليم القرآن وههنا منعه من أخذ الاجرة على تعليم القرآن فان الله تعالى قال لنبيه قال لأأسالكم عليه أجرا وقال تعالى قل ماسألتكم من أجر فهو ا كم وقال تعالى اتبعوا من لا يسااكم اجرافلا يجوزاً خذ الاجرة على تبايغ الاسلام والقرآذ (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلمأ بو النعمان بن بشير ان يشهده على غلام نحله لا بنه فلم يشهد وقال لاتشهدني على جوروفي افظ ان هذا لا يصلحو في لفظ اكل ولدك نحلته مثل هذا قال لا قال فا تقو الله وأعدلو أبين أولادكم وفى لفظ فارجعه وفى لفظ أشهد على هذاغيرى متفق عليه وهذا أمرتهد يدقطع الاأمر اباحة لانهساه جورا وخلاف العدل وأخبرانه لايصلح وأمره برده ومحال مع هذا ازياذن الله له في الاشهاد على ماهذاشأنه وبالله التوفيق (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه فقال يارسول الله قدبلغ بىمن الوجع ماترى وانارجل ذومال ولاير ثنى الاابنة لي أفاتصدق بثلثي مالى قال لاقلت في الشطريار سول الله قال لا قلت فالثلث قيال الثلث والثلث كثير انك أن تذر ورثتك أغنياء خيرمن ان تذرهم عالة يتكففون الناس وانك لن تنفق نفقة تبتغي بهاوجه الله الا أجرت بهاحتي ما تجعل في في امرأتك متفق عليه (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم عمر و بن العاص فقال يارسول الله انأبي اوصي ان يعتق عنه مائة رقبة فاعتق ابنه هشام خمد بن وبقيت عليه خمسون رقبة افاعتق عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه لوكان مسلما فاعتقتم عنه او تصدقتم عنه او حججتم عنه بلغه ذلك ذكره أبو داود ﴿ فصل ﴾ (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ان ابن ابني مات فمالي من ميراثه فقال لك

السدس فلمأدبر دعاه فقال لكسدس آخر فلما ولى دعاه وقال ان السدس الأخر طعمة ذكره أحمد (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الكلالة فقال يكفيك من ذلك الآيةالتيأنزلت في الصيف في آخر سورة النساء ذكره مالك (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم جابر كيف اقضى في مالي ولا يرثني الاكلالة فنزلت يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ذكره البخاري (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم يميم الدارى يارسول الله ماالسنة في الرجل من المشركين يسلم على يد رجل من المسلمين فقال هوأولى الناس بمحياه ومماته ذكره ابو داود (وسالته) صلى الله عليه وآله وسلمام أة فقالت كنت تصدقت على أي بوليدة وانهاماتت وتركت الوليدة (قال) قد وجب أجرك ورجعت اليك في الميراث ذكره أبو داودوهو ظاهر جدافي القول بالرد فتامله (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الكلالة قال ماخلاالولد والوالدذكره ابو عبدالله المقدسي في احكامه (وسالته)صلى الله عليه وآله وسلم امرأة سعد فقالت يارسون الله هاتان ابنت سعد قتل معك يوم أحدوان عمهماأخذ جميع ماترك أبوهما وانالمرأة لاتنكح الاعلى مالهافسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتي انزلت آية الميراث فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخاسعد بن الربيع فقال اعط بنتی سعد ثلثی میرائه واعط امرأته الثمن و خذ انت مابقی ذکره احمد (وسئل) ابو موسی الاشعريءن ابنة وابنة ابن واخت فقال للبنت النصف وللاخت النصف وأت ابن مسعود فسيتابعني فسئل ابن مسعود واخبر بقول ابي موسى فقال لقد ضللت اذا وما انامن المهتدين اقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للبنت النصف ولا بنة الابن السدس تكملة الثلثين ومابقي فللاخت ذكره البخاري (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال عندي ميراث رجل من الازد ولست اجدازديا ادفعه اليه قال اذهب فالتمس ازدياحولا فأتاه بعد الحول فقال يارسول الله لماجدازديا ادفعه اليه قال فانطلق فانظر اولخزاعي تلقاه فادفعه اليه فلما ولى قال على بالرجل فلماجانه قال انظر اكبرخزاعة فادفعه اليه ذكره احمد(وسئل) صلى الله عليه وآلهوسلم عن رجل مات والمريدع وارثاالا غلاماله كان اعتقه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل له احدقالوا لا الاغلاما له كان اعتقه فجعل رسول الله صلى الله عليه وآ له وسلم ميراثه له ذكره احمدواهل السنن وهو حسن وبهذا الفتوي ناخذ (وافتي) صلى الله عليه وآله وسلم بان امرأة تحوز ثلاث مواريث عتيقهاولقيطها وولدهاالذي لاعنت عليه ذكره احمد واهل السنن وهو حديث حسن

وبه ناخذ (وافتي)صلى الله عليه وآله وسلم بأن المرأة ترث من دية زوجها وماله وهو يرثمن دبتها ومالها مالم يقتل احدهاصاحبه عمدا فاذا قتل احدهما صاحبه عمدا لم يرث من ديته وماله شيئا وان قتل احدهما صاحبه خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديته ذكره ابن ماجه وبه ناخذ (وافتى) صلى الله عليه وآله وسلم بأنه ايمارجل عاهر بحرة أوامة فالولد ولدز نالايرث ولا يورث ذكره الترمذي (وقضى) صلى الله عليه وآله وسلم في ولد المتلاعنين انه يرث امه ويرثه امه ومن قذفها جلد ثمانين ومن دعاه ولدزنا جلد ثمانين ذكره احمـ د وابو داود وعند ابي داودوجعل ميراث ولدالملاعنة لامه ولورثتها من بعدها (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم الشريد ابن سوید فقال ان ای او درت ان تعتق عنها رقبة مؤمنة وعندی جاریة سوداء نوبیة افاعتقها عنها فقال ائت بها فقال من ربك تالت الله قال من انا قالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اعتقهافانها مؤمنة ذكره اهل السنن (وساله)صلى الله عليه وآلهوسلم رجل فقال على عتق رقبة مؤمنة واتاه بجارية سوداء اعجمية فقال لها اين الله فاشارت الى الساء باصبعها السبابة فقال لها من انا فأشارت باصبعها إلى رسول الله والى الماء اي انت رسول الله فقال اعتقها ذكره احمد (وساله) معاوية بن الحكم السلمي فقال كانت لي جارية ترعي غنمالي قبل نجد والجوابية فاطلعت ذات يوم فاذاالذئب قدذهب بشاة من غنمها وانارجل من بني آدم آسف كما ياسفون فصككتها صكة فعظم ذلك على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت افلااعتقها فقال ايتني بها فقال لها اين الله قالت في الساء قال من أنا قالت أنت رسول الله قال اعتقها فأنها مؤمنة قال الشافعي فلما وصفت الايمان وان ربها تبارك وتعالى في السماء قال اعتقها فانها مؤمنة فقد سال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اين الله (و)سأل صلى الله عليه وآله وسلم اين الله فاجاب من ساله بان الله في الساء فرضي جوابه وعلم به انه حقيقة الايمان لربه واجاب هو صلى الله عليه وآله وسلم من سأله اين الله ولم ينكر هذا السوال عليه وعند الجهمي أن السوال باين الله كالسوال بما لونه وماطعمه وماجنسه وماأصله ونحوذلك من الاسئلة المحالة الباطلة (وسالته) صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة ام المؤمنين فقالت اشعرت اني اعتقت وليدتي قال لو اعطيتها اخوالك كان اعظم لاجرك متفق عليه (وساله)صلي الله عليه وآله وسلم نفر من بني سليم عن صاحب لهم قد اوجب يعني النار بالقتل فقال اعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضوا من

النار ذكره ابوداود (وساله) صلى الله عليه واله وسلم رجل كم اعفو عن الخادم فصمت عنه ثم قال يارسول الله كم اعفو عن الخادم قال اغف عنه كل يوم سبعين مرة ذكره ابو داود (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن ولد الزنا فقال لا خير فيه نعلان اجاهد فيهما في سبيل الله احب الى من ان اعتق ولد الزناذ كره احمد وساله صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن عبادة فقال ان امی ماتت وعلیها نذرافیجزی عنها ان اعتق عنها قال اعتق عن امك ذكره احمد وعند الك ان امى هلكت فهل ينفعها أن اعتق عنها فقال نعم واستفتته صلى الله عليه وآله وسلم عائشة رضى الله عنهافقالت اني أردت ان اشترى جارية فاعتقها فقال اهلها نبيعكها على ان ولاء هالنا فقال لا منعك ذلك انما الولاء لمن اعتق والحديث في الصحيح (فقالت)طائفة يصح الشرط والعقد ويجب الوفاءبه وهو خطأ (وقالت)طائفة يبطل العقد والشرط وانماصيح عقد عائشة لان الشرط لم يكن في صلب العقد وانما كان متقد ماعليه فهو بمنزلة الوعدلايلزم الوفاء به وهذا وانكان اقرب من الذي قبله فالنبي صلى الله عليه وآلهُ وسلم لم يعال به ولاأشار في الحديث اليه بوجه ما والشرط المتقدم كالمقارن (وقالت)طائفة في الكلام اضار تقديره اشترطي لهم الولاء ولاتشتر طيهفان اشتراطه لايفيد شيألان الولاءلن اعتق وهذااقر بمن الذي قبله مع مخالفته لظاهر اللفظ (وقالت)طائفة اللام بمعنى على اي اشترطي عليهم الولافانك انت التي تعتقين والولاء لمن اعتق وهذا وانكان اقل تكافا مماتقدم ففيه الغاءالا شتراط فانها لولم تشترطه لكان الحكم كذلك (وقالت)طائفة هذه الزيادة ليست من كلام النبي عليه السلام بل هي من قول هشام بن عروة وهذا جوابالشافعي نفسه (وقال شيخنا) بل الحديث على ظاهره ولم يامرها النبي عليه السلام باشتراط الولاء تصحيحا لهذا الشرطولا اباحة له ولكن عقوبة لمشترطه اذأبي ان يبيع جارية للمعتق الا باشتراط مايخالف حكم الله تعالي وشرعه فامرها انتدخل تحت شرطهم الباطل ليظهر به حكم الله ورسوله لأنالشر وط الباطلة لاتغير شرعه وان من شرط مايخالف دَينه لم يجزان يوفى له بشرطه ولايبطل البيع بهوان منعرف فسادالشرط وشروطه الغي اشتراطه ولم يعتبر فتامل هذه الطريقة وماقبلهامن الطرق والله تعالى اعلم

﴿ فصل ﴾ وسئل صلي الله عليه وآله وسلم اى النساء خير فقال التي تسره اذا نظر وتطيعه اذا أمر ولا تخالفه فيما يكره في نفسها وماله ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم أى المال

يتخذ فقال ليتخذأ حدكم قلبا شاكرا ولسانا ذاكرا وزوجة مؤمنه تعين احدكم على أمر الآخرة ذكره أحمد والترمذي وحسنه (وسأله)عليه السلام رجل فقال اني أصبت امرأة ذات حسب وجمال وانها لاتلد أفاتزوجهاقال لاثمأتاه الثانية فنهاه ثماتاه الثالثة فقال تزوجوا الولود الودود فانى مكاثر بكم الامم وساله أبو هريرة رضي الله عنه فقال اني رجل شاب و اني أخاف الفتنة ولا اجدما اتروج به أفلا اختصي قال فسكت عني ثم قلتِ فسكت عني ثم قال يابا هريرة جف القلم بما انت لاق فاختصر على ذلك اوزدد كره البخاري وساله آخر فقال يارسول الله ائذن لي أن اختصى قال خصاء امتى الصيام ذكره أحمد (وساله) ناس من أصحابه فقالوا ذهب أهل الدثور بالاجور يصلون كا نصلي ويصومون كانصوم ويتصدقون بفضول اموالهم قال اوليس قد جعل الله لكم ماتصدقون بهان كل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وأمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة وفي بضع أحدكم صدقة قالو إيارسول الله ياتي أحد ناشهو ته ويكون له فيها أجرقال أرأيتم لوكان وضعها في حرام اكان عليه وزر فكذلك اذا كان وضعها في الحلال كان له أجر ذكره مسلم (وافتي) صلى الله عليه واله وسلم من أراد ان يتزوج امراة بان ينظر اليهاوساله المغيرة ابن شعبة عن امراة خطبها قال اذهب فانظر اليها فانه اجدران يدوم بينكما فاتى ابويهما فاخبرهما بقول رسول الله فكانها كرهاذلك فسمعت ذلك المراة وهي في خدرها فقالت ان كان النبي امرك ان تنظر فانظر والافاني انشدك كانهاعظمت ذلك عليه قال فنظر تاليهافتز وجتهافذ كرمن موافقتها لهذ كره احمدواهل السنن (وساله) جرير عن نظر الفجاءة فقال اصرف بصرك ذكره مسلم (وساله) رجل فقال عوراتناماناتي منهاومانذر قال احفظ عورتك الامن زوجتك وما ملكت يمينك قال قلت يارسول الله اذا كان القوم بعضهم في بعض فقال ان استطعت ان لا يرينها أحد فلا يرينها قال قلت يارسول الله اذا كان احدنا خالياقال الله احق ان يستحى منه ذكره اهل السنن وساله رجل ان يروجه امراة فامره ان يصدقهاشيئا ولو خاتمامن حديدفلم يجده قال ما معكمن القران قال معي سورة كذا وسورة كذا قال تقرأهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتكها عامعك من القرآن متفق عليه (واستاذنته) ام سامة في الحجامة فامر ابا طيبة ان يحجمها قال حسبت انه كان اخاها من الرضاعة او غلاما لم يحتلم ذكره مسلم (وامر) عليه السلام المسلمة وميمونة أن يحتجبا من ابن الم مكتوم فقالتااليس هو اعمي لا يبصر ناولا يعرفنا

قال افعميا وأن انها السهاتبصرانه ذكره أهل السنن وصححه الترمذي (فاخذت) طائفة مهذه الفتوى وحرمت على المرأة نظرهاالي الرجل وعارضت طائفة أخرى هذا الحديث محديث عائشة في الصحيحين انها كانت تنظر الى الحبشة وهم يلعبون في المسجد وفي هذه المعارضة نظر اذ لعل قصة الحبشة كانت قبل نزول الحجاب (وخصت) طائفة أخرى ذلك بازواج النبي عليه السلام وسألته عائشة رضي الله عنها عن الجارية ينكحها أهلها اتستأمر أملا فقال نعم تستأمر قالت عائشة رضي الله عنهافانها تستحي فقال عليه السلام فذاك اذنها اذاهي سكتت متفق عليه وبهذه الفتوي نأخذ وانه لابد من استئمار البكر وقد صح عنه صلى الله عليمه وآله وسلم الايم احق بنفسهامن وليها والبكر تستامر في نفسها واذنها صاتها وفي لفظ والبكر يستأذنها ابوها في نفسها واذنها صاتها وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وآله وسلم لاتنكح البكر حتى تستاذن قالوا وكيف اذنها قال ان تسكت (وسالته)جارية بكر فقالت ان أباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد امر باستئذان البكر ونهي عن انكاحها بدون استيذانها وخير صلى الله عليه وآله وسلم من نكحت ولم تستاذن فكيف بالعدول عن ذلك كله ومخالفتــه بمجرد مفهومقوله الايماحق بنفسها من وليهاكيف ومنطوقه صريح في ان هذا المفهوم الذي فهمه من قال تنكح بغير اختيارهاغير مراد فانه قال عقيبه والبكر تستاذن في نفسها بل هذا احتراز منه صلى الله عليه وآله وسلم من حمل كلامه على ذلك المفهوم كماهو المعتاد في خطابه كقوله لا يقتل مسلم بكافر ولاذوا عهدفي عهده فانه لما نفي قتل المسلم بالكافر او هم ذلك اهدار دم الكافر وانه لاحرمة له فرفع هذا الوهم بقوله ولاذو عهد في عهده ولما كان الاقتصار على قوله ولاذو عهد موهم انه لايقتل اذا ثبت له العهدمن حيث الجملة رفع هذا الوهم بقوله في عهده وجعل ذلك قيدالعصمة العهد فيه وهذا كثير في كلامه صلى الله عليه وآله وسلم لمن تامله كفوله لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فان نهيه عن الجلوس عليها لما كان ربما يوهم التعظيم المحذوررفعه بقوله ولاتصلوااليها والمقصود ان أمره باستيذان البكر ونهيه عن نكاحها بدون اذنها وتخييرها حيث لم تستاذن لامعارض له فيتعين القول به وبالله التوفيق (وسئل) صلى الله عليه واله وسلم عن صداق النساء فقال هو مااصطاح عليه اهلوهم ذكرهالدار قطني وعنده مرفوعا انكحوا اليتامي قيل يارسول الله ماالعلائق بينهم قالما تراضي عليه الاهلون ولو قضيبا من أراك (وسالته)

صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت ان أبي زوجني من ابن اخيه ليرفع بي خسيسته فجعل الامراليهافقالت قد أجزت ماصنع أبي ولكن اردت ان يعلم النساء ان ليس الى الاباء من الامرشي ذكره احمدوالنسائي ولماهلك عثمان بن مظعون ترك ابنةله فزوجها عمهاقدامة من عبد الله بن عمر ولم يستأذنها فكرهت نكاحه واحبت ان يتزوجها المفيرة بن شعبة فنزعها من ابن عمر وزوجها المغيرة وقال انهايتيمة ولا تنكح الاباذنهاذكره احمد (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم مرثد الغنوى فقال يارسول الله انكح عناقا وكانت بغيا عكة فسكت عنه فنزلت الآية الزاني لاينكح الا زانية اومشركة والزانية لاينكحها الازان اومشرك فدعاه فقرأها عليه وقال لاتنكحها (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل آخر عن نكاح امرأة يقال لها أممهز ولكانت تسافح فقرأ عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الآية ذكره احمد (وافتي)صلى الله عليه وآله وسلم بان الزاني المجلو دلاينك الامثله فاخذ بهذه الفتاوي التي لامعارض لها الامام احمد ومن وافقه وهي من محاسن مذهبه رحمة الله عليه فأنه لم يجوزان يكون الرجلزوج قحبة ويعضد مذهبه بضعة وعشرون دليلاقدذكر ناهافي مواضع أخروأ سلم قيس بن الحارث وتحته ثمان نسوة (فسال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك منهن اربعاذ كرهما احمدوهما كالصريح في ان الخيرة اليه بين الاوائل والاواخر (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم فيروز الديامي فقال اسلمت وتحتي اختان فقال طلق ايتهم اشئت ذكره احمد (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم بصرة بن اكتم فقال نكحت امرأة بكرافي سترها فدخلت عليهافاذا هي حبلي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهاالصداق بمااستحللت من فرجها والولد عبدلك فاذا ولدت فاجلدوها وفرق بينهماذكره ابوداود ولايشكل من هذه الفتوى الامثل عبودية الولد والله اعلم (واسلمت) امرأة على عهده صلى الله عليه وآله وسلم فتزوجت فجاء زوجها فقال يارسول الله اني كنت اسلمت وعلمت باسلامي فانتزعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زوجها الآخر وردهاالي الاول ذكره احمدوابن حبان (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لهاصداقا حتىمات فقضي لهاعلى صداق نسائها وعليها العدة ولها الميراث ذكره احمدواهل السنن وصححه الترمذي وغيره وهذه فتوى لأمعارض لهافلاسبيل الى العدول عنها (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن امرأة تزوجت ومرضت فتمعط شعرها فارادوا ان يصلوه فقال لعن

الله الواصلة والمستوصلة متفق عليه (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن العزل قال اوانكم لتفعلون قالها ثلاثا مامن نسمة كائنة الي يوم القيامة الاوهي كائنة متفق عليه ولفظ مسلم ألا عليكم ان لا تفعلوا ما كتب الله عز وجل خلق نسمة هي كائنة الي يوم القيامة الاستكون (وسئل) أيضاً عن العزل فقال ما من كل الماء يكون الولد واذا أراد الله خلق شيء فلم يمنعه شيء (وسأله) آخر فقال ان لي جارية وانا أعزل عنها وانا أكره ان تحمل وانا أريد مايريد الرجال وان اليهود تحدث ان العزل مؤدة صغرى فقال كذبت اليهود لواراد الله ان يخلقه مااستطعت ان تصرفه ذكر هما أحد وابوداود (وسأله) آخر فقال كذبت اليهود لواراد الله ان يخلقه مااستطعت ان تصرفه ذكر هما شيئا اذا اراد الله فجاء الرجل فقال لرسول الله ان الجارية التي كنت ذكرتها لك حملت فقال انا عبد الله ورسوله ذكره مسلم وعنده ايضا ان لي جارية هي خادمتنا وساقيتنا وانا اطوف عليها وانا اكره ان يحمل فقال اعزل عنهاان شئت فانه سيأتيها ماقدر لها فلبث الرجل ثم اناه فقال ان الجارية قد حملت فقال لو ان الماء النبي يكون منه الولد أهر قته على صخرة الاخرجه الله منها وليخلقن الله عز وجل نفساهو خالقها ذكره المدر وسأله) آخر فقال اني أعزل عن امرأتي فقال لم تفعل ذلك فقال اني الشفق على ولدها فقال عليه السلام لو كان ذلك ضارا ضرفارس والروم وفي لفظ ان كان كذلك فلأ ماضر ذلك فارس والروم وفي لفظ ان كان كذلك فلأ ماضر ذلك فارس والروم ذكره مسلم

﴿ فصل ﴾ وسالت امراة من الانصار عن التجبية وهي وطئ المراة في قبلها من ناحية دبرهافتلا قوله تعالى نساء كم حرث لكم فاتوا حرث كم انى شئتم صماما واحدا ذكره احمد (وساله) عمر رضي الله عنه فقال يارسول الله هلك تقال ومااها كك قال حولت رجلي البارحه فلم يردعليه شيئا فاوحي الله الي رسوله نساء كم حرث لهم فاتوا حرث كم انى شئتم اقبل وادبر واتقوا الحيضة والدبرذكره احمد والترمذي وهذا هو الذي اباحه الله ورسوله وهو الوطي من الدبر لافي الدبر وقد قال ملمون من اتى امراته في دبرها وقال من اتى حائضااوام راة في دبرها وقال لا ينظر الله الي رجل الي رجلا و امراة في الدبر وقال في الذي ياتي امراته في دبرها هي اللوطية الصغري وهذه الاحاديث جميعها ذكره احمد في المستد (وسئل) ماحق المراءة على الزوج

قال أن يطعمها أذا طعم ويكسوها أذا أكتسى ولا يضرب الوجه ولا يقبح ولا يهجر ألا في البيت ذكره أحمد وأهل السنن

﴿ فصل ﴾ وسالته عائشة ام المؤمنين فقالت ان افلح اخاابي القعيس استاذن على وكانت امراته ارضعتني فقال ائذني له انه عمك متفق عليه (وساله) اعرابي فقال اني كانت لي امراة فتزوجت عليها اخرى فزعمت امراتي الاولى انها ارضعت امراتي الحدثاء رضعة او رضعتين فقال لأتحرم الاملاجة ولا الاملاجتان ذكره مسلم (وسالته) سهلة بنت سهيل فقالت ان سالماقد بلغ مايبلغ الرجال وعقل ماعقلو أو أنه يدخل علينا واني اظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئافقال أرضعيه تحرمي عليه ويذهب الذي في نفس ابي حذيفة فرجوت فقالت اني قد ارضعته فذهب الذي في نفس ابي حذيفة ذكره مسلم فاخذ طائفة من السلف بهذه الفتوي منهم عائشة ولم ياخذ بها اكثر اهل العلم وقدمو اعليها احاديث توقيت الرضاع المحرم بماقبل الفطام وبالصغر وبالحولين لوجوه (احدها)كثرتهاوانفراد حديث سالم (الثاني)أنجميع ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلا عائشة رضي الله عنهن في شق المنع (الثالث) انه احوط (الرابع) ان رضاع الكبير لا ينبت لحما ولا ينشر عظما فلا محصل به البعضية التي هي سبب التحريم (الخامس) انه يحتمل ان هـذا كان مختصا بسالم وحده ولهذالم يجي ذلك الا في قصته (السادس) ان رسول الله صلى الله عليــه وآله وسلم دخل على عائشة وعندها رجل قاعد فاشتد ذلك عليه وغضب فقالت انه اخي من الرضاعة فقال انظرن من اخو أنكن من الرضاعة فانماالرضاعة من الحجاعة متفق عليه واللفظ لمسلم وفي قصة سالم مسلك آخروهو انهذاكان موضع حاجة فان سالما كان قد تبناه ابو حذيفة ورباه ولم يكن له منه ومن الدخول على اهله بدفاذادعت الحاجة الي مثل ذلك فالقول به مما يسوغ فيه الاجتهاد ولعل هـ ذا المسلك اقوى المسالك واليه كان شيخنا يجنح والله اعلم (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم ان ينكح ابنة حمزة فقال لا يحل لي انها ابنة اخي من الرضاعة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ذكره مسلم (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن الحارث فقال تزوجت امرأة فجاءت امة سوداء فقالت أرضعتكما وهي كاذبة فاعرض عنه فقال انها كاذبة فقال كيف بها وقد زعمت بأنها ارضعتكما دعها عنك ففارقها وأنكحت غيره ذكره مسلم وللدار قطني دعها عنك فلا خير لك فيها (وسأله) صلى الله عليه وألهوسلم رجل فقال مايذهب عني مذمة الرضاع فقال غرة عبد اوأمة ذكره الترمذي وصححه

والمذمة بكسر الذال من الذمام لا من الذم الذي هو نقيض المدح والمعنى أن للمرضعة على المرضع حقا وذماما فيذهبه عبداوامة فيعطيها اياه (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم ما الذي يجوز من الشهود في الرضاع فقال رجل او امرأة ذكره احمد

﴿ فصل ﴾ من فتاويه صلى الله عليه وآله وسلم في الطلاق ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه سأله عن طلاق ابنة امرأته وهي حائض فأمر بان يواجعها تم يمسكهاحتي تطهر تم تحيض تم تطهر تم انشاء ان يطلق بعد فليطلق (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقــال ان امرأتي وذكرمن بذائهافقال طلقهافقال اندلها صحبة وولداقال مرهاوقل لهافان يكن فيهاخير فستفعل ولاتضرب ظعينتك ضربك أمتك ذكر داحمد (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم آخر فقال ان امر أتى لاترد يدلامس قال غيرها انشئت وفي لفظ طلقها قال اني أخاف ان تنتبعها نفسي قال فاستمتع بهافعورض بهذا الحديث المتشابه الاحاديث المحكمة الصريحة في المنع من تزويج البغايا واختلفت مسالك المحرمين لذلك فيه (فقالت) طائفة المرادباللامس ملتمس الصدقة لاملتمس الفاحشة (وقالث) طائفة بل هذا في الدوام غيرمؤ ثروانما المانع ورودالعقد على زانية فهذا هو الحرام (وقالت) طائفة بل هذا من التزام اخف المفسدتين لدفع اعلاهمافانه لما أمر بمفارقتها خاف ان لا يصبر عنهافيو اقعها حرامافأمره حينيَّذ بامساكهااذ مواقعتها بعدعقدالنكاح اقل فسادا من مواقعتها بالسفاح (وقالت) طائفة بل الحديث ضعيف لايثبت وقانت طائفة ليس في الحديث مايدل على انهاز أنية وانمافيه انها لاتمتنع ممن لمسها اووضع يده عليها أوتحو ذلك فهي تعطى الليان لذلك ولا يلزم ان تعطيه الفاحشة الكبرى ولكن هذا لا يؤمن معه اجابتهالداعي الفاحشة فأسره بفراقها تركالما يريبه الي مالا يريبه فلها اخبره بان نفسه تتبعها وانه لاصبرله عنهارأي مصلحة امساكهاارجح من مفارقتهالما يكر دمن عدم انقباضها عن من يلمسهافاً مر دبامسا كهاو هذالعله ارجح المسالك والله اعلم (وسالته) صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت ان زوجي طلقني ثلاثا واني تزوجت زوجاغيره وقددخل بي فلم يكن معه الامثل هدبة الثوب فلم يقربني الابهنة واحدة لم يصل مني الى شي افاحل لزوجي الاول فقال رسول الله صلى الله عليه وآلهوسلم لاتحلين لزوجك الاول حتى يذوق الآخر عسيلتك وتذوقي عسيلته متفق عليه (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم أيضاعن الرجل يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها الرجل فيغلق الباب ويرخى الستر ثم يطلقها قبل ان يدخل بها قال لا تحل للاول حتى يجامعها الآخر ذكره النسائي (وسئل)

صلى الله عليه وآله وسلم عن التيس المستعار فقال هو المجال شمقال لعن الله المحلل والمحال له ذكره ابن ماجه (وسالته) صلى الله عليه وآله وسلم امرأة عن كفر المنعمين فقال لعل احداكن ان تطول ايمتها بين ابويها تعنس فيرزقها الله زوجاويرزقها منهمالا وولدا فتغضب الغضبة فتقول مارأيت منه يوما خيراقطذكره احمد (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعافقام غضبان تم قال ايلعب بكتاب الله وانابين اظهركم حتى قامرجل فقال يارسول الله الااقتله ذكر دالنسائي وطلق ركانة بن عبديزيداخو بني المطاب اورأته ثلاثافي مجلس واحدفحزن عليها حزنا شديدافساله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف طلقتها فقال طلقتها ثلاثا فقال في مجلس واحد فقال نعم قال فانما تلك واحدة فارجعها انشئت قال فراجعها فكان ابن عباس يروى انما الطلاق عند كلطور فد كره احمد قال) حدثنا سعد بن ابر اهيم قال حدثني أبي عن محمد بن اسحاق قال حدثني داودبن الحصين عن عكرمة مولي ابن عباس فذكر دواحمد يصعبح هذاالاسنا دويحتج بهوكذلك الترمذي وقد قال عبد الرازق انبانابن جريح قال اخبرني بعض بني رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآلهوسلم عن عكرمة عن بن عباس قال طلق عبد يزيداً بوركانة واخوته أمركانة ونكح امرأةمن وزينة فجاء تالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت مايغني عنى الا كاتنني هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسهاففرق ينني وبينه فاخذت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حميته فدعا بركانة واخوته ثم قال لجلسائه اترون از ذلانا يشبه منه كذا وكذاه بن عبد يزيدو ذلاناه نه كذاو كذا قالو اندم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبديزيد طلقها ففعل فقال راجع امرأتك أم ركانة واخوته فقال اني طلقتها ثلاثا يارسول الله قال قد عامت راجعها وتلاياأها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن (قال) ابو داود ثنا احمد بن صالح قال حدثنا عبدالرزاق نذكر دفئ ذوطريقة أخرى متابعة لابن اسحاق والذي يخاف من ابن اسحاق التدايس وقدقال حد أني وهذاه ذهبه وبه انتي ابن عباس في احدى الروايتين عنه صحعنه ذلك وصح عنه امضاء النلاث موافقة لعمر رضى الله عنه وقدصح عنه صلى الله عليه واله وسلمان الثلاث كانت واحدة فيء بده وعهد أبى بكر وصدراه ن خلافة عمررضي الله عنهما وغاية مايقدر مع بعده ان الصحابة كانواعلى ذلك ولم يباغه وهذا وان كان كالمستحيل فانه يدل على انهم كانوا يفتون في حياته وحياة الصديق بذلك وقدانتي هو صلى الله عليه وآله وسلم به فهـذه فتواه وعمل أصحابه كانه اخذباليد ولامعارض لذلك ورأى عمر رضي الله عنه ان يحمل الناس على انفاذ الثلاث

عقوبة وزجرالهم لئلايرسلوها جملةوهذا اجتهادمنه رضي الله عنه غايته ان يكون سائغا لمصلحة رآها ولا يوجب ترك ماافتي بهرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان عليه اصحابه في عهده وعهد خليفته فاذاظهرت الحقائق فليقل امرؤماشاءالله وبالله التوفيق (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثافقال تزوجها فانه لاطلاق الابعدالنكاح (وسئل) صلى الله عليه وآلهوسلمءن رجل قال يوم اتزوج فلانة فهي طالق فقال طلق مالا يملك ذكرهما الدار قطني (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم عبد فقال ان مولاتي زوجتني وتريد ان تفرق بيني وبين امرأتي فحمدالله واثنى عليه وقال مابال أقوام يزوجون عبيدهم اماءهم ثميريدون انيفرقوا بينهم الاانما يملك الطلاق من أخذ بالساق ذكره الدارقطني (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم ثابت بن قيس هـ ل يصلح ان يأخذ بعض مال امرأته ويفارقهاقال نعم قال فاني قداصدقتها حديقتين وهما بيدها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم خذهما وفارقها ذكره ابو داو دوكانت قد شكته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتحب فراقه كما ذكره البخاري انها قالت يارسول الله ثابت بن قيس ماأعيب عليه في خلق ولادين ولكنى آكره الكفر في الاسلام فقال اتردين عليه حديقته قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقبل الحديقة وطلقها تطليقة وعند ابن ماجه انى اكره الكفر في الاسلام ولا أُطيقه بغضا فأمره صلى الله عليه وآله وسلم ان يأخذمنها حديقته ولا يزداد وعنـــد النسائي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم افتاهاان تتربص حيضة واحدة وعند أبى داودان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها ان تعتد بحيضة واحدة (وافتى)النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المرأة اذا ادعت طلاق زوجهافجاءتعلى ذلك بشاهد عدل استحلف زوجها فانحلف بطلت شهادة الشاهد وان نكل فنكوله بمنزلة شاهدآخر وجاز طلاقه ذكره ابن ماجه من رواية عمر وبن ابي سلمة وقدروي أهمسلم

﴿ فصل ﴾ (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل ظاهر من امراته ثم وقع عليها قبل ان يكفر قال وما حملك على ذلك ير حمك الله قال رأيت خلخالها في ضوء القمر قال لا تقربها حتى تفعل ماامرك الله عز وجل حديث صحيح (وساله) رجل فقال لو ان رجلا وجد مع امر اته رجلا فتكلم جلد تموه او قتل قتلتموه او سكت سكت على غيظ فقال اللهم افتح وجعل يدعو فنزلت آية اللمان فا بتلى به ذلك الرجل من بين الناس فجاء هو وامر اته الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتلاعنا

ذكره مسلم (وساله) رجل آخر فقال ان امرأتي ولدت على فراشي غلاما اسود وانا اهل بيت لم يكن فينااسو دقط قال هل لك من ابل قال نعم قال فما الو انها قال حمر قبال هل فيهامن أورق قال نعم قال فاني كانذلك قال عسي ان يكون نزعه عرق قال فلعل ابنك هذا نزعه عرق متفق عليه وحكر بالفرقة بين المتلاعنين وان لايجتمعا ابداواخذ المرأة صداقها وانقطاع نسب الولد من ابيه والحاقه بامه ووجوب الحد على من قذفه او قذف امه وسقوط الحد عن الزوج وأنه لا يلزمه نفقة ولا كسوة ولا سكني بعد الفرقة (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم سلمة ابن صخر البياضي فقال ظاهرت من امرأتي حتى ينسلخ شهر رمضان فبينما هي تخدمني ذات ليلة اذا انكشف لى منها شي فلم البث ان نزوت عليها فقال انت بذاك ياسلمة فقلت انا بذاك فاناصابر لامر الله عزوجل فاحكم في بمااراك الله قال حرر رقبة قلت والذي بعثك بالحق مااملك رقبة غيرها وضربت صفحة رقبتي قال فصم شهرين متتابعين فقلت وهل اصبت الذي اصبت الأمن الصيام قال فاطعم وسقا من تمريين ستين مسكينا قلت والذي بعثك بالحق نبيا لقد بتناوحشيين مالنا من طعام قال فانطلق الى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها اليك فاطعم ستين مسكيا وسقا من تمر وكل انت وعيالك بقيتها فرجعت الي قومي فقلت وجدت عندكم الضيق وسوء الراي ووجدت عند رسول الله عليه السلام السعة وحسن الراي وأمرلي بصدقتكم ذكره احمد (وسألته) صلى الله عليه وآله وسلم خولة بنت مالك فقالت ان زوجها اوس بنالصامت ظاهر منها وشكته الى رسول الله عليه السلام ورسول الله يجادلها فيه بقوله اتقى الله فانه ابن عمك فما برحت حتى نزل القرآن (قدسمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي اليالله) الايات فقال يعتق رقبة قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت انه شيخ كبير مابه من صيام قال فليطعم ستين مسكينا قالت ماعنده من شئ يتصدق به فأتى ساعته بعرق من تمر قات يارسول الله اني اعينه بعرق آخر قال احسنت اذهبي فاطعمي بهاعنه ستين مسكيناوارجعي الي ابن عمك ذكر ه أحمد وابو داود ولفظ احمد قالت في والله وفي اوس بن الصامت انزل الله صدر سورة المجادلة قالت كنت عنده وكان شيخا كبيرا قد ساء خلقه وضجر قالت فدخل على يومافر اجعته بشي وفغضب فقال انت على كظهر امي ثم خرج فجلس في نادي قومه ساعة ثم دخل على فاذا هو يريدني عن نفسي قالت قلت كلا والذي نفس الخويلة بيده لا تخلص الى وقد قات ماقلت حتى يحكم الله و رسوله فينا بحكم قالت فواثبني

فامتنعت منه فغلبته بما تغلب المرأة الشيخ الضعيف فالقيته عني ثم خرجت الى بعض جاراتي فاستعرت منهاثيا بهاشم خرجت حتى جئت رسول الله عليه السلام فجلست بين يديه فذكرت لهمالقيت منه فجَعلت اشكواليه ماالتي من سوء خلقه فجعل رسول الله عليـــه السلام يقول ياخويلة ابن عمك شييخ كبير فاتقى الله فيه قالت فو الله ما برحت حتى نزل القرآن فتغشى النبي ما كان يتغشاه ثم سرى عنه فقال ياخويلة قد انزل الله فيك وفي صاحبك ثم قرأ على قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الي الله الي قوله وللكافرين عذاب اليم قالت فقال عليه السلام مريه فليعتق رقبة وذكر نحو ماتقدم وعند ابن ماجه انها قالت يارسول الله أكل شبابي ونثرت له بطني حتى اذا كبرسني وانقطع ولدى ظاهر منى اللهمأني اشكو اليك فما برحت حتى نزل جبرائيل عليه السلام بهؤلاءالا يات ﴿ فصل ﴿ فَ فَتَاوِيه صلى الله عليه وآله وسلم في العدد ثبت ان سبيعة الاسلمية (سألته) وقد ات زوجها ووضعت حملها بعدموته قالت فافتاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني قد حللت حين وضعت حملي وأمرني بالتزويج انبدالي وعندالبخاري سئلت كيف افتاهارسول الله قالت افتاني اذا وضعت أن انكح وكانت ام كلثوم بنت عقبة عند الزبير بن العوام فقالت له وهي حامل طيب نفسي بتطليقة فطلقها تطليقة ثم خرج الى الصلاة فرجع وقد وضعت فقال لها خدعتيني خدعك الله ثم أتى النبي عليه السلام فسأله عن ذلك فقالت سبق الكتاب اجله اخطبها الى نفسها ذكره ابن ماجه (وسألته) فريعة بنت مالك فقالت ان زوجي خرج في طلب اعبد له ابقوا حتى اذا كان بطرف القدوم لحقهم فقتلوه فسألته ان ترجع الى أهابها وقالت ان زوجي لم يترك لي مسكنا يمل كه ولا نفقة فقال لها عليه السلام نعم قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أو في المسجد ناداني رسول الله صلى الله عليه والهوسلم أوامربي فنوديت لهفقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قال فاعتددت فيه اربعة اشهر وعشرا فلماكان عثمان أرسل الى فسألنى عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضي به حديث صحيح ذكره أهل السنن (وافتي) صلى الله عليه وآله وسلم امرأة ثابت بن قيس بن شماس وجميلة بنت عبد الله ابن ابي لما اختلعت من زوجها فأمرها النبي عليه السلامان تتربص حيضة واحدة وتلحق بأهلها ذكره النسائي وعند ابي داود والترمذيءن ابن عباس ان امراة ثابت ابن قيس اختلعت من زوجها فأمرها النبي عليه السلامان تعتد حيضة وعندالترمذي عن الربيع بنت معوذ انها اختلعت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فامر هاالالنبي عليه السلام او امرت ان تعتد بحيضة قال الترمذي حديث الربيع الصحيح انها امرت ان تعتد بحيضة وعند النسائي وابن ماجه واللفظ له عن الربيع قالت اختلعت من زوجي ثم جئت عثمان فسالت ماذا على من العدة فقال لاعدة عليك الا ان يكون حديث عهد بك فتمكثين عنده حتى تحيضي حيضة قالت وانما تبع في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في مريم المغالية وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلعت منه

﴿ فصل ﴾ واختصم اليه صلى الله عليه وآله وسلم سعدابن ابي وقاص وعبد بن زمعة في الغلام فقال سعد هو ابن اخى عتبة بن ابى وقاص عهدالي انهابنه انظر الى شبهه وقال عبدبن زمعة هو أخى ولد على فراش ابى من وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى شبهه فرأى شبها بينا بعتبة فقال هو لك ياعبد الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه ياسودة فلم ترهسودة قط متفق عليه وفى لفظ البخاري هو أخوك ياعبد وعند النسائي واحتجبي منه ياسودة فليسلك باخ وعند الامام احمد اما الميراث فله واما أنت فاحتجبي منه فانه ليس لك بأخ فح يح وافتي الولد لصاحب الفراش عملا بموجب الفراش وامرسودة ان تحتجب منه عملا بشبهه بعتبة وقال ليس لك باخ للشبهة وجعله اخافي الميراث فتضمنت فتواه صلى الله عليه وآله وسلم ان الامة فراش وان الاحكام تتبعض في العين الواحدة عملا بالاشتباه كما تتبعض في الرضاعة وثبوتها يثبت بها الحرمة و المحرمية دون الميراث والنفقة وكمافى ولد الزنا هو ولد في التحريم وليس ولدا في الميراث و نظائر ذلك اكثر من ان تذكر فيتعين الاخذ بهذا الحكم والفتوى وبالله التوفيق (وسالته) صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت يارسول اللهان ابنتي توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينهااف كحالها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لامرتين اوثلاثا متفق عليه ومنع صلى الله عليه وآله وسلم ان تحــد على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج فانها تحــد اربعــة اشهر وعشرا ولا تكتحل ولا تطيب ولاتلبس ثوبا مصبوغا ورخص لهافي طهر هااذااغتسلت في نبذة من قسط او اظفار متفق عليه وعند ابي داو دوالنسائي ولا تختض وعند النسائي ولا تمتشط وعند احمد لا تلبس المعصفر من الثياب ولاالشقة المشقة ولاالحلي ولاتختضب ولاتكتحل وجعلت امسلمة رضي اللهء: ماعلى عينها صبرا لماتوفي ابو سلمة فقال ماهذا ياامسلمة قالت انماهو صبرليس فيه طيبقال انه يشب الوجه

فلاتجعليه الا بالليل ولاتمتشطى بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب قلت باي شي امتشط يارسول الله قال بالسدر تغلفين به رأسك ذكره النسائي وعند ابي داود فلا تجعليه الابالليل وتنزعيه بالنهار (وسالته) صلى الله عليه وآله وسلم خالة جابر بن عبد الله وقد طلقت هل تخرج تجد نخلم افقال فجدى نخلك فانك عسي ان تتصدقي او تفعلي معروفا ذكره مسلم ﴿ فصل في فتواه ﴾ صلى الله عليه وآله وسلم في نفقة المعتدة وكسوتها ثبت ان فاطمة بنت قيس طلقها زوجها البتة فخاصمته في السكني والنفقة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت فلم يجعل لى سكني ولا نفقة وفي السنن انالنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يابنت آل قيس انما السكني والنفقة على من كانت له رجعة ذكره احمدوعنده ايضاانماالسكني والنفقة للمرأة على زوجها ماكانت له عليهارجعة فاذالم يكن له عليهارجعةفلا نفقةولاسكني وفى صحيح مسلم عنها طلقني زوجى ثلاثا فلم يجعل لى رسول الله صلي الله عليه وآلة وسلم سكني ولا نفقة وفي رواية لمسلم ايضاان ابا عمرو بن حفص خرج مع على كرم الله وجهه الى اليمن فارسل الي امرأته بتطليقة بقيت من طلاقها وأمر عياش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام ازينفقا عليهافقالا واللهمالهانفقة الاازتكون حاملا فاتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له قولهما فقال لانفقة لكفاستاذنته في الانتقال فاذن لها فقالت له اين يارسول الله فقال عندابن أممكتوم وكان اعمى تضع ثيابها عنده ولايراها فلما مضت عدتها انكحهاالنبي صلى الله عليه وآله وسلم اسامة بن زيدفارسل اليها مروان قبيصة بن ذويب يسألها عن الحديث فحدثته فقال لمنسمع هذاالحديث الامن امرأة سناخذبالعصمةالتي وجدناالناس عليها فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان بيني وبينكم القرآن قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الاية قالت هذا لمن كانت له مراجعة فاى أمر يحدث بعد الثلاث (وافتي) النبسي صلى الله عليه وآ له وسلم بان للنساء على الرجال رزقهن وكسوتهن بالمعروف ذكره مسلم (وسئل)صلي الله عليه وآله وسلم ما تقول في نسائنا فقال اطعموهن مماتاً كاو زواكسوهن مماتلبسون ولاتضربوهن ولاتقبحوهن ذكره مسلم (وسألته)صلى الله عليه وآله وسلم هندامرأة أبي سفيان فقالت ان أباسفيان رجل شحيح وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي الاما اخذت منه وهو لا يعلم قال خذى ما يكفيك وولدك بالمعروفمتفق عليه فتضمنت هذه الفتوى أمورا (أحدها)ان نفقة الزوجة غير مقدرة بل بالمعروف ينفي تقديرها ولم يكن تقديرها معروفافي زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا

الصحابة ولا التابعين ولا تابعهم الثاني ان نففة الزوجة من جنس نفقة الولد كلاهما بالمعروف (الثالث) انفرادالاب بنفقة أولاده (الرابع) ان الزوج اوالاب إذالم يبذل النفقة الواجبة عليه فللزوجة والاولاداد ان ياخذواقدركفايتهم بالمعروف (الخامس) ان المرأة اذاقدرت على أخذكفايتها من مال زوجها لم يكن الهاالي الفسخ سبيل (السادس) ان مالم يقدره الله ورسوله من الحقوق الواجبة فالمرجوع فيه الى العرف (السابع) ان ذم الشاكي لخصمه بما هو فيه حال الشكاية لا يكون غيبة فلاياتم به هو ولاسامعه باقر اره عليه (الثامن) ان من منع الواجب عليه وكان سبب ثبوته ظاهرا فلمستحقه ان ياخذ بيده اذاقدر عليه كما افتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم هندا (وافتى به) صلى الله عليه والهوسلم الضيف إذالم يقره من نزل عليه كافي سنن أبي داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ليلة الضعيف حق على كل مسلم فإن اصبح بفنائه محروما كان ديناعليه ان شاء اقتضاه و ان شاء تركه وفى لفظمن نزل بقوم فعليهم ان يقروه فان لم يقروه فله ان يعقبهم بمثل ماقراه وان كان سبب الحق خفيالم يجزلهذلك كاأفتي بهالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله اد الامانة الي من التمنك ولا نحن من خانك (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل من احق الناس بحسن صحابتي قال أمك قال ثم من قال امك قال شممن قال أبوك متفق عليه زاد مسلم شماد اك فادناك (قال الامام احمد) للام ثلاثة ارباع البر وقال ايضا الطاعة للاب وللام ثلاثة ارباع البروءند الام احمد قال الاقرب فالاقرب وعند أبى داو درجلاسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أبر قال امك واباك واختك واخاك ومولاك الذي يلي ذاك حق واجب ورحم موصولة

﴿ فصل ﴾ في الحضانة قضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها خمس قضايا (احداهما) قضى بابنه حمزة لخالتها وكانت تحت جعفر بنأ بي طاب وقال الخالة بمنزلة الام فتضمن هذا القضا ان الخالة مقام الام في الاستحقاق وان تزوجها لا يسقط حضانتها اذا كانت جارية (القضية الثانية) ان رجلا جاء بابن له صغير لم يبلغ فاختصم فيه هو ومه ولم تسلم الام فاجلس رسول الله صلي الله عليه وآله وسلم الاب هاهنا واجلس الام هاهنا أمم خير الصبي وقال اللهم اهده فذهب الى امه ذكره احمد (القضية الثالثة) ان رافع بن سنان أسلم وابت امرأته ان تسلم فاتت النبي صلي الله عليه وآله وسلم وقال رائع وقال رائع ابنتي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الام اله عليه وقال رافع ابنتي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقعد احية وقال لها اقعدي ناحية فاقعد الصبية بينهم أم قال ادعواها فالت الى امها فقال النبي صلى الله عليه وآله

وسلم اللهم اهدها فمالت الي ابيها فاخذهاذ كره احمد (القضية الرابعة) جاءته امرأة فقالت ان زوجي يريد ان يذهب بابني وقدسقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعني فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استهما عليه فقال زوجها من يحاقني في ولدى فقال الذبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد ايهما شدت فاخذ بيدامه فا فطلقت به ذكره أبو داود (القضية الخامسة) جاءته صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت يارسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وثدي له سقاء و حجرى المحواء وان أباه طلقني واراد ان بنزء منى فقال لهاانت احتى به مالم تنكهى ذكره ابو داود فعلى هذه القضايا الخمس تدور الحضانة وبالله النوفيق

﴿ فَصَلَ ﴾ ومن فتاويه صلى الله عليه وآله وسلم في باب الدماء والجنايات (سئل) صلى الله عليــه وآله وسلم عن الآمر والقاتل فقال قسمت النارسبعين جز عفللا مرتسع وستون وللقاتل جزء ذكره احمد (وجاءه) رجل فقال ان هذا قتل اخي قال اذهب فاقتله كما قتل اخاك فقال له الرجل اتتي الله واعفعني فانه أعظم لاجرك وخيرلك يومالقيامة فخلاعنه فاخبرالنبيي صلي الله عليه وآله وسلم فساله فاخبره بماغال له فقال اله اماأنه خير فما هو صانع بك يوم القيامة تقول يارب هل هذا فيم قتل اخي (وجاءه) صلى الله عليه وآله وسلم رجل بآخر قد ضرب ساعده بالسيف فقطعها من غير مفصل فأمرله بالدية فقال أريد القصاص فقال خذالدية بارك الله لك فيها ولم يقض له بالقصاص ذكره ابن ماجه (وافتى) صلى الله عليه وآله وسلم بانه اذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخريقتل الذي قتل ويحبس الذي امسك ذكره الدارقطني (ورفع) اليه صلى الله عليه وآله وسلميه و دى قد رض رأس جارية بين حجرين فأمر به ان يرض رأسه بين حجرين متفق عليه (وقضي) صلى الله عايــه وآله وسلم ان شبه العمد مفلظ مثل العمد ولا يقتل صاحبه ذكره ابوداود (وقضي) صلى الله عليه وآله وسلم في الجنين يسقط من الضربة بغرة عبد اوأمة ذكره ابو داود ايضا وقضي صلي الله عليه وآله وسلم في قتل الخط أشبه العمد بمائة من الابل اربعون منها في بطونها اولادهاذ كره ابو داود (وقضى) صلى الله عليه وآله وسلم ان لا يقتل مسلم بكافر متفق عليه (وقضي) صلى الله عليــه وآله وسلم الايقتل الوالد بالولدذكره الترمذي (وقضى) صلى الله عليه وآله وسلم ان يعقل المرأة عصبتهامن كانوا ولاير ثون عنها الامافضل عن ورثتها وان قتلت فعقلها بين ورثتها فهم يقتلون قاتلها ذكرهابو داود (وقضي)صلى الله عليه وآله وسلم ان الحامل اذاقتلت عمداً لم تقتل حتى تضع ما في

بطنهاوحتي تكفل ولدهاوان زنت حتي تضع مافي بطنهاو حتى تكفل ولدهاذكره ابن ماجه (وقضي) صلى الله عليه وآله وسلم أن من قتل له قتيل فهو بخير النظرين اماان يفدي وامان يقتل متفق عليه (وقضى) صلى الله عليه وآله وسلم ان من أصيب بدم او خبل والخبل الجراح فهو بالخيار بين احدي ثلاث فإن اراد الرابعة فخذوا على يديه ان يقتل او يعفو اوياً خذ الدية فمن فعل شيئامن ذلك فعاد فان له ارجهنم خالدًا مخلداً بدافيها يعني قتل بعد عفوه او أخذ الدية او قتل غير الجاني (و قضي) صلي الله عليه وآله وسلم ان لا يقتص من جرحتي يبرأ صاحبه ذكره احمد (وقضي) صلى الله عليه وآله وسلم في الانف اذا اوعب جدعا بالدية واذا جدعت ارنبته بنصف الدية (وقضي) صلى الله عليه وآله وسلم فى العين بنصف الدية خمسين من الابل اوعدلها ذهبا اوورقا او مائة بقرة اوالف شاة وفى الرجــل نصف العقل وفي اليدنصف العقل والمأمومة ثلث العقل والمنقلة خمس عشرة من الابل والموضحة خمس من الابل والاسنان خمس خمس ذكره احمد (وقضي) صلى الله عليه وآله وسلم ان الاسنان سواء الثنية والضرس سواءذكره ابوداود (وقضي) صلى الله عليه وآله وسلم في دية اصابع اليدين والرجلين بعشر عشر صححه التره ذي (وقضي) صلى الله عليه وآله وسلم في العين العوراء السادة لمكانها اذاطمست بنمث الدية وفي اليد الشلاء اذاقطعت ثلث ديتهاذكر دابو داود (وقضي) صلى الله عليه وآله وسلم فى اللسان بالدية وفى الشفتين بالدية وفى البيضتين بالدية وفى الذكر بالدية وفي الصلب بالدية وفي العينين الديةوفي الرجل الواحدة نصف الدية وان الرجل يقتل بالمرأة ذكره النسائي وقضى صلى الله عليه وآله وسلم ان من قتل خطأ فديته مائة من الابل ثلاثون بنت مخاص وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة وعشرة ابن لبون ذكره النسائي وعندأبي داود عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض ذكر (وقضي)صلى الله عليه وآله وسلم ان من قتل متعمدا دفع الى اولياء المقتول فان شاؤا قتلوا وان شاؤا اخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون خلفة وماصولحوا عليه فهو لهم ذكره الترمذي وحسنه (وقضى) عليه السلام على أهل الابل بمائة من الابل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة الني شاة وعلى اهل الحلل مائتي حلة ذكره ابو داود (وقضى) علبه السلام ان عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تباغ الثلث من ديتها ذكره مسلم وقضى ان عقل الدمة نصف عقل المسلمين ذكره النسائي (وعند الترمذي)عقل الكافر نصف عقل المؤمن حديث يصحح مثله اكثر اهل الحديث

وعند أبي داود كانت قيمةالدية على عهدرسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثمان مائة ديناروثمانية الف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم ولما كان عمر رفع دية المسلمين وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية (وقضي) عليه السلام في جنين امرأة ضربتها أخرى بغرة عبدأوامة ثم ان المرأة التيقضي عليهابالغرة توفيت فقضي عليه السلامان ميراثها لبنيها وزوجها وان العقل على عصبتها متفق عليه(وقضي) عليهالسلام في امرأتين قتلت احداهما الاخري ولكل منهمازوج بالديةعلى عاقلة القاتلة وميراثها لزوجهاوولدهافقال عاقلة المقتولةميراثها لنا يارسول الله فقال عليه السلاملا ميراثهالزوجها وولدها ذكره ابوداود (وجاءه)عليه السلام، بمصارخ فقال مالك قالسيدى رآنى اقبل جارية له فجب مذاكيرى فقال على بالرجل فطلب فلم يقدر عليه فقال اذهب فانت حرقال على من نصرتى يارسول الله قال على كل مؤمن اومسلم ذكره ابن ماجه (وقضى)عله السلام با بطال دية العاض لما نتزع المعضوض يده من فيه فاسقط ثنيته متفق عليه (وقضي) عليه السلام ان من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فخذفوه ففقؤا عينه بأنه لا جناح عليهم متفق عليه وعند مسلم فقدحل لهم ان يفقؤا عينه وعند الامامأ حمد في هذا الحديث فلا دية ولا قصاص (وقضي) عليه السلام بالدية في المأمومة والجائفة والمنقلة ذكره ابن ماجه (وجاءه) عليـه السلام رجل يقوداخر بنسعة فقال هـذا قتل أخى فقال كيف قتلته قال كنت انا وهو تحتطب من شجرة فسبني فأغضبني فضربته بالفاس على قرنه فقتلته فقال هل لك من شيء تؤديه عن نفسك قال مالى الاكسائي وفاسي قال فترى قومك يشترونك قال انا أهون على قومي من ذلك فقال دو نكصاحبك فانطلق به فلماولي قال رسول الله عليه السلامان قتله فهو مثله فرجع فقال يارسول الله بلغني انك قلت ان قتله فهو مثله واخذته بأمرك فقال ماتريد ان يبؤ باثمك واثم صاحبك قال يانبي الله لعله قال لى فرمى بنسعته وخلى سبيله ذكره مسلم (وقداشكل) هذا الحديث على من لم يحط بمعناه ولا اشكال فيه فان قولهان قتله فهو مثله لم يرد به انه مثله في الاثم وانماعني به انه ان قتله لم يبق عليه أثم القتل لانه قد استوفى منه في الدنيافيستوى هو والولى في عد مالا ثم اما الولى فانه قتله بحق واماهو فلكونه اقتص منه واماقوله قد تبوء بأثمك واثم صاحبك فاثم الولى مظلمته بقتل اخيه واثم المقتول اراقة دمه وليس المرادانه يحمل خطاياك وخطايا اخيك والله اعلم وهذه غير قصة الذى دفع اليه وقدقتل فقال والله ماأردت قتله فقال اما انه ان كان صادقا فة تلته دخلت النار فخلاه الرجل صححه الترمذي وانكانت هي القصة فتكون هذه علة كونه ان قتلة فهو مثله في الماتم والله أعلم

وفصل في واقر صلى الله عليه وآله وسلم القسامة على ماكانت عليه قبل الاسلام وقضي بها بين الس من الانصار في قتيل ادعوه على اليهود ذكره مسلم (وقضى) في شأن محيصة بان يقسم خمسون من اولياء المقتول على رجل من المتهمين به فيدفع برمته اليه فابوا فقال تبرئ كيهود بايمان خمسين فابوا فوداه عليه السلام عائمة من عنده متفقى عليه وعند مسلم عائمة من ابل الصدقة وعند النسائي فقسم عليه السلام ديته عليهم واعانهم بنصفها (وقضى) انه لا تجني نفس على اخرى ولا يجني والدعلى ولده ولا ولدعلى والده والمراد انه لا يؤخذ بجنايته فلا تزروا زرة وزر اخرى (وقضى) ان من قتل في عمية اورمي لكونه بينهم محجر اوسوط فعقله عقل خطأ ومن قتل عمدافقو داويد يه فن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمين ذكره ابو داود (وقضى) ان المعدن جبار والعجاء جبار والبير جبار والمعجاء جبار والبير عليه المهاد استأجر من يحفر له معدنا فسقط عليه فقتلة فهو جبارويؤيدهذا القول افترانه بقوله وفي الركاز الخس ففرق بين المعدن والركاز فاوجب الحس في الركاز لانه مال القول افترانه بقوله وفي الركاز الخس ففرق بين المعدن والركاز فاوجب الحس في الركاز لانه مال مالله المها عن المعدن لانه يحتاج الى كلفة و تعب في استخراجه والله الها عاله والماعا عن المعدن الهود والمحاء الله وقي المكان العبير المها عن المعدن المها عاله والماعا عن المعدن والركاز المحس في استخراجه والله والها والمحاء الهود والمحاء المحس في استخراجه والله والمحاء والمحاء والمحاء المحاء والمحاء والمحاء

(فصل) وسأله رجل فقال ان ابني كان عسيفا على هذا فرنى بامراته فافتديت منه بمائة شاة وخادم وانى سالت رجالا من اهل العلم فأخبرونى ان على ابني جلدمائة وتغريب عام وان على امرأة هذا الرجم فقال والذى نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله المائة والخادم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة و تغريب عام واغد ياانيس على امراة هذا فان اعترفت فارجم افاعترفت فرجم امتفق عليه مائة و تغريب عام واغد ياانيس على امراة هذا فان اعترفت فارجم افاعترفت فرجم المتفق عليه (وقضى) فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام واقامة الحد عليه ذكره البخاري (وقضى) ان الثيب بالثيب جلد مائة ثم الرجم والبكر بالبكر جلدمائة ثم نفي سنة ذكره مسلم (وجاءه) اليهود فقالوا ان رجلا منهم وامراة زنيافقال لهم ما تجدون فى التوراة في شان الرجم فقالوا نفض حهم و يجلدون فقال عبد الله ابن سلام كذبتم ان فيها الرجم فاتو ا بالتوراة في شان الرجم فقالوا اصدى يا محمد فيها أية الرجم فقرأ ما بعدها وما قال الم عبد الله عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا آية الرجم فقالوا صدى يا محمد فيها أية الرجم فأمر

بهمافرجما متفق عليه ولابى داودان رجلا منهم وامرأة زنيافقالو ااذهبو ابه الى هذاالنبي فانه بعث بالتخفيف فان افتانا بفتيادون الرجم قبلناها منه واحتججنابها عندالله وقلناانهافتيا نبي من انبيانك فاتوه وهوجالس في المسجد في الصحابة فقالو إياا با القاسم ماتري في رجل وامر أة منهم زنيافلم يكلمهم بكلمة حتي اتى بيت مدارسهم فقام على الباب فقال انشدكم بالله الذي انزل التوراة على موسى مأتجدون في التوراة على من زنا اذا احصن قالو ايحمم ويجنيه ويجلد والتجنية ان يحمل الزانيان على حمار وتقابل اقفيتهما ويطاف بهما فسكت شاب منهم فلما رأه النبي عليه السلام سكت نظر اليه وأنشده فقال اللهم اذ نشد تنافانا نجد في التوراة الرجم فقال النبي عليه السلام فما أول ماار تخصتم امر الله قال زني ذو قرابة ملك من ملوكنافأ خرعنه الرجم ثم زنارجل في أسرة من الناس فارادرجمه فحال قومه دونه وقالوا لايرجم صاحبنا حتى تجيئ بصاحبك فترجمه فاصطلحو اعلى هذه العقوبة بينهم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاني احكم بمافي التوراة فامر بهمافر جماوعند ابي داودايضا انه دعابالشهو دفجائه أربعة فشهدوا انهم رأواذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة وساله صلى الله عليه وآله وسلم ماعزابن مالك ان يطهره وقال اني قد زنيت فارسل الي قومه هل تعلمون بعقله بأسا تنكرون منه شيئاقالوا مانعلمه الأأوفي العقل من صالحينا فيمانري فاقرأر بع مرات فقال له في الخامسة انكتها فقال نعم قال حتى غاب ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كاينيب المرود في المكحلة والرشا في البير قال نعم قال فهل تدري ماالز ناقال نعم اليت منها حراما ماياتي الرجل من امرأته حلالاقال فماتريد بهذا القول قال اريدان تطهرني فامر رجلافاستنهكه ثم امربه فرجم ولم يحفرله فلما وجد مس الحجارة فريشتد حتى مربرجل معه لحي جمل فضربه وضربه الناسحتي مات فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هلا تركتموه وجئتموني به (وفي بعض)طرق هذه القصة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال له شهدت على نفسك اربع مرات اذهبوابه فارجموه(وفي بعضها)فلما شهد على نفسه اربع مرات دعاه النبي عليه السلامقال ابك جنون قال لا قال اهل احصنت قال نعم قال اذهبو ابه فارجموه (وفي بعض) طرقها انه صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلين من اصحابه يقول احدهما لصاحبه انظر الى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب فسكت عنهما ثمسار ساعة حتى مر بجيفة حمار شائل برجليه فقال اين فلان وفلان فقالا نحرف ذان يارسول الله فقال انزلا و كلا من جيفة هذا الحمار فقالًا يانبي الله من يأكل هذا قال فما نلتمامن عرض اخكيما أنفااشد من اكل منه والذي

نفسي بيده انه الآن افي أنها رالجنة ينغمس فيها (وفي بعض) طرقها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له لعلك رأيت في منامك لعلك استكرهت وكلهذه الالفاظ صحيحة (وفي بعضها) انه أمر فحفرت له حفيرة ذكره مسلم وهي غلط من رواية بشير بن المهاجروان كان مسلم قدروي له في الصحيح فانه قد يغلط على أن أحمد واباحاتم الرازى قد تكلما فيه وانما حصل الوهم من حفرة الغامدية فسري الى ماعز والله أعلم (وجاءتة) صلى الله عليه وآله وسلم الغامدية فقالت انى قد زنيت فطهرنى وأنه رددها فقالت ترددني كارددت ماعز افوالله اني لحبلي فقال اذهبي حتى تلدى فالماولدت اتنهبا ألصبي في خرقة فقالت هذا قد ولدته فقال اذهبي فارضعيه حتى تفطميه فالافطمته اتنه به وفي يده كسرة من خبز فقالت هذا قد فطمته وا كل الطعام فدفع الصبي الى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحفر لها الي صدرها وأمر الناس فرجموها فاقبل خالد بن الوليد بحجر فرمي رأسها فنضح الدم على وجهه فسبها فسمع نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم سبه اياهافقال مهلاياخالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت تو بة لو تابهاصاحب مكس لغفر له ثمأمر بهافصلي عليها ودفنت ذكره مسلم (وجاءه) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يارسول الله اني اصبت حدا فاقه على ولم يسأله عنه وحضرت الصلوة فصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام اليه الرجل قفال يارسول الله اني اصبت حدا فاقم في كتاب الله قال اليس قد صليت معنا قال نعم قال فان الله قد غفر لك ذنبك اوقال حدك متفق عليه وقد اختلف في وجه هذا الحديث (فقالت طائفة) اقر بحد لم يسمه فلم يجب على الامام استفصاله ولوسماه لحده كماحد ماعز ا (وقالت طائفة) بل غفر الله اله بتو بته والتائب من الذنب كمن لاذنبله وعلى هذا فن تاب من الذنب قبل القدرة عليه سقطت عنه حقوق الله تعالى كماتسقط عن المحارب وهذا هو الصواب (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال أصبت من امرأة قبلة فنرلت (اقم الصلوة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيأت ذلك ذكري للذاكرين) فقال الرجل ألى هذه فقال بل لمن عمل بها من امتي متفق عليه (وقد) استدل به من يرى انالتعزيرليس بواجب والالامام اسقاطه ولادليل فيه فتامله وخرجت امرأة تريدالصلوة فتجللها رجل فقضي حاجته منها فصاحت وفر ومرعليها غيره فاخذوه فظنت انههو وقالت هذا الذي فعل بي فاتوا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامر برجمه فقام صاحبها الذي وقع عليها فقال انا صاحبها فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذهبي فقد غنر الله لك وقال للرجــل

قولا حسنا فقالوا لاترجم صاحبها فقال لا لقد تاب توبة لو تابها اهل المدينة لقبل منهم ذكره احمد واهل السنن ولا فتوى ولاحكم احسن من هذا (فان قيل) كيف أمر برجم البرئ (قيل لوانكر لميرجمه ولكن لمااخذ وقالت هو هذا ولمينكر ولميحتج عن نفسه فاتفق مجيء القوم به في صورة المريب وقول المرأة هذا هو وسكوته سكوت المريب وهذه القرائن اقوي من قرائن حد المراة بلعان الرجل وسكوتها فتأمله وللوث تأثير في الدماء والحدود والاموال اماالدماء ففي القسامة واما الحدود فغي اللعان واما الاموال ففي قصة الوصية في السفر فان الله تعالى حكم بأنهان اطلع على ان الشاهدين والوصبين ظلما وغدرا ان يحلف اثنان من الورثة على استحقاقهما ويقضى لهم وهـ ذا هو الحكم الذي لاحكم غيره فان اللوث اذا اثر في اراقة الدماء و ازهاق النفوس وفي الحددود فلان يعمل به في المال بطريق الاولي والاحرى وقد حكم به نبي الله سليان بن داود في النسب مع اعتراف المرأة انه ليس بولدها بل هو ولدالاخرى فقال لهـا هوابنك ومن تراجم النسائي على قصته التوسعة للحاكم ان يقول للشي الذي لا يفعله افعل كذا ليستبين به الحق ثم ترجم عليه ترجمة اخرى فقال الحكم بخلاف مايعترف به المحكوم عليه اذاتبين للحاكم ان الحق غيرما اعترف به وهذا هوالعلم استنباطا ودليلا ثم ترجم عليه ترجمة ثالثة فقال نقض الحاكم ماحكم به من هو مثله او اجل منه (قلت) وفيه رد لقول من قال يكون بينهما اجرا ، النسب مجري المال وفيه ان حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته في الباطن وفيه نوع لطيف شريف عجيب من انواع العلم النافع وهو الاستدلال بقدر الله على شرعه فان سليمان صلى الله عليه وسلم استدل بما قدره الله وخلقه في قلب الصغرى من الرحمة والشفقه بحيث ابت ان يشق الولد على انه ابنها وقوي هذا الاستدلال رضي الاخرى بان يشق الولدوقالت نعم شقه وهذا قول لا يصدر من ام وانمايصدر من حاسد يريد ان يتأسى بصاحب النعمة في زوالها عنه كازالت عنه هو ولااحسن من هذا الحكم وهذا الفهم واذالم يكن مثل هذافي الحاكم اضاع حقوق الناس وهذه الشريعة الكاملة طافحة بذلك وجرت في ذلك مناظرة بين ابي الوفا ابن عقيل وبين بعض الفقها عقال ابن عقيل العمل بالسياسة هو الحزم ولا يخلو منه امام وقال الاخر لاسياسة الاماو افق الشرع فقال ابن عقيل السياسة ما كان من الافعال بحيث يكون الناس معه اقرب الى الصلاح وابعد عن الفساد وان لميشرعه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولانزل به وحيي فان اردت بقولك لاسياسةالا ما

وافق الشرع اى لم يخالف مانطق به الشرع فصحيح وان اردت مانطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابة فقد جري من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل مالايجحده عالم بالسير ولولم يكن الا تحريق المصاحف كان رأيا اعتمدوا فيه على مصلحة وكذلك تحريق على كرم الله وجهه الزنا دقة في الاخاديد ونفي عمر نصر بن حجاج (قلت) هذاموضع من لة اقدام ومضلة افهام وهو مقامضنك في معترك صعب فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود وضيعوا الحقوق وجرؤا اهل الفجور على الفساد وجعلوا الشربعة قاصرة لاتقوم بمصالح العباد وسدوا على أنفسهم طرقا صحيحة من الطرق التي يعرف بها المحق من المبطل وعطلوها مع علمهم وعلم الناس بها انها ادلة حق ظنا منهم منافاتها لقواعد الشرع والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة حقيقة الشريعة والتطبيق بين الواقع وبينها فلما رأى ولاة الامور ذلك وان الناس لايستقيم أمرهم الابشي زائد على مافهمه هؤلاء من الشريعة فاحدثوا لهم قو انين سياسية ينتظم بهامصالح العالم فتولد من تقصير اولئاك في الشريعة واحداث هؤلاء ما احدثوه من اوضاع سياستهم شرطويل وفساد عريض وتفاقم الامر وتعذر استدراكه وأفرط فيه طائفة اخرى فسوغت منه ماينافض حكم الله ورسوله وكلا الطائفتين اتيت من قبل تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله فان الله ارسل رسله وانزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به السموات والارض فاذا ظهرت امارات الحق وقامت ادلته واسفر صبحه بای طریق کان فذلك من شرع الله ودینه ورضاه وأمره و لله تعالی لم يحصر طرق العدل وادلته واه اراته في نوع واحد وابيال غيره من الطرق التي هي اقوي منه وادل واظرر بل بين بماشرعه من الطرق ان مقصوده اقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط فاي طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها والطرق اسباب ووسائل لاتراد لذواتها وانما المراد غاياتها التي هي المقاصد ولكن نبه بماشرعه من الطرق على اسبابها وامثالها ولمبجد طريقامن الطرق المبينه للحق الاوهى شرعة وسبيل للدلالة عليهاوهل يظن بالشريعة الكاملة خلاف ذلك ولا نقول ان السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة بلهي جزء من اجزائها وباب من ابوابها وتسميتها سياسة ام اصطلاحي والافاذا كانت عدلافهي من الشرع فقد حبس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تهمة وعاقب في تهمة لما ظهرت امارات الريبة على المنهم فمن اطلق كل منهم و خلى سبيله او حلفه مع علمه باشتهاره بالفساد في الارض

ونقب الدور وتواتر السرقات ولاسيامع وجود المسروق معهوقال لاآخذه الابشاهدي عدل او اقرار اختيار وطوع فقوله مخالف للسياسة الشرعية وكذلك منع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغال من الغنيمة سم، ه وتحريق الخلفاء الراشدين متاعه ومنع المسيء على أمين سلب قتيله واخذه شطر مال مانع الزكوة وأضعافه الغرم علىسارق مالا قطع فيه وعقوبته بالجلد واضعافه الغرم على كاتم الضالة وتحريق عمر بن الخطاب حانوت الخمار وتحريقه قرية يباع فيهاالخرو تحريقه قصر سعد بن ابي وقاص لما احتجب فيه عن رعيته وحلقه رأس نصر بن حجاج ونفيه وضربه صبيغا بالدرة كما تتبع المتشابه فسال عنه الى غير ذلك من السياسة التي ساس بها الامة فسارت سنة الى يوم القيامةوانخالفها من خالفها ولقد حد أصحاب النبي صلى الله عيه وآلهوسلم في الزناعجرد الحبل وفي الحمر بالرائحة والقيَّ وهذا هو الصواب فان دليل التيَّ والرائحة والحبل على الشرب والزنا اولي من البينة قطعافكيف يظن بالشريعة الغاء اقوى الدليلين ومن ذلك تحريق الصديق اللوطي والقاء أمير المؤمنين على كرم الله وجهه لهمن شاهق على رأسه ومن ذلك تحريق عُمان المصاحف المخالفة للمصحف الذي جمع الناس غليه وهو الذي بلسان قريش ومن ذلك تحريق الصديق الفجاءة السلمي ومن ذلك اختيار عمر رضى الله عنه للناس افراد الحج وان يعتمروا في غير اشهر الحج فلا يزال البيت الحرام معمورا بالحجاج والمعتمرين ومن ذلك منع عمر رضي الله عنه الناس من بيع امهات الاولادوقدباءوهن في حيوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحيوة ابى بكررضي الله عنه وارضاه ومن ذلك الزامه بالطلاق الثلاث لمن اوقعه بفم واحد عقوبة له كاصرح هو بذلك والافقد كان على عهدرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابي بكر وصدر من امارته وهو يجعل وأحدة الى اضعاف ذلك من السياسات العادلة التي ساسو ابها الأمة وهي مشتقة من الاصول الشرعية وقواعدها وتقسيم بعضهم طرق الحكم الى شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الدين الى شريعة وحقيقة وكتقسيم آخرين الدين الى عقل و نقل و كل ذلك تقسيم باطل بل السياسة و الحقيقة و الطريقة والعقل كل ذلك ينقسم الى قسمين صحيح وفاسد فالصحيح قسم من أقسام الشريعة لاقسيم لها والباطل ضدها ومنافيها وهذا الاصلمن اهم الاصول وانفعها وهومبني على حرف واحدوهو عموم رسالته صلى الله عليه وآله وسلم بالنسبة الى كل ما يحتاج اليه العباد في معارفهم و علومهم و اعالهم و انه لم يحوج أمته اليأحد بعده وانماحاجهم اليمن يلغهم عنهما جاءبه فلرسانه عمومان محفوظان لايتطرق اليهما

تخصيص عموم بالنسبة الى المرسل اليهم وعموم بالنسبة الي كل ما يحتاج اليه من بعث اليه في أصول الدين وفروعه فرسالته كافية شافية عامة لايحوج اليسواها ولايتم الايمان به الاباثبات عموم رسالته في هذا وهذا فلايخرج أحدمن المكلفين عن رسالته ولا يخرج نوع من أنواع الحق الذي تحتاج اليه الامة في علومهاواع الهاعما جاءبه وقدتو في رسول الله حلى الله عليه وآله وسلم وماطائر يقلب جناحيه في السماء الا ذكر للامة منه علما وعلمهم كل شيء حتى آداب التخلي وآداب الجماع والنوم والقيام والقعود والاكل والشرب والركوب والنزول والسفر والاقامة والصمت والكلام والعزلة والخلطة والغني والفقر والصحة والرض وجميع أحكام الحياة والموت ووصف لهم العرش والكرسي والملائكة والجن والنار والجنة ويوم القيامة ومافيه حتى كانه رأى عين وعرفهم معبودهم والههم اتم تعريف حتى كأنهم يرونه ويشاهدونه باوصاف كالهونعوت جلاله وعرفهم الانبياء وأممهم وماجري لهم وما جرى عليهم معهم حتى كانهم كانوا بينهم وعرفهم • ن طرق الخير والشر دقيقها وجليلهامالم يعرفه نبى لامته قبله وعرفهم صلى الله عليه والهوسلم من أحوال الموت وما يكون بعده في البرزخ ومايحصل فيهمن النعيم والعذاب لاروح والبدن مالم يمرف به نبيي غيره وكذلك عرفهم صلى الله عليه والهوسلم منأدلة التوحيدوالنبوة والمعادوالردعلى جميع فرقأهل الكفر والضلال ماليس لمنعرفه حاجة من بعده اللهم الالمن يبلغه اياه ويبينه ويوضح منه ماخفي عليه وكذلك عرفهم صلى الله عليه وآله وسلممن مكايد الحروب ولقاء العدووطرق النصر والظفر مالو علموه وعقلوه ورعوه حق رعايته لم يقم لهم عدوابدا وكذلك عرفهم صلى الله عليه وآله وسلم من مكايدا بليس وطرقه التي يأتيهم منهاوما يتحرزون بهمن كيده ومكره ومايدفعون بهشره مالامزيد عليه وكذلك عرفهم طيى الله عليه وآله وسلم من احوال نفوسهم وأوصافها و دسائسها و كائنها مالا حاجة لهم معه الى سواه وكذلك عرفهم صلى الله عليه وآله وسلممن امور معايشهم مالوعلموه وعملوه لاستقامت بهم دنياهم أعظم استقامة وبالجملة فجاءهم بخير الدنيأوالآخرة برمته ولم يحوجهم الله الى أحدسواه فكيف يظن ان شريعته الكاملة التي ماطرق العالم شريعة أكمل منهاناقصة تحتاج الى سياسة خارجة عنها تكملهاا والى قياس او حقيقة او معقول خارج عنهاومن ظن ذلك فهو كمن ظن ان بالناس حاجة الى رسول آخر بعده وسبب هـ ذاكله خفاءما جاء به على من ظن ذلك وقلة نصيبه من الفهم الذي وفق الله له اصحاب نبيه الذين اكتفو ابماجاء به واستنفواعماسواه وفتحوا بهالقلوبوالبلاد وقالواهذاعهد نبيئاالينا وهوعهدنااليكموقد كانءمر

رضي الله عنه يمنع من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خشية ان يشتغل الناس به عن القرآن فكيف لو رأى اشتغال الناس بآرائهم وزبدا فكارهم وزبالة اذهانهم عن القرآن والحديث فالله المستعان وقد قال الله تعالي اولم يكفهم اناأ نزلنا عليك الكتاب بنيانا لكل شيء وهدى ورحمة و بشري للمسلمين لقوم يؤمنون وقال تعالي وأنزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة و بشري للمسلمين وقال تعالي يائيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين ما في الصدور كتاب لا يفي هو وما تبينه السنة بعشر معشار الشريعة المكيف يشفي وافعاله اوعامتها ظواهم لفظية دلالتهاموقوفة على انتفاء عشر ةأمور لا يعلم انتفاؤها سبحانك هذا بهتان عظيم ويالله المجب كيف كان الصحابة والتابعون قبل وضع هذه القوانين التي أتى هذا بهتان عظيم ويالله المجب كيف كان الصحابة والتابعون قبل وضع هذه القوانين التي أتى الله بنيانها من القواعد وقبل استخراج هذه الآراء والمقاييس والاوضاع أهل كانوا مهتدين مكتفين بالنصوص ام كانوا على خلاف ذلك حتى جاء المتأخرون فكانوا اعلم منهم وأهدى واضبط للشريعة منهم واعلم بالله واسمائه وصفاته وما يجبله وما يمتنع عليه منهم فو الله لان يلقي الله بكل ذنب ماخلا الاشر الم به خير من ان يلقاه بهذا الظن الفاسد والاعتقاد الباطل

وابن منصور والمحنث ينفى لانه لا يقع منه الاالفساد والتعرض له وللامام نفيه الى بلدياً من فساداً هله وابن منصور والمحنث ينفى لانه لا يقع منه الاالفساد والتعرض له وللامام نفيه الى بلدياً من فساداً هله وان خاف عليهم حبسه (وقال) في رواية حنبل فيمن شرب خمر افي نهار رمضان أواتي شيئا نحو هذا أقيم الحد عليه و غلظ عليه مثل الذي يقتل في الحرم دية و ثلث (وقال) في رواية حرب اذااً تت المرأة المرأة تعاقبان و تؤدبان (وقال) أصحابنا اذاراً ي الامام تحريق اللوطي بالنار فله ذلك لان خالد بن الوليد كتب الى أبي بكر رضي الله عنه انه و جد في بعض نواحي العرب رجلاينكح كاتنكح المرأة فاستشار الصحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيهم أمير المؤمنين على كرم الله و جهه وكان أشدهم قولا فقال ان هذا الذنب لم تعص الله به أمة من الامم الا واحدة فصنع الله بهم ما قد علمتم أرى ان يحرقو ه بالنار فاجمع رأى أصحاب رسول الله عليه وآله و سلم على ان يحرقو ه بالنار فكتب ابو بكر الصديق رضي الله عنه الي خالد بن الوليد درضي الله عنه ما بان يحرقو افحرقهم ثم حرقهم ابن الزبير ثم حرقهم هشام ابن عبد الملك غالد بن الوليد رضي الله عنه فيمن طعن على الصحابة انه قد و جب على السلطان عقو بته وليس (ونص) الامام احمد رضي الله عنه فيمن طعن على الصحابة انه قد و جب على السلطان عقو بته وليس

للسطان ان يعفو عنه بل يعاقبه ويستتيبه فانتاب والااعاد العقوبة (وصرج) اصحابنا في ان النساء اذا خيف عليهن المساحقة حرم خلوة بعضهن ببعض (وصرحوا) بان من أسلم و محته اختان فانه يجبر على اختيار احداهما فان أبي ضرب حتى يختار (قالو ا) و هكذا كل من وجب عليه حق فامتنع من ادائه فانه يضرب حتي يؤديه واماكلام مالك وأصحابه في ذلك فمشهوروا بعدالناس من الاخذ بذلك الشافعي رحمه الله تعالى مع انه اعتبر قرائن الاحوال في أكثر من مائة موضع وقدذ كرنامنها كثيرافي غير هذا الكتاب (منها) جواز وطء الرجل الرأة ليلة الزفاف وان لم يرها ولم يشهد عدلان انهاام أته بناء على القرائن (ومنها) قبول الهدية التي يوصلهااليه صبى اوعبد اوكافروجو از اكام اوالتصرف فيها وانلميشهد عدلان ان فلانااهدي لك كذا بناءعلى القرائن ولا يشترط تلفظه ولاتلفظ الرسول بلفظ الهبة والهدية (ومنها) جواز تصرفه في بابه بقرع حلقته ودقه عليه وان لم يستأذنه في ذلك (ومذا) استدعاء المستأجر للدار والبستان لمن شاءمن أصحابه وضيوفه و انزالهم عندهمدة وان لميستأذنه نطقاوان تضمن ذلك تصرفهم في منفعة الدارواشغالهم الكنيف واضعافهم السلم ونحوه (ومنها) جواز الافدام على الطعام اذاوضعه بين يديه وان لم يصرح له بالاذن افظا ومنها جواز شربه من الاناء وان لم يقدمه اليه ولا يستأذنه (ومنها) جواز قضاء حاجته في كنيفه وان لم يستأذنه (ومنها) جواز الاستناد الى وسادته (ومنها) أخـ فد ماينبذه رغبة عنه من الطعام وغيره وان لم يصرح بتمليكه له (ومنها) انتفاعه بفراش زوجته ولحافها ووسادتها وآنيتهاوان لم يستأذنها نطقا الي أضعاف اضعاف ذلك وهل السياسة الشرعية الامن هذاالباب وهي الاعتماد على القرائن التي تفيد القطع تارة والظن الذي هوأقوى من ظن الشهو دبكثير تارة وهذاباب واسع وقد تقدم التنبيه عليه مرارا لايستغنى عنهالمفتى والحاكم

﴿ فصل ﴾ فانرجع الي فتاوي رسول الله صلي الله عليه وآله وسلم وذكر طرف من فتاويه في الاطعمة وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوم أحرام هو فقال لا ولكني آكرهه من أجل رائحته ذكره مسلم (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم ابو أيوب هل يحل لنا البصل فقال بلى ولكني يغشاني مالا يغشا كمذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الضب أحرام هو فقال لا ولكن لم يكن بارض يغشا كمذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه واله وسلم عن السمن والجبن والفرا فقال قومي فاجدني اعافه متفق عليه (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن السمن والجبن والفرا فقال الحلال ماأحله الله في كتابه والحرام ماحرمه الله في كتابه وماسكت عنه فهو مما عفاعنه ذكره ابن

ماجه (وسئل) صلى الله عليه وآه وسلم عن الذئب فقال أويا كل الذئب احدفيه خيرذكره الترمذي وعنــد ابن ماجه قال قلت يأرسول الله ماتقول في الضبع قال ومن يأكل الضبع وان صح حديث جابر في أباحة الضبع فان في القلب منه شيئا كان هذا الحديث يدل على ترك أكله تقذرا او تنزها والله أعلم (وسالته) صلى الله عليه وآله وسلم عائشة رضى الله عنها فقالت ان قوماياً تو ننا باللحم لاندري اذكر اسم الله عليه ام لا فقال سموا أنتم وكلوا ذكره البخاري (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال انأكل مماقتلنا ولا نأكل مماقتل الله فانزل الله ولا تأكلوا ممالم يذكر اسم الله عليه الي آخر الآية هكذا ذكره ابو داود وان الذي سال هــذا السؤال هماليهود والمشهور في هذه القصة انالمشركين هم الذين اوردوا هذا السؤال وهو الصحيح ويدل عليه كونالسورة مكية وكون اليهود يحرمون الميتة كايحرمها المسلمون فكيف يوردون هذاالسؤال وهم يوافقون على هذا الحريج ويدل عليه أيضاً قوله وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم فهذا سؤال مجادل في ذلك واليهود لم تكن تجادل في هـذا وقدرواه الترمذي بلفظ ظاهره ان بعض المسلمين سأل هذا السؤال ولفظهأتي ناس الىالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقانو ايارسول الله أنأكل ممانقتل ولانأكل مما قتل الله فانزل الله تعالي فكلوا مما ذكر اسمالله عليه الى قوله وان أطعتموهم انكم لمشركون (وهذا) لايناقض كون المشركين هم الذينأوردواهذاالسؤال فسال عنه المسلمون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أحسب قوله ان اليهود سألوا عن ذلك الاوهما من أحد الرواة والله أعلم (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقــال يارسول الله انى اذا أصبت اللحم انتشرت للنساء وأخذتني شهوتي فحرمت على اللحم فانزل الله تعالى ياأيها الذين آمنوا لاتحرموا طيبات ماأحل الله اكم ولاتعتدوا ان الله لا يحب المعتدين وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا ذكره الترمذي (وساله) صلى الله عليه وآلهوسلم ابو تعلية الخشني رضي الله عنــه فقال ان أرضناأ رض اهل كتاب وانهم يأ كلون لحم الخنزير ويشربون الخرفكيف نصنع بانيتهم وقدورهم فقال صلي الله عليه وآله وسلم إن لم تجدوا غيرها فارحضوها واطبخوا فيها واشربوا قال قلت يارسول الله ما يحل لنا وما يحرم علينا قال لا تأكلوا لحم الحمر الانسية ولا يحل كل ذي ناب من السباع ذكره احمد (وقد) ثبت عنه في صحيح مسلم من حديث ابي هريرة انهقال أكل كل ذى نابمن السباع حراموهذان اللفظان يبطلان من تاول نهيه عن أكل كل ذى ناب من

السباع بأنه نهى كراهة فانه اويل فاسد قطما وبالله التوفيق (وسئل) صلى الله عليـ ه وآله وسلم اماتكون الذكاة الافي الحلق واللبة فقال لوطعنت في فخذها لاجزأ عنك ذكره ابو داود وقال هذا ذكاة المتردي وقال يزيد بن هرون هذا للضرورة وقيل هوفي غير المقدور عليه (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الجنين يكون في بطن الناقة أو البقرة أوالشاة انلقيــه أم ناكله فقال كلوه أن شئتم فان ذكاته ذكاة امه ذكره احمدوهذا يبطل تاويل من تاول الحديث أنه يذكي كاتذكي امه ثم يؤكل فانه امرهم باكله واخبران ذكاة امه ذكاة لهوهذا لانهجزء من اجزائها فلم يحتج الى ان يفر دبذبح كسائر اجزائها (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم رافع بن خديج فقال انالاقو العدوغداوليست معنامدي افنذي بالليطفقال عليه السلام ماانهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل الاماكانمن سن اوظفر فان السن عظم والظفر مدى الحبشة متفق عليه والليطة الفلقةمن القصب (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم عدي بن حاتم رضي الله عنه فقال ان احد ناليصيب الصيد وليس معه سكين ايذبح بالمروة وشقة العصافقال رسول الله صلى الله عليــه وآله وسلم امر الدم واذكر اسم الله ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة حل بها الموتفاخذت جارية حجرا فذبحتهابه فامرالنبي صلى الله عليه وآله وسلم باكلها ذكره البخاري (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة نيب فيها الذئب فذبحوها بمروة فرخص لهم في أكلها ذكره النسائيي (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن اكل الحوت الذي جزر البحر عنه فقال كلوا رزقا أخرجه الله لكم واطعمونا انكان معكم متفق عليه (وساله) صلى الله عليــه وآله وسلم ابو ثعابة الخشني فقال أنابارض صيداصيد بقوسي وبكلبي المعلم وبكابي الذي ليس بمعلم فما يصلح لى فقال ماصدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وماصدت بكابك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وماصدت بكلبك غيرالمعلم فادركت ذكوته فكل متفق عليه وهو صريح في اشتراط التسمية لحل الصيد ودلالته على ذلك اصرح من دلالته على تحريم صيد غير المعلم (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم عدى بن حاتم فقال انى ارسل كلابي المعلمة فيمسكن على واذكر اسم الله فقال اذا ارسلت كلبك المعلم وذ كرت اسم الله فكل ماامسك عليك قلت وان قتلن قال وان قتلن مالم يشركها كلب ليس منها قلت فأنى ارمى بالمعراض الصيد فاصيب فقال اذا رميت بالمعراض فخزق فكله والناصابه بعرضه فلا تأكله متفق عليه (وفي) بعض الفاظ هذا الحديث

الا أن يأكل الكلف فإن اكل فلا تأكل فاني اخاف أن يكون أنما المسك على نفسه وأن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل فانك انما سميت على كلبك ولم تسم على غيره (وفي) بعض الفاظه اذا ارسلت كلبك المكلب فاذكر آسم الله فان امسك عليك فادركته حيا فاذبحه وان ادركته قد قتل ولم يأكل منه فكله فان اخذالكاب ذكوته (وفي) بعض الفاظه اذارميت بسهمك فاذكر اسم الله وفيه فان غاب عنك اليومين والثلاثة ولم تجدفيه الا اثر سهمك فكل انشئت فان وجدته غريقا في الماء فلا تأكل فانك لا تدرى الماءقتله اوسهمك (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم ابو ثعلبة الخشني فقال يارسول الله ان لى كلابام كلبة فافتني في صيدهافقال ان كانت لك كلاب مكابة فكل مماامسكت عليك فقال يارسول الله ذكي اوغير ذكي قال ذكي وغيرذكي قال وان اكل منه قال وان اكل منه قال يارسول الله افتني في قوسي قال كل ماامسكت عليك قوسك قال ذكي وغير ذكي قال ذكي وغير ذكي قال وان تغيب عنيي قال وان تغيب عنكمالم يصل بعني يتغير اوتجد فيه اثرا غير اثرسهمك ذكره ابو داود ولايناقض هذاقوله لعدى بن حاتم وان اكل فلا تأكل فان حديث عدي فيما كل منه حال صيده اذيكون ممسكاعلي نفسه وحديث ابي تعلبة فيما اكلمنه بعد ذلك فانه يكون قد امسك على صاحبه ثم اكل منه بعد ذلك وهذا لا يحرم كمالو اكل مماذكاه صاحبه (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الذي يدرك صيده بعد ثلاث فقال كله مالم ينتن ذكره مسلم (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم اهل بيت كانو افي الحرة محتاجين ماتت عندهم ناقة لهم اولغيرهم فرخص لهم في اكام افعصمتهم بقية شتائهم ذكره احمد وعند ابي داود ان رجلا نزل بالحرة ومعه اهله وولده فقال له رجل لى نافة قدضات فان وجدتها فامسكها فوجــدها فلم يجد صاحبها فمرضت فقالت امرأته انحرهافابي فنفقت فقالت اسلخها حتى نقد شحمها اولحمها نأ كل فقال حتى اسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاتاه وسأله فقال هل عندك مايغنيك قال لاقال فكلوه قال فجاء صاحبها فاخبره الخبر فقال هلاكنت نحرتها قال استحييت منك وفيه دليل على جواز امساك الميتة للمضطر (وسأله) صلى الله عليه و آله وسلم رجل فقال من الطعام طعام نتحرج منه فقال لايختلجن في نفسك شي ضارعت فيه النصر انية ذكره أحمد ومعناه والله اعلم النهي عماشابه طعام النصاري يقول لاتشكن فيه بل دعه فاجابه بجواب عام وخص النصاري دون اليهود لان النصاري لا يحرمون شيئًا من الاطعمة بل يبيحون مادبودرج من الفيل الي

البعوض (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن عام فقال انك تبعثنا فننزل بقوم لا يقروننا فماتري فقال ان نزلتم بقوم فامروا لكم بما ينبغي للضيف فافبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم ذكره البخاري وعند الترمذي اناغر بقوم فلايضيفوننا ولايؤدون مالنا عليهم من الحق ولا نحن تأخذ منهم فقال ان ابوا الاان تاخذواقرا فخذوه وعند ابي دوادليلة الضيف حق على كل مسلم فان أصبح بفنائه محروما كان دينا عليه انشا اقتضاه وانشاء تركه وعنده ايضا من نزل بقوم فعليهم ان يقروه فان لم يقروه فله ان يعقبهم بمثل قرائه وهو دليل على وجوب الضيافة وعلى أخذ الانسان نظير حقه ممن هو عليه اذاابي دفعه وقداستدل به في مسئلة الظفر ولا دليل فيه لظهور سبب الحق هاهنا فلايتهم الآخذكا تقدم في قصة هند مع ابي سفيان (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم عوف بن مالك فقال الرجل أمر به فلا يقريني ولا يضيفني ثم يمربي افأ جفزيه قال لا بل اقره قال ورآني يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم رث الثياب فقال هل لك من مال قال قلت من كل المال قداعطاني الله من الا إل والغنم قال فاير عليك ذكره الترمذي (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن جائزة الضيف فقال يومه وليلته والضيافة ثلاثة ايام فما كان ورا ، ذلك فهو صدقة ولا يحل له ان يثوى عنده حتى يخرجه متفقى عليه (فصل وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيقة وكان كره الاسم وقال من ولد له مولود فاحب ان ينسك عنه فليفعل ذكره احمد وعنده ايضًا أنه سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن العقيقة فقال لا يحب الله العقوق كانه كره الاسم قالوا يارسول الله انما نسألك عن احدنا يولد له ولد قال من يولد له ولد فاحب ان ينسك عنه فلينسك عن الغلام شائين متكافئتين وعن الجارية شاة (فصل) وساله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال لا اروى من نفس واحدة قال فابن القـدح عن فيك ثم تنفس قال فانى اري القذاة فيه قال فاهرقها ذكره مالك وعند الترمذي أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النفخ في الشر اب فقال رجل القذاة اراها في الاناء قال اهر قهاقال اني لاأ روى من نفس و احدة قال فابن القدح اذاعن فيك حديث صحيح (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن البتع فقال كل شراب اسكرفهو حرام متفق عليه (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم ابوموسي فقــال يارسول الله افتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن البتع وهومن العسل يذبذ حتى يشتد والمزر وهومن الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد فقالكل مسكر حرام متفق عليه (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم طارق بن سعيد عن

الخرفنهاه أن يصنعها فقال انما أصنعها للدواءفقال انه ليس بدواء ولكنه داء (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم رجلمن اليمنءن شراببارضهم يقالله المزرفقال امسكرهوقال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر حرام وان على الله عهد المن شرب المسكر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يارسول الله وماطينة الخبال قال عرق اهل النار اوقال عصارة اهل النار (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل من عبدالقيس فقال يارسول الله ماتري في شراب نصنعه في أرضنا من ثمارنا فاعرض عنه حتى سأله ثلاث مراتحتي قام يصلي فلماقضي صلاته قال لاتشربه ولاتسقه أخاك المسلم فوالذى نفسي بيده او والذي يحلف به لايشر به رجل ابتغاء الذة سكر فيسقيه الله الحمر يوم القيامة ذكره احمداوسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر تتخذ خلاقال لاذكر دمسلم (وسأله) صلي الله عليه وآله وسلم ابوطلحة عن ايتام ورثو اخمرا فقال اهرقها قال أفلا نجعلها خلاقال لاذكره احمد وفي لفظ ان يتيماكان في حجر ابي طلحة فاشترى له خمرا فلما حرمت الخمرسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ايتخذها خلاقال لاوساله قوم فقالوا اناننتبذ نبيذانشر بهعلى غداءنا وعشاءناوفي رواية على طعامنافقال اشر بواواجتنبواكل مسكر فاعادوا عليه فقال ان الله ينهاكم عن قليل مااسكر وكثيره ذكره الدار قطني (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم عبدالله بن فيروز الديلمي رضي الله عنهما فقال أنا اصحاب أعناب وكرم وقد نزل تحريم الحمر فمانصنع بهاقال تتخذونه زبيبا قال نصنع بالزبيب ماذافال تنقعونه على غداءكم وتشربونه على عشائكم وتنقعونه على عشائكم وتشربونه على غدائكم قال قلت يارسول الله نحن ممن قد علمت ونحن بين ظهر اني من قدعلمت فمن ولينا فقال الله ورسوله قال حسى يارسول الله

وفصل في طرف من قتاويه صلي الله عليه وآله وسلم في الأيمان والندور (وسأله» سعد ابن ابي وقاص فقال يارسول الله انى حلفت باللات والعزى وان العهد كان قريبا فقال قل لااله الاالله وحده لاشريك له ثلاثا ثم انفث عن يسارك ثلاثا ثم تعوذ ولا تعد ذكره احمد ولما قال صلى الله عليه وآله وسلم من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار (سألوه) صلى الله عليه و آله وسلم وان كان شيئاً يسيرا قال وان كان قضيبا من أراك ذكره مسلم واعتم رجل عند النبي صلى الله عليه و آله وسلم فالله وسلم من أجل الصبية ثم بداله فاكل فاتى رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم فذكر ذلك له فقال من من أجل الصبية ثم بداله فاكل فاتى رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم فذكر ذلك له فقال من

حلف على يمين فرأى غيرها خيرامنها فليأتها وليكفر عن يمينه ذكره مسلم «وسأله» دلى الله عليه وآله وسلم مالك بن فضالة فقال يارسول الله أرايت ابن عملي آتيه أسأله فلا يعطيني ولا يصاني ثم يحتاج الى فيأتيني فيسالني وقدحلفت ازلاأعطيه ولاأصله قالفامرني ان آتي الذي هو خير وأكفر عن يميني وخرج سويدبن حنظلة ووائل بن حجر يريدان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع قومهما فاخذ وائلا عدوله فتحرج القوم ان يحلفوا انه أخوهم وحلف سويد انه اخوه فخلواسبيله فسأل رسول اللهصلي الله عليه وآله وسلمءن ذلك فقال انت ابرهم واصدقهم المسلم اخو المسلم ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل نذران يقوم في الشمس ولا يقعد ويصوم ولايفطر بنهاره ولا يستظل ولا يتكلم فقال مروه فليستظل وليتكلم وليقعد وليتم صومه ذكره البخاري (وفيه دليل) على تفريق الصفقة في النذروأن من نذرة ربة صح النذر في القربة وبطل في غير القربة وهكذا الحكم في الوقف سواء (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم عمر رضي الله عنـــه فقاًل اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال أوف بنذرك متفق عليه وقد احتج به من يرى جواز الاعتكاف من غير صوم ولاحجة فيه لان في بعض الفاظ الحديث ان اعتكف يوما اوليلة ولم يامره بالصوم اذ الاعتكاف الشروع انما هو اعتكاف الصائم فيحمل اللفظ المطلق على المشروع (وسئل) صلى الله عليه وآله وسالم عن امرأة نذرت ان تمشى الى بيت الله الحرام حافية غير مختمرة فامرهاان تركب وتختمر وتصوم ثلاثة أيام ذكر واحمد وفي الصحيحين عن عقبة بن عامر قال نذرت اختي ان تمشى الى يبت الله الحرام حافية فامر تني ان استفتى لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستفتيته فقال لتمش ولتركب وعند الامام احمد ان اخت عقبة نذرت أن محج ماشية وانهالا تطيق ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله لغني عن مشي اختك فلتركب ولهدبدنة (ونظر) وهو يخطب الى اعرابي قائم في الشمس فقال ماشأنك قال نذرت ان لأأزال في الشمس حتى يفرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الخطبة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس هذا نذرا انما النذرفيما ابتغى به وجه الله ذكره احمد (ورأى)رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيخا يهادي بين ابنيه فقال مابال هذافقالو انذر ازيمشي فقال ان الله لغني عن تعذيب هذا نفسه وأسره ان يركب متفق عليه (ونظر) الى رجلين مقتر نين يمشيان الى البيت فقال مابال القران قالوا يارسول الله نذرنا ان نمشى الى البيت مقترنين فقال ليس هذا نذرا

انماالنذر فيما ابتنى به وجه الله ذكره احمد (وسألته) صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت ان أمي توفيت وعليها نذرصيام فتوفيت قبل ان تقضيه فقال ليصم عنهاالولى ذكره ابن ماجه (وصحعنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه (فطائفة) حملت هذا على عمومه واطلاقه وقالت يصام عنه النذروالفرض (وابت طائفة) ذلك وقالت لا يصام عنه نذر ولا فرض (وفصلت طائفة) فقالت يصام عنه النذر دون الفرض الاصلي وهذا قول ابن عباس واصحابه والامام احمد واصحابه وهوالصحيح لانفرض الصيام جار مجرى الصلاة فكما لايصلي احد عن احدولا يسلم احدعن احد فكذلك الصيام واماالنذر فهوالتزام في الذمة بمنزلة الدين فيقبل قضاء الولياله كما يقضي دينه وهذا محض الفقه وطرد هذا انه لايحج عنه ولايزكي عنه الا اذاكان معذورا بالتأخير كمايطعم الوليعمن افطرفي رمضان لعذرفاما المفرط من غير عذراصلافلاينفعه اداءغيره عنه لفرائض الله تعالى التي فرطفيها وكان هو المامور بهاابتلاء وامتحانا دون الولى فلا تنفع توبة أحدعن احد ولا اسلامه عنه ولا اداءالصلاة عنه ولاغيرها من فرائض الله تعالي التي فرط فيها حتى مات والله اعلم (وسألته) صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت اني نذرت ان اضرب على رأسك بالدف فقال اوفى بنذرك قالت اني نذرت ان اذبح بمكان كذاوكذا مكان يذبح فيه اهل الجاهلية قال لصنم قالت لاقال لو ثن قالت لاقال اوفى بنذرك ذكره ابو داود (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال اني نذرت ان انحر ابلا (بوا)نة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان فيهاوثن من اوثان الجاهلية يعبد قالو الا قال فهل كان فيها عيد من اعيادهم قالو الا قال اوف؛ ذرك فانه لاوفاء بالنذر في معصية الله ولافيالا علك ابن آدم ذكر دابو داود

وفصل في طرف من فتاويه صلى الله عليه و الهوسلم في الجهاد (سئل) عن قتال الامراء الظلمة فقال لا مااقاموا الصلاة وقال خياراً عُتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم وشراراً عُتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قالوا افلاننابذهم قال لاما اقاموا فيكم الصلاة لاما اقاموافيكم الصلاة ثم قال صلى الله عليه و آله وسلم الامن ولى عليه وال فرآه يأتى فيكم الصلاة لاما اقاموافيكم الصلاة ثم من مصية الله ولا ينزعن يدامن طاعته ذكره مسلم وقال يستعمل عليكم امراء فتعرفون و تنكرون فن كره فقد بوئ ومن انكر فقد سلم ولكن من رضي و تابع قالوا افلانقاتالهم قال لاماصلوا ذكر دمسلم وزاد احمد ماصلوا الجنس (وسأله) صلى الله عليه و آله وسلم افلانقاتالهم قال لاماصلوا ذكر دمسلم وزاد احمد ماصلوا الجنس (وسأله) صلى الله عليه و آله وسلم

رجل فقال ارأيت ان كان عليناأ مراء يمنعور حقناويسالو ناحقهم قال اسمعو او اطيعوا فانماعليهم ماحلوا وعليكم ماحملتمذكر والترمذي وقال انهاستكون بعدى اثرة وأمور تنكرونها قالوافا تأمرنا من ادرك ذلك قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم متفق عليه (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال داني على عمل يعدل الجراد قال لا اجده ثم قال هل تستطيع اذاخر ج المجاهدان تدخل مسجدك فتقوم ولا تفتر وتصوم ولا تفطر قال ومن يستطيع ذلك فقال مثل الجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم القانت بايات الله لايفتر من صيام ولاصلاة حتى يرجع الجاهد في سبيل الله ذكره مسلم (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم اى الناس افضل فقال مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله قال شممن قال رجل في شعب من الشعاب يتقي الله ويدع الناس من شره متفق عليه (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يارسول الله أرأيت ان قتلت في سبيل الله وأنا صابر محتسب مقبل غير مدبر يكفر الله عني خطاياى قال ندم شمقال كيف قات فرد عليه كما قال فقال نعم فكيف قات فردعليه القول أيضا فقال أرأيت يارسول الله ان قتلت في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر يكفر الله عنى خطاياي قال نعم الاالدين فان جبريل سارني بذلك ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسملم مابال المؤمنين يفتنون في قبورهم الاالشهيد قال كفي ببارقة السيوف على رأسه فتنة ذكره النسائي (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم أي الشهداء افضل عندالله تعالى قال الذين يلقون في الصف لا يلفتون وجوههم حتى يقتلوا أولئك ينطلقون في الغرف العلي من الجنة ويضحك اليهم ربك تعالى واذاضحك ربك الي عبد في الدنيافلاحساب عليه ذكره احمد روسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء اى ذلك في سبيل الله قال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله متفق عليه وعند أبي داودان اعرابيا أتي رسول الله صلئ الله عليه وآله وسلم فقال الرجل يقاتل للذكر ويقاتل ليحمد ويقاتل ليغنم ويقاتل ليرى مكانه فمن في سبيل الله قال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يارسول الله رجل يريد الجراد في سبيل الله وهو يبتغي عرضا من أعراض الدنيا فقال لاأجرله فاعظم ذلك الناس وقالوا للرجل عدلرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانك لم تفهمه فقال يارسول الله رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يبتني عرضا من عرض الدنيا فقال لاأجر له فقالوا لارجل عدلرسول صلى الله عليه وآله

وسلم فقال له النالثة فقال لاأجر له ذكره أبو داو دوعند النسائي انه سئل صلى الله عليه وآله وسلم لاشي أرأيت رجلا غزا يلتمس الاجر والذكر ماله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاشي له له فعال ان الله تعالى له فاعادها ثلاث من اريقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاشي له شمقال ان الله تعالى لا يقبل من العمل الا ماكان خالصاله وابتنى به وجهه (وسألته) صلى الله عليه وآله وسلم امسلمة فقالت يارسول الله يغزوالر جال ولا تغز والنساء وانمالنا نصف الميراث فانزل الله تعالى ولا تتمنوا مافضل الله به بعضكم على بعض الآية ذكره أحمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الشهدا، فقال من قتل في سبيل الله فهوشهيد ومن مات في سبيل الله فهوشهيد ومن مات في البطن فهوشهيد

ذكره مسلم

﴿ فَصَلَ ﴾ فِي ذَكَرُ طُرِفَ مِن فَتَاوِيهُ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ فِي الطُّبِ (سَالَهُ) صَلَّى الله عَلَيْهُ وَآلَهُ وسلم أعرابي فقال يارسول الله انتداوى قال نعم فان الله لم ينزل داءالا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهلهمن جهله ذكره احمدوفي السنن ان الاعراب قالت يارسول الله الانتداوي قال نعم عباد الله تداووا فان الله لم يضع داء الاوضع له شفاء او دواء الاداء واحداقالو ايارسول الله وماهو قال الهرم (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم فقيل له أرأيت رقى نسترقيها ودواء نتداوى بهوتقاة نتقيها هل تردمن قدرالله شيئا قال هيمن قدراللهذكر هالترمذي (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم هل يغني الدواء شيئًا فقال سبحان الله وهل انزل الله تبارك وتعالى من داء في الارض الاجعل له شفاء ذكره احمد (وسئل) عن السبعين الفاالذين بيدخلون الجنة بغير حساب من أمته فقال هم الذين لايسترقون ولا يتطيرون ولا يكتوونوعلى ربهم يتوكلون متفق عليه (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم آل عمروبن حزم فقالواانه كانت عندنارقية نرقى بها من العقرب وانك نهيت عن الرقي قال اعرضوا على رقاكم قال فعرضوا عليه فقال ماأري باسامن استطاع ان ينفع أخاه فليفعل ذكره مسلم (واستفتاه) عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه وشكا اليه وجعا يجده في جسده منذ أسلم فقال ضع يدك على الذي يالم من جسدك وقل بسم الله ثلاثاوقل سبع مرات أعوذ بعزة الله وقدرته من شرماأجد واحاذر ذكره مسلم (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم اي الناس أشد بلاء قال الانبياء ثم الامثل فالامثل الرجل يبتلي على حسب دينه فان كان رقيق الدين ابتلي على حسب ذلك وان كان صلب الدين ابتلى على حسب ذلك فما يزال البلاء بالرجل حتى يمشي على وجه الارض وما

عليه خطيئة ذكره أحمد وصححه الترمذي وذكر ان ماجه انه (سئل) اي الناس أشد بلاء قال الانبياء فلت يارسول الله ثم من قال قال الصالحون ان كان أحـدهم ليبتلي بالفقر حتى مايجد الا العباة تحويه وان كان أحدهم ليفرح بالبلاء كما يفرح أحدكم بالعافية (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل أرأيت هذه الامراض التي تصيبنا مالنابها قال كفارات قال أبوسعيد الخدرى رضى الله عنه وان قلت قال وان شوكة فما فوقها فدعي ابو سعيد على نفسه ان لا يفارقه الوعك حتى يموت وانلايشغله عن حجولا عن عمرة ولاجهاد في سبيل الله ولاصلاة مكتوبة في جماعة فمامسه انسان الاوجد حره حتى مات ذكره احمد وقال اسامة رضي الله عنه شهدت الاعراب يسألون النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعلينا حرج في كذا أعلينا حرج في كذا فقال عباد الله وضع الله تعالي الحرج الامن اقترض من عرض أخيه شيئا فذلك هو الحرج فقالوا يارسول الله هل علينا من جناح ان نتداوى قال تداو واعبادالله فان الله لم يضع داءالاوضع معــه شفاء الاالهمرم قالوايارسول الله ماخير اأعطى العبدقال حسن الخلق ذكره ابن ماجه (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الرقي فقال اعرضوا على رقا كم شمقال لاباس بماليس فيه شرك ذكره مسلم (وسأله)صلى الله عليه وآله وسلم طبيب عن ضفدع بجعلها في دواء فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتلها ذكره اهل السنن (وشكا) اليه صلى الله عليه وآله وسلم الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف القمل فافتاهم بلبس قميص الحرير ذكره البخاري في صحيحه (وافتي) صلى الله عليه وآله وسلم ان من تطبب ولم يعرف منه طب فهو ضامن وهو يدل عفهومه على انه اذاكان طبيبا واخطأ في تطبيبه فلاضمان عليه وشكا اليه صلى الله عليه وآله وسلم المشاة في طريق الحج تعبهم وضعفهم عن المشيُّ فقـال لهم استعينوا بالنسل فانه يقطع عنكم الارض وتخفون له قالوا ففعلنا فخففنا له والنسل المدومع تقارب الخطا ذكره ابن مسعود الدمشقى هذا الحديث في مسلم وليس فيه و انماهو زيادة من حديث جابرالطويل الذي رواهمسلم فيصفة حج النبي صلي الله عليـه وآله وسـلم واسناده حسن (وسألته) صلى الله عليه وآله وسلم اسهاء بنت عميس رضى الله عنها فقالت يارسول الله ان ولد جعفر تسرع اليهم العين أفاسترقى لهم قال نعم فانه لوكان شي سابق القدر لسبقته العين ذكره احمد وعندمالك عن حميد بن قيس لمكي قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابني جعفر بن ابي طالب فقال لحاضتهما مالى اراهما ضارعين فقالت انه لتسرع اليهم العين ولم يمنعنا ان نسترقى

طهاالاانا لاندري مايو افقك من ذلك فقال استرقو الهافانه لوسبق شي القدر لسبقته العين (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن النشرة فقال هي من عمل الشيطان ذكره أحمد وابو داود والنشرة حل السحر عن المسحور وهي نوعان حل سحر بسحر مثله وهو الذي من عمل الشيطان فان السحر من عمله في تقرب اليه الناشر والمنتشر بما يحب فيبطل عمله عن المسحور (والثاني) النشرة بالرقية والتعوذات والدعوات والادوية المباحة فهذا جائز بل مستحب وعلى النوع المذموم يحمل قول الحسن لا يحل السحر الاساحر

﴿ فصل ﴾ وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الطاعون فقال عذاباً كان يبعثه الله على من كان قبلكم فجعله الله رحمة للمؤمنين مامن عبد يكون فى بلدويكون فيه فيمكث لايخرج صابرا محتسبا يعلم انه لا يصيبه الاماكتا الله له الاكان له مثل أجرشهيد ذكره البخاري (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم فروة بن مسيك رضي الله عنـه فقال يارسول الله انابارض يقال لها ابين وهي ريفنـا ومربنا وهي وبيئة اوقال وباهاشديد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعهاعنك فان من القرف التلف (وفيه دليل) على نوع شريف من أنواع الطب وهو استصلاح التربة والهوى كا ينبغى استصلاح الماءوالغذاء فان بصلاح هذه الاربعة يكون صلاح البدن واعتداله (وقال)صلى الله عليه وآله وسلم لاطيرة وخير هاالفال قيل يارسول الله وما الفال قال الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم متفق عليه وفي لفظ لهمالاعدوي ولاطيرة ويعجبني الفال قالوا وماالفال قال كلمة طيبة ولماقال لاعدوي ولاطيرة ولاهامة قال لهرجل أرأيت البعير يكونه الجرب فتجرب الابل قال ذاك القدر فن أجرب الاول ذكره احمد (ولاحجة) في هذا لمن انكر الاسباب بل فيه اثبات القدر وردالاسباب كلها الى الفاعل الاول اذلو كأن كل سبب مستندا الى سبب قبله لاالى غاية لزم التسلسل في الاسباب وهو ممتنع فقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم التسلسل بقوله فمن أعدى الاول اذلوكان الاول قدجر ببالعدوى والذي قبله كذلك لاالى غاية لزم التسلسل الممتنع (وسالته) صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت يارسول الله دارسكناها والعدد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال فقال دعوها ذميمة ذكره مالك مرسلا وهذامو افق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان كان الشؤم في شي فهوفي ثلاثة في الفرس وفي الدار والمرأة وهو اثبات لنوع خفي من الاسباب ولايطلع عليه اكثرالناس ولايعلم الابعدوقوع مسببه فانمن الاسباب مايعلم سببيته قبل وقوع مسببه وهى الاسباب الظاهرة ومنها مالا يعلم سببيته الا بعدوقوع مسببه وهي الاسباب الخفية ومنه قول الناس فلان مشؤم الطلعة ومدور الكعب ونحوه فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم اشار الي هذا النوع ولم يبطله وقوله ان كان الشؤم في شيء فهو في ثلاثة تحقيق لحصول الشؤم فيها وليس نفيا لحصوله من غيرها كقوله ان كان في شيء تتداوون به شفاء ففي شرطة محجم او شربة عسل اولذعة بنار ولا احب الكي ذكره البخاري (وقال) من ردته الطيرة من حاجته فقد اشرك قال يارسول الله وما كفارة ذلك قال ان يقول اللهم لاطير الاطيرك ولاخير الاخيرك ذكره احمد

﴿ وَ كُرُ فَصُولُ مِن فَتَاوِيهِ صَلَّى الله عَلَيْهُ وَآلَهُ وَسَلَّمُ فِي ابْوَابُ مِتَّفَرِنَّةً ﴾

(سأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال انى أصبت ذنبا عظما فهل لى من توبة فقال هل اك من أم قال لا قال فرل لك من خالة قال نعم قال فبرها ذكره الترمذي وصححه (وقال) ابن عباس رضي الله عنهما كان رجل من الانصار اسلم ثم ارتدولحق بالمشركين ثم ندم فارسل الي قومه سلوا لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل لى من توبة فجاء قومه الي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالواهل لهمن توبة فنزلت كيف يهدى الله قوما كفروا بعدايمانهم الى قوله الاالذين تابوا من بعد ذلك واصلحوافان الله غفوررحيم فارسل اليه فأسلم ذكر دالنسائي (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل اوجب فقال اعتقواعنه ذكره احمدوقوله اوجب اي فعل ما يستوجب النار (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالى وتأتون في ناديكم المنكر قال كانوا يخذفون اهل الطريق ويسخرون منهم وذلك المنكرالذي كانواياً تونه ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم أيكون المؤمن جبانا قال نعم قالو اليكون بخيلاقال نعم قال ايكون كذاباقال لا ذكره مالك (وسالته صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت ان لى ضرة فهل على جناح ان تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني فقال المتشبع بمالم يعط كلابس ثوبي زورمتفق عليه وفى لفظ اقول ان زوجي اعطاني مالم يعطني (وسانه) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال هل اكذب على امر أتي قال لاخير في الكذب فقال يارسول الله أعدها واقول لها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاجناح ذكره مالك (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم اتقو اهذا الشرك فانه اخفي من دبيب النمل فقيل له كيف نتقيمه وهو اخفي من دييب النمل يا رسول الله فقال قولو االلهم أنا نعوذ بك أن نشرك بك شيئا نعلمه ونستغفرك لمالا نعلم ذكره احمد (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم أن اخوف ما اخاف على أمتى

الشرك الاصغر قالو اوما الشرك الاصغريا رسول الله قال الرياء يقول الله تعالى يوم القيامة اذ اجزي الناس باعمالهم اذهبواالي الذين كنتم تراؤون في الدنيا فانظر واهل تجدون عندهم جزاء ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الاخسرين اعمالا يوم القيامة فقال هم الأكثرون أمو الا الا من قال هكذا وهكذا الى من بين يديهومن خلفهوعن يمينه وعن شماله وقليل ماهم ولما نزلت الذين آمنو أولم يلبسوا ايمانهم بظلم شق ذلك عليهم وقالو ايارسول اللهواينالم يظلم نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس ذلك انماهو الشرك ألم تسمعو اقول لقمان لا بنه يا بني لا تشرك باللهان الشرك لظلم عظيم متفق عليه وخرج عليهم وهم يتذاكرون المسيح الدجال فقال الا اخبركم بماهوا خوف عليكم عندي من المسيح الدجال قالوا بلي قال الشرك الخفي قالوا ماالشرك قال ان يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته لمايري من نظر زجل آخر ذكره ابن ماجه (وسئل) صلي الله عليه والهوسلم عن طاعة الاميرالذي أمراصحابه فجمعوا حطبا فاضرموه نارا وأمرهم بالدخول فيها فقال صلى الله عليه وآله وسلم لو دخلو هاماخر جوامنها إنماالطاعة في المعروف وفي لفظ لاطاعة لمخلوق في معصية الخااق وفي لفظمن أمر كمنهم بمعصية الله فلا تطيعو دفيذه فتوي عامة لكل من أمره أمير بمعصية الله كائنامن كان ولاتخصيص فيهاالبتة ولماقال صلى الله عليه وآله وسلم ان من أكبر الكبائر شتم الرجل والديه سألوه كيف يشتم الرجل والديه قال يسب اباالرجل وأمه فيسب اباه وامه متفق عليه وللامام احمدان أكبر الكبائر عقوق الوالدين قيل وماءَقوق الوالدين قال صلى الله عليه وآله وسلم يسب أباالرجل وامه فيسب اباه وامه وهو صريح في اعتبار الذرائع وطاب الشرع لسدها وقد تقدمت شواهدهذه القاعدة بمافيه كفاية وقال صلى الله عليه وآله وسلم ماتقولون في الزنا قالوا حرام فقاللان يزنى الرجل بعشر نسوة ايسر عليه من ان يزني بامرأة جاره ماتقولون في السرقة قالوا حرام قال لان يسرق الرجل من عشرة ابيات أيسر من ان يسرق من بيت جاره ذكره احمد (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم اتدرون ما الغيبة قالو الله ورسوله اعلم قال ذكرك اخاك بمايكره قيل ارأيت ان كان في اخى مااقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته ذكر دمسلم وللامام احمدومالك ازرجلاسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماالغيبة فقال ازتذكر من المرء ما يكره ان يسمع فقال يارسول الله ان كان حقافقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قلت باطلا فذلك البهتان (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الكبائر فقال الاشر اك بالله وعقوق الوالدين وقول

الزوروقتل النفس التي حرم الله والفرار يوم الزحف ويمين الغموس وقتل الانسان ولده خشية ان يطعم معه والزنا بحليلة جاره والسحروا كل مال اليتيم وقذف المحصنات وهذا مجموع من احاديث ﴿ فصل ﴾ ومن الكبائر ترك الصلاة ومنع الزكاة وترك الحجمع الاستطاعة والافطار في رمضان بغيرعذر وشرب الخروالسرقة والزناواللواطوالحكم بخلاف الحق وأخذ الرشي على الاحكام والكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقول على الله بلاعلم في اسمائه وصفاته وافعاله واحكامه وجمود ماوصف به نفسه و وصفه به رسولا واعتقادان كلامه وكلام رسوله لايستفاد منه يقين اصلاوان ظاهر كلامه وكلام رسوله باطل وخطأ بل كفر وتشبيه وضلال وترك ماجاء به لمجرد قول غيره وتقديم الخيال المسمى بالعقل والسياسة الظالمة والعقائد الباطلة والآراء الفاسدة والاذواقات والكشوفات الشيطانية على ماجاءبه صلى الله عليه وآله وسلم ووضع المكوس وظلم الرعايا والاستيثار بالفئ والكبر والفخر والمجب والخيلاء والرياءوالسمعة وتقديم خوف الخلق على خوف الخالق ومحبته على محبة الخالق ورجائه على رجائه وارادة العلوفي الارض والفساد وان لم ينل ذلك ومسبة الصحابة رضوان الله عليهم وقطع الطريق واقرار الرجل الفاحشة في اهله وهو يعلم والمشي بالنميمة وترك التنزهمن البول وتخنث الرجل وترجل المرأة ووصل شعر المرأة وطلبها ذلك وطلب الوصل كبيرة وفعله كبيرة والوشم والاستيشام والوشر والاستيشار والنمص والتنميص والطعن فى النسب وبراءة الرجل من ابيه وبراءة الاب من ابنه وادخال المرأة على زوجها ولدا من غيره والنياحة ولطم الخدود وشق الثيابوحلق المرأة شعرها عندالمصيبة بالموت وغيره وتغيير منار الارض وهواعلامها وقطيعة الرحم والجورفي الوصية وحرمان الوارث حقه من الميراث واكل الميتة والدمولحم الخنزير والتحليل واستحلال المطلقة به والتحيل على اسقاط مااوجب الله وتحليل ماحرم الله وهو استباحة محارمه واسقاط فرائضه بالحيل وبيع الحرائر واباق المملوك من سيده ونشوز المرأة على زوجها وكتمان العلم عندالحاجة الى اظهاره وتعام العلم للدنيا والمباهاة والجاه والعلو على الناس والغدروالفجور فيالخصامواتيان المرأة في دبرها وفي محيضها والمن بالصدقة وغيرها من عمل الخير واساءة الظن بالله واتهامه في احكامه الكونية والدينية والتكذيب بقضائه وقدره واستوائه على عرشه وانه القاهر فوق عباده وان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم عرج به اليه وانه رفع المسيح اليه وانه يصعد اليه الكلم الطيب وانه كتب كتابا فهو عنده على عرشه وان رحمته تغلب غضبه

وانه ينزل كل ليلة الى سماء الدنيا حين يمضى شطر الليل فيقول من يستغفرني فاغفر اهوانه كلم موسي تكليماوانه تجلى للجبل فجعله دكاواتخذ ابراهيم خليلا وانه نادي آدم وحو آءو نادىموسي وينادى نبينا يوم القيامة وانه خلق آدم بيديه وانه يقبض سما واتهباحدى يديه والارض باليد الاخرى يوم القيامة (فصل) ومنها الاستماع الى حديث قوم لا يحبون استماعه وتخبيث المرأة على زوجها والعبد على سيده وتصوير صور الحيوان سواء كان لهاظل اولم يكن وان يرى عينيه في المنام مالم ترياه واخذ الربا واعطاؤه والشهادة عليه وكتبابته وشرب الخر وعصرها واعتصارها وحملها ويبعما واكل ثمنها ولعن من لم يستحق اللعن واتيان الكهنة والمنجمين والعرافين والسحر ةوتصديقهم والعمل باقوالهم والسجو دلغير الله والحلف بغيره كما قال النبي صابي الله عليه وآله وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك وقد قصر ماشاء ان يقصر من قال ان ذلك مكروه وصاحب الشرع يجعله شركا فرتبته فوق رتبة الكبائر واتخاذالقبور مساجد وجعلها اوثانا واعيادا يسجدون لها تارة ويصلون اليها تارة ويطوفون بها تارة ويعتقدون ان الدعاء عندها أفضل من الدعاء في بيوت الله التي شرع ان يدعى فيها ويعبد ويصلي له ويسجد (ومنها)معاداة اولياء الله واسبال الثياب من الازار والسراويل والعامة وغيرها والتبختر في المشي واتباع الهوى وطاعة الهوى وطاعة الشح والاعجاب بالنفس واضاعة من تلزمه مؤنته ونفقته من اقاربه وزوجته ورقيقه ومما ليكه والذبح لغير الله وهجر اخيه المسلم سنة كافى صحيح الحاكم من حديث ابى خراش الهذلي السلمي عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم من هجر اخاه سنة فهو كقتله واما هجره فوق ثلاثة ايام فيحتمل انه من الكبائر ويحتمل انه دونها والله اعلم (ومنها) الشفاعة في اسقاط حدودالله لحديث ابن عمر يرفعه من حالت شفاعته دون حدمن حدود الله فقد ضاد الله في امره رواه احمدوغيره باسناد جيد (ومنها تكلم الرجل بالكامة من سخطالله لايلقي لها بالا) ومنها ان يدعو الي بدعة اوضلالة اوترك سنة بل هذامن اكبرالكبائر وهو مضادة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ومنها) مارواه الحاكم في صحيحه من حديث المستورد بن شداد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أكل بمسلم أكلة أطعمه الله بهاأ كلة من نارجهنم يوم القيامة ومن قام بمسلم مقام سمعة اقامه الله يوم القيامة مقامريا وسمعة ومن اكتسى بمسلم ثوباكساه الله ثوبا من ناريوم القيامة ومعني الحديث انه توصل الى ذلك وتوسل اليه باذاأخيه المسلم من كذب عليه اوسخرية اوهمزة اولمزة اوغيبة والطعن عليه

والازدراء بهوالشهادة عليه بالزوروالنيل من عرضه عندعدوه وتحوذلك مما يفعله كثير من الناس وأوقع فيوسطه واللهالمستعان (ومنهـا) التبجح والافتخار بالمعصية بين أصحابه وأشكاله وهمو الاجهار الذي لايعافي الله صاحبه وان عافاه من شر نفسه (ومنها) ان يكون له وجهان ولسانان فيأتي القوم بوجه ولسان ويأتى غيرهم بوجه ولسانآخر (ومنهــا) ان يكون فاحشا بذيا يتركه الناس ويحذرونه اتقاء فعصه (ومنها) مخاصمة الرجل في باطل يعلم انه باطل ودعواه ماليس له وهو يعلم انه ايس له (ومنها) ان يدعي انه من آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس منهم اويدعي انهابن فلان وليس بابنه وفي الصحيحين من ادعى الي غير أبيه فالجنة عليه حرام وفيهماأ يضا لاترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهوكافروفيهما أيضا ليس من رجل ادعي لغيراً بيه وهو يعلمه الاوقد كفرومن ادعى ماليس له فليس مناوليتبو أمقعده من النارو (منها)من دعاً رجلا بالكفر اوقال عدوالله وليس كذلك الاحارعليه فمن الكبائر تكفير من لم يكفره الله ورسوله واذاكانالنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدأمر بقتال الخوارج واخبرانهم شرقتلي تحت أديم السهاء وانهم يمرقون من الاسلام كاعرق السهم من الرمية ودينهم تكفير السلمين بالذنوب فكيف من كفرهم بالسنة ومخالفة أراءالر جال لهاو تحكيمها والتحاكم اليها (ومنها) ان يحدث حدثا في الاسلام اويؤوي محدثا وينصره ويعينه وفي الصحيحين عنه (ع) من أحدث حدثا او آوي محدثا فعليه لعنــة الله والملائكة والناس أجمين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولاعدلا ومن أعظم الحدث تعطيل كتاب اللهوسنة رسوله واحداث ماخالفهما ونصرمن أحدث ذلك والذب عنه ومعاداة من دعاالي كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ومنها) احلال شعائر الله في الحرم والاحرام كقتل الصيدواستحلال القتال في حرم الله(ومنها) لبس الحرير والذهب لارجال واستعمال اواني الذهب والفضة للرجال وقد صحعن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الطيرة شرك فيحتمل ان يكون من الكيائروان يكون دونها (ومنها) الغلول من الغنيمة (ومنها) غش الامام والوالي لرعيته (ومنها) ان يتزوجذات رحم محرم منه اويقع على بهيمة (ومنها) المكر باخيه السلم ومخادعته ومضاررته وقدقال صلى الله عليه وآله وسلم ملعون من مكر بمسلم أو ضاربه (ومنها) الاستهانة بالمصحف واهدار حرمته كايفعله من لا يعتقد ان فيه كلام الله من وطئه برجله و نحو ذلك (ومنها) ان يضل اعمى عن الطريق وقدلمن صلى الله عليه وآله وسلم من فعل ذلك فكيف بمن أضل عن طربق لله ا وصر اطه المستقيم (ومنها)

ان يسم انسانا أو دابة في وجهها وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فعل ذلك (ومنها) ان يحمل السلاح على أخيه المسلم فان الملائكة تلعنه (ومنها) ان يقول مالا يفعل قال الله تعالي كبر مقتا عندالله ان تقولوا مالا تفعلون (ومنها) الجدال في كتاب الله ودينه بغير علم (ومنها) اساءة الملكة برقيقه وفي الحديث لايدخل الجنة سي الملكة (ومنها) ان يمنع المحتاج فضل مالا يحتاج اليـه ممالم تعمل يداه (ومنها) الفاروامااللعب بالنردفهومن الكبائر لتشبيه لاعبه بمن صبغ يده في لحم الخنزير ودمه ولاسيما اذا أكل المال به فحيتم التشبيه به فان اللعب بمنزلة غمس اليد وآكل المال بمنزلة اكل لحم الخنزير (ومنها) توك الصلاة في الجماعة وهو من الكبائر وقد عزم رسول الله صلى الله عليه وأله وسلم على تحريق المتخلفين عنها ولم يكن ليحرق مرتكب صغيرة وقد صح عن ابن مسعود انه قال ولقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة الامنافق معلوم النفاق وهذا فوق الكبيرة (ومنها) ترك الجمعة وفي صحيح مسلم لينتهين أقوام عنودعهم الجمعات او ليختم الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين وفي السنن باسناد جيد عن النبي عليه السلام قال من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه (ومنها) ان يقطع ميراث وارثه من تركته اويدله على ذلك ويعلمه من الحيل ما يخرجه به من الميراث (ومنها)الغلوفي المخلوق حتي يتعدى به منزلته وهذاقدير تقي من الكبيرة الى الشرك وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال واياكم والغلو وانما هلك من كان قبلكم بالغلو (ومنها) الحسدوفي السنن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب (ومنها المروربين يدى المصلى ولوكان صغيرة لم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتال فاعله ولم يجعل وقوفه عن حوائجه ومصالحه اربعين عاما خيرا له من مروره بين يديه كما في مسند الـبزاروالله اعلم

﴿ فصل ﴾ مستطرد من فتاویه صلی الله علیه و آله وسلم فارجع الیها وسئل صلی الله علیه و آله وسلم عن الهجرة فقال اذا اقمت الصلوة و اتبت الزكاة فانت مهاجر و ان مت بالحضر مة یعنی ارضا بالیامة ذكره احمد (وسأله) صلی الله علیه وسلم عبد الله بن خوالة ان یختارله بلادایسكنها فقال علیك بالشام فانها خیرة الله من ارضه یجتبی الیها خیرته من عباده فان ابیتم فعلیكم بیمنكم و اسقوا من غدركم فان الله یتوكل لی بالشام و اهله ذكره ابوداود باسناد صحیح وساله صلی الله علیه و آله وسلم معاویة بن حیدة جد به زبن حكیم فقال یارسول الله این تامرنی قال همنا و نجا بیده نحو معاویة بن حیدة جد به زبن حکیم فقال یارسول الله این تامرنی قال همنا و نجا بیده نحو

الشام ذكره الترمذي وصححه وسالته صلي الله عليه وآلهوسلم اليهود عن الرعد ماهو فقال ملك من الملائكة موكل بالسحاب معه مخاريق من نار يسوقه به حيث يشاءالله قالوا فما هذا الصوت الذي يسمع قال زجره السحاب حتي تنتهي حيث امرت قالو اصدقت ثم قالوا فاخبرنا عما حرم اسرائيل على نفسه قال اشتكي عرق النسا فلم يجد شيئا يلايمه الالحوم الابل والبانها فلذلك حرمها على نفسه قالوا صدقت ذكره الترمذي وحسنه (وسئل)صلي الله عليه وآله وسلم عن القردة والخنازير أهي من نسل اليهود فقال ان الله لم يلعن قوما قط فمسخهم فكان لهم نسل حتى يهلكهم ولكن هذا خلق كان فلم كتب الله على اليهود مسخهم جعلهم مثلهم ذكره احمد وقال فيكم المغربون فقالت عائشة وما المغربون قال الذين يشترك فيهم الجن ذكره ابوداود وهذا من مشاركة الشياطين للانس في الاولاد وسموا مغربين لبعد انسابهم وانقطاعهم عن اصولهم ومنه قولهم عنقاءمغرب(وسأله)صلي الله عليه وآله وسلم رجل فقال اين اتزر فاشار الي عظم ساقه وقال همنا اتزر قال فان أبيت قال فههنااسفل من ذلك فان ابيت فههنا فوق الكعبين فان ابيت فان الله لا يحب كل مختال فخورذ كره أحمد (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم أبو بكر الصديق رضى الله عنه فقال ان ازارى يسترخى الاان اتعاهده فقال انك لست ممن يفعله خيلاء ذكره البخاري وقال من جرازاره خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيمة فقالت أمسلمة فكيف تصنع النساء بذيولهن قال يرخين شبرا فقالت اذاتنكشف اقدامهن قال يرخين ذراعا لايزدن عليه (وسألته) صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقـالـثان ابنتي اصابتهـا الحصبة فامزق شعرها أفأصل فيه فقال لعن الله الواصلة والمستوصلة متفق عليه (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن اتيان الكهانفقال لاتأتهم (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم عن الطيرة قال ذلك شي يجدونه في صدورهم فلا بردنهم (وسئل) عن الخط فقال كان بني من الانبياء يخطفن وافق خطه فذاك (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن الكهان ايضا فقال ليسوا بشي فقال السائل انهم يحدثو ننا احيانا بالشئ فيكون فقال تلك الكامة من الحق يخطفها الجني فيقذفها في أذن وليه من الانس فيخلطون معهامائة كذبة متفق عليه «وسئل» صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالى لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة فقال هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أوترى له ذكره أحمد «وسألته» صلى الله عليه وآله وسلم خديجة رضي الله عنها عن ورقة بن نو فل فقالت انه كان صدقك

ومات قبل أن تظهر فقال رأيته في المنام وعليه ثياب بيض ولوكان من أهل النارلكان عليه لباس غير ذلك «وسأله» صلى الله عليه وآله وسلم رجل رأى في المنام كان رأسه ضرب فتدحر ج فاشتد في أثره فقال لا تحدث الناس بتلمب الشيطان بك في منامك ذكره مسلم «وسألته» صلى الله عليه وآله وسلم أمالعلاء فقالت رأيت لعثمان بن مظعون عينا تجرى يعني بعدموته فقال ذاك عمله يجرىله وذكر أبوداودان معاذا سأله فقال بم أقضي قال بكتاب الله قال فأن لمأجد قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فان لمأجدقال استدن الدنيا وعظم في عينيك ماعندالله واجتهدرأيك فسيسددك الله بالحق وقوله استدن الدنيا اي استصغرها واحتقرها «وسأله» صلى الله عليــه وآله وسلم دحية الكلبي فقال الاأحمل لك حمارا على فرس فتنتج لك بغلا فتركبها فقال انما يفعـــل ذلك الذين لا يعلمون ذكره احمد ولمانزل التشديد في أكل مال اليتيم عزلوا طعامهم من طعمام الايتام وشرابهم من شرابهم فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانزل الله تعالي ويسألونك عن اليتامي قل اصلاح لهم خيروان تخالطوهم فاخوانكم فخلطوا طعامهم بطعامهم وشرابهم بشرابهم «وسالته» صلى الله عليه وآله وسلم عائشة رضي الله عنها عن قواه تعالمي هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام الكتاب وأخر متشابهات فاماالذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله فقال اذارأيتم الذين يتبعون ماتشابه منيه فاؤلئك الذين سمي الله فاحذروهم متفق عليه «وسئل» صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالى ياأخت هرون فقال كانوا يسمون باسماء أنبيائهم والصالحين من قومهموفي الترمذي انه سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف اويزيدون كم كانت الزيادة قال عشرة آلاف«وساله» صلى الله عليه وآله وسلم ابو ثعلبة عن قوله تعالى ياأيها الذين آمنوا عليكم انفسكم الاية فقال ائتمروا بالمعروف وانتهوا عن المنكر حتى اذا رأيت شحامطاعاوهوي متبعاً ودنيا مؤثرة واعجابكل ذي رأى برايه فعليك بنفسك ودع عنك العوامفان من ورائكم إياما الصبرفيهن مثل القبض على الجمر العامل فيهن مثل اجر خمسين يعملون مثل عملكم ذكره ابوداود (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم متى وجبت لك النبوة فقال وآدم بين الروح والجسد صححه الترمذي (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم كيف كان بدءام ك فقال دعوة ابي ابراهيم وبشرى عيسي ورؤيا امى رأت انه خرج منها نو رأضاءت له قصور الشام ذكره احمد (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم ابوهي يرة

يارسول الله مااول مارأيت من النبوة قال اني لفي صحراء ابن عشرين سنة واشهر واذا بكلام فوق رأسي واذابرجل يقول لرجل أهو هو فاستقبلاني بوجوه لمارهالأحد قط وارواح لماجدها غلق قط وثياب لم ارهاعلى خلق قط فاقبلا يمشيان حتى اخذ كل منها بعضدى لا اجد لاخذهمامسا فقال احدهمالصاحبه أضجعه فاضجعاني بلاقصر ولاهصر فقال احدهمالصاحبه افلق صدره فحوي احدهماصدري ففلقه فيمااري بلادمولاوجع فقال لهاخرج الغل والحسدفاخرج شيأ كهيئة العلقةثم نبذها فطرحهاثم قال الهادخل الرأفة والرحمة فاذا مثل الذي اخرج شبه الفضة ثم هزابهام رجلي الميني فقال آغد سليمافرجعت بها رقة على الصغير ورحمة على الكبير ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم اى الناس خير قال القرن الذي انا فيه ثم الثاني ثم الثالث (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن احب النساء اليه فقال عائشة فقيل ومن الرجال فقال ابوها فقيل شممن قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم على والعباس اي اهلك احب اليك قال فاطمة بنت محمد قالا ماجئناك نسألك عن اهلك قال احب اهلى الى من انعم الله عليه و انعمت عليه اسامة بنزيد قال ثم من قال على بن ابي طالب قال العباس يارسول الله جعلت عمك آخرهم قال ان علياً سبقك بالهجرة ذكرهالترمذي وحسنه (وفي الترمذي) ايضاانه صلى الله عليه وآله وسلم سئل اى اهل بيتك احب اليك قال الحسن رضي الله عنه والحسين رضي الله عنه (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم اي الاعمال احب الي الله فقال الحب في الله والبغض في الله ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم عن امرأة كثيرة الصلاة والصيام والصدقة غيرانها تؤذى جيرانها بلسانها فقال هي في النار (فقيل ان فلانة) فذكر قلة صلاتها وصيامها وصدقتها ولا تؤذي جيرانها بلسانها فقال هي في الجنة ذكر ه احمد (وسألته) صلى الله عليه وآله وسلم عائشة فقالت ان لى جارين فالى ايهما اهدى قال الى أقربهم امنك بأباذ كره البخاري ونهاهم عن الجلوس بالطرقات الابحقها (فسئل)عن حق الطريق فقال غض البصر وكف الاذي ورداله الامر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ان لى مالا وولدا وان ابى احتاج مالى فقال انت ومالك لابيك ان اولا دكم من اطيب كسبكم فكلوا من كسب اولادكم ذكره ابو داو د (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل عن الهجرة والجهادمعه فقال ألك والدان قال نعم قال فارجع الى والديك فاحسن صحبتهما ذكر دمسلم وسأله صلى الله عليه وآله وسلم آخر عن ذلك فقال ويحك أحية أمك قال نعم قال ويحك الزم رجلها فثم الجنة ذكره ابن

ماجه (وسأله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل من الانصار هل بقي على من برأ بوي شي بعدموتها قال نعم خصال أربع الصلاة عليهما والاستغفار لهما وانفاذ عهدهما واكرام صديقهما وصلة الرحم التي لارحم لك الامن قبلهما فهو الذي بقي عليك من برهما بعدموتهما ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وآله وسلم ماحق الوالدين على الولد فقال هماجنتك ونارك ذكره أبن ماجه (وساله) صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ان لى قرابة اصلهم ويقطعوني واحسن اليهم ويسيؤني واعفو عنهم ويظاموني افأكافئهم قاللااذاتكونوا جميعاولكن خذ الفضل وصلهم فانه لن يزال معك ظهير من الله ما كنت على ذلك ذكره احمد (وعندمسلم) لئن كنت كاقات فكانما تسفهم المل وان يزال معك من الله ظهير مادمت على ذلك (وسئل)صلى الله عليه وآله وسلم ماحق المرأة على الزوج قال يطعمها اذا طعم ويكسوها اذالبس ولايضرب لها وجهاولايقبح ولايهجر الا في البيت ذكره ابو داود(وساله)صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال أستاذن على امي قال نعم فقال اني معها في البيت فقال استأذن عليها فقال اني خادمها قال استاذن عليهاأ تحب ان تر اهاعريانة قال لاقال استاذن عليها ذكره مالك (وسئل) عن الاستيناس في قوله تعالىحتى تستانسوا قال يتكلم الرجل بتسبيحة وتكبيرة وتحميدة ويتنحنح ويؤذن اهل البيت ذكره ابن ماجه وعطس رجل فقال ماأقول يارسول الله قال قل الحمد لله فقال القوم ما نقول له يارسول الله قال قولوا له يرحمك الله قال ما اقول لهم يا رسول الله قال قل لهميه ديكم الله ويصلح بالكم ذكره احمد

﴿ خاتمة الطبع ﴾

يقول الفقير اليه * فرج الله زكي الكردي * لما كان كتاب هي أعلام الموقعين هي من أعظم الكتب المؤلفة في مباحث الدين * وأجلها تحريرا في قواعد شريعة سيد المرسلين * كيف لا وقد بين من فتاويه عليه السلام واقوال الصحابة ما يكفي لنظام الخلق وارشادهم لاخذ مطالب الشريعة الغراء من أصل مظانها ومنبع وجودها ونهي عن التقليد الذي صرح الله بقدحه وذمه في القرآن المجيد فكان موافقا لهذا العصر الحميد عصر العلوم والمعارف وترك التقليد في وكانت النسخة المطبوعة في الهند مع ندرتها ورداء تورقها كثيرة التحريف فكادت ان لا ينتفع بهاولهذا بذانا الجهد في جلب النسح العتيقة الخطية الصحيحة وأجرينا الطبع عليها به طبعتنا الفاخرة * ذات الادوات الباهرة * علي هذا الورق الجميل * والشكل الجليل * بعد صرف الجهد في التنقيح والتصحيح بمعاونة جملة من أفاضل العلماء الاعلام * فجاء بحمد الله تعالى على غاية المرام * ونهاية الانتظام في سنة و ١٣٧٧ هجريه

